

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي

المصري للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بميرة

للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى

للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

للتوفى سنة ٦٧٩ هـ

في فقه الشافعية

تنبيه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

المجلد الثالث

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

[حديث مرسل]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاقرار

هو يشبه الوكالة من حيث إن المقر قبل اقراره متصرف فيما بيده وليس له وقد عزل عنه باقراره ومعناه لغة الثبوت من قر الشيء ثبت وشرعا اخبار بحق لغيره عليه وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك ابن حجر بالأصراحتين والافن محسوس رواية ومع الزام حكم والافتوى ونظر فيه بأن في الرواية اقرارا بمشيخة غيره عليه ودعوى السماع على غيره وفي الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو المقلد بفتح اللام على غيره وهو المستقنى أو المحكوم عليه الا أن يقل هو اصطلاح (قوله الاعتراف) تفسير بالمرادف لدفع توهم لارادة التقرير أو عدم الاعتراض أو لموافقة حديث فإن اعترفت فارجعها (قوله من مطلق التصرف) هو صفة لموصوف هو أحد أركانه الأربعة التي هي المقر والمقر له والمقر به والصيغة (قوله وسبأني الخ) جواب عن سكوت المصنف عنه هنا (قوله والسبى والمجنون) ولو بدعواهما ولو بعد اقرار أو تصرف حيث أمكن ذلك ولا يحلف حال صباه (قوله بالاحتمام) وكذا لو أطلق ولا يجب استقصاؤه وتقبل عن شيخنا الرملى أنه يجوز لو يندب والبيئة بذلك كذلك (قوله تسع سنين) تحديدية في الامناء وتقريبية في الحيض هو المعتمد كما تقدم في الحجر (قوله صدق) وان كذبه أبوه وسيدته ولو ادعى الصائم ادعى البلوغ قبل وان لم يقل كنت كاذبا (قوله ولا يحلف) أى ما لم تكن مزاحمة لغيره والا كطلب سهم الغنيمة وانبات اسمه في المرتزقة فيحلف وجوبا ان اتهمه والا فندبا قال شيخنا ومثل ذلك طلبه ضرب الجزية عليه وفيه نظر

كتاب الاقرار

[قوله يصح من مطلق التصرف] يستثنى النائم عند من يجعله مطلق التصرف . واعلم أن الأصل أن كل من ملك الانشاء ملك الاقرار ومن لا فلا وقد استثنى من الطرد الوكيل بالتصرف وولي الثيب ومن العكس المرأة بالنكاح واقرار المجهول بالرق أو الحرية والاقرار بالنسب والمظن يبيع الأعيان والأعمى بالبيع والوارث بدين على مورثه والمريض في ارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك الانشاء الخ قال الشيخ عز الدين هو بالنسبة إلى الظاهر وفي الباطن بالعكس .

(فتاويه) قال الرافعي لو زيد في الضابط من قدر على انشاء يستقل به الخ تخرج ما ورد على الطرد [قول المتن صدق ولا يحلف] مثله لو أقرم ادعى أنه صغير وأما لو ادعى أنه كان حين الاقرار

(كتاب الاقرار)

أى الاصناف (يصح من مطلق التصرف) أى البالغ العاقل غير المجنون عليه وسبأني أنه لا يصح اقراره مكره (واقرار السبى والمجنون لاغ) ذكر اركان كل منهما أو أثنى (فان ادعى) السبى (البلوغ بالاحتمام مع الامكان) له بأن استكمل تسع سنين كما تقدم في باب الحجر (صدق) في ذلك (ولا يحلف) عليه إذا فرض ذلك في خصومة يطلان تصرفه مثلا لأن ذلك لا يعرف الا من جهته ودعوى السبى البلوغ بالحيض في وقت امكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحيض

كذلك (وان ادعاهن) بان استكمل خمس عشرة سنة كاتنعم (طوب بيتة) عليه لامكها (والسفيه والمطلق سبق حكم اقرارهما) في باب الجور والتفليس (ويقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة) (٣) بكسر الجيم كالقتل وقطع الطرف والزنا

وشرب الخمر والقذف والسرقة لبعده عن التهمة في ذلك فان حكل نفس مجسولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام وأظهر القولين انه يضمن مال السرقة في ذمته نالفا كان أو باقيا في يده أو يد السيد اذالم يصدقه فيها فان صدقه تعلق برقبته والثاني يتعلق برقبته (ولو اقر بدين جنابة لا توجب عقوبة) كجنابة الخطأ واتلاف المال (فكذبه السيد) في ذلك (تعلق بذمته دون رقبته) يبيع به اذاعتق وان صدقه السيد تعلق برقبته فيباع فيه الآن يغديه السيد باقل الامرين من قيمته وقصر الدين واذا بيع وبقي شيء من الدين لا يبيع به اذاعتق (وان اقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن مأذونا في التجارة) بل يتعلق المقر به بذمته يبيع به اذاعتق صدقه السيد أم لا (ويقبل على السيد ان كان) مأذونا في التجارة (ويؤدى من كسبه ومال

(قوله كذلك) أى تصدق ولا تحلف نعم لو علق زوجه ما طلقها بحبضها فادعته فلا بد لو فوج الطلاق من تحلفها ان اتهمها (قوله وان ادعاه) قال شيخنا الرملى ولا يحتاج ان كان فقها الى استفعال في الدعوى ولا في البيعة والقول به يعمل على النسب أو على غير الفقيه (قوله طوب) ولو غريبا بينه رجلين ويكفى أربع نسوة ثم بعد على وقت الولادة (فرع) اقرار الرشيد بجنابة في الصغر مقبولة فيلزمه أرشها ان كانت مما يلزمه في الصغر بان كانت باطلا ولا يقبل اقراره بنحو بيع أو قرض (قوله ويقبل اقرار الرقيق) خلافا للزنى والامام أحمد والمكاتب كالحرق والمبعض في بعض الحركات وفي الرقيق كالرقيق وان كانت مهاباة ولا يلزمه دفع ما يقابل الرق من ماله ثم ان سكتان عن معاملة يصح تصرفه فيها فهو كالحرق فيقضى بما في يده على ما فيه (قوله يضمن مال السرقة في ذمته) خرج مال الجنابة بعفو مستحقها فيتعلق برقبته فها على السيد (قوله أو باقيا) لانه لا يزرع من يدهما بل تصديق السيد فان صدقه وجب رده ان كان باقيا ولا يتعلق بذمته ان كان نالفا بل برقبته وان كان مرهونا أو جانيا لکن يقدم المرتهن والجنى الاول فان ثبت الجنابة الثانية بينة اشترك في رقبته الجنى عليهما وعلى ذلك يحمل قول شيخنا الرملى بعدم تعلقها به (قوله اذالم يصدقه فيها) فان صدقه تعلق برقبته فقط جريا على القاعدة والسيد قد اؤد بأقل الامرين ولا يبيع بما فضل بعد صدقه كإسائى (قوله فكذبه السيد) أى لم يصدقه (قوله اذاعتق) أى جميعه على المعتمد (قوله تعلق برقبته) وان كان مرهونا أو جانيا على ما تقدم (قوله كالقرض) وكذا اشرام معين وبيع فاسد ولو للتجارة فيتعلق بذمته لا بتمته في المبيع بذمته فقط (قوله لم يقبل اضافته) فيتعلق بذمته فقط أى مالم يصدقه السيد ولا تعلق بكسبه أيضا (قوله لم يزل على دين المعاملة) فيتعلق بذمته فقط ولعله ان تعذر مراجعته والاوجب ويعمل بمقتضى تفسيره واقراره بعد صدقه بما كان قبله كإقراره بعد الجور بما كان قبله وكل ما يقبل اقراره به فالدعوى به عليه ومالا فى سيده (فرع) عهدى بدين انسان أقر به لشخص وأقر المدين برقه لا تخوف بل اقرار من هو في يده ودونه واقرار السيد على عبده لا يقبل الا في دين جنابة يتعلق برقبته واذا بيع فيها وبقي منها شيء لم يطالب به بعد العتق على المعتمد (قوله ويصح اقرار المريض) ويحسب ما أقر به من رأس المال إلا نحووبة أو إراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض

صغير وأما لو ادعى أنه كان حين الاقرار صغيرا واحتمل فانه يصدق بيمينه (قول المتن طوب بينة) ولو كان غريبا خاسل الذكر (فرع) لو ادعى الباطل ولم يبين ما به الباطل ففي تصديقه وجهان قال الاخرى المختار استفساره (قوله في باب الجور) لم يسبق حكم اقرار السفيه بالنكاح وهو باطل لكن قال الرافى انه يشكل بقبول اقرار المرأة به مع عدم القدرة على الانشاء وتوقف صاحب المطلب في عدم القبول اذا طرأ السفه حالاً فانه محتمل أن يكون النكاح سابقا على السفه (قول المتن ويقبل اقرار الرقيق الخ) وقال المزنى رحمه الله لا يقبل لانه ملك الغير (قول المتن لا توجب عقوبة) خرج بهذا المال في اقراره بالسرقة وان كان حكمه كذلك الا ان فيه خلافا سبق في كلام الشارح لكن قوله عقوبة يرد عليه القسب والاتلاف همدا و امر قما دون النصاب فانها توجب التعزير وتعلق المال بدمته قطعا كنية الخطأ (قوله يبيع به الخ) لو كان عن شراء مثلا فالذى يبيع به القيمة لا الثمن (قوله صدقه السيد أم لا) أى بخلاف دين الجنابة عند تصديق السيد لان المعامل مقصر (قوله بدين)

يده) كاتنعم في ليله الا ان يكون المقر به مما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السيد ولو اقر بعد عقر السيد عليه بدين معطية اضافته الحال الاذن لم يقبل اضافته في الاصح وقبل الجور لو اطلق الاقرار بدين لم يزل على دين المعامل في الاصح (ويصح اقرار المريض مرض الموت لأجنبي)

الاول وعلى الثاني الاعتبار في كونه ولو تأجل الموت وفي قول بحمل الاقرار وعليه لو أقر زوجته ثم أبانها ولم ينل بطل اقراره ولو أقر لاجنبية ثم تزوجها لم يأت بحمل اقراره ولو أقر في حصة بدن (لاسان (وفي مرضه (بين (لاخر لم يقدم (الاول) بل ينسأويان كلوا أقر بهما في الصحة أو للمرض (ولو أقر في حصة أو مرضه) بين لرجل (وأقر واريه بدمونه) بدن (لاخر لم يقدم الاول في المصح) لان اقرار الوارث كأقرار المورث فكأنه أقر باليمينين والثاني يقدم الاول لانه بالموت تعلق بالتركة فليس للوارث صرفها عنه (ولا يصح اقراره مكره) على الاقرار (ويشترط في القرلة أهلية استحقاق القرية فلو قال لهذه العدة على كذا فلتنق (لانها ليست أهلا للاستحقاق (فلو قال) على (بسيما المال كها) كذا (وجب) وجل على انه جنى عليها أو أكثرها (ولو قال لجل هند) على أو عدى (كذا بارت) من أبيه مثلا (أو وصية) له من فلان (لزم) ذلك لان ما استدعاه يمكن (وان استند الى جهة لا يمكن في حقه) كقولنا فرضيه أو باعني به شيئا (فليس)

فيحسب من الثالث (قوله بين أو من) فيصيرهم بالانها محل اختلاف في الاقرار للوارث المصنف عليه فلا بد ان يصح اقراره بموجب عقوبه ونكاح وغيره (قوله وكذا الوارث) خلافا لثلاثة الثلاثة وغيره من الورثة تخليفه ان الاقرار عن حقيقة وكذا لم يخلفه الا ينسأ على المصنف وإذا تمكن من طلب تخليفه حلقوا بطل الاقرار ومنه اقراره بقبض دين له على وارث وقبضها منه اقباضا من زوجها (قوله لا منهم) أوجب بان وصل الى حال لا يكتب فيها بطلها (قوله بل ينسأويان) خلافا لابي حنيفة ثم يقدم اقراره بين على دين ولو قضى دين بعض القرمان لم يشاركه غيره فيه (قوله بدن لرجل) قيد باليمين في هذا وما قبله وما بعده مراعاة لاول كلام المصنف لاجل الحكم كاتقدم في كلام المصنف الخلف من الثاني لدلالة الاول وعكسه ويسمى في الجميع الاستنباط (قوله لم يقدم الخ) أى فينسأويان من حيث صحة الاقرار وان كان القرية باليمين يقدم باخذها ولو على نحو مؤنة مجبزة مثلا (قوله بالدينين) فلو كان القرية دينيا واحدا أقر به المرضى لشخص والوارث لشخص آخر لم يصح الاقرار الثاني ولا غرم له وكذا يقال في العين وكذا لو أقر المرضى بيمين واحد ثم لاخر ولا غرم للثاني أيضا على المصنف (فرع) لو أقر أحد حازرين للآخر كزوجة وابن أو فلها بدن على أبيه ولم تنكبه ضاربت مع القرمان بسبعة أعمان ذلك الدين اصدور الاقرار عن عبارته نافذة في سبعة أعمان المبرات (قوله مكره على الاقرار) ويقبل قوله في الاكرام مع قرينة وتقدم بينته على بينة الاختيار ان لم تشهد بتقدم اكرام عليه ولا يجوز الشهادة على اقرار نحو عيوس وذو رسم لو جرد لمرة الا كراهة وتجنب الامارة باقرار المقر له باليمينين المردودة ولو أقر بالطواعية في نحو بيع ثم ادعى الا كراهة عليه لم يقبل الا بيمينين انما كره على الطواعية وكالمكره بالنائم والنكران غير المتعدى وأما ما لم يقر به فمقبولة تتعلق بيده مقبول وبالمال موقوف وقيد الاقرار في المنهج بقوله بغير حق فانظر ما صورته بالحق ونزج بالاقرار ما لو أكره لم يصدق ولو بالضرب واستشكاه الاذرى وهو حقيق بالاشكال خصوصا في هذا الزمان الذي فسد فيه أمر الولاية (قوله أهلية استحقاق) وكذا تعيينه ولو في عصور كاحد هؤلاء أو أهل البلد وهم عيوسون ويمن من شاء من ذكر فان قالوا أحدهم هو أنا وخالفه المقر صدق المقر ولو لم ينحصر ولم يصح ويترجمه الحاكم منه لانه مال ضائع مالم يدع انه لقطعة (قوله لهذه العدة) أى المملوكة اما نحو خيل مسجلة ونحو مسجد ورياط فصحيح مطلقا (قوله المال كها) أى حال الاقرار ان لم يقيد بغيره والا فهو ملحق بعينه فان سكت عنه رجع وحمل بتفسيره فان تعذر تفسيره فلا كمال اصطلاح (فتبينه) الاقرار ايمان كان مكاتبا فله أو موسى به فله موسى له أو موقوف فله موقوف عليه أو مبيع صافى النوبة والافنسبة للرق والحرية أو قفا فله سيده حال الاقرار ان لم يمين غيره والا فله عينه فان أطلق رجع وحمل بتفسيره فان تعذر فبين ملا كذا حتى يصلحوا كالمس في العدة فان تحقق انه كان له قبل استرقاقه ان عتق والا فهو ملحق بالغير ولو رد السيد الاقرار لم يرتد وان كان مأذونا له على المصنف لان الحق ليس له نعم يصح رده في الوصية وانظره في نحو المكاتبة من ذكر (قوله وان استند الخ) منه اقراره بدن أو عين عقب الثبوت لغيره أو بملك السبع عقب عتقه (قوله فلتنق) أى الاقرار من أصله واعتدله شيخنا تاج العالمة شيخنا الرمل خلافا لابن حجر والخطيب وشيخ الاسلام في قولهم صحة الاقرار والفظه الاسناد لان هذا هو الوجه الثاني في كلام الشارح ويصح بكون اللاحق هو الاقرار جريان القويان بعده في سائر الاطلاق المتضمن للقطع بالثبوت في حالة الاستناد المذكور وهو صريح كلام المصنف وجيشه فاليوم في العبارة حذف من الثاني لدلالة الاول وعكسه (فتبينه) مذهب أى حنيفة رحمه الله تقدم دين السعة (قول المتن ولا يصح اقراره مكره) لقوله تعالى الا من أكره وقبض مطمئن بالإيمان فإذا أخطأ أثر الكفر في الاول فغيره ولو أكره لم يصدق صح اقراره (قوله على أو عدى) هنا ترك المصنف اختصارا وإعتناء

وقيل صحيح بل هو الاستدلال به غير معقول وقيل فيه قول لا يقتضيه الاقرار بما يرفع فيه وهو الصحيح في الطريق الثاني ونظيره في الروضة
والصحيح البطلان به قطع في الحرر (وان أطلق) أي لم يستدل بشئ (صح في الظاهر) (٥)

في الثاني ونظيره في الروضة
ويجوز على الوجه المذكور
في حقه والثاني يسوله
لا ضرورة الى ذلك وفي
الصحفي الأصول الثلاث
انما يستحق الحمل اذا
انفصل حيا لكون سنة
أشهر أو لها كذا في
دون أربع سنين وانما في
فراش كاسياني في كتاب
الوصايا ان استحق بوجبة
فهل ينكح أو يارت عن
الاب وهو كذا في كتاب
أو أنشئ في النصف (اذا
كسب المقر له المهر) عليه
كثوب (ترك المال في
يده في الأصح) لأن يده
نشر بالملك ظاهر أو سقط
أقراره بعارضه الاستحسان
والثاني ينسخه الحاكم
ويحفظه في الظاهر بالملك
(فان رجع المقر له حال
نكديه وقال غلطت) فو
الأقرار (قبيل قوله في
الأصح) ينه على ان المال
يرك في يده والثاني لا ينه
على ان الحاكم ينسخه منه
وان رجع المقر له وصديق
المقر له ينه على انه يملك
فويده لا يسلم للمقر له الا
بأقرار جديد وان ينه على
ان الحاكم ينسخه لا يسلم
اليه وان أقام بينه على انه
ملكه تسع
(فصل في قوله في كتابه)
في أو ضدي (سبعة

المذكور في التلخيص من تخريج الاصحاب وكان حق الشارح أن ينه عليه فتأمل (قوله وقيل صحيح) هذه
الطريق الثانية المشار إليها في كلامه الآتي (قوله وقيل فيه) أي الاقرار أخذنا بما بعده فهاطرين في الثالث (قوله
حيا) فان انفصل ميتا فالوجه أن يستل المقر فان أسنده لنحوارت أو وصية عمل بتفسيره فان تعذر بطل ولو
ولم يتحيا وميتا فليت كالعدم (قوله لودن سنة أشهر) أي من وقت الوصية أو الموت ان علم ولا فان وقت
الاقرار وهذا يجمع التناقض (قوله الى دون أربع سنين) صوابه الى فوقها لان الاربع سنة معلقة بمعاذنها
(قوله أو أنشئ في النصف) أو ذكرنا في ثلاث الا في نحو اخوة لأم فان أطلق الارث عن كونه من أب
أو أم مثل ومثل بتفسيره فان تعذر جعل سوية كما لو كان عن نحو وصية مطلقا (قوله المقر له) ومثله وارثه
(قوله عمل) عين أو دين (قوله في يده) على جهة الملكية فله التصرف فيه لو كان عينا حتى لو كان أمته فله
وطؤها لان علم انه المقر له (قوله وسقط أقراره) أي بطل كافي الروضة ولا ينفيه صحة الرجوع بعده فتأمل
(قوله في حال نكديه) ليس فيد افعرجوع المقر له كذلك (قوله الا بأقرار جديد) أي ان لم يكن في
ضمن معوضة والا فهو تابع لها كافي الخلع
(فصل في صيغة الاقرار) التي هي أحد أركانها وقدمها في المنهج اهتماما بها لانها سابقة على وصفه بالاقرار
(قوله لزيد كذا بصيغة اقرار) أي هذا اللفظ من صيغ الاقرار كما أشار اليه الشارح فليس المراد ما صدق
كاسياني (قوله على أو عندي) وكذا هذا التوب مثلا وخروج على أو عندي الذي زاده الشارح لفظ كذا
وحده فليس بصيغة اقرار أي صريحة فهي كناية (قوله صيغة اقرار) أي ان لم يقل فيها أعلم أو أظن والا
فلفظ (قوله للدين) وله تفسير على العين وسيأتي (قوله للعين) وله تفسير هما بالدين لانه أغلظ (قوله حتى الخ)
والله اعلى ما سيجرح به في الصيغة (قوله تصحيح الطريق الثاني) راجع لقوله وقيل صحيح (قوله
لا ضرورة) على أضافتين الغالب وجوب المال بالمعاملة وهي مستحيلة هنا (قوله اذا انفصل حيا) اما لو انفصل
ميتا فانه يرجع للمال لورثة من ذكر المقر له ورثته منه أو لأموصى أو لورثته ان أسنده الى وصية هذا حكم
الحال الاول واما في الخالين الاخيرين فان المقر يستل حسبة عن جهة اقراره ويعمل به على ما ذكرنا فان مات
قبل البيان فكمالواقر لا ينسان فتكفيه (قوله ان استحق بوجبة الخ) أي فهذا الحكم يختص بالحال
الاول وكذا بالاخيرين فيما يظهر اذا بين الجهة كذلك اما عند عدم البيان في الخالين الاخيرين فالشكل
لجعل ذكره أو أنشئ بينهما بالسوية ان كان في كراواتي اذ من المحتمل ان تكون الجهة وصية وكان
ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قول المتن ترك المال في يده) هل يترك ملكا له أولا لا لانعرف مالكة
قضية كلام أي استحق في المذهب الاول وكلام الرافعي وغيره الثاني وقال ابن الرفعة انه الاشبه ويحفظه الى
ظهور مالكة وان رأى ان يجعله تحت يد المقر له (قول المتن في حال نكديه) يرفع انه لو رجع بعده
رجوع المقر له لا يفيد وليس مراد اهل مراده في المسئلة التي فرض فيها التكذيب (فرع) يجري هذا
الخلاص في كل من نفى عن نفسه حق الرجوع (قوله وان رجع المقر له الخ) قال الغزالي كذلك تقول في كل
من نفى عن نفسه حق الرجوع (قوله وان أقام بينه الخ) بمقتضى عوده للنسكتين (فصل ٥) قوله لزيد
كذا الخ (قوله على أو عندي) قاله الاسنوي لا بد من ذلك ان كان المقر به منكرا نحو لزيد ثوب مثلا
أو لو كان معينا في يده أو غائبا نحو لزيد هذا الثوب أو الثوب الفلاني فانه يصح من غير توقف على
عندي وعلى لان اللام تدل على الملك (قول المتن مع الخ) ولو قاله على ومضى عشرة فالتعريض أنه يرجع
اليه في تفسير بعض عشرة بالدين وبعضها بالدين (قوله وأورد هالخ) أي بهذا ذلك فغرض يمكن
اقراره وقوله على وفي ذمتي للدين ومضى وذهبت للدين أي محمول عند الإطلاق على الاقرار بالدين حتى اذا ادعى انما هو مستوفى فليت
أورد هالخ

قوله بينه ذكر في الرضة (٦) عن النعماني قال (ولو قال عليك انك كاذب زنا وخنأنا واختم عليه

أواجه في كيبك فليس
بقرار) لان ذلك يذكر
لاستنهاه (ولو قال بلى
أولم أوصد قفا وأبرأتني
منه أوفيتني أو أنا مقرب
فهو قرار) بالالف وعليه
ينسب الإبراء أو القضاء
فلهذا في الخبر بحث
بأنه يجوز أن يراد بالقرار
لغيره فيضم إليه ك ولم
يذكر في الرضة (ولو قال
أنا كاذب أو أنا مقرب فليس
بقرار) بالالف لا محال
الأول لا يفسر بغيره
كوحدة نسبة الله تعالى
والثاني لو عدل بالقرار به
بعد (ولو قال أليس لي
عليك كذا فقال بلى أولم
أقراروك ثم وجه) أنه
ليس بالقرار لأنه موضوع
للمصدق فيكون مصدقا
له في الثاني بخلاف في قاته
لرأى الثاني وفي الثاني اثبات
واجب بان النظر في
القرار إلى العرف وأما
بهمون القرار بنم فيها
ذكر (ولو قال قضى الف
الذي عليك فقال نعم
أو قضى غدا أو أمهني
يوما أو حتى أقعد أو أفتح
الكبس أو أجد) أي
الفتح مثلا (أقرارني
الاصح) والثاني يجوز
ليست بغيره
(فصل في شرط في المقر
بأن لا يكون ملكا مقر)

ظاهره حل العين على ما بهم الوديعة وغيره أو في الرضة حلها على الوديعة وإذا فسرهما بغيره فاقبل (نفيه)
قبلي بفتح الموحدة وجهي صالح للعين والدين وكل ما جاز تفسيره بالعين جاز تفسيره بغيره (قوله عينه)
أي في الرد والتلف لا في إناؤه دية فيقبل بلايين (قوله أواجه في كيبك) أو كل ما قلت عندي أو أكثر
من الف أو مع ماله أو كتبوا على الف فليس ذلك إقرارا وكذا باسم الله كقوله شيخنا في شرحه (قوله
أو أبرأتني منه) وكذا أبرأتني منه فهو إقرار بخلاف أبرأتني أو أبرأتني من دعواك أو قمارت يراه في
أو بالاستيفاء مني فليس إقرارا كإياي (قوله أوفيتني) أي الف فلو قال قضيت منه خمسمائة فهو إقرار
بهدون ما بقي من الف وعليه ينسب القضاء ولو لم يقل منه لم يكن إقرارا كقوله قد أقرارنا برأى أو استولى
منى أو بسم الله كالمس (قوله أنا مقرب) أو أشهدوا لي به أو إذا شهد به على فلان فهو صادق أو عدل ولا
أنكر ما تدعيه أو لست منكراه أو إذا شهد على فلان وفلان أو شخصان فهما صادقان أو عدلان فهو إقرار
في جميع ذلك وإن لم يكن من ذكره من أهل الشهادة كسبي وعبد وكذا لو قال لمن شهد عليه هو صادق فيها
شهادة أو عدل في ذلك فإن لم يقل فيها شهد بها أو قال إذا شهد فلان وفلان على صدقتهما وفلان صدقته أو أن
شهدا على فهما صادقان أو عدلان أولا أنكر شهدتهما أو أن قال ذلك فهو عندي فليس إقرارا ولو قال
أشهدكم أن له على كذا فهو إقرار بخلاف أشهدكم بكذا ولو كتب في ذمتك بكذا على ألف ثم قال أشهدوا لي بما
فيها فليس إقرارا وإن قال وأنا أعلم بما فيها على المعتقد فإن علم ما فيها وحفظه كان إقرارا (فرع) لو أقر به
لا يستحق عليه شيئا ثم ادعى شيئا معينا وقال نسيت حال الإقرار سمعت دعواه أو ادعى نوعا منه لم يقبل
كما لا يقبل دعواه التيسار لو قال لا استحق عليه خفلا أو حمدا أو سهوا ولا نسيانا مثلا (فرع) لو قال أشهدوا
على أن هذا أو قصاصا وقفا (قوله فهو إقرار) أن لم يقر به فربما استنهاه أو لا فليس إقرارا ولو قال لزيد
على أكثر من مال كان فتح الإلام من مالك لم يكن إقرارا وإن كسرها كان إقرارا (قوله بحث) أجاب عنه
السبكي بأن الضمير في مرجع للالف فلا يقبل أنه أراد غيره (قوله أليس) وكذا أهل على المعتقد ولو أخذ
الاستفهام كان إقرارا مع بلى لا مع نعم (قوله أو نعم) وإن كان نحو يا نظر للمرف (قوله أو أجد أي المفتاح
مثلا فقرار) وكذا أنه قول الرضة أو أبيت من يأخذ ما وأصبر حتى أصرف الدرهم أو أقعد حتى تأخذ
أو أجد اليوم ولا هم المطالبة أو ما كثر ما تنقضي أو والله لأقضيها لك قال وكما إقرار عند أي حنيقة أيضا
(فصل في بقية شروط أركان الإقرار) والمذكور هنا منها المقر به وشروطه (قوله أن لا يكون إلخ) أي
بأن لا يكون في صيغته ما يقتضي أن يكون ملكا وإن لا يعلم كونه ملكا (قوله فهو لغو) أي إلا أن
يرد الإقرار بذلك لا غلط على نفسه ويراد بالاضافة للملابسة (قوله لاف الاضافة تقتضي الملك)

(قول المتن ولو قال لي عليك) قال السبكي الظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أن يردها الخبر أو الاستفهام انتهى
أقول وكذا لو صرح بإدائه الاستفهام فيما يجرى بل هو مراد السبكي (قول المتن فقال زن) مثله فهو لغو صحاح
(قول المتن بلى أو نعم) هما حرفا تصديق إذا تقدمهما خبر مثبت ولو مستفهما عنه (قوله فانه رد الثاني)
أي بخلافها في جواب الانبات كاسلف فانه إقرار قطعيا وليست لتني المثبت قال ابن الرفعة وكذا لا يكون إقرارا
قطعا في جواب الاستفهام الداخل على الخبر نحو ألي عليك ألف ولو قعدا غنى نعم وري في جواب الخبر المتن
نحو ليس لي عليك ألف قال الاستوى فينتجه أن يكون إقرارا مع بلى بخلاف نعم (قول المتن فقال نعم إلخ)
قال السبكي أما نعم فقرار وأما البالي فقال الرافعي أنها صيغ إقرار عند أي حنيقة والاصحاب يضطربون
فيها والميل إلى موافقته أكثر وقيل في الحرمانه الاشبه ونسبه فيحتاج قال والاشبه عندي خلافه انتهى
(فصل في شرط في المقر به إلخ) (قول المتن أو دعي إلخ) قال الاصحاب بخلاف الدين الذي على زبد
لعمرو أو أسمى في الكتاب طر بقاءه صح قال السبكي لو تنقضى كان شهدا في الكتاب بما أنشأ الشراء

لختمنا في الاقرار لنجه لا

هو اخبار سابق عليه
ويحمل كلامه على التوحد
بالجبة ولو قال مسكني لزيد
فهو اقرار لانه قد يسكن
ملك غيره (ولو قال هذا)
التوب (فلان وكان ملكي
الى ان اقررت) به (قوله)
كلامه اقرار واخوه لغو)
في طرح آخره ويعمل
بأوله (وليكن المقر به)
المعين (في يد المقر ليسم
بالاقرار للمقره) في الحال
(فلو اقر ولم يكن في يده ثم
صار) في يده (عمل
بمقتضى الاقرار) بان يسلم
للمقره في الحال (فلو اقر
بمقره عبد في يد غيره ثم
اشترى حكم محررته) فترفع
يده عنه (ثم ان كان قال)
في صيغة اقراره (هو حر
الاصل فشر او افتداء) له
من جهة المشتري وبيع من
جهة البائع (وان) كان
(قال اعتقه) وهو سرقه
(افتداء من جهته وبيع
من جهة البائع على المنصب)
وقيل بيع من الجهتين
(فيثبت فيه) على الاول
(الخياران) أي خيار
المجلس وخيار الشرط
(للبائع فقط) وكذا يثبتان
له في القسم الاول (ويصح
لاقرار بالمجهول) ويطلب
من المقر تفسيره (فاذا قل
له على شيء قبل تفسيره بكل

بخلاف الدين الذي على زيد لعمر و فصح وان شهدت بينة أنه اشتراء لنفسه أو كان كذلك في كتابة
الوثيقة أو لم يقل واسم في الكتاب عارية فلو كان به وثيقة كره من انتقل بها الا ان جل على الحوالة كقوله صار
لعمر و (قوله) (يعمل بأوله) فهو اقرار وعكس ذلك اقرار أيضا عملاً بأخوه لانه جلتان ولو شهدت البينة
بمثل هذا الصيغة لم تقبل لانها شهادة على الغير يبطلها التناقض (قوله العين) بخلاف الدين لعدم تاني ما سبأني
فيه فإرادتها متعينة (قوله في يد المقر) أي لاعتن ولأية أو وكالة ولو اقر بائع بما باعه في زمن خياره ولو ومع
المشتري كما هو ظاهر كلامهم انفسخ العقد وقيل يقين بطلانه ويقدم تصرف بائع على حكم وهذا الشرط
للعمل بمقتضى الاقرار لا لصحته كما يعلم من كلامه (قوله في الحال) نعم لو اقر برهنيته عند شخص ثم صار بيده
بيع في الدين (قوله ثم اشتراء) أي لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قل شيخنا وظاهر ذلك جواز العقد وهو ظاهر
بل بما يجب ان تعين اختلاص به فليراجع وقوله حكم محررته وصح الشراء نظر التصديق صاحب اليد
ولانه وسيلة للعتق وكالحرية الاقرار بوقف دار مثلاً (قوله اعتقه) أي هو أو غيره (قوله وقيل بيع
من الجهتين) وقيل افتداء من الجهتين فالعبر عنه بالمنصب الوجه المفصل من الاوجه الثلاثة في طريقة
وهناك طريق أخرى بحكاية وجهين من جهة المشتري والقطع بالبيع من جهة البائع قيل وهذه مراد
الشرح فراجع (قوله فيثبت فيه الخياران) وكذا اخبار العيب في الثمن واذا رد الثمن رد العبد واذا ظهر
العيب عيباً فلا رث ولو مات قبل القبض سقط الثمن فبرده البائع ان كان أخذه أو بعد القبض فلا يسقط وليس
عليه ولا لاحد ان قال هر حر الاصل فانه لو رثته أوليت المال وليس للمشتري أخذه شيء منه وله أخذ جميعه
ان قال أنا اعتقه وله أخذ قدر الثمن من تركته ان قال للبائع أنت اعتقتك لانه بعض ماله في الكذب
وقدر ما ظلمه به في الصدق وله أقل الامر من الثمن الذي غرمه البائع لمن اشتراه منه والثمن الذي دفعه
المشتري للبائع ان قال اعتقه غير البائع وعينه فان لم يعينه فكحر الاصل ولو اقر بمحررته فقط استفصل
وهمل بتفسيره فان تعذر فكحر الاصل ولو استأجره المقر من هو في يده فهو افتداء للنفعة فيلزمه الاجرة
وليس له استخدامه ولو نكح من اقر بمحررته تصاح وان لم يحل له الامه لكن لا يحل له الوطء الا ان نكحها
بأذنها وسيدها عند مولى بالولاء وغيره (قوله ويصح الاقرار) ولو في جواب دعوى عندنا كم بالمجهول
الشارع لهم كاحد العبد (قوله قبل تفسيره) وله أن يخلفه أنه ليس له عليه شيء غير هذا وسواء قال على
أو عندي وكذا في ذمى الا في نحو السكك (قوله بكل ما يجوز) قال الا ذمى هو ماله قيمة وقال غيره
لنفسه لم يصح نقله ابن الرفعة عن مشايخه قال أعني السبكي فلو شهدوا على اقراره بانه انشأ الشراء لنفسه فاذا
أقر ولم يقل الذي اشترىته لنفسى فينبني أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أما لو قال هذا الذي
اشترىته لزيد فهو متناقض (قوله اذ هو اخبار سابق الخ) أي وليس ازالة ملك عن المقر به ولو قال هذا الى
هذا لزيد فاقرار لانهما جلتان بخلاف مسألة الكتاب فيكون حاصل هذا أنه اقرار بعد انكار (قول
المتن وليكن المقر به الخ) أي يشترط في الحكم بنسليمه حال كونه في يده حسناً وشرعاً ولا فهو دعوى على
الغيراً وشهادة بغير لفظها وقوله الدين احتز به عن الدين (قول المتن وان كان قال) لو قال اعتقه مالاً قبل
شراء البائع له كان كحرية الاصل (قول المتن افتداء) أي اجراء لكل عاقد على ما يمتدده ووجه الثاني أن
الشارع لما صدق البائع غلبنا جانباً به ببيعاً من الجهتين قال الاسنوى وعبر بالذهب لان طريقة الامام
أحد ثلاثة أوجه والتفصيل بيع من جهتهما فداء من جهتهما وطريقة الاكثرين القطع بالبيع في جانب
البائع واجراء الخلاف في المشتري قال فاطر يقان انما هي في البائع (قول المتن قبل تفسيره) أي ويخلف
أنه ليس عليه شيء غير هذا (قول المتن ولو فسر الخ) لو كانت الصيغة في ذمى لم يقبل بهذا ونحوه لانها لا تثبت
في التهمة قاله السبكي رحمه الله

ما يجوز وان قل) كزيف وفلس (ولو فسر بما لا يجوز لم يكن من جنس

كتاب المستوفى (كتاب علم) العبد (وسرين) أي زيل (قيل في الاصح) لان ذلك يحرم أخذ ما يجب على نفسه
والثاني لا يقبل فيه لان الاول لا يمتنع (٨) فلا يصح التزامه بكلمة على والثاني ليس بمال وظاهر الاقرار بالمال (ولا يقبل) تفسيره

(ما لا يقتضي) كتاب
وتنظر في الامتناع فيه من جيد
وهو ما لا يجب رده فلا
يصدق به قوله على
بخلاف ما اذا قل له عندي
شيء فيصدق به (ولا يقبل
تفسيره أيضا) (بما لا يورد
سلام) ليد فهمه في
معرض الاقرار بالمال
بما (ولو أقر بمال أو مال
عظيم أو كذا وكثير قبل
تفسيره ما قل منه) وان لم
يقول ككلمة مستقلة ويكون
تفسيره الظاهر نحو من حيث
الطلب وكفر مستقلة
(وكذا) يقبل تفسيره
(المستوفى في الاصح)
لأنها ينقطع بها ونسأجر
وان كانت لا تمنع والثاني
يظهر الى امتناع بيعها
(لا يكسب بطلبه) لانه
لا يصدق عليه ما اسم المال
وفي الروضة كالمال المحرر
اذا قل له على مال الى آخره
ومنه القبول بالمستوفى
والطلب فيها أن يقول له
عندي مال (وقوله) له
(كذا) على (كقوله)
(في) على فيقبل تفسيره
بما تقدم فيه (وقوله في)
أو كذا كذا (ولو لم يكرر)
لان الثاني نأ كيد (ولو قال

ما يحصل به دفع ضرر أو جلب نفع فقوله كزيف براديه على الاول مما يراى درهما المعبر عنه في كلامه
بالفلس فتأمل (قوله ككلمة مستقلة) وكثير مما جعل تكثيره كالبصرة والافصح قطعاً (قوله كتاب
علم) أي قابل للتعليم وليس للعبد قيدا كما يؤخذ من كلام المصنف بعده ولو عممه الشارح هنا أخذنا منه
لكان أولى (قوله ويجب على أخذه رده) ومنه ميتة المضطر وخبرة غير محترمة لذى (قوله بكلمة على)
فلو قال في ذمتي لم يقبل شيء من ذلك قاله شيخنا شيخنا عهدة قال شيخنا ومقتضاه أن ما لا يقبل لا يثبت في
الدين فراجع (قوله في معرض الاقرار) أي الذي يلفظ شيء ويقبل فيها أو أقر بحق وكون الشيء أعم من الحق
من حيث اللغة لا ينافي خلافاً من حيث المعرفة (فرج) لو قال غصبتك أو غصبتك ما تعلم لم يصح أو غصبتك
شيئاً صحيح وهو من المهم ومنه أيضاً ما لو أقر له بدار فله جميع ما فيها فلو تنازع في شيء كان فيها حال الاقرار صدق
المقر ووارثه كذلك ولو كان في الدار ساكن ولو زوجة المقر قبل قوله بنصف ما فيها وان لم يصلح له (قوله ولو
أقر) بلفظ عندي أو ملى أو على وكذا في ذمتي في غير المستوفى ونحوها (قوله أو كذا) بالثلاثة وكذا ما كثر
من مال فلان أو ما على فلان مما في يد فلان فلو قال مثل ما في يد فلان أو مثل ما عليه نعمين مقدار ذلك عدداً
بأي جنس كان لتبادر التولية للمدعي المسأوى بخلاف الا كثرية ولذلك قال الشافعي رضي الله عنه أصل ما أنى
عليه الاقرار أن الزم اليقين وأطرح الشك ولا تستعمل الغلبة والمراد باليقين الظن الغالب (قوله
وكذا بالمستوفى) أي يصح تفسير المال فيها أن لم يقل في ذمتي ومثلها المكاتب وغيرهما ولا تصح بالموقوف
عليه مطلقاً (قوله ونسأجر) وبخسبها من خلفه لانه لا مال له وسواء قال في اقراره على أو عندي على
المعتمد ككلمة كلام المصنف وتقدمت الاشارة اليه بخلاف ما في الشارح (قوله أو كذا كذا)
وان زاد في التكرار في هذا وما يأتي على مواز تعدد التأكيده (قوله لان الثاني نأ كيد) فان نوى
به الاستئناف لزومه شيئاً (قوله شيء في شيء) والفاء ثم وبل كالواو (قوله أو كذا أو كذا) ومثله
شيء وكذا أو كذا وفي لان المراد من كذا هنا لفظها لا كونها كناية عن العدد ولا أصلها المركب
من كلف التشبيه واسم الاشارة كما مرّت الاشارة الى ذلك ولو قال درهم بل درهم لزمه درهم فقط
لان الثاني من الاول بخلاف كذا بل كذا لاختلاف لغيره فتأمل (قوله أو بدل) أو خبر مبتدأ محذوف
(قوله والجرحين) عند البصريين وأجازوا الكوفيون بأن كذا مثل كم وبذلك علم أن كذا مبتدأ لانها
اسم عين فقط ما لان هشلم هنا ولو سكن الدرهم وقفاً كذا لك في الاحوال الآتية ودعوى لزوم
عشرين في النصب لانها أقل عدد يميز بغيره منصوب كما قال به الحنفية مرود بأنه يلزم عليه لزوم مائة في الجرح
لانها أقل عدد يميز بغيره مجرور ولا قال به ودعوى لزوم بعض درهم في الجرح بتقدير من مرود بان كذا
للاحد لا كسورها (قوله كذا وكذا) وان زاد في التكرار كما في عدم العطف كذا قاله شيخنا
(قول المتن لا يكسب الخ) أي ويكون فيها خلاف أخذ ما سلف بطريق الاولى ثم رأيت الشيخ ابن
شبهة قال ان هذه المسئلة مفرقة على الاصح في المسئلة السابقة انتهى قلت ويمكن حل عبارة المتن هنا على
ما قلناه عندي مال دون له على وقناً شارفاً سيأتي له من ذكر عبارة الروضة وأصلها والمحرم الى أن عبارة
الكتاب أحسن من جهة تناول المستوفى أي نظراً الى إمكان تصويرها بما قلناه (قوله وفي الروضة الخ)
يريد بهذا أن عبارة المناج أحسن لا إمكان تصويرها به عندي مال الخ (قول المتن كذا) هي في الأصل
مركبة من كلف التشبيه واسم الاشارة ثم نقلت فصارت يكتفى بها عن العدد وغيره وهي في مثاله بمعنى شيء

وليست

في شيء أو كذا وكذا (بشيء) يقبل كل منهما في تفسيره في لا يقتضاه العطف بالمفارقة

(قوله الخ) (كذا) أو دفع الدرهم أو جرحه درهم) والنصب يميز الزم في عطف بيان أو بدل والجرحين (والنصب أن لا يكرر
كلمة كذا في هذا السبب بغيره)

وفي قول درهم وفي قول درهم وشيء نظرا إلى أن الدرهم تفسير لكل من المبهين أو لمجموعها أو الثاني فقط والطريق الثاني القطع بالأول (و) المذهب (أنه لو رفع أوجر) الدرهم (فدرهم) والمعنى في الرفع هما (٩) درهم والجبر محمول عليه وقيل

في صورة الرفع قولان
ثانيهما يجب درهمان ونقل
الموارد عن الشافعي
وجوب درهمين في الجبر
(ولو حذف الواو فدرهم
في الأحوال) الثلاث
النصب والرفع والجبر لاحتال
التأكيذ (ولو قال ألف
ودرهم قبل تفسير ألف
بغير الدراهم) من المال
كألف فلس (ولو قال خمسة
وعشرون درهما فجميع
دراهم) على الصحيح
وقيل خمسة باقية على
الابهام (ولو قال الدراهم
التي أقررت بها ناقصة الوزن
فان كانت دراهم البلد
الذي أقر فيه) تامة للوزن
فالصحيح قبوله ان ذكره
متصلا (بالاقرار) ومنعه
ان فصله عن الاقرار
كلاستثناء وفي قول من
طريقة في المتصل لا يقبل
عملا بأول الكلام وفي
وجه في المنفصل يقبل لان
اللفظ محتمل له والاصل
براءة الذمة (وان كانت
دراهم البلد) ناقصة قبل
قوله (ان وصله) بالاقرار
(وكذا ان فصله) عنه
(في النص) جلا على وزن
البلد وفي وجه لاجلا على

فراجعه (قوله وفي قول الخ) فهي أقوال ثلاثة في طريق وتعليقها بعدها على ألف والنشر المرتب وعلم
من كلام الشارح أن المناسب لأصنف أن يعبر في الأولى بالمذهب وفي الثانية بالصحيح (قوله في الأحوال
الثلاث) جملة ما في كلامه تسع صور لأن كذا امام فرد أو مكرر أو معطوف والدرهم اما مرفوع أو منصوب
أو مجرور ومع السكون تكون الصور اثنتي عشرة في كذا أو مثلها في شيء ومع عدم ذكر الدرهم ست صور
فالجملة اما ثمانية عشر أو أربعة وعشرون أو ثلاثون ومع الجمع في شيء وكذا استة وأربعون أو خمسون فتأمل
(قوله بغير الدراهم) لأن العطف للزيادة لا للتفسير الذي قال به أبو حنيفة وأزمه به في معطوف مكمل أو
موزون أو معدود ورد عليه أيضا بعكس الصورة المذكورة كألف حبة حنطة ودرهم نعم لو قال ألف ودرهم
فضة فالجميع فضة ان نصب فضة وله تفسير ألف بغير الدراهم من الفضة فان أضاف فضة إلى درهم كأن ألف
مبهما قاله شيخنا الرمي ولو قال ألف وقفيز حنطة فالألف مبهم مطلقا ولو قال ألف درهم بلاضافة قبل تفسير
الألف بما لا تنقص قيمته عن درهم فقط ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم وكذا مائة أو ألف
وخمسة وعشرون درهما (قوله من المال) كذا في شرح الروض وشطب عليه في المنهج بعد أن ذكره
وظاهره أنه ليس قيذا فراجعه (قوله ناقصة الوزن) أي عن الدراهم الاسلامية كما سيذكره الشارح
فالدراهم المطلقة محمولة عليها لا على الدراهم الفلوس نعم ان هجرت أو قال نقرة جل على الفلوس لأنها المعروفة
في بلاد مصر والدينار يحمل على الشرعي من الذهب والأشرفي يحمل على ذلك أيضا فان فسره بعشرة
أنصاف قبل لاطلاقه عليها والدوكات كالأشرفي ولو فسر الدراهم تامة غير سكة البلد قبل مطلقا وفارق البيع
بأنه هنا اخبار بحق سابق والدرهم الكامل ستة دوانق والناقص دونها كالطبري لأنه أربعة دوانق
والخوارزمي فانه أربعة دوانق ونصف دائق واذ قبل بالناقص جل اطلاقه على الأقل ان تعذرت مراجعته
والإفبايقوله (قوله ان فصله) أوسكت عنه (قوله لزمه تسعة) ومن واحد إلى مائة يلزمه تسعة وتسعون
والخارج أبدا واحد وبما بين واحد وعشرة يلزمه ثمانية أخذ بما يقتضى بين المخرجة للطرفين (قوله عشرة
ادخلا للطرفين) كالمو قال أنت طالق من واحد إلى ثلاث وأجيب بحصر عدد الطلاق (قوله اخراجا لهما)

ولست كناية عن العدد [قوله نظرا الخ] وذلك لأنه لما أتى بلفظين مبهمين وعقبهما بقوله درهما كان
الظاهر أنه تمييز لكل واحد منهما وقال ابن الرفعة لأن التمييز وصف والوصف يعود إلى كل فقدمه (تنبيه)
قياس المذهب أبي حنيفة أن يجب هنا أحد وعشرون درهما [قوله والمعنى في الرفع هما درهم] أي
فالدرهم خبر مبتدأ محذوف وجهه الأسنوي بأن قوله له كذا كلام مستقل وكذا درهم معناه وكذا الذي
تقدم كسقطي به درهم فيكون غطف جملة على جملة قال ويمكن أيضا أن يكون من عطف المفرد ويكون
درهم عطف بيان من المجموع وقوله والجبر محمول عليه أي لأنه لحن فحمل على الأقل وهو الرفع ووجه وجوب
الدراهمين في الرفع أنه يسبق إلى الفهم أن الدرهم تفسير وان كان لحننا [قوله وجوب درهمين في الجبر]
وقيل أيضا يلزمه فيه شيء وبعض درهم وعبرة الرافي ويمكن أن يخرج فيه خلاف أنه يلزمه شيء وبعض
درهم انتهى وحينئذ فالتعبير بالمذهب بالنسبة إلى الجزأين صحيح [قوله وفي قول من طريقة] به تعلم أنه كان
الأولى أن يعبر في الأولى بالمذهب وفي الثانية بالصحيح [قوله عملا بأول الكلام] أي كما لو قال له على ألف
بل خمسمائة فانه يلزمه ألف ورد بأن ذاك صفة وهذا اضراب [قوله وكذا ان فصله] لو سكت عن بيان جل
على الناقصة أيضا [قوله ولو قال له على الخ] هذه المسئلة حكمها هنا وفي الضمان والابراء والوصية والطلاق

(٣ قلوبى وعميره - ثالث)
وزن الاسلام (والتفسير بالمشوشة كهو بالناقصة) فيها التفصيل السابق
(ولو قال له على من درهم إلى عشرة لزمه تسعة على الأصح) وقيل عشرة ادخلا للطرفين وقيل ثمانية اخراجا لهما والأول أخرج
الثاني دون الأول لأنه مبدأ الاقرار (وان قال) له (درهم في عشرة فان

فهرها ووردت في معنى مع
في قوله تعالى ادخلوا في أم
أى معهم (أو الحساب
ففسرة) لأنها موجبه
(والا) بأن أراد الظرف
أو لم يرد شيئا (فدرهم)
لأنه اليقين

(فصل) إذا قال له عددي
سيف في غمد) بكسر الفين
المجتمعة (أو ثوب في
صندوق) بضم الصاد
(لا يلزمه الظرف) أخذ
باليقين (أو غمديه سيف
أو صندوق فيه ثوب لزمه
الظرف وحده) لما ذكر
(أو عبد على رأسه عمامة
لم تلزمه العمامة على
الصحيح) لما ذكر والثاني
تلزمه لأن العبد له يده على
ملبوسه ويده كيد سيده
(أو دابة يسرجها أو ثوب
مطرز) بتشديد الراء (لزمه
الجميع) لأن الباء بمعنى مع
والطراز جزء من الثوب
(ولو قال) له (في ميراث أبي
ألف فهو اقرار على أبيه
بدين ولو قال) له (في ميراثي
من أبي) ألف (فهو وعد
هبة) نصر الشافعي رضى
الله عنه على المسئلتين
وخرج بعضهم في الثانية أنه
اقرار من نفسه على أن قوله
له في مالي ألف اقرار (ولو
قال له على درهم درهم
لزمه درهم) حلا على

كالوقال بتك من هذا الجدار إلى هذا الجدار وأجيب بأن المراد هنا التحديد لا التعداد (قوله المعية)
أى المستندة إلى المقوله أى مع عشرة له فإن أراد مع عشرة لى لزمه واحد كالوذ كر لفظ مع وعلى هذا
فذكر مع وإرادتها سواء فسقط مالا سنوى وغيره هنا قال شيخنا الرملي والاطلاق مع إرادة المعية
كالأول فيلزمه أحد عشر وفيه نظر والوجه أنه لا يلزمه الدرهم أخذاً باليقين كما مر (قوله شيئاً) أى
من معية أو ظرفية أو حساب وكذا الوارد حساباً ولم يعرفه كذا كره في المنهج وغيره فلا يلزمه الدرهم
(فصل: في بيان أنواع من الأقرار) ومأمعها (قوله سيف في غمد) ومثله فص في خاتم وفعل في
حافر وحل في بطن دابة وثمرة على شجرة وسرج على دابة وحكم عكسه عكس حكمه نعم إذا أطلق
في الخاتم دخل فيه لأنه اسم للجمع وبذلك فارق ما لو أطلق في الدابة حيث لا يدخل حملها لأنه
يصح استثنائه منها نحوه له على دابة إلا حملها وبذلك فارق أيضاً دخوله في البيع لعدم صحة استثنائه
فيه قال الامام القفال وغيره والضابط أن مالا يدخل في البيع لا يدخل هنا وما يدخل فيه يدخل هنا لا
الحل والثمره غير المؤثرة وأس الجدار نظراً للعرف هنا (قوله لم يلزمه الظرف) ومنه ثوب في منديل
أو زيت في جرة خلافاً لأنى حنيفة (قوله عمامة) بكسر العين وضمة (قوله دابة يسرجها) ومثله
عبد بعمامة كما في الروض أو بتيابه أو دار بفرشها أو دابة بحملها ونحو ذلك فيدخل الكل
بخلاف مع في جميع ذلك أى إذا لم تكن إضافة نحو دابة مع سرج وإلا نحو دابة مع سرجها
فيلزمه الجميع كما صرح به ابن حجر وهو ظاهر (قوله مطرز) بخلاف عليه أو فيه طراز فلا يلزمه
طرازه على المعتد سواء في الطراز فيهما الطارئ على الثوب وغيره (قوله بمعنى مع) ولو صرح
بمع فهمى مثل في (قوله والطراز جزء من الثوب) وبذلك فارق نحوه له على فرس مسرج فلا يلزمه
السرج (فرع) لو قال له على ألف في هذا الكيس لزمه ألف وإن لم يكن في الكيس شيء أو
الألف الذى في هذا الكيس لزمه ما فيه وإن نقص فإن لم يكن فيه لم يلزمه شيء (قوله في ميراثي)
ومنعت بالإضافة الذين نظراً للعرف فيها (قوله ألف) ومثله جزء شائع ويحمل على نحو وصية مع اجزأة
فيها (قوله وعدهبة) إن لم يأت بصيغة على ولم يرد الأقرار وإلا فهو اقرار ويتعلق بجميع التركة إن كان
حائزاً أو صدقه الورثة وإلا فقدر حصته فقط ويلزم الألف وإن تلفت التركة (قوله نص الخ) اعتراض
على المصنف بعدم اختلاف ولعل عنده ما قيل إن النص المخرج منه من غلط الفساح وحاصله أن النصين
سواء (قوله من نصه الخ) وهذا النص مسجوح أو مؤول بما مر (قوله جلا على التآ كيد) قال شيخنا
وإن كرهه صهار ولو في مجالس فليس المراد التآ كيد النحوى (قوله ودرهم) وثم كالأو وكذا الفاء إن أراد
العطف وإلا كالتفرع فدرهم فقط وفارق الطلاق بأنه إنشاء ولا بد في بل من قصد الاستئناف وقال بعضهم
إن عطف بل لكن أو ببل لزمه إلا أكثر مما قبلهما وبعدهما إن وجد والا فأحد هاتم إن اختلف المقر به
فيهما ولو صفة أو كان معين لزمه كدرهم بل أولسكن ديناراً وهذا الدرهم بل هذا الدرهم (قوله لاقتضاء

العطف المغيرة (ولو قال له درهم ودرهم ودرهم بالاولين درهمان) كما تقدم (وأما الثالث فان أراد به تأكيد الثاني) بطله
(لم يجب به شيء وان نوى) به (الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى) به (تأكيد الأول أو أطلق) يلزمه درهم (في الأصح) ثالث
أخذاً بظاهر اللفظ ونية التأكيد مع تخلل الفاصل ملغاة وفي وجه يعمل بها وفي (١١) قول من طريقة في الإطلاق

لا يلزمه ثالث ويحمل على
التأكيد أخذاً باليقين
(ومنى أقر بمجم كشيء
وثوب وطوب بالبيان
فامتنع فالحصحيح أنه
يجبس) لامتناعه من
أداء الواجب عليه
والثاني لا يجبس لامكان
حصول الفرض بدون
الحبس (ولو بين) المجه
عما يقبل (وكذبه المقر
له) في أنه حقه (فليبين)
جنس الحق وقدره
(وليدع) به (والقول قول
المقر في نفيه) فاذا بين المقر
بمائة درهم فقال المقر له
مالي عليك إلا مائة دينار
وادعى بها حلف المقر أنه
ليس عليه مائة دينار ولا
شيء منها وبطل اقراره
برد المقر له وان قال لي
عليك مائتا درهم حلف
المقر أنه ليس له عليه إلا مائة
درهم (ولو أقر له بألف
في يوم ثم أقر له بألف في
يوم آخر لزمه ألف فقط)
لأن الاقرار إخبار وتصدده
لا يقتضي تعدد الخبر عنه
(ولو اختلف التدر) كأن
أقر بألف ثم بخمسة أو
عكس (دخل الأقل في

العطف المغيرة) أي وعدم صحة التأكيد بزيادة الثاني (قوله وان نوى به الاستئناف) وكذا لو اختلف
العاطف كدرهم ودرهم ثم درهم يلزمه ثلاث بكل حال (قوله بمجم) وتسمع الدعوى به والشهادة كالوصية
(قوله يجبس) وليس من محل القولين ما يمكن معرفته بدون حبس نحو لعمرو على ألف ونصف مال زيد
ولزيد على ألف ونصف ما لعمرو فانه يستخرج بالقواعد المذكورة في الحساب ومنها الخبر والمقابلة كأن
يقال هنا يفرض لعمرو مثل مال زيد وشيء فلزيد ألف ونصف شيء فلعمر وألف وخمسة ثوب ربع شيء فالثاني
ألفان ويقوم وارث المقر مقامه في التعيين فان امتنع لم يجبس لكن توقف التركة فيمنع من التصرف
فيها لكن يجعل الوارث كسائر كل فله مقر له أن يعين قدرا ويحلف عليه ويأخذه فان كذب المقر له الوارث
حلف الوارث وليس للمقر له حينئذ تعيين ولا حلف وغيبته كسكوله (قوله وادعى بها) أو ادعى أنه
أرادها بالاقرار (قوله) وبطل اقراره بالمائة أي ان لم يصدق عليها والاثبت باتفاقهما (قوله لي عليك
مائتا درهم) وادعى بها أو بأنه أرادها بالاقراره (قوله إلا مائة درهم) وبطل الاقرار بالمائة الأخرى ان لم
يصدق عليها والاثبت لاتفاقهما عليها ويحلف على نفي الإرادة في صورة الدعوى بها ولا يحلف المقر له على
نفيها لعدم الاطلاع عليها (قوله) ثم أقر بألف في يوم آخر وان حكم بكل حاكم وكتب وثيقة أو شهد بكل
شاهد ان (قوله مختلفتين) لاجابة اليه وما أجاب به بعضهم عنه ليس فيه جدوى فراجع (قوله لزمه الألف)
وله إثبات القضاء ومثله ما لو قال كان له على ألف قضيته فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا ولو أشهد على نفسه
أنه سيقرب بما ليس عليه ثم أقر بشيء يلزمه ولا ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال لي عليك عشرة قضيتي منها خمسة
فلم تدعي عليه في العشرة وليس له الطلب بالخمسة التي ادعى أنه قبضها هكذا تحرر مع شيخنا فراجع (قوله

[قوله مع تخلل الفاصل الخ] من جملة الفاصل الحرف العاطف بدليل لزوم درهمين في درهم ودرهم
ولو أراد التأكيد فيه لا يقبل فيه باتفاق [قوله وفي وجه يعمل بها] بخلاف نظيره من درهم ودرهم
باتفاق [قوله وفي وجه يعمل بها] بخلاف نظيره من درهم ودرهم لأن الثالث معطوف على الثاني على
رأى فأمكن أن يؤكّد الأول به قاله الأسنوي [قوله أخذاً باليقين] رجع الأول بأن التأسيس أولى من
التأكيد وقوله باليقين عبارة الأسنوي كون الأصل اعمال اللفظ عارضه أصل براءة الذمة فتساقط فلم يبق
للتالث مقتضى فاقصر على اليقين انتهى وهو يرجع الى ما تلخصه الشارح رحمه الله [قول المتن ومنى أقر
بمجم كشيء وثوب] أشار بهذين المثالين الى الوجه القائل بأنه يجبس في الثوب ونحوه دون الشيء ونحوه لصدقه
بما ليس بمال مما لا يتأتى الحبس عليه وعبارة السبكي بناء على قبول تفسيره بالخبر ونحوه [قوله لامتناعه
الخ] بل أولى من الذين لأنه لا سبيل الى معرفة المقر به الامنة [قوله لا مكان الخ] عبارة الأسنوي لأنه قد
لا يعلمه وطريقة فصل الخصومة ما سيأتي أي أن يعين المقر له مقدار ما يدعي به (فرع) لو ادعى أنه أقر له
بشيء في سماعها وجهان رجع السبكي سماعها وهذا الوجهان جاريان في الشهادة كذلك وفيما لو ادعى
بالاقرار نفسه وان كان المقر به معلوما ولو مات المقر قام وارثه مقامه في البيان وتوقف جميع التركة حتى بين
وتوقف فيه ابن الرفعة اذا كان المجهول شيئاً ونحوه لشموله الاختصاص ولو غاب عين المقر له قدر ما ادعى
به وأنه أراد وحلف عليه وسامه له الحاكم [قول المتن مختلفتين] مستدرك ولذا أسقطه من الجهتين قاله

الأكثر لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بكاه أو قبله (فلو وصفهما بصفتين مختلفتين) كصاح ومكسرة (أو
أضدّها الى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة لزما) أي القدران
في الصور الثلاث (ولو قال له على ألف من ثمن خر أو كلب أو ألف قضيته لزمه الألف في الأظهر)

عملاً بأول الكلام والثاني لاعمالاً بآخره لكن للمقر له تخليف المقر أنه من الجهة المذكورة أو أنه خفاء (ولو قال) له على ألف (من من عبلم أقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمنا) والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (ولو قال له على) أنسان شاء الله لم يلزمه شيء (على المذهب) لأنه علق الاقرار بمشيئة الله تعالى وهي غيب عنا والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (ولو قال) له (١٣) على (ألف لا يلزم لزمه) لأن قوله لا يلزم لا ينتظم مع ما قبله فأنى (ولو قال له على

ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو وديعة فقال المقر له لي عليه ألف آخر (دينار) صدق المقر في الظاهر يمينه أنه ليس عليه ألف آخر والثاني يصدق المقر له يمينه أن له عليه ألفا آخر نظراً إلى أن على للوجوب فلا يقبل التفسير بالوديعة فيه وأجيب باحتمال إرادة الوجوب في حفظ الوديعة (فان كان قال) ألف (في ذمتي أو دينار) إلى آخر ما تقدم منهما (صدق المقر له على المذهب) يمينه أن له عليه ألفا آخر والطريق الثاني وجهان فإنهما يصدق المقر يمينه أنه ليس له عليه ألف آخر وقوله في ذمتي يحتمل أن يريد به أن تلفت الوديعة لأنني تعديت فيها (قلت) أخذنا من الشرح (فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالأصح أنها أمانة فيقبل دعواه التلّف بعد الاقرار ودعوى الرد) بعده ومقابل الأصح قول الامام عن الأصحاب أنها مضمونة نظراً

عملاً بأول الكلام) الذي هو جهة واحدة ويلفوا آخره وان كان المقر كافراً أو ممن يعتقد صحة بيع نحو الكلب فم ان رفع لحاكم يرى ذلك فله الحكم ببعيدته ولو عكس ما ذكر كأن قال له من من خسر على ألف أوله على من من خسر ألف فلغو أخذنا من العلة وصرح به في الروضة (قوله من من عبد) ولا بد من ذكر هذا متصلاً (قوله لم أقبضه) سواء قاله متصلاً أو منفصلاً وما بعده إيضاح (قوله أحدهما لا يقبل الخ) أي قياساً على ما صنف في من خسر ودأن ما هنا لا يرفع ما قبله (قوله إن شاء الله) وكذا ان يشأ الله أو أراد أو يريد أو شاء زيد أو يشاء زيد أو أراد أو يريد زيد أو إذا جاء رأس الشهر أو زيد مثلاً نعم ان أراد رأس الشهر أو محي زيد التأجيل فهو اقرار مؤجل ان صح الأجل والاغفال (قوله لأنه علق) فلا بد من قصد التعليق وحده مع بقية شروط الاستثناء الآتية وفسر بعضهم التعليق هنا بقصده الاتيان بالصفة وان لم يقصد التعليق وفيه نظر ومن التعليق ماسر في قولهم ان شهد على فلان إلى آخر ماسر (قوله وهي غيب) ذكره لكون التعليق المذكور بمشيئة الله وقد علمت أنه ليس قيداً عما تقدم (قوله أحدهما يلزمه الخ) ورد بعدم الجزم هنا بالالتزام (قوله صدق المقر له الخ) ظاهر هذا ثبوت الألف الذي جاء بها وأنها انتفاع عليها فراجع (قوله يحتمل الخ) فلما أراد ذلك لكونها تلفت بتقصير قبل (قوله أي بتفسيره) انما ذكره مراعاة لكلام المصنف والافدعوى التلّف والرد قبل التفسير وبعد الاقرار مقبولة (قوله لم يقبل) أي وان قال كنت ظاناً بقاءه اعندى أو جهلت تلّفها (قوله ولو قال له على ألف وديعة) أي قال ذلك متصلاً لأن هذه محترز ماسر بقوله ثم جاء الخ (قوله واقباض فيها) أي الهبة

الأسنوي وفيه نظر لأن العبارة بدون تصديق بان يقول بألف صحاح ثم يقول ألف صحاح مثلاً فتأمل [قول المتن من من الخ] لو فصله لم يقبل بلا خلاف [قوله عملاً بآخره] أي ولأن أمثال هذه المعاملة الفاسدة تجري بين الناس على فسادها والاقرار اخبار عما جرى وأما المسئلة الأخيرة فلأن تقريرها كان له على ألف قضيته وهو لو صرح بذلك لم يكن اقراراً ويجرى القولان في كل ما ينتظم لفظه عادة ويبطل حكمه شرعاً كما لو أضاف إلى بيع فاسد ونحوه [قول المتن اذا سلمه سلمت] قيل مستدرك وقوله جعل ثمنا أي عليه أحكام الثمن قيل ويغني عن ذلك أولاً قبل [قوله أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام] لأن آخره يرفع أوله على تقدير عدم تسليم العبد [قوله أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام] أي لأن آخره يرفع أوله [قول المتن ولو قال ألف لا يلزم] لو قال أنا أريد الآن ان أقر بما ليس على من مال أو طلاق ثم أقر بذلك قال أبو عاصم لا يصح اقراره قال المتولي هو كقوله ألف لا يلزم [قوله أنه ليس له عليه الخ] زاد الأسنوي وأنه ليس عليه إلا هذا [قوله لأنني تعديت فيها] يعني يكون اتصف بالتعدي وقت الاقرار [قول المتن قلت الخ] هذا لا يشترط جريانه في مسئلة في ذمتي أو ديناً فتأمل [قوله ولو قال له الخ] لو كان بدل على في ذمتي فسكت عنه الرافعي وهو محل نظر [قول المتن واقباض] أما لو اقتصر على الاقرار بالهبة فلا يكون مقراً بالقبض وكذا لو قال وهبته ولمسكها قاله البغوي لأنه قد يظن الملك بالهبة وكذا لو قال وقبضها بخير رضائي (فرع) لو أقر

بالقبض

إلى قوله على الصادق بالتعدي فيها وأجيب بصدقه بوجوب حفظها وقوله بعد الاقرار

أي بتفسيره متعلق بالتلف فلو ادعى التلف لم يقبل لأن التالف والمردود لا يكون عليه (وان قال له عندي ثوبي ألف صدق في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعاً والله أعلم) لأن اللفظ مشعر بالأمانة ولو قال له على ألف وديعة قبل وأولت على بوجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول وعلى قبوله اذا ادعى التلف أو الرد قبل في الأصح (ولو أقر بيع أو هبة واقباض) فيها

فلو سكت عن الاقباض قبل عدمه ولو قال ملكها أو خرجت اليه عنهما لم يكن اقرارا بالاقباض نعم لو كان
 ممن يقطع بصدقه كبدوى حلف صدق في دعوى الفساد أو كان فقيها لا يخفى عليه بوجه أن ملكها
 بالقبض أو كانت بيد المقر له فهو اقرار بالقبض (قوله ثم) المراد منها الترتيب فقط (قوله وعبرة المحرر
 الخ) هي أولى من عبارة الكتاب لأن الأعيان لا توصف بالبراءة إلا أن يؤول بالبراءة من العهدة أو من
 الدعوى كما قاله شيخنا الرملي (قوله بل لعمرى) والفاء وثم مثل بل وسواء قال ذلك متصلا أو منفصلا
 ولو بعد طول الزمن (قوله بل من عمرو) أو غصبها من زيد وهو غصبها من عمرو فلو قال غصبها من
 زيد والملك فيها لعمرى سلمت لزيد لاحتمال اجارته ولا غرم كما لا غرم فيها لو قال في عين من تركته مؤثرته هذه
 لزيد بل لعمرى لعدم كمال اطلاعه (قوله يغرم قيمتها) ولو مثلية أخذنا من العلة على المعتمد وفي شرح
 شيخنا غرم المثل في المثلية ويوافقه عبارة المنهج (قوله ويصح الاستثناء) سواء في الخبر أو الانشاء
 خلافا للحنفية في الأمر مأخوذ من الثنى وهو الرجوع لرجوع المقر عن مقتضى لفظه ولو قال أحط أو
 أسقنتي أو أخرج فقيه وجهان في الحاوى (قوله إن اتصل ولم يستغرق) وتلفظ به وأسمع نفسه ولو بالقوة
 ونواه قبل فراغ المستثنى منه في جزء من لفظه ولو مع آخره سواء قدم المستثنى أو آخره ولم يجمع الفرق
 عند الاستغراق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما فلو قال له على ثلاثة دراهم الادرها ودرهما
 ودرهما لزوم درهم ولو جمع لزمه ثلاثة لأنه مستغرق ولو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرها لزمه
 ثلاثة ولو جمع لزمه درهم فقط ولو قال درهم ودرهم ودرهم الادرها ودرهما لزمه ثلاثة ولو جمع فيهما لزمه
 درهم وفي هذا رجوع الاستثناء للأخير وحده ومحله عند اتحاد الجنس فلو قال له على ألف درهم ومائة
 دينار الاخيرين رجع لكل منهما فسقط من كل خمسة وعشرون فراجعته (قوله ويلزمه عشرة) لأنه
 مستغرق فيلفقو لان الحق به آخر فلو قال له على عشرة الا عشرة الأربعة لزمه الأربعة فقط وليس من
 المستغرق له على الشيء الا شيئا أوله على مال الا شيئا أو عكسه أوله على مال الا مالا أوله على شيء
 أو مال الا عشرة أو عكسه أوله على ألف الادرها للايهام في الجميع ويرجع الى تفسيره فان بين مستغرق
 لغا كما سيأتي ولو قال ليس له على شيء الا خمسة لزمته أو ليس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء لأن
 عشرة الا خمسة هو خمسة وقد تسلط النفي عليها وشمل ما ذكر الوصية وقول بعضهم انه فيها صحيح لا بطله
 ما قبله كما لو كان له ابنان وأوصى زيد بمثل نصيب أحدهما الا نصف المال أجيب عنه بأن البطلان من حيث
 انه لفظ يفيد الرجوع عن الوصية لامن حيث صح الاستثناء فتأمل (قوله ولو سكت) أى لا تنتفس أو هي
 ويصدق اذا ادعاه (قوله بكلام أجنبي) نعم لا يضر استغفر الله لا غيره كالحمد لله كإفص عليه في شرح
 الارشاد (قوله الأثمانية) أى بغير عطف لأنه مع العطف يرجع الجميع للأول ويلفونه ما حصل به
 الاستغراق سواء ذكر الامع العطف أو سكت عنها وتقوم الامقام العطف ان لم يذكره ولو قال له على ثلاثة
 الادرها الادرها لزمه درهم ولو قال له على عشرة الا خمسة أو ستة لزمه أربعة لطفح الشك ولو قال له عشرة فيهما

بالقبض ثم أنكسر قبل التحليف ولو أقر بقبض ممن المبيع ثم زعم أنه أقر ولم يقبض ففي النهاية أن ظاهر
 المذهب عدم القبول بخلاف ما سبق وفي المطلب أن كلام القاضي يشعر بأنه المنصوص [قول المتن لم
 يقبل] أى لأن الاسم يحمل عند الاطلاق على الصحيح (تنبيه) الظاهر أن هذا لا يجري فيه خلاف
 مدعى الصحة والفساد قال الأسنوى لأن قبوله هنا يؤدي الى خلاف الظاهر مرتين أى في الاقرار
 والبائع قال ويحتمل جريان الخلاف هنا أيضا [قوله وحكم بطلان البيع الخ] هي أولى لأن الكلام
 في عين لافي دين [قول المتن بل من عمرو] مثله ثم لعمرى [قوله لأنه حال الخ] أى والحيلة
 القولية كالفعلية [قوله وتلزمه عشرة] قال الأسنوى لم لا يخرجوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز

(ثم قال كان) ذلك (فاسدا)
 وأقررت لظنى الصحة لم
 يقبل في قوله بفساده (وله
 تحليف المقر له) أنه لم يكن
 فاسدا (فان نكل) عن
 الحلف (حلف المقر) أنه
 كان فاسدا (وبرى) من
 البيع والهبة وعبرة المحرر
 والروضة كأصلها وحكم
 بطلان البيع والهبة (ولو)
 قال هذه الدار لزيد بل
 لعمرى أو غصبها من زيد
 بل من عمرو سلمت لزيد
 والظاهر أن المقر يغرم
 قيمتها لعمرى لأنه حال
 بينه وبينها (بالاقرار)
 الأول والثاني لا يغرم له
 لمصادفة الاقرار بهاله ملك
 الغير (ويصح الاستثناء
 ان اتصل ولم يستغرق)
 المستثنى منه نحوه على
 عشرة الا ثلاثة بخلاف الا
 عشرة فلا يصح وتلزمه
 عشرة ولو سكت بعد الاقرار
 أو تكلم بكلام أجنبي ثم
 اسقنتي لم يصح الاستثناء
 وهو من الاثبات نفي ومن
 النفي اثبات (فلو قال له على
 عشرة الا تسعة الأثمانية
 وجب تسعة)

الإثمانية تنزيم فتزيم الثمانية
والواحد الباقي من العشرة
(ويصح من غير الجنس
كألف الإثنا عشر وبين
ثوب قيمته دون ألف)
فإن بين ثوب قيمته ألف
قالبين لغزو ويطسل
الاستثناء لأنه بين ما أراد
به فكأنه تلفظ به وقيل
لا يبطل فيبينه بغير
مستغرق (و) يصح (من
المعين كهذه الدار له إلا
هذا البيت أو هذه الترام
له إلا إذا التزم) أو هذا
القطيع له إلا هذه الشاة
(وفي المعين وجه شاذ) أنه
لا يصح الاستثناء منه لأنه
غير معتاد والمعتاد الاستثناء
من المطلق (قلت) كما قال
الرافعي في الشرح (لو قال
هؤلاء العبيد له إلا واحدا
قبل وزجج في البيان إليه
فإن ماتوا إلا واحدا وزعم
أنه المستثنى صدق يمينه)
أنه الذي أراد بالاستثناء
(على الصحيح والله أعلم)
والثاني لا يصدق للثمة

فصل إذا (أقر بنسب
إن أحقه بنفسه) بأن قال
هذا ابني (أشترط لصحته)
أي الإلحاق (أن لا يكذبه
الحس) ونكذبه بأن
يكون في سن لا يتصور أن
يكون أباً للمستلحق (ولا
الشرع) ونكذبه (بأن
يكون) أي المستلحق
(معروف النسب من غيره

أظن فليس باقرار أصلا (قوله لأن المعنى إلح) هذا المعنى أحد الطرق في بيانه ومنها أن يسقط كل واحد عما
قبله مبتدأ من الآخر كأن يسقط في هذا الثمانية الأخيرة من التسعة قبلها فيبقى واحد فيسقط من العشرة
قبلها يبقى تسعة وهي الواجب ومنها أن يجمع المثلث وحده سواء انفرد أو تعدد والمنفي وحده كذلك ويسقط
المنفي من المثلث فالباقي هو الواجب كأن يجمع هنا العشرة والثمانية لأنهما منفيان ويلقى منها التسعة لأنها
منفية فيبقى تسعة كما مر ويظهر هذا كله فيما لو قال له على عشرة إلا تسعة إلاثمانية إلا تسعة وهكذا إلى
الواحد (قوله ويصح من غير الجنس) خلافاً للإمام أحمد في بطلانه مطلقاً وللإمام أبي حنيفة في بطلانه في غير
المسكيل والموزون (قوله المعين) ومنه هذا الثوب له إلا كذا هذا ولو أقر بثياب بدنه دخل جميع ملبوسه
ولو فروة وخفا (قوله ورجع في البيان إليه) ويجبر عليه ويخلفه وارثه فيه لومات (فرع) أقر لورثة أبيه
بشيء وهو منهم لم يدخل لعدم دخول التكلم في عموم كلامه وإن نص على نفسه دخل (فائدة) عليه ألف
لشخص وله عليه قيمة نحو عبد أو قدر معلوم يخشى أن يقر بألف فيجحد الآخر ما عليه فطريقه أن يقول
له على ألف إلا كذا بقدر الذي له وله الخلف عليه قاله ابن سراقه (نفيه) الاستثناء في الطلاق وغيره يأتي في محله
(فصل: في الإقرار بالنسب) وهو واجب على الصادق وحرام على غيره وما ورد من أنه كفر برأيه
كفران النعمة أول من استحل (قوله إذا أقر) أي ذكر بالغ عاقل غير مسوح مختار ولو سفيها أركان
ريقاً أو كافراً (قوله هذا ابني) ومثله أنا أبوه والأول أولى للاضافة إلى المقر لا هذا أي خلافاً لابن حجر لأنه
من الإلحاق بالغير وهو الجحد وشرح شيخنا الرمي كابن حجر وألا يخالف له آخر في الإلحاق بالغير ولعله تبعه في
الأول غافلاً عما يأتي بعده ولا هذه أمي لا مكان إقامة الينة كالوقاات هذا ابني وخرج نحو يده أو رأسه
خلافاً لابن حجر في الثانية (قوله اشترط لصحته) أي الإلحاق أي من حيث النسب وأما العتق فينفذ
مطلقاً ما لم يكذبه الحس سواء كذبه الشرع أولاً ظاهراً وباطناً ولا يحكم بكفر من استلحقه الكافر إلا إن
ثبت نسبه يمينه (قوله في سن) لو أسقطه لكان أولى ليدخل عدم التصور بنحو الزمن كما لو تزوج مشرك
بمغربية ولم يعض زمان إمكان اجتماعهما عادة ولا عبرة بإمكان انقضاء منيه لها واستدخاله ولا باحتمال كونه من
نطوى له الأرض أو الزمن وكما لو علم أنه مسوح قبل اجتماعهما (قوله معروف النسب) لعل المراد به النسبة
ليدخل ولد الزنا لأنه لا يصح استلحاقه ويدخل المنفي لأنه ليس لغير الثاني استلحاقه ومحله أن نفي عن
فراش نكاح صحيح فإن نفي عن فاسد أو عن وطء شبهة فلغير الثاني استلحاقه (قوله وأن يصدق إلح)

[قول المتن ويصح من غير الجنس] منعه أحد رجه الله مطلقاً وأبو حنيفة في غير المسكيل والموزون
ولذا ذكر المصنف الثوب (فائدة) ذكرها ابن سراقه عليه ألف لرجل وله عليه قيمة عبد أو ثوب
أو عشرة دنائير مثلاً ويخشى أن يقر بألف فيجحد الذي له فطريقه أن يقول له على ألف إلا كذا
ويقوم الذي عنده ويخلف عليه [قوله تلفظ به] الضمير فيه راجع لما من قوله لأنه يبين ما إلح [قول
المتن ومن المعين] أي لأنه كلام صحيح ليس بمحال قاله الشافعي رضي الله عنه ولو قال هذه الدار لفلان
وهذا البيت منها لي أو قال لعمرى بدل نفسه قبل أيضاً خلافاً للقاضي في الثانية [قوله للثمة] علل
أيابندرة هذا الاتفاق قال الرافعي وهذا الوجه ضعيف باجماع من نقله (فرع) لومات قام وارثه مقامه
(خاتمة) لو قال له على عشرة فيما أظن فليس باقرار

فصل : أقر بنسب) منه أن يقول هذا أبني ويصدق فلو كذبه لم يثبت لكن يجري بينهما الأيمان
كعكسه وقوله أنت أبني أحسن من قوله أنا بنك وقول الأب أنت ابني أحسن من قوله أنا أبوك وكل صحيح
[قول المتن إن كان أهلاً] أي فالشرطان الأولان يعمان الأهل وغيره ومن الشروط أن لا يكون منفي

لم يثبت) نسبة (الإبينة) فإن لم تكن له ابنة حلفه فإن حلف سقط دعواه وإن نكل حلف المدعي وثبت نسبه ولو سكنت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه كما قال الرافعي إنه قضية اعتبار التصديق وشمل السكوت قول (١٥) الروضة فإن استلحق بالغا فم

يصدق لم يثبت النسب
الإبينة (وإن استلحق
صغيرا ثبت) نسبة (الطلاق)
بلغ وكذب لم يبطل) نسبة
(في الأصح) لأن النسب
يحتاج له فلا يندفع بعد
ثبوته والثاني يبطل لأن
الحكم به لكونه غير أهل
للانكار وقد صار أهلا له
وأنكر ويجزى الخلاف
فيما لو استلحق مجنونا فافق
وأنكر (ويصح أن
يستلحق ميتا صغيرا وكذا
كبرا في الأصح) والثاني
لا لقوات التصديق (و)
على الأول (برئه) أي
الميت المستلحق ولا ينظر
إلى التهمة (ولو استلحق
اثنان بالغا ثبت) نسبه
(من صدقه) منهما فإن لم
يصدق واحد منهما عرض
على القائف كما سيأتي قبل
كتاب العتق (وحكم
الصغير) الذي يستلحقه
اثنان (بأن في) كتاب
(اللقيط إن شاء الله تعالى)
كما سيأتي فيه حكم استلحاق
المرأة والعبد (ولو قال
ولد أمته هذا ولدي ثبت
نسبه) بشرطه (ولا يثبت
الاستيلاء في الأظهر)
لاحتمال أنه أولدها بنكاح
ثم ملكها والثاني يثبت

ولا يقبل رجوعه بعد التصديق وإن اتفقا عليه (قوله ولو سكنت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه)
وفارق السكوت في الأول بالاحتياط في النسب نعم إن مات قبل إمكان التصديق ثبت النسب وعليه
يحمل ما نقل عن الشيخين وعلم أنه لا يكفي العرض هنا على القائف لعدم التنازع (قوله فلو بلغ وكذب لم
يبطل نسبه) وفارق ما لو حكم بإسلام لقيط تبعا للدائر ثم بلغ واختار الكفر حيث يقر عليه لأن الإلحاق بها
ضعيف (قوله فيما لو استلحق مجنونا) وإن كان قد استلحقه قبل جنونه وأنكر على المعتمد من وجهين
ولا عبرة بانكاره بعد إفاقته وليس له حينئذ تحليف المقر لأنه لا يقبل رجوعه ومثله الصبي بعد بلوغه وقول
المقر لمجنون هذا أبي لا يباحقه إلا إذا صدقه قاله الروياني وهو مبني على طريقته من اعتبار التصديق بعد
الإفاقة فيما لو قال للمجنون هذا ابني أيضا فذكر شيخنا الرملي لها ليس في محله مع أن هذا عنده من الإلحاق
بالغير كما تقدم عنه فاعمل ذكره لها غفلة عن ذلك (قوله ولا ينظر إلى التهمة) بالارث وبلا سقاط القصاص لو
وجد (قوله وكذا كبيرا) هو منصوب كما وجد بخط المصنف وقول الجلال السيوطي إن جميع ما بعد
كذا في المنهاج مرفوع إلا في ستة مواضع ولم يعد هذا منها لا ينافي ذلك لاحتمال أنه مرفوع في النسخة
التي اطاع عليها قال بعضهم هذا إن قلنا إن خط المصنف تعدد فراجع (قوله فإن لم يصدق واحدا منهما)
بأن كذبهما أو سكنت أو صدقهما أو كذب أحدهما وسكنت عن الآخر عرض على القائف أن لم تكن
ابنة والحق القائف حكم لا استلحاق فلا ينافي عدم اعتباره فيما مر عند عدم التنازع (قوله يأتي في كتاب
اللقيط) وهو أنه يقدم ابنة ثم يسبق استلحاق ثم بقائف ثم بتصديقه بعد البلوغ (قوله حكم استلحاق
المرأة) أي كونها تستلحق غيرها فهو من إضافة المصدر إلى فاعله وسيأتي أنه لا بد في استلحاقها من
البينة لا مكانها بالولادة (قوله والعبد) هو عطف على المرأة لكنه من إضافة المصدر إلى مفعوله أي
كونه يستلحقه غيره فإن استلحقه سيده عتق مطلقا وثبت نسبه إن لم يكن أهلا للتصديق أو صدقه إن
كان أهلا أو غير سيده لحقه إن كان أهلا وصدقه وإلا فلا ولا يخرج بتصديقه عن رق سيده إذ لا تلازم بين
النسب والحرية ولو استلحق عتق غيره فكذلك والولاء لمعتقه وقائدة ثبوت النسب فيه تقديم عصبته على
عصبة الولاء (قوله لولد أمته) أي التي ليست فراشا (قوله هذا ولدي) وإن قال من زنا وإن قاله متصلا
(قوله بنكاح مثلا) كوطء شبهة (قوله ثم لمسكها) خرج مالود كرمدة لا يمكن فيها ذلك كقوله وهي
ملكي من عشرين وعمر الولد دون ذلك فيثبت الاستيلاء أيضا وتظن بعضهم فيه بأنه قد يكون أحبلها
وهو معسر ويعت ثم اشتراها مبتني على عدم ثبوت الاستيلاء بالشراء وهو مرجوح (قوله بأن أقر بوطنها)
بلعان عن فراش نكاح صحيح وأن لا يبطل به حق الفيران كان صغيرا كما في العبد والعتيق الصغيرين
[قول المتن الابينة] أي كسائر الحقوق [قول المتن ثبت نسبه] قد وافقنا عليه أبو حنيفة وهو حجة
عليه في مخالفته في الميت الصغير وقد يقال في الميت قطع ميراث بيت المال [قول المتن في الأصح] أي
كالثبات بالبينة وعمل الخلاف إذا لم يشاهد فراشا وإلا فلا أثر للانكار وكذا لو صدقه الصغير قبل
البلوغ (فرع) لو بلغ ليس له تحليف الأب لأنه لو رجع لا يقبل [قوله مجنونا] لو قال المجنون
هذا أبي لم يثبت النسب حتى يفيق وصدقه واستشكل الروياني الفرق (تنبه) مسئلة الشارح
صورها السبكي بما لو اتصل المجنون بالبلوغ [قوله لقوات التصديق] علل أيضا بأن تأخير
الاستلحاق إلى الموت يشعر بانكاره لو وقع في حياته [قوله فإن لم يصدق أح] ظاهره ولو كذبهما

حلا على أنه أولدها بالملك والأصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه هذا (ولدي ولدته في ملكي) لا يثبت به الاستيلاء في الأظهر
لاحتمال أنه أحبلها بنكاح ثم ملكها والثاني يحمله على أنه أحبلها بالملك (فإن قال علقته به في ملكي ثبت الاستيلاء) وانقطع
الاحتمال (فإن كانت فراشا له) بأن أقر بوطنها (لحقه) الولد (بالفراش من غير استلحاق) قال صلى الله عليه وسلم في ابن أمة

لأن الأمة لاتصير فراشا إلا بذلك بخلاف الزوجة لأن المقهود في الاماء الاستخدام بالأصالة (قوله زمعة) بفتح المجهمة وسكون الميم وفتح المهملة اسم رجل صحابي (قوله بغيره) شمل الرجل والمرأة وهو كذلك وما في المنهج ضعيف وما علل به ممنوع (قوله كهذا أخي) وان قال من زنا ولو متصلا كما سقم نعم ان قال من رضاع أو في الاسلام صدق ان قاله متصلا ويشترط بيان جهة الاخوة من حيث انها من أب أو أم أو هما وكذا في البينة (قوله عمي) ومثله أبي كما تقدم ولو استلحق مجنونا فكما تقدم (قوله والجد) أي وإن كان الأب حيا حيث قام به مانع من الارث كما يأتي (قوله ميتا) خرج الحي ولو مجنونا لأن شأنه أن يثبت نسبه بنفسه فلا حاجة لغيره ويشترط أيضا كون المقر لاولاد عليه فلو أقر من عليه ولاء بأب أو أخ لم يقبل لتضرر من له لولاء بمنه من الارث مع إمكان ثبوت النسب هنا من غير المقر وبذلك فارق مثل ذلك في إلحاقه بنفسه (قوله وارثا) ولو حيا أو بولاء واحدا أو متعددا أو بالزوجة فلا أقر واحد من متعددين فلا بد من تصديق البقية وخرج بوارث ما خلف ولدين مسلما وكافرا فيكفي اقرار من شارك الميت في دينه منهما تأمل (قوله حائرا) ولو ما لا كما يأتي أو بواسطة كأن أقر بعم وهو حائز تركة أبيه الحائز لتركة جده كافي الاقرار بالأخ فيما يأتي وقول الحائز أبي عتيق فلان يثبت له عليه الولاء إن لم يعرف له أم حرة الأصل (قوله ويرث معهما) كذا قاله الشارح وتبعه شيخنا في شرحه وغيره وهو ان كان مبنيا على المرجوح فظاهر والافهوخالف لما سمر من اعتبار الحيازة التي امتنعت المشاركة لأجلها في المسئلة التي قبل هذه وفي المسئلة الآتية إذ لو اعتبرت الحيازة وقت الموت أو الاقرار فقط لورث الابن الذي أقر به الأخ وبذلك علم رد ما ذكره شيخنا بقوله ولا ينافي ذلك اعتبار الحيازة لأنها معتبرة وقت الموت لا وقت الإلحاق حتى لو قام به مانع وقت الموت ثم زال لم يكن له الإلحاق ان انفرد ولا يحتاج لتصديقه مع غيره لو كان (قوله ولا يشارك الخ) خلافا للأئمة الثلاثة فانهم قالوا بالمشاركة ظاهرا وباطنا مع عدم ثبوت النسب اتفاقا وهذه حكمة ذكر المشاركة في كلام المصنف المستغنى عنها بذكر

[قوله رواه الشيخان] لفظه اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله ابن أخي عتبة عهد إلى أنه ابنه فانظر إلى شبهه به وقال عبد بن زمعة أخي ولد علي فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبها بينا بعتبة فقال يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتج بي منه يا ودة فلم تره قط والأمر بالاحتجاب ورعا لما كان الشبه والغلام اسمه عبد الرحمن وكانت أمه يمانية وقد خالف أبو حنيفة فلم يعتبر فراش الأمة وعول على الاستلحاق وحجتنا هذا الحديث واعتذر بأنه له بمعنى أنه عبده [قول المتن فيثبت نسبه] لحديث عبد بن زمعة ولأن الورثة يخلفون المورث في حقوقه وهذا منها وخالف أبو يطي واعتذر عن الحديث بأن النبي ﷺ كان يعلم الفراش الذي لزمنة (فرع) لو قال هذه أمي لم يصح لامكان إقامة البينة على الولادة وقال هذا أخي ثم فسره بأخوة الرضاع لم يقبل كما لو فسره بأخوة الاسلام [قول المتن ميتا] خرج الحي ولو مجنونا [قول المتن وارثا حائرا] والافلا يكون خليفة المورث وقيل لا يشترط موافقة المعتق والزوجة ولو خلف ابنين وأحدهما غير وارث كفي إلحاق الوارث كما أفادته العبارة وكذا الوالحق كافر مسلما بكافر أو عكسه ولو كان به مانع عند الموت ثم زال ففي صحة استلحاقه نظر ولو أقر بعمومة مجهول وهو حائز لتركة أبيه وكان أبوه حائزا لتركة جده الملحق به صح [قول المتن ولا يشارك] قال الأسنوي هو بالفاء كما في المحرر والشرح قال وخالفنا في ذلك الأئمة الثلاثة فقالوا يشارك المقر في حصته قال الامام ومن لم يعترف بأشكال هذه المسئلة فليس في التحق في على نصيب قال ابن الرضا والجواب المكنى عن التكلف القياس على ما لو كان المستلحق معروف النسب من الغير

زمعة الولد للفراش رواه الشيخان (وان كانت من زوجة فالولد للزوج) لأن الفراش له (واستلحاق السيد باطل) أي لا اعتبار به (وأما إذا ألحق النسب بغيره كهذا أخي أو عمي فيثبت نسبه من الملحق به) كالأب والجد فيذكر (بالشروط السابقة) في الإلحاق بنفسه (ويشترط) أيضا (كون الملحق به ميتا ولا يشترط أن لا يكون قاه في الأصح) فيجوز إلحاقه به بعد نفيه إياه كالأول استلحقه هو بعد ان قناه بطعان أو غيره والثاني يشترط ما ذكر فلا يجوز الإلحاق المذكور لأن في إلحاق من قناه به بعد موته إلحاق عار بنفسه (ويشترط كون المقر) في إلحاق النسب بغيره (وارثا حائزا) لتركة الملحق به واحدا كان أو أكثر كابنين أقربا بثلاث فيثبت نسبه ويرث معهما (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين بثلاث وأنكره الآخر (أن المستلحق لا يرث) لأنه لم يثبت نسبه (ولا يشارك المقر في حصته) والثاني يرث

بأن يشارك المقر في حصته وعلى الأول عدم المشاركة في ظاهر الحكم أمافي الباطن (١٧) إذا كان المقر صادقا فعليه أن

يشركه فيما يربيه في الأصح
بثله وقيل بنصفه (و)
الأصح (أن البالغ من
الورثة لا ينفرد بالاقرار)
بل يفتر بلوغ الصبي
والثاني ينفرد به وبحكم
بقبوت النسب في الحال
لأنه خطير لا يجازف فيه
(د) الأصح (أنه لو أقر
أحد الوارثين) الحائز بن
بشاك (وأنكر الآخر
ومات ولم يرثه الا المقر ثبت
النسب) لأن جميع الميراث
صار له والثاني لا ثبت نظرا
الى إنكار المورث الأصل
(و) الأصح (أنه لو أقر
ابن حائز بأخوة مجهول
فأنكر المجهول نسب المقر
لم يؤثر فيه) إنكاره (ويثبت
أيضا نسب المجهول) والثاني
يؤثر الإنكار فيحتاج
المقر الى اليقينة على نفسه
والثالث لا يثبت نسب
المجهول لزعمه أن المقر ليس
بوارث (و) الأصح (أنه
إذا كان الوارث الظاهر
يحجبه المستلحق كأنه
أقر ببن لليت ثبت
النسب) للابن (ولا ارث)
له والثاني لا يثبت النسب
أيضا لأنه لو ثبت ثبت
الارث ولو ورث الابن
لحجب الأخ فيخرج عن
أهلية الاقرار فينتفي نسب
الابن والميراث والثالث

عدم الارث كما أشار اليها الشارح (قوله بثله) أي بثلك ما يبد المقر فقط نظرا الى أن ما يبد كل واحد
مستحق للثلاثة (قوله وقيل بنصفه) أي بنصف ما يبد المقر فقط أيضا نظرا الى أن قضية الميراث أنه لا يسلم
لأحد الورثة شيء الا ويسلم للأخر مثله كذا قال بعضهم وفيه نظر اذالكلام فيما يلزم في الباطن وهو مع كذب
المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثالث فقط فتأمل وانظر (قوله وأنكر الآخر) وكذا لو سكت
لكن في هذه ثبت نسبة بعد الموت بخلاف فراجع (قوله ثبت النسب) ظاهره أنه لا يحتاج الى إقرار
جديد وهو كذلك ومثله ما لو كان المقر غير وارث وقت الموت ثم مات الوارث وورثه المقر كما قاله الأسنوي
وبه برء مامر آفا عن شيخنا من اعتبار الارث في وقت الموت فقط فراجع (قوله المورث الأصل) وهو
الأخ الميت لأنه الأصل في ارث الباقي (قوله لم يؤثر فيه إنكاره) ويرث معه في هذه لأنه لم يحجب حرمانا كما
قاله شيخنا وفيه نظر كما مر لخروجه عن الحيابة وعلى ثبوت نسب الثاني لو أقر معا بثاك فأنكر هذا
الثالث نسب الثاني بطل نسب الثاني وهذه المسئلة قولهم أدخلني أخرجك ولو أقر بأخوة مجهولين فأنكر
كل منهما الآخر لم يؤثر فلو صدق أحدهما وكذب الآخر ثبت نسب المصدق فقط الآن يكونا توأمين فيثبت
نسبهما (قوله ولا ارث له) للزوم الدور قال الأئمة وفي هذا قطع الدور من وسطه وفي الوجه الثاني قطعه من
أصله وانما لم يرث هنامع المقر لأنه يحجبه حرمانا فلو أقر ببن ثبت النسب وورث معه لعدم ما ذكره وبقي
الارث فيما ذكر بحسب الظاهر كما مر ولو ادعى الحاجب على الأخ أنه ابن الميت فأنكر الأخ وردة اليقين عليه
وحلف فان قلنا ان اليقين المردودة كالبينة ورث وحجب الأخ وان قلنا انها كالاقرار ففيه مافي الاقرار
المذكور ولو أقرت بنت وأخت ببن سلم للاخت حصتها لأنه يحجبها حرمانا ولو أقر ابنان من ثلاثة بنين بأخ
لهم وأنكر الثالث صحح شهادتهما عليه وثبت نسب الرابع لأنهما أولى من الأجانب في ذلك فتأمل
﴿ كتاب العارية ﴾

(قوله بشديد الباء وقد تخفف) وأصلها عورية تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا مأخوذة
من التعاور بمعنى التناوب أو من عار اذا ذهب وجاء بسرعة وقال السبكي الاعارة مصدر والعارة
اسم المصدر كأطاق اطاقه وطاعة (قوله اسم لما يعار) أي لغة وشرا اسم للعقد المقيد بما
يأتي أو اسم لباحة منفعة عين مع بقائها بشروط مخصوصة وكانت واجبة في صدر الاسلام
بمقتضى النوع عليها بقوله تعالى ويمنعون الماعون المفسر عند الجمهور بما يعار وفسره بعضهم بالزكاة
وعلى الأول جرى الامام مالك وأما عند الشافعي فقد نسخت الى النذب فهو الأصل فيها وقد نجب كاعارة
نحو ثوب لدفع حر وبرد مسيحين للميم ونحو سكين لنج شاة وان جاز لما لكها تركها وان مات ومع

فانه لا يأخذ شيئا مع وجود الاعتراف [قوله بأن يشارك المقر] يريد بهذا أن الخلاف انما هو في
المشاركة وأما النسب فلا يثبت قطعا [قوله بثله وقيل بنصفه] هما جاريان أيضا إذا قلنا بمقابل الأصح
[قول المتن لا ينفذ] أي لأنه ليس حائزا [قول المتن وأنكر الآخر] لو لم يصدر منه الا السكوت ثم
مات ثبت النسب قطعا [قوله فيحتاج إلخ] أي لأنه معترف بنسب المجهول والمجهول قد أنكره قال
الامام وهو ركيك [قول المتن ولا ارث] أي للزوم الدور قال الأئمة هذا الوجه فيه قطع الدور من وسطه
والوجه الثاني قطعه من أصله [قوله لولا إقراره] أي فيكون كما لو أقر ابن حائز ببن آخر فان الأول
حائز لولا الاقرار أقول قد يفرق بين الوارث لولا إقراره والحائز لولا إقراره

﴿ كتاب العارية ﴾

(٣ قلوبني وعميزه - ثالث) يثبتان ولا يخرج الأخ بالحجب عن أهلية الاقرار فان المعتبر كون المقر حائزا للتركة لولا إقراره
(كتاب العارية) بشديد الباء وقد تخفف اسم لما يعار وتحقق بمعبور وغيره (شرط المعبرحة بترعه) لان الاعارة تبرع باباحة المنفعة

الوجوب لا يلزم المالك البذل مجانا بل له طلب الأجرة ثم ان عقد بها وجبت شروط الاجارة فهي اجارة
مهيجة والا فاجارة فاسدة وعلى هذا ففي جعل ذلك من العارية تسمح نظرا لانه وقد نكره وسيأتي قالوا
وقد تحرم كإعارة الجوارى لنحو الوطء ونحو ذلك وفيه نظر إذ مع الحرمة لا إعارة لفساد العقد إلا أن يؤول
بحرمة العقد فتأمل (قوله وملكه المنفعة) بالمعنى الشامل للاختصاص فيعبر بموقوف عليه الموقوف
بأذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولومدة ولا يعبر من أوصى له أن ينفع أومدة حياته لأنه اباحة فيهما ومصحح
شيخنا في الثانية صحة العارية وتصح إعارة كلب السيد ونحوه وإعارة أهيجة وهدي ولومندو بين وتصح إعارة
الفقيه خلوته ولولغير أهل شرطها وان حرم مكث المستعير فيها قال شيخنا ونوزع في الصحة مع الحرمة ولا
تجوز مطلقا إعارة الامام أموال بيت المال كالولي في مال طفله ولذلك لا يصح أن يشتري منه عبدا لنفسه ولو
لعتقه (فرع) سيأتي في الوقف أن وقف الأثر من بيت المال صحيح بحسب اتباع شروطهم فيه على
العمد حيث لم يعلم رقبهم حالة الوقف (قوله فيعبر مستأجر) أي اجارة مهيجة والافهي مضمونة عليهما
كالمنسوب والقرار على من تلف عنده (قوله لاستعير) أي بغير اذن المعير والافتصح ولا تبطل عارية
الأول ولا يخرج عن الضمان إلا ان عين له الثاني وأعاره (قوله يكفي الخ) ورد بأن الاباحة لا تفيد نقل اليد
بدليل أن الضيف لا يتصرف فيما قدم له (قوله صحة قبوله التبرع) عليه وكونه معينا كما سيأتي (قوله الصبي)
ومثله المجنون والسفيه نعم يصح إعارة السفيه نفسه لما لا يقصد من منفعة كغناه وإعارة الصبي ولومن وليه
لذلك كخدمة من يتعلم منه ومثله السفيه ولوليهما أن يستعير لهما إعارة غير مضمونة بأن يكون من نحو
مستأجر وتصح إعارة الفلاس من ماله زمانا لا يقابل بأجرة (قوله من يستوفى) وليس أقبل من المستعير ولا بد
أن يعلم أن المعير يرضى بركوبه مثلا (قوله كونه منتفعا به) أي حالة العقد قاله شيخنا كابن حجر واعتمد
شيخنا الرمي والخطيب مذهبهما فينتفع به في المستقبل في العارية المطلقة أو المقيدة بمدة يتأتى فيها الانتفاع
ولا بد من كون الانتفاع مباحا مقصودا كما يأتي (قوله الأظعمة) أي للأكل فان كان يعمل على مثلها صح
ومثلها النقد فتصح إعارته للضرب على صورته أولئك الذين به لا لغير ذلك (قوله في استهلاكها) لأنه لا يوجد
النفع بدون استهلاكها وبذلك فارق نحو الثوب وخروج به استهلاك عينها فتصح إعارة شجرة لأخذ
ثمرها وشاة لأخذ لبنها ودواة للكتابة ومنها وهذه الأعيان مأخوذة بالاباحة والمعار محالها على الرجوع وعلى
هذا لورجع المعير قبل الانتفاع بالمد كورات ضمنها المنتفع ولوقبل علمه بالرجوع كسائر المباحات كذا قالوا
وفيه نظر لأن لفظ العارية ليس فيه إباحة عين ولا تصح الإباحة به فان كانت الاباحة صدرت قبله بشرطها فهو
محتل فتأمل وتصح إعارة الماء للوضوء والفسل ولومن نجاسة والذهب منه كما يحق الثوب نعم ان تنجس
الماء لقلته لم يصح قاله شيخنا والوجه خلافه (قوله ولا لخدمة ذكر) ومثله الأمر دولون لا يعرف بالفجور
أو عنده حليّة فيهما (قوله غير محرم) إلا ان دعت ضرورة الى خدمته (قوله فتجوز) أي فيه أو اعتمده
شيخنا الرمي وخالفه شيخنا الزياي فجوز في الصغيرة لافي القيحة كالأسنوى ولا تصح إعارة مسلة
لكافة حرمة نظرها ولا يصح كون الخنثى معبرا ولا مستعيرا وإعارة عبد لامرأة كعكسه (قوله الفساد)
هو المعتمد قال شيخنا وتجب الأجرة (قوله ويكره) هو المعتمد وكذا يكره أن يستعير الولد والده الا

[قول المتن منتفعا به] أي منفعة مباحة [قوله فلا يجوز إعارة الأظعمة] والشمع للايقاد وكذا السراج
وما أشبه ذلك (قاعدة) لو أخذ كوزا من السقاء ليشرب مجانا فالكوز في يده عارية وان كان بأجرة أو
عادته الأجرة فهو أمانة لأنه مستأجر للكوز مشترقا زاد السبكي شراء فاسدا وإيجار فاسدا [قوله ولا
لخدمة الخ] نازع فيه في المطلب وحاول الصحة قال لأنه يمكنه أن يستخدمها بحضور من ترفع به الخلوة أو

وملكه المنفعة فيعبر
مستأجر لا مستعير على
الصحيح) والثاني يقول
يكفي في المعبر أن تكون
المنفعة مباحة له وشرط
المستعير أخذ ما ذكر في
المعبر صحة قبوله التبرع فلا
تصح إعارة الصبي ولا
استعارته (وله) أي
للمستعير (أن يستغيب من
يستوفى المنفعة) له كأن
يركب الهابة المستعارة
وكيف في حاجته (و) شرط
(المستعار كونه منتفعا به
مع بقاء عينه) فلا تجوز
إعارة الأظعمة لأن منفعتها
في استهلاكها (وتجوز
إعارة جارية لخدمة امرأة
أو ذكر) (محرم) للجارية
ولا يجوز إعارةها للاستمتاع
بها ولا لخدمة ذكر غير
محرم لخوف الفتنة إلا اذا
كانت صغيرة لا تشتهى أو
قيحة فتجوز في الأصح
في الزوجة والمفهوم من
في الجواز الفساد وقال في
الوسيط في الخدمة بالصحة
مع الحرمة (ويكره إعارة
عبد مسلم لكافر) كراهة
تفزيه زائد في الروضة صرح
الجزباني وآخرون
بأنها حرام ولكن الأصح

تدفعه والاعارة بالاستعارة ولو من أصله نعم ان خدمه أصله غير طلبه بكمه وان كان فيه اعانة على مكروه وهذه هي التي في حاشية شيخنا ويدل لها قول شيخنا الرملي إنها ليست عارية حقيقة وعليها يحمل ما في المنهج فتأمل (قوله ويكره الخ) اعلم أن الخلاف في الكراهة والحرمه هو بالنسبة للعقد وأما خدمة المسلم للكافر فحرام مطلقا سواء بعقد أو بغير عقد كما صرحوا بها في باب الجزية وأشار بقوله كراهة تنزيهه إلى أنه المراد وأشار إلى تصحيحه بقول الروضة الأصح الجواز أي مع الكراهة وفيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف هنا وتعليل شرح المذهب حرمه العقد المذكورة عن الجرجاني وآخرين بحرمه الخدمة يجب عنه بأنه لا يلزم من صحة العقد جوازها ولا وجودها كما صرحوا به في الاجارة من جواز عقدها ولا يمكن الكافر من استخدام المسلم بل يؤمر بإزالة الملك عنه في اجارة العين ويستنب المسلم كافر يقوم عنه بهافي غيرها فقول شيخنا بجواز الخدمة هنا غير مستقيم فراجع وحرر ولا تصح اعارة صلاح لحربي ونحو مصحف لكافر ونقل عن شيخنا الرملي الصحة فيهما مع الحرمة وخالفه شيخنا هو الوجه ولا يصح اعارة صيد المحرم (نفيه) لو استعار كتاب علم أو مصحفاً أو كتاب حديث فوجد فيه خطأ وجب اصلاحه في القرآن والحديث مطلقا وكذا في غيرهما ان كان وقفالا اجاز ظاهره ولو نفعه مال كونه وفيه نظرو وقال ابن حجر لا يجوز الا برضا مالكة ومحل الجواز والوجوب في خط مناسبت لذلك والافلا في الجميع (قوله لفظ أحدهما مع فعل الآخر) فلا يكفي سكوت أحد هامين غير فعل ولا الفعل منهما الا في نحو ظرف مبيع أو هدية جرت عادة به وعلم أنه لا يشترط تعيين المعارف في كفي خد من دواني ماشئت وأنه لا يشترط الفور في القبول والمعتمد أن العقد يرتد بالرد وكون العارية من الاباحة من حيث جواز الاتفان ولذلك صحت بلفظ الاباحة (قوله حتى لو أعطى الخ) العتد أنه اباحة فيهما (فرع) لو قال اعمل متاعى على دابك ففعل فهو عارية أو أعطى متاعك لأجله على دابتي فهو ودعة واستشكل الفرق بينهما لأن غاية أن فيه تقدم القبول على الإيجاب وقد يقال إن المحكوم عليه بالودعة في الثانية هو الممول وأن الدابة معارة كالأولى وحيد فتد فالتاع أمانة فيهما والدابة معارة فيهما فلا مخالفة (قوله بعلفك) ليس قيدا فبطلني كذلك لجهالة الفعل وتقييده به لأجل التنبيه المذكور بعده ولا بد من القبول فيما ذكره ليأتي فيه الخلاف المذكور (قوله هي اجارة صحيحة) هو المعتمد ولا يضر فيها جهالة العمل كالقديم للدابة لأنه تابع فهو مغفر خلافا لابن حجر (قوله على المالك) وهو كذلك فلو علفها المستعير لم يرجع إلا أن علف باذن الحاكم أو اشهاد وشمل ذلك ما لو استعار زوجته الأمة المسلمة لها لا دنهارا من سيدها ففوتها على السيد لأن الزوج استحق منفعها بالاعارة ولو استعار زوجته الحرة صح كما لو أذن لها في اعارة نفسها لغيره كافي الاجارة فيهما ويتجه أنه تسقط نفقتها كالمساورة لغرضها وحدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خر وجها هنا وهل تبطل العارية اذا طلقها فراجع (قوله وقال القاضي) هو مرجوح (فروع) الضمان الواقع في بلاد الريف تقدم في الشركة فراجع ولو أعطى درهما لمن يسقيه أو طلب منه أن يسقيه عوض أو مطلقا نظرا إلى أن الغالب العوض فأعطاء الماء في ظرف فالظرف مأخوذ بالاجارة الفاسدة فهو غير مضمون والماء مأخوذ بالمبيع الفاسد فهو مضمون ان كان بقدر ما يشتره فان زاد فالزائد أمانة فلا يضمنه ولو سقاه من غير عوض لم

يوكل امرأة في استخدامها [قوله وعلل الخ] يريد بهذا أن منعه بقرينة التعليل خاص بالاعارة للخدمة ولهذا جمع ابن الرضا فقال التحريم محمول على الخدمة والكراهة على غيرها (فرع) يحرم اعارة السيد للحرم ولو فعل حرم على الحرم الارسل [قوله وقيل هو اعارة فاسدة] قضيه أن لا يجب أجرة المثل على هذا وبه صرح في المطلب واستبعد من حيث إنه لم يبذل المنفعة مجانا

الرفيق وهو موافق لما في البيان عن الصبري وقال القاضي حين على المستعير علف شاة وسقيا وطعام البعد

وشرايه (ومؤنة الرد)
 للعارية (على المستعير)
 من المالك أو المستأجر إن
 رد عليه فإن رد على المالك
 فالمؤنة عليه كما لو رد عليه
 المستأجر (فإن تلفت
 لا باستعمال ضمنها وإن لم
 يضرط) قال النبي صلى الله
 عليه وسلم على اليد ما
 أخذت حتى تؤديه وقال في
 أدرع أخذها من صفوان
 ابن أمية عارية مضمونة
 رواهما أبو داود وغيره
 وسيأتي أنها تضمن
 بقيمة يوم التلف وتلف
 بعضها مضمون وقيل
 لا كتلفه بالاستعمال
 (والأصح أنه لا يضمن
 ما يمتنع) من الثياب (أو
 ينسحق بالاستعمال)
 والثاني يضمنهما (والثالث
 يضمن المنسحق) أي البالي
 دون المنسحق أي التلف
 بعض أجزاء وجه الأول
 بأن ما بهما حدث عن سبب
 مأذون فيه والثاني قال حق
 العارية أن ترد وقد تعذر
 ردها في الأول فتضمن في
 آخر حالات التقويم وفات
 رد بعضها في الثاني فيضمن
 بدله والثالث فرق
 بوجود مردود في الثاني
 دون الأول ونشأ الثالث

يضمن الماء لأنه مباح ويضمن الظرف لأنه معار فلو كانوا جماعة ففي العارية يضمن السكك والقرار
 على من ينسب إليه التلف وفي الإجارة كذلك لأنها فاسدة بأن تلف في يده أو قصر كأن وضعه في
 غير ملك المالك أو فيه في محل لم تجر العادة بوضعه فيه ومثل ذلك ما لو أعطى - مثلا - مئلا طعما في
 إناه لأكله مثلا ومثله أعطاه دواة ليكتب منها أو مكحلة ليكتحل منها أو أقلاما ليكتب بواحد منها
 أو كتابا لينسخ منه أو مصحفا كذلك أو قنديلا ليضيء به وكل ما زاد على قدر ما شرط أمانة
 كبقية الماء ولو دفع إلى بيع أو طبخ مثلا ظرفا ليضع له فيه ما يشتره فوضعه فيه فتلف الظرف فإن
 كان المبيع معيئا أو أفرزه بنحو كيل أو وزن لم يضمن الظرف وإلا ضمنه ولو دفع له الثمن فوجده
 زائدا عددا أو كيلا أو غيرهما ضمن الزائد لأنه أخذ انغرض نفسه كالقترض ولو وجد في الطعام بعد
 وضعه في الظرف نحو فارة وادعى كل أنها كانت في ظرف الآخر صدق البائع لأنه ادعى الصحة ولو
 اشترى نحو سمن في ظرفين من شخصين ووجد في أحدهما نجاسة واشتبه نقول له اجتهد واعمل
 باجتهادك فإن تخبر قلنا له نحن مفتون لا نجبرون كما قاله الشافعي رضي الله عنه (قوله ومؤنة الرد على
 المستعير) ويجب الرد فوراً متى بطلت العارية فإن أخر لزمه الأجرة مع مؤنة الرد وعليه الضمان إن
 قصر وله الركوب في الرد وإن لم تجر به عادة للزومه له ويبرأ به إن وصلت إلى المالك أو وكيله أو لحمل
 أخذها منه إن علم بها المالك ولو بنحو قبة (قوله فإن رد على المالك) أي بعد فراغ المدة والإفلايجوز
 ردها له بفراذن المستأجر لقوات المنفعة عليه وانما لزم مؤنة الرد في العارية لأنها إحسان فالولم تجعل على
 المستعير لربما امتنع الناس منها (قوله فإن تلفت) ولو بانلاف المالك بنحو صيال (قوله لا باستعمال)
 أي مأذون فيه ومثل المأذون فيه عقرها وعرجها وعثورها بثقل حمل أذن فيه ويصدق المستعير في دعوى
 تلفها بالمأذون فيه عكس ما لو أقاما بينتين (قوله ضمنها) وإن شرط أنها أمانة لأنه شرط مفسد على
 المعتمد وشرط رهن بها أوضاهن لها بقدر معين كذلك وشرط أن لا ضمان فاسد لا مفسد ويضمن نحو
 أكافها أيضا ولا يضمن ولدها الموجود حال العارية وإن صرح باستعارته إلا أن استحقاقه عليه أو وضع
 يده عليه أو كانت أمه لا تمتشى إلا به كذا عن شيخنا الرملي ولو ولدت حال العارية فالولد أمانة شرعية يلزمه
 رده إن تمكن ويضمنه إن قصر ولا يضمن ثياب رقيق ولا جلداً نفيسة منقورة كالنادر ولا مستعاراً للرهن
 ولا صيداً مستعاراً من محرم وعكسه يضمن الجزاء والقيمة ولا كتاباً وقفاً على طائفة هومهم ولا ما أخذه
 من مال بيت المال وله فيه حق والحكم بأن هذا من العارية مجاز (قوله في أدرع) بدال مهمة أو
 محجمة جمع درع كما في رواية (قوله بقيمة يوم التلف) ولو مثلية على المعتمد لأن ضمان المثل يؤدي إلى
 ضمان ما تلف بالاتفاق المأذون فيه (قوله مضمون) أي بما نقص من قيمتها على وزان ما قبله (قوله
 من الثياب) ومنها أمثلها نحو سرج فرس لأنه يدخل في أعارتها لتوقف انتفاعه عليه وشمل ما ذكر
 [قول المتن فإن تلفت] كلاً أو بعضاً ولو استعار عبداً وعليه ثيابه لم يضمنها بخلاف سرج الدابة كما
 سيأتي [قول المتن بالاستعمال] قال أبو حنيفة لا يضمن إلا بالتعدي وهو قول عندنا (فرع) لو أعاره
 بشرط أن لا ضمان لغا الشرط وصح المقدم كما لو أقرضه بشرط أن يرد مكسراً عن صحيح [قوله يضمنها]
 أي لا إطلاق حديث على اليد ما أخذت حتى تؤديه كذا علله الأسنوي وعلله الشارح بما سيأتي قال
 السبكي وعند التحقيق الثالث أضعف من الثاني لأن المستحق بعد المنسحق [قوله أي البالي] عبارة
 الأسنوي الانسحاق هو التلف بالكلية مثل أن يلبسها إلى أن تبلى والانسحاق هو نقصان قال
 وتلف الدابة بالركوب والحمل إلا المعتاد كالانسحاق وعرقها وعرجها كالانسحاق [قوله فتضمن في
 آخر الخ] يعني آخر حالة يمكن تقويمه فيها ومقابله يضمنها كلها

المزيد على المحرر من جمع المستلثين (والمستعير من مستأجر لا يضمن) الثالث (في الأصح) لأنه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن كالمستعير من المالك (ولونقلت دابته في يد وكيل بعته في شغله أوفيد من سامها اليه ليروضها) أي يعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الرائي لأنه لم يأخذها لغرض نفسه فليس مستعيرا (وله) أي لاستعير (الاتقاع بحسب الاذن فان (٢١) أعاره لزراعة حنطة زرعها ومنها)

ودونها في ضرر الأرض (إن لم ينه) عن غيرها فان نهى عنه لم يكن له زرعها وليس له أن يزرع ما فوقها كالبنرة والقطن (أو لشعير لم يزرع ما فوقه كحنطة) فان ضررها فوق ضرره (ولو أطلق الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء)

لاطلاق اللفظ والثاني لا يصح لتفاوت الضرر قال الرافعي ولو قيل يصح ولا يزرع الا أقل الأنواع ضررا لكان مذهبا وسكت عليه في الروضة (واذا استعار لبناء أو غراس فله الزرع ولا عكس) لأن ضررها أكثر (والصحيح أنه لا يفرس مستعير لبناء وكذا العكس) لاختلاف جنس الضرر اذ ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لانتشار عروقه والثاني يجوز ما ذكر لأن كلام من البناء والغراس للتأيد (و) الصحيح (أنه لا تصح اعارة الأرض مطلقا بل يشترط تعيين نوع المنفعة) من زرع أو غيره كالاجارة والثاني يصح

مالو لم يبق في الباقي منفعة أو تلف جميعه وهو كذلك ومثله ماء الوضوء ونحوه (قوله المزيد على المحرر) وعلى الروضة والشرح (قوله من المستأجر) أي إجارة صحيحة ظاهره ولو بعد التمدي فيها من المستأجر ويلحق به كل مالك منفعة كوصى له ومنفعة هي رأس مال أو صداق أو مصالح بها أو سلم أو موقوفة عليه (قوله دابته) أي المالك ومثله المستعير حيث جازت له الإجابة (قوله يعلمها) أي السير الذي يسير به راكبها (قوله فلا ضمان) ما لم يستعملها في غير المأذون ومثله مالو سلمه عبدا ليعلمه حرفة واستعمله في غيرها كخدمة (فرع) لو استعار عبيدين من مالكهما فقتل أحدهما الآخر فاقض المالك فلا ضمان على المستعير كما قاله ابن حجر (قوله بحسب الاذن) أي بحسب ما يقتضيه العرف فيه ومنه تكرار الاتقاع بنحو لبس ثوب وركوب دابة وسكنى دار ما لم يقيد به بمره أو مدة ولو عدل عن الطريق للمأذون فيه أو جاوز محلا أذن له في وصوله صار ضامنا ولزمته أجرة ما جاوزه فقط وله الركوب في العود منه كما مر (قوله وليس له أن يزرع ما فوقها) وإذا زرع ذلك صار متعديا ويلزمه جميع أجرة المثل وللمالك قلعه محانا والعارية باقية فله زرع ما أبيع له بعد قلع الأول وفي شرح شيخنا ما يفهم خلافه فراجع ولا يزرع إلا مرة واحدة ولا تجوز الزيادة عليها إلا باذن جديد (قوله كحنطة) والفول ودونها وفوق الشعير (قوله ماشاء) أي مما اعتيد زرعته في تلك الأرض على المعتمد ولونادرا أو مضرا (قوله لاطلاق اللفظ) بقوله زرع (قوله لتنتفع بها كيف شئت) هذا تعميم (قوله تصحيح الصحة) هو المعتمد قال شيخنا الرملي وله أن يزرع ماشاء جزما وقيد شيخنا بما جرت به العادة كالاطلاق المتقدم ولا يجوز دفن الميت إلا بالنص عليه (قوله ينتفع به بوجه واحد) وكذا ما المقصود من الاتقاع به وجه واحد

(فصل) في بيان أن العارية من العقود الجائزة وما يتبع ذلك (قوله متى شاء) وهو في المؤقتة قبل فراغ مدتها لأنها تنتهي بفراغها ولا أجرة على المستعير قبل علمه برجوع العير وفارق ضمان عمر بستان مثلا رجع عن إباحته بضمف المنفعة هنا خرج برجوعه نحو جنونه فتلزم الأجرة فيه قاله شيخنا تبعوا لوالد شيخنا الرملي (قوله ورد المعبر الخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالعارية في كلامه العقد وهو كذلك لمناسبة

[قول المتن والمستعير من مستأجر] لو كان هذا المستأجر مستأجرا من غاصب ونقلت العين عند المستعير رجع بما غرمه على المستأجر وهو يرجع على الغاصب [قول المتن زرعها ومثلها] تعرض هنا لما يجوز وترك ما لا يجوز وعكس في الشعير إحالة لكل منهما على الآخر (فرع) لو فعل ما منع منه قال الأسنوي المنع أن عليه أجرة المثل لا ما زاد على المسمى من أجرة المثل لأنه بعدوله عن المستحق له كالرأى لما أبيع له ورجع السبكي الأول لأن العارية عنده لا تبطل بذلك [قول المتن ولو أطلق الزراعة] صورة الاطلاق أن يقول لزرع ماشئت فهو عام فيزرع ماشاء ولا يأتي فيه الخلاف [قوله ويحتمل فيها] أي لأنها مكرمة ومعونة وأيضا يجوز الرجوع فيها بخلاف الإجارة [قوله كيف شاء] قال الرافعي إلا دفن الموتى لأنه يؤدي إلى اللزوم أي فلا يستفاد إلا بالنص عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارح الآتية على المعتمد (فصل: لكل منهما رد العارية متى شاء) لأنها تبرع بالمنافع المستقبلية والتبرع اذا لم يتصل بالقبض وكذا

ويحتمل فيها ما لا يحتمل في الإجارة وينتفع بها كيف شاء وقال الروياني ينتفع بما هو العادة فيها قال الرافعي وهذا أحسن وسكت عليه في الروضة وعلى الأول لو قال أعزتكها لتنتفع بها كيف شئت فوجهان يؤخذ تصحيح الصحة من نظير المسئلة في الإجارة وكالأرض فيما ذكر الدابة تصلح للركوب والحمل أما ما ينتفع به بوجه واحد كالبساط الذي لا يصلح للفرش فلا حاجة في إعارته إلى بيان الاتقاع (فصل: لكل منهما) أي المستعير والمعبر (رد العارية متى شاء) سواء في ذلك المطلقة والمؤقتة ورد المعبر بمعنى رجوعه وبه غير في المحرر وغيره

مابعد ولأنه قد يمنع الرجوع في العين مع محبة الرجوع في العقد لأجل أنه قد يستحق الأجرة من وقت رجوعه بكتاع في سفينة في اللجة وثوب للصلاة مطلقا أو صلاة نفل أو طهر أو برد أو عمل لسكنى معتدة أو سكنى لذبح أو سيف لقتال ولو زرع الثوب من المصلى أنتم صلاته عاريا ن يجوز عن السيرة ولا إعادة عليه فم لو عين له فرضا وشرع فيه امتنع الرجوع ولا أجرة له لتقصيرمه (قوله فلا يرجع) ظاهر كلامه رجوع ضميمه للمعبر وفي الأسنوى أنه راجع لكل منهما وهو الصواب ويمكن حل كلام الشارح عليه (قوله حتى يندرس) فلا رجوع في نبي وشهيد دائما (قوله على حرمة الميت) ان علم أنه محترم كالأدعي فلا منع في غيره (قوله قبل وضعه) أي الميت شمل مالو كان نبيا أو شهيدا (قوله وكذا بعد الوضع) المعتمد امتناع الرجوع بادلانه في القبر لأن في عوده إزراء به ويجب عود دفنه لو أظهره نحو سيل إلا ان أمكن دفنه في محل صابح قريب منه أو أوصله السيل اليه وكذا يعاد لو نبش لما لا يطول زمنه كتوجه القبلة وشهادة على صورته والا كفضل جاز الرجوع وإذا حفر الوارث ورجع المعبر غرم له أجرة حفره لأنه ورطه فيما لا يمكن إلا به كالحث حرث أرضا لا يمكن زرعها إلا بالحرث فان كان الحافر الميت قبل موته لم يغرم (قوله انفسخت الاعارة) أي بنحو جنون فلا أجرة كأرض يمكن زرعها بغير الحرث واعارة الكفن كاعارة القبر كإسباني (قوله بسفه) وكذا بفلس (قوله وان مات المستعبر انفسخت) ويجب على الورثة الرد ولو بلا طلب فورا فان أخروا العذر فلا أجرة ولا ضمان ومؤنة الرد في التركة أو بغير عذر فعليه الأجرة والضمان بمؤنة الرد وكالموت الجنون والاعماء وحجر السفه لا يحجر الفلاس نعم لا تنفسخ في السفه ان لم تضمن لأنه يجوز ابتداءها حينئذ (تنبيه) يجب تعيين الميت ان كان نحو شهيد لا ذكر طوله وغلظه ونحوهما كاسلام وكفر وينع ما جرت به العادة في تلك الأرض منهما أو من أحدهما ولا يلزم المستعبر العلم بعد الرجوع وحيث امتنع الرجوع فلا أجرة لمدة الدفن ومثله الكفن ولأهله زيارته وجالسهم على قبره بما جرت به العادة وكذا لغير أهله ويمنع مالك الأرض مما يضرم الميت ولو بزرع أو حفر نحو سرداب ولا تصح إعارة أرض موقوفة ولو على معين للدفن فيها (قوله لزمه) قال شيخنا الرملي ولو شرط تسوية الأرض أو التبقية بالأجرة أو غرم الأرض لزم أيضا وإذا اختلفا في شرط شيء من ذلك صدق المعبر بميمنه (قوله وان لم يشترط عليه القلع) لم يذكر بجانا إشارة إلى أن ذكره ليس شرطا وقد يكون احترازا عن نحو شرط الأرض كإسباني أو غرس جاهلا بالرجوع قلع بجانا كما لو حمل السيل بذرا (قوله لأنه قلع باختياره) ظاهره أن من قلع بذره الذي حله من نحو السيل من أرض غيره لا يلزمه التسوية وليس كذلك بل لزمه أخذ بقوله ولو امتنع لم يجبر عليه

الإباحة يجوز الرجوع فيه ولأنها إعانة ومكرمة فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس منها ولو استعمل المستعبر العارية قبل العلم بالرجوع فلا أجرة عليه وخبره ابن الرفعة على مالو رجع المبيع ولم يعلم المباح له بالرجوع وهذا التخريج حتى قال السبكي ومنه تعلم أن الراجح وجوب الأجرة [قول المتن إلا إذا أعار الخ] يرد على هذا الحصر مسائل منها إعارة الكفن ومنها استعارة الدار لسكنى المعتدة لازمة من جهة المستعبر فقط ومنها مالو قال أعبروا دارى بعد موتى شهرا وغير ذلك [قول المتن حتى يندرس الخ] قال الماوردى ويمنع من التصرف على ظاهر القبر [قوله انفسخت] قال الرافعي فيجب على الورثة الرد وان لم يطلب المعبر زاد غيره ومؤنة الرد في التركة فان لم يخلف شيئا فالواجب عليهم التخلية [قول المتن بجانا] قال الأسنوى مستدرك أقول مراده ما قاله الشارح أن يكون من غير شرط غرم النقص وغرض الأسنوى أنه لا يحتاج إلى لفظ بجانا لأن الإطلاق محمول عليه (فرع) لو بنى أو غرس جاهلا بالرجوع قلع بجانا كما لو حمل السيل بذرا إلى أرضه [قول المتن ولا يلزمه تسوية الأرض] قال ابن الرفعة الخلاف يقتضي الخلاف في الذي يتلف

(إلا إذا أعاره لدفن) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أثر المدفون) محافظة على حرمة الميت وله الرجوع قبل رضعه فيه قال المتولى وكذا بعد الوضع مالم يواره التراب (تنبيه) يؤخذ مما ذكره من جواز العارية ما ذكره في الروضة أنه لو مات المعبر أرحق أو أغشى عليه أو حجر عليه لسفه انفسخت الاعارة كسائر العقود الجائزة وان مات المستعبر انفسخت أيضا اه (وإذا أعار للبناء أو الفراس ولم يذ كرمدة ثم رجع) بعد أن بنى المستعبر أو غرس (ان كان شرطا) عليه (القلع بجانا) أي بلا أرض لنقصه (لزمه) فان امتنع قلعه المعبر بجانا (والا) أي وان لم يشترط عليه القلع (فان اختار المستعبر القلع) قلع ولا يلزمه تسوية الأرض (في الأصح) لأن علم المعبر بأن المستعبر القلع رضا بما يحدث منه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الأصح يلزمه) التسوية (والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه رد الأرض

إلى ما كانت عليه (وان لم يخر) أن يقلعه (لم يلق بجنا) لأنه محترم (بل للمعبر) (٢٣) الخيل بين أن يبقه بأجرة أو يقلع

وبضمن أرض النقص) وهو قدر التفاوت بين قيمته قائما ومقلوبا (قيل أو يملكه بقيته) أي حين الملك وفي الروضة كأصلها ضم الثالث إلى الأولين في مقالة واسقاط الأول مع الثالث في مقالة لاشهما اجارة وبيع لابتدا فيهما من رضا المستعير وضم الثالث والثاني فقط في مقالة وأنها أصح اه واذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أي كلف ففريغ الأرض ذكره الرافعي وأسقطه من الروضة (فان لم يخر) أي المعبر شيئا (لم يقلع بجنا إن بذل) بالمعجمة أي أعطى (المستعير الأجرة وكذا إن لم يبذلها في الأصح ثم) على هذا الأصح (قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها) من بناء أو غراس (ويقسم بينهما) على ما يذكره بعد فصلا للخصومة (والأصح أنه يعرض عنهما عني يختارا شيئا) أي يختار المعبر ماله اختياره ويوافق المستعير عليه لينقطع النزاع بينهما وفي الروضة كأصلها يختار بالألف أي المعبر ويأتي بعد اختياره ما سبق (والمعبر) على هذا الأصح (دخولها والانتفاع بها) والاستغلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعير غير إذن للفرج ويجوز) دخولها (للسقي والاصلاح) للجدار (في الأصح)

مع أنهما جزأه واحدة (قوله إلى ما كانت عليه) المراد عود الغراب الذي أزيل بالقلع إلى مكانه لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منعه منه (قوله بأجرة) أي بعقد مستقل على المعتمد قال الأسنوي وتعتبر الأجرة بما صرح في حق البناء تبعه ابن حجر ويلزم عليه أن له أن يفرس موضع ما قلعه ولو من غير جفسه وأن له اجارة ما بين المفروس وفي شرح شيخنا التصريح بالأولى ومثلها الثانية وإن كانت الاجارة لجميع الأرض فان كانت لمحل المفروس فقط فلا (قوله أو يقلع) أي المعبر الفراس والبناء وإن كان قد وقف مسجدا خلافا لابن الرفعة قال في العباب ومؤنة القلع على المستعير ومحل القلع أن لا يكون المعبر شرى كما ولم يكن على الفراس ثم لم يبد صلاحه ولم يوقف الفراس أو البناء والاتعين عدم القلع في الأولى والتبعية إلى الجذاذ في الثانية وما منع التملك في الثالثة نعم له في الثانية الرجوع لتفريم الأجرة وعليه يحمل ما في شرح شيخنا كابن حجر وله في الثالثة القلع أو التبعية بالأجرة كما مر وله في وقف الأرض القلع إن كان فيه صلحة للوقف والاتعين الإبقاء بالأجرة أو التملك للوقف من ربه ان لم يخالف شرط الواقف (قوله وبضمن أرض النقص) أي للبناء أو الفراس أو الثمار عليه مثلا (قوله قائما) أي مستحق القلع (قوله قيل أو يملكه) هو المعتمد كما في المنهج وغيره ولا بد لهذا التملك من عقد مستقل ولو لم يرض المستعير بذمة المعبر أجبر المعبر على التسليم أولا وعلى الوضع تحت يد عدل (قوله لزم المستعير موافقته) نعم لو اختار قلع بعض وتبعية بعض مثلا لم يلزمه موافقته (قوله في الأصح) سكت الشارح عن مقابله لأنه أحد الأمور الثلاثة السابقة لا بقيد كونه بجنا (قوله حتى يختارا) قال شيخنا وللمعبر الرجوع في الأرض ليطالب المستعير بالأجرة وفي العباب وعلى المستعير أجرة مدة التوقف وفي شرح شيخنا أنه لا أجرة لمدة الاعراض ويمكن حمله على ما قبل الرجوع وما في العباب على ما بعده (قوله أي يختار المعبر الخ) الأولى أن يقال يختار أحدهما ماله اختياره كما هو في المنهج وغيره وحمل عبارة الروضة عليه أولى بمفاعله الشارح والمعنى أن للمستعير أن يعود ويختار القلع وأن للمعبر أن يختار أحد الأمور الثلاثة كما في الابتداء وأهل سكوتهم عن الأول لعدم احتياجه لموافقة الآخر فتأمل (فرع) لو وصل فصنا بشجرة غيره فالثمرة للمالك الغصن ثم إن كان باذن المالك خير المالك بين التبعية بالأجرة أو القلع مع غرم الأرض كالوأعار رأس الجدار للبناء ولا يملكه بالقيمة قاله شيخنا الرملي فراجع (قوله والمعبر على هذا الأصح) وهو الاعراض (قوله والاستغلال) وإن منعه منه كما مر في الجدار وليس له نحو جالوس عليه أو استناد بضر (قوله للجدار) الأدلى إسقاطه ليعلم الشجر وإن لم يكن في الروضة ولا أصلها ولا المحرر قال شيخنا الرملي والمراد إصلاح الجدار بآلته لا بالآلة الجديدة قال شيخنا ما لم يتوقف الإصلاح عليها وهذا كما ترى ظاهر في أن المراد بالجدار البناء المملوك للمستعير والوجه أن يراد به المملوك للمعبر المحيط بالبناء والفراس واليه يرشد عدول الشارح إلى التعبير به إلى التعبير بالبناء والعلة لانتفاء ذلك فتأمل

من أجزاء الثوب بالنسحق من الاستعمال قال الأسنوي وكان مراده الحفر للأساس فلا ينبغي أن يضمنه بخلاف الحفر لقطع الأساس فينبغي أن يضمنه [قوله بل للمعبر] لأن في ذلك الجمع بين مصلحتيهما وخير المعبر لأنه المحسن ولأن الأرض تستقيم [قوله أي حين التملك] أي مع ملاحظة كونه مستحق الزوال [قوله اجارة وبيع] منه تعلم أنه لا بد من عقد وليس كالشفيع [قول المتن وكذا ان لم يبذلها] أي لأن المعبر مقصر بترك التنجيز ومقابل الأصح يقول قد انتهت العارية فلا بد من أجرة [قول المتن والأصح أنه يعرض عنهما الخ] وذلك لأن المستعير لا تقصير منه وأما المعبر فالضرر عليه (فرع) شخص وصل غصنا بشجرة غيره فالثمرة للمالك الغصن ثم إن كان باذن المالك فينبغي أن يتخير بين التبعية بالأجرة أو القلع وغرامة أرض النقص فقط كالوأعار رأس الجدار للبناء [قوله والاستغلال] قال الرافعي ولا يربط به شيئا ولا يسند

والاستغلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعير غير إذن للفرج ويجوز) دخولها (للسقي والاصلاح) للجدار (في الأصح)

صيانة للملك عن الضباع والثاني يعارض بأنه يشغل بدخوله ملك غيره إلى أن يصل ملكه (ولكل) منهما (بيع ملكه) للآخر والثالث (وقيل ليس للمستعير بيعه ثالث) لأن ملكه غير مستقر إذ لم يعبر ملكه وأجب بأن هذا ليس ما عاين بيعه ثم المشتري من المعبر بتخبر غيره والمشتري من المستعير (٢٤) ينزل منزلته في تخبر المعبر كما سبق والمشتري فسخ البيع ان جهل الحال (قمة) لو اتفق

المعبر والمستعير على بيع الأرض بما فيها من واحد جاز في الأصح للحاجة ثم كيف يوزع الثمن هنا وفيما إذا باعهما الحاكم على وجه سبق قال المتولي هو على الوجهين فيما إذا غرس الرهن الأرض المرهونة أي وهما السابقان في رهن الأم دون الولد وقال البغوي يوزع على الأرض مشغولة بالفراش أو البناء وعلى ما فيها وحده فحصة الأرض للمعبر وحصة ما فيها للمستعير (والعلمية المؤقتة) البناء أو الفراش (كالمطلقة) فيما تقدم من الأحكام (وفي قول له القلع فيما يجاننا إذا رجع) بمد المدة ويكون هذا فائدة التأكيد ومقابله يقول قائده طلب الاجرة وفي وجه ليس له الرجوع قبل مضي المدة (وإذا أعار لزراعة ورجع قبل إدراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) والثاني له أن يقطع ويغرم أرض النقص والثالث له ملكه بالقيمة كالفراش وفرق الأول بأن للزرع أمدًا ينظر (و) الصحيح على الأول

(قوله صيانة للملك الخ) نعم إن تعطلت بدخوله منفعتها على مالكها فله منه إلا بأجرة قاله شيخنا الرملي وهو واضح إن قلنا لأجرة لمدة الاعراض والافلامعني لذلك إلا أن يراد أجرة لدخوله زيادة على أجرة الأرض فراجع (قوله يعارض الخ) ويرد بأن ما ذكره لا يعارض دليل الأول (قوله يشغل) هو بفتح التحتية والغين (قوله ليس ما عاين بيعه) فهو كبيع الشقص المشفوع مع تمكن الشفيع من الأخذ (قوله في تخبر المعبر) لو قال فله القلع مجا وإذا امتنع تخبر المعبر لكان أولى وكلامه فيما إذا باع أحدهما فلو باعا معاً لم يتغير الحكم ويحل المشتري من كل منهما محله فيماله (قوله وللمشتري) أي منهما أو من أحدهما فسخ البيع ان جهل الحال من الاعارة والاستعارة والتخبر وغيره وكلامه شامل لما قبل الرجوع بعده فراجع (قوله للحاجة) وبها فارق بيع عبيد جمع ثمن (قوله على وجه - حق) وتقدم أن الشارح أشار إلى هذا فيه بقوله على ما ذكره بعد (قوله وقال البغوي) هو المعتمد فتقوم الأرض وحدها بصفة كونها مشغولة بفراش مثلاً يستحق القلع بالأرض ويقوم الفراش وحده بتلك الصفة ثم يجمع بينهما ويوزع الثمن عليهما بالنسبة إلى مجموعهما فهذه طريقة قاطعة يقابلها طريقة المتولي الحاكمة التي على قياس الرهن والأصح فيها أن غير المرهون لا يقوم وحده والفرق اختلاف المالك هنا (قوله فحصة الأرض الخ) أي حصة كل منهما من الثمن بنسبة القيمة كما مر (قوله فيما تقدم من الأحكام) فلا ينافي أنها قد تخالفها في أن المطلقة قد يجوز فيها تكرار المعاملة دون المفيدة كذا قاله العلامة الشافعي وفيه نظر لأنه قد يكون التكرار في المفيدة أظهر فراجع (قوله بعد المدة) أشار إلى أن المراد بالرجوع الانتهاء ولو عبر به كان أولى فتأمل (قوله وفي وجه) هو اعتراض على المصنف من أن مقتضى التشبيه القطع بجواز الرجوع قبل فراغ المدة (قوله كالفراش) لا يبعد رجوعه للوجهين قبله (قوله بتأخير لزراعة) وكذا بالزراعة كأن كان على الأرض نحو سبل وتأخر بسببه عن أو أن لزراعة قال الأسوي وكذا لو أبدل الزرع المعين بغيره (قوله فيدخل فيه) أي فيما قبلها ولو قال ومفهومة أنه إذا لم يقصر الخ لكان أولى إذ ليس هناك غير هذا الداخل فتأمل (قوله ما دالم يقصر) كأن تأخر لحراؤ برد أو مطر أو لنباتة ثانياً بعد كل نحو جراد أو لتعين المعبر مدة يعلم أنه لا يدرك فيه أو أعمال تبطل العارية في هذه كما تقدم في دفن الميت لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه ولا كذلك في الميت فراجع (قوله نعم) هو مستثنى من التبقية إلى أو أن الحصاد إن كان هذا ليس من أو أن الحصاد (قوله بما يعتاد قطعه)

أبها والظاهر حمل الاستناد على ما فيه ضرر [قول المتن وقيل الخ] الظاهر أنه جار ولو أذن المعبر [قوله السابقان في رهن الأم الخ] أحدهما يقوم المرهون وحده ثم مع الآخر والثاني يقوم المرهون وحده ثم الآخر وحده والظاهر أن هذا الثاني هو قول البغوي الآتي فيكون معنى قوله مشغولة أن صفة الشغل تلاحظ في تقويم الأرض من غير ضم قيمة الفراش أو البناء إليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد ينزع في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم أن غرض الشارح من قوله قال المتولي الخ أن المتولي جعل المسئلة على وجهين وأن البغوي اقتصر على وجه [قوله وعلى ما فيها] قال في البيان وإذا قوينا الفراش قومناه مستحق الأخذ [قوله لأنه إنما أباح الخ] أي وأضاف كما لو أعار دابة لجل متاع إلى مكان ثم رجع في أثناء الطريق فإنه يحمله إلى مأمن ولكن بأجرة [قوله ما دالم يقصر] من صورته أن يأكل الزرع الجراد ثم ينبت ثانياً (فرع) أعار للزرع أو

(أنه الأجرة) من وقت الرجوع إلى الحصاد لأنه إنما أباح المنفعة إلى وقت الرجوع والثاني لا أجرة له لأن منفعة الأرض إلى الحصاد كالمستوفاة بالزرع (فلا عين مدة ولم يدرك فيها لتقصيره بتأخير الزراعة قلع) المعبر الزرع (مجاناً) وهذه الصورة كالسنة مما قبلها فيدخل فيه ما دالم يقصر فإن حكمه وحكم الأجرة المطلقة ما تقدم ثم لو كان الزرع مما يعتاد قطعه

قبله انما كلف المستعير (ولو حمل السيل بذرا) لغيره (الى أرضه فثبت فهو) أى الثابت (لصاحب البذر) بذال مجعمة (والأصح أنه يجبر على قلعه) لأن المالك لم يأذن فيه والثاني لا يجبر لأنه غير متعده فهو مستعير (٣٥) فينظر في الثابت أهو شجر أم زرع

ويكون الحكم على ماسبق (ولو ركب دابة وقال للمالكها أعرننيها فقال بل أجزتكها) مدة كذا بكذا (أو اختلفت ممالك الأرض وزارها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) نظرا الى أنه انما يأذن في الانتفاع غالباً بمقابل فيحلف لكل منهما أنهما أعاره وأنه آجره ويستحق أجره المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لأن الأصل براءة الذمة من الأجرة فيحلف كل منهما أنه ما استأجر والثالث المصدق في الأرض للمالك وفي الدابة الراكب لأنه تكثر الاعارة فيها بخلاف الأرض وقطع بعضهم بهذا (وكذا لو قال الراكب أو الزارع (أعرتني وقال) المالك (بل غصبت مني) فالمصدق المالك على المذهب لأن الأصل عدم اذنه فيحلف ويستحق أجره المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لأن الأصل براءة الذمة من الأجرة والثالث الفرق بين الأرض والدابة كما تقدم وقطع به بعضهم (فان تلفت العين) قبل ردها (فقد اتفقا على الضمان)

وكذا لو لم ينقص بقطعه وان لم يعتقد قاله شيخنا الرملي ومن ذلك فسيل وهو صغار النخل وبقول يعتاد نقلها (والافهى كالبنا) (فرع) وكل شخص يزرع له بذره في أرضه فزرعه في غير أرض الموكل غلطا فالزرع للموكل لأنه من بذره وعلى الوكيل أجره الأرض وضمان الزرع لو تلف ولو بقلع صاحب الأرض وضمان نقص الأرض ان حصل فيها نقص بالزرع أو قلعه لتعديه (قوله) ولو حمل السيل بذرا لغيره (ولو نحو نواة لم يعلم أن مالكاها الذي يصح اعراضه عنها أعرض عنها فان علم ذلك ملكها صاحب الأرض قال العلامة ابن قاسم وكذلك لو كانت مما جرت العادة بالاعراض عنها وقيده بعضهم بما اذا لم يدع مالكاها عدم الاعراض والمجاعة كالبذر (قوله) فهو لصاحب البذر) ولا يلزمه قلعه قبل الطلب ولا أجره عليه قبل القلع لعدم تعديه وعدم فعله وتجب أجره مدة القلع ويلزمه تسوية الأرض ان قلع باختياره والافلا على المعتمد في جميع ذلك قاله شيخنا (قوله) مدة كذا بكذا) في شرح شيخنا صحة الدعوى بالاجارة المطلقة (قوله) فالمصدق المالك) أى في استحقاق الأجرة والقيمة لا في بقاء العقد ولو نكل المالك عن اليمين لم يحلف الراكب والزارع لأنهما يتعيان العارية وهي غير لازمة وكلام المصنف فيما إذا مضى زمن له أجره كما يشير اليه كلام الشارح والا فالمصدق الراكب والزارع جزما فان نكلا حلف المالك على الاجارة واستحق المسمى لأن اليمين المردودة كالأقرار (قوله) فيحلف لكل منهما) يميناً تجمع نفياً وإثباتاً كما صورته الشارح ولا يكفي الاقتصار على نفي العارية لاتفاقهم على أصل الاذن وإنما المراد استحقاق الأجرة (قوله) ويستحق أجره المثل) لا المسمى وان حلف عليه كما لو اختلفا في نفس الأجرة بل هذا أولى ويجب رد الدابة ان لم تلف مطلقاً وإلا فلا شيء للمالك ان تلفت بالمستأجر له وهو المراد بقولهم ان تلفت بالأذن فيه أو لم تزد قيمتها على أجره المثل وإلا فالراكب مقر له بالزائد وهو ينكره فتأمله (قوله) والقول الثاني (الح) وفارق تصديق المالك بلا خلاف فيما لو زعم الغسال والخياط أنهما فعلا بأجرة وأنكر المالك بأن هاهنا قوتاً منفعة أنفسهم ويدعيان العوض وهناك قوتاً منفعة غيرهما ويدعيان الاسقاط (قوله) فيحلف كل منهما) يميناً واحدة كما أشار اليه (قوله) أنهما استأجرا) ظاهره أنه لا يحتاج الى اثبات العارية فراجع (قوله) فيحلف) أى أنه غصبه وان سكنت عن الأجرة للزوم الغصب لعدم الاذن وبذلك فارق ما صرح في دعوى الاجارة ومحل ما ذكر ان مضت مدة لمثلها أجره والارد الدابة ولا حلف (قوله) ما يدعيه المالك)

الغراس لم يزرع أو يغرس الامرة واحدة [قول المتن والأصح الح] قال الأسنوي قضية كلامهم أنه لا يجب عليه القلع الا باصر المالك نعم لو لم يشعر به المالك فهو محل نظر.

(فرع) قلع صاحب النبات نباته لزمه تسوية الأرض قاله الرافعي وقضيته أنه لو أجزبه المالك لا يلزمه التسوية وذلك لأنه علاه بالمباشر بالاختيار [قول المتن على المذهب] قال الأسنوي انما عبر به لأنه نص على تصديق الراكب دون الزارع فذهب الأكثرون الى حكاية قولين فيهما وبعضهم قرر النصين وفرق بينهما ويتخلص من الطريقتين ثلاثة أقوال أى كما ذكر الشارح [قوله] ويستحق أجره المثل [أى دون المسمى وان حلف عليه هذا قضية كلام الرافعي أى لا بد من ذكر الأجرة ومع ذلك يستحق أجره المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على معين والا كفى الحلف على الأجرة [قول المتن يوم التلف] وجه ذلك أن الموضع فيها الأقصى أو يوم القبض لأدى ذلك إلى تضمين الأجزاء المنسحقة بالاستعمال وقيل بالأقصى لأنها لو تلفت في تلك الحالة لأوجبنا قيمتها وقيل يوم القبض كالفرض.

(٤ - قليوبى وعميرة - ثالث) لها المختلف جهته ومعلوم أن المغصوب يضمن بأقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف (لكن الأصح أن العارية تضمن بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا يوم القبض) وهما مقابل الأصح (فان كان ما يدعيه المالك) بالغصب

وهو أقصى القيم وأجرة المثل (قوله حلف الزيادة) وهي الأجرة مطلقا وما زاد على قيمة يوم التلف إن كلن
 (نبيه) لو انعكست الدعوى في الأولى بأن ادعى المالك الاعارة وذواليد الاجارة صدق المالك بيمينه
 فان لم يمض زمن له أجرة وجبر رد الدابة فقط فان تلفت بالمأذون فيه فلا شيء والا فاما لملك مدع لقيمتها
 فهي له وان مضى ما ذكر وجبر رد الدابة إن بقيت وذواليد مقر بالأجرة لمنكرها وان تلفت بالمأذون
 فيه فكذلك ولا شيء في الدابة أو بغيره فله قدر الأجرة بلا يمين ويحلف إن زادت على القيمة لما زاد
 فان زادت القيمة فالزائد مقر به لمنكره ولو نكل المالك حلف ذواليد واستوفى المدة ولو انعكست
 الدعوى في الصورة الثانية بأن ادعى المالك العارية وذواليد الغصب صدق المالك بيمينه أيضا فان لم تلف
 العين ولم يمض زمن لمثله أجرة فلا شيء سوى ردّها وان مضى ذلك فذواليد مقر بالأجرة لمنكرها وان
 تلفت ولم يمض ذلك الزمن فان لم يزد أقصى القيم على قيمة يوم التلف فهو للمالك وان زاد فذواليد مقر به
 لمنكره وان مضى زمن لمثله أجرة فهو مقر بها لمنكرها أيضا ولو ادعى المالك الغصب والراكب الاجارة
 صدق المالك كذلك ثم إن لم يمض زمن له أجرة وجب الرد فقط إن بقيت الدابة والا فاما لملك أقصى القيم
 بيمينه وان مضى ذلك فان تساوى المسمى أجرة المثل فهو للمالك بلا يمين وان زادت أجرة المثل حلف للزائد
 أو المسمى فذواليد مقر به لمنكره ويجب رد الدابة إن بقيت والا فكما مر ولو انعكست هذه الصورة
 بأن ادعى المالك الاجارة والراكب الغصب صدق المالك أيضا ويجب رد الدابة إن بقيت والا فالراكب
 مقر بالقيمة لمنكرها وان مضى زمن له أجرة فالمالك يدعى المسمى وذواليد مقر بأجرة المثل فان
 تساوى أخذه المالك بلا يمين والا فالزائد من المسمى يحلف عليه المالك والزائد من أجرة المثل مقر
 به لمنكره ولو ادعى المالك الغصب وذواليد الوديعة فالصدق المالك بيمينه إن وجد استعمال من
 الآخذ والإصدق بلا يمين وللمالك قيمة العين الأقصى إن تلفت وأجرة المثل مطلقا ولو ادعى المالك
 بعد تلف المال عند الآخذ أنه قرض وادعى الآخذ أنه وديعة صدق المالك أيضا خلافا للبغوى
 ولو ادعى المالك العارية وذواليد الوديعة صدق المالك بيمينه إن تلفت العين أو استعمالها ذواليد
 والإفعلى قياس ماسر أنه يصدق بلا يمين ونجب القيمة في الأولى والرد في الآخرين وهو في الثانية
 مقر بالأجرة لمنكرها .

(أكثر) من قيمة يوم
 التلف (حلف للزيادة)
 أنه يستحقها ويأخذ
 ما عداها والمساوى بلا يمين
 (كتاب الغصب)
 (هو الاستيلاء على حق
 الغير عدوانا) أى بغير حق

(كتاب الغصب)

ذكره عقب العارية لما فيها من الضمان بالتلف والاتلاف وغير ذلك وهو كبيرة في المال وان قل كحبة برقالة
 شيخنا الزيدى وقيدده شيخنا الرملى بنصاب السرقة بها للهوى وصغيرة في غير ذلك كاختصاص وقيام من
 نحو مسجد (قوله هو) أى شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما مجاهرة أو الاستيلاء هو القهر والغلبة ولو حكما
 فيدخل موت ولد شاة بذبحها لتعين اللبن لغذائه ويخرج مالو منع مالك زرع أو دابة من السقي فهلاك ومالو
 غصب دابة فتبعها ولدها أو أم النحل فتبعها النحل فلا ضمان في ذلك قال شيخنا ومثله مالو أخذ بيد رقيق ولم
 ينقله أو نقله بلا قصد استيلاء أو خوفه بتهمة نحو سرقة ثلث فلا يضمنه (قوله أى بغير حق) أى فالمراد
 العدوان ولو في الواقع فيدخل فيه أمانات تعدى فيها وان جهلها ويدخل فيه أيضا السرقة وغيرها لأنه إن
 أخذه من حوز مثله خفية فهو سرقة أو مجاهرة في صحراء فهو محاربة أو معتمدا الهرب فهو اختلاس أو جحد

(كتاب الغصب)

[قول المتن هو الاستيلاء الخ] أى هذا تعريفه شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما مجاهرة فان كان من
 حوز سعى سرقة أو مكابرة في صحراء سعى محاربة أو جهارا واعتمدا الهرب سعى اختلاسا وان جحد
 ما اتهم عليه سعى خيانة [قول المتن الغير] اعترض بأن غير تلزم التكبير فلا يصح دخول آل عليها

وبه عبر في الروضة وعدل

عن قول المهر وغيره مال
الغير لأنه لا يدخل فيه
ما ينصب وليس بمال
كالكلب وجلد الميتة
والسرجين والاختصاص
بالحق كحق التحجير
ويدخل ذلك في قوله حق
قاله في الدقائق والروضة (فلو
ركب دابة أو جلس على
فراش فغاصب وإن لم
ينقل) ذلك قال في أصل
الروضة سواء قصد الاستيلاء
أم لا والرافعي حكى في عدم
قصده وجهين كعدم النقل
(ولو دخل داره وأزعجه
عنها) فخرج منها وفي
الروضة كأصلها دخل بأهله
على هيئة من بقصد السكنى
(أو أزعجه وقهره على الدار
ولم يدخل فغاصب) وسواء
في الأولى قصد الاستيلاء
أم لا لأن وجوده يغني عن
قصده (وفي الثانية وجه
واحد) أنه ليس بغاصب قاله
الغزالي خلاف ما دل عليه
كلام عامة الأصحاب وعبرة
المهر فلا شهر أنه يصير
غاصبا (ولو سكن بيتا من
الدار) ومنع المالك منه
دون باقي الدار فغاصب
لبيت فقط) أي دون باقي
الدار (ولو دخل) الدار
(بقصد الاستيلاء وليس
المالك فيها فغاصب) لها
وإن كان ضعيفا والمالك

أمانة فهو خيانة بالخاء المعجمة وتخرج العارية والسوم والضيافة ونحوها (قوله وبه عبر الخ) أي
بقوله بغير حق والحاصل أن الغصب قد يعرف باعتبار الضمان والائتم وهو ما قاله في المهر وقد يعرف
باعتبار الائتم سواء كان معه ضمان أو لا وهو ما سلمه في المنهاج قبل التأويل المذكور وقد يعرف
باعتبار الأعم من ذلك وهو ما سلمه في الروضة الذي حل عليه الشارح عبارة المنهاج فتأمل (قوله
كالكلب) أي غير العقور وإلا فلا يد عليه ولا يجب رده كالفواسق الخمس (قوله ويدخل ذلك الخ)
كما دخل فيه السرقة والبيع الفاسد خلافا للرافعي في السرقة لأنها بالغصب أولى ممن أخذ مال غيره يظنه
ماله فتأمل (قوله وإن لم ينقل ذلك) أي الدابة والفراش فخرج بزكوب الدابة سوقها فليس غصبا
وإن لم يكن مالها معها ولو ركب مع مالها فهو غاصب لنصفها كما يأتي في الدار وخرج بالجلوس
ضمنه إلى بعضه بغير حل فليس غصبا أيضا وبالذابة والفراش غيرهما من المنقولات فلا بد في غصبها
من الاستيلاء بالنقل فلو استخدم عبد غيره ولو بيعته في حاجته لم يضمنه ونقل عن شيخنا الرملي
أنه يضمنه إذا بعته لأنه كالاستيلاء ولم يوافق شيخنا عليه إلا أن كان باذن سيده لأنه عارية نعم
لو حضر مالك الدابة أو الفراش ولم يزعمه الغاصب فغاصب لنصفه ولو لم يعد مستوليا على المالك فليس
بغاصب كما سيأتي في العقار قال العلامة العبادي ومعنى حضوره في الفراش جلوسه عليه لا وجوده عند
الجالس ولو جلس على الفراش آخر بعد قيام الأول فهو غاصب أيضا كالأول وكذا ثالث وهكذا القرار على
الآخر وإن تلف بعد قيامه عنه على المتجه المناسب للقواعد فناقض عن العبادي بما يخالفه فيه نظر وانظر لو
كان الفراش كبيرا هل يضمن جيعه أو قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضمن
كل منهم الجميع أو قدر ما عد مستوليا عليه فقط يظهر الثاني فيهما فراجع (قوله سواء قصد الاستيلاء
أم لا) قال شيخنا الرملي كل ما يحصل به القبض في المبيع غصب سواء حصل معه قصد الاستيلاء أو لا إلا في نحو
جعد وديعة وظاهر كلام الشارح أن ما في الروضة من التعميم خاص بالدابة والفراش (قوله والرافعي الخ)
فيه اعتراض على الروضة في عدم ذكر الخلاف في عدم قصد الاستيلاء وعلى المنهاج في عدم ذكر الخلاف في
عدم النقل فتأمل (قوله وأزعجه) أي أخرجه لأنه المراد من الإزعاج في هذا الباب كإخراجه منها لنحوها كم
بأهله الخ) يفيد أنه ليس قيد أولئك أسقطه من المنهاج وقد يحتج به عمالو هجم عليه وأخرجه منها لنحوها كم
ولم يقصد الاستيلاء (قوله فغاصب) أي للدار وكذا لما فيها من المنقول وإن لم ينقله ولم يقصد الاستيلاء عليه
ولم يمنع مالكه من نقله لأنه تابع لها ونوزع في عدم المنع (قوله وسواء في الأولى) وكذا في الثانية وتقييد
الشارح لمناسبة التعليل ونزع فيها العلامة ابن قاسم (قوله لأن وجوده يغني عن قصده) هذا التعليل يرشد
إلى أنه غاصب وإن قصد عدم الاستيلاء فخره (قوله وليس المالك) ولأنه كاستأجر ومستعير فيها (قوله
وإن كان ضعيفا) وإن لم يعد مستوليا على مالها (قوله المالك فيها) وإن كان ضعيفا جدا والغاصب
قويار لو تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بعد الرؤوس ولا نظر لأهل وعشيرة لأحدهما معه (قوله ولم يزعمه)

[قوله كالكلب] أي الذي لا عيب ونحوه أما العقور والغراب الأبقع وبقية الفواسق فلا يد عليها ولا يجب
ردها [قول المتن وقهره على الدار] هذه العبارة تفيد أنه لا بد هنا من قصد الاستيلاء وهو
ظاهر وأشار إليه الشارح بقوله وسواء في الأولى الخ [قول المتن ولو دخل الخ] قال القاضي لو دفع
إلى عبد الغير شيئا ليوصله إلى بيته أو استعماله في شغل كان غاصبا للعبد وقال البغوي لا يضمن إلا إذا
اعتقد طاعة الأمر كعبد المرأة مع زوجها أو قول القاضي إلى بيته كأن الضمير عائد إلى بيت الدافع
[قول المتن بقصد الاستيلاء] خرج ماله قصد النظر إليها لبنى مثلهامثلا ولو تلفت في هذه الحالة فلا ضمان
بخلاف نظيره من المنقول [قول المتن إلا أن يكون الخ] أي فلا أثر لقصد الاستيلاء لأن تحققه غير ممكن

قويا (وإن كان) المالك (فيها ولم يزعمه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاستيلائه مع المالك عليها (إلا أن يكون ضعيفا لا يعد مستوليا على

أى ولم يخرج منه (قوله فلا يكون غاصبا لشيء منها) لعله إذا لم يقصد الاستيلاء ليجامع ما تقدم الآن يقال ان قصد الاستيلاء هنا لم يعتبر من حيث الضمان وان كان حراما لاجتماعه مع المالك بخلاف ما مر حوزة (قوله لينظر هل تصلح الخ) أولي تفرج عليها لكن تلزمه أجرة مدة اقامته فيها كالبلستان ومنها أخذ شيخنا الرولى عدم الضمان في المنقول السابق اذا وجد فيه ذلك كما لو أخذ كتابا من مالك ليتفرج عليه فتلف فلا يضمنه لعدم الغصب (تنبيه) متى حكم بأنه غاصب للدار أو لبعضها ضمن الأجرة ولو انه دمت ضمنها (قوله وعلى الغاصب الرد) بنفسه أو وليه أو وكيله فورا وان تسكف عليه أضعاف قيمته نعم ان دفعه للمالك في مقابلة بشرط المؤنة على الغاصب الدافع له لم تلزم الغاصب لأنه وعد والرد الواجب على الغاصب يكون على المصوب منه ولو مستعيرا لاملتقطا وقد يجب مع الرد القيمة للحياولة كما لو حلت بحر وردها ويرأ الغاصب رد نحو ثياب عبد مما رضى السيد بدفعه له على العبد ولو صغيرا وكذا على حر صغير نعم يجوز التأخير ان نحو اشهاد ووصول سفينة إلى البر لاخراج لوح مفصوب أدرج فيها (قوله للمصوب) أى المحترم ولو عسر مال أو غير متمول كزبل وحبة بر نعم ان ملكه كأخذ شيء من حر بن قهرا فلا رد له (قوله فان تلف عنده) ولو حكما كفعل يسرى الى التلف ضمنه (قوله حيث يكون مالا) أى متمولا محترما والغاصب أهلا للضمان بخلاف حبة بر ونحوها وبخلاف مالو أنلف صرته أو صائلا وبخلاف مالو كان المتلف حر بيا لمال مسلم أو ذمى وان أسلم أو عقدت له ذمة بعد تلفه أو اتلافه ولا ضمان وشمل ما ذكر مالو طرأ الصيال أو الردة بعد الغصب قال بعض مشايخنا وهو كذلك لأن ذلك يقطع أثر الغصب وفيه نظر لأن اتلاف المالك له لردته أو لصياله عليه ولا يبرأ به الغاصب وصورة العلامة ابن قاسم بما لو كان الغصب والتلف حال الصيال فراجعه ويستثنى من الاتلاف ما مر من اتلاف المالك ومثله رقيقه غير المكاتب ومأذونه فيه واقتصاصه (قوله ولو أنلف) أى من يضمن والمراد باتلافه نسبة التلف اليه ومنه مصرع فيضمن ما تلف بوقوعه وصرعه وصبي في المهد فيضمن ما تلف بوقوعه من مهده نعم لا يضمن ما تلف بوقوع دابة وقعت ميتة تحت راكبها ولا بوقوع راكبها عنها ميتا ونحو ذلك (قوله مالا) أى متمولا محترما كما مر بالأولى (قوله في يد مالك) بأن لا يكون مفصوبا حين اتلافه فلو سخر دابة في يد مالكها فتلفت فلا ضمان الا إن حملها على ماسياتى في الاجارة (قوله استطرادا) هو ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما فحملها الجانيات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان (قوله بالمباشرة أو القسب) بيان للغير فأسباب الضمان ثلاثة يد عادية ومباشرة وسبب وسيأتى في الجانيات أن المباشرة ما يؤثر في التلف ويحصل وأن السبب ما يؤثر فيه ولا يحصله كالامساك للقتل والمراد به هنا ما يعم الشرط وهو مالا يؤثر في التلف ولا يحصله ولكن يحصل التلف عنده كحفار البر فتأمل (قوله ولو فتح الخ) ولو بحضرة المالك وقدرته على دفعه وهذه المسئلة وما بعده من السبب وما قبلها من المباشرة (قوله فخرج ما فيه بالفتح) أو بفعل من ليس من جنس العقلاء أو بشمس أو بريح هابة وقت الفتح (قوله فسقط بالفتح) أى بسببه يقينا فدخل مالو سقط بما تقاطر منه بعد الفتح وخرج مالو شك في سبب سقوطه وفارق مالو حل رباط فقصدته وسوسة وحديث نفس (فرع) لو انعكس الحال فالظاهر الضمان ويحتمل خلافه (فرع) حيث لا غصب هنا فلا أجرة أيضا [قول المتن وعلى الغاصب الرد] أى ولو غرم عليه أضعاف قيمته (فرع) دفعه للمالك وشرط على الغاصب مؤنة النقل لم تلزمه قاله البغوى لأنه ينقله لك نفسه (فرع) لو غصب من مودع ومستأجر وصرتين ثم رد اليهم برى وفى الردالى المستعير وجهان ولو اتزع من العبد ثياب ملبوسة ونحو ذلك من الآلات المدفوعة اليه من المالك برى بالردالى العبد [قوله استطرادا] أى والألف كذا

صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها ولو دخلها لا على قصد الاستيلاء ولكن لينظر هل تصلح له أو ليتخذ منها لم يكن غاصبا لشيء منها (وعلى الغاصب الرد) للمصوب الحديث أبى داود وغيره على اليد مأخذت حتى تؤديه (فان تلف عنده) بأفة أو اتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا وهو الغالب مما سياتى وغير المال كالكلب والسرجين لا يضمن (ولو أنلف مالا في يد مالكه ضمنه) هذه المسئلة والمسائل التى بعدها ذكروها استطرادا لما يضمن بغير الغصب بالمباشرة أو القسب (ولو فتح رأس زق مطروح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح أو منسوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن) لأن الخروج المؤدى الى التلف ناشئ عن فعله (وان

سفينة ففرقت وشك في سبب غرقها حيث يضمنها بأن الماء معدن غرق السفن (قوله بعارض ربح لم يضمن) ومثله الزلزلة قال شيخنا مر أو وقوع طير عليه وفيه نظر مع مامر عنه أن فعل غير العاقل كالربح الهابة إلا أن يقال إن المراد بوقوعه هتاسقوطه بغير اختياره بخلافه فيما مر فراجع ذلك وحرره وخرج بالعارضة الهابة كما مر وفارق الضمان بطولع الشمس مطلقا بأن طولعها محقق نعم لو كان هناك حاجب من وصول الشمس فأزاله شخص ولو غير عيز فالضمان على المزيل كما لو خرج ما فيه بتقريب نار فان الضمان على المقرب (قوله لا بفعله) الوجه سقوط هذه العلة لوجود مثلها فيما قبل ذلك فتأمل (قوله طائر)

هو مفرد جمعه طير كما قاله جمهور أهل اللغة كراكب وركب وجمع الطير طيور وأطيوار كعين وعيون وفرخ وأفراخ وليس المراد به اسم الفاعل بمعنى المتصف بالطيران كما توهم وهو متال والمراد غير المميز كسبي ومجنون ولورقيقا وحلر باطه وفتح باب عليه وأمره بارسال طير في يده مثلا كفتح القفص في التفصيل المذكور في ضمانه ويضمن أيضا ما تلف بسببه كأكله نحو شعر في وعاء قريية من محلر باطه ووقوع نحو فارة في زق كذلك وكسر نحو زجاجة في طريقه وصدمة جدار كذلك وأما المميز فلا ضمان فيه ولورقيقا كأن فتح بابا عليه فأبقى وإن كان عادته الأباق والضمان المذكور هنا العام في سائر الأزمنة لا ينافي التفصيل الآتي في الصيال من كون الاتلاف ليلا أو نهارا ونحو ذلك لأنه مفروض في دابة منسوب حفظها إليه والتلف فيه مرتب على الحفظ وعدمه بخلافه هنا فتأمل ذلك فان به يجمع ما تناقض وتنافر من كلامهم والله الموفق (تنبيه) هل الضمان هنا بقيمة وقت السبب كالفتح أو بوقت التلف أو بتحقيق الفعل أو أقصى القيم في ذلك و يظهر الآن الأخير وهو أقصى القيمة في ذلك إلا لما تلف في يد مالكه فبوقت تلفه فراجع (قوله ضمن) أي تعلق به الضمان ويجوز بناؤه للفاعل أي المتسبب والمفعول التالف (قوله إن طار في الحال ضمن) وكذا بعده شبه إلى باب القفص أو بعد تردده فيه لأجل أن يجد فرجة يخرج منها حتى وجدها ونحو ذلك (قوله ثم طار فلا يضمن) وكذا لا يضمن ما تلف بسببه كما مر ولو اختلفا في كونه طار حالا أولا فالقياس الضمان نظرا للتعدى فراجع (قوله والثاني يضمن مطلقا) كما لو أرضعت صغيرة متزوجة فانه لم ينظر إلى الارتضاع الذي هو فعل الصغيرة كما هنا وأجاب بعضهم بأن القيام الثدي الجاء عادي فتأمل (قوله أيدي ضمان) قال شيخنا ضمان غصب وإن جهل وكانت يده أمانة في الأصل ولم يتلفه نعم لا ضمان على حاكم ونائبه بالأخذ لمصلحة لجواز الأخذ لهما بل يجب عليهما الأخذ إذا علموا ضياعه على مالكه بعدم الأخذ ولا على الأخذ من غاصب حر في أو من عبد غاصب مال سيده إرداه لمالكه فيهما ولا على متزوج المصوبة من غاصب جاهلا بالغصب فلا يضمن قيمتها إن ماتت بغير الولادة وإلا ضمنها بأقصى القيم كما يضمن مهرها وأرش بكارتها مطلقا ومثلها من أولها أمه غيره بشبهة ولو غر الزوج بحرية المصوبة أنفق الولد حرا فإذا ردها حمالا لم يضمن قيمتها للحياولة فان لم تمت بالولادة ردت القيمة على الغاصب ويلزم الواطئ مهرها وأرش بكارتها وقيمة الولد (قوله إن علم) ويصدق في عدم علمه سواء قال له الغاصب أعدت لك أو علمت

في الجنائيات أشبه [قول المتن وإن اقتصر الخ] قالوا في المرأة إذا أرضعت صغيرة متزوجة إن الأمر يتعلق بالمرضة مطلقا ولا ينظر إلى الارتضاع الذي هو فعل الصغيرة قال الفزالي الفرق بين المستثنين غامض قال السبكي الفرق أن القيام الثدي الجاء عادي [قول المتن ثم إن علم الخ] لو اختلفا في العلم بأن قال الغاصب قد قلت لك انه غصب وأنكر الأخذ صدق أو قال علمت الغصب من غيري صدق الأخذ قاله الماوردي وقال الأسنوي الوجه تصديق الأخذ مطلقا واعلم أن الأسنوي ذكر ذلك كله وفرضه في مسألة لا كل وقد ظهر لي عدم الاختصاص بتقها فلما فرضت المسئلة فيها هو أعلم من ذلك قال السبكي نقلنا عن الماوردي لو

سقط بعارض ربح لم يضمن) لأن الخروج بالربح لا بفعله (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه فطار ضمن وإن اقتصر على القتح فالأظهر أنه إن طار في الحال ضمن وإن وقف ثم طار فلا يضمن والثاني يضمن مطلقا لأن القتح سبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لأن للطائر اختيارا في الطيران والأول يقول طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره في هذه الحالة بخلاف التي قبلها (والأيدى المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وإن جهل صاحبها الغصب) وكانت أيدي أمانة (ثم إن علم من ترتبت يده على يد الغاصب الغصب فكغاصب من غاصب

فيستقر عليه ضمان مانلف عنده) ويطلب كالأول (وكذا ان جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) فيستقر عليه ضمان مانلف عنده (وان كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب فيما تلف عند المودع ونحوه) (ومني أنلف الأخذ من الغاصب مستقلا به) أي بالانلاف (فالقرار عليه مطلقا) أي في يد الضمان ويد الأمانة لقوة الانلاف (وان حله الغاصب عليه بان قدم له طعاما مفسوبا ضيافة فأكله فكذا) القرار على الآكل (في الأظهر) والثاني على الغاصب لأنه غر الآكل (وعلى هذا) أي الأظهر (لو قدمه للمالك فأكله برئ الغاصب) وعلى الثاني لا يبرأ

(فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته) بالغة ما بلغت (تلف) بالقتل (أو أنلف تحت يد عادية بتخفيف الياء) (و) تضمن (أبعاضه) التي لا يتقدر أرشها من الحر) كالسكرارة (بما نقص من قيمته) تلفت أو أنلفت (وكذا المقدرة) كاليد تضمن (بما نقص من قيمته) (إن تلفت) يافة (وان أنلفت) بحناية (فكذا في القديم)

تضمن بما نقص من قيمته (وعلى الجديد تنقدر من الرقيق والقيمة فيه كالدبة في الحر ففي يده نصف

من غبري على المعتمد عند شيخنا (قوله فيستقر عليه) أي أقصى القيم من وقت وضع يده (قوله كالعارية) والسوم والحبة وان كانت أمانة والقرض والبيع والاقطة بعد التملك لأنها قبله أمانة (قوله ضمان مانلف عنده الخ) أي بأقصى القيم وان كانت العارية إما تضمن بقيمة يوم التلف نعم لو غرم للغاصب أجرة رجع بها عليه إن لم يكن انتفع وإلا فلا ولو أبرأ المالك الثاني برئ الأول ولا عكس (قوله كوديعة) وقراض ولو قتلته مصول عليه فلا ضمان عليه والضمان والقرار على الغاصب (قوله ومني أنلف الأخذ) وكذا لو تلف بتقميره كوديعة قصر فيها (قوله وان حله الخ) أي وليس للغاصب غرض والا كذبح شاة وقطع ثوب فالقرار على الغاصب ويضمن الذابح والقاطع أرش الذبح والقطع فقط خلافا لما يرويه كلام المنهج وغيره (قوله بأن قدم له طعاما) أي لم يفعل فيه فعلا يسري إلى التلف والأفلا ضمان على الآكل مطلقا ولم يقل هو ملكي والا فلا يرجع من غرم منهما على الآخر ولو قدمه الغاصب لرقيق ولو باذن سيده فأكله تعاق الغرم برقيقه فيرجع الغاصب في قيمته إذا غرق أو قدمه له بيمينه الغير رجع الغاصب عليه ان كان باذنه والأفلا (قوله قدمه) ليس قيما والمراد بهيئته التي غصبه عليها أخذها عما تقدم (قوله برئ الغاصب) ويرأ أيضا برده لمستأجر ومستهير حيث غصبه منهم كما مر و يدفع الدراهم للمالك ولو لم يشترى للغاصب بها شيئا وأعارته للمالكه وأقرضه له وبه له ولو جاهلا في ذلك وبوضعه بين يديه مع تمكنه من أخذه وعلمه أنه له وبرده إلى الاصطبل مع علم المالك ولو بخبر ثقة وبوقوع عتقه عنه ولو بأمر الغاصب ولو مع جهله نعم ان قال له الغاصب أعتقه عني ففعل وقع عن الغاصب وهو بيع إن ذكر عوضا والافهية ولا يبرأ باجارته للمالك ولا بإيداعه له ولا بتزويجه له ذكر ا كان أو أثنى إلا ان استولد الأمة ولو بمقارضته له ولا برهن له لعدم القسائط للنام في جميع ذلك ولو اقتص المالك من المصنوب أو من قائله برئ الغاصب ان كانت الجناية قبل الغصب والأفلا ووارث المالك مثله ولو قتلته المالك لصياله عليه بعد الغصب لم يبرأ الغاصب كما مر.

(فصل في بيان ما يضمن به المصنوب وغيره) (قوله بقيمته) أي يوم التلف في غير المصنوب وبالأقصى فيه (قوله بالغة ما بلغت) وقال الحنفية ما لم تزد على دية الحر (قوله أو تلفت) باتلاف أو بدونه (قوله عادية) أي ضامنة ولو بغير غصب (قوله كالسكرارة) وان زالت بغير الوطء ويجب معها في الوطء مهر نيب (قوله بما نقص الخ) وان زاد على مقدّر عضوه فان لم ينقص فلا غرم (قوله ان تلفت يافة) فالو لم تنقص قيمته فلا شيء على هذا القديم المرجوع في هذا وما قبله كما لو سقط ذكره وأنثياه فزادت قيمته

وهب الغاصب ثم قال أعلمتكم بالغصب وأنكر صدق الغاصب بخلاف ما لو قال أعلمت من غبري قال السبكي والمختار تصديق الموهوب له مطلقا قال في مسئلة الضيافة فلا يتجبه غيره أيضا والله أعلم [قول المتن فالقرار على الغاصب] أي لأنه نائبه [قول المتن وإن حله الخ] قسم قوله مستقلا.

(فصل : تضمن نفس الرقيق الخ) [قوله بالغة ما بلغت] خالفت الحنفية فقالوا ما لم تزد على دية الحر وخالف أحمد في رواية عنه فجعل كل متقوم يضمن بالمثل وحجبتنا قوله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه رواء الشيخان وإنما قدم المصنف الكلام في ضمان الآدمي لشرقه وضمان الأحرار يأتي في الجنابات [قوله عادية] هي تأنيث عاد بمعنى مته ولو قال ضامنة بدل عادية لشمّل نحو المستعير ولكن الباب معقود لليد العادية [قول المتن بما نقص] أي بالاجاع [قول المتن ان تلفت] لأن الساقط بالآفة لا يجب فيه قصاص ولا كفارة ولا يضرب على العاقلة فكان كالأموال [قوله بما نقص من قيمته] أي كاليمينه بجامع الأموال [قول المتن وعلى الجديد] وجهه أنه شبه الحر في التكاليف وكثير من

قيمته) ولو قطعها غاصب

له لزمه أكثر الأمرين
من نصف القيمة والأرض
وسائر في آخر كتب
الديات مسألة الرقيق مع
زيادة (و) يضمن (سائر
الحيوان) أي باقيه
(بالقيمة) تلف أو أتلف
ويضمن ماتلف أو أتلف
من أجزائه بما نقص من
قيمته (وغیره) أي
الحيوان (مثلي) ومتقوم
والأصح أن التلي ما حصره
كيل أو وزن وجاز السلم فيه
كجاء وتراب ونحاس
وحديد (ونبر) وسبيكة
(ومسك) وعنبر
(وكافور وقطن وعنبر)
ورطب وسائر الفواكه
الرطبة (ودقيق) وحبوب
وزبيب وتمر (لاغالبية
ومجهون) هما ما خرج
بقيد جواز السلم وخرج
بقيد الكيل أو الوزن
ما بعد كالحیوان أو يذرع
كالثياب والوجه الثاني
سكت عن التقييد بجواز
السلم والثالث زاد على
التقييد به التقييد بجواز
بيع بعضه ببعض فيخرج
به بعض الأمثلة من العنب
وغیره (فيضمن المثلي بمثله
تلف أو أتلف فإن تعذر)
المثل بأن لا يوجد في ذلك
البلد وحواليه (فالقصة
والأصح أن الاعتبار أقصى
قيمة) بالماء (من وقت
الغصب إلى تعذر المثل) والثاني إلى التلف والثالث إلى المطالبة

(قوله لزمه أكثر الأمرين الخ) نعم لو قطعها المالك أو عبده لم يلزم الغاصب إلا ما زاد على نصف القيمة وكذا لو قطعت في نحو قصاص وكذا لو قطعها أجنبي في يد الغاصب فعليه النصف وعلى الغاصب الزائد وهو طريق في ضمان النصف أيضا والأزوم فيما ذكر بعد الاندمال ولو لم تنقص قيمته فلا شيء من حيث الغصب وأما في الجناية فيقدر النقص قبيل الاندمال فإن لم ينقص فما قبله وهكذا إلى وقت الجناية فإن لم ينقص فرض القاضي شيئا باجتهاده كما سيأتي ذلك في كتاب الجنایات وشمل الرقيق المكاتب والمستولمة وأما المبيع فيعتبر بما فيه من الرق والحرية ففي يده ربع الدية وأكثر الأمرين من ربع القيمة ونصف الأرش (فرع) لو غصب الراهن عبده المرهون من المرتهن وتلف عنده أو أتلفه فالوجه أنه يلزمه أقل الأمرين من أقصى قيمته والدين وقول شيخنا الرملي يلزم قيمته يوم التلف فيه نظر فراجع (قوله سائر الحيوان) (فرع) ذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى إلى أنه لو قطع ذنب حمار ذي هيئة أو طليسانه لزمه دفعه إليه ويلزمه تمام قيمته (قوله مثلي ومتقوم) وذهب الإمام أحمد إلى أن جميع الأشياء متقومة وتضمن بمثلها ولو في الرقيق (قوله حصره) أي ضبطه كيل وإن لم يعتد فيه (قوله أو وزن) أي شرعا والأقليات توزن (قوله كجاء) وإن أغلى خلافا لابن حجر وسواء العذب والمالح ويلزمه أرش نقصه بالمغلي ومثله الخل وإن دخله الماء وكذا سائر المائعات فهي مثلية وإن دخل فيها الغلي هنا وفي باب الربا (قوله ونحاس) ولو هيا إناء فلزمه مثل النحاس وزنا وقيمة الصنعة إن حلت وكذا بقية المنطوقات ومثله دراهم أبطلها السلطان وقطعها (قوله ودقيق) ونخالة ومسك وقطن وإن لم ينزع حبه ونبر وعنبر وكافور ونلج وجدوصوف وعنبر ورطب ويقول وفواكه وحبوب ولحم طري وخلول ولومع ماء وتبن لادريس (قوله وغیره) كالدهني (قوله بمثله) أي إن بقي له قيمة ولم يكن لحله إلى مكان غصبه مؤنة والا كجاء غصبه بمقازة ثم ظفر به في محل ليس له فيه قيمة ولو تافهه فيطالبه بقيمته في المقازة لا بمثله ودخل في المثلية الجنس والنوع والصفة والكيل في المكيل والوزن في الموزون فلو غصب ماء باردا لزمه بارد مثله أو ساخن مع غرم تفاوت قيمته ودخل أيضا البر المتخلط بشعر فيجب أن يرد قدر من كل منهما يغلب على الظن أنه لا ينقص عنه وإنما امتنع السلم فيه للهبة الاجتماعية المانعة من العلم بالمائلة فتأمل (قوله وحواليه) أي إلى مسافة القصر (قوله إلى تعذر المثل) هذا مع ذكر الخلاف بعده صريح في أن ضمير قيمته عائد إلى المغصوب ويلزمه اعتبار قيمته بعد تلفه مع وجود مثله وهو كذلك ضرورة لأن قيمة مثله مساوية لقيمته لأنه عينه لو كان باقيا وما قيل من أن الضمير عائد إلى المثل غير مستقيم لأن رجوعه إليه مع اعتبار القيمة من وقت الغصب يلزمه اعتبار قيمة مثله مع بقائه وهو فاسد إذ لا يجوز اعتبار قيمة غيره مع بقائه ولأن الوجه الثاني يعتبر القيمة إلى التلف ورجوع الضمير إلى المثل يلزمه أنه هو التالف وهو فاسد أيضا لأن الفرض أن المثل هو الموجود وأن التالف هو المغصوب ولأنه يقال في عدم المثل فقد مثلا كما أشار إليه الشارح والمصنف ولا يقال تلف فسقط بما ذكر ما اعترض به عليه

الأحكام كما يجب القصاص والقطر والتحليف والحدود وجوب الكفارة في قتله [قوله ولو قطعها غاصب] مثله لو قطعت عند الغاصب فيجب ذلك على الغاصب [قول المتن كجاء وتراب الخ] خص الشيخ هذه الأمثلة لخفائها ولجريان الخلاف في بعضها [قول المتن بمثله] أي لا بالقيمة ونظر ذلك بعدم جواز العمل بالاجتهاد مع وجود النص [قول المتن تلف أو أتلف] زاد في المحرر تحت يد عادية قال الأسنوي لاخراج المستعير لأنه يضمن بالقيمة مطلقا كما بينه في بابه قال وقد اعترضنا على المؤلف في ذكر عادية أول الفصل فلو حذفه هناك وأتى به هنا كان أولى [قوله بأن لا يوجد في ذلك البلد الخ] أي كاتقطاع السلم فيه [قوله إلى تعذر المثل] لأن وجود المثل كوجود عين المغصوب [قوله والثاني إلى التلف] أي بناء على أن الواجب قيمة

الغصب إلى تعذر المثل) والثاني إلى التلف والثالث إلى المطالبة

(فلما رده ردها) واسترده
(فان تلف في البلد المنقول
اليه طالبه بالمثل في أى
البلدين شاء) لأنه كان له
مطالبته برد العين فيهما
(فان فقد المثل غرمه قيمة
أكثر البلدين قيمة) لأنه
كان له مطالبته بالمثل فيه
(ولو ظفر بالفاسد في غير
بلد التلف فالصحيح أنه
ان كان لامؤنة لنقله كالنقد
فه مطالبته بالمثل وإلا فلا
مطالبه له بالمثل ولا للعارف
تسليفه قبول المثل لما في
ذلك من الضرر (بل
يغرمه قيمة بلد التلف)
والثاني له مطالبته بالمثل
مطلقا (فرع) اذا غرم
القيمة ثم اجتمعا في بلد
التلف هل للمالك رد
القيمة وطلب المثل وهل
للآخر استرداد القيمة
وبطل المثل فيه الوجهان
فيا لو غرم القيمة لفقد
المثل ثم وجده هل له
ولصاحبه ما ذكر أحدهما
لا (وأما المتقوم فيضمن)
في الفصب (بأقصى قيمة
من الفصب الى التلف وفي
الاتلاف بلا فصب بقيمة
يوم التلف فان جنى) على
الماخوذ بلا غصب (وتلف
بسرابة فالواجب الأقصى
أيضا) من الجناية الى التلف

وما قيل إنه مبنى على مرجوح وغير ذلك كافي حاشية شيخنا وغيرها (قوله ولو نقل المصوب) وكذا لو
انتقل بنفسه كالحيوان وتقييده بالمثل بالنظر للتفرع بعده (قوله الى بلد آخر) أى الى مكان آخر واحداً كثر
(قوله بالقيمة) أى بأقصى قيمة في أى البلدين ويضمن ماله أرض في الرقيق كيد به أكثر الأسمين من
نقص القيمة والمقدور له أن يأخذ عن القيمة أمة تحل له ولكن يمنع عليه وطؤها لأنها مأخوذة للحيلولة
وقولهم إنه يملكها كالقرض مرادهم في الجملة (قوله ردها) أى ان بقيت مع زيادتها المتصلة وأما المنفصلة
فالمفصوب منه كما قاله العلامة البرلسي وليس له حبسها فان توافقا على عدم رد البديل فلا بد من عقد على
المعتمد فان تلفت رد يدها من مثل في المثل وقيمة في المتقوم (قوله غرمه قيمة الخ) أى غرمه أقصى
قيم البلدين وما بينهما وان بعدت المسافة بينهما على المعتمد من وقت الفصب الى وقت فقد المثل فتعتبر قيمة
المفصوب بعد تلفه بتقدير وجوده لأن قيمة مثله بعده الى فقدته مساوية لقيمته ضرورة كإسقاط كذا في
كلامهم والوجه أنه لا تعتبر قيمته في بلد إلا بعد حيلولة بها لاقبله كما هو ظاهر جلي فراجعها واذا غرم القيمة
فهى للفصولة ولا يعتبر وجود المثل بعده وإلا بأن لم يفرمها حتى وجد المثل طالبه به لا بها حتى يفقد وهكذا
وسياتى (قوله لامؤنة لنقله) وكالمؤنة ارتفاع الأسعار عند شيخنا (قوله تسليفه الخ) فلو طلبه من
الفاسد لزمه الدفع وظاهر كلامهم أنه لا يطالب الفاسد بسفره الى بلد الفصب ليسلمه له فيه (قوله
قيمة بلد التلف) أى ان كانت أكثر اذا اعتبر أقصى قيم كل مكان حل به (قوله أحدهما لا) هو
المعتمد كما مر (قوله من الفصب الخ) أى بأقصى قيم محل حل به بنقل أو غيره كما مر
(تنبية) لو صار المثل مثليا كجعل السمسم شيرجا أو المثل مثقوما كجعل الدقيق خبزاً والمتقوم مثليا
كجعل الشاة لحماً ثم تلف ضمن الثاني في الجميع لأنه أقرب الى المطالبة إلا أن يكون الآخر أكثر
قيمة فيطالب بمثله في المثل وقيمته في المتقوم والمالك في المثليين مخير في المطالبة بأيهما شاء
وان تفاوتت القيمة وأما لو صار المتقوم مثقوماً كجعل الخبز هريرة طالبه بأقصى القيم أى بالأكثر
قيمة منهما وتمثيل شيخ الاسلام لذلك بجعل إناء النحاس حلياً مبنى على وجوب القيمة فيه وهو
مرجوح وقد مر أن المعتمد أنه يلزمه مثل النحاس وزناً مع قيمة الصنعة (قوله بقيته يوم التلف)
نعم لا تعتبر زيادة القيمة بمحرم كهراس نحو ديكه وغناء قال الخطيب في أنى ويضمن في الذكرك فراجعها
ولا يأتى هنا تعدد المكان لأنه بالنقل يكون غاصبا والفرض أنه لا غصب (قوله مثلها) أى المماثلة
له وليس المراد أنها مثلية فتأمل (قوله الخ) ومثله كل متنجس كدهن تنجس وسواء الخمر المحترمة وغيرها
(قوله ولا تراق على ذى) ولو غير محترمة ومثله المؤمن (قوله إلا أن يظهر شرها) لو أسقط لفظ
الشرب والبيع لكان أولى ليشمل غيرهما كالحبة والهدية والمراد بظاهاها الاطلاع عليها بغير تنجس
المفصوب لقيمة المثل ووجه الثالث أن المثل لا يسقط بالأعوار بدليل أن له الصبر الى وجدانه [قوله
فلما لك] هو من جملة ما تناوله عموم قوله أولاً وعلى الفاسد الرد [قول المتن وأن يطالبه بالقيمة]
أخذ القيمة المذكورة لا يمنع من غرامة أجرة المفصوب بعد ذلك (فرع) لو كان المفصوب أم ولد
وعتقت رجع الفاسد بالقيمة (فرع) لو أعطاه جارية عوضاً عن هذه القيمة ففي جواز الوطء
نظر [قول المتن في الحال] متعلق بقوله وأن يطالبه [قوله ردها] لو زادت زيادة منفصلة فهى
للمفصوب منه ويصور ذلك بأن يكون أخذ عن القيمة عوضاً [قول المتن أى البلدين شاء] وكذا
بينهما [قوله فيهما] بل لو عاد الى بلد الفصب ثم تلف كان الحكم كذلك [قوله والثاني له مطالبته
بالمثل] قياساً على ما لو تلفه في وقت الرخص فانه يلزمه وقت الغلاء وغيره

[قوله]

فلما جنى على بهيمة مأخوذة بسوم مثلاً وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمة مثلاً

فخسبون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لمسلم ولا ذى (ولا تراق على ذى إلا أن يظهر شرها أو يبيعها) فتراق عليه في ذلك

(وترد عليه) في غير ذلك (ان بقيت العين) لاقراره عليها (وكذا المحترمة إذا غضبت من مسلم) ترد عليه لأن له إمساكها لتبصير خلاصه التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الخيرية (والأصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) (٣٣) كالطنبور وغيره (لا يجب في إبطالها شيء) لأنها محرمة

الاستعمال ولا حرمة لصنعها (والأصح أنها لا تنكسر الكسر الفاحش بل تفصل تعود كما قبل التأليف) لزوال الاسم بذلك والثاني تنكسر وترض حتى تنهى إلى حد لا يمكن اتخاذ آلة محرمة منه إلا لأولى ولا غيرها (فإن عجز المنكر) على الأول (عن رعاية هذا الحد) أي التفصيل المذكور (المنع صاحب المنكر) منه (أبطله كيف تيسر) إبطاله ولا يجوز إحراقها لأن رضاها متمول ومن أحرقها فعليه قيمتها مكسورة بالحد المشروع ومن جاوزه بغیر الاحراق فعليه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها منتبهة إلى الحد الذي أتى به قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والفاسق والصبي المعز بشركون في جواز الاقدام على إزالته هذا المنكر وسائر المنكرات ويثاب الصبي عليه كما يثاب البالغ وإنما يجب إزالته على المكلف القادر (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) مما يستأجر كالدابة بالتفويت

ولومن الجار المسلم (قوله وترد عليه) فتؤتاه على الغاصب (قوله المحترمة) ولو بالشك بخلاف غيرها فلا ترد بل تراق عليه وللأمة كسر أو إتلاف ولو على المسلم وإن لم يكن فيها الخمر ويصدق المسلم في دعوى أن الخمر محترمة إن كانت قرينة وإلا فلا ولو أظهرها الكافر وادعى احترامها لم يقل وظاهر كلامهم أن المحترمة تراق على الكافر إذا أظهرها وفيه بعد فراجع (قوله أو بلا قصد الخيرية) هو المعتمد في الإطلاق محترمة وتتغير عن الاحترام أو اليه بتغير القصد وعلى هذا لو ادعى الكافر احترامها قبل إظهارها صدق بخلافه بعده كما سر لانتهاه (تنبيه) يلحق بالخمر كل مسكر ولو بالتخدير كبنج وحشيش والأولى في حق مريد المسكر الرفع إلى الحاكم قبله دفعا للفتنة (فرع) قال أبو حنيفة يلزم من أراق خمرًا على ذي قيمته لأنه مقرر عليها (قوله والأصنام والصلبان) عطفها مرادف أو الصنم ما كان مصورا والصلب غيره (قوله كالطنبور) شمل ما لا يترفيه فراجع (قوله أبطله كيف تيسر) ويصدق إذا ادعى ذلك (قوله والفاسق) أي بغیر الكفر فليس للكفار ذلك لأنهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الإزالة في الآخرة كما في الصلاة فانهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها لتمسكهم من الاتيان بشرط ذلك لدى هو الاسلام فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل فتأمل (قوله في جواز الاقدام) أي مع سلامة العاقبة بالامن ولو على المال أو العرض (قوله على المكلف) أي المسلم كما سر وخرج بوجوب ذلك منه فيطلب ولو مع الخوف ولا ينافيه النهي بقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة المقتضى للتحريم لحل النهي على الكراهة أو لأنه مخصوص بغیر ما فيه إزالة منكر (قوله الدار) أي كأن غصبها كذلك فلو غصب أرضا وبنى فيها دارا فإن بناها من ترابها لزمت أجره الدار والأجرة العرصة فقط (قوله مما يستأجر) أي مما نصح إجارته فخرج غيره من نحو كلب وخنزير وآلة لهو ونحوه برت فلا أجرة فيها لعدم المالية أو الحرمة أو عدم المنفعة اه وقال الحنفية لا تلزم الأجرة ولو بالتفويت إلا في ثلاث مسائل الوقف ومال اليتيم وما أعد للاستغلال (قوله واستخدم العبد) نعم لو اصطاد العبد صيدا فهو لمالكه وعلى الغاصب أجرة زمن الصيد أيضا بخلاف ما يبيده نحو كلب مفصوب فهو للغاصب والفرق أن الأول من جنس من يملك (قوله بأجرة المثل) أي بأقصاها ولو تفاوتت الأجرة في الأزمنة ضمن أجرة كل زمن بما يناسبه قال الخطيب فلو كان له منافع ضمن أجرة أعلاها إن لم يمكن اجتماعها وإلا ضمن أجرة الجميع كخياطة وحراسة وتعليم قرآن نعم لا يضمن في الحر إلا الأجرة ما فوقه فقط (قوله بدن الحر) وثبائه مثله

[قوله وترد] اقتضى وجوب أجرة فيه وفيه اشكال على عدم الضمان عند التلف ولهذا نسب الامام إلى المحققين أن الواجب التخليه فقط [قوله وآلات الملاهي] لو وجد الطنبور مثلا من غير وتر فهل يكسره توقف فيه ابن الرفعة (فائدة) قال الغزالي ولو كان بالاستغلال بتفريق الخمر يتعطل شغله فله الكسر قال وللولة كسر ظروفها زجرا وناديا وليس ذلك للأحد [قول المتن والفوات] قال السبكي لك أن تقول الفوات موجود في التفويت وكان ينبغي الاقتصار على الفوات إلا أن يقال هذا لا يمنع من التعليل به قال وهذا البحث ينفع في نقص الثوب ونحوها بالاستعمال فينقذه [قوله أيضا والفوات] خالف فيه أبو حنيفة رضي الله عنه [قوله لأن اليد الخ] يدل لذلك أن غصب الزوجة لا يسقط عن الزوج المهر بخلاف غصب العين المؤجرة وإن المتنازعين في نكاحها يدعيان عليها ولا يدعي أحدهما على الآخر [قوله وكذا منفعة بدن الحر

(٥ - قلوبى وعبره - ثالث) والفوات في بدعادية) بأن سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أول يفعل ذلك وتضمن بأجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع إلا بتفويت) بأن وطئ وتضمن بمهر المثل كما سيأتى ولا تضمن بفوات لأن اليد لا تثبت عليها فيزوج السيد المصوبة واليد في بضع المرأة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن إلا بتفويت (في الأصح) كأن قهره على عمل والثاني تضمن بالفوات

أيضا لأنها تقوم بها في عقد الإجارة الفاسدة تشبه منفعة المال والأول يقول الحر لا يدخل تحت اليد لمنفعته نفوت تحت يده (وإذا نقص المصوب بغير استعمال) كسقوط بدل العبد بأفة (وجب الأرض مع الأجرة) للنقص والفوات وهي أجرة مثله سلبا قبل النقص وبعثا بعده (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن يلبى الثوب) باللبس يجب الأرض مع الأجرة (في الأصح) والثاني لا بل يجب أكثر الأمرين من الأجرة والأرض لأن النقص نشأ (٣٤) من الاستعمال وقد قبل بالأجرة فلا يجبه ضمان آخر ودفع بأن الأجرة في مقابلة

الفوات لا الاستعمال

(فصل) إذا (ادعى) الغاصب (تلفه) أي المصوب (وأنكر المالك) ذلك (صدّق الغاصب بحبسه على الصحيح) لأنه قد يكون صادقا ويجهز عن البيئة فلم يصدق له لتخلط الحبس عليه والثاني يصدق المالك بحبسه لأن الأصل بقاءه (فإذا حلف) أي الغاصب (قرمه المالك في الأصح) بدل المصوب من مثله أو قيمته والثاني لا يقرمه بدله لبقاء عينه في زعمه أجب الأول بأن عجز عن الوصول إليها يمين الغاصب (ولو اختلفا في قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه (أو اختلفا في الثياب التي على العبد المصوب أو في عيب خلقه) به بعد تلفه كأن قيل كان أعمى أو أعرج خلقه (صدّق الغاصب بحبسه) في المسائل الثلاث لأن الأصل براءة من الزيادة في الأولى وعدم السلامة من الخلق في الثالثة وثبوت يده في الثانية على العبد وما عليه (و) في الاختلاف (في عيب

ولو صغيرا) نعم لو قهر مرتدا على عمل ولو أتي بوطئها فلا ضمان إن مات مرتدا وكالحرق المسجد والرباط والمدرسة والسوراع والمقابر ومنى وعرفة ومنرفة فإذا أشغل شيئا منها بما لا يحتاج إليه الجالس فيها ضمن أجرة جميعه أن أشغله جميعه أو بعضه أذنع الناس من بابقه والإضمن أجرة ما أشغله فقط فان منع الناس منه بلا إشغال فلا أجرة عليه قال بعض مشايخنا ومثله ما لو أشغله بما لا ينسب إليه شغل جميعه كالورى فيه نحو ثوب وأغلقه عليه فلا أجرة فيه وظاهر كلامهم يخالفه فراجع (فرع) وضع الخزان في المساجد لا يجوز إلا حالة الانتفاع بها للوضع أو غيره فلا يجوز وضعها إذا وعد بوقفها وإذا استغنى عنها برحيله من المسجد مثلا وجب إزالتها ما لم ينقزع غيره بها ولو أغلقه مع إشغال بعضه بما يجوز وجب أجرة مثل أجرة جميعه ولو شغله بمناع بقدر ما يصلى مثلا كماني أمتعة الطوافين لزم أجرة محلها ما لم يخف على وضعها في غيره (قوله للنقص) راجع للأرض فلو غصب برأ قيمته خسون فطرحه فصارت عشرين فبقره فصارت خمسين ثم تلف لزمه ثمانون اهـ

(فصل) في الاختلاف في تلف المصوب وما يذكر معه (قوله صدّق الغاصب) على التفصيل الذي في الوديعة (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) أو بعد حلف الغاصب عليه ولو أقام المالك بيعة بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويطلب ما قدره الغاصب وللغاصب أن يزبد إلى قدر تقول البيعة أنه لا يزبد عليه ولا تصح إقامة البيعة بالصفات فلو اعترف بها الغاصب فالمالك الزيادة في القيمة إلى حد يقول أهل الخبرة بأنها لا تزبد عليه (قوله بعد تلفه) أي عند الغاصب في هذه والتي بعدها وهو قيد لاخراج الرد الآتي (قوله لأن الأصل براءته من الزيادة) ورجح الأول بأن الحادث يقدر بأقرب زمن (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف واستشهاد على تقييده كلام المصنف بما بعد التلف فتأمل (قوله لورد المصوب) سواء تلف عند المالك أولا لقوة جانب الغاصب بالرد وسواء كان العيب خلقيا أو حادثا (قوله زائد في الروضة) أي على أصلها الذي هو كلام الرافعي (قوله لم يلزمه شيء) أي من القيمة وتلزمه الأجرة إن كانت (قوله لزمه خمسة) أي مع أجرة المثل أيضا ولو صارت قيمة الثوب بعد ذلك عشرين درهمًا لم يلزمه مازاد لأن الزيادة بعد التلف كالعدم ويصدق الغاصب بحبسه

الخ [كذلك الثياب التي على الحر ولو صغيرا جدا] قول المتن وكذا لو نقص به [قال الأسنوي لأن كلا منهما يجب ضمانه عند الأفراد فكذا عند الاجتماع

(فصل ادعى الخ) [قوله لبقاء عينه] يؤخذ منه أنه لو عاد وصدقه غرمه قطعا وهو كذلك قال الأسنوي ولو فرعنا على هذا الوجه فينبغي في المتقوم أن يأخذ المالك القيمة وإن لم يعد إلى التصديق لأنه يستحقها ما بدلا عن المتلف وأما للحيولة [قوله أيضا لبقاء عينه] أي والحيولة إنما توجب القيمة قطعا لا المثل في الثمن والقيمة في المتقوم كذا قاله السبكي وهو يرشد إلى وجوب القيمة للحيولة على هذا [قوله صدّق الغاصب] أي لأنه رد العين والأصل كونها على هذه الصفة المردودة عليها بخلاف ما لو تلفت :

[قوله

حدث) بعد تلفه كان قيل كأن أقطع أو سارقا (يصدق المالك بحبسه في الأصح) لأن الأصل السلامة من ذلك

والثاني يصدق الغاصب بحبسه لأن الأصل براءته من الزيادة وفي الروضة وأصلها حكاية الخلاف قولين وأنه لورد المصوب وبه عيب وقال غصبته هكذا وقال المالك حدث عندك صدّق الغاصب قاله المتولى زاد في الروضة وابن الصباغ (ولورده) أي المصوب (ناقص القيمة لم يلزمه شيء) لبقائه بملكه (ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فأبلاه فصارت نصف درهم فرد له خمسة وهي قسط التالف

فإن قتله بعد التلف ولو غصب ثوبا فتجسس لزمه ما نقص بسبب النجاسة ولا يجوز تطهيره بغير إذن مالكه فإن طهره بلا إذن غرم نفسه بالطهارة أيضا أو بإذنه فلا فإن رده بلا تطهير لزمه مؤنة تطهيره ولو غصب عبدا غم فردة فمات بالثمن لزمه جميع قيمته وفي شرح الروض أنه يغرم أرض نفسه فقط وهو الوجه على نظير ما لو استعاره غم فردة فمات فانه يلزمه أرض نفسه فقط ولو جاء الغاصب بثوب قيمته خمسة وقال للمالك هذا الذي غصبته منك فقال المالك غصبت مني ثوبا قيمته عشرة غير هذا صدق الغاصب بيمينه وجعل الثوب كالتلف ولزم الغاصب خمسة ولو جاء بعد وقال هذا الذي غصبته منك فقال بل غصبت مني ثوبا قيمته عشرة غير هذا صدق الغاصب بيمينه وفيها وقط حق المالك منها يمين الغاصب ومن العبد برد الإقرار به وهذا بخلاف مسألة الثوب المذكورة وقد يقال إنه في مسألة الثوب لم تتحقق مخالفة عين المدعي به لاحتمال أن الثوب واحد ودعوى المالك أنه غيره من حيث زيادة القيمة فتأمل (قوله خفين الخ) ومثلها كل ما ينقص إذا انفرد عن قرينه كطير وزوجه وأشار بقوله أي فردى خف إلى دفع ما يورمه كلام المصنف مما ليس مرادا (قوله في يده) أي الغاصب أفاده أن الاتلاف بعد الغصب وحيفت فالتلف كذلك (قوله له) أي لأحدهما فصح التفريع بقوله فالتلف عطف على غصب وان دفع بذلك ما قيل إن غصب مستدرك لأن أنلف عطف على تلف في حيز الغصب بل لا يخفى على المتأمل سخافة هذا الاعتراض فإن الفردة المتلفة إما مفصولة مع أختها أو مفصولة وحدها أو ليست مفصولة كأختها والأحوال ثلاثة ويلزم على هذا الاعتراض سكوت المصنف عن الثانية منها وتعبيره بالتلف في الأولى والاتلاف في الثانية للإشارة إلى استواء الحكم فيهما كما أشار إليه الشارح فهو من جناس الاحتباك فتأمل وأشار بقوله في يده أي الغاصب إلى بيان ما عطف عليه الظرف بعده وبقوله أنلفه إلى أن أنلف المذكور قبله مبنى للفاعل خلافا لمن زعم خلافه فافهم (قوله أو أنلفه) أي أحدهما في يد مالكه خرج بيد مالكه ما لو أنلفه في يد غاصب فيلزم المتلف درهمان كذا في شرح شيخنا وفيه نظر لأنه إن كانت الفردة الأخرى باقية فالتلف كغاصب من غاصب فيلزمه ما يلزم الأول والقرار عليه والأول طريق في الضمان وإن كانت تلفت قبل غصب الثانية فلا يلزم المتلف غير الدرهمين سواء كان هو الغاصب أو الذي أنلفها في يده فراجع وحرة (قوله والقيمة لهما الخ) أشار إلى أن القيد المذكور في الأولى معتبر في المستثنين بعدها أيضا دفعا لما يورمه اعتبار العطف المذكور في الثانية فتأمل (قوله واقتصر الرافعي في الأولى) وهي غصب الفردتين معا ومن كلامه يعلم أن ذكر الخلاف في الثانية والثالثة ليس في الرافعي ولا في الروضة فتأمل مع ما قبله (قوله وعبرا) أي الرافعي والروضة (قوله في الأولى) هو بفتح الهمزة بمعنى أن جريان الخلاف في الاتلاف في عبارة المصنف أولى منه في التلف الذي في الروضة وأصلها فلا اعتراض عليه في العدول عنهما وقيل بضم الهمزة بمعنى أنه يقاس الاتلاف في الصورة الثانية على التلف في الصورة الأولى ولا حاجة إليه لأنه معلوم بل ولا يصح لأن المصنف عبر بالتلف في صورتين فكان حقه أن يقول ويقاس التلف في الثانية على التلف

[قوله وهو نصف الثوب] راجع لقول المتن الثالث [قول المتن غصبا] الأحسن غصبا له [قوله وفي الثانية] أي بشقيها وجه قال في زوائد الروضة هو الأقوى بعد أن قال إن الأكثرين على الأول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاسه الرافعي على ما لو أنلف أحدهما فردة وأنلف الآخر الأخرى يعني معا (قائدة) اتفقوا على أنه لا يقطع إذا لم تبلغ قيمة أحدهما نصا وإن ضمنه ما ذكر .

(تنبيه) ما ذكرته لك عن الروضة والرافعي قالا في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لأنه أراد بالثانية الاتلاف لأحدهما إما في يد الغاصب أو في يد المالك فهي واحدة ولها شقان

من أقصى القيم وهو نصف الثوب (قلت) أخذا من الرافعي في الشرح (ولو غصب خفين) أي فردى خف (قيمتها عشرة فتلف أحدهما ورد الآخر وقيمتها درهمان أو تلف أحدهما) في يده (غصبا) له فالتلف عطف على غصب (أو) أنلفه (في يد مالك) والقيمة لهما وللأولى ما ذكر (لزمه ثمانية في الأصح والله أعلم) وهي قيمة ما تلف أو أنلفه وأرض التفريق الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهمان قيمة ما تلف أو أنلفه وفي الثانية وجه ثالث أنه يلزمه خمسة قيمة كل منهما منضا إلى الآخر واقتصر الرافعي في الأولى على الأول وزاد في الروضة فيها الثاني وزيد عليه ما فيها الثالث عن التهمة وعبر في الثانية في شق الغصب بالتلف ويقاس به الاتلاف في الأولى (ولو حدث) في المنصوب

في الأولى فتأمل (قوله يسرى إلى التلف) منه خلط دراهم قصصها ولو من جماعة بغيره أو زب
غصبه كذلك بزيت ولم يميز فيهما فيلزمه مثل الدراهم والزيت لما لكهما وخرج بخلط ما لو اختلط بنفسه
فيصير مشتركا بين أصحابه ومنه ما لو كتب في الورق البيضاء فيملكه ويغرم قيمته لما لكه وأما نحو الكتابة
منه فيلزمه رده ولا غرم عليه إن لم تنقص قيمته والافترغ أرش النقص فإن تلف بالمحلوله قيمته وعلى
كل يلزمه أجرة الكتابة ومنه ما لو بذر على بذر غيره فيملكه ويلزمه للأول مثل بذره وأجرة الأرض
لمستحقها كذا قالوا وفيه نظر إذ ليس البذر فعلا يسرى إلى التلف فالوجه أنه إن تميز بذر الثاني أو نباته
وكان هو المتعدى وجب قلعه ودفعه إليه فإن لم يقطع فهو له وعليه مع الأول أجرة الأرض بالنسبة وإن لم يميز
فالسكل مشترك بينهما وعليهما أجرة الأرض كذلك وإن تعدى الأول بالبذر فلا مستحق له قلعه بل لأرض
نقص لتعديده فإن لم يقطع وبذر عليه فإن تميز فكل لصاحبه والا فهو مشترك وعليهما أجرة الأرض بالنسبة
كما صر فراجع وحرر وتأمل (قوله بأن) الأولى كأن (قوله جعل الخ) خرج ما لو صار هريسة من
غير فعله فهو سالكه مع الأرض كما لو تعفن خبز غصبه (قوله عصيدة) بخلاف ما لو جعله خبزا (قوله
فكالتالف) فليس تالف حقيقة فيملكه الغاصب ملكا مراعى فلا يجوز له التصرف فيه ولو بأكل حتى
يرد بده وإن خاف تلفه بالكلية خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الأكل
من الكوارع المطبوخة وإن جهلت أعيان ملاكها لأنهم معلومون فهي من الأموال المشتركة وما نقل
عنه من أنها من الأموال الضائعة وأمرها ليلت المدل لم يثبت عنه بل هو باطل لأنه يؤدي إلى جواز أكل
الظلمة أموال الناس بنحو طبخها ولا قائل به وما نقل عن الحنفية من أنه إذا تصرف الغاصب في المصوب
بما يزيل اسمه ملكه كطبخ الخطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية
أنكاره أيضا فراجع وقوله فيملكه الغاصب قال شيخنا مر عن والده نقلا عن الخادم أن كلام
الأصحاب مفروض في المثل فقط لقطعهم بأنه لو جرح عبدا جراحة يقطع بموته بها ومات بها أنه باق على ملك
مالكه ويلزمه تجهيزه وانما يلزم الجراح قيمته فقط انتهى وفيه نظر وواضح لأنه إن لم يكن العبد قيدا فظهر
والا فيجب اختصاص هذا الحكم به أو بما يخرج عن الملكية بقتله نحو حمار وبغل أما ذبح نحو شاة وبعير
فلا يسع القول ببقائه على ملك مالكه وتقرير الغاصب قيمته لتضاعف الغرم فيه فالوجه أن الغاصب لا يملكه
ولا يلزمه الأرض نقسه فقط فتأمل وراجع (قوله ولو جنى المصوب) أي في يد الغاصب فقط فالوجه قبل
غصبه وبعده وبيع في الجنائين واستغرقا قيمته لم يلزم الغاصب الأرض الجنائية التي في يده فإن تلف العبد
في يد الغاصب غرم للمالك أقصى التيم فإن أخذ المجنى عليه عند المالك أرشه من الغاصب رجع به
على المالك وإن أخذ المجنى عليه عند الغاصب أرشه من المالك رجع به على الغاصب (قوله لم
الغاصب تخليصه) وكذا يلزمه أرش العيب الحاصل بالجنابة عنده (قوله قيمته) أي وقت الجنابة
وإن كانت قبلها أكثر (قوله أقصى قيمته) وله أخذ بدل القيمة وهو للفصول وقول شيخنا مر

(نقص يسرى إلى التلف)
بأن جعل الخطة هريسة
والسمن والدقيق عصيدة
(فكالتالف) لأشرافه
على التلف فيضمن بده
من مثل أو قيمة (وفي
قول يردده مع أرش
النقص) وفي ثالث يتخير
بين الأمرين وفي رابع
يتخير المالك بينهما قال
في الشرح الصغير وهو
حسن وما لا يسرى إلى
التلف يجب أرشه وقد
تقدم (ولو جنى المصوب
فتعلق برقبته مال لزم
الغاصب تخليصه) لحصول
الجنابة في يده (بالأقل من
قيمته والمال) الذي
وجب بالجنابة (فإن تلف
في يده غرمه المالك) أقصى
قيمته (وللمجنى عليه
قريبه)

[قول المتن فكالتالف] قال السبكي هذا القول مشكل يكاد يعكر على أصل الشافعي رضي الله
عنه واختار الرابع [قول المتن وفي قول يردده] أي كما في النعيب الذي يسرى إلى الهلاك [قول المتن
بأقل] جزم هنا بذلك ولنا في جنابته إذا كان في يد المالك قول أنه يفديه بالأرض بالغاما بلغ وعلى
بأنه قد منع بيعه باختيار الفداء ولو سلم المبيع لربما ظهر راغب وهذا المعنى مفقود في الغاصب فلما
اقتصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة المتولي وغيره أجرى الخلاف نظرا إلى أن النصب منع من جعل ذلك
على المالك فكأن الغاصب منع منه (فائدة) من عيوب المبيع جنابيات الخطأ إذا كثر وكذا العمدة

ان لم يكن غرمه (وان يتعلق بما أخذه المالك) لأنه بدل الرقبة (نم يرجع المالك) بما أخذه منه (على الغاصب) لأنه أخذ بجنايته في يده وقبل الأخذ منه لا يرجع كما قاله الامام لاحتمال أن يرى المجنى عليه الغاصب فيستقر للمالك ما أخذه (ولورد العبد الى المالك فيبيع في الجناية يرجع المالك بما أخذه) منه (المجنى عليه على الغاصب) لما تقدم (ولو غصب أرضا فقل (٣٧) تراها) بالكسب (أجره المالك

على رده) ان بقى (أورد مثله) ان تلف (واعادة الأرض كما كانت) قبل النقل من انبساط أو غيره (ولناقل الرد وان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض) كأن دخل الأرض نقص يرتفع بالرد أو نقله الى مكان وأراد تفرغ منه (والا) أى وان لم يكن له في الرد غرض (فلا يرد به بلا إذن في الأصح) والثاني له رده بلا إذن ان لم يمنعه المالك (ويقال بما ذكرنا حفر البئر وطمها) فعليه الطم بترابها ان بقى وبمثله ان تلف بطلب المالك وله ذلك وان لم يطالبه المالك ليدفع عن نفسه الضمان بالسقوط فيها الا أن يمنعه منه ولا غرض له فيه غير دفع الضمان فان كان له عرض غيره فله الطم في الأصح (واذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرض لكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة) من الرد والطم وغيرها وان كان آتيا بواجب ومعلوم أنه يلزمه أجرة ما قبلها (وان بقى نقص وجب أرشه معها) أى مع الأجرة (ولو غصب

أنه للحيلولة ولو كان أمة حرم عليه وطؤها غير مستقيم (قوله له الخ) كلامه يفيد أنه ليس للمجنى عليه أن يطالب المالك قبل أخذه القيمة وهو كذلك نعم للمالك أن يغرر للمجنى عليه من غير مطالبة (قوله وقبل الأخذ منه لا يرجع) عليه هو مستفاد من الترتيب ثم (قوله غصب أرضا) أى غصب تراها بأخذه لانفسها ولذلك لو لم تنقص بالأخذ فلا ضمان فيها (قوله تراها) أى غير المسعد بالزبل والا فلا يضمنه ولا يلزمه رده بل ولا يجوز الالذفع نقص حصل في الأرض يزول برده (قوله بالكسب) قيد لأن الحفر سيأتي وخرج به أخذ القمامات (قوله على رده) وان لم يكن له قيمة (قوله مثله) ان كان له مثل موجود والا لزمه أرض قص الأرض فقط كما في شرح الروض ويؤخذ منه أنه لا يضمن قيمة التراب لو كان له قيمة وهو ما يشعر به كلام الأسنوى (قوله كما كانت) فلو احتاجت الى تراب آخر لنقص بها وجب عليه تحصيله ان لم يمنعه المالك والامتنع ولزمه أرض نقص الأرض (قوله من انبساط) ان لم يمنعه المالك منه (قوله يرتفع بالرد) أى ولم يبرئه المالك منه (قوله الى مكان) أى غير نحو موت (قوله وأراد تفرغ منه الخ) أى ولم يجد نحو موت برده اليه وان لم يكن في طريقه حيث كان أسهل من الرد (قوله فلا يرد) أى ولا يضمنه بل المالك أن يكافئه نقله إذا أعاده (قوله الا أن يمنعه) وبمنعه يبرأ وان لم توجد صيغة إبراء خلافا لما في المنهج وكذا لو كان غرضه دفع نقص في الأرض ومنعه المالك من الطم فانه يبرأ أيضا (قوله دفع الضمان) أى بالسقوط كما ذكره الشارح أو بالنقص كما مر (قوله غيره) أى غير الضمان كالتفريغ فيما تقدم (قوله فله المأم) أى وان منعه المالك واغتفر جعل ما هنا قبضا لما في الذمة للحاجة (تنبيه) لوشق الثوب أو كسر الاناء أو جرح العبد لم يجبر على الرفو والاصلاح والمعالجة وفارق الأرض بما سمر لأنها غير مضمومة ولو خصى العبد لزمه قيمته أو وقع الاتلاف بأقمة لم يلزمه شيء من زيادة قيمته به (قوله ونحوه) أى من الأدهان قال شيخنا مر واللبن منها أو مثلها ولو تنجس الزيت ونحوه لزمه رده وغرم مثله كما في العصير اذا تخمر (قوله دون قيمته) أى دون قيمة ما بقي منه (قوله أقل من نصف درهم) فيلزمه تمام نصف الدرهم (قوله فلا أرض) ويعبر نقص العين فقط ولو غصب عصيرا أو ماء فأغلاه فنقصت قيمته لزمه الأرض أو مع عينه لزمه مثل الذهب مع أرض نقص قيمة الباقي ان كان أو عينه فقط فلا شيء لأن الذهب منه مائة لا قيمة لها بخلاف الدهن كما مر هكذا ذكره في شرح المنهج وشرح شيخنا وغيره والمراد منه صورة خاصة وهي

اذا لم يقب وحيد فليضمن الغاصب أرض هذا العيب أيضا [قوله ان لم يكن غرم له] أى ان لم يكن قد وقع منه تخليصه قبل تلفه فضمير له للمجنى عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزم عليه من فساد عبارة المنهاج وان أردت ايضاح ذلك فراجع الأسنوى وغيره من كتب المذهب والظاهر أن الحكم كذلك لو كانت العين باقية ولكن كان الغاصب سلمها للمالك [قوله وقبل الأخذ منه الخ] هذا الحكم يستفاد من تعبير المصنف ثم [قوله لما تقدم] عبارة الأسنوى لأن سبب البيع وهو الجناية مضمون [قول المتن وان لم يطالبه] قال الأسنوى بل لو منعه [قول المتن فلا يرد به بلا إذن] علله الرافعي بأنه تصرف في المكان والتراب بغير إذن مالكة (تنبيه) لو خالف ورد كلفه المالك النقل [قوله ان لم يمنعه] أى خالة المنع لاردها جزا ما لأن الفرض انتفاء الفرض [قوله ولا يجبر الخ] نظير ذلك خضاء العبد اذا زادت به قيمته [قوله بزيادة قيمته] الضمير

زيتا ونحوه وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل الذهب (في الأصح) ولا يجبر نفسه بزيادة قيمته والثاني قال ينجبر بها لحصولها بسبب واحد (وان نقصت القيمة فقط لزمه الأرض وان نقصت غرم الذهب ورد الباقي مع أرشه ان كان نقص القيمة كثر) من نقص العين كما اذا كان صاعا يساوى درهما فرجع بالأغلاء الى نصف صاع يساوى أقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة أكثر فلا أرض ولا

لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الراد (والأصح أن السمن لا يجبر نقص هزال قبله) فيما إذا غصب بقرة مثلاً سبعة قهزات ثم سمنت عندئذ أن
السمن الثاني يقيمه مقامه (و) (الأصح) أن تذكر صنعة نسبها بجبر السمين لها

لأنه لا يعد متجددا عرفاً
والثاني يقول هو متجدد
كالسمن والمعنى أن النسيان
والتذكر عند الغاصب
(وتعلم صنعة) عنده
(لا يجبر نسيان أخرى)
عنده (قطعا) وإن كانت
أرفع من الأولى (ولو غصب
عصيرا فتخمر ثم تخلل)
عنده (فالأصح أن الخل
للمالك) لأنه عين ماله
(وعلى الغاصب الأرض إن
كان الخل أقل قيمة) من
العصير لحصوله في يده فإن لم
ينقص عن قيمته فلا شيء
عليه غير الراد والثاني يلزمه
مثل العصير لأنه بالتخمر
كالثالث والخل قبل للغاصب
والأصح أنه للمالك لأنه
فرع ملكه (ولو غصب
خرا فتخلل) عنده
(أو جلد ميتة قد بفسه
فالأصح أن الخل والجلد
للمغصوب منه) لأنهما فرع
ما اختص به فيضمنهما
الغاصب إن تلفا في يده
والثاني مما للغاصب لحصول
المالكة عنده والثالث الخل
للمغصوب منه والجلد
للفاسد لأنه صار مالا بفسه
والرابع عكسه لأن الجلد
يجوز للمغصوب منه
إسكاه بخلاف الخمر
(فصل: زيادة المغصوب

مالم ينقص قيمته بعد الإغلاء عن قيمته قبله كأن غصب رطل عصير قيمته درهم فأغلاء فنقص من
الرطل مع بقاء قيمته على كونها درهماً فلا يلزمه مثل الذهاب فراجعه قال شيخنا ويؤخذ من المعنى أنه لو كان
للذهاب قيمته لزمه مثله وفارق عدم ضمها الذهاب أضمانه للبائع في الفلاس بأن الفلاس شريك بالزيادة فلو لم
نضمه لأجحفنا بالبائع والزيادة هنا كلها للمالك كذا ذكره بعضهم فراجعه (قوله أن السمن) بكسر
السين وفتح الميم وإن أفرط ومثله الحسن (قوله سمنة فهزلت) وعكسه كذلك كالمغصوبها هزيلة
فسمت سمننا فنقصت به القيمة فيلزمه أرشه على المعتمد (قوله ثم سمنت) ولو تعدد الهزال والسمن
ضمن نقص الكل قاله شيخنا وفيه نظر لأن فيه تضاعف الغرم بوصف واحد (قوله عنده) ليس قيذا
وإنما ذكره لأنه محل توهم الجبر (قوله وإن تذكر صنعة نسبها بجبر النسيان) وخرج بتذكرها تعلمها
بمعلم فإن كان عند الغاصب جبر والأفلا والكلام في صنعة جائزة والاكتفاء فلا يحتاج إلى جابر ومثل تذكر
الصنعة فيما ذكر عود نحو الشعر والوبر والصوف والسن وزوال المرض نعم إن كان نحو الشعر الأول له قيمة
ضمنه (قوله عند الغاصب) ليس قيذا بل تذكرها عند المالك جابر أيضاً على المعتمد وحيث قيل بالجبر
فيرجع بما كان دفعه للمالك في مقابلتها (قوله وتعلم صنعة) ولو يعلم لا يجبر نسيان صنعة أخرى (فتبينه)
كبر العبد نقص يضمن أرشه (قوله ثم تخلل) فقبل التخلل يجب رده على ما تقدم أو إراقته وعلى كل
يعرم مثل العصير لمن غصبه منه فإن تخلل رجح فيه ولزمه رد الخل مع نقص أرشه عن العصير إن كان (قوله
إن الخل للمالك) ومثله فرخ بيض غصبه ونبات بذر كذلك وقز نسجه وقياس ما سرق في الخل أنه لو نقصت
قيمة النبات مثلاً عن قيمة البذر لزمه أرشه ونقصه ولو وجب لمحل البذر أجرة بقياس ما سرق في فرع غلط
الوكيل لزومها للغاصب (قوله خرا) ولو غير محترمة وإن لزمه إراقته ولم يفعل (قوله لأنها فرع
ما اختص به) أي أصالة أو غالباً فلا يرد غير المحترمة كما تقدم كذا قاله شيخنا وهو لا حاجة إليه فتأمل .
(فصل: فيما يطراً على المغصوب) (قوله وغير ذلك) كتزويق دار وكشي لحم ونسج غزل
(قوله لتعديه) أي بالفعل وإن لم يكن متعدياً وبذلك فارق جعل الفلاس شريكاً للبائع كما صرح
(قوله تكليفه) وإن لم يكن للمالك غرض والغاصب الرد بلا طلب إن كان له غرض نعم إن
كان غرضه البراءة وأبرأ المالك استنع عليه الرد ولا حاجة لمنع المالك مع الإبراء خلافاً لما
يرمه كلام المنهج ولا يكفي المنع هنا من غير إبراء بخلاف ما سرق في الحفر لأن المبرأ منه
هنا محقق (قوله النقرة) هي اسم للفضة مطلقاً أو للمضروب منها وقد يطلق على قدر معين
كقولهم في كتب الأوقاف درهم نقرة وقد ضبط أنه يساوي ثلاثة عثمانية من الفلاس النحاس
فيه راجع لقول المتن رده [قول المتن نقص هزال] أشار بهذا إلى أن السمن المفرط الذي لا يحصل بزواله
نقص غير مضمون نعم لو سمنت عند الغاصب بهذا السمن ردها ولا شيء عليه قاله ابن الرفعة لأنه لا يعد
نقصاً [قول المتن وإن تذكر الخ] أي وكذا تعلمها [قول المتن ولو غصب الخ] مثله في الحكم وجريان
الاختلاف مالم فرخ البيض ونبت البذر . واعلم أن الحنفية يقولون إذا تصرف الغاصب بما يبطل اسم
الأول ملكه نحو طعن الخنطة وخبز الدقيق وأصحابنا ينكرون ذلك أشد إنكار [قوله والأصح
أنه للمالك] هذا يشكل على ترجيح السبكي أن المهرسة للغاصب فيما سلف ويمكن الجواب عنه [قوله
لأنهما فرع الخ] إنما يصح في الحمرة المحترمة [قوله بخلاف الخمر] إنما يصح في غير المحترمة .
(فصل: زيادة المغصوب الخ) [قول المتن والمالك تكليفه] أي وإن لم يمكن له غرض

[قول

لئن كانت أنرا عضا كقصارة) للشوب وطعن للحنطة وغير ذلك (فلا شيء)

لغاصب بسببها) لتعديه بها (وللمالك تكليفه رده كما كان إن أمكن) كأن صاغ النقرة حلياً أو ضرب النحاس إناء

(و) له (أرض النقص) ان

نقص قيمته بالزيادة مما كانت عليه قبلها فيلزم ان كان نقص عما كان رده أو نقص عما كان فيما يمكن رده ورده (وان كانت عينا كبناء وغراس كاف القلع) لما من الأرض واعادتها كما كانت وأرض نقصها ان كان مع أجرة المثل (وان صبغ) الغاصب (الثوب بصغه) الحاصل به فيه عين مال (وأمكن فصله) منه (أجبر عليه في الأصح) كافي قلع الغراس والثاني قال يصبغ بفصله بخلاف الغراس (وان لم يمكن) فصله (فان لم تزد قيمته) أي الثوب بالصبغ (فلا شيء للغاصب فيه وان نقصت (لزمه الأرض) لحصول النقص بفعله (وان زادت) بالصبغ (اشتر كافي) أي الثوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل الصبغ عشرة وبعده خمسة عشر فلصاحبه الثلثان وللغاصب الثلث وان كانت قيمة صبغه قبل استعماله عشرة وان صبغه تمويها فلا شيء له (ولو خلط المصوب بغيره) وأمكن التمييز كخطة بيضاء بمحمر أو بشعر (لزمه) التمييز (وان شق) عليه (فان تقطر) كأن خلط الزيت بالزيت (فالمذهب أنه كالتلف)

وساقي في الواقع (قوله) أي المالك على الغاصب أرض النقص مع أجرة المثل (قوله بالزيادة) أما النقص بالرد فلا يضمنه ان وجد طلب من المالك أو غرض من الغاصب وإلا ضمنه أيضا (قوله كبناء وغراس) أي من مال الغاصب وكذا البئر (قوله كاف القلع) لحديث ليس لعرق ظالم حق وفي النهاية جواز تنوين عرق وأضافته وللغاصب قلعهما قهرا على المالك ولا يلزمه إجابة المالك لو طلب الإبقاء بالأجرة أو التملك بالقيمة وللمالك قلعهما قهرا على الغاصب بلا أرض لعدم احترامهما عليه فلو قلعهما أجني لزمه الأرض ولو كان من مال المالك امتنع قلعهما إلا بطلب المالك فيجب مع أرض نقص الأرض ولو كانا لأجنبي فله حكم مالك الأرض فيما مر (قوله واعادتها) منه علم وجوب التوبة (قوله أجبر عليه) وان لزم عليه الحسارة والضياع وللغاصب قلع قهرا كما مر فلو تراضيا ببقائه فهما شريكان كما يأتي (قوله بالصبغ) بكسر الصاد عين ماصبغ به وفتحها الصنعة وكلام الشارح في الأول وان انضم اليه الثاني لافي الثاني وحده لأنه فعل الغاصب وهو هدر كما يأتي (قوله اشتر كافي) أي مجاورة هذا بصبغه وهذا بثوبه وعليه لو كانت الزيادة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو بسبب الصنعة وزعت عليها كما مر أو نقص سعر أحدهما لا بفعل الغاصب فلا شيء فيه ولا يصح أن يبيع أحدهما ماله لثالث ولو باعاه له معاصح ويلزم الغاصب إجابة الآخر ان طلب البيع دون عكسه كما يجبر على تسليم الثوب لصاحبه لو تنازعا ولو كان الصبغ من مالك الثوب فالكل له وله تكليف الغاصب فصله وله منعه وعليه الأرض لو نقص أو من مالك آخر اشتر كافي كما مر ولهما منعه من الفصل وعليه الأرض لو نقص وليس لأحدهما فصله بغير إذن الآخر (فتبينه) أفهم تعبيره بصبغه باعتبار فعله فلو طبرت الرمح ثوبا فان صبغ بصبغ آخر اشتر كافي ولا يكاف أحدهما به ولا فضلا ولا أرض نقص ولو استأجره لصبغ ثوب بقدر معين فوقع بالذن بغير علمه فان صبغ زيادة عليه اشتر كافي أيضا (قوله فلا شيء له) أي في التحويل وان زادت قيمة الثوب به (قوله ولو خلط المصوب الخ) قال شيخنا الرمي أو اختلط عنده لأن هذا لما لا يسرى اليه التلث كذا ذكره عنه وهو مخالف لما يأتي قربا بأن اختلاطه بغير فعله يجعله مشتركا بين ملاك فراجع (قوله بغيره) سواء مال الغاصب أو غيره من مضمون آخر أو غيره (قوله لزمه التمييز) وان شق لكاه أو بعضه (قوله بالزيت) أو بالشيرنج وكلا يت كل مثلي كالخوب والدرهم على المعتمد بخلاف المتقوم فلا يأتي فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط جام البرجين قاله شيخنا الرمي (قوله كالتلف) أي من حيث تعلق بدله بذمته ويمتنع عليه التصرف فيه إلى رد بدله كما مر ثم لوميز من المخلوط بمثله قدر المصوب جازله التصرف في باقيه كذا قاله شيخنا ولو تعذر ملكه للمصوب كتراب وقب خلطه بسرجين وجعله آجرا وجب رده للنظر وغرم مثل التراب لأن السرجين يستهلك بالنار ولو خلط مضمون بين باذن مالكيهما أو اختلط لا بفعله فهو مشترك بين المالكين وليس لأحدهما أخذ شيء منه بل أرضا الآخر وليس للغاصب تقديم أحدهما بل ما يأخذه أحدهما باق على الشركة ولهما قيمته بنسبة الأجزاء

[قول المتن وأرض النقص] جعله الأسنوي منصوبا عطفًا على الرد [قول المتن كاف القلع] لحديث ليس لعرق ظالم حق [قول المتن أجبر عليه في الأصح] وان لزم على ذلك الحسارة والضياع (فرع) للغاصب قلع قهرا وان نقص الثوب ولو تراضيا على الإبقاء فهما شريكان [قوله قال يصبغ] وقال أيضا الغراس يضر في المستقبل بمقتضى انشراح عروقه وأغصانه بخلاف هذا [قول المتن فلا شيء] قال السبكي به تعلم أن حكم الأصحاب بأن الصبغ عيب انما هو عند زيادة القيمة [قول المتن وأمكن التمييز] لو أمكن التمييز لا بعض كاف به أيضا [قول المتن فالمذهب أنه كالتلف] لو خلط الزيت بالشيرنج مثلا فهو تلف لبطان خاصته وقيل يأتي فيه القول بأنه يكون شريكا كالوخلط بالجنس واعلم أن السبكي رحمه الله اعترض القول بجعله هالكًا واستشكله

خلطه بمثله أو أجود أو أردأ (فله) (٤٠) أي المفضوب منه (تقرينه) أي الغاصب (والغاصب أن يعطيه من غير المخلوط) ومن

المخلوط بالمثل أو الأجود دون الأردأ إلا أن يرضى به فلا ريب له والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يشتركان في المخلوط والمفضوب منه قدر حقه من المخلوط وقيل إن خلطه بمثله اشتركا والافكانتالف هذا ما في أصل الروضة وفي الشرح ترجيح طريق القولين (ولو غصب خشبة وبني عليها أخرجت) وردت إلى مالكتها أي يلزمه ذلك وأرض قصها إن قصت مع أجرة المثل فإن عفت بحيث لو أخرجت لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة (ولو أدرجها في سفينة فكذلك) أي يلزمه إخراجها ردها إلى مالكتها وأرض قصها مع أجرة المثل (لأن يخاف) من إخراجها (تلف نفس أو مال معصومين) بأن كانت أسفل السفينة وهي في لجة البحر فيصير المالك إلى أن تصل الشط ويأخذ القيمة للحيلولة ومن غير المستثنى أن تكون السفينة على الأرض أو مرساة على الشط أو تكون الخشبة في أعلاها أو لا يخاف تلف ما ذكر وخرج بالمعصومين نفس الحربي وماله (ولو وطن) الغاصب الأمة (المفضوبة عالمًا بالتحريم) لوطنها (حده) عليه لأتينا (وان جهل) تحريمه كأن قرب عهده بالاسلام (فلاحد) عليه

القيمة ويجبر صاحب الأردأ عليها دون عكسه وإذا باعاه قسم ثمنه بنسبة القيمة لا الأجزاء (نبيه) قال شيخنا الرملي لو جهل أرباب لأموال بأن لم يعلم لمالكه فمال ضائع أمره ليت المال وأما نحو الأكارع المأخوذة في المكوس الآن فالوجه تحريمها ولو لمطبوخة وإن لم يعلم عين مالكتها لأنه معلوم كما سر (قوله) أن يعطيه الخ) ويجبر المالك على القبول في غير المخلوط وفي المخلوط بالمثل أو الأجود لا بالأردأ لتوقفه على رضاه كذا ذكره وهل يجبر الغاصب على إيلاب المالك ولو من الأردأ ينبغي نعم لخروج الغاصب من الأثم مع رضاه بدون حقه في الأردأ راجعه (قوله قولين) وفي نسخة قولان وهو المناسب أو الواجب (قوله) وقيل إن خلطه الخ) قال الأسنوي هو قول قيل أنه منصوص وقال شيخنا هو طريق قاطع أو مفصل فقوله هذا ما في أصل الروضة دفع الاعتراض على تعبيره فيه بقيل وعلى حله المذهب على طريق القطع تأمل (قوله) أخرجت من البناء لبقاء ملكها وقال أبو حنيفة يملكها الغاصب ويغرم بدلها وشمل وجوب إخراجها ماله وغرم عليه أضعاف قيمتها أو أنه يهدم الجدار نعم إن خيف تلف الجدار ولو بالهدم أو تلف معصوم ولو للغاصب لم يجب إخراجها وسيأتي (فرع) قال الماوردي لو أدرج حجرًا مفضوبًا في منارة مسجد نقضت وعليه غرم نقضها للمسجد وإن كان هو المتطوق بالبناء لأنها أخرجت عن ملكه بينائها للمسجد اه فانظره مع ما قبله وما بعده إلا أن يحمل على هدم ما جاور الحجر منها فراجع (قوله) لم يكن لها قيمة أي ولو تافقه كما سر في الماء ويلزمه مثلها (قوله) إلا أن يخاف الخ) يمكن رجوعه لمسئلة الجدار فجعله في المنهج من يادته فيها فيه نظر (قوله) تلف نفس المراد به ما يخشى منه ولو بالوهم محذور تيم (قوله) أو مال أي ولو للغاصب ومنه السفينة بالفرق كما ذكره الشارح أو بتكسر أو أواحها بخلاف ما يتلف بنفس إخراجها من أجرة من يخرجها أو تفصيل ألواح السفينة أو كسر مجاورها منها ولعل هذا هو المراد بقوله ولو تلف من مال الغاصب على إخراجها أضعاف قيمتها كما سر فلا ينافي ما قبله وهو واضح فتأمل وهو حرره (قوله) إلى أن تصل الشط أي شط أقرب مما تأمن فيه ولو غير مقصده (قوله) يأخذ القيمة للحيلولة في هذه وما قبلها في البناء عليها ومحلها أن أخرجت ولها قيمة كما سر والإفهي للقيسولة كما سر في المال أيضا (قوله) نفس الحربي وماله) قال شيخنا الرملي ومثله المرتد وتارك الصلاة بعد أمر الامام والزاني المحسن ولورقيقا كأن التحق بدار الخوب بعد نزاه واسترق ولم يراع تلف الحربي بنحو غرق لأنه ليس تعديا (فرع) غصب خيط أو خايط به شيئا فإن بلى وجبت قيمته وإلا وجب نزعه ورده إلا من حيوان محترم يخشى من نزعه منه ولو محذور تيم فإن كان الخايط آدميا بذنه فالقرار عليه ولو وقع دينار في محبرة أو فصيل في بيت وتعلل بالأخراج إلا بالكسر أو الهدم فعل ولا غرم لصاحبه إن فرط فإن فرط الآخر فعليه الغرم فإن فرط فاعطيهما معا سواء ولو أدخلت بهيمة رأسها في قدر لم تذبح ولو مأ كولة بل تكسر القدر وفي التفريط ماسر ولو ابتلعت بهيمة شيئا لم تذبح كما سر ثم إن فسد بالابتلاع لزمه قيمته للقيسولة وإلا فللحيولة وفي التفريط ماسر ولو غصب لؤلؤة ودجاجة فابتلعها يقال له إن ذبحت الدجاجة وقال كيف يكون التعدي سببا للملك وساق أحاديث جمة واختار أن ذلك شركة بينهما كالثوب المفضوب قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة على ملك الأموال بخلطها [قوله] يشتركان أي كما لو اختلط بنفسه أو خلطاه برضاها [قوله] والمفضوب منه قدر حقه أي باعتبار القيمة لكن لا يجوز قسمة عين الربوي على نسبة القيمة لأن الربا ولو دفع إليه الغاصب قدر حقه عند خلطه بالأجود وجب عليه القبول [قول المتن] أخرجت أي خلافا للحنفية حيث قالوا يملكها ويغرم قيمتها لنا حديث على اليد ما أخذت وحديث ليس لعرق ظالم حق [قول المتن] إلا أن يخاف الخ) ظاهر إطلاقه ولو ترجحت السلامة [قول المتن] معصومين ولو للغاصب [قوله] كأن قرب أي إذا كان يظن أن الغصب يبيح الوطء أمالوظها زوجته وأتمته فلا يحتاج

(وفي الخالين يجب المهر إلا أن تطاوعه) في الوطء (فلا يجب على الصحيح) كالزانية والثاني قال هو السيد هافلا يسقطه طواعينها (وعليها الحد ان علمت) حرمة الوطء فان جهلتها فلا حد ولو كانت بكر افعليه مهر بكر وأرأش البكارة (٤١) مع مهر رثب وجهان أحدهما

الثاني (وطء المشتري من الغاصب كوطئه في الحد والمهر) فان علم حرمة الوطء حد وان جهلها بجعل كونها مقصوبة مثلا فلا حد وعليها المهر إلا أن تطاوعه وأرأش البكارة (فان غرمه) أي المهر (لم يرجع به على الغاصب في الاظهر) لانه مقابل فعله والثاني يرجع به عليه في حالة الجهل بكونها مقصوبة لانه غره بالبيع واخلاف جار في أرأش البكارة فلا يرجع به في الاظهر (وان أحبل) الغاصب والمشتري منه (عالم بالتحريم) للوطء (فالولي رقيق) للسيد (غير نسيب) لانه من زنا (وان جهل) التحريم (مهر نسيب) للشبهة بالجهل (وعليه قيمته يوم الانفصال) حبا للسيد (ويرجع بها المشتري على الغاصب) لانه غره بالبيع له وان انفصل ميتا بغير جنابة فلا قيمة عليه أو بجنابة فعلى الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب ويقاس به المشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق المنفصل ميتا بجنابة وفي ضمان الغاصب له بغير جنابة وجهان أحدهما نعم لثبوت اليد

غرمناك أرشها والا غرمناك قيمة اللؤلؤة وتقدم بعض ذلك في موضع آخر (قوله يجب المهر) ويتعدد بتعدد الوطء كما سيأتي في محله حيث علم في الكل أو البعض أو دفعه كذلك أو اختلفت الشبهة أو مكن هنا (قوله إلا أن تطاوعه) ويصدق هو في عدم الاكراه على المعتمد وقال مالك وأبو حنيفة بعدم لزوم مهر المكروه (قوله فلا يجب أي المهر) وأما أرأش البكارة فيجب مطلقا ولو باذن السيد (قوله كالزانية) يقتضي عدم وجوب المهر لو طاعته جاهلة بالتحريم وليس كذلك فالصواب أن يقال لانه زانية (قوله بكر) أي وأزال بكراتها ولا كالغوراء فالواجب مهر بكر غوراء (قوله أحدهما الثاني) وهو مهر رثب وأرأش بكارة وهو المعتمد ومثلهما المجني عليها يجب مهر بكر بلا أرأش في النكاح الفاسد ومهر بكر وأرأش بكارة في البيع الفاسد ففيه يتضاعف غرم البكارة لما صر في بابه قال بعضهم ويتكرر الغرم أيضا في محرم قتل صيداء لو كان فيلزمه الجزاء لحق الله وقيمه لمالك كما صر في الحج وفي وطء الولد زوجة أبيه لانه يلزمه مهر لها ومهر لآبيه لتفويته البضع عليه فراجع (قوله بجعل كونها مقصوبة) وكذا بنحو قرب العهد كما صر (قوله وعليه المهر) أي المتقدم وهو مهر رثب مع أرأش البكارة كما في شرح شيخنا ونقل عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع الفاسد كما تقدم واعتمد شيخنا الأول وخص ما في البيع الفاسد بغير المشتري من الغاصب اذ من المرجحات ذكر الشئ في بابه وهو ظاهر لان اليد المترتبة على يد الغاصب لها حكم الغصب كما صر (قوله واخلاف الخ) ويمكن دخوله في كلام المصنف ولعل الشارح مشى على ما هو الظاهر من هيلته (قوله وعليه قيمته) وان أذن له في الوطء كالمهر (قوله ويرجع بها المشتري على الغاصب) قال شيخنا الراسي بخلاف المتهم من الغاصب فلا يرجع (قوله أحدهما نعم) المعتمد لانه لا ضمان لعدم تحقق حياته (قوله ويضمنه) أي يضمن الغاصب والمشتري منه الرقيق الميت بلا جنابة على الوجه المرجوح كذا قاله شيخنا ولا يبعد رجوعه لضمانه مع الجنابة أيضا لان الحكم فيه كذلك وهو الوجه (قوله ويقاس به المشتري منه) أي فيضمنه بعشر قيمة أمه قال العلامة البرلسي وهذا يخالف ما صر في الشراء الفاسد من أن المشتري يضمنه بالاقل من قيمته لو انفصل حيا والغرة قال شيخنا والمعتمد ما هنا ويخص ما صر بغير المشتري من الغاصب كما صر وعلم بما ذكر أن ضمان الغاصب والمشتري منه للمالك انما هو من حيث الرق فهو بعشر

الى شرط (قول المتن إلا أن تطاوعه) قال الاسنوي اذا كانت جاهلة بالتحريم وجب المهر اه وعبرة الكتاب تشعر بخلافه إلا أن يقال ما قاله الاسنوي من ان قوله ان علمت قيد في الحكمين قبله (قوله فلا يسقطه) أي كالأذن في قطع بدها أو اجيب بان المهر يتأثر بها كما لو ارتدت قبل الدخول (فرع) لو زعمت الموطوءة الاكراه أو انكر الزاني فقولان في المصدق منهما كما لو اختلف صاحب الدابة وراكبها (قوله أحدهما الثاني) صحح السبكي مهر بكر وأرأش بكارة وقال قد صححه الرافعي في وطء المشتري شراء فاسدا وهذا أولى وهو متجه لانه استمتع ببكر وأزال البكارة فلا يتبدل اخلان كالاجرة مع أرأش لثوب الناقصة بالاستعمال ونوبه على انه اذا زالت البكارة قبل استكمال الحشفة ينبغي أن يجب مهر رثب والارش قطعاً وان لو كانت غوراء فدخلت الحشفة قبل الازالة ينبغي ان يجب مهر بكر غوراء مع الارش قطعاً لثبوت اليد الخ وهذا فارق الحر المنفصل ميتا بغير جنابة (قوله في الجنابة عليه) أي سواء كان حراً أم عبداً هكذا ينبغي أن يفهم (قوله ويقاس به المشتري منه) هذا يشكل عليه قوله في باب المضمون بالشراء الفاسد ان المشتري فيه يضمن في الولد الحر النازل بجنابة ميتا الاقل من قيمته لو انفصل حيا والغرة

(٦ - (قلوبني وعميره) - ثالث) عليه تبعاً لما هو يقاس به المشتري منه ويضمنه بغير قيمته يوم انفصاله لو كان حيا ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمان الحر على الجاني بالغرة عبداً أو أمة وتضمن المالك في الجنابة عليه للغاصب بعشر قيمة أمه ويقاس به

للمشتري عنه وسيأتي في باب الجنایات ان الغرة تحملها العاقلة وكذا بديل الجنين الرقيق المجنى عليه تحمله العاقلة في الاظهر (ولونلف المنصوب
هنا المشتري وغرمه) لما لك (لم يرجع) بما غرمه على الغاصب وانما يرجع عليه بالثمن وعن صاحب التقریب انه يرجع من المفروم بما زاد
على الثمن (وكذا الوعيب عنده) (٤٣) باق لا يرجع بارشه الذي غرمه على الغاصب (في الاظهر) لان التعيب باق من ضمان

للمشتري كالموعيبه (ولا
يرجع) عليه (بغرم منفعة
استوفاه) كالسكنى
والركوب واللبس (في
الاظهر) لانه استوفى مقابله
ومقابل الراجح في المسائل
الثلاث يقول غره بالبيع
(و يرجع) عليه (بغرم
ما تلقى عنده) من منفعة
بغير استيفاء (و بارش
نقص) بالمهمة (بنائه
وغراسه اذا نقص)
بالمهمة من جهة مالك
الارض (في الاصح) لانه
غره بالبيع والثاني في
الاولى ينزل التلف عنده
منزلة اطلاقه وفي الثانية
يقول كانه البناء والغراس
متلفهما (وكل ما لو غرمه
المشتري رجع به) على
الغاصب عما ذكر (لو غرمه
الغاصب) ابتداء (لم يرجع
به على المشتري) لان
القرار عليه (وما لا يرجع)
أي كل ما لو غرمه المشتري
لا يرجع به على الغاصب
عما ذكر (لو غرمه الغاصب
ابتداء رجع به على المشتري
(قلت) كما قال الرافعي في
الشرح (وكل من انبت
يده على يد الغاصب)

القيمة مطلقا سواء الحر والرقيق فافهم (قوله تحملها العاقلة) قال شيخنا الرملي ولا يغرم الواطئ حتى
ياخذها فراجع (قوله بما زاد على الثمن) اعلم مع الرجوع بالثمن وقيل بما زاد فقط (قوله منفعة) ومثلها
الغرة وكسب العبد والنتاج فلا يرجع بغرم ما استوفاه من ذلك ولا يرجع بالمنفعة مطلقا ولا بخراج الارض
فلو غم الشارح كان أولى (قوله ومقابل الراجح) لم يقل مقابل الاظهر لان من جهة المقابل ما سر عن
صاحب التقریب (قوله اذا نقص) بالصاد للمهمة كما ذكره ولعله لدفع التكرار في كلام المصنف بقوله
بارش نقص اول دفع توهم وجود النقص فيه مع بقاءه وهو غير مستقيم ولو جعل بالصاد قيد في النقص لكان
صحيحا ويلزم بها كونه بعد هدم البناء وقلع الغراس فتأمل (قوله وكل ما لح) تكتب كل موصولة بالاضافة
الى ما ان كانت ظرفية والافصولة كما في رسم المصنف هنا (قوله بما ذكر) كقيمة ولد ومنفعة لم يستوفها
(قوله لا يرجع به على الغاصب عما ذكر) كالمهر وقيمة العين ومنفعة استوفاه (قوله رجع به) فم
لوا عترف الغاصب بالملك للمشتري لم يرجع لانه غير ظالم ولو زوج الغاصب الامة فمات عند الزوج لم يضمن
قيمته ان ماتت بغير الولادة كما سر (قوله في الرجوع وعنده) أي لافي الاستقرار وعنده كما تقدم بقوله
والايدى الخ (كتاب الشفعة)

المأخوذ فيها المشفوع فهر ا على المشتري قد كرت عقب الغصب وهي باسكان الفاء وحكي ضمها لفة الضم من
الشفع ضد الوتر لضم أحد النصيبين الى الآخر ومن الشفاعة لان الاخذ في الجاهلية كان بها ومن الزيادة
والتقوية وشرعا ما سبذكره (قوله في الاصل) يقابله التابع الآتي بمعنى محل ورودها (قوله أن يكون الخ)
أي ما يذكر في ذلك لان المصدر الذي هو السكون ليس هو المحل (قوله فيثبت لشريكه) وان استأذنه قبل
البيع وامتنع وما ورد مما يخالف ذلك مؤول (قوله قهرا) ظاهر كلامه انه راجع الى ثبت لا لمابعده وهو
خلاف ما ذكره بقولهم حق تلك قهرى ثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض
حيث قالوا يجوز في قهرى الرفع صفة لحق والجبر صفة لملك ويمكن تأويل كلام الشارح ليرجع اليه (قوله
هو مسمى الشفعة شرعا) ولذلك الحق ثلاثة اركان أخذ ومأخوذ منه ومأخوذ وأما الصيغة فانهما تجب

(قول المتن لم يرجع) لان المبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول المتن في الاظهر) علل ابن سريج
مقابله بان ضمان العقد يوجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الاجزاء على الانفراد واحتج بان المبيع لو تعيب
قبل القبض فليس للمشتري استرداد ما يقابله بل اما أن يرضى به معيبا ويفسخ ولونلف استرد كل الثمن
هذا غاية ما يمكن في التوجيه والافالحكم مشكل اذ كيف يرجع ببدل الاجزاء دون النفس (فرع) لو تعيب
بفعل المشتري لم يرجع قطعا (قول المتن ما تلقى) يجوز أن يجعل شاملا للثمرة والكسب والنتاج ولا يختص
بالمنفعة خلافا للشارح في اقتصره عليها (قوله بارش نقص بنائه) هل يرجع أيضا بالانفاق على العبد
الصحيح لا رجوع (فرع) زوج الغاصب الامة فمات عند الزوج وغرم له الرجوع على الغاصب (قول
المتن وكل ما لح) (فائدة) كل ما ان كانت ظرفا تكتب موصولة والافصولة كما في لفظ المصنف هنا (قوله
في الضابط المذكور الخ) أي لافي الاستدراك

(كتاب الشفعة)

غير المشتري (فكالمشتري والله أعلم) في الضابط المذكور في الرجوع وعنده (كتاب الشفعة) (قول)
عنها في الاصل أن يكون عقليين اثنين مثلا يبيع أحدهما نصيبه منه لغير شريكه فيثبت لشريكه حق تلك المبيع قهرا بمثل الثمن
أو قيمته كاسيأتي في حق النكاح فها ذكر هو مسمى الشفعة شرعا

(لا تثبت في منقول بل) تثبت (في أرض وما فيها من بناء وشجر نبتا لها) (وكذا انحرل) (٤٣) يؤبر (تثبت فيه تحت الأرض) (في)

(الاصح) كشجر موثقي
يقبض على المؤبر فانه اذا
بيع مع الشجر والأرض
لا تثبت فيه الشفعة بل ينفذ
الشفيع الأرض والشجر
بمقتضى ما بين يدي
مسلم عن جابر قال صلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشفعة في كل فركة
لم تقسم أربعة وأحاط بالاول
المزول الثاني البستان ولا
شفعة في بناء أو غراس
أفرد بالبيع لا تغاير التبعة
(ولا شفعة في حجرة بنيت
على سقف غير مشترك)
بأن يختص به أحد
الشريكين فيها أو غيرها
إذا لا أرض لها (وكذا
مشترك في الاصح) لماذا ذكر
والثاني يجعله كالأرض
(وكل ما لو قسم بطلت
منفعته المقصودة كحمام
ورحى) أي طاحونة
صغيرين (لا شفعة فيه في
الاصح) هو مبنى على أن
علة ثبوت الشفعة في
المنقسم دفع ضرر مؤنة
القسم أي أجرة القمام
والحاجة إلى أفراد الحصة
الصائرة للمرافق كالمصعد
والنور والبالوعة ونحوها
والثاني مبنى على أن العلة
دفع ضرر الشركة فيها يوم
وكل من الضرر ينحصر

في التملك كاسيأتي (قوله في أرض) خرج نحو السفينة والدواب والنياب وسيأتي (قوله من بناء) وإن
انهدم بعد ثبوتها فتثبت في نقضه قاله العلامة ابن قاسم وقياسه ثبوتها في شجر قلع بعد الثبوت أيضا (قوله
نبتا لها) والمراد بالتابع ما يدخل في البيع عند الإطلاق وإن نص على دخوله لأنه تأكيده خلافاً لمن جرح
كفتح غلق والاعلى من جرحي الرحي فعلم انها لا تثبت في شجرة يابسة يبيع مع الأرض ولا في شجرة يبيع
مع مغرسها ولا في شجر لا أحدهما يبيع مع الأرض ولا في ثمرة مؤبرة شرط دخولها (قوله لم يؤبر) أي عنه
البيع أو الاخذ وإن حدث بعد البيع (قوله لم تقسم) وأفاد النفي بأنه قابل للقسم كاسيأتي بخلاف النفي بلا
ولذلك زاد في روايته فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وصرفت مشددة الرأى بمعنى يثبت أو فرقت
أو مخففة بمعنى تفرقت أو تيننت (قوله أفرد بالبيع) فإن بيع معهما ثبتت معه عند الامام مالك رحمه الله تعالى
(قوله فلا شفعة في حجرة الخ) وعكس هذه بأن كان السقف مشتركاً دون الحجرة فباعها مع حصته من السقف
ثبتت الشفعة بالسقف ولو كان السفل مشتركاً دون العلوي ثبتت في السفل وحده (قوله طاحونة) تفسير بالمزاد
وهذا المصنف عنه وإن كان في المحرر للاختصار ولا نظراً لخالقهما في العرف والمراد مكان الطحن وتابعه لان
الحجر منقول ثبتت فيه تبعاً والمراد بطلان المنفعة وعدمه في الحصة المأخوذة ولذلك ثبتت الشفعة لثلاث عشرة
دار باع شريكه بقيتها لا عكسه لعدم الفائدة فيه ولأن الاول يجبر على القسمة دون الثاني (قوله لشريك) ولو
ذمي مع مسلم أو مكاتب مع سيده أو عبد السيد أو امرئاً وعاد إلى الاسلام والا فلا مالاً أو كان الشريك هو
البائع بأن وكله شريكه في بيع حصته نعم لا شفعة لولي في بيعه حصة مولى المشارك له فيها للتهمة ولا شفعة
لحل فإن كان وارث غيره أخذ السكل ولا رجوع عليه لو انفصل الحل حياً ولو ورث الحل شفعة لم يصح أن
يأخذها الولي إلا بعد انفصاله حياً والمراد بالشريك مالك الرقة لا موصي له بالمنفعة ولا موقوف عليه لان الوقف
لا يؤخذ له ولا به ولا للشريك فلو كانت أرض ثلثها وقف لثلاثهم مثلاً وثلثها مالاً كان لثلاثين فباع أحدهم
حصته فلا شفعة لآخر الا ان كانت القسمة افرزاً على المعتمد فلناظر المسجد الاخذ بالشفعة حينئذ كما
لو كان للمسجد شقص لم يوقف وباع شريكه حصته فله الاخذ أيضاً ومثله الامام (فرع) قال شيخنا
كابن حجر وأراضى مصر كلها وقف لانها فتحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا الرملي
خلافه وهو الوجه الذي جرى عليه الناس في الاعصار وخرج بالشريك غيره كمن نفسه كأن مات عن دار
شريكه فيها وارثه فبيعت حصة الميت في دينه فلا شفعة لوارثه لان الدين لا يمنع المالك فهو غير شريك فتأمل
(قوله بخلاف الجار) نعم ان حكمه له ولو شافعي حاكم حتى بهالم ينقض حكمه وحله الاخذ باطناً (قوله
ولو باع داراً) خرج ما لو باع حصته من الممر فتثبت فيه الشفعة وإن لم يمكن احداث ممر للدار وقال شيخنا

(قول المتن في منقول) خالف مالك فأنبت فيه تبعاً لغيره اذا بيع معه (قول المتن لم يؤبر) أي حدث بعد
الشراء وقبل الاخذ ولو كان عليها وقت الشراء غيره مؤبر ثبتت فيه الشفعة وإن عرض تأييره قبل الاخذ
(قوله كشجره) أي بجامع الدخول في البيع (تنبيه) هذا الحكم ثابت ولو حدثت الثمرة المأكورة بعد
البيع وقبل الاخذ ولو كان البقل يجز مراراً فجزرة الظاهرة كالثمرة المؤبرة والاصول كالشجر (قول المتن
وكذا مشترك) (فرع) لو كان السفل مشتركاً وأغلاه لانسان فقط فباع العلوي حصته من السفل ثبتت
الشفعة في حصته من السفل خاصة والله أعلم (قوله قبل البيع) أي على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الاول
(قوله في كل ما لم يقسم) أفهم عدمها في المقسوم وهو المجاور (قول المتن ولو باع الخ) مثل ذلك في الخلاف
والتصحيح الشركة في بئر المزرعة دونها في مسيل الماء للأرض دونها وفي محن الخان دون بيوت

قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين أن يخلص صاحبه منها بما يبيع له فاذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (ولا شفعة
للاشريك) بخلاف الجاري روى البخاري عن جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم (ولو باع داراً وله

فريك في عمرها) التابع لها بان كان يهرب غير نافذ (فلاشفعة له فيها) لا تتفاه الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممران كان للمشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب لها (إلى شارع والا) أي وإن لم يمكن فتح باب ولا طريق (فلا) تثبت فيه حذرا من الاضرار بالمشتري والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث للشريك الاخذ بالشفعة ان يمكن المشتري من المرور جها بين الحقين وألحق الشيخ أبو محمد بعدم الامكان في الخلاف ماذا كان في اتخاذ الممر الحادث عسر أو مؤنة لها وقع ويؤخذ من ذلك وجه بعدم الثبوت في الشق الاول وهو (٤٤) مقابل الصحيح فيه المعبر به في أصل الروضة أيضا ووجه بان في الثبوت خسر للمشتري

والصحيح يقول يقتضي بما شرط وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون الممر قابلا للقسمه على الاصح السابق أما اللرب النافذ فغير ملوك فلاشفعة في عمر الدار المبيعة منه قطعا (وانما تثبت) الشفعة (فيما ملك بمعاوضة ملكا لازما متاخرا عن ملك الشفع كبيع ومهر وعوض خلع وصلح دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم) فلا شفعة فيما ملك بغير معاوضة كالارث والوصية والهبة بلا ثواب وسياتي ما احتز عنه باللازم وما بعده وقوله وصلح دم هو في الجناية هذا فان كانت خطأ فالواجب فيها الابل ولا يصح الصلح عنها لجهالة صفاتها وقوله ونجوم عطف على دم يعني والصلح عن نجوم الكتابة على الوجه المرجوح بصحته (ولو شرط في البيع الخيار لهما) أي للتبايعين (أولبايع)

بعدم الشفعة اذا لم يمكن احداث عمر أو أمكن بمؤنة لها وقع (قوله أو أمكن) أي بلامؤنة لها وقع والافلاشفعة على المعتمد في شرح شيخنا (قوله وألحق الشيخ أبو محمد) في جريان الخلاف وكذا في الحكم كاتقدم (تنبيه) لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من عدم كيفية تحرير الخلاف فتأمل واعلم ان مثل ذلك ومثل الممر محرى النهر وسجن الخان و بئر المزرة (قوله متاخرا) ولو من حيث السبب فلا يباع أحد شريكين حصته بخياره فباع الآخر حصته بلا خيار في زمن خيار الاول فالشفعة للمشتري الاول لتقدم سبب ملكه ان لم يشفع بانه (قوله كببيع) هو بليم قبل الموحدة كما قاله الاسنوي ويجوز غيرها (قوله والوصية) ومنها أن يوصى لامرأة بنصف شقص ان خدمت أولاده بعدموته شهرا سواء أم ولده وغيرها (قوله فالواجب فيها الابل) أي والواجب في العمد قيمتها يوم الجناية كما في شرح شيخنا كابن حجر وسياتي وفي الخادم ان الواجب فيه الابل أي لاقيمتها واعتمده شيخنا وفيه نظر لانه يلزم عليه عدم الصحة كما في الخطا وشبه العمد على ان اعتبار قيمتها في العمد يلزم معرفتها ويجرى مثله في غير العمد فلا فرق بين ايجاب الابل أو قيمتها في الجهل بها أو عدمه والوجه أن يراد في الصلح في العمد أن يقع عن القصاص بشقص وهو لا يكون في غيره ولذلك قيد به الشارح فتأمل (قوله عطف على دم) أي ولا يصح عطفه على مبيع كما قيل وذلك أن عقد الكتابة بالشقص غير ممكن لان العبد لا يملك المعين ومنع شيخنا الرملي له مردود والوجه بل الصواب انه عطف على مبيع ويصور بما لو كاتب السيد عبده على دينار ونصف عقار موصوفين في الذمة فاذا ملك العبد نصف عقار بتلك الصفة ودفعه لسيدته فله شريكه أخذه بالشفعة ولعل هذا ما أشار إليه المصنف لان مثل هذا لا يخفى على من هو دونه فضلا عنه وقسمال اليه شيخنا الرملي وما فهمه الشارح غير مستقيم فتأمل وافهم (قوله ولو شرط الخ) هذا مفهوم قيد الزوم فيما مر في مفهومه تفصيل ومثل ذلك لا يعترض به خصوص ما مع جريان الخلاف الذي شان المتنازع به فاعتراض به في المنهج في غير محله فتأمل (قوله وأراد رده الخ) ولولم يعلم الشفع بالبيع الابد الرد بأقالة وحلف أو عيب فله الاخذ بالشفعة وابطال الرد من حينه على الاوجه فالزوائد بين الرد والاخذ للبايع قاله شيخنا ولعله في الزوائد المنفصلة لما مر ان الثمرة غير المؤثرة حالة الاخذ للشفيع فراجعوه ولو انفسخ البيع بتلف الفين المعين قبل قبضه لم ياخذ على المعتمد (قوله اشترى اثنان) أي معاني الزمان وان تعدد العقد وفي هذه لكل

وحده (لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار) سواء قلنا الملك في زمنه للبايع أم للمشتري أم موقوف يؤدي (وان شرط للمشتري وحده فلا يظهر انه يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظرا الى أنه آيل الى الزوم والثاني ينظر الى أنه غير لازم الآن (والا) أي وان قلنا الملك في زمن الخيار للبايع أم موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة له دم تحقق زوال الملك وقيل يؤخذ لا تقطاع سلطة البايع يلزم العقد من جهته (ولو وجد المشتري بالشقص عيبا أراد رده بالعيب وأراد الشفع أخذه ويرضى بالعيب فلا يظهر اجابة للشفيع) حتى لا يبطل حقه من الشفعة والثاني اجابة المشتري وانما ياخذ الشفع اذا استقر العقد وسلم عن الرد ولو اشترى اثنان دارا أو بعضها فلاشفعة لأحدهما على الآخر

لحصول الملك لمافي وقت واحد (ولو كان للشري شريك) بكسر الشين أى نصيب (في الارض) كان كانت بين ثلاثة أملاك فباع أحدهم نصيبه لأحد صاحبيه (فالأصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل) يأخذ (حصته) (٤٥) وهي فيأخذ كرا السدس والثاني

يأخذ كل المبيع ولاحق فيه للشري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه والاول قال لاشفعة في حصة المشتري فملكه مستقر عليهم ما بالشراء (ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور المشتري) ولا رضاه بل يوجد التملك بهامع كل بماذ كروم غير كاسيا في (ويشترط لفظ من الشفع كتملكت أو اخضنت بالشفعة) وان يعلم الثمن (ويشترط مع ذلك اما تسليم العوض الى المشتري فاذا تسلمه أو أزمه القاضي التسليم) ان امتنع منه أو قبض القاضي عنه كزاده في الروضة (ملك الشفع الشقص واما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أى الشفع (واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيملك به) أى بالقضاء (في الأصح) والثاني لا يملك به حتى يقبض العوض أو يرضى المشتري بتأخيره (ولا يملك شقصا ليرده الشفع

الدعوى على الآخر بسبق عقده فان حلف كل فلا شفعة ومن نكل سقط حقه (قوله لحصول الملك) أى سببه وهو العقد سواء وجد خيار لمّا أو لا حدهما أولا كاتقدم (قوله بل يأخذ حصته الخ) ولو قاله المشتري خذ الكل أو أتركه لم يلزمه اجابته ولا يسقط حق القائل من الشفعة (قوله لاشفعة في حصة المشتري) بل دفع الشريك عن أخذ حصته فقط (قوله بل يوجد الخ) أشار الشارح الى أن التملك في كلام المصنف على حقيقته والمعنى انه لا يشترط خصوص هذه المذكورات ولا خصوص واحد منها بل يكفي واحد منها مع انضمام ماسيا في من اللفظ وماده وأوله شيخنا الرمي تبع لما في المنهج باستحقاق التملك على معنى ان المراد انه لا يشترط فيه خصوص هذه المذكورات ولا خصوص واحد منها ولا غيرها وأما التملك فيشترط فيه ما سبكه وكلام الشارح صريح في خلافه وموافقة الاول كما أشار اليه بقوله كاسيا في أى في الفصل بعده فيقالو أقر البائع بالمبيع الخ (قوله وان يعلم الثمن) أى حالة التملك ولو بعد الاخذ (قوله تسليم العوض) أى بما يحصل به قبض المبيع ولو بالوضع بين يديه مع تمكنه منه وله رفع الامر الى الحاكم ليأمره به أو يقبضه عنه فالأمر براء منه حصل التملك أيضا وان لم تصح البراءة فان استعمل أمهله القاضي ثلاثة أيام فاقبل فاذا مضت ولم يفعل فسخ القاضي تملكه (قوله بكون العوض في ذمته) ان لم يكن ربا والا كدار فيها صانع فقد بنقده فلا (قوله بالشفعة) أى بثبوتها وهو حق التملك كما مر لان نفس التملك ولان القضاء انما يكون حكمه بامر سابق (قوله فيملك به) ولا يملك بالاشهاد ولو مع فقد الحاكم (قوله وليس للمشتري منعه من الرؤية) بل يجبره الحاكم على تمكنه منها كيجبره على تسلم الشقص من البائع ليأخذه الشفع ولا يكفي أخذه من البائع لانه يفوت التسليم فيبطل البيع فلا شفعة واذا تملك بغير دفع الثمن لم يجبر المشتري على تسليمه حتى يأخذ الثمن وفارق البيع لثلاث يجتمع على المشتري قهران

(فصل) فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وما يذكره (قوله بمثل) ان يسر بان وجد في دون مرحلتين وان لم تكن له قيمة أو قدر بغير معياره الشرعي كقنطار بر فياخذ بوزنه فان فقد المثل فبقيته نعم لو انتقل المثل الى الشفع تعين الاخذ بعينه وكذا المتقوم الآتي قال شيخنا ما لم يتراضيا بغيره ولو تراضيا في الثمن باخذ يؤدي الى لزوم العقد وانبأه على المشتري (تنبيه) ثبوت الاخذ في هذه المسئلة وارده على قول المتن لازما (قول المتن حكم الحاكم الخ) المراد ان كل واحد منها بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار أحدهما أو ما يستلزمه فيما يأتي كذا قاله الاسنوي والسبكي لكن قول الشارح بل يوجد الخ يدل على ثبوت المغايرة بين ما هنا وما يأتي فليتام (قول المتن واما رضا المشتري الخ) لو أبرأه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لان البراء يقتضي الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالان أقواهما نعم أقول فيه بحث لان الرضا من غير لفظ لا يفيد والدال عليه هنا لفظ الابراء وبه يحصل الملك والابراء معامع أن صحة الابراء تتوقف على سبق الملك وقد يجاب بان المراد أن البراء تقوم مقام الرضا لانها صحيحة في نفسها (قول المتن بالشفعة) أى بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام الغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام الرافي والنووي أقول وهو في الحقيقة إيضاح لكلام الأصحاب وافصح عن مرادهم لان مسمى الشفعة حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة ان القضاء انما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ والله أعلم (فصل ان اشترى الخ)

على المذهب) وليس للمشتري منعه من الرؤية وفي قول يملكه قبل الرؤية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الرؤية والطريق الثاني القطع بالاول لان الاخذ بالشفعة قهري لا يناسبه اثبات الخيار فيه (فصل ان اشترى بمثل) كمنع وجوب (أخذه الشفع بثمنها أو بمقوم) كمنع وجوب

يوم استقر له بانقطاع
التحليل والمراد باليوم
الوقت وما يصدق به المثل
أو المتقوم أن يكون مسلما
فيه بالشقص أو مالحا
عنه بالشقص أو نجوم كتابة
معوضا عنها بالشقص
ويصدق الدين بما ذكر
بالحال ويقابله قوله (أو
بموجب فلا يظهر أنه) أي
الشفيع (مخبرين أن
يجل ويأخذ في الحال
أو يصبر إلى المحل) بكسر
الحاء أي الحلول (ويأخذ)
ولا يبطل حقه بالتأخير
للغير وليس له الأخذ بموجب
والثاني له ذلك تزيلا له
منزلة المشتري والثالث
يأخذه بسلعة تساوى
التمن إلى أجله (ولو بيع
شقص وغيره) كثوب
صفقة واحدة (أخذه) أي
(الشفيع بحسته) أي بمثل
حسته (من القيمة) من
التمن فإذا كان التمن
مائة وقيمة الشقص ثمانين
وقيمة المضموم إليه
عشرين أخذ الشقص
باربعة أخماس التمن وتعتبر
القيمة يوم البيع ولا خيار
للمشتري بتفريق الصفقة
عليه لدخوله فيها علما بالحال
وعبرة المحرور زرع التمن
عليهما باعتبار قيمتهما
وأخذ الشفيع الشقص
بحسته أي من التمن كفى

دراهم عن دنانير أو عكسه سقطت الشفعة وكان هذا على كاجديدا قاله في الحاروي وقيد به إذا علم الشفيع
الحال والالم تبطل شفعته كذا قاله وفيه نظر لأنه ليس المعنى بسقوط الشفعة في كلامه سقوط حقه بل معنى أنه
إذا وقع عقد بما ذكره كان الملك في الشقص ناشئا عن عقد بيع مستقل لا عن الشفعة وأنت خير بان ذلك
واقع بعد صيغة الأخذ بالشفعة قبله فلا معنى لبطانها بذلك العقد من العالم دون الجاهل فتأمل ويلزم على
ما ذكره بطانها فيما لو تراصيا بأخذ من على عن متقوم أو عكسه وبحود ذلك وهو غير مستقيم فراجع (قوله)
فبقيته (علم أن ما هنا كالفصل ومنه يؤخذ أنه لو ظهر الشفيع بالمشتري ببلد آخر فله إجبار المشتري على قبض
المثل قاله شيخنا مر هنا وإن كان لنقله مؤنة فإن أخذ القيمة فهي للقبض وفي هذا الاعتماد وما هو فيه
نظر فتأمل (قوله يوم البيع في المبيع) أن لم يحصل في التمن زيادة أو حط في زمن الخيار ولا أنما استقر
عليه العقد كما يأتي وسيأتي غيره (قوله مسلما فيه) فيعتبر مثل المسلم فيه أوقيته وقت السلم ولو اختلف في
قدر القيمة صدق المأخوذ منه لأنه غارم ولو حط بعض التمن عن المشتري قبل اللزوم انحط عن الشفيع
أو كنه بطلت الشفعة (قوله وأنجوم كتابة) أي بناء على الوجه المرجوح القائل بصحة الاعتراض عنها كذا
قيل وقد تقدم ما فيه وأنه مردود (قوله بموجب) كنه أو بعضه وما يصدق به المنجم فإن شاء دفع الكل وأخذ
أو صبر إلى آخر الأجل وليس له دفع ما يقابل كل قسط وأخذ مقابله (قوله مخبر) مالم يرض المشتري بضمته
والأفلا يخبر فإن لم يأخذ سقط حقه لعدم عذره ويجبر المشتري على الأخذ في التججيل مالم يكن له غرض
كمن نهب (قوله أو يصبر إلى المحل) أي إلى حلول الأجل المذكور وإن حل قبله بنجوم موت ولو أراد
بعد صبره أن يجمل مكن منه ولو باع المشتري الشقص قبل المحل خير الشفيع بين الأخذ بالعقد الثاني والصبر
إلى المحل في الأخذ بالعقد الأول ويبطل الثاني (قوله بسلعة تساوى التمن) أي بسلعة لو بيعت مؤجلة بذلك
الأجل ساوت ذلك التمن (قوله من القيمة) متعلق بحسته ومن المثل متعلق بمثل وذكرة الشارح
لإصلاح كلام المصنف والمراد أخذه بقدر حصته من التمن باعتبار القيمة ولو قرر الشارح كلامه على هذا
التقدير لا كان أوفى ولعله الذي أراده المصنف ليعدان بخفي عليه مثل ذلك وقال الامام مالك ثبت فيه
الشفعة تبعا كما مر (قوله علما بالحال) هو للعالم فلا مفهوم له فالجهل كالم (قوله ويؤخذ الشقص الممهور
بمهر المثل) وكذا الخلع هذا إن وقع عوضا فلأ مهر شقصا مجبولا أو خالع به وجب مهر المثل على الزوج

(قول المتن يوم البيع) أي لأنه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الرافعي وهو في الحقيقة يلائم الوجه
الثاني لأن الشفعة لا تثبت إلا بعد انقضاء الخيار ورأيت بعضهم علمه بأنه وقت سبب الشفعة (قول المتن وقيل
يوم استقراره) أي قياسا على قبر التمن ولو وجدته في غير بلد العقد فهل يملك به ويجبر المشتري على
قبوله أو بالقيمة أو يأخذ بالمثل ولا يجبر عليه بل يدفع القيمة للحيلولة أو يكون ذلك عذرا في تأخير
إلى بلد العقد احتمالات لابن الرفعة (قول المتن مخبر) هل يجب تنبيه المشتري على أنه طالب وجهان قال
الرافعي الأشبه بكلام الأصحاب عدم الوجوب وانعكس ذلك على النووي فصحح في أصل الروضة الوجوب
قاله الأسنوي (فرع) لو كان التمن منجما لحكمه كالموجب حتى إذا حل القسط الأول خبر بين دفع
الجميع والصبر وليس له دفع البعض وأخذ مقابله حذر من التقسيط (فرع) باعه المشتري قبل حلول
الأجل خير الشفيع بين الأخذ بالتمن الثاني وبين الصبر بذلك إلى حلول الأجل (قوله وليس له الأخذ
الح) لأن التمن يختلف ولورضى المشتري بضمته فالظاهر عدم التخيير وهو أصح وجهين في الحاروي (قوله)
والثاني) عليه قيل يأخذ من مطلقا وقيل لا بد أن يكون مليا ثقة (قوله يساوى التمن الح) لأن ذلك أقرب إلى
العدل (قول المتن بحسته) وقال مالك يأخذ الاثنين (قول المتن بمهر مثلها) فيشترط أن يكون نظير ما للشفيع

دراهم وأحطنة أو غيرهما
(وتلف) الثمن من غير علم
بقدره (امتنع الاخذ فان
عين الشفيع قدرا وقال
المشتري لم يكن معلوم القدر
حلف على نفي العلم) أى انه
لا يعلم قدره (وان ادعى
علمه به ولم يعين قدرا لم
تسمع دعواه في الاصح)
والثاني تسمع وحلف
المشتري انه لا يعلم قدره
وان لم يتلف الثمن ضبط
وأخذ الشفيع بقدره
فان كان غائب لم يحلف
البائع احضره ولا الاخبار
عنه (وإذا ظهر الثمن
مستحقا) بعد الاخذ
بالشفعة (فان كان حينا)
كان المشتري بهذه المدة
(بطل البيع والشفعة)
لغيرها عليه (والا) بان
اشترى في الزمة ودفعها
فيها (أجل) للدفع
(وبقيا) أى البيع
والشفعة (وان دفع
الشفيع مستحقا تبطل
شفعته ان جهل) كونه
مستحقا بان اشتبه عليه
بماله وعليه ابداله (وكذا)
أى لم تبطل شفعته (ان
علم) كونه مستحقا (في
الاصح) والثاني تزول دفع
المستحق مع العلم به منزلة
الترك للشفعة ثم قيل
الاخلاف في الاخذ بجميع

أو الزوجة ولا شفعة لبقاء الشقص على ملكهما كما نص عليه في الام وفيه تأمل (قوله والاعتبار بغير المثل
يوم النكاح ويوم الحلح) وتعتبر المنة بمتعة مثلها يوم الامتاع ويؤخذ في الاجارة باجرة المثل مدتها وفي
الجمالة بعد العمل باجرة مثله وفي القرض بقيته وان كان المقرض يراد المثل صورة وفي صلح العمدة بقيمة
الابل يوم الحناية على المعتمد عند شيخنا كما مر وتقدم ما فيه فارجع اليه (قوله ولو اشترى بجزاف الخ)
هذان من الحيل المسقط للشفعة وهي حرام بعد ثبوت الشفعة ومكرهة قبله قال بعضهم وفي تصويره بعد
ثبوت الشفعة نظر لانه في حالة العقد وكذا في جعل هذان من الحيل المسقط لها اذ للشفيع أن يدعى قدرا
ويحلف المشتري الى آخر ما سيأتي فراجع (قوله حلف على نفي العلم) ولا يكفيه في الجواب أن يقول
نسيت القدر ولو قامت بينة بان الثمن كان ألفا وكذا من الدراهم دون المائة مثلا فلا شفيع الاخذ بها ويحرم
على المشتري أخذ ما زاد على الثمن (قوله ولم يعين قدرا) فان عين قبله راسمعت دعواه ويحلف المشتري ان
لم تكن بينة أو تعارض بينتان فان حلف عليه فله أن يز يد ويحلفه وهكذا حتى يمتنع من اليمين فيحلف
الشفيع ويأخذه وكذلك متى نكل المشتري ولا يصح شهادة البائع لاحد مما لانه فعل نفسه ولا يكفيه في الحلف
ان يقول اشتريته بمجهول لاحتمال علمه به بعد الشراء (قوله ظهر الثمن مستحقا) أى كاله أو بعضه وتنفرد
الصفقة ببيعها وشفعة وكظهوره مستحقا ما لو ظهر نكاحا لانه من غير جنسه اما لو خرج رديثا بالبائع بخير بين
الرضا به وردده وأخذ الجيد فان رضى به لم يلزم المشتري الرضا به بل انه يأخذ من الشفيع الجيد ولو خرج
معيبا كعبد ظهر به عيب ورضى البائع به لزم الشفيع قيمته معيبا على المعتمد في ذلك وظرف الردى
بان العيب شأنه الزوال فافهم وقد مر في الخط ما يقتضى ان محل هذا ان كان الرضا قبل اللزوم والالزوم
قيمتها سليما فراجع (قوله بهذه المائة) يفيدان التعيين في التقدم بطله وان لم يصرح بوصفها وقال
بعضهم محله ان صرح بوصفها كهذه المائة دينارا والا كهذه المائة فهو على نظير بيع الزباجة على ظنها
جوهره فراجع (قوله ودفع عما فيها) شامل للدفع في المجلس وبطله كلام الشارح الا في وقال شيخنا انه
كاملين في العقد فراجع (قوله وعليه ابداله) ولا يملك الشفيع الا بدفع البذل فلزوا قد قبل الدفع المشتري
وكذا فيما بعدها (قوله ثم دفع) شامل للمجلس وفيه ما مر (قوله الصحيح والفرق) هو المعتمد
وقال شيخنا الرمى هذان من حيث بقاء حقه أمان حيث الملك في العين يتبين انه لم يملكه والزوائد
للمشتري كما مر فيحتاج تملكا جديدا كذا في المنهج وظاهره انه يحتاج الى عقد وفيه نظر
فخره (قوله كبيع الخ) خرج مالو زرع الارض أو غرس أو بنى فيها ثم علم الشفيع وأخذ بالشفعة
فله القلع مجابا لا بحق الشفعة بل لعدم اوانه على شريكه فلو قسمت الارض بوجه لا يقتضى بطلان الشفعة

(قول المتن لم يكن معلوم القدر) مثل هذا في الحكم ما لو قال نسيت القدر (قول المتن لم تسمع دعواه
في الاصح) لانه لم يدع حقه وقال الثاني هو ينتفع بذلك في الحق ثم اذا قلنا بالثاني فنسكل عن اليمين
حلف الشفيع انه يعلم وحبس حتى يتبين وعلى الاول فيسأله أن يعين قدرا بعد قدره وهكذا ويحلفه عليه
(فرع) قامت بينة بان الثمن كان ألفا وكفا من الدراهم دون مائة فقال الشفيع أنا أعطى ألفا ومائة أفتى
الغزالي بان له ذلك ونازع ابن أبي السرم في قبول هذه الشهادة * أقول لو قال أنا أخذ بمائة والثمن دونها
يقينا فليحلف المشتري انه ما يعلم نقص الثمن عنها فقياس قول الغزالي ان له ذلك ولا يأتى فيه بحث ابن أبي السرم
(قول المتن وكذا ان علم في الاصح) لانه لم يقصر في الطلب والاخذ واذا أبقينا حقه عالما كان أوجاهلا
فهل نقول انه مملكه بالاخذ والثمن دين عليه أو نقول تبين عدم ملكه وجهان المفهوم من كلامه كما قال

كقوله أخطت بالشفعة بهذه المائة فان قال بمائة ثم دفع المستحق لم تبطل شفعته قطعا وقيل الخلاف في الحاليين قال في الروضة الصحيح الفرق
بين الحاليين وظاهر السكوت عن ذلك في قسم الجهل انه لا فرق فيه بين الحاليين (وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف واجارة) وهبة

(صحيح) لانه ملكه (والشفيع نقض بالاشفعة فيه كالوقف) والحبه والابارة (وأخذه) أى النقص (وبتخير فباقيه شفعة كبير)
والصدق (بين أن يأخذ البيع الثاني) والصدق (أو ينقضه ويأخذ بالاول) لان حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر
التمن صدق المشتري) يمينه (٤٨) لانه أعلم بما بشره (وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكاً) يصدق يمينه انهما اشتراهما

وزرع المشتري أو بتي أو غرس في حصته ثم أخذ الشفيع لم يقطع مجازاً لان تصرف المشتري وقع في ملكه
 وإذا قطع باختياره لا يلزمه تسوية الارض وإذا حصل نقص في الارض أخذها الشفيع ناقصة وترك
 الاخذ ويلزمه ابقاء الزرع والتمر بلا أجره لما مر ويعذر في التأخير الى أن الحصاد لا في التأخير الى جذاذ
 التمر لا مكان الانتفاع بالارض معه ولو اختلفا في قدم البناء صدق المشتري أنه حادث **(قوله نقض) أى**
بالاخذ فلاخذ نقض ولا يحتاج الى تقدم نقض قبله فعطف الاخذ بعده تفسير وتبطل التصرفات المذكورة
 بالاخذ الا الاجارة فان فسحها فواضح والا فلا جرة للمشتري ومن ذلك يؤخذ انه لو حصل في المبيع زيادة
 منفصلة بنحو ثمر شجر دخل تبعاً أنه للمشتري بالاولى من الملك في زمن اختياره وقدمه انه لو لم يؤبر عند
 الاخذ فهو للشفيع **(قوله لانه ملكه)** شامل لما بعد أخذ الشفيع باللفظ وقبل دفعه الثمن ولو بعد قضاء
 القاضى به وقدم ما يشترطه فراجع **(قوله كالوقف)** ولو مسجداً **(قوله لان حقه سابق)** وجاز له
 الامر ان لانه قد يكون أحدهما أسرع عليه **(قوله صدق المشتري)** وان كان الثمن كثيراً كألف دينار
 فيما سوى دينار مثلاً **(قوله ثبوت الشفعة)** لان اقراره بالبيع يتضمن ثبوت حق المشتري وحق
 الشفيع فلا يبطل حق أحدهما بانكار الآخر فيعذر الشفيع بعدم الفورية في انكار الشراء **(قوله الى**
البائع) فان تسلمه فذاك وعهدة المبيع عليه لان الملك متعلق منه والا فله مطالبة المشتري على الرجوع فان
 حلف المشتري فلا شيء عليه وان نكل حلف البائع وأخذ منه الثمن وعهدة عليه **(قوله في يد الشفيع)**
 الاولى في ذمته وتعبير الشارح باليد فيما يأتي لمراعاة كلام المصنف وللشفيع التصرف في النقص مع بقاء
 الثمن في ذمته على المعتمد ولا يشك في بقاء من اجبار القاضى الممتنع الخ لان ذلك مع اعتراف المشتري
 بالشراء **(قوله يترك في يده)** هو المعتمد وإذا اعترف المشتري به بذلك سلم له الثمن ولا يحتاج الى اقرار
 جديد لانه في ضمن معاوضة **(قوله وفي قول على الرأس)** قياساً على سريان العتق وقرق الاول بان
 العتق من باب الانلا فلو مات شفيعان كل منهما عن ولد من فعلاً أحد الولدين انتقل حقه لا خيه وله نصف
 المشفوع كالولدين الآخرين وقول بعضهم يكون المشفوع بينهم أن لا نالعله مبنى على اعتبار الرأس فراجع
(قوله ثم باقيه الخ) خرج ما لو باعه ما عا فالشفعة فيهما للاول **(قوله بما ذكر)** أى في توجيهه الواجه
(قوله بعد البيع الثاني) وكان للتأخير لعذر **(قوله وليس له الاقتصار)** وان رضى المشتري **(قوله**

الرافى الثاني **(قول المتن كالوقف)** كذلك الحكم لوجه له مسجداً **(قول المتن في قدر الثمن)** كذلك لو كان
 عرضاً وتلف واختلاف في قيمته **(فرع)** لو أقام كل واحد بيعة بالمقدار تعارضتا وكان لا بيعة ولا تقبل شهادة
 البائع لاحدهما **(قوله وانه لا يعلم)** حاول الاسنوى انه يحلف على حسب جوابه **(فرع)** اذا حلف أنه
 لا يعلم الشركة لم يكن للدعى اقامة البيعة بأن بعض الدار في يده بل لا بد من الشهادة بالملك ولو شاهدوا يميناً
(قوله ووجه الثاني الخ) وشبه الثاني باجرة من يكتب الصك وبما لو كان عبيدين ثلاثة مختلفي الانساب
 فاعتق اثنان مع اليسار في وقت واحد فان قيمة نصيب الثالث عليهم ما بالسوية وأجيب بان هذا اطلاق
 وهما فيه سواء

بل ورثة أو واتبه وانه لا يعلم
 أن الطالب شريك (فان
 اعترف الشريك) في
 صورة انكار الشراء
(بالبيع فالاصح ثبوت
الشفعة) للآخر ومقابله
 ينظر الى انكار الشراء
(ويسلم الثمن الى البائع ان
لم يصرف بقبضه) من
المشتري (وان اعترف)
بقبضه منه (فهل يترك في
يد الشفيع أم يأخذ القاضى
 ويحفظه فيه خلاف سبق
 في الاقرار نظيره) فيما اذا
 كذب المقر له المقر بمال
 كثوب وأن الاصح أنه
 يترك في يده (ولو استحق
 الشفعة جمع أخذوا على
 قدر الحصص وفي قول على
 الرأس) فاذا كان لواحد
 النصف ولا آخر الثلث ولا آخر
 السدس من دار فباع صاحب
 النصف أخذها الآخران
 أن لا على الاول ونصفين
 على الثاني وجه الاول ان
 الشفعة من مرافق الملك
 فتقدر بقدره ووجه
 الثاني ان سبب الشفعة أصل
 الشركة وهما في ذلك سواء
(ولو باع أحد الشر بكن

نصف حصته لم جل ثم باقيه لا آخر فالشفعة في النصف الاول للشريك

(القديم) وقديفعونه (والاصح انه ان عفا عن النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا) يشاركه فيه والوجه الثاني
يشاركه فيه مطلقاً لانه ملك حاله يبعه والثالث لا يشاركه فيه مطلقاً لان ملكه للبيع من زل بتسلط الآخر عليه وظاهر ما ذكر ان كلام من العفو
والاخذ بعد البيع الثاني ويؤخذ منه انه ان عفا قبله ثبتت المشاركة قطعاً وأخذ قبله انتفت قطعاً (والاصح انه لو عفا أحد الشفيعين سقط حقه

(قول)

الاقتصار على حصته فقط
والثالث يسقط حق الاثنين
كاقصاص والرابع لا يسقط
حق واحد منهما تغليباً
للتبوت (و) الأصح (أن
الواحد إذا أسقط بعض
حقه سقط كله) كاقصاص
والثاني لا يسقط شيء منه
كحد القذف والثالث يسقط
ما أسقطه ويبقى الباقي قال
الصيدلاني وعمله إذا رضى
المشتري ببعض الصفقة
فإن أبي وقال خذ الكل
أردعه فله ذلك والخلاف
قال الامام إذا لم يحكم بأن
الشفعة على الفور فإن
حكمنا به فممن من طرده إذا
بادر إلى طلب الباقي ومنهم
من قطع بالسقوط في الكل
(ولو حضر أحد شفيعين فله
أخذ الجميع في الحال فإذا
حضر الغائب شاركه) وليس
للعاصر الاقتصار على
حصته لئلا تبعض الصفقة
على المشتري لو لم يأخذ
الغائب وما استوفاه الحاضر
من المنافع وحصل له من
الأجرة والثمرة لا يزاحمه فيه
الغائب (والأصح أن له
تأخير الأخذ إلى قدوم
الغائب) لهذره في أن
لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني
لا يمكنه من الأخذ
والخلاف مبنى على أن
الشفعة على الفور (ولو

(قوله وليس له الاقتصار) وإن رضى المشتري (قوله وتغير) هو بلفظ الماضي عطف على سقط لأنه
من مدخول الأصح وفي بعض النسخ بلفظ المضارع عطف على لوعفا لذلك والأولى أولى لا يهام هذه
الاستئناف (قوله والثاني) هو المقابل لقوله وليس له الخ والثالث وما بعده مقابل لقوله سقط حقه أى
فقط (قوله كاقصاص) علم منه أنه لا عبرة برضا المشتري بالتبعض وأنه لو ورث الشفعة على نفسه
سقطت كالأول كان المشتري ولداً للشفيع فبات الشفع عنه وولد آخر فراجع (قوله والثاني الخ) وشارك
القصاص بأن له بدلاً ومقتضى التشبيه بحد القذف عدم السقوط برضا المشتري به وأن حد القذف لا يسقط
بالفوق عن بعضه إذا كان الوارث واحداً فراجع (قوله وعمله) أى الثالث فلا اعتراض (قوله فإن حكمنا به)
وهو المعتمد وهو المذكور من حيث جريان الخلاف المتوجه للاعتراض على تغيير المصنف بالأصح
(قوله وليس للعاصر الخ) وإن رضى المشتري كما في شرح شيخنا وهو المعتمد ولو عفا الحاضر ثم مات
الغائب وورثه الحاضر فله الأخذ الآن بحق الارث (قوله أنه تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب) ولا يلزمه
إعلام المشتري بأنه طالب لها (فرع) دلل بين أربعة سواء فباع أحدهم حصته وأحد الثلاثة الباقين
حاضر فأخذ الكل فإذا حضر الثاني بآصفه بنصف الثمن أو أخذت مائة مثلك الثمن ولذا حضر الثالث
أخذت مائة كل في الأولى أو نصف مائة في الثانية وله فيها أخذت مائة الأول وثلاث مائة الثاني
وله أيضاً أخذ مائة الثاني ويضمه لمائة الأول وينصفه لأن كل جزء له فيه ثلث وعلى هذا تصح
قسمة الشقص من ثمانية عشر لأن ثلث الثلث واحد من تسعة يضم إلى ستة الأول فلا تصح قسمتها
عليهما فيضرب عددهما في تسعة ويحذف فلثاني أربعة ولكل من الآخرين سبعة وإذا كان ربع
الدار ثمانية عشر فجعلتها اثنان وسبعون قال شيخنا مر ولا يرجع الثاني على واحد من الباقين
لتقصيره فراجع وبقي من الأحوال أن الثاني أخذ ثلثي مائة الأول وإذا حضر الثالث بآصفه أو أخذت مائة
الثاني وثلث مائة الأول أو أخذت مائة الأول وضمه لمائة الثاني وينصفه ولو كان الحاضرين اثنين
فهل يتعين عليهما الأخذ مناصفة أو لأحدهما أن يأخذ الثلث والآخر الثلثين وإذا صبر أحدهما إلى
حضور الغائب دون الآخر فهل يجبر الآخر على الصبر أو له الأخذ وإذا أخذ فهل يتعين عليه أخذ الكل
أوله أخذ النصف أو الثلث أو الثلثين فراجع هذه الأحوال من محلها وانظر وحرر واعرف ما تصح فيه
القسمة من الأعداد كما مر ومنه ما لو شفع الحاضرين سوية ثم غاب أحدهما ثم حضر الثالث فإن شاء
أخذ نصف مائة الحاضر أو ثلثه فإن حضر الغائب وغاب الحاضر أخذ منه السدس في الأولى والثالث
في الثانية ويقسم الشقص على الأول من اثني عشر للحاجة إلى عدد له نصف ونصفه نصف وسدس
وإذا كان الربع اثني عشر فكله ثمانية وأربعون وعلى الثاني من ستة للحاجة إلى عدد له نصف
ونصفه ثلث وإذا كان الربع ستة فكله أربعة وعشرون اهـ (قوله ولو اشتريا الخ) شروع في
تعدد الشفعة وهي تعدد بتعدد الصفقة من البائع أو المشتري أوهما وبفصيل الثمن وبتعدد
المحل وبتعدد المالك وإن اتحد العاقد (قوله ونصيب أحدهما وحده) لتعدد المشتري

[قول المتن وتغير الآخر] أى لأن حق الشفعة يثبت لكل واحد في جميع الشقص على الاستقلال
لوجود مقتضيه وهو الشركة وإنما قسم عند التزامهم على الأخذ لعدم المرجح [قوله تغليباً للتبوت]
أى وليست مما تسقط بالشبهة (فرع) لو استحق الشفعة واحد ثم مات عن ورثته فحكمهم هكذا [قوله
كاقصاص] ردها بأن القصاص يثبت لليت أو لاردها يثبت لكل واحد ابتداء [قوله ويسقط ما أسقطه]
أى لأنه حق مالى قابل للاقسام [قوله والأصح أن له الخ] لكن ينبغي أن يأتي في وجوب التثنية على
الطلب ما أسلفته في الحاشية في شأن الثمن المؤجل [قول المتن ونصيب أحدهما] أى ولو قلنا بالاحد الصفقة

(ولو اشترى واحد من اثنين (له) أى الشفع (أخذ حصة أحد البائعين فى الأصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائع والثانى لأن المشتري ملك الحسنيين معا فلا يفرق (٥٠) ملكه عليه (والأظهر أن الشفعة على الفور) لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان على

الفور كالدالباع والثانى
تقدم ثلاثا أيام فأنها قد تحتاج
إلى نظر وتأمل فتقدر
بالتلاثة كخيار الشرط (فإذا
علم الشفع بالبائع) على
الأول (فليبادر على العادة)
فى طلبها (فإن كان مريضا
أو غائبا عن بلد المشتري
أو خافا من عدو فليوكل)
فى طلبها (إن قدر) على
التوكيل فيه (والأفلى شهد
على الطلب) لها (فإن
ترك المقدور عليه منها)
أى من التوكيل
والاشهاد (بطل حقه فى
الأظهر) لتقصيره والثانى
لا يبطل لأنه قد تلحقه منه
أومؤنة فيما ذكر وفى تعبيره
بالأظهر تغليب للثانية
على الأولى المعبر فيها فى
الروضة كأصلها بالأصح
(فلو كان فى صلاة أو حرام
أو طعام) أو قضاء حاجة
(فه الاتمام) ولا يكلف
قطعها ولا يلزمه الاقتصار فى
الصلاة على أقل ما يجزى
ولو دخل وقت الصلاة
أو الأكل أو قضاء الحاجة جاز
له تقديمها على طلب الشفعة
(ولو آخر) الطلب لها (وقال
لم أصدق المخبر) بيع
الشريك (لم يعنر أن أخبره
عدلان) ذكر أن أودكر

(قوله بتعدد البائع) ولو اشترى اثنان من اثنين فشفع أخذ ربع المبيع لأنها أربعة عقود ولو اشترى
ربع شخص بكذا وربعه بكذا فاشفع أخذ احدى ربعين ولو باع نصف كل من دار بن فلان مالك الشريك
فى كل دار أخذ ما بيع منها دون الأخرى وإن اتحد مالكهما ولو باع وكيل عن مالكين حصتهما من ذلك
فشفع أخذ حصة أحد المالكين دون الآخر (قوله لأنها حق) أشار إلى أن الفورية فى الأخذ باللفظ
وأما التملك المتوقف على دفع الثمن أو غيره مما سرق فهو على التراخي على المعتمد (قوله فإذا علم الشفع)
ولو بالأخبار كإسائى وخروج يعلم مال ولم يعلم فلا يسقط حقه وإن طال الزمن بشهور أو سنين ولو ادعى عدم العلم
أو الجهل بأن له الشفعة أو أنها على الفور وأمكن ذلك صدق بهنه ولولى عليه الأخذ بعد كماله وإن عفا ليه
(قوله فليبادر) أى بنفسه وله التوكيل مع قدرته ويجب عند عذره كإسائى وله الرفع إلى الحاكم ولو مع
حضور المشتري ولا يلزمه الاشهاد إذا لاقى الشهود فى طريقه بخلاف الرد بالعيب لأن ما هنا وسيلة للقصود
ولأن تسلط الشفع أقوى بدليل نقضه تصرف المشتري كما مر قال بعض مشايخنا فإن أشهد سقط عنه
الذهاب كما سرق الرد بالعيب فراجع (قوله مريضا) أى مرضا لا يحتمل عادة لا بنحو صداع يسير (قوله)
أو غائبا لم تكن غيبته طويلة لأن المقصود إثبات أنه طالب فورا وأما الحكمه فيتوقف على ما فى القضاء
على الغائب (قوله عن المشتري) أو عكسه (قوله من عدو) أو من فرط برد أو حر (قوله فليوكل) أى
وجوبا وإن جهل مقدار الثمن حالة التوكيل (قوله والا) بأن لم يقدر بنفسه وعجز عن التوكيل أى وعن
الرفع للحاكم أيضا فليشهد وجوبا ولا يكتفى بالاشهاد مع القدرة على واحد مما ذكر وإذا أشهد ولو شاهدا
ليحذف سعة سقط عنه الذهاب وإن قدر عليه وعلى التوكيل بعده ولو أنكر الشهود الشهادة لم يسقط حقه
(قوله فى صلاة) ولو نفلا مطلقا وله الزيادة فيه إلى حد لا يحد فيه مقصرا عادة (قوله ولو دخل وقت الصلاة)
يقضى عدم الشروع فى الغل المطلق والمعتمد أن له ذلك ما لم يعد مقصرا عادة كما فى الرد بالعيب (قوله)
أو قضاء الحاجة) أو الحمام لتنظيف محتاج إليه لا عبثا كما يقتصر لو كان فيه على ما ليس عبثا أيضا ولو ادعى
الشفع مرضا أو غيبة أو نحو ذلك صدق أن عهد والاصدق المشتري (تنبيه) له التأخير خلاص المبيع
من نحو غائب ولمعرفة قدر الثمن ولادراك زرع وحصاده بلا أجره لاجداز ثمر كما تقدم وفى البناء وللغراس
ما مر (قوله عدلان) أى عند الحاكم قال شيخنا أو عند الناس أو عنده ولو ادعى الجهل بعد التهام عذر إن
أمكن (قوله من لا يقبل خبره) أى ولم يعتد صدقه (قوله من الفساق) الذين لا يحتمل تواطؤهم على
الكذب ولو كفارا ومثلهم الصبيان والعبيد ولا يعذر لأفاده العلم بهم (قوله بألف الخ) لو أخبر بمشتر

فانه يأخذ نظرا للحنى ومن ثم قالوا ان الصفقة هنا تعدد بتعدد المشتري قطعا وبتعدد البائع على الأصح وفى
الرد بالعيب على العكس [قول المتن على الفور] أى لحديث الشفعة كحل العقال أى فوت بترك
المبادرة كما فوت البعير الشهود عند حل العقال إذا لم يبادر إليه ثم المراد فورية الطلب لا التملك
نه عليه ابن الرفعة [قوله والثانى تمتد ثلاثة أيام] لأن التأيد يضر بالمشتري والمبادرة تضر بالشفع
لعدم تمكنه من النظر فى الأحظ فنيط بالتلاثة وأصلها ولا تمسوها بسوء فياخذكم عذاب قريب
ففقروها فمات تمتعوا فى داركم ثلاثة أيام [قول المتن على العادة] أى تساعد فى العادة تروا بنا ضر
ومالا فلا [قول المتن فليوكل] أى ولو جهل مقدار الثمن حال التوكيل [قوله لأنه قد تلحقه] أى
والأظهر لا ينظر إلى المنه ولا إلى المؤنة [قول المتن وكذا ثقة] أى لأنه أخبار وأخبار الثقة مقبول .

واصهارا بذلك (وكذا ثقة فى الأصح) حر أو عبد أو امرأة والثانى يعنر لأن الحجة لا تقوم بواحد
(ويعنر أن أخبره من لا يقبل خبره) ككافر وفسق وصبي ولا يعنر أن أخبره عدد من الفساق لا يحتمل تواطؤهم على الكذب
(ولو أخبر بالبائع بألف قرك فبئس بخمسائة

معين أو جنس أو حلول أو قرب أجل أو مشترين فبان خلافه ببقائه أخذ من العلة (قوله فسلم عليه) أي وكان ممن يشرع عليه السلام أخذ من العلة والا كفاً بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد المشتري يقضي حاجته أو يجامع فله تأخير الطلب إلى فراغه قاله شيخنا الرملي وعليه لو سلم عليه لم يضر لأنه كسكوته عنه وقد يقال إنما لم يبطل حقه بالسكوت لموافقه للأدب وحيث خالفه حقه بتقديم طلب حقه على السلام فراجع (قوله أو قال الخ) قال شيخنا هي مانعة خلق جميع الدعاء مع السلام لا يضر (قوله ولى الدعاء وجه) أي إن كان فيه خطاب والا كبرك الله فيه لم يضر قطعاً قاله الأسنوي وأشار إليه الشارح بقوله لك ولا يضر سؤاله عن الثمن ولو علم بالبه أو عن جنسه أو نوعه بخلاف سؤاله عن الرخص أو الفلا (قوله ولو باع) لا بشرط الخيار وإن عادت الحصة إليه وخرج ماله وكل في البيع فلا يبطل حقه ولو صالح عن الشفعة بمال أو ببعض الشقص لم يصح الصلح لأن حق الشفعة لا يقابل بمال ثم إن كان عالماً بالفساد بطل حقه منها والا فلا (قوله حسنة) أي كلها أما لو باع بعضها فإن كان عالماً بالشفعة بطل حقه والا فلا نعم لو بيع بعض حسنة قهراً عليه كأن مات الشفع قبل الأخذ وعليه دين فيبيع البعض في ذلك الدين قهراً على الوارث لم يبطل حقه على الراجح وإذا لم تبطل الشفعة بزوال البعض فله الأخذ بقدر حسنة الأصلية قاله شيخنا ولو باع الورثة بعض دار الميت في دين كان عليه لم يشفعوا وإن كانوا شركاء له فيها لأن المبيع ملكهم فلا يأخذون ما خرج عن ملكهم مما بقي منه وأما أخذ كل منهم حصة غيره منهم بالشفعة فلا مانع منه

(كتاب القراض)

بكسر القاف هو كالمقارضة لغة أهل الحجاز من القرض بمعنى القطع لأن المالك دفع للعامل قطعة من ماله ومن الربح ومنه القراض لأنه آلة للقطع وتطلق المقارضة على المساقاة كما في الربح (قوله والمضاربة) هي لغة أهل العراق من الضرب بمعنى السفر لأنه لا يخلو عنه غالباً (قوله أن يدفع) أي عقد يقضى الدفع الخ كما هو ظاهر إذ الدفع لا يسمى قراضاً ويؤخذ مما ذكره أن أركانه ستة صيغة ومالك ومال وعامل وعمل ورجح ونوزع في كون العمل ركناً لأنه مستقل عن العقد إلا أن يراد ذكره كالرجح فتأمل (قوله) ودليل صحته إجماع الصحابة (وقياسه على المساقاة بجامع أن العامل قد لا يملك مالا والمالك قد لا يعرف التصرف ولذلك قال بعضهم ينبغي تأخيرها عنها الآن بحاجب الطعن في دليلها كما سيأتي ولم يستدل كما لو ردى بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم لأنها زلت لما تأتت جماعة من المسلمين أن يتجروا في مواسم الحج ولا بمضاربهته وكانت تخديجة بمالها إلى الشام حين أنفقت معه عبداً مبسرة لأن ذلك كان قبل تزوجه بها بنحو شهرين وهرمه إذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة

[قول المتن أو قال] لوجع بين السلام والدعاء لم يضر أيضاً [قوله لاشعاره] قال الأسنوي محل الخلاف فيه إذا خاطب به كأن يقول بارك لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزماً كما أوضحته في المهمات [قول المتن ولو باع الشفع الخ] لو باع بعضها بطلت في حال العلم دون حال الجهل.

(كتاب القراض)

منه القراض لأنه يقطع وأما المضاربة فمن حيث إن فيه سفراً والسفر يسمى ضرماً بقا الأرض قال تعالى وإذا ضربتم في الأرض أي سافروا واعلم أن القراض لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق [قول المتن أن يدفع] اعترض بأن القراض العقد المقتضى للدفع لأنفس الدفع [قول المتن والرجح مشترك] خرج الوكيل [قوله إجماع الصحابة] من الأدلة القياس على المساقاة بجامع الحاجة وذلك لأن مالك الشجر قد لا يحسن العمل أو لا يتفرغ له والتي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا

ببقائه (قوله) لأن التارك خبر تبين كذبه (وان بان بأكثر بطل) حقه لأنه إذا لم يرغب فيه بألف فأكثر أولى (ولو لقي المشتري فسلم عليه أو قال) له (بارك الله) لك (في صفقتك لم يبطل) حقه لأن السلام سنة قبل الكلام وقد يدعو بالبركة ليأخذ صفقته مباركة (وفي الدعاء وجه) أنه يبطل به حقه لاشعاره بتقرير بيعه (ولو باع الشفع حسنة) أو وهبها (جاهلاً بالشفعة) فالأصح بطلانها لزوال سببها والثاني لا تبطل لوجود سببها حين البيع ولم يسقط حقه ولو كان عالماً بها بطل حقه قطعاً وإن قلنا الشفعة على التراخي لزوال ضرر المشاركة

(كتاب القراض)

(القراض والمضاربة) والمقارضة (أن يدفع إليه) أي إلى شخص (ملاً) ليتجرفه والرجح مشترك بينهما ودليل صحته إجماع الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (و) يشترط لصحته كون المال دراهم

أودناير خالصة فلا يجوز على تبر وحلي ومغشوش) من المراهم أو الدنانير (وعروض) وفلوس وقيل يجوز على المغشوش الرابع
وقيل يجوز على الفلوس (ومعالم) (٥٣) فلا يجوز على مجهول القدر قال ابن يونس وغيره أو الصفة (معينا) وقيل يجوز

وقد يجاب عن الأول بأن العبرة بعموم اللفظ وعن الثاني بأنه أقره بعد البعثة كذا قبل والوجه خلافه لأنه
صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضا لأن خديجة لم تدفع له مالا وانما كان مأذونا له في التصرف عنها فهو
كالوكيل يجعل كما هو ظاهر فراجع (قوله أودناير) هي مانعة خلو (قوله خالصة) وان أبطها السلطان
قاب الأذرعى إلا أن عز وجودها أو خيف عزه (قوله فلا يجوز على تبر) هو اسم للذهب والنفضة قبل ضربها
أولاً ول فقط والمراد الأعم (قوله ومغشوش) أى غير مستهلك غشه والجاز كما في دراهم مصر والمراد
بإستهلاكه أن لا يحصل منه شيء بضرها على النار قاله شيخنا وفيه بحث قوى (قوله وفلوس) عطف خاص
للخلاف فيها لأنهما من العروض (قوله مجهول القدر) خصه لأنه الذى فى الروضة وأصلها وكلامه يشمل
مجهول الصفة واليه يشير كلام الشارح ويشمل مجهول النوع أو الجنس أيضا أو هو معلوم بالأولى ولا يكتفى
لوعين في المجلس وما يأتى عن القاضي محمول على ما علم فيه ذلك أخذنا من التشبيه (قوله وقيل يجوز على
أحدى الصرتين) فالأصح عدم الجواز وفهم من قيد النسوى عدم الصحة قطعاً في غيره ومحل البطلان فيها
مالم تعين المرادة منهما في المجلس والأصح فيها على المعتقد (قوله غير معينة) أى وهى فى ذمة المالك معاملة
الجنس والقدر والصفة كما فى الصرتين (قوله بجوازه) هو المعتقد (قوله لا يجوز) يحمل على ما بعده
(قوله فى ذمته) أى ذمة العامل أو غيره أى أجنبي بأن كان ديناً عليهما للمالك فلا يصح فيه ما قال ابن حجر
وان عين في المجلس لفساد العقد بكون المالك لا يقدر على تعيين ما فى ذمة غيره وبذلك قال شيخنا واعتد به
ومن الدين المنفعة فلا يصح القراض عليها ولو فى ذمة المالك كان يدفع اليه داراً مثلاً ليؤجرها مرة بعد
أخرى وما زاد على أجرة المثل يكون بينهما (تنبيه) شمل كلام المصنف المشاع كأن يخلط ألفين له بألف
آخر ويشاركه على أحدهما ويقارضه على الآخر وهو جائز ويتصرفان فى الثنتين وينفرد العامل بالثالث
ولو قارضه على ألفين وله نصف ربح أحدهما وثلث ربح الآخر صرح ان عين كل واحد منهما (قوله ومسلما الخ)
ولو بعد مجلس العقد فقبضه فى المجلس ليس شرطاً فيصح القراض على مغضوب ولو من الغاصب وعلى وديعة
من الوديع (قوله ولا بشرط عمله معه) ولا بشرط مراجعة المالك ولا جعل شخص مشرفاً عليه (قوله لأن
يدعده كيداً) فلا يصح على الوجه الثانى ويصح على الأول وهو المعتقد ويفرق وكلامه يفيد أن الخلاف فى
المالك ومثله دابته وكذا الحر المستحق منفعة للمالك ويجوز شرط نفقته على العامل وينفع فيها العرف
ولا يشترط تقديرها على المعتقد وما فى شرح شيخنا من تبع فيه ابن حجر والمقول عنه اعتماد خلافه (قوله
ليشترى حنطة الخ) فالوفعل ذلك العامل من غير شرط لم يفسد القراض وأجرت عليه وبصيرضامنا ولو شرط

[قول المتن أودناير] أوهما [قوله وقيل يجوز على المغشوش] قال السبكي هو الذى قوى عندى أن
أفتى وأحكم به إن شاء الله إذ لا دليل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كما دعت إلى أصل القراض
فساغ [قول فلا يجوز على مجهول القدر] لأنه يلزم من ذلك جهالة قدر الربح [قوله لأن انقسام التصرف
الخ] يريد بهذا توجيه حجة تفرع قوله ولا عمله معه على قوله ومسلما إلى العامل دفعا لما قيل استقلال
العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعاً على كون المال مسلماً اليه [قول المتن غلام المالك]
أى الرقيق [قول المتن ووظيفة العامل الخ] أى فكل ما هو عليه لا يصح الاستئجار عليه من مال القراض
بل من مال نفسه وماليس عليه لو تبرع بفعله فلا شيء له فى الثانى وزن الأمتعة الثقيلة ونقل المتاع إلى
الحائوت والتداء عليه ومن الأول حفظه والنوم عليه فى السفر ووزن الأشياء الخفيفة

على إحدى الصرتين)
المساويتين فى القدر
والصفة كأن يكون كل
منهما ألفاً صحاحاً قال فى
الروضة فعلى هذا يتصرف
العامل فى أيهما شاء فيتعين
للقراض وفيها كأصلها لو
قارض على دراهم غير
معينة ثم عينها فى المجلس
قطع القاضي والامام
بجوازه كالصرف والسلم
وقطع البغوى بالمنع وعبرة
الشرح الصغير جازوفى
التهديب أنه لا يجوز وفى
الحرر وغيره لا يجوز أن
يقارضه على دين فى ذمته
أو ذمة غيره (ومسلما إلى
العامل فلا يجوز شرط
كون المال فى يد المالك)
يوفى منه ثمن ما اشتراه
العامل لأنه قد لا يجد عند
الحاجة (ولا) شرط (عمله
معه) لأن انقسام التصرف
يفضى إلى انقسام اليد
(ويجوز شرط عمل غلام
المالك معه على الصحيح)
والثانى لا كشرط عمل
البدل لأن يد عبده يده وفرق
الأول بأن العبد مال لجعل
عمله تبعاً للمالك بخلاف
السيد نعم ان ضم إلى عمله
أن يكون بعض المال فى
يده أو أن لا يتصرف العامل
دونه فسد العقد قطعاً قال

فى الكفاية وصورة المسئلة أن يكون الغلام معلوماً للمشاهدة أو الوصف فان لم يكن معلوماً ففسد العقد
(وظيفة العامل التجارة وتوابعها كنفث الثياب وطبخها) وذرعها وغير ذلك مما ساقى أنه عليه (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن ويخبز)

[قول]

وبيعه (أو غزلا يفسحه وبيعه فسد القراض) لأن الطحن والغرز والنزل والفسح ليست من وظيفة العامل وهي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج إلى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (ولا يجوز أن (٥٣) يشترط عليه شراء متاع معين) كقوله

لا تشتري إلا هذه السلعة (أو نوع يندر وجوده) كقوله لا تشتري إلا الخيل البلق (أو عاملة شخص) بعينه كقوله لا تبع إلا زيد أو لا تشتري إلا من المتاع المعين قد لا يربح فيه والناذر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع يتصرف فيه (ولا يشترط بيان مدة القراض) فإن الربح المقصود منه لا ينضب وقته (فلو ذكر مدة ومنعه التصرف) أو البيع كما في الحرر وغيره (بعدها فسد) العقد فانه قد لا يربح فيها (وان منعه الشراء بعدها فلا) يفسد العقد (في الأصح) لحصول الاسترباح بالبيع انتهى له فعله بعدها والثاني يفسد التوقيت وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في قوله لا تشتري بعدها ولك البيع وما هنا كالحمر والتنبيه يصدق مع ذلك ومع السكوت عن البيع قال في المطلب وهو انتهى يظهر وان اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد

على العامل استنجا ذلك من مال القراض جاز قاله شيخنا عن شيخنا الرملي وفي شرحه خلافه فراجعه (قوله) وهي أعمال مضبوطة (هو تفسير لما قبله لا فائدة أن معنى كونها ليست من وظيفة العامل لكونها لا تسمى تجارة ولا قاعلا عاملا بل تسمى حرفة وقاعلا محترفا (قوله العوضين) وهما العمل والربح وهما الأصل في القراض (قوله شراء متاع معين) ويجوز منع شرائه (قوله أو نوع يندر الخ) قال المناوردي الا في محل يغلب وجوده فيه (قوله أو عاملة شخص بعينه) بخلاف منع معاملته وشرط البيع في حانوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين قاله المناوردي والاذن المطلق يرجع فيه للعرف والاذن في البر بالزاي المحجمة يتناول كل جنس لا الفرش والأكسية وفي الفاكهة لا يتناول البقول والقتاء والخيار وفي الطعام يتناول الحنطة لا الدقيق وفي البحر لا يتناول البر وعكسه (قوله ولا تشتري إلا من المتاع المعين) هو عام لمعنى المعاملة والواو فيه بمعنى أو (قوله ولا يشترط تعيين نوع) أي فلا يضر تعيينه ان لم يندر وجوده كما مر والجنس كالنوع بالأولى فتأمل (قوله مدة القراض) خرج به نحو قارضتك ماشئت أنت أو شئت أنا فيصح (قوله ومنعه التصرف) أو علقه ونجز القراض فانه لا يصح وان علقه بموته (قوله منعه الشراء الخ) صريح كلامه الصحة بقوله قارضتك سنة ولا تشتري بعدها قال شيخنا الرملي وهو كذلك ان ذكر ولا تشتري بعدها متصلا فان فصله فهي ما ذكره الشارح بعد وحكمها البطلان قيل وعليها يحمل ما في المنهج وفيه نظر ظاهر والوجه البطلان مطلقا كما بينته في حاشية شرح التعرير بأظهر بيان فليراجعه من أرواه وقول شيخنا الزيادي بالصحة فيها مطلقا غير مستقيم بالأولى ولو قال قارضتك ولا تشتري بعدها صح ولو حمل كلام المصنف والمنهج على هذه لكان هو الوجه الوجه (تنبيه) يشترط في المدة أن يمكن فيها الربح لا نحو ساعة وعلم بما ذكر أنه لا يصح تعليق القراض ولا توقيته ولا تعليق التصرف بخلاف الوكالة لمنافاة غرض الربح (قوله فلا يجوز الخ) هو محترز اختصاصهما به وسكت عن محترز اشتراكهما فيه لأنه المذكور في كلام المصنف (قوله لغيرهما) أي مع عدم العمل فان شرط عليه العمل فهو قراض لاثنين كذا قاله شيخنا (قوله إلا عبد الخ) تقدم المراد به وعلم أنه لو شرط نصف الربح للعامل ونصفه لملاوكة فسد القراض لما مر وكذا في المالك وكذا لو قال المالك للعامل ونصفه لك على أن تعطى ابنك أو زوجتك منه كذا فهو فاسد نعم لو قال العامل على أن أعطى من نصبي كذا لزوجتي فهو صحيح لأنه وعد هبة (قوله أي توكيل الخ) أي فهذا هو المراد من الإبضاع انتهى هو في الأصل

[قول المتن ولا يجوز أن يشترط] لونهاء عن هذه الأمور صح لأن في غيرهما مجالا واسعا [قول المتن فلا ذكر مدة] لو نجز القراض وعلق التصرف على وقت فسد لأن الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه [قوله وان اقتصر الخ] أفهم أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكت كما في هذا الذي أفهمه من أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها يصح وهو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تفتربعا في شرح المنهج مما يخالف ذلك فانه يخالف للمنقول حمله عليه ظاهر عبارة الروض [قول المتن اختصاصهما] انظر هل هذا يعني عما بعده أولا [قول المتن واشتركا] أي ليكون المالك آخذا بملكه والعامل آخذا بعمله [قول المتن وقيل إبضاع] لك أن تقول ان كان الإبضاع عقدا مستقلا غير التوكيل احتاج إلى دليل [قوله أيضا إبضاع] البضاعة هي الشيء المبعوث وهذا قد بعث المالك معه ليتجر بلا جعل [فرع] قال تصرف والربح كله لك فهو قرض أو كالملى فهو إبضاع لأن التصرف صالح للجميع بخلاف

وقيل يجوز ويحمل على المنع من الشراء (و يشترط اختصاصهما بالربح واشتركا كما فيه) فلا يجوز شرط شيء منه لغيرهما إلا عبد المالك أو العامل فما شرط له مضموم إلى ما شرط لسيده (ولو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد وقيل قراض صحيح وان قال كله لي فقراض فاسد وقيل إبضاع) أي توكيل بلا جعل . الأول في المستثنين

نظر الى اللفظ والثاني الى المعنى وسبأني بيان الأجرة في ذلك (و) بشرط (كونه) أى المشروط من الربح (معاوما بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارضتك (٥٤) (على أن لك فيه شركة أو نصيبا فسد) القراض (أو) أنه (بيننا فالأصح الصحة

ويكون نصفين) لتبادره الى الفهم والثاني يفسد لاحتمال اللفظ لغير المناصفة فلا يكون الجزء معاوما (ولو قال لي النصف فسد في الأصح) والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف صح على الصحيح) والنصف الباقي للمالك لأن الربح فائدة المال فهو للمالك إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له في الأولى شيء منه ومقابل الصحيح يشترط بيان ما للمالك كالعامل (ولو شرط لأحدهما) أي كان (عشرة) من الربح والباقي منه بينهما (أو ربح نصف فسد) لأن الربح قد ينحصر في العشرة أو في ذلك النصف فيفوت على الآخر الربح .

(فصل : يشترط إيجاب وقبول) في القراض كغيره من العقود (وقيل يكفي القبول بالفعل) فما اذا قل له خذ هذا الألف مثلا واتجر فيه على أن الربح بيننا نصفين فأخذ من الإيجاب ضاربته وعاملته (وشرطهما كوكيل ومتوكل) أى العامل

اسم للشيء المبعوث (قوله نظر الى اللفظ) أى لفظ القراض فلو سكت عنه كأن قال خذوه وتصرف فيه والربح كله لك ففرض صحيح أو كله لي فابضاع وكذا لو اقتصر على أضعفك فان قال ونصف الربح لك فقراض صحيح ولو قال اتجر في هذه الدراهم لنفسك كان هبة على الأصح (قوله معاوما بالجزئية) وان توقف على حساب كأن يقول ثلث الربح لي وثلث باقية لك فالخروج تسعة للعامل منها اثنان والباقي وهو سبعة للمالك (قوله بيننا) فان زاد على ذلك لفظا غير المناصفة فسد كقولهما بيننا أثلاثا مثلا لما فيه من الجهل بمن له الثلث أو الثلثان فان عيننا من له أحدهما فصحيح (قوله وان قال) أى المالك وكذا لو قال العامل لي النصف فيصح (قوله والباقي منه بينهما) ليس قيدا ولعل اسقاط المصنف له من الحرر لذلك فلا فرق في الفساد بين أن يقول والباقي بيننا أولك أولى أو يسكت عنه .

(فصل : في أحكام القراض) وبقيّة أركانه وما يعتبر فيها (قوله إيجاب وقبول) ومنه ذكر الربح فان لم يذكر فسد العقد فالمراد من الشرطية في الصيغة اعتبار اللفظ فيها من الجانبين فلا ينافي الركنية (قوله في القراض) لم يقل للقراض للإشارة الى أن المذكور ركن لا شرط فتأمل (قوله خذ الخ) أفاد أن الخلاف في صيغة الأمر كافي الروضة وأصلها ولا يصح بالفعل في غير هاقطعا ومنه ما ذكره بقوله ضاربته وعاملته فعمل أنه لا يكفي الفعل هنا ولو من أحد الجانبين وان أشبه الوكالة لوجود النص هنا فراجع (قوله والمالك كالمتوكل) فيجوز أن يكون أعمى أى من حيث صحة العقد ويوكل في التعيين والاقباض (قوله ويجوز لولى الخ) سواء الأب والجدّ والوصى والقيم ولو فهم لم يجز اعنه وفارق الوكالة بتوقع الربح هنا والسفيه كالطفل وشرط العامل في جميع ذلك أن يجوز الإيداع عنده ولا يصح أن يقارض الولي لنفسه مع موليه ولو أبا أو جدّا ويجتهد الولي في أن يكون مائثره للعامل من الربح قدر أجرة مثله فأقل فان زاد لم يضركذا ذكره في المريض بقولهم ولزمريض أن يقارض ولا يحسب ما راد على أجرة مثل العامل من الثلث لأنه تحصيل معدوم (قوله ليشركه الخ) يفيد أنه ليس عاملا مستقلا بل هو كالمساعد الأول (قوله لم يجز في الأصح) والأول باق على صحته ثم ان عمل الثاني وحده فلا شيء للأول والربح كله للمالك وعليه للثاني أجرة مثل عمله لأنه

القراض والابضاع فلو قال أضعفك على أن الربح كله لك فهل هو ابضاع أو قرض فيه الوجهان أو على أن نصفه لك فهل هو ابضاع أو قراض فيه الوجهان [قوله فلا يكون الجزء معاوما] نظيره بعثك بألف ذهب وفضة ونظيره الأول كثير من الأقوار والوصية والوقف والبيع لزيد وعمرو وغير ذلك [قوله والثاني يصح الخ] أى لأنه الذي يسبق الى الفهم ونظيره قوله تعالى وورثه أبواه فلا ممة الثلث فانه يسبق الى الفهم أن الباقي للأب [قول المتن ولو شرط لأحدهما الخ] هذا محترز قوله بالجزئية وما قبلها محترز قوله معاوما . (فصل : يشترط) بمعنى لا بد منه [قول المتن وقيل يكفي القبول بالفعل] المراد بالفعل الأخذ لكن عبارة الروضة كالشرحين في هذا وقيل لا يحتاج الى القبول على وجه انتهى وقضيتها أنه لو تصرف من غير أخذ نفذ عند هذا القائل [قوله خذ هذا الألف] من ثم تعلم أن هذا من صيغ القراض ومثلها خذوه ومع فيه واشتر على أن الربح بيننا ولو قال بعدا فاقته من الجنون أو قال وارثه بعد موته أقررتك على ما كنت عليه كان كافيا [قوله أن يقارض] يجوز أيضا أن يأذنه في السفر حيث يجوز للولي [قوله والثاني يجوز] قال الامام عليه لو انفرد أحدهما بالعمل ولم يعمل الآخر شيئا لم يستحق غير العامل شيئا

كوكيل والمالك كالمتوكل فلا يجوز أن يكون واحد منهما سفيا ويجوز لولى الطفل والمجنون أن يقارض [قول صلحها] ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجز في الأصح) والثاني يجوز كما لو قارض المالك اثنين ابتداء وأجاب الأول بأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقد المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقده

عاملان ولو قارضه بالاذن لينفرد بالرجح والعمل جاز (و بغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب) تصرفه فيضمن ما تصرف فيه (فإن اشترى في الذمة) وسلم المال في المحن ورجم فيما اشترى (وقلنا بالجديد) فيما إذا اشترى الغاصب (٥٥) في الذمة وسلم المصوب في المحن

ورجم فيما اشترى أن الرجح له (فالرجح) هنا (للعامل الأول في الأصح) لأن الثاني وكيل عنه (وعليه للثاني أجرته) لأنه لم يعمل بجنا (وقيل هو للثاني) كالغاصب والقديم في الغاصب أن الرجح للمالك وعلى هذا فالرجح هنا في الأصح نصفه للمالك لرضاه به في الأصل ونصفه بين العاملين بالسوية عملاً بالشرط بعد خروج نصيب المالك (وإن اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لأنه فضولي (ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا ومساويا) في المشروط لهما من الرجح كأن يشترط لأحدهما المعين ثلث الرجح وللآخر الربع أو يشترط لهما النصف بالسوية قال الامام وإنما يجوز أن يقارض اثنين إذا ثبت لكل واحد الاستقلال فإذا شرط على كل واحد مراجعة الآخر لم يجوز قال الرافعي وما أظن الأصحاب يساعدونه عليه وفي المطلب المشهور الجواز مطلقا كما قلته الرافعي (والاثنان واحدا والرجح

معمل بآذنه وإن علم الفساد ولم يكن في المال رجح وإن عملا ما فالقياس أن الأول يستحق من الرجح بقسط ما عمل والباقي للمالك وعليه للثاني أجره مثل ما عمل نعم إن قصد الثاني إعانة الأول فلا شيء له مطلقا والأول على ما شرط له (قوله عاملان) أي بغير نيابة عن المالك فلا ينافي ما بعده فتأمل (قوله ولو قارضه لينفرد الخ) هو محتز لبشارته أي أذن المالك للعامل الأول في أن يعامل عملا آخر وفي أن الآخر ينفرد بالعمل والرجح فهو حينئذ عامل مستقل (قوله جاز) أي وصح قال شيخنا وإن شرط على كل منهما مراجعة الآخر وفيه نظر ظاهر لأن العامل الأول ينزل كما يأتي فليس فيه عاملان وحيث جاز فيشترط أن يكون المال الآن بحيث يصح القراض عليه ابتداء لأن هذا ابتداء قراض وينزل الأول بمجرد الاذن إن ابتداء المالك العامل الأول بأن يقارض الثاني والا كان قال العامل انذني أن أقارض أو قال الثاني للمالك قارضني الخ انزل الأول بالعقد معه (قوله فاسد) أي القراض الثاني والأول باق على صحته كما يأتي (قوله فان اشترى) أي العامل الثاني في الذمة أي في هذا القراض الفاسد وقصد وقوع العقد للعامل الأول وحده ليأتي ما بعده فان قصد نفسه فالحكم له لأنه الغاصب حينئذ وكذا إن أطلق فان نوى نفسه مع الأول فالوجه أنه مشترك بينهما وفي ابن حجر أنه للثاني وفيه نظر (قوله الجديد) المذكور في الروضة وأصلها (قوله أن الرجح له) هذا هو الجديد وهو المعتمد (قوله فالرجح) أي رجح المال جميعه لالمشروط فقط للعامل الأول (قوله هنا) أي في صور القراض المذكورة (قوله في الأصح) والمقابل له ما قبله من أن الرجح للمالك كإس (قوله وإن اشترى) أي الثاني بعين مال القراض فباطل سواء قصد الشراء للعامل الأول أو لنفسه أو أطلق (قوله لأنه فضولي) وحينئذ فالأول باق على صحته وله أن تزح المال من الثاني ويتصرف فيه (نبيه) كالعامل فيما ذكر الوصي إذا أراد أن يقيم غيره مقامه وأخراج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط لواقف قال شيخنا ولو عزل نفسه انزل وللقاضي أن يولي غيره فراجع (قوله قال الامام الخ) اعتمده الشيخ الخطيب والسباطي واعتمد شيخنا ما بعده عن المطلب قال لأتهما كعامل واحد وفيه نظر لتوقف اذن أحدهما على الآخر أو حضوره (قوله فان شرطا) بألف التثنية كما في بعض النسخ وهو الموافق لما بعده وعلى إسقاطها فضميره عائذ لكل من المالكين أو لأحدهما باذن الآخر أو أن شرط مبنى للمجهول وينزل على ما ذكر (قوله نفذ تصرف الخ) نعم إن فسد فساد الصيغة أو لعدم أهلية العامل أو كان مقارضا لغيره كالولي والوكيل

[قول المتن فالرجح للعامل الأول] هذه المسئلة تقتضي أن الغاصب إذا دفع لشخص المال على وجه القراض يكون ما يشترطه في الذمة للغاصب له ربحه وعليه أجره العامل وقد استبعد السبكي واختار في مسئلة الكتاب أن الرجح للعامل الثاني وقال في مسئلة الغاصب الذي فرضتها هذه انعدم فيها العقد بالكلية فلا يتصرف العامل بالاذن ولا يلحق بالقراض الفاسد . أقول وإطلاق الأصحاب الكلام في القراض الفاسد يخالفه [قوله والقديم] وجهه التحذير من اتخاذ الناس ذلك ذريعة والجديد يقول بالتصرف صحيح والاعطاء فاسد (فرع) ولم يخطر بذهنه حين الشراء أن ينقد من المصوب فلا يجي القبول القديم أي فيما لو تقدمه بعد العقد [قوله نصفه للمالك] أي فيجعل كالتالف لتعذر العمل فيه بالشرط المذكور [قول المتن ويجوز أن يقارض الواحد اثنين] كقديين [قول المتن والاثنان واحدا] أي كالمقارض كل منهما على ماله المتميز [قول المتن نفذ تصرف العامل] لأن الذي فسد هو القراض لا الاذن فيه وسواء علم الفساد أم لا [قوله أيضا نفذ تصرف العامل] حاول السبكي أن يستقي من هذا ما ودفع الغاصب المال المصوب

بده نصيب العامل بينهما بحسب المال) فإذا شرط للعامل نصف الرجح ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة انقسم النصف الآخر اثلاثا فان شرط لغيره ما تقتضيه النسبة فسد العقد لما فيه من شرط الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد القراض نفذ تصرف العامل) للاذن فيه

قارضتك وجميع الرج لي
وقبل فلائتي له في الأصح)
رضاه بالعمل مجانا والثاني
له أجره المثل كغير ذلك من
صور الفساد (ويتصرف
العامل محتاطا) في تصرفه
(للابعين) في بيع أو شراء
(ولانسيئة) في ذلك (بلا
إذن) أي في النسيئة
والغبين والمراد به الفاحش
كافي الوكيل وبالأذن
يجوز ذلك ويأتي في تقدير
الأجل وإطلاقه في البيع
مانقدهم في الوكيل ويجب
الاشهاد في البيع نسيئة فان
تركه ضمن ووجه منع
الشراء نسفة أنه كما قال
الرافعي قد يتلف رأس المال
فتبقى المهدة متعلقة به
أي فتتعلق بالمالك (وله
البيع بعرض) لأنه
طريق في الاسترباح
(و) له (الرد) بعيب
تقصيره) أي الرد
(مصلحة) وإن رضى
المالك بالعيب لأن للعامل
حقه في المال ووجه تقضيه
صفة الرد ولأمله للجنس
ونظيره قوله تعالى وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار
(فان اقتضت الامساك
فلا) رد (في الأصح)
والثاني له الرد كالوكيل
وفرق الأول بأن الوكيل
ليس له شراء المعيب بخلاف
العامل إذ لو رأى فيه رجحا

لم ينفذ التصرف أصلا (قوله لأنه لم يعمل الخ) صريحه عديم الاستحقاق مع علم الفساد وخالفه
شيخنا واعتمد الاستحقاق وإن علم الفساد وأنه لأجرة له إن لم يحصل ربح (قوله فلا شيء له في
الأصح) هو المعتقد عند شيخنا وإن جهل الفساد وظن أن له الأجرة خلافا لابن حجر فانظره مع ما قبله
وقد يفرق (قوله في النسيئة في البيع والشراء) كما هو صريح كلام الشارح نعم يحتاج في السلم إلى النص
عليه بخصوصه ولومنه من البيع حالا فسد العقد (قوله والمراد به) أي بالغبين بل قال الماوردي لا يجوز
الشراء فمن المثل إن لم يرجح ربح (قوله ويجب الاشهاد) أي على تسليم المبيع والاقرار بالعقد لا على
نفس العقد ويكفيه شاهد ليحلف معه ولونهاء عن الاشهاد لم يمتنع وله تركه (قوله وله البيع) وكذا
الشراء (قوله بعرض) وبغير نقد البلد إن راج (قوله وله الرد) بل يجب عليه (قوله ووجه الخ)
ذكره ليوافق الجمهور من منع محي الحال من المبتدأ وصح كونه صفة من المعترف بأل الجنسية لأنه
في معنى التكره وقد أجاز سيويو محي الحال من المتدا وليس بضعيف فيصح وقوعه هنا (قوله فان
اقتضت الخ) بقي ما لو انتفت المصلحة في الرد والامساك أو استوت فيهما واعتمد شيخنا جواز الرد فيهما
ولا يجب أخذاهم بمفهوم الجنتين (قوله وللمالك الرد) أي على الهائع إن كان الشراء بالغبن والأفعلى
العامل وله الرد على البائع إن شاء فعلم أنه يقع للعامل رد المالك وهذا حيث جاز للعامل شراء المعيب
وهو المعتقد والأفيعق للعامل ابتداء ويأتي فيها لوساه في العقد أو بعده وصده البائع أو كذبه مامر
في الوكيل قاله العلامة البرلسي (قوله حيث يجوز للعامل) وهو ما إذا كانت المصلحة في الرد وحده
كما هو صريح كلام المصنف والشارح وليس في كلامهما ما لو استوى الرد والامساك في المصلحة أوعدهما
كما تقدم والمعتمد فيهما هنا اجابة العامل (قوله فيه) أي في الرد من حيث المصلحة بأن ادعاها أحدهما
فيه وتفاها الآخر فيه (قوله عمل بالمصلحة) أي عمل الحاكم بما رأى فيه المصلحة فان استوت عنده
فيهما رجح للعامل كما مر (قوله لأن المال له) صريحه امتناع معاملة وكيله في ماله ومأذونه بخلاف مكاتبه ولو
قاسدا وكذا امتناع معاملة أحد العاملين للآخر في ماله وإن ثبت لكل منهما الاستقلال واعتمده شيخنا
وصرح به شيخنا الرملي في شرحه وخرج بمال المالك مال غيره كأن كان وكيله عن غيره فتجوز معاملته
فيه (قوله ولا يشتري للقراض بأكثر الخ) أي ولا يغير جنسه فلا يرى أي ما يباع بالبراهم ورأس المال دنانير
باعها بالبراهم واشترى بها محل صنع الشراء بالأكثر بغير إذن ويمكن رجوع قول المصنف الآتي بغير إذنه

قراضا قال لأن حقيقة العقد لم توجد فلا يصح التصرف مطلقا ولا يتضمن ذلك الإذن في الشراء في الذمة
[قوله لأنه نماء ملكه] أي وانما يستحق العامل بعضه في العقد الصحيح [قول المتن وعليه للعامل أجره
مثل عمله] وإن لم يكن في المال ربح [قول المتن الاذاقال الخ] وقلنا إنه قراض فاسد أما إذا قلنا إنه باضاع
فلا يستحق العامل شيئا جزما أقول قضية هذا البضاع على هذا الوجه ولك أن تقول هو توكيل فكيف
يصح مع العموم فان قلنا البضاع عقد مستقل فيبد ذلك احتاج الى دليل من الشرع [قوله والثاني له
أجرة المثل] أي كما أن المنكوحه على غير مهر تستحق مهر المثل وأيضا فلا يلزم من رضاه بعدم المسمى أن
يكون طامعا في أجره المثل [قوله ويجب الاشهاد الخ] هل يشترط حضور الشهود العقد أم يكفي أن لا يسلم
المبيع حتى يشهد شاهدين على اقراره قال في المطب الأشبه الثاني لأن تكليف ذلك عند العقد عسر وبحث
الأسنوي الاكتفاء بشاهد كافي الوكالة بأداء الدين [قول المتن وله الرد بعيب] بحث الأسنوي الوجوب
[قوله حيث يجوز للعامل] بل للمالك أولى [قول المتن عمل بالمصلحة] قال الأسنوي فلو استوى الحال في الرد
والامساك قدم العامل إذا جوزه له شراء المعيب لأنه لما كان متمكنا من ذلك التصرف رجعا إلى اختياره

فلا يرد ما فيه مصلحة بخلاف الوكيل (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما أو أبا الآخر [قوله
(عمل بالمصلحة) في ذلك (ولا يعمل المالك) بأن يبيعه شيئا من مال القراض لأن المصلحة (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال)

فان فعل لم يقع مازاد عن جهة القراض (ولا) يشترى (من يعتق على المالك) من أصوله وفروعه (بغير إذنه وكذا زوجه) لا يشترى به بغير إذنه ذكرا كان أو أنثى (و الأصح ولو فعل) أى اشترى القريب أو الزوج (لم يقع) (٥٧) (المالك) لئلا يتضرر بتفويت

المال أو انفساخ النكاح

(و يقع) الشراء (ل العامل

ان اشترى في الذمة) فان

اشترى بعين مال القراض

بطل ومقابل الأصح في

الزوج ينظر الى توقع الربح

في شرائه وإطلاقه على الأنثى

كما في قوله تعالى ويا آدم

اسكن أنت وزوجك الجنة

وأصلحنا له زوجه (ولا

يسافر بالمال بلاذن) لما

فيه من الخطر والتعريض

للتلف فلو سافر به من غير

إذن ضمنه قال في الروضة

وإذا سافر بالاذن لم يجز

سفره في البحر إلا بنص

عليه ومراعاة الملح (ولا

ينفق منه على نفسه حضرا

وكذا سفرا في الأظهر)

لأن له نصيبا من الربح فلا

يستحق شيئا آخر والثاني

ينفق منه ما يزيد بسبب

السفر كالحلف والادوية قال

في الروضة وزيادة النفقة

واللباس والكراء ونحوها

أه ويكون ذلك بالمعروف

ويحسب من الربح لأنه

انقطع بالسفر عن

التكسب لنفسه فان لم

يحصل ربح فهو خسران

لحق المال ولو شرط نفقة

السفر في العقد صح على

الثاني وفسد على الأول

إلى هذا قاله ابن حجر وفيه نظر لأن الفرض هنا أن الشراء بالعين وهو كما قال الشارح لا يقع فيه ما قابل الزائد للقراض بل يبطل أو يقع للعامل فان جعل كلام المصنف في الشراء في الذمة وفعل وقع الكل للقراض والزائد قرض على المالك فلا يصح ما قاله الشارح فتأمل وافهم والكلام فيما اذا لم يكن إلا عقد واحد فلو اشترى عبدا بمال القراض ثم اشترى به آخر فالثاني باطل للقراض ويقع للعامل ان اشترى في الذمة سواء كان الشراء الأول بالعين أو في الذمة لأنه استحق دفعه له سواء أذن له المالك في الزيادة أولا وإذا سلم المال في ثمن الثاني صار ضمنا له وإذا تلف حيثئذ انفسخ العقد الأول ان كان الشراء بعينه والا فعلى المالك دفعه لأن العقد له وعلى العامل مثله فان سلم العامل من ماله المثل للبائع الأول باذن المالك حصل التقاض والبرء المالك وبقي المال في ذمته للمالك والعبد الأول مال قراض نعم ان وقع الشراء للثاني في زمن خيار الأول له أو لهما صح وكان فسخا للأول فتدبر (قوله لم يقع مازاد عن جهة القراض) وفيه ما تقدم (قوله من أصوله وفروعه) كلام المصنف يشمل غير ذلك نحو من أقر بحريته أو مستولده وبيعت لتجورهن فلو قال الشارح كآصله وفروعه لكان أولى (قوله بغير إذنه) فان كان باذنه عتق على المالك ويرجع رأس المال لما بقي ان كان والا بطل القراض فان كان ربح استقر للعامل على المالك حصته منه ومثل ذلك ما لو أعتق المالك عبدا من مال القراض وخرج بالمالك العامل فله شراء زوجه ومن يعتق عليه ولا ينفسخ النكاح ولا يعتق عليه ان لم يكن ربح وكذا ان كان على مافي المنهج وغيره وفي شرح شيخنا خلافة والمتجه الأول لعدم ملك العامل حصته (قوله أى اشترى) جاهلا كان أو عالما كما مر وفارق الوكيل بفرض الربح هنا (قوله لئلا يتضرر بتفويت المال) يؤخذ منه جواز شرائه لو كان ذميا لمصحف ونحوه قال شيخنا وهو كذلك لأنه للقراض ولا ملك للعشترى فيه (قوله ضمنه) وله البيع في البلد الذي سافر اليه بمثل قيمة البلد المأذون فيه أو دونها بقدر يتسامح به ويستمر ما قصه من الثمن في ضمانه حتى يعود إلى البلد الأول (قوله الا بنص عليه) أو على محل لا يصله الا بالسفر فيه وألحق الأذرعى به الأنهار العظيمة ولا يجوز السفر في البحر ولومع الاذن الا ان غلبت السلامة فيه (قوله ولا ينفق) الأولى بمون ليشمل غير النفقة أو المراد بالنفقة المؤنة وخالف الامام مالك فجوز النفقة والصدقة على العادة (قوله لأن له الخ) لعل شأنه ذلك فيدخل ماله لم يربح أو كان العقد فاسدا فراجع (قوله ما يزيد الخ) يفيد أن قدر نفقة الحضر ممنوعة قطعاً (قوله ويكون الخ) أى على الثاني (قوله وفسد على الأول) هو المعتمد (قوله بالرفع) عطف على فعل فالوزن عليه وان لم تجز به العادة واعتمده شيخنا الرملى وصرح مافي المنهج خلافة فيكون مجرورا عطفا على طى وانما فعل الشارح ما ذكر ليصح ضبط المصنف نحوه بالرفع المعطوف على الأمتعة المرفوعة بالنيابة عن وزن المضاف اليها المقتضى أن وزنها ليس عليه وان جرت به العادة كحمل الأمتعة من السوق إلى الخانوت فليس عليه كما ذكره الشارح ويصح الجر [قوله ضمنه] ويجوز له البيع في البلدة التي سافر اليها ان كانت القيمة بها مثل قيمة البلدة المأذون فيها أو أقل بقدر يتسامح به وإذا قبض الثمر استمر في ضمانه ولو عاد إلى البلدة الأولى [قوله لأنه انقطع الخ] أى فأشبه الزوجة وعليه لو قام في بلد في أثناء الطريق يتوقع الربح أنفق ولو طال وإذا رجع وبعه فضل زاد أو ماء وجب رده

كشروط نفقة الحضر (وعليه فعل ما يعتاد كطى الثوب) وقد تقدم

(٨ - قلوبى وعميره - ثالث)

(ووزن الخفيف) بالرفع (كذهب ومصك لا الأمتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبط المصنف أى نحو وزنها كحملها وقتلها من الخان إلى الخانوت (وما لا يلزمه لا الاستنجار عليه) من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا أجر له وما يلزمه لو استأجر من فعله

غير مستقر لا يسلط على التصرف فيه لاحتمال الخسران بعد ذلك وعلى الأول له فيه قبل القسمة حق مؤكد يورث عنه وبقدم به على الغرماء لتعلقه بالعين (ونحو الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك) لأنها ليست من فوائد التجارة (وقيل) هي (مال قراض) لأنها من فوائده وعلى هذا هي من الربح وقيل هي شائعة في الربح وبأس المال والنتاج يشمل ولد البهيمة والجارية والمهر بوطئها بشبهة ولا يجوز للمالك وطؤها ولا تزويجها (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح مما يمكن وجوبه) لاقتضاء العرف ذلك وألحق به النقص بالمرض والتعب الحادثين (وكذا لو تلف بعضه) أي مال القراض (بآفة) سواءية كحريق (أو غصب أو سرقة) بأن تعلق أخذه أو أخذ بدله (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الربح (في الأصح) والثاني لا يحسب منه لأنه لا تعلق له بالتجارة بخلاف الرخص وليس ناشئا من

فيها أيضا (قوله فالأجرة من ماله) أي العامل فلو دفعها من مال القراض ضمنها (قوله بالقسمة) ومع المالك بها لو حصل بعدها في المال خسران جبر بالربح لأنه لا يستقر ملكه إلا أن نص رأس المال أو فسخ العقد (قوله والنتاج) الحاصل بعد الشراء في مدة التربص للمالك دخل فيه الحل فهو للمالك وهل يمنع بيعها حاملا راجعه (قوله والمهر الخ) نعم المهر الحاصل بوطء العامل مال قراض ربحا ورأس مال لأنه حصل بفعله وعليه الحدان علم والولد رقيق وهو مال قراض أيضا والا فلا حد والولد حر نسب وعليه قيمته قال والد شيخنا الرمي يكون مال قراض أيضا وخالفه ولده فيها ومال شيخنا للأول وهو ظاهر (قوله والمهر بوطئها بشبهة) مبتدأ وخبر فإن أراد منها فواضح والا فليست الشبهة قيدا كما ذكره الأذرعى والصوف والشعر ونحوه كالغزاة يفوز بها المالك (قوله ولا يجوز للمالك وطؤها) وينفذ استيلاؤه ولا شيء عليه بالوطء إلا حصة العامل من الربح من قيمة الولد إن حصل استيلاؤه منه لأن الولد منه حر نسب وظاهر ما ذكر أنه لا يلزم للمالك بوطئه مهر ولا حصة العامل منه وهو ظاهر معلوم مما مر ومن الزوائد أيضا أجرة الأراضي والدواب ونحوها فهي للمالك وإن كان المستعمل لها هو العامل ولا يجوز للمالك استعمال نحو دواب القراض فإن خالف فليس عليه سوى الآثم والمراد بالحاصلة الحادثة بعد التصرف فلو اشترى حاملا فالحل مال قراض ونحو ذلك (قوله ولا تزويجها) وكذا ابس للعامل أيضا (قوله بآفة) سواءية خرج غيرها وسيأتي في اتلاف جميعه (قوله بأن تعذر الخ) فإن لم يتعذر ما ذكر فالقراض مستمر فيه أو في بدله والخصم فيه المالك إن لم يكن ربح والا للعامل أيضا (قوله بعد تصرف العامل) شامل للمالعين وفي القيمة وبالجميع أو البعض وهو كذلك (قوله عاذ كر) أي بالآفة السواءية فإن تلف بغيرها ففيه ماسر في نحو الغصب والسرقة (قوله وظاهر أنه لو تلف جميعه) أي بآفة سواءية فإن تلف بالمالك فكذلك أو بأجنبي ولم يتعذر بدله بقي فيه القراض وكذا اتلاف العامل على العتدوات اتلاف بعضه كاتلاف جميعه فيما ذكر والمراد باتلاف العامل ما يشمل اتلافه بتفريطه ولو ادعى المالك على ورثة العامل بعد موته نفريط مورثهم حلفوا على نفي العلم أو أنهم فرطوا وحلفوا على عدمه ولو لم يوجد في تركته مال القراض ولا ما يصلح أن يكون بدله فلا ضمان (فرع) لو جنى على عبد القراض قبل ظهور ربح فللمالك أن يقتص وأن يعفو ولو نجانا أو بعد ظهوره [قول المتن بالقسمة] أعلم أنه قبل فسخ العقد لا يجبروا - منهم ما علم [قوله كالمالك] أي وقياسا على المساقاة أيضا [قول المتن يفوز بها] كذلك الدواب والأراضي قال السبكي وجيئنا فينبغي أن لا يكون للعامل ولاية على ذلك فلا يتصرف فيه (فرع) لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الأجرة للمالك ولا يجوز له استعمالها إلا لغرض القراض [قول المتن وقيل مال قراض] هذا يؤيد قولهم في زكاة التجارة إنها مال تجارة قال السبكي وبحسبنا الزاوي إلى الفرق بينهما قال وكأنه والله أعلم أن النظر في الزكاة إلى عين النصاب وقد تولد منه [قوله وعلى هذا هي من الربح] هو مرجح الغزالي قال السبكي وكلام التهذيب يوافق [قوله والنتاج] يشمل ولد البهيمة لكن لو اشترى حاملا فيظهر تخريجه على نظيره من الرد بالعب والفسل [قوله ولا يجوز للمالك وطؤها الخ] فلو وطئها فلا شيء للعامل بسبب ذلك (فرع) لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بإذن العامل فإن خالف فلا شيء عليه سوى الآثم [قوله أو أخذ بدله] أي والا فيؤخذ والقراض مستمر كما كان ثم إن كان في المال ربح كانت الخاصصة لكل منهما والا فللمالك فقط [قوله والشراء] هي بمعنى أو [قول المتن في الأصح] الراجح في التلف بآفة طريقة القطع وكذا لو كان الغاصب والسارق مما لا ضمان عليهم كالحر في

نفس المال بخلاف المرض والعب (وإن تلف) بما ذكر (قبل تصرفه) يباع وشراء (فمن رأس المال فصل في الأصح) لأن العقد لم يتأكد بالعمل والثاني من الربح لأنه بقبضه صر مال قراض وظاهر أنه لو تلف جميعه ارتفع القراض

(فصل : لكل) من المالك والعامل (فسخه) أى القراض متى شاء (ولو مات أحدهما أو جئ أو أغنى عليه افسخ) كلوكاله (ويلزم العامل الاستيفاء) للدين (إذا فسخ أحدهما وتنضى رأس المال ان كان) المال (٥٩) (عرضا) بأن يبيعه بقدر (وقيل

لا يلزمه التنضى لأن لم يكن ربح) لأنه لا قايمة له فيه ودفع بأنه في عهدة أن يرد المال كما أخذ منهما استرقاه أو نفضه ان لم يكن من جنس رأس المال حصة به وتقييد التنضى برأس المال لأن الزائد عليه حكم حكم عرض مشترك فيه اثنان لا يكلف واحد منهما بيعه (ولو استرد المالك بعضه) أى المال (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال الى الباقي) بعد المسترد (وان استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحا ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرون فالربح سدس المال) جميعه (فيكون المسترد سدسه) بالرفع (من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط منه) وهو واحد وثلاثين ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما في يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له (وباقية) أى المسترد وهو ستة عشر وثلاثين (من رأس المال) فيعود الى ثلاثة وثمانين وثلاث (وان

فلكل منهما القصاص والعفو ويسقط بفحوا أحدهما ولو بحاتا ومن عفا منهما ببطل فهو ما يستحقه . (فصل) في بيان كون عقد القراض جائزا من الجانبين من حيث القراض والاختلاف فيه (قوله من المالك) ومن فسخه أن يقول للعامل لا تصرف واعتاقه واستفلاده واسترداده المال ومنه لا قراض بيننا كافي زوائد الروضة (قوله ولو مات أحدهما) فان كان الميت المالك فللعامل أن يبيع ويستوفى الدين من غير اذن ولومات العامل لم يتصرف وارثه الا باذن المالك فان امتنع فبأيمن حاكم ولا يبيع العامل هنا الا بقدر البسط (قوله ويلزم العامل) أى ان طلب المالك أو كان المحجور عليه وفيه مصلحة ويجوز ان لم يطلب المالك ويمتنع ان منعه ويعمل بتقويم عدلين في العروض ولو ترك العامل حقه ليخلص من ذلك لم يلزم المالك القبول ولو أراد المالك أن يعطى العامل حصته ناضا أجيب فان توقعوا ربحا أجيب العامل (قوله للدين) أى لجميعه ولو الربح أو لم يكن ربحا (قوله اذا فسخ) أو افسخ بجنون أو اغماء ولوليهما تقرير القراض مع العامل ولا يلزم المالك تقرير ورثة العامل على القراض بل ولا يصح الا ان كان المال ناضا لأنه ابتداء قراض (قوله لأن الزائد الخ) نعم ان قصت قيمته بافتراده وجب بيع الكل ولو طلب المالك قيمته عروضاً أجيب أو طلب القيمة ولا رغب فكذا (قوله شائع) أى ان أخذ بغير رضا العامل أو به ولم يصرح بأنه من رأس المال أو الربح والاختصاص بما خصماه به ونهتاهما ان اتفقت كالنصرح والافكا لأخذ بلا إذن وملك العامل حصته مما في يده على الاشاعة فيما اذا خصماه من الربح ولا ينفذ تصرف المالك فيما أخذه ببارضا وان لم يملك العامل بالظهور وعلى الاشاعة تكون حصته للعامل قرضا على المالك وقيل هبة قال بعضهم وعلى كونه قرضا أو هبة ففى منع تصرف المالك نظر فراجع (قوله فيستقر للعامل الخ) وله أن يستقل بأخذه مما في يده كما استقل المالك بالأخذ وفارق الشريك بمنعه من الأخذ من المشترك ابتداء (قوله فيعود) أى رأس المال (قوله الخسران) منه رخص وعيب ونلف بأفة أو شبه غصب وتعذر أخذ بدله أو بالتصرف فيه قال شيخنا وليس منه رجوع النقد الى مقدار قليل ولو بأمر السلطان (قوله ويصدق العامل الخ) أى ما لم يقر قبله بما يخالف دعواه والا لم يقبل وان ذكر تأويله لكن له تحليف المالك ولا يخرج العامل بذلك عن أمانته .

(فصل : لكل فسخه الخ) [قول المتن ويلزم العامل] قال الرافى يطلب المالك لكن ذكره في التنضى والاستيفاء مثله (نبيه) علل الرافى ذلك بأنه أخذ منه ملكا تاما فليرده كما أخذ والدين ملك ناقص قال الأسنوى قضية هذا التعليل أنه يستوفى قدر رأس المال فقط كالتنضى لكن صرح ابن أبى عسرون بأنه يستوفى الجميع كما هو ظاهر المنهاج [قول المتن وقيل لا يلزمه الخ] اقتضى هذا أن الاستيفاء واجب قطعا [قوله لأنه الخ] هو معنى قول غيره للأنوجب عليه عملا بلا مقابل [قوله فيعود الخ] أى ويكون حصة العامل التى استقرت في حصة العشرين التى أخذها المالك بأخذها منها أو بما في يده هذا امراده فيما يظهر ثم رأيت المسئلة في كلام ابن الرفعة قال ان حصة العامل تكون في الذى استرده المالك ان بقى وفي ذمة المالك ان تلف قالوك كلام البسيط يفهم أنها تتعلق بما في يد العامل وسوى عليه الرافى ولم يتعقب في الروضة [قوله منه] الضمير فيه وفي قول المصنف سابقا المشروط منه يرجع للمال من قول المصنف

استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لوربح بعد ذلك . مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استقر عشرون فربح العشرين) بالخسران (حصة المسترد) منه فيكأنه استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين) فلو بلغ ثمانين قسمت الخمسة بينهما نصفين ان شرط المناصفة (ويصدق العامل جميعه في قوله لم أربح) شيئا (أول أربح الا كذا) لموافقته فيما فاض

للقراض) وإن كان خاسرا
(أولى) وكان رابعا لأنه
مأمون (أولم تنهى عن
شراء كذا) لأن الأصل
عدم النهي (وفي قدر رأس
المالك) لأن الأصل عدم
دفع الزائد على ما قاله
(ودعوى التلف) لأنه
مأمون فإن ذكر سببه فهو
على التفصيل الآتي في
الوديعة (وكذا دعوى الرد)
على المالك (في الأصح)
لأنه اتهمه كالودع والثاني
لا كالرهن وفرق الأول بأن
للمرته قبض العين لمنفعته
والعامل قبض لمنفعة
المالك وانتفاعه بالعمل
(ولو اختلفا في الشروط
له) كلن قال شرطت لي
النصف وقال المالك بل
الثلث (تحالفا) كاختلاف
المتبايعين في قدر الثمن
(وله أجره المثل) لعمله
ولمالك الرجح قال في
الروضة وهل ينسخ العقد
بالتحالف أم بالفسخ حكمه
حكم البيع قاله في البيان
(كتاب المساقاة)
هي أن يعامل انسانا
على شجرة ليتعهد بها بالسقي
والترية على أن مازقه الله
تعالى من ثم يكون بينهما
والأصل فيها ما روى
الشيخان عن ابن عمر أنه
صلى الله عليه وسلم عامل
أهل خيبر بشطري ما يخرج

(قوله أولى) نعم إن قامت بينة بأنه اشترى بعين مال القراض بطل العقد ولا يقع للقراض على الأرجح
من وجهين (قوله أولم تنهى الخ) أي بعد اتفاقهما على الاذن منه فيه فإن اختلفا في أصل الاذن صدق
المالك (قوله ودعوى التلف) وكذا فيها لو قال رددت له المال وحصته من الربح وهذا التقى في بدى حصتي
فانه يصدق كما قاله الامام وهو المعتمد وان خالف الأصح في الشركة ولو اختلفا فقال العامل انه قراض والمالك
انه قرض صدق العامل قبل تلف المال والمالك بعده على المعتمد وتقدم بينة المالك ولو ادعى المالك أنه
قرض والآخرون وديعة صدق المالك على المعتمد (قوله وانتفاعه بالعمل) مبتدأ وخبره أي حاصل به
(قوله تحالفا) ويتجه البداء بالمالك نعم لو كان المال المحجور عليه ومدعى العامل أقل من أجره المثل فلا
تحالف ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل بيمينه أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك بيمينه
ولا أجره عليه للعامل (قوله حكم البيع) هو المعتمد فيفسخه أو أحدهما أو الحاكم والله أعلم .

(كتاب المساقاة)

مأخوذة لغة من السقي بسكون القاف لاحتياجها اليه لكونه أكثر أعمالها أو من السقي بكسر القاف
وتشديد الباء وهو صغار النخل ونسبت اليه لأنه الأصل فيها والغلب مقيس عليه ولأن النخل أفضل من
العنب كما يأتي (قوله هي) أي شرعا أن يعامل الخ فأركانها ستة صيغة وعاقدان وعمل وثمر ومورد وقد مر في
القراض ما يتعلق بذلك (قوله والأصل فيها الخ) وجوزها مالك وأحد قياسا على القراض المجمع عليه
ومنعها أبو حنيفة وأجاب عن الخبر بأن معاملة الكفار يحتمل فيها الجهالة وخالفه صاحباه ولأجل هذا
اختلف قدم القراض عليها وقيل انها أصل للقراض لأن الحاجة لمادعت اليها بكون المالك قد لا يحسن
التعهد ومن يحسنه قد لا يملك أشجار الخ جوزت وهذا المعنى موجود في القراض فجوز أيضا وقد يقال انها لما
أخذت شبهة من القراض وشبهان الاجارة جعلت بينهما (قوله عامل أهل خيبر) وفي رواية دفع الى يهود
خيبر أرضها ونخلها فالمراد بالثمر ثمر النخل (قوله أوزرع) هو المزارعة وسيأتي ما فيها (قوله من جائز
التصرف الخ) أي مع مثله إذ يشترط في المعاقدين ماص في القراض فيهما (قوله لنفسه) ذكره لبيان
المعطوف عليه عما بعده ولدفع إيراد أن الولي من جائز التصرف (قوله ولصبي ومجنون) ومثلها

مثله المال مائة والخمسة عشر [قول المتن وكذا دعوى] لو قال رددت له المال وحصته من الربح
وهذا التقى في بدى حصتي قال الامام صدق واعترضه الأسنوي بأنهم صححوا في نظيره من الشركة عدم
التصديق (فرع) اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك ولا
أجره للعامل ولو تلف المال فادعى المالك القرض ليجب عليه مثله والخذل القراض صدق الآخذ
البغوى وابن الصلاح لأنهما اتفقا على جواز التصرف والأصل عدم الضمان ولو أقاما بينتين ففي المرجح
منهما وجهان قال في الخادم الظاهر ترجيح بينة المالك لأن المدعى عليه يدعى سقوط الضمان مع
اعترافه بقبضه [قول المتن وله أجره المثل] أي ولو زادت على ما يدعيه العامل .

(كتاب المساقاة)

[قول المتن تصح من جائز التصرف] أي لا تصح الا منه هذا هو المراد [قول المتن ولصبي
ومجنون] أي على وفق المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرفع في أجره الأرض وتقليل الجزء
المشروط للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق الصبي أيضا قال الزركشي إنما يتجه اذا تزنا الكل
منزلة العقد الواحد ولا فهو بعيد ونبه الزركشي على أن قوله تصح من جائز التصرف يعني عن
قوله ولصبي ومجنون لأنه يشمل الملك والولاية والشارح رحمه الله أشار الى الجواب بقوله لنفسه ثم
لو قال المحجور عليه ليشمل السفه كان أولى (فرع) مثل الولي ناظر الوقف

(وموردها) في الأصل (النخل) للحديث السابق (والعنب) لأنه في معنى النخل (وجوزها القديم في سائر الأشجار الحمرة) كالنخل والتفاح والشمش واللبانة والجديد المنع والفرق أنها تقوم من غير تعمد بخلاف (٦١) النخل والعنب وعلى المنع لو كانت

بين النخل أو العنب فساق عليهما معاً تبعاً ففهما وجهان قال في الروضة أحدهما الجواز ذكره في آخر باب المزارعة والشجر ماله ساق وما لا يثمر منه كالصنوبر لا تجوز المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبطيخ وقصب السكر ويشترط أن تكون الشجرة المساقاة عليها مرئية معينة فلا تجوز على أحد البستانين المرتين من غير تعيين (ولا تصح المخارة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها للبهر من العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبهر من المالك) روى الشيخان عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المخارة وروى مسلم عن ثابت بن الضحاك أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة (فلو كان بين النخل بياض) أي أرض خالية من الزرع وغيره (صحّت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) تبعاً له لعسر الأفراد وعلى ذلك حل معاملة أهل خيبر السابقة ومثل النخل فيما ذكر العنب كما ذكره المصنف

السفيه وفي معنى الولي ناظر الوقف في بساتينه والامام في بيت المال وفيما لا يعرف مالكة (قوله في الأصل) سيأتي مفهومه ولو أخر الشارح لفظ الأصل عن النخل لكان واضحاً (قوله في النخل) ولوذكورا (قوله وجوزها القديم) وبه قال الامام مالك وأحمد واختاره النووي من حيث الدليل وحله الجديد على النخل لأنه من باب المطلق والمقيد نظراً لمفهوم الحديث المصرح بالنخل لامن باب الخاص والعام والمراد بالثمرة ما شأنها الأثمار وأفضل الأشجار النخل ثم العنب وغيرهما مثلهما وفضل النخل لأنه من فضلة طينة آدم ولأنه ورد الحديث بأكرامه ولأنه الشجرة الطيبة في القرآن وليس في الأشجار ما فيه ذكر وأتى غيره كذا قيل وفيه نظر وعبرة الخطيب وليس في الشجر ما يحتاج إنائه إلى ذكره غيره وفيه نظر أيضاً إلا أن يراد به التلقيح من حيث تصويره وقد ورد النهي عن تسمية العنب كرمًا قال الرمنشري لقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال غيره لا مكان اتخاذ الحرمها وقد ورد الكرم بسكون الراء الرجل المؤمن وقد يطلق أيضاً على الكرم (قوله أحدهما الجواز) هو المعتمد وعليه فيشترط فيها ما يأتي في المزارعة (قوله وما لا يثمر) أي ما لا يقصد ثمره ومنه السنط والأثل (قوله لا تجوز الخ) ظاهره ولو تبعاً وغير الشجر كذلك لأنه عطفه عليه وفي كلام السباطي ما يفيد الجواز تبعاً في كل منهما (قوله مرئية) فلا تصح مساقاة الأعمى وفارق صحة شركته لأنها توكيل (قوله فلا تجوز الخ) هو مختار معين كما صرح به (قوله من غير تعيين) أي في العقد ولا يكتفى بالتعيين في المجلس لأن العقد لازم والربح متأخر وهذا فارق صحة القراض على إحدى الصريتين إذا عيّن في المجلس (قوله ولا تصح المخارة) وفاقاً للأئمة الثلاثة وهي مأخوذة من الخير أي الزرع وهي اسم شرعي بما ذكر فيها ويضمن العامل أجرة الأرض إن أخر حتى فات الزرع وعليه حل افتاء النووي بالضمان في المزارعة (قوله ولا المزارعة) خلافاً للامام أحمد ولا يضمن العامل فيها أجرة الأرض إذا أخر حتى فات الزرع لأنه أمين وإذا وقع منه ذلك مع صحة العقد كما يأتي ضمن لأن عليه حينئذ الحفظ (قوله بين النخل) وكذا يجانبه لأن المدار على عسر الأفراد (قوله أي أرض الخ) هو تفسير لحقيقة البياض والمراد هنا الأعم فيشمل الزرع الذي لم يبد صلاحه ومنه البطيخ وقصب السكر ونحوهما (قوله وعلى ذلك حل الخ) أي لأن البهر فيها كان من المالك ولو سكت على البياض في المساقاة لم يجز زرعه وجوزها الامام مالك إذا كان قليلاً ولو شرط في المزارعة البقر على العامل صح وكان المالك أكثره وبقره (قوله صحّت المزارعة) ويشترط بيان ما يزرعه وفارق الاجارة بأن المالك هنا شرك (قوله أن يكون الخ) فالمراد بالاتحاد عدم استقلال المزارعة بعامل والمساقاة بعامل لا عده (قوله وعسر) هو المعبر وعليه

[قول المتن وموردها النخل] هو شامل لفصول النخل ولو منفردة وهو كذلك [قول المتن والعنب] خرج غيرهما ولو مورداً [قول المتن في سائر الأشجار] أي لا إطلاق حديث خيبر السابق واختاره النووي من حيث الدليل وحله الجديد على النخل للرواية الأخرى المصرحة به لا يقال هذا من باب ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لأن منع صحة عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوي (فائدة) هذا القديم قال به مالك وأحمد [قوله أحدهما الجواز] قيد ذلك الماوردي بالقليل وبحث الزركشي بحجج الشروط المذكورة في تبعية المزارعة لمساقاة [قول المتن وهي عمل الأرض الخ] أي عقد على عمل الأرض [قول المتن صحّت المزارعة] أي إذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها [قول المتن والأصح الخ] لو قال عاملك على الشجر والأرض بكذا كان هذا اللفظ كافياً لأنه صالح لهما صرح بذلك الامام وحكي فيه الاتفاق وقول الشارح الآتي بأن

في تصحيح التنبيه (بشرط اتحاد العامل) أي أن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة (وعسر أفراد النخل بالسقي والبياض بالعملة) أي المزارعة وعبر في الروضة كاسهلها بالتفصيل قال فإن أمكن الأفراد لم تجز المزارعة (والأصح أنه يشترط أن لا يفصل بينهما) أي المساقاة والمزارعة

في العقد (وأن لا تقدم المزارعة) بأن يأتي بها عقب المساقاة في عقد واحد والثاني يجوز الفصل بينهما لحصولهما لشخص واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة إن ساقاه (٦٢) بعدها بأن يحتوا وإلا فلا (و) الأصح (أن كثير البياض كقوله) في صحة المزارعة عليه

للحاجة والثاني قال الكثير لا يكون تابعا والنظر في الكثير إلى زيادة الغناء أو إلى مساحة البياض ومغارس الشجر وجهان قال في الروضة أحدهما الثاني (و) الأصح (أنه لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز أن يشترط العامل نصف الثمر وربيع الزرع والثاني قال التفصيل يزبل التبعية (و) الأصح (أنه لا يجوز أن يخار بعبا للمساقاة) لعدم ورود ذلك والثاني قاسه على المزارعة (فإن أفردت أرض بالمزارعة فالمغل للمالك وعليه للعامل أجره وعمله ودوابه وآلاته وطريق جعل الغلة له ما ولا أجره أن يستأجره بنصف البئر) شاتعا (ليزرع له النصف الآخر) من الأرض (وبعبه نصف الأرض) شاتعا (أو يستأجره بنصف البئر ونصف منفعة الأرض) شاتعا (ليزرع) له (النصف الآخر) من البئر (في النصف الآخر من الأرض) فيكون لكل منهما نصف الغل شاتعا وإن أفردت أرض بالخبرة فالمغل للعامل وللمالك الأرض عليه أجره مثلاً . وطريق جعل الغل له ما ولا أجره أن يستأجر العامل نصف الأرض بنصف البئر

[قوله]

ويعمل بالمنافع (فصل : يشترط) في المساقاة (تخصيص الثمر بهما واشتركا كما

يجعل التعذر الذي في عبارة الروضة (قوله) وأن لا تقدم المزارعة) بأن يقدم المساقاة أو يجمعهما معا نحو عاملتك على الشجر والبياض بكذا وما ذكره الشارح مثال قال بعضهم وفيه نظر لأن المعتبر تقديم لفظ الشجر على لفظ البياض ومقارنتهما لا تتصور فما ذكره الشارح متعين بأنه لو قال عاملتك على هذين بنصف ما يخرج منهما مثلاً وقلنا بالصحة كانت من المقارنة (قوله أحدهما الثاني) هو المعتمد قال بعضهم ولا فائدة لهذا الخلاف مع ما صرح أن المعتبر عسر الأفراد فتأمل (قوله فيجوز الخ) ولم يجعل له شيئاً من الزرع وجعل الجزء الذي من الثمر عتقهما فالظاهر كما قال العلامة العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك (قوله والثاني قاسه الخ) وفرق بأن المزارعة أشبه بالمساقاة لأنه ليس على العامل فيها غير العمل ثم في استناد الثاني للقياس دون الحديث دليل على الرد على من قال إن أهل خير بخبارون لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذرا وذلك لأنه يحتمل أن يكون في الأرض زرع مع أنه لم يرد أنه لم يدفع لهم بذرا ولأنه شرط البذر عليهم فهي واقعة فعلية والاحتمال يسقطها فتأمل وتقدم ما يلزمه إذا وقعت (قوله وعليه للعامل الخ) سواء سلم الزرع أو لا كالقراض وفارق الشريك بأن عمله لنفسه ولو زادت قيمة الأرض بعمل العامل وأراد المالك بيعها لم يصح لأنها سرهونة بأجرته كالقسارة (قوله وطريق جعل الغلة الخ) ذكر المصنف لذلك طريقين والفرق بينهما أن الأجرة في الأولى عين فقط وأن له الرجوع في الأرض متى شاء وأنه يلزمه قيمتها إذا فسد منتبتها لأنها معارة بخلاف الطريق الثانية فإن الأجرة فيها عين ومنفعة وليس له الرجوع في الأرض ولا يلزمه القيمة ويقاس على ذلك الطريقان في المخارة بعدها التي ذكرها الشارح وما ذكره من الطرق ليس قيدا بل له طرق أخرى منها أن يقرض المالك للعامل نصف البئر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ومنافع آلاته ومنها غير ذلك فراجع .

(فصل) في بقية شروط المساقاة المتعلقة بالأركان الثلاثة وما يندفعها (قوله تخصيص الثمر بهما) ادخال الباء على المقصور عليه لغة صحيحة والأصح ادخالها على المقصور كإفعل في القراض فيما مرخرج بالهمز الجريد والسكرناف ونحوهما كالكيف والساعد فللمالك وأما القنوه وهو مجمع الشرايح فهو بينهما

يأتي بها عقب المساقاة يخالف هذا وليس مراداً [قوله ويجوز تقديم المزارعة] هو مقابل الأصح في الثانية قيل ويلزم قائله أن يصح بيع الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط قطع ويكون موقفاً على الشجرة لمن اشترى الثمرة [قوله والثاني قال الخ] وأيضا فيا بياض خير كان أقل لأن الثمر فيها كان أكثر من الثمر [قول المتن والأصح أنه لا يجوز أن يخار الخ] في بعض روايات مسلم دفع إلى أهل خير نخل خير وأرضها على أن يعملوها من أموالهم وهو يدل للصحة تبعا وأجيب بأن المراد ما يحتاجون إليه من الآلات قال السبكي وهو تخصيص بلا دليل [قوله فالمغل للعامل] أي ويجب بقية الزرع إلى أو أن الحصاد ولو كان البذر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر أجره ما انصرف من منافعه على حصة صاحبه

(فرع) لو تسلم الأرض ليزرعها والبذر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجره مدة التعطيل للأرض بخلاف ما لو شرط البذر على المالك فلا شيء على العامل لمدة تعطيله

(فصل يشترط الخ) اعلم أن العوض يشترط أن يكون من الثمرة فلو جعله من غيرها فسد لكن إن ذكر أعمال المضبوطة حيث أن نظرنا إلى المعنى جعلناه أجارة بلفظ المساقاة أو إلى اللفظ فسد وهو الأصح وحيث قرر أن العوض لا بد أن يكون من الثمار أشبهت القراض فيتنزع على ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله

في العلم بالنصيبين بالجزئية كالقراض) فلا شرط بعض الثمر لغيرهما أو كله لأحدهما أو جزءا منه للعامل أو المالك غير معلوم فسدت ولو قل على أن الثمر ينبتا أو أن نصفه لي أو نصفه لك وسكت عن الباقي صحت في الأولى مناصفة (٦٣) والثالثة دون الثانية على الأصح

في الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة والنخلات لي وأولك والباقي ينبتا وعلى أن صاعا من الثمر لك أولى والباقي ينبتا فسدت (والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثاني لا نفوت بعض الأعمال وهو ما يخرج به الثمرة وعرضه الأول بأن العقد بعد ظهورها أبعد عن الفرر بالوثوق بالثمر الذي منه العوض فهو أولى بالجواز أما بعد بدو الصلاح فلا تصح جزمًا لنفوت معظم الأعمال (ولو ساقاه على ودي) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد التحتانية وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر لها لم يحجز) كالوسم إليه البذر ليزرعه وأيضا الغرس ليس من عمل المساقاة فضمه يفسدها لما سيأتي (ولو كان) الودي (مغروسا) وساقاه عليه (وشرط له جزءا من الثمر على العمل فان قدر له مدة يثمر فيها غالبا صح) ذلك ولا يضر كون أكثر المدة لا يثمر فيها كأن ساقاه عشر سنين والثمر يغلب وجوده في العاشرة خاصة فان انفق أنه لم يثمر لم يستحق العامل

كالشماريج (قوله بالجزئية) وإن تفاوتت في السنين المشروطة حيث عين في كل سنة ما يخصها أو أطلق الجزء في جميعها وإن اختلف النوع أو الجنس فيستحق ذلك الجزء في كل سنة ولو ساقاه على نوعين مثلا وجعله نصف في أحدهما والنك في الآخر صح إن عين كل نوع وإفلا (قوله لغيرهما) أي وليس نحو عبد أحدهما كأي القراض (قوله على الأصح) هو المعتمد وهذا إن كان القائل المالك فإن كان العامل صحت في الأولى والثانية دون الثالثة على ما هو الوجه وإن تعدد المالك أو العامل أو هما لم يصح في الأولى ويشترط في تعدد العامل بيان ما يخص كل واحد منهم بتفاوت أو تساوي (قوله أو على أن ثمرة هذه النخلة الخ) ومثله على أن ثمر العنب لي والنخل لك أو عكسه وقياسه الفساد فيما لو شرط للعامل نحو الجريد مما اختص به المالك أو شرط اختصاص أحدهما بما اشتركا فيه كالقن أو اشتراكهما فيما اختص به المالك نحو الجريد خلافا للزركشي وإلى مال العنابي وفي كلام الخطيب اعتماد كلام الزركشي ولو شرط للعامل غير الثمر كدراهم فسدت أيضا نعم إن وجدت شروط الإجارة فهي إجارة لمساقاة ولو تعدد المالك أنواع المساقى عليه وشرط للعامل من حصة كل مالك جزء معلوم أو من كل نوع كذلك صحت وإن اختلفت الأجزاء كنصف من مالك معين أو من نوع معين وربيع من آخر وهكذا نعم إن اتحد العامل وشرط له نصف الثمر مثلا صح وإن لم يعلم قدر حصة كل واحد من المالكين (قوله بعد ظهور الثمر) ويملك العامل حصته بمجرد العقد في هذه أخذنا مما يأتي (قوله بعد بدو الصلاح) ولولبعضه كافي التأخير (قوله على ودي) ويقال له الفسيل بالقاء (قوله لم يحجز) ولا يصح للعامل أجره مثل عمله وإن علم الفساد على المعتمد عند شيخنا كافي القراض وإن كان الغراس للعامل فعليه أجره الأرض أو الأرض قل على مالك الغراس أجره مثلها (قوله يثمر فيها) أي يقينا أو ظنا فقط (قوله لم يثمر) أي في العاشرة لم يستحق شيئا لامن الثمر ولامن الأجرة ولو أثمر قبلها فلا شيء له منه أيضا ولو أثمر في العاشرة وتأخر أدرا كله نحو برد لزم المالك إتمام العمل للعامل بشرطه ولو أثمرت ثانيا فيها فهو للمالك ولو كان الثمر يغلب وجوده في واحدة من العشر فآثر قبل العاشرة لزم العامل إتمام المدة وله ما شرط له (قوله لا يثمر فيها غالبا) أي يقينا أو ظنا أو احتمالا أو جهلا أخذنا من الخلاف المذكور (قوله وعلى عدم الصحة) أي في صورة الاحتمال الشاملة لجهل الحال (قوله يستحق الأجرة) أخذنا من العلة ولا أجره له في صورتى العلم والظن لذلك أيضا (قوله وله مساقاة شريكه) وصورة عقده معه ملق الإجارة لأرض رقيق وسيأتي ولأحد الشريكين مساقاة أجنبي لكن بأذن شريكه على المعتمد عند شيخنا مروي إلا لم يصح ونوزع فيه (قوله زيادة على حصته) أي ولم يستوف جميع حصة الشارط فإن استوفها كأن ساقاه على أن كل الثمر له لم تصح لكن يستحق في هذه أجره عمله وقيده في الروضة بما

[قول المتن بعد ظهور الثمر] أي بشرط أن يجعل حصة العامل من ذلك الثمر فلا شرطها من ثمر العلم القابل فسدت قاله الماوردي [قول المتن الثمر] خرج الليف والجريد والكرناف فانها للمالك فلا شرط ذلك بينهما كالثمر فوجهان أو اختصاص العامل بها بطل وأما الشماريج فهي شركة بينهما [قوله وهو ما يخرج به الخ] قال الماوردي كما أن وجه صحة القراض للحاجة كون العمل يستخرج به الربح فكذلك ينبغي أن يكون العمل مما يخرج به الثمر [قوله كالوسم إليه البذر] أي وكالودفع إليه سلعة ليبيعها ويكون ثمنها قراضا [قوله عشر سنين] أي فتكون الأعوام هنا كالأشهر من السنة الواحدة

حبنا كالوساقاة على النخيل المثمرة فلم يثمر (والأولى) أي وإن قدر مدة لا يثمر فيها غالبا (فلا) يصح ذلك كالمساقاة على الشجر الذي لا يثمر لخلقها عن العوض (وقيل إن تعارض الاحتمالان) أي احتمال الأعمار واحتمال عدمه (صح) لأن الثمر صرح جوفان ثمر الشجر استحق العامل ما شرط له ولا فلا شيء له وعلى عدم الصحة يستحق الأجرة وإن لم يثمر لأنه عمل طامعا (وله مساقاة شريكه في الشجر إذا شرط له زيادة على حصته) كان كانت

ولا أجرته بالعمل (ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فان شرط ذلك كأن شرط أن يبني له جدارا حديقة لم يصح العقد لأنه استئجار بموض مجهول واشترط عقد في عقد (و) يشترط (أن ينفرد بالعمل وباليد في الحديقة) ليمكن من العمل متى شاء فلو شرط مشاركة المالك له في العمل أو أليد فسد العقد ولو شرط معاونة غلامه في العمل جاز ولا بد من معرفته بلزومية أو الوصف ويكون تحت تدبير العامل وإن شرطت نفقته عليه جاز (و) يشترط (معرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر) لأنها عقد لازم كالاجارة (ولا يجوز التوقيت بادرار الثمر في الأصح) لاجل بوقته فإنه يتقدم تارة ويتأخر أخرى والثاني نظر إلى أنه المقصود (وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا) أي بنصف الثمر مثلا (أو سلمته اليك لتعهده) بكذا أو تعهده بكذا أو اعمل عليه بكذا وهذه الثلاثة يحتمل أن تكون كناية وأن تكون صريحة قاله في الروضة

إذا جهل الفساد وتقدم عن شيخنا ما يخالفه والوجه أنه لا شيء له في هذه وفيما لو قال على أن حصتي من الثمر على نظير ما لو قال المالك اعمل القراض قارضتك على أن جميع الربح لي وتقدم فيها أنه لا شيء للعامل فيكون هنا كذلك فتأمل (قوله أن لا يشترط على العامل الخ) وحينئذ لو فعله العامل بلا إذن فلا أجر له وإذا نفعه الاجرة وإنما استحق بالاذن من غير استئجار لأنه تابع لعمل فيه أجره وبذلك فارق نحو ما غسل ثوبي (قوله جدر) بضم الجيم والدال جمع جدار وفي نسخة بالافراد وهو مضاف فيم (قوله غلامه) والمراد به من يستحق منفعته ولو حرا (قوله جاز) وإن لم يقدر النقطة وتحمل على العرف كافي القراض ولو شرط له جزء معلوم من الثمرة جاز أيضا وهو لما لكة (قوله بتقدير المدة) فلا تصح وبدا ولا مطلقة وفارق القراض لأن الربح فيه غير معلوم وقته (قوله صريحه) وهو المتمدن مثلها على أن الثمر يبتاع مثل ساقيتك عاملك وعلم أنه لا بد من ذكر العوض المشار إليه بقوله بكذا فلو سكت عنه فسدت وله الاجرة ولا تصح بلفظ الاجارة كما مر وكذا عكسه وليست كناية إذ شرطها أن لا تجدد نفاذا في موضوعها وأن تقبل العقد المتنوى قاله شيخنا مر (قوله ويشترط القبول) أي لفظا فلا يكفي الفعل من أحد الجانبين وفي الكتابة وإشارة الأخرس مامر في الضمان وجميع ما ذكر هو من صور المساقاة على العين ومن صورها على الذمة ألزمت ذمتك كذا بكذا ونحو ذلك وللمساقى على ذمته أن يساقى غيره وإن منعه المالك لكن لا يلزم المالك تمكينه من العمل مع قدرة العامل كما يأتي في المتبرع وأما المساقى على عينه ففيه مامر فيما لو قارض العامل عاملا آخر (قوله فلا يشترط) أي تفصيل الأعمال وإن عقدت بغير لفظ المساقاة ويحمل على العرف إن كان وعرفه العاقدان والالم يصح العقد بالتفصيل (قوله وعلى العامل) قال شيخنا عطفه على العرف يفيد أنه على العامل وإن جرى العرف بخلافه وبه قال شيخنا مر لأنه قال كل ما نصوا أنه على العامل أو على المالك تبع وإن خالفه العرف والارجع فيه إلى عرف كل ناحية بما فيها ومثله ما نصوا فيه على ابيع العادة وقال ابن حجر إنه يتبع العرف في كل ناحية وكل ما نصوا عليه إنما كان بحسب العرف في زمنهم فلو جرى العرف في ناحية بخلافه عمل به (قوله ما يحتاج) أي فعل ذلك وكذا ما بعده كما يفيد تعبيرهم فيها بالمصدر وأما الذي يفعل به ذلك من الأعيان كالنفس والمنجل فعلى المالك ولو ترك العامل بعض ما لزمه من الأعمال لم يسقط شيء

[قول المتن كسنة أو أكثر] (فرع) ساقى إلى مدة فأدركت الثمار قبل فراغها وجب عليه أن يعمل بقيتها بغير أجره وإن انقضت وعليها طلع فعلى المالك التعهد إلى الإدراك قاله البغوي والرافعي وقال ابن أبي عسرون مؤنة السقي والحفظ عليهما ولا يلزم العامل لتبقيتها أجره وإن لم يحصل طلع إلا بعد المدة فلا شيء للعامل فيه ويضيع تعب في المدة إذا لم يكن فيها ثمرة لأنه دخل على ذلك (فرع) المراد بالادراك في هذه المسائل الجداد وكذا في قول المتن ولا يجوز التوقيت بادرار الثمر [قول المتن وصيغتها] اعلم أن هذا الذي ذكره من صور المساقاة على العين هو الذي يقع في وثائق القضاة بمصر وحينئذ فليس للعامل أن يساقى غيره وعمل الناس على خلافه فليست فتن لذلك [قول المتن بكذا] فلو تركه فسدت والظاهر عدم الاجرة [قول المتن أو سلمته اليك لتعهده] قال السبكي الظاهر أنه كناية ولو ساقاه بلفظ الاجارة فهي اجارة فاسدة نظرا للفظ وكذا لو تعاقد على الاجارة بلفظ المساقاة فقال المالك ساقيتك على كذا مائة كذا بادرارهم معلومة قصد أيضا تعليبا للفظ وعلل الامام المستلثين بأن اللفظ الصريح في شيء لا يصرف لغيره بالنية وتوقف فيه السبكي من حيث إنه لم يجد نفاذا في موضوعه فهو كوهبتك كذا بألف فإنه يصح ثم حاول الجواب بأن بين معنى الاجارة والمساقاة تنافيا وأطال في بيانه [قوله ويشترط فيها الخ] أي قطعوا ولا يجري فيها وجه القراض للزومها

كأنسها ومثل النخل في ذلك الغيب (ويشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) فيها في العمل (وعلى العامل ما يحتاج إليه لصالح الثمر واستزادته

هما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهر) أي مجرى الماء من الطين ونحوه (وإصلاح الأجاجين التي ثبت فيها الماء) وهي الحفر حول الشجر يجمع فيها الماء لتشر به شبيه باجانات الغسيل قال الجوهري والاجانة واحدة الأجاجين (وتلقيح) للثفل وهو وضع شيء من طلع الله كور في طلع الاناث (وتنحية حشيش وقضبان خضرة) بالشجر (وتعريض) للعنب (جرت به عادة) (٦٥) وهو أن ينصب أعوادا ويظلمها ويرفعه عليها (وكذا) عليه (حفظ الثمر) عن السارق والطير (وجداه) بفتح الجيم وكسرهما وإعمال الدالين في الصحاح أي قطعته (وتجفيفه في الأصح) لأنها من مصالحه والثاني ليست عليه لأن الحفظ خارج عن أعمال المساقاة وكذا الجداد والتجفيف لأنهما بعد كمال الثمر وفي الروضة راصلها كالتمتة حكاية الثاني في الحفظ أنه على المالك والعامل بحسب اشتراكهما في الثمر وفي البسيط وغيره حكاية أنه على المالك وفي الكفاية حكاية أن الجداد والتجفيف على المالك والروضة كأصلها ساكنان عن ذلك وفيهما بعد حكاية الخلاف في التجفيف تصحيح وجوبه على العامل إذا طردت العادة به أو شرطه وظاهر أنه بهذا القيد ليس من محل الخلاف فإن الساق لوجوبه لا يسهه مخالفة العادة أو الشرط وقد ذكر الماوردي في الجداد وجهين أحدهما لا يجب على العامل إلا بالشرط والثاني يجب عليه

عما شرط له كالشريك والقول باستحقاقه بالسقط مبنى على أنه كالأجير ومتى حصل فسخ أو انفساح استحق العامل بقدر ماضى من أجرة المثل لامن الثمرة قاله شيخنا الرملي (قوله حشيش) هو اسم للربط واليابس كما قاله الأزهرى وقال غيره الحشيش والحشيم اسم لليابس فقط والعشب والخلابا بقصر اسم للربط فقط والكلأ يجمعهما فراجع (قوله عن السارق والطير) أي ونحوهما وأن يجعل لكل عقود قوصرة مثلا ولو كثر السرقات أو كبر البستان وعجز عن الحفظ ضم اليه مساعد وأجرته عليه وقال الأذرى على المالك (قوله وإعمال الدالين في الصحاح) وفيها أيضا جواز إجماعهما وإجماع أحدهما (قوله في الأصح في الثلاثة) وإن لم تجر بها عادة ومحل الخلاف عند الإطلاق كما سجد كرهه الشارح (قوله والثاني ليست عليه) أي ليس على العامل شيء من الثلاثة على هذا الوجه المرجوح كما يشير إليه الشارح بعد وحاصل كلامه أن في الثلاثة أوجه أحدها أنها على العامل وهو الأصح والثاني أنها على المالك كافي البسيط والكفاية وليس في الروضة ولا أصلها والثالث أنها على المالك والعامل معا وهذا قد ذكره في الروضة وأصلها والتمتة في الحفظ وحده وقاس عليه الشارح الجداد والتجفيف وأشار بقوله وظهر الخ إلى الرد على الروضة وأصلها في اجراء الخلاف مع العادة أو الشرط مع أنه مما لا خلاف فيه واستشهد لذلك بما قاله الماوردي فتأمل هذه المناقشات من هذا الامام مع قوة الاختصار في الكلام (قوله لا يسهه مخالفة العادة) أي الموافقة لما نصوا عليه لا المخالفة والإلزام بطلان ما مر عن شيخنا الرملي فتأمل (قوله كبناء الحيطان) وكذا ما بيني به ومثلهما بعده (قوله جديدا) أي ابتداء أو بعد انهياره ومثله نصب باب ودولاب وحث وما يحترق به من الآلات وما يحترق عليه كبقر وخرج بجديد ترقيع النهر والحيطان ووضع نحو شوك عليها ونحو ذلك فيقع فيه العادة قاله شيخنا (قوله بالظهور) قد مر أنه يملكها بالعقد بعده فهي من أفراد هذا (قوله كالأجرة) بجمع أن كلا منهما عقد على عمل يتعلق بعين مع بقائها (قوله فلاهر) أو امتنع أو حبس أو مرض (قوله من العمل) أي ولوقبل الشروع فيه (قوله وآتاه المالك) أي فعله ولو من ابتدائه كما علم آتاه نفسه أو بماله

[قول المتن مما يتكرر] من العمل والافير الطلع الذي يلقح به متكرر كل عام وهو على المالك [قول المتن حشيش] أطلقه على الأخضر وهو في اللغة لليابس ولوعبر بالكلأ كان أولى لأنه يجمعهما (فرع) وضع الشوك على الجدران وسد الثلم اليسيرة في الجدار يقع فيه العرف [قول المتن حفظ الثمر] أي قياما على مال القراض فإن لم يحفظ بنفسه فالمؤنة عليه [قوله لأن الحفظ خارج الخ] أي لأن أعمالها مما يخلق بنقمة الثمار [قوله ويأتي وجه الخ] وجهه ما سلف لنا في رأس الصفحة في تعليل عدم وجوب الحفظ على العامل [قوله فيه] الضمير فيه يرجع لقوله في الحفظ [قول المتن جديد] مثله ما عرض انهياره [قول المتن والمساقاة لازمة] أي ولوقبل العمل والجامع لها مع الاجارة أنهما عقدان على عمل يتعلق بالعين مع بقائها بخلاف القراض وأيضا لو جازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمار فعمل العامل بخلاف القراض فإن فسخه قبل التصرف لا يضر قال السبكي ولك أن تقول إذا فسخ بعد العمل وقبل ظهور الثمر فلا صح وتلزمه الأجرة كالحالة قال ولم يبين لي دليل ظاهر على لزومها [قول المتن وآتاه المالك] مثله

(٩ - قلوبى وعيمره - ثالث) بغير شرط ويأتي مثل ذلك في الحفظ أيضا ويأتي وجه الاشتراك فيه في الجداد والتجفيف (وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطن وحفر نهر جديد فعلى المالك) فلا شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد (تمة) يملك العامل حصته من الثمر بالظهور وقيل في قول بالقسمة كالقراض وفرق الأول بأن الرجوع وقاية لرأس المال والتمر ليس وقاية للشجر (والمساقاة لازمة) كالأجرة (فلاهر) العامل قبل الفراغ من العمل (وآتاه المالك)

أو متبرع عليه أو على العامل وإن لم يعلم به أو كان بحضرتهم أو استغنى الشجر عن العمل (قوله بقية الخ) سواء في المساقاة على العين أو النمة لأنه كقضاء دين الغير بغير إذنه (قوله استأجر الحاكم) أي أو أذن للمالك في الاتفاق ليرجع أو يقرض الحاكم عليه إن لم يكن له مال ولم يجد من يعمل بمؤجل إلى ظهور الثمرة فلا يقرض إذا ظهرت ويستأجر منها ومحل استئجار الحاكم إن كانت المساقاة على النمة والامتنع لتمكين المالك من الفسخ فيخير بين الفسخ وتركه كما أشار إليه الشارح فيما يأتي (قوله) وإن لم يقدر على الحاكم) لعدمه أو عدم إجابته له أو توقفه على أخذ مال له وقع أو بعده فوق مسافة العدوى ومثله عجز المالك عن إثبات هرب العامل فليشهد على الاتفاق أو على عمله بنفسه إن أراد الرجوع بما ينقذه أو بأجرة عمله ويصدق في قدره حيث وافق العرف (قوله كاذكر) ومنه التصريح بالرجوع نعم يعذر في تركه لجهل به لافي ترك الشهاد ولو تعذر العمل والاتفاق لم يفسخ إن ظهرت الثمرة وهي لهما والأفله الفسخ وللعامل أجرة مثل ما عمل (قوله ولومات) أي في المساقاة على النمة كما سيذكره (قوله أتم الوارث الخ) أي ويلزمه الحاكم إن امتنع من الاتمام بواحد مما ذكر أو يستأجر الحاكم عليه من التركة من يتم (قوله بنفسه) ويلزم المالك تمكينه إن كان ثقة عارفاً بالأفلا ومثله من يعمل عنه ولو بأجرة (قوله لم يقرض) أي لا يجوز للوارث إن شاء فلا يجبر عليه وإذا لم يعمل فللمالك الفسخ (قوله انفسخت بموته) قيده السبكي وغيره بما إذا مات قبل تمام العمل والأبأن لم يبق الأحوال التحفيف فلا تنفسخ (قوله ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك) نعم إن كان الوارث هو العامل أو كان البطن الثاني في الوقف انفسخت (قوله بينة أو اقرار) وكذا يمين مردودة من العامل على المالك فالمدق ابتداء العامل ولا بد في دعوى المالك الخيانة أن يعين قدر ما حصل بها إن أراد أن يفرمه فإن أراد رفع يده عن الشجر سمعت بمجولة (قوله استؤجر) أي في مساقاة النمة والأفلا لمالك الفسخ (قوله وعليه) أي العامل في حال ظهور الخيانة لا بأشاعتها فإن استأجر فيها فلا أجرة على المالك وسواء في ضم المشرف المساقاة على العين أو النمة (قوله بخروج الشجر) مثال فيشمل الوصية بالثمر قبل المساقاة كذا في شرح شيخنا وفي استحقاق العامل الأجرة مع خروج الأشجار مستحقة نظراً لرجوعه (قوله) أجرة المثل لعمله) أي حيث جهل والأفلاشي له قطعاً وفارق هذه الصورة غير هامن صور الفساد حيث يستحق فيها الأجرة وإن علم بعدم ملك المالك هنا ولو باع المالك الشجر فالعامل مع المشتري كما كان مع البائع (تنبيه) تصح الأقالة في المساقاة ولاشي للعامل من الثمران كان ولا يلزم المالك رد ما انقطع ولو تلف بقطعه الثمر أو بجائحه أو نحو غصب لزم العامل تمام وإن تضرر به ولاشي له ولو تلف بعض الثمر بذلك

الأجنبي [قول المتن بقية استحقاق العامل] قال الامام هو مشكل لأنه استحقاق بغير عمل اه والأصحاب نزوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي رحمه الله ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل . قلت قد يقال بمثله في امام المسجد ونحوه من ولاية الوظائف إذا استناب وإن كان المصنف وابن عبد السلام أفتيا بعدم استحقاق النائب والمستنقب معا . قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فإنه وإن كان غرضه مباشرة أيضاً إذا وردت المساقاة على العين لكن النيابة في مسألة الوظائف أقوى [قول المتن وإن لم يقدر على الحاكم] أي كأن يكون فوق مسافة العدوى أقول ينبغي أن يكون مثله ما لو توقفت ذلك على كافة يأخذها بغير حق (تنبيه) لو اختلف في قدر الاتفاق فقد صحح الرافعي في نظيره من هرب الجال تصديق الجال [قول المتن ولو ثبت] قضيته أنها إذا لم تثبت لاضم لكن قضية كلام الوسيط أن للمالك أن يضم بأجرة عليه واستشكك الرافعي لما فيه من الجهر على العامل في اليد [قوله بخروج الشجر] ليس بمعين لأنه قد يوصى بما سيحدث من الثمر ثم يساقى عليها ثم محل

بنفسه أو بماله (متبرعا بقية) عليه من ثمة) بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل من ماله إن كان له مال وإلا اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمر (وإن لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق) لاتمام العمل (إن أراد الرجوع) بما ينقذه ويصرح في الشهاد بالرجوع فإن لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له وإن لم يمكنه الشهاد فلا رجوع له أيضاً لأصح لأنه عذر نادر (ولومات) العامل (وخلف تركة أتم الوارث العمل منها) بأن يستأجر عنه للزومه للورث (وله) أن يتم العمل بنفسه أو بماله ويستحق المشروط وإن لم يخلف تركه لم يقترض عليه وللوارث أن يتم العمل بنفسه أو بماله ويسلم له المشروط وإن كانت المساقاة على عين العامل انفسخت بموته كالأجير المعين ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه (ولو ثبت خيانة عامل) فيها بينة أو إقرار (ضم إليه مشرف) إلى أن يتم العمل (فإن لم يتحفظ به استؤجر من ماله عامل) يتم العمل وعليه أجرة المشرف أيضاً (ولو خرج الثمر مستحقاً) بخروج الشجر مستحقة

خير العامل فان فسح فلائشي عليه وان أجاز أم العمل وله حصته مما بقى وأعماله يفسخ في تلف الكل لأنه لم يبق ما يرجى بقاؤه لأجله ولم يبق أحدهما بيد صاحبه وبدا صلاح الثمر فله حصة وتعين حصة الآخر كافي الزكاة ولهما بعد أو ان الجذاذا القسم ان قلنا افراز ولكل بيع حصته للآخر ولثالث واختلافهما في قدر المشروط من الثمر وفي الرد وفي الهلاك وفي قدر الشجر المساق عليه كافي القراض فيتحالفان في الأول ويصدق العامل في غيره والله أعلم.

﴿ كتاب الاجارة ﴾

بثليث الهمة والكسر أشهر مأخوذة من آجره بالمديونة إيجارا أو من أجره بالقصر بأجره بضم الجيم وكسرها أجزا وهي لغة اسم للأجرة واشتهرت في العقد وفيما أن المعنى الشرعي أعم من اللغوي وهو خلاف الأصل فيه فتأمل (قوله هي) أي شرعا وعرفها بعضهم بأنها عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والاباحة بعوض معلوم وضاعف خرج بالمنفعة الأعيان كالبيع وبمعاملة نحو الجعالة وبمقصودة نحو فاحقة لثمنها وبقابلة للبذل نحو البضع وبالأباحة نحو جارية تلوطه وبعوض العارية وبمعلوم نحو المساقاة وبوضعا ما لو وقعت الجعالة مثلا على عوض معلوم فتأمل واستغنى الشارح عن ذلك بقوله بشروط تأتي ولو عبر بدل التملك بالعقد لكان أولى (قوله فلا بد فيها) أي على سبيل الركنية لأن أركانها أربعة عاقد ومعقود عليه وأجرة وصيغة أو ثلاثة بحمل الأجرة من المعقود عليه واقتصار الشارح على ما ذكره لضرورة رجوع الضمير في شرطهما وأل العهدية في الصيغة الخ (قوله من الرشد الخ) سكت عن اشتراط الاسلام لأنه هنا يصح مع الكراهة أن يستأجر الذمي مسلما ولو اجارة عين ويستنب المسلم كافر أو من عنه بخدمة الكافر وجوباً في اجارة النعمة ويؤصو وجوباً بازالة ملكه عنه في اجارة العين وللحاكم منعه منها ولا يجوز لمسلم خدمة كافر ولو بغير اجارة ويصح أن يستأجر الأعمى نفسه أو يؤجرها ولا يصح أن يؤجر السيد للعبد نفسه وإن صح بيعها له ويصح أن يؤجر السفينة نفسه لما لم يقصد من عمله كقوله الماوردي قال شيخنا المراد ما لا يقصد الحاجر عليه بسببه كالخج وقضاء الحاجة ونحو ذلك وتصح اجارة الموقوف من ناظر لناظر آخر (قوله والصيغة أجزا الخ) أي مثلاً فالحصر المستفاد مما ذكره ليس مراداً (قوله منافع) راجع للأخيرة فقط ولا يصح رجوعه لما قبلها فتأمل ما سيأتي (قوله سنة) هو ظرف للنافع أو مفعول لقدر رأى وانتفع به سنة وليست ظرفاً لأجزت لأن زمنه يسير والمراد منه الانشاء أيضاً (قوله على الاتصال) المفهوم من الفاء إذ يشترط في الصيغة هنا ما يشترط فيها في البيع الاتاقية فانه يشترط هنا وعبرة المهج نفي الصحة مع عدم ذكر الوقت وليس مراداً (قوله ومنها الخ) فلا تصححها وليست كناية على المعتمد من الكناية أسكن داري شهراً بكذا أو جعلت لك منفعتها سنة بكذا ومنها الكتابة بالفوقانية وفي إشارة الأخرى ما صرف الضمان (قوله إلى آخره) أي من ذكر المدة والعوض والوقت وهذا على سبيل الأولوية من القابل وشرط من المبتدى ومن منع ارادة ذلك من كلامه فهم أن المراد الاشتراط ممن يقبل العقد فقال المراد إلى آخر صيغ القبول المذكورة إذ ينطبق منها تملك مثلاً (قوله مفسد) لما فاة وجوب ذكر التوقيت لوجوب عدم ذكره وقال السبكي لأنه يقتضي

﴿ كتاب الاجارة ﴾

الرجوع إذا كان جاهلاً

[قوله أي المؤجر والمستأجر] المفهومان من الاجارة [قول المتن منافع] ظاهر منيحه أن الصيغتين قبله متنازعتان فيه وليس مراداً بل هو متعلق بالأخيرة بدليل ما يأتي قريباً [قول المتن سنة] من ثم تعلم أنه لا يلزم المدة [قوله على الاتصال] هو مفهوم من الفاء [قول المتن قبلت] لأنها بيع [قوله إلى آخره] بيان لما هو المعتاد [قوله مفسد] كما لا ينعقد البيع بلفظ الاجارة [قوله فذكر المنفعة معه مفسد] قال السبكي لأنه

﴿ كتاب الاجارة ﴾

هي تملك منفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقدين وصيغة (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر (كتابنا ومشتري) أي كشرطهما من الرشد وعدم الاكراه كما تقدم في البيع (والصيغة أجزا) هذا أو أجزا كريك هذا أو ملكتك منافعه سنة بكذا فيقول (على الاتصال قبلت أو استأجرت أو اكترت) الخ (والأصح انعقادها بقوله أجزا) الخ (منعتها) أي الدار الخ (ومنعها) أي منع انعقادها (بقوله بعثك منعتها) الخ لأن المنفعة بملاوكة بالاجارة فذكرها فيها تأكيد ولفظ البيع وضع لتعليك العين فذكره في المنفعة مفسد والثاني في الأولى قال لفظ الاجارة وضع مضافاً للعين فذكر المنفعة معه مفسد وفي الثانية نظر إلى المعنى وهو أن الاجارة صنف من البيع (وهي) أي الاجارة

كالبقرة العطر رداية أو شخص معينين) والثنية بعد العطف بأو كما في قوله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى بهما (و) واردة (على النعمة كاستئجار رداية موصوفة وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء) واقتصر في العقار على اجارة العين لأنه لا يثبت في النعمة (ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين) للاضافة الى الخطاب (وقيل) اجارة (ذمة) لأن المقصود حصول العمل من جهة الخطاب فله تحصيله بغيره (ويشترط في اجارة الذمة تسليم الأجرة في المجلس) كزمن مال السلم لأنها سلم في المنافع ولا يجوز فيها تأجيل الأجرة (واجارة العين لا يشترط ذلك فيها) كالمقنن في البيع (ويجوز) في الأجرة (فيها التحجيل والتأجيل ان كانت في النعمة) بخلاف المعينة فانها ما تؤجل (واذا أطلقت نهجت وان كانت معينة ملكت في الحال) أي بنفس العقد وفي الروضة وأصلها أن المطلقة تملك بنفس العقد أيضا وفي التهمة تملك الأجرة بنفس العقد سواء كانت في النعمة أو عين مال وهو أعم مما قبله (ويشترط كون الأجرة معلومة) كالمقنن في البيع (فلا تصح اجارة العار والمداية

أن يكون المنفعة منفعة وليس كذلك ولأن ذكر الوقت للاعلام بقدر المنفعة فهي كالكيل في المكيل وليس توقفا للعقد بدليل صحة التحالف بعد فراغ الوقت اه (قوله على عين) أي على منفعة مطلقة بعين كاذكره بعده فمورد الاجارة المنفعة مطلقا وقيل موردها في المعين العين قال الشيخان والخلاف لفظي لأن من قال بالأول لا يقطع النظر عن العين ومن قال بالثاني لا يعني به أن العين تملك وأورد بعضهم لذلك الخلاف فوائد منها أن استئجار حلى الذهب بالذهب والفضة بالفضة أو الكلب للصيد أو بيع الدار المستأجرة صحيح إن قلنا موردها المنفعة ولا يصح إن قلنا موردها العين ورد ذلك العلامة ابن شعبة فراجع (قوله واردة على النعمة) أي على منفعة متعلقة بالذمة (قوله في العقار) أي الكامل أما نصفه فأقل فيجوز أن يكون في الذمة لثبوته فيها سلم وقرضا والسفينة كالعقار وقال الخطيب انها كالنواب كما قاله البلقيني ولو أذن الأجير المعين لغيره في العمل وعمل فلاجرة للأول مطلقا وعليه للثاني أجرة مثل عمله إن جهل الفساد والا فلا شيء له أيضا وفارق القراض والمساقاة بأن العامل فيهما وقع معه عقد وبأن العقد للاستحقاق (قوله استأجرتك) ومنه ألزمتك عمل كذا على الأصح من وجهين (قوله ويشترط في اجارة النعمة) وان عقدت بغير لفظ السلم (قوله ولا يجوز فيها تأجيل الأجرة) ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا البراء منها واذا وقع شيء من ذلك بطل العقد في الأول وكذا فيما بعده ان تفرقا قبل القبض وقيل يبطل وإن لم يتفرقا كافي عقد السلم وقد يفرق بأن في عقده خيارا وماذا كراجارة فهي كالتمترق ولا كذلك هنا وقياس عقد السلم أنه لو قبض بعض الأجرة صح فيما يقابله وهو محتمل فنأمل (قوله ذلك) أي التسليم وتجوز الحوالة بها وعليها والبراء منها ان كانت في النعمة ولو في مجلس العقد ولا يتعين مجلس العقد لتسليمها (قوله وهو أعم مما قبله) أي من عبارة المصنف والروضة لشموله ما في النعمة مطلقة كانت أو مؤجلة فم لا يستحق التسليم العين فان تنازعا فكم في المبيع (نفيه) لو أجز الناظر في وقف الترتيب العين الموقوفة مدة طويلة وقبض أجزائها فله تسليم جميعها للبطن الأول وان علم موتهم قبل مضيا وإذا ماتوا لم تنسخ الاجارة ويرجع من بعدهم على تركتهم ولا ضمان على الناظر ولا على المستأجر كما أفنى به ابن الرفعة واعتمده شيخنا الزيادي والرملي كواله وخالفهم الخطيب في المدة الطويلة وهل لمن انقل اليهم الاستحقاق فسخ الاجارة فراجع (نفيه آخر) سيأتي أن ملك الأجرة بالعقد ملك مراعى بمعنى أنه كلما مضى زمن على السلامة تبين أن المؤجر استقر ملكه على ما يقابله ان قبض المستأجر العين أو عرضت عليه وامتنع (قوله ويشترط كون الأجرة معلومة) جنسا وقدر اوصفة ويكنى رؤيتها في المعينة والعبرة فيها بنقد الموقوف العقد وفي أجرة المثل بوقت تلف المنفعة. نعم صح الاستئجار للحج بالرزق تروحه فيه وفي الررض أنه ليس اجارة وانما هو نوع من التراضي وجوز مالك وأحد الاجارة بالنفقة

يقضى أن يكون للمنفعة منفعة [قول المتن قسنا واردة على عين] أي مرتبطة بها فلا ينافي تصحيحهم أن موردها المنفعة بدليل صحة اجارة حلى الذهب [قول المتن كاجارة العقار] كأن العقار لا يصح السلم فيه لا يجوز اجارته في الذمة [قوله إن يكن غنيا أو فقيرا الى آخر الآية] يعني يجوز عود الضمير مثنى عند ارادة التنويع فلا ينافي قولهم عود الضمير والوصف والاخبار عن أحد الشئيين يكون مفردا [قول المتن ويجوز فيها] الضمير فيه يرجع للاجارة من قوله واجارة العين [قوله أي بنفس العقد] كما لا يملك المستأجر المنفعة بنفس العقد ثم ملكه الأجرة فملك مراعى بمعنى كلما مضى جزء من الزمان استقر ملكه على ما يقابله (فرع) لو أجز الناظر الوقت سنتين مثلا ونهجت الأجرة فلا يدفع للبطن الأول الا بقدر ماضى من الزمان فان زاد على ذلك ضمن [قول المتن ويشترط كون الأجرة معلومة] وسواد المراق كان ضرورة

(بالعمارة والعلف)
 يسكون اللام وفتحها
 بضبط المصنف وهو بالفتح
 ما تعلف به للجهالة في ذلك
 (ولا يسلخ) الشاة (بالجلد
 ويطحن) الحنطة
 (ببعض الدقيق) ككثته
 (أو بالنخالة) للجهالة
 بشاة الجلد وبقدر
 الدقيق والنخالة (ولو
 استأجرها) أى المرأة
 (لترضع رقيقا بعضه في
 الحال جاز على الصحيح)
 للعلم به والثاني قال ينبغي
 أن يقع عمل الأجير في
 خالص ملك المستأجر
 ولو كانت الاجارة بيضه
 بعد الفطام لم تصح جزما
 للجهل به إذ ذاك (وكون
 المنفعة متقومة) أى لها
 قيمة (فلا يصح استئجار
 يباع على كلمة لا تنبوان
 روجت السلعة) إذ لا قيمة
 لها (وكذا دراهم ودنانير
 للترين وكلب لصيد) أو
 حراسة لا يصح استئجارها
 لما ذكر (في الأصح)
 لأن الترين بالنقد لا يقصد
 الا نادرا والنادر كالمعنوم
 فلا قيمة له والكلب لا قيمة
 له فيه فكذا المنفعة والثاني
 ينزع في ذلك (وكون المؤجر
 قادرا على تسليمها) أى
 المنفعة حسا أو شرعا (فلا
 يصح استئجار

أو الكسوة ويحمل على الوسط فيهما (قوله للجهالة في ذلك) هو لا غلب فيها يعلف به فالمعنوم فيه كذلك
 لضم العمل المجهول اليه فان لم يضم العمل اليه وقدر كروا قدر معلوما وأذن له خارج العقد بصرفه في العلف
 أو العمارة جاز واغتر كونه قابضا ومقبضا من نفسه لو قوعه ضمنا ومنه قبض المستحق من مستأجر الوقف
 ما سوغ به الناظر عليه من معلومه ومنه إذن رب الدين للدينون في اسلاف ما في ذمته لفلان مثلا ومنه إذن
 الناظر لمستأجر الوقف في الصرف في عمارته قال شيخنا مر هذا ان كان الصرف من أجرة عليه فان أريد
 الصرف ليكون ديناً على الوقف فلا يكفي إذن الناظر بل لابد من إذن القاضي . وقال شيخنا الطباوى
 لابد من إذن القاضي مطلقا ولا يكفي إذن الناظر وحده واكتفى بعض مشايخنا بإذن الناظر وحده مطلقا
 خصوصاً اذا ائتم على إذن القاضي غرامة مال قال بعضهم وهو وجيه لا عدول عنه ومال اليه شيخنا الزياى
 آخر واعتمده وصدق في صرف القدر اللائق وتكفي شهادة الصانع ان لم يعلم أهم يعنون أنفسهم (قوله
 بالجلد) أى جلد (قوله ببعض الدقيق) أى منها وان عين قدره كصاع مثلا والنخالة كذلك والعلف
 لا غلب والأولى أن يعلى بعدم القدرة قبل التسليم حالة العقد (قوله أى المرأة) ومثلها الرجل وخروجهما نحو
 شاة فلا يصح لغيره قدرة التسليم (قوله رقيقا) ومثله الدابة (قوله ببعضه) أى العين بالجزئية كربع والفهوم
 من كلام المصنف أن يقول استأجرتك لارضاع هذا الرقيق بربعه الآن فيصح وينزل على ملك المستأجر
 قال شيخنا مر وكذا لو قال لارضاع كله أو جميعه خلافاً لشيخ الاسلام في كتبه والوجه ما قاله شيخ الاسلام
 كما يأتي فان قال لارضاع ثلاثة أرباعه بربعه أو بربعه لارضاع باقيه صح بخلاف ما هنا يجرى في المساقاة
 كما مرّت الاشارة اليه قال شيخنا مر أيضاً ويجرى مثل ذلك في صورة الطحن السابقة ولعله لو قلنا
 بصحتها فتأمله أو المراد بجزء معين من البر لا من الدقيق فراجع (قوله متقومة) أى ومباحة ومقدور على
 تسليمها وقصودها وما كذا واقعة لكسرى ولا تتضمن استيفاء عين قصدوا وتستوفى من العين مع بقائها وكل
 ذلك يعلم من كلامه (قوله لها قيمة) فليس المراد بها ما قبل المثلية (قوله على كلمة لا تنب) ولو في غير مستقر
 القيمة والضربة كالكلمة والمراد ما شأنه ذلك وان حصل به تعب والمراد بالكلمة اللغوية وقال السباطي
 يستحق أجره المثل اذا كان فيها تعب نعم ان كانت مع تأمل كضربة لتقويم نحو سيف أو قصد محت الاجارة
 وخارج بما ذكر الأذان والاقامة فتصح الاجارة لكل منهما (قوله دراهم ودنانير) بخلاف الحلى فيصح
 اجارته (قوله للترين) قال شيخنا الرملى أو للضرب على صورتها فلا تصح الاجارة فيهما وانما محت الاعارة
 فيهما لعدم المال وقال شيخنا الزياى بصحة الاجارة للضرب المذكور كالعارية له وعمل المنع فيهما لم يكن لها
 عرى ولو منها والاحتج لأنها حينئذ كالحلى (قوله لا قيمة لعيه) فيصح استئجار نحو حرة لصيد فأر وفهد
 لصيد وقرد لحراسة وطاوس للونه وطير كعندليب لصوته وشجرة لظلالها أولر بط دابة بها ومسلك لشبهه وتقا
 كثير كذلك لا تنافحة واحدة لأنه تافه فيها والشبكة لصيد وحبل لشر ثياب عليه وحجر لشد كوة وحش
 لقضاء حاجته وبستان للتفرج فيه وكتب مباحة لا غش فيها القراءة أو كتابة ويصح استئجار القسي والرماح لا
 الفشاب الاتباع للقسي على الأوجه (قوله قادر على تسليمها) وان لم يملك محلها كاستأجر وما أقطعه الامام ومنه

[قول المتن بالعمارة والعلف] هما مثالا الزمة والاثنان بعدهما مثالا العين (تنبيه) ذهب مالك وأحمد الى
 صحة استئجار الأجير بنفقته وكسوته وتحمل على الوسط [قوله أى لها قيمة] ليس المراد مقابل المثل [قول
 المتن فلا يصح استئجار يباع الخ] ونظيره عدم صحة بيع حبة الحنطة [قوله ينزع في ذلك] أى ويقول هي
 منافع تستباح بالاعارة فاستحققت بالاجارة (فرع) اجارة الشمع للإرصاد فاسدة وهذه مما عمت بها البلوى
 [قول المتن على تسليمها] كالبيع قيل الأحسن أن يقول القدرة على تسليمها (فرع) الاقطاع أفتى

نحو أراضى مصر خلا للفرز الى فان حمل على من منعه الامام فواضح (قوله آبق) ومنذور العتق ومشتري بشرط العتق ومغصوب لغير من هو بيده وغير قادر على انزاعه حالا ومنه كون الدار مسكن الجن مثلا (قوله للحفظ) أى بالبصر والاجارة على عينه ومثله غير قارى لتعليم القراءة وان اتسع الزمن بقدر أن يتعلم ويعلم لأن المنفعة المتعلقة بالعين لا تأخر (قوله وأرض) ومثلها الحمام (قوله للزراعة) قيد لا اعتبار الماء وعدمه المذكور فان استأجرها لغير الزراعة محت حيث أمكن فيها ما استأجرها له ولو أجرها مقيلا ومراحا أو عم كقوله لتتفع بما شئت صح وينتفع فيها بما اعتيد ولو بالزراعة لا بغيره وبناء فان قال مقيلا ومراحا وللزراعة ان أمكن صح ان أراد التعميم أو بين ما لم يكن واحدة من ذلك والا بطل (قوله وفي الروضة الخ) ذكره ليفيد أن المراد بالاعتقاد الغالب فلا يكفي مع احتمال التساوى أو التسوية (قوله نادر) أى غير غالب وهو راجع لمطر وسيل (قوله دائم) أى يحصل فى وقت إرادة حصوله على الدوام وتصح اجارتها قبل حصوله وحال وجوده عليها وإن لم تكن مرتبة لأنه من مصالحها أو بعد انحساره عنها ولو لم تزو أو لم ينحسر الماء عنها انفسخت الاجارة أو عن بعضها أو لم يرو بعضها انفسخت فيه وثبت الخيار فى الباقي فورا (قوله من نهر الخ) أى موجود حالة العقد أو التزم المؤجر إيجاده قبل مضي زمن مثله أجرة (قوله والغالب الخ) راجع الى المطر والتلوج كما سر (فرع) لو لم تجر العادة بتكرار الزرع لم يكرر وان بقيت المدة بعد حصاده مثلا فان فعل لزمته أجرة المثل ولو تأخر أو ان الزرع لا تقصير لزم المؤجر ابقاؤه بلا أجرة أو بتقصير لزم المستأجر أجرة ما زاد ولو أكله نحو جراد لم يسقط شئ من الأجرة ولو ثبت ثانياً بقى الى تمام المدة وله زرع غيره بعد تلفه ان بقى من المدة ما يسعه (قوله من صحبة) أى لغير قود ونحوه (قوله لوجعة) أى هى أو مات عنها بحيث يقول أهل الخبرة بزوال الأثم بقلعها ويستحق الأجرة بتسليمه نفسه ومضى زمن إمكان التلغ وان منعه منه أو سقطت لا مكان الابدال وقول بعضهم بسقوط الأجرة وردّها لو أخذ من مبنى على عدم جواز ابدال المستوفى به وهو صحيح كما سيأتى (قوله ولا حائض لخدمة مسجد) إجارة عين فى زمن الحيض أو فى زمن تحيض فيه والابأن كانت المدة قدرا لا تحيض فيه محت فان حاضت فيها انفسخت الاجارة فى زمن الحيض تفرقا للصفة والكلام فى المرأة المسلمة بخلاف الكافرة لجواز تمكينها من دخول المسجد مع أمن التلويث كذا قاله شيخنا والوجه عدم التقييد بالأمن المذكور فراجع (قوله حرمة المسكن) ولا تستحق أجرة لو خدمت ومثل ذلك كل محرم كذى سلس وجراحة فضاحة وتعليم توراة وانجيل وسحر وخش وتنجيم ورمل وحمل مسكرات غير إراقته وتسيير حيوان ونباح ونحو ذلك ولا يجوز بذل مال فيه لغير ضرورة ومثله أيضا استئجار كافر مسلم البناء نحو كنيسة وان أقر وأعلىها حرمة وما نقل عن الزركشى من جوازه محمول على كنيسة للسارة ومثله استئجار أجنبى أجنبية لخدمته ولو أمة لأنه لا يخلو عن النظر غالبا قال شيخنا وهذا فى إجارة العين فراجع

النوى بأن المقطع يؤجر وخالفه الشيخ الفزارى وولده وغيرهما من أهل الشام وفصل بعضهم بين إذن الامام أو اطراد عادة وبين غير ذلك (قوله ولا تسقى بماء غالب الحصول الخ) لو قال المكري أنا أحفر بئرنا أسوق منها الماء لك أو أسوقه من مكان آخر صح قاله الرويانى وابن الرفعة (فرع) لو أجرها والماء عليها صح أيضا وان لم يرها قبل ذلك لأنه من مصالحها (قوله المتن فلا يصح استئجار قلع من صحبة الخ) ولو استأجر أجنبى أمة تخدمه فوجهان وينبى أن يكون الأصح التحريم لأنه لا ينفك عن النظر غالبا (قوله المتن وكذا منكوبة لرضاع الخ) (فرع) امرأة خلية أجرت نفسها لترضع صبيها ثم أجرت نفسها مرة أخرى فالثانية باطلة خلافاً لآبى حنيفة رحمه الله وعليه ابن الصلغ بأنه لا بد من تقدير المدة فى الرضاع وأفتى بعضهم

آبق ومغصوب وأعمى (الحفظ) أى حفظ المتاع (وأرض للزراعة لا ماء لها دائم ولا يكفها المطر المعتاد) وفى الروضة كأصلها ولا تسقى بماء غالب الحصول من الجبل وان أمكن زرعها باصابة مطر عظيم أو سيل نادر (ويجوز ان كان لها ماء دائم) من نهر أو عين أو بحر (وكذا ان كفها المطر المعتاد أو ماء التلوج المجتمعة والغالب حصولها فى الأصح) والثانى لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجزى الخلاف فى أرض مصر التى تروى من زيادة النيل غالباً قبل دبرها (والامتناع الشرعى) للتسليم (كالحصى) المتقدم (فلا يصح استئجار قلع من صحبة) بخلاف الوجعة (ولا حائض لخدمة مسجد) حرمة المسكن (وكذا منكوبة لرضاع أو غيره) (فإن الزوج فى الأصح)

(قوله لأن أوقاتها الخ) قال شيخنا وظاهر في زوج حاضر يمكن استمتاعه والا كغائب وصغير فلها الاجارة مدة ضيقته أو عدم تمكنه وهو كذلك ولو حضر في أثناء المدة انفسخت فيما بقي (قوله وبأذنه يصح) كما لو استأجرها هو لخدمته مثلا وينبغي سقوط نفقتها كما لو سافرت لغرضها فراجعها وللأمة استئجار زوجها ولها منعه من الاستمتاع بها وقت العمل لكن تسقط نفقتها (قوله أما الأمة) أي غير المكاتب لأنها كالحرّة (تفنيه) ليس المستأجر منع الزوج من وطء زوجته حرّة كانت أو أمة قاله بعضهم إلا في وقت يعطل عليه المنفعة (قوله أي مستهلك) هو تفسير لأوله أي يحمل على ذلك على المعتمد (قوله ولا يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) وجوزها الأئمة الثلاثة (قوله كاجارة الدار الخ) ومثلها دار لا يمكن تفريقها إلا بعد مضي مدة لها أجرة إلا ان كانت الأمانة للمستأجر (قوله لمستأجر الأولى) أي لمستحق منفعتها آخر السنة الأولى ولو غير المستأجر الأول كان أجر المستأجر الأول نصف السنة الآخر لمستأجر آخر فتصح اجارة السنة الثانية من الثاني لا الأول وان لم تفرغ مدة الأول ان أمكن ومواء في ذلك اجارة المملوك والموروث والموقوف من الناظر أو غيره نعم ان شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنوات مثلا لم يصح العقد قبل انتقضائها على المعتمد فلم تقع ضررته اليه كان تتوقف عمارته على أكثر فيجوز بقدر الحاجة ابتداء ودواما ولو تقابل المستأجر والمؤجر في العقد الأول لم يبطل الثاني (قوله وهذا كالسكنى الخ) ومنه اجارة الأرض قبل أوان الزرع كما ومنه الاجارة للحج قبل الاحرام به لكن في وقت خروج أهل بلده لاقبله وتصح اجارة نحو جبال وعكام. حج لأن شغله ليس مانعا من أعمال الحج ومنه كراء العقب الآتي (قوله العقب) سمي بذلك لأن كل واحد يعقب صاحبه في استيفاء المنفعة (قوله دابة) ومنها الرقيق للخدمة مثلا ويصح استئجارها لعمل الليل دون النهار أو عكسه ولا يجوز مثل ذلك في نحو الدار فيشترط اتصال المدة فيها والفرق عدم قدرة الأولين على التواصل (قوله بعض الطريق) المراد ببعض هنا وفيما بعده زمن مقدر تحتمله الدابة لامتدة فذكر الأيام في كلامه ليس مرادا (قوله في الأولى) ويجب فيها تقديم نوبة المكثري على المكسري لأجل اتصال المنفعة بالعقد كذا قاله شيخنا تبعنا الشيخنا الرمي لكن يؤخذ من لوجه الثالث المقابل في الشرح ما يصرح بعدم اشتراطه لأنه جعل تقديم المالك مورد الخلاف فراجع (قوله والمؤجر الخ) أي ان كان وانما ذكره لقلوبه بقسما والاف قد مر صحة كراء الليل دون النهار مثلا والركوب غير لازم (قوله البعضين) فيه تفتية لفظ بعض وادخاله عليه وقد منعه جمهور النحاة وعلم بما ذكر أنه لا يجب في العقد تعيين المتقدم من الراكبين فيقدم أحدهما بتراضيهما أو بقرعة ان بعضهم بعدم صحة استئجار العكامين للحج لأن الاجارة وقعت على عينهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للحج ونظر فيه العراقي وقال يمكن أن يقال لانتاني بينهما [قول المتن ويجوز تأجيل المنفعة] أي لأن الدين يقبل التأجيل [قوله أي مستهلك] يريد أن هذا هو المراد والاف قد قالوا في السلم لا يصح أن يجعل محله أول الشهر لأنه يصدق بجميع النصف الأول خلافا للبعوى حيث قال بالصحة ويحمل على مستهلك [قول المتن ولا يجوز الخ] أي خلافا للأئمة الثلاثة لنا القياس على البيع [قوله لاتصال الدينين] نظير ذلك بيع الثمر قبل بدو صلاحه بغير شرط القطع يصح من صاحب الشجرة دون غيره ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأجر ستا في عقدتين أفقئ ان المصالح بعدم الصحة لأن مقتضى الصحة في اجارة مدة تلي مدة في غير الوقف اتصال الدينين وكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى يقتضى المنع في الوقف عملا بشرط الواقف وخالفه ابن الأستاذ نظرا إلى مطابقة اللفظ للحقيقة [قول المتن كراء العقب] سميت بذلك لأن كل واحد يعقب صاحبه [قول المتن دابة] في معناها العبد وخروج الدار والثوب اذا استأجرها

لأن أوقاتها مستغرقة بحقه
والثاني يصح وللزوج
فسخه حفظا لحقه بأذنه
يصح هزما والكلام في
الحرّة أما الأمة المروجة
فالسيد إيجارها قطع لأن له
الانتفاع بها (ويجوز
تأجيل المنفعة في اجارة
الذمة كالزمت ذمتك
الحل) لكذا (إلى مكة أول
شهر كذا) أي مستهلكه كالسالم
المؤجل (ولا يجوز اجارة
عين لمنفعة مستقبله)
كاجارة الدار السنة الآتية
(فلو أجر السنة الثانية
لمستأجر الأولى قبل انتقضائها
جاز في الأصح) وهذا
كالسكنى مما قبله لاتصال
الدينين والثاني لا يستثنيه
(ويجوز كراء العقب) أي
الثوب (في الأصح) وهو
أن يؤجر دابة رجل لا يركبها
بعض الطريق (أي والمؤجر
يركبها البعض الآخر على
التناوب) (أو) يؤجرها
(رجلين ليركب هذا أياما
وذا أياما) على التناوب
(ويبين البعضين) أي

تنازعا وإن شرطاه عمل به (قوله ثم يقسمان) ويجب مراعاة النصفة في القسمة فلا تطول زمنا تعي فيه الدابة أو يشق على الآخر مشقة شديدة وإذا اقسما بحسب الزمان لم يحسب زمن النزول لنحو استراحة أو علف فله الركوب من نوبة الآخر بقدره قال شيخنا (قوله المين) أي بذكرهما ويحمل الإطلاق عليه حيث كان به عرف وذكر الشارح الفراسخ في الأولى والأيام في الثانية تصوير ولو سكتا عن التناوب صحت الاجارة وركبها معا ان احتملتها وإلتاوبا و يقرع بينهما إن تنازعا فيمن يقدم (تنبيه) لومات الراكب لم يلزمه حمله على الدابة وليس للآخر ركوب في مدة كانت له (فصل : في بقية شروط المنفعة) ومنها أن لا تتضمن استيفاء عين قصدا كما مر فلا يصح استئجار بستان لأخذ ثمرته ولا بركة للاستطياد منها ونحو ذلك وخروج بقصدا نحو اللب في الاجارة للارضاع لأنه تابع (قوله معلومة) بالمعنى الشامل للعينة فلا يصح إيجار أحد هذين والعلم في إجارة العين بالتعين وفي إجارة النعمة بالوصف وفي كل منهما بالقدر (قوله كالبيع) إلا في المشاهدة لأن المنفعة لا تشهد (قوله يجب بيان المراد منها) وبه يعلم أن ماله منفعة واحدة لا حاجة فيه للبيان كاللبساط ومحل وجوب البيان في غير ما استثنى كدخول حمام فيغتفر فيه الجهل بقدر المكث فيه و بقدر استعمال آلانه كالطاسة والثوب و بقدر الماء والأجرة في مقابلة غير الماء والماء بالاباحة فما عداه غير مضمون لأنه بالاجارة ولو الفاسدة وكذا ثياب الداخل فلا تضمن الا على من استحفظه عليها قال شيخنا أودفع له شيئا في مقابلة حفظها (قوله نارة) هو نصب على المصدرية ومعناه المرة كما قاله الجوهري أو الوقت والحين كما قاله غيره (قوله كدار للسكنى) بأن يذكر حدودها كافي البيع (قوله أوتكون معروفة) وأن يقول أجرتكها للسكنى سنة أو لتسكنها سنة فان قال على أن تسكنها أو بشرط أن تسكنها أو لتسكنها وحده لم تصح قال شيخنا هذا ان كان من المؤجر فان كان من المستأجر صحت كما قال الصيمري إنه لو قال استأجرتها لأسكنها وحدي صح على الأصح وليس له سكتى زوجته معه وإن حدثت بعد العقد وتقدم أنه لا بد من ذكر الأجرة فلو قال أجرتكها كل شهر بدينار لم تصح الا في اكتراء الامام للأذان والاقامة ولو قال أجرتكها هذا الشهر بدينار وما بعد بحسابه أو أجرتكها شهرا بدينار فاذا مضى فقد أجرتك شهرا آخر بحسابه صحت في الشهر الأول فقط ولو قال أجرتكها شهرا فلاثين يوما كل يوم بدينار فإن تسعة وعشرين بان بطلانها لتعذر الجمع كذا قيل والوجه حل الشهر على العددي لا الهلالي الا ان صرح باسمه كشهركذا ولو قال أجرتكها سنة كل شهر بدينار صح ويكتفى في تقدير المنفعة في السكنى تقدير زمن يقابل بأجرة ولو دون يوم على المعتمد واعلم أن منافع العقار والثياب والأواني ونحوها لا تقدر الا بالزمن لأنه لا عمل فيها وكذا الارضاع والاكتحال والمداواة والتجصيص والتطيين ونحوها لاختلاف أقدارها (قوله كدابة) شمل العينة كهذه الدابة أو مافي النعمة كدابة صفتها كذا (قوله الى مكة) يفيد أنه لا بد من بيان الناحية التي تركب اليها ولا بد من بيان محل التسليم في الدابة فلو استأجر دابة للركوب شهرا صح وحيث فلا بد من بيان مكان تسليمها في عوده أو في مقعده سواء كان الشهر ذهابا فقط لا انتفاع ليلا فقط مثلا فانه لا يصح والفرق أن الأولين لا يطبقان العمل دائما ومن ثم تعلم أنه لو استأجر العبد والدابة لينتفع الأيام دون الليالي صح وهو كذلك كما قاله في التكملة آخر الفصل وفي قطعة السبكي لو أجره ليركب بعضا ويمشي بعضا أيضا

(فصل : يشترط كون المنفعة معلومة) يجب بيان المراد منها (ثم نارة) تقدير المنفعة (بزمان كدار) للسكنى (سنة ونارة) تقدير العمل كدابة للركوب (الى مكة

في صورتين (ثم يقسمان) أي المكثري والمكثري في الأولى أو المكثريان في الثانية مالهما من الركوب على الوجه المين كفرسخ لهذا ثم فرسخ للآخر في الأولى ويوم لهذا ثم يوم للآخر في الثانية وهكذا والوجه الثاني المنع في صورتين لأنها اجارة أزمان متقطعة والثالث المنع في الأولى لأنهم يتصل زمن الاجارة فيها بخلاف الثانية والأراج المنع فيها في إجارة العين لاشتغالها على اجارة الزمان المستقبل ودفع بأن التأخر الواقع في ذلك من ضرورة القسمة فلا يضر

(فصل : يشترط كون المنفعة معلومة) كالبيع فله منافع يجب بيان المراد منها (ثم نارة) تقدير المنفعة (بزمان كدار) للسكنى (سنة ونارة) تقدير العمل كدابة للركوب (الى مكة

وهذا هو بابا وليس له الرجوع بها في الأول منه بل يسلمها لنائب المالك ان كان والا فليالحاكم كذا
والا فليأمين الحاكم فان تعذر فله الرجوع بها ولا يجوز أن يركبها لأنه لا يلزمه الرد وبذلك فارق جواز عود
المستعير راكبها وليس له إذا استأجر للركوب في العود أن يقيم في مقعده أكثر من المهود فان أقام لخوف
على الدابة مثلا كان في ذلك الزمن كالودع فلا تحسب عليه تلك المدة (قوله ذا التوب) أي أو ثوب باصفته كذا
وبين نوع الخياطة وغير ذلك مما يحتاج اليه (قوله والمعنى بمحل العمل) العمل في الدابة سيرها أو ركوبها
ومحل مسافة ذلك وهي التي تقدر والعمل في الثوب فعل الخياط كغرز البرة ومحل نفس الخياطة وهي التي
تقدر وقد يطلق المحل على نفس الدابة والثوب وليس مرادا فتاويل الشارح دفع المايومه كلام المصنف
من الصحة لو قال ألزمت ذمتك عمل الخياطة شهرا وليس كذلك ولا بد أن يبين نوع الخياطة ومحلها من أنه
ثوب أو غيره وأنه قميص أو قباء أو غيره ركون الخياطة رومية أو فارسية والرومية بغرزين والفارسية
بغرزة واحدة نعم ان اطرد العرف بشيء من ذلك حل الاطلاق عليه (قوله ليخيطه) أي الثوب مثلا وان
كان صغيرا جدا (تنبيه) الاستحجار لجرد الخياطة باطل لأنها عمل مستقبل لتوقفها على القطع والقطع
والخياطة صحيحة (قوله والثاني يقول الخ) فان علم ذلك صح على الأول أيضا وعلى الثاني يستحق الأجرة
بأسرع الأسمين (قوله تعليم القرآن) أي جميعه أو شيء منه على التفصيل الآتي وإذا أطلق انصرف لجميعه
إلا قرينة (قوله أصح وأقوى) هو الاعتماد وفي كلامه اعتراض على المصنف لأن ظاهر كلامه أنه ليس في
المسئلة خلاف (قوله أو تعين) علم أم لوجع بين المدة وتعيين السورة مثلا لم يصح وهو كذلك لأنه جمع بين
المحل والزمان كما مر (قوله بأن يسمعه الخ) راجع الى الآيات وأما السورة مثلا فأنها معلومة بتعيينها فلا حاجة
الى سماعها ولا تصح مع اطلاقها ولا يكفي تعيين الآيات في المصنف من غير سماع وفي تقدير الزمان لا يحتاج
لشيء من ذلك ويعلمه ماشاء قليلا أو كثيرا ويشترط في جميع ذلك تعيين المتعلم وان لم يروا يختبر حفظه
ويشترط كونه مسلما أو يرجي اسلامه وتعيين محل القراءة من بيت المتعلم أو غيره ان اختلف به غرض
لاتعيين حرف كقراءة نافع مثلا وتحمل على عرف محله من حفظ أو استخراج أو غيرها فان لم يكن عرف
وجب التعيين ومنى عين شيء تعين (تنبيه) لو كان المتعلم ينسى ما يتعلمه وجب اعادته ان كان بعض آية
والافلا ولو استأجره لقدر معين فعلم بعضه ثم ترك فان أمكن البناء على ما فعل استحق القسط والا كان
مات المتعلم لم يستحق شيئا وهذا يجري في سائر الاجارات كالبناء والخياطة ولو استأجره لتعليم القرآن كله في
مدة لم يصح لأنه من الجع بين المحل والزمن وإذا قلنا بالصحة فقله كله في بعضها استحق بالقسط وتنسخ في
الباقى وكذا يقال في غير ذلك كاللداواة والاكتحال ولو استأجره لحرف أو قدر فعل غيره لم يستحق شيئا
(فرع) تصح الاجارة لقراءة القرآن حتى أوميت ويحصل له الثواب إن قرأ بحضرته أو نواه بها أو أهدى
له الثواب بعدها كأن يقول اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثل ثوابه لفلان وما جرت به العادة من تحوز يادة في
شرفه عليه السلام أو واصله أو به مندوب إليه خلافتن نازع فيه ويحصل مع ذلك ثواب القراءة للقارئ
كذا قالوه فانظره مع قولهم كل عبادة كان الحامل عليها أمرا دينويا لأثواب فيها للفاعل وطى الأول
تفارق الحج بعدم إمكان تعدده وإذا قرأ جنبا ولوناسيا لا يستحق أجرة (فرع) تجوز الاجارة على كل

[قوله والثاني الخ] عليه يستحق الأجرة بأسرعهما تماما وقيل المعتبر الزمان وقيل المعتبر العمل [قوله المنع]
أي لتفاوت السور والآيات صعوبة وسهولة وطى الأول الظاهر دخول الجع مالم تطرد عادة باستثنائها ثم
المراد ما يسمى قرأنا إذ لو أريد الجع بطل لأنه جمع بين العمل والمدة [قوله وقيل لا بد من تعيينها] الضمير فيه
يرجع للسورة من قوله من غير تعيين سورة [قول المنى وفي البناء بين الخ] أي إذا استأجر شخصا للبناء

وبكلمة اطة ذا التوب والمعنى
عمل كما في الحرر
(فلا يسميها) أي الزمان
والعمل (فاستأجره ليخيطه
بياض النهار لم يصح في
الأصح) لأن الزمان قد لا يبنى
بالعمل والثاني يقول
ذكر الزمان للنهجيل
(ويقدر تعليم القرآن عدة)
كشهر قطع به الامام
والغزالي وإيراد غيرها
يقضى المنع زاد في الروضة
أن الأول أصح وأقوى (أو
تعيين سور) أو سورة أو
آيات بأن يسمعه المستأجر
قبل العقد كذا ذكره بعضهم
وقيل يكفي ذكر عشر آيات
مثلا من غير تعيين سورة
وقيل لا بد من تعيينها (وفي
البناء بين الموضع والطول
والعرض والسبك)
بفتح السين أي الارتفاع

(وما يبنى به) من طين ولبن أو آجر (٧٤) (إن قدر بالعمل) فإن قدر بالزمان لم يحتاج إلى بيان ما ذكر (وإذا صلحت الأرض

لبناء وزراعة وغراس
اشترط تعيين المنفعة) من
الثلاثة لأن ضررها اللاحق
للأرض مختلف (ويكفي
تعيين الزراعة عن ذكر
ما يزرع) فإن قال آجر نكها
للزراعة فتصح (في الأصح)
ويزرع ماشاء والثاني
لا تصح لأن ضرر الزرع
مختلف ودفع بأن اختلافه
يسير ولو قال للبناء أو للغراس
ولم يذكر ما يبنى أو يغرس
صح في الأصح أيضا (ولو
قال لتنتفع بهما شئت صح)
ويصنع ماشاء (وكذا لو
قال إن شئت فازرع وإن
شئت فاغرس) فإنه يصح
(في الأصح) ويتخير
المستأجر بينهما والثاني
لا يصح للإيهام وفي الأولى
وجه أنها لا تصح
(ويشترط في اجارة دابة
ركوب) اجارة عين أو ذمة
(معرفة الراكب بمشاهدة
أو وصف تام) له في ذلك
(وقيل لا يكفي الوصف)
فيه لأن الفرض يتعلق
بتحمل الراكب وخفته
بالضخامة والنحافة وكثرة
الحركات وقتلها والوصف
لا يفي بذلك وجوابه المنع
(وكذا الحكم فيما يركب
عليه من محمل) بفتح الميم
الأولى وكسر الثانية ذكره

مسنون كالأذان والاقامة والأجرة عليهما بصفتها وعلى أذكار الله تعالى من غير القرآن حيث كن فيها
كلفة لأعلى رفع صوت في ذلك ولا على رعاية الوقت ولا على الحيلتين كما قيل به (قوله وما يبنى به) وكذا
صفة البناء من كونه منضدا أو مجعولا أو مسننا (قوله بالعمل) أي بمحله كما سرولوا كثرى محلا للبناء اشترط
بيان ما ذكر أيضا أن كان على غير أرض كسقف إن كان على أرض اشترط بيان المحل والطول والعرض دون
غيرها لأن الأرض تحمل كل شيء ويكفي فيما يبنى به إذا كان حاضرا رؤيته مطلقا (قوله فإن قدر بالزمان لم
يحتاج إلى بيان ما ذكر) أي يشترط بيان جميعه فيشترط بيان بعضه وهو ما يبنى به وكذا صفة البناء المذكورة
ولم يذكرها الشارع لسكون المصنف عنها وبما ذكر يسقط الاعتراض على الشارع كما فعل شيخ الاسلام
وحذر منه فتأمل (تنبيه) تصح الاجارة للخدمة ثم إن عين نوع معين والاحل على ما يليق بالمؤجر
والمستأجر ولا تصح الاجارة بالنفقة لأنها مجهولة ولا إعادة فيها إلا في خاتم الزوجة وفي الحج بالرزق كما مر
(فرع) لا يدخل في الاجارة بالزمان أوقات الصلوات ولا يوم سبت في استئجار يهودي نحو شهر مثلا
ولا يوم أحد في نصراني كذلك ولو نص على إخراج ذلك في العقد بطل الإفعال علم قدره فلا يضر (فرع
آخر) يصح الاستئجار للنسخة بين كيفية الخط ورقته وغلظه وعدد الأوراق وسطور كل صفحة وكذا
وقدر القطع إن قدر المحل وإذا غلط الناسخ غلطًا فاحشًا فعليه أرش الورق ولا أجرة له إلا فله الأجرة ولا
أرش عليه ويلزمه الإصلاح لضرب اللبن بكسر الموحدة وبين طول القالب بفتح اللام وعرضه وسكه
وكذا العدنان قدر المحل وللرعي وبين مدته ونوع الحيوان وعدده مطلقا ووصفه إن كان في الذمة
(قوله آجر نكها الخ) بحث الزركشي وجوب البيان إذا كان المؤجر ولي القاضي (قوله ويزرع ماشاء)
أي بما جرت به العادة في تلك الأرض ولو مرة (قوله صح في الأصح) وله في هذه أن يغرس بعضا يبنى بعضا
لتساوي الغراس والبناء وكذا لو قال أفعل أيهما شئت (قوله يصنع ماشاء) ولو غير زرع لكن بما جرت به
العادة أيضا (قوله إن شئت فازرع الخ) وكذا يصح لو قال إن شئت فأبن وإن شئت فاغرس وله التمييز
كما سر ولو قال انزع اغرس أو انزع انزع النصف واغرس النصف ولم يعين عين كل منهما
لم يصح الثلاثة نعم إن أراد في الأولين التعميم صح (قوله بمشاهدة) ولا يحتاج معها إلى وزن فإنه إزاء
فإن شرط اتبع (قوله أو وصف تام) كضخامة ونحافة وفي الوزن ما مر وهذا إذا كان في الذمة
وقال بعضهم مطلقا (قوله في ذلك) أي في المعرفة (قوله من محمل) ويدخل فيه الوطاء دون الغطاء
إلا إن شرط وفيهما ما في المحمل من مشاهدة أو وصف ويشترط في المحمل ونحوه ككونه مغطى أو مكشوفًا
لأنه يختلف به الفرض بحسب الثقل بالهواء (قوله كزائلة) وهي تطلق لغة على البعير وعلى نحو ثياب مجموعة
يركب عليها كالبرذعة وهذا هو المراد (قوله وفي الحرر معه) وهو المراد وإن لم تكن مملوكة له (قوله رذ كرفي
الاجارة) نعم إن كان فيه عرف مطرد لم يحتاج ذكره وكذا الغطاء والوطاء في المحمل كما مر (قوله بمشاهدته)
أي مع امتحانه بيد أو بوزن وهذا المراد بالوزن فيه في عبارة المنهج فتأمل (قوله أو وصفه التام)

[قوله إلى بيان ما ذكر] قال في شرح المنهج الأ صفة البناء [قوله أو وصف تام] .

[فرع] لو استأجر لأرضاع صبي لم يكف وصفه عن رؤيته كما سيأتي [قوله لأن الفرض الخ]
قال الزركشي وللقياس على البيع [قول المتن وكذا الحكم فيما يركب عليه الخ] ولا بد من بيان
ما يغرس فيه وما يظلل به وإذا تعرض لما يظلل به فلا بد من بيان صفة ان لم تكن له عادة
[قوله أو وصفه التام] لكن لابد معه هنا من الوزن وكذا في المعاليق الآية .

[قوله]

الجوهري (وغيره) كزائلة (إن كان له) وفي الحرر معه أي وذكر في الاجارة

فانه يشترط فيها معرفته بمشاهدته أو وصفه التام ولو لم يكن مع الراكب ما يركب عليه فلا حاجة إلى ذكره وبركبه المؤجر

على ما يشاء من زمامة أو غيرها (ولو شرط) في الاجارة (حمل المعاليق) كالسفرة والاداة للعناء والقدر ونحوها (مطلقا) أى من غير مشاهدة ولا وصف (فسد العقدي الأصح) لاختلاف الناس في مقاديرها والثاني يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد فله الشافى رضى الله عنه عن بعض الناس عقب فسه على الأول فقال بعض الأصحاب انه عن نفسه وجعل في المسئلة (٧٥) قولين وقطع بعضهم بالأول وأنه

عن غيره أى وهو أبو حنيفة عن مالك (وان لم يشترطه) أى حمل المعاليق (لم يستحق) لاختلاف الناس فيه وقيل يستحق المعتاد (ويشترط في اجارة العين) للركوب ليحقق (تعيين الدابة وفي اشتراط رؤيتها اختلاف في بيع الغائب) والراجع عدم صحته فيكون الراجع اشتراط الرؤية (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس) للدابة كالابل والخيول (والنوع) لها كالبحثاني أو العراب (والذكورة أو الأنوثة) فلا تثنى أسهل سيرا والذكر أقوى (ويشترط فيهما) أى في اجارتي العين والذمة (بيان قدر السير كل يوم الا أن يكون بالطريق منازل مضبوطة فينزل) قدر السير (عليها) ان لم يبين (ويجب في الإيجار للحمل) اجارة عين أو ذمة (أن يعرف المحمول فان حضر رآه واه تحنه يده ان كان في ظرف) تخميناً لوزنه (وان غاب قدر يكيل) في المكيل (أو وزن) في الموزون والتقدير بالوزن

من ضيق وسعة وغير ذلك مع وزنه أيضا (قوله على ما يشاء) أى عما هو متعارف كما يأتي (قوله المعاليق) جمع معالق بضم الميم أو معلق (قوله والاداة) كالركوة (قوله ونحوها) كالابريق والصحن والقصة والمخدة والمضربة والزايد (قوله وجعل) ضميره يعود للأمام الشافى رضى الله عنه وفي كلام الشارح اشارة الى أن تعبیر المصنف بالأصح معترض (قوله أى من غير مشاهدة الخ) فشرط حملها مع المشاهدة والامتحان كما مر أو مع الوصف مع الوان كما مر يوجب حملها ولا يفسد العقد (قوله وقيل يستحق المعتاد) يعلم منه أنه لا يستحق حملها وان اعتيدت أو بعضها (قوله ويشترط الخ) ولا بد من قدرة الدابة على ما تستأجره مطلقا في اجارة العين والذمة (قوله لتتحقق) أى لتكون اجارة عين فذلك شرط للصحة فسقط ما لبعضهم هنا (قوله فلا تثنى أسهل الخ) ويشترط أيضا بيان صفة السير ككون الدابة مهملة أو بحرا أو قطوفا والمهملة بضم الميم الأولى وفتح الهاء وسكون الميم الثانية وكسر اللام بالميم سريعة السير أو حسنة السير مع السرعة والقطوف بفتح القاف وضم الطاء بطيئة السير والبحر بفتح الموحدة وسكون الهاء وبالراء المهملة ما بينهما أو الواسعة الخطا قال الماودى وهذه الأوصاف للخيول وألحق بها البغال ولا يوصف بها غيرها أى لغة والمراد هنا الأعم (قوله كل يوم) أى كل وقت من ليل أو نهار أو كونه ليلا أو نهارا (قوله فينزل عليها) أى عند الأمن فيها والا فلا بد من تعيين غيرها نحو من بلد كذا إلى بلد كذا للضرورة ولو زاد السير في وقت أو نقص لم يجبر بما بعده ويجوز أن تخوف ضرر ونحسب لاقنى عنه ولا يحسبان من المدة كما مر (قوله رآه وامتحنه) ويكفى أحدهما حيث وجد العلم به فالأول بمعنى أو كما في النهج وبه قال شيخنا وأصل الحكم أن المشاهدة ليس لها دخل في المقصود وأن الامتحان هو المعترف كان هو المقول عليه فلا حاجة للمشاهدة معه وان أمكنت المعرفة بها كفت فلا جل ذلك اكتفى بأحدهما فتأمل (قوله ان كان الخ) ليس قيذا (قوله وان غاب) قيذا لا مفهوم له كما أشار إليه الشارح بقوله والتقدير بالوزن الخ وعلم بما ذكر أنه لا يصح أن يقول لتحمل عليها ماشئت (قوله مائة رطل) خرج المكيل كآنة صاع عاشئت فلا يصح أخذها بعده في الأقفزة والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بغدادى أى مقدر بذلك والا فهو كيل والقفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا والعروق بفتح العين والراء المهملتين مكيال يسع خمسة عشر صاعا ويحسب من المائة الظرف والجل ونحوهما وعلم بما ذكر أن معرفة الجنس انما هي في المكيل

[قوله على ما يشاء] بحث الزركشى اشتراط الوصف فظهر الخطأ المكثري [قول المتن تعيين الدابة] اعترض بأنه ان أريد بالتعيين مقابل الموصوف في الذمة فهمى لا تقع الا كذلك والشيء لا يكون شرطا في نفسه وان أريد بالتعيين مقابل الإبهام فذلك معلوم من أول الفصل [قول المتن اختلاف] قال السبكي بل هذا أولى بالبطلان لأن المنافع التي بين العقود والرؤية تفوت [قول المتن كل يوم الخ] قال الامام لو استأجر دابة ليركبها إلى بلد ويعود راكبا فلا يسوغ له أن يقيم في البلد أكثر من المهود فان مكث احتياطا للخوف على الدابة كان في ذلك الزمن كالمدود حتى لا تحسب عليه تلك المدة [قوله فينزل عليها] أى كالنقد الغالب [قول المتن يكيل أو وزن] كذا يصح أن يقدره بالظرف كالقنطرة المعروفة [قوله وأن يعرف جنسه] أى سواء حضر أو غاب

في كل شيء أولى وأخصر (و) أن يعرف (جنسه) أى المحمول لاختلاف تأثيره في الدابة كما في الحديد والقطن فانه يتناقل بالرجح ثم لو قال آجرتكها لتحمل عليها مائة رطل عاشئت صح في الأصح ويكون رضامته بأضر الأجناس ولو قال عشرة أقفزة عاشئت فال مفهوم من كلام أبي الفرج السرخسى أنه لا يفتى عن ذكر الجنس لاختلاف الأجناس في الثقل مع الاستواء في الكيل قال الرافعي لكن يجوز أن يحمل

فمن اختلاف التأخير
بعد الاستواء في الوزن
يسير بخلاف السكيل وابن
قل الملح من قل النرداه
(لاجنس الدابة وصفها)
أى لا يجب أن يصرفها
(ان كانت اجارة ذمة)
بمخلاف ما تقدم فيها في
الركوب لأن المقصود هنا
تحصيل المتاع في الموضع
المشروط فلا يختلف
الفرض بحال حامله (الآن)
يكون المحمول زجاجة
ونحوه) كاتخرف فلا يمتنع
معرفة حال الدابة في ذلك
صيانة له أما اجارة العين
للحمل فيشترط فيها تعيين
الدابة ورؤيتها كما تقدم
في اجارة العين للركوب .
(فصل : لا تصح اجارة مسلم
لجهاد) لوجوبه عليه عند
حضور الصف بخلاف الذي
فتصح اجارته للإمام
وساكنين في كتاب السير
(ولا عبادة) أى لا يصح
اجارة لعبادة (تجب لها
نية) كالصلاة لأن القصد
منها امتحان المكلف
بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم
الأجير مقامه في ذلك (الا
الحج) فانه يجوز عن الميت
والعاجز لما تقدم في باب
(وتفرقة زكاة) فاتها يجوز
فيها الاسقاط لحصول
المقصود بها ومثلها تفرقة
الكفارة (وتصح) الاجارة

(قوله الصواب) هو المعتمد (قوله وصفها) ومنه ماسر من كونها بحرا أو قطونا (قوله زجاجة)
بثلاث أوله (قوله كاتخرف والبيض) قال القاضي وفي معناه أن يكون في الطريق نحو وحل أو طين
(قوله في ذلك) أى الجنس أو الصفة ومنها الذكورة والأنوثة وصفة السير كما مر ويدل له كلام
ابن حجر وغيره فقول الرافعي لم ينظروا لصفة الدابة في سائر المحمولات يحمل على غير ما ذكر
قاله ابن الرضا وغيره (تنبيه) لو تحمل المحمول بنحو دابة أو الركب بنحو سمن أو موت خير المؤجر
ان لم يبد له المستأجر بمثله بين أن يتبرع بحمله أو يفسخ العقد أو يقيه بأجرة مثل الزائد قاله شيخنا
الرملي ولو خفف المحمول بنحو جفاف أو هزال لم يكن للمستأجر ابدال ولا زيادة ولا فسخ .
(فصل) في بقية شروط الاجارة وما يقعها (قوله لوجوبه عليه) لو قال لعدم انضباطه كان أولى
ليدخل عدم صحته للرقق والصبي والمرأة ويخرج بقية فروض الكفايات المنضبطة كما يأتي وفيه
نظر لو رددت صحة اجارة الكافر إلا أن يقال إن العقود مع الكفار يغتفر فيها الجهالة والمراطة كالجهاد
قاله البلقيني وخرج بالمسلم الكافر فتصح اجارته للجهاد من الامام ولو بنائبه فقط وإذا أسلم في أثناءه
انفسخت (فرع) أفق ابن الصلاح بصحة استئجار من يحبس مكانه في الحبس قاله العلامة
البرلسي وفيه نظر لأنه عقوبة ولي به أسوة وقد يقال إن المنظور اليه الضبط (قوله تجب لها نية)
أى تتوقف صحتها عليها فيشمل صلاة النافلة ومتعلق ماله نية مثله كإمامة الصلوات والخطبة ولا تصح
لتدريس ولا قضاء ولا إعادة ولو لقرآن أو حديث ولا لملك مباح نعم لو قدر بالعمل كأن تخطط لى
شهر أو عين شيء من ذلك صحت له كتدريس مسائل مخصوصة أو اعادةها أو القضاء فيها أو
اصطياد معين أو نحوه ولا تصح لزيرة القبور ولوقبه ^{والتدريس} للدعاء عنده وعند غيره كما علم مما مر
وتصح الجمالة في جميع ذلك (تنبيه) قال شيخنا وتصح انابة الطلبة ان لم يعينهم الواقف بأعيانهم
لأن مقصوده احياء المكان بحضور المدرس معهم وتصح الاسقاط في الوظائف والامامة والخطبة
وغير ذلك والمنع السابق انما هو من حيث سلب ثواب الأجير عنه وحصوله للمستأجر كأن يستأجر
من يصلى اماما ويصلى هو منفردا ويحصل له ثواب امامة الأجير وهكذا البقية وأما اقامة شعائر الوقف
فلا ريب في صحة الانابة فيها لكن شرط شيخنا م في استنابة الوظائف أن يكون المسقط مثل
المستناب أو أعلى فراجع (قوله وتفرقة زكاة) ومثلها الهدى والذبح ونحوهما ومثل الحج العمرة ويدخل
فيهما ركعتا الطواف تبعاً كما مر (قوله لتجهيز ميت) وان تعين نعم لا تجوز في الصلاة عليه لأنها مقصودة
وتصح في الصوم عنه من قريبه (قوله ودفعه) عطف خاص لأنه قد يجب وحده كافي سري يؤذى ربحه
(قوله وتعليم القرآن) وان تعين على المعلم فقوله لم يتعين أى أصالة وفي الشرح الجواب عن تكرار تعليم

[قول المتن لاجنس الدابة الخ] قال الرافعي رحمه الله ولم ينظروا هنا إلى سرعة سيرها وبطئه وتحلفها
عن القافلة وقوتها وضعفها ولو نظروا اليه لم يكن بعيدا .

(فصل : لا تصح اجارة مسلم لجهاد) ولورقيقا قال الزركشى وان كان قضية التعليل الجواز فيه واعلم أنه قد
ورد للغزى أجره وللجاعل أجره وأجر الغازى وحل على الاعانة [قوله كالصلاة] قال الغزالي يصح
الاستئجار على الامامة وله الأجر في مقابلة تعاقب نفسه بالحضور الى موضع معين والقيام بها في وقت معين
[قوله الاحج] ير يذهبنا استثناء ما يقبل النيابة ومنه ذبح الضحايا والهدى وركعتا الطواف وتفرقة النذور
[قول المتن وتصح لتجهيز ميت الخ] وان تعين لأنه غير مقصود بفعله وأصله مرتبط بعمل معين وهو
التركة وكذا التعليم أصله واجب على كل أحد وجوب عين وان كان نشر القرآن فرض كفاية [قول المتن
وتعليم القرآن] وان تعين قاله الزركشى خرج تدريس العلم فان كان علما امتنع أو مسائل مخصوصة

لأشخاص (تجهيز ميت ودفعه وتعليم القرآن) وان كان كل منها فرض كفاية لأنهم يتعين على الأجير

وهو عبادة لأجلب لهانية وذكر التعليم من حيث انه عبادة مع ذكره السابق من حيث التقدير لانكرار فيه وان استلزم ذكره السابق فحة الاستحجاره (د) تصح (لحضانه وارضاع معا ولا أحدهما فقط) وتقدر بالمدة (٧٧) ويجب تعيين الرضيع لاختلاف

الفرض باختلاف حاله وتعين موضع الارضاع من بيت المستاجر أو بيت المرضعة لاختلاف الفرض في ذلك فهو في بيتها أسهل عليها وبيته أشد وثوقا به (والأصح أنه لا يستتبع أحدهما الآخر) في الاجارة لافراد كل منهما بالعقد والثاني يستتبع لتلازمهما عادة والثالث يستتبع الارضاع الحضانه دون عكسه وفي المطلب حكاية عكسه (الحضانه حفظ صبي) أي جفسه الصادق بالذكر والأنثى (وتعهد به غسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوها) مما يحتاج اليه والارضاع أن تلقمه بعد وضعه في حجرها مثلا الثدي وتعصره عند الحاجة ويتبع هذه المنفعة في الاستحقاق بالاجارة اللبن المرضع به وقيل الأصل اللبن وفعل المرضعة تابع (ولو استاجر لهما) أي للحضانه والارضاع (فاقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانه) لأن كلامهما مقصود وقيل ينفسخ فيهما

القرآن هنا مع ما سبق وإذا علم ولوجبا استحق الأجرة بخلاف قراءة الأجير كما مر ولو ترك الأجير بعض آيات مما استوجره لزمه اعادتها لا الاستئناف ودخل في القرآن منسوخ الحكم قال شيخنا م وكذا منسوخ التلاوة أوهما معا وفيه نظر فراجعه (قوله) وتقدر بالمدة) لا بالحل كما مر (قوله) تعيين الرضيع) بالرؤية وكذا بالوصف على المعتمد وسواء كان آدميا أو غيره ولو كلبا محترما وسواء في الارضاع اللبن وغيره وسواء في المرضعة الصغيرة ولو دون تسع أو الكبيرة والأنثى والخنثى والذكر كما مر والمسلمة والكافرة والحرة والأمة وسواء وقع الاستحجار منها أو من زوجها أو سيدها ولو أرضعت لبن غيرها كجارتها أو أجنبية فان كان في اجارة الذمة استعقت الأجرة أو العين فلا تكتف تناول ما يزيد اللبن أو يصلحه وترك ما يضر ولو وطء حليلها وإذا امتنعت أو تغير لبنها أو نقص ثبت الخيار للمستاجر (قوله) والحضانه مأخوذة من الحضن بكسر الحاء لضم الحضانه الطفل اليه وهو ما بين الابط والكشح (قوله) حفظ الخ) عبر فيه بالمصادر للإشارة الى أن المراد الأفعال وأما الأعيان كاللبن والكحل بضم آله فيهما فعلى الولي وإن جرت العادة بخلافه وقال الخطيب تعتبر العادة كما في خبر الناسخ الآتي (قوله) ودهنه وكحله) بفتح أولهما كما مر (قوله) والارضاع) ويسمى الحضانه الصغرى (قوله) وينبع) فلو نفي في العقد لم يصح (قوله) والأصح أنه الخ) قال شيخنا م وهذا كله في اجارة الذمة ولا يجب في اجارة العين إلا تسليم نفسه أو الذابة عارية فقط إلا في السرج فيجب مطلقا كالبرذعة (قوله) خبر) هو إما من الخبر بالضم وهو التأثير لتأثيره في الورق أو من التحجير وهو التحسين لأنه يحسن به الكتب والقلم ولدواة الخبر وتقدم ما يجب ذكره لصحة الاجارة وما يلزمه اذا غلط مثلا (قوله) وخط وكحل) وكذا صبغ الصباغ وطلع الملقح وإبرة الخياط ومردود الكحل وذروره وصرهم الجرائحي وصابون الغسال وماؤه وحطب الخباز

لأشخاص معينين جاز لا يضابطه (فرع) قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل المنطق من المدارس (فرع) يجوز الاستحجار على الاصطياد ونحوه من المباحات وأفتى ابن الصلاح بصحة استحجار رجل يحبس مكانه في الحبس وفيه نظر لأنه عقوبة [قوله] ويجب تعيين الرضيع [أي فلا يكتفى فيه الوصف] [قوله] دون عكسه [أي لا لتأخير العين مقصودة بالاجارة قال المتولي والخلاف في الحضانه الكبرى وأما الصغرى فتدخل في الرضاع قطعا] [قول المتن والحضانه] أي السابقة في كلامه وهي الكبرى [قول المتن ودهنه] هو بالفتح وأما بالضم ففيه وجهان أحدهما أنه على الأب والثاني اتباع العادة [قوله] وينبع الخ [أي فالمنفعة أصل واللبن تابع والمراد بالمنفعة هي الاقام للثدي ووضع الصغير في الحجر وعصره له عند الحاجة وتسمى هذه الحضانه الحضانه الصغرى فلا يشكك هذا بما سلف لأن تلك حضانه كبرى] [قول المتن فالذهب الخ] التي في الشرح والروضة أنان قلنا المفقود عليه اللبن والحضانه تابعة انفساخ العقد بالسكبة أو بالعكس فلا يتخير أوهما وهو الأصح انفسخ في الرضاع وفي الحضانه قولنا تفرق الصفقة فينبذ تعبير المصنف بالمذهب صحيح بالنسبة للحضانه فان هذان صور تفرق الصفقة في الدوام وفيه طريقان أحدهما قولنا تفرق الصفقة في الابتداء والثانية القطع بالتفرق وإذا تأملت كلام الشارح وجدته أشار إلى هذا (فرع) لو أرضعت جاريته قال ابن كعب ان شرط ارضاعها بنفسها لم تستحق وإذا أطلق استحققت [قوله] وبقاء الحضانه معطوف على قوله يسقط [قول المتن لا يجب] أي لأنها أعيان واغتفر اللبن للضرورة ومثل

لأن الحضانه تابعة وقيل لا ينفسخ في واحد منهما والمستاجر الخيار لأن انقطاع اللبن عيب وعلى الأول يسقط قسط الارضاع من الأجرة وبقاء الحضانه مبني على الرجوع من خلاف تفرق الصفقة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف أوجها (والأصح أنه لا يجب خبر وخط وكحل على ورق) أي ناسخ (وخط وكحل) في استحجارهم للنسخ والخطاطة والكحل والثاني يجب ما ذكره لاجابة الفصل اليه كاللبن

في الارض ودفع بأن دخول الدين للضرورة والتاكيد ذكره بقوله (قلت صحح الراجح في الشرح الرجوع فيه الى العادة) قال (فان اضطربت وجب البيان والا) أي وان لم يبين (فتبطل الاجارة والله أعلم) وعبر في هذا بالأشبه وفي الأول في المحرر بالمشهور وحكي في الشرح اختلاف طرقا

(فصل : يجب) على المكري (تسليم مفتاح) الدار الى المكري (ليتمكن من الانتفاع بها) وعمارها على المؤجر (كنها وتطمين سطح ووضع باب وميزاب واصلاح منكسر وغلق بمسرفته) (فان بادر واصلاحها) فلا خيار (والا فليكتري الخيار) لتضرره بنقص المنفعة (وكسح التلج عن السطح على المؤجر) لأنه كعمارة الدار (وتنظيف عرصة الدار عن طلع وكناسة على المكري) أما الكناسة فلهصولها بفعله اذفسروها بما يسقط من القشور والطعام ونحوه وأما التلج فتال في الروضة ليس المراد أنه يلزم المستأجر قتله بل المراد أنه

(قوله الرجوع فيه الى العادة) هو المعتمد ومتى وجب شيء من ذلك على المستأجر ودفعه للاجير فان كان نحو الصنع والحيط والخبر، ملكه بأخذه وله التصرف فيه وان كان نحو اللبن والكحل وماء الأرض فهو باق على ملكه كذا في عبارة بعضهم والوجه أن يقال ان ما وجب على المستأجر لا يملكه الاجير بأخذه فيرد ما فضل منه ما لم يوجد اعراض عنه وما وجب على الاجير يملكه المستأجر بوضعه في ملكه أو استعماله فيه فلو دفع له نحو كحل لم يملكه الا باستعماله ما لم يكن اعراض كما مر فتأمل . (تنبيه) شرط الطبيب أن يكون ماهرا بمعنى أن يكون خطؤه نادرا وان لم يكن ماهرا في العلم فيها يظهر فتكفي التجربة وان لم يكن كذلك لم يصح العقد ويضمن ويرجع عليه بما أخذه من أجره وغيرها ويستحق الأجرة حيث صحت اجارته ويملك ما يأخذه من نحو ثمن الأدوية وان لم يحصل الشفاء فلو شرط في العقد الشفاء والعود عليه بما أخذه فسد العقد لأن الشفاء بمحض صنع الله تعالى الا ان وقع العقد جمالة ويعتبر كل زمان ومحل بعرفه وان خالف هنا بما نصوا عليه (قوله وجب البيان) أي لمن هو عليه مؤجرا أو مستأجرا ولا يجب تقديره لأنه تابع كاللبن فان اضطرب العرف في قدره وجب ذكره والا فسد العقد (قوله وعبر في هذا الخ) هذا جواب عن الاعتراض على المصنف حيث لم يوافق في تعبيره ما في المحرر ولا ما في الشرح ونقل عنه التصحيح بالمعنى فتأمل وتقدم أن كل ما لا يصح الاستئجار له لا يستحق فاعله أجره وكل ما يصح له الاستئجار إذا فعله من غير عقد لا يستحق أيضا غالبا .

(فصل) فيما يجب على المكري وغيره مما يأتي (قوله مفتاح الدار) أو مفتاح الضبة لمفتاح القفل ولا القفل أيضا ولو تلف المفتاح ولو بتقصير فهو على المؤجر وإذا امتنع من تسليمه أو تجديدده انقضت الاجارة مدة الامتناع والمستأجر الخيار فم يلزمه قيمة المفتاح إذا تلف بتفريطه (قوله واصلاح منكسر) وكذا إعادة خام ولو بقلع المستأجر ويضمن قصه ان قصر وتنسخ في مدة عدم الاعادة وله الخيار فم يسقط الخيار بإعادة بلاط بدله ان لم يشترط اعادته بعينه أو بمثله ولو وكف السطح من نحو مطر أو تولد من وكفه نقص فله الخيار (قوله والا فليكتري الخيار) صريح في توقف ثبوت الخيار على عدم الاصلاح لافي الابتداء (قوله عن السطح) أي الذي لا يفتق به المستأجر كالجلون والافك ذلك ابتداء وكالعرصة دواما (قوله كعمارة الدار) فمعنى لزومه له ثبوت الخيار ان لم ينقله ونقصت المنفعة (قوله على المكري) بمعنى أنه لا خيار له بها كما يأتي (قوله فلهصولها بفعله) فالكلام في الدوام والحاصل أن ازالة نحو الكناسة كالرماد وتفرغ نحو الحش كالبالوعة على المؤجر . مطابقا لما حصل منها بفعل المستأجر فعليه في الدوام وكذا بعد الفراغ في نحو الكناسة لجر بان العادة بنقلها شيئا فشيئا وليس المراد بكون شيء من ذلك على المستأجر بمعنى نقله إلى نحو الكمان مثلا بل المراد جمعه في محل من الدار أو معتاد له فيها قال شيخنا ويقع في ربط الدواب

هذا الصباغ (قاعدة) الخبر من الخيار بالضم وهو التأثير لأنه يؤثر في الورق وقيل من التحجير وهو التحسين [قول المتن وجب البيان] ظاهره أنه لو بين شرطه على المؤجر جاز وجزم في الشامل والبحر بالفساد قال في الكافي ولعله جواب على أحد القولين في الجمع بين البيع والاجارة والذي في فتاوى القفال ان شرط على أحدهما جاز وان أطلق بطل .

(فصل : يجب الخ) [قول المتن فان بادر الخ] اقتضى هذا أنه لا يجبر على العمارة وهو كذلك فقوله وعمارها على المؤجر أي ان أراد دوام الاجارة أو المراد من ذلك أنها ليست على المستأجر فم الوقف ومال المحجور عليه يجب عمارتها [قوله أما الكناسة الخ] اعلم ان المدة إذا انقضت وجب على المستأجر تنظيف المكان من الكناسة قال السبكي ولا يجب تفرغ البالوعة والحش أي السنداس قال السبكي أيضا ولا يجوز

لا يلزم المؤجر وكذا التراب المجتمع بهبوب الرياح لا يلزم واحداهما (وإن أجردا بتركوب (٧٩) فعلى المؤجر إكاف وبرذعة

بفتح الباء والنال المهمة
والاكاف بكسر الهمزة
تحت البرذعة وقيل فوقها
(وحزام وقفر) بالثنية
(ورة) بضم الباء وتخفيف
الراء حلقة تجعل في أنف
البعير (وخظام) بكسر
الخاء أى زمام يجعل في
الحلقة لأنه لا يمكن من
الركوب بدونها (وعلى
المكترى حمل ومظلة)
بكسر الميم أى ما يظل به
على الحمل (ووطاء
وغطاء) بكسر أولهما
والوطاء ما يفرس في الحمل
ليجاس عليه (وتوابها)
كالحبل الذى يشده بالحمل
على الجمل أو أحد المملين
إلى الآخر (والأصح في
السرّج) للفرس (اتباع
العرف) أى في موضع
الاجارة والثاني على المؤجر
كالاكاف والثالث ليس
لاضطراب العرف فيه
(وظرف المحمول على
المؤجر في اجارة النمة)
لأنه يلزم النقل فعليه
تهيئة أسبابه (وعلى
المكترى في اجارة العين)
إذ ليس على المؤجر فيها
إلا تسليم الدابة كما يأتى
(وعلى المؤجر في اجارة لنمة
الخروج مع الدابة لتعهدا
دعانة الراكب فركوبه
وزوله بحسب الحاجة)
فينسخ البعير لراة

العامة (قوله لا يلزم المؤجر) أى فلا خيار للمستأجر به (قوله لا يلزم واحداهما) أى لا ابتداء
ولادواما (تفسيره) محل عدم لزوم العمارة في غير دلى التيم وناظر الوقف فيجب عليهما لامن حيث الاجارة
ولا يجوز استأجر دار فعل ما يضر بشئ منها من غير ما جرت العادة به في مثلها وتخليص الغصوب ابتداء ودواما
كالعمارة فهو على المؤجر وكذا دفع حريق ونهب نعم ان سهل على المستأجر الدفع بالمشقة لزمه فان قصر
ضمن كالوديع ولو انه دمت الدار على متاع المستأجر لزم المؤجر التخلية وأما ضمان ما تلف فلا (قاعدة)
العرصة اسم للخلا بين الدور وجعها عراض وعرضات (قوله وإن أجردا بة) أى اجارة عين أو ذمة كفى
شرح شيخنا (قوله فعلى المؤجر) أى عند اطلاق الاجارة فان شرطوا شيئا خلاف ما يأتى اتبع وانما وجب
نحو الاكاف على المؤجر لتوقف أصل الانتفاع عليه بخلاف غيره فانه لكامل الانتفاع كما يؤخذ من التعليل
(قوله بكسر الهمزة) و بضمها أيضا وأبدلها العوام لاما مضمومة (قوله وقيل فوقها) وهو المعروف الآن
وهو خشب يوضع على جانبي البرذعة والقول بأنها تحتها بناء على أنه جلس على ظهر الدابة وقيل هو البرذعة
وهو جلس غليظ محشوق مضرب ولعله مشترك والمراد هنا في كلام الفقهاء ما تحتها كما ذكره الشارح (قوله
وحزام) بكسر الهمزة وبالزاي من الحزم وهو القوة لأنه يشد به الاكاف والبرذعة (قوله وقفر) بفتح
الثنية والفاء سمى بذلك لجوارته فتر الدابة وهو فرجها مذكرة أو مؤنثة ولو من آدمى أو طير (قوله
حلقة الخ) وتعرف بالخزام بضم الخاء المهملة والزاي المهملة وأصل الحلقة من الحديد والخزام من الشعر
والمراد الأعم منهما (قوله يجعل في الحلقة) أى أصالة والمراد به ما يقاد به المعروف بالمقود ومثله الأحكام
والرسن (قوله لا يمكن من الركوب بدونها) أى المذكورات (قوله وعلى المكترى) أى المستأجر
يحمل ولا يستحق حمله كما قال شيخنا إلا بشرطه والغطاء وما معه تابع له (قوله كالحبل الخ) اعتمد
شيخنا الرملى أن الحبل الأول على صاحب الجمل (قوله في موضع الاجارة) وإن خالف عرفا قبله
وقدّم أن هذا في اجارة الذمة ولو اضطرب العرف فيه وجب البيان وهذا لا يخالف ما مر من كون
البرذعة على المؤجر لا طراد العرف فيها بذلك فلا اضطرب العرف فيها أيضا وجب البيان (قوله إلا تسليم
الدابة) وعليه حفظها وضمانها إن قصر كالوديع (قوله وعلى المؤجر) ولو بنائبه (قوله فينسخ البعير
لراة) ولو قويه ومثلها الخنثى والضعيف ولو بعد العقد (قوله نثر) بنون فمجهمة مشوحتين فزاي
مجهمة هو المكان المرتفع هنا يطلق على عظام الميت وكبر السن (قوله الركوب) وكذا النزول لما يحتاج
إليه كصلاة فرض لا نحو كل ولا يلزمه تخفيف الصلاة وليس له تطويلها على الاعتدال فان طوّل ثبت الخيار
وله النوم عليها وقت العادة فقط ولا يلزمه النزول إلا في وقت لا يعمل بمروته المشى فيه وعلى المؤجر أيضا في
اجارة الذمة حفظ المتاع في المنزل وأجرة البذرقة والقائد والسائق والدليل ونحو الدلو والرشا وعليه الايصال
إلى ما لا تقصر فيه الصلاة من سور أو غيره لا وصوله إلى منزله إلا ان قرب بحيث يتساع به (قوله في وجهه) هو

ربط الدواب في الدور المستأجرة للسكنى [قول المتن وإن أجردا بة] أى اجارة عين أو ذمة [قول المتن فعلى
المؤجر الخ] وذلك لأن التحكين واجب عليه وهو لا يحصل بدون ذلك سواء في ذلك اجارة العين والذمة
كذا قال الزركشى ثم قال بعد ذلك ان كان الموجب لهذه الا العرف فذاك والا فاللفظ قاصر عنها فيبقى
تخصيصه بما اذا طرد العرف فان اضطرب وجب البيان والا فسد العقد [قوله وظرف المحمول] قال
السبكي مؤنة الدليل والبذرقة أى الخفارة وحفظ المتاع في المنزل كالطرق قال ولا يمنع الراكب من
النوم عليها في قبة وينع في غير ذلك [قوله وليس عليه الخ] بيان للراد بالتخلية هنا

والضعيف بمرض أو شيخوخة ويقرب البغل والحمار من نشز ليسهل عليه الركوب (ورفع الحمل وحطه وشد الحمل ووجهه) وشد أحد المملين
إلى الآخر وهما بعد على الأرض في وجه صحبه في الروضة والثاني هو على المكترى لأنه إصلاح ملكه (وليس عليه) أى المؤجر (فلا اجارة

عمل المنفعة (ويثبت الخيار بعيبها) كأن تعرف المشي أو تخرج فتخلف عن القافلة (ولا خيار في اجارة النعمة) بعيب الدابة المحضرة (بل يلزمه الابدال) ولا تنفسخ بتلفها (والطعام الممول ليؤكل ببدل اذا اكل في الاظهر) والثاني لا يبدل ويشتري المكثري في كل منزلة قدر الحاجة ولو اكل بعضه ابدل في الرجوع والخلاف في الروضة كاصلها في السكك وجهان وفي البعض قولان ويقال وجهان ومحل اذا كان يجد الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذي هو فيه أما اذا لم يجده أو وجدته بأعلى فله الابدال قطعا

(فصل: يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا) فيؤجر العبد والدار ثلاثين سنة والدابة عشر سنين والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به والأرض مائة سنة وأكثر (وفي قول لايزاد على سنة) لا يدفع الحاجة إلى الاجارة بها (وفي قول) على (ثلاثين) سنة لأنها نصف العمر الغالب (والمكثري لسقياء المنفعة بنفسه

المتعمد (قوله الاختلجة) أي التمكن (قوله في ركوب) ولا حمل ولا غيرهما ماسر (قوله بتلف الدابة) ولو في أثناء الطريق ويستحق من الأجرة بقدر ماضى حيث وقع مسلما (قوله ويثبت الخيار بعيبها) أي على التراخي على المتعمد (قوله يلزمه الابدال) فان عجز عنه ثبت الخيار (قوله اذا اكل) فلا يلزم مالكة الأكل منه ولا يطالبه المؤجر بالأكل وان جرت العادة به ولا يبيعه كذلك ولا بأجرة وان جرت العادة بابداله (تنبيه) متى مضى مدة بعد وجوب الابدال فعليه أجرتها من المسمى إلى الفسخ أو فراغ المدة . (فصل) في تقدير المنفعة بالزمن وما يتبعه (قوله والأرض مائة سنة وأكثر) سواء الأرض الوقف والمالك الا ان خالف شرط الواقف ولو زاد في العقد على ما شرط الواقف بطل في الجميع ولا تفرق الصفة نعم ان دعت الحاجة زيد بقدرها كما مر والثلاثين في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بأن يكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة ببقية ما غاب بقاؤها إليه ولذلك اعتمد شيخنا أنه لا تقدير بل المعتبر ما يغلب على الظن بقاء العين فيه وفي الخطيب مثله (قوله بنفسه وبغيره) فلو شرط عدم ابداله فسد العقد بخلافه في المستوفى فيه يوجبه فيجوز شرط منع ابدالهما وينبع وقرئ بأن في الأولى حجرا لأنه كمنع بيع المبيع فتأمل (قوله ولا يسكن حدادا ولا قصارا) حيث لم يكن هو كذلك وان عمم له في المنفعة كقوله لتسكن من شئت إلا بالنص عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكانهما في هذه الصورة الأخيرة وعبارته قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جاز اسكان الحداد والقصار كل زرع ما شئت خلافا للاندري ولا يجوز ابدال ركوب بحمل ولا حديد بقطن ولا حداد بقصار وعكوسها وان قال أهل الخبرة لا يتفاوت الضرر اه فراجع (قوله معينة) راجع إلى الدابة إذ الممار لا تكون الا معينة كما مر وخروج ما في الذمة فيجب ابداله مع التلف أو التعيب ويجوز بدون ذلك بالرضا ويجوز الاعتياض عن منفعة العين دون النعمة ولو بعد قبض العين كما مر (قوله لا يجوز ابداله)

(قول المتن وتنفسخ) أي في المستقبل [قول المتن بعيبها] أي القديم والحادث ووجهه في الحادث أنه قديم بالنسبة للمنافع الآتية لأنها لم تقبض بعد (فرع) لو لم يعلم بالعيب حتى انقضت المدة فات الخيار وله الأرض ثم الخيار على التراخي لأنه يتجدد بمرور الأوقات لحديث النقص بها قال الزركشي وغلط جماعة فقالوا هو على الفور كالرد بالعيب [قول المتن والطعام الممول ليؤكل الخ] فينبغي جريان الخلاف في المناع الذي جرت العادة ببيعه في الطريق قال الزركشي وأما الماء فالظاهر أنه يبدل قطعا . (فصل: يصح الخ) [قول المتن تبقى فيها الخ] أي يغلب على الظن بقاء العين إليها قال الزركشي ومحل الخلاف عند عدم الحاجة فعها يجوز مطلقا قطعاً ما ذكر في غاية المدة وأما في أقلها فان كان لملها أجرة جاز والا فلا وفي الزرع ونحوه يكون تمكن في المدة (فرع) اجارة أراضى بيت المال لا يكفي فيها أن يقول كل شهر بكذا بخلاف سواد العراق فان الذي صدر من عمر رضي الله عنه مستثنى للصلحة وكذا استئجار الامام للأذان من بيت المال بكذا وهل للأذن الامتناع بعد القبول أو لا حمل نظر [قوله لا يدفع الحاجة] أي لأن أنواع المنفعة تتأثر فيها [قول المتن ثلاثين] أي تقريبا [قول المتن والمكثري استيفاء المنفعة] ولو عينا كالماء والخبر [قول المتن ولا يسكن حدادا الخ] أي ولو قال له وتسكن من شئت فيما يظهر لكن خالف في ذلك الجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم (فرع) له الاعتياض عن منفعة العين دون المنفعة التي في الذمة لأنها سلم في المنافع والسلم لا يجوز الاعتياض عنه فلو قبض العين فله الاعتياض [قول المتن ودابة معينة] لم يهل معينين لأن الدار لا تكون إلا معينة .

وبغيره يركب ويسكن منه ولا يسكن حدادا وقصارا) لزيادة الضرر بدقهما (وما يستوفى منه كدار وقاية معينة لا يبدل) أي لا يجوز ابداله لأنه معقود عليه

(وما يستوفى به كسب وصبي عين) أي المذكور (الخطيئة والإرضاع يجوز إبداله في الأصح) لأنه طريق الاستيفاء كلما ركب للمعتد عليه والثاني المنع كالمستوفى منه (وبد المسمى على الدابة والثوب) مثلا (بدأ بانه مدة الاجارة وكذا بدها في الأصح) تبطل ما يكون كالودع والثاني بد ضمان كالمستعبر فيضمن ما يتلف على هذا دون الأول وفي ضمان (٨١) يتلف من المنافع وجهان أحدهما

المنع أخذنا من الأصح السابق (ولور بط دابة أو أكثرها لجل أو ركوب ولم ينفع بها) فلتف (لم يضمن إلا إذا انتهت عليها اصطبل في وقت) لا ارتفاع (لو انتفع) بها فيه (لم يصحها الهدم) فانه يضمن لأن التلف جاء من ر بطها وقت الارتفاع بها كبعض النهار دون جنح الليل في الشتاء (ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد كسب استؤجر غياطته أو صبغه لم يضمن ان لم ينفرد باليد بأن قصد المستأجر معه) حتى يعمل (أو أحضره منزله) ليعمل لأن المال غير مسلم اليه في الحقيقة وإنما استعان المالك به في شغل كما يستعين بالوكيل (وكذا ان انفرد) باليد لا يضمن (في أظهر الأقوال) والثاني يضمن كالمستأجر لأنه أخذ المنفعة نفسه ودفع بأنه أخذ المنفعة المستأجر أيضا فلا يضمن كما مثل القراض (والثالث يضمن) الأجير (المفترق) وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من أجز نفسه مدة معينة لعمل) لأن منافعه مختصة

ظاهره ولو بالرضا وتفسخ الاجارة بتلفه أو تعيبه (قوله وما يستوفى به) ومثله ما يستوفى فيه كالطريق (قوله عين للخطيئة والإرضاع) أي بأن وقع العقد على عينه كهذا الثوب والصبي وما في شرح شيخنا من تصويره بتعيبه عملي التهمة غير مستقيم فتأمل (قوله يجوز إبداله) ولو بغير رضا المؤجر سواء تلف ما ذكر أولا (قوله والثوب مثلا) ويجب في الاستيفاء مراعاة العادة في اللبس ليلا ونهارا فلا ينال في ثوب التجمل ولو نهارا ولا في غيره ليلا وان جرت العادة به خلافا لا ذرعى ولا ينز بالقميص ولا بالرداء وله عكسه والتعميم بهما (قوله مدة الاجارة) وله السفر بهما ولو بلا حاجة (قوله وكذا بدها) ولا يسافر بها إلا حاجة كالودع (قوله وفي ضمان ما يتلف من المنافع) أي بعد المدة وجهان أحدهما المنع هو المتمد إلا ان استعمل أو حبس العين ولم يعلم المالك بها فيلزمه أجره المثل فلو استأجر حانوتا شهرا وأغلقها في الشهر الثاني ولم يسلم المفتاح ولم يعلم المالك لزمه أجرته وكذلك لو استأجر قبل فراغ المدة فيضمن ما بعده ما خرج بأغلقها ما لو تركها مفتوحة فلا بأس عليه وان خشي عليها ولا يلزمه مراجعة الحاكم (فرع) لو أكرى قدر البيطخ فيه ثم حمله على دابة أبرده فخطت الدابة فانكسر القدر فان سهل حمله عليه ولاق به ضمنه لتقصيره والافلا (قوله ولور بط) أي بلا عذر مانع له من الاستعمال ذلك الوقت من نحو مرض أو خوف (قوله الا اذا انتهى الخ) صريح كلامه عدم الضمان بغير انهدام السقف وبه قال شيخنا كالمخطيب وشرح شيخنا بواقيهما اعتناء دار بمخالفته ما تعليل ولا نظر في اعتياده بأنه لا وجه له لأن الضمان هنا إما ضمان جنابة كما عند شيخنا الزهري في تنقيده بالتقصير ولو بغير الانهدام كنش حية أو عقرب أو سرقه وإما ضمان بد فيضمن وان لم يقصر كالعارية (قوله أو صبغه) بفتح أوله وسكون ثانيه بلفظ المصدر (قوله المشترك) سمي بذلك لأنه ياتزم في ذمته أعمال المتعدين ابتداء أو دوا ما فقد اشتركوا في منفعته (قوله اذا تعدى) ومنه اسراف وقود خبز وموت متعلم بضرب معلم ودفع ما استؤجر لرعيه لغيره برعاء والقرار على الثاني ان تلفت العين تحت يده وعلم الحال والافلا (قوله) يصدق بهينه في عدم التعدى مالم يشهد به خبيران (قوله فانه يضمن) أي بأقصى القيم من وقت التعدى الى وقت التلف يضمن قيمته مخيطا أو مصبوغا ان وقع العمل مسلما بالانفال عنهما نعم لو تلفه في هذه الثانية أجنبي فللمالك فسخ الاجارة واجازتها ان أجاز لزمته الأجرة وغرم الأجنبي قيمة الثوب مخيطا أو مصبوغا وان فسخ طالب الأجير الأجنبي بأجرته وطالبه صاحب الثوب بقيمة ثوبه بالنال عن ذلك وصاحب الصبغ بقيمة صبغه وعلم بما ذكر أن الأجير لحفظ حانوت لا يضمن متاعها اذا سرق ومثله الخفراء (تنبيه) مؤنة المؤجر من دابة وغيرها على مالكة ومنه نحو صابون وماء أفضل ثوب اتسخ ويظهر أنه ليس للمستأجر غسله بغير ان مالكة فراجع (قوله دفع ثوب بالخ) هذا مثال فكل عمل كذلك وان لم يمكن فعله من صاحبه كحلق رأس (قوله) ولم يذ كر أجرة) ولا ما يقتضيها كإرضيك أو ترى ما يسرك أو ما يطيب به خاطر كإطعمك أو لا أخيب عمالك يلزم في ذلك أجرة المثل ويرجع على الأجير بما أكله أو شربه (قوله فلا أجرة) هو المتمد ومحل في عامل أهل تبرع دالا كقن وصبي وسفيه ونحوهم فيجب أجرة المثل (قوله وقد يستحسن) ومع

[قول الثاني في الأصح] قال الشيخان هذا الخلاف جار في الانقضاء بالتلف لكن صحح النووي في الخلع الانقضاء [قول المتن معينة] هي مستدركة لأنه قد يصور أيضا بمالوقد بالعمل (فرع) الأجير لحفظ

(١١ - قلوبى وعبره - ثالث) بالمستأجر في المدة فينبه كيد الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحتراز بقوله بلانته عما اقا تعدى فانه يضمن مطلقا (ولو دفع ثوب بالي قصار لقصيره أو خياط ليخطيه ففعل) أي قصره أو خاطه (ولم يذ كر أجرة فلا أجرة) لعدم التزامها (وقيل له) الأجرة لاستهلاك المانع عمله (وقيل ان كان معروفا بذلك العمل) بالأجرة (فله) الأجرة (والافلا) أجرة (وقد يستحسن)

هذا العمل فيه العادة والمراد فيه أجره المثل كأفصح بها في الفروضة في الثاني (ولو تعدى المستأجر بأن ضرب الدابة أو كبحها) بالموحدة والهمة أي نفعها بالجسم (فوق العادة) هو راجع إلى الاثنين (أو أركبها أقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) دق (ضمن العين) أي صار ضامنا لها أما الضرب (٨٢) المعتاد ونحوه إذا أقضى إلى تلف فلا يوجب ضما (وكذا لو أكرى) دابة (لحل

ما فترطل من حنطة فحمل مائة شعير أو عكس) أي يصير ضامنا لها لأن الشعر أخف لما أخذه من ظهرها أكثر والحنطة أثقل فيجتمع ثقلها في الموضع الواحد (أو عشرة أقفزة شعير فحمل) عشرة (حنطة) أي يصير ضامنا للدابة لزيادة ثقل الحنطة (دون عكسه) ثلثة الشعير مع استوائهما في الجسم (ولو أكرى) دابة (لمائة فحمل مائة وعشرة لزمه أجره المثل للزيادة وإن تلفت بذلك ضمنها) إن لم يكن صاحبها معها) لأنه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فإن كان) صاحبها معها (ضمن قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة) لأن التلف بمضمون وغيره فتوزع القيمة بالقسط أو بالسوية الأول أقرب في الحرر والشرح وأظهر في الفروضة (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فحملها جاهلا) بالزيادة بأن قال له هي مائة كاذبا فتلفت الدابة بها (ضمن المكثري على المذهب) كالحمل بنفسه وفيها يضمنه القولان

استحسانه صرح جرح الأبي داخل الحمام وراك السفينة بلا إذن فعليه ما الأجرة ولا أجره مع الاذن على المعتمد سواء سير السفينة بعلم مالكها أم لا (قوله بالموحدة الخ) وقد تبدل بالفوقية أو بالميم ويقال أ كبح أيضا (قوله فوق العادة) لمثل تلك الدابة وهو راجع للسنتي قبله (قوله صار ضامنا) وعلى هذا فلا حاجة لقوله دق وظاهر كلامه الضمان في الحداد وإن لم يجاوز العادة وهو كذلك إن كان متعديا بالسكنى والافيض من ما خلف عادة مثله والضمان المذكور في الدابة وما معها ضمان يد كإقاله العلامة العبادي ولو أركب مثله أو دونه فتعدى الراكب فالقرار والضمان عليه لعدم تعدى الأول ولو أركب غيره معه فكالحملها زيادة على ما استأجره ولو أركب غيره على دابة نفسه فعارية والضمان بعد الرأس أو رجل متاع غيره معه وهو راجع والفرق أن الراكب يد بخلاف الممول (فرع) اشترى حطبا على دابة بشرط حمله إلى محله فهي إجارة فاسدة فتضمن الدابة في الثانية إلا أن سيرها مال كغيرها من المشتري (قوله أي يصير ضامنا) أي ضمان جنابة (قوله وكذا لو أكرى الخ) والحاصل أنه يضمن في الوزن مطلقا وفي الكيل إن عدل إلى الأقل (قوله أقفزة) جمع قفزة وتقدم أنه يسع اثني عشر صاعا (قوله بذلك) وكذا بغيره لأنه ضمان يد فهو ضامن لجميعها وانما قيد بقوله وإن كان صاحبها معها لأنه حينئذ ضمان جنابة (قوله فاصبا فعليه الضمان) وإن علم صاحبها (قوله الأول أقرب) هو المعتمد (قوله فحملها) أو سيرها بعد الوضع من المستأجر (قوله القولان) أحدهما ضمان القسط قال شيخنا هذا إن كان صاحبها معها وإلا ضمن الكل كما في التي قبلها (قوله وإن حملها) أو سيرها كما س (قوله ولو وزن المؤجر ورجل) أو رجل يلا وزن أو سير بعد الوضع كما تقدم سواء وزن المستأجر أولا فلا أجره للزيادة ولا ضمان للدابة على المستأجر (قوله لعدم الاذن في ثقلها) فيجب على المؤجر رد الزيادة لحملها وعليه ضمانها لو تلفت (قوله وسكت) فإن قال له المستأجر أحمل هذه الزيادة فستعير ويضمن القسط إن تلفت بغير الحمل ولا أجره للزائد ولو نقص الممول بما يقع بين الكيلين مثلا لم يؤثر أو بأكثر منه حط قسطه من الأجرة في إجارة الذمة وفي إجارة العين أيضا إن لم يعلم به المستأجر ولو سخر دابة

الخائون إذا سرق متاعها لا ضمان عليه ومن ثم تعلم أن الخفراء لا ضمان عليهم [قوله بالموحدة الخ] يقال أيضا بالميم بدل الباء وكذا بالباء المثناة وأ كبح أيضا فصيها أربع لغات [قول المتن ضمن العين] أي ممن كان يد الثاني بدأمانة فالقرار عليه إن علم دون ما إذا جهل وإن كانت يد ضمان كالشعير فالقرار عليه مطلقا [قوله أي يصير ضامنا] ولو تلفت بغير هذا السبب [قول المتن أقفزة] جمع قفيز والقفيز مكبال معروف يسع اثني عشر صاعا [قول المتن فحمل مائة وعشرة الخ] أشار بالعشرة إلى اشتراط أنه تكون الزيادة أكثر مما لا يقع التفاوت به بين الكيلين (فرع) لو أكرى بيتا يضع فيه مائة أردب فوضع فيه أكثر منها فإن كان أضافا لشيء عليه لعدم الضرر وإن كان غرفة فطريقا أحدهما تخيير المؤجر بين المسمى وأجرة المثل للزيادة وبين أجره المثل والثانية قولان أحدهما المسمى وأجرة المثل والثاني أجره المثل لكل اه [قول المتن وإن تلفت] بذلك أو بغيره [قول المتن ضمن قسط الزيادة] أي فهو ضمان جنابة لا ضمان يد فلا بد أن يكون التلف بذلك فتقيد النهاج أولا بقوله بذلك نافع في هذه الصورة [قوله ولم يقل له المستأجر الخ] بخلاف ما لو قال له أحمل هذه الزيادة فهو مستعير [قول المتن وحمل] خرج ما لو حمل المستأجر فانه يضمن علم أو جهل

[قوله]

والطريق الثاني في ضمانه قولنا اعرض الفرور والمباشرة قال الرافعي وسواء ثبت الخلاف أم لا فالظاهر

وجوب الضمان وإن حملها على الزيادة ولم يقل له المستأجر شيئا فحكمه كما ذكره في قوله (ولو وزن المؤجر وحمل) بالشديد (فلا أجره للزيادة) لعدم الاذن في ثقلها (ولا ضمان إن تلفت) بذلك للحاجة سواء غلط المؤجر أم لا وسواء جهل المستأجر للزيادة أم علمها وسكت (ولو أعلمه أنها

ليخبطه) بعد قطعه (نقاطه قام وقال أمرني بقطعه قباء فقال) المالك (بل ليسا فالأظهر صدق المالك يمينه) لأنه المصدق في أصل الآن فكذا في صفته فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قباء (ولا أجره عليه) إذا حلف (وعلى) (٨٣) الخياط أرض النقص) القوب

وهو ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا أو ما بين قيمته مقطوعا قيسا ومقطوعا قباء وجهان وعلى الثاني إن لم ينقص القباء فلا شيء عليه ورجح بعضهم الأول والقول الثاني تصديق الخياط يمينه لأن المالك يدعي عليه الغرم والأصل عدمه فيحلف أنه ما أذن له

في قطعه قيسا وأنه أذن له في قطعه قباء قاله في الشامل وفي الروضة عن الشيخ أبي حامد الاقتصار على الشق الثاني فإذا حلف فلا أرض عليه ولا أجره له يمينه وقيل له المسمى وقيل أجره المثل وعلى الأول أي اتقاء الأجره أنه يدعي بها على المالك ويحلفه فان نكل في تعبد الدين عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد وهذه قضية مستأنفة وقال فيها قدمه عن الشيخ أبي حامد إنه أصح أن لم تنبت الأجرة لأن هذا القدر كافي في نفي الغرم وإن أفتتاهما فقول صاحب الشامل هو الصواب (فصل: لا تنسخ الأجرة) ولا تنسخ (بعض) في غير العقود عليه المستأجر لو

وصاحبها قبل استعمالها لأضمان ولو تلفت وبعده عارية فإن لم يكن صاحبها معها فتنصب ولو اختلفا في الزيادة أو قدر حاصد المنكر ولو تبرأ كل منهما من الزيادة تركت في يد من هي في يده (نفيه) لو أكرى موصفا يضع فيه شيئا كحب معين فوضع أكثر منه فإن كان أرضا فلا شيء عليه لعدم الضرر والا كغرفة فطريقان أحدهما أنه ضمن أجره المثل للكل والثاني التخير بين المسمى وأجره المثل له والقياس الأول (قوله) بعد قطعه) قيد محل الخلاف فقبله يتحالفان قطعا ويبدأ في السكك بالمالك كالأختلاف في الأجرة أو المنفعة أو قدر المستأجر به أو المدة وبعد الفسخ نجب أجره المثل (قوله ما بين الخ) هو المعتد ولا شيء للخياط في مقابلة خيوطه وله تزعمها وغرم أرض النقص بها ولو استأجره لتضرب ثوب بخيوط معدودة وقسمته معلومة بنقاطه على خلاف ما شرط فإن أمكن إتمامه على ما شرط آتاه واستحق الأجرة كلها أو أمكن البناء على بعضه استحق القسط والافلاشي له (قوله وعلى الأول) أي المبنى على الثاني

(فرع) لو اختلفا في أن المحضر هل هو ثوبه أو لاصدق الخياط وحيفت فهو مقر به له وهو ينكره فيحتاج لإقرار جديد ولو جحد الخياط مثلاً الثوب وأقر به أو ثبت بحجة استحق الأجرة إن كان خاطه قبل الجحد والافلا ولو أحضر ثوبا لخياط وقال له هل يكفيني فقال نعم ففصله فلم يكفه لم يضمن نقصه ولا أرشه وإن قال له إن كان يكفيني فاقطعه فقطعه فلم يكفه ضمن أرض نقصه

(فصل) فيما تنسخ الأجرة به وما يقبضه (قوله لا تنسخ الخ) أي ولا يثبت به خيار خلافا لأبي حنيفة (قوله وقود) بفتح الواو ما بوقده وبضمها المصدر أي الفعل وكذا اقتصر من يدخله لنحو خراب ماحوله أو منع ما كرمته ومثله إبطال حاكم التفرج لمن أكرى دارا أو سفينة له وقياسه أنه لا يفسخ ولا خيار في دار وجدبها عمارا وعن شيخنا ثبوت الخيار (قوله وسفر عرض الخ) يفيد أن سفر عطف على تعذر ويجوز عطفه على وقود كطمر وخوف في طريق مسافر ويجوز سكون الفاء جمع مسافر أي تعذر رفقة يخرج معهم (قوله) لم تؤثر في منفعة الأرض) منه يؤخذ أن غرق الأرض يفسخ الأجرة لفوات عين العقود عليه بذلك فارق جعله عينا في البيع لبقاء عين العقود عليه ومنه يؤخذ أنه لو تلفت الأرض قبل تلف الزرع استرد المسمى ولو لما قبل تلفها فإن تلفت بعد تلف الزرع ولم يمكن إبداله بعد التلف وقبل الانقاسخ

[قوله والقول الثاني] اعلم أن هذه طريقة حاكية للقولين المذكورين والطريق الثاني أقوال ثالثها التحالف . والطريق الثالث القطع بالتحالف ورجحه القفال والشيخ أبو حامد وأتباعه كسليم والبندنجي والمحملي وأبي اسحق والطبري والمارودي والجرجاني والثاشي وغيرهم وهو قضية القواعد لأنهما لو اختلفا كذلك والثوب صحيح تحالفا فكذا ينبغي والثوب مقطوع . (قمة) أحضر الخياط الثوب فقال ربها ليست هذه ثوبي فالقول قول الخياط .

(فصل: لا تنسخ الأجرة بعذر) قال السبكي ولا يثبت به فسخ خلافا للمنفعة [قول المتن بعذر] أي كما لا تنسخ بعذر لا تنسخ بعذر في غير العقود عليه كالبيع (فرع) أجر الشريك حصته وقلنا لا يجبر الشريك على المهايأة قال القفال فالمستأجر الفسخ [قول المتن كتعذر وقود الخ] (فائدة) أطلق الرافعي ثبوت الفسخ بافلاس المستأجر بالأجرة قبل انقضاء المدقوس له ابن الصلاح إذا كانت الأجرة حالة قال فإن كانت تستحق كل شهر فلا يتصور لأنه قبل انقضاء الشهر لم يستحق الأجرة وبعده مضت المنفعة

المؤجر الأول (كتعذر وقود حام) على مستأجره (وسفر) عرض لمستأجر دار مثلا (وسفر) مستأجره لخدمة (عليها) الثاني كعرض مؤجره لخدمة مجزوع عن الخروج معها وتأهل من أكرى داره أو حضور أهل المسافرين (ولو استأجر أرضا لزرعة فربح فلهك الزرع بماله) من شدة حر أو برد أو سيل أو كثرة مطر أو جراد أو نحوها (فليس له الفسخ ولا حظ شيء من الأجرة) لأن الجباة لا تؤثر في منفعة الأرض

(وتنفسخ) الاجارة (بموت الذابن والأجير الميعين في) الزمان (المستقبل) لقوات محل المنفعة فيه (لا الماضي) إذا كان ثلها اجرة (في الأظهر)
لا استقراره بالقبض (فبستقر قسطه من المسمى) أي باعتبار اجرة المثل فإذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا أجرة
النصف الباقي وجب من المسمى (٨٤) ثلثه وان كان بالعكس فنفسخ والقول الثاني تنفسخ في الماضي مساواة بين الزمانين

ويسقط المسمى ونجب
أجرة المثل للماضي وإذا لم
يكن ثلثه أجرة تنفسخ
فيه قطعاً واحتقر بالميعين
عما في الذمة فانهما إذا
أحضرا وماتا في خلال
المدة وجب ابداهما (ولا
تنفسخ) الاجارة (بموت
العاقدين) أو أحدهما بل
تبقى إلى انقضاء المدة ويختلف
للمستأجر وارثه في اسقياء
المنفعة (و) لا تنفسخ
بموت (متولى الوقف)
الذي أجره إلا في صورة
ذكرها في قوله (ولو أجر
البطن الأول) أي من
للقوف عليهم الوقف
(مدة ومات قبل تمامها)
وكل بطن له النظر مدة
استحقاقه (أو الولي صييا
مدة لا يبلغ فيها بالسن فبلغ)
فيها (بالاحتلام فالأصح
انفساخها في الوقف لا
المسمى) لأن الوقف انتقل
استحقاقه بموت المؤجر
لغيره والمسمى بنى الولي تصرفه
على المصلحة فيلزم والثاني
في الوقف لا تنفسخ كالمالك
وفي المسمى تنفسخ لتبين
علم الولاية فيها بعد البلوغ
ولو كانت المدة يبلغ فيها
بالسن بطلت الاجارة فيما

استحق من المسمى بقدر ما قبل التلف (فرع) لو ثبت نحو حشيش في أرض عطلت عن الزراعة فهو
لما ليكها ولا يسقط شيء من أجرتها (فرع) لو أجر الشريك حصته وقتلنا لا يجبر شريكه على المهايأة قال
القول فللمستأجر الفسخ (قوله وتنفسخ بموت الدابة) وتقدم أن حضور زوج من غيبته كذلك إذا حضر
في أثناء المدة فتفسخ في إقبها ومثله مالو أجر مدمر أو أم ولد أو المعلق عتقه بصفة ومات أو حدث الصفقة
أثناء المدة فيهما وتصح اجارة الدار من الموصى له مدة حياته بالمنفعة لا بأن ينفع وتنفسخ بموته لا بموت الموصى
له بالدراحياته لأن المنفعة تابعة (قوله المستقبل) من وقت الموت (قوله باعتبار أجرة المثل) أي وقت انعقد
لما بعده ولا على نسبة الدين بل باعتبار أجرة مثل المدين فقوله ثلثه وثلثه معتمد (قوله وجب ابداهما)
وتقدم مالو لم يبدل (قوله ولو أجر البطن الأول) أي لأجنبي أو لبطن بعده أو لبعضهم (قوله الوقف) أي
حصته منه (قوله النظر) أي بذاته أو بوصف كالأرشدية في حصته فقط (قوله مدة استحقاقه) أي
حياته وخرج بما ذكره مالو كان له النظر مطلقاً أو على جميع الوقف أو لم يقبده بمدة حياته أو كان الناظر
غيرهم فلا تنفسخ سواء كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبياً كذا قدره شيخنا تبعاً لشيخنا
الرملي وتقدم الكلام فيما لو دفع الناظر الأجرة لأهل الوقف وإذا انفسخت بموته رجع بما يقابل ما بقي على
زكته لأنه الناظر والقابض لنفسه وسواء كان أجر بأجرة المثل أو دونها لأن الحق كان له (قوله أو أجر الولي
صيا) ومثله مالو كالصبي المجنون والنفية نفساً ومالاً على المعتمد في ذلك وإفاقة المجنون ورشد السفيه كالبلوغ
بالاحتلام فلا تنفسخ (قوله بطلت في الزائد) أي على زمن السن وهو ما زاد على خمس عشرة سنة وصحت
فيما دونه على الأصح من قولنا تفرق الصفقة (قوله بطلت) أي ظاهراً فلو بلغ سفيها استمرت ولو بلغ
غائباً ولم يعلم الولي رشده تصرف الحاكم الأولي قاله الأسنوي (قوله يتبين البطلان) أي فيما بعد الموت
(قوله بانهدام الدار) أي جميعها وفي انهدام بعضها الخياران لم يصلحه المكسرى قبل مدة لها أجرة كما صرح
(قوله بسوق الماء إليها) فان تعذر سوقه انفسخت الاجارة ومثله ماء بئر الرعي أو الحمام وتقدم أنه لو لم
ينحسر الماء عن الأرض أو بعضها انفسخت فيما لم ينحسر عنه وله الخيار في البعض الباقي فوراً (قوله بل
يثبت الخيار) قال شيخنا الرملي على التراخي لعدم تفرق الصفقة وإذا أجازوا التقدير بالعمل استوفاه

أقول كان مرادهم المحجور عليه [قوله لقوات محل المنفعة فيه] كتلف المبيع قبل القبض [قول المتن في
الأظهر] قال الزركشي الراجع هنا طريقة القطع كالوتلف أحد العبدین قبل القبض [قوله وأجرة مثله
الح] أي فليسقط باعتبار قيمة المدة وهي الأجرة لا باعتبار المدة نفسها لأنها قد تفاوتت (فرع) الاعتبار
بتقوم المنفعة حالة العقد لا بما بعده [قوله ولا تنفسخ بموت العاقدين] خلافاً لآبي حنيفة [قول المتن متولى
الوقف] لو كان المتولى من الموقوف عليهم انفسخت بموته لأن نظره لنفسه ليس كنظره لملكهم قاله
الموردى والجرجاني والامام أقول كيف يجتمع مع قولهم إن البطن الأول إذا شرط له النظر مطلقاً فأجره مات
لا تنفسخ الاجارة بموته والعجب أن الزركشي ساق هذا عقب سوق الأول ولم يفقه عليه ولكن النسخة
فيها سقم [قول المتن فالأصح] لو كان يجاره بدون أجرة المثل فالظاهر كما قال ابن الرفعة الانفساخ قطعاً
[قول المتن بل يثبت الخيار] على التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله الزركشي أقول وكذا ينبغي أن

بعد البلوغ فيها قبله فلا تفرق الصفقة واستبعد الصيد لاني والامام وطائفة تعبير الجمهور في الوقف بالانفساخ وعدمه لأنه
ينعمر بسبق الانفساخ وجعلوا الخلاف في أنه هل يتبين البطلان لأننا نرى أنه تصرف في غير ملكه (و) الأصح (أنها تنفسخ بانهدام الدار) المؤجرة
فيقال الاسم بوقوت السكنى (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة) لبقاء الاسم وامكان الزرع بسوق الماء إليها (بل يثبت الخيار)

إن لم يسق المؤجر الماء إليها من موضع آخر والانفساخ في الأولى وثبوت الخيار في الثانية هو المخصوص عليه فيهما ومنهم من قيل
وخرج وجعل في المستلطين قولين وجه الانفساخ في الثانية فوات الزرع (٨٥) ووجه عدم الانفساخ في الأولى

إمكان الانقطاع فيها من وجه آخر (وغصب الدابة ولباق العبد يثبت الخيار) في اجارة العين فان بادر المؤجر واشترع من الغاصب قبل مضي مدة مثلها أجرة سقط خيار المستأجر وفي اجارة القيمة لا خيار وعلى المؤجر الابدال (ولو أكرى جالا وهرب وتركها عند المكترى راجع القاضى ليمونها من مال الجال فان لم يجد له مالا اقترض عليه) القاضى (فان وثق بالمكترى دفعه اليه) لينفقه عليها (وإلا جعله عند ثقة) لتلك (وله أن يبيع منها قدر النفقة) عليها قال في الرضة كأصلها إذا لم يجد مالا آخر ولا يخرج على الخلاف في بيع المستأجرة لأنه محل ضرورة اهـ (ولو أذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الأظهر) والثاني المنع ويجعل متبرعا وعلى الأول القول قوله في قدر ما أتفق قال في الرضة عن الأصحاب إذا ادعى ثقة مثله في العادة اهـ ويختل في النفقة عليها ثقة من يتعهدا وتصدق العبارة بآجارة القيمة وآجارة

بعد عود العين ولزمه جميع الأجرة أو بالزمان انفسخت فيما مضى بقسطه من المسمى واستعمل العين فيما بقي منه إن كان والانفساخ الآجارة وسقط المسمى إن لم يكن بتفريط من المستأجر قاله الماوردي فراجع ذلك وحorre (قوله وغصب الخ) وليس للمستأجر خاصة الغاصب إلا أن تعذرت خاصة المالك أو خاصم بدعوى استحقاق المنفعة (قوله في اجارة العين) أى المقطرة بالزمن فان قدرت بالعمل فله استيفاؤه بعد زوال الغصب والاباق إذا أجاز كما (قوله فان بادر الخ) علم أن الخيار فيه على الفور وهو كذلك لأنه خيار تفريق صفقة كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل ينبغي ثبوت الخيار له كل وقت أقولهم إنه كلما مضى زمن مع الغصب انفسخت فيه لافيا بقي منها فهي تنفسخ شيئا فشيئا فيتجدد له الفسخ فان أرادوا الفور مع فور الخيار بعد عود العين فواضح قال شيخنا وحيث جازله الفسخ فله فسخ جميع المدة أو ما بقي منها وفي فسخ جميع المدة نظر فتأمل وإذا عادت العين وبقي من المدة شيء استوفاه ولزمه أجرته أن لم يكن فسخ فيه (قوله وعلى المؤجر الابدال) ويجبره عليه حاكم ويستأجر عليه لو امتنع (قوله ولو أكرى جالا) سواء في العين أو القيمة وسيدكره (قوله افترض عليه القاضى) ولو من مال المستأجر نعم إن كان فيها فضل على حاجة المكترى فله أن يؤجر الزائد ويمونها من أجرته وتوقفوا في تصويره وقد يتصور بنحو ماله أكثرها شهرا مثلا ليعمل عليها زرعه المحصود من محل حصاده الى محل آخر كالبيدر فتعذر الحصاد في بعض الأيام أو خلت من الحمل في بعض اليوم لقله المحصود مثلا فلحاكم أن يؤجرها في مدة الخلق بما يمونها به فراجع ذلك وحorre ولو كانت الإجارة في الذمة وأمكن الحاكم بيعها كلها وتعام العمل من ثمنها لزمه ذلك قاله الأذرى لأنه من التصرف للغائب بالمصلحة له (قوله وله أن يبيع) أى ان تعذر ماسر (قوله منها) أفهم أنه لا يبيع جميعها وهو كذلك إلا أن خشي ان تأكل جميعها وإذا تعذر البيع في البعض فهو كتعذر بيع السكك (قوله ولا يخرج الخ) أى يجوز البيع هنا لا خلاف فيه (قوله جاز في الأظهر) فان تعذر الحاكم أشهد على الاتفاق ليرجع فان لم يشهد لم يرجع وان قصد الرجوع لسدوره ولو تعذر الاقتراض والبيع والأخذ خير المستأجر بين الفسخ والصبر (فتفيه) لو فرغت مدة الآجارة فالجمال أمانة عند المستأجر أو الحاكم وفي الاتفاق عليها ماسر (قوله ومتى قبض) ولو حكما فيشمل ما لو عرضت عليه وان امتنع من أخذها أو وضعت بين يديه مع تمكنه منها ولو منقولة خلافا لبعضهم فيها (قوله وأمسكها)

يقال في خيار المسئلة الآتية .

(فتفيه) لو أجاز في مسئلة الأرض المذكورة بعد مضي مدة مثلها أجرة لزمه جميع المسمى ولو فسخ فهل يلزمه شيء لمدة الانقطاع الماضية هو محل نظر يجوز أن يقال لا يلزمه شيء كنظيره من الاباق والغصب ويجوز أن يفرق بوجودها في يده الآن يقال لا أثر له مع تعذر الانقطاع أى إذا انحصر في الزراعة [قول المتن وغصب الدابة الخ] (فرع) قال ابن كج أكثرى ثوبا للسه ثلاثة أيام فضاع ثم وجده فليس له إسه وعليه الأجرة إن كان غصب أو ضاع بتقصيره والافلا شيء عليه [قول المتن يثبت الخيار] أى إذا لم يكن بتفريط من المستأجر كما قاله الماوردي ، والظاهر أن هذه مقالة الماوردي لا يهول عليها لأن تعيين المستأجر للعين المؤجرة للعين يثبت الخيار (فتفيه) هذا إذا لم تنقض المدة والافتسخ الآجارة ولا خيار للمستأجر كما قاله الزركشى نقلًا عن الشيخين قال ولا فرق بين

العين (فتفه) لو هرب المؤجر بها فان كانت الآجارة في القيمة أكثرى الحاكم عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقترض عليه وأكثرى فان تعذر الاكتراء عليه فلمستأجر الفسخ وان كانت لآجارة عين فله الفسخ كما اذا عادت الدابة (ومتى قبض المكترى الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الآجارة استقرت الأجرة) عليه

(ولم ينتفع) تلف المنفعة تحت يده (وكذا لو أكرى دابة (ركوب إلى موضع) معين (وقبضها ومضت مدة امكان السجاليه) ولم يسر
 فان الأجرة تستقر عليه (وسواء (٨٦) فيه اجارة العين والتمتع اذا سلم) المؤجر (الدابة الموصوفة) في اجارة التمتع

لل مستأجر (وتستقر في
 الاجرة فالفائدة أجرة المثل
 بما يستقر به المسمى في
 الصحيحه) سواء انتفع
 أم لا وسواء كانت أجرة
 المثل أقل من المسمى أم
 أكثر (ولو أكرى عينا
 مدته ولم يسلمها حتى مضت)
 أي للمدة (انفسخت) أي
 الاجارة لقوات المنفعة
 قبل القبض (ولو لم يقدر
 مدفوعا) دابة (ركوب
 إلى موضع) معين (ولم
 يسلمها حتى مضت مدة
 السير) اليه (فلا يصح أنها)
 أي الاجارة (لا تنفسخ)
 إذ لم يتغير استيفاء المنفعة
 فيها والثاني تنفسخ تسوية
 بين المستأجر في المكري
 كالمكثري وعلى الأول
 ففي الوسيط أن للمكثري
 الخيار لتأخر حقه قال
 الرافعي ويخلفه قول
 الأصحاب لا خيار له ولو
 كانت الاجارة في التمتع
 ولم يسلم ما تستوفى المنفعة
 منه حتى مضت مدة يمكن
 فيها تحصيل تلك المنفعة
 فلافسخ ولا انقضاء بحال
 (ولو أكرى عبده ثم أعتقه
 فلا يصح أنه لا تنفسخ
 الاجارة وأنه لا خيار للعبد)
 في فسخها ويستوفى

وان تعذر عليه العمل وليس له أن يلزم المالك بعودها ولا خيار له أيضا (قوله وقبضها) كما مر (قوله تستقر
 عليه) أي ان لم تمت الدابة والاسقطت من وقت الموت لعدم استيفاء المستوفى منه وهذا فرق سقوط السن
 كما مر وتقدم أنه ليس له بعد فراغ المدة ركوب الدابة ولا سفر بها وقبل فراغ المدة السفران شرطه وأجرت
 به عادة والا فلا (قوله بما يستقر به الخ) نعم لا يقسم القبض الحقيقي هنا لا يكفي العرض عليه ولا الوضع بين
 يديه (قوله ولم يسلمها) أي ولو لأجل قبض الأجرة ولو حبسها أجنبي فكذلك لأنه يقبض كما مر ولو حبس
 بعضها انفسخ فيه وله الخيار ولا يبدل زمان بزمان (قوله حتى مضت) ولو مضى بعضها انفسخت فيه وله
 الخيار فوراً كما تقدم لأن هذه من أفراد القسب وفيه ماسر (قوله ولم يسلمها) ومثله ما لو حبسها أجنبي
 بخلاف ما لو حبسها المستأجر فتستقر عليه الأجرة كما مر (قوله قول الأصحاب لا خيار له) على المعتمد
 (قوله ولا انقضاء) ولا خيار وان كانت اجارة عين أو عينين زمن الاستيفاء وفات (قوله ولو أكرى عبده)
 ولا تصح اجارة العبد لنفسه لأنه ليس عقد عتاقه وبذلك فارق صحته لنفسه كما مر (قوله ثم أعتقه
 لا تنفسخ الاجارة) وكذا لو وقفه وعتقه بعد وقفه وعتقه في بيت المال وشمل كلامه ما لو أعتقه منجزاً
 أو معلقاً بصفة ووجدت في زمن الاجارة نعم ان-بقى التعليق على الاجارة انفسخت لاستحقاق العتق
 أن يقبض من يد المالك أو يد المستأجر خلافاً لابن الرزمة [قول المتن وان لم ينتفع] سواء كان ذلك بغير
 أم لا قال في الحاوي الا اذا كان ذلك العذر قائماً بالدابة كمرضاها . أقول فيه نظر فان هذا مثبت للخيار
 لا مسقط للأجرة . وبالجملة هذا الكلام قضيته أنه لو ترك الفسخ حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن
 يقال بمثله في انقطاع ماء الأرض في المسئلة السابقة أي عند انحصار المنفعة في الزراعة وكله مشكل والنفى
 يحظر بذنه أن كلام الماوردي هذا وجه في المذهب والفتوى على خلافه فان مرض الدابة كمرضاها
 بخلاف الآبق والمذسوب فخلو اليد منهما لم يأت السبكي في قطعه حاول أن يكون ذلك وجهاً مرجوحاً
 [قول المتن وقبضها] مثلهما العرض عليه [قول المتن وسواء فيه اجارة العين الخ] قطع في التفتيه بأن الأجرة
 فيها لا تستقر الا بالعمل [قول المتن وتستقر الخ] أي كافي البيع بخلاف المهر لا يجب في السكاح الفاسد الا
 بالوطء لأن البضع لا يدخل تحت اليد نعم يرد على المهاج أن عوض العين تستقر به الأجرة في الصحيحه دون
 الفاسدة ولو كان المؤجر عقاراً لم يكف في الفاسدة التخلية (فرع) يجب فيها عقد صغير الامام لأهل التمتع
 وسكتوا حتى مضت المدد المسمى دون أجرة المثل (فرع) لو أكرى صبي بالغاً وعمل فلا شيء له [قوله المنفعة
 الخ] ولو مضى بعضها انفسخ فيه وفي الباقي الخلاف في تلف البيع قبل القبض فان قلنا ينفسخ فله مستأجر
 الخيار ولا يبدل زمان بزمان [قول المتن ولم يسلمها الخ] لو غصب الدابة أو العبد اتجه أن الحكم كذلك
 لكن ثبت الخيار صرح به في البهجة [قوله كالمكثري] لو كان هو الحابس في المستأجر استقرت
 الأجرة ولزمه المسمى فكما استوى حكمه في المستأجر فليس وحكم المكثري في المستأجر [قوله لا خيار له]
 أي كالمكثري البائع المبيع ثم سلمه ووجه الأول أن الاجارة لا تزداد للدوام فيفوت العرض بالتأخير بخلاف
 المالك [قوله فلافسخ ولا انقضاء بحال] أي لأنه دين تأخر وفاؤه [قول المتن ولو أكرى عبده الخ] مثله موته
 بعد اجارته المستولدة على ما قال الزركشي إنه القياس ونسبه لصاحب السكافي بعد أن نقل عن قضية كلام
 الرافعي البطالان . أقول قضية كلام الرافعي هو الحق بدليل ما لو صدر تعليق عتق العبد على صفة قبل الاجارة
 ثم وجدت الصفة في مدته فان الاجارة تنفسخ [قوله لتفوت السبله] أي قهراً فكان كالمكثري كرهه على

العمل

للمستأجر منفعة (والأظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق) والثاني يرجع

بأجرة ماله لتفوت السيد له ومقابل الأصح قياس في الأولى على ما إذا مات البطن الأول قبل تمام مدة الاجارة وفي الثانية على ما إذا
 هلك تحت رقبتى وبدفع الثلاثة أن الاعتاق تناول الرقبة غالية عن

قبلها والمراد بالعبد ما يشمل الأمة ولو مستولمة أو استولدها بعد الاجارة نعم لو عتقت بموته انسخت ان سبق الاستيلاء على الاجارة ولو أقر بحق سابق على الاجارة لم يقبل في فسخ الاجارة والعبد عليه أجرة مثله قال في العباب ولو استأجر حرييا فرق انسخت الاجارة فراجع (قوله بقية مدة الاجارة) ولو انسخت الاجارة ملك منفعة نفسه ولو أجر داره ثم وقفها انسخت الاجارة فالمنافع ترجع للواقف على المعتمد عند شيخنا الرملي كوالده والفرق لأن وسيأتي (قوله لكثيري) فلو باعها المكثري بعد الشراء لآخر انتقلت بمنافعها على المعتمد حتى لو استثنى منافعها بطل العقد (قوله ولو باعها لغيره) أو وهبها أو وقفها لم تنسخ أيضا وسواء قدرت الاجارة بزمن أو عمل (قوله لقله زمنه) يفيد أنه لو كانت مشحونة بأمثلة كثيرة يطول زمنها أنها لا تسلم له ولم يرتضه شيخنا ناظرا إلى أن شأنها قلل الزمن (قوله ان جهل أنها مستأجرة) وكذا لو علم الاجارة وجهل المدة خلافا للأندلسي وكذا لو علم المدة وطق أن له الأجرة في باقيها خلافا للشاشي لأنه مما يخفى ولو انسخت الاجارة فنسخت بقية المدة للبائع كما قاله ابن الرفعة وهو المعتمد وفاقا لما مر في العبد بصيرورته من أهل الملك (تنبيهات) لا تنسخ الاجارة بزيادة أجرة بعد العقد ولا يحدث طالب بها بعده ولو في اجارة وقف كما سيذكره المصنف في باب الوقف فلو كان الطالب موجودا حال العقد فهو باطل ولو تعارض يفتان في أن العقد وقع بأجرة المثل أو دونها فان كانت العين باقية ولم تتغير عمل بمقتضى الحال فان كان العقد بدون أجرة المثل حكم بطلانه والا فلا ولو حكم حاكم بصحة الاجارة بدون أجرة المثل أو بعدم الفسخ بالزيادة أو بظهور راعب بها فان كان الحاكم شافعيًا فلم يخالف نقضه لأنه افتاء أو غير شافعي لم ينقض لأنه حكم ولو استأجر أرضا للزراعة بأجرة مؤجلة وزرعها ثم مات حلت الأجرة بموته ولو أجزأ أخذها من تركته فان زرعها غيره متعديا انسخت الاجارة وارتفع الحول ولو برد المؤجر ما أخذ للورثة ويطالب الزارع بأجرة المثل وليس للورثة تعلق به ولو استأجر شيئا بأجرة مقسطة فكتبها للشهود اجالا ثم تفصيلا بما لا يطابق الاجال فان لم يمكن الجمع تحالفا لسقوطهما بالتعارض والا كأن قالوا أربع سنين بأربعة آلاف درهم كل شهر مائة درهم وعشرة دراهم حل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم فتقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم وثلاثة أسابيع يوم من أول الشهر العشرين لأنه خص كل يوم سبعة كذا قاله شيخنا الرملي فراجع .

(كتاب احياء الموات)

أي عمارة الأرض التي لم تعمر شئت عمارتها باحياء المواتي لما فيها من احدث منفعة بأمر جائز قال بعضهم الأرض ملك الله ثم ملكها الشارع ثم ردّها الشارع على أمة المسلمين وقال الزركشي الأرض اما مملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك وهو الموات (قوله هو مستحب) أي أصله ذلك فلا يثنى بعض ما يأتي (قوله ويحصل به الملك) أي المحمي على ما يأتي (قوله فهي له) هذا دليل الملك فلم منه اختصاصه بالمسلم لأن الكافر لا يملك دار الاسلام على ما سيأتي وقدم هذا الحديث على ما بعده على خلاف ما قبله من تقديم الاستحباب على الملك لأن الاستحباب إنما ينشأ عن الملك لاحتمال أن الاستحباب في الحديث الثاني ليس لنفس الأحياء بل لما ينشأ عنه من نحو كل العوائق كما سيأتي فتأمل (قوله فله فيه) العمل ولو مات السيد فأعتقه الوارث لم يرجع بلا خلاف [قول المتن ولو باعها لغيره الخ] لأن المنفعة مستثناة شرعا لا لفظا نعم لو كان المشتري جاهلا بالمدة اتجه البطلان [قوله لأن يد المشتري الخ] أي بحق لازم فكانت أولى من يد الغاصب .

(كتاب احياء الموات)

المنفعة بقية مدة الاجارة (ويصح بيع) العين (المستأجرة للمكثري ولا تنسخ الاجارة في الأصح) والثاني تنسخ لأن المنفعة تابعة للبيع للرقبة وجوابه أن التابعة هي المملوكة للبائع حين البيع (ولو باعها لغيره جاز في الأظهر ولا تنسخ) الاجارة بل تستوفى مدتها والثاني لا يجوز لأن يد المشتري مانعة من التسليم وأجيب بما قاله الجرجاني إن العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد إليه ولا خيار له بذلك لقلة زمنه والقولان أدنى للمشتري أم لا والمشتري فسخ البيع ان جهل أنها مستأجرة

(كتاب احياء الموات) هو مستحب ويحصل به الملك والأصل فيها أحاديث منها حديث ومن أحياء الرطاب مئة فهي له رواه أبو داود وغيره وحديث من أحياء أرضا مئة فله فيه أجر رواه النسائي وغيره ويؤخذ على ما يأتي أن الموات

أى الاحياء أجر أى ثواب به أو بما يقرب عليه كفى حديث وما أسكت العوائى جمع عافية أو عاف
 أى طلاب الرزق من انسان أو طير أو غيرهما منها له صدقة والشرب كالأكل وهما لا يغلب (قوله
 لم تعمروا) أى فى الاسلام بأن لم تعلم عمارتها فيه بدليل كشجر ونهر ودار وأوتاد ونحوها فلا تعمروا
 عمارتها فى الجاهلية (قوله فلمسلم) ولو غير مميز وغير حر ويملكه سيده (قوله تملكها) أى فعل
 ما تملك به اذ لا حاجة الى صيغة لأنه اعطاء عام منه صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى أعطاه أرض
 الدنيا والجنة يعطى منها من شاء ما شاء ولذلك أفتى السبكي رحمه الله بكفر من عارض أولاد تميم
 الدارى بما أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم له بأرض الشام وبما قررناه اندفع الاعتراض على
 المصنف بأن التملك يقتضى اشتراط التكليف لأنه حل التملك على الصفة فاقضى ما ذكره فافهم
 (قوله وليس هو) أى الاحياء لذى فغيره من الكفار أولى بالمنع فلا عبرة ما حيائه خلافا لأنى
 حنيفة وللمسلم أن يأخذه منه ويملكه فان كان فيه عين له كزرع رده المسلم اليه فان أعرض عنه
 فهو ليت المال وليس لأحد التصرف فيه ولا أجره عليه مدة احيائه لأنه ليس ملكا لأحد وللذى
 والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وتقل تراب لا ضرر فيه علينا كأخذه من موات
 بدارنا وهو ساكن فيها بالأجرة غالبا وليس ذلك لحربى لكن لو فعل ملكه (قوله وكذا المسلم احيائها)
 فيملكها به لا بالاستيلاء لأنها غير مملوكة لهم لكن يصير به متحجرا على المعتمد وسواء فى ذلك ما يدبون
 عنه وغيره (قوله عما لا يدبون المسلمين) أى لا يمنعونهم عنها (قوله فان ذبوه الخ) قال السبكي وقد
 صلحناهم على أن الأرض لهم أو كانت أرض هدية والا فيملكه المسلم بالاحياء مطلقا والكلام فيمن دخل
 ديارهم بغير قوة ومنعة والابان فتحوا بلادهم عنوة كالفارسيين فيملكون عاصمتهم وواتهم على ما أتى فى
 الغنينة وما أعرض عنه الكافر من ملكه عاد مواتا على المعتمد واذا استولينا على موات يدبونا عنه
 فالغنائم أحق باحياء أربعة أخماسه وأهل الخمس باحياء خمسة فان أعرض بعض كل مباحينهم أحق بجميعه
 فان أعرض الغنائم فأهل الخمس أحق بالجميع أو عكسه فعكسه أو أعرض كل فليس احياء من المسلمين
 واستشكل فى الروضة كيف يتصور اعراض أهل الخمس وأجاب بعضهم بأن الاعراض من التامى من
 أوليائهم ومن غيرهم ان انحسروا (قوله دون الآن) بأن كان خرابا الآن وعبارة ابن حجر والمنهج وان كان
 خرابا الآن وهو بغير ملك المعمور بالاحياء أى الاستيلاء فذكر بلاد المسلمين ليس بقيد وسأيت (قوله
 اسلامية) ولو احتمالا (قوله الى ظهور مالكة) ان رجى ظهوره والافهوليت المال واللامام اقطاعه ويملكه
 الأخذ بذلك قال شيخنا مر كوالده ويحل بيعه وأكله ومنه المكوس والجلود ونحوها المأخوذة الآن اه
 وفيه نظر فقد صرح هو كوالده وشيخنا الزيايدى فى باب النصب بحرمة الكوارع وغيرها كما صرنا أن أربابها
 معروفون موجودون حاضرون عندها فهم من المال المشترك ان لم يعرف كل من أصحابها ماله ويصرح
 بهذا قولهم انه لو أقطعه الامام ثم ظهر مالكة بعد اقطاعه وجبرده اليه أو بعد بيعه دفع اليه ثمنه ولا يفسد
 البيع لمسوغه الشرعى فى وقته على أحد احتمالين والوجه خلافه بل يقين بطلان البيع لظهور فساد المبيع
 (قوله جاهلية) أى يقينا أو احتمالا بأن جهلنا دخوله فى أيدينا أما وجهنا هل هى جاهلية أولا لم تملك بالاحياء

الأرض التى لم تعمروا ولا
 هى حريم المعمور كما قال
 (الأرض التى لم تعمروا قط
 ان كانت ببلاد الاسلام
 فلمسلم تملكها بالاحياء)
 أذن فيه الامام أم لا
 (وليس هو لى) وان
 أذن فيه الامام (وان كانت
 ببلاد كفار فلم احيائها
 وكذا المسلم احيائها) (ان
 كانت مما لا يدبون المسلمين
 عنها) بكسر المجهمة
 وضما فان ذبوه عن
 فليس للمسلم احيائها كما
 صرح به فى المهر وغيره (وما
 كان معمورا) دون الآن
 وهو ببلاد الاسلام
 (فمالكة) مسلما كان
 أو ذميا (فان لم يعرف
 والعبرة اسلامية شمال
 ضائع) لم أؤذى الأمر
 فيه الى رأى الامام فى
 حفظه أو بيعه وحفظ عنه
 الى ظهور مالكة (وان
 كانت جاهلية فلا ظهر)
 ويقال الأصح (أنه

[قول المتن وليس هو لى] أى خلافا لأنى حنيفة [قول المتن وما كان معمورا] شمل مالواحياء ثم تركه
 لكن خالف فيه مالك رحمه الله . لنا حديث من أحياء الرضا مئة ليست لأحد [قول المتن وان كانت جاهلية]
 أى والفرض كما سلف أنها ببلاد الاسلام ولهذا قال الامام محل الخلاف اذا لم يعلم كيفية استيلاء المسلمين عليه
 قال فان علم أنه يقتل فلغنايم والافقى وقال الزركشى التحقيق أنه لا يملك بالاحياء لتحقيق سبق المالك
 اه وسأيت أن الذى ببلاد الكفار كذلك كما سينبه عليه الشارح [قول المتن أنه] قال الزركشى الضمير فيه

مالك (قوله بملك بالاحياء) نعم ان كان ببلادهم وذبحوا عنه وقد صولوا على أن الأرض لهم كما صام ملكه بالاحياء كما تقدم آنفاً (قوله ولو كان المعمور الخ) فالراجح أنه كوات بلادهم ففيه التفصيل المذكور ولو عرف مالكه فكالمعمور (نفيه) المراد ببلاد الاسلام ما بناه المسلمون كبغداد والبصرة وأسلم أهله عليه كالمدينة واليمن أو فتح عنوة تكبير ومصر وواد العراق أو صلحا والأرض لنا وهم يدفعون الجزية وفي هذه عمارتها في ومواتها متحجرا لاهل النفي وحفظه على الامام وان صالحناهم على أن الأرض لهم فواتها متحجرا لهم ومعمورها ملك لهم (فرع) لو ركب الأرض ماء أو رمل أو طين فهي طي ما كانت عليه من ملك ووقف فان كان ذلك الرمل مثلاً ملكوا كاقلامه له أخذوه وان لم ينحسر عنها ولو انحسر ماء النهر عن جانب منه لم يخرج عن كونه من حقوق المسلمين العامة وليس للسلطان إقطاعه لأحد كانهم حر به ولو زرعه أحد لزمه أجره لصالح المسلمين ويسقط عنه قدر حصته ان كان له حصة في مال المصالح نعم للإمام دفعه لمن يرتقي به بما لا يضر المسلمين ومثله ما ينحسر عنه الماء من الجزائر في البحر ويجوز زرعه ونحوه لمن لم يقصد إحياءه ولا يجوز فيه البناء ولا الفراس ولا يضر المسلمين هذا ما اعتمدته شيخنا تبة الشيخنا هر وبالغ في الإنكار على من ذكر شيئاً مما يخالفه والله أعلم (قوله حريم المعمور) سمي بذلك لحرمة التصرف فيه على ما سيأتي (قوله ويملكه ملك المعمور) بمعنى أنه يمنع غيره من إحيائه بحوله داراً مثلاً وليس له منع غيره من المرور فيه ولا من رمي كلاً فيه ولا الاستقاء من ماء فيه ونحو ذلك وهكذا يقال في حريم القرية وغيره مما سيأتي (قوله مرتكض) بفتح الكاف وآخره ضاد معجمة محل سوق الخيل لنحو المسباق وان لم يكن لهم خيل لاحتمال حدوثها وكذا يقال فيما يأتي (قوله كراح الغنم) وملعب الصبيان ومسبل المياه وانطرافات وكذا المرمى والمخبط وقيد الأذرع بالقر بين قال وأما البعيدان فان غش بعدهما بحيث لا يبعدان من مرافقها فظاهر والافكال قريين (قوله البئر) أي المئينة كما يأتي (قوله المحفورة) فيه إشارة إلى أن الحفرة صفة للبئر لا حال لعدم وجود شرطه فيه فلام البئر للجنس وكذا يقال في المئينة الآتي (قوله موقف النازح) من جانب أو أكثر دابة كان أو غيرها ومنه موضع دورانه (قوله بمصب الماء) فالمراد ما يسيل فيه الماء إلى محل الاجتماع الآتي (نفيه) لو حفر اثنان بئراً على أنها لأحدهما فخر بها لمالكها ولا آخر أجره عمله (فرع) حريم البئر كالنبيل ما تمس الحاجة إليه في الانتفاع به كإلقاء الأمتة وما يخرج منه عند حفرة أو تنظيفه فيهدم ما يبني فيه ولو مسجداً كما عليه الأئمة الأربعة وان بعد عنه النهر جداً بحيث لا يصير محتاجاً إليه فيه كما هو وكذا في القرية وغيرها ويجب على الامام منع من يتعاطى بناء أو نحوه بجانب النبيل أو الخليج أو غيره كموارد الماء رملي الأعياد في الصحراء ونحوها وأما الأبنية على ذلك التي لم يعلم حدوثها فلا يتعرض لأهلها لاحتمال وضعها بحق ولا يجوز امتناع بيت أن يأخذ أجره من جالس بجانبه في حريم أو شارع إلا إن كانت عادة لم يعلم حدوثها وقد عمت البلوى بخلاف ذلك فلا حول ولا قوة إلا

يرجع إلى الموات الذي كان معموراً لآل المعمور الآن فان الذي يحيا إنما هو الموات نفسه [قوله ولو كان المعمور الخ] إذا نظرت إلى هذا مع قوله أولاً وهو ببلاد الاسلام لاح لك من ذلك أن كلامه هنا شامل للإسلامي وغيره مما هو ببلاد الكفر [قوله كراح الغنم] ومسبل الماء وملعب الصبيان وأما المرمى والمخبط فنقلاً عن البغوي أنه كذلك وعن آخرين التفصيل بين القريب والبعيد [قول المتن موقف النازح] قال الزركشي لو كان ينزع بالدابة فخر بها قدر عمقها من سائر الجوانب [قول المتن ومتردد الدابة] ينبغي أن يعد أيضاً الموضع الذي حفر فيه بئر لنقص ماء هذه فانه في الحريم وذلك لأنه يتمتع على المحي فعله وان ساغ نظيره في الأملاك .

وغيره عقب اللولاب وفي الروضة كأصلها ان كان الاستقاء بهما والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من الحوض ونحوه وكل ذلك غير محمود وانما هو بحسب الحاجة اه واللهولاب يطلق على ما يستقى به النازح وما يستقى به الدابة وقوله في الموات هنا ويمد تصريح بمالك الكلام فيه (وحريم الدار) المبنية (في الموات) (٨٠) مطرح رماد وكناسة وتلج دمر في صوب الباب) قال في الروضة كأصلها على امتداد

الموات فغير مالها إحياء ما في قبالة الباب إذا أبقى الممر له اه (وحريم آثار القنطرة ما لو حفر فيه نقص ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها وآبار بهمة بعد الموحدة الساكنة بضبط المصنف على الأصل ويجوز تقديم الممطرة وقبلها ألفا (والدار المحفوفة بدور لا حريم لها) والاشيا يجعل حريما لها ليس بأولى من جعله حريما لأخرى وقصور المسئلة بأن أحيطت كلها معا (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) ولا ضمان عليه إن أفضى إلى تلف (فإن تعدى) العادة (ضمن) ما تعدى فيه (والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بما كن حاما وإصطبلًا وطاحونة (وحائوته في البرازين حائوت حداد أو قصار) إذا احتاط وأحكم الجدران) بما يليق بقصود المواتي بمنع ذلك لما فيه من الضرر وعورض بأن في منعه إضراره به

بأنه (قوله وتلج) ومصب ميزاب الماء الأمطار (قوله وممر) ويقدر بالحاجة وما ورد من تقديره بسبعة أذرع عند الاختلاف محمول على عرف المدينة الشريفة (قوله آبار القنطرة) هي المحفورة من غير طي ليجمع الماء فيها ويؤخذ لنحو المزارع وبئر الاستقاء السابقة ما كانت مطوية وينبع الماء منها يظهر أن الطي ليس قيدا هنا (قوله ما لو حفر الخ) ويعتبر هذا في بئر الاستقاء أيضا ولا يحتاج هنا إلى موقف نازح ولا غيره مما مر (قوله بضبط المصنف) لأنه الأكثر استعمالا (قوله معا) أي يقينا أو احتمالا (تنبيه) علم بما ذكر أنه لو انتهى الأحياء إلى مملوك فلا حريم (قوله إلى تلف) أي لمال الجار أو جداره أو نقص ماء بئر ونحو ذلك كحفر حوض ويمنع مما يؤدي إلى تلف نفس أو عضو محترم (قوله ضمن ما تعدى) أي ضمن ما تلف بسبب ما تعدى به كأن دق دقاعينا فأزعج أبنية جاره أو حبس الماء في ملكه فانقشرت الندوة إلى جداره (قوله بما يليق بقصوده) لأن ذلك لا يضر المالك وإن ضر المالك فالخاص أن له فعل ما وافق العادة وإن ضر المالك والمالك وأن له فعل ما خالفها إن لم يضر المالك وإن ضر المالك وكذا الوضوء الأجنبي بالأولى ويكتفي جريان العادة كون جنسه يفعل بين الأبنية وإن لم تجر بفعل عينه ومنه حقد بين برارين نخرج نحو عمل الفشار فيضمن فاعله بين الأبنية ما تولد منه ومثله معمل البارود نعم ما جرت العادة بالتنبيه على فعله بالمناداة كنبوت الأخلية فيضمن ما تلف به من نفس أو مال إذا لم يناد عليها (تنبيه) شمل ما ذكر من جوار التصرف المعتاد ما لو أضر في ملكه سراجا ولو ينحس ولزم عليه تسوية جدار جاره ولو مسجد أو ولو مسجدته ^{مسجدته} وقد مال إليه شيخنا الرمي على تردد (فرع) لو شمت حامل نحو سبك أو لحم مشوي له أو لغيره وخيف عليها الإجهاض وجب عليه دفعه لها وإن لم تطالب أول تعلم به فإن قصر في ذلك ضمن لكن لا يلزمه البذل بغير عوض فإن امتنع لم يضمن (قوله موات الحرم) هل يكره أحيائه كما في بيع دوره راجعه (قوله دون عرفات) هو كالاستثناء المنقطع لأنها من الحل (قوله ومن دلفة ومنى) خرج المحصب فلا يلحق بهما خلافا للزركشي وتقدم تحديد الكل في الحجج (قوله وجهان) في الأول والثاني فتأمل (قوله بحسب الغرض) فلو حفر قبر ماله بالخفر أو برفا كذلك ان قصدت ملكها [قول المتن مطرح الخ] أي هو مطرح للثلاثة جميعا [قول المتن وممر] سكت عن مقداره عرضا وهو منوط بالحاجة وما ورد من التقدير بسبعة أذرع عند الاختلاف حل على عرف المدينة [قول المتن آبار القنطرة] وهو قسم آبار الاستقاء أي فهذه لا تحتاج إلى موقف نازح ولا غيره مما مر وانما يحتاج إلى حفظ ماها ثم هذا الضابط بالنظر إلى حفر بئر أخرى لا مطلقا فلو بني الغير هناك جاز ومثله أيضا في الموات والافلامالك أن يحفر في ملكه بئرا ولو نقص ماء البئر المذكورة [قول المتن موات الحرم] هل يكره إحياء موات مكة كما يكره بيع عامرها فقوله الروياني خروجها من الخلاف قال الزركشي فيه نظر [قوله فلا يملك به] دفع لما يقال انما يحكي المصنف الخلاف في الجواز ولا يلزم منه عدم المالك بالأحياء (تنبيه) صنع المتن يوهم أن عرفات من الحرم وليس مرادا [قوله والثاني يجوز] الظاهر أن محل الخلاف إذا لم يحج الجميع [قوله وجهان] إذا قلنا بالبقاء فالوجه أن يكون من الزوال إلى الفجر لا ما يصدق عليه وقوف قاله ابن الرقعة رحمه الله [قوله به] الضمير

في (ويجوز إحياء موات الحرم) المقيد للملك كما أن معموره يملك بالبيع ونحوه (دون عرفات) فلا يجوز إحيائها فيه فلا يملك به (في الأصح) لتعلق حق الوقوف بها والثاني يجوز فتملك به كغيرها وفي بقاء حق الوقوف على هذا فيما ملك وجهان وهل بقاؤه مع اتساع الباقي أو بشرط ضيقه عن الحجيح وجهان (قلت ومن دلفة ومنى كعرفات والله أعلم) أي فلا يجوز إحياء ما في الأصح كما عبر به نصيب التنبيه وفي الروضة ينبغي أن يكون الحكم فيهما كعرفات لوجود المعنى (ويختلف الأحياء بحسب الغرض) منه (فإن أراد مسكنا

لنحضره) لحصوله (تحويط البقعة) بأجر أولي أو محض الطين أو الواح الخشب والقصب بحسب العادة (وسقف بعضها) لتبني السكنى (وتعليق باب) أى نصبه لأنه العادة في ذلك (وفي الباب) أى تعليقه (وجه) أنه لا يشترط لأنه للحفظ والسكنى لا تنوقف عليه (أوزنية دواب فتحويط) ولا يكفي نصب سقف أو أحجار من غير بناء (لا سقف) لأن العادة فيها عدمه (وفي الباب) أى تعليقه (الخلاف) في المسكن (أو مزرعة لجمع التراب حولها) لينفصل الهي عن غيره وأعاد الضمير عليها باعتبار المسالك وفي معنى التراب قصب وحجر وشوك ولا حاجة الى تحويط (وتسوية الأرض) بطم المتخفص وكسح (٩١) المستعلى وفي الروضة كأصلها

وحوائها وتلين ترابها فان لم يتيسر ذلك الابعاساق اليها فلا بد منه لتبني الزراعة (وترتيب ماؤها) بشق ساقية من نهر أو حفر بئر أو قناة (إن لم يكفها المطر المعتاد) فإن كفاها فلا حاجة إلى ترتيب ماء (لزراعة في الأصح) لأنها استيفاء منفعة وهو خارج عن الاحياء والثاني لا بد منها لأن الدار لا تصير حياة إلا إذا حصل فيها عين ماء الهي فكذا المزرعة (أو بستانا لجمع التراب) أى حول الأرض كالمزرعة إن لم تجر العادة بالتحويط (والتحويط حيث جرت العادة به) أى نفسه وما تحوط به من بناء أو قصب أو شوك هذا ما في الروضة وأصلها في جمع التراب والتحويط (وتهيئة ماء) كما سبق في المزرعة (ويشترط الفرس على المذهب) وقبل

لتميز عما إذا كانت للارتفاق العام وكذا كل ما هو كذلك بخلاف حفرها في أرض مسيلة فلا يختص بها (قوله تحويط البقعة) أى بجدران أربعة أو أكثر أخذنا من اشتراط السقف نعم إن أراد موضعاً للزراعة أو نصب نحو خيمة لم يحتاج فيها لسقف ولا بناء (قوله لأنه العادة) فلو جرت العادة بعدم نصبه لم يشترط نصبه (فرع) لو حوط بقعة لأجل جعلها مسجداً صارت مسجداً وإن لم يتلفظ به أولم يبن فيه أولم يسقف ومثله صلى العيد واعتبر السبكي في المسجد السقف (قوله فتحويط) كاسر (قوله الخلاف في المسكن) والأصح اشتراط نصبه أيضاً وذكر الدواب ليس قيذا بل الغلال والتملر كذلك (قوله مزرعة) بفتح الراء والفتح أفصح ويسمى ما يزرع فيها زريعة مخفوا وجمعه زرائع كزريعة وذرائع للأموال التي يتوصل بها إلى غيرها مثلاً (قوله فلا بد منه) أى إن أمكن والإلم يحتاج إليه على الأصح (قوله وترتيب ماء لها) أو يمنع عنها كأرض البطائح بالعراق لأنها دائماً مملوءة بالماء (قوله في جمع التراب والتحويط) أى في ذكرهما أما الجمع بينهما أو الاختصار على أحدهما فيراعى فيه العادة وكذا تهيئة الماء (قوله ويشترط الفرس) ولا بد من فرس قدر يسمى به بستاناً عرفاً (قوله ورجعها إلخ) ولم يحمل كلام المصنف عليها لبنائها على مرجوح فلا اعتراض على الروضة في ترجيحها (قوله لما علمه) بتشديد اللام وفي نسخة لما عمله وهى أولى لشمولها القسمين (قوله لأنه لم يملكه) هو شامل لما لو كان ماعمله لا يكفي لغرض من الأغراض ولما كفى لغرض غير الذي قصده ابتداء وقصده الآن كأن قصده للسكنى وعمل ما يكفي للزريعة وقصد حينئذ جعلها زريعة والذي اعتمده شيخنا الرملى أنه إن عمل بعد تغير قصده ما يناسب ما قصده الآن ابتداء أو تكميلاً ملكه والأفلاي ملك شئامه ولو محل بنائه فلو بنى غيره على بنائه ملك البقعة والبناء الأول لما ملكه فله نقضه وأخذه (قوله وفي المحرر إلخ) أشار به إلى أن الصواب ما في عبارة المنهاج فتأمل (قوله وإن كان ممنوعاً إلخ) يفيد أنه أمم بذلك ما لم يعرض عنه الأول ولا يجوز نقل آله بغير إذنه (فرع) لو قوض الاحياء إلى غيره صار أحق به كافي الأنوار (قوله قاله السلطان) وجوباً وكذا الأحاد لأنه من الأمر بالمعروف قاله ابن

فيه يرجع للأصح من قوله احيائها في الأصح [قوله بحسب العادة] حتى في البلد [قول المتن مزرعة] اسم البذر الذي يبذر فيها زريعة بتخفيف الراء وجمعه زرائع كزريعة وذرائع [قول المتن لجمع التراب] حله الزركشى على اصلاح تراب الأرض وتهيئته لما يراى له لاجمه حولها [قول المتن ويشترط الفرس] أى غرس ما يسمى معه بستاناً كذا بحثه الزركشى قال فلا يكفي الشجرة والشجرتان في الفضاء الواح [قوله وقرى الأول إلخ] وأيضاً فالفراس للدوام فالتحق ببناء الدار [قول المتن ولم يجه] الضمير فيه يرجع للعمل من قوله في عمل [قوله لأنه لم يملكه] فكان كحق الشفعة قال الزركشى وكذا الحق

لا يشترط كالزراع في المزرعة وقرى الأول بأن اسم المزرعة يقع على الأرض قبل الزرع واسم البستان لا يقع عليها قبل الفرس ومن شرط الزرع في المزرعة شرط الفرس في البستان بطريق الأولى كما قاله الرافى فهذه طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط ورجعها في أصل الروضة (ومن شرع في عمل إحياء ولم يجه أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرز خشب فتحجر) لذلك المحل في المسائل الثلاث (وهو أحق به) من غيره أى مستحق له دون غيره لما عمله فيه (لكن الأصح أنه لا يصح بيعه) لأنه لم يملكه والثاني يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص كذا في الروضة كأصلها وفي المحرر ليس له أن يبيع هذا الحق (و) الأصح أنه (أو احياء آخر ملكه) وإن كان ممنوعاً من احيائه والثاني لا يملكه كي لا يبطل حق التحجر (ولو طالت مدة التحجر) ولم يحجى والرجوع في طولها إلى العادة (قاله السلطان أى لو ترك) أى لغير

وجبله هروضة كاسلها
 أولرفع ملكه (فان
 استعمل) بعد الاعتذار
 (أهل مدة قريبة)
 يستعد فيها العمارة بقدرها
 السلطان برأيه ولا تقدر
 بثلاثة أيام في الأصح فإذا
 مضت ولم يشتغل بالعمارة
 بطل حقه (ولو أقطع الامام
 مواتا صار أحق بأحيائه)
 من غيره أي مستحقا له
 دون غيره (كالتحجير)
 وأما طالت المدة بلا أحياء
 أو أحياء غيره فالحكم كما
 سبق في التحجير (ولا
 يقطع الإقطاع على الأحياء
 وقدر يقدر عليه) أي على
 أحيائه لأنه منوط بالصلحة
 (وكذا التحجير) أي
 لا يتحجير الإنسان
 إلا ما يقدر على عمارته فان
 زاد عليه قال المتولي فغيره
 أن يحج الزائد وقال غيره
 لا يصح تحجيره قال في
 الروضة قول المتولي أقوى
 (والأصح أن للامام أن يحج
 بقعة موات لرعي نم جزية
 وصدقة و) نم (ضالة و)
 نم انسان (ضعيف عن
 النجمة) بضم النون أي
 الأبعاد في الذهاب لطلب
 الرعي لأن يمنع الناس من
 رعيها إذا لم يضربهم لأنه
 صلى الله عليه وسلم حي
 النقيع بالنون تحيل
 للمسلمين رواه ابن حبان

حجر (قوله وعبارة الروضة الخ) ذكرها لأنها المرادة من عبارة النهاج (قوله فان استعمل) بخيدان
 حقه باق قبل الاستعمال وهو كذلك على المعتمد (قوله ولا تقدر بثلاثة أيام) لأنها موكولة إلى رأى
 الامام على الأصح (قوله بعد الاعتذار) اقتضى أنه لو لم يعتذر بطل حقه وكذا لو علم الامام من الاعراض
 فيزعه منه حال ولا يملكه ومثل ذلك القدر الزائد على حاجته أو على قدرته ويراجع وجوبا كما قاله شيخنا
 فيأمر يده (قوله بطل حقه) أي فليس متحجرا فلا ينام غيره بأحيائه وكذا ما ذكرنا (قوله ولو أقطع
 الامام) أي لرفاقا (قوله مستحقا) فليس أفضل التفضيل مرادا (قوله فالحكم كما سبق في التحجير)
 أي فإذا أحياء غيره ملكه وان كان آتيا وهذا في غير اقطاع الملك والافضل ملكه بالاقطاع بشرطه
 الآتي ومثل ما ذكر الأموال التي جهلت أربابها إياها فملكها كما (قوله قادرا) أي مسلما كما مر
 (قوله وقدر الخ) فان زاد عليه لم يصح اقطاعه ارفاقا أو ملكا ويحرم على الامام ذلك ومقتضى ذلك
 بطلانه في الجميع ولا تفرق الصفقة لعدم تعيين القدر فيبقى الكل على أصله مواتا لكن مقتضى ما بعده
 في التحجير أنه يختص البطلان بالزائد فقط وحينئذ ينظر في تعيين محله من أي الجهات (قوله أي
 لا يتحجير) أي يحرم عليه ذلك (قوله قال المتولي الخ) هو المعتمد كما ذكره عن الروضة كذا قاله
 شيخنا نعا لشيخنا الرملي وقد ينظر فيه بأن القولين متفقان على أحياء الزائد لأنه على الثاني أولى
 منه على الأول لعدم صحة التحجير فيه عنده فان كان الاعتماد من حيث صحة التحجير وعنده فواضح
 وان لم يكن كلامهما مستعرا به فتأمل ذلك وراجع (قوله فغيره الخ) محله في اقطاع غير النبي صلى
 الله عليه وسلم ولو ارفاقا كما (نفيه) ماني الموات من نحو غرس وحشيش يملك بملك البقعة نعا
 لها لا بأحياء ذلك الشجر مثلا (فرع) علم بما مر أنه لا يصح اقطاع عامر ولو ارفاقا قال شيخنا
 الرملي وسكتوا عن الاقطاعات الواقعة للجد في الأراضي العامرة لاستقلالها ويظهر أنه يملك منفعتها
 ولم يجارها ما لم يزرعها الامام وما يأخذ الخدري منها حلال بطريقه (قوله والأصح) وفي نسخة
 الأظهر (قوله أن للامام) ولو بنائه وكذا لولا النواحي (قوله أن يحج) بفتح أوله يمنع وبضمه يجعل
 حي (قوله نم) أي مواش وخرج الرعي الشرب فليس للامام أن يحجى الماء العذ لشرب ما ذكره وهو
 بكسر العين وبالمدال المهمة المشددة التي لا تنقطع مادته بكونه ناعما من الرأعين (قوله النقيع) بالنون
 المفتوحة وغلط من جعله بالوحدة وبكسر القاف وسكون التحتية وآخره عين مهملة سمي بذلك لأنه
 منتقع الماء وهو أشرف الأحياء وأفضلها جاء النبي ﷺ لجند المسلمين وحماه أصحابه بعده
 لأنه طيب التربة يغيب الراكب في كائنه وهو بصدر وادي العقبي بماني المدينة الشريفة على أربعة
 برد منها على الأصح وقيل عشرين فرسخا وقيل عشرين ميلا وطوله بريد وعرضه ميل لأنه صلى الله
 عليه وسلم صلى في محل منه وأمر رجلا أن ينادي بأعلى صوته ففعل فكان مدى صوته ذلك المقدار

في مقاعد الأسواق والوظائف لأنه ملك أن يفتع به ولم يملك المنفعة اه أقول لكن السبكي حارل الخاق
 الوظائف بالطلع (فرع) لو ربه حق التحجير قال الماوردي لا يجوز وقال النازمي يجوز [قول المتن
 ولو أقطع الخ] قد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزير وأقطع وائل بن حجر أرضا بمحضرموت [قوله
 أو أحياء غيره الخ] بسقتي من ذلك ما أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) اقطاع أراضي بيت
 المال العامرة جائز كما سلف في الإجارة ولا يملكه الملقط وله الإيجار على ما سلف لكن قال الزركشي
 لم يتعرضوا لذلك هنا وقولهم لا يجوز الاقطاع إلا في الموات مانع منه ويحتاج هذا إلى دليل ثم ساق
 ما يقتضى من افتاء النووي بأن له الإيجار وغير ذلك [قوله لا يصح تحجيره] أي بالكلية [قول المتن
 لرعي نم جزية الخ] وخيل المجاهدين [قوله إن لم يضربهم] لكن يقتصر الواجهم إلى الأبعاد قليلا

لله ولرسوله واهله بالخبر
 (والأظهر أن له نقض حله
 للحاجة) إليه أي عندها
 كما في الحرر بأن ظهرت
 المصلحة فيه بعد ظهورها
 في الحجة والثاني المنع كقول
 عين بقعة لمسجد أو مقبرة
 (ولا يحكي لنفسه) ولاحي
 لغيره أصلا

﴿فصل : منفعة الشارع﴾
 الأصلية (المرور) فيه
 (و يجوز الجلوس به
 لاستراحة ومعاملة ونحوهما
 إذا لم يضيق على المارة ولا
 يشترط إذن الامام) في ذلك
 لانفاق الناس عليه على
 نلاحق الأعصار من غير
 تكبر (وله تظليل مقعده)
 فيه (ببارية) بتشديد
 التحنانية (وغيرها) مما
 لا يضر بالمارة وهو منسوج
 قصب كالخدير (ولو سبق
 إليه) أي إلى مقعد (اثنان)
 وتنازعاه (أقرع) بينهما
 (وقبل يقدم الامام)
 أحدهما (برأيه) ولو جلس
 بموضع للعمامة ثم فارقه
 نازكا للحرفة أو منتقلا إلى
 غيره بطل حقه (وان
 فارقه ليعود لم يبطل) حقه
 (الا أن تطول مفارقتها
 بحيث ينقطع معاملته عنه
 وبالفنون غيره) فيبطل
 حقه وسواء فرق بعنبر
 سفر أو مرض أم بلا عنبر
 ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بغيره (ومن

كذا قيل وفيه نظر لأن ذلك يقتضي وقوف جماعة بأطرافه يسمعون الصوت ويقتضي تساوي
 طوله وعرضه أو استدارته فتأمل وقد جعلوا موضع صلاته صلى الله عليه وسلم فيه مسجدا (قوله
 لاجي إلا لله ولرسوله) وأجيب بأن المعنى لا يحكي لنفسه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه من
 خصائصه وان لم يقع ولو وقع كان للمسلمين لأن مصلحته مصلحتهم أو بأن المعنى لاجي إلاحي
 مثل حي الله ورسوله من كونه لا عوض فيه ولا غير ذلك فانه يحرم على الامام أخذ العوض من
 رعي فيه كاللوات ولا يرعى مواشى نفسه فيه ويمنع الأقرباء من الرعي أيضا لكن لو وقع منهم
 رعي فيه لم يفرتهم شيئا ولا يعزروهم وان علموا على المعتمد (قوله نقض حله) وكذا حي غيره ولو
 الخلفاء الراشدين إلاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم وان استغنى عنه لأنه نص مقدم على الاجتهاد
 ولو غرس فيه أو بنى قلع قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجتماع عليه كإسار (قوله كالأعين الخ) وأجيب
 بأن نحو المسجد انفك عن اختصاص الأدبين (قوله ولاحي لغيره أصلا) أي الولاية التواحي كإسار
 ﴿نفيه﴾ الحجة مقصور يجوز مده وجمعه أجماعا فيهما اهـ .

﴿فصل : في بيان أحكام المنافع المشتركة﴾ (قوله منفعة الشارع) ومثله حريم السور وأقبتها واعتابها
 فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولولنحو بيع ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كإسار وان قلنا
 بالمعتمد إن الحريم مملوك (قوله الأصلية) احترازًا عن نحو الجلوس الآتي (قوله ويجوز الجلوس الخ)
 سواء في ذلك المسلم والكافر الا في التظليل عند شيخنازي فيمنع منه الكافر قال السبكي كابن الرفعة ولا
 يجوز لأحد من لولة أو غيرهم أخذ عوض على ذلك ولا أدري بأي وجه يلقى الله من فعل شيئا من ذلك قال
 الأذري ويقال بطلان الحريم ونحوه مما تقدم ومنه حريم المسجد لارحبته وليس لأحد ازعاج جالس في
 شيء من ذلك حيث لا ضرر وهو أحق بمجلسه مدقوامه فيه ولا يجوز ازعاجه مع الضرر وليس لجالس
 منع من بيع مثل بضاعته مثلا ولو بجانيه وله منع من يضيق عليه ولولسكيله أو وزنه أو أخذه أو أعطائه
 أو منع رؤية من يريد معاملته أو منع وصوله إليه ويختص كل بقدر مكانه ومقرأستعته ووقوف من يعامله
 كإسار ويجوز للامام إقطاع بعض الشارع لمن يرتفق به حيث لا ضرر (قوله وله) أي المسلم كما تقدم ويمنع
 الكافر أيضا من اغتصاله في المغاطن المشهورة للمسلمين ولو خارجة عن المسجد الا باذن مكلف وكذا من
 قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين ﴿فرع﴾ وضع السرير حيث جرت العادة به كالخدير وهو المعروف
 بالكيب بكسر الكاف كالنظيل المذكور (قوله أقرع بينهما) نعم لو كان أحدهما مسلما قدم بلا إقرار
 ولا ينحى الذي اذ سبق لأجل المسلم (قوله بطل حقه) وان كان قد أقطعه له الامام كإسار (قوله ليعود)
 أو بلا قصد (قوله لم يبطل حقه) ومنه الأسواق المعروفة في كل جمعة أو شهر أو سنة سواء كان في بناء أو لا
 ومنه عمل الأجران المعهودة في القرى (قوله بحيث ينقطع الخ) المراد ما شأنه ذلك أو انقطاعهم بالفعل ولوى
 الابتداء ويؤخذ من ذلك أن الكلام فيمن تعود الجلوس فيه مرة بعد أخرى أما في الابتداء فيعتبر قصده
 (قوله ونحوها) ومنه من يقعد كل يوم ثلاثي سوق أو في موضع آخر من السوق ﴿نفيه﴾ من فارق ولم

﴿قوله والثاني المنع لحديث الخ﴾ [والأول يحمله على معنى الأعلى مثل ما فعل النبي ﷺ] أقول أو
 المراد أن يكون للمصالح لأنفسه أي الجهة الله ورسوله بأن يريد مصالح المسلمين لمصالح نفسه .
 ﴿فصل : منفعة الشارع الخ﴾ [قول المتن لاستراحة ومعاملة الخ] ولو تقدم عهده وخيف دعوى المالك
 [قول المتن وغيرها] الأحسن ونحوها فان شرط الجواز أن يكون ذلك ينقل معه ولا يجوز اثباته
 كبناء الدكة [قول المتن يقدم الامام] أي كما يفعل في مال بيت المال [قوله أحدهما] لا يقال هذا وجهه
 قوى لأن للامام الإقطاع في الشوارع لأننا نقول سبقهما منع تصرف الامام بالإقطاع قاله السبكي

ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بغيره (ومن

يبطل حقه لا يجوز لغيره الجلوس في موضعه والبيع ونحوه مدة غيابه (قوله من المسجد) أو المصرة (قوله ويرى) بضم أوله أي يعلم الناس القرآن ولو بنحو القراءة السبع أو بحفظ الألواح ومثله من يتعلم منه كإتاني وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه أو لحفظ ما في لوحه مثلاً أو لقراءة في مصحف وقف أو كتابة سنة أو قراءة نحو سبع فينقطع حقه بفارقه إلا لنحو وضوء أو اجابة داع ومثلهم من جلس له كر نحو ورد أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في نحو عيادة ولو في نحو ليلة جمعة مع جماعة (قوله ونحوها) كجلوس بين يدي مدرس لكن بشرط أن يفيد أو يستفيد والا فلا حق له (قوله كالجالس الخ) منه التظليل بنحو بارية فراجعه ومنه عدم الحاجة لاذن الإمام له حيث جرت العادة به (قوله لصلاة) ومثلها اعتكاف ان قدر بمدة وشمل جلوس الصلاة من لم يكن أهلاً لذلك المحل كعدم صحة استخلافه وهو كذلك ومالو جلس قبل دخول وقتها وهو كذلك ان عد متظراً لها عرفاً لا نحو بعد صبح لا انتظار ظهر وهو ظاهر إلا إن استبرأ جالساً (قوله ليعود) أو بلا قصد كإسار (قوله لم يبطل اختصاصه) فيحرم على غيره الجلوس فيه بغير إذنه أو علم رضاه نعم لو أقيمت الصلاة واتصلت الصفوف فليغيره سد مكانه وإن علم حضوره فيها لأنه لا يجبر التحلل الواقع قبله فإن كان له فيه نحو سجادة دفعها بنحو رجله أو عودك لا يدخل في ضمانه ومثله فرشها في غير وقت الصلاة أو في مكة خلف المقام أو في الروضة الشريفة ويحرم فرشها في ذلك لما فيه من التحجير أو المنع من الصلاة بل يمنع الجالس خلف المقام من الجلوس فيه لما ذكره وقاروق ما هنا بقاء الحق لمن فارق في نحو المقاعد كإسار بأن غرض المعاملة يختلف فيه بخلاف بقاء المسجد واعتبار فضيلة الصف الأول منوطاً بوقوف الإمام لا بالبقعة (فرع) يندب منع من جلس فيه حرفة أو معاملة بل يجب ان كان فيها ازدياد به ويحرم حينئذ فعلها فيه وكذلك لو كان فيها تضيق على أهله ولو باجتماع الناس عليه كالكتاب بالأجرة ويندب منع من يتطرق خلق الفقهاء والقراء توقيرهم (قوله إلى موضع) أي في الداخل شرط من يدخله ولا يحتاج إلى اذن الإمام أو ناظر (قوله ولم يبطل حقه) أي ان لم تطل غيبته عرفاً أخذاً بما بعده فإن كان لغير حاجة أو لها وطالت غيبته بطل حقه (تنبيه) شمل كلامه ما لو طالت إقامته في ذلك وهو كذلك إلا ان خالف شرط واقف أو عرفاً أو مدة السفر في محل مسافر أو ترك طلب العلم فيما المتعلم فيزعج مدرس ترك التدريس في المساجد مثلاً ومتعلم ترك التعلم وصوفى ترك مهياً للتعب وأما ما يقع الآن من بطلان المدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معلومها على شيخ لم يدرس ومتعلم يحضر اذا حضر وجد المدرس لأن زمن بطالتهم غير معتاد فيما سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كله أو بعضه حيث لم يراعوا ما كان في زمن الواقف وإن كان من بيت المال وخرج بقولهم في المتعلم اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر المدرس فلا يسقط معلوم المتعلم (فروع) لبيوت الرباطات والمدارس ونحوها حكم مقاعد الأسواق فيها من ولا يباح سكنها إلا لفقهاء مطلقاً أو لمن فيه شرط واقفها ولكل أحد دخول المساجد ونحوها لكن فيه لنحو كل وشرب ونوم وغير ذلك مما جرت به العادة مما لم يضيق ولم يقدر ولم يطلب تركها فيها كإسار (فصل : في أحكام الأعيان المستفادة من الأرض) (قوله المعدن) من المعدن وهو الإقامة ومنه جنات [قول المتن ولو جلس فيه لصلاة] خرج مالو أرسل سجدته ففرشت [قول المتن لشراء حاجة] منه تعلم اشتراط المعدن قال ابن الرفعة قال بعض علمائنا المدارس التي بنيت في زمن اعتيد فيه بطلان أشهر يستحق المعلوم في زمن البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس المذكورة (فرع) سكنى غير المتفقهة في بيوت المدارس ان كان هناك شرط اتبع والا فالظاهر منعه قاله في الروضة .

(فصل : المعدن الظاهر الخ) [قول المتن كنفط] قال الزركشي هو دهن يكون على وجه الماء في العين

ألف من المسجد موضعا
يفنى فيه ويرى) القرآن
أو الحديث أو الفقه
ونحوها) كالجالس في شارع
للعامة) ففيه التفصيل
السابق (ولو جلس فيه
لصلاة لم يصراًحق به في
غيرها) أي في صلاة أخرى
(فلو فارقته) قبلها (لحاجة
ليعود) كتجديد وضوء
واجابة داع (لم يبطل
اختصاصه) به (في تلك
المصلاة في الأصح وان لم يترك
أزاره) فيه والثاني يبطل
لفارقه كما في صلاة أخرى
(وليسبق رجل إلى موضع
من رباط مسبل أو فقيه
إلى مدرسة أو صوفي إلى
خاقاه لم يزعج) منه (ولم
يبطل حقه) منه (ونحوه
لشراء حاجة ونحوه) وإن لم
يترك متاعه فيه روى مسلم
حديث اذا قام أحدكم من
مجلسه ثم رجع إليه فهو
أحق به

(فصل : المعدن الظاهر
وهو ما خرج بلا علاج)
وأما العلاج في تفصيله
(كنفط) يكسر النون
أفصح من فتحها

(وكبريت) بكسر أوله (وقار) وهو الزفت (دموميا) بضم أوله يمد ويقصر وهو شئ يلقى به البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار لا ي
تؤخذ من عظام الموتى فانها نجسة (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه القدور (وأحجار رحي لا يملك باحيا. ولا يثبت فيه اختصاص بتعجير
ولا اقطاع) بالرفع أى من السلطان بل هو مشترك بين الناس كالماء الجارى والكلا والخطب ولو نفي عليه دار الم ملك البقعة وقيل يملكها به
(فان ضاق نيله) أى الحاصل منه عن اثنين مثلا جآ اليه (قدم السابق) اليه (٩٥) (بقدر حاجته) قال الامام يأخذ

ما تقتضيه العادة لأمثاله
(فان طلب زيادة فالأصح
لزعاجه) لأن عكوفه عليه
كالتعجير والثاني يأخذ
ما شاء لسبقه (فلو جآ)
اليه (معا أقرع) بينهما
(في الأصح) والثاني يقدم
الامام من براه أحوج
والثالث ينصب من يقسم
الحاصل بينهما (والمعدن
الباطن وهو مالا يخرج
الابلاج كذهب وفضة
وحديد ونحاس لا يملك
بالحفر والعمل في الأظهر)
والثاني يملك بذلك كالموت
إذا أحيى ورفق الأول بأن
المحيى يستغنى عن العمل
والنيل مبثوث في طبقات
الأرض يحوج كل يوم الى
حفر وعمل وعلى الملك لا بد
من قصد التملك وخروج
النيل وهو قبل خروجه
كالتعجير وعلى عدم
الملك هو أحق به لكن إذا
طال مقامه في ازعاجه
الخلاف السابق في الظاهر
ولو ازدحم عليه اثنان فعلى
الأوجه السابقة وللسلطان
اقطاعه على الملك وكذا على

عدن وهو الأصل للمكان ثم أطلق على ما يستخرج (قوله وهو شئ يلقى به البحر) يؤخذ منه أن العنبر
كذلك لأن الأصح أنه يثبت في قاع البحر ثم يقذفه الماء فتوجه الى البر (قوله وبرام) جمع برمة بالضم
(قوله لا يملك الخ) ولا بقعته ان علمه فان جهله ملكه وبقعته وكذا الباطن على المعتمد فيهما (قوله
ولا اقطاع) ولولا لرافاق على المعتمد (قوله بالرفع) عطف على اختصاص لافتادة نفي الاقطاع لا بالجر عطفاً
على تعجير لافتدائه نفي الاختصاص به وليس مراداً (قوله بين الناس) أى المسلمين والكفار (قوله
كالماء) وكذا الملح المائى والجبلى نعم لو حفر بجانب الساحل وساق الماء اليه فأنفق ماله جاز إحياءه
واقطاعه ولو تمليكاً وكذا لو احتاج الجبلى الى حفر (فرع) من الظاهر سمك البرك وصيد البحر والبر
وجواهرها وشجر الأيكة وثمارها فلا يجوز فيها تعجير ولا اختصاص ولا قطاع ولو ارفاقاً ولا أخذ مال
أو عوض عن يأخذ منها شيئاً وقد عمت البلوى بهذا فلا حول ولا قوة إلا بالله نعم يملكها تبعاً للبقعة إذا مملكتها
كما سر (قوله لا يملك البقعة) هو المعتمد كما سر (قوله فان ضاق) بخلاف ما لو اتسع فليأخذ كل من جانب
(قوله بقدر حاجته) أى مادام عاكفاً فان أنصرف فقيره عن سبق أولى (قوله والثاني الخ) نعم ان أضر
بغيره أزعج قطعاً (قوله ما) يقينا أو احتمالاً وتنازعاً في الابتداء (قوله أقرع بينهما) نعم ان كان أحدهما
مسلفاً قدم ولا أقرع (قوله ونحاس) ورصاص وفيروزج وعقيق وياقوت وغيرهما من الجواهر (قوله
لا يملك) أى مع العلم كما سر (فرع) لقطعة ذهب مثلاً أظهرها السيل مثلاً حكم المعدن الظاهر (قوله
وللسلطان اقطاعه) أى اقطاع ارفاق لا تملك على المعتمد ولا يثبت فيه تعجير (قوله ولا يقطع الخ) فان زاد
منع منه كما سر في الأحياء (قوله باطن) ليس قيداً وجميع ما ذكره الشارح ينزل على ما تقدم في حالة العلم
وعدمه (قوله البقعة) المراد بها ما حوط عليه لا محل المعدن فقط (قوله كالنيل) وعمارته وإصلاحه من
بيت المال وكذا سائر النزع والخلجان وسواحل ما ذكر مثلها ويمتنع البناء وغيره فيها كما سر نعم يجوز بناء
بحوالى رحي فيها حيث لا عموم المسلمين على الأقرب وكذا بناء القناطر عليها (فائدة غريبة) ذكر الجلال
كثيره أن المرصد من بيت المال لحفر خلجان اقليم مصر وترعه وبحوره وتسوية جسوره مائة وعشرون

[قول المتن وكبريت] هو عين تجرى وتضئ في موضعه فاذا فارقه زال ضوءه [قوله كالماء الجارى
الخ] بجامع الظهور والتفع العام وعدم الاحتياج إلى مؤنة في التحصيل [قول المتن قدم السابق]
قال ابن الرفعة مادام في ذلك المجلس فان قام فقيره ممن سبق اليه أحق منه [قوله كالتعجير] أى فهو
كتعجير الماء العذو يفرق مقاعد الأسواق لشدة الحاجة الى المعادن [قول المتن وهو مالا يخرج الخ]
لو أظهر السيل معدن ذهب مثلاً صار من الظاهر [قوله كالموت اذا أحيى] بجامع أن كلا يتوقف
على العلاج والمؤن [قوله لأنه من أجزاء الأرض] أى بخلاف الركاز كذا قاله بعضهم ولكن تقدم
في الزكاة أن المحي يملك الركاز أيضاً [قوله والثاني القطع بالملك] رجحه ابن الرفعة وغيره [قوله وأما
البقعة الخ] مقابل قوله فان علمه [قوله أو ظاهر ملكه] الفتوى على هذا وسواء كان جارياً أو جامداً

عدمه في الأظهر ولا يقطع الاقرا يتأتى لقطع العمل عليه والأخذ منه ويجوز على القولين العمل فيه والأخذ منه بغير إذن الامام
فانه متردد بين الظاهر والموت (ومن أحيى مؤن يظهر فيه معدن باطن) لم يعلم به (ملكه) لأنه من أجزاء الأرض وقدم لمكها
بالأحياء فان علم به واتخذ عليه داراً في ملكه طريقان أحدهما على القولين السابقين والثاني القطع بالملك وأما البقعة لحياة فلا تملك
الأحياء وقيل تملك به وتقدم أن المعدن الظاهر لا يملك بالأحياء وفي الحواوى وغيره أن من أحيى أرضاً مؤناً فظهر فيها بعد الأحياء معدن
باطن أو ظاهر ملكه لأنه لم يظهر إلا بالأحياء (والمياه المباحة من الأودية) كالنيل والفرات (والعيون في الجبال) وسيل الأمطار

عنهم وبعضهم أعلى سقى
الأعلى فالأعلى وجس كل
واحد منهم (الماء حتى يبلغ
الكعبين) لأنه صلى الله
عليه وسلم قضى بذلك
صححه الحاكم على شرط
الشيخين (فإن كان في
الأرض ارتفاع) من طرف
(والمنخفض) من طرف
(أفرد كل طرف بسقى)
بما هو طريقه قال في
الروضة طريقه أن يسقى
المنخفض حتى يبلغ
الكعبين ثم يسده ثم يسقى
المرتفع ولو كان الماء يقي
بالجميع سقى من شاء منهم
متى شاء (وما أخذ من هذا
الماء في إناء ملك على
الصحيح) والثاني لا يملك
لكن آخذه أولى به من
غيره (وحافر بئر بموات
للارتفاق) دون المملك
(أولى بما شئت حتى يرتحل)
فإذا ارتحل صار كغيره
وقبل ارتحاله ليس له منع
ما فضل عنه عن محتاج إليه
للشرب إذا استقى بدل
نفسه ولا منع مواشيه وله
منع غيره من سقى الزرع به
(والمحفورة للملك أو في
ملك يملك حافرها ماءها
في الأصح) لأنه نماء ملكه
كالثمرة واتساق لا يملكه
لحديث الناس شركا. في
ثلاث في الماء والكلا والنار
رواه ابن ماجه بإسناد جيد

ألف قطاع بالطواري والأغلاق منهم - يعنون ألفا لخصوص الصعيد والباقي لبقية الاقليم (قوله يستوى
الناس فيها) ولو كفرا فلا يثبت فيها تحجر ولا اقطاع ولا ارفاق فيحرم على الامام فعلها اجاعا نعم ما وجد تحت
بداحد ولم يعلم أصله يحكم بما كمله لا احتمال كونه بوجه صحيح قال الأذري مالم يكن منبعا من موات أو نهر
عظيم (قوله ما يشاء) أي إن اتسع وكفى الجميع والاقدم عطشان ولو مسبقا على غيره وأدعى محترم على غيره
وسابق على غيره فإن استوا أقرع حاجة أنفسهم ثم لحاجة دوابهم ولا تدخل دوابهم في قرعهم نعم قياس
ما مر أنه يقدم المسلم على الكافر ولا ارفاع (قوله لأعلى) أي الأقرب إلى الماء فالأقرب وهذا إن علم تقديم
الأقرب أو جهل الحال فإن علم سبق الأبعد قدم فإن استوا قربا وجهل الأسبق وأجروا مما أقرع وجوبا
وللا بعد منع من يربدا حياء موات أقرب منه خشية اثبات حق سبقه قاله شيخنا الرمي (قوله وجس كل
واحد) وإن لزم هلاك زرع غيره (قوله - حتى يبلغ الكعبين) المعتمد اعتبار عادة الزرع والأرض والوقت
ولو احتاج بعضهم لسقى ثانيا مكن كما يأتي (قوله في إناء) ومنه كيزان نحو الدوالي وثلث نحو الأحواض والمصادر
ولا يحرم رده إلى الماء ولا يصير شريكه عند جميع الأصحاب وخارج بما ذكر ما لو أدخل الماء ملكه من
نحو سيل أو نهر فلا يملكه لكن هو أحق به وغيره السقي وهو الآخذ منه بنحو دلو واستعماله نعم إن سده عليه
ملكه إن قصد تملكه وإن كثر (قوله للارتفاق) أي مالم يقصد العود ولم تطل غيبته (قوله والمحفورة) أي في الموات للملك
نهر أو غيره مطلقا (قوله كغيره) أي مالم يقصد العود ولم تطل غيبته (قوله والمحفورة) أي في الموات للملك
أو في ملك أي ملكه (قوله يملك حافرها ماءها) والنابعة في الثانية كالمحفورة (قوله لحديث الخ)
وحمل على غير المملوك منها وقدم القياس قبله عليه لاعتضاده بحديث لا يحمل لاصري من مال أخيه لاما كان
عن طيب نفس ففيه جمع بين الدليلين وبذلك علم أن المراد بالنار ما كانت في حطب مباح أو المراد الانتفاع
بضوئها أو بالاضاءة منها أذ ليس لملكها المنع من ذلك نعم له إطفائها ولو بقصد منع غيره ونقل عن شيخنا
الرمي الميل إلى حرمة ذلك وفيه بعد أما أخذ جزء من جزءها فمنوع بغير رضا لأنه مملوك أو مختص بصاحبها
(قوله وسواء ملكه أم لا) أي على الأصح ومقابله ولا يصح رجوعه لمسئلة الارتفاق لأنه يلزم التكرار في
كلام الشارح إلا أن يقال هذا أهم من ذلك لتقيده الأول بالشرب فتأمل (قوله بذل ما فضل الخ) يفيد
أنه لا يجوز له طم البئر بعد حفرها في الموات وأنه لا يلزمه بذل آلات الاستقاء كدلو ورشا ولا بذل الكلا
مطلقا وأشار إليه بقوله فيما مر إذا استقى بدل نفسه (قوله عن حاجته) أي الناجزة فيما يخلف والا فطلقا

[قول المتن يستوى الناس فيها] أي فلا تملك باقطاع ولا يثبت فيها تحجر وكذا حكم حافتي النهر فلا يجوز
للإمام بيع شيء منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى بالبناء على حافتي النهر كما عمت بالبناء في القرافة مسبلة [قوله
صححه الحاكم] وفي الصحيحين يازي يراق ثم أحبس الماء حتى يبلغ الجدران ثم أرسل إلى جارك قال في البحر
وإذا بلغ الماء إلى الكعبين بلغ أصل الجدر وهو بفتح الجيم وسكون الهمال الحائط [قول المتن على
الصحيح] أي كالاحتطاب والاحتشاش وخروج بالاناء دخول السيل في ملكه فانه لا يملكه على الأصح .
[فرع] لو رد الماء الذي حازه إلى النهر لم يصير شريكا فيه بالايجاع [قول المتن للارتفاق] أي لا ارتفاق
نفسه بخلاف ما لو حفر بلا قصد ارفاق لا تملك أو بقصد ارتفاق المارة [قوله في الماء والكلا الخ] قال
الأزهري أراد بالماء ماء السماء وماء العيون التي لا مالك لها وأراد بالكلا مراعى الأرض التي
لا مالك لها وأراد بالنار الشجر الذي يحتطبه الناس فينتفعون به وقال غيره النار إذا أضرمت في
حطب غير مملوك اه أما المملوك فالجزء نفسه لا يجوز الأخذ منه بغير إذنه وأما الحرم المضي فالوجه
عدم منع من يقتبس منه ضوءا كالاستناد لجدار الغير وأظن ذلك مذكورا في باب الصلح .

لم يجد صاحبها ماء مباحا
(على الصحيح) حرمة
الروح والثاني لا يجب كالماء
الحرز في الماء وعلى الأول
لا يجوز أخذ عوض عنه
على الصحيح انتهى عن بيع
فضل الماء رواه مسلم من
حديث جابر والثاني يجوز
كما يطعم المضطر بالعوض
(والقناة المشتركة) بين
ملاكها (يقسم ماؤها
بنصب خشبية في عرض
النهر فيها تقب مساوية
أو متفاوتة على قدر
الحصص) ويجوز أن
تكون منساوية مع تفاوت
الحصص بأن يأخذ صاحب
الثلاث مثلاً ثقبه والآخر
ثقتين ويسوق كل واحد
نصيبه إلى أرضه (ولهم
القسمه مهايأة) كأن يسقى
كل واحد منهم يوماً أو
بعضهم يوماً وبعضهم أكثر
بحسب حصته ولكل منهم
الرجوع عن المهايأة متى
شاء

(كتاب الوقف)

هو كقوله وقف دارى
على الفقراء فيتحقق
بواقف وموقوف وموقوف
عليه وصيغة وأنى بالاربعة
مع ما يشترط فيها على هذا
الترتيب فقال (شرط
الواقف مائة عياره وأهلية
التبرع) أى

وشمل حاجته لنفسه ومواسيه وزوجه فزرعه مقدم على نفس غيره وما شئته فمقدم عليه ذ وروح محترم
حالة اضطرار وقال الامام أحمد بوجوب بذل ما قدم مطلقاً (قوله لم يجد صاحبها ماء مباحاً) هذا القيد يجري
في مسئلة الارتفاق السابقة ويشترط أيضاً كون الماشية ترمى في كلاً مباح قريب من الماء وأن لا يجوز
الفاضل في إناؤه مثلاً والا فلا يجب بذله مطلقاً واشترط الماوردي أيضاً أن لا يكون في وصول الماشية إلى الماء
ضرب زرع أو شجر مثلاً لغيره والمراد بالبدل المذكور التحسين منه لا الاستغناء وإذا رد الماء من أخذه إلى
البحر لم يكن شراً يكافيه كإمرا (قوله لا يجوز أخذ عوض) انتهى عن بيع فضل الماء وبذلك فارق بيع
الطعام للمضطر وهو المعتمد وعلى مقابلة معيار الماء بالكيل والوزن ولا يجوز يرى الماشية لكثرة اختلافه
وكذلك الشرب من السقائين واغتفر الخطيب الشرب من السقاء لقلة غرضه (تنبية) يجوز الشرب
وسقى الدواب ويجوز ذلك من الجداول المملوكة ولو لم يجز عليه والموقوفة ولو على معين لاذن العرف في ذلك
مالم يضر بمالكها والموقوفة عليه (قوله ماؤها) أى المحاز من نحو نهر مباح لأنه يملك بدخولها كإمرا
(قوله قدر الحصص) أى حصصهم من القناة المشتركة فإن جهل فعلى قدر الأراضى ورجح شيخنا الرملى
اعتبار العادة المطردة والقرينة ولا يتقيد بالكعين ولا بجانبها الأسفل ولا بجانبها الأعلى خلافاً لابن الرفعة
ولو أراد أحدهم السقى ثانياً يمكن منه كما مر قال العلامة العبادى ظاهره ولو بعد مشروع غيره في السقى وفيه بعد
خبره ولو زاد ما يخص أحداً الشراكه على سقى أرضه لم يلزمه بذله لبقينهم بل له التصرف فيه بما شاء فإن
أكرهه غيره عليه يرجع بأجرة عمله في الزائد لأن الاشتراك بقدر العمل (قوله ولكل منهم الرجوع إلخ)
وإذا رجع بعد أخذ نوبته وقبل أخذ غيره فعليه أجرة مثل أخذ من النهر وتعين المهايأة في قناة يكثر ماؤها
أو يقل وليس لأحدهم نصرف في القناة بنحو حفر أو غرس بجانبها بغير إذن باقيهم وعمارتها على قدر
الملك وليس لأحدهم سوق الماء إلى أرض أجنبية لايها مة ثبوت الحق لها ولو وجد لأهل الاراضى ماء تسقى
منه ولم يعلم هل هو بحفر أو خرق حكم بملكه لهم باليد ولو وجد لهم ساقية لا شرب لها من غيره حكم بشرها منه
مما لا يظهر

(كتاب الوقف)

هو لغة الحبس من وقف كذا حبسه وأوقف لفظة رديئة عليها العامة عكس حبس وأحبس وجعله وقوف
وأوقف وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح ولا حاجة لما زاده بعضهم فيه
وعدل عنه الشارح إلى ما ذكره لسلامته مما انتقد عليه (قوله شرط الواقف) الذى هو أحد أركان الأربعة

(قوله حرمة الروح) والحديث لا تمنعوا فضل الماء لتمتعوا به السكلا أى رعى السكلا وانما خالف البهائم الزرع
لحرمة الروح ولأنه ليس في منعه منة من السكلا المشترك وهذا الحديث الشريف هو المختص للملك
به الامام من عموم النهى عن بذل فضل الماء (فرع) الشرب وسقى الماء للدواب من الجداول المملوكة جائز
إقامة لاذن العرف مقام اللفظي نعم لو كان ليقيم ونحوه اتجه المنع (قول المتن مهايأة) جعله الزركشى
حالا من المبتدأ الذى هو القسمة على مذهب سيبويه أقول له مندوحة عن ذلك بأن يجعل حالا من فاعل
الظرف

(كتاب الوقف)

مصدر وقف وأوقف لغة تميم وهو عكس حبس فإن الفصحى أحبس قال الراغب ومعناه لغة المنع من الحركة
أو وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول المتن
وأهلية التبرع) هو من عما قبله (فرع) أفتى ابن أبى عصرون والنودى وغيرهما بصحة وقف
الامام من بيت المال لأن له تملكه وكما فعل عمر رضى الله عنه في أرض سواد العراق وقال السبكي لا أفتى به
ولا يمنعه ولا أعتقده

وباقها الموقوف عليه والموقوف والصيغة وهو يشمل الأحمى والامام من بيت المال على معين ولو على أولاده
 أوجهة على المعتمد يشمل الكافر ولو على مسجد لان الوقف ليس قرينة محضه بذلك فارق عدم محبة
 نذره ولو وقف على أولاده الامن بسلام منهم فقال شيخنا الرملى لم يصح الوقف وقال السبكي يصح ويلقو الشرط
 المذكور ويشمل البعض مما ملكه ببعضه الحر لانه اهل تبرع فيه وعدم محبة عتقه في بعض الصور لنقصه عن
 أهلية الولاء (قوله فلا يصح وقف الصبي والمجنون والسفيه) ولو بمباشرة أو بآثارهم ولا يحجور الفلاس (قوله
 والمكاتب) ولو باذن سيده (قوله دوام الانتفاع) أى بحسبه كما يأتى قال شيخنا بحيث يبقى مدة يصح
 الاستئجار فيها بان يقابل باجرة وفيه بحث فراجع (قوله بالرفع يعنى الخ) يفيد أنه معطوف على مبتدا
 محذوف مع خبره العلم بهما أى ما يدوم نفعه يصح وقفه لا معطوم ولا يصح رفعه عطفا على دوام وهو ظاهر
 ولا جرة عطفا على انتفاع لعدم محبة تسليط الدوام عليه ولا على مجرور محذوف أى يصح وقف ما يدوم
 لا معطوم للزوم على الجار محذوف فى غير أن وإن المشددة والمصدرة (قوله لسرعة فساد) يفيد أن الكلام
 فيما ليس من روعا والا فيصح سواء ما تؤخذ ثمرته مرة بعد أخرى أو جزئته كذلك والمراد به كل ذى ربح طيب
 وكذا يصح وقف ما يدوم شمه نحو مسك وعفرا لا نحو هود (قوله وفى ضمن الخ) أى حصول الانتفاع لازم
 من دوامه ولو ما لا يخرج جالا نفع فيه أبدا كمن لا يربحى رؤه وما وصى به أو بمنفعته أبدا فلا يصح وقفهما
 نعم لو برأ الزمن المذكور فالوجه تبين محققه فليراجع ويشترط كون النفع مباحا أى غير محرم ولا مكروه
 فلا يصح وقف آلة طهو ولا دراهم غير معرأة وكونه مقصودا فلا يصح وقف دراهم معرأة للزينة سواء
 نقشتها أو ما يحصل منها بنحو تجارة لان الزينة غير مقصودة وغير هال الدوام له وفارق محبة عاقرتها
 للزينة لعدم اعتبار الدوام فيها واعتمد شيخنا محبة وقفها لثماغ حليا (قوله ويصح وقف عقار)
 بالمعنى المقابل للنقول فيشمل الأرض والبناء والغرس ويشمل المؤجر مدة وغير المؤجر ويشمل
 وقف المسجد وغيره والموصى بمنفعته أو بعينه مدة وإذا وقف المؤجر مسجدا وانفسخت الاجارة فى أثناء
 المدة رجعت المنفعة فى بقيتها للواقف فلا يجارها وفارق نظيره فى عتق عبد موصى حيث يملك منفعة نفسه
 بانه من أهل الملك أصالة كأمير فى محله (قوله ومنقول) أى غير مسجد فان ثبت بنحو نسب يصح ان كان
 محله الانتفاع به وقال شيخنا بخص بمنفعته بنحو أحيائه أو وصيته لا بنحو مسجده وأشار فلا يصح وفيه نظر
 ولا يضر نفعه بذلك وحينئذ يصح الاعتكاف عليه ولو فى هوائه لاحتته وكذا يحرم المكث من الجنب
 فوقه لاحتته ولا يحرم عليه حله كذا قال بعض مشايخنا فراجع لان فيه نظر لانه مع هواء المسجد وان لم
 يكن عليه والوجه الحرمه فيهما والا قرب محبة الاعتكاف تحتها ولو لحاله حيث كان داخلها فى هوائه ولا يضر
 تجديد هواء وزواله كأمير فى بلاط مسجدا خدمته وشمل ما ذكر الموصى به مدة وغير الموصى كأمير والمؤجر
 كذلك والمقصود وان عجز عن تخليصه والمدير ومعلق العتق بصفة وان عتقا بطل الوقف كذا قال شيخنا
 تبع الشرح شيخنا وفيه نظر اذا الوقف كالبيع وهو لا يبطل بوجود الصفة أو الموت بعده فان جعل عتقهما
 على فرض وجوده على معنى اذا قلنا بعتهما ما الخ وعبارة شرح شيخنا تشعر وتصريح به لمن تأملها وهو
 مرجوح أو على معين تبين عتقهما قبل الوقف بوجود الصفة أو الموت قبله وهو واضح فراجع ويحل لهذا
 (قول المتن دوام الانتفاع) برده عليه المدير والمعلق عتقه بصفة فانه يصح وقفه ويبطل عند وجود الصفة ثم
 قضية عبارته محبة وقف غير المرتضى وهو كذلك على الاصح فى الروضة وقضيته محبة وقف الأحمى ولم يذكره
 ثم اذا وقف غير المرتضى فلا خيار له عند الرؤية (قوله لاتفاق المسلمين) استدلالا بصح حديث وأما ما فقد
 احتسب أدراعه واعتاده فى سبيل الله تعالى والاعتناء بما يدبره الرجل من مركوب وسلاح وروى وأعنده

فلا يصح وقف الصبي
 والمجنون والسفيه والمكاتب
 (و) شرط (الموقوف دوام
 الانتفاع به لا معطوم)
 بالرفع فلا يصح وقفه لان
 منفعته فى استهلاكه
 (و) بجان) فلا يصح وقفه
 لسرعة فساد وفى ضمن
 دوام الانتفاع حصوله لكن
 لا يشترط حصوله فى الحال
 بل يجوز وقف العبد
 والجيش الصغير بن والزمن
 القدى يربح زوال زمانته
 (ويصح وقف عقار)
 بالاجام (ومنقول) لاتفاق
 المسلمين على وقف المحصر

والقناديل والزلازلى فى كل عصر ومن المنقول العبيد والدواب (ومشاع) وقف عمر رضى الله عنه مائة سهم من خير مشاطرواه للشافى
والشاع بصدق بالمنقول كنصف عبد ولا يسرى وقفه الى النصف الآخر (٩٩) (لا عبد وثوب فى القيمة) أى

لا يصح وقفها لعدم تعيين ما فى القيمة وهذا كالمستثنى من المنقول فى بعض أحواله (ولا) يصح (وقف حرفه) لانه لا يملك رقبته (وكذا) مستولدة وكتب معلم واحد عبده فى الاصح) لان المستولدة آيلة الى العتق فكأنها عتيقة والكتب غير مملوك وأحد العبدین مبهم ومقابل الاصح فيه يقبس الوقف على العتق وفيما قبله يقبس وقفه على إجارته (فرع) مالك المنفعة دون الرقبة كالمستأجر والموصى له بالمنفعة لا يصح وقفه إياها (ولو وقف بناء أو غراسا فى أرض مستأجرة لهما فالاصح جوازه) والثانى المنع اذ لمالك الأرض فلهما فلا يدوم الانتفاع بهما قلنا يكتفى دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة فان قلع البناء وبقي منتفعاه فهو وقف كما كان وان لم يبق فيصير ملكا للوقوف عليه أو يرجع الى الواقف وجهان ويقاس بالبناء فى ذلك الغراسى (فان) وقف على معين واحد أو جمع اشترط امكان

تعييره بعقدادون أن يقول اذا وجدت الصفة أو الموت مثلا (قوله والزلازلى) نوع من البسط (قوله ومن المنقول الخ) خص ذلك بالذكور لان المصنف ذكره فيما بعد ويشير اليه الشارح (قوله ومشاع) ولو مسجدا ونجب قسمته ويكون مستثنى من عدم صحة قسمة الوقف المطلق للضرورة وقبل القسمة له حكم المسجد فى حرمة المكت للجنب والحائض وفى نذب التحية لانه اكرام ولا يصح فيه الاعتكاف ولا يجوز التباعد فيه على ثمانية ذراع بين المصلين (قوله وقف عمر رضى الله عنه) وهو أول وقف وقف فى الاسلام (قوله ولا يسرى الخ) وفارق العتق بعدم من يسرى عليه هنا (قوله لا عبد وثوب فى القيمة) فلا يصح وقفه فيها ولا حل لكن اذا وقفت أمة تبعها (قوله وكذا مستولدة) ومكاتب كتابية صحيحة بخلاف الفاسدة (قوله آيلة الى العتق) أى لزوما فلا يرد نحو المدبر كاسر (قوله على إجارته) هو مبنى على مرجوح فى الكتب (قوله لا يصح وقفها إياها) لان الوقف يستدعى أصلا تستحق منفعته على الدوام (قوله ولو وقف بناء) ولو مسجدا كما يعلم عامر (قوله فى أرض مستأجرة) ولو اجارة فاسدة ومنها أرض محتكرة لبنى فيها غير ما كانت عليه ولا تصح إجارته لذلك ويصح فى المعارة بخلاف المقصوبة ومنها سوا حل الانهار فلا يصح وقف ما فيها ومنها ما لو بنى أو غرس بعد فراغ مدة الاجارة لأنه الآن بغير حق فلا يصح أيضا (قوله قلنا يكتفى الخ) ر بما يوجبهم تقييد وقفه بمدة الاجارة وليس كذلك بل يستمر بعدها كما يعلم مما بعده (قوله منتفعاه) أى من الوجه الذى كان ينتفع به قبل القلع (قوله وجهان أحدهما الاول) وعمله اذا كان لا ينتفع به أصلا فان أمكن بيعه يبيع وجوبوا شترى شقص أو بعضه مكانه وهذا ما جمع به شيخنا الرملى بين التناقض فى كلامهم يفعل بارش نقصه كذلك (تنبيه) يصح وقف للثقلات فى الأرض المقصوبة خلافا للسبكي وابن الرفعة كالتزائن الموضوعة فى المساجد ولو بغير حق لا مكان الانتفاع بها خارج الأرض المذكورة وذلك فارقت البناء ونحوه كاسر (قوله أهلا للملك) أى ملك ما بوقف عليه فلا يصح وقف مسخف أو عبد مسلم على كافر وهذا يقتضى أنه يصح وقف أصله أو فرع المسلم عليه لانه بملكه وقد يتوقف فيه والفرق ظاهر (قوله على جنين) أى استقلالا أو نبعا كولدى وحمل زوجتى نعم يدخل فى الوقف على القرية والنسل والعقب الاعلى الاولاد لانه لا يسمى ولما قبل انفصاله (قوله ولا على العبد لنفسه) والمراد به رقيق غيره وأما رقيقه فلا يصح مطلقا ولو مكاتباً وأم ولد نعم يصح على مكاتب غيره ثم ان عجز نفسه فنقطع الاول أو قيد بمدة الكتابة كقوله مكاتب فلان أو مدة كتابته فنقطع الآخر والاستمر له ويعتبر فى الوقف على المبعوض ذوالنوبة فى المهايأة والاوزع فان قصد الواقف شيأ عمل بقصده ويصح وقف بعضه الرقيق على

(قول المتن فى الذمة) أى سواء ذمة نفسه وذمة غيره كعبد مسلم فيه (فرع) يصح عتق الحل ولا يصح وقفه (قوله لعدم تعيين الخ) فكان كعتقه (قوله ولا يصح وقف حر) أى ولو قلنا ملك الموقوف للوقوف للواقف ومن ثم نعم ان الشخص اذا ملك المنافع فقط لا يصح وقفها وذلك لان المنفعة فرع الرقبة فهى تابعة لها فلا يقال هلاصح نقل منافعها كما يؤجرها (قوله يقبس الخ) فرق الاول بان العتق اقوى بدليل السراية والتعليق (قوله يقبس وقف الخ) فعل هذا اذا عتقت المستولدة بموت السيد بطل الوقف (قوله لا يصح وقفه الخ) لانها فرع الرقبة (قول المتن ولا على العبد) يصح لوقف على مكاتب الغير عند المارردى والمتولى وكذا على المبعوض أى على النصف المحر ولو وقف مالك نصفه نصف الرقيق على التمتع الآخر صح أيضا كما عتبه للزركشى (قوله المتن فهو وقف الخ) ويشترط قبول العبد

تخليكه) بأن يكون موجودا حال الوقف فى الخارج أهلا للملك (فلا يصح على جنين ولا على العبد لنفسه) فأطلق الواقف الوقف عليه فهو وقف على عبده) أى يعمل على ذلك

ليصح (ولو أطلق الوقف على
بهيمة لنا وقبل هو وقف
على مالكها) كإي الوقف
على العبد و فرق الأول
بأنها ليست أهلا للتملك
بإلحال بخلاف العبد فإنه
أهل له بملك مبيد في
قول ولو وقف على علفها
ففيه اختلاف (ويصح)
الوقف (على ذمي) من
مسلم أو ذمي (لا) على
(مرتد حر بي ونفسه)
أي الواقف (في الأصح) في
الثلاث لأن المرتد والحر بي
لأدوام لهما والوقف صدقة
دائمة وهو عليك منفعة
فتمليكها لنفسه تحصيل
للحاصل ومقابل الأصح
في المرتد والحر بي يقسمها
على الذمي وفي النفس
يقول استحقاق الشيء
وقفا غير استحقاقه ملكا
ومن الوقف على نفسه أن
يشترط أن يأكل من ثماره
أو ينتفع به ففيه اختلاف
(فرع) لو قال لرجلين
وقفت هذا على أحد كالم
يصح وفيه احتمال للشيخ
أبي محمد قريبا على أنه
لا يشترط القبول (وان
وقف على جهة معينة
كصلاة كنانس فيأبطل)
لأنه أمانة على المعينة (أو
جهة قريبة كالفقراء
والعلماء المساجد والمدارس
صح) جزما (أو جهة لا تظهر

بعضه الحر وكذا الوصية له به (قوله ليصح) ويقبل العبد وان منعه سيده (قوله ليست أهلا للتملك بحال)
ومنه يعلم عدم صحة الوقف على الميت وعلى الدار ولو على عمارتها إلا أن قال على طابقها أو كانت وقفا (قوله
ففيه اختلاف) ولكن الأصح على هذا الصحة وعلله في المنهج بأنه وقف على مالكها ومقتضاه أنه
وان ماتت الهابة أو باعها وأنه يموت يكون منقطع الآخر وأنه لا يتعين صرفه في علفها فراجع ما في الوصية
فإن قصد مالكها صح قطعا ونفسها بطل قطعا (تنبيه) محل ما ذكر في الوقف على معين والا كالوقف
على الأرقاء الموقوفين على خدمة نحو الكعبة أو على الدواب في سبيل الله أو على حمام مكة فصحيح وان
قلنا بالأصح من عدم صحة الوقف على الوحوش والطيور المباحة (قوله ويصح على الذمي) ويؤبطل بحار بن
فيصير منقطع الوسط والآخر نعم إن قيده بوصف يظهر فيه المعصية كأن كان خادما كنيسة للتعبد بطل وان
لم يعلم به كما هو ظاهر وسواء ذكر اسمه مع وصفه أو لا قاله شيخنا والمعاهد والمؤمن كالذمي فيما ذكر وينقطع
بعودهما إلى دار الحرب والمراد بهم الجنس فيصح على التميميين والمعاهدين واليهودى والنصراني وقطاع
الطريق لا على من يهودا أو تنصر أو قطع الطريق كذا قالوا ويظهر أن يقال إن كان المراد في القسم الأول
بالقطاع أو التميميين من هم كذلك في وقت وقفه وأنه يستمر لهم إذا تابوا أو أسلموا فواضح وإن كان المراد
ماداموا كذلك أو كل من اتصف بذلك فهو من القسم الثاني فلا يصح على الوجه الوجهية فراجع (قوله
لا على مرتد وحر بي) هما للجنس أيضا وسواء ذكر اسمه مع وصفه أولا (قوله لأدوام لهما) أي
مع كفرهما فلا يرد محتم على الزاني المحسن (قوله وفي النفس الخ) وعلى هذا جماعة أجلة من الأصحاب
كأبي مريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وجوز الروايات الافتاء به ومع ذلك هو غير معتد في
المذهب (قوله أن يأكل من ثماره) أو يقضى منه دينه أو يشرب منه أو استعماله من ماء يثروفتها
(قوله أو ينتفع به) كطالعته في الكتاب أو طبعه في القدر نعم يصح بشرط أن يحج عنه منه أو يذبح
عنه منه أو يسرج له في مسجده أو أن يشترط النظر لنفسه بمقابل قدر أجر مثله فأقل أو أن ينتفع به
إذا اتصف بوصف من وقفه عليهم كالفقراء أو أن يصف الموقوف عليه بوصف لا يوجد في غيره كأفقه أو لاد
أبيه مثلا وهذه من حيل الوقف على النفس وليس من الوقف على النفس قول عثمان رضي الله عنه
لما وقف بثرومة دلوى فيها كيدلاء المسلمين لأنه من الأخبار بأن للواقف الانتفاع بوقفه العام كغيره كما
تقدم (قوله كمارة الكناس) أي التي للتعبد فإن كانت لتزول المارة ولومن غير المسلمين صح فإن شارك
بينهما بطل ولا يصح الوقف على كتابة التوراة مثلا ولا يصح وقف دار على فقراء أهل الفسحة لأنها نصير
كالكنيسة فإن ضم إليهم مسلما صح قاله شيخنا وفيه بحث بما مر قبله (قوله كالفقراء) المراد بهم ما في
الزكاة إلا المكتسب لما يكفيه فهو هنامهم وكالوقف على المسلمين فيصح (قوله والعلماء) وهم علماء الشرع
(قول المتن وقيل الخ) منه يؤخذ أن الوقف على الطيور الغير المملوكة لا يصح جزما (قوله لا على مرتد)
لو قال وقفت على المرتدين أو الحر يبين بطل قطعا (قول المتن ونفسه) لو كانت المنافع مباحة كان
يقف مكانا مسجدا أو مزا فلا يضر التصريح بنفسه مع الناس بخلاف وقف البستان ونحوه فإنه يبطل عند
التصريح وإن كان يدخل عند الإطلاق بطريق التبع فيها والوقف على الفقراء ثم اتصف بالفقر (قوله وفي
النفس الخ) عليه أجلة من الأصحاب كأبي مريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وقال الروايات
يجوز أن يفتى به (فرع) لو قال وقفت على فلان ثم على نفسي ثم على الفقراء فما حكم كذلك أي فيكون
منقطع الوسط (قول المتن أو جهة) لو قال وقفت على جميع الناس قال الماوردي والروايات لا يصح لعدم إمكان
التعميم بخلاف الفقراء والمساكين لأن عرف الشرع فيهم لا يوجب الاستيعاب لكن استغنى منه الزر كشي

فهي القربة (كالاغنياء صح في الاصح) نظر الى أن الوقف عليك والثاني ينظر الى أنه قد بقولاً في الاغنياء (ولا يصح الابلغظ) كغيره من التملك (وصريحه وقفت كذا) على كذا (أو أراضى موقوفة عليه والتسبيل (١٠١) والتحجيس صريحان) أيضاً (على الصحيح) والثاني هما

كنايتان لانهما لم يشترها اشتهاار الوقف والثالث التسبيل فقط كناية لانه من التسبيل وهو مبهم (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا توهب فصريح في الاصح) لذكر التحريم أو الوقف أو حكمه والثاني هو كناية لاحتماله التملك المحض (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وان نوى) يعني لا يحصل به الوقف وان نواه (الا أن يضيف الى جهة عامة) كالفقراء (وينوى) الوقف فيحصل بذلك فيكون كناية في بخلاف المضاف الى معين واحاطوا أكثر فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف الى الوقف بنيتة فلا يكون كناية فيه فقوله ليس بصريح لا مفهوم له (والاصح أن قوله حرمة) أي لساكين (أو أبدته ليس بصريح) لانه لا يستعمل مستقلاً وإنما يؤكده كما تقدم والثاني هو صريح لا فادته الغرض كالتحجيس (و) الاصح (أن قوله جلت

كالوصية (قوله كالاغنياء) المقابلين للفقراء فها مرد يقبل دعوى الفقير من لم يعرف له مال ولا تقبل دعوى الغني الا ببينة (قوله الابلغظ) نعم قد مر انه كنكى النية في البر والمسجد في الموات ومثله من يأخذ من الناس أموالاً لبنى بها نحو مدرسة أو رباط أو بر أو مسجد أو ما آلت بناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها الا بوضعها في محلها من البناء مع قصد نحو المسجد أو بقوله هي للمسجد ونحوه مع قبول ناظره وقبضها والا فهي عارية لكن قد مر في باب الغصب عن المارودي ما يصرح بزوال ملك مالكها بوضعها في البناء من غير احتياج الى ما ذكر فراجع فانه الوجه الوجه (قوله تصدقت الخ) يفيد أن الوقف من الصدقة فيحرم على الانبياء حرمة الصدقة عليهم فضرار فلا (قوله ولا توهب) الوار بمعنى أو (قوله وان نواه) فهو ليس كناية أيضاً وهذا في الظاهر وأما في الباطن فيصير وفقاً (قوله فانه صريح في التملك المحض) خرج بقوله المحض العامة فانها وان قبلت التملك كافي الوصية للفقراء فهو غير محض كالا بنحى (قوله جعلت البقعة مسجداً الخ) فلو قال جعلتها للصلاة فيها أو للاعتكاف أو للتجعة صارت وقفاً ولا يثبت لها حكم المسجدية الا بلفظها كذا قال شيخنا الرولى والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد بجعله للاعتكاف أو للتجعة لتوقفهم ما عليه فراجع (قوله على معين) وهو ماعدا الجهة واحداً كان أو متعدداً كبنى زيدان انحصروا (قوله يشترط فيه قبوله) هو المعتمد ومنه والواقف كوقفت على ولدى فلان نعم لو وقف في مرض موته على ورثته الحائزين ثلث ماله بقدر حصصهم وعلى أحد ورثته عينا فقدر ثلث ماله نفقدها عليهم ولا يرتد ردهم فيها فان زاد على الثلث توقف على اجازتهم كالوصية (قوله فليكن متصلاً) أى من البطن الاول ولا يشترط قبول من بعده لتأخر ضرورة فلم يعتبر وجوده منه على المعتمد (قوله بطل حقه) أى الراد فان كان واحداً بطل الوقف أو متعدداً ورد الكل فكذلك أورد بعضهم استحق غيره الجميع ويبطل رد البطن الاول لا رد من بعده ويبطل حقه فهو اما منقطع الوسط ان كان بعده بطن آخر مثلاً ولا انقطع الآخر ولو عاد الراد وقبل لم يعد اليه (قوله على جهة عامة) وهي ماعدا المعين كأمروان انحصرت ومنها الوقف على سبيل البر أو الخير أو الثواب

بشمائل القناطر والربط قال فلا ينبغي أن يضر التعميم فيها (قول المتن كالاغنياء) لوضم معهم غيرهم صح جزماً كاجتهاد ابن الرفعة (فرع) الغنى هنا من تحرم عليه الصدقة (قول المتن ولا يصح الابلغظ) أى ولو كان بناء مسجد بخلاف مالوا احياء مواتا بنية المسجد والمقبرة أو البر أو الرباط أو المؤسسة وما أشبه ذلك كانه عليه الزكشى رحمه الله يزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها في مواضعها (قوله المتن صريحان) أى لا اشتهاار مما في ذلك (قوله والثالث) استدله بحديث حبس الاصل وسبيل الثمرة فلم يستعمل التسبيل في الاصل (قول المتن أو موقوفة) قياساً ذكرها غيرنا كيف يكون أراضى موقوفة صريحاً قطعاً وتصدقت بكذا صدقة موقوفة صريح على الاصح (قوله لاحتماله التملك) أى وتكون هذه الصفات مؤكدة (قوله فلا ينصرف الى الوقف) الذى في الزكشى أن محل ذلك في الظاهر وأما في الباطن فانه يؤخذ به (قوله أى لساكين) مثله عليهم لكن ينبى فيه أن يكون كناية قطعاً ولو قال حرمة وأبدته معاف فهو كناية فيما يظهر (قوله يشترط فيه قبوله) قال الزكشى لو قال على ولده فلان ومن يحدث له من الاولاد قال بعضهم فهو في حكم الجهة فيما يظهر وليس كالوقف على معدوم وموجود كى يصح في النصف فقط وخرجه الزكشى عند الرد على منقطع الانسداد (قوله والثاني ينظر الخ) كالتعلق (قول المتن شرطنا القبول أم لا) لانه ان

البقعة مسجداً أقصر به مسجداً) والثاني لا قصر به مسجداً لانه ليس فيه شئ من الفاظ الوقف وأجيب بأنه قائم مقامه لاشعاره بالقصود واشتهااره فيه (و) الاصح (أن الوقف على معين يشترط فيه قبوله) نظر الى أنه عليك فليكن متصلاً بالايجاب كالحقة والثاني ينظر الى أنه قد بقولاً (ولو رد بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) أما الوقف على جهة عامة كالفقراء أو على المسجد أو الرباط

أولى زيد ثم نفسه ولم يزد
فلا ظهر صحة الوقف
ويسمى منقطع الآخر
والثاني بطلانه لا تقطاعه
والثالث ان كان الموقوف
حيوانا صح الوقف اذ
مصر الحيوان الى اهلاكه
فتدبلك قبل الموقوف
عليه بخلاف العقار (فاذا
انقض المالك كور) بناء
على الصحة (فلا ظهر أنه
يبقى وقفا) والثاني يعود
ملكاً لواقف أو ورثته
لن مات (و) الاظهر على
الاول (ان مصرفه أقرب
الناس الى الواقف يوم
انقراض المالك كور) لما
فيه من صلة الرحم ويختص
بفقراء قرابة الرحم فيقدم
ابن البنت على ابن العم
والثاني مصرفه المساكين
والثالث المصالح العامة
مصارف خمس الخمس (ولو
كان الوقف منقطع الاول
كوقفته على من سيولد له)
ثم الفقراء (فالذهب
بطلانه) لا تقطع اوله
والطريق الثاني فيه قولان
أحدهما الصحيح يصرف
في الصورة المذكورة في
الحال الى أقرب الناس الى
الواقف على ما تقدم بيانه
وقيل الى المالك كورين بعد
الاول ومن صورته وقت

ويصرف لاقرب باه الواقف ثم لاهل الزكاة ثم للعاملين والمؤلفة وعلى سبيل الله ويصرف للفقراء الذين هم
أهل الزكاة فان جمع هذا مع واحد مما قبله صرف ثلثه لاقارب بثلثه للفقراء وثلثه لباقى أهل الزكاة غير العاملين
والمؤلفة ومنها الوقف على كفاية الموتى وتجهيزهم والمفسلين لهم وألحفارين لهم قال ابن الرفعة ولا يصرف
الامن يجب ذلك في ماله وكذا مال من يجب عليه نفقته فراجعه ومنها الوقف على الاواني لمن تنكسر منه وعلى
الفقهاء وهم من حصل من علم الفقه ما يهتدى به الى باقيه وان قل وعلى المتفقهين وهم المشتغلون بالفقه ولو
المبتدئين وعلى الصوفية وهم المشتغلون بالعبادة المعروضون عن الدنيا وان كان لهم قدرة على الكسب وعلى
الاكتساب بحرفة أو لم يكن لهم حرفة ولا فهم أهلية تدريس أو وعظ ونحو ذلك (قوله فلا يشترط) هو المعتمد
(قوله سنة) أى مثلاً نعم ان قال أفسنة أو بقاء الدين يصح لان مقصوده التأيد وكذا ان قال جعلته
مسجداً سنة فيصح ويلغوز كز السنة ويكون مؤبداً (قوله فباطل) نعم ان عقبه بمصرف عام
كوقفته على زيد سنة ثم على الفقراء لم يبطل (فرع) أفنى ابن الصلاح بأن من وقف كذا لم يقرأ
على قبره مات ولم يعرف قبره أن الوقف يبطل لكن سيأتى ما يخالفه (قوله أقرب الناس إلخ) الا ان كان
الواقف الامام فيصرف لمصالح المسلمين وجوباً ان كانت أهم والاخير بينهما ومثل ذلك وقف جهت أر بابه
ومن ذلك ما مر عن ابن الصلاح أى فلا يبطل الوقف ويقدم في النظرانه ان كان الوقف على قراءة على قبر
الواقف فليقرأ ما عينه الواقف ان علمه أو مات يسر ويهدى ثوابه للواقف وان كان الوقف على شراء شئ من
ريعه والتصدق به عنه فيفعل كذلك وهكذا فيلنظر وإبراج (قوله فيقدم) أى وجوباً ولا يفضل ذكر
على أبقى ويستوى حال وجهه لاستوائهما قرباً (قوله والثاني مصرفه للمساكين إلخ) حل على ما اذا فقد
الاقارب أو كانوا كلهم أغنياء (قوله المصالح العامة) حل على كونه الامهم أو فقدم من قبله ولا يختص بفقراء
بلد الواقف أو الوقف بخلاف الزكاة (فرع) لو قال الواقف يصرف من ريعه لفلان كذا وسكت عن
باقيه حكم ذلك الباقي ما ذكر (قوله ومن صورته) فهم من محل الخلاف

شرط فكل وصية والا فكل وكالة (فرع) وقف على ابنه داراهى قدر ثلث ماله وكان ذلك في مرض
موته فهو وصية ولا ترد برد الولد ويحتاج الى اجازة كذا في الزكشى نقلاً عن الشيخين (قول
المتن فلا يظهر إلخ) لان مقصوده الثواب فاذا بين مصرفه حالسه لت ادمته على وجه الخبر والثاني
نظر الى أنه يشبه القى أسند الى غير مالك فكان كمنقطع الاول قال الامام وهو الاصح وبه الفتوى اه
(قوله لا تقطاعه) فكانه موقت (قول المتن فلا ظهر أنه يبقى وقفاً) وجهه أن وضع الوقف على الدوام
كالوقد هداى الى مكة فردة فقراؤها (قوله ان مات) لان بقاءه بلا مصرف متعذر وصرفه لغير من عينه
الواقف كذلك (قوله لما فيه إلخ) عبارة غيره لان الصدقة على الاقارب أفضل القرابات (قوله والثاني) وجهه
أن المساكين أعم كما أن وجهه الثالث أن المصالح أعم من الكل (فرع) لو كان الوقف من بيت المال
صرف للمصالح لا لاقارب الامام (قوله المساكين) هل المراد مساكين بلد الواقف أو الوقف الظاهر الثاني نظراً
الى اعتبارهم في الزكاة فقراء بلد المال (قوله ثم الفقراء) هو دفع لما يقال هذا المال منقطع الآخر أيضاً
ولا خلاف في بطلانه وعذر المصنف ايضاح الحال لان ذكر الاول يفهمه (تنبيه) منقطع الاول فيه
تعليق ضمنى كأن منقطع الآخر فيه تأقيت ضمنى (قوله فيصرف إلخ) أى بخلاف المثال السابق والفرق
لا تخ فليتأمل (قول المتن منقطع الوسط كوقف على أولادى إلخ) ربما يكون هذا أولى بالفساد من
منقطع الآخر (قول المتن محتم) أى لوجود المصروف في الحال والمال (قوله بناء إلخ) أما على القول في

على ولدى ثم على الفقراء ولا يشترط فيه القبول جزأ (ولو) (١٠٢) قال وقت هذا سنة فباطل) لان شأن الوقف التأيد (ولو قال وقت على أولادى
كل الوقف (منقطع الوسط كوقف على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فالذهب محتم) وقبل لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر

وطى الصحة يصرف بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو اقتصر على وقت) كذا (فلا يظهر بطلانه) لعدم ذكر مصرفه والثاني يصح ويصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم (١٠٣) فيه (ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاز بدفعه

وقفت) الى آخره (ولو وقف بشرط اختيار) أى فى بقاءه والرجوع فيه متى شاء (بطل على الصحيح) والثاني يصح ويبطل الشرط (والاصح انه اذا وقف بشرط أن لا يؤجر اتبع شرطى والثاني لا تضمنه الجهره) مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقف به قاله فى الروضة كاصلها (و) (الاصح) أنه اذا شرط فى وقف المسجد أى وقف المكان مسجدا (اختصاصه) أى المسجد (بطائفة كالشافعية اختصاص) بهم أى قصر عليهم (كالدرسة والباط) أى فانه اذا شرط فى وقفهما اختصاصهما بطائفة اختصاص بهم قال فى أصل الروضة قطعا والثاني لا يختص لمسجد بهم قال الامام ويلغو الشرط وقال المتولى يفسد الوقف لفساد الشرط واقتصر عليه فى الروضة كاصلها وفيهما والحرر التعبير باتباع الشرط (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقراء فوات أحدهما) فالاصح المنصوص أن نصيبه يصرف الى الآخر) لانه أقرب الى غرض الواقف والثاني يصرف

(قوله على الخلاف المتقدم فيه) محله ان علم أمد الوسط كمد فلان لنفسه وبعده مائة يصرف لمن ذكره الواقف بعده فان لم يعلم له أمد كافى مثال المصنف فيصرف بعد الاول لمن ذكره الواقف بعد الرجل (نبيه) لوعتي العبد قبل انقراض من قبله فهل يستحق الربع لانه صار من أهل الملك هو محتمل ويظهر عدم استحقاقه لان الباطل لا ينقلب صحيحا فخره (قوله بطلانه) أى وان أضافته على المعتد كقوله وقفته لله أو فيها شاء الله بخلاف الوصية والصدقة لان موضوعهما الفقراء ولو قال وقفته على من شئت أو فيها شئت فان كان عينه قبل ذلك صح والا فلا (قوله ولا يجوز تعليقه) أى الا بملوت أصلا واعطاء كوقفته بعد موتى أو وقفته على فلان ولا يعطى الا بعد موتى قال شيخنا وهو حينئذ وصية فله الرجوع فيه (قوله اتبع شرطه) أى ان أمكن الانتفاع به بلا جارة والا ففقال شيخنا يفسد الوقف ومنه ما لو شرط انه يمنع منه من شاء يعطى من شاء أو ان له الادخل والاخراج أو انه يبيعه متى شاء أو اذا افتقر أو اذا احتاج الى بيعه ونحو ذلك فلا يصح الوقف فى شئ من ذلك ومحل اتباع شرطه أيضا ما لم تكن ضرورة ولو مدته طويلا لا كمنحوراة فلا يبيع شرطه ومثله ما لو شرط ان لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين مثلا ودعت ضرورة ولو مدته طويلا الى عمارته ولم يوجد من يستأجره الا أكثر من ذلك فتجوز الزيادة بقدر العماره للضرورة قال شيخنا هر بعقود متعددة خلافا لابن عسرون وفيه نظر والوجه عدم التوقف على تعدد العقود فراجع (قوله اختص بهم) فان انقضى اوصار علما (قوله وفى الروضة الخ) فهم أحسن من عبارة المصنف لان ما لا يحصل الا بالشرط كما هنا لا يحسن فيه التعبير بالاختصاص (قوله كاللدرسة والباط) وكذا المقبرة ومعنى اختصاص المسجد ونحوه بالطائفة الموقوف عليها انه يمنع غيرهم من دخوله والجلوس فيه ولو لمصلا أو اعتكاف فيعجزهم على غيرهم ذلك رعاية لغرض الواقف وان كان ذلك الشرط مكرها ومنه ما لو شرط فى مدرس كونه شافعيًا فلا يجوز تولية ذلك المدرس لغير شافعي ولا يجوز تدريس غيره أيضا فى مكان خصه به كاهو ظاهر جلى وفى شرح شيخنا ما يصرح بذلك (قوله على شخصين) أى ولم يفصل والا كان قال لهذا نصفه ولذاك نصفه فهم اوقفان ثم ان كان قال ثم الفقراء مصرف نصيب الميت لهم وان كان قال ثمهم بعدهما الفقراء كان للآخر ولو وقف على زيد ثم بكر ثم عمرو ثم الفقراء فوات واحد منهم قبل استحقاقه ثم مات من قبله انتقل لمن بعده فلو مات بكر قبل زيد ثم مات زيد انتقل لعمرو ولو أوصى لزيد بكذا وللأشرف المقيمين ببلد كذا بكذا فأقامه زيد بها وهو

منقطع الآخر فهنا يصح بالاولى هذا امراده فيما يظهر به تعلم وجه التعبير بالذهب ثم رأيت السبكي قال والطريق الثانى القولان فى منقطع الآخر (قوله وعلى الصحة يصرف الخ) فيمرد على ابن المقرئ حيث يقول فى مثل مثال المتن المذكور انه يلقى المجهول ويصرف لمن بعده (قوله بعد الاول) يرجع لقول المصنف على أولادى (قول المتن فلا ظهر بطلانه) كالبيع والهبة اذا لم يعين المشتري وانتهب (قوله والثاني يصح الخ) كما قال الله على أن أنصدق بهذا ولم يعين المصدق عليه وكما قال أو صيت بثلاث مالى واقتصر عليه وفرق النووي بان غالب الوصايا للسالكين وبان مبناهما على المساهلة بدليل محتمل المجهول والنجس وقد اختلف السبكي الثانى عند قوله الله (قول المتن ولا يجوز تعليقه) مثله فيما يظهر لوجزه وعلق المصنف على وقت لانه شرط فاسد (قوله والثاني يصح ويبطل الشرط) دليله أن شخصا عمر وشرط أن يكون لورثته بعد موته فباطل النبي صلى الله عليه وسلم شرطه فقط (قول المتن فالاصح المنصوص) وجه السبكي ذلك بان كل واحد يشبه جميع الاستحقاق ولكن لضرورة المزاوجة وقع الاشتراك فاذا زالت انفرد بالاستحقاق

الى الفقراء كمنصبيهما اذا ما قال فى الحرر كالشرح والقياس ان يجعل الوقف فى نصيبه منقطع الوسط قال فى الروضة معناه يكون مصرف مصرف منقطع الوسط لا ينبغي خلاف فى صحة الوقف انتهى وبوافق البحث حكايته وجه بعده بالصرف الى أقرب الناس الى الواقف

(المحل) قوله (وقفت على أولادي (١٠٤) وأولاد أولادي يقتضي التسوية بين الكل) أي جميع الأفراد داخل على كل أجله

لا تخفى وغيره (وكذا
لوزاد) على ما ذكر
(ماتنا سوا أو بطلنا بعد
بطن) فإنه أيضا للتسوية بين
الجميع إذ لا يزيد التعميم في
النسب وقيل للزيد فيه بطننا
بعد بطن الترتيب (ولو قال
على أولادي ثم أولاد
أولادي ثم أولادهم
ماتنا سوا أو على أولادي
وأولاد أولادي الأعلى
فلا على الأول فالأول فهو
الترتيب) فلا يصرف للبطن
الثاني مثلا شيء ما بقي أحد
من الأول وقوله الأول بالجر
بدلا (ولا يدخل أولاد
الأولاد في الوقف على الأولاد
في الأصح) إذ يصح أن يقال
في ولد الولد الشخص ليس
ولده والثاني يدخلون
حملا على الحقيقة والمجاز
والثالث تدخل أولاد البنين
لا تقسيمهم إليهم دون أولاد
البنات (ويدخل أولاد
البنات في الوقف على القرية
والنسل والعقب وأولاد
الأولاد) لصدق اللفظ بهم
(الأن يقول على من
ينسب إلى منهم) أي فإن
أولاد البنات لا يدخلون
فيمر ذكر نظرا إلى القيد
للمذكور (ولو وقف على
مواليه وله معتق) بكسر
اللام (ومعتق) بفتحها
(قسم) الوقف (بينهما)
لتناول اسم المولى لها (وقيل يبطل) للجهل بل من ادمنها وامتناع حل اللفظ على المعنيين المختلفين

شريف استحق معهم جزأضا فالجميع وفارق مالا أو مالا يدين للفقراء بشئ وكان فقيرا فلا يستحق
معهم شيئا لأن الوصية للفقراء لم تثبت له بدستحقا خاصا ولو وصى حرمانه والله تعالى أعلم
(فصل) في أحكام الوقف اللفظية (قوله يقتضي التسوية) أي في الإعطاء وقدر المعطى سواء الذكر والآخر
والختم نعم أن زاد على أن مات منهم فتصيبه ولده فإن ولده بعد موته يختص بنصيبه ويشارك الباقيين إذا
ساراهم في الدرجة (قوله جميع الأفراد) أي لا الأنواع وهم أولاده وولده (قوله ماتنا سوا) قيد في الثانية
بعده حتى لا يكون منقطع الآخر وظاهر كلامه أن من تناسل يكون فيه الترتيب كالذكر وهو كذلك نظرا
للظاهر ولو اختلفوا في أنه وقف ترتيب أو تسوية صدق من هو في يده من نظرا وغيره ولا حلفوا أو قسم
بينهم (قوله بطننا) هو في كلام المصنف منصوب على المفعولية وفي كلام الواقف على الحلية ويصح رفعه مبتدأ
خبره ما بعده وسوغه الوصف المحذوف أي منهم (قوله للتسوية) هو المعتمد سواء الأسافل والأعلى على مامر
(قوله بالجر) ويجوز نصبه حالا (قوله بدلا) منصوب بزرع الخافض (قوله ولا يدخل الخ) أي حملا على الحقيقة
فإن تعذر تبين لم يكن له ولد حل على المجاز فلو حدث له ولد بعده شارك أولاد الأولاد ولا يحجبهم قال بعضهم فلو
رتب بنم مثلا بطل لأنه منقطع الأول ونوزع فيه والمراد بالأولاد الجنس فيشمل الولد الواحد فيستحق الكل
فلو حدث له ولد بعده شاركه ولا يدخل الحمل لأنه لا يسمى ولدا إلا إذا لم يكن له ولد ولا ولد له ولد حذر من القاء
عبارة الواقف ويستحق وهو جنين ويدخل في نحو القرية ولا يدخل الرقيق وإذا عتق استحق ولا يدخل
المنقضي بلعان فإن استلحقه استحق حصته فيما مضى فيرجع بها إليه شيخنا الرمي كوالده ويدخل الختم في
الأولاد ويدفع له المتبقين إن فاضل ويوقف ما شئت فيه إلى أنصاحه ولا يدخل في البنين ولا في البنات ولا يوقف
له شيء فإن جمع بينهم ما دخل على مامر ولا يدخل بنون في بنات ولا عكسه (فرع) قياس ما ذكر أن
الأمهات لا تشتمل الجدات وما قبل من دخولهن لصيغة الجمع تقدم ما يفيد رده فلو لم يكن إلا الجدات دخلن
كما مر في الأولاد ومثل ذلك الآباء والأجداد ويدخل الجد من الأم فيهم (قوله ويدخل أولاد البنات الخ)
نعم أن قيد أولاده مثلا بالهاشميين لم تدخل أولاد البنات إلا أن كان أبوه هاشميا (قوله نظرا إلى القيد
المذكور) أي أن كان معتبرا شرعا بأن يكون الواقف ذكرا فإن كان أنثى دخلوا بعمل الانتساب لغيره (قوله
مواليه) اسم للفرد والجمع وكذا أمولاه (قوله معتق بكسر التاء) سواء المباشرون وبواسطة وعصبة للذين
شملهم الولاء بخلاف نحو أخيه (قوله ومعتق بفتحها) بالمعنى المتقدم وخرج أم الولد والمذبر (قوله قسم
الوقف على جميع الأفراد) سواء تعددوا من الجانبين أو من أحدهما تسوية بين الرؤس المذكور والبنات وإن
خالفه ظاهر عبارة المصنف (قوله بينهما) أن وجد ما حال الوقف والاختصاص بالموجود منها ولا يشترك الآخر
لو حدث لوجود حقيقة الاسم هنا وبذلك فارق ما مر في الأولاد (تنبيه) الترتيب في طبقات الموالى

(فصل) (قول المتن يقتضي التسوية الخ) قال ابن الرفعة وقياس من جعلها للترتيب تأخر أولاد
الأولاد ولم يذكروه وأيده الزركشي بجران الخلاف فيما لو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق (قوله
المتن ماتنا سوا) هو بمنزلة قوله وإن سفلوا (قوله فإنه) الضمير فيه يرجع لقول المصنف أول الفصل قوله
(قول المتن أو على أولادي الخ) لم يذكر الشيخان في هذا المثال ماتنا سوا وحيتن فهو بعد أولاد الأولاد
منقطع الآخر (قوله والثاني يدخلون) استدله بقوله تعالى يا بني آدم وحيث أمروا بنو اسمعيل (فرع)
لأنه يمكن له الأولاد أولاد أولاد حل عليهم فلو حدث له بعد ذلك ولد فالظاهر دخوله (فرع) لو قال وقفت على
أولادي وأخواتي دخل الموجود والحادث (قول المتن وقيل يبطل) مأخذاً لخلاف أن المشترك هل هو
محل أو كالعالم والمحكي عن الشافعي في الأصول الثاني

وزاد في الروضة الأصح
الأول، (والصفة المتقدمة
على جل معطوفة تعتبر في
الكل كوقفت على محتاجي
أولادى وأحفادى) وهم
أولاد الأولاد (وأخوتى
وكذا المتأخرة عليها)
والاستثناء يعتبران
في الكل (إذا عطف)
فيهما (بواو كقوله)
وقفت (على أولادى
وأحفادى وأخوتى المحتاجين
أو إلا أن يفسق بعضهم)
فإن كان العطف بهم
اختصت الصفة والاستثناء
بالجمله الأخيرة وقوله عليها
للقابلة وفي الحرر عنها
وفي تسمية ما ذكره جلا
تسمع

(فصل : الأظهر أن
الملك في رقة الموقوف
ينتقل إلى الله تعالى أى
ينفك عن اختصاص
الآدمى) كالعتق (فلا
يكون الواقف ولا
للموقوف عليه) والثاني
لا ينتقل عن الواقف
بدليل اتباع شرطه
والثالث ينتقل إلى الموقوف
عليه كالصدقة وسواء في
اختلاف الموقوف على
معين أم جهة عامة ولو جعل
البيعة مسجدا أو مقبرة
انفك عنها اختصاص
الآدمى قطعا (وسنأفقه) أى

يعتبر بماسر في الأولاد (قوله وعبارة الحر الخ) ذكرها لأنها تفيد تعدد المرجح لكل من الوجهين
بخلاف عبارة الشارح (قوله وزاد في الروضة) كإزاده هنا على الحر من غير تمييز (قوله الأصح الأول)
هو المعتمد (قوله تعتبر في الكل) مالم يكن فصل طويل والاختصاص بما تليه كوقفت على أولادى
على أن من مات منهم وله ولد غصته لولده والأفلن في درجته وعلى أخوتى المحتاجين (قوله محتاجي
الخ) والحاجة هنا تعتبر بأخذ الزكاة (قوله وأخوتى) هو لذكور ولا يدخل الإناث وأخوتى بعكسه
فإن جمعهما دخل الخنى والأفلا كما مر (قوله يعتبران) أى الصفة المتأخرة والاستثناء والظاهر من عطفه
على المتأخرة أنه المتأخر ويدل له المثال المذكور بعده ويحتمل أن يراد به الأعم الشامل للتقدم والمتوسط
فيوافق المعتمد وسكت عن الصفة المتوسطة والمعتمد اعتبارها أيضا فلوقال عبدى هذا مر إن شاء الله
وزوجتى طالق لم تطلق مالم يقصد إنشاء طلاقها (قوله بواو) فهم الشارح أن الواو قيد فأخرج ما بهم
والمعتمد خلافه فالفاء وثم كذلك إذا اعتبر حرف مشرك ومنه حتى بخلاف لاو بل ولكن كما قاله في المنهج
كغيره وظاهر كلامهم أن بل في ذلك لا انتقال للأضراب المقضى لا بطل الوقف الأول فليراجع ويعبر
(قوله يفسق) أى بما ترد به الشهادة (قوله عليها للقابلة) أى لقوله قبله على جل فالمناسب هنا عنها كما
في الحرر (قوله وفي تسمية الخ) ولذلك مثل الامام للحمل بقوله وقفت على أولادى دارى وحجبت على
أقاربى ضيعتى وسبلت على خدى بيتى المحتاجين أو إلا من يفسق منهم واعتمده شيخنا الرملى .
(فرع) لو وقف على فقراء أولاده أعطى من هو فقير أو من افتقر بعد غناه أو على أرامل بناته
أعطيت من لم تزوج أصلا أو من طلقت بعد زواجها بشرط فقرها فيهما ولو وقف على أمهات
أولاده إلا من تزوجت أو استغنت خرجت عن الاستحقاق ولا يعود إليها بعد طلاقها أو فقرها
لاحتمال أن مراده أنها تقي له بعد حلفه عليها وظاهر هذا أنه يعود لبناته بذلك الشرط ولا بعد فيه
على نحو ماسر ولوقال وقفت على أولادى فإن انقضواهم وأولادهم فللفقراء فنقطع الوسط ولوقال
على فلان إن سكن هنا ثم بعده للفقراء فنقطع الأول واختار السبكي أنه صحيح وعروض اعراضه
عن السكتى لا يقتضى عدم صحة (تنبيه) ليست الرجعية أرملة بل مزوجة .

(فرع) لو قال وقفت على ولدى فلان وولدى فلان ثم على ولد ولدى فاذا كان له ولد لصلبه
ثالث دخل ولده دونه كذا بحثه السبكي فراجع .

(فصل) في أحكام الوقف المعنوية (قوله ينفك عن اختصاص الآدمى) فنسبة الملك إليه مجاز على
معنى الاختصاص وإنما حقيقة الملك لله تعالى (قوله والثاني لا ينتقل عن الواقف) وبه قال الامام
مالك (قوله الثالث ينتقل إلى الموقوف عليه) وبه قال الامام أحمد (قوله ولو جعل) هو تخصيص
لعموم كلام المصنف من حيث الخلاف (قوله مسجدا أو مقبرة) أو رباطا أو مدرسة أو بئرا

[قول المتن وأحفادى] يقال رجل محفود إذا كان له خدم وأعوان يسرعون في طاعته ومنه نسي
ونحفد أى نسرع [قوله فإن كان العطف بهم الخ] لكن قال الرافعى في باب الطلاق نقلا عن المتولى
إن الشرط يعود إلى الجمله إذا كان العطف بهم .

(فصل : الأظهر الخ) [قول المتن أى ينفك الخ] يريد أن هذا هو المراد والجميع الموجودات ملك له
سبحانه وتعالى في سائر الأوقات [قوله بدليل اتباع شرطه] وأيضا فقد حبس الأصل وسبل الثمرة وذلك
لا يستدعى انتقال ملكه [قول المتن ملك للموقوف عليه] أى فليس للواقف انتفاع لكن يستثنى
المسجد والبئر والمقبرة ونحو ذلك فللواقف فيها ما لغيره [قول المتن وبغيره] هذا في الوقف على معين أما على
غيره كالمدارس والربط فله أن ينفع خاصة دون الأبحار قاله الزركشى ومنه تعلم أن بيت المدرس ونحوه

والجارة) من ناظره فان
وقف ليسكنه زيد لم
يكن له اسكان غيره
(وبذلك أجرته وفوائده
كثيرة) ومنها أغصان
شجر الخلاف (وصوف)
دوبر (والبن وكذا الولد في
الأصح) والثاني يكون
وقفا (تبعاً لأمه ولو كانت
حامل حين الوقف فولدها
وقف على الثاني وكذا على
الأول ان قلنا للحمل حكم
المعلوم ولو وقف دابة على
ركوب انسان فدرت ها ونسلها
لوقف قال البغوي (ولو
ماتت البهيمة اختص
الموقوف عليه (بجلدها)
فان دبغه في عوده وقفا
وجهان قال المتولي أحهما
العود (وله مهر الجارية اذا
وطئت بشبهة أو نكاح ان
صححناه وهو الأصح)
تحسينا لها والثاني لا يصح
لأنها قد تموت من الطلق
فيفوت حق البطن الثاني
منها وعلى الصحة وقولنا
الملك في الموقوف لله تعالى
يزوجهما السلطان ويستأذن
الموقوف عليه وان قلنا
الملك للواقف زوجهما باذن
الموقوف عليه أيضا أو
للموقوف عليه زوجها ولا
يحتاج الى اذن أحد قال
في الروضة ولو طلبت التزويج
فلهم الامتناع (والمذهب
أنه) أي الموقوف عليه

(قوله من ناظره) أي في الاجارة والاعارة أومنه باذن الناظره فبهما (قوله ليسكنه) منه محل مؤدب
الأطفال وخلوة المدرس (قوله لم يكن له اسكان غيره) بالاجارة مطلقا وكذا الاعارة عند الخطيب
واعتمد شيخنا مر جواز الاعارة لجريان العادة بمساحة الناس بذلك وقد نقل عن امامنا النووي
رحم الله أنه لما دلى تدريس دار الحديث وفيها قاعة للدرس أسكنها غيره ولم يسكنها ولو حصل في
هذه فوائد فهي للواقف كما مر (قوله وبذلك أجرته) وتدفع له جميعها ولولزم مستقبل على المعتمد وقد
مر حكم مالومات في أثناء المدة وقيل يدفع له الناظر شيئا فشيئا بقدر ما يستقر منها (قوله كثرة)
أي حادثة بعد الوقف والافهي للواقف ان كانت مؤجرة والافهي وقف فتباع ويشترى بقدر من ثمنها
من جنس أصلها فان تعذر فغيره فان تعذر عادت ملكا للموقوف عليه فان تعذر فلا قرب الناس الى
الواقف ثم للفقراء أخذا مما سيأتي وكذا في الصوف ونحوه (قوله الخلاف) هو نوع من الصفاف
أونفسه وكذا نحوه مما يعتاد قطعه أو شرط الواقف قطعه ثم قال الامام ان شرط قطع الأغصان التي لا يعتاد
قطعها مع ثمارها كانت له كذا في الخطيب فراجعه وتأمل (قوله الولد) أي الرقيق والا كوطه شبهة
فقيمتها (قوله ان قلنا للحمل حكم المعلوم) وهو المعتمد كما مر (قوله للواقف) هو المعتمد ولا يجوز
للموقوف عليه استعمالها في غير الركوب بما يضر بها ولو عجزت عنه جاز في غيره ومثل الركوب الاتراء
مثلا وكذا لو وقفها لتدفع له أجرتها امتنع عليه ركوبها (قوله ماتت البهيمة) فالولم تمت وأشرفت على
الموت فعل الحاكم ما فيه المصلحة من بيعها قبل ذبحها أو ذبحها وبيعها ما يراه من مصلحة من يبعه أو
غيره فان تعذر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه (قوله فان دبغه) أو اندبغ بنفسه (قوله أحهما العود) الى
الوقف أو وقف أحدهما وهو المعتمد (قوله وله مهر الجارية) خرج به أرش البكارة لأنه بدل جزء منها
(قوله بشبهة) أي منها والا فلا مهر لها ومن الشبهة النكاح الفاسد ومنه نكاح الواقف أو الموقوف
عليه مع العنبر فیهما والافهو كقيمة العبد الآتية فعليهما الحد حرمة وطهها عليهما وانما يحث الموصي له
للملك المنفعة بدليل أنها تورث عنه ويجب المهر على الواقف لا الموقوف عليه لأنه (قوله ان صححناه)
بأن كان لأجنبي كما علم ولو وقف زوجته عليه انفسخ نكاحه ان قبل كما مر أو قلنا بعدم شرط القبول فالورد
في الثانية احتمال عدم الانفساخ (قوله يزوجهما السلطان) ولادخل للولي الخاص هنا كالأب (قوله
ويستأذن الموقوف عليه) أي المعين والا فالناظر (قوله ولو طلبت الخ) فليس لهم إجبارها على النكاح
(قوله فلهم الامتناع) أي السلطان والواقف والموقوف عليه (قوله أي أنلفه أجنبي) ليس قيذا من حيث
الحكم كاذكره الشارح بعده والمراد أنلفه إتلافنا مضنا والابأن لم يقصر فلا ضمان كالأول أنلفه في نحو صيال
وخرج ما لو تلف كله أو بعضه كنقص رصاص حمام فان كان بتقصير مضنه والافلا كالأول أنلفه منه كوز سبيل
للشرب منه ولو أوجب إتلافه قودا فلهما حكم أن يقتص ويفوت الوقف وله العفو بحال ولا يفوت ولو جنى
لا تجوز إجارتها ولا إعارته (فرع) لو نقص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن الموقوف عليه
ما نقص قاله ابن الرفعة بحثا [قول المتن واجارة] أي ما لم يشترط نفيها وكذا الاعارة [قوله من
ناظره] متعلق بقول المصنف واجارة [قول المتن كثرة] أي بعد الوقف . أما الموجود عنده فان
كانت مؤجرة فهي ملك الواقف أو غير مؤجرة فوجهان قال الزركشي وكذا الموجودة في البئر عند
الوقف ينبغي أن يكون ملكا للواقف [قول المتن والثاني يكون وقفا] هو نظير ما صححناه في وله
الموصي بمنفعتها والفرق قوة الملك هنا [قول المتن ان صححناه] ربما يوهم أنه ليس له على تقدير
الفساد ولبس مرادا [قوله تحسينا لها] أي ولأنه عقد على المنفعة كالاجارة

عبدًا ليكون وقفًا مكانه فان تعذر فبعض عبد) وقيل يملكها الموقوف عليه بناء (١٠٧) على أن الملك في الموقوف له وقيل

الواقف بناء على أن الملك له ويقتضى الوقف والطريق الثاني القسط بشرائه عبد بها إلى آخره فلا يتعطل غرض الواقف وحق باقي البطون وسكت في الروضة كأصلها عن جميع واحد من الطريقين وإن أنلف العبد الموقوف عليه أي الواقف فان قلنا القيمة في اتلاف الأجنبي فلا قيمة عليه والا فالحكم كما تقدم أي فيشتري بالقيمة الواجبة عليه عبدًا إلى آخره يشتريه الحاكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه إن قلنا الملك له والواقف إن قلنا الملك في أحد الوجهين ويقفه من مباشر شراؤه وقيل يصير وقفًا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان أقويهما في الروضة المنع (ولو جفت الشجرة) الموقوفة (لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع بها جذعًا) اذ ائمة الوقف فيها وعينها وقيل يصير ملكًا للموقوف عليه (وقيل تباع والمن كقيمة العبد)

الموقوف بما يوجب القصاص جاز الاقتصاص ويفوت الوقف كما مر أو بما يوجب مالا أو عني عليه فداء الواقف وإن مات العبد قبل الفداء بأقل الأسمين من قيمته والأرض فان كان الواقف قد مات فداء بيت المال ولا يفدى من كسبه مطلقًا ولا من تركه الواقف وجنباياته كأثم الولد (تنبيه) قال شيخ شيخنا البرلسي فرغ اشترى بناء في أرض محتكرة ثم وقفه أفق ابن علان بأن الواقف تلزمه الأجرة كما يلزمه جنابة عبد وقفه بجماع أن الوقف مفوت للبيع فيه ما قال الزركشي الظاهر أنها تكون في الريع إن وجدوا وإلا فلا ملك مطالبته بالتفريع قال والفرق أن ربة العبد محل لتعلق الجنابة لولا الوقف ولا كذلك البناء اه فراجع (قوله فبعض عبد) فان تعذر ملكه الموقوف عليه ولو زادت قيمته على عبد حكم الزائد ما ذكر (قوله) وإن أنلف أي تعديا والعبد مفقوده (قوله) ويشتريه الحاكم هو المعتقد أخذًا من التفريع (قوله) ويقفه بصيغة من ألفاظ الوقف السابقة لأن القيمة ليست ملكًا لأحد وبذلك فارق بدل الأنحية كذا قالوا وفيه كما قال العبادي بحث دقيق أن ما اشترى من ريع الوقف أو بدله لا يحتاج إلى وقف بل يكون وقفًا بنفسه كما يدل به كلام المصنف ولو حصل منه كسب قبل الوقف فكا لو وصى به قاله البرلسي (قوله) من مباشر شراؤه وهو الحاكم كما مر لا الناظر العام ولا الخاص أما ما يشتريه الناظر من ماله أو من ريع الوقف فيقفه الناظر وأما ما ينفقه الناظر من ماله أو من ريع الوقف في جدار الوقف ولو غير مسجد فيصير وقفًا بالبناء وأما غيره فقد تقدم مع زيادة في نحو المسجد فراجع مع ما فيه ولعل ما ذكر في وقف على غير أرض محتكرة فراجع (قوله) أقويهما في الروضة المنع هو المعتقد وإذا تعذر ملكه الموقوف عليه (قوله) ولو جفت الشجرة (الخ) فلا خلفت بدلها كالورثه حكمها وكذا لو فرخت من جوانبها ولو مع بقائها ولا يحتاج إلى إنشاء وقف ومثله ما وقف في سبيل الله (قوله) جذعًا أو دعامه أو ألواح النحو باب أو سقف فان خرجت عن الصلاحية صارت للواقف قاله شيخنا وفي شرح شيخنا كابن حجر أنها للموقوف عليه وكل من صارت له ينتفع به ولو في نحو الاحراق لا ينحوي بيع ومثله بناء أو غراس وقف في أرض مستأجرة ولم يرد ريعه على أجرته وقد مر عن البرلسي كلام في هذا آتفا (قوله) وقيل تباع) وعليه فالمباشر للشراء أو الوقف الحاكم كما مر

[قوله وقيل يملكها الخ] أي والأصح على هذه الطريقة عدم الملك بل يشتري على سائر الأقوال لأننا وإن قلنا الملك للموقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وإنما يملك منفعتها ولهذا رجع بعضهم طريقة القسط [قوله وسكت الخ] إن قلت اقتضى منع الشارع رحمه الله ترجيح الطريقة الحاكمة للخلاف قلت أخذه من قول المهرور أصح الوجهين فانه مشعر بذلك [قوله إن قلنا الملك] أي في الموقوف نفسه لا في قيمة الموقوف لأن الكلام حينئذ يفسد [قول المتن لم ينقطع] أي وإن لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الاستدعاء [قول المتن بل ينتفع بها جذعًا] حتى في جصله بابا مثلاً قاله ابن القري وشرط فيه تعذر الانتفاع بأجزائه خشبًا قال فان لم يمكن الانتفاع إلا بالايقاد فعل ويصير ملكًا للموقوف عليه كما قلناه عن اختيار المتولي وأقره قال ابن الأستاذ ولو كان الغراس موقوفًا في أرض مستأجرة وريعه لا يني بالأجرة أو يني بها فقط سأل قلعه والانتفاع به إن أمكن والملك الموقوف عليه (فرع) اشترى بناء في أرض محتكرة ثم وقفه أفق ابن علان بأن الواقف تلزمه الأجرة كما يلزمه جنابة العبد الذي وقفه بجماع أن الوقف مفوت للبيع فيهما وقال الزركشي الظاهر أنها تكون في الريع إن وجدوا وإلا فلا ملك مطالبته بالتفريع قال والفرق أن ربة العبد محل لتعلق الجنابة لولا الوقف ولا كذلك الغراس [قوله] ومقابل المذهب [يريد أن الخلاف السابق من تفريع الأول]

فقبل يشتري به شجرة أو شقص شجرة من جنسها لتكون وقفًا وقيل يملكه الموقوف عليه ومقابل المذهب ينقطع الوقف فينقلب الحطب ملكًا للواقف هذا مافي الروضة وأصلها في مسائل العبد والشجرة فالمذهب فيها

(قوله بمعنى الراجح) لعدم الطريق (قوله والأصح جواز بيع حصر المسجد وجذوعه الخ) وهو المعتمد (قوله وجذوعه) وكذا جذوع عقاراته الموقوفة عليه وأبنيتها ومثل انكسارها مالو أشرفت على الانكسار أو الهدم أو كانت في أرض مستأجرة ولم يزد ريعها على الأجرة فإن له قلعها (قوله ولم تصلح) أي الحصر والجذوع إلا للاحراق دخل في المسكن منه مالو صلحت خلط طين ولو بفشرها أو جعلها في بناء بدل الآجر أو السقف أو نحو ذلك فلا تباع كإسرة ، ومثل حصر المسجد وجذوعه غيرها من الموقوفات على المعتمد كاعلم (قوله ويصرف منها في مصالح المسجد) أي إن لم يمكن شراء حصر أو جذوع به كافي شرح شيخنا الرملي (قوله اشترت له) أي من ريعه بمباشرة ناظر (قوله وهبت له) بأن لم تكن من ريعه (قوله ولم توقف) أي من مالها أو من الناظر من ريع الوقف وليست من بدل متلف وإلا فمن الحاكم كشرائها كإسرة وتقدم مافيه (قوله ولو اتهم مسجد) أي وتطورت الصلاة فيه لخرب ماحوله مثلا (قوله وتعذر إعادته) أي بنقصه ثم إن رجي عوده حفظ نقضه وجوبا ولو بنقله إلى محل آخر إن خيف عليه لو بقي وللحاكم هدمه ونقل نقضه إلى محل أمين إن خيف على أخذه ولو لم يهدم فإن لم يرج عوده بنى به مسجد آخر لا نحو مدرسة وكونه بقر به أولى فإن تعذر المسجد بنى به غيره وأما غلته التي ليست لأرباب الوظائف وحصره وقناده فكنقضه والإفهي لأربابها وإن تعذر لعدم تقصيرهم كدرس لم تحضر طلبته بخلاف إمام لم يحضر من يصلي معه فلا يستحق إلا أن صلى في البقعة وحده لأن عليه فعل الصلاة فيه وكونه إماما فإذا تعذر أحد هما بقي الآخر وهذا في مسجد تمكن فيه تلك الوظائف وإلا كمسجد عماد البحر مثلا أو صار داخل اللجة فيبقى ثقل وظائفه أي مع بقائها مع أربابها لما ينقل إليه نقضه (تنبيه) علم عماد كونه يقدم حفظ غلته لرجاء عوده فإن تعذر صرفت إلى أقرب المساجد إن احتيج إليها وإلا صرفت لأقرب الناس إلى الواقف إن وجدوا وإلا فلفقرها وعلى ذلك يحمل ما في كلامهم من التناقص (فروع) عمارة المسجد هي البناء والزيم والتجسيم للأحكام والسلام والسواري والمكاسن والباري للتظليل أولنح صبا الماء فيه لتدفعه لنحو شارع والمساحي وأجرة القيم ومصلحه تشمل ذلك وما لمؤذن وإمام ودهن للسراج وقناديل لذلك والوقف مطلقا يحمل على المصالح ولا يجوز صرف شيء من الوقف ولو مطلقا في تزويق ونقش ونحوهما بل الوقف على ذلك باطل وقال شيخنا بصحة الوقف على السور ولو بحر يروان كان حراما وفيه نظر ثم رجع عنه ولا يجوز صرف ما وقف لشيء من ذلك على غيره منه ولا يجوز سراج لا نفع فيه ولو عموما وجوز ابن عبد السلام احترامه ودفع الوحشة بالظلمة (تنبيه) لو زاد ريع ما وقف على المسجد لمصلحة أو مطلقا ادخل لعمارتها وله شراء شيء به مما فيه زيادة عليه ولو زاد ريع ما وقف لعمارتها لم يشتر منه شيء ويقدم عمارة عقاره على عمارته وعلى المستحقين وإن لم يشترط الواقف كذا في الباب ويجب على ناظر الوقف ادخار شيء مما زاد من غلته لعمارتها وشراء عقار بباقيه وأفتى بعض المتأخرين بجواز الاتجار فيه إن كان من وقف مسجد وإلا فلا وسيأتي اقراضه (تنبيه) لو أراد شخص زعيم مسجد مثلا من ماله وفريه كفاية فله ذلك قاله الزركشي قال يومن منه بناء على أن الملك للواقف فراجع (تنبيه) لا يجوز تغيير شيء من عين الوقف ولو لأرفع منها فإن شرط الواقف العمل بالمصلحة أتبع شرطه وقال السبكي يجوز تغيير الوقف بشروط ثلاثة أن لا يغير مسماه وأن يكون مصلحة له كزيادة ريعه وأن لا تزال عينه فلا يضر نقلها من جانب إلى آخر ثم يجوز في وقف قرية على قوم إحداث مسجد ومقبرة وسقاية فيها (فروع) يصدق الناظر في قنن ما أنفق مما يوافق العادة فإن اتهمه [قوله الموقوفة] أي بأن يصرح بوقفها لفظا ولا يكفي الشراء لجهة الوقف وحينئذ فالموجود الآن بالمسجد يباع عند الحاجة لأنهم لا يصرحون فيه بوقفية [قول المتن إذا انكسرت] وأشرفت عليه

بمعنى الراجح (والأصح)
جواز بيع حصر المسجد
الموقوفة إذا بليت
وجذوعه إذا انكسرت ولم
تصلح إلا للاحراق) ثلاثا
تضيق ويصرف منها في
مصارف المسجد والثاني
لاتباع بل تترك بحالها أبدا
وحصره التي اشترت أو
وهبت له ولم توقف يجوز
بيعها عند الحاجة جزما ولو
اتهم مسجد وتعذر
إعادته لم يبع بحال لا يمكن
الصلاة فيه في الحال

(فصل : ان شرط
الواقف النظر لنفسه أو
غيره اتبع) شرطه (وإلا)
أى وان لم يشترط لأحد
(فالنظر للقاضى على
المذهب) والطريق الثانى
فيه ثلاثة أوجه قبل الواقف
وقبل للموقوف عليه
وقبل للقاضى بناء على أن
المالك فى الموقوف للواقف
أو للموقوف عليه أو لله
تعالى والطريق الثالث
لواقف من غير خلاف
وفى الروضة كأصلها والمهر
الذى يقتضى كلام معظم
الأصحاب الفتوى به أن
يقال ان كان الواقف على
جهة علمة فالولاية للمالك
أو على معين فكذلك ان
قلنا المالك ينتقل إلى الله
تعالى وان جعلناه للواقف
أو للموقوف عليه فكذلك
التولية (وشرط الناظر
المعدن والاكفاية والاهتمام
إلى التصرف) هو المهم من
الكفاية كالتنبيه عليه
وهو مزيد على الروضة
وأصلها (ووظيفته الصلوة
والاجارة وتحصيل الفقة
وقسمتها) على مستحبتها
وفى الروضة كأصلها وخلف
الأصول والنسب على
الاحتياط وكأن السكون
عن ذلك كظهور موهنا هنا
أطلق

الحاكم حلفه ومعناه الصرف لجهة كالتفراء ولا يصدق على الموقوف عليه المعين لأنه لم يأت به
ويجوز لأهل الوقف المهايأة لأقسمته ولو افترقا لافى المسجد مع غيره كما مر .
(قاعدة) أستر السكبة الموقوفة كحصص المسجد فيها مر قاله شيخنا وقال ابن الصلاح الأمر
فيها إلى رأى الامام وقد تقدم فى باب الحج ما فيه كفاية فى ذلك فليراجع .
(فصل) فى النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته (قوله أو غيره) قال شيخنا الرملى وقوله
كلوكيل اهـ (قوله اتبع شرطه) أى فى استحقاقه النظر وكذا فى شرطه من ريع الوقف وهو
أجرة التمل فى الواقف وفى غيره مطلقا فان لم يشترط له شيء فهو متبرع إلا ان فرض له الحاكم أجرة
التمل بعد رفضه له فان أخذ شيئا من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير مقرر له ضمنه ولا يبرأ
الا برده للقاضى وخرج بذلك ما يؤخذ ضيافة أو حلوانا فقال شيخنا الرملى يجوز له نظرا للمادة ومنه
شيخنا الزبائدى ويظهر أنه ان بذله دافعه عن طيب نفس بلا إكراه وبلا خوف زوال الوقف
عنه وبلا نقص أجرة وقفه جاز والا فلا وبهذا يجمع بين كلامهما فراجعه (قوله للقاضى) أى
قاضى بلد الوقف من حيث اجارته وحفظه ونحوهما وقاضى بلد الموقوف عليه من حيث التصرف
وقسمة الفقة ونحوهما كما فى مال القيم وليس لأحد القاضيين فعل ما ليس له قاله شيخنا (قوله على
المذهب) هو طريق قاطع أخذا بما بعده سواء فى الوقف على المعين أو الجهة وهو المعتمد (قوله وشرط
الناظر) وان كان هو الواقف كما فى شرح شيخنا وشمل الأعمى والأعمى (قوله العدالة) أى الباطنة فلا
يسمح لذى ولو من ذى (قوله هو المهم الخ) أى فذكره من عطف الجزء على الكل وحكمته ما ذكره ولو
زالت الأهلية انتقل النظر للحاكم لامن بعده من شرط له النظر على المعتمد ولو عادت الأهلية عادت له الولاية
ان كان بشرط الواقف بالنص على عينه والافلا وثبوت أهليته فى مكان من جهة الوقف يسرى على بقية من
حيث الأمانة مطلقا وكذا الكفاية ان كان أعلى من البقية والافلا بة من ثبوتها فى الجميع وعلم مما ذكر ان
الناظر بشرط الواقف لا ينزول ولو عزل نفسه أو غيره ولا يبدل بغيره وأن عروض عدم أهليته مانع من
تصرفه لاسباب لولايته (قوله وقسمتها على مستحبتها) ويراعى من مناعينه الواقف فلا يجوز له ولا لغيره أخذ
معلوم قبل وقت استحقاقه له جعل المال تحت يده من حيث الولاية لا الاستحقاق لياخذ هو وغيره منه قدر
معلومه فى وقته من شهر أو سنة أو غيرهما ولا يجوز مثل ذلك للجان ولا للعامل ولا لغيرهما إلا بإذنه وهم نوابه
فيه وه التولية والعزل وتنزيل الطلبة وتقدير جوا مكهم للمدرس بلا نظر ولو جهل الناظر مراتب الطلبة
تزلهم المدرس بإذنه وله اقراض مال الوقف كفى مال القيم وله الاقتراض على الوقف ولو من ماله عند الحاجة
ان شرطه الواقف أو أن فى الحاكم وتجوز الاستنابة فى الوظائف قاله شيخنا تبعنا لشيخنا الرملى لبع السبكي
ولا يستنب الإمتلاء وأعلى منه كإس وأجرة النائب على من استنابه لافى الوقف وسواء فى ذلك الوقف من
بيت المال أو غيره خلافا لما ذكره الحلال السيوطى حيث قال بعدهما فى الثانى (فرغ) يراعى فى النزول عن
الوظائف ما شرطه الواقف فلا يجوز النزول عنها لمن ليس فيه شرطه ولا يصح تقريره فيها بحرم ذلك على
(فصل : ان شرط الواقف الخ) [قوله وفى الروضة الخ] محمله أن فى الجهة العامة كالطريقة الأولى
وفى المعين يكون الحكم نظير ما يتحصل من أوجه الطريقة الثانية [قول المتن ووظيفته الخ] ولو قلنا
المالك للموقوف عليه [قوله وقسمتها] وأما التولية والعزل قضية كلامه أن ذلك ليس له وبه جزم
الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال ان المدرس هو الذى يقرر الفقهاء وليس ذلك للناظر ونزعه
الزركشى متمسكا بأن له القسمة فله التمين (فرغ) من عين لاستحقاق لا يجوز عوله بغير سبب
كما صرح به النووي فى الأجناد المرتبين فى المبرون وهذا أولى

الحاكم وغيره ولا يستحق معلومها ويجرى ذلك فيها للوقر في وظيفة من ليس أهلها (قوله لم يتعد) ولو أبطل السلطان ما شرطه الواقف لم يجوز تغييره مادام له قيمة (فرع) حرارهم النفقة في كتب الأوقاف في ستة عشرة بعد الألف فوجد أنه قدر ستة عشر درهما من الدراهم الفلاس معاملة ذلك الوقت ثم حرره شيخنا الزبدي في ستة عشرين بعد الألف فوجده يساوي مائة عشر درهما من ذلك (قوله لم يستقل أحدهما بالتصرف) على ما في الوصية لاثنين (تنبيه) لو شرط النظر للأرشد فالأرشد من أولاده دخل أولاد البنات ومتى ثبت رشد واحد لم ينتقل عنه برشد غيره ما لم يتغير حاله ولو تعارض بينان برشد اثنين مثلا اشتركا حيث وجدت الأهلية وسقط الرشد للتعارض فيه ولو طال الزمن بين البيتين قدمت الناقلة (قوله والواقف عزل من ولده) خرج غيره من أرباب الوظائف والمدرس والامام والطلبة ونحوهم فليس لهم ولا للنظر ولا لإمام الأعظم عزلهم بغير سبب ولا ينفذ عزلهم ويفسق عزلهم به ويطلب بسببه إلا إن علمت صيانتهم وديانتهم وأمانتهم وعلمه (فرع) المراد بالمعيد إذا شرطه الواقف من يعيد الطلبة مقرأه المدرس لا يصح أو تفهيم ويزه محل التدريس عن نفقة المعلوم فيه للطلبة ولو فضل من ريع الوقف شيء في مع من يصرف للفقراء ولو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقف لمعرفة استحقاقهم وجب دفعه لهم (قوله أجر الناظر) خرج به المستحق فله اجارة حصته بدون اجرة مثلها (قوله وأظهر) أي طرأ بعد العقد (فرع) لو ضاق الوقف عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل يقسم بينهم بالمعاملة لأنه لا يجوز تخصيص بعضهم على بعض وليس للناظر أحداث وظيفة لم تكن في شرط الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقف فيها ولا يجوز لمن قرر فيها أخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز أبطال وظيفة ما شرطه الواقف ويفسق فاعل ذلك وينزل به ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء ولو اندرست مقبرة موقوفة ولم يبق لها أثر لم يجوز للناظر اجارتها للزراعة مثلا وإن قصد صرف أجرتها لنحو مصالح الوقف والمسجد ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت الغلة بينهم بالسوية وإن اختلفوا أولاينة عمل بقول الواقف بلا يمين إن كان حيا وإلا فوارثه وإلا فناظر من جهته ويقدم على الوارث لو اختلفوا والافندو اليد منهم فإن كانت اليد للكل قسم بينهم ولا يعتبر بقول ناظر الحاكم وثقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث ما شرطه الواقف وإلا فن منافع الموقوف ككسب العبد فإن لم يوجد ففي بيت المال ماعدا العمارة والله أعلم .

(كتاب الهبة)

من هب بمعنى صر لمرور هان يد إلى أخرى أو بمعنى تيقظ لتيقظ فاعلها للخبر فهي مندوبة وقد تخرج عن النسب إلى غيره كما سيأتي (قوله هي الخ) أي بالمعنى الأعم وأما بالمعنى الأخص فهي مقابلة لهما (قوله التملك الخ) خرج به قل اليد عن اختصاص فيصح ولا يسمى هبة العارية والضيافة لأن الملك يترتب عليها بالوضع في الغم أو بالازدراء على الأصح ومثلها الوقف لأنه لا تملك فيه وشمل التملك ما يهدى اتني من نحو انجحية أو هدى فانه تملك وإن امتنع عليه التصرف فيه بنحو بيع والمراد بقوله بلا عوض التطوع فيخرج

[قوله ينسخ] اقتضاء هذا الانقضاء من غير توقف على فسخ (فرع) فضل من ريع الوقف شيء هل يجوز الانجرار فيه أفني بعض المتأخرين بالجواز إن كان للمسجد وإلا فلا .

(خاتمة) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفي ربه كفاية قل إن دق العبد عن بعضهم منعه لما فيه من تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الأجر قال الزركشي ولعله مفرغ على أن الملك للواقف

(كتاب الهبة)

[قول المتن التملك الخ] يرد عليه الوصية وقضية أيضا أن الاختصاصات لا تحرى فيها الهبة وهو كذلك على

النظر له (فإن فوض إليه بعض هذه الأمور لم يتعد) ولو فوض إلى اثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف (والواقف عزل من ولده) النظر (ولصب غيره) وهذا حيث كان النظر له (إلا أن يشترط نظره حال الوقف) فليس له عزله لأنه لا نظر له بعد شرطه النظر لغيره كما ذكره في الرضة عن ابن الصلاح (وإذا أجر الناظر) مدة بأجرة (فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) عليها (لم ينسخ العقد في الأصح) لأنه جرى بالنقطة في وقته والثاني ينسخ تبين وقوعه على خلاف النقطة في المستقبل وضعفه المصنف في فتاويه

(كتاب الهبة)

هي شاملة للمدقة والمهدية كما سيأتي (التمليك بلا عوض هبة) ذات أنواع

(فإن ملك محتاجا لثواب الآخرة) أى لأجله شيئا (فصدقة فإن نقله إلى مكان الموهوب له أكرامه له هدية) فكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الإطلاق إليه (١١١) ومن ذلك قوله (وشروط الهبة) أى لتحقيق (إيجاب

وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت (ولا يشترطان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذاك) كما جرى عليه الناس في الأعصار والمشرط قاسها على الهبة وحل ما جرى عليه الناس على الإباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهبة بلا فرق وقوله لفظا تأكيد ونسبه بنزع الخافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرتك هذه الدار) أى جعلتها لك عمرك (فاذا مت فهى لورثتك فهى هبة) طول فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرتك) هذه الدار (فكذا) أى هى هبة (في الجديد) والقديم البطلان كما لو قال أعمرتك سنة (لو قال) بعده (فاذا مت عادت الى فكذا) أى هى هبة (في الأصح) على الجديدو يلفو الشرط والثاني يبطل العقد فساد الشرط وعلى القديم تبطل من باب أولى كذا كرفي المحرر (ولو قال أرقبتك) هذه الدار

البيع ونحوه والنذر والكفارة ولا بد من قيد كونه في حياة لتخرج الوصية لأنها بعد الموت والقبول (قوله محتاجا لثواب الآخرة) ليس قيда على المعتمد فقوله لأجله أى في الثواب الواقع وإن لم يقصده حال الاعطاء أولم يعرفه وقد يكون ذكره احترازا عن ثواب الدنيا الآتى الذى تكون الهبة معه يبعث لخصوص ثواب الآخرة فتأمل (قوله فإن نقله) لعله للأغلب لأن من الهدية العقار مثلا وليس فيه نقل والمراد بالنقل ما يشمل البعث به إليه مع وكيله مثلا فيقول بعضهم الأولي أن يقول وإن بالواو لايهام الفاء أن الهدية قسم من الصدقة مردودا لعلمت أن الصدقة لازمة للهدية وبفرض عدم ذلك قد يجتمعان كالواجتمع النقل والحاجة (قوله أكراما) أى في الواقع وقد يحدت به عن نحو رشوة واعطاء نحو شاعر خوفا من هجوه (قوله هدية) ولعل منها خلع المالك المعروفة وكسوة نحو الحاج إذا قصد دافعها عدم الرجوع فيها (قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوي فليس كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدته في الخلف فمن حلف لا يتصدق لم يحتج بهبة أو هدية أو حلف لا يهدي لم يحتج بصدقة وهبة أو لا يهب حث بهما وعق عبده وإبراء مدينه من الصدقة كما يأتى في الأيمان (قوله ومن ذلك) يفهم أن هناك قسما آخر وليس مرادا وكلها مندوبة وأفضلها الصدقة نعم تحرم على كل من علم أنه يصرفها في معصية (قوله لتحقيق) يفيد أن المراد بالشرط الركن وأركانها أربعة واهب وموهوب وموهوب له وصيغة (قوله إيجاب وقبول) ولو ضمنا كأعنت عبدك عني وخرج بذلك لباس الولي حليا مثلا لمحجوره أو الزوج لزوجه فليس هبة على المعتمد وهو باق على ملكهما ويصدق أن هبة باليمين والمعتبر في الصيغة هنا ما في البيع فلو أوجب له شيئا فقبل أحدهما أو شيئا فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافا للخطيب وإن نقله عن شيخنا المذكور ولو وهب له على أنه يرجع فيه إذا احتاج إليه لم يصح ولو في الولد وما ورد أنه ^{عليه السلام} أهدى له سمن وأقط وكبس فرد الكبس وقبل الآخرين فذلك من الهدية لالهبة (قوله نحو وهبت لك) أو وهبتك أو منحتك أو عظمتك أو ملكتك أو أكرمتك أو أخلتلك أو أطعمتك ولو لغير طعام وكلها صرائح ومن الكناية كسوتك هذا الثوب لأنه يحتمل العارية (قوله لفظا تأكيد) لأن الإيجاب والقبول لا يكونان إلا به ولا يراد إشارة الأخرس لقيامهما مقام اللفظ (قوله الدار) أو الدابة مثلا (قوله فهى هبة) أن عرف معنى ذلك اللفظ ولا بد من القبول في هذه وما بعدها ويصدق من ادعى الجهل بمعناه وأمكن ومثل جعلته لك وهبتك ومثل عمرك ماعشت بخلاف عمري أو عمر زيد أو سنة فلا تصح وشمل ما ذكره ما أو قرب كل من شريكين أو مالكيين دارا على الآخر أو قال كل هي لآخرنا موتا فيصح (قوله ويلغو الشرط) وإن ظن لزومه أو صحته وليس لنام وضع يلفو فيه الشرط الفاسد إلا هذا

ما في الروضة هنا [قول المتن محتاجا] مثله غيره وقوله لثواب الآخرة قضيته أنه لو غفل عن ذلك وملكه لأجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر [قول المتن فإن نقله] الواو أحسن للتأويلهم أن الهدية نوع من الصدقة [قول المتن أكراما] خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه [قول المتن هدية] منها الهدى لأنه يحمل إلى مكة [قوله والقديم البطلان] أى لقول جابر رضى الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله ^{عليه السلام} أن يقول هي لك واهقبك فأما إذا قال هي لك ماعشت فانها ترجع إلى صاحبها [قول المتن أى إن مت الخ] قال الزكشي هو تفسير للصورتين قبله اه وقضية النهاج أن التفسير المذكور الخ يقتضى الثاني وعلى الأول فيكون الذى في النهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذى فيه صورة التفسير [قوله الثاني القطع بالبطلان] لأن هذا اشتراط في العمري كذا قال الزكشي وفيه نظر

(أو جعلتها لك رقبى أى أن مت قبلى عادت إلى وإن مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبته ويلغو الشرط المذكور وهو أن مت قبلى عادت إلى والقديم يبطل العقد والطريق الثاني القطع بالبطلان والرقبى من الرقوب فكل منهما يبرق موت

ذكر الطريقتين في حدود
التفسير والسكوت عنه أي
للم به وفي الصحيحين
حديث حمير ميعات
لأهلها (وما جاز يمه جار
هبة وما لا) يجوز بيعه
(كجهول ومعصوب وضال)
وأبق (فلا) يجوز هبة
(الإحتق حنطة ونحوهما)
فانهما لا يجوز بيعهما كما
تقدم ويجوز هبتهما كما
ذكره في المسائل لا تنفاه
المقابل فيها وهذا الاستثناء
المزيد لم يذكره في الروضة
وفها كالمسألة أسرار القادين
واضح أي من البيع وغيره
(هبة الدين للمدين إراء)
منه ولا يحتاج إلى قبول
اعتبار المعنى وقيل يحتاج
إليه اعتبارا باللفظ (ولغيره
باطلة في الأصح) والثاني
صحيحة وهما مفرعان في
الشرح على القول بصحة
بيعه وعبرة الروضة وإن
وهبه لغير من عليه لم يصح
على المذهب وقيل في محته
وجهان (ولا يملك موهوب
الإقبض باذن الواهب
فلومات أحدهما بين الهبة
والقبض قام وارتبه مقامه)
فتخير وارت الواهب في
الاقباض ويقبض وارت
الموهوب له إن أقبضه
الواهب (وقيل ينسخ
العقد) لجواز كالشركة
والوكالة وفرق الأول بأنه

ونك لا أخبر الصحيحة بعدم اعتباره (قوله وفي لروضة الخ) يفيد أن قول المصنف أي إن مت الخ
من كلام المرقب ويصرح به قول الشارح ويلغو الشرط المذكور المقتضى أن محل الطرفين عند ذكره
وأن حالة السكوت انما طرد فيها الطريقان بناء على أن السكوت عنه ملحق بذكره لافادة اللفظ له وعلم
مما ذكر أن التفسير عائد إلى الصور قبله (قوله وما جاز يمه) أي من الأعيان فلا يصح هبة موصوف
في الهبة وتصح هبة المنافع وتقبض قبض محلها على المعتمد وتلك باستيفائها ومحلها أمانة في يده (قوله
فلا يجوز هبته) بالمعنى الأخص ويجوز صدقته وهبته كما مروى في المصنوع لقادر على انتزاعه ولغاصب
ولا يصح توكيل الغاصب في القبض عن الموهوب له (قوله الإحتق حنطة) أوجه كذلك على المعتمد
(قوله ويجوز هبتهما) وهو عليك على المعتمد ويستثنى أيضا هبة لحم الأضحية وصوفها ولبنها وما تحجره
من الموات وأرض مع بذر أو زرع لا يفرق العقد وغر قبل بدو صلاحه بغير شرط قطع وزرع كذلك
واختلاط ثمره بثمر غيره وأحماه بحماهم برج غيره مثلا فتصح هبة ذلك لابيعة قاله الخطيب وشيخنا واعتمدوه
(قوله أسرار القادين واضح) فيشترط في الواهب أهلية التبرع وفي الموهوب له أهلية التملك فلا تصح هبة
مكاتب بغير إذن سيده ولا ولي من مال محجوره قال شيخنا ولا يصح عقد الأعمى أي أن يهب ولا قبضه
ما صدق به عليه أو أهدي له أو وهبه ولا قبضه ما صدق به أو أهده لغيره أخذًا بمقتضى ما ذكره وخالفه
بعض مشايخنا في جميع ذلك لاطباق الناس على فعله وهو الأوجه إلا في الهبة الخاصة وسيأتي في قسم الصدقات
ما يدل له ويصح لمحجور لكن يقبل له الحاكم إن لم يكن له ولي أو كان فاسقا والإقبض له ولديه ولو وصيا
أو قريبا فان لم يقبل انزل إلا أن كان أبًا أو جدًا ولو وهب الولي لمحجوره قبل له الحاكم وللأب والجد تولى
الطرفين والهبة للعبد والدابة للوقف عليهما فلا يصح أن قصدهما أو أطلق في الدابة ويصح في غير ذلك
ويقبل مالك الدابة ما وهب لها ويقبل العبد ما وهبه له وهو لسيده إلا في المكاتب فهو له وإن كان الواهب
سيده (قوله إراء منه) صريح بلفظ الهبة أو التصديق وكناية بلفظ الترك (قوله ولا يحتاج إلى قبول) هو
المعتمد (قوله ولغيره باطلة) هو المعتمد خلافا لما في المنهج وإن قلنا بصحة بيعه هو المعتمد كما مر قال شيخنا
مر ومنه يعلم عدم صحة تبرع أحد الموقوف عليهم بأجرة حصته على غيره ولو من الموقوف عليهم وإن أذن
للجاني في دفعه إذا قبضه (قوله موهوب) بالمعنى الأعم (قوله يقبض) ولو بانقلافة أو وضع بين يديه باذن
فيهما والاقباض يحصل القبض في الهبة الفاسدة بما في الصحيحة في غير ما يأتي ويضمن ما يتلفه (فتبيه)
جهاز البنت ليس ملكا لها إلا أن ملكه لها بصيغة أو قال هذا جهاز بنتي ويصدق أن ادعاه في حياته أو بعد
موتها كما مررت الإشارة إليه (قوله باذن) بعد تمام العقدان وقع في أثناءه لغا الاذن وصح العقد ويشترط
بقاء أهلية الأذن إلى تمام القبض والابطال الاذن ويصدق الواهب أن ادعى العارية أو نحوها (قوله فلو
مات أحدهما) أوجز أو أغنى عليه أو حجر عليه ولو بفس بين الهبة والقبض أي بين تمامهما (قوله قام
وارثه مقامه) في الموت ومثله ولي المحنون والسفيه دون المغنى عليه إلا أن أيس من زواله فكل المحنون ويقبض
محجور الفليس بنفسه لكاه (قوله وارث الواهب) بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة خلافا للجرجاني
[قول المتن كجهول] في الزركشي لو أخرج بعض الورثة نفسه من اليمين وجعل حصته لهم جاز ذلك
مع الجهل بها [قول المتن ولغيره باطلة في الأصح] لأنه غير مقدور على تسليمه إذ ما يقبضه عين
لأدين [قول المتن موهوب] هو بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة وسواء كان بصيغة العمري
والرقبي أم لا (فرع) لا يحصل القبض هنا بالانقلاف ولا بالتخلى بينه وبينه أعنى في المنقول لأنه غير
مستحق كقبض الوديعة [قول المتن قام وارثه مقامه الخ] كالبيع الجائر

يثول الى الزوم بخلافهما وفي الروضة كأصلها ضم الهدية الى الموهوب ومثلها التصديق به وقولهم يقبض باذن الواهب ظاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في اقباضه الى اذنه كما صرح به الرواي وغيره وفي الروضة كأصلها عن النص لو قبل له وهبت دارك لفلان واقبضته فقال نعم كان اقرارا بالمهبة والاقباض وفي زيادة الروضة عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه (١١٣) الاكتفاء بالاقباض أيضا وكيفية

القبض في العقار والمنقول كما سبق في البيع (ويسق للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسق بين الله كره والأثني وقيل كقصة الارث) فان لم يعدل فقد فعل مكروها زاد في الروضة أن الأم في ذلك كالأب وكذلك الجد والجدة وكذا الولد نوالديه قال الدارمي فان فضل فليفضل الأم انتهى (وللاب الرجوع في هبة ولده وكذا لسائر الأصول) من الأم والأجداد والجدات من جهة الأب والأم (على المشهور) والثاني لارجوع لغير الأب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الأب وعمه الأول في كل من له ولادة (وشرط رجوعه) أي الأب أو غيره من الأصول (بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع الرجوع بيبعه ووقفه) وكتابته وإيلاده (لا برهنه وهبه قبل القبض) فيهما

(قوله فلا يحتاج في إقباضه الى اذنه) هو المعتمد (قوله كما سبق في البيع) في قبض العين وفي الاجارة في قبض المنفعة نعم لا يكفي الاثلاف هنا بغير اذن ولا معه الا في نحو أكل وعتق ولا يكفي الوضع بين يديه الا في الهدية قاله شيخنا الرمي (قوله للوالد) والاخوة كالأولاد (قوله في عطية الخ) الشامل للصدقة والوقف والهدية ومثلها الكلام والتودد ولو نحو صلة (قوله فعل مكروها) ما لم تكن مزية لأحدهم كعلم وفضل وحاجة نعم يندب حرمان نحو فاسق وعاق بل يحرم ان زاد عقوبة أو فسقه به كما صرح (قوله الجد والجدة) لأهمهما للجنس فيشمل الأعلى مع دونه وكذا في الولد والخنى كالذكر (قوله الرجوع) وان أسقطه أو تراخى فيه ومنه ما لو أقر أنه لولده وادعى أنه بالمهبة وله الرجوع في الكل أو البعض لا في منفعة دون رقبة ولا في أم دون ولد يمتنع فيه التفريق أو عكسه (قوله في هبة الخ) بالمعنى الأعم (قوله ولده) وعبد ولده غير المكاتب مثله والكلام في الولد الحر العاقل الخ في هبة عين ليس له فيها حق فلا رجوع في الهبة للعبد لأنها ليست له وهو أجنبي ولا المجنون ونحوه حتى يفيق ولا بعد الموت ولو ارتد الولد توقف الرجوع على عوده الى الاسلام ولو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات الأب وورثه الجد فليس له الرجوع ولا فيما لو وهبه ديناعليه ولا كما لو دفع له من أفحمية أوزكاة بشرطها ودخل في ولده المنقح بلعان لكن بعد استلحاقه والرجوع مباح اذا استوى مع عدمه ومستحب فيما يميز به بغير مزية ومكروه ان استوى كما صرح وواجب ان تزجر به عن نحو فسق وحرام ان زاده الفسق وبعد الرجوع يكون في يد الولد أمانة الى أخذه منه (قوله بيبعه) ان زال ملكه بأن لم يكن خيارا وكان للشترى ومن البيع قسمة الرد والتعديل وبيعه لأصله كغيره (قوله وكتابته) أي الصحيحة واذا عجز جازله الرجوع (قوله وكذا الاجارة) ولا تنفسخ بالرجوع كالتزويج والأجرة للولد ولا شيء عليه للأب (فرع) الاستيلاء يمنع الرجوع كالوقف وكذا لو كان الموهوب حيا وزرعه أو أيضا ففرخ أو صيدا وأحرم الولد (قوله ويمتنع الرجوع بالرهن) بعد قبضه الا ان كان المرتهن هو الأصل أو قضى الأصل دين الرهن كله أو انفك بغير ذلك فله الرجوع وأرض الخيانة كالرهن فيما ذكر ويمتنع الرجوع بحجر السفه وحجر العسل وتخمر العصير وموت الدابة ومرض الموت فان زال ذلك بفك الحجر وتخلل العصير ودبغ الجلد جاز الرجوع ولو ادعى الأصل الرجوع قبل زوال السلطنة لم يقبل (قوله لا يرجع فيها الجدة) وان رجع الأب (قوله زال ملكه) خرج مالو زالت سلطنته وعادت فلا يمنع الرجوع كما مر فلا اعتراض على المصنف كما في المنهج ليس في محله فتأمل

[قوله كان إقرارا بالمهبة الخ] أي من غير توقف على الاعتراف باذن فيكون فيه شاهد لما سلف له من أن الاقباض يعني عن الاذن [قول المتن ويسق للوالد العدل] لأن التفاضل يفضي الى العقوق والتحاسد [قول المتن بأن يسق بين الذكر والأثني] أي لما في الحديث : أسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا [قول المتن في هبة ولده] قال في الروضة في باب الاقرار ولو أقر الأب لابنه بعين فله الرجوع قال المتكلمون عليها تنزيلا على أضعف المسلمين وهو الهبة [قول المتن لسائر الأصول] أي كافي وجوب الفقة وحصول العتق وسقوط القصاص ثم الحسمة في تخصيص ذلك بهم وفور شققهم فلا يرجعون إلا من حاجة أو ضرورة غالبا (فرع) لو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فورته جد الابن فليس له

(١٥ - قليوبى وغيره - ثالث)

السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابلة قول الامام ان لم يصح بيع المؤجر في الرجوع تردد ويمتنع الرجوع بالرهن والمهبة بعد القبض ولو كانت الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الجدة (ولو زال ملكه) أي الموهوب (وعاد) باره

أو غيره (يرجع فيه في الأصح) لأن ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني بنظر إلى ملكه السابق (ولو زاد رجع فيه بزيادته المتصلة) كالسمن (لا المتصلة) كالسكب لو نقص رجع فيه من غير أرض النقص (و يحصل الرجوع برجع فيها وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو تقضت الهبة) أو بطلتها أو فسختها وفي وجه أن الثلاثة الأخيرة كنايةات تحتاج إلى التنية (لا يبيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها في الأصح) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل به من البائع في زمن الخيار فسخ البيع و فرق الأول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب إذ ينفذ (١١٤) تصرفه فيه وعلى الأول يلزم بالوطء مهر المثل و يلفو غيره مما ذكر وعلى الثاني لا ولا

وظاهر أن المراد عليه الهبة التامة بالقبض وفي الروضة لا خلاف أن الوطء حرام على الأب وإن قصد به الرجوع كذا قاله الإمام انتهى وقال الفارقي إن قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفي الثواب) أي العوض وسائر الرجوع في المطلقة (ومنى وهب مطلقاً) أي من غير تقييد بثواب أو عدمه (فلا ثواب إن وهب لهونه) في الرتبة (وكذا لأعلى منه في الأظهر ولنظيره على المذهب) لأن اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر إلى العادة والطريق الثاني في الأخيرة يطرد فيها الخلاف فيما قبلها (فإن وجب ثواب على المرجوع فهو قيمة الموهوب في الأصح) يوم القبض والثاني ما بعد ثوابا لمثل عاده (فإن لم ينه فله الرجوع) في الموهوب إن بقي فإن تلف

(قوله أو غيره) كالأقالمة والرد بالعيب (قوله كالسمن) وتعلم صنعة أو حرفاً لا بتعليم وحشوان زادت به القيمة وحل قارن القبض (قوله كالسكب) والحل الحادث بعد القبض وإن قارن الرجوع فهو للولد فيأخذه بعد انفصاله والشر وإن لم يؤزر و يبقى إلى أوان الحصاد أو الجذاذ بلا أجرة و يشارك بنحو القسارة و طحن الحب وتعلم صنعة يعلم كما علم ولا يرجع بأرض نقص ولو بجناية الفرع وفي البناء والغراس ما في الإعارة (قوله ويحصل الرجوع) ولا يصح تعليقه وليس تفاسخ الهبة وتقليدها رجوعاً فلا تنفسخ بهما (قوله ولا رجوع لغير الأصول) وإنما صح الرجوع في الأصول لأنهم لشفتهم لا يرجعون إلى المناسب ولذلك كان برهم أفضل البرة ويحرم إذا هم بغير الهبة إلا في واجب ولو دعوه للباس حرام أو أكله تلطف في دفعه أو تقليده بقدر الإمكان (قوله فلا ثواب) ما لم يدل قرينة عليه والا كقضاء حاجة ولم تقض فيجب الثواب أو الرد ولو اختلفا في البذل صدق المذهب بجميعه إلا فيما كان عليه دين فيصدق الواهب أنه جعله عنه ولو دفع إليه ولم يبعث صدق الدافع ويكره شراء ما وهبه من المنهب لأنه من الصدقة (قوله فهو قيمة الموهوب) ولو مثلياً و يغني عن هارده الموهوب بعينه كما سر (قوله بكل حال) ما لم تقم قرينة كما سر وكذا في الهدية (قوله بعث) ليس قيداً (قوله كقصوره) بفتح القاف والصاد بينهما وأوسا كنة و بعدهما هملة مشددة وعاء التمر ولا تسمى بذلك إلا فيها التمر والأفهي مكيل وزنيل (قوله فهو هدية) فملكه المنهب كمكتوب الرسالة ما لم تقم قرينة على رده (قوله جرت العادة برده) أو اضطربت (قوله فيجوزاً كلها منه) وبراعى في كل قوم عادتهم فيه من تفرقه حالاً أو باقائها فيه مدة أو غير ذلك (فرع) لا يضمن ضيف ما وضع له من طعام وإنائه وحسبه ونحوها سواء قبل الأكل و بعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عنه فإن حل الأناء مثلاً بغير إذن ضمن فإن وضعه برى منه كما يأتي في الوليمة وينسب رد ظرف الهدية حالاً (فرع) جرت العادة لتوى الأفرح بحمل الهدايا إليهم ووضع نحو طاسة لوضع الدراهم فيها وإعطاء خادم الصوفية الدراهم ونحوها وحكم ذلك أن الملك لمن قصده الدافع من صاحب الفرح أو ابنه أو المزين مثلاً أو الخادم أو الصوفية أفراداً وشركة والا فلا خذله لأنه المقصود عرفاً أو عادة ومثل ذلك ما لو نرسيتاً لولى ميت فإن قصد عليك لفا أو عمليك خدمته الرجوع [قوله والثاني يحصل الرجوع إلخ] وتصح [قول المتن في الأظهر] هو جار في الهبة وأما الصدقة فتواها على الله تعالى وسياطين في كلام الشارح (فرع) أهدي له هدية على أن يقضى له حاجة أو يخدمه فلم يفعل وجبردها إن بقيت وبدلها إن تلفت قاله الاصطخري رحمه الله [قول المتن فهو قيمة الموهوب] أي كما في النكاح بلا مهر حيث تجب قيمة البضع وهو مهر المثل (فرع) لا تجب القيمة عيناً بل هو مخير بينها وبين رد الموهوب [قوله وعلاؤه الذي يكتز فيه إلخ] ولا تسمى بذلك إلا والتمر فيها فإن أفردت سميت زنبيل

رجع قيمته قال في الروضة ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعاً صرح به البغوي وغيره وهو ظاهر [قوله] وأما الهدية فظاهرها كالهبة اه ونقله في الكفاية عن البندنجي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون يباع على الصحيح) نظراً إلى المعنى والثاني يكون هبة نظراً إلى اللفظ فلا يلزم قبل القبض ومقابل الأظهر بطلان العقد لمنافاة شرط الثواب للفظ الهبة المقضى للتبرع (أو) بشرط ثواب (مجهول) كثوب (فالمذهب بطلانه) أي العقد لتعذر تصحيحه ببيعاً بمجالة العوض وهبة بذكر الثواب بناء على أنها لا تقتضيه وقبل يصح هبة بناء على أنها تقتضيه (ولو بعث هدية في ظرف فإن لم تجر العادة برده كقصوره تمر) بشنديد الرء وعلاؤه الذي يكتز فيه من البواري قاله الجوهري (فهو هدية أيضاً والا) أي وإن جرت العادة برده (فلا) يكون هدية (ويحرم

مثلا فلهم والاصرف في مصالح قبره ان كان والا فلن جرت العادة بقصدهم عنده (قوله) ويكون عارية) فهو مضمون إلا اذا كان بمقابل فهو اجارة فلا يضمن كما مر نعم هو بعد فراغ الأكل منه أمانة فيها (فروع) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها بالأكل منها لئلا يسكن الفراغ المسموم وصار ذلك عادة الملوكة ولو في غير الهدايا وروى أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه رأى رجلا يطوف بأمه حاملا لها وهو ينشد ويقول :

أنا لها مطية لا أنصر إذا الركاب ذعرت لأذعر
ما جلت وأرضعتني أكثر الله ربي ذو الجلال أكبر

(قاعدة) تحصل صلة الرحم المندوبة بارسال سلام أو كتاب أو ارسال هدية أو نحو ذلك والله أعلم (كتاب اللقطة)

استعماله إلا في أكل الهدية منه ان اقتضت العادة فيجوز أكلها منه حيث قال البغوي ويكون عارية (كتاب اللقطة)
بضم اللام وفتح القاف في المشهور أى الشيء المنقط وهو ماضع من ماله في محال تأتى (يستحب) الالتقاط لوائق بأمانة نفسه وقيل يجب (عليه صيانة) المال عن الضياع (ولا) يستحب لغير وائق

هى من أنواع الاكتساب فلذلك ذكرت عقب الهبة (قوله في المشهور) واسكان القاف فيهما وقيل بالفتح اسم للقاط ويقال لها لقاة وكذا لقطة بفتح اللام والقاف فيهما أيضا (قوله الشيء المنقط) أى لفعة (قوله وهو) أى المنقط شرعا ماضع من مال أو اختصاص محترم كمال حرى دخل دارنا للتجارة بأمان وان لم يكن هو محترما فان لم يكن له أمان فالأخذ منه غنيمه لالقطه وبذلك خرج ما ألقته الرمح في ملك انسان أو ألقاه هارب في حجره ولم يعلم ماله أو ألقته البحار على السواحل من الفرق أو وجده عند مورته من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمره لبيت المال يتصرف فيه الامام نعم ان كان جائزا فأمره لمن هو في يده فان عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على ماله بما أفقعه عليه ولو حيوانا ومنه جل أعيان أو ألقاه الجمل فترك الجمل ماله في البرية مثلا وعند الامام أحد والبيت يملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على ماله بما صرفه عليه (قوله أو غفلة) ومنه ابدال نعله بغيره وليس له استعماله إلا بعد تعريضه أو اعراض ماله عنه فان علم نعمده فهو من باب الظاهر (قوله أو نحوها) كنوم وعلم عاذر أن أركانها ثلاثة لاقط وملقوط ولقط وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث أنه أمين فيها لقطه وان كان الشارع ولاه حفظه كالولى في مال محجور موفيه معنى الاكتساب من حيث التملك على ما يأتى والمطلب منها الثانى بدليل صحة التقاط الصبي وليس من أهل الولاية والمعتبر في الالتقاط الاسلام والنسكاف والحرية والعدالة وعدم وجود حجر سفة عليه وفي أضداد ذلك تفصيل يأتى (قوله يستحب)

[قوله ويكون عارية] أى اذا لم تقتض نوابا والا فهو أمانة كالأجارة الفاسدة .

(كتاب اللقطة)

هى بفتح القاف وقد تسكن الشيء المنقط وقال الخليل بفتحها هى الشخص المنقط كالضحكة بالتحريك وصوبه ابن برى ويقال أيضا لقاطه وكذا لقط بفتح اللام والقاف وهى لفعة ما وجد على طلب قال تعالى فالتقطه آل فرعون وشرعوا ما وجد من مال أو مختص ضائع لغير حرى ليس بمحرز ولا تمتع بقوته ولا يعرف الواجد ماله وخرج بالمحرز المال الموجود في المكان الملوكة ونحوه ولا يعرف ماله فانه مال ضائع يحفظ ولا يجوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقترضه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف ماله فسيبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للاكتساب ولو ذكرت عقب القراض لكان متبجها أيضا فاناسك بها ماله وعنده الحنفى مسلك الصدقة ولهذا منع الفنى منها [قوله صيانة للمال الخ] ردها بأنها أمانة ابتداء اكتساباتها وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع يفنى الوجوب [قول المتن ولا يستحب لغير وائق] اسفشكل السبكي جزمهم بذلك مع

بأمانة نفسه (ويجوز) له (في الأصح) والثاني يحرّم تخوف الخيانة (ويكره لفاسق) لأنه ربما تدعوه نفسه إلى كتابته وفي الوسيط لا يجوز (والمذهب أنه لا يجب الاشارة على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالأول ويذكر في الاشارة صفات الملتقط أو يستكت عنها وجهان أحدهما (١١٦) عنده البغوي الثاني للاتباع كاذب اليه وقل الامام يذكر بعضها ليكون في الاشارة

قائدة وصححه في الروضة
(و) المذهب (أنه يصح
التقاط الفاسق والسبي
والذي في دار الاسلام)
كاصطيادهم والطريق
الثاني ان قلنا المذهب في
الالتقاط الأمانة والولاية
فلا يصح التقاطهم أو
الاكتساب بالملك بعد
التعريف وجهان
ويقال قولان فيصح
التقاطهم وطريق القطع
في الذي يخرج في الروضة
كأصلها (ثم أظهر أنه ينزع
الملتقط من الفاسق
ويوضع عند عدل) والثاني
لا ينزع ولكن يضم إليه
عدل مشرف (و) أظهر
أنه لا يعتمد تعريفه بل
يضم إليه (عدل رقيب)
للايخون فيه والثاني
يعتمد من غير رقيب ثم
إذا تم التعريف فلا تملك
(وينزع الولي لقطة السبي
يعرف ويملكها للسبي
ان رأى ذلك حيث يجوز
الاقتراض) فان التملك
في معنى الاقتراض فان لم
يره حفظها أو سلمها للقاضي
(ويضمن الولي ان قصر
في اقتزاعه) أي الملتقط

نعم يجب ان غلب على ظنه الضياع بتركه (قوله ويجوز له) أي لغيره واتفق مع كونه خلاف الأولى (قوله)
تخوف الخيانة) فان علمها حرم (قوله ويكره لفاسق) ان التقط للهلك وبجرح للحفظ ومن أخذها منه
حينئذ فهو الاقط ومنه المرتد والكافر ويؤخذ من العلة أنه ان علم من نفسه السكنان حرم (قوله لا يجوز له)
يحتمل الكراهة والحزمة وقد علم (قوله لكن يستحب الاشارة) أي ما لم يخش منه الضياع والام يندب
بل يحرم ويضمن لو فعل (قوله أحدهما) حل على ما إذا خيف من جائر أخذها منه (قوله يذكر
بعضها) أي ندبا ويكره استقضاؤها إلا اذا خيف ضياؤها فيحرم وفارق حرمة استقضاها في التعريف
الآتي لأن في الاشارة احتياطا ومتى خالف ضمن أيضا كذا قاله شيخنا الرمي والوجه حرمة الاستيعاب
هنا مطلقا للعلة المذكورة وإليه مال شيخنا (قوله يصح التقاط الفاسق) فعطف ما بعده من عطف
الخاص لافتادة دفع توهم الخصم وهذا تصريح بما علم من كراهته له (قوله والسبي) ان كان
له نوع تمييز ومثله المجنون وكذا السفه ولا عبرة بقصدتهم تملك أو حفظا (قوله والذي) ومثله المعاهد
والمؤمن (قوله في دار الاسلام) هو راجع إلى الثلاثة قبله كما هو ظاهر كلام الشارح والمراد بهلما فيها
مسلم والافهو غنيمة تخمس (قوله أنه ينزع الملتقط) أي ينزعه الحاكم من الفاسق ومنه الكافر
والمرتد كما مر وسيدكره فان كانوا قبل النزاع استمرت معهم (قوله عند عدل) وأجرته في بيت
المال والافعل الملتقط (قوله ولا يعتمد تعريفه) أي الفاسق وكذا من ألحق به وسيأتي (قوله)
رقيب) وأجرته عليه إذا تملك (قوله وينزع الولي) أي لأجل الحفظ فان نزاعها على وجه الالتقاط جاز
كلاجنبي والمجنون والسفيه كالسبي (قوله ويعرف) أي الولي ولو كما ولا يصح تعريف السبي ولا
المجنون نعم يصح تعريف السفه باذن الولي والسبي بحضرة الولي ويراجع الولي الحاكم في مؤنة
التعريف ان لم يكن هو الحاكم والا فحكم آخر يبيع جزءا منها لمؤنتها (قوله ويضمن الولي) ولو علما
وكالسبي من ألحق به (قوله والضمان في مال الولي) ولو في اتلاف المحجور (قوله بغير تقييد) أي
من الولي ولا عبرة بتقييد السبي (قوله فلا ضمان) أي على أحد (قوله فلا ضمان عليه) أي الولي أو السبي
وكذا لو لم يعلم بالتقاطه حتى كمل بالبلوغ فلا ضمان على الولي والمجنون كالسبي (قوله وان أنلفه) أي
السبي كافي بعض النسخ ضمنه كغيره (قوله لأنه ليس الخ) فما أخذه مال ضائع قال ابن عبدالحق
ويضمن المالتقطه لما لكت في رقبته كالفاسق ولو اعتقه سيده فاللقيط حينئذ له وكأنه التقط الآن

حكاية وجه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق المالك وبجاهد نفسه والاستعجاب بجماعه ترك
الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنابه [قول المتن ويجوز في الأصح] لأن الأصل عدم الخيانة
[قول المتن انه لا يجب الخ] لعدم الأسر به في حديث زيد بن خالد وغيره [قوله وقيل يجب] أي لحديث
أبي داود من أخذ لقطة فليشهد ذاعل أو ذوى عدل ولا يكتم وهذا الحديث حل على التنب ويحتاج
إلى دليل [قول المتن أنه يصح] قيل الغرض من الصحة أحكام اللقطة ثبت له وان منعاه الأخذ فلا
تكرار فيه مع ما سبق قلت يجوز أن يقال ذكره هنا توطئة لما بعده [قول المتن في دار الاسلام] متعلق
بقوله والذي [قول المتن ويوضع عند عدل] لأنه لا يلي مال ولده فكيف يلي مال غيره ونظر الثاني إلى
حق التملك [قول المتن والأظهر] أي سواء قلنا ينزع من يده أم لا [قوله والثاني صحت] كالاختطاب .

[قوله]

(حتى تلف في يد السبي) أو أنلفه الضمان في مال الولي ثم يعرف

للتلف وان تلف قبل اقتزاعه بغير تقييد فلا ضمان وان لم يشعر بالتقاطه وتلف في يد السبي فلا ضمان عليه وان أنلفه ضمن (قوله) الذي
كالفاسق في اقتزاع الملتقط منه وما يترتب عليه (والأظهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولاية والملك والثاني صحت ويكون

لسيد موقولان إذ لم يأذن له فيه ولم ينه عنه ولو أذن فيه فطرد ابن أبي هريرة قالوا ليس فيه وقطع غيره بالصحة ولو نهاه عنه قطع الاصطخري بالمنع وطرد غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتد بتعريفه) على البطلان (فلو أخذه) أي الملتقط (سيدة منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكأنه أخذه منه وردت عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) (١١٧) لأنه مستقل بالملك والتصرف

والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالحفظ والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالصحة كالخبر أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يصح التقاطه كالتقن وقيل يصح كذى الكتابة الصحيحة وإذا صح التقاط المكاتب عرف وتملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) وبعضه رقيق حكى الرافعي فيه الطريقين في المكاتب زاد في الروضة المذهب والمنصوص صحة التقاط (وهي) أي القطة (له) ولسيدة يعرفانها ويملكها

بحسب الرق والحرية كشخصين التقاطها ان لم يكن بينهما مهايأة (فان كانت مهايأة) أي متناوبة (فصاحب النوبة) القطة (في الأظهر) فان وقعت في نوبة السيد عرفها وتملكها وان وقعت في نوبة العبد عرفها وتملكه والاعتبار بوقت الالتقاط وقيل بوقت التملك

(قوله بالصحة) هو المعتقد (قوله بالمنع) هو المعتقد أيضا (قوله فلو أخذه سيدة) وكذا الأجنبي (قوله جاز) ويحكم بالالتقاط من وقت الاقرار وسواء في الاذن العام والخاص (قوله فان لم يكن أمينا الخ) فالضمان فيهما عليهما فيتعلق برقة العبد وسائر أموال السيد فيغرم السيد وان هلك العبد ويقدم به على الغرماء لو أفلس السيد كما لو رآه يتلف مالا ولم يمنعه ولو غنق العبد قبل أخذها منه فله تملكها ان بطل الالتقاط والا فهي للسيد لأنها من كسبه فله أخذها وتعريفها وتملكها (قوله) والمذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة لاستقلاله بالاكتساب (قوله عرف وتملك) فان عجز أومات قبل التملك أخذها الحاكم لا السيد وحفظها لملكها ولو تلفت بعد التملك قبلها في كسبه ولا يقدم مالكها على الغرماء قال الزركشي ومثله الحر المفلس والميت (قوله ومن بعضه حر) وان لم يأذن السيد الا في نوبة السيد وحده فلا بد من اذنه ويكتفي في المشترك اذن أحد سيديه وما التقطه يكون بينهما (قوله عرفها وتملكها) أي ان كان قد أذن له لأنه فيها كالتقن قاله شيخنا الرمي وعليه لو لم يأذن له يعود ماسر في الرقيق وان فرغت نوبة السيد فراجع (قوله والاعتبار بوقت الالتقاط) هو المعتقد ولو اختلفا في وقوعها في نوبة أيهما صدق ذو اليد فان كانت يدهما أولا يبد أحد حلف كل وقسمت بينهما ولو تخلت نوبة السيد في مدة تعريف العبد أناب من يعرف (قوله من الأكتساب) والعبرة فيها بوقت الوجود ومنها الصدقة عليه (قوله من المؤن) والعبرة فيها بوقت الاحتياج لوجود السبب وما ذكره الشارح يحمل على ذلك والا فهو مرجوح ومنها زكاة الفطر (قوله الارش الجنابة) أي منه أو عليه كما قاله الزركشي (قوله وهذا المستثنى الخ) حاصله أنه في الشرح ساكتا عن المؤن وأرض الجنابة وزاد عليه في الروضة الثاني وحده وزاده مع الأول في المنهاج أيضا فقوله على الشرح متعلق بمزيد فيهما .

(فصل) في حكم لقط الحيوان وغيره (قوله المملوك) خرج به نحو كاتب يقتني فيجعل لقطه وبعد تعريفه

[قوله والقول الثاني] عليه يأخذها القاضي ويحفظها دون السيد لأنه لا ولاية له على المكاتب . أقول هذا فيه نظر فاهم قالوا ان الأجنبي إذا انتزع من العبد القطة صح التقاطه [قول المتن فلصاحب النوبة في الأظهر] بناء على دخول الكسب النادر في المهايأة والثاني مبنى على عدم دخوله [قوله ومقابله يشتركان] أي لأن النادر لا يخطر بالذهن عندتها يؤمها [قوله فليس على من وجدت] قال الزركشي ولاه فيها إذا جنى قال وحيد فلا يستثناء من المؤن والأكتساب لا من المؤن فقط [قوله استقلالا] يعني زاده في الروضة ولم يذكر فيها المستثنى منه وهو المؤن وقوله ومن يدمعه الخ يريد به أن مازاده المنهاج هنا بقوله قلت كله في الشرح الأرض الجنابة والمؤن فهما في المنهاج من يبدان على الشرح وفي الروضة زاد الأرض فقط هذا مراد كما يعلم بمراجعة الروضة

[فصل : الحيوان الخ] كذلك المختص كالسكب والبعير المنذور هديه يلتقطه للنحر والموقوف [قول المتن المملوك] كذلك المختص كالسكب والبعير المنذور هديه يلتقطه للنحر والموقوف

والقول الثاني كالمولم تكن مهايأة (وكذا حكم سائر النادر) أي باقيه (من الأكتساب) كالوصية والهبة والركاز (و) من (المؤن) كأجرة الطبيب والحمام وعن الدوا المعنى أن الاكتساب لمن حصلت في نوبته والمؤن على من وجد سببا في نوبته في الأظهر فيهما ومقابله يشتركان فيهما (إلا أرض الجنابة والله أعلم) أي فليس على من وجدت الجنابة في نوبته وحده بل يشتركان فيه جزم لأنه يتطرق بالرقبة وهي مشتركة وهذا المستثنى بتوجيهه من يبد في الروضة استقلالا ومن يدمعه المستثنى منه على الشرح وظاهر أنه إذ لم يكن بينهما مهايأة يشتركان في سائر النادر من الاكتساب والمؤن (فصل) (الحيوان المملوك)

المتنع من صفار السباع) كالذئب والفر والفهد (بقوة كبير وفرنس) وحمار وبغل (أو بعدو) أي جرى (كأرب وظي أو طبران كحلم ان وجد بمفازة) أي مهلكة (فللقاضي التقاطه للحفظ وكذا لغيره) أي لغير القاضي من الآحاد التقاطه للحفظ (في الأصح) لثلا يأخذ من خائن فيضيع والثاني للمنع اذا ولاية للآحاد على مال الغير (ويحرم التقاطه للملك) على كل أحد لأنه مصون بالامتناع عن أكثر السباع مستغن بالرعي الى أن يجده صاحبه (١١٨) لتطلبه له فمن أخذه للملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده الى موضعه فان دفعه

يختص به ويستفح به ونحو ذلك بغير فيه قلادة مثلاً مما هو قرينة على أنه هدى فيعرفه واجده ويذبحه وقت النحر بمجي ويفرق لجمه باذن الحاكم ندبا فان ظهر صاحبه وأنكر كونه هدياً صدق بيمينه وعلى الذابح له ما بين قيمته حياً ومذبوحاً وعلى الآكل غرم اللحم والذابح طريق فيه والأوجه جواز تملك منفعة موقوف أو موصى بها بعد تعريضهما (قوله المتنع) أي بالقلل ولو مع حمل على ظهره مثلاً فان ألقاه الحمل أو كان به نحو كسر رجل فكغير المتنع وإذا لقطه فهو لا لقط لما عليه من الحمل وعكسه وتقدم حكمه (قوله كالذئب الخ) مثال للصغار بالنسبة لنحو الأسد وقيل المراد صفار المذكورات (قوله مهلكة) وسميت مفازة تفاؤلاً وذكر بعضهم أنها من أسماء الأضداد يقال فاز اذا نجح أو هلك (قوله في الأصح) محل الخلاف في زمن الأمن فبزمن الخوف يجوز قطعاً ولو أمن عليه يقينا ولم يعرف مالكة امتنع أخذه وان عرف مالكة جاز أخذه لردءه اليه وهو أمانة معه (قوله ويحرم) أي زمن الأمن في المفازة للملك (قوله للملك قطعاً الخ) فعلم أنه يجوز للحفظ مطلقاً وكذا للملك الأمن مفازة آمنة (قوله يجوز التقاطه) أي غير المتنع للملك وكذا للحفظ سواء زمن الأمن أو غيره في المفازة فغيرها وانما قيد بالملك ليرتب عليه ما بعده (قوله الخونة) بفتح الخاء المجمة وفتح الواو جمع خائن (قوله ويتخير أخذه) أي غير المتنع للملك أو ما أخذه للملك ولومن المتنع (قوله أو باعه) أي حالا (قوله وعرفها) لم يذكر الضمير هناد ففعلاتهم عوده إلى الثمن (قوله أو أكله) أي حالاً بعد تملكه ان وجده في مفازة فان وصل به إلى العمران فقال العبادي بمتنع أكله وتملكه قبل التعريف وجوز الماوردي فيه خصلة رابعة وهي أن يملكه حالاً ويبقى حياً لينتفع بده أو نسله (قوله ولا يجب الخ) أي مادام في الصحراء والا فيجب (قوله والخصلة الأولى الخ) هذا إذا استوت الخصال في ينبغي أن يلتقط للملك منافعه [قول المتن فللقاضي التقاطه] قال الزركشي ينبغي أن يكون محله إذا خاف الضياع والا فيترك ولا يتعرض له [قوله لأنه مصون بالامتناع الخ] في حديث زيد بن خالد في الأبل مالك ولها [قوله كالمفازة] لاطلاق الحديث [قوله بخلاف المفازة] أي والجواب عن الحديث أنه ظاهر في المفازة بدليل قوله فيه ترد الماء وترعى الشجر [قوله بعد التعريف] كغيره [قول المتن أو باعه] لأنه أولى من الأكل (قوله أي اللقطة المبيعة) يعني لا الثمن [قول المتن أو أكله] الأحسن وأكلها وهو كذلك في بعض النسخ [قوله أيضاً أو أكله] بالاجماع على هذه الخصلة قاله الزركشي فلو لم يأكل حتى حضره إلى العمران امتنع فيما يظهر ويحتمل خلافه [قوله أخذاً] يرجع لقوله متملكاً له [قول المتن وغرم قيمته] قال ابن المنذر دليله القياس على اثبات ذلك في لقطة الذهب والفضة [قوله ولا يجب] هو مستفاد من صنيع المنهاج حيث ذكر التعريف في الخصلتين الأولتين وتركه من الأخيرة [قوله من الثالثة] أي لما فيها من تعجيل الاستباحة قبل التعريف (فرع) لم يراعوا هنا وجوب اتباع الأحظ وراعوه فيما يحذف كما سيأتي فما الفرق ثم رأيت الأسنوي اعتبره هنا أيضاً

الى القاضي برى في الأصح (وان وجد بقرية) أو موضع قريب منها أو بلدة (فالأصح جواز التقاطه للملك) والثاني المنع كالمفازة وتوفر الأول بأنه في العمران يضيع بامتداد اليد الخاتمة اليه بخلاف المفازة فان طروق الناس بها لا يملك ولو وجد في زمن نهب وفساد جز التقاطه للملك قطعاً في المفازة والعمران (وما لا يمتنع منها) أي من صفار السباع (كشاة) ومجل وفصيل (يجوز التقاطه للملك في القرية) ونحوها (والمفازة) صيانة له عن الخونة والسباع (ويتخير أخذه من مفازة فان شاء عرفه وتملكه) بعد التعريف (أو باعه) أي وان شاء باعه استقلالاً ان لم يجد حاكماً وبأذنه في الأصح ان وجده (وحفظ ثمنه وعرفها) أي اللقطة المبيعة (ثم تملكه) أي الثمن (أو أكله) أي وان شاء أكله متملكاً أخذاً مما سيأتي (وغرم قيمته ان

ظهر مالكة) ولا يجب بعداً كله تعرفه في الظاهر للإمام من وجهين لما سيأتي عنه والخصلة الأولى أولى من الثانية [قوله] والثانية أولى من الثالثة (فان أخذ من العمران فله الخصلتان الأوليان) بضم الهمزة وبالتحتانية (لا الثالثة في الأصح) وفي الروضة كآصلها الأظهر. والثاني في الثالثة أيضاً كالمفازة ودفع بأن الأكل فيها لأنه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل اليه ولو كان الحيوان غريباً كقول كالجحش فيه الخصلتان الأوليان ولا يجوز تملكه في الحال في الأصح وإذا أمسك الملتقط الحيوان وتبرع بالانفاق فذلك وان أراد الرجوع فليتنق باذن الحاكم فان لم يجد حاكماً

أشهد (ويجوز أن يلتقط عبدا لا يميز) في زمن أمن أو نهب وميزا في زمن نهب بخلاف الأمن لأنه يستدل فيه على سيده فبفضل إليه والأمة كالعبد ويؤخذ من غرضون كلامهم أن فيهما الخصلتين الأوليين في الروضة (١١٩) وأصلها ثم يجوز تملك

العبد والأمة التي لا تحل كالمجوسية والمحرمة وإن كانت ممن تحل فعلى قولين كالاقتراض لأن التملك بالاتقاط اقتراض وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فإن لم يكن كسب فعلى ماسبق في غير الآدمي وإذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقته قبل قوله في الأظهر وحكم بفساد البيع والثاني لا كما لو باع بنفسه انتهى (ويلتقط غير الحيوان) كما كول وثياب وقود (فإن كان يسرع فساد كهرسة) ورطب لا يقتصر (فإن شاء باعه) أي استقلالا إن لم يجد حاكما وبأذنه إن وجده أخذ ما سبق (وعرفه) بعد بيعه (ليتملك منه) بعد التعريف (وإن شاء تملكه في الحال وأكله) وغرم قيمته سواء وجدته في مفازة أو عمران (وقيل إن وجدته في عمران وجب البيع) وامتنع الأكل وعلى جوازها في القسمين في التعريف بعده وجهان أحدهما في العمران وجوبه وفي المفازة قال الامام الظاهر أنه لا يجب لأنه لا قاعدة فيه (وإن أمكن

الأحظية أو عدمها وإلا وجب فعل الأحظ للمالك (قوله أشهد) فإن لم يشهد لم يرجع وإن نوى الرجوع فإن فقد الشهود فله الرجوع إن نواه فإن اختار البيع فكما تقدم وليس له بيع بعضه ولأن يقتض على المالك للنفقة لأنه قد يستغرقه فيه وفارق الاتفاق كما قاله شيخنا الرملي بأن ما اقتضه قد يتلف قبل إنفاقه وفيه بحث ظاهر (قوله أن يلتقط عبدا لا يميز) مطلقا ويعرف رقه بعلمة كالخشبة والزنجي أو بأخبار برقه ممن يعرفه قبل أو بنحو ملكه فإن عرف مالكة وأخذته لبرده إليه لم يضمه (قوله وميزا) يشمل البالغ فراجع (قوله في زمن نهب) في عبارة غيره خوف (قوله كالاقتراض) فالعقد عدم صحة التملك (قوله وينفق الخ) سواء التقطه للحفظ أو للتملك كما قاله شيخنا الرملي (قوله أعتقته) وكالعتق غيره من التصرفات كإتيان جبر وغيره مما يزيل الملك ولو عاد وأكذب نفسه ليأخذ الثمن في قبوله وجهان (قوله غير الحيوان) شمل الاختصاص نحو كلب معلم وخمر محترمة وزبل ولقطة لحفظ أو اختصاص بعد التعريف ثم إن ظهر المالك أخذ الموجود ولا ضمان فيما تلف ولو باتلاف كما تقدم وإنما لم يذكره الشارح لعدم تأتى ما بعده فيه من التفاصيل (فرع) يجوز التقاط السبائل للتملك إن أعرض مالكها عنها أو علم رضاه ولو كانت في مال زكوى ولا زكاة على المالك فيها لأنها لما كانت في محل الاعراض من المالك جعلت كذلك من المستحقين تبعا (قوله وبأذنه) وجوبا إن لم يخف منه عليه والاستقل (قوله) وغرم قيمته) أي وقت أكله حال اللقطة أو بعده ولا يلزمه إفرازها لأن النعمة أحفظ فإن أفرزها فهي أمانة وله تملكها بعد التعريف كالثمن (قوله سواء وجدته في مفازة أو عمران) وسواء زمن أمن أو غيره وتقدم في الحيوان منع الأخيرة للتملك ويؤخذ الفرق من التعليل السابق فيه (قوله في القسمين) أي الحيوان وغيره أخذ ما ذكره أولا بقوله لما سيأتى عنه أي الامام (قوله أنه لا يجب) أي مادام في المفازة والاوجب كإسرها والتخيير المذكور عند الاستواء في الأحظية للمالك والواجب الأحظ كما مر أيضا (قوله فإن كانت الغبطة الخ) ولا يجوز هنا التملك إلا كل حال لبقائه بخلاف ما تقدم (قوله أو في تحفيقه) أو استوى الأمران (قوله وتبرع به) الواجد أو غيره (قوله والايبيع بعضه) وتقدم في الحيوان منع بيع بعضه خوف استغراقه (قوله ومن أخذا الخ) وهو أهل لقطة للحفظ الخ أي فنحو صبي إذا رأى وليه أن يملك له لم يصرف مؤنة التعريف من ماله بل يرفع الأمر للحاكم لبيع جزء منها له

[قوله والأمة كالعبد] إلا في شيء واحد وهو منع لقطة من تحله للتملك [قوله ثم يجوز] وجه استدلاله التعبير بتم فانه يقتضى تأخر التملك عن التعريف فينتفى التملك حالا وأما خصلة البيع فكأنها مأخوذة من قولهما الآتي وإذا بيع ثم ظهر المالك فانه من كلام الروضة وأصلها [قوله كما كول وثياب الخ] وكذا آخر محترمة [قول المتن فإن شاء باعه] وهو أولى من الخصلة الآتية بالاتفاق [قول المتن وإن شاء الخ] ولاتأني هنا الخصلة الثالثة [قوله وقيل إن وجدته الخ] هو نظير ما سلف في الشاة من امتناع الأكل فيها في العمران [قوله في القسمين] هما الحيوان وغير الحيوان [قوله لأنه لا فائدة فيه] أي لأن التعريف لغرض ظهور صاحبه قبل التملك وقد وجد وفارق العمران بأنه يرجي فيه ظهور مالكة [قول المتن فإن كانت الغبطة الخ] قال صاحب النخائر ولم أر لأصحاب جواز الأكل ههنا قال الزركشي صرح القاضي أبو الطيب بالتخيير بين الأكل والبيع كغيره وأشار الروياني إلى تفرد لا مكان ببقيته فلا ضرورة للأكل بخلاف الحيوان وما يسرع فساد [قول المتن لتجفيف الباقي] ويخالف الحيوان حيث يجوز بيع كله لأن النفقة تأكله

جاءه علاج كوطب يتجفف فإن كانت الغبطة في بيعه بيع أو في تحفيقه وتبرع به الواحد جففه وإلا يبيع بعضه لتجفيف الباقي حفظا له والمراد بالعمران الشارع والمسجد لأنهما مع الموات محال اللقطة (ومن أخذ لقطة للحفظ أبدا

فهي أمانة) فيجده (فان دفعها الى القاضي لزمه القبول) وكذا من أخذها للملك ثم دفعها الى القاضي يلزمه القبول (ولم يوجب الاكثر من التعريف والحالة هذه) أي الأخذ للحفظ أبدا قالوا لأن التعريف انما يجب لتحقيق شرط الملك وأوجه غيرهم وصححه الامام والغزالي لثلاث يكون كتابا موقوتا للحق على صاحبه (١٢٠) قال في الروضة هذا أقوى وهو المختار وقال في شرح مسلم انه الأصح وعلم مما ذكر أن

التعريف في الأخذ للملك واجب قطعا (فلو قصد بعد ذلك) أي بعد الأخذ للحفظ أبدا (خيانة لم يصير ضامنا في الأصح) بمجرد قصد والثاني يصير (وان أخذ بقصد خيانة فضامن وليس له بعده أن يعرف ويملك على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني له ذلك لوجود صورة الالتقاط (وان أخذ ليعرف ويملك) بعد التعريف (فأمانة مدة التعريف وكذا بعدها ما لم يتختر التملك في الأصح) ومقابله تصير مضمونة عليه اذا كان غرم التملك مطردا قاله الغزالي كالامام والأول قاله ابن الصباغ والبخوي (ويعرف) بفتح الياء الملتقط (جنسها) أذهب هي أم فنة أم ثياب (وصفتها) أهروية أم مرويية (وقدرها) بوزن أو عدد (وعفاها) أي وعاءها من جلد أو خرقه أو غيرها (ووكاهها) أي خيطها المشدودة به روى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لسائله عن لقطه الذهب أو

(قوله فهي أمانة) وكذا زوائدها من نحو درّ ونسل ويجرى فيها ما في أصلها من تجفيف ما يسرع فسادها وغير ذلك (قوله الى القاضي لزمه القبول) وهذا في قاض أمين وإلا لم يجز دفعها له ولا يلزمه القبول ويضمنها دفعها له (قوله للملك) أولا للاختصاص أولا بقصد شيء ونسيه أو بقصد واحد لا بعينه (قوله ثم دفعها إلخ) فيه ما سر ويراد دفعها الى القاضي (قوله قالوا) صيغة تبرّ لأنه قد يقال الوجوب ليظهر المالك (قوله وصححه الامام والغزالي) هو المعتمد ولو أراد العود للملك وجب التعريف قطعا (قوله للحفظ) وكذا للملك (قوله بمجرد القصد) فان فعل صار ضامنا بلا خلاف (قوله بقصد خيانة) وعلم ذلك القصد قينا ولم ينسبه والا فأمين (قوله بعده) أي مادام مصر عليه ويأخذها الحاكم منه قهرا عليه فلو عاد الى الأمانة ولو بعد أخذ الحاكم أرا الخيانة فيها بالفعل ليصرف ويملك جاز ويخرج عن الضمان خلافا لبعضهم كالسالم الحاكم والتعريف بالمنوع ما كان لأجل أن يملك فان كان لأجل أن يعرف صاحبها ليدفعها له فلا مانع (قوله ليعرف ويملك) ليس قيذا كما علم (قوله مطردا) أي مستمرا لم يتخلله قصد حفظ (نفيه) التعريف ممنوع على من خاف به أخذ ظالم لها وتكون عنده أبدا أمانة فان خالف ضمن (قوله ويعرف) سيأتي أنه مستحب ويندب كتابة أو صافها ووقت لقطها وموضعه (قوله مرويية) يسكون الراء نسبة الى مرويية بأرض الحجم كهرة (قوله وعاءها) هو أحد ماصدقات العفاص قال في القاموس العفاص مشترك بين الوعاء الذي فيه النفقة من جلد أو خرقه وعلاق القارورة والجلد الذي يغطي به رأسها (قوله ثم يعرفها) أي الملتقط سنة وجوبا ولو اختصا سواء انفرد أو تعدد وفي التعدد توزع السنة عليهم على المعتمد ويكفي أحدهم ولو بلا إذن من الباقي ويكفي اذنهم لأجنبي ولو أسقط بعضهم حقه من الالتقاط لم يسقط ويبني الوارث على تعريف مورثه ويعتبر فيمن يعرف كونه مكلفا موثوقا به ولو سفيها أو غير عدل وليس مروفا بالخلاعة والمجون ويغني عن تعريفها دفعها للحاكم كفاي لقطه الحرم (قوله) أو أقرب البلاد الى موضعه من الصحراء) أي ان كان في جهة مقصده والا فالمعتبر مقصده وان بعدا أو عرض له مقصده بعد غيره (قوله تبعهم) أي ان كان سيرهم الى جهة مقصده والاعتراض لهم بالمناداة فقط (فرع) لو وجد لقطه في بيته فعليه التعريف لمن بدخله (قوله ولا يعرف في المساجد) أي يكره على المعتمد ولا يكره أن يسأل بعض من فيها من غير صورة تعريف وشملت المساجد مسجد المدينة الشريفة والأقصى

[قول المتن فهي أمانة] كذلك درها ونسلها [قول المتن لزمه القبول] أي بخلاف الوديعة فانه قادر على الرد الى المالك [قوله قالوا] صيغة تبرّ وجهه أنه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كائما فقد ورد النهي عن الكتم [قوله وعلم مما ذكر إلخ] أنه لو أخذ للحفظ ثم بدا له التملك فلا بد من استئناف التعريف كذا في الزركشي لكن سيأتي في الصفحة بعدها ما يفيدك أن محل ذلك اذا قلنا إن التعريف في حقه غير واجب [قوله بمجرد القصد] كالوديعة [قوله والثاني يصير] إذ سبب أمانته مجرد نيته [قوله ومقابله تصير إلخ] كالاستمات ويفرق بأن المستمات قد قبض لغرض نفسه وهذا حين الأخذ معظم غرضه الحفظ على صاحبها وصون ماله عن الضياع [قول المتن ويعرف إلخ] سيأتي في كلام الشارح عند آخر الصفحة أن ذلك مستحب

الورق اعرف وكاهها وعفاها ثم عرفها سنة وقبس على معرفته خارجها فيه معرفة داخلها وذلك ليعرف صدق [قوله] واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في الأسواق وأبواب المساجد) عند خروج الناس من الجاعات (ونحوها) من مجامع الناس في بلد الالتقاط أو قريته أو أقرب البلاد الى موضعه من الصحراء وان جازت به قافلة تبعهم وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشافعي

الافى المسجد الحرام على الأصح (سنة) للحدث ويقاس على ما فيه غيره وليس على الاستيعاب بل (على العادة يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين كافي المحرر وغيره (ثم كل (١٢١) شهر) بحيث لا ينسى أنه تكرر

للاول كذا في الروضة وفي أصلها الماء مضمي وسكتان عن بيان المدد في ذلك وفي التهذيب ذكر الأسبوع في المدة الأولى ويقاس بها الثانية (ولا تكفي سنة متفرقة في الأصح) كأن يعرف شهر أو يترك شهرا وهكذا لأنه لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الأصح تكفي والله أعلم) لأنه عرف سنة ومحمده في الروضة أيضا ولا تجب المبالغة في التعريف في الأصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أوصافها) في التعريف ولا يستوعبها لئلا يعتمد الكذب وذكروا مستحب وقيل شرط وهو مسبوق بعرفته فيأتي فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الآخرين (بل يرتبها القاضي من بيت المال أو يقترض على المالك) أو يأمر الملتقط بها يرجع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه إن عرف فهو متبرع (وان أخذ لتملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه

(قوله إلفى المسجد الحرام) فلا يكره التعريف فيه على الأصح وهو المعتمد وستأتي حكمته (قوله سنة) على التحديد . نعم إن كانت قبل قصد التملك وجب بعده سنة أخرى وسيأتي حكمه في الشرح في الفصل بعده واعتبرت السنة لعدم انقطاع القوافل فيها غالبا ولأن في الزيادة عليها اضراها باللاقط (قوله بحيث لا ينسى) هو ضابط واضح لا بد من مراعاته في كل السنة والتقيد بما ذكره من مرتين في بعض الأيام وهكذا ليس متعينا بل هو مستحب وابتداء السنة من ابتداء التعريف وإذا حصل النسيان وجب استئنافها (قوله ويقاس بها الثانية) فهي أسبوع كالأولى وفي المنهج أو أسبوعين ثم كل أسبوع مرة أو مرتين إلى تمام سبعة أسابيع ثم كل شهر مرة أو مرتين إلى تمام السنة (قوله الأصح تكفي) أي بالشرط السابق : أي من عدم النسيان ويجب أيضا بيان زمن وجدانها ومكانه فان فقد شرط من هذه الثلاثة وجب استئناف سنة قاله شيخنا في شرحه وانظر هل يجب الاستئناف بعدم ذكر الزمان أو المكان في مرة من التعريف أو في غالب المرات أو في جميعها في جميع السنة (قوله ولا تجب المبادرة في التعريف) بل الواجب أن ينسب لزمن الالتقاط ومآله بعضهم من وجوب المبادرة إذا غلب على ظنه فوات معرفة المالك لها مدفوع بماسر من وجوب ذكر زمنها ومكانها (قوله ولا يستوعبها) فيحرم ويضمن ان فعل كالدولة على الودعة (قوله وذكروا مستحب) هو المعتمد (قوله مسبوق بعرفته) المتقدمة بقوله ويعرف الخ (قوله فيأتي فيها الخلاف) المذكور يقتضي حرمة استيعابها ونذب ذكر بعضها واعتمد شيخنا أنه فيها واجب إن قصد التملك والا فمندوب قال وهذا عند الالتقاط وأما عند التملك فواجب قطعا ليعرف ما يدفعه للمالك إذا ظهر (قوله لحفظه) المراد لغير تملكه على ماسر (قوله على وجوب التعريف) الذي هو المعتمد كما تقدم (قوله من بيت المال) تبرعا ويقدم على ما بعده ويجب فيما بعده مراعاة الأحظ للمالك (قوله أو يقترض على المالك) إمام بيت المال بأن يرتبها الحاكم فيه ومنه أمر اللاقط بها كإذ كره ولو كانت الأجرة بقدر قيمة اللقطة يبيع بنقد وحفظ لعدم احتياجه إلى مؤنة قاله ابن عبد السلام أو يقترضها على المالك من اللاقط أو غيره الخ (قوله فهو متبرع) ان كان غير محجور عليه وإلا فكما صرح (قوله لتملك) ولو بعد أخذها للحفظ فالمؤنة عليه والمراد بالتملك عدم الأخذ للحفظ كما صرح (قوله لزمته) ومال شيخنا الرمي إلى أنها على المالك كالتى قبلها (قوله لا يعرف) قال بعضهم إلفى الحرم لمنع

[قوله إلفى المسجد الحرام] وجه ذلك بأن لقطته لا تملك بخلاف غيره أي فيكون التعريف لغرض التملك بمنزلة البيع في المسجد أقول فيه نظر فان هذا الحكم ثابت ولو كانت اللقطة للحفظ فقط فالوجه الفرق بأنه مثابة للناس وكثرة الناس به مظنة لوجود صاحبها أو إرساله من نظرها قال القفال ولو التقط درهم في بيته فعليه التعريف ان يدخل بيته [قول المتن يعرف أولاً ولا الخ] إنما كانت مرات التعريف في الأوائل أكثر لأن الطلب فيها أكثر [قوله ويقاس بها الثانية] يرجع لقول المصنف كل يوم مرة [قوله لأنه عرف سنة] وكما لو تبرع صوم سنة ولا تطلق الخبر وقيد الامام بما اذا لم يؤد إلى نسيان التوب السابقة انتهى ويشترط أيضا بيان زمن الوجدان واسنادها إلى ذلك الوقت كما ذكره الامام أيضا [قوله كما أفاده ثم] المراد بها ما في قول المصنف ثم يعرفها [قول المتن ولا يلزمه الخ] قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الأجرة لاتأتى في السنة إلا بقيمة اللقطة فينبغي أن تباع بأحد النقيدين فان حفظه سهل لا يحتاج إلى مؤنة [قول المتن من بيت المال] قرض على صاحبها [قوله بأن ظهر مال كسها] قال الزركشي وينبغي جريان هذا الوجه

(١٦٠ - قلوبى وعميره - ثالث) عليه وسواء تملك أم لا (وقيل ان لم تملك) بأن ظهر مال كسها (فعلى المالك المؤنة لعدم فائدة التعريف إليه) (والأصح أن الحقير) أى القليل المتمول (لا يعرف سنة بل زمان يظن أن فاقده يعرض عنه غالبا) بعد ذلك لزمن ويختلف

ذلك اختلاف المال قال الروابي فداني النضة يعرف في الحال وداني الذهب يعرف يوما أو يومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كالكمير
وقيل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير المتحول كحبة الخنطة والزينة فلا يعرف ولواجده الاستبداد به وقدر بعضهم القليل المتحول بما دون
نصاب السرقة والأصح لا يتقرر بل هو ما غلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (فصل : اذا عرفت) أي
الملتقط للملك كما صرح به الرافعي (١٣٢) في الشرح للقطعة (سنة) على ما تقدم (لم يملكها حتى يختاره أي الملك) بلفظ

كتملك) ونحوه (وقيل
تكنى النية) أي نية
الملك لفقد الإيجاب
(وقيل يملك بمعنى السنة)
اكتفاء بقصد عند الأخذ
للملك بعد التعريف
فن التقط للحفظ دائما
وقلنا بوجوب التعريف
عليه وعرف سنة قبده
الملك لا يأتي فيه هذا الوجه
كما صرح به الامام والغزالي
في البسيط وإن لم نوجب
التعريف عليه فعرف ثم
بداه قصد الملك لا يعتد
بما عرف من قبل (فان
ملك) الملتقط للقطعة
(فظهر الملك) وهي باقية
بما لها (واتفقا على رد
هينها عند ذلك) ظاهر ويقاس
به اتفاقهما على العدل
الى بدلها (وإن أرادها
المالك وأراد الملتقط
العدل الى بدلها أوجب
المالك في الأصح) والثاني
الملتقط واستدل الأول بما
في الحديث السابق فان جاء
طالبها فأداها اليه وقصره
التفنى على ما قبل الملك
ولوردها الملتقط لزم المالك

لقطته فراجعه فان الوجه خلافه (قوله ولواجده الاستبداد) أي الاستقلال قال بعضهم بصيغة تملك
ولم ير ضه شيئا (قوله والأصح لا يتقرر الخ) هو المعتقد (قوله لا يكثر أسفه عليه) سواء كان مالا
أو اختصاصا نعم إن ظهر مالكة وادعى عدم الاعراض عنه وجب دفعه له إن كان باقيا مطلقا وبده
إن كان متوقلا وإلا فلا شيء له (فصل) فيما تملك به القطعة وما تضمن به وغير ذلك (قوله على
ما تقدم) أشار به إلى أن السنة ليست قيذا بل المدار على وجود تعريف معتد به ولودون سنة فما يكنى
فيه (قوله بلفظ) منه أومن وليه أو وارثه لومات فيهما وكاللفظ ماني معناه كامر في الضمان ثم تقدم
عن شيخنا أن غير المتحول لا يحتاج فيه إلى تملك (قوله كتملك) أي فيما يملك ونحو قلت
الاختصاص إلى نفسى في غيره (قوله وقيل تكنى نية الملك) أي الآن فلا يكنى ذلك عند الأخذ
قطعا (قوله وقلنا بوجوب الخ) هو محل توهم محي الوجه المذكور فانه لا يأتي مع القول بعدم الوجوب
بطريق الأولى (قوله هذا الوجه) وهو القائل بالملك بمعنى السنة (قوله وإن لم نوجب الخ) ليس قيذا
بل مع الوجوب لا يعتد به أيضا فلا بد فيهما من استئناف سنة أخرى فلم أن التعريف قديجب سفتين
وانظر عكس هذه بأن قصد الملك أولا وعرف سنة ثم قصد الحفظ وانتهى بوجه عدم وجوب سنة أخرى
بل يملك متى أراده بعد (نبيه) قد تقدم ما يفيد أن التعريف قد يكون أكثر من سفتين أيضا
كالم يذ كرمكانها أوزمانها أو حصل نسيان في أثناءه فراجع (قوله فظهر الملك) مالكة وان لم
يظهر فلا مطالبة على اللاقط في الآخرة إن عزم على ردها اذا ظهر (قوله بما لها) أي بلا نقص ولا زيادة
ولا تعلق حق كرهن مما يمنع بيعها فان تعلق بها ذلك تعين البذل ثم ان باعها الملتقط بشرط اختياره أولهما
فظهر الملك فيه انفسخ وإن لم يفسخه (قوله على رد عنها) ومؤنة الرد على المالك قبل التملك وبعده
على الملتقط (قوله ان كانت متقومة) ولا نظر للثمن السورى وان وجب في القرض المقيمة عليه لأن سبناه
على المثلية ولا ضمان فيها لا قيمة له ولا المناصه كالسكب والسرجين كامر (قوله بزيادتها المتصلة) وكذا
المنفصلة على المعتمد ولا أرض لو نقصت بغير تقصير (قوله دون المنفصلة) ومنها الجمل الحادث بعد التملك وإن

فما لملك ثم ظهر المالك [قوله المتحول] خرج القليل الذي لا يقول فانه يملك في الحال كما سيأتى في كلام
التشريح [قوله كالكمير] لظاهر الحديث (فصل اذا عرفت الخ)

[قوله أي نية الملك] أي أحداث هذه النية فلا يكنى بنية ذلك عند الأخذ [قوله اكتفاء بقصد]
وفي الحديث فان جاء صاحبها والافهى لك ولذا قال في العدة إنه ظاهر النص ولا يخالفه حديث والا
فشأنك بها [قوله فن التقط الخ] منه تعلم أن قول الزركشى وغيره أن من عرف عاملا وقد التقط بقصد
الحفظ ثم بداه الملك لابد من تعريف عام آخر محله اذا قلنا إن التعريف غير واجب عليه والأصح في
شرح مسلم الوجوب خلافا لماسلف عن الأكثرين [قوله واستدل الأول] من الأدلة أيضا القياس على
القرض [قول المتن أوقيمتها الخ] هذا يدل على أن قولهم يملك بها مسلك القرض ليس من كل
وجه [قوله لا أرضه] لحصول النقص في ملكه [قوله وعليه لو أراده] الضمير فيهما يرجع لقوله الأول

القبول (وإن تلفت غرم مثلها) أي ان كانت مثلية (أو قيمتها) أي ان كانت متقومة (يوم التملك) لأنه
يرمى دخولها في ضمانه (وإن نقصت بغير) ونحوه (فله أخذها مع الأرض في الأصح) لأن الكل مضمون فكذا البعض والثاني لا أرض له
على الوجهين الرجوع الى بدلها سلبية أفصح به الغوى على الثاني لاقتصاره عليه ومثله الأول وعليه لو أراده الملتقط وأراد المالك الرجوع
الى البذل أوجب الملتقط في الأصح وإن زادت أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة ولو ظهر المالك قبل التملك أخذها بزواتها المتصلة

والمنفعة (ولذا ادعاه رجل) مثلا (ولم يصفها ولا بينه) بها (لم تدفع اليه) الآن يتم الملتقط أنها فيلزمه الدفع اليه (وان وصفها وطن) الملتقط (صدقه جز الدفع اليه ولا يجب على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخر بينة بها حوت اليه) عملا بالبينة (فان تلفت عنده فلصاحب البينة تضمن الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه) أي (١٣٣) على الثاني فيرجع الملتقط بما فرمه

عليه ان لم يقره بالملك فان
أقر لم يرجع مؤاخذه له وان
لم يطق صدقه لم يجز الدفع
اليه على المذهب وحكي
الامام زردا في جوازه
(قلت) كما قال الرافعي في
الشرح (لا عمل لقطه
الحرم) أي حرم مكة وفي
الروضة كأصلها مكره وحرمها
(للملك على الصحيح)
أي ونحل للحفظ أبا جزما
(ويجب تعريضها) أي التي
للحفظ (قطعا والله أعلم)
استدل الأول المرحوم بحديث
الشيخين ان هذا البلد
حرمه الله لا يلقط لقطته
الا من عرفها وفي رواية
للبخاري لا عمل لقطته الا
لمشئ أي لعرف والمضى
على الهوام والافاض بالبلاد
كذلك فلا تظهر قائمة
التخصيص والثاني المثل
قال المراد من الحديث أنه
لا يقمن تعريضها عنه كافي
سائر البلاد لثلاثتهم أن
تعريضها في الموسم كاف
لكثرة الناس وحكاية
الخلاف وجهين كما في
الروضة مخالف لحكاية
كثير من نسخ الشرح
قولين وقوله قطعا زائد في
الروضة وقال الحديث وقال

لم ينفصل بخلافه قبله (قوله ولا بينة) فلا أقامها لزمه الدفع ان شهدت عند الحاكم وأمره بالدفع والا فلا
ولو فقد الحاكم أدرخ منته لم يحكم (قوله فيلزمه الخ) لعلمه أنها له (قوله وطن الملتقط صدقه) أو أخبرته
بينة كاسر (قوله جاز) بل ندب ما لم يتعدد الواصف والامتنع الدفع الابحجة (قوله حوت اليه) والزوائد
قبل الحجة للملتقط لالمن كانت عنده وتسمع البينة بوصفها بعد تلفها ولو عند الأخذ من الملتقط (قوله تضمن
الملتقط) ان لم يكن دفع بأمر الحاكم (قوله والمدفوع اليه) أي ان كان الذي أخذه عين اللقطة فان كان
بدلها لتلفها مثلا لم يطالبه المالك لأن ما أخذه مال الملتقط (قوله فان أقر) ولو بعد أمر الحاكم له بالدفع
اليه (قوله لم يجز الخ) هو المعتمد (قوله مكة وحرمها) هو من عطف العام على الخاص لأن مكة منه وهو
المراد عند الإطلاق وخرج به الحل كعرفة ومضى ابراهيم على الله عليه وسلم (قوله للملك) بقصده أو
مطلقا (قوله للحفظ) أي بقصده فقط والحكمة في ذلك أن الله تعالى جعل هذا البيت مثابة للناس أي
يعودون اليه للنسك فرما يعو دمالكها أوثابه وان طال الزمن (قوله لعرف) يقال أفتد إذا عرف ونشد
إذا طلب فالنشء المعروف والناشد الطالب (قوله والثاني الخ) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله زائد في الروضة)
ولو أبدله بقوله أبدال كان أولى (قوله إلى الحاكم) أي الأمين (قوله عن حرم المدينة) ومثله الأقصى
(قوله فلا تلتحق بمكة) هو المعتمد وكذلك مضى ابراهيم لأنه من الحل كعرفات كاسر .

(كتاب القبط)

هو فاعيل بمعنى مفعول أي الملقوط أي بيان حقيقته وما جعل به وبما معه وغير ذلك (قوله طفل) أصالة
ومثله المنجون يخرج به البالغ (قوله لا كافله) أي معينا (قوله يسمى) أي لقوم معناه الشرعي ما ذكره
قبل ويظهر منه أن أركانه ثلاثة لقط ولقبط ولاقط (قوله ومنبوذا) ودعيا لأن غيره يدعيه وذكر النبد
لكونه في كلام المصنف وتسميته لقيطا ومنبوذا باعتبار طرفي حاله ومنشأ النبد عار يقع الأم أو فقد الوالدين
أو أحدهما (قوله فرض كفاية) على من علمه وتعد فان انفرد بفرض عين وطارق اللقطة حيث لم
يجب لقطها كما مر أن المطلب فيها الا كسباب والنفس تميل اليه فاستغنى به عن الوجوب ولا يحتاج في
اللقط إلى إذن الحاكم (قوله ويجب الاشهاد عليه أي على التقاطه) خرج تسليم الحاكم للعدل فالاشهاد

[قوله لم تدفع اليه] حديث لو يعطى الناس بدعواهم [قول المتن جز الدفع] شبه ابن مريج بقبول
الهدية من الرسول وشراء ما يشتره بمن يزعم أنه ملكه (فرع) وصفها جاعة لا تدفع لأحدهم الا بينة
[قول المتن ولا يجب] أي لأنه مدع فيحتاج إلى بينة كغيره [قوله يجب] لأن إقامة البينة قد تعسر وبذلك
قال مالك وأحمد [قول المتن تضمن الملتقط والمدفوع اليه الخ] لو أنفد العين الملتقط بعد مضى الحول
وغير قيمتها لواصل ثم أقام آخر البينة فلبس له مطالبة المدفوع اليه [قوله أي لعرف] يقال أفتد إذا
عرف ونشد إذا طلب فالنشء المعروف والناشد الطالب [قوله والثاني] به قال الأئمة الثلاثة .

(كتاب القبط الخ)

[قوله ومنبوذا] هذا النبد منشؤه عار يبلغ الأم أرقدا أي أوقد أبويه قال القاضي والامام هذا الولد له

يلزم الملتقط الاقامة للتعريف أو دفعها إلى الحاكم وسكت عن لقطة المدينة الشريفة فلا تلتحق بمكة كما صرح به الدارمي والرويات وقضية كلام
صاحب الانتصار خلاف ذلك وروى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشار بها أي رفع صوته وهو بالمجبة ثم المهمة
(كتاب القبط) بمعنى الملقوط وهو كل طفل ضائع لا كافله يسمى لقيطا ومنبوذا اعتبار أنه يلقط ومنبوذا اعتبار أنه ينفذ في الطريق
ونحوه (القطا النبوذ) بالمجبة (فرض كفاية) صيانة النفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشهاد عليه) أي على التقاطه (في الأصح)

خيفة من استرقاق الملتقط له والثاني لا يجب اعتياده على الأمانة لكن يستحب والثالث ان كان ظاهر العدالة لم يجب أمستورها وجب وفي الروضة كأصلها ترجيح القطع بالأول وعلل لوزك الاشارة الى الوسيط لا تثبت له ولاية الحضانه ويجوز الانتزاع منه ثم الطفل يصدق بالمعز وفي النقطة ترد للامام والأوق للكلام الأصحاب أنه يلتقط وعلى مقابلة على أمره الحالك ومن له كافل كآب أو وصى أو قاض أو ملتقط يرد إلى كافل أي يجب رده إليه (وأنما تثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر مسلم عدل رشيد) وبين المختز عنه بقوله (ولو التقط عبد بغير إذن سيده انتزع) أي اللقط (منه) لأن الحضانه (١٢٤) تبرع وليس له أهليه التبرع (فان علمه فأقره عنده أو التقط بأذنه فالسيد الملتقط) والعبد نائبه

في الأخذ والتركيب ولو التقط المكاتب انتزع منه وان أذن فيه السيد لأن حق الحضانه ولاية وليس المكاتب أهلها فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو الملتقط ومن بعضه حر إذا التقط في نوبته في استحقاقه الكفالة وجهان (ولو التقط صبي) أربحون (أو قاسق أو محجور عليه) بتبذير (أو كافر مسلما انتزع) منه لعدم أهليه الصبي والمجنون ولأن الفاسق والمبذر غير مؤتمنين شرعا وان كان الثاني عدلا والكافر لا يلي المسلم وله التقاط الكافر والمسلم التقاط المحكوم بكفره وسبأ ومن ظهر من حاله الأمانة ولم يختبر لا ينتزع منه لكن بوكال القاضي به من يراقبه بحيث لا يعلم للآل يتأذى فاذا وثق به صار كعلوم العدالة ولا يشترط في الملتقط الذكورة ولا الفنى إذا الحضانه بالاناث

مستحب قطعاً (قوله خيفة من استرقاق الملتقط له) وهذا فرق عدم الوجوب في اللقطة ويجب الاشهاد على مامعه تبعاً (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله ويجوز الانتزاع منه) أي مالم يتب ويشهد وإلا فلا تنتزع منه ويكون ذلك لقطعاً جديداً والمنتزع هنا وفيما يأتي هو الحالك كم فلو أخذه غيره لم يقر عليه وفاق الابتداء بوجوده هنا (قوله أنه يلتقط) أي وجوباً وهو المعتمد (قوله أو ملتقط) وان تركه نابذاً له (قوله لمكلف الخ) أي صير ليس به نحو برص ولا عي وقيد شيخنا الرملي ذلك بما إذا باشر بنفسه (قوله لمكلف حر مسلم عدل رشيد) وفي أضداد ذلك تفصيل يأتي (قوله عدل) أي في الرواية فلا ينافي ما قبله وما بعده (قوله فأقره الخ) منه يعلم أن له انتزاعه منه كالحالك وفي المكاتب المنتزع الحالك كم كاسر (قوله التقط لي) فان لم يقل لي فسد اللقط له والسيد ولا تصح نيابته عن السيد وفي ابن حجر مخالفة لبعض ذلك (قوله وجهان) أحدهما عدم الصحة كالأول تكن مهابة الاباذن كالمكاتب وينتزع الحالك كم (قوله انتزع منه) أي ينتزع الحالك وجوباً وأفراد الضمير للعطف بأو فهو راجع لأحد الحالتين وقيد الحجر بالتبذير لأن المفلس أهل (قوله له) أي الكافر العدل في دينه التقاط الكافر وان اختلفا ديناً نعم للذمي التقاط حرق لا عكسه (قوله لا ينتزع) أي لا يجوز انتزاعه منه مالم يرد سفراً (قوله بوكال القاضي) قال بعضهم وجوباً وفيه تردد (قوله بغير أخذ) ومثل الأخذ الجبر لا وضع اليد (قوله أنه يقدم غنى) أي في الزكاة ولو بخيلاً (قوله وعدل) ولو فقيراً على مستور ولو غنياً يقدم من الغنيين غير البخيل عليه وتقدم مرضعة في رضيع على غيرها خلية على متزوجة ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولو بالدار إلا ان كان المسلم عدلاً باطنياً ولا امرأة على رجل في غير ماصي نعم يقدم القيم مطلقاً على المسافر والبلدي المقيم على الطاعن والقروى على البلدي الطاعن أيضاً ولا يقدم باختيار اللقط وفاق الحضانه لعدم الولادة هنا المقضية ليل الطبيعى (قوله وقوله كأصله وهما الخ) هو اعتراض على المصنف وجواب عنه وفيه اشارة الى أولوية السكوت عنه كافي الروضة اسماً مأخوذاً من طرفي حاله اذ اللقيط والمنبوذ من اللقط والتبذير [قول المتن لمكلف الخ] وذلك لأنها ولاية تثبت على الغير فكانت شبيهة بالقضاء وقوله رشيد قيل إنه مستدرك بعد العدالة [قول المتن انتزع] قال الزركشي المنتزع منهم هو الحالك كم نقل ذلك عن صاحب التجهيز ولوزال المانع قبل الانتزاع فيأتي فيه ماسلف في اللقطة أي يقرر بأيديهم من الآن [قوله والثاني يستويان الخ] علل أيضاً في المسئلة الأولى بأن نفقة اللقيط لا يجب على ملتقطه فلا فرق بين غنى وفقير وفي الثانية بأن المستور لا يسلم مؤنة الآخر ويقول لا أترك حقاً بسبب جهلهم حالى (فرع) لو اجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر نعم لو كان أحدهما بخيلاً فجهل الآخر تقديم الآخر [قوله على أن الثاني] يرجع للفقير والمستور من قول المصنف يقدم غنى على فقير وعدل

ألقى والفقير لا يشغله عنها طلب القوت (ولو ازدحم اثنان على أخذه) بأن قال كل واحد منهما أنا أخذه (جعلها الحالك عند على من يراه منهما أو من غيرهما) إذ لاحق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فاللقطة منع الآخر من مزاحمته) لسبقه بالالتقاط ولا تثبت سبق بالوقوف على رأسه بغير أخذ في الأصح (وان التقطاهما وهما أهل فالأصح أنه يقدم غنى على فقير) لأنه قد يواسيه بحاله (وعدل على مستور) احتياطاً للقط والثاني يستويان في المستثنين لأهليتهما وقوله كأصله وهما أهل المسكوت عنه في الروضة كأصلها للتنبيه على أن الثاني في المستثنين أهل فانه لم يذكر قبل والا فلا بد من ذكر الأهل فيما قبل أيضاً (فان استويا) في الصفات (أقرع) بينهما عند تشاحهما ولو ترك أحدهما قبل القرعة انفرده الآخر كالشقيمين ولا يجوز لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كالبس للفرد نقل حقه الى غيره (وإنما

وجد بلدى لقيطابيلد فليس له نقله الى بلديه) تخشونه عيشها وفوات العلم بالدين والصنعة فيها (والأصح أن له نقله الى بلد آخر وأن للغريب إذا التقط ببلد أن ينقله الى بلده) لا انتفاء ماذ كر في البادية والثاني في المستلثين للمافيه ١٢٥ من تعريفه نسبة الضياع فانه

يطلب غالبا حيث ضاع (وان وجده) أى البلدى (بيادية فله نقله الى بلد) لأنه أرفق به (وان وجده بدوى ببلد فكالخضرى) أى فليس له نقله الى بادية وله نقله الى بلد آخر فى الأصح (أو) وجده أى البدوى (بيادية أقر يده) وان كان أهل حلتة يفتقلون (وقيل ان كانوا يفتقلون للنجعة) يضم النون أى الذهاب لطلب المرحى وغيره (لم يفر) لما فيه من تعريفه نسبة للضياع والبلدى ساكن البلد والبدوى ساكن البادية والخضرى ساكن الحاضرة وهى خلاف البادية كالبلد (ونفقته فى ماله العام كوقف على اللقطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص وهو ما اختص به كشياب ملفوفة عليه) وملبوسة له (ومفروشة تحته) ومغطى بها (ومافى جيبه من دراهم وغيرها ومهده) الذى هو فيه (ودنانير منشورة فوقه ونحته) لأن له يدا واختصاصا كالبالغ والأصل الحرية مالم يعرف غيرها

(قوله فليس الخ) حاصله أنه يجوز النقل للثقل والأعلى للدون الا فى بادية يسهل معها تحصيل ماذ كر ولا يجوز النقل مطلقا لامع توائل الأخبار وأن الطريق والمقصد (قوله فله) بل يجب مع عدم الأمن (قوله والبلدى الخ) حاصله أن العمارة ان قلت فقرية أو كثرت فبلد أو عظمت فمدينة وقيل غير ذلك كما ذكره الفقهاء فى الجملة وهو أن البلد مافيه حاكم شرعى أو شرطى أو أسواق للمعاملة وان جمعت السكل فمصر ومدينة وان خلت عن السكل فقرية وعلم من كلامه أن البلدى أخص من الخضرى (قوله على اللقطاء) أو الفقراء لأنه منهم (قوله أو الخاص) ويقدم على العام على المعتمد (قوله كشياب الخ) وكذا دابة زمامها فى يده أو مربوط عليها بنحو وسطه أو راكب عليها ولو مع سائق وقائد وما عليها تبع لها (قوله فى دار) فهى له وكذا فى قرية لافى بابها ولا فى بستان لم تجر العادة بالسكنى فيه والا فكالدار وما فى الدار والبستان تابع لهما ملكا وعدمه (قوله ليس فيها غيره) فان كان معه غيره فله حصته بعدده بحسب الرسوم (قوله لما تقدم) من كونه أن له يدا أو اختصاصا فيثبت له الحاكم التصرف فى جميع ذلك ويحكم له به عند من ينازعه فيه لا مطلقا مالم يعلم خلاف شئ منه (قوله وليس له مال مدفون تحته) وان كان فيه رقعة مكتوب فيها أنه له لم ان كان فيه خيط مربوط بنحو يده مثلا فهو له كما يحته الأذرى واعتمده الخطيب وشيخنا الرملى وكذا لو حكم حاكم بأن المكان له فهو له تعالى المكان (قوله أنه ينفق عليه من بيت المال) ولو محكوما بكفره وإذا أنفق من بيت المال فلا رجوع أخذا من المقابل (قوله فان لم يكن بيت مال) أو كان غيره أهم أو منع ظلما وكلام المصنف شامل لذلك فكان الأنسب للشارح ذلك وان خالف المحرر وغيره (قوله قام به المسلمون) أى المياسير بما فى نفقة الزوجة ويقدم عليهم بعد بيت المال الاقتراض عليه ان رآه الحاكم ويزرعها على مياسير بلده فعلى من يراه منهم فيستخير ان استورا (قوله قرضا بالقاف) هو المعتمد وسيأتى مالم يظهر له مال (قوله وفى قول نفقة) أى فلا رجوع بها وهذا يوافق مافى السيرين وجوب اطعام المحتاج وقد يجاب عن الأول بأن ذاك فيمن تحققت حاجته وكونها نفقة على الثانى انما هو فى الظاهر وأما فى الواقع على مستور [قوله تخشونه عيشها] وأيضا فظهور نسبة بمعمل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النقلة وغيره [قوله لمافيه من تعريفه إلى آخره] والأول لم يعتبر هذه العلة ونظر الى استوائها فى العيش يعلم الدين والصنعة فانها العلة الصحيحة [قوله لما فيه الخ] أجاب الأول بأن أطراف البادية كحال البلدة الواسعة [قوله كالبلد] مثال بخلاف البادية ومثاله أيضا القرية والحاصل أن البلدى أخص من الخضرى هذا مراده فيما يظهر [قول المتن فى ماله] أى كفى الطفل الذى له أب موجود وأولى ولا تجب على الملتقط بالاجاع [قول المتن كشياب الخ] قال الزركشى المراد ان يكون ذلك له جواز التصرف ودفع المنازع له لأن ذلك يكون طريقا لحكم الحاكم صحة ملكه له فتقطن له فانه لا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبه تدافع لأن المنازع لا يدفع إلا بالحاكم ثم رأيت السبكي ذكر أنه طريق للحكم بدفع المنازع للحكم بالملك [قول المتن وليس له مال مدفون تحته] أى لأنه لا يقصد بالدفن الضم إلى الطفل [قول المتن موضوعة بقره] لو كانت فى دار هو فيها فالظاهر أنها ماله كالدار ومثله يقال فى الدفين السابق [قول المتن من بيت المال] قال عمر رضى الله عنه الملتقط لقيط لك ولاؤه علينا نفقته ثم لافرق فى هذا بين اللقيط المسلم والكافر [قول المتن قرضا] قال الزركشى هو مشكل مع قولهم إن وجوبها

(وان وجد فى دار) ليس فيها غيره (فهى له) لما تقدم (وليس له مال مدفون تحته وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقره) ليست له (فى الأصح) كالبعيدة عنه (فان لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثانى يقتضى عليه من بيت المال وأضربه لجواز أن يظهر له مال (فان لم يكن) أى فيه مال كفى المحرر وغيره (فالمسلمون بكفايته قرضا) بالقاف (وفى قول نفقة)

(وَالْتَقَطَ الْإِسْتِقْلَالَ بِحُفْظِ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ) كَحِفْظِهِ وَالثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْقَاضِي (وَلَا يَنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا) أَيْ عَلَى الْوَجْهِينِ كَمَا فِي الْمُرُورِ وَغَيْرِهِ إِذَا امْتَكَنَتْ مَرَاتِحُهُ قَانَ أَفْقَى بَلَا لَذَنَّهُ ضَمِنَ

﴿فصل: إذا وجد لقيط بدار الإسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فتحوها﴾ أي المسلمون (وأقروها بيد كفار صلحا) أي على وجه الصلح (أو) أقروها بأيديهم (بعد ملكها بجزية وفيها مسلم) في الصورتين (حكم بإسلام اللقيط) في المسائل الثلاث تنظييا للإسلام فإن لم يكن فيها فتحوها مسلم فاللقيط كافر (وإن وجد بدار كفار فكفار إن لم يسكنها مسلم) (وإن سكنها مسلم) كآسير وتاجر والأقلم في الأصح) تنظييا للإسلام والثاني هو كافر تنظييا للدار (ومن حكم بإسلامه بالدار فأقام ذمة يئنة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر) لليئنة (وإن اقتصر على الدعوى فالذهب أنه لا يبعه في الكفر) لأنه قد حكم بإسلامه فلا يغير بمجرد الدعوى والطريق الثاني فيقولان ثانيهما يبعه في الكفر كالنصب (ويحكم بإسلام المسيحيين آخرين لا تفرضان في قبيط أحداهم للولادة قلنا كان أحاديثه

فيه تفصيل وهو أنه إن ظهر أنه رقيق غرم سيده ما أنفق عليه أو حرّ له مال فعليه والأفضل من تفرغه مؤنته ولم تسقط هنا بعض الزمن لوقوعها قرضا بذن الحاكم مع أن عدم مطالبة القريب هنا لعدم معرفته فإن لم يكن في سهم الفقراء والمساكين والغارمين أي بما فضل عن كفايتهم فإن لم يكن وحصل في بيت المال شيء قبل يساره قضى منه وقولهم أنه إذا لم يكن له مال ولا من تلزمه مؤنته تبين أن النفقة ليست قرضا فلا رجوع بها على بيت المال المحمول على من تحققت حاجته والمدفق غنى كما سر كما لو افتقر رجل وحكم الحاكم بنفقته على الأغنياء لا رجوع لهم عليه إذا أيسر (قوله فإن قام الخ) ظاهر كلامه أن هذا راجع إلى القولين ويلزمه أن القرض واجب على الكفاية هنا فراجعه وتأمله (قوله وللتقط) حيث يجوز إيداع مال القيم عنده الاستقلال بحفظ ماله غير الذي للنفقة (قوله كحفظه) وليس له أن يخاصم من نازعه فيه إلا بإذن القاضي (قوله إلا بإذن القاضي) ويكفي أول مرة فإن تعذرت مراجعته أشهد فإن لم يشهد صار ضامنا ولو أنفق الملتقط من ماله فلا بد من إذن الحاكم والا لم يرجع لأنه نادر

﴿فصل في الحكم بإسلام اللقيط أو عدمه وغير ذلك﴾ (قوله إذا وجد لقيط بدار الإسلام) بأن استولى عليها المسلمون ابتداء وإن منعهم الكفار منها بعد ذلك وطالت مدة منعهم (قوله وفيها مسلم) أي يمكن كون اللقيط منه سواء كان مجتازا بها أو تاجرا أو أسيرا مطلقا وسواء نفاه أو لا فهو مسلم (قوله في الصورتين) أي الأخيرتين بخلاف الأولى نظرا لأصل الدار فيها (قوله فيما فتحوها) الشاملة للصورتين المذكورتين سابقا ولو عبر هنا كإمر لكان أقرب (قوله حكم بإسلامه) هو جواب إذا للسائل الثلاث قبله (قوله أو بدار كفار) وهي خلاف ما تقدم قبلها فكفار إن لم يسكنها مسلم (قوله وإن سكنها مسلم) أي وجد فيها مدة انقطع السفر وأمكن كونه منه ولا يكفي الاجتياز هنا ولا عبرة بأسير محبوس في نحو مطبوع أو بالادية كالبلد (قوله فسلم) فإن نفاه انتفى بنسبه لإسلامه كإمر (قوله فأقام ذمة) المراد كافر (قوله يئنة) ومثلها القاتل وكذا بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم لحقه في النسب والدين فهو كافر في كل ذلك نعم لو كانت اليئنة أربع نسوة ثبت النسب دون الكفر (قوله لأنه لا يبعه في الكفر) لاحتمال أنه من وطء مسلة بشبهة وقيد المأوردى الخلاف بما إذا لم يصدر منه صلاة أو صوم أو إفطار قطعا ويندب أن يحال يئنه من ادعاء ولحقه في النسب فإن بلغ ووصف الكفر قرر عليه ولكنه يهدد فعله بسلام وحيث حكم بكفره فنفقته في بيت المال كما هو لعود منفقته على المسلمين من أنه ر بما يقر بالجزية (فرع) ذمية أنت بولد من زنا بمسلم قال الطبراني أنه مسلم تبعًا لابن حزم نظرا للدار وخالف العلامة الخطيب وشيخنا مر قال لأنه ليس فيه واحد من أسباب الإسلام الثلاثة التي هي تبعية الأصل أو الساب أو الدار (قوله لا تفرضان الخ) فذكرهما فيه استطراد (قوله أحد أبيه) المراد أحد أصوله بحيث ينسب إليه ويرث منه ولو بلرحم من جهة الأب أو الأم ولورقيقا أو ميتا أو كان الأقرب منه حيا كافرا وخالف الإمام مالك في الأم

في بيت المال نفقة لا قرضا ثم وجه كونها قرضا لإحقاقه بالطعام المضطر وجه النفقة لإحقاقه بالنسب والمجنون العاجزين [قوله يحتاج إلى إذن القاضي] لعدم ولايته

﴿فصل: إذا وجد﴾ [قول المتن أو بدار فتحوها الخ] قال الزركشي كلا القسمين دار إسلام أيضا على نظر في الأول قال ولو منعونا من الثاني فهو دار كفر [قول المتن مسلم] أي يمكن أن يولد له ذلك الولد قال الزركشي ينبغي أن يكون اشتراط وجود المسلم راجعا للقسم الأول أيضا [قول المتن وإن سكنها مسلم الخ] وإن نفاه [قوله فلا يغير بمجرد الدعوى] انظر لو انضم إلى الدعوى لإحقاق القاتل [قول المتن لا تفرضان في قبيط] أي وإنما يذكر إن في باب القبيط استطرادا

(مسلم) قطيب الاسلام (فان بلغ ووصف كفرا) أي أعرب به عن نفسه كما عبر به في الحرر والشرح هنا بعد (فترتد) ولعلق بين كافرين ثم أسلم أحدهما حكم باسلامه) تبعا له (فان بلغ ووصف كفرا فترتد وفي قول) هو (كافر أصلي) لأنه كان محكوما بكفره وأزيل ذلك بالحكم بالتبعية فاذا استقل انقطعت فيعتبر بنفسه (الثانية اذا سبي مسلم طفلا تبعا السابي في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبويه) لأنه صار تحت ولايته فاذا كان معه في السبي أحدهما لم يبق السابي لأن تبعية أحد الأبوين أقوى بمعنى كون أحدهما معه كما قال في الروضة أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة ولا يشترط كونهما في ملك رجل (ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الأصح) والثاني يحكم بتبع الدار فان الذمي من أهل دار الاسلام ودفع بأنهما لم تؤثر فيه فكيف تؤثر في مسييه ثم في المحكوم باسلامه تبعا للسابي اذا بلغ وأعرب بالكفر القولان في الذي قبله فلي قول لانهما كافرين أصليان فلحقهما بغير الحرب (ولا يصح اسلام سبي مجز

(قوله مسلما) وان ارتدت ومات مرتدا (قوله وقت العلوق) أو بعده وقبل بلوغه ولو بالاحتلام ولا قبل دعواه البلوغ إلا مع أمانة كسبت العانة خشة كما مر في الحجر فهو مسلم تبعا (فتبينه) علم عما ذكر أنه لومات الولد قبل اسلام أحد أصوله فهو كافر وأنه لو كان الولد من سبي كافر بأن أسلم أصله بعد بلوغه وكان العلوق به بعد موت الأصل المسلم فهو مسلم وتردد بعض الفضلاء في ذلك لارجه له بله حكم الغفلة واعلم أن البالغ اذا جن ثبت له حكم الولد المذكور ومنه يعلم أنه لو جن ولد بالغ من بالغ عاقل كافر سبي بعد موت جده المسلم فهو مسلم بلا مزية وتردد بعضهم فيه على نظير ما تقدم (قوله أعرب الخ) فالمراد وصف نفسه بالكفر (قوله فترتد) لكن لا تنقض الأحكام السابقة على ردة بمقتضى الاسلام كارتد من مسلم وعقته عن كفارة وغير ذلك (قوله بين كافرين) ليس لهما أصل مسلم (قوله ثم أسلم أحدهما) أو من فوقهما (قوله فان بلغ) كما مر أو أفاق من جنونه (قوله فيعتبر بنفسه) علم منه أن الاسلام على الأول بالتبعية كالاسلام بالنفس فقول الحليمي والفزالي إن اسلام من أسلم تبعا لأحد أبويه لا يفتي عن اسلامه بنفسه مبني على هذا القول المرجوح أو هو سبق قلم (قوله اذا سبي مسلم) ولو صبيا أو مجنونا ذكر أو أنثى حرا أو رقيا منفردا أو متعتدا وحده أو مع كافر (قوله طفلا) أو مجنونا ذكر أو أنثى منفردا أو متعتدا (قوله تبعا السابي في الاسلام) وان كان الثاني بالغًا كما مر (قوله ان لم يكن معه أحد أبويه) أي أحد أصوله من جهة الأب والأُم (قوله فاذا كان معه في السبي أحدهما لم يبق السابي) أي بأن سبي مع سبي أحد أبويه أو بعد سبي أحدهما لأنه لما ساءى أصله في وصف السبي كانت تبعية له أقوى من تبعية السابي فان سبي قبلهما تبعة فهو مسلم (قوله في جيش واحد وغنيمة واحدة) فهو عطف تفسير لأن المقصود اجماعهما في الغنيمة (قوله ولو سباه ذمي) المراد كافر انفرد أو تعدد ولو غير ذمي ولم يشاركه مسلم كما مر (قوله لم يحكم باسلامه) بل هو على دين سابعه وان خالف دين أصوله فلو كان سابعه نصرانيا فهو كذلك وان كان أصله مجوسيا مثلا وبذلك يتصور عدم اتفاق الوارثين في الدين المذكور في الفرائض فليراجع وعلم عما ذكر من اعتبار الكفر حالة السبي أنه لو أسلم السابي بعده لم يفتيه وكذا لو أسلم سبي بعد أخذه قهرا أو أسلم من اشتراه فلا يحكم باسلامه تبعا على المعتمد في ذلك (فتبينه) من أخذه الكافر سرقة من دار الحرب مثل مسييه لأنه ملكه لا غنيمة على الراجح (قوله تبعا السابي) ولو غير مكلف كما مر وخرج به من حكم باسلامه تبعا للدار فانه اذا بلغ وأعرب بالكفر فهو كافر أصلي لضعف تبعية ما عليه فتتقضى الأحكام التي كانت أجريت عليه بأحكام الاسلام وكذا لومات قبل أن يعرب ولا يحكم بكفره قبل موته واعرابه ولا تنقض الأحكام الاسلامية التي أجريت عليه نعم ان تمحض المسلمون بالدار ثم أعرب بالكفر فهو مرتد على المعتمد (قوله القولان) وأصحهما أنه مرتد كما مر (قوله ولا يصح اسلام سبي) أي بالنسبة لأحكام الدنيا أما في الآخرة فهو من الفائزين اتفاقا ولو تعبد لعبادته غير صحيحة كما نص عليه لكن لا يمنع منها تمرينا ولا يؤثر بها لعدم محبتها وفارق محبتها من المسلم المميز الأصلي لا تنفعه بها لأنه تقع له فلا وعلى هذا يحمل ما في المنهج

[قوله تبعا له] قال تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذريةهم بإيمان الحقائبهم ذريةهم وحديث كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه فجعل موجب كفره كفرهما جميعا ثم هو اجماع في اسلام الأب وكذلك الأم عندنا خلافا لما لك [قوله هو كافر أصلي] قال الرافعي في الظاهر من فوائد القولين وجوب التلطف بالاسلام بعد البلوغ على الثاني دون الأول [قول المتن تبعا السابي] وذلك لأن السبي يستفتح للسبي وجودا كأنه ولده [قول المتن أحد أبويه] مثلهما سائر الأصول فيما يظهر [قول المتن ولو سباه ذمي الخ] ويكون على دين سابعه لأن السبي يستفتح للسبي وجودا كأنه ولده

بلغ ووصف الكفر هدد وطوب بالاسلام فان أصر رد اليهم أما الصبي غير المميز فلا يصح إسلامه قطعا (فصل : اذالم يقرّ اللقيط برقه فهو حر)

لأن غالب الناس أحرار (إلا أن يقيم أحد بينه برقه) فيعمل بها بشرطه الآتي (وان أقر) وهو بالغ عاقل (به) أي بالرق (لشخص) فصدقه قبل إن لم يسبق اقراره بحرية) فان سبق اقراره بها لم يقبل اقراره بالرق وان كذبه لم يقبل اقراره به أيضا (والمذهب انه لا يشترط) في قبول اقراره بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف يقتضي نفوذه) بالمجعة (حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره) بعد التصرف المذكور (في أصل الرق وأحكامه المستقبلية) وفي

قول من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية (لا) الأحكام (الماضية المضرة بغيره) أي لا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الأظهر) فلو لزمه دين فأقر برقه وفي يده مال قضى منه) على هذا وعلى مقابله لا يقضى منه والمال للمقر له ويبقى

(قوله والثاني يصح) كما صح إسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه وأجيب بأن إسلامه كان قبل عام الخندق وكانت الأحكام في ذلك الوقت منوطة بالتمييز وإنما تعلقت بالبلوغ بعده وقيل إنه كان قد بلغ بالاحتلام وقيل انه خصومية له (قوله وعلى الأول يستحب) معتمد (قوله فان أصر رد اليهم) ظاهره أنه كافر أصلي فراجع (فرع) من مات من أولاد الكفار قبل بلوغه يدخل الجنة على الأصح ويكون خادما لأهلها (فصل) في الحكم بحرية اللقيط وعدمها وحكم استلحاقه (قوله اذالم يقرّ اللقيط برقه فهو حر) وان ادعى رقه لا قطه أو غيره أو وجد بدار حرب ليس فيها مسلم ولا ذمي على المعتمد (قوله إلا أن يقيم أحد بينه برقه) سواء لا قطه وغيره (قوله بشرطه الآتي) وهو تعرضه السبب التلك كشراء ونحوه ولا يكفي اطلاق الرق لأن أمره خطر وبذلك فارق الأموال (قوله وان أقر) وهو بالغ عاقل) ولو فيها به لشخص فصدقه أو سكت قبل إن لم يسبق إقراره بحرية وإلا لم يقبل إقراره بالرق لا المدعى ولا غيره (قوله فان كذبه) أي ولم يسبق ما ذكر لم يقبل إقراره به أي الرق وان عاد المكذب وصدقه لأنه بتكذيبه ثبتت حرية ويتعذر اسقاطها ولا لغير المكذب لثبوت الحرية أيضا بعدم إقراره فهو حر الأصل وبذلك علم أنه لا قيمة عليه لأحد بخلاف إقرار المرأة بالنكاح (فرع) لو ادعى شخص رق لقيط فأنكر ثم اعترف له به فان قال في انكاره لست برقيق لك قبل وان قال لست برقيق أصلا لم يقبل (قوله قضى منه) فان فصل من المال شيء فلمن أقر له وان فصل من الدين شيء ففي ذمته ولا يوفى من كسبه (قوله أما الأحكام الماضية الخ) فلو كان اللقيط امرأة متزوجة ولو بمن لا يحل له نكاح الأمة وأقرت بالرق لم ينسخ نكاحه وله الخيار ان شرط الحرية واذا لم ينسخ سلحت له ليلانهارا وان تضرر السيد وله السفر بها كذلك وولدها قبل إقرارها حر لظنه حريتها ولا قيمة عليه فيه وتعتد بثلاثة أقراء لا لطلاق لأنه حق آدمي وله الرجعة في الطلاق الرجعي وشهرين وخمسة أيام للموت لأنه حق الله تعالى وبطلانها قبل الدخول يسقط المسمى ولا يطالبه المقر له بشيء. لزعمه فساد العقد وبعده المسمى وان فسخ قبل الدخول فلا شيء أيضا أو بعده لزمه أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل ومتى كان دفع لها شيئا من أجزاء ولا مطالبة عليه بغيره وان كان المقر بالرق هو الزوج انفسخ نكاحه ولزمه المسمى بعد الدخول ونصفه قبله ويؤدي من كسبه الحاصل والمستقبل فان لم يكن ففي ذمته (فرع) لو جنى على غيره ثم أقر بالرق ففي العمد يقتص منه سواء كان المجنى عليه حرا أو رقيا وفي غير العمد يقضى عما في يده كالحجر بالفلس ولثلاثة تضرر المجنى عليه فان لم يكن تعلق برقبته والزائد عليها في بيت المال (قوله لم يقبل) لكن لا ينزع من يده على الأوجه خصوصا ان أشهد بحريته

[قوله والثاني] صح بدليل قصة على رضى الله عنه وهو قولى لأن العبادة تصح منه فهلا كان الاسلام كذلك ولهذا قال الامام هذا الوجه ضعيف نقلا قولى توجبها قال وقد صححوا احرامه والفرق بينه وبين الاسلام عسر وقوله تصح منه الظاهر أن الضمير راجع للصبي المسلم لا لهذا الصبي الذي الكلام فيه فليتأمل (فصل : اذالم يقرّ اللقيط الخ) [قوله وهو بالغ عاقل] زاد بعضهم الرشد بحثا وقال أشار اليه ابن عبد السلام [قول المتن بل يقبل إقراره الخ] قال السبكي قال أبو الطيب بن سلمة في قبول أصل الاقرار قولان وأصح الطريقين القطع بقبول أصل الاقرار وثبوت حكم الأرقاء له في المستقبل مطلقا وتخصيص القولين بأحكام التصرفات الماضية فأحدهما القبول في أحكامها أيضا وأصحهما المنع فيما يضر غيره والقبول في الذي يضر به [قول المتن وأحكامه المستقبلية] أي ولو ضررت الغير واشتكل بمال لو باع عيننا ثم ادعى أنها وقف أو ملك غيره فانه لا يقبل أقول هذا حكم ماض لا مستقبل وان كان صدور الاقرار مستقبلا

(وكذا ان ادعاء الملقط) أي بلاينة لم يقبل (في الأطهر) لأن الأصل الحرية والثاني يقبل ويحكمه بالرق كافي بدفع الملقط وسيأتي و
الاول بأن اللقيط محكوم بحرية ظاهر بخلاف غيره (ولورأنا صغيرا ميرا أو غيره في يد من يسترقه ولم نعرف استنادها الى التقاط حكمه
بالرق) بدعواه لأنه الظاهر من حاله ولا أثر لانكار الصغير ذلك (فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله في الأصح الإيمنة) لأنه قد حكم برقه
فلا يرفع ذلك الحكم إلا بحجة والثاني يقبل قوله إلا أن يقيم المدعى بيته برقه (ومن أقام بيته برقه عمل بها ويشترط أن تعرض البيته لسبب
الملك) له من إرث أو شراء أو غيره مما لا تعتمد ظاهره بالالتقاط (وفي قول يكنى (١٣٩) مطلق الملك) كما في الفهارس والثوب

وغيرهما وقرئ الأول بأن
أمر الرق خطير فاحتج
فيه (ولو استلحق اللقيط)
المسلم (حر مسلم لحقه)
بشروطه السابقة في الإقرار
سواء الملقط وغيره (وصار
أولى برق بيته) من غيره أي
أحق بهما بمعنى أنه مستحق
لهما دون غيره واستلحق
الكافر الكافر كما استلحق
المسلم المسلم (وإن
استلحقه عبد لحقه)
لامكان حصوله منه بنكاح
أو وطء شبهة (وفي قول
يشترط تصديق سيده)
لأن الحقوق يمنعها الإرث
لو أعتقه (وإن استلحقته
امراة لم يلحقها في الأصح)
والثاني يلحقها كالرجل
وفرق الأول بإمكان
إقامتها البينة على ولادتها
بالمشاهدة بخلاف الرجل
والثالث يلحق الخلية
دون الزوجة وعلى الثاني
لا يلحق زوجها وقيل
يلحقه واستلحق الأمة
كالحره ان جوزنا استلحاق

(قوله بدعواه) أي مع حلفه ولا بد من بيان السبب (قوله الإيمنة) نعم له تخليفه كما قاله اه (قوله برقه) أي
الملقوط ومثله غيره (قوله ولو استلحق اللقيط) أي الصغير وغير اللقيط كذلك حر مسلم سواء الرشيد
والسفيه والملقط وغيره لحقه في النسب والحرية والاسلام والارث ولا يلحق زوجته إلا بيته ويندب للقاضي
استفساره بكونه من زوجته أو أمته أو من شبهة لاحتمال أن يظن أن الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزركشي
الوجوب عن يخفى عليه ذلك (قوله واستلحق الكافر الكافر) وكذا المسلم وإن لم يقبعه في الكفر كما مر
(قوله) وإن استلحقه عبد لحقه أي من حيث النسب لا في الرق ويقر في يد الملقط ونفقته من بيت المال
وتقدم أن الكافر لو أقام بيته لحقه الولد في الكفر وفارق عدم لحوقه في الرق هنا بأن فيه إثبات ملك للسفير
هنا وبأن احتمال حرية الولد بكونه من حرّة تزوج بها العبد أو بكونه من وطء شبهة أقوى من احتمال وجود
أصل مسلم للكافر (قوله لم يحكم برق الولد لمولاه) هو المعتمد ولا يلحق زوجها (فرع) يصح استلحاق
الخنثى ويثبت النسب منه ولو مات هذا الولد فانظر ماذا يرث منه الخنثى (قوله اثنان) أي ما فان سبق
أحدهما قدم ان كان له يد عن غير لقط والاف كالمعية المذكورة (قوله عرض على قاتل) أي بعد فقد السبق
المذكور ويقدم السابق لو تعارض قاتلان ولا يصح رجوع القاتل عن قوله الأول لأن الاجتهاد لا ينقض
بمثله (قوله فان لم يكن قاتل) أي لم يوجد في دون مسافة القصر فهو فيها كالعموم (قوله أمر) أي وجوبا
وحبس حتى يقر لكن بعد بلوغه كإذ كرهه عن الروضة وأصلها (قوله لا بمجرد التشهّي) بل محرم عليه ذلك
وشرط الماوردي استقامة طبيعته واتصاف ذكائه ومعرفته (قوله رجع الخ) أي ان أنفق باذن الحاكم

[قول المتن وكذا ان ادعاء الملقط] لكن هل ينزع من يده قال المزي لا وقال الماوردي نعم لأنه بطلت أماته
عليه واعترض باحتمال صدقه [قول المتن ومن أقام بيته برقه] أي اللقيط [قول المتن ولو استلحق الخ] وجه
ذلك أن إقامة البينة على النسب عسرة فلو كاف الشخص ذلك ولم يكتف فيه بالدعوى لضاعت الأنساب ولا
فرق في المستلحق بين الرشيد والسفيه والملقط وغيره لكن يستحب للقاضي أن يسأله من أين له ذلك أمن
أمة أم حرّة من شبهة أو بنكاح فانه قد يظن الاكتفاء في ذلك بالالتقاط ثم أحكام النسب ثبتت من الجانبين
فبرث كل منهما الآخر وقول الشارح المسلم ذكره توطئة لتقييد المتن الملقط بالمسلم [قول المتن مسلم] لو
استلحق الذي ألقطه محكوما باسلامه في الدار لحقه ولا يتبعه في الكفر كما حلف وحينئذ فلا يصير أحق برق بيته
ولا يسلم اليه [قول المتن لحقه] أي في النسب فقط وهو باق على حرّيته [قوله بنكاح الخ] لكن لا يسلم اليه
لأنه مشغول بأمر الرق [قول المتن وفي قول يشترط تصديق سيده] مثل تصديقه مالم يكن أذن له في النكاح
[قول المتن أمر اللقيط] أي بشرط أن يكونا حيين ويكون رضی القطعة صحيح الذكاء [قوله رجع الآخر
عليه] قال في الخادم قلا عن الرافعي محل هذا اذا أنفق باذن الحاكم انتهى فاندفع الاشكال بأن نفقة

(١٧ - قلوبى وعميره - ثالث) العبد فان أعتقه لم يحكم برق الولد لمولاه وقيل يحكم به (أو) استلحقه (اثنان) لم يقدم مسلم وحر
على ذمى وعبد) بناء على صحة استلحاق العبد بل يستوى المسلم والذمى والحر والعبد لأن كلامهم أهل لو انفرد فلا بد من مرجع (فان لم تكن
بيته) لو احدهم (عرض) اللقيط (على القاتل فيلحق من أحقه به) وسيأتي بيان القاتل في فصل آخر كتاب الدعوى واليّنات (فان لم يكن
قاتل أو) يوجد لكن (تخيّر أو نفاه عنهما أو أحقه بهما أمر) اللقيط (بالانساب بعد بلوغه) وعبارة الروضة كأصلها ترك حتى يبلغ فاذا بلغ أمر
بالانساب (الى من يميل طبعه اليه منهما) بحكم الجيلة لا بمجرد التشهّي وعليهما النفقة مدة الانتظار فاذا انتسبا الى أحدهما رجع الآخر عليه

بما أفتق أى للعقوبة
به ولو لم ينسب الى واحد
منهما لفقد المثل بقى الأمر
موقوفاً ولو انسب الى غيرهما
وادعاء ذلك الغير ثبت
نسبه منه (ولو أقام يثبتين)
بنفسه (متعارضين
سقطت في الأظهر) ورجع
إلى قول القائف والثاني

لا يسقطان وترجح
إحداهما الموافق لما قول
القائف بقوله فآل الاثنين
واحد وهما وجهان
مفرعان على قول التساقط
في التعارض في الأموال
ولا يأتي هنا ما فرع على
مقابلة من أقوال الوقف
والقسمة والقرعة وقيل
تأتى القرعة هنا وعبرة
المحرر تساقطتا على القول
الأظهر وهى أقرب

(كتاب الجعالة)

بكسر الجيم (هى كقوله من
رد آبقى فله كذا) أورد دابى
الصالة ولك كذا وسأى من
رد عبد زيد فله كذا ويلحق
به رد عبد زيد ولك كذا
وشروط الجاعل أن يكون
مطلق التصرف (ويشترط)
فيها التحقق (صيغة) من
الجاعل (تدل على العمل)
بشرط أو طلب كما تقدم
أى على الإذن في العمل كما
في المحرر وغيره (يعوض
ملتزم) كما تقدم من الصبغ
ونحوها (فلو عمل) العامل
(بلا إذن أو إذن لشخص

أو أشهد عند فقده والا فلا رجوع وان نواه قاله شيخنا مر نعم قد مر عنه في اللقطة الاكتفاء
بنية الرجوع فراجعهم . قال ولو كان التنازع بين امرأتين فلا رجوع مطلقا (قوله لفقد المثل)
خرج مالو كان لعناده فيؤمر به وجوبا ويحبس كما مر (قوله ثبت نسبه منه) وقياس ذلك رجوع
المنفق منهما عليه (قوله متعارضين) كأن لم يؤرخا بتاريخين مختلفين (قوله فآل الاثنين) أى
القولين أى مرجعهما واحد فالخلاف لفظي (قوله وهما وجهان) فيه اعتراض على المصنف
وعذره تبعية أصله كما سيأتى عنه (فرع) لو ألحق نفسه بأحد المتداعيين ثم ألحقه القائف بالآخر
عمل به وبطل الأول والحق البينة يقدم على القائف فيبطل إلحاقه لأنها أقوى

(كتاب الجعالة)

هى كالجعل والجعيلة لغة اسم لما يجعل للانسان على فعل شئ . وشرا التزم عوض معلوم على عمل فيه كلفة
ولو غير معين وأصلها ما روى أن أباسعيد الخدرى رضى الله عنه رقى ولدوغا بعقرب بالفاتحة على قطع
ثلاثين رأسا من الغنم وأقره ^{عليه السلام} على ذلك وهى كالأجارة إلا فى أربعة أمور جوازها ومحتها
مع غير معين وعلى عمل مجهول وتوقف استحقاق العوض فيها على فراغ العمل وبقى أمر خامس وهو عدم
قبول العامل وسادس وهو جهل العوض وسابع وهو سقوط كل العوض بفسخ العامل ولذلك ذكرها
بعضهم عقب الأجارة واختار المصنف ذكرها هنا لأن فيها طلب ضائع كاللقيط واللقطة (قوله بكسر الجيم)
على الأوضح ويجوز الفتح والضم وجعها جعائل (قوله هى كقوله) أى المالك ولو شريكا بنفسه أو وكيله
أو وليه وكذا الأجنبي كما يأتى ومن ذلك تعلم أن أركانها أربعة أو خمسة وهى العاقدة والعمل والعوض والصيغة
(قوله أورد الخ) أشار الى دفع إيهام الحصر فى كلام المصنف فلها صور أربع لأن الجاعل إما مالك أو
غيره والعامل إما معين أو غير معين (قوله مطلق التصرف) أى صحيح التصرف فيما يجعل عوضا فدخل
الولى وخرج الصبي والمجنون والنفية وشروط الاختيار أيضا ليخرج المكره (قوله لتحقيق) إشارة الى
أنهار كن كما تقدم ولا تصح مؤقتة ولا معلقة ومنها إشارة الأخرس والكتابة ولا يشترط توافقهما فلو
قال له رد عبدى بدينار فقال أردة بدهم ثم ردته فله الدينار (قوله صيغة من الجاعل) فلا يشترط قبول
العامل ولو معين كما يأتى ولا تبطل برده على ما سأتى نعم لو قال له العامل أردك عبدك ولى دينار فقال له نعم
أورده كفى (قوله كفى المحرر) فهو أولى بماعبر به المصنف (قوله فلو عمل بلا إذن) فلا شئ له وان عرف

القريب تسقط بمضى الزمان [قول الشارح ولا يأتى هنا ما فرع على مقابلة] من ثم قال النووي رحمه الله
فى نكته النفيه ليس لنا موضع تسقط فيه الأقوال الثلاثة فى أعمال البيتين إلا هذا الموضع ومسئلة الشك
فى النجاسة وعبرة صاحب العدة أن قلنا يستعملان لم يحسن إلا القافة ولا شئ من الأقوال ولذا قال الجرجاني
تساقطت قولاً واحداً ونجى القافة انتهى (فرع) لو كان يبدأ أحدهما قبل المنازعة وهو يستلحقه رجحت
بينته [قوله وهى أقرب] أى أقرب الى إفادة أن الحكم وجهان مفرعان على قول السقوط فى الأموال

(كتاب الجعالة)

[قوله أورد] هو يفهم من مثال المتن بالأولى وقوله وسأتى الى آخره إشارة الى أن قول المتن آبقى ليس
بشرط [قول المتن صيغة] أى لأنها معاوضة (فرع) تأقيتها مفسد [قول المتن على العمل] أى
ولو مجهولا [قول المتن ملتزم] يفهم من الالتزام اشتراط أن يكون معلوما وهو كذلك كما يأتى وكذا
يشترط أن يكون مقصودا بخلاف اللهم ونحوه [قوله ونحوها] الظاهر أن الضمير للاثماء وثمة معنى لأن
عوده على الصبغ يلزمه أن يكون نحوها تقدم [قول المتن فلو عمل بلا إذن] خالف فى ذلك أبو حنيفة إذا

بذلك العمل خلافاً لأبي حنيفة أو كان صيباً ولو عيماً أو مجنوناً كذلك (قوله فعل غير فلاشيء له) أي أن لم يقصد إعانة المأذون له كما يأتي (قوله نم لو كان الغير عبد المأذون له الخ) قال السبكي بشرط أن يستعين به سيده وإلا فلاشيء له فراجع (قوله غير عالم) قال شيخ شيخنا عميرة ويكنى عمه قبل تسليمه للمالك وإن لم يعلم حال رده فراجع (قوله وظاهر أن من عمل بأذن علمه يستحق الجعل) ولو مجنوناً علم بالنداء قبل جنونه أو له نوع تمييز أو صبياله تمييز وإن لم يأذن له وليه وفي صبي لا قدرته على العمل تردّد والمتبرق قدرته وقت العمل وفي كونه لا قدرته له مع كونه رده بالفعل تناف فتأمله وسيأتي ما فيه نم لو قال من سمع ندائي فرده من علم ولم يسمع لم يستحق شيئاً (قوله أجنبي) ومنه الشريك كما مر (قوله استحقه الراد) أي استحق الراد جميع الجعل على الأجنبي وإن كان ذلك الراد شريكاً للمالك في الرقيق (قوله لأنه التزمه) وإن لم يقل على وهو العتد نظراً للمتبادر (قوله لم يستحق عليه) أي القائل ولا تقبل شهادته على زيد إذا أنكر زيد القول المسند إليه (قوله من يعتمد خبره) وكذا لو اعتقد الراد صدقه والأفلاي يستحق الراد شيئاً (نفيه) مكاتب السيد والمبعض في نوبة نفسه من الأجنبي (قوله ولا يشترط قبول العامل) أي باللفظ مثلاً فالمتبر فعله كافي الوكالة وقد أشار الشارح إليه وقدم أنه لا يعتبر رده وسيأتي ما فيه (قوله وعبرة الروضة كأصلها الخ) أشار إلى شمول عبارة المصنف لمافيها فإن عدم الاشتراط صادق بعدم إمكانه وإلى الاعتراض عليهما في نفي التصور إذ قد يسمع النداء العام من يري العمل كما علم مما مر فيتصور قبوله فتأمل (قوله وفيهما الخ) أي الروضة وأصلها هذا إشارة إلى اعتبار شرط لم يذكره المصنف وهو أهلية العامل بأن يكون فيه قدرة على العمل المطلوب منه ويظهر أنه لا حاجة إلى ذكره لأن اعتبار العمل يستلزم القدرة عليه بل عدم ذكره أولى لأن اعتباره في المعين يقتضي عدم اعتباره في غيره وليس كذلك لأن اعتباره حالة التعيين غير مستقيم أيضاً لما صرح به شيخنا الرملي وغيره من أن العامل هنا كالوكيل يجوز له أن يستتب فيما عجز عنه عند علم المالك به ولأن العمل غير فوري فيكفي قدرته عند وجوده فتأمل وحرر (قوله وتصح الجعالة على عمل مجهول) أي إن كان مما يصير ضبطه والأفلاي بد من علمه كبناء حائط وخياطة ثوب كافي بالإجارة فإن وجد فيه القبول وقدر الزمن فهو إجارة حقيقة نعم قال شيخنا الرملي لا تصح الجعالة على الحجج بالنفقة وقال ابن حجر بصحتها وتردّد في أن اللازم نفقة مثل العامل أو الجاعل وتقدم في الحجج عن شيخنا الرملي موافقة ابن حجر فراجع (نفيه) يعتبر في العمل مطلقاً أن يكون فيه كلفة كافي بالإجارة وأن لا يكون متعينا على العامل فدخل نحو مداواة ورقية وتخليص من نحو حبس وقضاء حاجة ودفع ظالم وإن تعين لأنه عارض وخرج نحو رواية خبر ودلالة على شخص أو طريق أو رد مغصوب ومعارض الغاصب والمخير وإن كان فيهما كلفة (قوله ويشترط كون الجعل معلوماً) جفياً وصفة وقدر كالتنم وكونه طاهراً مقصوداً أي فيلزم بعينه وإلا فليس له في النجس أجر المثل وإن علم الفساد ولاشيء له في غير المقصود كالدّم (قوله فله ثوب) وكذا

كان العامل معروفاً بذلك العمل [قول المتن فلاشيء له] أي ويضمن بوضع اليد [قوله لم يستحق] لورده وهو غير عالم ثم علم النداء في البلد قبل أن يسلمه استحق [قول المتن فله كذا] أي وإن لم يقل على [قوله وإن كان صادقا] لو كذبه زيد فشهد عليه المنادي قال في البيان تقبل ونازعه النووي من حيث إنه متهم في ترويح قوله [قول المتن ولا يشترط] لكن هل يرتدّ برده يشبه أن يأتي فيه مافي الوكالة [قول المتن قبول] لأنه تضيق ينافي موضوع الباب [قول المتن عمل مجهول] أي بقياس الأولى على القراض وذلك لأننا احتملنا الجهالة في القراض لحصول زيادة فلو رد الجاعل أولى ثم إذا صحت على المجهول فعلى المعلوم أولى [قول المتن كون الجعل معلوماً] أي مالا معلوماً

ولو قال من ردّ آتقى فله كذا فرده من لم يلفه نداؤه لم يستحق شيئاً ولو قال إن رده زيد فله كذا فرده زيد غير عالم بأذنه لم يستحق شيئاً ولو أذن في الرد ولم يشترط عوضاً فلاشيء للراد وظاهر أن من عمل بأذن علمه يستحق الجعل للمترم (ولو قال أجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحقه الراد) العالم بذلك (على الأجنبي) لأنه التزمه (وإن قال فزيد من رد عبد زيد فله كذا وكان كاذباً لم يستحق عليه ولا على زيد) لعدم التزامهما وإن كان صادقا استحق على زيد قاله البغوي وهو ظاهر إذا كان الخبر عن يعتمد خبره (ولا يشترط قبول العامل وإن عينه) الجاعل بل يكفي الاتيان بالعمل وعبرة الروضة كأصلها إذا لم يكن العامل معينا فلا يتصور قبول العقد وإن كان معينا لم يشترط قبوله وفيهما يشترط عند التعيين أهلية العمل في العامل (وتصح) الجعالة (على عمل مجهول) كرد الآتقى (وكذا معلوم) كخياطة وبناء موصوفين (في الأصح) والثاني المنع استثناء بالإجارة (ويشترط

كون الجعل معلوماً) إذ لا حاجة إلى جهالته بخلاف العمل (فلو قال من رده) أي آتقى (فله ثوب أو أرضيه فد العقد وللراد أجره

مثله (كالأجرة الفاسدة
(ولو قال) من رده (من بلد
كذا) فله كذا بناء على
الصحة في المعلوم (فرده
من أقرب منه فله قسطه
من الجعل) ولو رده من
أبعد منه فلا زيادة له لعدم
الترامها (ولو اشترط اثنان
في رده اشتركا في الجعل)
بالسوية (ولو التزم جعل
للمعين) كقوله ان رددته
فلك دينار (فشاركه غيره
في العمل إن قصد اعاقته
فله) أي للمعين (كل الجعل
وان قصد العمل للمالك

له ثياب العبد أول به وليس معلومين وإلا فهو إجارة إن وجدت شروطها وإلا فله عين المشروط (قوله
فرده من أقرب منه فله قسطه) وكذا لو أخذه المالك منه في الطريق ولورده من مثل المسافة من
جهة أخرى استحق جميع الجعل (قوله فله قسطه) أي له من أجرة المثل أو من المشروط بنسبة ما قطعه
من الطريق إلى البلد، فان كان نصفاً فله النصف وهكذا ولا يدخل زمن التسليم في التقسيط. نعم
لو اختلف الطريق صعوبة وسهولة اعتبر كل بما يناسبه فلو كان النصف الذي قطعه قدر ضعف الباقي
في المشقة فله ثلثا الجعل وعكسه (قوله فلا زيادة له) أي لاشئ له في مقابلة الزائد على المسافة المشروطة
وان كان أكثر منها أو أصعب (قوله اشتركا في الجعل بالسوية) فهو على عدد الرؤوس لأن العمل
مجهول وليس أحدهما يسمى راداً وحده وعملهما معا واقع للمالك وبذلك فارق مالو قال شريكان في
عبد من رده عبداً فله دينار فانه يوزع الدينار على قدر ملكيهما لأنه معلوم فعلى من له ثلث العبد
ثلث الدينار ومالو قال من دخل دارى فله درهم فدخلها اثنان فلكل منهما درهم لأن كلا منهما
يسمى داخلاً ومالو قال من حج عنى فله دينار فحج عنه اثنان مثلاً فانه يقع عنه واحد منهما فان سبق
أحدهما تعين له الدينار والاستحقاق أحدهما غير معين (نفيه) محل الاشتراك المذكور إذا لم يقصد
أحدهما إعانة الآخر أو المالك بأن قصد نفسه أو أطلق والافقيه مافى المسئلة بعده (قوله إن قصد إعاقته
الح) فلو قصد إعانة العامل والمالك معاً للعامل ثلاثة أرباع الجعل ولاشئ لهذا وان قصد نفسه والعامل فلهذا
الرابع والباقي للعامل كامر وان قصد نفسه والمالك له الربع وللأول النصف وان قصد الثلاثة فله السدس
وللعامل الثلثان وان قصد نفسه أو أطلق فله النصف كامر (نفيه) لو أذن لثنين في رد عبيد بدينار
فرد أحدهما العبدان استحق نصف الدينار أو أحد العبدان استحق ربعه لتمام العمل في المردود وبذلك فارق
مالو جاعلة على خياطة ثوب غطاء نصفه ثم تركه فلا يستحق شيئاً على ما يأتي واعلم أن جميع ما تقدم فيها إذا علم
العامل أو كل من العاملين بالتداء وليس أحدهما أو كلاهما عن الآخر والافلاشئ لمن عمل بغير علم كامر ولا لمن
لم تصح وكالته أو صحت ولم يجعل له الموكل على نفسه شيئاً وإلا فله عليه ما التزمه له (فروع) استنبط الزركشي من
المسئلة الأولى من هاتين فيما إذا اشترط الواقف للمدرس أو الطالب في كل شهر كذا ولم يحضر في يوم غير
معهود البطالة أنه يستحق بقسط ما حضر الا ان كان في عدم حضوره مشتقاً بالعلم لأن المقصود نفعه
وأنه إذا حضر لا يصد الاشتغال بالعلم لا يستحق شيئاً وأنه إذا أكره مستحق وظيفة على عدم مباشرتها
استحق المعلوم قال ابن حجر وكذا لو غاب لعذر يخوف طريق أو لعل له أن المدرس لا يحضر وكذا
لو غاب المدرس لعله أنه لا يحضر أحد من الطلبة إذا حضر ويجب عليه اعلام الناظر بهم إذا علم أنه يحبرهم
على الحضور وهو ظاهر واستنبط السبكي من المسئلة الثانية منهما أن الاسقنابة في الوظائف التي تقبل النيابة
جائزة إذا كان النائب مثل المستناب أو أعلى ويستحق المستناب جميع المعلوم وان جعل للنائب شيئاً وجب

[قول المتن فشاركه الح] لو كان العامل معيناً ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئاً فلا جعل لأحد وان كان عاماً فعمل به
شخص ثم وكل استحق الأول هذا يحصل بحث الشيخين خلافاً للفرزالي في الأولى [قوله فله كل الجعل]
منه استنبط السبكي استحقاق المستناب في الوظائف لكل الجعل إذا كان النائب مثله أو خيرا منه خلافاً
للتووي وابن عبد السلام حيث قال بعدم استحقاق واحد منهما ونصرهما الزركشي بأن هذا ليس من
باب الإجارة ولا الجعالة لأن شرطهما أن يقع العمل للمستأجر والجاعل فلم يبق الا كونه إباحة بشرط الحصول
ولم يوجد قال فان اسقناب بأذن الواقف فهو كما إذا فوض إليه القضاء والوكالة وأذن له في الاسقنابة أي
فيكون عن الموكل وحينئذ فلا يمكن الوكيل من عزل النائب ولا يعزل بانفزاله انتهى. أقول ان قوله
إن شرط الجعالة أن يقع العمل للجاعل غفلة عن مسألة من رد عبد زيد فله كذا قاله السبكي قويم والله

دفعه له واعتمده شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي خلافاً للزركشي (قوله) ولكل منهما الفسخ) فهو عقد جائز من الجانبين ومنه يعلم أنه يفسخ بموت أحدهما وجنونه واغماؤه واذا مات المالك في أثناء العمل فرده العامل لوارثه استحق بقسط ماعمل في الحياة فقط أو مات العامل في أثناءه فردته لوارثه للمالك استحق الوارث القسط إن كان العامل معينا وإلا فيستحق جميع الجمل (قوله) فإن فسخ (بالبناء للفعول أي العقد (قوله) وفسخه من المالك) أي الجاعل بقوله فسخ العقد أو رددته أو أبطلته أو رجعت فيه أو أبطلت ندائي أو نحو ذلك ومن العامل بقوله فسخ العقد أو أبطلته أو رددته نعم قد ذكر شيخنا في شرحه أنه لا عبرة برد العامل كما مر ويتجه أن يراد بالرد هناك قصد عدم العمل وهنارد العقد كما يفيد ظاهر كلامهم هنا فليراجع وأشار بقوله العامل المعين إلى أنه لا يتصور الفسخ من غيره قبل الشروع في العمل وفيه بحث إذ قد يقال إن علم العامل غير المعين بمنزلة قبوله لطلب العمل منه حيث أخذ خصوصاً مع ماسر من عدم اشتراط القبول باللفظ فتأمل (قوله) أو فسخ العامل بعد الشروع) شمل العامل المعين وهو ظاهر وغير المعين لأنه بالشروع يتعين وسواء فيهما فسخ وحده أرمع المالك تغليباً للصانع (قوله) فلا شيء له في المستثنين) وهما الفسخ قبل الشروع مطلقاً ومن العامل بعد الشروع (قوله) لأنه لم يعمل في الأولى) هو بيان للواقع والإفلا يستحق وإن عمل لأنه بعد الفسخ (قوله) ولم يحصل غرض المالك في الثانية) يقال فيها كالتى قبلها فتأمل (قوله) فإن فسخ المالك بعد الشروع) ومنه منع العامل من العمل فعليه أجره المثل (قوله) وللمالك) أي الجاعل ولو غير المالك (قوله) وفائدته) أي المذكور من الزيادة والنقص في الجمل (قوله) بعد الشروع فيه) أي العمل خرج ما قبل الشروع الصادق به كلام المصنف فالعبرة بالثاني إن علمه العامل وإلا فله أجره المثل على الأوجه عند شيخنا الرملي (قوله) وجوب أجره المثل) سواء علم بالنداء الثاني أولاً نعم لو شاركه من علم بالنداء الثاني فله نصف أجره المثل من جميع العمل وللثاني نصف المسمى الذي علمه (قوله) لأن التغيير بما ذكر فسخ للأول) وقولهم لا شيء لمن عمل بعد الفسخ محله في فسخ لا إلى بدل فتأمل (قوله) لو زاد المالك في العمل فإن لم يرخص العامل فله الفسخ ويستحق أجره مثل ما عمل (قوله) ولومات الآتي في بعض الطريق) أي قبل تسليمه لسيده ولو على باب داره نعم إن مات بقتل سيده استحق العامل أجره مثل ما عمل (قوله) أو هرب) ولو بعد دخول دار سيده حيث لم يتسلمه ومثله لو أعتقه وإن لم يعلم العامل بعقده وما في المنهج مرجوح (قوله) فلا شيء للعامل في جميع ذلك) سواء وصل العبد لسيده أو لا (قوله) لأنه لم يرد) أي والجعل إنما يستحق تمام العمل فلم يحصل شيء من مقصود الجاعل وبذلك فارق مالومات الأجير في الحج قبل تمامه فإنه يستحق بقسط ماعمل (قوله) فنيته) حاصل ما قاله شيخنا الرملي واعتمده شيخنا هنا كالأجزة أنه إن سلم العامل ووصل ماعمل فيه للمالك استحق السكل وإن تلف العامل فقط كعامل مات وسفينة غرقت وسلم جملها وجب القسط وإن سلم العامل فقط وتلف ماعمل فيه قبل تمام العمل فإن وقع مسلماً بأن كان بحضرة المالك أو في ملكه وظهر أثره على المحل وأمكن الاتعام عليه كالغياطة والتعليم والبناء استحق القسط أيضاً والابان لم يقع مسلماً للمالك بما مر أول يظهر أثره كحجرة انكسرت أو لم يمكن الاتعام عليه كثوب أحرق بعد خياطة أو متعلّم مات في أثناء تعلمه فلا شيء للعامل كما تقدم في الأجارة وفي شرح شيخنا كابن حجر استحقاق القسط في هاتين الصورتين وهو مخالف لما مر فليراجع وليحذر ولو تلف ماعمل كسفينة غرقت

الموفق [قوله أي النصف] يريد أنه بحسب الرؤوس [قول المتن أو فسخ العامل] أي سواء وقع العمل مسلماً أم لا [قول المتن وينقص] أي كما في البيع في زمن الخيار بطريق الأولى [قول المتن ولومات الآتي] (فرغ) تولى وظيفة ثم أكره على ترك مباشرتها بسفر أو غيره أفتى الشيخ تاج الدين الفزاري بأنه يستحق

فلاذول) أي المعين (قسطه) أي النصف (ولا شيء للشارك بحال) أي في حال مما قصده لعدم الالتزام له (ولسكل منهما) أي الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل) فإن فسخ قبل الشروع فيه من المالك أو العامل المعين القابل (أو فسخ العامل بعد الشروع) فيه (فلا شيء له) في المستثنين لأنه لم يعمل في الأولى ولم يحصل غرض المالك في الثانية (وإن فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل) لما عمل (في الأصح) والثاني لا كالأول فسخ العامل والفرق ظاهر (وللمالك أن يزيد وينقص في الجمل قبل الفراغ) من العمل (وفائدته بعد الشروع) فيه (وجوب أجره المثل) له لأن التغيير بما ذكر فسخ للأول (ولومات الآتي في بعض الطريق) أو هرب فلا شيء للعامل) لأنه لم يرد

بجعلها فلا شيء للعامل أيضا والله أعلم (قوله فليس له حبسه لقبض الجعل) ولما أنفق عليه ان استحقته بأن أنفق باذن الحاكم أو أشهد عند فقده والا فلا شيء له وان نوى الرجوع به (قوله لأنه انما يستحقه بالتسليم) ولذلك لو تلف المردود قبله سقط الجعل كما مر (قوله ويصدق المالك) أى الجاعل ولو أجنبيا كما مر (قوله فيما إذا أنكر شرط الجعل) أى أنكر التزامه له وخرج بذلك ما لو أنكر سماع العامل النداء فالصدق العامل يمينه (قوله أوسعيه) أى ويصدق الجاعل إذا أنكر سعى العامل في الرد كما أشار إليه الشارح ولو عبر بهذه العبارة لكان أصرح مما ذكره كأن قال المالك للعامل ان العبد جاء بنفسه أو أنه رده غيرك أو ان هذا غير العبد الجاعل عليه (قوله فان اختلفا) أى بعد اتفاقهما على استحقاق الجعل أو ثبوته بالينة بالعمل أو باليمين المردودة (قوله في قدر الجعل) أى في قدر ما يستحق منه كله أو بعضه ابتداء أو دواما ومثل القدر الجنس والصفة والمحل (قوله تحالفا) كما مر في البيع وينبغي البداء هنا بالمالك (فرع) لو سرق العبد الآبق قطع كغيره وعلى حاكم علم بإبائه أخذه وحفظه لسيده فان طال انتظار سيده باعه وحفظ ثمنه وإذا حضر فليس له الا الثمن ووضع العامل يده على العبد جائز وهو أمانة لرضا مالكة به ان كان باذنه ولا يضمنه مالم يقصر كتركه بمضيعة والا فيضمنه لوضع يده عليه وتقديم ما أنفق عليه يقع تبرعا إلا ان أنفق باذن الحاكم أو بأشهاد عند فقده وإذا وجد العامل العبد أو غير العامل شخصا مغيثا عليه أو مريضاً عاجزا عن السير في مفازة مثلا وجب عليه المقام معه ان لم يخف على نفسه ولزمه حمله إن قدر عليه وإذا مات لزمه حمل متاعه الى أهله ان قدر عليه وهو أمين عليه فلا يضمنه ولو قال عمر دارى من مالك على أن ترجع على بما نغرمه فليس يلزم لأنه ضمان ما لم يجب ولم يجر سبب وجوبه ولومات صبي في أثناء تعليمه فلم يعلم القسط على ماسر عن شرح شيخنا هنا وفي باب الاجارة خلافه ولو ترك المعلم التعليم فلا شيء له بخلاف مثل ذلك في الاجارة كما مر فيها والله سبحانه وتعالى أعلم .

(كتاب الفرائض)

أخره عن العبادات والمعاملات لاضطرار الانسان اليهما أو الى أحدهما من حين ولادته دائما أو غالبا إلى موته ولأنهما متعلقان بإدامة الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب (قوله أى مسائل الخ) إشارة للتغليب الآتى بجعل الفرض بالمعنى الشامل للتعصيب (قوله جمع فرضه) نظرا للجمع المذكور وسيأتي التعبير بالفروض وهو جمع فرض ومعناها واحد وهو لفظة القطع والتبيين والازال والاحلال والعطاء والایجاب ونحو ذلك . وشرعنا نصب مقدر شرعا للوارث ولا حاجة لقول بعضهم يزداد بالرد وينقص بالعلو بل ولا يصح وان جعله لبيان الواقع لأنه ليس من حقيقته (فائدة) كان الجاهلية يورثون الرجال والكبار دون غيرهما ثم كان في أول الاسلام بالتحالف والنصرة ثم نسخ الى التوارث بالاسلام والهجرة ثم نسخ الى وجوب الوصية ثم نسخ بآيات المواريث وبهذا يعلم أن قول السيوطي ان الذى تكرر نسخه أرفع غير مستقيم كما يعلم من محله وقد يقال كلامه في شيء واحد تكرر حله وحرمة بخلاف ما هنا (قوله بمعنى مفروضة) فهي اسم مفعول ولا يصح كونها اسم فاعل بمعنى فارضة لأن الفرائض اسم للفرض ويقال له الفرائض أيضا (قوله أى مقدرة) لا بمعنى المأخوذة للوارث قهرا (قوله لما فيها) أى وبحث الزكشى خلافه من حيث إنه جمالة ولم يحصل الجعل . أقول انظر كيف اعترض هنا بأنه جمالة وقد أنكره في مسألة السبكي السابقة والله أعلم .

(كتاب الفرائض)

[قوله لما فيها] الضمير يرجع لقوله أى مسائل وقوله فقلت يرجع لقوله السهام .

(وإذا رده فليس له حبسه لقبض الجعل) لأنه انما يستحقه بالتسليم (ويصدق المالك إذا أنكر شرط الجعل أوسعيه) أى الطالب له (في رده) أى الآبق لأن الأصل عدمها (فان اختلفا) أى الجاعل والعامل (في قدر الجعل تحالفا) وللعامل أجرة المثل والله أعلم (كتاب الفرائض) أى مسائل قسمة المواريث جمع فرضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة

الفرائض بذلك المعنى (قوله فعلت) أى السهام المقدرة أو الفرائض وهو أولى وأنسب وإنما غلبت على الأصح لشرافها بتقديمها على التعصيب لأنه قد يسقط بها وقيل التعصيب أشرف لأن به قد يستغرق المال (قوله وعلموه) أى علم الفرائض المعلوم من تعلموا وفى رواية وعلموها (قوله فانه نصف العلم) هو علة للبحث على تعلمه وتعليمه ولأنه أول علم ينسى وأول علم يفقد من الأرض وأول علم ينزع منها أى بموت أهلها وهو يحتاج إلى علوم ثلاثة بمعنى أنها حقيقة علم الفتوى بمعنى معرفة ما يخص كل وارث من التركة وعلم النسب بمعنى كيفية انساب الوارث لليت وعلم الحساب بمعنى العدد التى تصح منه المسئلة أو أصلها حقيقة مركبة من الفقه والحساب (قوله لتعلقه بالموت المقابل للحياة) هو علة لكونه نصف العلم أى لأن العلم يتعلق بالإنسان حيا وميتا وهما حالتان فالعلم المتعلق بأحدهما نصف وقيل المراد بالنصف الصنف وهو بعيد من معنى الحديث وقول شيخنا المراد بالنصف الشطر لا خصوص النصف فيه نظر وقيل غير ذلك (قوله تركة) هى ما تخلف عن الميت ولو بسبب أو غير مال كاختصاص ولو خرا تخلت بعد موته وحد قذف وخيار وشفعة وما وقع من صيد بعد موته فى شبكة نصبها قبله وإن انتقل ملك الشبكة للوارث ودية قتل ولو بعفو عن قصاص من وارثه (تنبية) لو عاش بعد موته مجزئة لنبي أو كرامة لولى لم يعد ملكه اليه وسيأتى المسخ فى الطلاق (قوله بمؤنة تجهيزه) أى إن لم تجب على غيره كزوجة ومؤنة تجهيز مؤناته مات فى حياته أو معه مثله وخالف شيخنا فى المعية وإذا ضاقت التركة عن الجمع قدم بما فى زكاة الفطر (قوله بالمعروف) أى بحسب يساره وأعساره ولا عبرة بما كان فى حياته من اسراف أو تقير (قوله تنفذ) قدره لعدم صحة تسليط القضاء على الوصايا ونظر فيه بعضهم بأن مثل ذلك خاص بالعطف بالوفاة وضمن تقضى معنى تؤدى لكان أولى مع أن المراد بالقضاء هنا الأداء فراجعوه والمراد بدينه المطلق فى الذمة أخذًا بما يأتى ويقدم منه دين الله كزكاة وكفارة وحج على دين الآدمى عكس ما فى الحى إبناء حق الآدمى على المشاحة وكالوصايا علق بالموت وتبرع نجز فى مرضه (قوله من ثلث الخ) هى ابتدائية فى شمل ما لو استغرقت الوصايا الثلث كله (قوله ثم يقسم) يفيد أن المتأخر هو القسمة وأن الملك سابق على المؤن وتقديم الوصية فى القرآن فى اللفظ للاهتمام بها وما اقتضاه من مساواتها للدين غير مراد (تنبية) الترتيب فى هذا وما يأتى إنما هو باعتبار الرتبة خصوصا عند ضيق التركة لافى الأداء والتصرف (قوله فان تعلق الخ) أى لا يحجر فلس فتقدم مؤنة التجهيز على ديون الغرماء (قوله كالمال الخ) يفيد أن الزكاة هى الحق وأن المال هو عين التركة وإنما قدر ذلك ليناسب ما بعده ولو بقى بعض المال تعلق بقدر ما يخصه منها فلو مات عن شاة من أر بعين فالتقديم بر بع عشرها وتقدم الزكاة إذا اجتمعت مع الرهن أو الجناية كفى عبد التجارة إذا كان موهونا أو جانيا (قوله كالمرهون) فليس موهونا حقيقة لأن تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة على الصحيح وليس كالشركة حقيقة لجواز الاعطاء من غير التركة فى ادخال الزكاة فى التركة تجوز أو تغليب وشملت الزكاة ما لو كانت من غير الجنس كشاة عن خمس من الابل فيتعلق بعين الابل قدر قيمة الشاة (قوله والمرهون) أى لا يموت به أن رهنه فى حال حياته وإن لم يحصل فيه قبض (قوله مفلسا) أى عاجزا عن ثمنه وإن لم يكن محجورا عليه (قوله لتعلق حق فسخ البائع به) يفيد أن ذلك فيما إذا لم يتعلق به حق كرهن وكتابة ولوزال التعلق المذكور بعد

[قول المتن يبدأ من تركة الميت الخ] أى كما يبدأ فى حياته بكفايته مقدما على الديون ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر فى ميت أن يكفى فى ثوبه ولم يسأل هل عليه دين أولا [قول المتن تقضى ديونه] أى لأنه أحق بماله من ورثته والمراد غير المتعلقة بالعين لاسيما فى ذلك ديون الله تعالى وديون الآدمى أعنى ديون الله تعالى التى لم تتعلق بالعين كالخج ونحوه [قول المتن مفلسا] أى سواء حجج عليه أم لا

فعلت على غيرها وفى حديث ابن ماجه وغيره تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم أى لتعلقه بالموت المقابل للحياة (يبدأ من تركة الميت) وجوبا (بمؤنة تجهيزه) بالمعروف (ثم تقضى ديونه ثم) تنفذ (وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة) على ما يأتى بيانه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة) أى كالمال الذى وجبت فيه لأنه كالمرهون بها (والجاني) لتعلق أرض الجناية برقبته (والمرهون) لتعلق دين المرتهن به (والمبيع اذا مات المشتري مفلسا) لتعلق حق فسخ البائع به (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه والله أعلم) فلا يباع واحد من المذكورات التى هو عين التركة فى مؤنة التجهيز كما ذكر فى الروضة وأصلها

الموت قال شيخنا فله الفسخ حيثئذ ويقدم به فراجعته **(نفيه)** بقى من الذى يتعاق بالعين النذر والقراض والقرض والكتابة وغير ذلك وقد نظم ذلك بعضهم بقوله :

يقدم فى الميراث نذر ومسكن زكاة ومرهون مبيع لمفلس
وجان قراض ثم قرض كتابة ورد ببيع فاحفظ العلم ترأس

وأوصلها العلامة السنباطى الى نحو ثمان عشرة صورة فراجعته **(قوله)** وأسباب الارث الخ لم يذكر أركانها وهي ميراث ووارث وموروث لعلها مما تقدم بذكر تركة الميت وقسمتها على الورثة ولا شروطه لعلها مما سياتى فى ميراث نحو المفقود وسيدكر موافقه آنفا **(قوله)** قرابة هي لغة الرحم مطلقا وعرفا هنا رحم خاص ليخرج ذو والأرحام وهي الأبوة والبنوة والادلاء بأحدهما ويورث بها من الجانبين تارة ومن أحدهما أخرى **(قوله)** ونكاح وهو لغة الضم أو الوطء وعرفا عقد الزوجية الصحيح وان لم يوجد وطء ولا خلو ويورث به من الجانبين غالبا ولو فى طلاق رجعي كما أشار اليه الشارح **(قوله)** وولاء وهو لغة القرابة والقوة والمصافة ونحو ذلك واصطلاحا هنا عصوبة سببها نعمة المعتق شرعا على رقيق ويورث به من أحد الجانبين كما أشار اليه بقوله ولا عكس أى من حيث كونه عتيقا فلا يرد تصوير عكسه بما لو أعتق كافر عبدا والتحق المعتق بدار الحرب واسترق وملكه عتيقه وأعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن من حيث كونه معتقا **(قوله)** أى جهته وهي بيت المال المسند اليه الارث بعده وما قيل إنه فعل ذلك دفعالتوهم نسبة الارث الى الاسلام وهو أمر معنوي لا يصح نسبة الارث اليه مردود باتيان مثل ذلك فى القرابة ونحوها مما قيل انه فعل ذلك لأن الوارث هو المتصف بالاسلام مردود أيضا للزوم بطلان الوصية بثلك المال للمسلمين ممن لا وارث له خاص عامر وليس كذلك وللايلزام منع تخصيص طائفة من المسلمين به وليس كذلك أيضا والوجه أن يقال إنه إنما فعل ذلك للايلزام أن كل مسلم يرث كل مسلم وهو باطل اجاعا فتأمل **(قوله)** ارثا أى مراعى فيه المصلحة فيعطى منه من أسلم أو عتق أو ولد بعد الموت لارقيق ولو مكاتب ولا كافر ولا قاتل **(نفيه)** تنصير الأسباب الأربعة فى امامك بنت عمه وأعتقها وتزوج بها ثم ماتت عنه كذا قالوا وفيه نظر فى الامام كما علم مما مروى بأنه ليس وارثا بالأربعة فى ذلك **(قوله)** يرثه أى الميت المعلوم من المقام أو المذكور من تركة أو الزكاة باعتبار كونها موروثا والمراد بالمسلمين جهتهم كما تقدم **(قوله)** بالعصوبة المعلوم من استغراق جميع تركة **(قوله)** وابنه احتاج لذكره مع الاستغناء عنه بما بعده لدفع ادخال ابن البنت **(قوله)** وابوه ذكره لدفع شموله لأبى الأم

[قول المتن ونكاح] دليل النكاح والقرابة الآية ودليل الولاء حديث الولاء لحجة كسحة النسب والمراد القرابة الخاصة ويورث بها فرضا وتعصبا وبالنكاح فرضا فقط وبالولاء تعصبا فقط وضم بعضهم خامسا وهو سبق النكاح على القديم فى المبتوتة فى المرض بدليل أنه لا يرثها الوماث والنكاح يورث به من الطرفين وينبى أن يعد الرحم عند عدم الانتظام كالاسلام عند فقد العاصب [قول المتن فبرث] انه بهذا على أن الولاء يورث به من طرف فقط نعم لو أعتق ذمى ذميا ثم التحق المعتق بدار الحرب واسترقه العتيق وأعتقه ثم أسلم وارث كل منهما الآخر ولذا لو اشترى العتيق أبا المعتق وأعتقه صار له الولاء سراية على ابنه الذى هو معتق المشتري **(قوله)** أى جهته [كان المراد بيت المال] قول المتن ليت المال ارثا أى بخلاف من لا وارث له من الذميين فإنه ينتقل فينا **(فرع)** لو مات ذمى ولا وارث له مستغرق هل تتركهم أو نطلب الباقي ونأخذه وان لم يترافعوا الينا صوب الزر كشي الثاني [قول المتن من الرجال] المراد بهم الذكور [قول المتن وابنه] قيل فيه وفى ذكر أبى الأب بسط والمصنف مشى على طريق الاختصار [قوله أى الابن] فيه عود الضمير على المضاف اليه

فى فصل الكفن (وأسباب الارث أربعة قرابة) فيرث بعض الأقارب من بعض على تفصيل يأتي (ونكاح) فيرث كل من الزوجين الآخر (وولاء فيرث المعتق العتيق ولا عكس) أى لا يرث العتيق المعتق (والرابع الاسلام) أى جهته (فتنصرف تركة ليت للمال ارثا اذ لم يكن وارث بالأسباب الثلاثة) أى يرث المسلمون بالعصوبة (والجمع على ارثهم من الرجال عشرة) وبالبسط خمسة عشر (الابن وابنه وان سفل والأب وأبوه وان علا والآخر) لأبوين ولأب ولأم (وابنه) أى ابن الأخ (الابن الأم) أى ابن الأخ لأبوين وابن الأخ لأب (والأم واللام) أى لأبوين ولأب (وكذا ابنه) أى ابن الأم لأبوين ولأب (والزوج والمعتق ومن النساء سبع) وبالبسط عشر (البنت وبنت الابن وان سفل) أى الابن (والأم والجدة)

أم الأب وأم الأم وإن علنا (والأخت) من جهتها الثلاث (والزوجة والمعتقة) ويدخل في الم عم الأب وعم الجد والمراد بالمعتق والمعتقة من أعتق أو عصاة أدلى بمعتق (فلما اجتمع كل الرجال ورث الأب والابن والزوجة فقط) (١٣٧) لأن غيرهم محجوب بغير الزوج (أو)

اجتمع) كل النساء فالبنت وبنت الابن والأم والأخت للأبوين والزوجة) وسقطت الحدة بالأم والمعتقة بالأخت المذكورة كما سقطت بها الأخت للأب وبالبنت الأخت للأم (أو الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالأبوان والابن والبنت وأحد الزوجين) أي الذكور إن كان الميت امرأة والأنثى إن كان رجلا (ولو فقدوا كلهم) أي الورثة من الرجال والنساء المذكورين (فأصل المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام) وسيأتي بيانهم (و) أصل المذهب فيها لا تستغرق الورثة المال أنه (لا يرث على أهل الفرض) أي التقدير ما بقي من المال بعد المفروض (بل المال) كله أو الباقي بعد المفروض (ليث المال) ارتنا وقال المزني وابن سريج بتوريث ذوي الأرحام في الأولى وبالرد في الثانية على غير الزوجين ولم يقلوا إذا لم ينظم أمر بيت المال (وأفنى المتأخرون) من الأصحاب

بمثل ما تقدم في الابن (قوله لأن غيرهم إلخ) ظاهره يقتضي أن للابن دخلا في حجب الاخوة ومن بعدهم مع وجود الأب وفيه نظر بقولهم إن حجبهم لهم بواسطة حجبهم لعصوبة الأب كما يأتي ولأن كل من أدلى بواسطة فهي الحاجة له وقد يقال إن الحجب قائم بهم بشرط فقد من قبلهم كما في ولاية النكاح وغيره فراجعهم ومسلتهم من اثني عشر (قوله فالبنت إلخ) ومسلتهم من أربعة وعشرين للأخت منها واحد لأنها عصبة مع البنات (قوله إن كان الميت أنثى) ومسلتهم من اثني عشر ونصح من ستة وثلاثين (قوله إن كان رجلا) لوقال ذكر المكان أولى ومسلتهم من أربعة وعشرين ونصح من اثنين وسبعين وعلم بما ذكر أنه لا يجتمع الزوجان في مسألة كما أشار إليه بقوله الذين يمكن اجتماعهم وما نقل عن نص الشافعي رضي الله عنه من إمكانه فيما لو ادعى رجل معه أولاد على ميت ملفوف أنه زوجته وأن هؤلاء أولاده منها وادعت امرأة كذلك أنه زوجها وأن هؤلاء أولادها منه وأقام كل بيعة بما ادعاه فكشف عنه فاداهو حتى وأن المال يقسم بينهما وأولادها نصفين فبني على عدم ترجيح إحدى البيعتين والمعتد ترجيح بيعة الزوج لصحة استلحاقه للمال له ولأولاده فقط قالوا وكيفية القسمة على ذلك النص أن يعطى للأبوين السدسان ولكل من الزوجين الثمن فلهما ربع المال والباقي يقسم بين أولادهما للذكر مثل حظ الأنثيين فراجع ذلك في المطولات (قوله فأصل المذهب) أي المعروف المناسب له (قوله فيما إلخ) أشار إلى أن جملة لا يرث معطوفة على جملة مقدرة معطوفة على لو فقدوا المقدمة من تأخير لدفع ما يرد على كلام المصنف من الفساد فتأمل (قوله أهل الفرض) أي الفروض المقدرة انفردت أو اجتمعت ولم تستغرق كما مر (قوله ارتنا) أي في المسلم كما تقدم وفي الكافر يكون فيثا ونظا بهم وإن لم يترافعوا إلينا (قوله وأفنى المتأخرون) وهم من بعد الأربعمائة موافقة لبعض المتقدمين (قوله غير عادل) أو غير أهل أولم يوجد (قوله بأن يرد) احتاج إلى هذا لأن عمل المصدر المسبوك ضعيف في العربية وفارق ما نادى دفع الزكاة للإمام غير العادل بأن غرض المزمع براءة ذمته منها ودفع الضمان بتلفها ودفع مؤنة التفرقة عنه ولعدم انحسار المستحقين غالبا بخلافه هنا فانه لما تعذر الصرف للإمام عاد ما بقي من التركة إلى من أخذ بعضها لأنه محصور (قوله على أهل الفرض) مسلما كان

[قوله أم الأب وأم الأم] لهذا التعميم لم يقل في المتن الأم وأمه كما قال فيما سلف الأب وأبوه [قول المتن والابن والبنت] اقتضى هذا الصنيع أنهم يقولون الابن والابن كذلك بل يقولونه في تغليب الابن والابنة [قول المتن لا يورث ذوو الأرحام] أي لعدم ذكرهم في القرآن ولأنه عليه السلام ركب إلى قباه يستخير الله في الخلة والعمة فأرسل الله لأميراته لهما رواه أبو داود ومرسلا وهو يحتاج به لكونه ورد مستندا من وجه آخر ولأنهم لو ورثوا لما قدم عليهم أهل الولاء [قول المتن ولا يرث] أي لأن الله يقول فلها نصف ما ترك وكيف تأخذ الكل [قول المتن على أهل الفرض] لحديث النسائي أن بنت حمزة أعتقت شخصاً فماتت عن بنت فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم نصف المال وصرف الباقي للمعتقة أقول هذا الدليل فيه نظر لأن الكلام عند فقد العصبة حتى من الولاء [قوله ارتنا] لأن المسلمين موجودون وإن اختل أمر ما بهم المستوفى لهم فلا يوجب ذلك سقوط حقهم [قوله بتوريث ذوي الأرحام] أي كذهب أبي حنيفة وأحمد [قول المتن وأفنى المتأخرون] اعترض بأن ابن سراقه وهو قبل الأربعمائة قال هو قول عامة شيوخنا وقال الماوردي أنه مذهب الشافعي وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته [قول المتن بالرد] فيه أعمال المصدر المعروف

(١٨ - قلبوني وعيمره - ثالث) (إذا لم ينظم أمر بيت المال) لكون الإمام غير عادل (بالرد) أي بأن يرد (على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم) أي مقدارهم بالزوجين (بالنسة) أي نسبة سهام من رده عليه ففي بنت وأم وزوج يبقى بعد إخراج فروضهم سهم من اثني عشر فلانة أربعة للبنت وربع للابن لأن سهامها ثمانية ثلاثة بأربعها للبنت وربعها للأم فتصح المسئلة

من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار إلى ستة عشر للزوج أربعة وللبنت تسعة وللأم ثلاثة وفي بنت وأم وزوجة يبقى بعد إخراج فرضهن خمسة من أربعة وعشرين للآل ثم رابع فتصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار إلى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة وللبنت أحد وعشرون وللأم تسعة وفي بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضهما سهمان من ستة للآل ثم رابع نصف سهم فتصح المسئلة من اثنين عشر وترجع بالاختصار إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد ويقال على وفق الاختصار ابتداء في هذه تجعل سهمهما من الستة المسئلة وفي الاثنين قبلها الباقي من مخرجي الربع والثلث للزوجين (١٣٨) بعد نصيبهما لا ينسب على أربعة سهام البنت والأم من مسئلتها فتضرب في كل من

الميت أو كافرا كما قاله شيخ الإسلام وغيره (قوله من ثمانية وأربعين) بضرب مخرج الربع وهو أربعة في الاثنين عشر أصلها (قوله من ستة وتسعين) بضرب أربعة مخرج الربع في أربعة وعشرين أصلها (قوله من اثنين عشر) أي باعتبار مخرج النصف وهو اثنان أو من أربعة وعشرين باعتبار مخرج الربع وهو أربعة وترجع الأولى إلى ثلثها أربعة والثانية إلى سدسها أربعة (قوله على وفق الاختصار) أي طريقته وسنابته (قوله الباقي) وهو ثلاثة من مخرج الربع أو سبعة من مخرج الثلث (قوله فتضرب) أي الأربعة (قوله بالنصب) استثناء أو حالا من المضاف ويجوز الجر بدلا من أهل (قوله أي أرنا) خرج نحو رقيق وكافر فلا يعطى منه شيئا كما مر (قوله بالآل) خرج به المذكور للآل كالم للآل (قوله وفي الروضة الخ) دليل للبيان وإن كان أعم (قوله وهم) أي اصطلاحا وأما شرعا فكل قريب كما مر (قوله عشرة) بل أحد عشر كما يأتي (قوله وبنو الأخوة للآل) وتقدمت بناتهم (قوله بالرفع) عطفا على أبو الأم لاجل عطفها على الأعمام المقضى إرادة بناتهن المقضى لتكرره مع ما بعده وللأسكوت عنهن (قوله بالعشرة) فهو حادى عشر وفي ذلك تجوز لأن النصف الأول لم يبق من يدلى به فالمراد غيره من التسعة بعده (قوله ولا يسمى عصبة) هو أحد وجهين وهو مسموح عند شيخنا مر وأكثر الفرضيين والمعتد خلافه لدخوله في تعريف العاصب بأنه من ليس له سهم مقدر والأول مبنى على أنه يزداد في التعريف من المجمع على إرثهم (قوله وفي المجتمع الخ) حاصله أن في كيفية إرث ذوى الأرحام مذهبين أحدهما مذهب أهل التزويل وهو الصحيح المعتمد بأن ينزل كل واحد منهم منزلة من يدلى به من حيث الإرث فيأخذ ما كان يأخذه لو كان موجودا ويقدم الأسبق إلى الوارث لا إلى الميت وخرج بالآل الحجب ففي زوجة وبنت بنت للزوجة الربع والثاني مذهب أهل القرابة بأن يقدم الأقرب إلى الميت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما أر باعا على الأول وكاه للأولى على الثاني لقربها للميت (تنبيه) لولم يوجد أحد من ذوى الأرحام فحكمه كما قال الغزن عبد السلام أنه إذا جارت الملك في مال المصالح وظفر به أحد يعرف المصارف وجب عليه صرفه فيها وهو مأجور على ذلك .

(فصل) في ذكر الفروض وذويها (قوله بمعنى نصيب) لا بمعنى مقدر للتأويل تحصيل الحاصل بقوله وهو ضعيف في العربية [قوله على وفق الاختصار] أي على موافقة الاختصار الذي سلف [قوله أي أرنا] وقال الرافعي مصلحة [قول المتن وهم من سوى إلى آخره] أي في اصطلاح الفرضيين والإفراحم شرعا شامل لكل قريب [قوله هو بيان لمن] هذا يلزمه أن البيان أعم من الميت فلهذا جعلها تبعية [قوله منه] الضمير فيه يرجع لقول المتن وكل جد [قول المتن وبنو الأخوة] الأعسن وأولاد الأخوة [قوله أي بالعشرة] أي فهو غير العشرة ولهذا عددهم شيخنا أحد عشر

المقدرة

أولاد أولاد من الذكور والبنات (و بنو الأخوة للآل) أي أخوال الأم (و بنات الأعمام)

لابوين أولاد أولاد ويضم اليهن بنو الأعمام للآل (والعمات) بالرفع (والأخوال والخالات) كل منهم من جهاته الثلاث (والمطلون بهم) أي بالعشرة وهو مزيد على الروضة وأصلها ومن انفرد منهم حاز جميع المال ذكرًا كان أو أنثى ولا يسمى عصبة وفي المجتمع منهم كلام طويل في الروضة وأصلها براجع (قمة) لو وجد أحد الزوجين صرف الباقي بعد فرضه لذوى الأرحام فإن كان منهم من وله الحشوة أو الصومعة وحده حاز الباقي بالرحم (فصل الفروض) جمع فرض بمعنى نصيب

المخرجين ولو كان ذرا الفرض واحدا كفت رد إليها الباقي أو اثنين كبنتين فالباقي بينهما بالسوية وقوله غير الزوجين بالنصب استثناء مزيد على المهر موجه في الشرح بأنه لا رحم لهما فإن المورث بالده هو المورث بالرحم وقدم أهل الفرض بالرد لقوتهم (فإن لم يكونوا) أي أهل الفرض أي لم يوجد أحد منهم (صرف) المال (إلى ذوى الأرحام) أي أرنا (وهم من سوى المذكورين) بالآل (من الأقارب) هو بيان لمن وفي الروضة كأصلها هم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبة (وهم عشرة أصناف) أبو الأم وكل جد وجدة ساقطين منه أبو أبي الأم وأما بنو الأم وهو لاء صنف (وأولاد البنات) لأصل أولاد من ذكور وبنات (و بنات الأخوة) لابوين أولاد أولاد (وأولاد الأخوات) لابوين

زوجته ولدا ولا ولد ابن)
قال تعالى ولكم نصف
ما ترك أزواجكم إن لم يكن
لهن ولد وولد الابن كالولد
في ذلك إجماعا (و بنت أو
بنت ابن أو أخت لأبوين
أو لأب منفردات) قال
تعالى في البنت وإن كانت
واحدة فلها النصف
ومثلها في ذلك بنت
الابن بالإجماع وقال
تعالى وله أخت فلها نصف
ما ترك المراد أخت لأبوين
أو لأب دون الأخت لأن
لأن لها السدس والآية
الآية واحترز بمنفردات
عما إذا اجتمع مع
إخوتهن أو أخواتهن أو
اجتمع بعضهن مع بعض
على ما سيأتي بيانه (والربع
فرض زوج لزوجته ولد
أو ولد ابن) قال تعالى فإن
كان لهن ولد فلكم الربع
وولد الابن كالولد في ذلك
إجماعا (وزوجة ليس لزوجها
واحد منهما) قال تعالى
ولهن الربع مما تركتم إن لم
يكن لهن ولد ومثل الولد
في ذلك ولد الابن إجماعا
(والنصف فرضها) أي الزوجة
(مع أحدهما) أي الولد
وولد الابن قال تعالى فإن
كان لهن ولد فلهن النصف
وولد الابن كالولد في ذلك

المقدرة (قوله المقدرة) سميت بذلك لأنها لا تريد إلا في الرد ولا تنقص إلا في العول كذا قالوا والوجه
ترك هذا الاستثناء فيها لأن الزيادة والنقص في ما صدقه الذي هو المال لا في عينه فهو لقلة المال
وكثرته إذ لا يقال في زوجة وأبوين و بنتين إن فرض الزوجة التسع ولا في بنت وأم إن فرض الأم
الربع وهكذا فتأمل وراجع (قوله في كتاب الله) خرج ما يفرض للجد في بعض أحواله وثالث الباقي
للأم كذلك (قوله للورثة) بيان لانحصارها في الستة (قوله ستة) أي مقدارا وعددا وخسة مخرجا
كما يأتي ويبر عنها عبارات فيقال هي النصف والثلاثان ونصف كل منهما ونصف نصفه ويقال هي
الثلث والسدس وضعف كل وضعف ضعفه ويقال هي الربع والثالث وضعف كل وضعف وضعفها
(قوله النصف) بداهة لأنه أكبر كسر مفرد ولأن في مستحقه من لا يتصور تعدده وهو الزوج كذا قالوا
وفيه نظرا لأنه لا يتصور تعدد غيره مع استحقاق النصف أيضا إلا أن يقال المراد التعدد من حيث هو
وفيه نظر فتأمل وبعضهم بدأ بالثلثين اقتداء بالكتاب العزيز الذي بدأ فيه بالأولاد للاهتمام بشأنهم
لأنهم أهم عند الآدمي (قوله الذي هو أحدها) آثر هذه العبارة التي فيها حذف مبتدأ وخبر على أن يقول
أحدها النصف وهو فرض الخ لازم عليه حذف مبتدأين وهو أقوى في المراعاة من الخبر وإن كان
كل منهما عمدة مع أن كلامه يفيد أن المحذوف بدل موصوف لا مبتدأ ولا خبر فتأمل (قوله زوج) يجوز
فيه الجر والرفع وكذا النصب لولا الرسم وبداهة لعدم تصور تعدده في ذاته كما مر فهو أسهل ولتقديم
الزوجة على الولدية في نحو الفطرة (قوله منفردات) حال مما قبله يجعل أو بمعنى الواو (قوله مع أخوتهن)
الأولى مع بعضهن ليشمل الأخت مع الجد أو البنت (قوله أو اجتمع بعضهن الخ) ظاهره أن كلا
من المجتمعات يخرج عن النصف وليس مرادا بل إن غير الأولى منهن هو المنتقل عنه إما إلى فرض
دونه أو إلى نصيب ولومثله كأخت مع بنت وزاد بعضهم أن يفردن عمن يحجبهن حرمانا أو نقصانا
وأقطعه الشارح لأن الأول لا يوجد في البنت والثاني داخل في اجتماع بعضهن مع بعض فم هو محتاج
إليه في اجتماع البنات مثلا فتأمل (قوله ولدا أو ولد ابن) لو قال فرع وارث في هذا وما قبله وما بعده لكان
أولى وأخصر وأعم (قوله وللزوجتين الخ) هو إيراد على المصنف وفيه قصور ولو قال لجنس زوجة في حل
كلام المصنف اشمل ذلك وشمل ما لوزن على أربع كافي نكاح نحو المحجوس (قوله وسيأتي الخ) هو إيراد
أودليل تأويل بأن يراد زوجة ولو فيها ماضى (قوله فرض بنتين الخ) لو قال فرض من تعدد من أصحاب
المقدرة في كتاب الله تعالى احتراز بذلك عن استحقاق الجد الثلث في مسائل الأخوة والأم ثلث الباقي
في مسألة زوج وأبوين وقال الزركشي وأما الارتقاء إلى السبع والتسع في مسائل العول فأصلها القروض
الستة غاية الأمر أن الثمن مثلا صار تسعا ومن ثم قالوا ثمن عائل قال الرافعي في مسائل العول الثلثان تضعيف
الثلث وانما جعل فرضا برأيه لأن النظر إلى المقدرات التي يستحقها النصف الواحد من الورثة (قوله
كالولد) قال الزركشي أما لأن لفظ الولد يشمله أو بالقياس كما في الإرث والتعصيب قال ابن أبي هريرة وإنما
جعل للزوج ضعف ما للزوجة في الحالين لأن فيه ذكورة وهي تعصيب فكان لأبوين مع البنت (قوله
المراد) قال ابن الرفعة بالإجماع (قوله واحترز الخ) يعني أن مراده الاحتراز من هذا الاجتماع الخاص
لأن مطلق الاجتماع بأن لهام الزوج مثلا النصف (قول المتن والربع) قيل يرد على الحصر الأم في مسألة
زوج وأبوين فإن لهام الثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع لكنهم تأدبوا مع لفظ القرآن (قوله وللزوجتين)
قال الزركشي ولنا لم ترد في القرآن إلا بلفظ الجمع بخلاف البنات والأخوات فانهن وردن فيه تارة بلفظ
الواحدة وتارة بلفظ الجمع (قوله و بنتي ابن) يعني منفردتين عن بنت الصلب والأفلهما السدس كما سيأتي

بالإجماع وللزوجتين والثلاث والأربع ماذكر للواحدة من الأربع أو الثمن بالإجماع وسيأتي في كتابي الطلاق والرجعة أن الزوجين في
هذه الطلاق الرجعي يتولون (والثلاثان فرض بنتين فصاعدا و بنتي ابن فأكثر وأختين فأكثر لأبوين أو لأب) يعني منفردتين

عن اخوتهم قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي الأخين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في جابر ملت عن أخوات فدلته (١٤٠) على أن المراد منها الأختان فصاعدا والبنات ومثلهما بفتا الابن مقيدتان على الأخين

النصف لكان أخصر (قوله عن اخوتهم) فيه ماسر (قوله نزلت في جابر) أي نزلت في بيان حاله حين مرض وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كيفية ارث أخواته منه اذا مات فقوله مات جلة مستأنفة لأن جابرا عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمنا طويلا وقيل المراد منه افادة دليل آخر هو اجماع الصحابة على ذلك بعد موت جابر فتأمله (قوله عن أخوات) أي سبع (قوله والبنات الخ) هو معنى على أن لفظ فوق في القرآن غير صلة وإلا فهو نص لاقياس (قوله ملحوق) هو بمعنى مقيس كما ذكره قبل ذلك غير مرة وذلك بناء على أن لفظ الولد ليس حقيقة في ولد الولد والا كما قيل به فهو نص لاقياس وكذا ان قلنا ان اللفظ مستعمل في حقيقة ومجازه معا كما يقول به الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله والمراد بالاخوة) بالمعنى الشامل للأخوات كما هو المراد في القرآن خلافا لبعض الصحابة (قوله والأختي) وكذا الخنثى (قوله لما قام الخ) هو علة لمساواة الأختي للذكر هنا واشمول جمع الذكور للاناث قبل والذي قام عندهم هو الاجماع على ذلك أو إدلائهم بمن لا عصبوبة له أو غير ذلك (قوله من ذلك) أي الواحد (قوله قرأ الخ) هو دليل لذلك المراد اذ القراءة الشاذة كخبر الواحد في الدلالة على الحكم بها (قوله وقدي فرض) فهو زائد على ما في الكتاب العزيز من حيث ثبوته بالاجتهاد لا من حيث المقدار والمخرج كما علم فيهما (قوله سبعة) صرح بالعدد هنا وفي النصف المتقدم دون ما بينهما لدفع إيهام أن الأخوات من الأورين والأب قسم واحد هناك على قياس عددهم في المجمع على أرثهم مع الاختصار كما مر وأن الجد والأب قسم واحد هنا كقولهم الأب وان علانا مل (قوله لميتها ولد الخ) ويسبب المحجب بالفعل للولد اذا اجتمع مع الاخوة لأنه أقوى منهم (قوله أو اثنتان) أي يقينا ولو حكما فخرج بالأول ما لو تعاقب رجلان على امرأة بشبهة وأنت بولد ومات قبل الحاقه بأحدهما ولأحدهما ابنان فلازم منه الثلث لاحتمال الحاقه بمن لا ولد له ودخل بالثاني ما لو كانا ملتصقين وأعضاء كل منهما كاملة حتى الفرجين فلهما حكم اثنتين في جميع الأحكام حتى ان لكل منهما أن يتزوج سواء كانا ذكرين أو اثنتين أو مختلفين فان نقصت أعضاء أحدهما فان علم حياة أحدهما استقلالاً كنوم أحدهما ويقظة الآخر فكاثنتين أيضا والا فكواحد ودخل أيضا ما لو حجب الاثنان بالشخص (قوله وسياقي) هو إيراد أو مراد بأن الجدة للجفيس والمراد جدة غير ساقطة كما علم مما مر (قوله وسياقي) فيه ما علمت (نفيه) علم بما ذكر أن من يرث بالفرض ولو مع التعصيب ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والأخ للأم وتسعة من الاناث غير ذات الولاء وأن من يرث منهم بالفرض فقط سبعة الزوجان والجدة والجد والأم وولداها وأن من يرث منهم بالفرض تارة وبالتعصيب تارة ويجمع بينهما تارة اثنتان الأم والجد وأن من يرث منهم كذلك ولا يجمع بينهما أربعة البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت للأب وأن من يرث بالتعصيب فقط اثنا عشر وهم من بقي من الورثة والله أعلم ومثل هذا يقال أيضا في الأخوات لأب [قول المتن ليس لميتها الخ] قيل كان ينبغي أن يقول أيضا ولا زوجة أو زوج وأب فان فرضها مع ذلك أنقص من الثلث [قول المتن وفرض اثنتين فأكثر من ولد الأم] انما أعطوا الثلث والسدس لأنهم يدلون بالأم ومهما فرضها وسوى بينهم لأنه لا تعصيب فيمن أدلوا به بخلاف الأشقاء لما كان فيهم تعصيب جعل للذكر مثل حظ الأنثيين كالأولاد ذكره ابن أبي هريرة رحمه الله [قول المتن وقد يفرض الخ] مثاله أن ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث كما لو كان معه ثلاثة أخوة [قول المتن أب] نعم اذا كان

وبنات الابن مقيسات على بنات الصلب (والثلث فرض أم ليس لميتها ولد ولا ولد ابن ولا اثنتان من الاخوة والأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلازمه الثلث فان كان له اخوة فلازمه السدس وولد الابن ملحوق بالولد في ذلك والمراد بالاخوة الاثنان فصاعدا والأختي كالمذكر لما قام عندهم في ذلك (وفرض اثنتين فأكثر من ولد الأم) قال تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المراد أولاد الأم قرأ ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من الأم (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الاخوة) كما سيأتي في فصله (والسدس فرض سبعة أب وجد لميتها ولد أو ولد ابن) قال تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وألحق به ولد الابن وقبس الجد على الأب (وأم لميتها ولد أو ولد ابن أو اثنتان من اخوة وأخوات) لما تقدم في الآيتين (وجدة) لام

ولأب روى أبو داود وغيره عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس وسياقي أن للجدة السدس (وليفت ابن مع بنت صلب) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك رواه البخاري عن ابن مسعود وسياقي أن لبنات الابن مع بنت الصلب السدس (ولأخت) لأب (أو أخوات لأب مع أخت لابورين) كافي بنات الابن مع بنت الصلب (والواحد من ولد الأم) لما تقدم

(المحل: الأب والابن والزوج لا يحجبهم أحد) عن الارث (وابن الابن) وان سفل (لا يحجب) من جهة العصة (الا الابن وابن ابن اقرب منه) ويحجبهم أصحاب فروض مستقرة كأبوين وبنتين أخذاً عماسيائي (١٤١) أنها تحجب كل عصة (والجد) وان علا

(لا يحجبه الامتوسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه (والأخ لأبوين يحجبه الأب والابن وابن الابن) وان سفل اجاعا (والأب يحجبه هؤلاء وأخ لأبوين) لأنه أقوى منه (و) الأخ (لأم يحجبه أب وجد وولده وولداين) وان سفل (وابن الأخ لأبوين يحجبه أم وأب وجد وابن وأخ لأبوين) (و) أخ (لأب) لأنه أقرب منه (و) ابن الأخ (لأب يحجبه هؤلاء) السنة (وابن أخ لأبوين) لأنه أقوى منه (والتم لأبوين يحجبه هؤلاء) السبعة (وابن أخ لأب) لأنه أقرب منه (و) الم (لأب يحجبه هؤلاء) الثمانية (وعم لأبوين) لأنه أقوى منه (وابن عم لأبوين يحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لأب) لأنه أقرب منه (و) ابن عم (لأب يحجبه هؤلاء) العشرة (وابن عم لأبوين) لأنه أقوى منه (والمفتق يحجبه عصبة النسب) لأنهم أقوى منه (واليفت والام والزوجة لا يحجبن) عن الارث (ويفت الابن يحجبا ابن أويقتان إذا لم يكن معهما من يعصها) كأن

١٤٤ بنت أخذ السدس فرضا والباقي تعصبا (فصل: الأب الخ)

[قول المتن لا يحجبهم أحد] أى لأن كلامهم يدل على الميت بنفسه وليس فرعاً لغيره واحتراز بالأخير عن المعنى [قول المتن أحد] فيه لطيفة وهى الإشارة إلى أن الحجب بالشخص وأما بالوصف فيحجبون به كغيرهم [قول المتن أو ابن ابن أقرب منه] يفيدك أن قوله أولاً ابن الابن مراده به وإن سفل كما صرح به الشارح حتى ينظم مع هذا [قول المتن يحجبه الأب الخ] أما الأب فلا ابن الأخ يدل به وأما الابن وابنه فلائهما بمنعان عصوبة الأب ويرد أنه إلى الفرض فلا يمنعان عصوبة الأخ الأولى [قول المتن أب وجد الخ] دليله قوله تعالى وإن كان رجل بورث كلاله [قول المتن وولد] أى وبنت [قول المتن ستة أب الخ] أى لانه يحجب أباه فهو أولى والجد في درجة أبيه وأما ابن الجد فقيل يستويان ورد بأن الجهة مقدسة إلى آخرها فأبو الجد مقدم عليه على المذهب والجد مقدم قطعاً وأما الابن وابنه فلائهما يحجبان أباه وأما الأخ لأبوين فلائنه إن كان أباه فواضح والافهو أقرب منه وكذا يقال في الأخ لأب وأما قيد هنا بالعدد دون غير هذا الموضع خوفاً من اللبس في قوله الآتى ولأب [قول المتن هؤلاء السبعة] وجه ذلك في الأخ أنه ابن أبى الميت والم ابن جده [قول المتن لا يحجب] أى لما سبق في الأب والابن والزوج وكان ينبغي أن يقول هنا أيضاً لفظ أحد [قوله أو ابن عم] أى ولو كان أسفل منها

لوان عم فان كان أخذ معه الباقي بعد ثلثي البتين بالتعصيب (والجدة للأم لا يحجبها إلا الأم وللأب يحجبها الأب والأم) لأن لها بها بطريق الأمومة والأم أقرب منها (والقربى من كل جهة

تجب البعدي منها) كأم أم وأم أم أب وأم أم أب (والقري من جهة الأم) كأم أم (تجب البعدي من جهة الأب كأم أم أب والقري من جهة الأب) كأم أب (لا تجب البعدي من جهة الأم) كأم أم (في الظاهر) بل يشتركان في السدس والثاني تجبها كالقري من جهة الأم وقرى الأول بقوة (١٤٣) قرابة الأم بحجب الجدات (والأخت من الجهات كالأخ) فيما يحجب فيه فيحجب

(قوله تجب البعدي منها) أي من تلك الجهة فلو ورثت الجدة بالجهتين فلو حجت من إحداهما ورثت بالأخرى كأن تزوج شخص بنت خالته وأنت بولده ومات هذا الولد عن أمه فقط أو عن أبيه فقط وعن أم خالته أيتي هي أم أم أمه وأم أم أبيه (قوله والأخت من كل الجهات كالأخت) نعم هي لا نسقط عند الاستقراق ولها من الأب مع الشقيقة السدس وليس هو كذلك فيهما كذا قاله وفيه نظر دقيق (قوله أختان لأبوين) وكذا شقيقة مع بنت أو بنت ابن كأم (قوله عن يحجب) خرج الابن (قوله يحجب أصحاب الخ) أي مالم ينقلب إلى فرض كالشقيق في المشتركة قال بعضهم وتسمية الاستقراق حجباً لأصرفيه وكلام المصنف صريح في أنه من الحجب بالشخص لاسناده إلى الواحد فيما صرح وإلى أصحاب الفروض هنا وعليه فتنسب بعضهم هذا الحجب إلى الفروض أو إلى الاستقراق فيه تجوز فافهمه وتأمله (قوله وجد) بناء على الأصح أن الجد يرث في هذه بالفرض كما قاله ابن المهام . (فصل : في كيفية إرث الأولاد) حقيقة أو مجازاً (قوله مثل حظ الأنثيين) أمانة في الذكور على الأنثى فلصلاحيته للنصرة والجهاد والامامة وتحمل العقل أي الدية ونحو ذلك دونها وأما جعله مثلها فلأنه حاجتني لنفسه وزوجه وليس لها إلا الأولى وقد تستغني عنها بالزوج (قوله إذا انفردوا) أي عن أولاد الصلب (قوله فيأذ كر) وهو أن الواحد فأكثر يستغرق التركة وأن للواحدة النصف وأن للثنتين فصاعداً الثلثين وأنه إذا اجتمعا كان للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله الصنفان) أي أولاد الصلب وأولاد الابن والمراد به جنس الذكور أو الذكور الواحد (قوله بالسوية) حيث اتحدت درجاتهم سواء كانوا إخوة بأن اتحد الابن أو أولادهم لبعضهم بأن تعدد الابن (قوله أو الذكور) والآنثى على ما تقدم (قوله ولا شيء للأنثى المخلص)

[قول المتن لا تجب البعدي] لأن التي من جهة الأم لها قوة بدليل أن الأب لا يحجبها والأم تجب أم الأب فقوتها جبرت تراخيا وكما أن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فكذلك أمه بالأولى [قوله يحجبها الجدات] أي بخلاف الأب فإنه لا يحجب الجدات من جهة الأم [قوله فيما يحجب به] [يرد عليه أن الأخ يسقط بأصحاب الفروض المستغرقة بخلاف الأخت وقد يجاب بأن المراد بالحجب الذي مر [قول المتن أختان لأبوين] لأن فرض الجنس الواحد من الإناث لا يزيد على الثلثين وقوله أيضاً أي مع حجب الأب والابن وابن الابن والأخ لأبوين لمن [قول المتن وكل عصبة الخ] يستثنى من هذه القاعدة مسئلتان العصبة لأبوين في المشتركة الثانية الأخت لأبوين وأولاد في الأكدرية [قوله وجد] هو هنا وارث بالتعصيب دون الفرض فلو قال بدل جد وأخ لأم كان أولى . (فصل : الابن يستغرق الخ) أعني أقدم الأولاد على غيرهم جراً على نظم الآية الكريمة [قول المتن مثل حظ الأنثيين] وذلك لأن الذكور قوامون على النساء بالاتفاق وغيره وكان الجاهلية يحرمون الإناث فجعل الله من حفظهن الميراث قال الشيخ عز الدين الذكروا حاجة لنفسه وحاجة لزوجته والأنثى حاجتها واحدة [قوله تكملة الثلثين] مراد العلماء بذلك أن السدس ليس فرضاً مستقلاً لمن هنابل هونتكلمة الثلثين والأوجب لمن عند استقراق بنات الصلب الثلثين [قول المتن ولا شيء الخ] وذلك لأن الله سبحانه

الأخت لأبوين الأب والابن وابن الابن ولأب هؤلاء وأخ لأبوين ولأم أب وجد وولد وولد ابن (والأخوات المخلص لأب يحجبهن أيضاً أختان لأبوين) فإن كان معهن أخ عصبون كإسائي (والمعتقة كالمعتق) يحجبها عصبة النسب (وكل عصبة) من يحجب (يحجب أصحاب الفروض المستغرقة) للمال كزوج وأم وجد وعم لاشيء للهم (فصل : الابن يستغرق المال وكذا السون) والابن بالاجماع في المسائل الثلاث (وللبنت النصف ولبنتين فصاعداً الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الأنثيين) أي نصيبهما قال تعالى بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف وتقدم قياس البنتين على الأختين (وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد الصلب) فيأذ كر بالاجماع (فلو اجتمع

الصنفان فإن كان من ولد الصلب ذكر حجب أولاد الابن) بالاجماع (والأقان كان للصلب بنت) فقط (فلها النصف) كما تقدم (والباقى لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والإناث) للذكر مثل حظ الأنثيين (فإن لم يكن) من ولد الابن (الأنثى أو أنثى فلها أولهن السدس) تكملة الثلثين (وإن كان للصلب بنتان فصاعداً أخذتا) وأخذن (الثلثين) كما تقدم (والباقى لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والإناث) للذكر مثل حظ الأنثيين (ولا شيء للأنثى المخلص) منهم مع بنتي الصلب

(الا ان يكون أسفل منهم ذكر فيصيرهم) في الباقي للذكر مثل حظ الانثيين ولم يستثن المساوي في الدرجة أيضا لدخوله فيما قبله
 أما الأعلى فيسقطن به (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن مع أولاد الصلب) فيما ذكر (وكذا سائر المنازل) أي باقيا كأولاد
 ابن ابن الابن مع أولاد ابن الابن (وأما يعصب الذر النازل) منهم عن الاناث (من في درجته) كأخته وبنت عمه بخلاف من هي
 أسفل منه فيسقطها كما تقدم (ويعصب من فوقه) كبنت عم أبيه (إن لم يكن لها شيء من الثلثين) كما تقدم فإن كان فلا يعصبها
 (فصل: الأب يرث بفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن) وفرضه (السدس) كما تقدم فيأخذه والباقي لمن معه (و) يرث
 (بتعصيب إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن) فإن كان معه وارث (١٤٣) آخر خروج أخذ الباقي بعده

والأخذ الجميع (و) يرث
 (بهما) أي بالفرض
 والتعصيب (إذا كان معه
 بنت أو بنت ابن له السدس
 فرضا والباقي بعد فرضهما)
 له (بالعصوبة) وهو الثلث
 (واللام الثلث أو السدس
 في الحالين السابقين في
 الفروض) وذكرت هنا
 بذلك توطئة لقوله (ولها
 في مسئلتى زوج أو زوجة
 وأبوين ثلث ما بقى بعد)
 فرض (الزوج أو الزوجة)
 لاثالث الجميع ليأخذ الأب
 مثلى مانأخذ الأم واستبقوا
 فيها لفظ الثلث موافقة
 للآية وورثته أبواه فلا ثمه
 الثلث والمسئلة الأولى من
 ستة والثانية من أربعة
 (والجدة) في الميراث
 (كأب الأب) السدس
 الاخوة والأخوات
 لاثت كما تقدم (والجدة
 يقاسمهم ان كانوا لأبوين
 نولاب) وسيأتى بيانه

سواء كن أخوات أو لاتحدت درجتهن أو تعدت (قوله من فوقه) وان تعدت الدرجات وأصحابها
 (قوله لها) ضميرها عائدة لمن باعتبار معانها والمراد بها الجنس ويسمى الأخ وابن الابن المذكور إذا عصب
 الساقطة بالأخ المبارك أو بابن الأخ المبارك أو بابن العم المبارك لعود ركنه على من عصبها إياها ثماعه ولولاه
 لم يرث وضدها يسمى بالأخ المشؤم كأخ لأب مع أخته إذا اجتمع مع بنت وأخت شقيقة لأنه لولاه لورثت
 فتأمل (فصل) في كيفية إرث الأب والجد والأُم في حالة (قوله الأب يرث بفرض) أي فقط وبدأ به لقوته على
 التعصيب كما تقدم (قوله ويرث بتعصيب) أي فقط بقياس الفحوى على الأخ المنصوص عليه بقوله تعالى
 وهو يرثها إن لم يكن لها ولد (قوله أو بنت ابن) هي مانعة لخلو كذا قيل والوجه أنها مانعة الجميع بدليل قول
 الشارح وهو الثلث (قوله فرضهما) فيه تذييلان وهما الفرضان وصاحباهما وهما الأب مع إحدى
 البنتين أو هما وفي نسخة أنه مفرد مضاف وهو الأفضح (قوله في مسئلتى الخ) أي ويلقبان بالفراوين
 لشهرتهما كالكوكب الاغر وبالعمر يتبين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بما ذكر بالفرضين لعدم النظر
 لهما (قوله من ستة) قال شيخنا الرملى في شرحه تصحيحا ونقل عنه أنه تأصيل لأنه أقل عدده نصف وثلث
 ما بقى وهذا الموافق للقاعدة العددية والفرضية وهو مجمع عليه والقول بانها تصحيح وهم كما قاله في كشف
 القواءض (قوله والثانية من أربعة) فيه ما ذكر (قوله والأب يسقط أم نفسه) وكذا الجد وان عافلا
 مخالفة في هذه (قوله للجدتين) ويقاس ما زاد عليهما بهما فلا يرث لهن على السدس شيء (قوله وأم
 الأجداد) هي بمعنى الجمع بدليل الاضافة وضمير الجمع بعدها (قوله بوارث) هو محل الرد على القول الثاني فتأمل

وتعالى جعل غاية البنات الثلثين [قوله فيما قبله] يرجع لقول المتن أو المذكور والاناث [قوله فلا
 يعصبها] لا يقال هلا أخذت السدس فرضا وشاركت في الباقي تعصبا لانا نقول ذلك شيء من
 خصائص الآباء ولا يرد الأخ للام إذا كان ابن عم حيث يرث بهما لانه بجتهين .

(فصل: الأب يرث الخ) [قول المتن وبتعصيب] وذلك لأن الله سبحانه وتعالى جعل للأخ جميع المال عند
 الانفراد فالأب أولى بذلك [قول المتن وبهما] لحديث فما ابت الفرائض فلا ولي رجل ذكر [قول المتن
 بنت أو بنت ابن] كذلك الحكم لو كان معه أو كان معه بنتان [قول المتن والباقي بعد فرضهما] قال الزركشى
 أي بعد فرض البنت أو بنت الابن والأب ولا يصح رجوعه إلى البنتين لأن الضمير بعد العظم بأو مفرد [قول
 المتن وأبوين ثلث الخ] لوقال وأب السكفي [قوله والمسئلة الأولى من ستة] لأنها من نصف وثلث الباقي [قول
 المتن وأم الأب وأمها كذا] وذلك لأن الجدتين جاءتا إلى أبي بكر رضى الله عنه فاعطى أم الأم فقط

والأب يسقط أم نفسه) كما تقدم (ولا يسقطها الجد) لأنها تدل بخلافها في الأب (والأب في) مسئلتى (زوج أو زوجة وأبوين
 يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي) كما تقدم (ولا يردها الجد) إلى ذلك لأنه لا يساويها في الدرجة بخلاف الأب (وللجدة السدس)
 كما تقدم (وكذا الجدات) يعنى الجدتين فصاعدا كما في المهر لهن السدس روى الحاكم عن عباد بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم
 قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وقال صحيح على شرط الشيخين (وترث منهن أم الأم وأمها بانيات المدليات باناث خلص) كام أم الأم
 ولا يرث من جهة الأم إلا واحدة (وأم الأب وأمها كذا) أي المدليات باناث خلص كام أم الأب (وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد
 فوقه وأمها بانيات) يرث (على المشهور) لادلائهن بوارث والثاني لا يرث لادلائهن بجدة كالأولاد باني الأم (وضابطه) أي إرث الجدات

النقل (كل جثة أدلت بمحض اثبات) كأن أم الأم (أو) بمحض (ذكور) كأن أبي الأب (أو) بمحض (إناث إلى ذكور) كأن أم أم الأب (ترث ومن أدلت بذكر بين اثنين) كأن أبي الأم (فلا ترث كما تقدم أنهما مع الذكور من ذوى الأرحام وأنهم لا يرثون في أصل المذهب) **(فصل: الأخوة والأخوات لأبوين إذا انفردوا)** أي عن أولاد الأب (ورثوا كأولاد الصلب) للذكر الواحد فأكثر جميع المال وللأنثى النصف وللأثنين فصاعداً (١٤٤) **الثلاثون** وللذكر مثل حظ الأنثيين في اجتماع الذكور والإناث (وكذا إن كانوا الأب) أي

ورثوا كما ذكر ويتناول أولاد الأبوين وأولاد الأب قوله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين (إلا في المشتركة) بفتح الراء المشددة (وهي زوجة أم وولده أم وأخ لأبوين فيشارك الأخ) لأبوين (ولد الأم في الثلث) فرضهما لا يشتركان معهما في ولادة الأم لهما (ولو كان بدل الأخ) لأبوين (أخ لأب سقط) فليس كالأخ لأبوين في الإرث في هذه المسئلة المشتركة فيها بين ولد الأم وولد الأبوين (ولو اجتمع الصنفان) أي أولاد الأبوين وأولاد الأب (فكاجتماع أولاد الصلب وأولاد ابنه) أي فإن كان من أولاد الأبوين ذكر حجب أولاد الأب وإن كان أنثى فلها النصف والباقي

(فصل في ميراث الحواشي قوله أي عن أولاد الأب) وكذا عن الأولاد وأولادهم كما يشمله كلام المصنف ولعل الشارح استغنى عن ذكرهم بقوله ورثوا وخرج به حججهم فليسوا كأولاد الصلب فيه لأنهم يحجبون باستغراق الفروض **(قوله وكذا)** فصل به لأجل الاستثناء بعده **(قوله الإخ)** هو استثناء عما تضمنه كلامه من عموم التشبيه والإفهام منقطع **(قوله بفتح الراء)** أي على الأفصح وهو من باب الحذف والإيصال والأصل المشترك فيها وبجوز الكسر على النسبة المجازية وتسمى المجازية والحجرية واليمنية والميمنية **(قوله وأم)** ومثلها الجدة **(قوله وولد أم)** أي فأكثر **(قوله وأخ لأبوين)** المراد عصية شقيقة ولو ذكور أو إناث فلو قال شقيق لكان أولى وأعم ولعله راعى القسمة المشار إليها في كلامه **(قوله في الثلث)** أي من الستة التي هي أصلها ونصيب من ثمانية عشر ويختلف التصحيح بحسب عدد أولاد الأم والأشقاء **(قوله فرضهما)** فيه إشارة إلى أن ما يأخذه الأخ الشقيق بالفرض فلو كان معه أنثى فلها مثله خلافاً للرافعي **(نفيه)** إرث الأخ بالفرض لا يخرج عن اعتبار بقاء العصوبة فيه فيحجب الأخوة والأخوات من الأب لو كانوا معه خلافاً لمن نازع فيه كما ذكره في كشف الغوامض **(قوله أخ لأب سقط)** ولو كان معه أخت لأب فأكثر سقطت نفعاله ولذلك يقال له الأخ المشنوم كما سيأتي لأنها لو انفردت عنه لم تسقط فإن كانت واحدة فرض لها النصف أو أكثر فرض لهن الثلثان وتعال المسئلة أو خشي عمل بالأحوط فيقدر في حقه ذكوره فلا شيء له وهي من ستة وفي حق غيره أنه لو تفرع له بالنصف على الستة إلى تسعة والجامعة لهما ثمانية عشر للتوافق بالثلث يوقف منها أربعة فإن بان أنثى أخذها أو ذكراً ذكراً على الزوج ثلاثة وعلى الأم واحد **(قوله ذكر)** وإن تعدد أركان مع أنثى أدانت **(قوله فلا يصح الإخ)** أي لأنه لا يصح أخته فعمته أولى وعكسه ابن الابن **(قوله سواء الإخ)** أي لأن إرثهم بطريق الرحم لا بالعصوبة وسواء اجتمعوا أو انفردوا ويرثون مع من أدلوا به وذكورهم أدلى بأنثى ويرثون ويحجبون من أدلوا به نقصاناً فهذه خمسة أحكام تخصهم **(قوله كما تقدم)** فذكره توطئة لما بعده **(قوله فسقط)** من أسقط والأخت فاعله والأخوات مفعوله

فقال له أصحابه أعطيت التي لو ماتت لم يرثها وحرمت التي لو ماتت لورثها فشارك بينهما فيه

(فصل: الأخوة والأخوات الإخ) [قول المتن فيشاركه الأخ] لو كان ولد لأبوين المذكور ذكوراً أو إناثاً قال الزركشي لا بد من تساويهم في الأخذ لأنهم إناثاً يأخذون بقرابة الأم ثم حكام عن صاحب التمييز وأن الرافعي رحمه الله قال يجوز أن يقال إذا تقاسموا الثلث بالسوية يؤخذ ما يخص الأشقاء ويقسم للذكر مثل حظ الأنثيين كما في المعادة **(فرع)** لو كان بدل الشقيق أخت لأبوين أولاد فلها النصف وتعال فلو كان مع الأخت للأب أخ لأب أسقطها وهو الأخ المشنوم **(قوله لا يشتركان الإخ)** وفي قول غريب الشافعي رضي الله عنه أنه يسقط واختاره ابن اللبان وابن المنذر والأستاذ أبو منصور وأبو خلف الطبري واستدل به أبو منصور بأن الشخص لو وصى لولده بمائة وشقيقه بباقي الثلث وكان الثلث مائة استحقها ولله الأم بلا مشاركة **(قوله فلا يصح ابن أخيها)** وذلك لأنه لا يصح أخت نفسه إذ هي من ذوى الأرحام فكيف يصح عمته

لأولاد الأب المذكور أو الذكور والإناث وإن لم يكن منهم الأنثى أو إناث فلها ولهن السدس تسكيلة الثلثين وإن كان بخلاف ولها الأبوين اثنتين فأكثر فلهما ولهن الثلثان والباقي لأولاد الأب المذكور أو الذكور والإناث ولا شيء للإناث الخالص منهم مع الاختين لأبوين ولا ياتي هنا الاشتاء السابق في بنات الابن كما قال (إلا أن بنات الابن يعصبن من في درجتهم أو أسفل) منهن أي كما تقدم (والأخت ولا يصحها إلا أخوها) أي فلا يصحها ابن أخيها فليست كبنات الابن في هذه المسئلة فتسقط ويختص ابن أخيها بالباقي بعد الثلثين

(ولو لحد من الاخوة أو الأخوات لأم السدس ولاثنين فصاعدا) منهم (الثلاث سواء ذكرهم أو إناهم) كما تقدم (والأخوات لأبوين أو لأب مع البنات وبنات الابن عصبة كالأخوة فاسقطت لأبوين مع البنات الأخوات لأب) فالمراد بالأخوات والبنات الجنس روى البخاري عن ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لأقربين فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فلا تحت (وبنو الأخوة لأبوين أو لأب كل منهم كأبيه اجتماعا وانفرادا) ففي الانفراد يستغرق الواحد والجماعة المال وفي الاجتماع يسقط ابن الأخ لأب ابن الأخ لأبوين (لكن بخالفهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون) (١٤٥) الأم من الثلث (إلى السدس) بخلاف

آبائهم كما تقدم (ولا يردون مع الجد) بخلاف آباءهم كما تقدم (ولا يصوبون أخواتهم) بخلاف آباءهم كما تقدم (ويستقون في المشتركة) بخلاف آباءهم الأشقاء كما تقدم (والم لأبوين أو لأب كأخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا)

فمن انفرد منهما أخذ جميع المال وإذا اجتمعا سقطا لم لأب بالم لأبوين (وكذا قياس بنى الم وسائر) أي باقي (عصبة النسب)

كبنى بنى الم وبنى بنى الاخوة وهم ومن العصبة عم الابن لأبوين أو لأب وعم الجد كذلك وبنوها كما تقدم (والعصبة من ليس له سهم مقدر من المجمع على تور بينهم فيرث المال) ان لم يكن معه ذو فرض (أو ما فضل بعد الفروض) أو الفرض ان كان معه ذوو فروض أو ذو فرض أي سهم مقدر وتقدم بيان من له فرض وأن بعضهم يرث بالتعصيب في حالة الفرض

(قوله فالمراد) أخذنا من الاسقاط المذكور (قوله وما بقي) فيه إشعار بأن ارتها بالعصبة وحيث فتعصب الاخوة للأب المذكور كالآباء كما تقدم (قوله والعصبة) أي من يوصف بهذا اللفظ مفردا أو متعددا ذكرا أو أنثى والمراد بقوله من ليس له سهم مقدر أي من حيث التعصيب فيشمل أقسام العاصب الثلاثة وهي العاصب بنفسه وهم ذوو الولاء ولو أنثى ورجال النسب غير الأخ للأم والعاصب مع غيره وهن الأخوات لأبوين أو لأب مع البنت أو بنات الابن سواء انفردن أو تعددن والعاصب بغيره وهن البنات مع اخوتهن وبنات الابن مع اخوتهن أو بنى عمهن أو من هو أزل منهن والأخوات لأبوين أو لأب مع اخوتهن أو مع الجد سواء انفردن في جميع ذلك أو تعددن (قوله من المجمع على ارتهن) تقدم أن المعتمد اسقاطه ليشمل ارث ذوى الأرحام فانه بالعصبة كما تقدم عن شيخنا الرملي تبعا لأكثر الفرضيين .

(فصل في الارث بالولاء) (قوله وله معتق) أي استقر له ولأؤه فيخرج عتيق حر يرق وملكه مسلم وأعتقه فولأؤه على النص فهو الذي يرثه دون الحر (قوله أي يوجد معتق) أي مطلقا أو بصفة الارث فيرث المسلم ابن الكافر عتيق أبيه المسلم في حياة أبيه المذكور (قوله لالبنت وأخته) أشار بالأولى إلى العصبة الغير وبالثانية إلى العصبة مع الغير وسواء انفردت كل منهما أو لا وحمل الشارح كلام المصنف على حالة الاجتماع ليس مرادا إلا أن يقال ذكره لأنه محل التوهم (قوله لكن الخ) أي لأنه لا فرض في الولاء وكذا

بخلاف ولد الولد فافتقارا [قول المتن وللواحد الخ] لم يذكر اجتماع الثلاثة والحكم أن للأخ للأم السدس والباقي للعتيق ويسقط الآخر وفي الإناث لا شقيقة النصف ولأب السدس تسكيلة الثلثين ويفرض لأبوين أو لأب السدس أيضا [قول المتن ولا يصوبون أخواتهم] أي لأنهن من ذوى الأرحام [قول المتن والعصبة] هي من عصبوا به إذا احتاطوا به قال الزركشي كل من ذكر من الرجال عاصب إلا الزوج والأخ للأم وكل من ذكرت من النساء ذات فرض إلا المعتقة [قول المتن من ليس له سهم مقدر] أي حال تعصبيه من جهة التعصيب وإن كان له في حالة أخرى أوفى تلك الحالة من غير جهة التعصيب فدخل الأب والجد والأخوات والبنات [قول المتن من المجمع على تور بينهم] خرج ذوو الأرحام فاهم ليسوا بعصبة [قول المتن فيرث المال الخ] ليس هو من قمة الحد لئلا يلزم الدور بل هو حكم من أحكام العصبة دليله حديث فبا بقت الفروض فلا أولى رجل ذكر [قوله وغيره] عطف على نفسه والباء مقدرة يرث بهذا أن الابن مع أخته يرثان جميع المال فصدق أن العصبة بنفسه وبغيره معا أخذ جميع المال [قول المتن لالبنت وأخته] قال ابن مريج رحمه الله تعالى وذلك لأن الولاء أضعف من النسب المتراخي وإذا تراخي النسب ورث المذكور دون الإناث كبنى الأخ وبنى الم وأخواتهم (مقابلة) اجتمع أبو المعتق ومعتق الأب من الأولى (الجواب) ان هذا العتيق مسالرق فولأؤه لأبي معتقه ولأولاد معتق أبيه [قول المتن لكن لا يظهر الخ] وذلك لأن تعصيب الأخ شبه تعصيب الابن

(١٩ - قليوبى وعبيد - ثالث) أوفى حالة أخرى فيتناوله من هذه الجهة الحد الصادق على العصبة بنفسه كالابن وبغيره كالبنات وأخيه ومع غيره كالأخت مع البنت وقوله فيرث المال صادق العصبة بنفسه وبغيره معا وما بعده صادق بذلك والعصبة مع غيره ثم العصبة يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المطرزي (فصل من لا عصبة له بنفس وله معتق فله أو الفاضل) منه (عن الفروض) أو الفرض (ه) أي للمعتق (رجلا كان أو امرأة) بالاجماع (فان لم يكن) أي يوجد معتق (فالعصبة بنسب المتعصبين بأنفسهم) كابنه وأخيه (لالبنت وأخته) مع أخيهما المتعصبين لهما (وترتيبهم كترتيبهم في النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنته ثم أبو وهكذا (لكن لا يظهر أن أخت

لصق وابن أخيه بضمين
على جده (والثاني لا
بضمين عليه بل بشاركة
الأخ ويسقط به ابن الأخ
كافي النسب (فإن لم يكن
له عصبة) من الذب
(ظلمت العقق ثم عصبة
كذلك) أي كافي عصبة
المعق (ولا ترث امرأة
بولاية الامتقها) بفتح
التاء (أو منتصيا إليه
بغيب) كابنه (أو ولاء)
كعقيقه فانها ترث بالولاء
من ذكر ويشاركها الرجل
في ذلك ويزيد عليها بكونه
عصبة معق من النسب
وتقدم كل ذلك الامتق
الاتقاء بالنسب .

(فصل : اجتمع جدواخوة
وأخوات لأبوين أو لأب
فإن لم يكن معهم ذفروض
فله الأكثر من ثلث المال
ومقتضيتهم كالأخ) فإذا
كان معه أخوان وأخت
فأكثر أخ وأخت
فالمقاسمة أكثر وإذا
استوى الأقران يعبر
الفرضيون فيه بالثلث لأنه
أسهل (فإن أخذ الثلث
فالباقى لهم) للذكر مثل
حظ الأنثيين (وإن كان)
معهم ذفروض (فله الأكثر
من سدس التركة وثلث
الباقى) بعد الفرض
(والمقاسمة) بعد الفرض
فإن يتبين وجد وأخوين
وأختا لغيره

يقدم عم المعق على أبي جده وهكذا ويقدم في ابني عم أحدهما أخ لأم هذا على الآخر فلا شيء له (قوله بل
بشاركة الأخ) أي مقاسمة أبدا (قوله كافي النسب) وفرق بأنه لا فرض في الولاء كما مر (قوله الامتقها) أي
من وقع عليه عتقها فيدخل أبوها إذا لم يسكنه فلما عتق هذا الأب عبدا ثم مات ثم مات العبد عنها عن أخيها
فيرانه لأخيها دونها لأنها عصبة نسب بنفسه ويقال لهذه مسألة القضاة لأنه كما قيل أخطأ فيها رابع بعصبة قاض
غير المتفق عليه حيث جعلوا الميراث للثب وقيل مسألة القضاة غير هذه (قوله وتقدم كل ذلك) أي فهو مكرر
وذكره هنا إيضاح وعبرة المتعج كما علم أكثر ذلك وما هنا أولى نعم مسألة الاتقاء المذكورة لم تتقدم .
(فصل) في ميراث الجد والاخت والأخوة الأشقاء والأولاد أو هما وأحوالهم معهن منتظمة ابتداء في خمسة لأن له خير
أمر من المقاسمة أو ثلث جميع المال مع عدم الفرض وخبر ثلاثة أمور في المقاسمة وسدس المال وثلث الباقي
مع وجوده وإذا ضربت الخمسة في أحوال الأخوة الثلاثة وهي كونهم أشقاء ولأب ومجتمعين كانت خمسة
عشر حالا وصور تلك الأحوال كثيرة تراجع من محلها وميأتي بعضها وإذا اعتبرت المساواة في تلك الأحوال
الخمس كانت خمسة أيضا وإذا ضربت تلك الخمسة في الأحوال الثلاثة كانت ثلاثين حالا (قوله فله الأكثر)
لأنه اجتمع فيه جهتا فرض وتصيب فأخذ بأكثرهما (قوله ثلث المال) لأنه إذا اجتمع مع الأم كان له مثلها
غالبًا والأخوة لا ينقصونها عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه (قوله ومقتضيتهم) لأنه كالأخ في أدلته
بالأب (قوله أخوان وأخت) أي فأكثر وضابطه أن يزيدوا على مثليه ولا تنحصر صورته (قوله فالثالث
أكثر) أي وارتفع بالفرض كما رجحه ابن الهائم ويصرح به ما قاله المصنف فيما مر بقوله وقد يفرض للجد
الثلث الخ وما أورده بعضهم بقوله لو كان كذلك لكان للأخوات الأربع معه الثلثان لعدم تعصيه لهن
والفرض له مع ذى فرض معهم يجاب عنه بأنهم نظروا فيه للجهتين كافي الأخ في المشتركة (قوله أو أخ
وأخت) وضابطه أن ينقصوا عن مثليه وصوره خمسة بقي منها أخت فقط أخ فقط أختان فقط ثلاث أخوات
(قوله وإذا استوى الأقران) وصوره ثلاثة أخوان أخ وأختان أربع أخوات وضابطه أن يكونوا مثليه
(قوله يعبر الفرضيون الخ) ظاهر كلامه اختصاص ذلك بحالة استواء الأقران وقد مر مثله في حالة الزيادة
على مثليه ويحتمل جوع كلام الشارح لما أوهى معلومة منه بالأولى عما هنا (قوله بالثلث) أي فرضا وفيه
ما تقدم ويتفرع على القولين الوصية بجزء بعد الفرض وكذا أصل المسئلة فيما إذا كان معه أربع أخوات
فأصلها ثلاثة على اعتبار الفرض ويحتاج إلى تصحيح وستة على اعتبار المقاسمة ولا يحتاج إليه (قوله ذو
فرض) والذي يتصور معهم منه خمسة بنت فأكثر وبنت ابن فأكثر وأم و جدة فأكثر وأحد الزوجين
وأقل فرض يوجد معهم من وأكثره نصف وثلث ورابع ولا يرون معه إلا إذا كان الفرض أقل من نصف
وثلث (قوله السدس أكثر) لأنه نصف سهم وثلث الباقي ثلث سهم والمقاسمة سبعان من سهم وأصل المسئلة
في هذه من ستة وتصح من ثلاثين من ضرب خمسة عدد الأخوة في أصلها (قوله ثلث الباقي أكثر) لأنه

لادلته بالسوة وتصيب الجد يشبه تعصيب الأب ولو اجتمع هنا الأب والابن قدم الابن وكان القياس تقديم
الأخ في الميراث لكن صد عنه الاجماع ووجه ذلك في ابن الأخ قوة السوة كما يقدم ابن الابن وإن سفل على
الأب هنا [قول المتن وابن أخيه] القول بتقديمه مبنى على القول بتقديم الأخ [قوله والثاني لا يقدمان]
عليه يكون الأصح المقاسمة أبدا إذ لا يتصور الفرض في باب الولاء [قوله وتقدم كل ذلك] الإشارة راجعة

إلى كل من قوله ويشركها وقوله ويزيد عليها (فصل : اجتمع جد الخ)

[قول المتن من سدس التركة] وذلك لأن الأولاد لا ينقصونه عن السدس فالأخوة أولى ووجه المقاسمة
وثلث الباقي أن صاحب الفرض إذا أخذه فكلان لا فرض وهو مع عدمه يستحق الخبر من الثلث والمقاسمة

إلى كل من قوله ويشركها وقوله ويزيد عليها (فصل : اجتمع جد الخ)

وأخ وأخت المقاسمة أكثر (وقد لا يتي) بعد الفروض (شيء كبتين وأم وزوج) مع الجد والاختوة (في فرض لمدس ويزاد في العول) في هذه المسئلة فانهما من اثني عشر وعالت بواحد في زاد في العول اثنان نصيب الجد (وقد يتيق دون سدس كبتين وزوج) مع الجد والاختوة (في فرض لمدس أي السدس) (وتعال) المسئلة بواحد على الاثنى عشر (وقد يتيق سدس كبتين وأم) مع (١٤٧) الجد والاختوة (في فرض بملجد وتسقط الاختوة في هذه

الأحوال) الثلاثة (ولو كان مع الجد اختوة وأخوات لأبوين ولأب حكم الجد ماسبق) من أن له الأ أكثر مما تقدم (ويعد أولاد الأبوين عليه أولاد الأب في القسمة فإذا أخذ حصته) وهي الأ أكثر مما تقدم (فان كان في أولاد الأبوين ذكر فالباقى) بعد نصيب الجد (لهم) وسقط أولاد الأب) مثاله جد وأخ لأبوين وأخ وأخت لأب (والأ) أي وان لم يكن في أولاد الأبوين ذكر (فتأخذ الواحدة) منهم مع ما خصها بالقسمة (إلى النصف) أي تستكملها (و) تأخذ (الثتان فصاعدا) مع ما خصهن بالقسمة (إلى الثلثين) أي يستكملنها (ولا يفضل عن الثلثين شيء) لأن الجدله الثلث مثله جد وأختان أو ثلاث لأبوين وأخ لأب فيسقط (وقد يفضل عن النصف فيكون) الفاضل (لأولاد الأب) مثاله جد وأخت لأبوين وأخ وأختان لأب للجد الثلث ولاخت

سهمان وثلاث سهم والسدس سهمان كالمقاسمة فأصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيها فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الاختوة منها يباينهم فيضرب عددهم وهو خمسة فيها فتبلغ مائة وعشرين هذا على طريقة المتقدمين . وأما طريقة المتأخرين في الأصلين الزائدين في باب الجد والاختوة فأصلها ستة وثلاثون وتصح مما تقدم (قوله المقاسمة أكثر) لأنها خمس سهم وهما أكثر من سدس المال الذي هو ثلث سهم المساوي لثلث الباقي فأصلها اثنان وتصح من عشرة ويقال لها العشرية وعشرية زيد فهي من ملقباته رضى الله عنه قال الفرضيون ولأكثر من الثلاثة ضابط هو أن يقال إن كان الفرض نصفاً فأقل فالمقاسمة أكثر إن نقص الاختوة عن مثليه وثلث الباقي أكثر إن زادوا على مثليه فان كانوا مثليه استويا وقد تستوى الثلاثة وإن كان الفرض ثلثين فالمقاسمة أكثر إن كان معه أخت فقط والا فالسدس أكثر وإن كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثلثين فالمقاسمة أكثر إن كان معه أخ أو أخت أو أختان فان زادوا فالسدس أكثر (قوله في زاد في العول اثنان) أي فتصير خمسة عشر (قوله وتسقط الاختوة في هذه الأحوال الثلاثة) سواء المذكور والاناتا فتردوا أو تعددوا إلا في الأ أكثر بزيادة خلافاً في حنيقة فانه أسقطهم منها أيضاً (قوله ذكر) واحد فأكثر معه شيء أو أكثر وكذا لو كان شيء معها بنت أو بنت ابن كما تقدم (قوله وسقط أولاد الأب) وقد حجبوه مع حجبهم كأولاد الأم معها لا شرا لهم في الولادة . قال شيخنا الرملي وهذا وما بعده من الإرث بالتعصيب بالغير بدليل عدم العول وعدم أخذ الذكراً مثل الأختي لاختلاف الجهة بالجدودة والاختوة (قوله مثاله جد الخ) هي من ثلاثة للجد واحد وللأخ من الأبوين الباقي (قوله مع ما خصها بالقسمة) أي عند اعتبار الاختوة (قوله أي تستكملها) لو أبقى كلام المصنف على ظاهره لكان أولى اذ يتيق أقل من النصف فتقتصر عليه كزوجة وأم وجد وشقيقة وولد أب ومثل ذلك يأتي في الثلثين فانه قد يتيق دونهما فيقتصران عليه كأم وجد وشقيقتين وولد أب فتأمل (قوله جد وأختان أو ثلاثة لأبوين وأخ لأب) هي من ثلاثة فهما مخرج الثلث الذي هو فرض الجد على الأصح في الأولى وقطعا في الثانية وتصح في الأولى منها وفي الثانية من تسعة (قوله وهو واحد من ستة) لأن أصلها ثلاثة مخرج فرض الجد لأنهم زادوا على مثليه فهو خيرة من المقاسمة له منها واحد ويخص الأخت لأبوين منها من مقاسمة الاختوة للأب ربع سهم فيكمل لها عليه إلى نصف المال وهو واحد ونصف والنصف كسر ومخرجه اثنان فيضرب في الثلاثة يحصل ستة ولا يمتد مخرج الربع لأنه ليس حصة كاملة وما يقتضيه كلامه من أنه جعل مخرج فرض الجد والأخت أصلاً خلاف الطريقة الجادة في الفرائض (قوله فلا يفرض الخ) أي عند استغراق الفروض إلا في الأ أكثر بزيادة فلا ينافى ما نقل في جد وشقيقة وأخ لأب أنها تأخذ النصف فترد الباقي كان مبدعاً على [قول المتن ولو كان مع الجد الخ] أي ما سلف فيما إذا كان معه أولاد الأبوين فقط [قوله مثاله الخ] أي في أخذ الجد الثلث والباقي للأخ للأبوين [قول المتن فتأخذ الواحدة إلى النصف] مثاله جد وشقيقة وأخ لأب هي من خمسة على عدد الرؤوس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان يردنهما على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يتيق في يده نصف سهم فتضرب مخرجه في المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح قالة في الكفاية وقس عليه [قول المتن فلا يفرض لمن معه] أي كما يفرض لمن مع الأخ لنقصه أي فلما لم يكن ذلك

للأبوين النصف والباقي لأولاد الأب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب فيها الستة فتصح المسئلة من أربعة عشر بن (والجد مع أخوات كأخ فلا يفرض لمن معه إلا في الأ أكثر بزيادة وهي زوج وأم وجد وأخت لأبوين وأب فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول) المسئلة من ستة إلى تسعة (ثم ينقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثاه الثلثان) ولها الثلث فتضرب التسعة في

هرجه فتصح المسئلة من سبعة (١٤٨) وعشرين للجد ثمانية ولا تختار بعة ولا لام ستة وللزوج تسعة وانما فرض للاخت مع

الخطبة ولم يصحبها فيما بقي
لنقصه بتصبيا فيه عن
السدس فرضه واقتسام
فرضيهما كما تقدم بالتعصيب
ولو كان بدل الأخت أخ
صقط أو أختان فلا لام
السدس ولهما السدس
الباقى وصيبت الأ كثرية
قبل لأن سائلها اسمها كدر
وقبل نصير ذلك .

(فصل : لا يتوارث مسلم
وكافر) وقال صلى الله
عليه وسلم : لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم
رواه الشيخان (ولا يرث
مرتد) من أحد (ولا يرث)
أى ولا يرثه أحد وماله فى
(يرث الكافر الكافر
وان اختلفت ملتهما)
كاليهودى من النصراني
والنصراني من المجوسى
والمجوسى من الوثنى
وبالعكس (لكن
المشهور أنه لا توارث بين
سحرى وذمى) لا تقطاع
الموالة بينهما فيكون
التوارث بين ذميين
وحريين والثانى يقول
وبين ذمى وسحرى لشمول
الكفر والمعاهد والمؤمن
كأننى فالتوارث بينهما
وبينه وبين كل منهما
(ولا يرث من فيه رق)
لنقصه (والجد يد أن من

مراجع (قوله للجد ثمانية الخ) وبلغز بها فيقال خلف أو بعة من الورثة فأخذ أحدهم ثلث المال
وآخر ثلث الباقي وآخر ثلث باقى الباقي والرابع الباقي فالأول الزوج والثانى الأم والثالث الأخت والرابع
الجد (قوله وانما فرض الخ) وانما لم تسقط كما سقطت فى بنتين وأم وجد وأخت شقيقة لأن لكل من
الجد والأخت هنا فرضا اذا انفردا وتصبيا اذا اجتمعا ولا كذلك البنات والأخت لأنها عصبه معهن
أبدا وعكسه ولأنه اذا سقط تعصبها من جهة الجد بقي تعصبها من جهة البنات فتأمل (قوله
واقتسام) مبتدأ خبره بالتعصيب أى فرضها بالرسم فروعى الجانبان (قوله ولو كان بدل الخ) ولو
كان ختى لكان مسئلة تقدير ذكوره من ستة وتقدير أنوته من سبعة وعشرين كما مر .
وبامتعهما أربعة وخمسون لتوافقهما بالثلث والأحوط تقدير أنوته فى حق الزوج والأم فله ثمانية
عشر ولها اثنا عشر وذكوره فى حق الجد فله تسعة ويوقف خصة عشر فإن بان ذكرا أعطى
للزوج منها تسعة وللأم ستة أو أنثى فله ثمانية وللجد سبعة (قوله أولغير ذلك) منه تكديرها على
زيد مذهبه بمخالفتها القواعد الفرضية ومنه تكدير أقوال الصحابة فيها باختلافهم .

(فصل : فى موافق الارث وماعها (قوله لا يتوارث) الأولى أن يقول لا يرث إذا المفاعلة غير معتبرة واتقاء
الارث لعدم المناصرة والموالة المنى هو عليها فلا يرث جواز نكاح المسلم كافرة لأنه نوع من الاستخدام
لقضاء الوطر (قوله رواء الشيخان) وفى رواية للحاكم زيادة الا أن يكون عبده أو أمته اه وهذا
الاستثناء مشكل وقد أجيب عنه بأن معنى الارث فيه بقاء المال الذى بيده لسيده كما كان فى الحياة كما يصرح
به لفظ العبد والأمة (قوله لا يرث مرتد) وان عاد إلى الاسلام بعد موت مورثه على المعتقد (قوله وماله فى)
أى لبيت المال وان لم يفتظم ومثله الزنديقى وهو من لا يفتح حل دينا أى لا يستقر عليه أو من يخفى الكفر
ويظهر الاسلام ومثلها المنتقل (قوله ويرث الكافر الكافر) والاعتبار بحالة الموت فلا يرد
إرث حل كافرة من كافر أسلمت بعد موته (قوله كاليهودى الخ) لأن المثل وان كانت حقيقتها مختلفة
فهى فى البطلان كلمة واحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال (قوله لشمول الكفر) وجواب ما مر من
انقطاع الموالة (قوله والمعاهد والمؤمن كأننى) ان كان بدارنا (قوله فالتوارث الخ) سواء من كان بدارنا
أو بدارهم ويتصور اختلاف دينهم بصور منها ما قاله الرافعى أنه لو كان أحد أبويه يهوديا والآخر نصرانيا
بنكاح أو وطء شبهة فانه يتخير بعد بلوغه حتى لو كان له ولدان واختار أحدهما اليهودية والآخر النصرانية
حصل التوارث بينهما بالأبوة والأمومة والأخوة (قوله من فيه رق) خرج به الحر وإن كانت نافعه مستغرقة
أغيره كأن أوصى بها سيده قبل عتقه (قوله والقديم لا يرث الخ) أى لا يرث عنه مملكه ببعضه الحر
بل هو ملك باقيه وبه قال مالك وأبو حنيفة قياسا على ما لو أوصى له بشىء أو وهب له وفرق بأن هذه عقود
اختيارية أم لو جنى على كافر حال حرية وأمانه ثم استرق وملكه انسان ومات بالسراية فى الرق فالواجب
قيمه يرث فر يه منها قدر الدية وما زاد لسيده وهذه على العكس مما سألنى فى الجناية فيها لوجوه حال رقه ثم
عتق ومات بالسراية فان لورثته من دينه ما زاد على قدر قيمته تقدما لحالة الجرح فيها لسبقه (قوله قائل)

رجع الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك رجعت الى أصل فرضها لكن لما لم تفضلها عليه لو استقلت
بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين قال الرافعى هذا ما قلوه وقياس كونها عصبه بالجد
سقوطها والرجوع الى الفرض وجوابه أن ذلك عصبوبة من وجه وفريضة من وجه فالفرض حيث الرحم
والقسم بالتعصيب (فصل لا يتوارث مسلم وكافر الخ) [قوله بينهما وبينه] الضمير فيه راجع للذى من قوله

حديث الترمذي وغيره ليس للقائل شيء من الميراث (وقيل ان لم يضمن) بضم أوله أي القتل كأن وقع قصاصا أو حدا (ورث) القاتل ويحمل الحديث على غير ذلك للمعنى من المضمون القتل خطأ فان العاقلة تضمنه وما عجب (١٤٩) فيه الكفارة فقط كمن رمى صف

الكفار ولم يعلم فيهم مسلما
فقتل قريبه المسلم فانه لاديه
فيه (ولو مات متوارثان
بفرق أو هدم) أو جرحي
(أو في غربة معا أو جهل
أسبقهما) علم سبق أو جهل
(لم يتوارثا مال كل) منهما
(لباقى ورثته) ولو علم
أسبقهما ثم التبس وقف
الميراث حتى يتبين
أو يسطلحوا (ومن أسر
أو فقد وانقطع خبره ترك
ماله حتى تقوم بينة بموته
أو تمضي مدة يغلب على
الظن أنه لا يعيش فوقها
فيجهد القاضي ويحكم
بموته ثم يعطى ماله من يرثه
وقت الحكم) بموته ولا
يرث منه من مات قبل
الحكم ولو يلحظة لجواز
موته فيها (ولو مات من يرثه
المفقود) قبل الحكم بموته
(وقدنا حسنه وعملنا في
الحاضرين بالأسول) في
حقهم فمن يسقط منهم
بالمفقود لا يعطى شيئا حتى
يتبين حاله ومن ينقص
حقه منهم بحياته أو موته
يقدر في حقه ذلك ومن
لا يختلف نصيبه بهما يعطاه
في زوج وعم وأخ لأب
مفقود يعطى الزوج نصفه

أى من له مدخل في القتل ولو بسبب أو شرط ما عدا المفتى وراوى الدليل والخبر به نعم أفنى البلقنى
في رجل اشترى لحما ووضعه في بيته فأكلت منه حية ثم أكلت منه زوجته فماتت أنه يرثها (قوله
لحديث الخ) ولأن القاتل قطع الموالاة ونسبه استجمله في بعض الصور وحسنا للباب في الباقي وقد
يرث المقتول من قاتله كأن يجرحه ويموت هو قبله (قوله متوارثان) ليس التفاعل على بابه وهذا
شروع فيما يعلم منه شروط الارث وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكما وتحقق حياة
الوارث بعده أو الحاقه بالأحياء حكما والعلم بحجة الارث وذكر مثل هذا في المواضع المشعر بأنه منها
مبنى على أن عدم الشرط يعد مانعا وهو محاذ كما في جهل النسب بانتفاء السبب كالنبي باللعان قال
شيخ الاسلام والأوجه وفاقا لابن الهائم في غير شرح كفايته أن المواضع ستة وإن عد غيرها مانعا
محاذ وهي القتل والرق واختلاف الدين والردة واختلاف العهد والدور الحكمى وهو أن يلزم من
ثبوت الارث عدمه كأن أخ أقر بدين للبيت (قوله هدم) هو بفتح أوله وثانيه المهديم ويسكون ثانيه
الاستهdam ولو بغير فعل وبكسر أوله ويسكون ثانيه التوب البالى والهدمة الدفعة من المال والمهديم
المصلح على المقدار المقبول (قوله حتى تقوم بينة) أى بين يدي حاكم بعد دعوى وإن لم يحكم بها
الحاكم ولو أسندت الموت لوقت سابق اعتبر (قوله مدة) ولا تقدر بقدر على المعتمد (قوله لا يعيش)
أى باعتبار أقرانه (قوله ويحكم) أى صريحا أو ضمنا كقسمة ماله بعد الرفع اليه ولا عبرة بقسمته
قبل الرفع لأن نصرف الحاكم بغير رفع ليس حكما على المعتمد (قوله قيل الحكم) وكذا معه على
المعتمد (قوله حصته) أى نصيبه ولو جميع المال (قوله بالمفقود) أى بحياته أو موته كالأخ المبارك
(قوله وفي حق الأخ الخ) هو محتاج اليه من حيث منع الأخ من الزائد عن النصف (قوله لا يحالة) أى بكل
تقدير أخذنا بما بعده (قوله بعد انفصاله) متعلق بيرث وهو قيد لتحقيق الارث والافهوا وارث قبل انفصاله على
الراجح المنب عليه بقولهم لنا جاديرث (قوله كحمل أخيه لأبيه) فانه ان كان ذكر اورث أو أنثى فلا اه
كذا قالوه وهو كلام صحيح في نفسه واسكن ماصورته هنا لأنه اذا كان الميت هو أخوالى لعله وارث
مطلقا وهي من أفراد قولهم أو كان من قد يحجبها الجمل وإن كان غير ذلك فانظر ماصورته ولو أسقط الضمير
من أخيه وأبيه في هذا وما بعده لكان صوابا هكذا قال بعضهم ولعله ناشئ عن فهم أن الجمل من الميت الذى
أخوه من أبيه حى وهو فاسد وما صورته أن شخصات عن زوجة حامله ثم مات أخوه من أبيه بعده مع
بقاء حمل زوجة الأول فتأمل وكم من غائب قولنا صحيحا الخ (قوله وحمل أبيه) أى حمل زوجة الميت الذى هو
أبو الخى سواء كان من أمه أيضا أم لا كذا قاله شيخنا وهو غير مستقيم لأن صورة المسئلة أن امرأة ماتت

وكأفنى [قول المتن لم يتوارثا] أى لعدم تحقق شرط الارث من الحياة بعد موت رقيقه فكان ذلك كالجنين
إذا انتظر ثم خرج ميتا وأشار مالك رحمه الله تعالى الى اجتماع الصحابة فيه وأن من قتل يوم الجمل وصفين
والحررة لم يجعل بينهم توارث الا مع علم تأخر الحياة فلومات شخص وأبوه في غرق مثلا عن زوجته
وأخ أخذت الزوجة الربع والباقي للأخ قبل والقياس أن تعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الأخ شيئا ويرقف
الأمر حتى يسطلح كما في الخنى والى ذلك صار ابن اللبان وحكاة عن ابن سريج [قول المتن ومن
أسر أو فقد] عقد في المهر هنا فضلا لبيان أسباب التوقف في صرف الميراث حالا وهي أربعة الشك
في الوجود والنسب والجمل والذكورة [قوله فلا أخ] أى الأخ الشقيق وذلك لأنه بعد الأخ للأب ويسقطه

ويؤخرهم وفي جد وأخ لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر في حق الجد حياته فيأخذ السدس وفي حق الأخ لأبوين موته فيأخذ النصف ويبقى
السدس إن تبين موته فلجد أو حياته فلا أخ (ولو خلف حمل يرث) لا محالة بعد انفصاله بأن كفى منه (أو قدر برث) بأن كفى من غيره كحمل
أخيه لأبيه ظاهرا لأن ذكر اورث أو أنثى فلا وحمل أبيه مع زوج وأخت لأبوين فانه ان كان أنثى فلها السدس ونقول به المستأوذ كراسقط

(حمل المأخوذ في حتمو حتى خيره) قبل انقضاء وسأني يانه (كان انقضاء حيلوقت يعلم وجوده عند الموت ورثوا) بأن انفصل ميتا أو حيلوقت لا يعلم وجوده عند الموت (١٥٠) (فلا يرث (يانه) أن يقال (ان لم يكن وارث سوى الحمل أو كان من قد بحجه)

عن زوج وعن أخت شقيقة وعن حل أيها التي مات قبلها فالحمل ان كان ذكر أو فيه ذكر سقط لاستغراق الفروض التركة بأخذ الزوج النصف والأخت الشقيقة النصف وان كان أنثى فأكثر فرض له السدس وتعال المسئلة وهذا معنى قولهم ان كان ذكر أو أنثى ورث وما ذكره شيخنا يقتضي أن الميت رجل وله ابن حي وزوجة حامل فالحمل أخو الحي فان كان من أمه أيضا فهو شقيق يرث مطلقا والا فلا يرث مطلقا ذكر أو أنثى فيهما وأتى ضمير أبيه مذكرا باعتبار الميت والا فهو مؤنث ولو حذفه كان موصوبا كما يأتي فتأمل وهذا يسمى جهل التاريخ وهو العلم بالمية أو الجهل بها أو العلم بالسبق دون عين السابق (قوله فان انفصل) أي كنه فان مات قبل تمام انفصاله ولو بحزرقته لم يرث وان وجب فيه القصاص (قوله يعلم وجوده) أي ولو بالظن كإقرار الورثة بوجوده عنده أو انفصل للموت سنة أشهر مطلقا أو لأربع سنين فأقل وليست فرائض لمن يمكن كون الحمل منه (قوله ان لم يكن وارث سوى الحمل) كأن يكون من أمته أو من مطلقة باننا (قوله من قد بحجه الحمل) كأنه الميت (قوله لاحتمال الخ) ومنه يؤخذ أن احتمال الحمل مانع أيضا كقرب عهد بوطه وان لم تدعه كما هو ظاهر كلام الشيخين (قوله فتعول الخ) وتسمى المنبرية لأن عليا رضي الله عنه كان يحط على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا يحزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسل عنها حينئذ فقال ارتجلا صار من المرأة نساء ومضى في خطبته (قوله لم يعطوا شيئا) وحينئذ من له مال غير هذا أو كسب أفتق على نفسه منه والافسكال لقيط (قوله واثنا عشر في بطن) بل قال القاضي إن بعض نساء سلاطين بغداد ولدت في بطن واحد أربعين ولدا كالأصابع وأنهم عاشوا وركبوا التحيل مع أيهم ببغداد (قوله ومعلوم الخ) هو إيراد على ما دخل في ضمير لم يعطوا شيئا الشامل للزوجة وأجاب بأنه معلوم فلا حاجة للتنبيه عليه والمراد بنصيبها الثمن ان كان هناك ولد غير الحمل والأعطيت ووقفت لها بقية الربع إلى الانفصال (قوله والخنى) مأخوذ من خنى الطعام اذا جهل طعمه أو اختلط حاله أو أشكل أمره وأصله التسكر والثنى يقال خنى السقاء اذا ثنى حافته إلى خارج للشرب منه (قوله حتى يبين) ولو بقوله وان اتهم (قوله للزوج الربع الخ) فالمسئلة من اثني عشر والباقي منها واحد (قوله ماله) الأولى من له أنتم من جنس من يعقل (قوله فرج الرجال) وهو الذكر والأنثيان فان قد أحدهما فهو أنثى (قوله وفرج النساء) وهو القبل ولم يقل أوله ثقة لانتشه واحدا منهما لأنه لا يأتي فيه التبين المذكور في كلام المصنف (تنبيه) لو مات الخنى قبل اتمامه لم يبق الا الصلح في الموقوف له ولا بد من جريان لفظ الصلح أو التواهب ولا يصلح دلى محصور بدون حصته بفرض ارثه (قوله جهتا الخ) خرج الأب والجد لأنهما فيه بجهة واحدة وهي الأبوة (قوله وتصيب) شمل ما بنفسه وبالغير ومع الغير وهذا موضع استدراك المصنف المذكور بعد (قوله وتموت عنها) أي تموت الكبرى عن الصغرى بعد موت الأب (قوله وقيل بهما) وبه قال ابن أبي

الحمل (وقب المال) إلى أن ينفصل (وان كان) أي وجد (من لا يحجبه وله) سهم مقدر أعطيه عائلا ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها ثمن (ولهما سدسان عائلات) بالتوقفية لاحتمال أن الحمل يتان فتعول المسئلة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين وان لم يكن له مقدر كأولاد لم يعطوا شيئا حتى ينفصل الحمل اذا اضط له حتى يضم إلى الأولاد (وقيل أكثر الحمل أربعة فيعطون) أي الأولاد (اليقين) بأن تقدر الأربعة ذكر أو كونها أكثر الحمل بحسب الوجود عند قتاله والأول قال وجد خمسة في بطن واثنا عشر في بطن ومعلوم أن الحامل الزوجة تعطى نصيبها (والخنى المشكل ان لم يختلف ارثه) بالذكورة والأثرية (كوله أم ومعنى فذاك) ظاهر أي قدر ارثه (والا) أي وان اختلف ارثه بهما (فيعمل باليقين في حقه وحق غيره ويوقف المشكوك فيه حتى يبين) الحال مثاله كافي المهر وزوج وأب وله خنى الزوج لربع وللاب السدس

حتى النصف ويوقف الباقي بينه وبين الأب والخنى ماله فرج الرجال وفرج النساء (ومن اجتمع فيه جهتا فرض لها سبب كزوج هو معق أو ابن عم ورث بهما) فيستغرق للمال ان انفرد (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (فلو وجد في نكاح الميراث أو الشبهة بنت هي أخت) لأب بأن يطأ بنته فتدبنا وتموت عنها (ورثت بالبوة) فقط (وقيل بهما) أي البنو والقوة (و)

أعلم) فستغرق المال ان انضدت وهذا استدراك على قول المهر في جهتي القرض والتعصيب ورت بهما واستغنى بذلك عن أن يقول
الأخت لأب (ولو اشترك اثنان في جهة عسوبة وزاد أحدهما بقراءة أخرى كأي (١٥١) هم أحدهما أخ لأم فلان السدس

فرضا والباقي بينهما
بالصوبة (فلو كان معهما
بنت فلها نصف والباقي
بينهما سواء) وسقطت
أخوة الأم باليت (وقيل
يختص به الأخ) ترجيحاً
بقراءة الأم كأخ لأبوين مع
أخ لأب وصورة ابني عم
أحدهما أخ لأم أن يشاعف
أخوان على امرأة وتك
لكل منهما ابناً واحداً
ابن من غيرهما فابناء ابناهم
الأخروا أحدهما أخوة لأمه
(ومن اجتمع فيه جهتا
فرض ورت بأقواهما فقط
والقوة بأن تحجب إحداهما
الأخرى أو لا تحجب)
بالبناء للفعول (أو تكون
أقل حججاً فالأول كبت هي
أخت لأم بأن يطأ جومى
أو مسلم بشبهة أمه فتك
بنتا) فترث منه بالبنية
دون الاختية (والثاني
كأم هي أخت لأب بأن يطأ)
من ذكر (بنته فتك بنتا)
فترث الوالدة منها بالأمومة
دون الاختية (والثالث كأم
أم هي أخت لأب بأن يطأ
هذه البنت الثانية فتك
ولداً فالأولى أم أمه وأخته)
لأبيه فترث منه بالجدوة
دون الاختية لأن الجددة أم

عصرون من أمتنا والامام أبو حنيفة والامام أحمد (قوله وهذا الخ) وقال بعضهم انه زيادة محضة لأن
المذموم من التعصيب عند الإطلاق العصبية بنفسه ثم فيه دفع توهم العموم (قوله بذلك) أى الاستدراك
(قوله عن أن يقول) أى عن تقييد الأخت بكونها من الأب كما قيدها الشارح للعلم بأنها عصبية مع البنت
فلا تكون إلا من الأب فقوله لأب مقول يقول (قوله ترجيحاً الخ) ورد بأن الأخوة هنا لما كانت
بورت بها منفردة وقد حجت سقط اعتبارها بخلاف أخوة الأم في الشقيق فانها صريحة من الابتداء
كما في الولاء (قوله بأن تحجب إحداهما الأخرى) أى حرماناً كما مثل أو نقصاناً كما إذا نكح من
ذكر بنته فتك بنتا ويموت عنها فلها الثلثان ولا عبرة بالزوجة لحجبها من الربع إلى النصف (قوله فتك)
أى أمه من وطئ بنتا فهذه البنت بنته وأخته من أمه فترث منه إذا مات بالبنية ، لأن أخوة الأم
محجوبة بها فهذه البنت بنت الأم وبنت ابنها والأم معها أمها وأختها أم أيها (قوله بأن يطأ بنته) فتك بنتا
والبنت الثانية مع الواطئ بنته وبنت بنته ومع الأولى بنتها وأختها من أيها وهي المرادة والأولى أم الثانية
وأختها من أيها (قوله فالأولى أم أمه) أى الولد وأخته من أبيه والثانية أمه وأخته من أبيه وهو ابن الثانية
وابن بنت الأولى وأخوهما من أبيهما وهو ابن الواطئ وابن بنته وابن بنت بنته والثانية بنت الواطئ وبنت بنته
(قوله فترث بالجدوة دون الاختية الخ) فلا حجة بالجدوة التي هي القوية ورت بالأختية الضعيفة
كالومات الولد في هذه عن أمه وأمه المذكورين فترث العليا منه النصف بالأخوة لأن الجدوة حجت
بأمه التي هي بنتها وللأم في هذه الثلث ولا يحجبها أخوة نفسها مع الأخرى عنه ويلغز بها فيقال أم لم تحجب
الجددة التي هي أمها ورت مع الأم التي هي ابنتها ورت النصف مع أم ورت الثلث وأم ورت
الثلث مع عدد من الأخوات فتأمل ونقل عن بعضهم أن أخوة الأم المذكورة تحجبها إلى السدس فراجع
(فصل) في أصول المسائل وما يتبعها والأصول جمع أصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره كبناء التصحيح عليه
هنا وقد يتحدان إذا حجت من أصلها وعرفاها عدد مخرج فرض المسئلة أو فروضها أو عدد رؤوس العصبية
إن لم يكن فيها فرض (قوله عصبات) مثل العاصب بنفسه وبغيره ومع غيره فيما يخصه كذا قيل وفيه نظر
لأنه لا يفرد غير الأول بمسئلة استقلالاً فتأمل (قوله المال) أى الحركة (قوله تمحضوا) أى الورثة وادخل
محض الأنات في ضمير الذكور محض نظراً لعموم أول الكلام (قوله بالروية) خرج بهما والاختاف فهي
كالفرض كما قاله شيخنا وفي تصويره نظر (قوله من النسب) خرج الولاء وقدم (قوله أصل المسئلة)

إذا كان أخ لأم . أقول قد يفرق بأن هاتين القراءتين يجتمعان في الاسلام اختياراً بخلاف الأولتين
(فرع) لو مات الصغرى أولاً قال الكبرى أمها وأختها لأبيها فترث بالأمومة قطعاً ولا يجزى الوجه المذكور
لأن هنا فرضين وفي ذلك فرض وعسوبة [قوله واستغنى بذلك] لأنه لو فرض أخوة أم كان الجهتان
فريضتين فيكون مندرجاً في قوله الآتي ومن اجتمع فيه جهتا فرض الخ نعم قد استشكل بعضهم كون
البنت تعصب نفسها ومنع الاجتماع بواسطة ذلك [قول المتن بقراءة أخرى] خرج بلفظ أخرى نحو ابني
معتق أحدهما أخ لأم [قول المتن وقيل الخ] اعتمد ابن الحداد واحتج له بنص الشافعي في الولاء .
(فصل : ان كانت الورثة عصبات) [قوله بالسوية بينهم] إنما قيد بهذا ليطابق قول المتن
بالسوية [قول المتن وعدد رؤوس الخ] لو كانوا أهل ولاء والانصاء مختلفة فأصلها مخرج كسور أنصابتهم

الأم إنما يحجبها الأم والأخت يحجبها جماعة كما تقدم (فصل : ان كان الورثة عصبات قسم المال بالسوية) بينهم (ان تمحضوا ذكوراً)
كثلاثة بنين أو أخوة (أو أانا) كثلثة نسوة أعتن عنده بالسوية بينهم (وان اجتمع الصنفان) من النسب (قد ركل ذكر اثنين) ففي
ابن وبنت يقسم المال على ثلاثة لأن ههنا واللبت سهم (وعند رؤوس التسوم عليهم أصل المسئلة) أى يسمى بذلك كالثلاثة فيذكر

ففي زوج وأخ لأب أو زوج وأخت لأب المسئلة من اثنين مخرج النصف كما قال (لمخرج النصف اثنان والثلاث ثلاثة والرابع أربعة والستس ستة والثمن ثمانية) والتثني كالثث لأن أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا الباقي (وان كان فرضان مختلفا لمخرج فان تداخل مخرجاهما فأصل المسئلة أكثرهما كدس وثث) في مسئلة أم وولدهي أم وأخ لأب فهي من ستة (وان توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر والحاصل أصل المسئلة كدس وثمان) في مسئلة أم وزوجة وان (فالأصل أربعة وعشرون) حاصلة من ضرب وفق أحد المخرجين وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (وان تابنا ضرب كل منهما في كل والحاصل الأصل كثلث وربيع) في مسئلة أم وزوجة وأخ لأب (الأصل اثنان عشر) حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وأربعة وعشرون) والأخيران مزيدان على الخمسة السابعة فحسن قوله (فالأصول بالفداء) والذي

مرفوع خبر عن عدد أو عكسه أو نائب فعل محذوف أي يقال أو منصوب بمحذوف أي تسمى قال بعضهم وهذا ظاهر كلام الشارح وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لقدومه فأصل (قوله وان كان فيهم) أي الورثة لا يقيد كونهم عصبات فالضمير عائدة على المقيد بفريقه (قوله اودوا) هو مثني أي صاحب فرضين وتابع التثنية فيه أسهل من إيهام اجتماع فرضين لواحد فأصل (قوله من مخرج) هو أقل عددي يصح منه الكسر صحيحا سواء كان مفردا كثلث من ثلاثة أو مضافا كنصف ثلث من ستة أو معطوفا كنصف وربيع من أربعة أو نصف وثث من ستة أو ربع وثث الباقي من أربعة أو نصف وثث الباقي من ستة والمكرر كالمفرد كثلثين فهما كالثث من ثلاثة (قوله كزوج وأخت لأب أو شقيقة) وتسمى هذه المسئلة اليقيمة والنصفية لأنه ليس في الفرائض ما يورث به المال مناصفة فرضا غيرها (قوله وكذا الباقي) وكلها مأخوذة من أسماء أعدادها إلا النصف فإنه من التناصف فكأن المقتسمين تناصفا المال ولو أخذ من اسم العدد لقليل له نفي بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه وكسره وقول بعضهم ان أسماء أعدادها مأخوذة من أسماءها مقلوب وان كان صحيحا في ذاته فتأمله (قوله ضرب كل في كل) أي ضرب جلة أحدهما في جلة الآخر هذا سراد المصنف وتقدير الشارح يوهم خلاف ذلك والذي أحوجه اليه بقاء المتن على إعرابه اللازم عليه سلوكه في الأعراب اللفظي الظاهر (قوله فالأصول سبعة) منها خمسة لازمة في حالة الانفراد وقد توجد في حالة الاجتماع حيث لم يخرج الفروض بالجمع عنها ومنها اثنان حالة الاجتماع خرجا عن الخمسة وهما الاثنا عشر والأربعة والعشرون وزاد المتأخرون أصليين آخرين في باب الجدة والأخوة إذا زادوا على مثليه أحدهما الثمانية عشر في كل مسئلة فيها سدس وثث الباقي لانهما أقل عدده ذلك كأمر وجد وإخوة وثانيهما الستة والثلاثون في كل مسئلة فيها ربع وسدس وثث ما بقى لأنها أقل عدده ذلك كزوجة وأم وجد وإخوة واعتذر الامام عن المتقدمين بأن في ثث الباقي خلافا (قوله مزيدان على الخمسة) أي وهي ناشئة منها فحسن التفرع بالفاء لأن ما بعدها ينتج عما قبلها بالدليل العقلي (قوله يقول) أي يزيد على عدد أصله (قوله الستة) وكذا ضعفها وضعف ضعفها كما يأتي راء ما عات هذه الثلاثة لانها أعداد تامة إذ كل عدد إذا اجتمعت أجزاءه ساوته أو زادت عليه يقال له تام وغيره ناقص (قوله كهم وأخ لأم) الأولى كهن لأن يقال لانضمام الأخ المذكور كذا قيل وفيه نظر وفي ذلك إخبار الكاف على الضمير وهو خلاف الفصح (قوله والى ثمانية) من صورها المباهلة وهي زوج وأخت لغير أم وأم سميت بذلك لأنه لما قضى فيها الامام عمر رضى الله عنه

[قول المتن فرضين] أودوا وفروض [قول المتن من مخرج] هو عدد واحد ذلك الفرض [قول المتن اثنان الخ] اختصار هذا أن نقول اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها وضعفها وأما المحصرت في سبعة مع أن الفرض ستة لأن للفروض حالة انفراد واجتماع في الانفراد يحتاج خمسة لأن الثلث يضني عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لمخرجين آخرين لأن التركيب لا بد له من تماثل أو تداخل أو تباين أو توافق في الأولين يكتبني بأحد الثلثين أو بالأكثر وفي الأخيرين يحتاج الى الضرب فيجتمع اثناعشر وأربعة وعشرون [قول المتن والذي يقول منها] اعلم أن الأصول قسمان تام وناقص فالتام هو الذي تساويه أجزاءه الصحيحة أو تزيد عليه والناقص ما عداها فالسنة أجزاءها تساويها والاثنان عشر والأربعة والعشرون أجزاءها تزيد عليها بخلاف المخرج الأربعة الباقية فان أجزاء كل تنقص عنه فهذا ضابط الذي يقول والذي لا يقول (فرع) الاصلان المزيدان لا عول فيهما لأن السدس وثث ما بقى لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثث الباقي لا يستغرقان ستة وثلاثين [قول المتن كزوج

(والى عشرة كهم وأخر لام) له واحد (والاثناعشر الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين) لابي بن وألاب للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت أربعة (والى خمسة عشر كهم وأخ لام) له اثنان (و) الى (سبعة عشر كهم وأخر لام) له اثنان (والاربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كبنين وأبي بن وزوجة) للبنين ستة عشر وللأبي بن ثمانية وللزوجة ثلاثة والعول أخذوا كزوجة على أصل المسئلة ما بقى من سهام ذوى الفروض ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص أصحاب (١٥٣) الدين بالمخاصة (واذا تماثل

عما أتى خالفه ابن عباس بعد موته فجعل للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت ما بقى ولا عول فقيل له الناس على خلاف رأيك فقال فإن شاؤا فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا ونفسيهم ثم نبتهر فنجعل لعنة الله على الكاذبين فقيل له لم سكنت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا ما باه بهتة وبالهبة بالفتح والضم اللعنة ومعنى نبتهل نقول مهلة الله على الكاذبين منا ومنكم (قوله والى عشرة) وتسمى أم الفروخ بالحاء المعجمة وبالجميم لكثرة ما فرخت وكثرة الأناث فيها وتسمى الشريجة لأنها المارفت للقاضي شريح جعلها من عشرة ولا تعول الستة لما فوق السبعة الا ويكون فيها الميث اثني عشر (قوله في نفسه) متى نسب ما يزيد على الستة البها حصل اسم الكسر الذي هو مقدار الزيادة ومتى نسب للمجموع حصل اسم مقدار الكسر الذي نقص من كل وارث مثله في العول للسبعة اذا نسب الواحد للستة كان سدسها فيقال كانت سدسها واذا نسب للسبعة كان سبعة فيقال نقص من حصص كل وارث سبع ما نطق له به وهكذا (قوله لزيادة) أل فيه زائدة ومفعوله ما بقى لان المصدر المقرون بال لا يعمل (قوله ولا يسمى عددا) أى عند بعض أهل الحساب واختاره الشارح هنا لما قبلته لما قبله فتأمل (قوله والتدخال متوافقان) لان المراد بالتوافق هنا مطلق الاشتراك الصادق بالتمائل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التدخال المشروط في عدديه أن لا يقينهما الا بعد ثالث فتأمل (قوله أى ليس الخ) يفيد أن المراد بالعكس اللغوى وهو تبديل الطرفين مع اختلاف الإيجاب والسلب فتعكس فيه السكينة الموجبة الى كية سالبة لا العكس المنطقي المعتبر فيه بقاء الإيجاب والسلب فتعكس فيه السكينة الموجبة الى جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان فينعكس الى بعض الحيوان انسان فتأمل (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله والمذكور فيه تصحيح المسائل التي هو أحد الامرين من الفصل المذكور قبله كانه قدم ومعرفة نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المصحح (قوله اذا عرفت) خطاب لكل من يريد ذلك وفعله (قوله وانقسمت) بان دخل كل فريق في سهامها أو مائلته (قوله ثانيا) أى السهام وعدد النصف بان لم يكن بينهما اشتراك بجزء من الاجزاء (قوله ضرب عدده في المسئلة) أى اذا كان المباين صنفا واحد وانقسمت على غيره (قوله من اثنين) مخرج النصف فرض الزوج (قوله منها تصح) ويقال على وفق ما سيأتى من له شيء من أصلها يضرب له فيها ضرب فيها وهو المسمى بجزء السهم فلزوج واحد من الاصل في اثنين جزء السهم فله اثنان وللأخوين كذلك فلكل أخ واحد (قوله من ستة) هي الحاصلة من ضرب اثنين مخرج نصف الزوج في ثلاثة مخرج الثلثين فرض الاخوات (قوله خمسة) عددا للاخوات (قوله سبعة) هي المسئلة بالعول (قوله ضرب عدده فيها) الخ) لومات عن أم وأربعة وأثنين لابوين وأولاب واثنين من ولد الأم فهي من ستة وتعول الى سبعة أيضا قالوا ولا يصور في الفرائض أن يكون الميث أحد الزوجين الا في هذه المسئلة (قول المتن فتدخالان) يعنى ان الأقل داخل في الأكثر ان اقتضت العبارة ان كلا داخل في الآخر (قوله من غير تداخل) لان شرط التداخل ان لا يزيد الأقل على نصف الآخر

(٢٠) - (قليوبى وعميرة) - نالت)

من ثلاثة للام واحد يبقى اثنان يوافقان عددا لا هم بال نصف فتضرب نصفه اثنين في ثلاثة تبلغ ستة منها تصح ومثاله بالعول زوج وابوان وصت بنات هي بعولها من خمسة عشر ونصح من خمسة واربعين (وان انكسرت على صنفين فوبلت سهام كل صنف بعدده فان توافقا) أي سهام كل صنف وعدده (رد الصنف الى وقفة والا) بان تباينا (ترك) الصنف بحاله وكذا ان كان التوافق في صنف والتباين في آخر وقد تحتمل العبارة دخول هذا القسم بان يقال في قوله توافقا أي السهام والعبد في الصنفين أو أحدهما وكذا في تباينا (ثم ان تماثل عدد الرؤس) في الصنفين بالرد الى الوفاق أو البقاء على حاله أو الرد في صنف والبقاء في آخر (ضرب أحدهما) أي العددين المتماثلين (في أصل المسئلة بعولها) ان عالت (وان تداخلت) أي العددين (ضربا أكثرهما) فيما ذكر (وان توافقا ضرب وفي أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة) بعولها (وان تباينا ضرب أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة) بعولها (فما بلغ) به الضرب في كل مما ذكر (صحت منه) أي المسئلة فيه أمثلة ذلك في الرد الى (١٥٤) الوفاق أم وستة اخوة لام واثنتا عشرة اختا لاب هي من ستة وتقول الى سبعة

لاخوة سهمان يوافقان عدددهم بالنصف فيرد الى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم توافق عدددهن بالربع فترد الى ثلاثة تضرب احد الثلاثين في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصح أم وثمانية اخوة لام وثمان اخوات لاب ترد عدد الاخوة الى أربعة وللأخوات الى اثنين وهما متداخلان فتضرب الاربع في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصح أم واثنا عشر أخا لام وست عشرة أخا لاب ترد عدد الاخوة الى ستة وللأخوات الى أربعة وهما متوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر

أي حيث انقسمت على غيره (قوله من ثلاثة) مخرج الثلث فرض الام (قوله من خمسة عشر) وأصلها اثنا عشر حاصلة من ضرب اثنين نصف مخرج ربع الزوج في ستة مخرج أحد السدسين أو عكسه ومخرج ثلثي البنات داخل فيه والسدس الآخر مماثل له وعال بربعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خمسة (قوله خمسة واربعين) هي الحاصلة من ضرب ثلاثة وفي البنات في الخمسة عشر أصلها بالعول (قوله على صنفين) أي وصحت على غيرهما (قوله بالرد الى الوفاق) أي في الصنفين (قوله أو البقاء) أي في الصنفين (قوله أمثلة ذلك) أي المتقدم من الاحوال الاربع في الرؤس في الاحوال الثلاثة بين الرؤس والسهام فهي اثنا عشر مثالا ومع العول وعدمه أربعة وعشرون وقد اقتصر الشارح على اثني عشر مثالا من النوعين أربعة منها عائلة (قوله أم وستة اخوة الخ) هو مثال للمائلة في الرؤس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله أم وثمانية اخوة الخ) هو مثال للدخلة في الموافقة أيضا (قوله أم واثنا عشر أخا الخ) هو مثال للموافقة في الموافقة (قوله أم وستة اخوة لام الخ) هو مثال للمباينة في الموافقة وبه تتم أحوال الموافقة الاربع (قوله مع بقاء الخ) أي مع مباينة كل صنف لسهامه (قوله من ثلاثة) مخرج ثلثي البنات الثلاث لمن اثنان مباينان لمن وللأخوة الثلاثة واحد كذلك فهو مثال للمائلة في المباينة (قوله ثلاث بنات الخ) فيها ما في التي قبلها وهو مثال للدخلة في المباينة (قوله تسع بنات الخ) فيها ما ذكر أيضا وهو مثال للموافقة في المباينة (قوله ثلاث بنات واخوان الخ) فيها ما ذكران ما تقدم وهو مثال للمباينة ويقال لها سهام وكذا كل مسألة مما التباين وبه تمام الامثلة الاربع في مباينة سهام الصنفين لهما (قوله بردد عدد البنات الى ثلاثة) أي ويبقى عددا لاخوة بحاله ثلاثة (قوله ويضرب احدى الثلاثين الخ) فهو مثال للمائلة في مباينة أحد الصنفين ووفق الآخر (قوله وهما متداخلان الخ) فهو مثال للدخلة في وفق الواحد من الصنفين وبقاء الآخر (قوله وهي توافق الخ) فهو مثال للموافقة مع بقاء أحد الصنفين ورد الآخر

(قوله بان يقال الخ) هذا القول ان اعتبرناه في توافقا لم يصح اعتباره فيما بعد الا وان اعتبرناه فيما بعد الام يصح

تضرب في سبعة تبلغ أربعة وثمانين ومنه تصح أم وستة اخوة لام وثمان اخوات لاب ترد عدد الاخوة الى ثلاثة وللأخوات اعتبارا الى اثنين وهما متباينان فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنين واربعين ومنه تصح أمثلة ما ذكر من الاربع مع بقاء عدد الرؤس بحاله ثلاث بنات وثلاثة اخوة لاب هي من ثلاثة والعددان متماثلان يضرب أحدهما ثلاث في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح ثلاث بنات وستة اخوة لاب العددان متداخلان تضرب أكثرهما ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح تسع بنات وستة اخوة لاب العددان متوافقان بالثلاث تضرب ثلث أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصح ثلاث بنات واخوان لاب العددان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاث تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح أمثلة الاربع أيضا في الرد الى الوفاق في صنف والبقاء في الآخر ست بنات وثلاثة اخوة لاب ترد عدد البنات الى ثلاثة وتضرب احدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح أربع بنات وأربعة اخوة لاب ترد عدد البنات الى اثنين وهما متداخلان في الاربع فتضرب بها في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنه تصح ثمان بنات وستة اخوة لاب ترد عدد البنات الى أربعة وهي توافق الستة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين

ومنه تصبح أربع بنات وثلاثة أخوة لاب ترد عدد البنات إلى اثنين وهما مع ثلاثة متباينان تضرب أحد هاتين الأخوات بـ ستة فتضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصبح (ويقاس على هذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الكسر على ذلك) لأن الوارثين في الفريضة لا يزيدون على خمسة أصناف كما علم مما تقدم في اجتماع من يرث من الرجال والنساء أحدها الأب ولا تعدد فيكون ذلك الزوج (فإذا أردت) بعد تصحيح المسئلة معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من أصل المسئلة بعوّلان عالت فيها ضربته فيها فابلق فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف مثاله جدتان وثلاث أخوات (١٥٥) لاب وعم لاب هي من ستة وتصبح

بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة ستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية ولعم واحد في ستة بستة وزوجتان وأربع جدات وست أخوات لاب هي من اثني عشر وعوّل إلى ثلاثة عشر وترد عدد الجدات إلى اثنين والأخوات إلى ثلاثة وتضرب فيها أحد المتباينين اثنين تبلغ ستة تضرب في ثلاثة عشر تبلغ ثمانية وسبعين للزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل زوجة تسعة وللجدات اثنان في ستة اثني عشر لكل جدة ثلاثة وللأخوات ثمانية في ستة ثمانية وأربعين لكل أخت ثمانية (فرع) في المناسخات (مات عن ورثة مات أحدهم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان أرثهم منه

(قوله متباينان) فهو مثال للمباينة في موافقة أحد الصنفين أو مباينة الآخر وبه تم أحوال هذا القسم الأربعة ويكمل به اثنا عشر مثالا مما تقدم (قوله على ثلاثة أصناف) كجدتين وثلاثة أخوة لام وعين فهي من ستة مخرج سدس الجدتين لدخول مخرج ثلث الأخوة فيه وسهام الأصناف الثلاثة بتباينها لأن للجدتين سهمين وللعمين ثلاثة أسهم وللأخوة الثلاثة سهمين فيضرب أحد الصنفين الأولين لهما ثلثهما في الصنف الثالث لمباينته يحصل جزء سهمهما ستة وتصبح من ستة وثلاثين (قوله وأربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعين وهي من اثني عشر لأن مخرج فرض الأخوة وهو ثلاثة داخل في مخرج فرض الجدات وهو ستة وهي توافقي مخرج فرض الزوجات وهو أربعة بالنصف والحاصل منهما اثنا عشر فهي أصلها وسهام غير الجدات بتباينها وراجعهم وهو اثنان مماثل للعمين والزوجتين فيضرب أحدهما في عدد الأخوة الثلاثة يحصل ستة هي جزء سهمها وتصبح من اثنين وسبعين من ضرب ستة في اثني عشر (قوله ولا يزيد الكسر) أي بالاستقراء في غير الولاء (قوله وكذا الزوج) وكذا الأم (قوله جدتان الخ) هو مثال خال عن العوّل (قوله زوجتان الخ) مثال لما فيه عوّل وأبنة أعلم (قوله فرع) زاد الترجمة به لما سر لأن المناسخات نوع من تصحيح المسائل فهو من أفراد النوع السابق قبله الداخلين في الفصل قبلهما لكن هذا بالنسبة لا كثر من ميت وهي من عوّل علم الفرائض (قوله المناسخات) هي جمع مناسخة مفاعلة من النسخ لغة بمعنى الإزالة كما في نسخت الشمس الظل إزالته أو بمعنى النقل كنسخت الكتاب إذا نقلته بأشكال صور لما فيها من إزالة المسئلة الأولى بالثانية ونقل الحكم لها واصطلاحاً ما يموت من ورثة الميت الأول وارثاً فاكتر قبل قسمة تركته وبذلك علم أن المفاعلة ليست على بابها إذ ليس هنالك ناسخة أو منسوخة وقد يقال من مهيبة في غير الأولى والأخيرة إذ كل ما بينهما ناسخة ومنسوخة (قوله بالنظر إلى الحساب) أي لا بالنظر إلى وجوده واستحقاقه أو نحو ذلك (قوله بطريق أرثهم من الأول) وهو الأخوة (قوله بخلاف الأولاد) فإن أرثهم من الأول بالبنوة ومن الثاني بالأخوة وعلم من الكاف عدم اشتراط كون جميع الباقيين وارثين من الأول أو كون بعضهم وارثاً منه أو كونهم أصحاب قرض أو كونهم عصبة كان مات عن زوج وابنتين من غيره فمات أحد هاتين القسمة فنقرض أهل ماتت عن زوج وابن فلزوج الربع وللأب الباقي (قوله بأن شركهم غيرهم) أو كان الوارث غيرهم (قوله بأن تبايناً) هو محصر لمعوم النفي قبله ألا يأتي هنا التماثل ولا التداخل لأنها مع التماثل منقسمة وكذا مع تداخل المسئلة في اعتبارها في توافيق ذلك لا يضر الشارح فيها حوله فتأمل (قول المتن ولا يزيد الكسر على ذلك) قال الزركشي كذا أطلقوه وبجواب تقييده بغير الولاء (قول المتن جعل كأن الثاني لم يكن به) يظهر وجه تسميتها مناسخات وذلك لأن القسمة الثانية نسخت الأولى

كأرثهم من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كأن الثاني لم يكن) من ورثة الأول (وقسم) المال (بين الباقيين كالأخوة وأخوات) من الأب (أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) بدلاً للأخوة لأن أرثهم من الثاني بطريق أرثهم من الأول بخلاف الأولاد (وان لم ينحصر أرثهم في الباقيين) بأن شركهم غيرهم (أو انحصر) فيهم (واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الأول والثاني (فصحيح مسألة الأول ثم مسألة الثاني) ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فذاك (ظاهر) (والا) فإن كان بينهما موافقة ضرب عوّل في مسئلة الأول (والا) أي وان لم يكن بينهما موافقة بأن تبايناً ضرب (كلها فيها فابلق ههنا منه ثم) قل (من له نهي من)

المسئلة (الاولى اخذ مضر وبافيا ضرب فيها) من وفق الثانية أو كلها (ومن لثني من الثانية أخذ مضر وبافيا نصيب الثاني من الاولى أولى وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) مثال الانقسام زوج واختان لاب ماتت احداهما عن الاخرى وعن بنت المسئلة الاولى من ستة وتصل الى سبعة والثانية من اثنين (١٥٦) ونصيب ميتها من الاولى اثنان متقدم عليهما ومثل الوفق جديان وثلاث اخوات

متفرقات ماتت الاخت للام من أخت لام وهي الاخت لابوين في الاولى وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي احدى الجدتين في الاولى المسئلة الاولى من ستة ونصف من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الاولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاولى تبلغ ستة وثلاثين لكل من الجدتين من الاولى سهم في الثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للابوين في الاولى ستة منها في ثلاثة ثمانية عشر وطامن الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للاب في الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للابوين في الثانية أربعة منها في واحد باربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت من أم وثلاثة اخوة وهم الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية نصف من ثمانية عشر

السهام وفي عكسه ترجع الى الوفق لانه أخصر (قوله عن أختين) ولم يرتأ من الاول لوجود مانع (قوله نصفها) وهو ثلاثة (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) وهي الجامعة للمسئلتين فيجعل مسئلة الاولى فاذا ماتت ثالث فمسئلته تصير ثانية وهكذا (كتاب الوصايا)

أخرها عن الموت نظر القبول والرد فيها المعتبر بين بعده ولمعرفة قدر الثلث المتوقف على معرفة قدر المال ونحو ذلك (قوله جمع وصية) وهي تطلق على العين الموصى بها وعلى العقد المراد منها وهي بهذا المعنى لغة الا يصل من وصي الشيء بكذا وصله لان الموصى وصل خبره بياض خبره عيشه وقيل عكسه والاوّل أنسب وأشهر وشعر عاتبر بمعنى مضاف لما بعد الموت ولو تقدير العين بتدبير ولا تعليق عتق بصفة ونحو ذلك وأشاروا بقولهم ولو تقدير الشمول نحو أوصيت له بكذا فان بعد الموت مقدر معه وقول بعضهم ليشمل التبرع في مرض الموت فانه معتبر من الثلث فيه نظر وغير مستقيم لانه ليس وصية وان كان له حكمها فبإذ كره عليه فقولهم ليس بتدبير الخ مستترك فتأمل (قوله بمعنى الايضاء) أي بمعنى العقد لانه الذي يتعلق به الاركان والشروط لا بمعنى العين وحيت قد فهمي شاملة للايضاء الذي سباني كما قاله شيخ الاسلام ولكن التعريف المذكور طاهنا لا بمعناه فمن فهم من كلامه أن الايضاء بالمعنى الآتي أهم من الوصية اما مخطيء أو ما فتأمل (قوله وتتحقق) أي توجد حقيقة وأشار الشرح بهذا إلى أن هذه الاربعة المذكورة أركانها وأخر الصيغة الى المرض الخوف لتناسبها له (قوله وموصى له) ولوضعتنا كأوصيت بثلاث على ويصرف للفقراء فان قال الله صرف في وجوه الخير وفار في تعيين ذكر الموقوف عليه لانه قيل بنقل الملك له فيه حالة الوقف فكانه أشبه الهبة مثلا (قوله وتصح وصية الخ) أي مطلقا وأصلها التذنب مؤكدا وكانت واجبة قبل آية الموارث فنسخ الوجوب بها وأصلها القرب غير وارث وتقدم محرم نسب فزاع فصاهرة قولاً فجواراً أفضل ولا يخفى أن ما ذكره فيه انخيلط والوجه أن يقال انها من حيث ذاتها مندوبة مطلقا وعز والاحكام من حيث من المستند اليه وبذلك يعلم انه لا حاجة الى دعوى النسخ فيها وانما هو من حيث كونها الاقارب مثلا ومنه قولهم انها قد تجب اذا لم يتركها ضياع حق وقد تحرم ان لم يتركها افساده وقد تكرر كاسياني والحكمة والكرامة هنامن حيث العقد فهي صحيحة فلا ينافي ما سباني وقد تباح وعليه حمل قول الرازي انها ليست عقد فربة أي دائما كذا قالوا وفيه نظر اذا ما وضعه على التذنب لا يكون مباحا فهي مندوبة وان كان الموصى له مباحا كعمارة المسجد الآتية اذا ملازمة فقد مر انها قد تكرر في القرية فتأمل (قوله مكاف) ولو حكما فتشمل السكران ولا بد من قيد الاختيار أيضا (قوله حر) ولو مبعضا ولو بالعتق (قوله وان كان كافرا) كوقفه

(كتاب الوصايا)

قال الزركشي كانت واجبة بكل المال لو ارث ثم نسخ بآية الموارث (قول المتن تصح وصية الخ) أي بالاجماع وكان من حقه أن يستثنى السكران لانه غير مكاف عنده ووصيته صحيحة (فائدة) لو كان حرا عند الوصية ثم سبي واسترق وكان المال عندنا قال الزركشي فالظاهر بقاء الوصية (قول المتن وان كان كافرا) هو شامل للمرنذ اذا مات على الردة وليس كذلك قاله الاذرحي ونازعه في شرح الروض على قول

ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة (كتاب الوصايا) جمع وصية بمعنى ايضاء وتتحقق بموص وموصى له وموصى به وصيغة كقولها أوصيت للفقراء بثلاث على أي تبرعت لهم به بموتى وبهذا المصنف الموصى فقال (تصح وصية كل مكاف حرا وان كان كافرا)

هو صادق بالدي وبه عبر في الوسيط والحر في وصرح به الماوردي (وكذا المحجور عليه) (١٥٧) بسفه) هو من جهة الضابط قطع

وصيته (على المذهب)
والطريق الثاني قولان
أحدهما لا تصح للحجور
عليه الفقيه بلا حرج
وصيته جزما والمحجور
عليه الفقه تصح وصيته
كأن كوفي به في الروضة
كاملها (لا يحجرون ومغني
عليه وصي) أي لا تصح
وصية كل واحد منهم
(وفي قول تصح من صبي
مميز) لتعلقها بالموت
بخلاف الهبة والاعتناق
(ولا رفيق) أي لا تصح
وصيته (وقيل إن عتق ثم
مات ممت) لا يمكن
تنفيذها والمكاتب
كالرفيق (وإذا أوصى لجهة
عامة فالشرط أن لا تكون
معصية كعمارة كنيسة)
من كافر أو غيره فلا تصح
الوصية لها وتصح لغيرها من
قسرية وجائز كعمارة
مسجد وفك أسرى
الكفار من أيدي المسلمين
(أو) أوصى (الشخص)
أي معين كالمحرر وغيره
(فالشرط أن يتصور له الملك
فتصح الحبل وتنفذ بالمعينة
(أن انفصل حيا وعلم
وجوده عندها) أي الوصية
(بأن انفصل لدون ستة
أشهر) منها (فإن انفصل
لستة أشهر فأكثر) منها
(والمرأفراش زوج أو سيد

وفارق عدم صحة بذره بانه قرينة محضة بخلافها كما مر عن الرافعي (قوله صادق بالدي) وكذا بالمرتد
لكنهما موقوف على عودهما للإسلام فإن مات مرتدا بطلت (قوله الحربي) وإن استرق بعدها فإن مات
رفيقا بطلت لانه حينئذ ليس من أهل الملك وقد ينظر فيه بما يأتي في المكاتب كذا قالوه ويتجه أن يقال
انه إن قيل ببقاء ملكه بعد استرقاقه فلا وجه لبطلانها وإن مات رفيقا وهو ما تقتضيه الغاية المذكورة ويلزم
من ذلك دفع ماله اليه بعد حريته فراجع وان قيل بزوال ملكه باسترقاقه فلا وجه لبقائها إن تعلقت بماله وإن
عادر فإن تعلقت بذمته فيجوز له بقاؤه ولو أخذ من ماله لو عادر أو فاضل ذلك (قوله هو من جهة الضابط)
قد ذكره لأجل الخلاف فيه (قوله لتعلقها بالموت) ورد بفساد عبارته (قوله وقيل إن عتق الخ) ورد بعدم
أهلية الملك فيه فلا تصح وإن أذن سيده (قوله والمكاتب كالرفيق) نعم إن أذن له سيده ممت وإن مات
رفيقا لا تقطع الرق بالموت مع استقلاله بالتصرف عندها وفي ممتها منه بالعتق تردد ونقل عن شيخنا مر
اعتماد الصحة وتقديم ممتها من البعض ويؤخذ عما ذكر اعتبار كون الموصى به مملوكا لوصي فلا تصح
بمال أجنبي وقال النووي تصح ويصير موصى به إذا ملكه فراجع (قوله كعمارة كنيسة) أي لتعبدتهم
فيها ولو مع زوال المارة فإن كانت لنزول المارة فقط ولو كقمار ممت وكعمارتها نحو أسراجها (قوله لغيرها)
أي المعصية شمل المكروه واعتمد شيخنا الرمي بعدم الصحة فيه كالحرام (قوله وجائز) أي مباح (قوله
أي معين) هو معلوم من شرطه المذكور والمراد به ما قبل الجهة فيشمل المتعدد كأولاد زيد وخرج بالمعين
المهم كأوصيت لأحد هذين فلا تصح نعم إن كان بلفظ الاعطاء كاعطوه لأحد هذين صح ويعطيه الوارث من
شاه من مال له أذن في التملك وإيسر تملكه (قوله فالشرط) أي زيادة على عدم المعصية والكرهية
كأهل الجهة وبه صرح شيخ الإسلام فيخرج أوصيت لخدم الكنيسة أو لمن يرتد بخلاف زيد خادم
الكنيسة أو زيد المرتد فتصح لبقائه وإن زال الوصف وسيأتي (قوله أن يتصور له الملك) أي إن يقال
انه ممن يملك حالة الوصية يخرج به من سجدت ولا تصح له قال شيخنا مر ولو تبعوا ونوزع بصحة الوقف تبعها
وقد يفرق له دوام الوقف وفيه نظر فالأولى الفرق بأن الوصية تملك وخروج به الميت أيضا لا يتوقف على
ملك نحو ما لأولى الناس به أو نفسه والمراد الأولى في محل الموصى أو في محل المال وقال الرافعي ليس في
هذه وصية لميت بل هي لولي له لأنه الذي يتولى أمره فراجع (قوله فإن انفصل) ولو أخذ التوأمين عند

الوقف ونقل عن النووي أنه صح في باب الردة الصحة انتهى (قول المتن ولا رفيق) أي لأن الله تعالى
جعل الوصية حيث التوارث والعبد لا يورث (قوله والمكاتب كالرفيق) بحث الزركشي ممتها منه إذا
عتق قبل الموت ثم لو أذن السيد للمكاتب فلا كلام في الصحة لأنها تبرع وتبرعته بصحة بالاذن (قول المتن
الشخص الخ) أي فلا تصح لميت نعم إن قال أصرفوا هذا الماء لأولى الناس به وهناك ميت قدم على الحي
المتنجس قال الرافعي ولا يشترط أن يكون له وارث يقبل له (فائدة) قضية كلام الرافعي في باب الوقف أن
الشخص لو قال أوصيت بثلث مالي واقصر عليه من غير أن يذكر الموصى له أنه يصح ويصرف للفقراء
والساكنين وعبرة الروضة هنا قال أوصيت بثلث مالي لله تعالى صرف في وجوه البر (قوله ولا ميالة) كأنه
يريد هذا ما صرح به في شرح المنهج من أن زمن العلق محسوب من الستة أشهر فلا يقدح في ذلك نقص
مكث الحبل في البطن عن ستة أشهر باعتبار كون زمن العلق من جهة الستة ثم اعلم أن هذا لا يشكل عما
سيأتي من الاستحقاق إذا ولدته لاربعة سنين ولم تكن فراشا لا نأذا مشينا على مقتضى ما تقر بان
حينئذ من العلق من جهة الأربع لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انها لم تلده لازيد من أكثر
مدة الحبل فليتأمل فانه قد يتيسر

لم يستحق الموصى به لاحتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندها ولا الة ينقص مدة الحبل في ذلك عن ستة أشهر

بما ذكر (فان لم تكن فراشا وانفصل لاكثر من أربع سنين فكذلك) لم يستحق لعدمه عند الوصية (أو لدونه) أى دون الاكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر وجوده عند الوصية والثاني لا يستحق لاحتمال حدوثه بعدها واعتبار هذا الاحتمال فيما تقدم لموافقته فيه للاصل وقبل الوصية للحمل من بلى أمره بعد خروجه حيا (وان أوصى لعبد فاستمر رقه فالوصية لسيده) أى نحمل على ذلك تصح ويقبلها العبد دون السيد لان الخطاب معه ولا يقتصر الى اذن السيد فى الاصح (فان عتق قبل موت الموصى له) الوصية لانه وقت القبول حر (وان عتق بعد موته ثم قبل فى على أن الوصية به ملك) ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر فلا سيد أو بالقبول بعد الموت فلعبد وتقدم ان الوقف على العبد لنفسه لا يصح فبأى مثله فى الوصية كما قاله فى المطلب (وان وصى لدابة وقصد تعليقها أو أطلق فباطلة) وتقدم فى الوقف المطلق عليها حكايته وجه انه وقف على

شيخنا الرملى فلا يستحق (قوله يلحظة الوطء والعلق) فالملحظة لها واحدة لان العلق قد يفارن الوطء وقد يتأخر عنه فلو حبت تلك للمحظة من الستة لم مقارنة الوصية لها قبلزم الاحتمال المشار اليه بقوله بما ذكره وانما ألحق الولد بالزوج مع هذا الاحتمال احتياطا للنسب ولذلك اعتبر لحظة للوضع أيضا (قوله فان لم تكن فراشا الخ) نعم لو لم يعلم لها تقدم فراش قط أو لم يتصور غشياها التحصير لم تصح الوصية ابتداء قاله شيخنا وفيه نظر ظاهر وفراش نحو مسح كعدمه والمراد بالفراش وجود وطء يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وان لم يكن من زوج أو سيد بل الوطء ليس فيدا اذ المدا على ما يحال وجود الحمل عليه فتأمل (قوله أى دون الاكثر) فالأمر بعملة حقيقة بما دونها وهو المعتمد خلافا لبعضهم (قوله والثاني لا يستحق) وفارق لحوق النسب بما مر (قوله واعتبار الخ) هو اعتراض على الاظهر فى جعله الاحتمال مانعا فيما مر لاهنا وأجاب عنه بان اعتباره فيما تقدم لانه قوى بموافقته للاصل الذى هو عدم الحمل عندها أى ولم يعارضه ظاهر بخلاف هنا فتأمل (قوله بعد خروجه) متعلق بقوله بلى أمره فيصح القبول منه ولو قبل انفصاله على المعتمد ودخل فيمن بلى أمره السيد فى عبده ولو قيد الحمل بكونه من فلان اشترط لحوقه به وعدم نفيه له (قوله وان أوصى العبد) أى وليس بمالك ولا مكاتب ولا مبعوض فان كان له وأوصى له برقبته أو ببعضها عتق ما يخرج من الثلث ويوقف الزمان كان على الاجازة فان أوصى له مع ذلك بمال فهو وصية لمن بعضه حر وبعضه للوارث فلا يصح فى الجزء المقابل للرق كما يأتى بعده ولو أوصى لمديره بمال قدم عتقه عليه فان وسع ثلثه زيادة على عتقه أو أجاز الوارث فهو له وان كان العبد مكاتب فهو له وان كان مبعوضا فينبه وبين سيده على نسبة الرق والحرية مالم تكن مهايأة عند الموت والافلصاحب النبوية نعم لو خصها الموصى بحجز الرق أو الحرية عمل به وان كان مملوكا لوارثه فهو وصية لوارثه (قوله لسيده) أى عند الموت ولو غيره عند الوصية أو أعتقه بعد موت الموصى (قوله نحمل على ذلك) يفيد أن كلام المصنف فى حالة الاطلاق فان قصد سيده فبالاولى وان قصد العبد فبى (قوله ويقبلها العبد) ان كان أهلا باختياره فان لم يكن أهلا للقبول قبل سيده وان أجبر عليه لم يصح (قوله ولا يقتصر الخ) بل وان نهاه (قوله فان عتق قبل موت الموصى) وكذا معه على المعتمد خلافا لابن حجر (قوله وله الوصية) أى ان عتق كله والافلصا على نسبة الرق والحرية ولا نظر لمهايأة هنا بخلافه فيما مر لوجود التبعية هناك فى الابتداء (قوله لانه وقت القبول حر) الوجه وقت الموت ليطابق للدلول الذى هو المعتبر (قوله بعدمونه) لانه خلافا لابن حجر كما مر (قوله فبأى مثله فى الوصية) فتكون الوصية للعبد لنفسه باطلة هنا أيضا وبه قال شيخنا تبعنا شيخنا الرملى وقال ابن حجر بالصحة هنا وفرق بان الوقف وضعه أن يكون ناجزا وفيه نظر لان العبد ليس أهلا للملك فى وقت وجود الملك فى كل منهما وكونه حالا أو ما لا غير معتبر واعتبار كون العبد بما يفتحق قبل وقت الملك فى الوصية انما هو فرع عن صحتها وهذا الاحتمال غير مصحح لها بل قد يقال ان البطالة فى الوصية أولى منه فى الوقف لانه لا ملك بخلافها ولا نظر لكون ظاهر شرح شيخنا موافقا لابن حجر لعدم استدراكه عليه وله له (قوله لاحتمال حدوثه) أى ولا يضر نبوت النسب لانه ثبت بمجرد الامكان بخلاف الوصية لا بد فيها من التيقن وأجاب الاول بان الشبهة نادرة وتقدير الزنا ساءة ظن (قوله للاصل) يريد الاصل الذى لم يعارضه ظاهر (قوله بعد خروجه حيا) متعلق بقوله ويقبل الوصية (قوله ولا يقتصر الى اذن السيد) بل لونهاء لم يضر كتمه مع نهي السيد عنه (فرع) لو كان العبد صغيرا قبل ينتظر كاله أو يقبل السيد كولى الحر الظاهر الثاني (قول المتن فان عتق) لو عتق بعضه فلهما (قول المتن لانه وقت القبول) الاولى أن يقول وقت الموت (قول المتن فباطلة) أى بخلاف الصدقة مخاطب ويتأتى منه القبول

يملك قال في الروضة
الفرق أصح (وان قال
ليصرف في علفها فالمنقول
صحها) لان علفها على
مالكها فهو المقصود
بالوصية فيشرط قبوله ويتعين
الصرف الى جهة الدابة
رعاية لغرض الوصي وقوله
فالمنقول أشار به الى ما في
الروضة كاصلها أنه يحتمل
بحي وجه بالطلان من
الوقف على علفها (ونصح)
الوصية (لعمارة مسجد)
ومصلحه (وكذا ان
أطلق) الوصية للمسجد
تصح (في الأصح ونحمل
على عمارته ومصلحه)
والثاني تبطل كالوصية
للدابة فان قال أردت
تملك المسجد فقيل تبطل
الوصية وبجث الرافعي
صحها بان للمسجد مملكا
وعليه وفقا قال في الروضة
هذا هو الاقبح والارجح
(و) نصح (لذي) كالصدقة
عليه (وكذا حري ومريد
في الأصح) كالذي والثاني
لاذيقتلان (وقاتل في
الظاهر) كالهبة وسواء كان
بحي أم بغيره والثاني
كالارث وصورتها أن
يوصى لرجل فيقتله ومن
ذلك قتل سيد الوصي له
الوصي لان الوصية للعبد
وصية لسيده كاتقديم (و)

لظهور (قوله الى من يملك) أي جفته وبهذا الفرق يعلم صحة الوصية المطلقة في العبد دون الدابة (تنبيه)
تصح الوصية للساب المسئلة كصحة الواقف عليها قصدا كامر (قوله الفرق أصح) أي فلا يأتي هنا
الوجه المذكور في الوقف بل الوصية لها ليست وصية لمالكها قطعاً فالفرق من حيث الخلاف اذا الحكم
بالطلان فهم ما متجه وكالدابة دار يصرف في عمارتها فلا يصح في الاطلاق قطعاً فلا يقصد عمارتها على
الأصح كما يأتي (قوله وان قال) أي الموصي أوقامت قرية على ذلك ووارثه مثله فيعمل بقوله وان خالفه
الموصي له وان بطلت الوصية (قوله علفها) بفتح اللام مائناً كما وبكونها تقديم العلف لمالك الذي هو فعل
العالم فيصرف لاجوته (قوله ويتعين الخ) ما لم تقم قرية على أن ذكر الدابة لتعوض تجمل أو مباسطة والا
فهو للمالك وان انتقلت الدابة عنه ولا يلزمه صرفه في علفها مطلقاً (قوله رعاية الخ) يفيد انها لو انتقلت الى
غيره استمر الصرف في علفها ولا يجب ان يسلم علفها للمالك الاول والثاني بل يتولاه الوصي فان لم يكن
فالقاضي ولو بنائبه واذا ماتت الدابة كان الموصي به للمالكها عند موت الموصي (قوله ونصح لعمارة
مسجد) أي موجود كامر ومثله الرابط والمرسمة وضرائح الاولياء والعلماء انشاء وتزيمها في جميع ذلك الا
في أرض مسئلة (قوله ومصلحه) عطف عام (قوله وبجث الرافعي صحها) وان قصد تملك المسجد وهو
المعتمد وعلم من فعله بان للمسجد مملكا الخ الفرق بينه وبين الدابة وخروج بنحو المسجد الوصية لدار
لعمارتها فباطلة كامر (قوله ونصح لذي) ولو في الواقع كان ذكر اسمه فقط أو وصفه بالتسمية مع ذكر
اسمه والمراد به الجنس فتصح الوصية للذميين على ما ذكر (قوله وكذا حري) فيه ما تقدم نعم ان قال
للحري يبين ولم يذكر أسماءهم أولن يحارب لم تصح (قوله ومريد) أي مع ذكر اسمه فان قال لمن يرتد أو
للمرتدين لم تصح ولومات المرتد على ردة بطلت (تنبيه) ما ذكرهنا من صحة الوصية للكافر لا يخالف ما مر
من شرط عدم المعصية لان القصد هنا الشخص وان زال الوصف لم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية
مع ان وصف نحو التسمية والحريية ليس مختصاً بالكافر أصالة وإنما غلب عليه من حيث العرف فتأمل (قوله
وصورتها الخ) يفيد أنه لو قال أوصيت لمن يقتلني لم تصح وكذا لو قال لمن يقتل المسلمين أو غيرهم بغير حق
وكلام المصنف يشمله وكذا لو أطلق فيما يظهر لانه المنصرف اليه عرفاً فان قال بحق محض وبذلك علم صحة
وصية الحري لو قال أوصيت لمن يقتلني لان قتله جائز فالمراد بالحق هنا الحق الجائز (قوله ان أجاز الخ) متعلق
بمحدوف أي وتنفيذ ان أجاز باقي الورثة ولا يصح تعلقه بتصحيح لما لا يخفى والمراد بالورثة المطلقون التصرف
فلا تصح اجازة لمحجور ولا وليه بل بوقف الامر الى تأمله (تنبيه) شملت الوصية للوارث مالو كانت بعين
ولو مئيلة ولو قدر حصته لكن مع تمييز حصته كل منهم وكالوصية في اعتبار اجازة اراؤه والهبة له والوقف عليه
نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه لم يحتج الى اجازة وليس له ابطاله كالأول كان له دار قدر ثلث

(قوله كالصدقة عليه) لو قال لاهل الحرب أو لاهل الردة بطلت بخلاف اهل التمة (قوله كالهبة)
بحامع ان كلاً عمليك بعقد (قوله كالارث) أي بحامع ان كلاً مال يستحق بالموت بل أولى من الارث
لكونه قهر ياتم الخلاف ثابت سواء كان القتل عمداً أم خطأ بحق أو غيره كالبراءات (قول المتن ولو ارث الخ)
الدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان شاء الورثة ورواه البيهقي والثاني احتج بما ورد من
ذلك بغير الاستثناء المذكور (فائدة) لا تجوز لولي المحجور فلو أجاز لم يضمن ما لم يقبض (فرع) لو وقف
ما يخرج من ثلثه على ورثته بقدر انصباهم في مرض الموت صح من غير احتياج الى اجازة ذكره الزركشي
ولو قال أوصيت لزيد بثلث ان تبرع لولي بخمسة صح واذا قيل لزمه دفع الخمسة لاولد نقله الزركشي
وقال انه حجة على الوصية للوارث وصورتها الذميري بقوله أوصيت فلان بألف بشرط أن يتبرع لولي

صح (وارث في الاظهر ان أجاز باقي الورثة) بخلاف ما داردوا والثاني لا تصح له وعلى الاول اجازة تنفيها للوصية (ولا عبرة بردهم

وأجازتهم في حياة الموصي) فلمن ردني (١٦٠) الحياة الاجازة بعد الوفاة والعكس اذ لا حق له قبلها (والعبرة في كونه وارثا بيوم الموت)

ماله عوقب ثلثها على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث غيرهما ولو اجاز الوارث ثم ادعى انه انما اجاز لظنه ككثير
التركة وأعدم مشارك فبان خلافا لم يصدق ان كانت الاجازة في عين والاصدق بيمينه وطلبت اجازته وقول
المنهج فان اوصى لوارث عام كان وارثه بيت المال فالوصية بالثلث قائل بجميعه دون ما اراد مراده
بالوارث العام رجل من المسلمين معين هو الامام لانه وارث بحجة الاسلام لا بالقرابة الخاصة والكاف بمعنى
البناء الموحدة (فرع) لو اوصى لزيد بالثلث ان تبرع لابنه فلان بمسماة مثلام يحتج لاجازة ولا يشارك فيها
أحد منهم وهذه حيلة في الوصية للوارث من غير توقف على اجازة من باقي الورثة (قوله في حياة الموصي) وان
طالت (قوله لكل وارث) خرج ما لو اوصى لبعض ورثته ولو بقدر حصته فانها صحيحة كان اوصى لاحد
بنيه الثلاثة بثلث ماله أو بقدر حصته أو بثلثها فهي صحيحة فسقوط لفظ كل من عبارة المنهج سبق فلم ولو اوصى
له بخصته من غير ذكر لفظ قدر أو مثل فهي صحيحة والمعنى على تقديره كما هو الراجح المعتمد فراجع (قوله
بالجل) أي الموجود حال الوصية كما يؤخذ مما بعده ويرجع في كونها حاملا لاهل الخبرة في غير الادعى وفيه لما
تقدم (قوله حيا) خرج ما لو انصل ميتا فقبل الوصية ان لم يكن مضمونا بان كان بغير جنانية مطلقا أو بهافي
غير رجل الامة لان أمه مضمونة بما نقص من قيمتها فان كان حل أمه بجنانية فبذلك للموصى له لانه في مقابلته نعم
جنين المذكاة الموصى بحملها بما ملكه الموصى له (قوله قبل الوضع) أي و بعد موت الموصى (قوله يعلم) أي يعطى
حكم المعلوم من حيث مقابلته بقسط من الثمن وهو الاصح والجل مثال والمراد بحصة الوصية بالمجهول كاللبن في
الضرع (قوله ثمرة أو حبل) ويستحقها على الدوام ما لم تعين مدة وبهذا يعلم أن الشجرة والداية
التي تحمل معينان وان لم يكونا مملوكين له حالة الوصية اذا مملكتها ما قبل موته كقوله أوصيت بعبد زيد وان لم
يقبل ان ملكته أو مكانه وان لم يقبل ان يحجز نفسه (قوله معلم) أي قابل للتعليم ولولم لا يحل له اقتناؤه لا مكان
نقل اليد عنه (قوله ثمرة) وهي ما عصرت لا بقصد التجربة وان أيس من عودها خلا وخرج غير المحترمة
فلا تصح بها كنسج لا يستفيع به (قوله مال) أي مملول ولو لم يكن له مال وأوصى بثلثها أو اوصى بثلثه لواحد
وبالكلاب لآخر اعتبر ثلث الكلاب فيما عدا لاقية على المعتمد فان انكسرت كاربعة فله واحد من
الثلاثة وثلث الرابع شائعا كالولم يكن له غيره (قوله والثالث تقوم الخ) قياسا على ما لو كان له كلاب ونحو
زبل فادعى بثلثها فأنهما تعتبر قيمتهما قال ابن حجر عن من يرى لها قيمة وقال شيخنا نفرض بوصف

أي بوقته (والوصية لكل
وارث بقدر حصته لغو) لانه
يستحقه بلا وصية (وبعبان
هي فله حصته بجميعه
وتقتصر الى الاجازة في
الاصح) لاختلاف الاغراض
في الاعيان والثاني لا تقتصر
(وتصح) الوصية (بالجل
ويشترط انفصاله حيال الوقت
يعلم وجوده عندها)
ويقبلها للموصى له قبل
الوضع ان قلنا الجل
يعلم (وبالمنافع) كالاعيان
(وكذا ثمرة أو حبل
سيحدثان في الاصح)
والثاني لا لعدمهما الآن
(و) (تصح) (بالحدس عبيد)
وبعبان الوارث (وبنحاسة
بحل الاتفاق بها ككلب
معلم وذبل وغير محترمة)
لثبوت الاختصاص فيها
بخلاف الكلاب العفور
والخزير (ولو اوصى بكلب
من كلابه) أي المنتفع بها
في صيد أو ماشية أو زرع
(أعطى) (للموصى له) (أحدها)
بتعيين فالوارث (ان لم يكن
له كلب) منتفع به (لفت)
وصيته (ولو كان له مال
وكلاب) منتفع بها (ووصى
بها أو ببعضها فالاصح
نفوذها) أي الوصية
(وان كفت) أي الكلاب
الموصى بها (وقل المال)
لانه خبر منها لاذ لا قيمة لها
والثاني لا تنفذ الا في ثلثها كالولم يكن معها مال لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير

وتنفذ الوصية في ثلث الجميع
 أى في قدره من الكلاب
 (ولو أوصى بطل وله طبل
 لهو وطبل يحمل الانتفاع به
 كطبل حرب) يضرب به
 للتحويل (و) طبل (حجيج)
 يضرب به للاعلام بالنزول
 والارتحال (حملت) أى
 الوصية (على الثانى) لتصح
 (ولو أوصى بطل اللهو)
 وهو ما يضرب به المحتشون
 وسطه ضيق وطرفاه
 وأسعان (لفت الان صلح
 لحرب أو حجيج) بهيته
 أو بأن يغير فتصح به .
فصل : ينفى أن لا يوصى
 بأكثر من ثلث ماله
 لأنه صلى الله عليه وسلم قال
 بعد الثلث والثلث كثير
 رواء الشيخان والزائدة
 على الثلث قال المتولى وغيره
 مكروهة والقاضى حسين
 وغيره محرمة والأحسن أن
 ينقص من الثلث شيئا
 (فان زاد) الموصى على
 الثلث شيئا (ورد الوارث
 بطلت في الزائد) لأنه حقه
 (وان أجاز فاجازته تنفيذ)
 للوصية بالزائد (وتى قول
 عطية مبتدأة) منه
 (والوصية بالزيادة لغو) وان
 لم يكن وارث خاص بطلت
 في الزائد لأن الحق للمسلمين
 فلا يجوز (ويعتبر المال)
 الموصى بثله (يوم الموت
 وقيل يوم الوصية) ويختلف

حيوانات مثلها لما قيمة كما في فرض الحر رقيقا وسكت عن الزبل فانظر بماذا يفرضه وأجيب بأنه لما
 تعلم اعتبار العدد هنا رجع الى اعتبار القيمة فتأمل (قوله ولو أوصى بطل الخ) أى والوصية لمعين
 غير نحو مسجد والا كالفقراء والمسجد فتصح الوصية مطلقا ويحمل على ما يحل ان كان والا فعلى
 ما لا يحل لأنه ينتفع برضاه (قوله حملت الخ) أى لشمول اسم الطبل لهما معا وبذلك فارق عدم
 محنها فيما لو أوصى بعود وله عود لهو وغيره لانصراف الاسم للأول وحده وعمله في غير ما ذكر
 آنفا (قوله بطل اللهو) بأن صرح بوصفه أو أشار اليه (قوله لفت) أى في غير ماسر ونقل عن
 شيخنا الرملى البطلان في هذه مطلقا (قوله بأن يغير الخ) أى تغيرا لا يمنع اسم الطبل ولم يكن
 فيه مشقة لا تحتمل عادة .

فصل في الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات (قوله ينفى) أى يندب على الراجح أو يجب
 على قول القاضى وعبارة المحرر لا ينفى وهى تصدق بالمباح وليس صريحا (قوله ماله) أى الموجود
 حلة الوصية كما يدل له الحديث المذكور وإن كان المعتبر أصالة ماله عند الموت كما يأتى .
(نفيه) ما ذكره المصنف في حق غير الوارث ويكره للوارث مطلقا (قوله لسعد) هو ابن أبى وقاص
 بن عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه وسأله عن الوصية بماله كله فلم يرضه فقال بثلته فلم يرضه
 فقال بنصفه فلم يرضه فقال بثلثه فقال صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير هكذا حكاه بعضهم فراجع
 من محله (قوله مكروهة) هو المعتمد (قوله محرمة) مرجوح أو محمول على قصد حرمان الوارث
 واستشكل بعضهم الحرمة مع التوقف على الاجازة على أن الزيادة غير محقة لاحتمال تغير المال
 عند الموت بالزيادة الا أن يقول بنصف مالى مثلا عند الموت وقد يقال إن الحرمة من حيث اتيانه
 بمالم يرض به النبي صلى الله عليه وسلم وفيه نظر فتأمل (قوله أن ينقص) فالمعنى يكره أو يحرم أن
 يزيد على الثلث لأن نفس الزيادة مكروهة أو محرمة فهو كصلاة الحاقن مثلا فقط ما قيل إن في ذلك محبة
 الوصية بالمحرم أو بالمكروه وقد مر أنها باطلة وانما كان النقص أحسن لأنه في الحديث قد استكثره (قوله
 لأنه حقه) يؤخذ منه أنه لو كان عليه ديون مستغرة كان المعتبر أصحابها لأن الحق الآن لهم فقدم اجازتهم
 على رد الوارث كما قاله الزركشى وفيه بحث ظاهر فراجع (قوله وان أجاز) أى الوارث الكامل بياوغ وعقل
 ورشد والا انتظر كاله فان أيس منه حكم بطلان ما توقف على اجازته ظاهرا فلا وكل وأجاز بين نفوذها ولا
 يصح رجوع بعد اجازة الافهام (قوله ويعتبر المال) أى التركة ومنه دأبه لو قيل (قوله يوم الموت) أى
 وقته (قوله وقيل يوم الوصية) كالنذر وفرق بعدم اللزوم هنا فتأمل (قوله أيضا) عائدا الى معتبر فهو عطف
 على ينفى كالذى قبله وليس راجعا لقوله من الثلث المحوج الى رجوعه لأول الكتاب المذكور سابقا بقوله تنفذ
 وصاياه من ثلث الباقي كما قاله البلقيني وان استحسنه بعضهم لأنه في غاية البعد لا يصح لمن أحسن التأمل

(فصل ينفى الخ)

[قوله محرمة] يشهد لذلك حديث سعد [قول المتن فاجازته تنفيذ الخ] من فوائد هذا الخلاف أن اجازة
 الوارث اذا كان مريضا تحسب من ثلثه على الثانى دون الأول وقوله تنفيذ لأنه تصرف صادف الملك وحق
 الوارث انما ثبت بعد وقوله عطية مبتدأة أى يشترط فيها شروطها قاله الزركشى [قول المتن لغو] أى
 لأنها حق الوارث [قوله لأن الحق للمسلمين] قال المتولى هذا اذا قلنا يقتل اربنا فان قلنا على جهة
 المصلحة فيشبهه القطع بالجواز [قول المتن يوم الموت] أى لأنها عليك بعد الموت وحيث نلزم [قول المتن
 ويعتبر من الثلث] قال الزركشى هو عطف على قوله ينفى الخ بدليل قوله أيضا [قول المتن وعنى] قيل
 يستثنى عنى المستولدة فألقى الاستثناء لأن الاستيلاء استمتاع وانلاف وهو لا يحسب من الثلث

علق بالموت) سواء علق في الصحة أم في المرض (ونبرع نجز في مرضه كوقف وهبة وعق وإبراء إذا اجتمع تبرعت متعلقة بالموت ونجيز للثالث عنها (فان تمحض العتق) (١٦٣) كأن قال إذا مات فأتهم أحرار (أقرع) بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقى بالثالث

ولا يعتق من كل شخص (أو غيره) أي تمحض خبر للعتق (قسط الثالث) على الجميع فلو أوصى لزيد بمائة ولعمرو بخمسين ولبكر بخمسين وثلاث مائة أعطى زيد خمسين وكل من عمرو وبكر خمسة وعشرين (أو هو) أي اجتمع العتق (وغيره) كأن أوصى بعتق سالم ولزيد بمائة (قسط) الثالث عليهما (بالقيمة) للعتق فإذا كانت قيمته مائة والثالث مائة عتق نصفه ولزيد خمسون (وفي قول يقدم العتق) فلا يكون لزيد في المثال شيء (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كأن أعتق وتصدق ووقف (قسم الأول) منها (فالأول حتى يتم الثالث) ويتوقف ما بقى على اجازة الوارث (فان وجدت دفعة) بضم اللام (واتحد الجنس كعتق عبيد أو إبراء جمع) كأن قال أعتقتكم أو أبرأتكم (أقرع في العتق) حذرا من التشقيص في الجميع (وقسط في غيره) بالقيمة كما تقدم (وان اختلف) الجنس (وتصرف وكلاء) فلو لم يكن فيها عتق) كأن تصدق واحد ووقف آخر

(قوله علق بالموت) خرج ما توقف عليه الموت كأنه حر قبل موته يوم فهو من رأس المال (قوله) في مرضه أي الذي مات فيه ولو اختلفا هل مات فيه أولا صدق الوارث ان كان مخوفا (قوله وهبة) ويصدق من الهبة في يده لو اختلفا هل وقعت في الصحة أو المرض والا صدق مدهي الصحة وتقدم بينة ضده ويعتبر فيها يسبق للورثة أقل قيمة من وقت الموت إلى وقت القبض وفي المضاف إلى الموت بوقت الموت وفي المنجز من نحو الهبة والوقف والعتق قيمة وقت التجيز ويكتفي في اعتبار الهبة من الثالث إقباضها في المرض وان وقعت في الصحة نعم لو نجز عتق أم ولد في مرضه فهي من رأس المال وان استولها فيه وكذا لو وهب له أصله أو فرع في مرض الموت فهو من رأس المال أيضا بخلاف ما لو اشتراه فيحسب من الثالث فان كان بمحابة فقد رخص الحابة من رأس المال ومتى عتق من رأس المال ورث والا فلا ولو أوصى بعتق عن كفارته الخيرة اعتبر من الثالث ما زاد على الأقل منه ومن الكسوة أو الطعام (تفيه) يعتبر من الثالث كل ما فات على الورثة فلو قال كل من ادعى شيئا بعد موتى فأعطوه له فهو وصية ويعتبر من الثالث ولا يطالب بحجة ولا يعلل ويعطون جميع ما ادعاه ان لم يزد على الثالث والا فيوزع عليهم بحسب دعواهم ولو تعدوا فلو قاسموا الثالث ثم طرأ غيرهم أعطى ما ادعاه ان لم يزد على الثالث والا فالوجه أنه يرجع عليهم بنسبة دينه مع ديونهم كافي جناية أم الولد فراجع (قوله تبرعت) أي غير مرتبة والقديم الأول فالأول على المعتمد سواء كان منه كذا مات فسام حرم غلام وهكذا أو بأمره كأعتقوا بعد موتى سالم غلاما وهكذا أو أعتقوا سالم غلاما أو بأمره كذا أو بامر غيره ثم أوصى له بمال فيقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم ولو دبر عبدا وأوصى بعتق آخر فها مساواة وان احتاج الثاني إلى إنشاء عتق كذا قالوه والوجه تقديم المدير لسبق عتقه على نظير ما قبله وما بعده فتأمل وراجع له ولو قال سالم حر وغلام حر بعد موتى فهما سواء فان كان عتق سالم منجزا فهو ترتيب (قوله قسط الثالث على الجميع) والعبارة بالقيمة في المتقوم منها بالأجزاء في غيره كذا قالوا وانظر كيف تعرف النسبة في انضمام الأجزاء للقيمة في هذا وما بعده (قوله أو غيره) هو عطف على العتق فغير فاعل تمحض فانظر لماذا أخره الشارح عنه تأمل (قوله أي اجتمع) فقدره لعدم صحة تمحض الذي يقتضيه كلام المصنف (قوله بالقيمة) نعم ان تعدد العتق أقرع فيما يخصه (قوله للعتق) هو بفتح التاء وأما غيره فعلى ما مر (قوله وتصدق ووقف) لم يأت بحرف الترتيب ليصح التقسيم بعده ان كان المراد هنا الترتيب (قوله واتحد الجنس) بأن كان عتقا فقط أو غير عتق فقط فهما جنسان دائما تأمل (قوله حذرا من التشقيص) نعم ان علم الترتيب ثم نسي ولم يرج معرفته اعتبر التشقيص (قوله بالقيمة) لو أسقطه كان أولى لما مر أن المعتبر في المثل الأجزاء قال شيخنا الرمي ومن القيمة أجرة المثل في نحو الحج (قوله وتصرف وكلاء) إشارة إلى عدم تصور منه وصوره الأسنوي وغيره بأن يقال له أعتقت فلانا ووقفت كذا وتصدقت بكذا وأبرأت من كذا فيقول نعم فراجع (قوله أي لا ثالث لهما) إشارة إلى أنه المراد لا علم المال بالكلية لأنه ينافيه ما بعده من عتق جميع غلام فتأمل (قوله عتق غلام) أي ان وفي به الثالث والاعتق بقسطه ولو زاد الثالث عليه عتق من الآخر بقدر الزائد كما أشار إليه الشارح

[قوله المثل قسط الثالث] أي ولا يقدم بالسبق قال الشافعي رضي الله عنه كافي العول [قول المثل وفي قول يقدم العتق] لقونه لتعلق حق الله تعالى وحق الأدنى به [قوله بالقيمة] أي اذا كانت التبرعات أعيانا وباعتبار المقدار اذا كانت إبراء [قول المثل وتصرف وكلاء] هو تصوير للمعية وليس بمعين إذ منه أن

وأبراء آخر دفعة (قسط) الثالث عليها (وان كان) فيها عتق (قسط) الثالث عليها أيضا (وفي قول يقدم العتق) كما تقدم يقال لو كان بعضها منجزا لمعلقا بالموت قدم المنجز منها (ولو كان له عيذان فقط) أي لا ثالث لهما (سالم وغلام فقال ان أعتقت فاعلم فسام حرم غلام غلاما في مرض موته) ولا يخرج من الثالث الا أحدهما فقط (عتق) غلام فقط

(قوله غائب) أي بحيث يتعذر الوصول اليه والافسك الحاضر والدين كالتائب (قوله لا يفسط) أي ظاهرا فلا تصرف وبأن أنه له صح (قوله لا يفسط) أي وشرط تسلط الموصي له على الموصي كأن يفسط الوارث على مثله ولم يوجد فلا يقال ان ثلث الحاضر للموصي له مطلقا فلا يمنع من التسلط عليه والمراد أنه لا يفسط عليه بما يزيل الملك وله التصرف بنحو اجارة واستخدام ولو تصرف فيه فإن تلف الغائب صح في الثلثين على نظير ما قبله اعتبارا بالواقع في المفقود .

(فصل) في بيان المرض المخوف وما ألحق به من حيث الحجر في التصرف على ما يأتي (قوله ظننا) ضميمه عائد الى الفقهاء باعتبار ما بلغهم عن الأطباء المدول أو عن النصوص وقد يرتق الظن في ذلك إلى العلم واليقين لنحو نوازير فساد بالظن ما يشمله والمراد بالمرض ما هو واقع بالتصرف بالفعل قال بعضهم وجلة ما يعترى الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض والمخوف منها ما نوصوا عليه بذلك (قوله يخاف منه الموت) مقتضى هذا التفسير أن يقال يخاف ولهذا قال بعضهم إنه الصواب والمراد أن لا يكون الموت به نادرا (قوله تبرع) منجزا أولا (قوله زاد على الثلث) أي عند الموت كما صرنا واعتباره حال الوصية من حيث الظاهر بمعنى عدم النفقة فيه أن يتوقف في صرفه على اجازة الورثة والا فهو صحيح مطلقا (قوله الفجاءة) في الحديث أنه راحة للمؤمن وحمل الخبر الأخير بأنه أخذه أسف على غير المستند (قوله لمخوف) أي حكما فعل أنه متى وقع الموت فهو مخوف مطلقا ومحل التفصيل إذا لم يت به ومات بغيره (قوله لم يثبت) أي كونه مخوفا أو غير مخوف ويصدق من ادعى أنه غير مخوف حيث لا يثبت (قوله اعتبارا بالزيادة) يفيد اعتبار كونها ذكراين أيضا فلا يثبت برجل واحداين ولا ببعض النسوة الا ان كان علة باطنية باصراء كما قاله غير واحد وفيه بحث لأنه ان كان المراد معرفة النسوة به دون الرجال فظاهر الفساد أو اطلاعهم عليه غالبا فكذلك لجواز اطلاع الرجال عليه لأجل معرفته كما هو جائز فيما هو أخفى من المرض أو المراد اخبارهم به لمن يعرفه من الرجال فهو لم يثبت من قتله وعند الاختلاف في المرض يقدم من المختلفين الأعم فالأكثر فمن قال إنه مخوف أو يتولد عنه مخوف فم من صار إلى حركة مذبح بمرض أو جرح لا يعتبر بقوله لأنه في حكم الأموات (قوله قولنج) وإن اعتاده وسلم منه وينضم ابتلاع الصابون غير المبلول وأكل التين والزبيب والقي بالماء الحار ويضره حبس الريح والماء البارد وأشار بمن إلى عدم حصر الأمراض المخوفة وإنما ذكرها منها ما يظن وقوعه (قوله وذات جنب) ونسب ذات الحاصرة وهي المرض المعروف بالقصة ومن علاماتها

يقال أعنت وأبرأت ووهبت فيقول نم [قول المتن ولا اقرا] أي فهمي مستفناة مما تقدم ومثلها أن يقول ثلاثة أعبدت كل منكم حر بعد موتي فانه لا اقرا لعدم السراية بعد الموت [قول المتن والأصح أنه لا يفسط الخ] خص الزركشي منع تصرف الموصي له والوارث بالبيع ونحوه دون الاستخدام ونحوه (فصل : إذا ظننا الخ) [قول المتن مخوفا] أنكر بعضهم هذا وصوب أن يقال غيضا قال لأن الأول في الخوف المتعلق بالأسر ونحوه والثاني فيما يتولد منه الخوف كالمرض لكن النووي جوز الأمرين قاله الزركشي [قوله بفتح الراء] هي لغة أهل الجحاز ولغة غيرهم الكسر [قول المتن على الفجاءة] قال الزركشي المعروف في اللغة تنكبرها وأما التعريف ففي الحكم استعماله فطلب فلا أدري من كلام العرب أم من كلامه [قول المتن لم يثبت الخ] أي لأنه حق آدمي إما الوارث أو الموصي له ثم قضية اطلاقه صحة الشهادة هنا على النبي كان يقول لا يس بمخوف وقد نبت في ذلك المتولى [قوله عدلين] هذا ان أراد به عدل الشهادة أغنى عن قوله حرين والا فليذكر بقية شروط الشهادة من التكليف وغيره [قوله بفتح اللام] عبارة الزركشي هو بكسر اللام وعن الفراء أنه سمع فتحها [قول المتن وذات جنب] من علاماتها الخي

(ولو أوصى بين خضرة) هي ثلث ما هو باقية غائب لم تدفع كلها اليه في الحال) لاحتمال تلف الغائب (والأصح أنه لا يفسط على التصرف في الثلث) منها (أيضا) لأن الوارث لا يفسط على الثلثين منها لاحتمال سلامة الغائب والثاني يقطع النظر عن الوارث

(فصل : إذا ظننا المرض مخوفا) أي يخاف منه الموت (لم ينفذ تبرع زاد على الثلث) لأنه محجور عليه في الزيادة (فان برا) بفتح الراء (نقد) لتبين عدم الحجر (وإن ظنناه غير مخوف لمات فان حمل على الفجاءة) بضم الفاء والمد وفتحها وسكون الجيم (نقد والا) أي وإن لم يحمل عليها (لمخوف) كاسهال يوم أو يومين (ولو شككتني

كونه مخوفا لم يثبت الإبطيين حرين عدلين) اعتبارا بالشهادة (ومن المخوف قولنج) بفتح اللام وكسرها وهو أن تنقذ أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا تنزل ويسعد بسببه البخار الى الدماغ فيؤدي الى الملاك (وذات جنب) وهي قروح تحث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الملاك

(ورق) بثلاث لراء (دائم) لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متواتر) لأنه ينشف رطوبات البدن بخلاف غير المتواتر كل منقطع بعد يوم أو يومين (ودق) (١٦٤) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب ولا تتمدعه الحياة غالباً (وابتداء فالج) بخلاف

استمراره وسببه غلبة الرطوبة والبلغم فاذا هاج وبما أطفأ الحرارة الغريزية وأهلك (وخرج الطعام غير مستحيل) بأن تنخرق البطن فلا يمكنه الإمساك (أو كان يخرج بشدة ووجع أو وحمه دم) أي من عضو شريف ككبد بخلاف دم البواسير وذكر كان مع المضارح لاقادة التكرار كافي قولهم كان حاتم بكرم الضيف (وحى مطبقة) بكسر الباء أي لازمة لا تبرح (أو خبرها) كالورد وهي التي تأتي كل يوم والف وهي التي تأتي يوماً وتقطع يوماً والثالث وهي التي تأتي يومين وتقطع يوماً وحي الأخوين وهي التي تأتي يومين وتقطع يومين (إلا الرابع) وهي التي تأتي يوماً وتقطع يومين فليست مخوفة لأن المحموم بها يأخذ قوة في يوم الإفلاج والحي البسيرة ليست مخوفة بحال والرابع والثالث والغلب والورد بكسر أولهما (والمنذهب أنه يلحق بالمخوف أسركفار اعتدوا قتل الأسرى والنحام قتله بين متكافئين وتقديم لقصاص أو رجم واضطراب رجم وهيجان موج في راجك سفينة وطلق حامل وبطل وضع ما تنفصل المشمة) وهي التي تسمى النساء الخلاص لأن هذه الأحوال تستحق الهلاك غالباً لوجه عدم إلحاقها بالمرض أنه لم يصب بدن الإنسان فيها شيء. والخلاف في مسألة الطلق إلى آخرها قولان وفيها

ضيق النفس والسعال والحي اللازمة وينفعها شرب النعنع وضادها به والقرفة على الريق مجرب (قوله ورعاف دائم) هو بمعنى متتابع ومتواتر وهي ألفاظ مترادفة فتعذر ذكرها تفنن أو خوف لبس على نحو كاتب وبعضهم جعل الدائم ما يكثر منه الموت والمتواتر ما كان معه انفصال كتوله تعالى - ثم أرسلنا رسلاً تنزل الوحي المتتابع ما كان بلا فصل (قوله بعد يوم أو يومين) يفيد أن المتواتر مازاء على ذلك (قوله ودق) خرج به السيل وهو داء يصيب الرئة قليل بمخوف وبعضهم جعله من أنواع القصة وليس كذلك كما يعلم من محله. وأعم أن الدق من أنواع الحيات وينفقه حليب اللبون وكل حلو رطب كماء القرع والمكر معاً (قوله وابتداء فالج) هو ما قبل سبعة أيام، وقبل سبع ساعات والمراد بالفالج هنا استرخاء أي عضو كان من أعضاء البدن وبعضهم خصه باسترخاء أحد شقي البدن وينفقه أكل الثوم وعسل النحل والفلفل (قوله وخرج الطعام) هو صواب على الاسهال الذي تقدم أنه غير مخوف فكان الأنسب ذكره معه، فاسهال يوم أو يومين غير مخوف كما مر إلا أن كان معه واحد من هذه الثلاثة (قوله بشدة ووجع) ويسمى الزحير (قوله وذكر كان الخ) أشار به إلى اعتبار التكرار المعبر عنه بالاسهال المتواتر كما تقدم أي فهو يعني عن ذكره وإفادة التكرار لها عرفاً لا رصفاً (قوله مطبقة بكسر الباء) أي على الأشهر ومعنى كونها لا تبرح بأن تتجاوز يومين أخذاً مما بعدها (قوله كل يوم) أي في كل يوم ولم تستفرقه ولا تنقيد بقدر زمن (قوله تأتي يوماً) أي فيه وان استقرته (قوله وتقطع يوماً) فلأتأتى في جزء منه ويقال مثل ذلك فيما بعده (قوله الرابع) وتسميها العامة المثلثة نظراً لبوئى إقلاعها مع يوم مجيئها والأول نظر البوئى إقلاعها ويوم مجيئها (قوله بكسر أولها) أي الأربعة مع المثلثين في الثلث رجع الفين المجمة في الغلب (قوله أسركفار) ليس قيداً بل المراد من يعتاد قتل الأسرى كالبلغة وقطاع الطريق (قوله وتقديم الخ) خرج به الحبس لذلك (قوله وهيجان موج في راجك سفينة) في بحر أظنه عظيم كالليل وان عرف السباحة وكان قريباً من البر (قوله وطلق حامل) لا بلغة أو مضغة ولا مشيئتهما وموت الحمل في البطن مخوف ولو بلا وجع على المعتد (فرع) يلحق بالمخوف أيضاً من الوباء والطاعون لمن غلب في أمثاله دون غيره ومجرم دخول بلده والخروج منها مطلقاً (فائدة) روى البخاري في تاريخه حديثاً في مصر ولفظه مصر يساق إليها أقل الناس أعماراً فاتخذوا خيراً لها ولا اتخذوها داراً (قوله والخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف في تغييره بالذهب في مسألة الطلق وفيه إشارة إلى أنه غلب غيرهما عليها ويستفاد من كلامه أن المعبر عنه بالذهب في مسألة القصاص هو أحد القولين من الطريق الحاككة والوجع الناحس تحت الأضلاع وضعف النفس وتواتره وفي الحديث ما كان الله ليعذبني بها [قول المتن فالج] هو في عرف الأطباء الاسترخاء لشئ من البدن وليس هذا معناه في اللغة [قول فاذا هاج] الضيق فيه راجع لقوله وسببه [قوله بأن تنخرق البطن الخ] أو كذا قوله الآتي وذكر الخ لأنه دافع لما اعترض به من أنه يشترط في الثلاثة المذكورة اتصالها بنوع إسهال [قوله بكسر الباء] أي ويجوز الفتح وفي الحديث الحي رائد الموت لكن في إسناده ضعف ولأن إطباقها يذهب القوة التي تدوم بها الحياة [قول المتن إلا الرابع] قال الزركشي وتسميها العوام المثلثة [قول المتن وهيجان] أي خارج عن العادة [قوله تستحق الهلاك غالباً] ولا يندفع بدواء كالمرض وقوله لم يصب بدن الإنسان فيها شيء. والخلاف في مسألة الطلق إلى آخرها قولان وفيها

الزركشي الماوردي مسألة الطلق بالأبكار والأحداث دون كبار النساء قال الزركشي وهو حسن [قوله قولان] قال

منه الرحمة والعفو طمعاً في الثواب أو المال ولا خوف في أسر من لم يعتد قتل الأسرى (١٦٥) كالروم ولا فينا اذ لم يلتحم القتال

وان كانا غير امين بالنشاب
والحراب ولا فى الفريق
الغالب ولا فيما اذا كان
البحر ساكنا وقوله
متكافئين المزيـد على
المحرر قال فى الروضة - سواء
كانا مسلمين أو كفارا أو
مسلمين وكفارا (وصيغتها)
أى الوصية (أوصيت له
بكذا أو ادفعوا اليه) بعد
موتى كذا (أو أعطوه بعد
موتى) كذا (أو جعلته)
بعد موتى (أو هوله بعد
موتى فلا اقتصر على) قوله
(هوله فاقرار إلا أن يقول
هوله من مالى فيكون
وصية) وفى الروضة كأصلها
تجعل كناية عن الوصية
(وتعتقد بكناية) بالنون مع
النية قال الرافى وفى كلام
الامام وغيره اشعار بأنه
لا يحى فيه الخلاف فى البيع
وقال فى الروضة بلا خلاف
ولذلك أسقط من المحرر
قوله فيها الأظهر (والكتابة)
بالتاء (كناية) وإذا كتب
وقال نويت الوصية صح
ذكره الرافى فى الشرح
بحثا وسكت عليه فى الروضة
كما هنا (وان وصى لغير
معين كالفقراء لزمت
بالوت بلا قبول) أى من
غير اشتراطه وبهجوز

للخلاف لطريق القطع وفي غيرها إما طريق القطع أو الموافق لها من الحاكية (قوله والفرق) أى من حيث مخالفة طريق القطع لامن حيث الحكم (قوله ولا خوف) أى ليس من الخوف بخلاف (قوله مسلمين) هو بصيغة الجمع ليناسب ما بعده نظرا للمعنى وانظر لو كانا مفردين (قوله وصيغتها الخ) هو الركن الرابع وإنما أخرها إلى هنا للنسبة كما مر (قوله أوصيت الخ) وإن لم يقل بعد موتى (قوله بعد موتى) ومثله بعد عيني وإن قضى الله على بالموت ونحو ذلك فإن اقتصر على ادفعوا له كذا فهو توكيل يرتفع بالموت أو اقتصر على أعطوه كذا فوعده أو إقرار بوديعة أو اقتصر على جعله له احتمال الوصية والهبة فإن لم تعلم أحدهما بطل ولو قال وهبته كذا أو صدقت عليه أو حبوته أو ملكته فهبة ناجزة فإن زاد بعد موتى فوصية ولو قال كل ما في جريدتي أى دفترى قد قبضته فأقرار بما علم أنه فيها ووصية بما لم يعلم أنه فيها (قوله ويجعل كناية) هو المعتمد (قوله وتنعقد بكناية بالنون) ومنها ثلث مالى زيدا والفقراء فلا بد من النية فإن لم تعلم بطلت (قوله قال الرافعى الخ) فيه اعتراض على الرافعى حيث قال فى الشرح إن انعقاد الوصية بالكناية لا خلاف فيه مع ذكره خلافا فى المحرر لقوله الأظهر ولذلك أسقطه فى المنهاج (قوله والكتابة بالتاء كناية) سواء من الناطق وغيره على ما مر فى الضمان وفى الإشارة ما مر فيه أيضا ومنها ما لو قيل لمرضى أوصيت بكذا فأشار برأسه مثلا أن نم فقوله وقال نويت أى كتب نويت مطلقا أو تلفظ الناطق به (قوله لغيره عيني) قال شيخنا الرملى المراد به هنا ما يعسر عده وإن أمكن وعليه يحمل كلام الشارح (قوله على ثلاثة منهم) ولا يتعين فقراء بل الموصى (قوله لعين) منه ما لو أوصى له برفقه فلا بد من قبوله بخلاف المدبر ومثله من أوصى بعقبة ونفقة هذا على الوارث قبل اعتاقه وإذا أعتقه رجع به عليه بشرطه ويتعين أن كسبه من الموت ولو نادرا ومن المعين الصبي فيقبل له ولية ومنه نحو المسجد فيقبل ناظره (قوله اشترط القبول) أى لفظا فلا يكفي الفعل ولا التصرف كرهن ولو قبل البعض صح فيه وبطل فى غيره وشيخنا الزياى كفى عن الفعل بنحو الهدية (قوله كالفقراء) فى لزوم بالموت وعدم القبول وعدم التسوية إلا أن عين محللا وسهل عده من فيه وهذا يجزى فى الفقراء أيضا فلا بد من قبولهم وتجب التسوية بينهم حيث سهل عدهم كما صحت الإشارة

الزركشى يخرج من كلام ابن الرفعة طريقة قاطعة بأن الطلق مخوف فكلام النووى على إطلاقه [قوله طريقة حاكية لقولين] هى الصحيحة [قوله والفرق الخ] قد يدعى احتمال الرجوع فى الزنا الثابت بالإقرار ويرد بأن من أقر أراد التظهر بالحد بعيد منه الرجوع وإن أذلقته الحجارة [قوله لا تبعده منه الرحمة] لو قتل كافر كافرا ثم أسلم القاتل وأقارب المقتول كفار تخلف هذا التوجيه فيحتمل أن يتخلف هذا الخلاف لذلك [قوله تجعل كناية عن الوصية] أى لأنه يحتمل الهبة الناجزة ويحتمل الوصية [قوله فيه] الضمير فيه يرجع إلى قول المتن وتنعقد بكناية [قوله ولذلك أسقط] فاعله النووى فى المنهاج وقال الزركشى لعل الذى فى المحرر من كتابة بالتاء وقوله عقبه والكتابة كناية ببيان كناية [قوله قوله] الضمير فيه يرجع للمحرر [قوله بحثا] مقابله نقل عن التتمة عدم الانعقاد بالكتابة بالتاء (فائدة) قال فى البحر لو قال كل من ادعى على بعد موتى فأعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا منه حجة كان كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة انتهى وقال غيره هو إقرار بمجهول فيرجع فيه لتفسير الوارث [قول المتن] (نعت بالموت) قضية إطلاقه أن الحكم كذلك فيها لو كانت الصيغة أعطوهم كذا حتى ملك الأكتاب الحاصلة بين الموت والاعطاء وفيه نظر (فائدة) لا يحتاج إلى قبول لا يرتد بدهم أيضا [قول المتن] اشترط القبول [أى كالمهبة] [قول المتن]

الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب القسوة بينهم (أو لعين) كزيد (اشتراط القول) وإن كان المعين متعددا كبنى زيد اشترط مع القول استيفائهم والقسوة بينهم وإن كان المتعدد قبيلة كبنى هاشم فهم كالغفراء فما قسم

موته) أى الموصى (القبول) فى القبول (فان مات الموصى له قبله) أى قبل الموصى (بطلت أو بطلت) قبل القبول (فيقبل وارثه) أو يرد (وهل يملك الموصى له) المعين الموصى به (بموت الموصى أم قبله أم هو) (موقوف فان قبل بان أنه مملوك بالموت والابان للوارث أقوال أظهرها الثالث وعليها بنى الفقرة وكسب عبد حلا بين الموت والقبول ونفقته وفطرته) بينهما فعلى الأول والثالث للموصى له الفقرة والكسب وعليه النفقة والفطرة وعلى الثاني ولا ولورد فعلى الأول وعليه ما ذكر وعلى الثاني والثالث لا ولا وعلى النفي فى الموضعين يتعلق ما ذكر بالوارث (ويطالب) بكسر اللام أى العبد (الموصى له) به (بالنفقة إن توقف فى قبوله ورده) فان أراد الخلاص رده .

(فصل) إذا (أوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرتها سليمة ومعينة ضاماً ومعزاً) لصدق الاسم بما ذكر (وكذا ذكرنا فى الفصح) والماعز الشاة للوحدة والثاني لا يتناره لعرف (لا نسخة وحققا

إليه (قوله فى حياة الموصى) ولا مع موته وليس لمن رده بعد الوفاة أن يعود إلى القبول ولا عكسه ولو قبل القبض ومن كناية الرد الحاجة إلى بها أناغنى عنها هى لا تليق بي (قوله ولا يشترط الخ) ثم يجب الفور على وليّ رأى المصلحة وللوارث مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد فان أى حكم عليه الحاكم بالرد (قوله) وكذلك معه (قوله فيقبل وارثه) ولو علما ويقضى منه دين مورثه لأن الوارث كمورثه ولو قبل بعض الورثة . لك بقدر حصته من الموصى به نعم لو أوصى لرجل بولده فان قبله هو عتق بورث أو قبله وارثه عتق ولا يرث للدور (قوله حلال الخ) جلة حالية من كسب العبد والفقرة ولا ماعز للجنس (قوله وعلى النفي فى الموضعين) النفي هو لا ولا ولا ولا والموضع الأول هو قبول الموصى له على القول الثاني والموضع الثاني هو رده على القول الثاني والثالث وما ذكر هو الكسب والفقرة والنفقة والفطرة وتعلق ذلك بالوارث يعنى أن عليه الآخرين وأن له الأولين وليس تركه كبقية الزوائد (قوله بكسر اللام) وفى شرح شيخنا صحة الفتح مبني للمجهول فهو لكل من صلحت منه المطالبة كالوارث والولى والموصى والقرار فى النفقة على من تم له الملك بعد على القول الراجح وتقدم مقابله .

(فصل) فى أحكام الوصية اللفظية ومدارها على أن اللفظ يحمل على معناه اللغوى ثم يعرف العام ثم الخاص بها الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحاكم فلا أوصى بطعام حمل على عرف الموصى لا عرف الشرع الذى فى الرضا (قوله أوصى بشاة) بأن قال أوصيت له بشاة ولم يزد فان قال اشترى له شاة تعين السلم أو وصفاً بحالوب تعين الأتقى أو بازاء تعين الذكرو هكذا (قوله لصفرسنهما) فلا يدخلان فى اسم الشاة فانها اسم لما بلغ سنة فأكثر ومما سمان لما لم يبلغها ولفظ اسنخة يفنى عن الصاق لأنها فرد منها كاذكرو وأول سنهما من الولادة على الأصح فى الروضة وقبل أول سن الصاق إذا بلغت أربعة أشهر أو قريت (قوله والسنخة تقع

ولا يصح قبول الخ) قال الزركشى كان بعض الأكابر ينزع المانع من صحة القبول قبل الموت وما الدليل على جواز تراخيه عن الموت (فائدة) لو قبل بعد الموت ثم رد قبل أن يقبض فالأصح فى الروضة عدم الردور رجح فى تصحيح النفيه خلافه قال الزركشى وهو المنصوص فى الأم . قلت يؤيد فى الروضة قوله لم يقبل ثم مات انتقلت إلى وارثه سواء قبضها قبل الموت أم لا [قول المتن ولا يشترط بعد موته الفور] أى بالاعتبار عقب الإيجاب (فائدة) لو كان القابل ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالتجبه وجوبه فوراً [قول المتن وهل يملك الخ] قد استعمل هل هنا بمعنى المزمة لطلب التعيين بدليل الاتيان بأم [قول المتن بموت الموصى] أى بشرط القبول لكنه قد يشكل بما سيأتى من أن الرد على هذا القول لا يمنع من استحقاقه الأكسب الحادثة بين الموت والرد ويجب أن المراد أن يملك بالموت ويستقر بالقبول كما لو شرط اختيار المشتري ثم فسخ [قول المتن وعليها بنى الخ] هو تعريف جنسى لثلاثة وأنه يطلب فصلا حالا والمعطوف عليه يطلبه صفة لأنه نكرة [قول المتن ويطالب الخ] أى كما لو امتنع مطلق إحدى زوجتيه من التعيين قال الزركشى وهذا التفرع على قول القبول وهو مشكل وأما على قول الوقف فالتجبه أن النفقة عليهما معا كاتنين عقدا على امرأة وجهل السابق منها .

(فصل : أوصى بشاة) [قول المتن صغيرة الجنة] خصها بعض اللغويين بالجسم إذا كان جالسا [قول المتن ومعينة] هذا بخلاف اشتراط السلامة فى نظير ذلك من الكفارات والتوكيل فى الشراء . وأجيب بأن ذلك لأمر زائد على مقتضى اللفظ [قول المتن ضاماً ومعزاً] صرح الزركشى بأن ذلك وضع اللغاة [قول المتن وكذا ذكرنا] أى لأنها اسم جنس كائسان [قوله للوحدة] مثل حيلة وحام [قوله لأن الاسم الخ] أى كما لا يسمى الطفل رجلا

على انه ذكر والأنتى من الضأن والمز والعناق الأنتى من المز ومثلها كراى الجدى (ولو قال أعطوه شاة من غنمى) أى بدموقى (ولا ضم
لهفت) وصيته هذه (وان قال من مالى) ولا غنم له كفى الحرر (اشترى به) شاة وان كان له غنم فى الصورة الأولى أعطى شاة منها أوفى الثانية
جزان على شاة على غير صفة غنمه (والجل والنافة يتناولان البخاتى) بنسبة الياء (١٦٧) وتخفيفها (والعرب لأحدهما

الآخر) أى لا يتناول الجل
النافة والعكس لأن الجل
لذكر والنافة للأنثى
(والأصح تناول بعير نافة)
سمع حلب بعيره والثانى
المنع كالجبل (لابقرة ثورا)
بالمثلية والثانى يقول الهاء
للوحدة (والثور للذكر)
مبتدأ وخبر (والمنه
حمل الناقة) وهى لغة
ما يندب على الأرض (على
فرس وبغل وحمار) كما نص
عليه الشافى رضى الله عنه
لاشتهارها فيها عرفا فليل
هذا على عرف أهل مصر
وإذا كان عرف أهل
غيرها كالعراق الفرس
حمل عليه والأصح العمل
بالنص فى جمع البلاد فهذا
اختلاف فى فهم المراد
بالنص يصح التعبير فيه
بالمذهب (ويتناول الرقيق
صغيرا وأنتى ومعيبا وكافرا
وعكوسها) أى كبراد كرا
وسليما ومسليما (وقيل ان
أوصى باعتق عد وجب
الجزى كفاة) بخلاف
ماذا قال أعطوه عبدا
(ولو وصى بأحد رقيقه
فانوا أوقلوا قبل موته

على انه ذكر والأنتى) فالهاء فيها للوحدة كلها فى شاة ونغة (قوله أى الجدى) هو تفسير للذكر من المز
مالم يبلغ سنة كالعناق (قوله ولا غنم له) أى ليس له شاة من الغنم فلو كان له واحدة تصيفت ولا عبرة
بكونه عنده ظبا بخلاف ما لو قال من شياى فيعطى من الظباء إذا لم يكن له غيرها (قوله اشترى به
شاة) ولو معيبة بخلاف ما لو قال اشترى شاة من مالى أو أطلق فيتعين السليم كالوكيل كما مر (قوله
والجل والنافة الخ) والمراد بهما المعنى المتعارف وهما بلوغ منهما سنة فأكثر وما دونها يسمى فصلا
وهو لا يدخل وأما معناه لغة فهو ما بلغ سبع سنين وهو ما يقال له رباعيا (قوله أى لا يتناول الخ) دفع
به توهم عود الضمير للبخاتى والعرب (قوله تناول بعير نافة) ومثله الراحلة والمطية (قوله لابقرة) هى
الأنتى من العزاب والجواميس إذا بلغت سنة ودونها الهجلة والثور للذكر من ذلك كذلك ودونه مجر
وعلم أن لفظ البقر يتناول الذكر والأنثى مما ذكر والجاموس لا يتناول البقر وإن أومه كلام شيخنا
فى شرحه وكل منهما لا يشمل الوحشى إلا إذا لم يكن له غيره (قوله وهى لغة ما يندب على الأرض) أى
شأنه ذلك فيشمل الطير وغيره (قوله على فرس وبغل وحمار) أى على واحد منها إن وجدت كلها
والأفعلى ما وجد منها عند موته فإن لم يوجد حمل على غيرها قال شيخنا ولوم من دجاج أو كلب وسواء فيها
صغيرها وكبيرها سليمها ومعيبها ذكرها وأنثاها والفرس اسم للذكر والأنثى والبغل والحمار اسم للذكر
فقط (قوله عرفا) أى شرعيا وفى العرف العام لنوات الأثر بع (قوله كائنص عليه الخ) فيه إشارة الى أن فى
المسئلة نصا ومقابله فلا يصح التعبير بالمذهب وسيد كرا جواب عنه (قوله والأصح الخ) هو المعتمد ولو
وصفها بوصف تعين ما فيه ذلك الوصف نحو السكر والفر للفرس الصالح لذلك وكذا للقتال فإن اعتيد على الفيلة
دخلت على المعتمد والجل للبغل أو الجار ولو اعتيد على البقر دخلت أيضا (قوله ويتناول الرقيق) أى عند
الاطلاق فإن وصفه بوصف نحو للاستمتاع أو الاعانة فى السفرائع فتعين الأنتى فى الأول والذكر
السليم فى الثانى ولفظ العبد لا يتناول الأمة وعكسه وقول ابن حزم بالأول هو من حيث اللغة (قوله
بأحد رقيقه) هو مفرد مضاف والمراد من الموجودين حالة الوصية بقرينة ما بعده والأعطى مما يحدث
قبل الموت (قوله لأنه أقل عددا الخ) يفيد منع النقص وجواز الزيادة قال شيخنا الرملى وهى أولى (قوله
لا يشترى شقص) ولو مما بقيه حر (قوله نفيسان) لانفيسة والعبرة بالنفاسة بلك الموصى عند ارادة
الشراء (قوله فلورثة) فتبطل الوصية فيه وكذا لو كان لابنى برقة .

(فرع) القفيز من الحنطة مثلا كالرقة والاقفزة كالرقاب فما ذكر والقفيز مكمل يسع
من الحب اثنى عشر صاعا والقفيز من الأرض مسطح ضرب قصبة فى عشر قصبات وهو عشر
الجزب وليس مرادنا هنا (قوله وعبر فى الروضة بالأصح) فيه اعتراض على تعبيره هنا بالمذهب

[قول الملقن من غنمى] قال ابن الخباز العامة تخطى فيها من جهين قولهم من غنمه وتخصص ذلك بالضأن
[قوله والثانى يقول الخ] أى فهو كاختلاف فى الشاة مع الذكر والتصحيح متعكس (فائدة) نقل
السوى فى التحرير اتفاق أهل اللغة على تناول البقرة للذكر والأنثى [قوله مع رقتين] أى أمالوم يسع
الثلث سوى شقص فقط فلا يشترى قطعا قاله الزركشى ثم وجه امتناع شراء الشقص كونه لا يسمى رقة

بطلت) وصيته (وان بقى واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن يسكه ويدفع قيمة مقتول وإن قتلوا بعد الموت والقبول صرف للوارث قيمة
من شاء منهم أو بينهما فكذلك ان قلنا ملك الموصى به الموت أو هو موقوف وان قلنا بالقبول بطلت الوصية (أو باعتاق رقاب ثلاث) لأنه أقل
عديقع عليه الاسم (فان عجز ثلثه عنهن فالذهب أنه لا يشترى شقص) مع رقتين (بل) تشتري (نفيسان) به فان فضل عن أنفس رقتين
شئ فلورثة) وقيل يشترى شقص وعبر فى الروضة بالأصح عند جماهير الأصحاب والثانى وصفه الغزالي بالأظهر ولافرادة ترجيحه عبر

(فأنت بولدين فلهما) بالمسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى (أو) أنت (بهي) وميت فكله للحي (في الأصح) والثاني للحي نصفه والباقي لوارث الموصى (ولو قال ان كان حملك ذكرا أو قال) ان كان (أنتي) فله كذا فولدتها (أى ولدت ذكرا وأنتي) (لفت) وصيته لأن حملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى (ولو قال ان كان بيطنها ذكر) فله كذا (فولدتها) أى ولدت ذكرا أو أنثى (استحق الله كذا) لأنه وجد بيطنها وزيادة الأنثى لا تنصرف (أو ولدت ذكرين فالأصح) (معهما) أى الوصية (ويعطيه) أى الموصى به (فلوارث من شاء منهما) والثاني المنع لاقتضاء التبكير التوحيد والثالث يوزع عليهما (ولو وصى لجيرانه فلا ربعين دارا من كل جانب) من جوانب داره الأربعة لحدث في ذلك رواه البيهقي وغيره قال في الروضة ويقسم المال على عدد النور لاعلى عدد سكانها (والعلماء) في الوصية لهم (أحصل علوم الفروع من تفسير وحديث

وسيد كذا الجواب عنه وتفسير الفزالي بالأظهر عن الأصح غير مناف له لأنه لا اصطلاح له فيه (قوله) يجوز شرأوه (أى عند الهجز عن الكامل كما اعتمده شيخنا (قوله بولدين) أى من ذلك الحمل ولو توأمين (قوله فلهما) وكذا لهم لو كانوا أكثر (قوله فولدتها لفت) فإن ولدت ذكرا فقط فله وان تعدد أو أنثى فكذلك وخرج بذكر وأنثى ما لو قال ان أو بنت فهو فيهما للمنفرد فقط فان ولدتها معا بطلت أو ولدت ابنتين أو بنتين فكذلك (قوله من شاء منهما) قال شيخنا ونظيرهذه ما لو وصى لخمسة بنين بنته بكذا وله بنان لكل منهما ابن اسمه محمد فيعطيه الوارث من شاء منهما وفى كلام شيخنا الرملى ما يفيد أنه يوقف الأمر الى الصلح فان ادعى أحدهما أنه المراد وحلف دون الآخر أعطى للحالف فراجع وحرر (قوله والثاني المنع) هذا مقابل الصحة فى الأول والثالث مقابل التخييرية وانظر لم عدل عن البطلان الى المنع الموهوم لعدم البطلان تأمله (قوله ولو وصى لجيرانه) بكسر الجيم وفتحها لحن وليس منهم من يسكنهم ولا من سكن بغير حق ولا وارث الموصى ويأتى هذا فى الوصية للعلماء وغيرهم ممن يأتى فلا يدخل الموصى ولا وارثه وان كان فيهما الوصف المستحق به الوصية (قوله فلا ربعين دارا) والمسجد كدار وكذا الربع ان كان الموصى خارجه والاعتبرت دوره كغيرها ويقدم عند ضيق الموصى به من الجيران الأقرب فالأقرب من كل جانب حتى الأعلى والأسفل (قوله داره) قال بعضهم ولا يتصور هنا تعددها وفيه نظر واذا تعددت اعتبر بما فى حضرى الحرم أو بما فى الجعة وقال الزركشى يعتبر بما فيها فأكثرهما سكنى فان استويا فالى جيرانهما (قوله الأربعة) هو للأغلب فلوزادت لسة داره اعتبر الزائد أيضا وان زاد العدد ولو من أعلى وأسفل كفى الربع لمن هو فيه كاسم ولو عدم أحد الجوانب سقط ولا يؤخذ بدله من الباقي أو نقص عدد جانب كل عدد من الباقي وقال شيخنا لا يكمل مطلقا وقال الخطيب يكمل مطلقا (قوله على عدد النور) والمسجد كدار وكذا الربع على ماسر (قوله لاعلى عدد سكانها) وأما ما يخص كل دار فيوزع على عدد سكانها سواء الصغير والكبير والدكر والأنثى والمسلم والكافر والحر والرقيق وحصة لسيده ان لم يكن مكانها ولا مبضا فان كان مكانها فله أو مبضا وزعت على الرق والحرية فان كان مهاباة فلصاحب النوبة وقت الموت وما يخص المسجد يوزع على مجاور به وقال شيخنا يصرف على مصالحه فقط ثم قال وما يخص الربع يقسم على دوره أولا ثم على سكانها على ماسر ولورد أحد الجيران بعلى كالعديم أو كان له داران أعطى هما وقول شيخنا يعتبر بما فى تعدد دار الموصى فيه نظر إلا ان كان مراده اعتبار من يأخذ حصته منها تأمل (قوله والعلماء) وهم من أدرك طرفا من فقه يهتدى به إلى باقيه وان لم يكن مجتهدا فيه (قوله من تفسير) وهو علم يعرف به معانى كتاب الله تعالى وما أرى يديه ظاهرا (قوله وحديث) وهو علم يعرف به حال الراوى والمروى ومجيده وسقيمه وعمله (قوله وفقه) وتقدم تعريفه أول الكتاب وخرج به المتفقه وهو من أدرك طرفا صالحا من الفقه لاشيائيسيرا كنجوشهر ولوشك فى فقهه رجع فيه لغلبة الظن والورع له الترك ولو اجتمعت الثلاثة فى شخص أعطى بأحدهما بخبرته (قوله فان السماع المجرد ليس بعلم) وكذا الحفظ المجرد (قوله لا مقرئ) وهو من يعرف علم القراآت (قوله وأديب) وهو من يعرف علم الأدب كالنحو والبصرف

[قول المتن فلهما] لأنه مفرد مضاف فيعم كالأول وقف على ولد زيد وله أولاد [قول المتن لجيرانه] فى الحكم الجار المجاور وعينه واو وجهه أجوار وجيرة وجيران [قول المتن وفقه] نقل النووى فى كتاب البيع من شرح المهذب عن الوافى أن الوصية للفقهاء تدخل الفاضل لا المستدى من شه ونحوه والمتوسط بينهما درجات يجتهد المفتى فيها والورع لهذا المتوسط الترك وان أفناه المفتى بال دخول

[قول]

وفقه ولا يدخل فيهم من يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا بأشياء الرواة ولا بالتون فان السماع المجرد ليس بعلم (لا مقرئ) وأديب

والفة والبيان والماعى والعروض ونحوها وعدة الزمخشري اثني عشر علما (قوله ومعبر) وهو العالم
 بنأويل الرويا (قوله بطيب) وهو العالم بالطب وهو علم يتوصل به الى بقاء صحة البدن أو زوال مرضه (قوله
 وكذا متكم الخ) هو المعتد وهو العالم بعلم الكلام وهو علم أصول الدين . وأما العالم بأصول الفقه فقيل هو
 من الفقهاء ولم يرضه شيخنا (فرع) القراء جمع قارئ وهو من يحفظ جميع القرآن عن ظهر قلب
 وأعلم الناس الفقهاء وأكيس الناس وأعقلهم الزهاد وهم من يترك من الحلال ما فوق حاجته وأنجل الناس
 مانع الزكاة أو من لا يقرى الضيف وأحق الناس السفهاء أو من يقول بالتثليث وسيد الناس الخليفة وسادة
 الناس الأشراف والسيد والشريف المنتسبون لأحد السبطين لأنه المتعارف عند أهل مصر والشريف
 أصالة لقب لكل من يحرم عليه الزكاة من أهل البيت كما يأتي والورع تارك الشهوات وأجمل الناس عبدة
 الأوثان فإن قيد بالمسلمين فسبب الصحابة وبعضهم استشكل صحة الوصية في هذه لأنها جهة معصية ففعل
 المراد بيان حقيقتهم وجميع المذكورين يعطون مع الفقر والفنى ويشترط الفقر في اليتيم وهو من لا أب له
 ولو في الأتني وفي الأيم والأرملة وهي غير المتزوجة وفي الأعزب وهو غير المتزوج وفي الوصية للحجاج
 والفارمين والزمنى والمسجونين وتكفين الموتى وحفر قبورهم وغير ذلك (قوله الفقراء الخ) ويختص
 بمن له أخذ الزكاة (قوله منهما) قيد به نظرا للظاهر فيصح رجوعه للعلماء قبله (قوله ثلاثة) فلا أعطى
 الصانع الموصى به كله لاثني منهم حرم عليه مع العلم وضمن مطلقا لثالث أقل متمول ويدفعه له مع الجهل
 وكذا مع العلم أن تاب والادفعه للحاكم ففسقه ويدفعه الحاكم لثالث ويجب استرداد ما لثالث من الاثني
 مطلقا كذا قالوا وانظر اذا استرد لمن يعطى راحته والوجه عدم استرداده (قوله وله التفصيل) وهل يكفي
 إعطاء واحد قدرا لا يتحول راحته ويقدم ذا محرمية فرحم (قوله لزيد) بشرط أن لا يعين له مقدارا وأن
 لا يصفه بغير صفتهم وأن يكون المعطوف جمعا من جنس من يملك والافله ماعينه في الأول والنصف كله في
 الثاني وله في الثالث بنسبة ما عطف عليه ففي زيد وجبريل له النصف وفي زيد وجبريل وميكائيل له الثلث
 وهكذا وكذا في نحو زيد والريح يوز يد والريح والمطر وفي زيد والجدران والملائكة أو الرياح أقل متمول
 ويبطل فيما عدا ما يأخذ زيد ولو قال لزيد بالله صرف النصف الآخر للفقراء كذا قاله شيخنا واعتمده
 فراجع (قوله وقيل له النصف) وبه قطع أبو منصور ولعل المصنف عبر بالمذهب نظرا اليه وكان حق الشارح
 ذكره وضمير أسقطه عائد لقوله والأولان الخ وأشار بقوله وعبر في الروضة بأصح الأوجه الى الاعتراض عليها
 أيضا لأن في المسئلة نصا وقابله كاذ كره فتأمل (قوله كالعلاوية) وهم المنسوبون لسيدنا علي رضي الله
 عنه وإن لم يكونوا من ذرية فاطمة رضي الله عنها قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى جملة أولاد علي رضي
 الله عنه من المذكور أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة الزهراء ومحمد
 ابن الحنفية نسبة لبني حنيفة والعباس بن السكلاية وعمر بن النخيلة نسبة لقبيلة يقال لها تغلب بالمشاة
 والعبين المهيمنة ومن الامات ثمان عشرة والتي أعقب منهم واحدة فقط وهي زينب أخت السبطين من
 فاطمة الزهراء فانه تزوجها ابن عمها عبد الله بن جعفر فولد له منها علي وعون الأكبر وعباس ومحمد وأم
 كلثوم ثم قال لجميع أولاد علي قال لهم من آل الله صلى الله عليه وسلم لأنهم من بني هاشم وتحرم عليهم الصدقة
 ويستحقون سهم ذوى القربى ويقال لهم أشراف في الأصل قبل تخصيص العرف بأولاد السبطين كما سر
 آفا ويستحقون من وقف ركة الحبش لأن وقفها في سنة أربعين وستائة وقف نصفها على ذرية الحسن
 والحسين خاصة ونصفها على ذرية بقية أولاد علي وكل أولاد فاطمة وذريتها يقال لهم أولاد علي رضي الله عليه

(قول المتن معبر) لأفصح وعابر لأنه يقال عبرت بالنخيف قال تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون وأنكر

قوله كالفقراء والثاني لا يصح لأن اللفظ يقتضي الاستيعاب وهو ممتنع ولا عرف يخصه بخلاف الفقراء فإن العرف خصه بالاكتفاء فيه بثلاثة المضمن للصحة وأوجب بأن الصحة فيها صارت أصلاً جزاً أن يلحق به فيها من ذكر ونحوهم كالمشتمية (أو) وصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة) له (وان) (١٧٠) بعد) مسلماً كان أو كافراً فقيراً أو غنياً وارثاً أو غيره (الا أصلاً وفرعاً في الأصح) أي

وسلم وذريته لكن لا ينسب إليه منهم إلا أولاد السبطين خاصة لنصه صلى الله عليه وسلم على ذلك وكل أولاد على لا ينعنون من لبس العمامة الخضراء بل ولا غيرهم من سائر الناس إذ ليس لها أصل في الشرع وإنما حدثت في سنة ثلاث وسبعين وسبعائة بأمر الملك الأشرف شعبان بن حسين والله أعلم **(قوله فيه)** أي لفظ الفقراء **(قوله لا قارب)** هم جمع أقرب وفي شموله للأبعد نظر **(قوله كل قرابة)** فلو كان واحداً أخذ الجميع وإذا انحصروا وجب استيعابهم والتسوية بينهم **(قوله أو غيره)** شمل ولد البنت وليس من الأحماد فأما يقال له سبط وشمل الرقيق وهو كذلك أن لم يدخل سيده وحسنه أسيدته كالكسب **(قوله ويوافقه)** تعبير المحرر بالأصول والفروع وسكت عن موافقة تعبير المهاج أيضاً لأنه لما ذكرهما بالأفراد كان أقرب إلى إرادة الأصل الأول والفرع الأول فتأمل **(قوله قرابة أم)** أي قرابة الميت من جهة أمه كخاله **(قوله والثاني تدخل)** هو المعتمد هنا وقول الأول لا يفتخرون بها مردود بالحديث الصحيح سعد خالي فليرثي أمروؤ خاله **(قوله جد ينسب إليه)** ولومن الأم **(قوله)** أي الأبوان الخ) اقتصر على ذكر ما خرج من الأول لأنه المحتاج إليه **(قوله ابن)** أي وبنت وإن سفلأ ولومن أولاد البنات تقديماً للفروع على الأصول ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم ابن بنت على ابن ابن ابن كما يأتي **(قوله على أب)** أي وأم وإن علواً ولو من جهة الأم تقديماً للأصول على الخواشي ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم أبوأم على أبي أبي **(قوله وأخ)** ولومن أم على جدولومن أب تقديماً لحاشية الأصل الأقرب على نفس الأصل الأبعد ومنه قول ابن الرفعة يقدم عم الميت وعمته وخاله وخالته على جده من الجهتين قال بعضهم وولدالم وعمته وولدخال والخاله كذلك كافي الولاء وفي كلام شيخنا الرملي ما يقتضي خلافه وهو المعتمد وعليه فيقدم بعد الجدودة الأخوة ثم أولادها ثم العمومة ثم أولادها والجزولة والعمومة - واء وكذا أولادها ويقدم مدل بجهتين كالشقيق على مدل بأحدهما ولا تدخل أخوات في أخوة كعكسه وكذا بقية المجموع نظر إلى قوة إرث الابن وعمو بنته أي في الجلة فلا يرث ابن البنت **(قوله وإلى قوة البنوة في الأخ)** أي في الجلة فلا يرث المالم **(قوله لا قارب نفسه)** ومثله لأقرب أقارب نفسه بعضهم التشديد وفي الحديث الروي الأول عاب **[قول المتن دخل كل قرابة]** لأن هذا اللفظ يذكر عرفاً لإرادة جهة القرابة حتى لو لم يكن إلا واحد أخذ الكل وقد استشكل ادخال البعيد مع أن أقارب جمع أقرب أفضل تفضيل وأوجب بأن التسوية ثابتة بالعرف كما أنه يدخل في قوله تعالى وأقرب عشيرتك الأقربين سائر قریش ثم محل هذا إذا انحصروا وإلا فكالعلوية غير المحصورين **[قوله إذا لا يسمون الخ]** وقد استدلو عليه أيضاً بظاهر قوله تعالى للوالدين والأقربين فإن العطف يقتضي التغاير **[قول المتن ينسب إليه زيد]** قال الزركشي هو يفهم أنه لا يعتبر جد الأم قال نعم لو اشتهر به ككثير من الأسباط ففيه نظر انتهى **[قوله والثاني يسوى بينهما]** هذا الوجه قال الزركشي هو أقوى فإن الموصى إنما اعتبر الأقربيه وهما فيها سواء وقول الشارح الأول نظر إلى قوة إرث الابن الخ يرد عليه أن قضيته تقديم أولاد البنين على أولاد البنات والأعمام على الأخوال ولم يقولوا به **[قوله وإلى قوة البنوة في الأخ]** أي كافي الولاء لكن قضية هذا تقديم المالم على الجد كافي الولاء ولم يقولوا به **[قول المتن ولو أوصى لأقارب نفسه الخ]** مثله ما لو أوصى لأقرب أقارب نفسه

الأبوين والأولاد كما في الروضة كأصلها إذ لا يسمون أقارب في العرف ويدخل الأجداد والأحفاد وقيل لا يدخل أحد من الأصول والفروع: يوافقه تعبير المحرر بالأصول والفروع وقيل يدخل الجميع (ولا تدخل قرابة أم في وصية العرب في الأصح) لأنهم لا يفتخرون بها والثاني تدخل كافي وصية الهيم قال الرافعي وهو الأقوى وعبر في الروضة بالأصح (والعبرة بأقرب جد ينسب إليه زيد وتعد أولاده قبيلة) فلا يدخل أولاد جد فوفقه فلو أوصى لأقارب حسنى لم تدخل الحسينيون (ويدخل في أقرب أقاربه الأصول والفرع) أي الأبوان والأولاد كما يدخل غيرهم عند انتفاءهم (والأصح تقدم ابن على أب وأخ على جد) والثاني يسوى بينهما لاستواء الأولين في الرتبة والأخيرين في المراجعة والأول نظر إلى قوة إرث الابن وعمو بنته وإلى قوة

البنوة في الأخ وفي الروضة كأصلها في الثانية قولان (ولا يرجح مذكورة ودرأته بل يستوى الأب والأم والابن والبنت) والأخ والأخت (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لأن الأول أقرب (ولو أوصى لأقارب نفسه لم تدخل وراثته في الأصح) لأنهم لا يوصى لهم بخص بالوصية الباقون والثاني يدخلون لتناول اللفظ لهم ثم يبطل نصيبتهم ويصح الباقي لغير الورثة قال الرافعي: لك أن تقول يجب اختصاص الوجهين بقولنا الوصية للوارث باطلة فإن وقفنا على الجلة فليقطع بالوجه الثاني قال في الروضة الظاهر أنه لا فرق في جريانها

(قوله خلاف العادة) فعلى الوجه الأول لا يدخلون وعلى الثاني يدخلون لكن لا يعطون نظرا للعادة (تنبيه) آل الرجل أقاربه وأهله من تلزمه نفقتهم وأهل بيته أقاربه وزوجته وآبؤه أصوله الذكور ولو من الأم وأمهاته أصوله الإناث كذلك والأحباء أم الزوج والأصهار الأعمام والأخوات والمهرم من لا ينقص لمسه الوضوء والمولى مافى الوقت .

(قائدة) الناس غلمان وصبيان وأطفال وذراري إلى البلوغ ثم شبان وفتيان إلى الثلاثين ثم كهول إلى الأربعين ثم شيوخ كذا في الروض وغيره وفي كلام النووي وغيره مخالفة لبعض ذلك .

(فصل) في أحكام الوصية المعنوية وما يتبعها (قوله بمنافع) أعادها هنا مع ذكرها أول الباب ليرتب عليها ما يأتي وصحت بها لأنها تقابل بالأعراض كالأعيان (قوله عبد) بالمعنى الشامل للأمة وإذا جنى وقتل أو بيع في الجناية بطلت كما لو مات وإن فدى أحدهما ماله بقي له وبيع مالا آخر وإن فدياه أو أجنبي عنهما أو أحدهما استمرت الوصية فيما حصل فداء من كله أو بعضه وبيع غيره وإذا بيع كله أو بعضه وزاد الثمن على الأرض اشترى الوطء لا غيره بالزائد بدله ولو شقصا مكانه كما لو تلف بجناية مضمونة ولو قطع طرفه فأرشفه للوارث لبقاء الموصى به فإن سرى إليه ومات أو قتله القاطع فالوجه ضم أرض الطرف لبقية قيمته ويشتري بدله بالجبيع ويتردد النظر فيما لو مات بغير سريه كأن قتله غير القاطع أو مات حنف أنفه أو بجناية غير مضمونة هل يبقى أرض الطرف للوارث راجعه والظاهر من العلة أنه لا يبقى له في الأولى بل يشتري به شقصي وأن ما بعد الأولى مثلها أيضا (قوله ودار) فلا انهدمت بطلت الوصية فإن أعيدت ولو من أجنبي بنقضها عادت الوصية (قوله ومؤقتة) أى بزمان معين فخرج ماله أو وصى له مدة حياته أو حياة زيد فهو إباحة لامتلاكه وماله لم يعين المدة كأوصيت له به مدة فيرجع لتعين الوارث قاله شيخنا (قوله وغلة معطوف الخ) لأن المراد عين الغلة لا منافعتها قال السبكي الناشئ عن المنفعة إمامعين كأجرة الدار والعبد وثمره الشجرة وصوف الشاة ولبنها وما ينبت في الأرض فيسمى غلة وإما غير عين كالسكنى والاستخدام وجنس الدابة في المكان وربطها بالشجرة فيسمى منفعة وهذه لا يستحقها الموصى له بالغلة إلا أن قامت قرينة على إرادتها بالوصية انتهى وقباه أن الموصى له بالمنفعة لا يستحق الأعيان كأجرة الإقربة وعلى هذا فلا يصح أن يؤجر الموصى له العبد للذكور ولأن يسكن بنفسه الخانوت المذكور وكلام المصنف باستحقاق الأكساب المعتادة مخالفت لذلك لأنها من الغلة وصريح كلامه وكلام الشارح وكلام السبكي المذكور أن المنفعة لا تشملها وإنما لا تسمى منفعة وعلى هذا فكان صواب عبارة السبكي أن يقول الناشئ عن الموصى به الخ فتأمل ذلك وراجعه وحرره (قوله وبلك الخ) فله أن يبيع ويؤجر وتورث عنه وغير ذلك نعم لو أوصى له أن يسكن الدار مثلا لم يكن له ذلك لأنه كالعارية والإباحة وبهذا يجمع التناقض ولعل المراد بالإباحة هنا الاستحقاق اللازم لا عين ملك لأنه يجب على الوارث امتثال قول مورثه وامتناع الرجوع فيه فتأمل وقال أبو حنيفة الوصية إباحة مطلقا ولو قال أطعم زيدا رطل خبز من مالى فهو تملك أو اشترى خبزا من مالى وأطعمه لخيراني فأباحة قاله شيخنا الرملى وفيه بحث لأن الدفع في الصورتين يحصل الملك لا قبله فلا معنى للإباحة بعد الدفع في الثانية كأخذ الفقراء ما يبيع لهم وليس الموصى به منفعة كالسكنى فيها سر فتأمل (قوله إذا تزوجت) والمزوج بها الوارث باذن الموصى له ومثلها العبد

(فصل تصح بمنافع عبد) أى بالاجماع والمسئلة مكررة لسبقها أول الباب وذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وانما صحت بالمنافع لأنها تقابل بالأعراض كالأعيان وانظر لو أوصى بثمره بستانه عشرين كيف التقويم [قول الثمن وبلك الموصى له] خلافا للمنفعة في جعلها إباحة [قول الثمن منفعة العبد] يؤخذ من

لأن مأخذها أن الاسم يقع لكنه خلاف العادة (فصل : تصح الوصية بمنافع عبد ودلروغلة حانوت) مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والاطلاق يقتضى التأييد وغلة معطوف على منافع (وبلك الموصى له منفعة العبد) وأكسبه المعتادة (كالاخطاب والاحتشاش والاصطيد وأجرة الحرفة بخلاف النادرة كاللبن والغلة لأنها لا تقصد بالوصية (وكذا مهرها) أى الأمة الموصى بمنفعتها إذا تزوجت

لو طئت بشية بملكه
 للموصى له (في الأصح)
 لأنه من فاء الرقة
 كالسكب والثاني لابل
 هو لوارث الموصى لأنه
 بدل منفعة البضع وهي
 لا يجوز الوصية بها فلا
 يستحق بدلها بالوصية
 والأول يمنع هذا الأخير
 وقال في الروضة كأصلها
 الثاني الأشبه (لاولها)
 من نكاح أوزنا أي لا يملكه
 الموصى له (في الأصح بل
 هو ككلام منفعتة ورقتة
 للوارث) لأنه جزء منها
 والثاني يملكها الموصى له
 ككسبها (وله اعتاقه)
 أي للوارث اعتاق العبد
 الموصى بمنفعته كما عبر به في
 المحرر وغيره لأنه مالك لرقبته
 لكن لا يجزى اعتاقه عن
 الكسب وإذا أعتقه نقي
 الوصية بحالها (وعليه
 نفقة من أوصى بمنفعته
 معفو كذا أبدأ في الأصح)
 والثاني على الموصى له
 والفطرة كالنفقة (وبعبه
 ان لم يؤبد) أي الموصى
 بالمنفعة (كالستاجر) فيصح
 للموصى له وتضيره على
 الراجح (وان أبدأ) المنفعة
 (فالأصح أنه يصح بيعه
 للموصى له دون غيره)

(قوله بشية) ليس قيداً بل متى وجب المهر فهو للموصى له ومنها وطء الموصى له لأنه لا يحبه ولكن لا مهر
 عليه لأنه لا يجب له على نفسه شيء . فم يلزمه أرض البكارة للوارث ان كانت بكراً ولا يثبت استيلاؤه
 لأجلها وولده منها حر . ويلزمه قيمته يشتري به أمثله مكانه كافي للوارث الآتي ويجوز للوارث وطؤها
 إذا لم تحبل والاحرم وإعماحرم على الراهن مطلقاً لحجره على نفسه مع تمكنه من زواله وإذا أحبلها
 الوارث ثبت استيلاؤه والولد حر . نسيب وعليه قيمته يشتري به أمثله . مكانه كاسر (قوله يمنع هذا الأخير)
 وهو استحقاق البدل قال بعضهم المعنى يمنع الملازمة بينهما وفيه نظر فراجع (قوله الثاني أشبه) مرجوح
 (قوله لاولها) أي الموجود حال الموت وما بعده ولومن زنا ليس للموصى له بل هو ككلام أما المنفصل قبله
 فهو للوارث (قوله منفعتة له) واستبعده الامام والغزالي لأنها كالمؤجرة (تنبيه) العبد الموقوف لا يجوز
 تزويجه وان انحصر المستحقون وأذنوا بخلاف الأمة الموقوفة فيزوجها الحاكم باذن الموقوف عليهم
 ان انحصروا والافاذن الناظر كما سيأتي في باب النكاح مع زيادة جلية (قوله أي للوارث اعتاق العبد
 الخ) دفع به توهم عود الضمير للولد الذي هو الظاهر لأنه ليس في المحرر وان كان صحيحاً لأن له
 حكم أبيه وقد يقال رجوع الضمير له أولى لأنه يعلم منه حكم الأب بالأولى لأنه تقدم وجه أن الولد
 مملوك للموصى له فتأمل وحيث عتق فله حكم الأحرار في سائر الأمور حتى في لزوم الجمعة والارث وله
 استعارة نفسه من الموصى له والأمة في جميع ما تقدم كالعبد نعم لو كانت موصى بها تحمله وتزوجت
 ولو بغير انعقد ولها رقيقاً مملوكاً للموصى له به على المتمد وهذا رقيق بين حرتين ولا يتزوجها الحر
 الا بشرط الأمة كما يأتي (قوله لا يجزى اعتاقه عن الكسب) ولا عن النذر لأنه كواجب الشرع ولا
 بكتابته نعم لو كان الباقي من زمن الوصية قريبا بحيث لا يحتاج فيه الى نفقة كما قاله ابن حجر أجزأ اعتاقه عما
 ذكر وكتابته (قوله وإذا أعتقه نقي الوصية بحالها) فتنتقل أ كسابه النادرة له لأنها كانت لمن أعتقه
 (قوله وعليه نفقته) أي الوارث كما تقدم ولو أعاد الضمير فيهما على مالك الرقة المعلوم من المقام لكان
 أولى ليدخل مال الوصى بمنفعته لشخص وبقبته لآخر وان تأخر والمراد بنفقته مؤنته (قوله ان أوصى)
 أثره لجر يانه على الألسنة (قوله مدة) أي زماناً معيناً ولو بتعيين الوارث كاسر عن شيخنا وتقيد بما
 عينه وان لم يتصل بالموت نعم لو قال سنة ثلاثين اتصالها به فلا يجوز تأخيرها عنه فلو مضت ثم قبل رجوع
 بمقابلها على من استوفها ورجعت المنفعة للوارث عقبها في المدة المجهولة ماسر عن شيخنا (قوله وبيعه)
 يجوز عطفه على اعتاقه ويجوز كونه مبتدأ خبره كالستاجر وهذا ظاهر كلام الشارح (قوله انه
 يصح الخ) محله ما لم تكن المدة مجعولة والافهوك اختلاط حمام البرجين (قوله دون غيره) نعم لو اتفقا
 قوله المنفعة دون أن ينتفع أنه يؤجر ويبيع ويوصى بها وتورث عنه الى غير ذلك وهو كذلك قال الشيخ
 عز الدين بن عبد السلام ما زلت أستشكل ملك الرقة دون المنفعة وأقول ما الذي يستفاده ويحصل له
 من ملكها حتى رأيت فأنال في النوم يقول لوطه في الأرض معدن ملكه مالك الرقة دون المنفعة [قوله هذا
 الأخير] يرجع الى قوله فلا يستحق بدلها [قوله والثاني الأشبه] قال الزركشي أي من حيث البحث [قول
 المتن بل هو كلام] محله اذا كان موجوداً وقت الإبراء أو حدث به موت الموصى [قول المتن منفعتة له] قد
 استبعد ذلك الامام والغزالي من حيث ان استحقاق المنفعة لا يتعدى لمنافع الولد كافي الاجارة [قول المتن
 وله اعتاقه] أي ويكون الأمر على نظرها كان في الأكساب المعتادة والندارة وهل له أن يستعير نفسه منه
 كالحر المؤجر قال الزركشي لم أر تقلافيه [قوله لجزءه عن الكسب] أي فأشبه الزمن [قول المتن وكذا
 أبداً] أي بأن يقول مدة حياة العبد أو يقول أبداً أو يطلق [قوله والثاني على الموصى له] أي خروج
 الرقة [قول المتن فالأصح أنه يصح] قال الزركشي سكتوا عملاً أو وصى بمنفعته مدة حياة الموصى له

صح مطلقا لكل المالك
والثالث لا يصح مطلقا
لاستغراق المنفعة بحق الغير
(و) الأصح (أنه تعتبر قيمة
العبد كلها) أى قيمته
بمنفعته (من الثالث أن أوصى
بمنفعته أبدا) لأنه حال بين
الوارث وبينها والثاني تعتبر
منه ما بين قيمته بمنفعته
وقيمته بلامنفعة لبقاء الرقبة
للوارث فإذا كانت قيمته
بمنفعته مائة وبدونها عشرة
اعتبر من الثالث على الأول
مائة وعلى الثاني تسعون
(وان أوصى بها مدة قوم
بمنفعته ثم ماله بها تلك المدة
ويحسب الناقص من
الثالث) فإذا كانت قيمته
بمنفعته مائة وبدونها تلك
المدة فثمانين فالوصية
بعشرين (وتصح الوصية
(بحج تطوع في الأظهر)
بناء على الأظهر من دخول
النيابة فيه قياسا على الفرض
ومقابلة يقول الضرورة في
الفرض متفية في التطوع
وظاهر على السعة أنها
تحتسب من الثالث (ويحج
من بلده أو الميقات
كما قيد وان أطلق فمن
الميقات في الأصح)
والثاني من بلده لان
الغالب التجهيز للحج
منه وعروض بأنه
ليس الغالب الاحرام منه

على البيع الثالث صح (قوله إذلافة) أى ظاهرة فلا يرد عتقه وأكسبه البادرة ويؤخذ من ذلك أنه
لو كانت الوصية ببعض منافعه صح يبعه للغير مطلقا (فرع) لصاحب المنفعة يبعها لوارث الموصى ولغيره
مطلقا كبيع حق الممر (فرع) لو كان الوارث والموصى له والعبد كفارا وأسلم العبد وحده حيل بينهما وبينه
واستكسبه عند عدل وكذا لو أسلم الموصى له أيضا ولا يغير أحدهما على بيع ماله فيهما وقبل بحجر الوارث
في الثانية (قوله أبدا) قال شيخنا ومثله المدة المجهولة وفيه نظر مع ما تقدم عنه أنه يرجع لتعيين الوارث
(قوله مائة) أى ان وفى بها الثلث والافقده وتسير المنفعة مشتركة بين الوارث والموصى له وله فيها أن يتهايا
مع الوارث على الأصح (قوله وان أوصى بها) أى بمنفعته فقط فان أوصى برقبته أيضا اعتبر كله من الثلث
(نفيه) لو أوصى بجمرة بستانه مدة كعشرين مثلاً كيف التقويم راجعه وحوره (قوله وتصح الوصية
بحج تطوع) أى ومثله حجة الاسلام لمن مات من غير استطاعة حكام خلافا كذا قاله شيخنا وسيأتى عنه في
حجة الاسلام ما يخالفه فالوجه عدم الالتحاق لا يقال الالتحاق من حيث صحة الوصية به من الثلث لأن الواجب
مع الاستطاعة كذلك كما يأتى لعدم صحة اتحادهما في الخلاف فتأمل (قوله وتحسب من الثلث) أى ان
وسعها والابطلت وعاد المال للوارث على ما يأتى (قوله من بلده أو الميقات) أى حيث وسع الثلث ذلك
فان مجزئ الثلث عما قبل الميقات فمن حيث وسع أو عن الميقات بطلت وعاد المال للوارث كذا قاله
شيخنا واعتراض بأن هذا لا يصح في حجة الاسلام التي ألحقها بالتطوع هنا كما سيأتى عنه وبأنه يمكن
استحجار من هودون الميقات بما يبنى به وبأنه قد يقال لاساءة في المجاوزة في هذه للعذر وبأن الاساءة
لا تبطل الحج ثم رأيت ابن حجر ذكر البطلان في شرحه وتبعه شيخنا في شرحه أولا ثم ضرب عليه
بالقم وحيد فالتى يتجه عدم البطلان الا ان كان ذلك القدر لا يفي بأجرة من يحج مطلقا تأمله (قوله
كما قيد) فان خالف ولم يجازز الميقات فلا دم ويلزم بالوصية أكثر من حجة الا ان قال بثلث مالى ودفع
الاكثر فيجب وان زاد على حجتين (قوله وحجة الاسلام) قيده بعضهم بما اذا وجبت عليه قبل
موته بالاستطاعة وقال شيخنا مطلقا سواء استطاع قبل موته أولا وتقدم عنه آقا ما يخالفه حيث
ألحق حج من لم يستطع قبل موته بالتطوع وتقدم ما فيه فراجع وحجة الاسلام ما وجب بالنذر في
الصحة والافمن الثلث (قوله من رأس المال) ومثلها كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولو لم يف
المال بالحج من الميقات وجب من حيث أمكن من دون الميقات كما اعتمدته شيخنا هنا وبذلك علم عدم

أومدة حياة زيد والقياس البطلان مطلقا لجهالة مدة استحقاق المنفعة [قوله إذلافة لغيره فيه]
يرد على ذلك صحة بيع العبد الزمن لأن من فوائده العتق . قلت ومن الفوائد أيضا ملك المشتري
للا كسب النادرة [قول المتن وان أوصى بها مدة] أى بشرط أن لا يوصى مع ذلك بالرقبة لآخر
والا اعتبر الجميع من الثلث [قول المتن تلك المدة] الظاهر أن قوله تلك المدة راجع لقوله ماله بها
خاصة كما يرشد اليه قول الشارح الآتى فإذا كانت قيمته الخ [قول المتن وتصح بحج تطوع في
الأظهر] مما جازيان أيضا فيمن مات من غير حج لعدم الاستطاعة وان كان الحج عنه يقع عن
فريضة الاسلام [قوله تحسب من الثلث] أى فان احتمله فذاك والابطل وعاد للورثة [قوله المتن
ويحج من بلده] أى ان احتمله الثلث والافمن حيث احتمل [قوله كغيرها] من الذين يدل
على ذلك تشبيهه صلى الله عليه وسلم اياها بالدين في قصة المرأة المشهورة .

(نفيه) عبارته تفيدك أنه لو قال أوصيت لفلان بقضاء دينه من الثلث زاحم الوصايا فان مجزئ الثلث كل من
أصل المال وهو كذلك كما قالوا بمثله في حجة الاسلام ويلزم السور [قول المتن أو الثلث] أى ويكون قائمة
ذكر الثلث لرفق بالورثة في مزاحمة الوصايا فيه ثم ان لم يف الثلث كل من رأس المال وتقدر المستطاعة حيث

(وحجة الاسلام من رأس المال) كغيرها من الذين (فان أوصى بها من رأس المال أو الثلث)

صفة الالحاق السابق عنه . والحاصل أن يقال إن حجة الاسلام وإن لم يجب قبل موته تكون من رأس المال ويجب الاحرام بها من الميقات ان وسعه للمال والا فمن حيث أمكن مما دونه وأنه اذا أوصى بها من الثلث صح واذا لم يف ما يخصها منه بالمقات كل من رأس المال ما بقي بها منه فان هج مع ذلك عنه فمن دونه كما مر والله الموفق (قوله عمل به) وفائدته في الثلث من حاجة الوصاية وفقا للوارث ولو لم يف ما خصه به من الميقات وجب التكميل من رأس المال كما مر وقد يلزم للمور في ذلك وسيأتي ولو عين الميت قدرا للحج وجب الاستئجار بالعقد فلا يكفي اذن الوارث ولا رضا الفاعل بغير اجازة ولا جعله ولا رضا الفاعل بدون المقدر فان كان المقدر قدرا جرة المثل جاز ورجع الباقي للوارث أو أكثر تعيين صرف جميعه للفاعل خصوصا ان كان عينه لأنه ربما قصد ارفاقه ولو حج غير المعين أو بغير المقدر رجع جميعه للوارث كما قاله شيخنا وغيره وفيه بحث ظاهر ولا يجوز للأجير تأخير الحج عن العلم المعين من الميت أو الوارث ان كان الحج على الفور كأن عصى بتأخيره والاجاز ويوز في حج التطوع فقط أن يكون الأجير قنا وصغيرا عجزا ولا يجوز الاقالة بعد العقد كعجز الأجير وخوف حبسه أو فلسه أو خيافته ويقبل قول الأجير في أنه أتى بجميع أعمال الحج وفي أنه حج ما لم يقطع بكذبه الحس كأن شوهد بمصر ليرة عرفة (فائدة) جميع ما فاعل عن الميت لا يثبت عليه الا ما عثر في تأخيره كذا قالوا هنا وفيه نظر واضح كما يأتي (قوله اذ لا يجب من دونه) لعل المراد بدونه ما قبله من ديرة أهله مثلا (قوله ولا اجنبي أن يحج عن الميت حجة الاسلام) وإن لم يجب عليه قبل موته كما مر (قوله أي الوارث) قيد به لأنه محل الخلاف اذ مع اذنه عن اذن الميت صحيح قطعا (قوله وللوارث أن يحج عنه) أي حجة الاسلام كما مر (قوله وليس الاجنبي الحج) وكذا الوارث على المعتمد وان أوصى كلام الشارح خلافا للحاصل أن الفرض ولو بحسب الأصل كحجة الاسلام عمن مات قبل الاستطاعة صحيح منها مع عدم الوصية وأن النفل غير صحيح منها مع عدم الوصية كما علم والمراد بالاجنبي غير الوارث قاله شيخنا وبطل له كلام الشارح وقياس الصوم أن يراد به غير القريب بالأولى من الصوم لأن الصوم عبادة بدنية محضة ولذلك لم يصح من غير القريب ولو فرضا أو أوصى به فتأمل (فتية) قد تقدمت الاشارة الى لزوم المور وهو توقف كل من شيئين على الآخر وهما يتوقف معرفة ماتم الحجة به على معرفة ثلث الباقي لتعرف حصة الواجب منه ويتوقف معرفة ثلث الباقي على معرفة ماتم به ولا استخراج طرق منهاطريق الجبر والمقابلة مثاله أوصى بحجة الاسلام من الثلث والأجرة لهامائة وأوصى لزيد بمائة والتركه ثلثمائة فافترض ماتم به أجرة الحج شيئا بقي ثلثمائة الاشياء أخرج منها ثلثها وهو مائة الاثلاث شيئا اقسمه بين الحج وزيد مناصفة فيخص الحج خمسون الاسدس شيئا يضم اليها الشيء المخرج خمسون وخمسة اسداس شيئا تعدل مائة الأجرة نفمسا الشيء ستون من رأس المال ونصف ثلث الباقي أربعون فهي مائة قدر الأجرة كذا في عبارة بعضهم فراجع والوجه في كيفية المور أن يقال إن معرفة المقدر التي تتم الحجة به متوقفة على معرفة المقدار التي

عمل به وإن أطلق الوصية بها فمن رأس المال على الأصل (وقيل من الثلث) لأنه مصرف الوصايا فيعمل ذكر الوصية عليه (ويصح من الميقات) اذ لا يجب من دونه (ولا اجنبي أن يحج عن الميت) حجة الاسلام (بغير اذنه) أي للوارث (في الأصح) كقضاء الدين والثاني لا بد من اذنه للافتقار الى التبعة وللوارث أن يحج عنه وإن لم يوص به كما ذكره في الحرر وليس للاجنبي أن يحج عنه قطعا لئلا لم يوص به (ويؤدى الوارث عنه)

[قول المتن وإن أطلق الوصية بها فمن رأس المال] أي ويحمل الايحاء على التأكيد [قول المتن ويصح من الميقات] قضيته الجزم بذلك مطلقا وليس كذلك بل إن قلنا من رأس المال فسلم وإن قلنا من الثلث فمن الميقات على الأصح كالتطوع به عليه الزكشي (فائدة) لو حج من ميقات أبعد من ميقات بجهة لكن بأجرة ميقات بجهة فقبل يجب النهم للمخالفة والأظهر المع ولو عين قدرا للحج فاستأجر ببعضه فهل يرجع الباقي للورثة أولا أو يفرق بين أن تكون الأجرة أجرة المثل أولا عمل نظر [قوله أي الوارث] كذا في الروضة ولكن ظاهر كلامه هنا عود الضمير للميت وليس بواضح لأن اذنه يتوقف على حال جواز الاستئابة بخلاف الوارث لا شرط فيه والحاصل أن محل الخلاف اذ فاعل الاجنبي من غير وصية ولا اذن من الوارث

المالي في كفارة صمت
ككفارة الوضوء من
اعتاق والمطعم والولاء
للميت (ويطعم ويكسو
في الخبيرة) ككفارة
اليمين (والأصح أنه
يعتق أيضا) لأنه نائبه
شرعا فاعتاقه كاعتاقه
والثاني قال لضرورة
هنا إلى الاعتاق (و)
الأصح (أن له) أي في
المرتبة والخبرة أخذا من
الاطلاق (الأداء من ماله
إذا لم يكن تركه) كقضاء
الدين والثاني لا بعدد
العادة عن النيابة
والثالث يمتنع الاعتاق
فقط بعد اثبات الولاء
للميت (و) الأصح (أنه
يقع) أي الطعام أو
الكسوة (عنه لو تبرع
أجنبي بطعام أو كسوة)
كقضاء الدين والثاني لا
بعد العادة عن النيابة
(لا اعتاق) أي لا يقع
عنه (في الأصح) لاجتماع
بعد العادة عن النيابة
وبعد الولاء للميت والثاني
يقع عنه كفيرة وهذا
التصحيح في الخبرة والمرتبة
أخذا من الإطلاق ولا
ينافي ذلك مافي الروضة
كأصلها في كتاب الأيمان
من تصحيح الوقوع في
المرتبة بناء على تعليل المنع

يخصها من الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على اخراج القدر الذي تتم به من رأس المال وما
ذكره بقوله غفسون وخسة أسداس شيء الخ صوابه أن يقال غفسون وشيء وسدس شيء يعدل
مائة وسدس شيء. ويطرح المشترك وهو غفسون وسدس شيء. وما ذكره بقوله غفسا الشيء ستون
صوابه أن يقال فالشيء ستون لأن الخمسين الأسدس شيء إذا أزيل الاستثناء منها بجبرها بسدس
من الشيء المنضم لها على كلاله صارت خمسين وخسة أسداس شيء تعادل المائة فيطرح من المائة
خمسون لمساواتها الخمسين المعاومة فيبقى منها خمسون تقابل خمسة أسداس الشيء الباقية فسدس الشيء
عشرة فالشيء الكامل ستون فتأمل ذلك وحرره (قوله من التركة) قيد للوجوب على الوارث
ويجوز له أن يستأجر من يحتاج عنه من ماله ولو مع وجود التركة وسيأتي (قوله الواجب المالي)
خرج به البدني فيصح في الصوم وقد تقدم في الحج بما فيه (قوله ككفارة الوقاع) والظهار ودم
المنع (قوله من اعتاق وإطعام) هما بيان للواجب المذكور (قوله ككفارة اليمين) والحلق ونذر
الجهاج ويتعين في الخبرة أقل الخصال إن كان ثم محجور عليه (قوله إذا لم يكن تركه) وكذا إن كانت
كما تقدم (قوله أي الطعام أو الكسوة) لوقال والأصح أنه يقع عنه ما يفعله أجنبي الخ لكان حسنا لأن فيها
ذكره خلا من وجوه لأنه ينحل إلى قولك ويقع عنه الطعام والكسوة إن تبرع أجنبي بطعام أو كسوة ولأنه
جعل لفظ اعتاق مطلقا على ضمير يقع ويلزمه الجهل عن أوقعه وعدم تسلط التبرع عليه وكان الوجه كونه
محجورا عطنا على طعام لإفادة ذلك وذلك يظهر بالتأمل (قوله أجنبي) والمراد به غير الوارث كما تقدم وهو واه
كان تركه أولا (قوله وهذا التصحيح الخ) هو المعتمد لكن يكون الإطلاق مقتضيا لجر بيان وجه تقدم
أو وقوع في المرتبة وفيه نظر إن لم يكن في كلام الأصحاب فراجع (قوله بناء الخ) أي مافي الروضة من
لوقوع في المرتبة مبني على التعليل بسهولة التكفير بغیر العتق في الخبرة أي وهو تعليل مرجوح فالنبي
عليه كذلك (قوله صدقة عنه) كوقف مصحف وحفر وبر وغرس شجر فهو كما لو فعله في حياته
لأن معنى نفعه به حصول ثوابه له كأنه فعله وفي وسع الله ما يثيب الفاعل أيضا كما قاله الشارح عن الإمام
الشافعي رضي الله عنه ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعو به له إذا تفضل الله بأجابته وهذا لا يسمى ثوابا
أما نفع الدعاء فثوابه للداعي لأنه شفاعته أجراها للشافع وبهذا فارق الصدقة نعم دعاء الولد لله يحصل نفس
ثوابه له لأنه من عمله قال ابن حجر وفيه نظر ظاهر (فائدة) قيل يحرم الدعاء الذي صلى الله عليه وسلم بالرحمة
وفارقت الصلاة وإن كانت بمعناها بأن في لفظ الصلاة اشعارا بالتعظيم وفي لفظ الرحمة اشعارا بالرفق
ومنى وجد أحدهما جاز قطعاً [قول المتن ويطعم ويكسو الخ] قال الشيخ أبو علي السنجي يتعين أقل الخصال
[قول المتن إذا لم تكن تركه] قضيته اعتبار ذلك في مسألة الأجنبي الآتية بالأولى وفيه نظر ولعله لموافقة
العالم [قول المتن وينفع الميت صدقة] قال الزركشي معنى ذلك على المشهور أن يصير الميت كأنه تصدق
أي بخلاف الدعاء فإنه شفاعته أجراها للشافع ومقصودها للميت ثم إطلاقه الصدقة يشمل الوقف وقد
حكاه الرافعي عن صاحب العدة في وقف المصحف وقال ينبغي أن يلحق به كل وقف ثم أفهمت عبارة
للكاتب عدم نفع القراءة للميت وهو المشهور خلافا للأئمة الثلاثة لكن اختار الوصول جماعة من أئمتنا
منهم ابن الصلاح قال وينبغي أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه لفلان قال والآية والخبر لا يدلان على
بطلان هذا أما الآية فلأن المراد لاحق له ولاجزاء إلا فيما سعى ولا يدخل في ذلك ما تبرع الغير به إذ
لاحق له فيه ولا مجازاة وإنما أعطاه غيره تبرعا والحديث وارد في عمله وهذا عمل غيره وحمل غيره المنع
على ما إذا قصد أن يكون ثواب القراءة للميت عن غير دعاء عقبه (فائدة) قيل لا يجوز أن يدهي للنبي
صلى الله عليه وسلم بالرحمة المبردة عن الصلاة لما في الصلاة من التعظيم .

في الخبرة بسهولة التكفير بغیر اعتاق فليتأمل (وينفع الميت صدقة) عنه (ودعاء) له (من وارث وأجنبي) بالاجتماع

كما قاله المصنف وغيره قال
 الشافعي رضي الله عنه وفي
 وسع الله تعالى أن يثبت
 للمصدق أيضا (فصل : له
 الرجوع عن الوصية وعن
 بعضها بقوله قضت الوصية
 أو أبطلتها أو رجعت فيها
 أو فسختها أو هذا لو أرتى
 مشيرا إلى ما وصى به لأنه لا
 يكون لو أرتى إلا إذا انقطع
 تعلق الموصي به عنه (و يبيع
 واعتاق واصداق) لما
 وصى به لخروجه عن ملكه
 (وكذا هبة أو رهن) له
 (مع قبض وكذا دونه في
 الأصح) لظهور صرفه
 بذلك عن جهة الوصية
 والثاني يعتل ببقاء ملكه
 (وبوصية بهذه التصرفات)
 فيها وصى به (وكذا توكيل
 في بيعه وعرضه عليه في
 الأصح) لأنه توسل إلى ما
 يحصل به الرجوع والثاني
 يقول قد لا يحصل بيعه
 (وخلط حنطة بعبية) وصى
 بها (رجوع) لأنه أخرجها
 عن مكان التسليم (ولو
 وصى بصاع من صبرة فخلطها
 بأجود منها فرجوع) لأنه
 أحدث زيادة لم تتناولها
 الوصية (أو بمثلها فلا وكذا
 بأردأ في الأصح) لأنه
 كالتعيب والثاني يقول
 غيرها مما كانت كالنغير
 بالأجود (وطحن حنطة
 وصهرها بذرهما) بالهبة
 (وعجن دقيق) وصى به

(فرع) نواب القراءة للقاري ويحصل مثله أيضا للميت لكن إن كانت بحضرته أو بنيه أو يجعل مثل نوابها
 له بعد فراغها على المعتمد في ذلك وقول الداعي اجعل نواب ذلك لفلان على معنى التولية وما ادعاه بعضهم
 من منع اهداء القراءة للنبي ^{صلى الله عليه وسلم} ممنوع مخالف لما عليه المحققون وعلم ما من أن الصدقة أولى من
 الدعاء وهو أولى من القراءة وأما قول الله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فنسوخ أو عام مخصوص بل قال
 بعض الأئمة أن نواب جميع العبادات عن الميت يحصل له حتى الصلاة والاعتكاف وإن كان مرجوحا عندنا
 (فصل) في الرجوع عن الوصية وغيرها (قوله عن الوصية) خرج التبرع المنجز ولو في مرض الموت فلا
 رجوع فيه (قوله بقوله قضت الوصية الخ) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت
 بصدوره قبل الموت ولا يكتفى قولها رجع عن وصايا وهذا وما بعده من الرجوع بالقول وسيد كر الرجوع
 بالفعل بقوله وخلط حنطة الخ (قوله أو رددتها) أو هي حرام على الموصي له أو حرمتا عليه (قوله هذا
 لو أرتى) بخلاف هذا تركت ولو قال هذا ميراث عني أو لقربي أو عتقي فرجوع بخلاف ما لو وصى به
 لشخص ثم وصى به لآخر فانهما يشتركان فيه منصفة لأن كلا منهما وصية (قوله ويبيع) ولو بخيار
 للبائع (قوله واعتاق) ولو معلقا واستيلاد وكتابة ولو فاسدة لاوطه ونظر واستمتاع واستخدام ونحوها
 كالأجارة والاعارة وتزويج العبد أو الأمة والتعليم والركوب ولبس الثوب سواء في جميع ذلك بفعله أو
 اذنه نعم لو وصى له بأمة يقسرى بها ثم زوجها كان رجوعا قاله الأذري (قوله وكذا دونه) أي القبض
 في الرهن والهبة بعد القبول فهو رجوع وكذا هما رجوع لو كانا فاسدين أو بلا قبول فيها (قوله
 والثاني يعتل ببقاء ملكه) ظاهره يشمل الرهن بعد القبض ولا خلاف فيه (قوله وبوصية بهذه
 التصرفات) لو قال بما ذكر لكان أخصر وأعم لشموله للوصية بكونه لو أرتى مثلا (فتبينه) كلامه ظاهر
 في كون التصرف في جميع ما وصى به فلو كان في بعضه فقال شيخنا فكذلك فيكون رجوعا في الجميع
 أيضا راجعه (قوله وعروضه) بالجر على الأولى (قوله وخلط حنطة) أي بفعل الموصي مطلقا أو بأذنه
 بأخرى له فإن كانت لأجنبي فهو غصب أو بغير إذن فليس رجوعا والحنطة مثال لكل حب ومائع
 كذلك (قوله لأنه أخرجها الخ) يفيد أنها لو تميزت لم يكن رجوعا وشمل ما ذكر الخلط بأجود أو أردأ
 (قوله فخلطها) أي على ما من (قوله لأنه كالنغير) هذا يقتضي أن النعيب ليس رجوعا وفي شرح
 شيخنا ما يخالفه لأنه جعل بل الحنطة من الرجوع ولولم يبق من الصبرة إلا صاع فهل يتعين كالبيع
 راجعه مما قبله (قوله وطحن حنطة) بالمعنى الشامل لجر يشها رجوع والحنطة مثال فغيرها مثلها
 كالقول والعدس (قوله وعجن دقيق) وطبخه وخبره وعجن عجينة وطبخ لحم وشبه وكذا تقديده إن
 كان لا يفسد ببقائه والا فلا وتفتت خبز ووزع نوى رطب رجوع لا تقرر وبناء الخشبة وجعلها بابا
 رجوع وجعل القطن حشوا رجوع لا تزعه من جزوه والضابط لأفراد ذلك أن يقال يحصل الرجوع في كل
 ما زال به الملك أو زال به الاسم مطلقا أو كان بفعله أو أشعر بالأعراض اشعارا قويا (قوله وغزل قطن)
 وحشوه رجوع كما (قوله وقطع ثوب) رجوع لا خياطته فضلا (قوله وبناء وغراس في عرصة وصى بها
 رجوع) فيما غرس أو بنى فيه دون الخالي من البناء والغراس وتقدم عن شيخنا ما يفيد كونه رجوعا في الجميع
 (فصل : له الرجوع عن الوصية) دليله الاجماع ولو أرادها على الرجوع لزمت لكن يمكنه فكما بارادة
 العزل فيما يظهر [قول المتن له الرجوع عن الوصية] أي المضافة للموت دون المنجزة من التبرعات [قوله
 لخروجه عن ملكه] نظر بعضهم فيه بأن الوصية تصح فيما سيملكه قال فالأولى التعليل بأنه دال على
 الاعتراض [قول المتن وعرضه عليه] أي بخلاف التدبير فإن العرض فيه لا يؤثر [قوله والثاني الخ] أي
 فيكون رجوعا في الصف كالوصية لشخص ثان به عليه الزركشي وفيه نظر [قوله المتن وخلط حنطة] أي

(و غزل قطن) وصى به (ونسج غزل) وصى به (وقطع ثوب) وصى به (فبصا وبناء وغراس في عرصة) وصى بها (رجوع) خط

وزرع ماتبقى أصوله كالفراس (قوله وصى بثلث ماله) أى ولم يقيد بما هو موجود عند الوصية كما يعلم مما صرح (فروع) انكار الوصية لفرض ليس رجوعا ولو وصى بمعين لشخص ثم وصى به لآخر كان بينهما نصفين كما صرح فلورده أحدهما كان جميعه للآخر بخلاف ماله وصى به لاثنتين ابتداء فرد أحدهما فللآخر النصف ولو وصى له بخاتم دخل فسه لأنه من مسماه ولأنه جزء منه وهذا ظاهر إن كان فسه من جنسه والا نحو معدن في نقد فلا فراجع له ولو وصى له بدار أو بخاتم ولآخر بأبنتها أو بفسه فالعرصة والخاتم للأول والأبنة والفص بينهما بخلاف ماله أو وصى له بدار أو عبد ولآخر بسكنها أو خدمته فلا يشترك بينهما في السكنى والخدمة بل هما للثاني وحده لأنهما ليسا جزءا من الدار والعبد وهذا صريح في أن منفعة الدار وخدمة العبد لا تدخل في الوصية بالدار والعبد فراجعه مع ما تقدم ومع ما يأتي ولو وصى له بأمة حامل ولآخر بحملها فالحمل مشترك بينهما والأمة لمن وصى له بها وفيه نظر يعلم مما قبله ولو وصى له بشيء ثم وصى بنصفه لآخر فهو بينهما أثلاثا خلافا للأشئى فإنه نسب فيما قاله للسهو راجعه ولو وصى ببيع شيء وصرف ثمنه للفقراء ثم وصى ببيعه وصرف ثمنه للمساكين لم يكن رجوعا ولو وصى بشيء للفقراء ثم وصى ببيعه وصرف ثمنه للمساكين كان رجوعا (فصل: في الإيصال الخاص) وهو لغة كالوصية وشرعا ثابت تصرف لما بعد الموت (قوله ورد المظالم) صرح بها واستند لما في الروضة وأصلها ليرأى من عهده ذكرها المؤدى للتكرار ولعل حكمة ذكرها فيها أنها قد تكون أعيانا فقلب غير هاعليها والأفلا من ردها الخروج عنها كاستحلال من غيبة مثلا (قوله في أمر الأطفال) بالمعنى الشامل للحمل ولو مما سيحدث وكذا المجانين والسفهاء وبحث الأذرى وجوب الإيصال على أطفال خيف ضياع أموالهم ثقة مأمن وجيه ولولم يوص الميث بهانصب القاضى من يقوم بها أى الوصايا وأمر الأطفال ولعل النص المذكور مندوب ولا يبعد وجوبه على القاضى فراجع (فروع) إذا وجب الإيصال تعين على الوصى القبول ان توقف حفظ أموال الأطفال عليه بأن كان منفردا فان تعدد فهو فرض كفاية في حقهم لكن يتعين على من طلب منه القبول خوف التواكل كما في الوديعة (قوله الذى يجز عنه) أى المذكور من المظالم والدين (قوله من ثبت بقوله) قال شيخنا الرملى ولو واحدا ليحلف معه قال ابن حجر ولو أثاروا خافه شيخنا المذكور وقال أيضا يكفى خطه إذا كان في البلد من يشته ولموصى له أخذ موصى به معين بغير إذن وارث وكذا لأجنبي ليدفعه له وكذا نحو وديعة وليس للحاكم تزع موصى به ولا نحو وديعة من الوارث (قوله وحرية) أى كاملة ولو ما لا كدبره ومستولده ومستأجر العين لكامل نظره (قوله وعدالة) ولو ظاهرة على المعتمد إلا عند التنازع فتشترط الباطنة وشرطه أيضا عدم العداوة الدنيوية قال شيخنا وشرطه أيضا النطق ليخرج الأخرس وإن كان له إشارة مفهومة خلافا لابن حجر وإن تبعه شيخنا في شرحه لكن يوافقهما ما ذكره في ضابط الأخرس من أنه يعتد بإشارته في غير حث وصلاة وشهادة فراجع (قوله وإسلام) أى في الموصى له ان كان الولد مسالما وإن كان أبوه كافرا كالولد السفية أو كان الموصى خلط الموصى ومثله الوكيل في ذلك فيما يظهر [قوله لظهور هذه الأفعال الخ] هذا ميل من الشارح الى أن فعلها من الأجنبي لا يضر وهو ما رجحه الأذرى لكن في شرح الكمال المقدسى أن الأصح البطلان عند زوال الاسم انتهى . قلت وليس في الروضة كأصلها تصرع بترجيح .

(فصل : يسن الإيصال) [قول المتن والنظر في أمر الأطفال] قال الزركشى كان القياس منعه لاقطاع سلطنة الموصى بالموت لكن قام الدليل على جوازه [قول المتن وشرط الوصى] قال صاحب الصحاح الوصى يطلق على الموصى وعلى الموصى له انتهى ومصاد المصنف الثانى [قول المتن لكن الأصح جواز وصية ذمى] مقابله المنع قياسا على الشهادة .

لظهور هذه الأفعال في
الصرف من جهة الوصية
(قوله لو وصى بثلث ماله ثم
تصرف في جميعه يبيع
أو اعتاق أو غيرهما لم يكن
رجوعا لأن المعتبر ثلث ماله
عند الموت لا عند الوصية
(فصل : يسن الإيصال
بقضاء الدين) ورد المظالم
كما في الروضة كأصلها
(وتنفيذ الوصايا والنظر في
أمر الأطفال) فان لم يوص
بها نصب القاضى من يقوم
بها قاله في الروضة كأصلها
وزاد فيها أن الإيصال
رد المظالم وقضاء الدين
الذى يجز عنه في الحال
واجب وفيها كأصلها في
أول الباب من عنده
وديعة أو في ذمته حتى لله
تعالى كزكاة وحج وأدين
لأدى يجب عليه أن
يوصى به إذا لم يعلم به
غيره زاد فيها المراد إذا لم
يعلم به من ثبت بقوله
وعلم بما ذكر أن سن
الإيصال بقضاء الدين ورد
المظالم إذا كانا معاومين
(وشرط لوصى تكليف)
أى بلوغ وعقل (وحرية
وعدالة وهـ بداية إلى
التصرف في الموصى به
واسلام لكن الأصح جواز

وصية ذي (أي عدل في دينه كافي الروضة وأصلها واستغنى عنه بقوله السابق وعدالة ولم يحتج في الجواز إلى قول الوجيز في أولاده الكفار لظهور أنه المراد إذا ولاية (١٧٨) للكافر على أولاده المسلمين ولا يوصى على أولاده إلا من له ولاية عليهم كإسباني فخرج

المسي والمجنون ومن فيه رفق والفاسق ومن لا يهتدى إلى التصرف لسفه أو هزم أو غيرها فلا يصح الإيصال إليهم (ولا بضر العمى في الأصح) والثاني بضر لأن الأعمى لا يقدر على البيع والشراء لنفسه فلا يفوض إليه أمر غيره ودفع بأنه يוכל فيها لا يمكن من مباشرته (ولا تشترط لله كورة) فيجوز أن يكون الوصي امرأة (وأم الأطفال أولى من غيرها) إذا حصلت الشروط فيها وهي تعتبر عند الموت وقيل وعند الوصية أيضا وقيل وما بينهما أيضا (ويعزل الوصي بالفسق) يتعد في المال أو بسبب آخر وفي معناه قيم القاضي (وكذا القاضي) أي يعزل بالفسق (في الأصح لا الإمام الأعظم) يتعلق المصالح الكلية بولايته وقاس عليه مقابل الأصح وفيه وجه بالانعزال أيضا (ويصح الإيصال في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل شيء مكاف) قال بعضهم كذا في أكثر النسخ وتنفيذ تحتانية بين الفاء والهمزة كافي المهر والروضة

مسلم ولو على ولده الكافر (قوله وصية ذي) أي كافر ولو حريا (قوله إلى ذي) أي كافر غير حري وإن اختلفت ملتهما (قوله عدل في دينه) حال الموت وتعرف عدالته بأخبار عدد توازنهم أو بأخبار عدلين أسلفا منهم (قوله ولم يحتج إلخ) اعتذار عن سكوت المصنف عنه (قوله والفاسق) ولا يعتد بتفريقه ما فوض إليه إلا في نحو رد ودعة مما لمالك الاستقلال بأخذه كما مر فإن فعل شيئا مما لا يعتد به منه ضمنه ولزمه رده فإن تعذر استرده الحاكم (تنبيه) ليس للحاكم تفتيش على أيتام كفار في أموالهم بأيديهم ما لم يترافعوا إليه أو يتعلق بها حق مسلم ولا على أطفال تحت ولاية أب أو جد أو قيم بخلاف الوصي فيجب التفتيش عليه قال ذلك الماوردي والروائي (قوله وأم الأطفال) أي غير البالغين ولو ذكورا (قوله وهي) أي الشروط في الأيم تعتبر عند الموت هو المعتمد من حيث اعتبار الصحة وأما الأولوية فاعتبر فيها شيخنا الرمي أن تكون موجودة عند الوصية أيضا وزاد اعتبار صفة الرجولية أيضا في قوة التصرف ثم قال وللحاكم أن يفوض أمر الطفل لامرأة رأى فيها الكفاية في التصرف (قوله بالفسق) ومنه تأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر وتقدم حكم تصرفه نعم إن فسق بما لو عرض على موليه رضى به لم يعزل وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي معناه قيم القاضي) ومثلها الأب والجد والأم لو كانت (قوله وكذا القاضي) وكذا غيره من بقية الولاية أخذ من الاستثناء بعده (قوله وفيه وجه) فالأصح في كلام المصنف مسلط على الاستثناء أيضا فلا اعتراض عليه (تنبيه) للحاكم نصب أمين على من توهم فيه الخيانة توهما قويا بلا أجرة فإن ظنها جاز بالأجرة ومثله ناظر الحسبة المعروف وللحاكم عزل قيمه بمجرد التوهم لأنه الوصي (قوله مكاف) ومثله السكران (قوله قال بعضهم) هو ابن النقيب وهذا تمهيد لجواب اعتراض على المصنف (قوله دائرة) هي صورة يشار بها إلى انفصال الكلام عن بعضه (قوله بهما) أي يصح وتنفذ وحيفئذ فليس قضاء الدين مكررا في كلامه إذ الغرض هنا بيان الموصى فساوى ما في أكثر النسخ الذي هو صريح في تعلقيهما المذكور (قوله الأطفال) بالمعنى السابق (قوله ابتداء) هو معلوم من كلام المصنف المذكور بعده فلا حاجة لاستدلاله عليه ولا لقوله من الأهل لأنهم من جهة الموصى (قوله وليس الوصي إيصال) خلافا للامة الثلاثة قال شيخنا وهذا في حق الأطفال وله أن يوصى في المال كما هو ظاهر كلامهم وكلام المصنف [قول المتن ذي إلى ذي] قال ابن الصلاح ليس للحاكم التعرض لأموال أيتام أهل الامة ما لم يترافعوا إليه أو يتعلق بها حق مسلم ونزع الزركشي في ذلك وقال لعل المراد أنه لا يتكشفت عنها ويحيل الأمر على العدم أما من علم بذلك فعليه العمل بمقتضاه (قوله وفي معناه قيم القاضي) مثلها أيضا الأب والجد لكن لو تاب عادت الولاية بخلاف الأولين (فائدة) قال الماوردي والروائي وليس للقاضي أن يتكشفت عن حال أطفال الأب والجد وكذا القيم بخلاف من تكلم في الوصي ففيه وجهان قال الماوردي أصحهما عندي أن عليه ذلك (قوله وهو معطوف إلخ) هو إشارة إلى رد ما اعترض به الزركشي من لزوم التكرار على هذا الضغط من حيث أن الوصية بقضاء الدين تقدمت أول الفصل وتقدم أمهاته فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها وأيضا يلزم عدم بيان متعلق النفوذ انتهى [قول المتن أن يكون له ولاية عليهم إلى آخر كلام الشارح] من جملة ما خرج بهذا الأب والجد فمن طرأ أسفه فأن وليه الحالك قال الزركشي وكذا الأب الفاسق لا يصح أن يقيم وصيا خلافا للامة الثلاثة أي لأن الأول لم يوص بتصرف الثاني [قول المتن

وأصلها وفي خط المصنف تنفذ بلا تحتانية مضموم الفاء والهمزة بعد دائرة أي وهو معطوف على يصح ويتعلق جاز بها قوله من إلى آخره (ويشترط في أمر الأطفال مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف (أن يكون له ولاية عليهم) قال في الروضة كأصلها ابتداء من الشرع لا بتفويض أي يوصى الأب أو الجد دون غيرها من الأهل (وليس الوصي إيصال

فان اذن له فيه جاز في الأظهر) والثاني لا يجوز والثالث ان عين الوصي جاز والا (١٧٨) فلا (ولو قال أوصيت اليك الى بلخ

ابني أو قدوم زيد فاذا بلغ
أقدم فهو الوصي جاز)
ذلك واغتر التوقيت في
الايصاء الى الأول والتعلق
في الايصاء الى الثاني ونحوه
أوصيت اليك سنة وبعدها
وصي فلان (ولا يجوز)
للأب (نصب وصي) على
الأطفال (والجد صي بصفة
الولاية) عليهم لأن ولايته
ثابتة شرعا ويجوز له نصب
وصي في قضاء الديون وتنفيذ
وصاياه وهو أولى من أبيه
(ولا يجوز الايصاء بنزوح
طفل وبنت) لأن غير الأب
والجد لا يزوج الصغير
والصغيرة (ولفظه) أي
الايصاء (أوصيت اليك أو
فوضت اليك ونحوهما
كأقمتك مقامي) ويجوز فيه
التوقيت والتعلق (نحو
ما سبق) ونحو أوصيت اليك
سنة واذا جاء فلان فهو
وصي (ويشترط بيان ما
يوصي فيه) كقضاء الدين
وتنفيذ الوصايا وأمر
الأطفال (ان اقتصر على
أوصيت اليك لفا) هنا
القول (و) يشترط
(القبول) أي قبول
الايصاء وفي قيام العمل
مقامه وجهان أخذا من
الوكالة (ولا يصح) القول
(في حياته) أي الموصي

صرح فيه وحكمه كالوكالة (قوله فان اذن له فيه جاز) ثم ان قال له أوصني عن نفسه والا
بأن قال أوصني أو غنا أو بتركتني أو أوصي سواء عين له شخصا أو قال له أوصني من شئت أو
أطلق أو أوصني عن الولي كذا قاله شيخنا وفي بعض العبارات مخالفة له في بعض ذلك فانظره (قوله
الى بلوغ ابني) خرج ما لو قال فاذا مت أنت فوصني من توصي اليه أو فوصيك وصي فهو باطل وهذه
المسئلة بصورتها مقدمة من تأخير فتأمل (قوله فهو الوصي) أي إن كان أهلا والا انتقلت للحاكم
ولا تبقى له إعرله (قوله ولا يجوز) ولا يصح فيجوز حيث كانت صفة الولاية موجودة في الجد حال الايصاء
والا فلا والمراد أن ذلك بحسب الظاهر فالخرج الجد عن الصفة حال الموت تبين صحتها للأجنبي ولا عبرة
بوجود الصفات بعد ذلك ومثل الأب كل جد مع أعلى منه نعم لو استلحق خنثى طفلا فله الايصاء عليه
لأجنبي مع وجود الجد بلا خلاف لأنه ليس هناك أبوة محقة كذا قاله فراجع (قوله والجد صي)
ولو غائبا (قوله وهو) أي الوصي غير الأب أولى من أبيه والحاكم أولى منهما (قوله ولا يجوز) أي
ولا يصح كإسار (قوله كأقمتك مقامي) أو وليتك أو أنتك أو جعلتك مكانى أو وكالتك ولا بد من لفظ
بعد موتي فيها عدا أوصيت ليكون من الصرائح فان لم يذكر فهو نسيان (قوله بنحو ما سبق) هو
إشارة الى تأخير هذه عن محلها كما صرت الإشارة اليه (قوله أوصيت اليك سنة واذا جاء فلان فهو
وصي) هذه كلها صيغة واحدة جامعة للتوقيت والتعلق معا ذالة على صحتها ليست مكررة مع ما سبق
خلافا لمن زعمه (قوله كقضاء الدين الخ) فان خصه بواحد منها لم يتجاوز به وهو في الثالث حفظ
الأموال والتصرف فيها ويشرك في الحفظ قاضي بلد المال وفي التصرف قاضي بلد الطفل ولو قال
أوصيت اليك في كل أموري شمل جميع ما تقدم (قوله وبشرط القبول) ولو على التراخي الاقتض وندب
ان علم أمانته نفسه ويجوز ان علم حياته (قوله وجهان) أحدهما قيامه فيكفي كالوكالة (قوله في حياته)
ولامع موته كما تقدم (قوله على هذين الوجهين) فالأصح عدم صحة ذلك الرد في حياته وهذه ذكرها
تقييما لكلام المصنف وأشار بقوله فعلى الأول الذي هو الأصح الى صحة القول بعد الموت وسكت عن الثاني
لأن الرد عليه صحيح ولا يرجع بعده (قوله ولورد) خرج ما لو سكت لأن القول على التراخي كإسار (قوله
ولو وصي اثنين) كقوله أوصيت اليك أو فلان وصي وفلان وصي وإن تراخي الثاني (قوله لم يفرد
أحدهما) فان انفرد ضمن ولو فبا أبقه على الأطفال فان عدم أحدهما لموت أو عدم أهلية أو عدم قبول
نصب الحاكم بدله نعم يجوز الافراد في رد ودیعة وعارية ومغصوب وقضاء دين في التركة جنسه وقده
في الروض وغيره بما اذا أذن صاحب ذلك بوضع يد هذا عليه والا يلزم عليه تصرف في ملك الوصي كفتح
باب وحل وكاء ولعل المراد بالحق المذكور في كلام الروض العين اذ الدين الذي في التركة جنسه لا وجه

جاز في الأظهر [أي بشرط أن يقول عني أو يضيف الى نفسه كأن يقول بتركتني فان قال أوصني الى من شئت
ولم يقل ذلك لم يصح] قول المتن ولو قال الخ [قال الركني كان يدني تأخير هذا الى قوله ويجوز فيه التوقيت
الخ فانه مثال له] قول المتن فاذا بلغ أو أقدم [ظاهر كلامهم انزال الأول بعجز التقدم والبلوغ وان لم يكن باصفة
الولاية فليبه الحاكم] قوله والجد صي [ظاهره ولو كان غائبا] قوله ويجوز له [في قول المنهاج] وإشارة
اليه [قوله لا يزوج الصغير والصغيرة] يرد عليه الصيغة فالأحسن التعليل بأن الأجنبي لا يعتني بدفع الفاعل عن
النسب [قوله واذا جاء الخ] هي صيغة مستقبلية فاندفع ما عساه يتوهم من قول الشارح ونحو أوصيت الخ أنه
عين ما لم يلف [قول المتن لفا] قال الركني ويجه أن مثل هذا جعلتك وصي [قول المتن والقبول] أي
ولا يشترط الفور كالوصية [قول المتن ولو وصي اثنين الخ] قال العبادي في الزوائد لو قال [عمل برأى فلان

(في الأصح) كالوصي له والثاني يصح كإسار وكما يصل بتأخير يصح القبول في الحال والرد في حياة الوصي على هذين الوجهين فعلى الأول
لورد في جهته ثم قبل بعد موته جاز ولورد بعد الموت لفا الايصاء (ولو وصي اثنين لم يفرد أحدهما) بالصرف (الا إن صرح به)

لاعتراذن صاحبه فيه لأنه لا يملكه إلا بقضه (قوله أى بالانفراد) والتصریح به كأن يقول أوصيت الى كل منكما أو كل منكما وصي أو اتخا وصيائ وفارق هذا أوصيت اليكما كما مر لأنه هنا أثبت وصف الوصية لكل منهما كذا في شرح شيخنا وغيره وتصرف السابق من المنفردين نافذ يرجع في كونه بالصلحة للعالم وله نصب بدل من فقد منهما كما مر وله قسم المال بينهما ان أمكن ويقرر بينهما في أحد القسمين ان تنازعا ويتصرف كل في حصته بالصلحة ولونص الموصي على اجتماعهما تعين ويبتل تصرف أحدهما بكون الآخر وليس لشرف أو ناظر حصة تصرف بل يتوقف صحة تصرف غيره على مراجعته فلا بد من اذنه قال الأذرعى إلا في حشيش كحزمة بقل ولو قال اعمل برأى فلان أو بأمره أو بحضرتة أو بعلمه جازت مخالفتة فان قال لا تعمل إلا برأيه وهكذا امتنع الانفراد لهما وصيان قاله العبادى (قوله إلا أن يتعين الخ) أى فيحرم حينئذ عزل الموصي له وعزله نفسه ولا ينفذ العزل من كل منهما ومحل الجواز في غير ذلك ما لم يكن أجازة والا فلا يتصور العزل من أحدهما ولا من غيرهما وذلك كأن استأجره قبل موته الحاكم بعد موت الموصي أو كان الموصي استأجره قبل موته على عمل معلوم وعلى التصرف في أمراطفاله بعد موته وتفتقر حينئذ الجهالة للحاجة كذا قاله شيخنا في شرحه (قوله وللموصي الرجوع) فهو المراد في عبارة المصنف لكنه غلب العزل عليه (قوله) ونازعه في الاتفاق) أى في أنه أسرف أو أنه من اللائق ولو عين قدرا عمل بمقتضى الحال (قوله صدق الوصي) وكذا وارثه والقاضي والأب والجد والقيم كالوصي وكالطفل غيره ممن تقدم (قوله أر في دفع المال اليه) أوفى دفع زكاة أوفى وقت موت الأب أوفى وقت ملك المال صدق الولد (تذنيه) لوتنازعا في التصرف هل وقع بالصلحة صدق الأب والجد وكذا الأم دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله وما صرفه الولي من مال نفسه ولولد دفع ظالم عن مال الولد لا يرجع به إلا إن كان باذن الحاكم أو اشهاد لابنة رجوع إلى الأب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم والاشهاد وليس لولي شراء مال الولد لنفسه بل بيده الحاكم كالوكيل كذا قاله شيخنا فانظره مع ما مر في البيع من تولية الطرفين في بيع ماله لطفله وعكسه إلا أن يحيل الولي هنا على غير الأب والجد فراجع وانظر ويصدق الولي في دفع شيء من مال الطفل لظالم لدفعه عن مال الطفل لا في دفعه لحاكم لسهولة البيعة فيه ويصدق في عدم الحيانة (فرع) لا يطالب أمين من وصي وقيم ووكيل ومقارض وشريك بحساب وفي شرح شيخنا الرجوع الى نظر الحاكم وإثباته أعلم.

(كتاب الوديعة)

ذكرها عقب الوصية لأنها من جملة ما يرصى به ندبا أو وجوبا ولأن مال الميت بلا وارث يصير كالوديعة في بيت المال للمسلمين وهي تقال على العين لفة وشرعا فهي عين موضوعة عند غير صاحبها أمانة وتقال شرعا للإيداع وهو وضع عين الخ وللعقد المركب من الإيجاب والقبول وهو المراد هنا من ودع يدع بمعنى سكن لسكنها عند الوديعة أو من قولهم فلان في دعة أى راحة لأنها في راحته أيضا ويقال لدفعها مودع بكسر الدال ولأخذها مودع بفتحها وودع وشملت العين المال والاختصاص والأحكام الآتية متعلقة بجانب القبول غالبا وأشار الشارح الى بعض ذلك بقوله هي العين الخ (قوله حرم) أى القبول قال شيخنا ما لم يعلم بحاله المالك المتصرف عن نفسه والأب يحرم قبولها فراجع (قوله أى أخذها) فيه اشعار بأن مجرد العقد لا يحرم وقد يقال إنه وسيلة فيحرم أيضا (قوله كره) على ما مر في الحرمة (قوله لا ينفى) تفيد الإباحة نسا أو بعلمه أو بحضرتة جاز أن يخالفه فيعمل دون أمره بخلاف ما لو قال إلا بأمره إلا بعلمه إلا برأيه فانهما وصيان [قول المتن أو في دفع اليه] لم يظهر وجه تنكير هذا دون الاتفاق.

(كتاب الوديعة)

أى بالانفراد فيجوز (وللموصي والوصي العزل متى شاء) أى للموصي عزل الوصي وللوصي عزل نفسه قال في الروضة إلا أن يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره وعبرة للمقرر والروضة وأصلها وللموصي الرجوع (واذا بلغ الطفل ونازعه) أى الوصي (في الاتفاق عليه صدق الوصي) يمينه كما صرح به في الروضة كأصلها (أوفى دفع اليه بعد البلوغ صدق الولد) يمينه كما صرح به الرافعي في الشرح والمرق أنه لا يعسر إقامة البيعة عليه في ذلك بخلاف الاتفاق وفي وجه صدق الوصي تقدم مثله في القيم في آخر الوكالة

(كتاب الوديعة)

هي العين التي توضع عند شخص ليحفظها يسمى مودعا بفتح الدال والواضع مودعا بكسرها (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) أى أخذها (ومن قدر) على حفظها (ولم يثق بأمانته) فيها (كره له) قبولها وصار للمقرر لا ينفى

أن يخلها وفي الروضة

كاملها هل يحرم قبولها أو
يكبر وجهان (فان وثق)
بأمانتها فيها (استحب) له
قبولها (وشرطها) أي
المودع والمودع المتعلقين بها
(شرط موكل ووكيل)
لأن الإيداع استنباط في
الحفظ (وبشرط صيغة
المودع كاستودعتك هذا
أو استحفظتك أو أنتك
في حفظه والأصح أنه لا
يشترط القبول لفظاً ويكفي
القبض) والثاني يشترط
والثالث يشترط في صيغة
العقد نحو ما تقدم دون
صيغة الأمر كاحفظ هذا
وتقدم نظير هذا الخلاف في
الوكالة (ولو أودعه صبي
أو مجنون مالا لم يقبله فان
قبل ضمن) ولا يزول
الضمان بالإلردالي إلى أمره
(ولو أودع صبي مالا فتلغ
عنده لم يضمن وإن أنلفه
ضمن في الأصح) كما لو
أنلف مال غيره والثاني
لا يضمن لأن المودع سلطه
عليه (والمجور عليه بسفه
كالصبي) في إيداعه
والإيداع عنده وهو مراد
المحرر وغيره بالسفيه
(وترفع) الوديعه من
حيث الإيداع المتعلق بها
أي تنتهي (بموت المودع
أو المودع وجنونه وانغمائه)
كالوكالة (ولها الاسترداد
والرد كل وقت) أي للمودع
الاسترداد لأنه مالك أو
نائب عنه

والحرمة أو الكراهة احتياطاً لعبارة المصنف تفسير لها (قوله وفي الروضة) اعتراض على المصنف بعدم
ذكره الخلاف (قوله استحب) أي القبول بل يجب إذا تعين لعدم غيره أولاً من عنده دون غيره مع
سلامة العاقبة وله أخذ الأجرة فلا يجبر على ضياع منفعته ومنفعة حوزة مجاناً ويجبر المالك عليها إن
امتنع من دفعها ولو تعدد الأماناء وجب على المستول خوف التواكل وعلم بما ذكر أنها تعثر بها الأحكام
الخمس كما قاله شيخنا ونوزع في الإباحة فيها سرعته لأن ما وضعه على التدب لا يخرج عنه إلى الإباحة فراجع
(قوله المتعلقين بها) أي فانهما ركنان كالصيغة والعين فأركانها أربعة والمصنف انما ذكر شروطها
صريحاً أو تأويلاً فتأمل (قوله شرط موكل ووكيل) فلا يودع كافر مصحفاً ولا مسلماً ولا محرم صيداً
ولا أعمى عينا وقال شيخنا الرمي بصحة الإيداع في الجميع بمعنى العقد لكن لا توضع العين تحت يد الأولين
ويوكل الأعمى من قبضه (قوله صيغة الخ) الذي اعتمده شيخنا الرمي اعتبار اللفظ من أحد الجانبين
مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو مترخياً كما في الوكالة والإيصال ولا يكفي السكوت منه خلافاً للخطيب فان
حل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قال له احفظ مناعي هذا مثلاً فسكت لم يكن وديعاً ويغني عن القبول أخذ
الأجرة ولم يرتض هذه شيخنا الزيادي ولو قال خذ به يوماً وديعاً ويوماً وديعاً فوديعاً أبداً أو عكسه فامانة
غير وديعاً أبداً ولو قال خذ به يوماً وديعاً ويوماً عارية أو عكسه عمل بما قاله في اليومين الأولين وبعدهما أمانة
أبداً غير وديعاً وقال شيخنا في الأولى مضمون أبداً ولو أودعه ثوباً وأذنه بلبسه فهو عقدان فاسدان وهو
قبل لبسه غير مضمون وبعده مضمون إذ فاسد كل عقد كصحيحه (قوله ولو أودعه) أي أودع غير كامل
ببلوغ وعقل وحرية ورشد ولو حكاماً (قوله لم يقبله) فيحرم وأشار بقوله ضمن إلى أن فاسد العقد هنا ليس
كصحيحه لامتناع وضع اليد ولو بلا عقد أولاً لأنه لا عقد فيكون ضمناً مطلقاً أولاً لأن العقد باطل لافساد
(قوله بالرد) وأنلف الصبي لها عند الوديع مبرئ له وعبارة شرح شيخنا ولو أنلف نحو صبي وديعته برئ
الوديع لأن فعله لا يمكن انضباطه وتضمينه مال نفسه محال فعيث براءة الوديع انتهى وهذا يقتضي أن
المجنون والسفيه كالصبي فتأمل ولو أخذ شيئاً من نحو الصبي حصة ليرة لوليه وخشى ضياعه لو لم يأخذه لم
يضمن (قوله ولو أودع) أي كامل بما سر غير كامل لكونه صبياً أو مجنوناً أو سفيهاً كما يأتي أورد قيقا ولو بالغاً
بغير إذن سيده على المعتمد في الرقيق ضمن كل منهم أن أنلف لان تلف عنده (قوله) لو أودع ناقص ناقصاً
فمضمون مطلقاً تلف أو أنلف ففرط أو لم يفرط هكذا تحرر مع شيخنا في درسه واعتمده (قوله من حيث
الإيداع) أي لا من حيث الأمانة بل هي أمانة شرعية يجب على وارث الميت منها أو وليه اعلام مال كهابها
فوراً وإن لم يطلبها حيث تمكن (قوله ولهما) أي حيث لم يجب كإمارة (قوله أي للمودع) أشار إلى أن

حكمي الكسائي أنه يقال أودعه بمعنى قبل وديعته فهي إذن من الأضداد [قول المتن شرط موكل ووكيل]
أي فلا يجوز استيداع المحرم صيداً ولا الكافر المصحف [قول المتن كاستودعتك الخ] هي صرائح ومن
الكناية خذ ونحوها [قول المتن يكفي القبض] أي وإن لم ينقل فيما يظهر وإن كان مقتضى العبارة خلاف
ذلك فقد نقل عن التهذيب أنه لو قال ضعه فوضعه كان إيداعاً (قائدة) قد علم من اشتراط العلم اشتراك
الوديعه مع الوكالة في العاقد والصيغة وذلك بخلاف المودعة لاشتراط العلم بالموكل فيه بخلاف العين المودعة
[قوله والثاني يشترط الخ] نظراً إلى أنها عقد لا مجرد إذن [قول المتن ولو أودعه صبي الخ] قال الزركشي حكم
العبد كالصبي الأفي شيء واحد وهو أنها إذا تلفت تحت يد العبد بتفريط ضمن [قول المتن فان قبل ضمن]
أي فليس الفاسد هنا كالصحيح [قول المتن ولو أودع صبياً] مثله المجنون [قول المتن وترفع] أي وبعد
الارتفاع عليه الرد وقيل يتوقف على الطالب [قول المتن وانغمائه] استشكل الزركشي أفراد الضمير هنا

السلام على التوزيع وإن أوهم كلامه خلافه (قوله وأصلها) أي وضعها والمناسبات فيها والغالب عليها الأمانة وإن حوت أو كرهت (قوله بعوارض) أي عشرة نظمها بعضهم بقوله :

عوارض التضمن عشر ودعها وسفر وتقلها وجحدتها

وترك إيصاء ودفع مهلك ومنع ردها وتضييع حكي

والانتفاع وكذا المخالف في حفظها إن لم يرد من خالفه

وأخصر من ذلك قولي :

عوارضها عشر ضياع وديعة ونقل وجحد منع ردة المالك

مخالفة في الحفظ ترك وصية وسفر بها نفع بها ترك هالك

(قوله فيضمن) أي يصير طريقا في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده وسواء كان المالك حاضرا

أوغائبا وإن طالت غيبته (قوله وإذا لم يزل يده عنها) بأن استمر الإيداع (قوله بمن) أي بشقة أو وصي مأمون

مطلقا أو غيرهما ولازمه وكذا يقال في الشريك في الخزانة (قوله بحملها) وإن سهل عليه حملها ولا يقر به

(قوله وإذا أراد سفر) أي مباحا وإن قصران ردها لغير مال كماله ونائبه والأفلا يتقيد السفر بالمباح أي

ردها لغير مال كماله ونائبه لا يجوز إلا في السفر المباح وردها لها يجوز ولو في غير المباح بل لا يتقيد بالسفر

لجواز العقد من الجانبين (قوله أو وكيله) ولو عام أو وليه كذلك (قوله أو نحوها) كحسب المالك وتواريه

(قوله وعليه قبولها) أي يجب على القاضي أخذها من الوديع حفظها بخلاف دين غائب وأخذ مضمون

لا يلزمه قبولها لأن بقاءها أحوز للمالك (قوله أي يرددها إليه) أي يعلمه بها وبحملها ولا يلزم الشهاد في

ردها لواحد ممن ذكر وإذا أذن له المالك في السفر بهارعين له طريقا أو محلين والزمه ساوأك أكثر

الطريقين أمنا فأقصرهما وإذا رجع لزمه أخذها ممن دفعها له وإن علمه المالك وأقره (قوله فإن دفعها

بموضع) ولو سوزا مثلها ضمن والدفن ليس قيدا (قوله لأن إعلامه الخ) يفيد أن إعلامه مؤخر عن إعلام

المالك ووكيله والحاكم (قوله يسكن) ليس قيدا ويشترط كون الموضع حوزا لها (قوله ولو سافر بها)

وتنبيه فيما يأتي وقال الأوجه التسوية في الأفراد لتقديم العطف بأو [قول المتن وأصلها الأمانة] يعني أن

الأمانة مقصودة منها بحسب وضعها الأصلي وليست بتابعة كفاي الرهن ومال القراض وأشجار المساقاة ونحو

ذلك (قائدة) قال في السكاني لو أودعه ثوبا وأذن له في لبسها فهو إيداع فاسد لاقرانه بشرط مفقدان

تلفت قبل اللبس لم يضمن الحاقا للفساد بالصحيح بخلافه بعد اللبس فيضمن الحاقا للفساد العارية بصحيحها

قاله الزركشي [قول المتن ولا عذر] قال الزركشي منه التضجر من الحفظ على المذهب [قول المتن

فيضمن] وله تضمين الثاني أيضا ثم الثاني يرجع على الأول في حال الجهل دون حال العلم [قول المتن فيضمن

أيضا] قيل هو مستدرج لاغناء ما قبله عنه [قوله سواء الخ] أي بخلاف ما لو استعان بأحد ويده عليها فإنه

جائز مثل أن يرسلها مع ولده السقي ونحوه كما سيأتي في المتن [قول المتن وإذا لم يزل يده عنها] قال الزركشي

حقه أن يقول ولا يصبر فإنه المنقول عن ابن سريج قال الرافعي وتابعه عليه الأصحاب [قول المتن وإذا أراد

سفر] أي وإن قصر [قول المتن فالقاضي] قال الزركشي متى حملها إليه قبل أن يأمره بحملها له ويعلم يضمن

[قول المتن فإن فقد فأمين] فإن تركها بمنزله وسافر ولم يفعل شيئا من ذلك ضمن وهذا أمر يقع للناس

كثيرا فليفتن له [قول المتن أمينا] قال النووي رحمه الله في نكت التنبيه صورة المسألة عند فقد الحاكم

المتنبي قال الزركشي الأحسن أن يجعل الأمين على ما يشعل الوكيل والحاكم والعدل على الترتيب السابق

[قول المتن يسكن] مثله المراقبة من غير مسكن [قول المتن إلا إذا وقع حريق الخ] هذا إذا تأملت القضية

لو فطرة وهو من دفعها اليه كاسبق) فلا يضمن بل يلزمه السفر بها في هذه الحالة (١٨٣) (والحرز في الغارة في البقرة والشراف

الحرز على الحرز) ولم يجد حرزاً ينقلها اليه كما في الروضة كأصلها (أعظم كالسفر) في الرد إلى غير المودع (وإذا مرض مرضاً مخوفاً فليردها إلى المالك أو وكيله) إن وجدته (والألفا حكم) أي يردها اليه إن وجدته أو يوصي اليه بها كافي الروضة كأصلها (أو) يردها إلى (أمين أو يوصي بها) اليه إن لم يجد الحاكم كافي الروضة كأصلها وقبها المراد بالوصية الاعلام والأمر بالرد وأنه يشترط أن يبينها ويميزها عن غيرها (فإن لم يفعل) ماذا (ضمن) لأنه عرضها للقوات إذ الوارث يعتمد ظاهراً وبديعاً لنفسه (إلا إذا لم يتمكن بأن مات جفاً) وفي الحرز وغيره أو قتل غيلة أي فلا يضمن بترك ما ذكر (ومنها) أي من عوارض الضمان (إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز ضمن والا) أي وإن لم تكن دونها فيه بأن كانت مثلها فيه أو أحرزتها (فلا) يضمن ولو نقلها من بيت إلى بيت في دار واحدة فلا ضمان وإن كان الأول أحرز قاله البغوي (ومنها أن لا

أي بغير علم المالك وبغير اذنه ولو ضمننا كأن أودعه في السفر (قوله غارة) هي أثر الاغارة فهي الغدر أصالة (قوله بل يلزمه السفر بها) ولو مخوفاً إن علم سلامتها به فإن ظنه جاز ولو طرأ في الطريق خوف أقام بها فلو هجم عليه قطاع فأنكرها منهم خلفوه قال الأذري ويحب عليه الحلف لاحترازها وعلى كل إذا حلف حنث سواء حلف بالطلاق أو بالله ولم يورث لأنهم لم يكرهوه على الحلف عيناً وإذا لم يحلف فإن أخذوها منه قهراً لم يضمن وإلا بأن سلمها لهم أودعها عليها وعين موضعها ضمنها ولو دفنها بموضع ولو لرجاء سلامتها أو طرحها في منعطف كذلك فتلفت ولو بغير أخذ ضمنها (قوله في هذه الحالة) وفي غيرها يجوز السفر ولا يلزمه (قوله ولو مرض مرضاً مخوفاً) ومثله ما لحق به إلا الحبس للقتل فإنه كالمرض غير المخوف (قوله أمين) ولو وارثاً ولو ظهر غير أمين ضمن الوديعة إن كان وضع يده عليها والا فلا (قوله إن لم يجد الحاكم) فهو مقدم على الأمين وما بعده فأول التنويع والمراد بعدم وجوده أن لا يكون في مسافة العدوى وفي عبارة شيخنا أن لا يكون فيما دون مسافة القصر (قوله أن يبينها أو يميزها عن غيرها) ولو بالاشارة أو الوصف فإن لم يفعل ذلك ضمن إلا إذا كان قاضياً أميناً فلا يضمن وإن لم توجد الوديعة بعده في تركته لأنه أمين الشرع ومحل الضمان في سائر الأمانه إذا تلف بعد الموت لأقبله ولو لم يوجد في تركته الوديعة ما عينه أو أشار اليه فلا ضمان أو وجد وأنكره الوارث لم يقبل ولو قصر الوارث في ردها ضمن وصدق في عدم تقصيره وفي أن مورثه ردها وفي عدم تقصيره أيضاً وفي تلفها عنده وفي عدم علمه بحاله ولو وجد بعده متعدياً عما وصفه ولم يرد الوارث ضمن (تنبيه) لا أثر لكتابتها على شيء هذا وديعة فلان مثلاً أوفى جر يده عنه لدى لفلان كذا إلا أن أقر به أو قامت به بيعة أو أقر به الوارث (قوله فإن لم يفعل ماذا كضمن) أي لا بمجرد الترك وفي كلام السبكي أنه لا يضمن في غير الأيداع والإيصاء إلا بالتلف بعد الموت كما مر واعتمده شيخنا (قوله إذا نقلها) أي لا بظن أنها ماله والا فلا يضمن (قوله دونها) ضميره عائد إلى المحلة أو الدار بدليل ما أوردناه عليه ولو جعله عائداً إلى الوديعة لم يرد عليه (قوله فلا يضمن) أي ما لم يكن نهى من المالك عن النقل ولا تعيين للمحل والافيض مطلقاً ولو تلفت في محلها مع النهي عن نقلها ولو بنحو حرز بقى فلا ضمان فلو نقلها صيانة لها وتلفت لم يضمن أيضاً (قوله متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تحتمل عادة فلو وقع حرز في محلها وفيه متاعه معها أقدم متاعه لم يضمن إلا أن سهل نقلها معه ولو كان فيه ودائع فنقل بعضها وتلف بعضها لم يضمن إلا ما قصر في نقله منها ولا يصدق في دعوى عدم التمكن في هذه الابينة (قوله بسكون اللام) فهو الفعل الذي هو التقديم لما يلحق به معه على ما يأتي (قوله ضمن لوجوه الخ) أي صار ضماناً لجميعها انضمت مدة يموت مثلها فيها غالباً أودونها وهاجوع سابق وعلم به والا فلا ضمان أصلاً وفارق ضمان القسط في الجنایات في هذه بتعديده نعم يضمن الأرض هنا (قوله فإن نهى المالك) أي المطلق التصرف فإن لم يكن كذلك كولي محجور وعلم به ضمن والا فلا (قوله عنه) أي العلف

أن المحرز عن الرد إلى من سلف لا يبيع السفر بها إلا مع الحرز ونحوه وليس كذلك فإنه لا يضمن بالسفر عند المحرز إذا كان الطريق آمناً قاله في الأنوار (قوله أو يوصي بها) قلت فإذا أحسن حل قول المتن الآتي أو يوصي بها على ما يشمل الحاكم والأمير [قول المتن ضمن] أي إذا وقع التلف بعد الموت دون التلف الكائن بين الترك والموت هذا ما يفهم من كلام الزركشي رحمه الله [قول المتن ضمن] استثنى الزركشي منه ما لو نقلها وهو يظنها ملكه [قول المتن ضمن] قال الزركشي وإن لم يمت على ما في الرافعي ونقله النووي في نكت التنبيه عن البغوي

يدفع متلفاتها) لوجوب الدفع عليه لأنه من حفظها الواجب (فلو أودعه دابة فترك علفها) بسكون اللام (ضمن) لوجوبه عليه لأنه من حفظها (فإن نهى) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه (على الصحيح)

كقوله قاتل جاني فقتلها اسكن يعصى حرمة الروح والثاني يضمن لتعذيبه بالصبيان (فان أعطاه المالك علفا) بفتح اللام فيالم ينفه (علفها منه والافلج راجعه أو وكيله) ليعلفها (أو يستردها) فان فقدنا (فالحاكم) أي راجعه ليقترض عليه أو يؤجرها أو يصرف الأجرة في مؤنتها أو يبيع جزءا منها (ولو بضمها مع من ١٨٤) يسقيها) وهو أمين (لم يضمن في الأصح) لجري العادة بذلك والثاني يضمن لأخراجها

من يده مع اسكان أن يسقيها بنفسه فان كان لا يتولى ذلك بنفسه عادة فلا يضمن قطعاً قاله في الوسيط ولو بعثها مع غير أمين ضمن قطعاً (وعلى الموضع تعريض ثياب الصوف للريح كي لا يفسدها الندود وكذا لبسها عند حاجتها) لتعقب بها رائحة الأذى فتدفع الندود فان لم يفعل وفسدت ضمن إلا أن ينه عنه فلا يضمن وأشار في التتمة إلى أنه يحجب فيه الوجه السابق في العلف ولو لم يعلم بها بأن كانت في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلفت بسبب العدول فيضمن فلو قال له لا ترد على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلفت ما فيه ضمن) لخالفته المؤدية إلى التلف (وان تلف بغيره) أي بغير ثقله (فلا) يضمن (على الصحيح) والثاني يضمن لأن الرقود عليه يروهم السارق نقاسة ما فيه فيقصده (وكذا لو قال لا تنقل عليه

الذي هو التقديم وان كان قد دفع له ما يعلفها به (قوله كقوله قال الخ) يؤخذ منه أنه لو كان بهالة يضررها العلف ونهاه لأجلها فعلقها معها ضمنها (قوله فيالم ينفه) فيه إشارة إلى أن هذا مؤخر عن محله الذي هو قبل تركه التقديم فتأمل (قوله ليعلفها) أي بنفسه أو يدفع ما يعلفها به للوديع (قوله فان فقدنا) قال الخطيب هو بضمير التثنية كفا في خط المصنف والمراد منه عدم وجودهما فيما دون مسافة العدوى أو دون مسافة القصر كما س (قوله فالحاكم) فان فقدته أشهد فان لم يشهد لم يرجع وان نوى الرجوع لأنه عذر نادر كهرب عامل المساقاة (قوله في مؤنتها) أي التي تصونها عن تلف أو تعيب لانهوسن ويجب تسريح راعيه مع ثقة ان تيسر (قوله وهو أمين ولو صيدا) نعم ان وضعها الأمين في محل لم يعرفه الوديع ضمنها الوديع لزوال نظره ويده عنها (فرع) لو أخذ الظافر غير جنس حقه وأودعه انسا فإفردته على مال كنه لم يضمن أو جنس حقه ضمن (قوله مع اسكان الخ) المراد به عادة أخذ الما بعده (قوله ولو بعثها مع غير أمين ضمن) أي وان لم يلق به نعم ان لاحظته لم يضمن كما س (قوله ثياب الصوف) ومثله البر والشعر ونحوهما ومنه كقوله الأذرى تركه سقى شجر لم ينفه عن سقيه ولم يشرب بعروقه والافلاضمان (قوله لبسها) بنفسه أو بغيره ولو توقف على أجرة لزمته وفي الرجوع بها ما سرق العلف ولو طلبها وان فعل بنفسه وله لبس نحو حر لم يجده من يلبسه من يحل له لبسه بجنا (قوله وأشار في التتمة الخ) أي فعدم ذكر المصنف له ان لم يكن لعدم اعتناؤه به فهو غفلة عنه (قوله في صندوق) أي ولو لم يعلم بها كذا كره أو علم بها ولم يعطه مفتاحه والأوجب فتحه لها فان لم يفعل ضمن (قوله أن يعدل إلى ما هو دون المأمور به) أو يخالف ما نهى عنه كما يعلم مما يأتي (قوله بضم الصان) على الأفصح فيجوز فتحها (قوله بغيره) أي الثقل ورجوعه للعدول كما فعل ابن حجر يرد ذكر الخلاف مع أنه فاسد كما يعرف من تأمله (قوله فلا يضمن) نعم ان سرق من موضع لولم يرقد فوقه لرقده فيه أو من موضع أسره بالرقود فيه بخالف ضمن وفي كلامه تصريح بأن المراد بالغرب هو السرقة فقط وفيه نظر فراجع (قوله يعني الخ) لعل حملة على ذلك لكونه المذكور في كلامهم أو لاقبله فلا خفاء والافس كلامه شامل للنهي عن القفل من أصله وهو أولى بعدم الضمان مما بعده (قوله اربط) بكسر الباء أشهر من ضمها كما س (قوله فأمسكها في يده) أي بدلا عن الربط أو معه أخذ الما بعده فان امتثل وربطها في كنه فان لم يحكم ربطها ضمن مطلقا أو كان فوق باربطها فيه ثوب آخر لم يضمن مطلقا أو الا فان ربطها من خارج فضاغت بأخذ طرار ضمن أو باسترسال فلا وربطها من داخل فعكسه (قوله فلا يضمن) ما لم يكن نهاء عن اليد والاف يضمن مطلقا ولو لم يربط كنه عليها فضاغت سهوا أو بنقص كنه أو باسترسال وهي خفيفة لا يشعر بها ضمن والافلا

[قوله والثاني يضمن] هذا زيفه الامام بأنه يقتضى الضمان في نحو اقتل عبدي أو أحرق ثوبي قال وهو خرق للاجماع [قول المتن فان فقدنا فالحاكم] قال الزركشي فان لم يجده فقياس نظره من هرب الجال ونحوه أن يتعاطاه بنفسه ويشهد كما صرح بذلك الماوردي والدارمي وغيرهما فان لم يشهد في الرجوع وجهان انتهى [قول المتن لا تنقل] يصح أن يكون من أقفل ومن قفل [قول المتن ولو قال اربط الدراهم الخ] لونها مع ذلك عن المسك باليد خرجه الامام على النقل إلى الأحرز عند النهي عن النقل قلت ولو قال امسكها في يدك فربطها في كنه ، فالظاهر انعكاس الحكم .

قفلين) بضم القاف يعني لا تنقل الا واحد (فأقفلها) أولا تنقل عليه فأقفل لا يضمن بذلك على الصحيح وتوجيه [قوله الضمان بما تقدم لا يسلم الأول أنه يقتضيه (ولو قال اربط الدراهم) بضم الباء وكسرها (في كنهك فأمسكها في يده فتلفت فالتفت أنها ان ضاعت بنوم ونسيان) أي بواحد منهما (ضمن) لأنها لو كانت مربوطة لم تضع هذا السبب فالتفت حصل بالخالف (أو) تلفت (بأخذ غاصب فلا) يضمن

لأن اليد أحرز بالنفس إليه والطريق الثاني إطلاق قولين والطريق الثالث أن اقتصر على الإمساك ضمن وإن أمسك بعدل بطم ضمن (ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن) لأنه أحرز إلا إذا كان واسعاً (١٨٥) غير منوروكا في الروضة وأصلها

(و بالعكس) وهو أن يربطها في الكم بدلا عن قولها أجعلها في جيبك (يضمن) لتركة الأحرز (ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كمه وأمسكها بيده أو جعلها في جيبه لم يضمن) لأنه بالغ في الحفظ إلا أن يكون الجيب واسعا غير منوروكا في ضمن لسهولة تناولها باليد منه (وإن أمسكها بيده لم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن لتقصيره) وإن قال أحفظها في البيت فليمض إليه ويحزها فيه فإن أحز بلا عذر ضمن) لأنه لم يحفظها فيه من التأخير (ومنها أن يضعها بأن يضعها في غير حوز مثلها أو يدل عليها سارقا) بأن يعين موضعها (أو من يصادر المالك) بأن يعلمه بها فيضمنها بذلك (فلو أكرهه ظالم حتى سلمها إليه فللمالك تضمينه في الأصح) لتسليمه (ثم يرجع على الظالم) والثاني ليس له تضمينه للأكره ويطالب الظالم وله على الأول مطالبة أيضا ولو أخذها الظالم من المودع قهرا فلا ضمان على المودع

يضمن ولو وضعها في كور عمامته ضمنها (قوله) والطريق الثالث أن اقتصر على الإمساك ضمن) أي مطلقا ليخالف ما في الطريق الأول وكذا لم يضمن بعده (قوله في جيبه) أي الذي بازاء حلقه على صدره أو الذي على وركه وليس فوقه ثوب آخر والالم يضمن مطلقا (قوله) واسعاً (قوله) وكذا لو وضعها بين ثيابه ولو سهوا أو كان جيبه مثقوبا وقت الوضع وإن جعله في ضمن مطلقا بخلاف ما لو طار له الثوب (قوله في السوق) أي مثلاً فالصحراء كذلك لأنه في هذه لم يذكر له مكانا ولا كيفية فرجع فيها إلى العادة وهي ما ذكره المصنف وخرج ما لو أعطاهها له في البيت وقال له أحفظها فيه فإنه متى خرج بهامنه مع إمكان حفظها فيه ضمن إلا إن ربطها على جسده لأنه أحرز من البيت قاله شيخنا الرملي (قوله) وإن قال (أي وقد أعطاهها له في السوق كما هو القرض في كلامه) (قوله) فإن آخر) بأن لم يذهب حالا (قوله) بلا عذر) والعذر هنا ما كان ضروريا أو قاربه إذ ليس منه ما لو جرت عادته أن لا يذهب من حانوته مثلاً إلا مع آخر النهار وإن كان حانوته حوزا لها (قوله) أن يضعها (قوله) كأن ينال منها وليس عنده نحو رفقة تحفظها وكأن ينالها ولو بعد وضعها عن بدنه ليرتاح من حملها أو يدفنها أو يطرحها أو يهرب عنها خوفا من قاطع كما تقدم وكأن يذهب بها نحو فأر في جدار مثلاً ولا يكلف مالكه هدمه بلا أورش لعدم تعديه وكأن يخبر عنها وقد نهاه عنه وإن لم يعين محلها (قوله) بأن يلبس الثوب) أو يجلس عليه أو يحز صوف الشاة أو يقطع بعض أذننها لأن حملها في ضمن اللبن فقط أو أن يقرأ في الكتاب من غير فتح وإلا فسيأتي وأراد المصنف بقوله خيانة الراجع لينتفع عدم وجود عذر كما سيذكره (فرع) يعتبر في الانتفاع في نحو الخاتم العادة فليسه مضمن في حق المرأة مطلقا وفي حق الرجل والخفي في الخصر وكذا في غيره إن اعتيد أو قصد استعماله والا فلا إن لم ينه أو انكسر وسفل كل أصبع أحرز من وسطه وهو أحرز من أعلاه وما قوى استمساكه أحرز واليد اليمنى أحرز وعكسه في الأعسر ويستويان في العامل بهما سواء (قوله) فيضمن بما ذكر) أي بالاتفاق أو بالأخذوان لينتفع لتعديه ويؤخذ من العلة أنه لو ظن أنها ملكه ولم ينتفع وردها لم يضمن واعتمده شيخنا الرملي ولو أخذ بعضا

[قوله إطلاق قولين] لأن كلام الربط والوضع في اليد يدفع شيئا غير ما يدفعه الآخر [قول المتن يضمن] قال الزركشي استثنى الشافعي رضي الله عنه في الأم ما أثار بطها بين عضده وجنبه فلا يضمن لأنه لا يجدي بين ثيابه أحرز من ذلك الموضع [قول المتن وأمسكها] أي أمواله بطها فقط فهو كما لو أمره بالربط فامتثل وحكمه أنه إن جعل الخيط من خارج فضاعت بالطرار ضمن أو بالاسترسال فلا وإن جعله من داخل انعكس الحكم [قول المتن أو جعلها في جيبه] قال الماوردي لو أثار ودفعها في الجيب فوضعها في كور عمامته ولم يشدها ضمن انتهى ثم محل التفصيل المذكور في المتن ما لم ينته إلى البيت والأوجب الوضع فيه لأنه أحرز فلو خرج بها بعد ذلك في كمه أو يده أو جيبه ضمن قاله الماوردي [قول المتن فإن أحز الخ] استثنى الفارقي وابن أبي عصرون ما إذا تأخر بها في حانوته للاتجار ونحوه ثم ذهب بها بعد انتهاء أمره إذا كان من عادته الجلوس في السوق إلى وقت معلوم قال الزركشي ولو أودعه وهو في حانوته فوضعها بين يديه فسرقت قال الماوردي إن وضعها ليرد تأدلهاموضعها لم يضمن وإن كان إهمالا ضمن [قول المتن بأن يضعها الخ] منه ما لو هجم عليه قطاع الطريق فألقاها في مضيفة أرادته الإخفاء فضاعت [قوله) بأن يعلم بها] أي ولو مكرها على ما قاله الروياني واختاره السبكي [قول المتن فللمالك الخ] وإن كان الائم منتفيا [قول المتن خيانة] رد عليه ما لو استعملها يظنها ملكه فإنه يضمن [قول المتن فيضمن] أي بالقيمة والأجرة

(٢٤ - قلوب وعمره - ثالث) (ومنها أن ينتفع بها بأن يلبس الثوب (أو يركب الدابة (خيانة) بالغاء (أو يأخذ ثوب) من محله (يلبسه أو المراهم) من محلها (لينتفعها فيضمن) بما ذكر وقوله خيانة أي لغير عذر أحرز به عن اللبس

لأنه لم يضمن فلا والثاني
ضمن لئنه الخيانة (ولو
خطأها بعمه ولم يضمن)
لصحة (ولو خطأ دهرام
كيسين للمودع ضمن في
الأمس) فخالفته الغرض
في التفریق والثاني يقول
قد لا يكون له فيه فرض
(ومتى صارت مضمونة
بانتفاع وغيره) كما تقدم
(ثم ترك الخيانة لم يبرأ) من
الضمان (فإن أحدث له
المالك استئثانا) كأن قال
استأمنتك عليها (برئ في
الأمس) والثاني لا يبرأ حتى
يردها إليه (ومتى طلبها
المالك لزمه الرد بأن يحل
بينه وبينها) وليس عليه
حملها إليه (فإن أخر بلا عذر
ضمن) وإن تلفت في زمن
العذر كقضاء الحاجة فلا
ضمن (وإن ادعى تلفها
ولم يذكر - بيا أو ذكر -
سببا) خفيا كسرقة صدق
يمينه) لأنه اتهمه (وإن
ذكر) سببا (ظاهرا
كحريق) فإن عرف الحريق
ومحومه صدق بلا يمين وإن
عرف دون محومه صدق
يمينه) في التلف به لا خاله
(وإن جهل) الحريق
(طوب بينة) على وجوده
(ثم يحلف على التلف به)
وإن نكل المودع عن
اليمين حلف المالك على نفي

من المراهق ليقتنع به ضمنها كلها إن قضى نحو ختم والاضمن مأخذه فقط فإن رده فكذلك إن
تميز أو تلفت كلها فإن تلف بعضها ضمن بقسطه فقط فيضمن نصفه إن تلف نصفها كذا قالوه وقالوا
أيضا أنه لو رد بدله ضمن الكل إن لم يميز والاضمنه وحده (فرع) دفع له ثوبا ليحرقه فانتفع به
ضمنه وأجرته وإن أحرقه بعد فإن أكرهه على إحراقه عينا لم يضمنه وقراءة الكتاب كلبس الثوب
في جيب ما تقدم (قوله لدفع الدود) أي مثلا ويصدق في إرادته يمينه (قوله ويأخذ) معطوف على
ينتفع أي لا على بلبس إذ لم ينتفع هنا وهذا ظاهر وإن خالفه شرح شيخنا كان حجر (قوله ولو نوى
الأخذ) أي بعد عقد الوديعة فإن نواه حال أخذها ضمن مطلقا وخرج بنية الأخذ الترددية وخطوره
ببالة فلا يضمن بهما (قوله ولم يأخذ لم يضمن) فإن أخذ ضمن من وقت النية وإن تقدم على الأخذ
(قوله ولو خطأها) ولو سهوا ونقل عن شيخنا الرمي خلافة (قوله بماله) أومال غيره (قوله ولم يميز) أي لم
يسهل تمييزها ضمن فشمخل خلط بر بشعير فإن تميزت كما ذكر لم يضمنها فإن تفتت بالخلط ضمن أرشها
ولو لم يميز بعضها ضمنه فقط (قوله والثاني يقول الخ) محل الخلاف إذا لم يفض خما ولم يقطع كيسا
أو يكسر صندوقا والاضمن قطعاً ولا ضمان بحل خيط قد ربط به رأس كيس أو نحو رزمة فمات لأنه
لمنع الانتشار لا لكم (قوله) فإن أحدث له المالك استئثانا برئ (خرج بالمالك غيره كوصى ووكيل
وخرج بأحدث استئثانا ماله أبرأه عافله من غير أحداث (قوله استأمنتك عليها) أو استحضنتكها
أو أبرأتك منها أو أودعتكها أو نحو ذلك (قوله ومتى طلبها المالك) أي المطلق التصرف ولم يتعلق
بالوديعة حق والا كسفيه ومفلس فالرد إلى الولي أو نحوه قال ابن حجر ولو حجر على الوديعة بالفلس
نزعت منه الوديعة ولم يرضه شيخنا ولو طلب أحد شريكين أودعاه حصته دفعهاله بأذن حاكم بقسمها
(قوله وليس عليه حملها إليه) نعم عليه ذلك في ردها بعد جردها وكالوديعة الأمانة الشرعية كثوب
ألقته الريح في داره فيلزمه إعلام المالك به لاجلها إليه (فرع) لو دفع له خاتماً أمانة على حاجة فله - كم الوديعة
(قوله كقضاء حاجة) من بول أو غائط وصلاة وطهارة وأكل ونحو ذلك مما في الرد بالعيب ولو طال زمن العذر
كاعتكاف نحو شهر منذور لزمه بضمها مع وكيل أمين فإن فقده فمحق حاكم فلم يفضل ضمن ولو قال ردها إلى من
شئت من وكلائي فأخراها عن طلبها منهم أو لا لم يضمن بخلاف ما لو قال ادفعها لأحد وكلائي فأخراها عن
طلبها منهم أو لا فإنه يعصى ويضمن (تنبية) لو ذهب بها لرددها على المالك فهو باق على الأمانة وإن أخرجهما
عن الحزب حتى سلمها إليه فإن تلفت بلا تقصير لم يضمن (قوله وإن ادعى تلفها) ولو بعد أن طلبها المالك
وقاله أردتها (قوله صدق يمينه) ولا بد في التلف أن يقول إنه بغير تقصير (قوله كسرقه) من نحو خالوة
والاطول بينة قاله شيخنا الرمي قال في الجواهر والغصب كالسرقة وألحق بعضهم به السقوط منه (قوله
ظاهرا) منه موت حيوان ذكر أنه بحضرة جمع (قوله بلا يمين) أي إن لم يتهم والاحلف وجوبه بالأصل
بقاء الوديعة وبذلك فارق ندب الحلف في الزكاة لأن الأصل براءة الذمة (قوله وإن ادعى) أي الوديعة التي
لا يضمن (قوله من اتهمه) أي أهل اللقبض ولو وكيلاً أرقباً أو حاكماً ومنه جاب ادعى الدفع لمن استعمله
[قوله لئنه الخيانة] أي وكما أن نية القنية تقطع حول التجارة (تنبية) عبارة المنهاج تفهم أنه
لو أخذ ضمن من حين النية لا من حين الأخذ فقط [قول المتن كيسين] لو كانا مشدودين ضمن
بمجرد الحل وإن لم يخلط [قوله من الضمان] أي كالأموال جردها ثم اعترف [قوله كأن قال استأمنتك]
قال الفاروق لو قال استودعتك إياها برئ قطعاً [قول المتن صدق يمينه] أي بالاجماع [قول المتن
أوعلى غيره] هذا بعمومه يشمل الأمانات الشرعية كالثوب التي ألقاها الريح واللقطة وهو كذلك
خلافاً للفقهاء في جزمه بالتصديق من غير بينة .

على الجبابة ووكيل ادعى الدفع لمولكه وأمين ادعى الرد على الوديع بعد عوده من نحو سفر وشمل ما ذكر مالو ادعى بعد موته الرد عليه قبله وما لو ادعى ورثة الوديع رد والنهم قبل موته (قوله آمينا) أى لم يمينه المالك (قوله وجعودها) بأن يقول لم تودعنى بضمن بخلاف لا وديعة لك عندي فيقبل بعده في دعوى الرد والتلف ويعذر في دعوى النسيان قبل التلف لا بعده (تنبيه) إذا ردت اليمين على المالك في التلف حلف على نفي العلم به (فروع) أودعه ورقة مكتوبة بأقرار أو نحوه فتلفت بتقصير ضمن قيمتها مكتوبة مع أجرة مثل الكتابة بخلاف مالو أودعه ثوبا مطرزا فتلف كذلك فإنه ضمن قيمته مطرزا فقط وفرق بأن الكتابة تنقص قيمة الورقة بخلاف الطراز في الثوب ولو ادعى اثنان على وديع بوديعة فإن صدقهما فالخصومة بينهما وإن صدق أحدهما فلا خر تحليف الوديع فإن نكل حلف الآخر وغرمه قيمتها ولو قال هي لأحدكما وأنبئت وكذبا في النسيان ضمن والأمر في اللقطة بعد تعريضها وفي ثوب ألقاه الرمح في داره وأيس من معرفة مالكما لبيت المال وإن لم يكن جائرا . ويجوز لمن هي في يده في هذه الحالة أن يصرفهما في مصارفهما أو في بناء نحو مسجد كرم باطكا لو كان الامام جائرا ، والله أعلم .

كتاب قسم النى والغنيمة

ذكره عقب الوديعة لأن المال الحاصل فيه كالوديعة في بيت المال للمسلمين أولأن المال عند الكفار كالوديعة للمسلمين كما يدل له معنى النى الآتى أولأن الوديعة قد يشول أمرها لبيت المال أو غير ذلك والقسم بفتح القاف وسكون السين بمعنى القسمة هنا ويطلق على العدل بين الزوجات وبفتحهما بمعنى الميّن وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحهما جمع قسمة والنى بقاء مفتوحة فتحتية ساكنة فهمزة مصدرة إذا رجع ثم استعمل في المال الراجع اليان الكفار لأن الله خلق الكون وما فيه لمنافع عباده المؤمنين وهو تحت يد الكفار كالعارية أو الوديعة فإذا أخذها المؤمنون فقدرج عله والغنيمة فميلة بمعنى مفعولة من الرّبح والمشهور تغايرها كإسأتى وبدليل العطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر إذا انفردا فإذا اجتمعا افترقا كالفقير والمسكين وقيل يطلق النى على الغنيمة دون عكسه وقيل تطلق الغنيمة على النى دون عكسه كما في قولهم لم نعمل الفئام لأحد قبل الاسلام فإن المراد بها مايم النى بل كانت الأنبياء إذا غنموا ما لا جموع فتأتى نار من السماء فتأخذهم ثم أحلت للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت في صدر الاسلام له خاصة لأنه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك بما استقر عليه الأمر فيما أتى ومعنى أخذ النار له حرقه بها في موضعه وهو بظاهره شامل لما لو كان فيه حيوان فراجع . ثم رأيت في حاشية العلامة العلقمى على الجامع الصغير ما يصرّح باستثناء الحيوان من الحرق لكن ينظر ماذا كان يفعل به وقد يقال يجوز حرقه في شرائعهم إذ لا يلزم أن يكون شرع من قبلنا كشرعنا مع أنه في شرعنا قد يجوز حرق الحيوان كما في الخمل والقمل إذا تعذر دفعه الا بالحرق على أن هذا الاشكال ساقط من أصله لأن الحرق هنا ليس من فعل البشر والله أن يفعل في خلقه ما يشاء فتأمل (قوله مال) وكذا غيره ولو أسقط اللام لشمله (قوله حصل) أى لنا بمعنى دخوله في قبضتنا لأنه في بيت المال (قوله من كفار) ولو غير حر بين أولم تبلغهم الدعوة مما حولهم فخرج سيد دارهم

[قول النى أو ادعى وارث المودع الخ] لو ادعى أن مورثه من ردّ على المالك قبل موته صدق على الأصح [قول النى على المالك] خرج به دعوى الرد على المستأجر نفسه فإنه يصدق .

(كتاب قسم النى والغنيمة)

[قول النى مال] هو باعتبار الغالب والافلاختصاصت كالأموال قبل لو قبل الحصول بكونه على سبيل الغلبة

أرادنى وارث المودع الرد على المالك أو أودع عند سفره آمينا فادعى الأمين الرد على المالك طوب (كل من ذكر (بينة) بالرد على من ذكره (وجعودها بعد طلب المالك مضمن) بخلاف انكارها من غير طلبه ولو كان بحضرته لأن خفاءها أبلغ في حفظها (كتاب قسم النى والغنيمة) (النى مال حصل من كفار بلا قتال

(و) بلا (إيجاف) أى
 اسراع (خيل وركاب) أى
 ابل (كجزبة وعشر تجارة
 وما جلا عنه خوفاً) من
 المسلمين عند سماع خبرهم
 (ومال مرتدة قتل أو مات
 و) مال (ذمى مات بلا
 وارث فيخمس) خمسة
 أخماس قال تعالى ما أفاء
 الله على رسوله من أهل
 القرى فله وللرسول ولذي
 القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل وكان صلى الله
 عليه وسلم يقسم له أربعة
 أخماس وخمس خمسة ولكل
 من الأربعة المذكورين
 معه خمس خمس ويصرف
 ما كان له بعده من خمس
 الخمس لمصالح المسلمين ومن
 الأخماس الأربعة للمرتدة
 كما ضمن ذلك قول المصنف
 (وخمس خمسة أحدها
 مصالح المسلمين كالنذور
 والقضاء والعلماء يقدم
 الأهم) فالأهم (والثاني
 بنوهاشم) بنو (المطلب)
 وهم المراد بذى القربى
 فى الآية لاقتصاره صلى الله
 عليه وسلم فى القسم
 عليهم مع سؤال غيرهم
 من بنى عمهم نوفل وعبد
 شمس له رواء البخارى
 (يشترك) فيه (الفنى
 والتقير والنساء وفضل
 التقير كالارث) فله
 سهمان وللاثنى سهم

فهو كدارنا وخرج مال مسلم عندهم (قوله خيل وركاب) ذكرهما للتبرك بالقرآن فتلهما غيرهما
 كرجالة وسفن ومنه المسروق لوجود الإيجاف فيه ومنه اللقطة والضالة والصغير منهم وأما ما أهده
 الكفار لنا والحرب قائمة فهو لمن أهدى له وليس فينا ولا غنيمة لعدم الإيجاف ولأنه باختيارهم
 (قوله أى ابل) هو كل ركاب لا واحد لهما ومقردهما بعيد أو راحلة (قوله خوفاً من المسلمين) ليس
 الخوف والمسلمون قيدا فغيرهم ولو نحو مرض كعجز عن حمل شئ كذلك (قوله بلا وارث) أى
 مستغرق لماله أو الفاضل منه فى إن انتظم بيت المال والارثة على الوارث كفى المسلم (قوله فيخمس)
 خلافاً للأئمة الثلاثة حيث صرفوه كله لمصالح المسلمين (قوله ما أفاء الله) لكن ليس فى الآية تصريح
 بذكر الخمس وإنما ذكر فى آية الغنيمة فحمل ما هنا عليها ولذلك ذكر الشارح الحديث بعدها
 لبيان (قوله وخمس خمسة) ويميز بالقرعة كما سيأتى (قوله فله) ذكره للتبرك (قوله يقسم) بالبناء
 للفاعل أو المفعول والمراد أنه يستحق ذلك إذالم يقع وإلا ما احتيج للحمل السابق ويجب فيه تقديم
 الأهم فالأهم (قوله كالنذور) بالثلاثة والمهمة المضمومتين جمع فقر بفتح فسكون وهو محل الخوف
 من أطراف بلاد الاسلام وأصله محل الفتح (قوله والقضاء) أى فى البلاد لا قضاء العسكر الذين معه
 يحكمون لأهل الفى فانهم منهم (قوله والعلماء) والمراد بهم المشتغلون بأى علم ولومبتدئين كعلم القراءة
 والطب وعلوم الأدب كالنحو ومثلهم الأئمة والمؤذنون ومن يريد حفظ القرآن وسواء فى الجميع الفنى
 والفقير وقدر المعطى الى رأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى الفقير العاجز
 عن الكسب أيضا (فرع) قال ابن عبد السلام لومنع السلطان حق المستحقين لم يجوز لهم الظفر لأنه
 لا يكون فى الأموال العامة وهذا أحد أقوال أربعة ذكرها الغزالي ثانيها له أن يأخذ كل يوم قدر قوته
 ثالثها أنه يأخذ كفاية سنة رابعها أن يأخذ قدر ما كان يعطيه الامام قال وهذا هو القياس وأقره فى
 المجموع قال العلامة الخطيب وهو الظاهر (قوله يقدم) أى وجوبا (قوله بنوهاشم الخ) فيه تطلب
 المذكور الى المنسوب الى من ذكره فخرج ولد غيرهم ولومنع بناتهم كما سيذكر (قوله وهم المراد بذى القربى
 فى الآية) أى وليس المراد مطلق القرابة الشامل لغيرهم ويدل لذلك المراد ما بعده (قوله بنى عمهم) هو
 مثنى ويدل منه ما بعده (قوله يشترك الخ) أى من حيث الاستحقاق وينبئ تقديم الأوج فالأوج
 (قوله كالارث) أى فى التفضيل وكذا فى عدم محبة إعراضهم عنه لافى غير ذلك فيجوز إعطاء الأخ مع
 الأب وابن الابن مع الابن ويستوى ذوا الجهتين كالشقيق مع ذى الجهة كالأخ للاب قال الأذرى ويعطى
 لخرج ما أورد من نحو المال المسروق منهم فانه غنيمة لافى [قول المتن وإيجاف خيل وركاب]
 واحدة راحلة من غير لفظه . قال الزركشى ينبئ أن تكون الواو فى الموضعين بمعنى أو والتقدير
 ما حصل عند انتفاء أحد هذه الأمور الذى هو أهم من انتفاء كل واحد ويلزم من انتفاء الأعم انتفاء
 الأخص [قول المتن خوفاً] مثله ما جلاوا عنه بغير خوف وعذر المصنف موافقة الغائب [قول المتن
 فيخمس] أى خلافاً للأئمة الثلاثة حيث قالوا يصرف الجميع للمصالح محتجين بأن آية الفى ليس
 فيها تخميس بخلاف الغنيمة . وأجيب بأن المطلق محمول على المقيد أى ترك بيان التخميس فى
 آية الفى إحالة على بيانه فى آية الغنيمة كذا ذكره الزركشى . قلت وقولهم ليس فيها تخميس محل
 توقف . نعم ليس فيها التخميس الذى قاله انتهى [قول المتن والعلماء] قال الغزالي بعد ذكر العلماء
 ونحوهم ويجوز أن يعطى هؤلاء مع الفنى ويكون الى رأى السلطان بالمصلحة حكاه عنه النووى
 فى باب البيع من شرح المذهب . قلت وعبارة المتهاج تقتضيه حيث أطلق فيه وقيد فى الأيتام [قول
 المتن كالارث] يريد أن هذا عطية من الله سبحانه وتعالى يفعل فيها ما ذكر كالارث بخلاف الوصية

الختى اسمياتى بلاوقف واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا يوقفه تمام نصيب ذكر ولله ان ربح
 انضاحه لتعذر الصلح فراجعه (قوله كما فعل الأولون) أى فهو اجاع محض لما قبله (قوله أى اليقيم)
 أى الذى هو مفرد اليتامى معناه لغة صغير ولو أتى أوختى ولو بميزا لأب له أى معروف شرعا فدخل
 ولد الزنا واللقيط والمنى باللعان واذا ظهر الأب فبهما رجع عليهما بمادفع لهما كذا نقل عن شيخنا
 الرملى وخالفه شيخنا الزياى فبهما وهذا فى حق الآدمى سواء كان له جد وأم أم لا وفاقد الأم منه يقال له
 منقطع وأما اليقيم فى البهائم فهو فاقد الأم وفى الطيور فهو فاقد أبويه معا (قوله ويشترط) أى من حيث
 الاعطاء لامن حيث الاسم كما ذكره مقابل المشهور (قوله فقره) بالمعنى الشامل للمسكنة ويشترط
 إسلامه أيضا (قوله المساكين) بالمعنى الشامل للفقراء فيشترط الاسلام أيضا (قوله وابن السبيل)
 أى الطريق بشرط الفقر والاسلام واباحة السفر (قوله ييم) أى وجوبا ان وفى المال (قوله الأصناف)
 وكذا آحادها وله التفضيل فى الأصناف والآحاد (قوله الأربعة المتأخرة) حيث ثبت اتصافهم بالاستحقاق
 وهو بالينة فى ذوى القربنى أو بالاستفاضة فيهم كما قاله شيخنا الرملى وبالينة فى اليتامى وكذا فى
 المساكين ان عرف للدمعى مال وادعى تلفه أو ادعى عيالا وإلصاق يمينه كإن السبيل ولا بد من
 البينة فى أهل الخمس الأول مطلقا ، ويجوز أن يجمع الامام للفقراء مع الخمس نصيبهم من الزكاة
 والكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أموال ومن اجتمع فيه رصقان أخذ بأحدهما باختياره فان كان أحدهما
 غزوا جاز الأخذ بهما وقول بعضهم لو اجتمع فى شخص يتم ومسكنة أخذ باليتم لأنه وصف لازم
 محدود ناشئ عن غفلة لأن الفقر شرط فى استحقاق اليقيم فتأمل ولو فقد واحد من الأصناف صرف
 ما يخصه إلى الباقيين منهم (قوله وقيل يخص) ظاهره وجوبا (قوله وان لم يتم) قال بعضهم المناسب وان
 عم الجميع بأن كان كثيرا فراجعه وقديراد بالأول وان لم يتم الامام بالاغطاء جميع من فى تلك الناحية
 وبالثانى وان عم المال لكثرة جميع الأصناف واختار الشارح الأول لأنه فى مقابلة التعميم الذى يجب
 على الوجه الأول (قوله بقدر الحاجة) مقتضاة أن ما زاد على قدرها يتبع نقله بلاخلاف وليس كذلك
 كما علم مع أن النظر لعموم الآية الذى جعله علة للجواب لا يفيد ذلك القيد فتأمل وفارق ما هنا من جواز
 النقل ما فى الزكاة من منعه بشق أهلها إليها وبأن الغالب أن المالك يفرقها كذا أجاب بعضهم وفيه
 بحث لأن ما ذكره إنما يفيد الأولوية لا المنع والوجه أن يقال لأن فقراء المحل قد ملكوا الزكاة قبل صرفها
 بخلاف النى فتأمل (قوله للمرتزقة) ومنهم قضاةهم وأنتمهم ومؤذونهم ونحوهم كما مر وسموا بذلك
 لطلبهم من الامام أرزاقهم (قوله المرصدون للجهاد) بخلاف المتطوعة فيعطون من الزكاة كإسائى آفا
 (قوله وعلى الأول) انما خصه لأن ماسائى فيها إذا فاضلت لا يتأتى على غيره (قوله فيضع) أى ندبا على
 المعتمد (قوله ديوانا) هو فى الأصل اسم شيطان وسائى فى الشرح أن أول من وضعه أمير المؤمنين عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه (قوله بكسر الدال) أى على الإفصح ويجوز الفتح وهو فارسي معرب وقيل عربى
 للأقارب فانها عطية آدمى على أن التمنى وأبأنور ذهب إلى التسوية كالوصية واعلم أنه يسوى بين المدلى
 بجهتين والمدلى بجهة وأنهم لو أعرضوا عنه لم يسقط حقهم بالأعراض [قوله ولا يعطى أولاد البنات] هذا قد
 يشكل عليه عدمهم من خصائصه عليه الصلاة والسلام انتساب أولاد بناته إليه والجواب قول الشارح كما فعل
 الأولون [قول المتن فقره] أى بالمعنى الشامل للمسكنة [قوله والثانى لا يشترط] استدلاله بالماوردى بأنه
 لو اشترط الفقر لدخل فى المساكين وأجيب بأن فائدة النص عليه عدم جواز الحرمان [قول المتن للمرتزقة]
 ولم يف النى بهم وهم فقراء جاز اعطاؤهم من سهم سبيل الله [قوله والثالث الخ] مأخذه ظاهرة الحشر
 ولا سيما كانت للنبي صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة به فتصرف من يملن به النصرة [قوله وعلى الأول]

ولا يعطى أولاد البنات كما
 فعل الأولون (والثالث
 اليتامى وهو) أى اليقيم
 (صغير لأب له ويشترط
 فقره على المشهور) لأن
 لفظ اليقيم يشعر بالحاجة
 والثانى لا يشترط لشمول
 الاسم للفقير (والرابع
 والخامس المساكين وابن
 السبيل) وسائى بينهما
 وبين الفقير فى الكتاب
 التالى لهذا (ويم الأصناف
 الأربعة المتأخرة) بالعطاه
 (وقيل يخص بالحاصل
 فى كل ناحية من فيها منهم)
 وان لم يتم الجميع للشقة
 فى النقل وأجيب بأن النقل
 لناحية لاشئ فيها أو لم
 يف ما فيها بمن فيها بقدر
 الحاجة لعموم الآية (وأما
 الأشخاص الأربعة فالأظهر
 أنها للمرتزقة وهم الأجناد
 المرصدون للجهاد) لعمل
 الأولين والثانى أنها للمصالح
 كخمس الخمس وأما
 العهد المرتزقة فيرجع إلى
 الأول ويخالفه فى الفاضل
 عنهم والثالث أنها تقسم
 كما يقسم الخمس خمسها
 للمصالح والباقي للأصناف
 الأربعة وعلى الأول
 (فيضع الامام ديوانا)
 بكسر الدال وهو

أوجاعة عريضا) ليعرض عليه أحوالهم ويجمعهم عند الحاجة ونسبه قال في الروضة مستحب (ويبحث عن حال كل واحد منهم) (وعليه وما يكفيه فيعطيه كفايتهم) نفقة وكسوة وغيرهما ليتفرغ للجهاد (ويقدم في إثبات الاسم والاعطاء قريشا) استحبابا لشرفهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولحديث قتموما قريشا رواء الشافعي بلاغا وابن أبي شبة بإسناد صحيح (وهم ولد النضر بن كنانة أحد أجداده صلى الله عليه وسلم) (ويقدم منهم بني هاشم) جده الثاني (و) (بني المطلب) شقيق هاشم (ثم) (بني عبد شمس) شقيق هاشم (ثم) (بني نوفل) أخى هاشم لأبيه عبد مناف بن قصي وتقديم بني المطلب لما تقدم من نسوبة النبي بينهم وبين بني هاشم في القسم (ثم) (بني عبد العزى) بن قصي لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم فان زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (ثم) سائر البطون الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) منهم

(قوله وينسب) أي الامام ومنصوبه يسمى صاحب جيش وهو ينسب النقباء وهم ينسبون العرفاء قاله يرف منسوب الامام بواسطة وسمى بذلك لأنه يعرف أسماء من هو منسوب عليهم (قوله ونسبه) قال في الروضة مستحب وهو المتمد (قوله ويبحث) وجوبا (قوله وعياله) ممن عليه مؤتاهم كزوجاته وان حدثن ولم يحتج اليهن وأمهات أولاده كذلك وقيد بعضهم بالاحتاج اليه منهم وفارقن الزوجات بانحصارهن في أربع وأولاده وان حدثوا لعدم اختياره في حديثهم وعبيده المحتاج اليهم حتى لو لم يكن له عبد واحتاج اليه لزمانه أو خدمته وكان ممن يخدم أعطى عبدا ومؤتاه وكذا الفرس لمن يقاتل فارسا بخلاف غيره لا يعطى دواب ولا مؤتاه را شرط شيخنا الرمي في كل من يعطى لأجله أن يكون مسلما وبعضهم يشترط ذلك في أمهوله ولا في زوجاته وبه قال شيخنا وهذا كله في حال حياته وسيأتي ما بعد موته (قوله وما يكفيهم) ويراعي في ذلك الزمان والمكان والرخص والغلاء وعادته مسروعة وضدها ويزاد بزيادة مومنه (قوله فيعطيه كفايتهم) ويملك ما يعطاه على الراجح ولو تزوجته وولده ويصير اليهم من جهته قال شيخنا وله التصرف فيما يأخذ ولو بغير الاعطاء لهم لأن المؤتة التي عليه دفعها من أي شيء أراد (قوله ويقدم) أي استحبابا كما سبذ كره (قوله قريشا) سمو بذلك لتقرشهم أي تجمعهم أولادتهم وأغبر ذلك (قوله رواء الشافعي بلاغا) أي بصيغة بلغنى (قوله ولد النضر) وقيل ولد فهر بن مالك بن النضر (قوله ابن كنانة) وهو ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان إلى هنا انتهى النسب المجمع عليه (قوله أحد أجداده) هو بدل من النضر وهو الجد الثاني عشر وسيأتي (قوله جده الثاني) هو بدل من هاشم وقيل عبد المطلب (قوله عبد مناف) هو جده الثالث وهو أبو الأربعة المذكورين (قوله ابن قصي) بضم القاف وفتح المهملة وتشديد التحتية هو جده الرابع وهو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالمهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر المتقدم وإذا ضم هذا إلى ما سبق انتظم له عشرون جدامتفق عليها وهم عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان اه (قوله بني عبد العزى) بضم المهملة وتشديد الزاى المهجمة وأخوه عبد مناف وأشار إلى علة تقديمهم بقوله لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم لأن زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (قوله بنو عبد الدار) هو أخوه عبد مناف أيضا فهو لاء الثلاثة أولاد قصي ثم يقدم بعد بني عبد الدار بنو زهرة بن كلاب لأنهم أخواله صلى الله عليه وسلم ثم بنو مخزوم لمكان أبي بكر وعائشة رضي الله عنهما ثم بنو عدي لمكان عمر رضي الله عنه ثم بنو جهم ثم بنو عامر ثم بنو الحارث (قوله حيان) مثنى حى بمعنى قبيلة ويبدل منهما الأوس والخزرج ويقال لهم بنو قبيلة بقاء مفتوحة فتحية ساكنة اسم جدتهم العليا ويقدم منهم الأوس لأنهم من ذرية أخواله صلى الله عليه وسلم (قوله سائر العرب بعد الأنصار) أي وبعد الأقرب إلى الأنصار كضر فريرة فعدنان فقمعطان ويقدم في العرب والهمم بالقرب فيسبق الاسلام فبالدين فبالسن فبالهجرة فبالشجاعة فباختيار الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظرا للافتخار هنا (قوله وهذا الترتيب مستحب) وهو ما سار بقوله ويقدم في إثبات

كان الشارح خص التفرع بالأول لأن قوله الآتي فان فضلت الأخاس الخ لا يأتي على غيره [قوله كما في الشامل] أي خلا لما قال غيره المراد به من يضبط الأسماء [قوله ونسبه الخ] سكت عن بيان الديوان وكذا في الروضة وهو يجمع الوجوب لكن صرح الامام بالاستحباب [قول المتن ثم الأنصار] هم من ولد قمحطان

بمضي عبد العزى بنو عبد الدار بن قصي (ثم) بمضي (الأنصار) لأنهم الجيدة في الاسلام وهم حيان

الأوس والخزرج (ثم سائر العرب) أي باقيهم (ثم) بضم الهمزة لأن العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الترتيب مستحب

(ولا يجب في الديوان أحمى ولا زنا ولا من لا يصلح للغزو) غيرهما لجزأ وغيره وإنما ثبت الأقوياء المستعدين للغزو من الرجال المكلفين الأحرار زاد في الروضة المسلمين (ولو مرض بعضهم أو جن ورعى (١٩١) زواله) أى زوال مرضه أو جنونه

(أعطى) للابن رغبت الناس
عن الجهاد ويستقلوا
بالكسب (فإن لم يرج)
زواله (فلا يظهر أنه يعطى)
أيضا (وكذا) تعطى
(زوجته وأولاده إذا مات)
للاستقلال بالناس بالكسب
عن الجهاد إذا علموا ضياع
عيالهم بعدهم (فتعطى
الزوجة حتى تنكح والأولاد
الذكور (حتى يستقلوا)
بالكسب والامات حتى
يتزوجن كما اقتضاء كلام
الوسيط والقول الثاني
لا يعطى هو ولا عياله بعده
لعدم رجاء نفعه ولزوال
تبعيته له (فإن فضلت)
بالتشديد (الأخماس الأربعة
عن حاجات المرتزقة وزرع)
الفاضل (عليهم على قدر
مؤنتهم والأصح أنه يجوز
أن يصرف بعضه في
إصلاح الثغور والسلاح
والكرام) أى الخيل لأن
ذلك عدة لهم ويكون
الموزع الباقي بعد ذلك
والثاني المنع بل يوزع
جميع الفاضل (هذا حكم
منقول النية فأما عقاره)
وهو الدور والأراضي
(فالذهب أنه يجعل وقفا)
بأن يقفه الامام (وتقسم
غلته) كل سنة (كذلك)
أى مثل قسم المنقول

الاسم الى هنا (قوله ولا يثبت) أى ندبا فيكره عند شيخنا الرملى والزياىدى وقال ابن حجر وجوبا
فيحرم وهذا في اثبات أسماء المرتزقة أما عيالهم فيثبتهم مطلقا (قوله أعطى) وإن محى اسمه من
الديوان قال شيخنا ومحواسم من لم يرج وطال مرضه مندوب وفي ابن حجر وجوبه ولعل الاعطاء
الذكور في هذا وما بعده واجب (قوله للاستقلال بالناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء
أولاد العالم وظائفه بعد موته لرغبة الأتقى في العلم لاعتنه وهذا في الأوقاف وأما أموال المصالح فأولاد
العالم بعده يعطون كما هنا (قوله فيعطى الزوجة) وإن تعددت وكذا المستولدة (قوله حتى تنكح)
أو تستغنى أو تموت (قوله الذكور) قيد به لمناسبة قوله ليستقلوا الخ ولو أدخل الاناث في كلامه
لكان أولى لايهام ما ذكره بقاء اعطاء البنات قبل التزوج وإن استقلوا وليس كذلك وقيد شيخنا
الرملى من يعطى في جميع من ذكر بالاسلام والخيرة في قدر المعطى وزمن الاعطاء للامام وله اسقاط
بعضهم لكن بسبب ول بعضهم اخراج نفسه ان استغنى والا امتنع ويجب من طلب اثبات اسمه ان
كان أهلا ورآه مصلحة وفي المال سعة (فرع) من مات من المرتزقة قبل جمع المال فلا شيء له
والا فنصيبه لو ارثه (قوله بالتشديد) أى في الضاد المجهمة مع فتح الفاء وجوز بعضهم التخفيف
وفيه ايهام بقاء جميع الأخماس الأربعة (قوله وزرع الفاضل عليهم) أى الرجال البالغين من المرتزقة
لاعلى غيرهم ولا ذرارهم (قوله على قدر مؤنتهم) لعل المراد على قدر نسبة ما أعطى لكل منهم من جلة
ما أخذ من الجيع فراجع (قوله يصرف بعضه) أى الفاضل لاجمعه (قوله والكرام أى الخيل) وكذا في
غير ذلك كبناء الربط والمدارس عند المصلحة وله صرفه في غير مصرفه ويعوضهم عنه وله صرفه لهم عن
عام قابل والغرض من ذلك أن الامام لا يبقى في بيت المال من النية شيئا وجعله مصرفا ولا يدخر منه شيئا
لبحر خوف نازلة العياد بالله تعالى واذنزلت واحتاجت لمال فعلى أغنياء المسلمين وقال المحققون له الادخار
(فرع) قال في الروضة من عجز بيت المال عن اعطائه بقى ما كان يأخذه ديناعليه لا على نظره (قوله
بأن يقفه الامام) وغلته أربعة أخماس المرتزقة وخمسها لأهل الخمس الخمسة وهذا إن رآه مصلحة وله
يبعه إن رآه مصلحة وقسم ثمنه على ما ذكره وله قسمه إن رآه كذلك الا خمس الخمس النية للمصالح
لأنه لا يتصور قسمته فوقه أولى (قوله ومقابل المذهب الخ) فيه أن التعبير بالمذهب في غير محله (قوله
ووجه أنه يقسم) وقد مر ترجيحه إن رآه مصلحة ومر عدم تصوره في سهم المصالح ولذلك استثناء .

(فصل) في الفئمة وما معها من تخميس وغيره ومر معناها لغة وما ذكره معناها شرعا (قوله مال)
ونحوه كمال (قوله حصل) أى حصله الكاملون من ابلوغ وعقل وحرية وكورة والافيقسم ما بقى منه
بعد اخراج الخمس عليهم على حسب ما يراه الامام وأما ما حصله الذميون بقتالهم لأهل الحرب فهو لهم ولا
يتعرض لهم فيه فلو أخذ من مسلم وكافر خست حصة المسلم وحده (قوله من كفار) أى حريين فقط

[قول المتن ولا من لا يصلح للغزو] وهو من عطف العام على الخاص [قول المتن زوجته وأولاده] افراد
الأول وجع الثاني ربما يوهم الاقتصار على زوجة وليس كذلك والجواب أنه مفرد مضاف فيعم ولو
كانت الزوجة ذمية قال الزركشى لم أر فيه نقلا ثم استغرب أنها تعطى [قول المتن وزرع] قال الزركشى
هنا فرع للامام صرف مال النية في غيره ويعطيهم من غيره إذا رأى المصلحة في ذلك بخلاف الزكاة
(فصل : الفئمة مال حصل) قال الزركشى الأحسن حصوله ليخرج ما حصل بقتال أهل الذمة لهم فليس
بفئمة لنا ولا يجب تخميسه وقوله من كفار أى أهل حرب بقرينة القتال وقوله وإيجاف الواو بمعنى أو أو هو

أربعة أخماس المرتزقة وخمسها للمصالح والأصناف الأربعة سواء ومقابل المذهب وجه أنه يصبر وقفا من غير جعل ووجه أنه
يضم كالمنقول الاسم المصالح (فصل) (الفئمة مال حصل من كفار بقتال وإيجاف)

بجمل وركاب (فيقدم منه السلب للقاتل) المسلم حرا كان أو عبدا صيبا كان أو بالغذا كرا كان أو أتي قال صلى الله عليه وسلم من قتل
قتيلاه سلبه رواه الشيخان (١٩٢) (وهو ثياب القتيل والخف والران) بلراء والنون وهو خوف بلا قدم (وآلات الحرب

صكسرج) أي زردية
(وسلاح ومركوب وسرج
ولجام) ومقود (وكذا
سوار) وطوق (ومنطقة
وخاتم ونفقة معه) بهميائها
(وجنبية تقاد معه) وفي
المرور وغيره بين يديه (في
الأظهر لاحقية مشبودة
على الفرس) بما فيها من
الأمثلة والدرهم (على
المنهب) والطريق الثاني
يطرد القولين فيها وجه
أولهما أن هذه الأشياء في
يده تمتد طمع القاتل بها
والثاني قال ليس مقاتلا إليها
والفرق بين الجنبية
والحقبة أن الجنبية في معنى
المركوب (وأنما يستحق)
السلب (بركوب غرر يكفي
به شركا في حال الحرب
فلورجى من حصن أو من
الصف أو قتل نائما أو أسيرا
أو قتل) أي الكافر (وقد
انهزم الكفار فلا سلب
له) لا تنفاه ركوب الفرر
الذكور (وكفاية شره أن
يزيل امتناعه بأن يفتأ عينيه
أو يقطع يديه ورجليه وكذا
لو أسره أو قطع يديه أو
رجليه في الأظهر) والثاني
يقول في الأسر لم يندفع به
شره كله وفي قطع اليدين
قد هرب ويجمع القوم وفي

(قوله بجمل وركاب) أي إبل وكذا راجلة وسفن ومنه ماسرق أو لقط كما مر (قوله ذكرا كان أو
أثمي) أنجميا كان أو مجنوناً لا ذمياً ولا عبداً مسلماً لذي ولا مرجفاً ولا مخذلاً بل يمنعان من الخروج
كما يأتي وقيد بعضهم القتل بغير المكروه فلا سلب في قتل نحو أب وبغير الحرام فلا سلب في قتل
امرأة وصبي لم يقاتلا واعتمده شيخنا في الثاني دون الأول (قوله قال صلى الله عليه وسلم) فيه رد
على من قال أنه من قول أبي بكر بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه (قوله وهو ثياب
القتيل) أي الملبوسة له وإن زادت على الحاجة وكذا ما بعدها (قوله وسلاح) أي معه ولو حكام
فيشمل مامعه وإن زاد على الحاجة وما يحتاجه وليس معه وإن تعدد بخلاف مالا يحتاجه كما في شرح
شيخنا أي وليس معه (قوله ومركوب) أي بالفعل أو زمامه بيده لا ما يمد غلامه ولا ولد مركوبه
ولا عبده ولا ما يحمل ثقله ونحو ذلك (قوله ونفقة بهميائها) أي كيسها (قوله وجنبية) أي واحدة
وإن تعددت والخبرة فيها للقاتل (قوله وفي المهر الخ) فعبارة المصنف أولى إذ لا فرق بين كونها بين
يديه أو خلفه أو بجانبه (قوله لاحقية) وسميت بذلك لكونها على حقو البعير (قوله بما فيها من
الأمثلة والدرهم) يفيد أنه ليس فيها آلة حرب والا ففيه مامر (قوله بركوب) أي ارتكاب غرر
يكفي به أي الركوب ومنه اغراء نحو كلب عقور عليه لا نحو أنجمي ومجنون كما مر لأنهما من أهل الملك
(قوله أو أسيرا) أي ممنوعاً من الحرب فلو لم يمنعه من أسره من الحرب فإن قتله فله سلبه أو قتله غيره
استحق سلبه أو قتله هو وغيره اشتراكاً في سلبه (قوله وقد انهزم الكفار) أي وكان المقتول من المهزومين والا
فله السلب وخرج ما لو تحزقوا أو تحيروا أو قصدوا الخديعة فالسلب في ذلك باق للقاتل (قوله يفتأ عينيه)
المراد زال ضوءهما من له عين واحدة تكفي أزالتهما (قوله وكذا لو أسره) أي وحده فله سلبه إن منعه من
الحرب كما مر فلو قتله غيره لم يستحق هذا القاتل سلبه وكذا من قتله بعد قطع يديه ونحو ذلك مما يأتي ولو أخذه
واحد فقتله آخر فالسلب للأول ولو قطع واحد رجلاه وآخر رجلاه الأخرى مثلاً فإن وقعا معا اشتراكاً في سلبه والا
فالوجه أنه للثاني لأن الأول لاحق له كما يأتي وقول بعضهم إنه لهما كما في مسألة الاستواء السابقة فيه نظر
فراجعه (قوله ويجزى الخلاف في قطع يدورجل) سواء قطعهما معاً أو مرتباً فله السلب (قوله بخلاف قطع
أحدهما) أي اليدين أو الرجلين فلا سلب لقاطعهما إن يحصل بهما الختان والأفله السلب كما مر وعليه يحمل
ما وقع في قصة أبي جهل (قوله ولا يخمس السلب) أي إن استحقه القاتل والأبأن لم يستحقه أو بعضه
فيخمس كبقية الغنيمة برده إليها (قوله تخرج مؤنة الخ) أي قدر راجرة مثل ذلك فلا تجوز الزيادة

لموافقة الغالب [قول المتن للقاتل] يشترط ألا يكون ذلك القتل منهياً عنه كما في الفسار والأطفال وأما من
يكره قتله من الأقارب كالأب فمحل نظر [قول المتن وهو خوف بلا قدم] أي فنفعه خاص بالساق [قول المتن
وسلاح الخ] لو كان الغلام يحمله وينار له ما يحتاج إليه قال الإمام يجوز أن يكون كالفرس المجنوب ويحتمل
خلافه اه ولو جاوز العادة في السلاح ونحوه قال الإمام فالزائد محمول لاسلاح انتهى ولو كان لفرسه مهر لم
يدخل [قول المتن وجنبية] تعبيره يفهم الاقتصار على واحدة وهو كذلك فلم عند التعدد يختار واحدة كما
اختاره النووي لأن الزيادة كما قال الزركشي إن لم تكن نافعة فلا ينبغي أن تكون ضارة [قول المتن
لاحقية] سميت بذلك لأنها تجعل على حقو البعير [قول المتن بأن يفتأ عينيه] المراد إزالة الضوء
بفق أو غيره [قول المتن أو قطع يديه ورجليه] ولو قطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل
انقضاء القتال فهل يشتركان محل نظر [قول المتن على المشهور] لقوله صلى الله عليه وسلم له سلبه أجمع

قطع الرجلين قد يقال يقاتل راكبا بيديه ويجزى الخلاف في قطع يد ورجل بخلاف قطع أحدهما (ولا يخمس السلب [قول
على المشهور] والثاني يخمس نفسه لأهل الخمس والباقي للقاتل (و بعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) للعاجل ذلك

(ثم خمس الباقي خمسة لاهل خمس التي قسم) بينهم (كاسبق) قال تعالى واحملوا انما غنمتم من شيء فان قسمه للرسول الآية (والاصح ان النفل) بفتح النون والفاء (يكون من خمس الخمس المراد للمصالح (١٩٣) ان نفل عما سبق في هذا القتال)

والثاني من أصل الغنيمة
والثالث من أربعة أخماسها
(ويجوز أن ينفل من مال
المصالح الحاصل عنده
والنفل زيادة بشرطها الامام
أو الامير لمن يفعل ما فيه
نكابة في الكفار)
كالهجوم على قلعة والعدالة
عليها وحفظ مكن
ومحسوس حال (ويجهد)
الشارط (في قدره) بقدر
الفعل وخطره فان كان مما
سيغنم فيذكر جزأ كربع
أو ثلث وتحتل فيه الجهالة
للحاجة وان كان من
الحاصل عنده فيشترط كونه
معلوماً ويجوز أن ينفل
من غير شرط من ظهر منه
في الحرب مبارزة وحسن
اقدام وأثر محمود ما يليق
بالحال (والأخماس الأربعة
عقارها ومنقولها للغانين)
أخذنا من الآية حيث
اقتصرت فيها بعد الإضافة
اليهم على إخراج الخمس
(وهم من حضر الوقعة بنية
القتال وان لم يقاتل) ومن
حضر لا بنية وقاتل في
الظاهر الآتي ومن حضر
غير كامل فله الرضخ في
الظاهر الآتي (ولاشئ لمن
حضر بعد انقضاء القتال
وفيما قبل حيازة المال

عليها ولو فعل ذلك متطوع امتنع الإخراج من أصله كمال القيمة (قوله خمسة لاهل خمس التي الخ) أي ويميز
خمسهم بقرفة ونجب ان احتيج اليها بان تؤخذ خمسة أوراق ويكتب في واحدة قلة أو لأصالح وعلى البقية
للغانين وتدرج في بنادق ويخرج عليها (قوله والفاء) أي وفتح الفاء ويجوز اسكانها وهو لغة الزيادة وشرعا
ما ذكره المصنف هنا (قوله ان نفل) بتخفيف الفاء وتشديد هاء وتعدي في الثاني لانتين (قوله الامام
والامير) ويتعين الاصالح منهما (قوله لمن يفعل) ولو غير معين (قوله ويجهد الشارط) من امام أو أمير (قوله
كربع أو ثلث) أي من الخمس المذكور (قوله ويجوز الخ) فهذا قسم آخر من النفل (قوله والأخماس الخ)
ويندب قسمتها بينهم بعد اقرار الخمس وقبل قسمته بين أهله ويكره تأخير قسمتها بينهم والافضل قسمتها
بدار الحرب بل تجب ان يطلبوها ولو بلسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيئاً فهو له خلافاً للأئمة الثلاثة وما
نقل أنه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبفرض ثبوته فالغنيمة كانت له يتصرف فيها بما يراه (قوله
عقارها) وفارق ما هنا تحجير الامام في عقار التي كاسر لانه هنا حصل بفعلهم (قوله للغانين) وهم السرايا
المبعوثه لدار الحرب سواء اتحدت سريةهم أو تعددت وسواء اتحدت جهتهم أو اختلفت بشرط اتحاد باعهم
أو معاونة بعضهم بعضاً الا فلا بكل سرية حكم وحدها فيما غنمته (قوله وهم من حضر الوقعة) قبل الفتح ولو
بعد الاشراف عليه وشمل ما ذكر غير الكامل معه لا منفرداً كاسر فقوله ومن حضر لا بنية وقاتل الخ
تتيم لاقسام الغانين الذي أشعر كلام المصنف بانهم ليسوا منهم ودخل أيضاً فيهم جاسوس وكين ومتأخر
لحراسة العسكر من هجوم العدو وكافر أسلم وحضر وان لم يقاتل وأسبره من الكفار وان لم يقاتل أو
قاتل خلاص نفسه ومتحيزاً إلى فئة فرية ومتحرف لقتال ويصدق بيمينه في ذلك ان عاد قبل انقضاء الحرب
والا فلا يصدق (قوله ومن حضر غير كامل) شامل لما إذا لم ينو القتال ولم يقاتل وظاهر ما سيأتي يوافقه
وقيده بعضهم بما إذا حضر بنية القتال وأقاتل فقوله في الاظهر متعلق بمن حضر لا بالرضخ لانه لا خلاف فيه
كاسياً (قوله ولا شئ لمن حضر الخ) وكذا لا شئ للنفل أو مرجف وان حضر بنية القتال وقاتل ولا
لمهزم غير متحرف ولا متحيز ان لم يعد فان عاد قبل انقضاء الحرب استحق من المحوز به عوده ومثله من
حضر في أثناء القتال (قوله وكذا بعد الخ) وعكسه كذلك (قوله بناء الخ) وهذا مرجوح والحامل
للشارح على هذا البناء جعله الحق في كلام المصنف بمعنى النصيب الذي ملكه ولو جعل الحق فيه بمعنى حق

(قول المتن ان نفل) ضبطه المؤلف بالتخفيف ومعناه جعل النفل فيكون متعدي واحد ويجوز التشديد
فيتعدي لانتين (قول المتن لمن يفعل) أي معيناً أو غيره (قوله ويجوز أن ينفل الخ) قال الزركشي ان
هذا القسم يتعين فيه سهم المصالح ولا يجري فيه الخلاف السابق (قوله في الاظهر الآتي) لك أن تقول وكذا
على مقابل الاظهر أيضاً لانه من أهل الرضخ حينئذ وأصحاب الرضخ من الغانين (قوله ومن حضر غير
كامل) أي فهو من جملة الغانين والعبارة تشمل لان الكلام فيمن يستحق من الأخماس الأربعة لا فيمن
يستحق السهم فقط وقوله الاظهر الآتي في قوله ومحل الأخماس الأربعة في الاظهر وذلك لان الكلام هنا في
بيان الغانين المستحقين للأخماس الأربعة ولا يكون غير الكامل منهم على الاظهر المذكور لان مقابله
يجعل الرضخ من أصل المال أو من الخمس وقوله في الاظهر حال من قوله من حضر (قول المتن بعد انقضاء
الخ) مثل ذلك ما لو حضر قبل الانقضاء ولكن بعد المحوز خلافاً للإمام والغزالي (قول المتن خقه لوارنه)
قال ابن الرفعة اذا قلنا الغنيمة لا تملك الا بالقسمة أو باختيار التملك وهو الصحيح ومات قبل ذلك فينبغي ان

والحيلة قوما (ولومات في القتال فالذهب أنه لا شيء له) والطريق الثاني فيه قولان أحدهما أنه يستحق بحضوره بعد الوقعة والثالث أن حصلت الحيلة بذلك القتال (١٩٤) استحق أو بقتال جديد فلا (والأظهر أن الاجبر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة

والتاجر والمخترف يسهم لهم اذا قاتلوا لشهودهم الوقعة والثاني لا اذا لم يقصد الجهاد (وللراجل سهم وللفرس ثلاثة) سهمان للفرس وسهم له للاتباع رواء الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الافرس واحد عربيا كان أو غيره) كالبرذون أبواه مجعبان والمجعين أبوه عربي وأمه مجعية والمقرف بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء أبوه مجعى وأمه عربية (للابعير وغيره) كالقبيل والبغل والجار لان هذه الدواب لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له بالكروالفر الذين تحصل بهما النصره نعم يررض لها ورضخ القبيل أكثر من رضخ البغل ورضخ البغل أكثر من رضخ الجار (ولا يعطى لفرس أعجف) أى مهزول (وملا غناء فيه) بفتح المجمة والمد أى نفع كالكبير والمهرم (وي قول يعطى ان لم يعلم نهى الامير عن احضاره) كما يعطى الشيخ الكبير اذا

التملك لسلم من ذلك (قوله ولومات في القتال فلا شيء له) على ما ياتي وكذا الوجن أو أعى عليه وخرج بذلك جرحه ومريضه وموت فرسه فلا يسقط حقه ولا حق فرسه لانه تابع ولوماتا معا فالحكم كذلك وقال شيخنا لا شيء له ما وفيه وقفة (قوله ولا شيء له) أى فيما غنم بعد موته ولو ارثه حصته فيما حيز قبله ان وجد (قوله ان الاجبر) يسهم له اذا قاتل والا فلا وهذا في اجارة العين أما اجارة الذمة فيعطى وان لم يقاتل لتمكنه من انابته فغيره عنه وسواء في الشقين المسلم وغيره وسواء كانت المدته معلومة أو لا أما الاجبر للجهاد فان كان كافرا فله أجرته فقط وان كان مسلما انفسخت بحضوره الصف فليس له أجره ولا سلب ولا سهم ولا رضىخ على المعتمد عند شيخنا الرملى وشيخنا الزايدى ونقل عن والد شيخنا الرملى استحقاقه السلب (قوله والتاجر والمخترف) هما منصوبان عطف على التاجر فيسهمان ان قاتلا (قوله سهمان للفرس) وان ماتا وباعه أوضاع وان قاتل غيره عليه أو كان مستعارا أو مستأجرا وكذا منغصب ولم يحضر ماله الوقعة وقاتل على غيره والا فسهم له ماله ولو حضرا ثلثان بفرس فلكل منهما سهمه وأما الفرس فله سهمان ان قاتل عليه أحدهما بعد الآخر أو ركبه معا وصلح للسكر بهما والا فله الرضىخ ويقسمان ما خصه ويوزع بحسب الملك ان كان ولو قاتل في سفينة ومعه فرس فان قرب من البر بحيث يتمكن من القتال عليها فيه اسهم له والا فلا شيء له (قوله ولا يعطى الالفرس) أى ان بلغ سنة ولو فى أثناء القتال (قوله كالبرذون الخ) قال بعضهم هذه الاوصاف يتصف بها آدمى فراجع (قوله ورضخ القبيل أكثر من رضخ البغل) وكذا رضخ البعير ان صلح للسكر والا فدون البغل وهذا جاع به شيخنا الرملى كوالدهما تناقضا فى كلامهم (قوله ولا يعطى) أى لا يسهم لفرس أعجف أى من أول القتال بل له الرضىخ والابقي سهمه كالمات (قوله وملا غناء فيه) أى لا يسهم له بل يررض كما مر (قوله بفتح المجمة والمد) أما بكسرهما فمع القصير ضد الفقر ومع المد انشاد الاشعار ونحوها (قوله كالكبير والمهرم) ومثله الحرون والجوح ومالم يبلغ سنة كما مر وما تولد بين ما يررض له وغيره فيررض للجميع (قوله والعبد) بالمعنى الشامل للامة (قوله والصبي) بالمعنى الشامل للصبية (قوله والمرأة) ومثله الخنثى نعم ان اتضح بعد القتال بالذكورة أسهم له (قوله والدمي) المراد به الكافر المعصوم كالعهدة والمؤمن وكذا حربي يجوز لنا الاستعانة به ويلحق بهؤلاء الاعمى والزمن وقائد الاصابع أو جميع الاطراف وتاجر ومخترف لم يقاتلا (قوله اذا حضروا) قال فى المنهج وفيهم نفع ليخرج نحو طفل صغير وسيأتى فى كلام الشارح ما يدل له وشمل ما ذكر ما اذا اتقى منهم القتال ونبتت معا وفيه مامر (قوله فلم الرضىخ) أى وتخليهم أيضا وشرط شيخنا أن لا يبلغ رضىخ الواحد ورضخ فرسه أى مجموعهما سهم رجل

ينتقل الى الورثة حتى التملك لالملك اه وعبارة المؤلف لانا بابه (قول المتن الالفرس) أى بشرط أن يكون جذعا أو ثنيا بانه عليه الرافى فى باب المسابقة (قوله لان هذه الدواب الخ) استأنسوا بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط الخيل الآية حيث اقتصر عليها ولو تولد بين ما يسهم له وما لا يسهم له لم يسهم له قاله أبو الفرج الزاز (قول المتن وملا غناء فيه) من عطف العام على بعض افراده ثم المراد من اتصف بما ذكر فى أول الامر وأما اذا عرض له ذلك فى أثناء القتال فمسئلة أخرى (قول المتن نهى الامير) قال الزركشى لو قيد الاعتبار بعلمه نهى الشرع لكان أولى (قول المتن اذا حضروا) أى لو حضروا منفردين وغنموا فلم يحكم الكاملين على الاصح (قول المتن فلم الرضىخ) هو اعادة العطاء القليل وجوز ابن بونس فيه الحاء المهمة ليعطى

حضر وفرق الاول بان الشيخ ينتفع برأيه ودعائه وقوله ان لم يعلم نهى الامير صادق بما فى الروضة كاصلها ان لم يبلغ النهى (والعبد والصبي والمرأة والدمي اذا حضروا) الوقعة (فلم الرضىخ) للاتباع رواء فى العبد الترمذى ومصححه وفى النساء والصبيان خبر البهقي مرسل فى قوم من اليهود أبوداود بلفظ أسهم وحل على الرضىخ

(قوله)

وسواء أذن السيد والولي والزوج في الحضور أم لا (وهو دون سهم) وإن كانوا فرسانا (١٩٥) (ويجتهد الامام في قدره) بحسب

ما يرى ويفاتر بين أهله بحسب نفعهم فيرجح المقاتل ومن قتله أكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى ونسقى العطاش على التي تحفظ الرجال (وعمله الاخماس الاربعة في الاظهر) والثاني أصل الغنيمة والثالث خمس الخمس سهم المصالح وهو مستحق وفي قوله مستحب (قلت) أخذ من الرافض في الشرح (انما يرضخ لذي حضر بسلاجرة و باذن الامام على الصحيح والله أعلم) فان حضر غيره اذ لم يرضخ له على الصحيح لانه منهم بموالة أهل دينه بل يعززه ان رأى ذلك وان حضر باذنه باجرة فله الاجرة فقط (كتاب قسم الصدقات) أي الزكوات مستحقها وهم ثمانية أصناف يذكرن على ترتيب ذكرهم في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الى آخره (الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته) كن محتاج الى عشرة ولا يملك أو يكسب الا درهمين أو ثلاثة (ولا

كامل فراجع) والرضخ افة العطاء القليل وهو بالضاد والخاء المجتمعتين وجوز بعضهم في الخاء الالهال أيضا وضرع ما سجد كره (قوله وسواء أذن السيد الخ) فرضحه لسيدته ان لم يكن مكانا ولا مبعضا فان كان مكانا فلها وبمعضا فلصاحب النوبة ان كان مهابا أو لا فلها (تنبيه) من كل من هؤلاء في أثناء القتال أسهم له (قوله وهو مستحق) بفتح الخاء أي واجب بسبب الحضور كالسهم الا أنه ناقص عنه فذلك كان من الاخماس الاربعة (قوله و باذن الامام) ولو مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره وان زادت على سهم الراجل وهذا فيما اذا استأجره وله اجرة المثل فيما اذا أكرهه ولا شيء له في عدم الاذن بل يعززه ان رآه مصلحة والله أعلم (كتاب قسم الصدقات مستحقها)

والقسم بفتح فسكون بمعنى تقدير الانصاء هنا والصدقات جمع صدقة سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باذنها وهي شاملة للندوبة وتخصيصها بلزكوات لانه المراد هنا ذكرت هنا ما فيها من قسم الامام وتعلقها بسبب المال كما يأتي (قوله مستحقها) أي عليهم وأشار بذلك الى أن ذكرهم زيادة على الترجة وليس معيبا (قوله وهم ثمانية) وأنواع ما تجب فيه الزكاة أيضا ثمانية ابل وبقرو غنم وذهب وفضة وزرع ونخل وكرم وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة (قوله للفقراء الخ) أضاف فيها الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى باللام المفيدة للملك والى الاربعه الاخيرة بني المفيدة للظرفية للإشارة الى اطلاق الملك في الاولى وتقييده بصرفه في مضافه في الاخيرة حتى لو لم يصرفه فيها استرجع منهم كله وما بقي وذكر الظرفية في كل صنفين من هذه الاربعة للإشارة الى أن الاولين منها يأخذان لغيرهما والاخيرين منها يأخذان لانفسهما (قوله الفقير) الذي هو مفرد الفقراء عن يستحق الزكاة (قوله يقع) أي كل منهما أو أحدهما (قوله من حاجته) أي كفايته لعمه والغالب أوقيته ولا يعتبر عمره ومونه ولو كان عنده كفاية ذلك وعليه ديون لم يعط حتى يصرفه فيها (قوله أو ثلاثة) قال شيخنا الرملي أو أربعة فان زاد عليها فهو من المسكين (قوله وثيابه) وحلى المرأة كالثياب (قوله ولولو لتجمل) أي ولو مرة في العام أي مع كونها لا تقفه كالخلى وكذا يقال في المسكن نعم ان استغنى بسكنى نحو المدارس قال شيخنا أو بنحو الاجرة منع مسكنه فقره (قوله وعبد) أي اللاتقي به ومثله خيل الجندي غير المرتزق أو لم يعطه الامام وكذا آلة المحترف وكتب العالم المحتاج اليها ولو من نحو طب أو وعظ أو تعددت من فن واحد منهم ان تعددت من كتاب ترك له الاصح ومثل كتب العلم تواريخ الخلفاء الاربعة لغيرهم وأشعار نحو اللغة (قوله وماله الغائب) ولو حكا كحاضر حيل بينه وبينه (قوله والمؤجل) وان قصر الاجل وقيد شيخنا الاعطاء لذين بما اذا لم يجد من يقرضهم فراجع (قوله الى أن يصل الى ماله) صوابه الى أن يصل اليه ماله أو اسقاط لفظ الى لان

(قوله فان حضر الخ) مثله فيما يظهر عبد الكافر المسلم اذا حضر بغير اذن الامام لانه ليس يده وهو كافر (قوله فله الاجرة) أي ولو بلغت سهم الراجل على الاصح في باب السير قلت والظاهر أنها لو بلغت سهم الفارس جاز أيضا بحسب الحاجة (كتاب قسم الصدقات)

سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها (قول المتن ولا كسب) قال الزركشي لم يجعلوا الغنى بالكسب كالمال فيما يجب عليه كالخج بل فيما يجب له كزكاة قيل كان من حق المؤلف أن يذكر الآية كما فصل المحرر ثم يسوق بيان الاصناف ليكون الكلام مرتبطا ببعضه ببعض وانما بدأ في الآية بالفقير لشدة حاجته (قول المتن مسكنه وثيابه) أي اللاتقان به فيما يظهر (قول المتن وماله الغائب) أي قياسا على فسخ المرأة النكاح بمثل ذلك قل البغوى قال الزركشي والقياس أنه يعطى من سهم ابن السبيل لامن سهم الفقراء

منع الفقر مسكنه وثيابه) وان كانت لتجمل قال ابن كعب وعبدته الذي يحتاج الى خدمته ذكره عنه في الروضة على وفق بحث الرافض وقال وهو متعين (وماله الغائب في من حلتين والمؤجل) فبأخصا يكفيه الى أن يصل الى ماله والى أن يصل الاجل

(وكسب لا يليق به) فيتركه ويأخذ (١٩٦) (ولو اشتغل بعلم شرعي كافٍ الروضة وأصلها) (والكسب يمنعه) (من الاشتغال به) (فقير)

فشتغل بالعلم ويأخذ (ولو اشتغل بالنوافل فلا) أي فليس فقير فيكسب ولا يشتغل بها والفرق أن الاشتغال بالعلم فرض كفاية (ولا يشترط فيه) أي في الفقير الذي يأخذ (الزمانة) ولا التعفف عن المسئلة على الجهد) (والقديم بشرط أن لا يغير الزمن يمكنه الكسب وغير المتعفف إذا سأل أعطى ومنع الأول التوجيهين) (والمكفي بنفقة قريب أو زوج ليس فقيراً في الأصح) لأنه غير محتاج كالمكسب كل يوم قدر كفايته والثاني ينظر إلى أنه لا مال له ولا كسب ويمنع تشبيهه بالمكسب (والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه العشرة وفي الروضة كاصلها وسواء كان ما يملكه من المال أو يكسب نصيباً أو أقل أو أكثر والمعتبر من قولنا يقع موقعاً من كفايته الطعم والمشرب والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بالحال من غير إسراف ولا تقبيل الشخص ومن هو في

ما ذكره من أفراد ابن السبيل فتأمل (قوله وكسب لا يليق به) أو يليق به ولم يجز من يستعمله فيه ولو كان من ذوى البيوت الذين لم يجز عاذهم بالتكسب فله الأخذ وان قدر عليه لانه غير لائق به عرفاً (قوله بعلم شرعي) ولو بما يظهر الباطن كالتصوف ومثل العلم آله كالتحقيق وكذا حفظ القرآن لا تلاوته وكذا انغمس في الصوم المحر حيث جاز (قوله فيشتغل بالعلم) ان كان فيه تحصيل والا فلا يعطى شيئاً (قوله ويأخذ) أي ما يكفيه ويكفي بمونه اللازمة نفقته كأبيه وولده وعبد المحتاج اليه لازوجته قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله بالنوافل) ولو مؤكدة أو مؤقتة فلا يعطى (قوله فرض كفاية) أي أصالة أو غالباً فيدخل المجتهد فيعطى وكل فرض كفاية كذلك وفرض العين بالأولى (قوله الزمانة) هي العانة كافي المحكم كوفي الصحاح آفة في الحيوان والمراد هنا ما يمنع من التكسب (قوله والمكفي) قال شيخنا فلولم يكفه فله أخذ نعام كفايته ولو من زكاة المنفق عليه من زوج أو قريب كالزوج الفقير يأخذ من زكاة زوجته وان أعادها لها من النفقة ومنهم دفع زكاته لمن تلزمه نفقته يحمل على من تكفيه النفقة وعلم بما ذكر أنه لو امتنع قريبه من الاتفاق عليه واستحى من رفعه إلى الحاكم كان له الأخذ لانه غير مكفي أيضاً ومثله ما لو أعسر الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ بذلك ومثله ما لو مات المنفق ولقريبه الأخذ من زكاته بعدموته كما قاله شيخنا (قوله بنفقة زوج) ولو في العدة أو ناسراً لقدرتها على الطاعة حالاً كإبائي (قوله ليس فقيراً) عبارة أصله والشرحين والروضة لا يعطى وما سلكه المصنف أولى لا بهام عبارتهم أنه من الفقير فلا يعطى فيخرج عن الحد المتقدم ولا تعطى الناشئة لقدرتها على الطاعة حالاً كما مر (قوله سبعة أو ثمانية) وكذا ستة أو خمسة كما مر عن شيخنا الرمي وخالفه شيخنا الزايد في الخمسة (قوله على ما يليق الخ) قال شيخنا الرمي ولو اعتاد ما دون ذلك عليه (قوله ساع) وهو الجاني (قوله وكاتب) يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (قوله يجمع الخ) هو تفسير للحاشر وكذا من يجمع ذوى السهمان ومنه المعروف الذي يعرف أرباب الاستحقاق كالنقيب والمشومنه الكيال والعداد والوزان ان فعلوا ذلك في مال المستحقين فان فعلوه فميز الزكاة من المال فأجرتهم على المالك (قوله وحافظ لها) أي للأموال التي هي الزكاة ومثله الراعي لها والخازن ونحوهم ومحل ذلك قبل قبض الامام لها والافأجرتهم في حصة السهمان من مال المصالح لا في سهم العامل (فتبينه) اذا فرق المالك أو جعل الامام لمن يعمل جعلاً من بيت المال فلا عامل كإسبائي (قوله لا القاضي والوالي الخ) أي اذا قاموا بما يعملهم العامل عماداً كولا يعطون من الزكاة شيئاً (قوله والمؤلفة) أي من المسلمين امام مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامه أو يخاف من شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأغنى عن التآليف ومثله كما قال بعضهم أن لا ينزل بالمسلمين والعباد بالغة نازلة (قوله وبنيت ضعيفة) أي ليس لها قوة من نشأ مسلماً لانها منزلة في الاسلام (قوله وأهل شرف) أي أو من قوى اسلامه لكن له شرف الخ لها نظراً

نفقته (والعامل ساع وكاتب) وحاسب) وقسم وحاشر يجمع ذوى الأموال) وحافظ لها (لا القاضي والوالي) أي والى الاقليم (قوله والامام فلا حق لهم في الزكاة) فهم اذا لم يتطوعوا في خمس الخمس المرصدة للمصالح العامة لان عملهم عام (والمؤلف من أسلم وبنيت ضعيفة) له شرف

يتوقع إعطائه اسلام غيره والذهب انهم يعطون من الزكاة والقول الثاني من سهم المصالح وقوة كلام الروضة كصلها يقتضي القطع بالاطلاق
فلا يقر (والرقاب المكاتبون) في دفع اليهم ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي (١٩٧) بنجومهم ويشترط كون الكتابة

محمية ويجوز الدفع قبل حلول النجم وبغير إذن السيد (والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية) كنفقة عياله (أعطى) بخلاف المستدين في معصية كالخروج للاسراف في النفقة فلا يعطى (قلت الاصح يعطى اذا تاب واقفاً علم) صححه في الروضة أيضاً ووجه مقابله بأنه يتخذ التوبة ذريعة للأخذ ويعود والرافى حتى الوجهين وتصحيح كل منهما عن جماعة (والاظهر اشتراط حاجته) بان لا يقدر على وفاء ما استدانه والثاني لا يشترط لعدم الآفة (دون حلول الدين) فلا يشترط (قلت الاصح اشتراط حلوله واقفاً علم) ليكون محتاجاً الى وفائه والاول ينظر الى وجوبه (أو) استدان (لاصلاح ذات البين) أى الحال بين القوم كان بخافى فتنه بين قبيلتين تنازعنا في قتل لم يظهر قاتله فيتحمل البينة تسكيناً للفتنة (أعطى مع الفنى) بالعقار والعرض والتقد لمعوم الآفة (وقيل ان كان غنياً بنقد فلا)

(قوله يعطون من الزكاة) أى سواء قسم الامام أو المالك وسواء احتيج اليهم أو لا وما في المنهج من شرط أن يضم الامام وان يحتاج اليهم ليس في محله في هذين القسمين وقد يحتاج اليه في القسمين الباقيين من المؤلفات وهم من يكفينا شر من يليه من الكفار أو ما في الزكاة فان حل كلامه على ذلك فواضح (قوله والرقاب) جمع رقبة عبر بها عن الشخص لان الرق كالخبل في عنقه ثم غلب استعماله في المكاتبين كما ذكره المصنف (قوله في دفع) أى يدفع الامام مطلقاً والمالك غير السيد والسيد من غير زكاة نفسه كما قاله شيخنا الرملي وغيره قال لانه ملوك له وهو لا يدفعها للمالوك (قوله اليهم) أى الى سيدهم وهو أولى (قوله ويشترط كون الكتابة محمية) وأن تكون بليغة وأما مكاتب البعض فان كان باقية حراً فكذلك والا فلا يعطى شيئاً لان كتابته فاسدة كما يعلم من محملها ولا عبرة بما يأتى كاهو المعتمد (قوله والغارم) وهو ثلاثة أقسام اما نفسه أو لاصلاح ذات البين أو لضمان ويعتبر الفرق في غير الثاني كما يأتى (قوله لنفسه) ومثله لأقراء ضيف أو بناء مسجد أو رباط ونحو ذلك فيشترط فيه الحاجة الآتية (قوله في غير معصية) ولا بد من نيئة بقصد ذلك تشهد عليه بالفرائض (قوله أعطى) وان صرفه في معصية (قوله بخلاف المستدين في معصية) أى وصرفه فيها كما يؤخذ من كلام الشارح والا أعطى أيضاً (قوله والاسراف في النفقة فلا يعطى) وهو مجرور وعطف على الحر فهو حرام لكونه باستدانة مالو كان من مال عنده فلا يحرم (قوله اذا تاب) ولا بد من نيئة على توبته كما سر (قوله ووجه مقابله) بضم الواو مع تشديد الجيم المكسورة بأنه قد يتخذ التوبة ذريعة للأخذ ويعود ومنع بان الاصل عدم ذلك (قوله بان لا يقدر) أى يفقد عنده ولا يكلف بيع نحو مسكنه ولا غيره قال شيخنا الرملي ولا يكلف الكسب وان عصى بالدين ولو في دينه من فرض لم يرجع عليه بما أخذه ببقاء الدين أو بإبراء استردوا ن طرفاً دين بعده قبل الرد (قوله الاصح) عدل اليه عن الاظهر المعبر به في الحرر وتبعه المصنف ليفيد أن اختلاف أوجه كفى الشرح ليوافق اصطلاحه (قوله أى الحال بين القوم) هو بيان لذات البين (قوله في قبيل) ولومن غير آدمى كنجو كلب بل ليس قيذاً كما سيذكره (قوله لم يظهر) ليس قيذاً أيضاً (قوله البينة) فدل على أنها ليست قيذاً بل القيمة وغيرها كذلك (قوله أعطى الخ) أى ان كان ما استدانه باقياً وحل أجله فان وفاء من ماله أو لم يحل أجله لم يعط شيئاً (قوله في مال) ليس قيذاً كما سر (قوله أصحهما تم) لان المال كالنفس لما عمل به وهو المعتمد (قوله بغير إذن) وكذا باذن

(قوله والقول الثاني من سهم المصالح) أنظر ما الجواب عن الآية حينئذ قال الزركشي ولو فرق المالك سقط سهم المؤلفات أى لان الامام هو الذى يعطيهم اذا دعت الى ذلك حاجة ودعا اليه اجتهاده قاله ابن الرفعة والماوردي وغيرهما (قول المتن المكاتبون) أى خلافاً للمالك وأحدى جعلها المراد أن يشتري بذلك رقاب العتق لان اقتراهم في الآي مع الغارمين وكأ أنه يدفع للغارمين كذلك الرقاب (قول المتن والاظهر اشتراط حاجته كالمكاتب) (فائدة) محل الخلاف في غير الاستدانة للمعصية والا فلا بد في الاعطاء من الحاجة قطعاً ولو قدر هذا الغارم على الكسب لم يكلف نعم ان كان استدان في معصية فحله نظر (قول المتن قلت الاصح) هذا يقتضى ان الخلاف وجهان وهو ما في الشرحين وصدر عبارة المتن يقتضى أنه قولان (قوله أى الحال) تفسير لذات البين قال المطرزي قولهم اصلاح ذات البين يعنى الاحوال التى بينهم واصلاحها بالتعهد ولما كانت ملازمة للبين وصفت به فقيل لها ذات البين كما قيل للامرار ذات الصدور كذلك انتهى (قول المتن أعطى مع الفنى) لو استدان لعمارة مسجد أو أقراء ضيف لم يعط مع الفنى قال الزركشي

يعطى والفرق ان اخرجه في القرم ليس فيه مشقة بيع العقار أو العرض فيه ولو كان الشر متوقفاً على مال فتحمل قيمة المتلف في إعطائه مع الفنى وجهان أصحهما تم لما فيه من المصلحة الكلية والثاني المنع لان فتنة العلم أشد ولو لم يدين بالضمان بغير إذن وهو معصراً أعطى ما يفضي

وهم المرتزقة الذين لهم حق في الفنى فلا يعطون من الزكاة (وابن السبيل من شئ سفر) من بلد أو بلد كان مقباه (أو مجتاز) يبلد في سفره (وشروطه الحاجة وعدم المعصية) بسفره فان كان معه ما يحتاج اليه في سفره أو كان سفره معصية لم يعط فيعطى في الطاعة كالسفر للحج والزيارة وفي المباح كالسفر لطلب الآبق والقرضة وفيه وجه أنه لا يعطى (وشروط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام) فلا تعطى لكافر حديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) فلا تحمل لما قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس وانما لا تحمل لمحمد ولا آل محمد وراه مسلم وقال لا أحل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا غسالة الايدي ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أى بل يغنيكم رواد الطبراني (وكذا مولاهم) أى مولى بنى هاشم وبنى المطلب فلا يحمل له (في الاصح) حديث مولى القوم منهم صححه

وأعسره والاصل (قوله وسبيل الله) سمي بذلك لانه طريق موصل الى الله تعالى (قوله غزاة) هو خبر عن سبيل الله يحذف من الاول والثاني أى أهل سبيل الله أحوال غزاة فراجعه (قوله ولم يتجددوا له) أى لم يرتزقوا من الفنى كاسيد كره (قوله فلا يعطون من الزكاة) وان تعذر الصرف لهم من الفنى وعلى أغنياء المسلمين اعانهم حينئذ (قوله وابن السبيل) أى ابن الطريق نسب اليها بالولادة مبالغة للازمة لها سلوكها فيها (قوله من شئ سفر) خلافا لما لك وأبي حنيفة رضى الله عنهما (قوله أو مجتاز) وفاقة للأئمة الثلاثة (قوله معه) خرج به مالو كان كسو با أو وجد من يقرضه فلا يمنعان من اعطائه على المعتمد خلافا لما في المنهج وفارق عدم الاعطاء لمن له مال غائب اذا وجد من يقرضه بأن السفر أشق والحاجة فيه أشد (قوله والقرضة) فيعطى وان كانت حاملة على سفره ولو نائب العاصي بسفره أعطى من حين التوبة ولا يعطى الهائم لانه من العاصي بسفره فيعطى العاصي في سفره لانه كاعلم من تقييد الشرح به (قوله وفيه) أى في السفر المباح ودخل في الطاعة الواجب والندوب وسكت عن المكروه كسفر التجارة فى كفاها المولى فيعطى فيه لانه غير معصية ولو ذكره بدل المباح أو معه لكان أولى (قوله وشروط أخذ الزكاة) أى من حيث كونها زكاة فلو كان باجارة ولو من سهم العامل جازت من كافر وهاشمي وغيرهما (قوله الاسلام) وكذا الحرية الكاملة الا في المكاتب كاصول ولا يعطى المبعوض شيئا كاصول (قوله وأن لا يكون) أى الآخذ ولو أننى (قوله هاشميا ولا مطلبيا) أى منتسبا اليهما ولا أحدهما فخرج أولاد بناتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس الخمس (قوله وكذا ولاهم) أى عتيقهم ولو أننى وكذا أولاده ومن له الولاء عليه أيضا نعم يتجه اعطائه أولاد بناته من غيره أخذاعاصر بالاولى (تنبيه) ذكر شيخنا الرملى في شرحه أنه يلحق بالزكاة في شرط الآخذ المذكور كل واجب باصل الشرع كالنذر والكفارة والأتحمية الواجبة انتهى وفيه بحث ظاهر يدرك بمراجعة مواضع هذه المذكورات فراجع (قوله مولى القوم منهم) أى منسوب اليهم ويرثونه فخرج نحو ابن الاخت وان ورد ابن أخت القوم منهم لعدم ما ذكر (تنبيه) علم مما ذكر أن للاعصى دفعها وقبضها لنفسه ولغيره وأنه يصح قبضها ليلونها ومع عدم العلم بصفتها كذا قاله شيخنا كغيره واعتمده هنا وهذا مخالف لما صرح به في الهبة ان الصدقة والمهنية لا تصح من الاعصى ولا له فلعل الوجه أن ما هناك كإهنا فليراجع (فرع) ذكر ابن عبد البر كأنقل عنه أن زوجاته صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الزكاة لوجوب نفقتهن عليه صلى الله عليه وسلم بعد موته كافي حياته فراجع وحروره انتهى

(فصل) في مقتضى صرف الزكاة وصفة من يأخذ منها وما يؤخذ منها (قوله من طلب) ليس فيه (قوله وعلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله الامام) ومثله غيره ممن له ولاية الاعطاء (قوله استحقاقه) أى للزكاة ومثلها الوصية للفقراء والوقف عليهم بخلاف الوقف على الاغنياء لا بد فيه من بينة (قوله عمل به) وفي نسخة كالا ستدانة لنفسه (قول المتن أو مجتاز) هذا بالاجماع وأما الاول فخالف فيه أبو حنيفة ومالك لان السبيل هو الطريق فلا يضاف الا لمن لا يسه وقواء الشيخ عز الدين بن عبد السلام من حيث ان اللفظ لا يتناول الاجاز الاول وهو مجاز مغلوب فلا يجمع بينهما وبين الحقيقة الغالبة كالحلف لا ينام على فراش لا يحنث بالنوم على الارض (قوله فان كان معه الخ) لو كان كسو باجاز الاعطاء وفارق ما سلف في الفقير لضرورة السفر هنا (قول المتن ولا مطلبيا) قال بعضهم اجموعا على جواز دفعها لبنى المطلب الا الشافعي وهو منهم (فرع) أولاد بنات بنى هاشم والمطلب تحمل لهم الصدقة باتفاق لانه لاحق لهم في الخمس (فصل من طلب زكاة) (قول المتن عمل بعلمه) قال الرافعي ولم يخرجوه على القضاء بالمعنى قال ابن الرفعة

صله ولم يخرج على القضاء بالعلم لعدم الحكم هنا ولو قامت بينة بخلاف علمه لم يعمل بهما لم تذكر ثقله من حالة الى غيرهما ولو قامت بخلاف ظنه عمل بهما لانها أقوى منه (قوله ويجوز لمن الخ) نعم ان كان محجورا عليه بسفه فادفع لولي له (قوله ادعى فقرا أو مسكنة) أى وأنه غير كسوب (قوله أى لم يعلم واحدا منهما) يدفع به توهم ان عدم العلم احدهما لا يستلزم عدم العلم بالآخر مع ان المقصود عدم العلم بهما معا فتأمل (قوله فان عرف له مال) سواء منع صرف جميع الزكاة اليه أو بعضها ويعطى فى الثانى ما زاد على ماله بلايين (قوله كاف البينة) أى فيما يحتاج فى دعوى تلفه اليها والصدق يمينه أو بلايين على التفصيل فى الودعة على المعتمد (قوله ادعى عبالا) أى تلزمه مؤتمهم (قوله يكلف البينة فى الاصح) ومقابله لا يكلف البينة قال الزركشى ولا بد عليه من اليمين ولم يذكر الشارح هذا المقابل ولعله لكونه يعلم بمقابله أو أنه من أفرادها فتأمل (قوله وحاله يشهد الخ) قيد لحمل القطع والافقية وجهان فى الروضة أحدهما أنه كذلك وهو المعتمد (قوله فان لم يخرجوا استرد منهما) أى بعد مدة الامهال التى فى كلام الشارح المقدرة بثلاثة أيام وقال شيخنا انما يسترد منهما اذا مضى عام الاخذ فقبل مضيه يطالب الغازى بالغزو أو الرد ولو عاد بعد السفر فان كان قبل دخوله بلاد الحرب أو بعده ولم يقاتل مع قرب العدو واسترد منه الجميع أيضا والا فلا ولورجع بعد الغزو وفضل معه شئ فان كان يسيرا أو فتر على نفسه لم يستردوا الاستردو يطالب ابن السبيل بالسفر والدفعان عاد بعد السفر استردا للفاضل منه مطلقا سواء فتر على نفسه أو كان الفاضل يسيرا وكذا لو لم يصرفه وعاد به وصرفه ولو فى غير حاجة السفر رجع عليه بما يحتاج اليه فى حاجة السفر وكل ما يستدعيه رده بعينه ان كان باقيا ولا قبله (قوله ويجتمل الخ) يفيد أن الاعطاء حالة ارادة الخروج والمراد بالتأخر ثلاثة أيام فأقل (قوله بالعمل) هو جواب الزركشى وبه سقط ما أطال به بعضهم من أنه كيف يحتاج العامل الى بينة مع الامام مع أنه الذى ولاه وأجاب بأنه يصور بما اذا اختلف الامام أو ولاة نائبه ولم يعلم هو به أو ان الامام نسي توليته لان ذلك مبنى على أن البينة تخبر بأنه عامل وهو ليس مرادنا نحن المحتاج الى ذلك مع المالك (تنبيه) لو عتق المكاتب بغير ما أخذه أو برى الغارم من الدين بغيره أو استغنى فى غير الغارم لتدات الدين بغيره استرد من كل ما أخذه ولا يكتفى قول صاحب الدين أخذت الدين منه لاحتمال أنه أعطاه من غير ما أخذه من الزكاة (قوله والصف الثاني من المؤلفه) وهو من لشرف فى قومه يطالب ببينة ومثله الصنفان الآخرا وهما مانع شر الكفار ومانع الزكاة فيطالبان بالبينة أيضا وهذا ان كانا مسلمين كما يعلم مما مر (قوله والاول) وهو ضعيف النية فى الاسلام يقبل قوله أى بلايين ولا بينة (قوله اخبار عدلين) وكذا رجل وامرأتان أو عدل واحد أو فاسق ظن صدقه أو

لانه ليس بحكم وقال النووي لانه ليس فيه اضرار بيمين بخلاف الحكم انتهى وقوله من طلب الحكم هو كذلك وان لم يطلب (قول المتن لم يكلف الخ) دليله أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للذين سألوه بعد ان أعلمهم أنه لاحظ فيها الغنى وكذا يصدق فى دعوى عدم الكسب قال الماوردى وإذا كان ظاهر حاله مخالفا لمسلكته وقوة بدنه وحسن هيئة فينبغى أن يقول له على طريق الوعظ ما قاله صلى الله عليه وسلم للذين سألوه لاحظ فيها لغنى ولا لندى قوة يكتب ثم هذا الاختصاص بالزكاة فى الوقف على الفقراء والوصية لهم كذلك كما صرح به الماوردى فى الاولى وبجته الزركشى فى الثانية بخلاف الوقف على الاغنياء فان الغنى لا يقبل منه الا ببينة (قوله البينة لسهولتها) قال الماوردى ولا يشترط كونها من أهل الخبرة الباطنة بخلاف الشهادة بفقره (قول المتن فى الاصح) لم يذكر الشارح مقابله وهو عدم تكليف البينة قياسا على دعوى الفقر قال الزركشى وعليه فلا بد من اليمين قطعا (قوله بلا بينة ولا يمين) قال الزركشى لانه فى أمر مستقبل (قوله ويجتمل تأخير الخروج الخ) هذا يفيد انه انما يعطى اذا حان وقت الخروج وبه صرح الرافعى فى الغازى ومثله ابن

ويجوز لمن علم استحقاقه
(والا) أى وان لم يعلم
استحقاقه وعدمه أى لم يعلم
واحدا منهما (فان ادعى
فقرا أو مسكنة لم يكلف بينة)
لعرسها ولا يخلف ان انهم
فى الاصح (فان عرفه
مال وادعى تلفه كاف البينة)
لسهولتها (وكذا ان ادعى
عبالا) يكلف البينة (فى
الاصح) ولو قال لا كسب لى
وحاله يشهد بصدقه بأن كان
شيخا كبيرا أو زمنا أعطى
بلا بينة ولا يمين (ويعطى
غازوان سبيل بقولهما) بلا
بينة ولا يمين (فان لم يخرجوا
استرد) منهما ويحتمل
تأخير الخروج لا تظار
الرفقة وتحصيل الاهبة
وغيرهما (ويطالب عامل
ومكاتب وغارم ببينة)
بالعمل والكتابة والغرم
لسهولتها والصنف الثانى
من المؤلفه يطالب ببينة
والاول يقبل قوله (وهى)
أى البينة فى هذه المسائل
وماتنقم (اخبار عدلين)

(وكذا تصدق رب الدين)
 في الغارم (والسيد) في
 المكاتب يعني عنها (في
 الاصح) لظهور الحال
 والثاني لا ينفى لاحتمال
 التواطؤ (ويعطى الفقير
 والمسكين) أى كل منهما
 اذالم يحسن الكسب بحرفة
 ولا تجارة (كفاية سنة)
 لان الزكاة تتكرر كل سنة
 فتحصل بها الكفاية سنة
 (قلت الاصح المنصوص
 وقول الجمهور) يعطى
 (كفاية العمر الغالب
 فيشتري به عقارا يستغله)
 ويستغنى عن الزكاة (والله
 أعلم) ومن يحسن الكسب
 بحرفة يعطى ما يشتري به
 الاتهابات قيمتها وكثرت
 أو بتجارة يعطى ما يشتري
 به مما يحسن التجارة فيه ما
 يفي ربحه بكفايته غالبا
 فالقلى يكتفى بخمسة
 دراهم والبالقلى بعشرة
 والفاكهى بعشرين والخباز
 بخمسين والبقال بمائة
 والطار بالف والبراز بالفين
 والصير في خمسة آلاف
 والجوهرى بعشرة آلاف
 (و) يعطى (المكاتب
 والغارم) أى كل منهما
 (قدر دينه) فان قدر على
 بعضه أعطى الباقي (و)
 يعطى (ابن السبيل

جمع يبعد تراطوهم على الكذب ولو ثلاثة (قوله وتنفى عنها) أى البينة ظاهرة في جميع هذا الفصل اخذ من
 تعميمه السابق وفيه بحث يعلم بالتأمل (قوله تصدق رب الدين أو السيد) أى ان ظن صدقه ومثله ما تقدم
 قريبا (قوله ويعطى الخ) قال الزركشى جميع ما صر في صفة من يأخذ من هنا في قدر ما يأخذ (قوله أى كل
 منهما) قدر ذلك لاجل افراد الضمير الآتية (قوله اذالم الخ) تقييد لحمل كلام المصنف ولا يخرج من سيده
 بعد (قوله قلت الاصح الخ) لم يتقدم في كلام المحرر ذكر خلاف يستدرك عليه ولم يذكر الشارح مقابله مع
 احتمال كلام المصنف لسكون الخلاف نصا وأوجها أو أقوالا أو طرقا فراجع (قوله العمر الغالب) وهو
 ستون سنة وبعده يعطى سنة بعد سنة (قوله فيشتري به الخ) يفيد أنه لا يعطى من النقدا يكفيه لما ذكر
 بل مقدار ما يكون ثمن العقار تفي غلته بذلك أو بما يتم به ذلك ان كان مال الكالبعضه ويشترى به المالك لكن بعد
 قبضه أو الامام ولو قبل قبضه أو يلزمه بالشراء بمنعه من التصرف فيه بغيره ويملك ما يشتري له ويورث عنه نعم
 يمنع الشراء بكثر ما يعطى له من مال الزكاة (قوله قلت الخ) نعم ان كان ما يعطى له لا يفي بقيمتها لم يزد عليه
 كما صر في الشراء (قوله ما يشتري) مفعول يعطى الثاني (قوله ما يفي ربحه بكفايته غالبا) أى بحسب عادة
 بلده ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاماكن والازمنة فراجع ذلك على الوجه وما ذكره الاثمة انما
 هو بالنظر للغالب في زمانهم ومن له أكثر من حرفة يعطى لما يكفيه منها فان كفاه كل واحدة من حرف
 متعددة أعطى لادناها وان لم تكفه واحدة زبد له قدر كفايته كذا قال شيخنا الرملى فانظره مع ما صر
 (قوله فالقلى) بالوحدة المفتوحة من يبيع البقول وهي الخضراوات (قوله والبالقلى) بتخفيف اللام
 أو تشديدا على ما صر هو من يبيع الباقلا وهو الفول ولو مصلوقا (قوله والبقال) هو بالوحدة المفتوحة
 والقاف الثقيلة ويقال له القامى بالغاء وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت ومن جعله بالنون فقد صحفه فان
 ذلك يسمى النقى بالنون المضمومة بغير ألف بعد القاف وهو من يبيع نحو اللوز والجوز (قوله والبراز)
 بموحدة ثم مجتمعتين بينهما ألف باع البرازى الاقشة واصل البرازم لمتاع البيت (قوله والغارم) أى لغير
 اصلاح ذات البين لما صر أنه يعطى مع الغنى (قوله ما يوصله الخ) فان أراد الرجوع أعطى مدة اياه أيضا وكذا
 مدة اقامة لا تمنع الترخص ولو ثمانية عشر يوما ولو رجع من بعض المسافة وقدا نفق جميع ما أخذه فان كان
 لنحو عمره الاسعار لم يرجع عليه والارجع عليه بما يقابل ما لم يسافر كما صر (قوله قدر حاجته) له ولعياه
 (قوله في الثغر) هو بفتح المثلثة وله محل الخاف والمراد بقدر اقامته بحيث ما ظن فيه الاقامة فان زادت زبد

السبيل (قوله ولا يحتاج) لوقال فلا يحتاج لكان أولى لان هذا مستفاد من تعبيره بالاخبار (قوله
 لاحتمال التواطؤ) هو في مسئلة رب الدين أقوى لان المكاتب يظهر حاله من الاستقلال بسبب العتق بعد
 الاداء ولهذا قال ابن أى عصرون بقبول السيد دون رب الدين (قول المتن ويعطى الفقير الخ) قال الزركشى
 اعلم ان الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفات المقتضية للاستحقاق ومن هنا الخ في كيفية الصرف
 وقدره (قوله لان الزكاة الخ) عضده بعضهم أيضا بما في الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخر لاهله
 كفاية سنة (قول المتن فيشتري به الخ) اشارة الى أنه لا يدفع له ما يكفيه عمره دفعة وانما يدفع على الوجه
 المذكور بدليل ان من قدر على الكسب الكافي له يوما فيو مالا يعطى شيأ قال الرافى وكان هذا فيما اذا أمن
 أهل الضياع والاف يمكن من نصب عامل يشجر له ويعطى ولا يتعين شراء العقار (قوله أى كل منهما) قدر
 ذلك لاجل افراد الضمير الآتى (قول المتن قدر حاجته) قال الرافى وسكت الجمهور عن نفقة عياله واعطاها
 ليس ببعيد قال الزركشى وبه جزم الفاروق وقوله ومقيا أى ويجهده المعطى في قدر مده الاقامة فان زادت

ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو موضع ماله) ان كان له في طريقه مال وان احتاج الى كسوة أعطىها (و) يعطى (الغازى) زاده
 قدر حاجته لنفقة وكسوة اهبارا راجعا ومقيا ههنا (أى في الثغر) (وفرسا) ان كان يقاتل فارسا (وصلاحا) وعبرة المحررو يشتري له الفرس

له ولو قصد عدم الرجوع لم يعط مؤنة الاياب وينبغي أن يعطى لمدة الإقامة بقدر الحاجة للغزو دون ما زاد
 فليراجع (قوله) ويصير ذلك اسم الإشارة على ظاهر كلام المصنف راجع لما يعطاه ومنه الفرس والسلاح
 وهو صحيح في الاول دون الآخر لانه لا بد فيه من التملك فان أعطى قيمتهما فكالاول فذكر عبارة
 الروضة لبيان المراد من عبارة المصنف والمحرر والحكم على كل ما ذكر بحسب الظاهر حين الاعطاء فلا
 ينافي ما مر من استرداد الفاضل لتبين عدم ملكه فتأمل (قوله) يجوز أن يستأجره (أى الفرس والسلاح
 أى يستأجرهما) الامام ويعطيهما له ويجوز أن يعيرهما له اذا اشتراهما من هذا السهم سواء فقيهما أو لا اذله
 ذلك منه وليس هذه عارية حقيقة اذا الامام غير مالك فلا ضمان لو تلفا يصدق في تلفهما جميعه (قوله
 ويهيأ لهما) أى من جهة الامام ولا يملك كان ذلك ولو تملك الامام فيسترد منهما اذ راجعا (قوله) مركوب
 أى غير الذى يقاقل عليه الغازى (قوله) ان كان السفر طويلا (أى وليس سفر نزهة على المعتد قاله شيخنا
 فانظره مع ما مر واعتمد الخطيب الاعطاء فيه (قوله) وما ينقل الخ) عطف على مركوب وهو نحو بغل
 وحصار (قوله) ما يراه الامام أى ان فرق فان فرق المالك غير المالك (قوله) يعطى (أى ان لم يكن
 يستأجر أو لم يشطوع كما مر) (قوله) اجرة مثل عمله) فان لم يعمل لم يعط شيأ (قوله) فان زاد سهمه (انظر ما سهم
 العامل الذى تعتبر زيادته على الاجرة أو نقصه عنها (قوله) كفقير غارم) فيه تأمل ومثله قول الماوردى
 كيتيم مسكين فهو معترض أيضا لان شرط اعطائه الفقر (قوله) يعطى (أى بأخذ لان الخيرة له) (قوله
 باحداهما) أى من زكاة واحدة وبقي معه ما أخذه منها أو الاخذ بصفة من زكاة وبأخرى من أخرى ولو
 أخذ بصفة الغرم ودفع ما أخذه لغريمه فله الأخذ بصفة الفقر أيضا نعم ان كانت إحدى الصفتين غزوا
 أعطى بهما معالان الغزو يعود نفعه علينا (قوله) ثم يقسم (أى مال الزكاة بعد تقسيم أجرة العامل) (قوله
 والثاني) أى مقابل الاظهر وليس في المسئلة طرق وخالف بعضهم فيه بما قال الماوردى للامام أن يجمع
 للفقراء بين الزكاة والخمس والكفارة

(فصل) في حكم استيعاب المستحقين ونقل الزكاة وغير ذلك (قوله) يجب استيعاب الاصناف (أى
 ولو في زكاة الفطر) (قوله) ان قسم الامام ولو بنائبه ومنه العامل اذا أذن له الامام في عزل نصيبه وتقدم أنه

زاده بعد ذلك (قول المتن) ويصير ذلك ملكا له فضيته أنه لا يسترد منه اذ راجع وبه صرح الفاروق قال لانه
 أعطى لتحصيل غرض وهو تحقيق الغزو وقد وجد وشبهه أن يأتى فيه ماسلف في فاضل النفقة انتهى قاله
 الزركشى (قول المتن) ويهيأ له الخ) أى ويسترد ذلك منه اذ راجع كما يفهم من قوة العبارة ثم قضية كلامه
 تهيبه ذلك لابن السبيل حتى في سفر النزهة وهو بعيد (قول المتن في الاظهر) المسئلة فيها طرق ثلاث قال
 الزركشى ولا يقال كان ينبغي التعبير بالذهب لان الاصح طريقة القولين انتهى بقلت هذا بناء منه على ان
 التعبير بالذهب انما يكون أو يحسن اذا أريد به الطريقة القاطعة وليس كذلك (تنبيه) حكم الصفات
 كالصفتين في جريان الخلاف المذكور ثم المراد منع الاعطاء بهادفعة واحدة ما لو أعطاه بالغرم فاداه لغريمه جاز
 اعطاؤه بعد ذلك بالفقر قال الزركشى ولو قال أخذ باحداهما كان أولى لان الخيرة له لا لعطى ثم المراد
 صفات استحقاق الزكاة والا فهاشمى الغازى يأخذ من الذى به ما قطعها كما سلف في بابها

(فصل) يجب استيعاب الاصناف قال الامام لو صرف سهم الفقراء والمساكين الى الفقراء نظرا الى أن
 احتياج الفقراء أشد فهو نظر باطل لان مقصود الشرع ان تزول حاجة المحتاجين والمساكين أقرب الى
 حصول ذلك فيهم من الفقراء فلا يمتنع أن يكون غرض الشارع صرف سهم المساكين حتى يتماسكوا
 ولا يصيروا الى حد الفقر (قول المتن) ان قسم الامام مثله العامل يقسم فيعزل حصة نفسه ثم يفرق الباقي

والسلاح وفي الروضة
 كاصلها يعطى ما يشترهما
 به (ويصير ذلك ملكا
 له) ويجوز أن يستأجرا
 له (ويهيأ له ولا بن السبيل)
 أى لكل منهما (مركوب
 ان كان السفر طويلا أو
 كان) هو (ضعيفا لا يطيق
 المشى وما ينقل عليه الزاد
 ومتاعه الا أن يكون قدرا
 يعتاد مثله حمله بنفسه) فلا
 وكذا لو كان السفر قصيرا
 وهو قوى والمؤلفة بطون
 ما يراه الامام قال الماوردى
 على قدر كفايتهم وكفايتهم
 والعامل يعطى أجرة مثل
 عمله فان زاد سهمه عليها
 رد الفاضل على سائر
 الاصناف وان نقص لكل
 من مال الزكاة ثم يقسم
 ويجوز أن يكمل من سهم
 المصالح (ومن فيه صفتا
 استحقاق) كفقير غارم
 (يعطى باحداهما فقط في
 الاظهر) لان عطف بعض
 المستحقين على بعض في
 الآية يقتضى التغاير والثاني
 يعطى بهما مجعلا تعدد
 الوصف كتعدد الشخص
 (فصل) يجب استيعاب
 الاصناف الثمانية في
 القسم (ان قسم الامام

عامل بان حمل أصحاب
الاموال زكاتهم الى الامام
(فالقسمة على سبعة
فان فقد بعضهم) أيضا
(فعل الموجودين) منهم
فان لم يوجد أحد منهم
حفظت الزكاة حتى يوجدوا
أو يوجد بعضهم (واذا
قسم الامام استوعب من
الزكوات الحاصلة عنده
أحد كل صنف) وجوبا
(وكذا استوعب المالك)
الآحاد وجوبا (ان انحصر
المستحقون في البلد وفي
بهم المالك الا فيجب اعطاء
ثلاثة) من كل صنف ذكره
في الآية بصيغة الجمع وهو
المراد بفي سبيل الله وابن
السبيل الذي هو للجنس
ولا عامل في قسم المالك
وبحوز أن يكون واحدا
بحسب الحاجة كما استغنى
عنه فيما تقدم (ونجب
التسوية بين الاصناف)
وان كانت حاجة بعضهم
أشد من العامل فلا يزداد
على أجرة مثل عمله كما سبق
(لابين آحاد الصنف)
فيحوز تفضيل بعضهم على
بعض (الآن يقسم الامام
فيحرم عليه التفضيل مع
نساوي الحاجات) قاله في
التتمة وتعبه في الروضة
بأنه خلاف مقتضى اطلاق
الجمهور واستحباب التسوية
(والاظهر منع نقل الزكاة)

قدر أجرة مثل عمله فقط (قوله وهناك عامل) سواء أذن له الامام في العمل أم لا قل شيخنا ويستحق
أجرة جميع الصنف وان كان واحدا وفيه نظر مع ما مر أنه لا يزداد على أجرة مثل عمله فراجع (قوله بان حمل
الخ) وكذا لو تبرع بعمله أو استأجره الامام أو جعل جزأ من بيت المال (قوله فان فقد بعضهم) أي في البلد
بالنسبة للمالك أو مطلقا للامام ولو امتنعوا من أخذها فقلوا (قوله استوعب) أي ان وفي المال واستوت
الحاجات والاقسام الاحوج ان كان والعمل بالمصلحة (قوله من الزكوات) أي مجموعها لا من كل واحدة
فله اعطاء كل زكاة مالك مستحق واحد (قوله أحد كل صنف) ولو في غير البلد الذي هو فيه (قوله وكذا
يستوعب المالك الآحاد وجوبا) على المعتد وكذا نجب التسوية بينهم بذلك الشرط (قوله ان انحصر
الخ) أي وقت الوجوب في محل الوجوب بان سهل عدمه بما في النكاح قاله شيخنا الرمي وفيه نظر (قوله
وفيهم المال) أي بحاجاتهم الناجزة قاله شيخنا الرمي (قوله وان كانت حاجة بعضهم أشد) فيجب نقل
ما زاد عن صنف الى صنف ناقص (قوله فيحرم) هو المعتد بالتسوية واجبة خلافا لما في الروضة المذكور
(تنبيه) علم عما ذكرناه يجب على الامام تجميع الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد وكذا
التسوية بينهم عند تساوي الحاجات وان يجب على المالك الاولان وكذا الثالث والرابع على المعتمد ان
انحصر واد وفيهم المال فقوله لا بين آحاد الصنف هو فيما اذا لم ينحصروا (فرع) لو أدخل الامام أو
المالك بصنف ضمن كل نصيبه أو بواحد من صنف ضمن له أقل متمول وضمان الامام في الزكوات ان بقي
منها شيء عنده والافق ماله وضمان المالك في ماله وللمستحقين حيثما ابرأوه منها وتسقط عنه كالتبعية ولم
مطلقا التصرف في حصصهم قبل قبضها بالاقتبال أو ابراء واذا ما وافق لورثتهم ولو أغنياء فان كان
الوارث المالك سقطت عنهم الزكاة والتبعية ولا يضر غناهم بعد وقت الوجوب ولا غنيهم عن البلد بعده
(قوله منع نقل الزكاة) المراد بنقلها أن يعطى منها لمن لم يكن في محلها وقت الوجوب سواء كان من أهل ذلك
المحل أو من غيرهم وسواء أخرجها عن المحل أو جازا بعد وقت الوجوب اليه نعم لو لم ينحصر المستحقون في
البلد جاز اعطاء من جاءها بعد وقت الوجوب قاله شيخنا فراجع ولو خرج مع المستحقين الى خارج المحل
ودفعها لهم حيثئذ لم يمنع وخرج بالزكاة غيرها كالسكافة والوصية والنذر والوقف فيحوز النقل فيما لم
يخصص منها (قوله من بلد الوجوب) أي الى محل يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر من أهل ذلك البلد والمراد
بالبلد محل الوجوب كالقرية والحلة ومحل الإقامة لدى الخيام والسفينة لمن فيها فان لم يكن في ذلك المحل
مستحق تعين أقرب محل يوجد فيه المستحق اليه وقت الوجوب نعم يجوز في الدين اخراج زكاته في كل من
محل الدائن والمدين وقت الوجوب أو بعده وكذا لو تنقص النصاب ببلدين كعشرين شاة ببلد وعشرين
بآخر فله اخراج شاة في احدهما مع الكراهة فان أخرج في كل بلد نصفها لم يكره (قوله أي يحرم
قاله الزركشي (قول المتن على سبعة) أي وليس للامام أن يأخذ سهم العامل لنفسه وان تولاه لان نظره
عام وحقه في الشيء (قول المتن فان فقد بعضهم الخ) المراد هنا القدر مطلقا وأما من البلدة خاصة فسيأتي في
المتن (تنبيه) لو فقد بعض صنف رد على باقيه ولو فضل شيء عن كفايته من وجد فالظاهر ان الامام يحفظه
الى وجود أهله ولا يرد على الباقي الاما دام بصفة الاستحقاق ويدل على ذلك قولهم لو فقد بعض الاصناف
من البلد خاصة وفضل المال عن كفايته وجب النقل (قول المتن من الزكوات) يريد ان الزكوات في يده
كزكاة واحدة فله اعطاء شخص زكاة واحدة لكن استشكل ذلك الشايع بان كل صدقة ملك للمستحقين
فكيف يتأتى التخصيص (قوله وجوبا) ان وفيهم المال (قوله الذي هو للجنس) صفة لابن السبيل
(قول المتن الآن يقسم الامام الخ) مثله المالك اذا انحصر واد وفيهم المال

ولا يجزئ لما في حديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم والثاني يجوز النقل ويجزئ لاطلاق الآية (ولو عدم الاصناف في البلد ووجب النقل) الى أقرب البلاد اليه (أو) عدم (بعضهم) (٢٠٣) وجوزنا النقل مع وجودهم

(وجزئ) هو تفسير للمنع (قوله والثاني يجوز النقل ويجزئ) واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كابن الصلاح وابن الفراك وغيرهم قال شيخنا تبعنا الشيخنا الرمي ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يثق به من الأئمة كالاذن والسبكي والاسنوي على المعتمد (قوله ولو عدم الاصناف الخ) وكذا الوصل عنهم شيء يجب نقله لما ذكر (قوله وجوزنا النقل) أي على المرجوح (قوله فبرد) أي ان لم يفضل عنهم والادب نقل الفاضل لما مر (قوله وفي الروضة الخ) هو تقييد لاطلاق المصنف منع النقل بكونه على المالك لا الامام (قوله وتفرقة) المشار اليه بقوله أو عدم بعضهم الخ كذا قاله شيخنا وفيه نظر والوجه أن يراد به التفرقة كما يؤخذ مما بعده وتفرقة مجرور عطفا على جواز (تنبيه) مؤنة النقل حيث جاز على المالك قبل أخذ الساعي والافهي في الزكاة فيباع جزء منه له وكذا لا تقاها من نحو خطر (فرع) لو قال فرق هذا على الساكن لم يدخل هو ولا يعمونه وان نص عليه كذا قاله شيخنا واعتد به وفيه نظر (قوله فرق الامام) ولو بنائه ومن نائبه المالك اذا أذن له في التفرقة (قوله جواز النقل) وان انحصر المستحقون في البلد على ما تقدم (قوله وهذا أشبه) وهو المعتمد (قوله وشرط الساعي الخ) وسيأتي ان بعته واجب على الامام (قوله حواعدلا) المراد بالعدل في الشهادة فلا حاجة لقوله حرا كما فعل شيخ الاسلام في المنهج قال شيخنا ومقتضاه اشتراط السمع والنطق والذكورة وعدم التهمة ونحو ذلك وليس كذلك على المعتمد (قوله بابواب الزكاة) وان لم يعرف غيرها (قوله فان عينه أخذ ودفع) ان أريد أخذ شيء معين ودفعه لمعين لم يشترط شيء مما ذكر فيجوز كونه كافرا أو قاسقا وعبدًا وغيرهم وان أريد بذلك اشتراط العدل دون الفقه ولعل هذا عمل كلام المصنف وفيه على ذلك تأمل فخره (قوله دون الفقه) أي فلا يشترط وكذا الحرية والذكورة قاله شيخنا فتأمل (قوله وتقدم شرط الخ) فلا يستعمل الامام واحدا من هؤلاء أعطاه من سهم المصالح لا من الزكاة (قوله أي الساعي) أي بامر الامام لانه المعبر (قوله المحرم) أي في حق من يتم حوله عنده والافند تمام حوله (قوله فوق الوقت الوجوب) أي وقت انعقاد الزكاة في ذلك الوقت والا فلاخراج عند التصفية والجداد (قوله واجب على الامام) سواء في المال الحولي وغيره (قوله وسم) بالمهمل الساكنة وقيل بالمججمة أيضا وهو لغة التأثير بالسكى بالنار وقيل الاول لما في الوجه خاصة والثاني أعم (قوله نعم الصدقة والتي) هو قيد للندب فقير هام باح وموضعه مثلها وأما السكى لقب الوسم غرام مطلقا لا لغرض شرعي وأما الاختصاص غرام الا في ما كول صغير عرط الطيب له كما مر في البيع وأما الاتراء فائز فيها لا يضر نحو مثله أو مقاربه تحيل بمثلها أو بحميم والاحرام تحيل لبقرا أو

(قوله والثاني يجوز الخ) هو ما أفتى به ابن الصلاح وابن الفراك عند وجود مصلحة من قريب ونحوه قال البغوي وعليه أكثر العلماء انتهى وقوله يجوز قال الزركشي الذي في الشرحين والروضة ان الخلاف في الاجزاء وأما التحريم فلا خلاف فيه وقيل عكسه وقيل فيها اه وظاهر كلام المتن جريان الخلاف ولو كان الفقهاء محصورين بالبلد (تنبيه) لو فضل شيء عن كفايتهم وجب نقل الفاضل (قوله لاطلاق الآية) أي وقياسا على الكفارات (قول المتن والافرد) هذا صادق بما اذا كان الموجود واحد من صف فقط (قول المتن نعم الصدقة) مراده بها الابل والبقر والغنم ومثلها غيرهما من التحيل والبقال والحبر والغيلة وغيرها لقوله والتي والوسم جوز بعضهم فيه الا عجم وقيل بالاھمال للوجه وبالاھجم لسان الجسد

فيه كالتزويج والتمار فوق الوجوب فيه اشتداد الحب وادراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف ثم بحث السمة لاخذ الزكوات واجب على الامام (ويسن وسم نعم الصدقة والتي) للاتباع في بعضها في الصحيحين وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وان يرد هو واجبا لغيره وتاوضت (في موضع) قال في الروضة كاصلها

صلب ظاهر (لا يكثر شعره)

والاولى في الغنم الاذان

وفي الابل والبقر الانخاذ

(ويكره في الوجه) قال في

الروضة قاله صاحب العدة

وفيه (قلت الاصح يحرم

وبه جزم البغوي) في

التنذيب (وفي صحيح مسلم

لعن فاعله والله اعلم) روى

مسلم عن جابر بنى رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن

الضرب في الوجه وعن

الوسم في الوجه وأنه صلى

الله عليه وسلم مر عليه

جارفوسم في وجهه فقال

لعن الله الذي وسمه ثم السمة

في نعم صدقة زكاة أو صدقة

وفي نعم الجزية من التي

جزية أو صغار

(فصل صدقة التطوع

سنة) لما ورد فيها من

الكتاب والسنة (وتحل

لغني وكافر) قال في الروضة

يستحب للغني التنزه عنها

ويكره له التعرض لآخذها

وفي البيان لا يحل له آخذها

مظهر اللقافة وهو حسن

وفي الحاوي الغني بمال أو

بصنعة سؤاله حرام وما يأخذه

حرام عليه انتهى

غنم وما ورد من النهي بين الخيل والحبر يراد به الكراهة خشية قلة الخيل (قوله صلب) بضم الصاد واسكان

اللام (قوله ظاهر) بالطاء المشالة أي للناس (قوله في الغنم) بالمعنى الشامل للمزوم مثلها ما قاربها كالغزال

(قوله وفي الابل والبقر الانخاذ) وكذا الخيل والبغال والحبر والبقيلة ونحوها وسم الغنم ألطف وفوقه الحبر

وفوقه البقر والبغال وفوقه الابل وفوقه الفرس (قوله الاصح يحرم) أي في الوجه وهو المعتمد ومقابلته

الكراهة قبله ولم يبينه الشارح على أن الخلاف طرق أو أوجه مع احتمالهما فراجع (قوله لعن الله الخ)

وفي نسخة لعن فاعله بالإضافة وجازعته لانه غير معين وانما يحرم معين ولو غير حيوان كالجماد نيم يجوز لعن

كافر معين بعد موته (قوله زكاة أو صدقة) أو طهارة أو لله وهو أترك وأولى ولا نظير لما يتوهم من ملاقاة

لنجاسة مثلاً (قوله وفي نعم الجزية من التي) جزية أو صغار (وفي بقية التي) في عويكني عن اللفظ أكبر

حروفه كالصغار من زكاة أو الجيم من الجزية

(فصل) في صدقة التطوع بمعنى الغير واجبة فصاح الاخبار (قوله سنة) أي مؤكدة وهذا باعتبار دفعها أي

اعطائها سنة من كل أحد ولو نبياً أو كافراً الامناع كإعانة على معصية وذ كالحل الآتي باعتبار أخذها وقبولها

وهو جائز أيضاً ولو لها شمي ومطلبي على ما يأتي لا للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يحل له وانظر بقية الانبياء والظاهر

عدم الحل فيهم أيضاً (قوله وتحل) بمعنى يحل قبولها كما مر بل يجب على نحو مضطر من نفسه أو غيره (قوله

لغني) بمعنى الزكاة قاله شيخنا نقلاً عن شيخنا الرملي وفي شرحه اعتبار الفطرة كإبن حجر (قوله وكافر)

أي غير حربي وكذلك مع رجاء اسلام أو قرابة مثلاً (قوله ويكره) هو بيان لمفهوم يستحب ونفسه للراد

بالتنزه فالمراد به ما يميم قبولها وسؤالها ولو بلسان الحال وهذا اذا لم يظهر اللقافة كإياي (قوله لا يحل له) أي

يحرم أخذها مما بعده (قوله أو صنعة) وكذا بكسب (قوله سؤاله حرام) أي عند اظهار اللقافة أو مع الحاج

أو إيداء لنفسه أو للسؤل أو الجاء إلى الاعطاء لحياء منه أو من غيره (قوله وما يأخذه حرام عليه) أي عند

شيء مما تقدم أو عند فقد صفة أعطى لآجلها قال شيخنا وحيث حرم لا يملك ما أخذه ويجبرده اذا علم

المعطي بحاله فيملكه ولا حرمة والا ان أخذه بسؤال أو اظهار لفاقة فيملكه مع الحرمة وفي شرح شيخنا

وحيث أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه يملك ما أخذه ثم قال ويجري ذلك في

سائر عقود التبرع كهبه وهبة ووقف ونذور وصية فراجع (تنبيه) متى حل له الأخذ وأعطاه لآجل

صفة معينة لم يحل له صرف ما أخذه في غيرها فلو أعطاه درهماً لآجله أخذه به غنيماً لم يحل له صرفه في إدام مثلاً أو

أعطاه غنيماً لآجله لم يحل له بيعه ولا تصدق به وهكذا الا ان ظهرت قرينة بان ذكر الصفة لنحو تحمّل كقوله

لقترب به قهوة مثلاً فيجوز صرفه فيما شاء (فرع) يندب التنزه عن قبول صدقة لنحو شك في حل أو هتك

سر أو دناءة وظنه انها لغرض ولو أخروا يعلم بماذا كراهة لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله حرام وان كثر

(قوله في نعم الجزية الخ) أي والسمة في نعم الجزية التي هي بعض التي جزية أو صغار فالتحريم جزية وما

عطف عليه وأما بقية التي ممن غير الجزية فيكتب عليه في (تنبيه) السكي بالنار جائز للحاجة وتركه نوكل

أفضل ويجوز خصاء ما يؤكل لحمه في الصغر فقط ويحرم في غيره والظاهر ان مرجع الصغر العرف ويحرم

التحريض بين البهائم ويكره انزاع الحرج على الخيل لانه سبب في قتلها

(فصل صدقة التطوع سنة) ذهب بعضهم إلى وجوب قبولها عملاً بمقتضى الامر في قوله تعالى فان طبن

لكم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ما نأكل من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ (قوله وتحل

لغني) أي بشرط أن لا يظن الله افقره والا ففي الاحياء ان علم الآخذ ذلك لم يحل له تناوله وكذا اذا دفع إليه

لمه أو صلاحه ونسبه لم يحل له الا ان كان كذلك

خلافا للزكاة الى الان علم حرمة الماخوذ بعينه ولم يقصد رد مال كان عرفه ولا يخفى الورع (قوله ودفعها سرا) بعدم اطلاع غيره عليه (قوله وفي رمضان) وعشره الاخير افضل من باقيه ويقدم عليه في الفضيلة ما يكون عند الامور المهمة كسفر ومرض واستسقاء وكسوف ويؤخر عنه عشر ذي الحجة ثم نحو مكة ثم المدينة ثم الافضل فالافضل من الازمنة والا مكنة بناء على أن بعضها افضل من بعض في ذاته وهو الصحيح (فرع) يندب التصديق عقب كل معصية كما مر في الحيض وبنحو ثوب قديم لمن لبس بدله جديدا (قوله ولقريب) وان لم تلزمه نفقته أو بعد في القرابة أو بعدت داره بعد الابتنع نقل الزكاة أو كان كافرا وأفضله محرم نسب ويقدم منه الاقرب فالاقرب ثم زوج ثم محرم رضاع ثم مصاهرة ثم مولاة الاعلى ثم الاسفل والعدو من هؤلاء افضل من غيره وأهل الصلاح منهم افضل من غيرهم أخذنا مما ياتي (قوله وجار) أي بعد القريب ويقدم منه الاقرب فالاقرب وأهل الصلاح منهم افضل وكذا من غيرهم والاحوج في جميع المذكورين افضل من غيره والمسلم افضل من الكافر (قوله افضل) بمعنى أن الصدقة الواقعة في شيء مما ذكر افضل من الواقعة في غيره لا بمعنى أنه يطلب تأخير الصدقة اليها أو كثار الصدقة في المذكورات افضل أيضا (قوله من دفعها جهرًا) الا لنحو اقتداء به وخلاجه عن محور ياء وسبعة والا كدفع الامام الزكاة للفقراء في المال الظاهر والباطن جهرًا افضل فيها وكذا المالك في المال الظاهر فقط (تنبيه) اختلف في قبول الزكاة والصدقة أيهما افضل والمعتمد أنه يختلف بحسب الاحوال فقبول الزكاة لنحو كسر نفس أو ممن لولم يقبلها منه لمنعها افضل وعكسه الصدقة (قوله ومن عليه دين) ولو مؤجلا والله (قوله أوله من تلزمه نفقته) أي مؤنته ومنه نفسه كما سيذكره عن الروضة (قوله يستحب أن لا يتصدق) هذه العبارة لا تصدق بالمباح وعبارة المحرر وغيره لا يستحب وهي تصدق بالإباحة (قوله خلاف المستحب) وهذا استفاد من عبارة المناهج وغيره (قوله وربما قيل يكره) وهذا استفاد من عبارة المناهج وحده (قوله الاصح تحريم صدقته بما يحتاج اليه) مما مر ومع الحرمة يملكه الأخذ على المعتمد ونقله ابن حجر عن الشافعي والاصحاب قال الاذرعى وفارق عدم صحة هبة الماء بعد دخول الوقت بتعلق حق الله هناك بخلافه هنا والزيادة كالصدقة في التفصيل المذكور على المعتمد وقيل لا تحرم الا بما يحصل به أدنى ضرره أو لمونه والمراد بما يحتاج اليه في يوم وليلة (قوله لنفقة من تلزمه نفقته) نعم ان أذن من تلزمه نفقته للمتصدق في التصديق وقدر على الصبر لم يحرم التصديق كإسباني (قوله وألدين) أي والمتصدق به بما يعتاد أن يصرف في الدين لانحو لقمة أو رغيف (قوله من جهة أخرى) أي ظاهرة نعم الابرار من حيث الخلاف صحيح لان الاصح هنا بعكس ما مر فليس من محل الاستدراك السابق في كلامه وان كان متساو يافي الحكم على المعتمد الا في (قوله وفيها الخ) أو رده على كلام المصنف نظر للظاهر من عبارته وقد يشملها كما تقدم ولو عند حاوله (قوله قيل يحرم) وهو المعتمد ان لم يقصر على الصبر والا فلا حرمة كما مر في غيره وعلى هاتين الحالتين في هذا وما قبله تحمل الاحاديث الواردة بالمنع أو بالجواز وحيث لا حرمة فيما ذكر فهو مكرره على المعتمد قاله شيخنا وفيه نظر مع قصة سيدنا علي رضي الله عنه فالوجه ان يقال بعدم الكراهة ان كان المتصدق عليه أحوج وعليه تحمل القصة المذكورة فراجع (قوله بما فضل عن حاجته) أي حاجة يوم وليلة وكسوة فصل قاله شيخنا مر وفي ابن حجر عن حاجة سنة واعترض بان هذا ليس من محل الخلاف لندب التصديق به مطلقا بخلاف ويجب عند الاضافة ويجزئها كما تم على بيعه عند ذلك (قوله على الاضافة) أي الضيق من أضاف الشخص

(قول المتن ودفعها سرا) أي ولا يتحدث بها بعد ذلك (قول المتن تحريم صدقته) قال ابن الرفعة وهل يملكه المتصدق عليه في هذه الحالة ينبغي ان يكون فيه الخلاف هبة الماء بعد دخول الوقت وقضيتها أنه لا يملكه

(ودفعها سرا وفي رمضان)
ولقريب وجار افضل) من
دفعها جهرًا وفي غير رمضان
ولغير قريب وجار
وردد في ذلك من القرآن
والسنة (ومن عليه دين
أوله من تلزمه نفقته يستحب
أن لا يتصدق) وفي المحرر
وغيره لا يستحب له
التصدق (حتى يؤدي
ما عليه) فالتصدق بدون
أدائه خلاف المستحب
وربما قيل يكره (قلت
الاصح تحريم صدقته بما
يحتاج اليه لنفقة من تلزمه
نفقته أولدين لا يرجوه
وفاء) لو تصدق (والله
أعلم) فان رجاء وفاء من
جهة أخرى قال في الروضة
فلا بأس بالتصدق وفيها ان
التصدق بما يحتاج اليه
لنفقة نفسه قيل يحرم وان
الاول أصح أي أنه
لا يستحب وربما قيل
يكره (وفي استحباب
الصدقة بما فضل عن
حاجته) لنفسه وعياله
ودينه (أو جهه أجمعها) لم
يشق عليه الصبر (على
الاضافة) (استحب) له

يضيق اذا ذهب ماله والمراد هنا تحمل المشقة لامن ضاق بمعنى بخل (قوله فلا يستحب) بل يكره والله اعلم

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطء وشراعه عقد يتضمن الاباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج فهو ملك انتفاع لا ملك منفعة وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء فيحمل عليه بقرينة قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مو بقرينة حديث حتى تدوق عسيلته أى حتى يوجد الوطء مقتضى غالب اللغة المشبهة بالمثل وقال الحنفية حقيقة في الوطء وبنوا عليه أن من زنى بامرأة حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آبائه وأبناءه وأصله الاباحة فلا يصح نفروا بنادب نظر الأصل خلافا لابن حجر وقال الخطيب وغيره أصله النسيب وتعبير بعضهم بالاباحة مراده عدم الوجوب وعليه فالوجه ما قاله ابن حجر والمراد نذر القبول لانه الذى يستقبل به الناذر وقائده حفظ النسل ونفي ما يضر حسبه من المني وحصول اللذة وهذه هي التي في الجنة (قوله أى التزويج) أى القبول ولو آخر هذا عن الضمير كان أنسب (قوله هو مستحب) ولولم يسوح الا بدار حوب صواله عن الرق أو الكفر وقيل يجب في نحو من طلقها ولما حق قسم ونحو خائف غنت تعين عليه وقد يحرم في نحو من علم من نفسه عدم القيام بواجبه وسيأتى كراهته (فرع) يجري في الترسى مثل ما في النكاح (قوله بان تتوق) فسر الحاجة بذلك ليناسب ما بعده والافيندب لنحو خدمة وائناس كما مر في الإشارة اليه (قوله من مهر) أى الحال منه (قوله وغيره) هو نفقة يوم وكسوة فصل (قوله ويكسر الخ) أى الرجل لانه لا دخل له في كسر شهوة المرأة قاله ابن حجر وفيه نظر واضح فراجع (قوله ارشاد) أى من الشارع فهو مثاب عليه كما مر في الماء الشمس وما قبل من أن الصوم مثب لحرارة المفضية الى زيادة الشهوة مردودا ومحول على من داوم عليه وليس مرادنا (قوله فعليه بالصوم) أى ولا يطلب منه أن يتزوج ففيه عدم الطلب الذى هو أهم من طلب الترك المعبر به في كلام المصنف (قوله بالمد) أى مع المثناة أو ما بالقصر والهاء فهو الجمع أو شهوره (قوله لا يكسر هاء الكافور ونحوه) بل يحرم ان قطع النسل ويكره ان فتر الشهوة (فرع) قطع الحبل من المرأة على هذا التفصيل (قوله بان لم تتق) أى ظاهر الكراهة وان احتاج للاستئناس وفيه نظر كما مر (قوله لكن العبادة أفضل) أى ذاتها لا التخلي لها بدليل تأويل الشارع المذكور ولو أبقي أفضل على حقيقته وقدر التخلي للعبادة لكان أولى لانه لا عمل الخلاف بين الأئمة ولا ان العبادة أفضل قطعاً وما ذكر صريح في أن النكاح ليس من العبادة واختار النووي أنه منها ان قصد به اعفاف أو له ونحو ذلك والا فلا وهو المعتمد (قوله قلت الخ) هو استبراك على ما بعد الا المقيد لعدم الكراهة لو اجد الابهة مع عدم الحاجة للعلة المذكورة وعلى اطلاق تفضيل العبادة ولو لغير المتعبد فعلم من ذلك أنه من اللف والنشر غير المرتب فتأمل

(كتاب النكاح)

قال الزجاج يوضع نكح في كلامهم للزوم الشئ را كبا عليه و يطلق على الوطء لما فيه من معنى الضم وعلى العقد لانه سببه اه وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل مشترك وذهب أبو حنيفة الى الثاني (قول المتن هو مستحب) نقل الشافعي عن ابن عمر رضى الله عنهم ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى ان يكونوا فقراء يفهم الله من فضله (قوله مؤن النكاح) عبارة الزركشي القدرة على المؤن وأما الباء بالقصر فهو الوطء (قوله بان لم تتق نفسه) قضيته انه لو كان مع ذلك يحتاج اليه لفرض الاستئناس لا تتق الكراهة وفيه نظر (قوله فلا يكره) لو كان الشخص غير جائز التصرف فالظاهر أنه يحرم على الولي انكاحه (قول المتن لكن العبادة أفضل) قضية هذه العبارة أن النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وانما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل محتمل من الكافر

(والا فلا) يستحب والثاني يستحب مطلقا والثالث لا يستحب مطلقا

(كتاب النكاح)

أى التزويج (هو مستحب) يحتاج اليه (بان تتوق نفسه الى الوطء) يجها هبته (أى مؤتمنه من مهر وغيره) تحسبنا للدين وسواء كان مشتغلا بالعبادة أم لا (فان فقدها استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم) ارشاد اقل صلى الله عليه وسلم عارواه الشيخان يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليخرج فانها أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أى دافع لشهوته والباءة بالمؤمن النكاح فان لم تنكسر بالصوم لا يكسر هاء الكافور ونحوه بل يتزوج (فان لم يحتاج اليه بان لم تتق نفسه الى الوطء) (كره) له (ان فقد الابهة) لما فيه من التزام ما لا يقدر عليه من غير حاجة وسواء كان به علة أم لا (والا) أى وان لم يفقد الابهة أى وجدها وليس به علة (فلا) يكرهه (لكن العبادة أفضل) لهنه أى فاضله عليه (قلت فان لم

(قوله فالنكاح أفضل) أي فاضل واستغنى بمأقوله عنه وحيث كان النكاح مطلوبا وقدمه على الحج ومات قبل الحج لم يصح أن كان خائف العنت والاعصى كذا قاله شيخنا ويصح أن يقال إن خرج بما يصرفه في النكاح عن الاستطاعة في أول سني الامكان فلا ثم مطلقا أو بعدها فإثم مطلقا على نظير ما في الصلاة فتأمل (قوله أو تمنين) أي دأثم أيضا وهو من عن الشيء يحجز عنه (قوله وليست المسئلة الخ) أي بحسب اطلاعها والافهى فيهما (تنبيه) التفصيل المذكور في الرجل يجري في المرأة كإصناف عليه في الام نعم لو لم تندفع عنها الفجرة لآبه وجب واحتياجها للنفقة نظير وجود الابهة في الرجل (قوله بخلاف الفاسقة) أفاد أن المراد بالدينونة من فيها صفة العدالة لا العفة وحدها بل قال بعضهم إن نكاح كافرة أول من نكاح مسلمة تاركة للصلاة مثلا (قوله بكر) أي غير مدخول بها ولو نيبا وغير البكر المدخول بها ولو بكرا (قوله كان تضعف الخ) أوله عيال تقوم عليهم كافي الحديث (قوله نسبية) أي طيبة الاصل معروفة وإن لم تكن رقيقة فخرج بنت الفاسق واللقيط وبنت اللقيط ومن لا يعرف لها أب قال شيخنا بل يكره في ذلك قد كر بنت الزنا المفهوم له ويستحب جميلة بحسب طبعه ولود باعتبار أثار بها ولا يعتبر كونها غنية كثيرة المال أو ما حدثت نكاح المرأة لربع لما لها ولها ولحسبها ولديها فظفر بذات الدين تربت بذاك فهو اخبار عما يرغب الناس فيه بحسب طباعهم وليس من الامر في شيء الا لذات الدين ومعنى تربت افتقرت فكانها انصفت بالتراب أو أن الذي فيها تراب إن لم تظفر بذات الدين من المذكورات وما قيل إن معنى تربت استغنت بان صار ما فيها من المال كثرته كالتراب ولو كان مراده افتقرت لقال أن تربت فاسد منابذ المراد من الحديث إلا أن حل على معنى أن فعلت أي ظفرت بذات الدين فتأمل (قوله والباعدة) من الأقارب أولى من الأجنبية هو المعتمد لكان أن النسب معروف وما ورد عن النص من النهي عن النكاح من العشرة يحمل على الأقربين (تنبيه) كل ما طلب في حق المرأة للرجل يطلب في عكسه كذلك (قوله أنسب) أي لا تنافي الصفات في الأفراد والاسمية (قوله قصد نكاحها) أي المرأة بكرا كانت أو نيبا مفردة أو مع غيرها فلو قصد نكاح واحدة من نسوة فله نظره من دفعة كما قاله شيخنا واعتمده نعم تقييده النظر بكونه دفعة فيه نظر (قوله سن نظره) أي أن رجلا جابه وعلم انها خالية عما يحرم به الخطبة ولا حرمة أن لم يعلم ذلك كما يأتي وخرج بالنظر للمس فيحرم ولو لا هي أو تعذر النظر (قوله إليها) لا إلى أختها ولو من زوجة ولا لتوصيها وإذا تعذر نظره كالاعمى وكل نحو امرأة تنظر له نعم إن تعذر نظره لها أخبره ثقة أن أختها مثلها جاز له نظره وهذا إذا كان النظر له مع شهوة والافقه النظر من غير تقييد على المرجح الآتي (قوله قبل الخطبة) فيدل للنسب فيجوز بعدها قاله ابن حجر واعتمده شيخنا تبعنا لشيخنا الرملي أنه مندوب أيضا والتقييد لدفع توهم المنع قبلها لعدم التأكد بتقديمها (قوله وإن لم تأذن) ولو مع شهوة أو

(قول المتن فالنكاح أفضل) كان الشارح رحمه الله ترك تأويل هذا بالفاضل حالة على ما سبق قريبا (قول المتن وتعين) قبل الأولى تقييده بالوأم ليخرج من يمن وقتادون وقت والتعين مادته من عن إذا عرض قال الزركشي فكانه يتعرض للنكاح ولا يقدر عليه (قول المتن دينة) قال الزركشي لو كانت تاركة للصلاة فيحتمل أن الذمية أولى منها لأن نكاحها يجمع على صحته وهذه مرتدة عند الامام أحمد رضي الله عنه وفي وجهه عندنا فلا يصح نكاحها حينئذ (قول المتن بكر) كذلك يستحب للشخص أن لا يزوج ابنته الا من بكر أي لم يتزوج قبلها (قوله بخلاف بنت الزنا) يدل على أنها أراد بالنسبية من لها نسب لاشريفة النسب (قوله بان تكون أجنبية) يريد أن عبارة المؤلف من باب نفي الموصوف مقيد بالصفة (قوله كان أنسب الخ) كان وجهها أن تكون الصفات كلها مفردة

يتعبد فالنكاح أفضل له) من تركه (في الاصح) كما ذكره الرافعي في الشرح كيلا تقضى به البطالة الى الفواحش والساني تركه أفضل منه للخطر في القيام بواجبه (فإن وجد الابهة وبه صلة كهرم أو مرض دائم أو تمنين كره) (والله أعلم) لا تنفاه حاجته اليه مع الخطر في القيام بواجبه وليست المسئلة في الروضة ولا أصلها وتوقف بعضهم في الكراهة فيها (ويستحب دينة) بخلاف الفاسقة (بكر) الا العنكر كأن تضعف آلتها عن اقتضاها (نسبية) بخلاف بنت الزنا (ليست قرابة قريبة) بان تكون أجنبية أو قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجىء الولد نحيقا والبعيدة أولى من الأجنبية ولو قال بدله ليست غير كان أنسب بمأقوله (وإذا قصد نكاحها من نظره اليها قبل الخطبة لها (وإن لم تأذن) فيه الامر به في حديث الترمذي وغيره عن المغيرة أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر

وقته بعدها لشيء على المرأة ترك النظر لها نكاحها وقوله في الحديث خطب امرأتى عزم على خطبتها (وله تكرير نظره) ليتبين هيتها فلا يندم بعد نكاحها عليه (ولا ينظر غير الوجه والكفين) لانه عورة منها وفي نظرها كفاية فانه يستدل بالوجه على الجلال وبالكفين على خصب البدن وينظرهما ظهرا وبطنها (ويحرم نظر رجل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية) مطلقا قطعاً والمراد بالكبيرة غير الصغيرة التي لا تنهى (وكذا وجهها وكفها) أى كل كف منها (عند خوف فتنة) أى داع الى الاختلاء بها ونحوه (وكذا عند الامن) من الفتنة فيما يظهر له من نفسه (على الصحيح) لان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للؤمنين

خوف فتنة لامع خلوة والاولى كون النظر من غير علمه بالثلاثين له (قوله ان يؤدم) مبنى للمجهول وبعده اوله همة قد تبدل بالواقيل أصله يدوم فقدمت الواو على الدال وهزمت فهو من الدوام وقيل لا تقدم وانما هو من الادم لان الطعام يطيب به وتفسير الشارح بما لا يوافق واحداً من هذين فتأمل (قوله بيان لوقت النظر) يحتمل أن مراده أنه بيان لوقت النظر المندرج فيوافق ما مر عن ابن حجر ويحتمل أنه بيان لوقت النظر الاكمل فيوافق ما مر عن شيخنا ويحتمل أنه بيان لوقت النظر الجائز فيمتنع بعد الخطبة وهو ظاهر كلام الشارح بعده فتأمل (قوله وقوله في الحديث) كان الانسب التفرغ بالغاء لما لا يخفى فتأمل (قوله أى عزم) هو تأويل لدفع حرمه النظر قبل الخطبة مع انه المنسوب أو الجائر أو الاكمل لانه يسر بعدها كما مر (قوله وله تكرير نظره) ولا يتقيد بعدد ما دامت الحاجة اليه ولا فيحرم (قوله لانه) أى غير العورة منها أى فى الصلاة وهذا يفيد أن الكلام فى الحرمة أمانة فيمنظر منها غير ما بين السرقة والركبة وظاهر كلام المصنف استواء الحرمة والامة لعده لونه عن العورة الى الوجه والكفين وبه قال بعضهم وهو مرجوح ويسر للمرأة أن تنظر من الرجل أيضاً غير ما ذكر حرة كانت أو أمة فالخاصل أن كلامهما ينظر من الآخر ما عدا عورة الصلاة (تنبيه) فرقوا فى النظر هنا بين الحرمة والامة بخلاف ما سياتى فى نظر الأجنبية لان النظر هنا مأذون فيه ولو مع خوف الفتنة فأنيط بغير العورة وما يأتى غير مأذون فيه فهو منوط بخوف الفتنة فأنيط بما يخاف منها فيه ولو غير العورة (قوله ويحرم نظر رجل) هو مصدر مضاف لفاعله وسبباً فى عكسه والتقيد بالفعل لانه محل الاتفاق ومثله الحصى والمحبوب على الراجح كما يأتى والفتنة يحاط فيه ناظر او منظوراً (قوله بالغ) هو قيد لعدم اختلاف أيضاً وسبباً فى غيره (قوله الى عورة الخ) هو قيد كما مر وسبباً فى غيرها والحاصل أنه يحرم رؤية شيء من بدنهما وإن أتين كظفر وشعر عانة وابط ودم حجم وفصد لا نحو بول كلبين والعبرة فى المبان بوقت الابابة فيحرم ما بين من أجنبية وان نكحها ولا يحرم ما بين من زوجه وان أبانها وشمل النظر ما لو كان من وراء زجاج أو مغطى بالنسيج أو فى ماء صاف وخرج به رؤية الصورة فى الماء وفى المرأة فلا يحرم ولو مع شهوة ويحرم مماع صوتها ولو نحو القرآن ان خاف منه فتنة أو التدبىء والافلا والامرء فيأذ كر المرأة (قوله حرة) ولو بمبعضة لانها فى مقابلة الامة الآتية ويندب للمرأة تعليظ صوتها فى خطاب أجنبي (قوله أجنبية) هى غير من لا يحل له نكاحها من محارمه كما يأتى (قوله مطلقاً) أى مع شهوة وخوف فتنة أولاً وأشار بقوله قطعاً الى عدم الخلاف فيما ذكره كما مر فى الإشارة اليه (قوله التى لا تنهى) أى لم تبلغ حد الشهوة لدى الطباع السليمة (قوله وكفها) هو مفرد مضاف كما أشار اليه (قوله ونحوه) أى نحو خوف الفتنة وهو الشهوة بان يلتنب بالنظر (قوله لأن النظر الخ) فيحرم عليهن الخروج سافرات الوجوه لانه سبب للحرام وفارقها الرجل لما يأتى (قوله وهو) أى ما ظهر (قوله نعم بكرة) أى على الثانى (قوله المعصم) هو مفصل الكف من الساعد (قوله من محرمه) أى من يعتد حرمته نكاحها فحارم نحو المحوس الذين يعتقدون حلهم كالأجانب معهم قاله الزركشى (قوله ماسواه) شمل نفس السرقة والركبة خلافاً لما فى الروض نعم يحرم نظر الجزء الملاصق للعورة لانه مما لا يتم الواجب الابيه (قوله والزينة مفسرة الخ) هذا

(قوله ان يؤدم ينسكا) قال الزركشى ومعنى يؤدم يدوم تقدم الواو على الدال وقيل من الادم مأخوذه من ادم الطعام لانه يطيب به حكى الماوردى الاول عن العرافين والثانى عن أهل اللغة (قول المتن خل) خرج به المسوح وسيد كره والخصى والمحبوب وحكمهما كالفضل عند الاكثرين (قول المتن الى عورة حرة) للمبعضة كالحرمة قطعاً وقيل على الاصح (قوله فيما يظهر له) دفع لما اعترض به من أن الامن حقيقة لا يكون الا

تفسير مراد الضرورة عطف الآباء عليه فهي في كل موضع تفسير بما يليق به وقد تفسر بجميع البدن كافي
 زينة الصلاة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد (قوله المهنة) بفتح الميم وكسر هاء الخدمة (قوله
 الى الامه) الكاملة الرق كما مر (قوله والنظر بشهوة حرام قطعا) هو مفهوم كلام المصنف قبله الذي هو محل
 الخلاف ومراد الشارح بذلك دفع ما يقال تقييد المصنف بعدم الشهوة لا محل له لان الحرمة معها أيضا وحاصل
 الدفع أن الحرمة مع الشهوة معلومة لا تحتاج الى تنبيه والتعرض لها ليس لاجل اعتبار مفهوم وانما هو
 لاجل حكمة تتوقف على التأمل والمراد بكل منظور اليه مما هو محل الشهوة لا نحو بهيمة وجدار قاله شيخنا
 الزيادي ولم يوافق بعض مشايخنا وجهه شاعلا حتى للجماد ونوب نظر ظاهر وكلام الشارح ظاهر في الاول
 فتأمل (قوله والتعرض له) أي للنظر بشهوة كما هو ظاهر كلامه أرشد كراهية الشهوة انبائا أو تنفيا وهذا أولى
 أو متعين للتأمل وسنأتي الاشارة اليه فاضمير عائذ المحذور أو عائذ اليها ذكره باعتبار المضاف أو
 المحذوف المذكور (قوله الحكمة الخ) الوجه فيها أن ذكرها يكون تارة لتقييد محل عدم الخلاف وتارة لجواز
 النظر بدونها وتارة لوقوع استدراك بعدها ونحو ذلك وإن عدم ذكره تارة يكون لتقييد محل الخلاف
 وتارة لتنفى الشهوة في ذاتها وتارة لغير ذلك وما قيل في حكمتها بغير هذا غير معقول عليه ولا منظور اليه كما يعلم من
 صراحته وتأمله (قوله والاصح الخ) أشار الى أن الى صغيرة معطوف على الى الامه لا بقيد عدم الشهوة
 لا تنفاتها هنا في ذاتها بدليل ما عمل به وتقييد المنهج وغيره بما مع ذكر العلة بيان للواقع أو بحسب ما فهموه
 من كلامهم وبذلك رد قول بعضهم أنه أشار الى أنه من عطف الجمل دفعا لما يلزم عليه من المحذور وهو العطف
 على معمولي عاملين مختلفين فتأمل (قوله الى صغيرة) والصغيرة مثلها على المعتمد خلافا لشيخ الاسلام نظرا
 الى أن فرجها أغش (قوله أما الفرج) أي من الصغيرة والمغيرة كما علم والمراد به ما ينقض مسه الوضوء من
 لقبل والدير وكذا محل نبات العانة فيهما قاله شيخنا (قوله فيحرم نظره فيهما الحاجة) كزمن الرضاع
 والربية لنحو الام وغسل نجاسة ومداداة ونحو ذلك (قوله زاد في الروضة) ذكره لرد دعوى الاتفاق لا للحكم
 (قوله والاصح أن نظر الخ) أشار الى أن نظر العبد والمسوح معطوف على حل قبه فيفيد أنه مقيد بعدم

من معصوم (قول المتن في المهنة) قال ابن السيد المهن المصدر والمهنة المرة الواحدة وبالسكسرية ومعناها
 الابتداء للخدمة (قول المتن حل النظر بلاشهوة) قيده الاذعى أيضا بان لا يخاف الفتنة وهو ظاهر
 (قوله في بعض المسائل) أي كالأمة والامرء (قوله الحكمة الخ) هي في الامه التوطئة لبيان محل استدراكه
 الآتي وكذا في الامرء فان قلت كان يلزمه حيثئذ أن يتعرض لمثل ذلك في مسألة نظر المرأة الى بدن الاجنبي
 قلت قد قال فيها ان لم يخف فتنة وهو محصل للغرض لانه يفيد اشتراط عدم الشهوة أيضا فان قلت قوله والى
 صغيرة عطف على قوله الامه فيكون قيد عدم الشهوة منذ ذكر رافئها وليس فيها معنى مما ذكره قلت قد أشار
 الشارح الى أن قيد عدم الشهوة لم يرد فيها حيث قال والاصح حل النظر الى الصغيرة ولم يقل بلاشهوة نعم كل
 هذا الذي قلناه انما يحسن اعتذارا عن المؤلف وأما الاعتذار عن المحرر فالوجه أن يقال فيه قيد بها في الامرء
 لانه لا يرى الحرمة الا عند الشهوة وتعرض لها في مسألة الامه نظرا الى كثرة اختلاف الاصحاب فيها فاعتنى
 بها وحول محل اختلافهم ومثله يقال في مسألة نظر المرأة الى بدن الاجنبي والله أعلم ثم اطاعت الى المحرر فرأيت
 لم يتعرض لذكر الشهوة في مسألة الامه فليتنبه لذلك والله تعالى أعلم (قوله والثاني يحرم الخ) قال ابن الملاح
 لم أجد حكاية الخلاف في وجهها الا في الوسيط ويكاد أن يكون خروقا للاجتماع والتعليل باطل بالمحرم فانه
 لا خلاف في جواز النظر الى وجوههن وهذه أولى لخرجهما عن مظنة الشهوة في حق جميع الناس (قوله
 والثاني يحرم الخ) محل الخلاف في المسوح في النظر خاصة كما فرضه المؤلف وأما الدخول عليهن فمأخوذ قطعا

في المهنة) أي الخدمة
 (فقط) كالرأس والعنق
 والوجه والكف والساعد
 وطرف الساق اذا ضرورة
 الى غيره وسواء فيما ذكر
 المحرم بالنسب والمصاهرة
 والرضاع (و) الاصح
 (حل النظر بلاشهوة الى
 الامه الاماين سرور كبة)
 فيحرم نظره لانه العورة
 منها والثاني يحرم نظرها
 كالحرمة رسياني ترجيعه
 والثالث يحرم نظرها لا يبدو
 منها في المهنة فقط والنظر
 بشهوة حرام قطعا لكل
 منظور اليه من محرم وغيره
 غير زوجته وأمه والتعرض
 له هنا في بعض المسائل ليس
 للاختصاص بل لحكمة
 تظهر بالتأمل (و) الاصح
 حل النظر (الى صغيرة الا
 الفرج) لانها ليست في
 مظنة الشهوة والثاني يحرم
 لانها من جنس الاناث أما
 الفرج فيحرم نظره قال
 الرافعي كما أحب العدة اتفاقا
 زاد في الروضة قوله قطع
 القاضي حسين بحله (و)
 الاصح (ان نظر العبد الى

سيدته ونظر مسوح) أي ذاهب الذكر والأنثيين إلى أجنبية (كالنظر إلى محرم) فيحل نظرهما فنظر المحرم قال تعالى أو ما ملكت أيمانهم
أو التابعين غير أولي الأرباب من الرجال (٢١٠) والثاني يحرم نظرهما كغيرهما والمراد بالآية الاماء والمغفلون الذين لا يشتهون

الشهوة فتأملوه وكذا يقال في المراهق الآتي والمراد بالعبد المملوك كله لسيدته وليس مكاتبها على المعتمد
قاله كاتب المبعوض والمشارك كالأجنبي معها بخلاف المكاتب والمبعضة والمشاركة مع سيدته فكالمحرم قاله
العلامة العلقمي (قوله إلى سيدته) أي وعكسه كأيأتي قال بعض مشايخنا وان اختلفا الاماء وكفرافراجه
مع ما يأتي (قوله ونظر مسوح) أي النظر منه واخلاقه كالنظر بخلاف المس (قوله أي ذاهب الخ) أي بحيث
لم يبق له شهوة فان بقيت فكالمحل قاله شيخنا الرملي (قوله إلى أجنبية) وكذا عكسه وتقبيده بها المناسبة
ما قبله ولو أبدل المصنف إلى جمع لكان أعم لشموله لكون النظر من كل منهم أو إليه وظاهر كلام الشارح أن
العبد شامل للمسوح وإن السيدة مع العبد لا يقال لها أجنبية فافهم (قوله فيحل نظرهما) ضمير المتني
عائد للعبد والمسوح وشرط حل النظر فيهما العدالة المعبر عنها في المنهج بالعفة في الأول ومثله الثاني كما صرح
به شيخنا الرملي وشرط في الثاني أيضا اتفاق الدين قال شيخنا لانه لا يتقاعده عن المرأة كأيأتي ولا بد من
العفة في كل من العبد وسيدته في حل نظر كل منهما كافي المنهج قال بعض مشايخنا ويؤخذ منه أيضا انه لو كان
أحدهما عفيفا دون الآخر امتنع النظر على كل منهما ونوزع فيه بان مفاد المنهج عدم حل نظر كل منهما عند
اتقاء عفتها وذلك لا يفيد امتنع حل نظر العفيف منهما لا تخوف تأملوه وهو مردود بل مفهومه المنع ففهم
(قوله أو ما ملكت أيمانهم) دليل العبد (قوله والتابعين) دليل المسوح (قوله والمراد بالآية الاماء) أي
في ملك العيين (والمغفلون) أي في التابعين (قوله أن المراهق) وهو من قارب من البلوغ والمراد به من
يظهر على العورات أي التي قدر على أن يحكي ما يراه من النساء اما من لم يبلغ هذا الحد فان بلغ حد الشهوة
فكالمحرم والاف كالمصغر (قوله كالبالغ) يفيد أن الكلام هنا في كونه ناظرا او كونه منظورا سبأني (قوله
ويحل نظر رجل) والمراد به في الشقين ما بين المراهق (قوله ويحرم نظر أمرد) ولو مع محرمة أو ملك
وهو أشد انما من نظر الأجنبي والمراد نظر شيء من بدنه ولو شعرا وظفرا وان أبيض كامر وهو ما بين بلوغ
حد الشهوة إلى أن طلع اللحية وبعده أجود وأنط بالثلاثة المفتوحة قبل الطاء المهملة الثقيلة (قوله بشهوة)
وكذا بخوف فتنة كامر (قوله وكذا بغيرها على الأصح) عنده والمعتمد عدم الحرمة هنا وعليها يقيد
بعدم الملك هنا أو المحرمة (قوله في الجليل الوجه) قال ابن حجر النقي البدن (قوله والثاني لا يحرم) هو
المعتمد كاعلم (قوله للشقة عليهم) كأي الرجال (قوله وفي ترك الأسباب) لفظ ترك ساقط من بعض
النسخ ومن كور في بعضها وعوا ولم يبدل له تذكيرا للآزم (قوله الداركي) هو بفتح الراء كافي المهمات
(قوله نص الام) وفي نسخة نص الشافعي (قوله فاخذ) أي المصنف وفيه اعتراض عليه (قوله ما شملته
عبارته في المنهاج) وعبر فيه بالأصح نظر القول صاحب المذهب وغيره وبالنصوص نظر النص الام
(قوله وان لم يصرح هو ولا غيره الخ) فيه تحامل كثير على المصنف حيث اخترع في المذهب ما ليس منه

النساء (و) (الأصح) (ان)
المراهق كالبالغ) فيلزم
الولي منعه من النظر إلى
الأجنبية فيلزمها الاحتجاب
منه لظهوره على العورات
بخلاف طفيل لم يظهر عليها
قل تعالى أو الطفل الذين
لم يظهروا على عورات
النساء والثاني أنه ليس
كالبالغ فله النظر كالدخول
من غير استئذان إلا في
الأوقات الثلاثة قل تعالى
ليست أذنكم الذين ملكت
أيمانكم والذين لم يبلغوا
الحلم منكم ثلاث مرات
الآية وعلى هذا فنظره
كالنظر إلى محرم (ويحل
نظر رجل إلى رجل إلا
ما بين سرور كربة) فيحرم
نظره لانه مورة (ويحرم
نظر أمرد بشهوة) وهو
أن ينظر فيطلبه (ظن)
وكذا بغيرها على الأصح
المخصوص) لانه يخاف
من نظره الفتنة كالمرأة
إذا الكلام في الجليل الوجه
كأقيد به القول وغيره
والمصنف في فتاويه وغيرها
والثاني لا يحرم والا لامر
المراد بالاحتجاب كالنساء
وأجيب بأنهم لم يؤمروا
بالاحتجاب للشقة عليهم

فيكون ترك الأسباب اللازمة ليعمل على غيرهم غض البصر عند توقع الفتنة واخلاف حكاها الرافعي في الشرح عند خوف
الفتنة وجزم عند عدمه بالجواز وزاد عليه في الروضة قوله أطلق صاحب المذهب وغيره أنه يحرم النظر إلى امرءة لغير حاجة ونقله الداركي عن
ص الشافعي فاخذ من هذا الاطلاق ما شملته عبارته في المنهاج من الحرمة عند عدم خوف الفتنة حكاها الباب وان لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها

في الذهب ولم يبال بتعليل صاحب المهذب ما أطلقه بخوف الافتتان ولا تعليل صاحب البيان ما نقله الداركي عن النص بأنه يفتن وقطع عرض بعضهم على المصنف في ذلك وقال ماذا كرم الحرمة عند عدم خوف الفتنة مخالف لما عليه (٣١١) الناس في ظلاله العجيبين من

عصر الصحابة إلى الآن في
المكاتب ومحال المتكلم
وغبرها وكان المصنف
استشعر ذلك فدفع بها
سيأتي له أنه يباح النظر
للتعلم (ولاصح عند
المحققين أن الامنة كالحرمة)
في حرمة النظر إليها (وأنه
أعلم والمرأع امرأة كرجل
ورجل) فيحل نظرها
إياها إلا ما بين سره وركبه
فيحرم نظره (والاصح
تحرير نظره إلى المسلة)
لفعله تعالى أو نساها
والقضية ليست من نساء
المؤمنات فلا تدخل الحرام
مع المسلمات فم يجوز أن
تري منها ما يبدو وعنده المنة
وقيل الوجه والكفين فقط
والثاني لا يحرم نظرا إلى
أعذار النفس (و) (الاصح
(جواز نظر المرأة إلى بدن
أجنبي سوى ما بين سره
وركبه إن لم تخف فتنة)
لأن ما سوى ما بينهما ليس
بعورة منه (قلت الاصح
التحرير كقول) أي كنظره
(إياها والله أعلم) قال تعالى
وقل للمؤمنات يخفضن من
أجبارهن والثالث يجوز
السايد في المنة فقط لا
لأجل الخلية فيه فلا تخف

(قوله لم يبال الخ) هو راجع لقوله فاخذ الخ وفيه تحامل أيضا عليه وقد يقال إنه مبال به ولكنه فهم من التعليل أن المراد أن شأنه ذلك لا وجود بالفعل وبدل له تعليل صاحب البيان بالمعارض (قوله وقد اعترض الخ) هنا غير الاعتراض السابق (قوله من عصر الخ) بضم أو يه معاً أو بفتح فكأن (قوله والمرأة الخ) والمراد بها ما يشمل المرافقة ولو فاسقة في الشئ على المعتمد خلافاً لابن عبد السلام في جعلها كالقمية (قوله) تحرير نظرية المراد كافرة ولو مرتدة أو زوجة مسلم (قوله إلى المسلة) أي ولا مملوكة ولا عرصة وأما عكس ما ذكره هو نظر المسلة إلى القمية جائز لغير ما بين السر والركبة على المعتمد (قوله نعم يجوز أن ترى) أي القمية من المسلة ما يبدو وعنده المنة وهو المعتمد فيقيد به كلام المصنف (قوله والثاني لا يحرم) أي في غير العورة كامر (قوله قلت الاصح التحريم) فيجب على الرجل أن يستتر ما يعلم أن المرأة تنظر إليه منه كعكس (قوله كهوالبها) المتفق على حرمة عمل الشهوة أصالة والمراد بها ما يشمل المرافقة كما صارت الإشارة إليها ومن هنا علم اختصاص النساء بلتبع من خروجهن مسافرات الوجوه ولأن سترهن أسهل من ستر الرجال ولقاة بروزهن في الأسواق ونحوها وغير ذلك فليتنامل (قوله وهو) أي ما يبدو في المنة أي في حق الرجل وتقدم خلافة في حق المرأة وعلم بما ذكره أن الخلاف في نفس السرة والركبة فقط فتأمل (قوله ومنى حرم الخ) ومنه ما بين من أجنبية أو أمرد كستر وظفر كامر (قوله لأنه أبلغ) بدليل بطلان الصوم بالانزال معه لاصح النظر (قوله ويجوز من فوق أزار) ولورقيقا حيث منع من تقص الوضوء قال بعضهم نعم يحرم نظره وجاء صلى الله عليه وسلم ولو في الأزار ولعل بقية الانبياء كذلك (قوله وإن لم تخف فتنة أو شهوة) والاسم ولو كان الحائل كشيخا جادا قال شيخنا سواء اتعد الجنس في ذلك أو اختلف على ما هو المعتمد (قوله وقد يحرم المس حيث لا يحرم النظر) ولا يرد على المصنف لأنه عكس ما فيه ولا يستثنى مما فيه شئ (قوله كس وجهه الأجنبي) ومنه مس العبد شيئاً من بدن سيده

الحرمة (قول المتن والاصح الخ) أي لقوله تعالى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين الآية قال ابن القطان الصحيح أنها طاعة في الحرائر والاماء (قول المتن تحريم نظرية) مثلها فيما يظهر الفاسقة المساقفة وقوله ذمية أي غير مملوكة للمسلة ومثلها محارمها الكافرات فيما يظهر (قول المتن قلت الاصح التحريم كهوالبها) أي وأما حديث عائشة في رؤيتها للعب الحبشة فقد أوله النووي رحمه الله تعالى على رؤيتها للعب والحرب دون الإبدان انتهى (قوله إلى ما يبدو في المنة) أعلم أنه فياسف قد فسر ما يبدو في منة المرأة بمثل الرأس والعنق والوجه الخ فيحتمل أن يريد به هنا أيضاً مثل ذلك لكن سياقاً قريباً تفسير ما يبدو في منة الرجل المحرم بما فوق السرة ونحت الركبة فالظاهر جريان ذلك هنا أيضاً لأن الرجال يبدو في مهنهم ذلك غالباً اللهم إلا أن يخيل فارق من حيث أن المحرم الرجل مع محارمه الإناث يبدو في مهنه معهن مثل ذلك بخلاف الأجنبي مع الأجنبية وهذا الفرق وإن كان فيه نظر لا يخفى إلا أن منيع الشارح يؤيده حيث ترك هنا التفسير بما فوق السرة ونحت الركبة فلم يتعرض لذكره إلا في منة الرجل المحرم والله تعالى أعلم وعلى الأخير يلزم أنه الثالث والاول إلا في نفس السرة والركبة (قوله وهو ما فوق السرة والركبة الخ) عبارة الامام والمحققون على أن ما فوق السرة ونحت الركبة من الرجل لا يبدو وعنده المنة من المرأة انتهى ثم التفاوت بين الوجهين يظهر في السرة والركبة (قول المتن ومنى حرم النظر حرم المس) يستثنى منه طرد لومعكسا

فتنة حرم قطعاً (ونظرها إلى محرمها كعكس) أي كنظر الرجل إلى محرمه فتنظر منه ما سوى ما بين سره وركبه وقيل ما يبدو وعنده المنة فقط وهو ما فوق السرة ونحت الركبة (ومنى حرم النظر حرم المس) لأن ما بلغ في الذمة فيحرم على الرجل ذلك خسر جل بلا حائل وهو من فوق أزار إن لم تخف فتنة وقد يحرم المس حيث لا يحرم النظر كس وجهه الأجنبي فيحرم

حيث كافي المحرر كان أقرب
للمراد لأن حيث اسم مكان
والمراد أن المحل الذي يحرم
نظره يحرم منه ومتى اسم
زمان ولا موقع لارادته الآن
يؤول بغيره (ويباحان)
أي النظر والمص (لقد
وهجامة وعلاج) لعله
للحاجة إلى ذلك وليكن
ذلك بين الرجل والمرأة
بحضور محرم أو زوج
ويشترط أن لا توجد
امرأة تعالج المرأة أو رجل
يعالج الرجل وأن لا يكون
في مباح وجود مسلم (قلت
ويباح النظر لمعاملة) يبيع
أو غيره (وشهادة) نَحْمَلَا
وأداء (وتعليم) وهو للأمر
خاصة لماسياتي ونحوها
كإرادة الرجل شراء جارية
أو المرأة شراء عبد (بقدر
الحاجة) في الجميع (والله
أعلم) فينظر في إرادة شراء
الجارية أو العبد ما عدا
ما بين السرة والركبة
وينظر في تحمل الشهادة
على المرأة وأدائها وجهها
فقط ومسئلة التعليم من يده
على الروضة وأصلها والقصد
بها تعليم الأمر خاصة فانه
لما قال يحرمه النظر إليه
مطلقا ولا غنى للمرد عن
فعل الواجبات وغيرها ولا
يتأتى تعليمهم بدون النظر

وعكسه وكذا من مسح أو عكسه (قوله وان قيل يجوز نظره) أي على الرجوح أول نحو تعليم (قوله
وكغمز) بمجتمعين بينهما ميم هو التأسيس المعروف لفظة (قوله ساق محرمة) هذا ما في الروضة قال
الاسنوي وهو مخالف للاجماع واعتمد شيخنا الرمي أنه لا يحرم ولو بلا حاجة ولا شفقة إلا مع شهوة أو
خوف فتنة (قوله والمراد الخ) قد يقال عدول المصنف عما في المحرم مقصودا لما لا زمان يمكن فيه
ما ذكرنا أيضا كاجنية تزوجها وأمر دكبر عن زمن المردانية بغيره كبرت ونحو ذلك أو للإشارة إلى
استعمال مني فيما بين الزمان والمكان لكونها أقرب إليهما من حيث واستعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز معا
جائز كما عليه الشافعي رضي الله عنه فقوله ولا موقع هنا موضع ولا حاجة لتأويله بغيره الذي هو
حيث أذن البعيد أن المصنف يعدل من لفظ إلى لفظ مساو له ثم يحتاج إلى تأويله بما عدل عنه فتأمل ذلك
(قوله للحاجة) بالمعنى الشامل للضرورة لانه يكفي في الوجه والكفين أدنى حاجة وفي غير الفرجين مبيح
نيم وفيه الضرورة (قوله لا فرق بين الرجل والمرأة) أي عند فقد الشرط الآتي (قوله أن لا توجد
امرأة) ولو ذمية (قوله أو رجل) ولو ذميا (قوله وأن لا يكون) أي المعالج ذمي مع وجود مسلم
أي مع اتحاد الجنس فيقدم في المرأة المسلمة امرأة محرم مسلمة ثم أجنبية مسلمة ثم صبي غير مراهق مسلم ثم
صبي غير مراهق كافر ثم بالغ محرم مسلم ثم بالغ كافر ثم مسح مسلم ثم مسح كافر ثم ذمية محرم ثم ذمية
غير محرم ثم مراهق مسلم ثم مراهق غير مسلم ثم بالغ أجنبي مسلم ثم بالغ أجنبي كافر والحاصل أنه يقدم الجنس
على غيره ويقدم المحرم على غيره ويقدم من نظره أكثر على غيره ويقدم عند اتحاد النظر الجنس على غيره
ثم المحرم على غيره والموافق في الدين على غيره وهكذا فإذا فقد ذلك عالج الأجنبي بشرطه المذكور من حضور
نحو محرم (قوله نَحْمَلَا) وان وجد غيرها وكذا الادعاء ولا يجوز نظر الشاهد لها إذا عرفها ولو باسم ونسب
فإن عرفها بتعريف عدل اكتفى به وجاز النظر وإذا امتنعت من كشف وجهها كشفته امرأة غيرها
وبجوز نظر فرجها للشهادة بالزنا أو الولادة ونظر الشدي في الرضاع وكالشهادة بالحكم لها أو عليها (قوله
وهو للأمر خاصة لماسياتي) أي في باب الصداق وهذا الرجوح وسياقي هنا الجواب عنه والأصح
جواز التعليم للأمر وللرأة إلا الزوجين بعد الفراق لماسياتي (قوله في الجميع) لا يبعد رجوعه للقصد
والهجمة والعلاج أيضا (قوله وفي شرح مسلم) فهو دليل ثان لتخصيصه الذي ادعاه فهو عطف على
فتاويه أي أن المصنف صرح في فتاويه وفي شرح مسلم بتخصيص التعليم المذكور بالأمر (قوله أما المرأة
فلا تنفذ الخ) فيه تصرح بجواز تعليم الأجنبي للمرأة عند تقدم ذكر من المحرم والمرأة وحينئذ فيقال إن
الحكم يكفي في ثبوته الفرد النادر فلا وجه لمنعه في غيره فتأمله الآن يقال مراده بعدم الفقد ما من شأنه
ذلك فافهم (قوله وسياقي في الصداق) هو دليل ثالث لما ادعاه والمعتمد جواز تعليمها وانما تعذر في
الزوجين لانه قد تعلق آمال كل منهما بالآخر فربما وقع بينهما ما وقع التحذير منه بخلاف الأجنبية نعم
قالوا العضو الملبان يحرم نظره دون مسه وحلقة دبر الزوجة يحرم نظرها على ما قاله الدارمي دون مسها
وفرج الزوجة يحرم نظره على وجهه ولا يحرم مسه والثاني ذكره الشارح والمستثنى من الطرد كما تقر ذلك
الزركشي ومسئلة العضو لم أرها لغيره وهي محل نظر (قوله ولو قال الخ) أورد الزركشي ثم نظره بان
الزمان من ظهور اليه أيضا فان الأجنبية يحرم نظرها فإذا عقد عليها حل فإذ أطلقها حرم والطفلة على العكس
(قول المتن وشهادة) لو عرفها في النقاب جازت الشهادة عليها من غير كشف وحينئذ يحرم النظر (قوله
المرأة) مفهوم قوله سابقا للأمر خاصة

ليهم ذكر جواز ذلك كما صرح به في فتاويه وفي شرح مسلم في حديث الامراء أما المرأة فلا تفقد من يعلمها من محرم
أو امرأة فلا يجوز نظر الأجنبي لها لتعليم وسياقي في الصداق أنه لو أصدقها تعلم قرآن بطلن قبل الدخول فتعز تعليمه (والزوج النظر إلى

لا يشترط في الخلوة لتعليم الامرد حضور محرّم أو نحوه ويشترط العدالة في الجميع قاله شيخنا (قوله كل بدنها)
 الامناع كعدة شبهة وعكس ذلك مثله فلها نظر كل بدنه نعم لمنعها من نظر عورته فقط فيحرم عليها نظرها
 حينئذ بخلاف عكسه (قوله لكن يكره نظر الفرج) سواء القبل والظهر ظاهر او باطنا بل قيل نظر الباطن
 منه يورث العمى في الناظر وقيل في ولده (قوله كالزوج فيما ذكر) من جواز نظره لكل بدنها الامناع
 كتزويج وعدة واستبراء وكتابة ونون فيحرم ما بين السرة والركبة في كل منهما في جميع ذلك (نفسه)
 هذا الحكم مقيّد بالحياة أما بعد الموت ففي تحريم النظر على الزوج وغيره ما ذكره من التفصيل في باب
 الجنائز وخرج بالنظر المس فلا خلاف في حله في جميع بدنها ولو للفرج ظاهر او باطنا بلا كراهة الامناع
 أيضا كعدة شبهة وحيض ونفاس ونحوها (فروع) يجوز نوم اثنين فاكثر في فراش واحد أو نوب واحد
 حيث وجد حائل يمنع المماسه للابدان ويحرم ذلك مع العرى وان تباعد أو انحسد الجنس وكان محرمة
 كأب وأم أو وجد صغير لكن مع بلوغ عشر سنين فاكثر ويكره نظر فرج نفسه عبثا وتحرم مصاحفة وتقبيل
 ومعاينة في نحو امرد ويكره ذلك في ذى عاهة كبرص وجذام ويسن ذلك في غير من ذكر مع انحاد الجنس
 خصوصا لنحو قدوم سفر ويندب تقبيل طفل ولو لغبر شفقة ووجه ميت لنحو صلاح ويدنحو عالم وصالح
 وصديق وشريف لا لاجل غنى ونحوه والقيام لهم كذلك وبحث بعضهم وجوب ذلك في هذه الازمنة لان تركه
 صار قبيحة

(فصل في حكم الخطبة) بكسر الخاء من الخطاب الذي هو اللفظ أو من الخطب بفتح فسكون بمعنى الشأن
 والحال أو الامر المهم وشرا للنكاح ممن يعتبر منه (قوله نحل) أي ان حل النكاح والافتحرم
 فلها حكمه وجوبها ونكاحها ونحوه بما قاله شيخنا الرمي (قوله خلية) أي ولو بدعواها سواء قالت كنت
 زوجة فلان أو لا وطلقتني وانقضت عدتي أو سكنت ولولي اعتماد قوليها في ذلك وتزويجها نعم للحاكم تزويجها
 في الثانية دون الاولى وقيل بمنع مطلقا (قوله عن نكاح) أما الامة فان لم تكن فراشا للسيد فكأخيلة والا
 ففي زمن الفرائس كالمسكوة وفي زمن الاستبراء كالرجعية وفي غير ذلك كالبائن قاله شيخنا فراجع وحوره
 (قوله لا نصريح لمعتدة) وكذا في عدة وفاة وشبهة وسبأني (قوله ولا تعريض لرجعية) وان أذن الزوج لان
 الحق لله تعالى ومثلها معتدة عن ردة الزوج (قوله ويحل تعريض في عدة وفاة) وكذا عدة شبهة وبائن (قوله
 فان لم تحل له) أي لقاتنها كما مثل أمان من يمتنع نكاحها لعارض كأخت الزوجة وخامسة ووثنية وصغيرة

(فصل نحل خطبة) بل تستحب ان كان الخطاب ممن يستحب له النكاح وتكره ان كان ممن يكره له
 النكاح لان حكم الوسيلة حكم المقصد وان كان هذا التعليل ينتقض بالمحرم فانه يحل له الخطبة دون النكاح
 والظاهر انه نحل خطبة الثيب الصغيرة وان لم يحل نكاحها الآن قال الزركشي نعم برده عليه حل خطبة المعتدة
 عن وطء الشبهة ثم نقل عن الماوردي أنه لو كان تحتها أربع سواها حوت الخطبة ١١ قلت ما ذكره في
 المعتدة بشبهة تنبع فيه ابن المقرئ وقد أنكره عليه السكالك المقدسي ونقل عن البغوي وغيره حومة
 التصريح دون التعريض ففي سنن الدارقطني أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة فقال لقد علمت
 أني رسول الله وخبرته من خلقه وموضي في قومي فكانت تلك خطبته (قول المتن خطبة) هي بالكسر
 وحكي الضم وهي أمان الخطب أي الشأن أو من الخطاب بمعنى الكلام (قوله وتحرم خطبة المسكوة)
 ينبغي أن يكون مثلها السرية وأم الولد اذ لم يعرض السيد عنها (قول المتن لا نصريح لمعتدة) قال الماوردي
 حكمته أن في المرأة من غلبة الشهوة والرغبة في الازواج ما بدعواها الى الكذب في انقضاء العدة (قوله
 فيحرم أيضا) لو أذن الزوج في التعريض للرجعية فهل ترفع الحرمة هو محتمل (قوله فان لم تحل له الخ) يريد

كل بدنها) لانه محمل
 استمتاعه لكن يكره نظر
 الفرج وسيد الامة التي
 يجوز له الاستمتاع بها
 كالزوج فيما ذكر
 (فصل نحل خطبة خلية
 عن نكاح وعدة)
 تعريضا ونصريحا وتحرم
 خطبة المسكوة كذلك
 اجماعا فیهما (لا نصريح
 لمعتدة) فيحرم رجعية
 كانت أو بائنا وفي عدة وفاة
 اجماعا (ولا تعريض
 لرجعية) فيحرم أيضا لانها
 في معنى المسكوة (ويحل
 تعريض في عدة وفاة) قال
 تعالى ولا جناح عليكم
 فيما عرضتم به من خطبة
 النساء وهي واردة في عدة
 الوفاة (وكذا البائن)
 بطلاق أو فسخ (في الاظهر)
 لا تقطاع ساطنة الزوج عنها
 والثاني يحرم اذ لصاحب
 العدة أن ينكحها فاشبهت
 الرجعية فان لم تحل له

أو إذا اقتضت عدتكم
نكحتكم والتعريض نحو
من يمسكك أو إذا حلت
فأذني وحكم جواب
المرأة نصریحاً وتعريضاً
حكم الخطبة (وتحرم خطبة
على خطبة من صرح بجابته
الابذنه) أو بترك حديث
الصحيحين واللفظ لمسلم
لا يبيع الرجل على بيع أخيه
ولا يخطب على خطبة أخيه
الآن يأذن له وفي رواية حتى
يذر ولو صرح برده حلت
(فإن لم يجر ولم يرد) أي لم
يصرح بجابته ولا رد بان
مسكت عنهما أو ذكر
ما يشعر بالرضا نحو لا رغبة
عنيك (لم تحرم في الظاهر)
وقطع به في السكوت لأنها
لا تبطن شيئاً مقرر أو الثاني
محرم لا إطلاق الحديث
وتعتبر الاجابة والرد في
لاغية الاذن من الولي وفي
معتبرته منها وفي الرقيقة
من السيد وتجوز خطبة
من لم يذر أخطبت
أم لا ومن لم يذر أجيب
خلطها أم رد لان الأصل
الاباحة وسواء فيما ذكر
الخطاب المسلم والقي في
التمية وقوله في الحديث
على خطبة أخيه جرى على
الغالب وقيل هو في المسلم
فقط لظاهر الحديث (ومن
استشير في خطب ذكر
مسألة) بفتح الميم أي

ثيب أو بكر بلا محرم ولا تحرم الخطبة فيمن لعدم المعنى في غيرهن (قوله كالمطلقة الخ) وتحرم خطبتها على
المطلق والمفارق مطلقاً وأما صاحب العدة فله التعريض والتصریح مطلقاً سواء عن نكاح أو شبهة (قوله
والتصریح) وهو ما يقطع بالرغبة في النكاح ومنه النفقة عليها ومنه عندى جماع يرضى من جو معة ومنه
رضيتك زوجة لي مثلاً (قوله والتعريض) وهو ما احتمل إرادة النكاح وغيره فهو من الكناية وكون
الكناية أبلغ من الصريح في علم البيان لا ينافي ذلك ومنه أما راغب فيك أو رب راغب فيك إن الله سائق
اليك خيراً (قوله فأذني) هو بالمداي أعلمني (قوله وحكم جواب المرأة) أي الجواب من جهتها ولو قال
وحكم جواب الخطبة لكان أولى وأعم (قوله حكم الخطبة) أي من الحل والحرمه والتعريض والتصریح
وغير ذلك مما مر (قوله وتحرم خطبة الخ) وكذا تحرم خطبة امرأة لرجل معه أو مع أولم يرد غير من معه
أو غير من خطبها (قوله على خطبة) أي جائزة وعلم الثاني بها ويجوزها (قوله من صرح بجابته) بمن يعتبر
اجابته كإثباتي ولو في زائدة على الأربع فلو خطب خمساً حرم خطبة غيره لواحدة منهن حتى ينكح أو يعامنهن
وكذا انحواختين (قوله الابذنه) أي الخطاب لامع قرينه فتعوتهم (قوله أو بترك) هو بلفظ المصدر
المجرور بالوحدة عطف على أذنه ولم يصفه للضمير ليشمل ترك الولي مثلاً وسواء الترك بالصريح أو بالقرينة
كعدم اتفاقه في المواسم وعدم قبول ما يرسله اليها قال شيخنا ومنه اجابة الولي مثلاً للخطاب الثاني فهي
اعراض عن الاول وان حوت وفيه نظر ولم يوافق عليه بعض مشايخنا (فرع) قال في البحر لو قالت
لوليها زوجي عن شئت جاز لكل أحد خطبتها ولو على خطبة غيره اه وفيه نظر وقياس بعضهم له على سلامة
نطاف بها على من يشترى ممنوع لما لا يخفى مع ان اجابة الخطاب هنا كاستقرار الثمن في السلعة فتأمل
(قوله لا يبيع) بعنف الصنية لاجل النهي (قوله وفي رواية) ظاهره أنهم المسلم أيضاً (قوله حتى يذر) أي
يترك فهو دليل لما زاده (قوله أي لم يصرح) هو حل لكلام المصنف المفهم خلافاً لأخذاء عقبه (قوله
وقطع به في السكوت) ففيه طريقان قد ذكرنا الاظهر فيه تغليب (قوله في لاغية الاذن) ومنها ثيب صغيرة
وصغيرة بكر بلا محرم لما مر من حل خطبتها وتحرم الخطبة بعدها على المعتمد (قوله من الولي) أي الخاص
أو العام كالسلطان في الجنونة البالغة عند فقد الخاص والعقب من الاولياء من في محل ان يزوج وان توقف
تزويجه على زوال مانع كما مر في الثيب الصغيرة فلا يعتبر الولي البعيد مع وجود الولي القريب كالمع مع الاب
(قوله وفي معتبرته) أي الاذن بان يتوقف صحة نكاحها على اذنها (قوله منها) وحدها ان كان
الخطاب كفواً والا فاع الولي (قوله وفي الرقيقة) أي غير المكاتبه كتابة صحيحة وغير المبيعة (قوله
من السيد) أي وحده ومنه معها في المكاتبه ومنه معها مع الولي في المبيعة ان كان الخطاب غير كف عوالا
فعها فقط ان كانت غير مجبرة والا فاع الولي فقط (قوله وتجوز الخ) اقتصار الشارح على ما ذكره لانه الذي
في كلام المصنف والا فالضابط أن يقال تجوز الخطبة الثانية اذا كانت الاولى غير جائزة أو جائزة ولم توجد
الاجابة فيها أو وجدت بغير الصريح أو به ولم يعلم الثاني أو علم بها ولم يعلم بالاجابة فيها أو علم بها ولم يعلم أنها
بالصريح أو علم انها به وجهل الحرمة أو علم بها وحصل اعراض (قوله جرى على الغالب) أي ذكر الاخ
في الحديث الذي هو المسلم جرى على الغالب (قوله ومن استشير) ليس فيسدا بل وان لم توجد استشارة
(قوله في خطب) غير قيد بل كل من أربدا لا اجتماع عليه ولو لاخذ علم أو صناعة أو معاشره ولو كان هو المستشار
أو الذي يراد الاجتماع عليه (قوله ذكر) أي وجوبه بالكن بشرط سلامة العاقبة بأن يأمن القدا كره على
نفسه وماله وعرضه ونحو ذلك (قوله مساويه) أي مساوي من أربدا لا اجتماع عليه المتعلقة بما لاجله الاجتماع
ان فيها طريقة قاطعة بالحل وطريقة حاكية للخلاف ومن ثم قال الزركشي كان من حقه أن يميز ذلك ويصر

فيذ كرم اراد النكاح المساوي المتعلقة بالنكاح دون البيع مثلاً وهكذا ويجب تقديم الاخف فالأخف
نحو لا يصلح أولاً أصلح فان توقف على ذكر اشخاص العيب ذكرها وقال بعضهم ان استغنى عن نفسه وجب
ذكر العيب ان كان مما يثبت به الخيار كعنة والا فان لم يكن معصية كبخل من ذكره والاوجب عليه
التوبة منه وستر نفسه (قوله عيوبه) أي الشرعية أو العرفية (قوله لان ذكرها بسوءه) فهي من انعية
وانما جازت بذلاً للنصيحة كاتقدم وهذا أحد المحال التي تجوز فيها الغيبة وبعضهم عد هاسته ونظمها بقوله
لقب ومستفت وفسق ظاهر ظلم ونحوه ازالة منكر
ويجوز الكذب في مواضع في الجهاد لتفريق الكفار وفيما يتجهر به الفاسق وفي دفع ظالم عن ماله أو لغيره
أو عرض كذلك وفي ستر معصية منه أو من غيره وفي اصلاح ذات البين وفي جبر خاطر امرأة أو ولد والغيبة
وصف الغير ولو بالقلب بما يكره ولو عرف قافي نفسه أو ولده أو وزوجه أو ماله نعم لا تحرم بالصلاح ونحوه وان كرهه
وقال الغزالي لا يجوز غيبة العالم بما هو متجهر به لان الناس اذا سمعوا ذلك تساهلوا في ارتكاب المعاصي
والاستخفاف بالدين والعلم وأهل الله أعلم (قوله قالياً) أي في آخره بدل من الحمزة لوقوعها طرقت
بالابدال (قوله قياس الخ) لأن صيغة الجمع الذي على وزن مفاعل يجب أن يكون مفرد هاتماً على ثلاثة
أحرف (قوله ويستحب) أي ان جاز التصريح في الخطبة (قوله كل أمر الخ) تقدم ما يتعلق به في أول
الكتاب (قوله وفي رواية كل كلام) هو فرد من أفراد أمر المتقدم عليه وذكره لانه نص في المقصود هنا ولا
يصح حمل ما قبله عليه لان فرد العام يحكمه لا يخصه وليس من المطلق والمقيد (قوله فيحمد الله الخ) سكت
عن قراءة الآية والدعاء للؤمنين مع ندمهما أيضاً كما قاله الماوردي مع أنها لا تسمى خطبة الا بذلك اما لانه
المذكور في كلام الامام الشافعي أو لغير ذلك (قوله قبل العقد) يروى أن مثل ذلك لا يأتي في الخطبة التي في
أنشاء العقد ولا في خطبتي الخطبة بكسر الخاء ولعله ليس مراداً وإنما اقتصر على ذكر هذا الاجل كلام المصنف
بعده وقد يقال كلامه شامل لما قبل للخطب الأربع بان يراد بما قبل العقد ما قبل تمامه وان تقدم عليه (قائدة)
في ذكر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم حين زوج بنته فاطمة أمي ابن عمه أبي طالب ولفظها الحمد لله الحمد
بشعته المعبود بقدرته المطاع بسلطانه المروء من عذابه وسطونه النافذ أمره في أرضه وسنانه الذي
خلق الخلق بقدرته وسبهم بأحكامه ومشيئته وجعل المصاهرة سبباً للاحقاً وأمرهم افتراضاً وشج أي شبك
به الامام وأكرم به الارحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشراً الآية ولا بكل قدر اجل ولكل
أجل كتاب يمج الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب (قوله الى آخره) هو في الموضوعين شامل لبقية
الخطبة وبقية الصيغة لان المعنى الى آخر ما يطلب لالي آخر ما ذكره فيما مضى (قوله وسكت على استحبابه
في الروضة) ولم يستدرك عليه فكانه ارضاه وهو يخالف ما هنا (قوله وليس الخ) زيادة اعتراض لايهام
استحبابه بخلاف

فيه بالذهب (قول المتن ويستحب الخ) قال الزركشي احتج له البخاري بقوله صلى الله عليه وسلم ان من
البيان لسحر افعيه استنزال المرغوب اليه بالبيان والسحر وذلك لاجل ما في النفوس من الانفة في أمر
الموليات (قول المتن قلت الصحيح الخ) ذهب السبكي وغيره الى بطلان العقيدة على هذا القول قال
الزركشي والقي في الشرحين والروضة حاصله وجهان أحدهما البطلان لانه غير مشروع والثاني استحبابه
والقول بانه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما اهـ (قول المتن فان طال الله كراخ) هذا الكلام مع ما سبق
يستفاد منه ان غير الله كرم من الكلام بضر ولو يسيراً

الصحة (يستحب ذلك) الذي كرم بينهما الحديث السابق (قلت الصحيح لا يستحب والله أعلم) بل يستحب تركه كما صرح به شارح التمهيز
خروجاً من خلاف من أبطل به وسكت عن استحبابه في الروضة وليس فيها ولا في أصلها حكاية مقابلة (فان طال الله كراخا) بينهما (لم

الرافى ويجوز أن يقال
إذا كان الله كرم مقدمه
القبول فلا يضر اطالته
لأنها لا تشعر بالأعراض

(فصل انما يصح النكاح

بإيجاب وهو زوجتك أو

أنكحتك) إلى آخره

(وقبول) بأن يقول الزوج

تزوجت وأنكحت) إلى

آخره (أو قبلت نكاحها أو

تزوجها) وهذا النكاح

والنكاح هنا بمعنى الانكاح

ليوافق الإيجاب (ويصح

تقديم لفظ الزوج على)

لفظ (الولى) في تزوجت

ونكحت وكذا قبلت كما

صرح به الشيخان في

مبحث التوكيل لحصول

المقصود مع التقديم كالتأخر

(ولا يصح) النكاح (الا

بلفظ التزويج أو الانكاح)

لان القرآن ورد بهما

فيقتصر عليهما فلا

يصح بلفظ الاباحية

أو الاحلال (ويصح) بمعنى

اللفظين (بالجمية) وان

أحسن العاقد العربي (في

الاصح) اعتبارا بالمعنى

والثاني لا اعتبارا باللفظ

الوارد فن لم يحسنه صبر

إلى أن يتعلمه أو يوكل

والثالث أن أحسنه لم يصح

بغيره والاصح ليجزى وقطع

بعضهم بأشقي الاول

وبعضهم بالثاني والمراد

بالجمية ما عدا العربية والمستلة فيها إذا فهم كل من العاقدين كلام الآخرفان لم يفهمه وأخبره ثقة بمعناه

(قوله قال الرافى الخ) فيه اعتراض على عدم الخلاف وأجيب بأن مقدمة الشيء لا تزيد عليه غالباً وخرج

بالخطبة الكلام الاجنبى ولو سير أو السكوت المشعر بالأعراض فلا يصح العقد معهما مطلقاً (فرع) دفع

المخاطب بنفسه أو وكيله أو وليه شيئاً من مأكول أو مشروب أو نقد أو ما يوس لخطوبته أو لوليها ثم حصل

اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لاحد مما رجع الدافع أو وارثه بجميع ما دفعه ان كان

قبل العقد مطلقاً وكذا بعده ان طلق قبل الدخول أو مات الا ان ماتت هي ولا رجوع بعد الدخول مطلقاً

(فصل) في أركان النكاح ومأمعها وهي خمسة صيغة وزوج وشاهدان وولى وقدم الصيغة لأنها

الاهم والسبب في وصف الزوجية ثم الشاهدين لأنها مسبب في صحة العقد المرتب عليه ما ذكر ثم الولى اطول

الكلام عليه والزوج داخل في ضمن الصيغة والزوجة في ضمن الولاية فهم ما تقدمان على الشاهدين (قوله

زوجتك) وكذا تزوجت لك أو اليك أو زوجتك بتدبير الضمير ولا يضر ابدال الجيم زيا وعكسه ولا ابدال

الكاف همزة ولا زيادة همزة كزوجتك ولا نقصها في أنكحتك ولا فتح تاء المتكلم رضم تاء المخاطب

ولا غير ذلك مما هو ملحق سواء كان عامياً أو لا وسواء كانت لغته أم لا على المعتمد عند شيخنا تبعاً لشيخنا

الرسلى نعم ان عرف لفظ منها مخالف للراد وقصد لم يصح وعلى هذا يحمل كلام ابن حجر وغيره ممن خالف في

بعض ما ذكر (قوله الخ) هو هنا وفيما يأتي إشارة إلى ذكر ما يقتضى من تمام الصيغة وجوباً فيما يتوقف عليه

العقد كضمير الزوجة أو اسمها أو مسمى لها أو قصد ما يلقى الاسم إذا عارضه القصد أو الوصف نحو زنى

الكبيرة فان تعارض وصفان كصغيرة طويلة تساقطوا بطل العقد ونوباً فيما لا يتوقف عليه كذكر الصادق

والنقطة والكسوة ونحو ذلك وسواء في جميع ذلك المتوسط وغيره ولا يكتفى بالإضافة إلى جزئها وان لم نهش

بدونه كقلبها أو رأسها أو يدها نعم اعتمد شيخنا صحة البيع في ذلك ان قصد به الجلة فيحتمل أن يقال بمثله

هنا ويحتمل أن يفرق وهو أقرب (قوله بمعنى الانكاح) أى ان ذلك هو المراد في عبارة العاقد سواء عرفه

وقصد أو لا وسواء أتى بلفظ المصدر أو لا ويس المراد به حقيقة المركبة من الإيجاب والقبول كما مر (قوله

ليوافق الإيجاب) بقوله أنكحتك ولا يحتاج مع القبول بالمصدر إلى ضمير ولا غيره مما تقدم لكن ظاهر

كلام الشارح اعتبار اسم الإشارة قبله ليرجع إليه كقوله هذا النكاح فراجع (قوله وكذا قبلت) ومثله

رضيت وأحييت وأردت ونحوها على المعتمد لافعال بخلاف البيع قال بعضهم ولا يصح تزوجت نفسى

بتك وفيه نظر فراجع (قوله ولا يصح الابلظ التزويج أو الانكاح) ولذلك قال الباقرى وليس لنا عقد

يتوقف على لفظ بعينه الاثلاثة النكاح والسلم والكتابة كما مر في السلم وسواء أطلق في الجانبين بهما

أو باحدهما من جانب وبالأخر من الجانب الآخر ومثلها ما اشتق منهما ومنه أنما تزوج أو أنا كح بتك

وخرج بذلك لفظ نعم فلا يصح به ولو مع متوسط ولو اقترن باللفظ ما يخرج عن الانشاء لفظاً أو معنى لم ينهقد

به نحو تزوجنى بتك أو زوجتنى بتك (قوله فلا يصح الخ) أشار به إلى أن المراد اخراج غير هذين اللفظين

لانهين المصدر الملقوط به فيهما كما تقدم ولو قال فلا يصح بغيرهما كالأباحة والاحلال لكن أولى فتأمل

(قوله وقطع بعضهم الخ) فيه اعتراض على المنصف في تعبيره بالاصح والثنى الاول راجع لقوله ان أحسنه

والثنى الثانى راجع لقوله والاصح ليجزى (قوله ما عدا العربية) ولا يعمين عليه لغته إذا أحسن غيرها

(قوله إذا فهم كل من العاقدين معناها) وكذا الشاهدان (قوله وأخبره بمعناها ثقة) منهما أو من

(فصل انما يصح النكاح الخ) (قول المتن وهو زوجتك) لو قال تزوجت لك أو اليك فهل يصح أو لا جزم

الغزالي في فتاويه بالصحة قال لان الخطأ في الصلاة اذا لم يخل بالمعنى ينزل منزلة الخطأ في الاعراب بالتدكير

والثابت ولو قال تزوجتك وأشار إلى ابنته صح اه

ففي الصحة هنا بناء على الصحة هناك وجهان (لا بكناية) نحواً حلتك ابنتي فلا يصح بها النكاح (قطعا) بخلاف طليع لانها لا يهتبه من النية والشهود شرط في صحة النكاح كما سيأتي ولا اطلاع لهم على النية (ولو) (٢١٧) قال (الولي (زوجتك) الى آخره

(فقال) الزوج (قبلت) مقتصر عليه (لم ينفعه) بذلك النكاح (على المذهب) لا تنفاه التصريح في القبول باحد الطرفين ونيته لا تفيد وفي قول ينعقد بذلك لانصراف القبول ما أوجبته الولي وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني (ولو قال) الزوج (زوجتي) بنتك الى آخره (فقال) الولي (زوجتك) الى آخره (أو قال الولي زوجها) أي بنتي الخ (فقال) الزوج (تزوجت) الى آخره (صح) النكاح في المسئلةين بما ذكر لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي نظير ذلك من البيع خلاف تقدم لانه قد بدى فيه لاسبقابة الرغبة بخلاف النكاح فخطره على أنه حكى فيه الخلاف أيضا (ولا يصح تعليقه) أي النكاح كأن يقول اذا جاء رأس الشهر فقد تزوجتك الى آخره كالبيع وأولى منه لاختصاصه بوجه الاحتياط (ولو بشر بولد فقال) جليسه (ان كان أنتي فقد تزوجتكها) الى آخره فقبل (أو قال) له

الشاهدين وأجنى حر أو رقيق ذكر وأنتي (قوله وجهان) المعتبر من عدم الصحة ان تأخر الاخبار عن تمام الصيغة أو تأخر اخبار أحدهما عن لفظه والايان أخبر كل منهما بمعنى لفظ قبل نطقه به ولو بعد لفظ الآخر صح على المعتبر (قوله لا بكناية) أي في غير المعقود عليه سواء الزوج أو الزوجة فلو كان له ابنة أو بنت ونوى العاقدان معينان - ما صح وإشارة الآخر ان فهمها كل أحد فصرحة فيصح العقد بها وان اختص بفهمها فظنون فكناية فلا يصح العقد بها ويصح أن يوكل بها من يه - قبله كافي المجموع (قوله لانها) أي الكناية ومنها الكتابة بالفوقية فلا يصح العقد بها (قوله قبلت) ومثله قبلته وقبلنا وقبلناه وقبلنا العقد وذلك العقد كما يؤخذ مما ذكره بعد فلا ينعقد بشئ من ذلك لعدم ذكر لفظ النكاح فيه ونحوه (قوله الانصراف الخ) ويرد بان هذا من أفراد الكناية وقدر عدم الاكتفاء بها (قوله أي بنتي الخ) هو بيان للضمير لا لعدم الاكتفاء به (قوله لوجود الاستدعاء) أي معنى في الاولى ولفظا أيضا في الثانية (قوله لاسبقابة الرغبة) أي ظهورها (قوله على أنه الخ) فترك المصنف التفتيه عليه اما لعدم نبوته عنده واما لعدم اعتداده به أو غير ذلك (قوله ولا يصح تعليقه) نعم في ان شئت ما مر في البيع وكذا ان شاء الله لا يضر ان قصد به التبرك كذا قالوه ومقتضاه عدم الصحة في الاطلاق فانظره مع ما مر من أن الاطلاق في المعقود لا يضر بخلاف العبادات لمكان النية فيها المعبر فيها الجزم (قوله أذنت) أي أو كانت حجة وقد وجبت فيها العدة بنحو استدخال مني (قوله ولو بشر بولد) أي ولم يعلم أنوثته ولم يظنها أخذت بما يأتي فخرج ما لو علم أنوثته أو بشر ببنت وصدق الخبر فيصح العقد وتكون ان بمعنى اذا وعلى هذا يحمل ما قيل بالصحة هنا فلا يخالف ما في كلام المصنف من البطالان ويندفع التناقض الواقع في كلامهم فراجع (قوله ان كانت بنتي) أي ولم يعلم بحالها المذكور والافصح على نظير ما تقدم (قوله لفساد الصيغة) أي مع عدم العلم بفع العلم يساوي ما هنا وما هناك من الصحة في التعليق على التأويل المتقدم (قوله يحزم الصيغة هناك) بعدم التعليق فيها فان علق لم يصح كما هنا أي مع عدم العلم كاتقدم ومقتضى هذا الفرق الصحة لو حزم هنا وليس كذلك وقد يقال البطالان هنا للتردد في أنوثته الولد في الاولى وفي طلاق بنته في الثانية فلا يصح مع عدم التعليق أيضا فراجع ذلك وتأمله فانه بما ينزع فيه

(قول المتن لا بكناية) لو كانت الكناية في المعقود عليه كأن قال تزوجتك بنتي ونو يا واحدة قال العاقدان يصح واعتراض ابن الصباغ بان الشهود لا يطلعون على النية قال الرافعي والاعتراض متين (قول المتن ولو قال تزوجتك الخ) اعلم أنهم في نظير ذلك من البيع قالوا ينعقد ويكون صريحا واستشكاه الزركشي بأنه ان كان المقدر كاللفظ لزم الانعقاد في النكاح والا فلا يكون صريحا في البيع اهـ (فائدة) اذا قلنا بالصحة هنا فهي في النكاح والمسمى بخلاف قبلت نكاحا فانه يلزم به المثل لانه لما خص النكاح بالقبول لم يلزمه المسمى قاله الماوردي والرويانى (قوله أي بنتي الخ) يوهم عدم الاكتفاء بما قبله وليس كذلك (قوله وان البنت أذنت) هذا تصويره مشكل وقد صور بعضهم بما لو قالت البنت أذنت لابي في تزويجي ان طلقت واعتدت ذكره الزركشي وذكر أيضا ان بعضهم صور مسألة الكتاب بالجنونة قلت ولا يحتاج الى ذلك لا مكان ان يكون طلقت واعتدت بمعنى أذنت اذا تابعا ثم قال ان كانت طلقت الخ وهذا واضح والله أعلم (قول المتن فالذهب بطلانه) قال الزركشي وسواء كان الاب عالما بالحال أم لا اه قلت ويشكل

(٢٨ - (قليوبى وعمره) - ثالث) (ان كانت بنتي طلقت) أو مات زوجها (واعتدت فقد تزوجتكها) فقبل وبان الامر كافى وان البنت أذنت لابي في تزويجها (فالذهب بطلانه) أي النكاح لفساد الصيغة بالتعليق والطريق الثاني في صحة وجهان من القولين فيمن باع مال مورثه أو زوج أمته ظاهرا حيا به فبان مباحين البيع أو التزويج وفرق الاول بينهما بجزم الصيغة هناك (ولا يصح

(قوله الى شهر) أو الفسنة أو بقاء الدنيا أو عمرك أو حياتك وفارق حصة البيع في غير بقاء الدنيا بما
سند كره الشارح من النهي هنا (قوله للنهي عن نكاح المتعة) انما بطل هنا للنهي الواقع في طم حقه للوداع
الناسخ لما قبله من الجواز المتكرر فإنه كان جائزا في أول الاسلام للمضطر ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه
عام الفتح ثم حرم عام حجة الوداع وبشارك المتعة في تكرير النسخ ثلاثة أيضا القبلة والخمر والوضوء وما
يمس النار وقد نظمها الجلال السيوطي بقوله

وأربع تكرير النسخ لها جاءت بها النصوص والآثار
فقبلة ومتعة وخمر كذا الوضع وما تمس النار

(توقيته) كان يسكن الى
شهرأ والى قدوم زيد للنهي
عن نكاح المتعة في حديث
الصحيحين وهو المؤقت
سمى بذلك لان الغرض
منه مجرد القتع دون
التوالد وغيره من أغراض
النكاح (ولا) يصح
(نكاح الشغار) للنهي
عنه في حديث الصحيحين
(وهو زواجكما) أى
بنتي على ان تزوجني بنتك
وبضع كل واحدة منهما
(مداق الاخرى فيقبل)
ذلك كان يقول تزوجت
بنتك وزوجتك بنتي على
ما ذكرت وهذا التفسير
ماخوذ من آخر الحديث
المتمم لان يكون من
تفسير النبي وأن يكون
من تفسير ابن عمر الراوى
فيرجع اليه والمعنى في
البطلان التشرىك في
البضع حيث جعل مورد
النكاح ومداق الاخرى
وقيل التعليق وقيل الخلو
عن المهر ولذلك سعى
شغارا من قولهم شغار البلد
عن السلطان اذا خلا عنه
(فان لم يجعل البضع مداقا)

وزاد بعضهم خامسا وهو المهر الاهلية بل ادعى انها التي في النظم المذكور وعليه فزاد الخمر وعلى كل فهي
خمس وقول الامام الشافعي رضى الله عنه لم يقع تكرير النسخ في غير المتعة لعله قاله قبل اطلاعه على
البقية أو أراد يقينا أو غير ذلك فراجع (قوله الشغار) بمجمتين أولهما مكسورة وآخرهما مفعلة
وسياق معناه (قوله وبضع كل واحدة) خرج به بضع الزوج كقول الولي زوجتك بنتي وبضعك
مداق لها فالعقد صحيح لكن يفسد المداق ويرجع لمهر المثل (قوله كأن يقول الخ) قال بعضهم أو
يقول قبلت العقد وفيه نظر بما مر بل ولا يصح قبلت النكاحين أو قبلت التزويج لانهم موجب
وقابل فتأمل له نعم لو عكس ما ذكره الشارح فينبغي انه مثل أصله (قوله مأخوذ) لوقال منذ كور لكان
أنسب فتأمل (قوله من آخر الحديث) أى عقبه أو بناء على انه من الحديث (قوله المحتمل) وصف
لآخر (قوله لان يكون) أى الآخر (قوله من تفسير النبي) صلى الله عليه وسلم فيكون قطعة من
الحديث (قوله وأن يكون من تفسير ابن عمر) فيكون مدرجا فيه من ابن عمر الراوى للحديث أو
من تفسير نافع الراوى له عن ابن عمر رضى الله عنهم فهو من سلسلة الذهب (قوله ف يرجع اليه) أى الى
التفسير لان الراوى أدرى بمواقع الحديث من غيره (قوله والمعنى الخ) قال الامام يبنى الاعراض عن
هذه المعاني والتعويل على الحديث قال بعضهم بل هذا الاعراض متعين لانه لا تشرىك في الحقيقة لان
بضع كل واحدة بكامله قد جعل مداقا لاخرى ولانه لا تعليق في العقد وانما هو من باب الشرط كما سبذ كره
ولان خلو العقد عن المهر لا يقتضى بطلانه فتأمل (قوله التشرىك) قيل من حيث تعدد المستحق (قوله
مورد النكاح ومداق الاخرى) عبارة غيره مورد النكاح ومداق الاخرى (قوله شغار البلد الخ) أو من
شغار الكلب اذا رفع رجله وقت بوله عند بلوغه فكان كل واحد منهما يقول للآخر لا ترفع رجل بني حتى

على هذا ما قالوه من الصحة فيما لو بشر بينت فقال ان صدق الخبر فقد تزوجتها ثم قيد شيخنا مسألة الكتاب
بقوله ولم يتيقن صدق الخبر (قوله للنهي عن نكاح المتعة الخ) كان رخصة في أول الاسلام للمضطر كالحم
الميتة ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح وقيل عام الوداع ثم حرم أبدا قال الشافعي رضى الله عنه ولا أعلم
شيئا حرم ثم أيسح ثم حرم الا للمتعة وعن البيهقي تصحيح يحرم به عام الفتح ثلاثا يلزم النسخ مرتين ونصر هذا
القول ابن أبي هريرة وأجاب عن حديث النهي عن متعة النساء ولحوم الحرم يوم خبير بان ذكر المتعة درجة
الراوى (قوله كأن يقول الخ) قال الزركشى قضية المتن الاكتفاء بقوله قبلت العقد وفيه نظر وعبارته
فيقبل أو يقول مثله (قوله حيث جعل الخ) أى فأشبه التزويج من رجلين قال الزركشى وهو ضعيفان
الفساد انما يحصل اذا نزل على حكم الزوجية وانما أضافه هنا على حكم جهة القلق والعوضيه وقال المتولى قوله
وبضع كل صداق الاخرى يقتضى استرجاعه ليحمله صداقا فقد رجع عما أوجب قبل القبول فبطل انتهى
وعول الامام على الخبر وضعف المعاني التي ذكرت في ذلك (قوله ولذلك سعى شغارا) قال الفضل

بان سكت من ذلك (فلاصح الصحة) في النكاحين لا تنفاه التثريك المذكور ولكل واحد منهما المثل والثاني بطلانها لوجود التعليق
واعتراضه بأنه ليس فيه الا شرط عقد في عقد وذلك لا يبطل النكاح (ولوسميا ٢١٩) ملامع جعل البضع صدقا) كان

قبل و بضع كل واحد
وألف صدق الاخرى
(بطل) نكاح كل منهما
(في الاصح) لوجود
التثريك المذكور
والثاني يصح لانه لم يخص
عن المهر (ولا يصح)
النكاح (الا بحضرة
شاهدين) لحديث ابن
حبان لانكاح الابوي
وشاهدي عدل وما كان
من نكاح على غير ذلك
فهو باطل والمعنى في
اشتراطهما الاحتياط
للابضاع وصيانة الانكحة
عن الجور ولا يشترط
احضارهما كما يؤخذ من
قوله بحضرة (وشرطهما
حرية وذكورة وعدالة
وسمع وبصر) فلا يصح
بحضرة من اتقى فيه شرط
بما ذكر (وفي الاصح
وجه) أنه يصح بحضرة
وفي الصحة بحضور
الاخرس وجهان بناء على
الخلافا في قبول شهادته
والاصح عدم قبولها
ويجوز ان في ذي الحرفة
الدينثة ولو عقد بختين
فبانا ذكرين صح في
الاصح ولا يصح بمن
لا يعرف لسان المتعاقدين
فان كان بضبط اللفظ فيه

أرفع رجل بنتك (قوله بان سكت من ذلك) أي البضع ولا حاجة لنفيه الشامل له كلامه (قوله مهر المثل)
أي لان السكوت عن ذكر المهر بوجبه فان شرك في بضع واحدة دون الاخرى بطل فيمن شرك فيها
وصح في الاخرى مهر المثل (قوله لتعليق) قبل المراجعة هنا وفيما مر من حيث المعنى ولذلك لم يعول عليه
القائل بالبطلان فيما مر (قوله وبضع كل واحدة وألف) فان جعل بضع احدهما فقط بطل فيها وصح
في الاخرى كما مر ولما مهر المثل لفساد المسمى بانضمام رفق العقد اليه (قوله لانه لم يخل عن المهر) ورد
بما مر أن هذا التعليل مرفوض كاتقدم (قوله وشرطهما) أي الشاهدين حرية أي حالة العدم قد وان
توقفت على شيء آخر كان وقعت من مريض مرض الموت لبعده وخرج من الثلث أو أجاز الورثة فأولم
يخرج من الثلث ولم تجز الورثة تبين بطلانه كذا ذكره غير واحد فراجع (قوله وفي الصحة بحضور
الاخرس) ذكره وما بعد اسكوت عنه وفي كلامه اعتذار بوجود الخلاف (قوله والاصح عدم قبولها)
أي شهادة الاخرس وهو المعتمد فيكون الاصح عدم الصحة بحضوره هنا (قوله الحرفة الدينثة) أي
الحقة بالمروءة والاصح عدم الصحة أيضا (قوله صح في الاصح) هو المعتمد لانها حالة العقد ذكر ان
في الواقع قال شيخنا ويجري ذلك في بقية الشروط كأن باناخرين أو ناطقين ولا يشترط معرفة الشاهدين
الزوج والزوجة لانهما انما يشهدان على جريان العقد وهذه الاوصاف معتبرة في الشاهد هنا عند العقد
كالاداء وفي غير النكاح عند الاداء فقط لعدم توقف الصحة في غيره عليها (قوله وفيه وجهان) أحدهما
عدم الصحة وسكتوا عن محنته بالجن وقياس قول شيخنا الرمي بصحة أن نكحتهم محنتهم بهم وبه قال
شيخنا وما نقل عن شيخنا الرمي عن والده من عدم محنتهم لتعذر اثباته بهم يقال عليه هو كوت
الشهود المعينين (قوله بابني الزوجين) وكذا أبواهما حيث عقد غيرهما اذ لا يصح أن يكون أحدهما
عاقدا وشاهدا معا (قوله أي باني كل) دفع به توهم ارادة الشقيقتين فيشمل مالوكا من الزوج فقط
أو الزوجة فقط أو واحد من واحد والاخر من الآخر وكذا يقال في عدويهما ويلحق بالابنين سبب اذن
لعبده في النكاح وولي سفيه اذن له فيه لا بوكيل وموكل فيه معا وان تعدد الموكل كاخوة وكلوا في نكاح
أختهم فان وكل أحدهم صح شهادة غيره (قوله في الجملة) أي في غير ما ذكر كان ادعت عليه زوجته فانكر
فشهد عليه ابنه أو عكسه فانه تثبت الزوجية بهما (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على المصنف (قوله
وينعقد بابنيه) مع ابنيها فهم أربعة أولاد وكذا ما بعده فهم أربعة أعداء وبطل لذلك ضمير الجمع بعده

في المحاسن كأنهم قصد اقضاء الحاجة من غير نكاح (قوله والثاني بطلانها) علله بعضهم باطلاق النهي
عن الشغار وبأن المفهوم منه جعل بضع كل صدق الاخرى وان لم يصرح به قال الزركشي وهذا الوجه الثاني
هو نص الام (قوله لتعليق) أي تعليق العقد (قوله لانه لم يخل عن المهر) هذا مبني على ان علة البطلان
في الاول انحلال المهر (قول المتن ولا يصح الخ) قال في الوسيط حضور الشهود شرط لكن تساهلنا
في عدمه ركنا (قول المتن بحضرة شاهدين) أي بشرط أن يسمعا العقد بالفعل (قول المتن حرية)
الظاهر أنه يكتفي عن عتق في مرض الموت قبل مرض المعتق اذا كان بحيث يحتمله الثلث الآن فان طرأ
بعد ذلك نقص في المال وردت الورثة الزائدة على الثلث تبين البطلان ويحتمل خلافة وقوله سمع وبصر
أي لان الاقوال لا تثبت الا بالمعينة والسماع (قول المتن بابني الزوجين) مثلهما الاجداد وكذا أبوا الزوج

وجهان لانه ينقله الى الحاكم ولا يصح بالغفل الذي لا ضبط بخلاف من يحفظ وينسى عن قريب (والاصح انعقاده) أي النكاح (بابني
الزوجين) أي باني كل منهما وابن أحدهما وابن الآخر (وعدويهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجملة والثاني لا يشرط ثبوت هذا
النكاح كافي للمستلذين وقطع بعضهم بالانقضاء في الثانية وفرق بان الصلوة قد تزول وينعقد بابنيه مع ابنيها وبصلوة مع من هو حلقها

لا مكان للبات شقيه بهم (وينعقد بمسئوري العدة) وهما المعروفان بهما ظاهر الا باطنا (على الصحيح) لان النكاح يجري بين اوصلا
الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدة (٢٢٠) الباطنة لا تحتاجوا الى معرفتها بحضرة وامن هو متصف بها فيطول الامر

عليهم ويشق والثاني
لا ينعقد بحضورهما لتعذر
ثبوته بهما (لا مستور
الاسلام والحربة) وهو من
لا يعرف اسلامه وحريته
بان يكون في موضع غناط
فيه المسلمون بالكفار
والا حرا بالارقاء ولا غالب
فلا ينعقد به لسهولة الوقوف
على الاسلام والحربة
وكذلك لا ينعقد ايضا
بظاهر الاسلام والحربة
بأنهما حتى يعرف حاله فيهما
باطنا (ولو بان فسق الشاهد
عند العقد فباطل على
المذهب) لقوات العدة
والطريق الثاني هو صحيح
في أحد قولين اكتفاء
بالسبب ومثله (وانما يبين)
فسقه (بينة) تقوم به
(أو اتفاق الزوجين) عليه
بان نسياء عند العقد
وقد كراه بعده أولم يعرف
عين الشاهد عند العقد ثم
عرفاه مع معرفتهما بفسقه
أو عرفاه عينه وفسقه عند
العقد وفي الصورة الأخيرة
قال الامام تبين البطلان
بلا خلاف لا تنفاه السرة
عليهما يومئذ وعليهما
التعويل في التجريم
والتحليل (ولا أثر لقول
الشاهد من كنا فاسقين)
هنا العقد لان الحق ليس

(قوله وينعقد) أي ظاهر او لو عند الحاكم وليس عليه البحث عن حال الشهود بخلاف الزوجين (قوله بها
ظاهرا) ولذلك سميت بالعدة الظاهرة وهي التي لم تثبت عند الحاكم وسواء كانت معرفتها بالمخالطة أو لا على
المعتمد (قوله ولا غالب) قيد لكونه يسمى مستورا فان غلب المسلمون أو الاحرار سمى به ظاهر او لا يصح
به أيضا اخذاعا بعده ومثلهما مستورا بالبلغ وقيل قول الشاهد انه مسلم أو حر أو بالغ (قوله بان فسق)
ومثله كل ما يبطل العقد والادام في الشاهد للجنس ومثله الولي والظرف بقوله عند العقد متعلق بفسق
لا بشاهد كما لا يخفى (قوله ببينة) ولو حسبة ولا بد من تفصيلها بخلاف بينة الفسق قبل العقد فتقبل من غير
تفصيل لنا كد النكاح بالعقد وعلم الحاكم بالمنع كالبينة لانه الذي يحكم بعده (قوله أو اتفاق الزوجين) أي
في حقهما كرجوع بغير مثل ولهما العقد حينئذ بلا محل لو كان طلقها ثلاثا لانه تابع أموالا ثقة اعليه أو اقلما به
بينة بعد طلاقها ثلاثا لاسقاط التحليل لم يقبل منهما لانه حق الله تعالى (فرع) سمعت من شيخنا الرملي
والزيادي حين سأله ثم رأيت أيضا بخط شيخنا الزيادي ما نصه سألت شيخنا الرملي رحمه الله تعالى عن
الانكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروط الانكحة والغالب فسادها هل يحتاجون فيها الى
تحليل اذا وقع منهم الطلاق ثلاثا فاجاب بانه سأل والده رحمه الله عن ذلك فقال قد سئلت عن ذلك وأفتيت بانه
لا بد فيها من التحليل ولا يجوز بغيره (قوله بان نسياء الخ) تصوير لعذرهما في اقرارهما به وعمل قبول
اقرارهما به اذ لم يقرأ قبله بالعدة ويحكم بها كما لا يقبل ولهما العمل بما يعلمانه ولا يتعرض لهما
أحد غير الحاكم (قوله وفي الصورة الأخيرة) وهي ما لو عرف أي بان لهما الآن معرفة عينه وفسقه حالة العقد
فقوله فيها عند العقد متعلق بفسقه ولو وقع وطء فيها فهو وطء شبهة نظر القول أي حنيفة بصحته (قوله
لا تنفاه السرة) أي الذي علل به الطريق الثاني (قوله وعليهما التعويل) فلا تنفاه للسرة على أنفسهما (قوله
على الزوجين) أما على أنفسهما فيقبلان كان حضرا عقد أختهما ثم ماتت ولم يزد مهر مثلها على المسمى
(قوله فرق) أي لان النكاح انفسخ ولا يحتاج لفاسخ أصلا فهي فرقة فسخ كما أشار اليه الشارح وقد
يشكل على ذلك ما لو أقر متزوج أمة بانه كان قادرا على طول حرة حال عقده حيث قالوا انها فرقة طلاق وقد
يجاب بانه لا يتصور محله النكاح مع الفسق ويتصور مع القدرة على الطول كافي المال الغائب وبان الفسق

وأما أبو المرأة فانه لا يصح نعم يمكن تصويره بان تكون أمة وزوجها السيد (قوله وهما المعروفان الخ)
اقتضى ان من لم يعرف حاله في العدة لا ينعقد به وهو كذلك على ما رجحه النودى (قول المتن لا مستور
الاسلام الخ) ظاهر العطف جريان خلاف هنا قال الزركشي وهو كذلك (قول المتن ولو بان الخ) من هنا
أخذ السبكي ان انعقاده بمسئوري العدة في الظاهر فقط وتوابع على ذلك بحسب ما أثبتته شيخنا في متن
المنهج أقول فيه بحث وذلك لأن قضية النظر الى هذا المأخذ أن لا يخص مقالته بالمستورين بل يلزمه أن يقول
بمثل ذلك في العدلين باطنا أيضا وذلك لان الشهود متى تبين فسقهم تبين البطلان سواء كانوا عند الحاكم أو لا
أم كانوا مستورين والله أعلم (قول المتن فباطل على المذهب) هذا شامل لما اذا تقدم الحكم بالعقد وتعديل
الشهود وهو كذلك (تنبيه) لو ادعى الزوج النكاح وأراد اثباته قال صاحب الشامل يبيح القاضي عن
الشهود ولا يبيح عن حالهما حين العقد كذا ذكره الشيخ أبو حامد ونظريه في الذخائر بان محله اذا شهد
غير من حضر العقد والا فلا بد من النظر في حالهما عند العقد (قوله وعليهما التعويل الخ) أي فلا تنفاه الى
السرة على الولي (قوله فلا يقبل قولهما على الزوجين) أي أما في حق أنفسهما فقد يكون ذلك أتمثل ان

تكون
لهما فلا يقبل قولهما على الزوجين (ولو اعترف به أي بالفسق الزوج وأنكرت فرق بينهما)
لا حترافه بما يبين به بطلان نكاحه (وعليه نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) أي وان دخل بها (فكفه) لانه لا يقبل قوله عليها

فالمهر وهي فرقة فسخ لاتنفس عدد الطلاق لو نكحها كالوأقر بالزواج وقيل فرقة (٢٢١) طلقه باتنار لو اعترفت لزوجه بالفسق

وأنكره الزوج فلاصح قبول قوله عليها لان العصة بيده وهي تريد رفضها والأصل بقاؤها فان طلق قبل دخول فلا مهر لانكارها أو بعده فلها أقل الامرين من المسمى ومهر المثل (ويستحب الاشهاد على رضا المرأة) بالنكاح بقولها كأن قالت رضيت به وأذنت فيه (حيث يعتبر رضاها) بان تكون غير مجبرة احتياطاً ليؤمن أنكارها (ولا يشترط) في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس النكاح المشترط فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه (فصل لاتزوج امرأة نفسها باذن) من وليها ولا دون اذنه (ولا غيرها بوكالة) عن الولي ولا بولاية (ولا تقبل نكاحاً لاحد) بولاية ولا وكالة قطعاً لها عن هذا الباب اذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياة وعدم ذكره أصلاً وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وتقديم حديث لانكاح الابولى وروى ابن ماجه حديث لاتزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين (والوطء في نكاح بلا

وصف في غير المقر به فيقرب فيه التدليس من الشهود والقدره وصف للمقر بها فيبعد التدليس منه فيها باقداً على العقد والحكم عليه بالفرقة من باب الاقرار بالطلاق فهو تغليظ عليه وبان الشهود ركن في العقد والاعتناء به أشد فتأمله (قوله في المهر) انما تظهر فائدة ذلك اذا زاد المسمى على مهر المثل ومثل المهر غيره فتره أيضاً لكن ان حلفت أن العقد بعدلين (قوله قبول قوله) أي جمينه وهذا هو المعتمد ومثله ما لو قالت تزوجني بلاولي أو بلاشهود خلافاً للشيخ الاسلام (قوله فلا مهر) أي الا ان كانت سفية أو كانت قبضته فلا يسترد منها (قوله بان تكون غير مجبرة) هو قديم من حيث اعتبار الرضا فيسن استئذان مجبرة بالغة وكذا مجبرة على المعتمد (قوله ولا يشترط) وحينئذ يكتفي اقرارها أو تصديق الزوج مع اخبار الولي أو عكسه ولو عند الحاكم على المعتمد ويكتفي أيضاً بخبار صبي أو عبداً وفاسق أو امرأة حيث ظن صدقهم ولا يكتفي في الاذن هنا سكوتهما

(فصل) في عاقبة النكاح الذي هو بعض الاركان السابقة ومآله (قوله لاتزوج امرأة) ومثلها الخنثى (قوله ولا بوكالة عن الولي) أي بان بوكالتها الولي لتعقد لنفسها عنه فان وكلها التوكل من يعتد لها عنه فقط صح فان قال وكلني عنك أو عننا أو وكلت كذلك لم يصح ويصح أن بوكلتها أجنبي لتوكل عنه من يزوج موليته ولا يصح اذنها لغيرها ونحوه في أن يزوج وخرج باذنها توكلها من يزوجها فلا يصح مطلقاً وسيأتي حكم تحكيمها (قوله ولا بولاية) نعم ان وليت الولاية العظمى صح تزويجها للضرورة لنفسها أو غيرها كما يشمله ظاهر كلامهم فراجع (قوله ولا تقبل الخ) سواء في الشقين المسلمين والكفار نعم لو عقدت في الكفر لنفسها أو غيرها أو سلموا أو راعوا على النكاح (قوله وقد قال الله تعالى الخ) فعني قوامون على النساء قيامهم بمصالحهن ومنها ولاية تزويجهن كما يرشد اليه الحديث بعده ونذكر الولي فيه دليل على ذكر كونه وارادة التغليب فيه مدفوعة بدليل الحديث الثاني ويقاس قبولها على ايجابها أو ان التزويج شامل لهما ولعله مراد الشارح بسكونه عن قبولها (قوله والوطء) ولو في البروان حرم بوجوب على الزوج الرشيد ولو رقيقاً مهر مثل أي مهر ثيب فيها لمهر بكر فيها لا أرض بكارة لان فاسده كصحيحه وفارق وجوب الارش في البيع الفاسد لعدم الاذن الصريح فيه لانه غير لازم فيه الوطء (قوله فان أباً خيفة يصححه) أي في الصورة المذكورة والامام مالك يصححه بغير شهود والامام داود الظاهري يصححه بدونهما معا ولا حد

تكون الزوجة أختهم ماثلاً ثم عوت قبل الدخول وهما وارثاها فلا مهر (قوله كان قالت الخ) أي فلا يردان التعبير بالاذن أولى من التعبير بالرضا (قول المتن ولا يشترط) قال الامام فيه اشكال لان الاشهاد في النكاح ركن والغرض منه الاثبات والاحتياط في شأن الابضاع والوفاء بهذا الغرض بوجوب الاشهاد على رضاها اه وعلى هذا فان شرط عدم الاشتراط بانه اذن كالاذن في سائر التصرفات

(فصل لاتزوج امرأة نفسها) (قوله ولا بولاية) أي ولا ملك (قائدة) استثنى بعضهم ما لو تغلبت امرأة على الامامة العظمى فانها تنفذ احكامها للضرورة فلها على هذا مباشرة عقد النكاح (قول المتن ولا تقبل نكاحاً لاحد) أي وليست كالفاقد يكون وكيله لان مانعه غير لازم قال الزركشي ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها أو سفية أو مجنون هي وصية عليه (قوله ولا المرأة نفسها) زاد الزركشي فيما نقله عن ابن ماجه فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قوله لفساد النكاح) أي ولما روى الترمذي وحسنه أي امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ثم الوطء في عبارة المؤلف متناول له في القبول والحد بر لان كلا منهما يجر المهر قال الزركشي نقل النووي في شرح المذهب عن النص والاحتياط أن الوطء في النكاح الفاسد بوجوب المهر دون أرض البكرة بخلاف الوطء في البيع الفاسد

ولي (بان تزوجت نفسها) (بوجوب مهر المثل) دون المسمى لفساد النكاح (لا أحد) لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح فان أباً خيفة يصححه

فهما أيضا نعم ان حكم ما لم يطلانه حدان لم قبل وطئه (قوله يعزر) قال شيخنا هو معنى للفاعل ومعتقد
 تحريره فاعله عائد الى الخا لم يدخل ما لورفع اليه من معتقده فانه يعززه نعم ان حكم بصحته كما لم فلا تعزير
 عليه (قوله ويقبل اقرار الولي) المراد به المجهر فتدخل المجنونة ويشمل السيد ولا بد من تفصيل الاقرار اذ الم
 يكن في جواب دعوى وشمل ما ذكره المالك في الزوج والزوجة والشهود فراجع (قوله وقت الاقرار) أي
 لا قبله (قوله ويقبل اقرار البالغة العاقلة بالنكاح) ثم يثبت النكاح ولو سفيهة أو فاسقة أو فقير كفه
 أو كذبها الولي والشهود والسكرى كالعاقلة (قوله لمن صدقها) شمل العبد لكن لا بد من تصديق
 سيده والسفينة ولا بد من تصديق وليه وان لم يوجد تصديق منهما لكن يتمتع عليه وهما للتزويج
 الا بطلاق أو موت ويقبل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأة ان صدقته كمكسبه وخروج بالتصديق ماله
 كذبها أو عكسه فلا يثبت ولا يرث لاحدهما من الآخر لومات لكن لها الرجوع عن التكنذيب
 ولو بعد موته وحيث نذر ثمنه ولا مهر لها عليه وما لو سككت أو عكسه فلا يثبت أيضا لكن يرث
 الساكت من الآخر دون عكسه ولو قامت بينة بطلاقها ثلثا قبل موته وأخرى أنه أقر بانها في نكاحه قبل
 موته فان أمكن تعدد العقد عمل بهما والا فلا ولو أقرت لواحد ولها الآخر عمل بالاسبق فان وقع معا عمل
 باقرارها على المعتمد ولو علم السبق ونسي وجب التوقف ولو جهل السبق أو عين السابق وجب التوقف
 أيضا ان رجى والابطال وانظر اذا قدمنا اقرارها فيما تقدم ومات من أقرته أو طلقها هل ترجع للآخر أو لا
 (قوله فيثبت الخ) وعلى هذا ليس لها أن تزوج حتى يطلقها أو يموت وتقتد (قوله والاصح انه الخ) هو
 المعتمد وعمله ان لم يكن اقرارها في جواب دعوى كإمري (قوله وللأب) وان لم يل مالها كطرسفه بصدره
 (قوله صغيرة وكبيرة) عاقلها ومجنونة وسياق أن يزوج البنت المجنونة ولو صغيرة (قوله بغير اذنها) ويشترط
 لصحة العقد حينئذ عدم عداوة وظاهرة من الولي لها بان يطلع عليها أهل محلها وكون الزوج كفؤا وموسرا
 أي قادر على حال الصداق ليس عدوا لها ولو بالخاصة حتى لو تبنى شيء من ذلك بعد العقد تبين بطلانه ويشترط
 لجواز الاقدام على العقد كونه بمهر المثل من نقد البلد حالا كله والمراد بنقد البلد ما جرت العادة به فيها ولو
 حررضا وكذا يقال في الحلول والمراد بقدرته أن يكون مال الكاف قدره بما يباع في الدين قال شيخنا وإذا حرم
 الاقدام فقد عقد الصداق فقط والنكاح صحيح ويرجع الى مهر المثل وفيه نظر اذا كان غير نقد البلد
 أكثر منه قال واذا فقد شرط من شروط الصحة بطل النكاح كما مر وفيه نظر أيضا في نحو ما لو عقد لمن
 مهرها مائة بما تيسر حالين وهو قادر على مائة فقط فراجع وخروج بالعداوة الكراهة لنحو محل أو عمي أو
 تشوه خلقه فيكره التزويج فقط قال في شرح الروض ولا حاجة لاشتراط عدم عداوة الزوج لان شفقة الولي
 تدعو الى أنه لا يزوجهما من عدوها انتهى وفيه نظر ووكيل الولي مثله فيما ذكر (تنبيه) مقتضى اعتبار
 تلك الشروط عدم صحة العقد مع جهل الولي بها فراجع مع ما تقدم في اعتبار التحليل عن شيخنا الرملي
 وحمل اعتبارها ان لم يكن من المرأة اذن في التزويج كما يأتي في الخيار (قوله أي الكبيرة) وكذا المميزة
 ويندب أن لا تزوج حتى تبلغ (قوله نيب) وان عادت بكارنها (قوله صغيرة) أي حرة عاقلة أو سكرى كما مر
 لان اتلاف البكر ما ذون فيه في النكاح الفاسد كالصحيح بخلاف البيع فانه لا يلزم منه الوطء (قوله نعم
 يعزر الخ) منه تعلم ان في الحد لا فرق فيه بين معتقد التعزير وغيره (قوله والقديم لا يقبل) قال الزركشي
 قضية كلامهم على هذا جواز نكاحها لغيره ونقل الرافي عن القفال منع ذلك حتى يطلقها كما في نظير من
 الوكيل وغيره (قول المتن وللأب الخ) شمل هذا الاطلاق الرقاء والقرناء والصغيرة التي لا تحتمل
 الوطء

فهم يعزر معتقد تعزيره
 (ويقبل اقرار الولي بالنكاح
 ان استقل بالانشاء) وقت
 الاقرار بان كان مجبرا قدرته
 على انشاء النكاح حينئذ
 (والا) أي وان لم يستقل
 بانشاء النكاح وقت
 الاقرار به بان كان غير مجبر
 (فلا) يقبل اقراره عليها
 لا تنفاه قدرته على انشاءه
 بدون رضاها (ويقبل
 اقرار البالغة العاقلة
 بالنكاح) لمن صدقها
 (على الجديد) لان
 النكاح حق الزوجين
 فيثبت بتصادقهما كالبيع
 وغيره والقديم لا يقبل اذا
 كانا بلديين لانه يسهل
 عليهما اقامة البينة بخلاف
 الغريبين وعلى الجديد
 قبل يكفي اطلاق الاقرار
 والاصح أنه لا بد أن تفصل
 فتقول زوجني منه وای
 بحضور عدلين ورضای
 ان كانت ممن يعتبر رضاها
 (وللاب تزويج البكر
 صغيرة وكبيرة بغير اذنها)
 كمال شفقتها (ويستحب
 استئذانها) أي الكبيرة
 طيبا على غيرها (وليس له
 تزويج نيب الابناتها فان
 كانت صغيرة

(قوله لزوج) خلافاً للثلاثة (قوله والجسدان علا) أي من جهة الاب كالأب إلا في جواز تولي الطرفين في الجسد كإباني (قوله عند صدمه) أي عدم أهليته (قوله وسواء زالت البكارة الخ) فالغوراء بكر مطلقاً ومثلها من خلقت بغير بكارة (تنبيه) لو تعدد الفرج لم يزل الإجماع بالوطء في الزائد يقينا ولا في أحد المشتبهين للشك في زوال الولاية ويزول بالوطء في أحد الأصلين فلا بد من إذنها قاله شيخنا ويتجه في تزويجها في الثالثة اعتبار مهر بكر بنظر الأصل الآخر وجوب مهر بكر بالوطء فيه بل مع إرش بكارة ويتجه مثل ذلك في المشتبهين واعتبار إذنها احتياطاً نعم لا حد لها بوطئها للشبهة فتأمل (قوله بوطء حلال أو حرام) وكذا وطء الشبهة والتأتمت وقد يدخلان في الحلال على أن يراد به ما صد الحرام (قوله فهي في ذلك كالسكر) أي من حيث بقاء الإجماع والواجب بوطئها مهر ثيب ومثلها الغوراء (قوله لم تمارس الخ) هو لا غلب ولا فنحو القرد كالرجل وممارسة الغوراء كعدمها (تنبيه) تصدق المرأة في دعوى بكارتها بلايين وكذا في ثبوته إلا أن ادعت بعد العقد أنها كانت ثيباً قبله فلا بد من يمينها وقال العلامة الخطيب صدق الولي يمينه هنالكا يلزم بطلان العقد ولا تستل عن سبب زوال بكارتها ولو أقام الولي يمينه ببكارتها قبل العقد لا يجارها قبلت ولو أقامت يمينه بعد العقد أنها كانت قبله ثيباً لم يطل العقد (قوله والموطوءة في الدهر كالسكر) وإن زالت بكارتها به وهذا تنقيح للوطء الحرام السابق (تنبيه) لو أفضاها بالوطء في الدهر فإن لم تزل البكارة ولم توجد صورة وطء في القبل فهي كالسكر أيضاً ولا فهي كالثيب وهذا ما ظهر فليراجع (قوله ومن على حاشية النسب) أي فيها لا يزوج مجنونة ولو كبيرة ولا صغيرة ولو بكر عاقلة (قوله الثيب البالغة) العاقلة ولو سفيهة أو سكرى بكر أو ثيباً (قوله بصرح الأذن) أي بالنطق به من الناطقة وبالإشارة أو الكتابة من غيرهما فإن لم يكن ذلك فهي كالمجنونة فلا يزوجها مطلقاً من صريح النطق قولها رضيت بما يفعله أي أوى أو أختي أو هي أو رضيت بما يرضونه أو رضيت أن أزوج أو رضيت فلان زوجاً وأما أن رضى أبي مثلاً فقد رضيت فليس أذننا (قوله إذا استؤذنت) أي في النكاح أما غيره مما يتعلق بالمهر فلا بد من التصريح به ولا عبرة بإذنها قبل استئذانها ولو رجعت قبل عقده لم يصح وإن لم يعلم برجوعها أو أفتى شيخنا الرمي بصحة الأذن من المروجة إذا أذنت للولي أن يزوجها إذا طلقت بخلاف أذن الولي لو كفل في تزويج البكر إذا طلقت قبل الدخول فلا يصح وخالفه شيخ شيخنا عميرة وقال بصحة أيضاً (قوله سكوتها) إن لم يقرن بما يدل على عدم الرضا كضرب خد أو صياح (قوله والثاني الخ) يفيد الاكتفاء به في الأب قطعاً في

(قول المتن والجسد كالأب) وهل الحق به قياساً والاسم شامل له وجهان في الحادى والبحر أحدهما الأول قال الزركشى وكان ينبغي أن يقول عند صدمه أو عدم أهليته ليشمل ما لو ولله بنت في كمال التاسعة فإنها تلحق به ولا يحكم ببلوغه لأنه لا يثبت بالاحتمال بخلاف النسب اه ونبه أيضاً أن الجسد قد يزيد على الأب كما في تولي الطرفين الآتي (قول المتن بوطء حلال أو حرام) يرده عليه وطء الشبهة لأنه لا يوصف بحمل ولا حرمة (قوله ولا تراخ) الظاهر أن هذا خاص بما ذكره الشيخ هنا مما يتعلق بالإجماع وكذا الاكتفاء بالصمت وأما لو وطئها إنسان فالظاهر أنه لا يلزمه إلا مهر ثيب (قول المتن بصرح الأذن) أي ولو بلفظ التوكل (قوله لمن في حاشية النسب) أفادك بهذا أنه كاف في حق الآباء قطعاً وهو كذلك لمزيد الحياة في حقهم ثم السكوت كاف وإن لم تعلم أنه كاف خلافاً لابن المنذر وسيأتي في القضاء إن شاء الله تعالى أنه لا يشترط في الحكم بالسكوت تقديم اعلام الناكل بموجب نكوله ولو كان الزوج غير كفء كفى السكوت أيضاً قال الزركشى ينبغي أن يفيد بما إذا علمت حاله ونبه أيضاً على أن السكوت كاف في أذنها للحكم حيث يجوزناه

لم تزوج حتى تبلغ) لأن الصغيرة لا اذن لها (والجسد كالأب عند صدمه) في جميع ما ذكر (وسواء) فيما ذكر في الثيب (زالت البكارة بوطء حلال أو حرام) كالزنا (ولا أثر لزوالها بلاوطء كسقطه) وأصبح وحدة حيض (في الأصح) فهي في ذلك كالسكر لبقتها على حيثها حيث لم تمارس أحداً من الرجال والثاني أنها كالثيب فيما ذكر فيها لزوال العفرة والموطوءة في الدهر كالسكر في الأصح (ومن على حاشية النسب) كاخ وهم وابن كل منهما (لا يزوج صغيرة بحال) أي بكر كانت أو ثيباً لأنه إنما يزوج بالاذن ولا اذن للصغيرة (وتزوج الثيب البالغة بصرح الأذن) للأب أو غيره (ويكفى في البكر) البالغة إذا استؤذنت (سكونها في الأصح) لحديث مسلم وأذنها سكونها والثاني لا يكفي لمن على حاشية النسب كالثيب (والمعق) وعصبته (والسلطان

كلاهما تغليب (قوله فيما ذكر فيه) أي في الاخ لا في غيره (قوله وأحق الاولياء الخ) فيه إشارة إلى
 الاولياء بالتزويج (أب) ثم جد (أبوالأب) ثم أبوه (وإن علا إلى حيث ينهي
 لأن لكل منهم ولادة وعصوبة فقد موا على من
 ليس لهم العصوبة ويقدم
 الأقرب منهم فالأقرب (ثم
 أخ لابوين وأولاب ثم ابنه)
 أي ابن الاخ لابوين وأولاب
 (وإن سفل ثم عم) لابوين
 أولاب (ثم ابنه وإن سفل
 ثم سائر العصبة) من
 القرابة (كالأرث ويقدم
 أخ لابوين على أخ لاب في
 الأظهر) كالأرث لزيادة
 القرب والشفقة والثاني
 أنهم سواء لأن أخوة الأم
 لا تغلب ولا ية الذكاح فلا
 ترجح بخلافها في الأرث
 ويجري القولان في ابنيهما
 وفي العمين وابنيهما (ولا
 يزوج ابن بنته) لأنه
 لا مشاركة بينه وبين أمه في
 النسب فلا يعتنى بدفع المار
 عنه (فإن كان ابن ابن عم)
 لها (أو معتقاً) لها (أو قاضياً
 زوجها) أي بما ذكر ولا
 نضره البتة لأنها غير
 مقتضية لامانة (فإن لم
 يوجد نسب زوج المعتق
 ثم عصبة) بحق الولاء
 (كالأرث) أي كترتيبهم
 في أرثهم وقد تقدم بيانه في
 باب (ويزوج عتيقة المرأة

كلامه تغليب (قوله فيما ذكر فيه) أي في الاخ لا في غيره (قوله وأحق الاولياء الخ) فيه إشارة إلى
 ثبوت الحق لجميعهم وإن توقف تصرف بعضهم على فقد غيره (قوله لأن لكل منهم الخ) هذه
 لتقديمهم على غيرهم لا لتقديم بعضهم على بعض وقد يؤخذ هذا مما يأتي بقوله لزيادة القرب والشفقة
 (تنبينه) الختني منهم لا يزوج بل يزوج من بعده بأذنه وجوباً سواء في النسب والولاء (قوله أو
 لأب) سكت عن ترتيبه للخلاف المذكور بعده وكذا في غيره (قوله كالأرث) راجع للأخوة ومن
 بعدهم (قوله ولا يزوج ابن بنته) خلافاً للأمة الثلاثة ولزني من أعتنا وخرج بالبنوة نحو السيادة
 ككتاب ملك أمه فيزوجها بها لکن بأذن سيده (قوله لا مشاركة) لأن كلا ينسب لآبيه (قوله فلا
 يعتنى بدفع المار عنه) أي عن النسب كذا قالوا ولا فائدة له لأنه لا يكرهها على النكاح وليس له تزويجها
 بغير كف بغير رضاها وإذا رضيت به فليس له منعها منه فتأمل (قوله فإن كان ابن ابن عم) أو قاضياً أو معتقاً
 أو أخاً لغير أم بوطء شبهة أو نكاح مجوس أو وكلاء عن الولي زوج ويقدم ابن عم هو ابنها أو ابن معتق أو
 ابن عم أخ لام على غيره ويقدم ابن عم شقيق على ابن عم لاب معتق (قوله زوج المعتق) أي الذكر
 وعصبة الذكور وإن كان هو أنثى (قوله وقد تقدم بيانه) ومنه أنه يقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن
 أخيه على جده وعمه على أبي جده (قوله ويزوج عتيقة المرأة) إذا لم يكن للعتيقة ولي من النسب أو مملوكة
 المرأة مثل عتيقتها لكن بشرط إذن المالكه صريحاً (فروع) لا تزوج مدبرة المنزل ولو بأذن
 الغرماء ولا أمة المرتدة والمترد ولا الولي أمة صغيرة نيب إلا أن كانت الصغيرة مجنونة وبزواج الولي أمة
 محجورة للصحة وبزواج السيد المأذون لها في التجارة وأمة عبده كذلك لكن بأذن الغرماء فيهما
 إن كان عليهما دين وليس للسيد بيع أمة عبده بعد الحجر عليه إن كان عليه دين ولا هبتها ولا طؤها ولو يلزمه
 المهر بوطء أو ينقذاً يلاذه إن كان موسراً أو افلاً وبزواج المفضولة سيدها ولو لعاجز عن انقاعها وبزواج
 الجانية والمرهونة سيدها بأذن المستحق وبزواج الموقوفة كلها إلحاً كم بأذن الموقوف عليه ولو كافراً أو بأذن
 وليه أو بأذن ناظره في نحو مسجد أو جهة وفي موقوفة البعض وليها أو سيدها مع ذكر بنت الموقوفة
 مثلها إن حدث بعد الوقف واختار البلقيني أنها وقف أيضاً وبزواج الموصى بمنفعها الوارث بأذن الموصي
 له أو وليه وبزواج المشتركة ساداتها أو أحدهم بأذن الباقي إن وافقها في الدين وبزواج أمة الكافر المسلمة
 إلحاً كم بأذنه وجوباً وفيه بحث وبزواج أمة القراض المالك بأذن العامل وبزواج أمة الختني وعتيقته من
 يزوجه لو كان أنثى بأذنه وجوباً وبزواج المبيعة ممن له الخيار فإن شرطها أولاً جنسي اعتبر أذنها وجوباً وبزواج
 المبيعة ولها بأذن السيد والموقوف عليه كما تقدم وبزواج أمتهما من يزوجه لکن بأذن السيد تصريحاً

(قوله فيما ذكر فيه) قيده بذلك لئلا يرد أنه بخلافه في تزويج المجنونة وغير ذلك مما يأتي في قول المتن كالأرث
 قال الزركشي الأحسن أن يعود إلى قوله ثم سائر العصبات دون جميع ما تقدم لئلا يرد أن الجدة هنا مقدم على
 الاخ بخلاف الأرث (قوله كالأرث) أي فانه مقدم فيه قطعاً وكذا في الولاء والوصية بخلافه هنا وتحمل العقل
 أي البنية وصلاة الجنائز فإن فيه خلافاً (قول المتن ولا يزوج ابن الخ) خالف في ذلك الأمة الثلاثة (قول
 المتن فإن كان ابن ابن الخ) لو كان لابن ابن الم الم المذكور أخ من أبيه ففيهما خلاف الاخ الشقيق مع الاخ
 للأب فتكون البتة صريحة قاله الزركشي قال شيخنا ولو كان أحد المستويين معتقاً أو أخاً لام قسم (فائدة)
 قد تصور تزويج الابن لامه في غير هذه الصورة كالأولاد مكاناً وملاكها فانه يزوجه بالملك بأذن سيدها
 لو تولت قرابة من أنسكه المجوس أو طوء الشبهة (قول المتن زوج المعتق) أي الذكر وقوله ثم عصبة
 أي سواء كان المعتق ذكر أم أنثى (قول المتن ويزوج عتيقة المرأة) مثلها في هذه الأمة المرأة إلا أن السيدة

من يزوج العتقة مادامت حية) لأنه لما اتفقت ولاية المرأة للنكاح استتبعت الولاية عليها الولاية على عتيقها فبزوجها أبو العتقة ثم جدها على ترتيب الأولياء ولا يزوجه ابن العتقة ويعتبر في تزويجها رضاها (ولا يعتبر إذن العتقة) (٢٢٥) في الأصح) لأنها لا ولاية لها

والثاني يعتبر لان الولاء لها والعصبة إنما تزوج لادلائه بها فلا أقل من مراجعتها فان امتنعت ناب الحاكم عنها في الأذن وزوج رايها (فأذا ماتت زوج من له الولاء) من عصبتها فيقدم ابنها على أبيها (فان فقد العتق وعصبته زوج السلطان) بالولاية العامة (وكذا يزوج اذا عضل القريب) من النسب (والعتق) لان التزويج حق كل منهما فإذا امتنع منه وفاء الحاكم وهل تزويجه بالولاية أو النيابة عن الولي وجهان (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفه وامتنع الولي من تزويجه وان كان امتناعه لنقص المهر لان المهر يمحض حقها بخلاف ما اذا دعت الى غير كفه فلا يكون امتناعه عضلا لان له حقا في الكفاءة ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليزوج بان يمتنع الولي من التزويج بين يديه بعد أمر به والمرأة والخطاب حاضران أو تقام البيعة عليه لتعززا وتوار بخلاف ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الغرض

ويزوج المكاتب أمته ومكاتبته باذن سيده ويزوج المكاتبه سيدها ويزوج أمة بيت المال الامام كاللقطيطة باذنها وكبت الرقيق من الحرية الأصلية ولا يعتبر إذن أبيها وكبت الحر الأصلية من العتيقة بعدموته لاموالى أمها ويزوج بنت العتيق من الحرية الأصلية معتق أبيها خلافا للزركشي ولا يصح تزويج العبد الموقوف وان انحصر المستحقون وأذنوا (قوله من يزوج العتقة) بكسر الفوقية دخل فيه المعتق وعصبته ولو أعتقها أكثر من واحد كائنين اعتمر مباشرتهما أو أذنهما ولو وكيل عنهما أو توكيل أحدهما لآخر ويزوجهما أحدهما لآخر مع السلطان ولومات أحدهما استقل الآخر بتزويجها (قوله رضاها) أي العتيقة ولو بالسكوت في البكر فان كانت صغيرة لم يصح حتى تبلغ وتأذن (قوله ولا يعتبر إذن العتقة) بل ولو منعت أو خالفت دين العتيقة حيث وافق الولي العتيقة في الدين كما يأتي (قوله فان امتنعت) أي على الوجه الثاني (قوله زوج السلطان) أي من شملته ولايته عموما وخصوصا كالقاضي وان لم يكن الزوج في ولايته بان وكل ولا يزوج الخارجة عن ولايته ولولم يهوفها (تنبيه) قد علم عما ذكر أنه ليس للمرأة أن توكل في تزويجها مطلقا كما مر نعم لها أن تحكم مع الزوج من يزوجهان كان مجتهدا مطلقا أو غيره مع عدم قاض ولو ضرورة أو توقف الرفع اليه على دفع مال له وقع (قوله وكذا يزوج) أي السلطان وهذا ما قبله موضعان من خمسة يزوج فيها السلطان وسيأتي باقيها (قوله اذا عضل) من العضل وهو الامتناع (قوله القريب) لو قال الولي كان أخصر وأولى (قوله وجهان) المتمد أنه بنية اقتضاها بالولاية (قوله وامتنع الولي) أي دون ثلاث صرات ولو بالسكوت والافتقار فسقط فتنتقل الولاية لا بعد دون السلطان نعم ان غلبت طاعاته على معاصيه ولو بالفعل أو امتنع لعذر كطلب الكفاءة وحلف بالطلاق لا يزوجه أو قال هو أخوها من رضاع مثلا أو قال مذهبي لا يرى حاكمه أو امتنع من التحليل ولو لا جهاد لم يكن عاضلا فلا يأم ولا يزوج الحاكم ولو أمره الحاكم في الحلف وزوج لم يحث (قوله لنقص المهر) أو كان عنيينا أو مجبو بالانه حقا (قوله ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم) فامتناعه قبله وان تكرر لا يحصل به العضل مطلقا (قوله حاضران) ويغني عن حضور الزوج تعيينه (قوله البيعة عليه) أي الولي بدليل ما بعده (قوله كفو وغيره) ولو أقل مهر (قوله فله ذلك) ومثله ما لو دعت الى واحد من أ كفاء حاضرين وعين الولي غيرهم منهم أو من غيرهم فله ذلك أيضا ولو دعا الولي الى كفاء من ذكرته فان كان ذلك الاكفأ حاضرا أجيب الولي وعلى هذا يحمل ما مر عن شيخنا الرملي أو غائبا فعاضل وعليه يحمل ما في شرح المنهج فتأمل ذلك وحوره (تنبيه) توبة العاضل يحصل بتزويجه فتعود ولايته به وهذه قاعدة على من ذكره بعد ولايته بلانولية جديدة فراجعته ولو زوج الحاكم للعضل ثم ادعى الولي انه رجع عن العضل وزوج قبل تزويج الحاكم لم يقبل الابينة (قوله من عينته) أي من الاكفاء

(فصل) في موانع ولاية النكاح والمراد هنا الموانع الخاصة واستثناء الامام الاعظم هو بالنسبة اليها بدليل انه يزوج بناته الا بكرا اجبارا فتأمل ذلك (قوله لا ولاية) خرج الوكالة فسيأتي محنتها في الرقيق والسفيه في بعض الاحوال (قوله لرقيق) أي ولو مكاتب أو مبعوضا وتزويجه أمته بالملك كما مر الكاملة يعتبر اذنها نطقا ولو بكرا (قوله ويعتبر في تزويجها رضاها) ويكفي السكوت من البكر (قول المتن القريب الخ) لو قال بدله الولي كان أخصر وأشمل (فصل لا ولاية لرقيق)

(٢٩) - (قليوبى وعيمره) - ثالث

والا فعاضل فلامعنى للبيعة عند حضوره (ولو عينت كفو أو أراد الاب) المجبر كفو (غيره فله ذلك في الأصح) لأنه كمل نظرا منها والثاني لاعفا فله وهو قوى أما غير المجبر فليس له تزويجها من غير من حيث جزما (فصل لا ولاية لرقيق) لنقصه (وصي) لسلب عبارة (ومجنون) لأطبق جنونه لعدم تمييزه وأقطع كما يحتمل في أصل الروضة

تقليب الزمن الجنون فزوج الابد في زمن جنونه دون افاقته والاشبه في الشرح الصغير انه لا يزال الولاية كالاشبه فتتغير افاقته ولو
قصرت نوبة الافاقة جدا فهي (٢٢٦) كالعدم كما قاله الامام (ومحتمل النظر بهرم أو خبل) أصلي أو طرطض ليجز من

البحث عن أحوال الأزواج ومعرفة الكفاء منهم وفي معناه من شغل عن ذلك الاستقام والآلام (وكذا محجور عليه بسفه) بأن يفر في ماله (على الذهب) لأنه لنقصه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره والطريق الثاني يلي فوجهه لأنه كامل النظر في أمر النكاح وانما يحجر عليه لثلا يضيع ماله فان لم يحجر عليه قال الرافي فابن يني أن نزول ولايته وهو أحد وجهين في الحلوى ومصح في المطلب كذا خائر زوالها أمان بلغ مفسد الدينه فاستمر الحجر عليه فهو من صور مسئله الفاسق الآتية والمحجور عليه بالفلس يلي الحكما نظره والحجر عليه لحق الغرماء لنقص فيه (وهي كلن الاقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للابعد) فيزوج مع وجود الاقرب فاذا زالت عادت الولاية للاقرب (والاغماء ان كان لا بدوم غالبا) كأن حصل بهيجان المرة الصفراء (اتنظر افاقته) لأنه قريب الزوال كالنوم (وان كان بدوم أيا ما فأنل أي يوم أو يومين أو أكثر كما عبر به في الروضة وأصلها) (اتنظر) الولاية (لا بدوم أيضا لان مدته قريبة

قطعا

(خبل) فالولاية (للأبعد) كل في الجنون (ولا يقدح العمي في الأصح) لحصول المقصود معه من البحث عن الكفاء ومعرفة بها بالسام

وقيل قدح لانه نقص يؤثر في الشهادة فاشبه الصفر في زوج الابد (ولا ولاية للفاسق على المذهب) مجبرا كان أو غيره فسق بشرب الخمر أو غيره أعلن بنفسه أو أسر له الفسق نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق في زوج الابد والقول الثاني أنه يلى لان التقسقم بمنعوا من التزوج في عصر الاولين ولان أمر النكاح خطير فالاهتمام بشأنه وان (٢٢٧) كان الشخص فاسقا أقرب من

نركه قال الرافى وبهذا يقتى أكثر المتأخرين لأسباب الخراسانيون وقطع بعض الأصحاب بالاول وبعضهم بالثاني وبعضهم بان المجرب يلى بخلاف غيره لكمال شفقه وبعضهم بعكس ذلك لان المجرب قد يضعها عند فاسق مثله بخلاف غيره لتوقفه على اذنها فتنتظر لنفسها وبعضهم بانه ان فسق بغير شرب الخمر لى أو بشر به فلا يلى لاضطراب نظره وغلبة السكر عليه وبعضهم بانه ان أسرفقه لى أو أعلن به فلا يلى وأفتى الفزائلى بانه ان كان لوسلب الولاية لا تنقلت الى حاكم فاسق لى والا فلا واستحسنه فى الروضة وقال يبنى أن يكون العمل به وههنا أمور أحدها الامام الاعظم اذا لم ينزل بالفسق وهو الصحيح فانه زوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخيما للشأن وقيل لا كغيره فيزوجهن من دونه من الحكماء الثاني الفسق يتحقق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة

معيناصح النكاح بمثل المثل فى الذمة وفى شرح شيخنا كابن حجر انه لا يصح من الحاكم أن يولى الاعمى عقد الانكحة لانه من القضاء ونقل عن والده شيخنا الرمى بحجة نوليته (قوله فاشبه الصفر) ورد بصحة شهادته بما قبل العنى ومحل القولين فيما لو عقد بنفسه فان وكل صح قطعا (تنبيه) تقدم ما يتعلق بعقد الاخرس (قوله ولا ولاية للفاسق) فان تاب زوج فى الحال على المعتمد عند شيخنا الرمى وأتباعه وينبى الا كنفاء هنا بعزمه على وفاء الحقوق التى عليه وان كان قادرا عليها فراجع (قوله على المذهب) هو أحد القولين من الطريق الحاكىة ويقابلها سبع طرق يجعل كلام الفزائلى طريقة مستقلة (قوله لان الفسقة) أى الذين طرأ فسقهم (قوله وأفتى الفزائلى الخ) ورد به بان الحاكم تنفذ أحكامه للضرورة (قوله وهو الصحيح) وهو المعتمد (قوله بناته) أى ولو بالاجبار فى الابكار وعلى هذا فقول شيخنا لا بد من اذنهن انطفاقيه نظرو محل ذلك مالم يكن لهن ولى خاص أقرب منه وكذا بنات غيره (قوله بالولاية العامة) يفيد أنه انزل عن الولاية الخاصة وعلى هذا فلا حاجة لاستثنائه مما قبله لان غيره كذلك وقد يقال ان ولايته العامة سبب فى بقاء الولاية الخاصة له بدليل ما مر من تزويجه بناته بالاجبار فصح الاستثناء نعم ينبى أنه اذا كانت الامم هى الامام الاعظم فلا بد من اذن بناتها لانطقا كما هو واضح (قوله أو اصرار على صغيرة) أى مالم تغلب طاعته كما مر (قوله فان المستور لى) هو المعتمد وفيه بحث دقيق مع ما مر بقوله أعلن بنفسه وأمره (قوله الحرف الدينية) المحلة بالروية (قوله يلى الكافر الكافرة) وهو المعتمد وحيث فلنا الفاسق لا يلى انتقلت الولاية للابعد ان كان بلا خلاف (قوله ويلى الكافر الكافرة) وان زوجه المسلم أو كانت عتيقة مسلم وفارق عدم صحة شهادته بانها ولاية محضة وفى التزوج يحق لنفسه بنحو دفع العار (قوله اذالم يرتكب الخ) هذا أولى من قول غيره عدل فى دينه لان المعتمد عدم الفسق لا يعدل الكافى المسلم كما تقدم ويعرف أنه كذلك باخبار عدد متواتر منهم أو بشهادة اثنين أسلم منهم كانا يعرفانه (قوله ولا يلى الخ) يفيد أن ذلك فى غير التزوج بالملكية لاسيائى من محبة تزويج السيد المسلم أمته الكافرة ووليه أى السيد ولو أننى مثله ولا يزوج الكافر أمته المسلمة (قوله فان فقد) أى الولى الخاص فى المسئلتين فالحاكم ولو قاضى ضرورة زوج فيها بالولاية العامة والمراد بالحاكم من له ولاية على محل الزوجة ويزوج حاكم المسلمين لهم وحاكم الكفار لهم (قوله يلى بالارث) وهو المعتمد كما سيثير اليه وهو يفيد أن المعاهد والمؤمن كالذى ولاه لا يلى الحربى

قطعا كنظيره من البيع ثم اذا قلنا يلى وكان المداق عينالم ينبى كفى شراء الغائب قاله الشيخان (قوله وقيل قدح) الظاهر على هذا أن الولاية لا بعدد كما قلناه الجبلى عن الامام واعتمده الشارح رحمه الله تعالى وقال الرويانى بولكل فان لم يفعل زوج القاضى (قول المتن ويلى الكافر) أى الاصل (قوله أم مسلما) لا يشكل ذلك بعدم انعقاد بالشاهد الكافر لان الفارق الضرورة فى الولى دون الشاهد (قوله ولا يلى الكافر المسلمة الخ) قال الفقهاء المعنى فيه أن أصل الولاية يتعلق باتفاق الاديان اذا عداوة أشد من الاختلاف فى الدين فوقعت التهمة فى الاختيار اه واستدل على امتناع تزويج الكافر للمسلمة بقصة أم حبيبة رضى الله عنها (قوله والكافر فى الثانية) أى والابعد الكافر

كالفضل مرات أقولها بما حكى بعضهم ثلاثه الثالث لا يلزم من أن الفاسق لا يلى اشتراط أن يكون الولى عدلا فان المستور يلى بلا خلاف كما قلناه الاماموا أصحاب الحرف الدينية يلىون كارجح فى الروضة القطع به بعد حكاية جوبين (ويلى الكافر الكافرة) اذالم يرتكب محظورا فيه دينه فان لم يرتكبه فلا كفى المسلم الفاسق وسواء كان الزوج كافرا أم مسلما فى الذمة ولا يلى الكافر المسلمة ولا المسلم الكافرة بل يلى الابدالمسلم فى الاول الكافر فى الثانية فان فقد فالحاكم بزواج بالولاية العامة وهل يلى اليهودى النصرانية وعكس قال الرافى يمكن أن يلى فى الارث أى

فيل ويمكن أن يمنع لان اختلاف الملل وان كانت باطلة منشأ العداوة وسقوط النظر يؤخذ من هذا المشير الى البناء على أن الكفر لها وظل
كما بناء المتولى ترجيح الاول من عموم (٢٢٨) عبارة المنهاج والمترد لا يلي مرتدة ولا غيرها (واحرام أحد العاقدين) من

غيره وعكسه وهو كذلك (قوله أي فيلى) هو المعتمد (قوله والمترد لا يلي) أي لا يملك لولاية
ولا بوكالة (قوله واحرام أحد العاقدين) من زوج أدولى ولوعاما أو وكيل عن أحدهما يمنع من صحة عقده
حالة احرامه وكذا اذنه لعبد أو واية لا يصح وان وقع العقد بعد التحلل ولو باذنه كذلك نعم يصح أن
يزوج الولي الحلال أمة موليه الحرام (قوله أو وكيل عن أحدهما) أي وهما حلالان فهو عكس ما سبأني
(قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح) بكسر الكاف فيهما وفتح التحتية من أحدهما وضمهم من الآخر هو
بمعنى العقد (قوله بعد التوكيل) ليس قيد ابل توكيله حالة احرامه كذلك وسواء فيهما قيد التوكيل بالعقد
حالة الاحرام أو أطلق بل يبطل التوكيل في الاول بخلافه في الثاني فله أن يعقده به - دتحله لجل الاطلاق عليه
كلوا وكه ليعقده بعد التحلل وخروج بما ذكره كماله وكل حلال محرمان أن يوكل حلالا ليعقده ولم يقل عن
نفسك ولا عناقيا يظهر فيصح مطلقا فان قال عن نفسك أو عنك يصح كما مر وهذا يجمع التناقض (قوله
لم يصح العقد) أي ان علم أنه وقع حالة الاحرام والافه هو صحيح لا إلغاء الشك (قوله ولو أحرم السلطان أو
القاضي الخ) ليس وارد على كلام المصنف لانه بالولاية العامة لا بالوكالة عن المحرم منها فلذلك لم يضر كما
سيدكره (قوله ولو غاب) هذه والتي قبلها موضعان أي من الخمسة التي يزوج بها السلطان أيضا بعد
للموضعين السابقين وسيا في الخامس وقد نظم بعضهم ذلك مع زيادة بقوله

وزوج الحاكم في صورتات منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وقده ونكاحه وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك اغماء وحبس مانع أمة لمحجور تواري القادر
احرامه وتعزز مع عضله اسلام أم الفرع وهي لكافر

اتهي فانظره وتامله (قوله الى مرحلتين) أي بين الولي وموليته ولا يعتبر للسلطان أو القاضي مسافة معهما
ولامع أحدهما (قوله زوج السلطان) بالمعنى الشامل للقاضي كما علم نعم ان كان للغائب وكيل حاضر قدم على
السلطان (قوله لقصر مسافته) نعم لو تعذر الوصول اليه لنحو حبس ولو في حبس السلطان زوج في ذلك
السلطان بلاذن منه قاله الاذرى (قوله ولو ادعت الخ) هو تعميم في الغيبة في كلام المصنف الشامل لما
لو كانت يدعواها (قوله وانها خلية الخ) أي ولم تعين زرجا ولا فلا بد في صحة عقد الحاكم لها من انبات طلاقه
بخلاف غير الحاكم (قوله أصحهما الاول) وهو العمل بقولها وهو المعتمد ويندب تحليفها على ما ادعته

(قوله لحديث مسلم الخ) روى مسلم أيضا أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواده ابن عباس
رضي الله عنه - ما وبه أخذ أبو حنيفة وقدم امامنا الاول لامور منها قول أبي رافع تزوجها وهو حلال وأنا
كنت الرسول بينهما حسنة الترمذى وأيضاف ابن عباس كان يرى أن من قلدا هدى صار محرم ما ولعل النبي
صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد تقليد هدى فكانت روايته على وفق مذهبه وأيضاف ليلنا محرم وقول بوذاك
محال وفعل وعند التعارض يصار الى ترجيح المحرم والقول قال الزركشى وكان ينبغي أن يقول المقتن هو
الزوجة وأحد الزوجين فان الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال فعقد عليه جبرام يصح وكذا يقال في
السيد مع عبده ثم انه كما لا يصح نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبد الحلال (قول المقتن لم يصح) أي بخلاف ما
عقد الوكيل في حال صلاة الموكل لان الصلاة لا تمنع حتى لو عقد فيها ناسيا يصح قاله النووي في شرح المذهب
(قول المقتن ولو غاب الأقرب الخ) لو زوج السلطان على ظن الغيبة الشرعية ثم تبين قرب مكانه فالعقد باطل

ولي ولو كان السلطان أو
زوج أو وكيل عن أحدهما
(أو الزوجة) بالحلج أو
بالعمره أو بهما (بمنع صحة
النكاح) لجديث مسلم
لا ينكح المحرم ولا ينكح
(ولا تنقل الولاية) الى
الابعد (في لاصح) لبهاء
الرشد والنظر (فيزوج
السلطان عند احرام الولي
لا الابعد) وقيل يزوج
الابعد بناء على انتقال الولاية
اليه (قلت) أخذ من
الرافعي في الشرح (ولو
أحرم الولي أو الزوج) بعد
التوكيل (فقد وكيله
الحلال لم يصح) العقد
(والأثم - لم) لان الوكيل
صغير محض فكان العاقد
الموكل على أنه قيل ينزل
الوكيل باحرام الموكل
والاصح لا فيزوج بعد
التحلل ولو أحرم السلطان
أو القاضي جاز خلفائه أن
يعقدوا النكحة كما
ذكره الخفاف لان
نصرفهم بالولاية لا بالوكالة
(ولو غاب الأقرب الى
مرحلتين زوج السلطان)
قيابة عنه لبقائه على الولاية
ولا يستأذن اطول مسافته
(ودونهما لا يزوج الاباذنه
في الاصح) لقصر مسافته
والثاني بزوجه السلطان

ولا ينظر اذنه لانه قد فوت الكف الراغب بالتأخير فتضرر به ولو ادعت غيبة ولها وانها خلية عن النكاح والعتة
فيل يمول الحاكم عليها ذلك وزوجه أم لا بد من شهادة خيرين به احتياطا للابضاع وجهان أصحهما الاول فان العقود يرجع فيها القول

أربابها (والمعبر التوكيل في التزوج بغير اذنها) كما يزوجهما بغير اذنها (ولا يشترط) في جواز التوكيل (تعيين الزوج في الاظهر) لا يشترط لاختلاف الاغراض باختلاف الأزواج وقد لا يكون للوكيل شفقة داعية الى حسن الاختبار ودفع هذا بان شفقة الولي تدعو الى أن لا يوكل الامن بشئ بحسن نظره واختباره (ويحتاج الوكيل) حيث لم يعين له الزوج (٢٢٩) (فلا يزوجه بغير كفء) فان زوج

به لم يصح (وغير المجبر) بان كان غير الاب والجد مطلقا أو أحدهما في الثيب (ان قالت له وكل وكل وان نهته) عن التوكيل (فلا) يوكل لانها انما تزوج بالاذن ولم تاذن في تزويج الوكيل بل نهت عنه (وان قالت زوجي) وسكتت عن التوكيل (فله التوكيل في الاصح) لانه تصرف بالولاية فيتمكن من التوكيل بغير اذن كالوصي والقيم والثاني لانه يتصرف بالاذن فلا يوكل الابان كالوكيل (ولو وكل قبل استئذنها في النكاح لم يصح) توكيله (على الصحيح) لانه لا يملك التزوج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه والثاني يصح لانه يملك تزويجها بشرط الاذن فله تفويض ماله الى غيره ولا يزوج الوكيل حتى تاذن هي للولي ولا يكتفي اذنها للوكيل كما في الروضة كاصلها وقال ابن الرفعة الاشبه أنه يكتفي ولو قالت وكل بتزويجي واقتصرت عليه فله التوكيل وكذا التزوج بنفسه في

وعلى انها لم تاذن للولي أن يزوجهما في غيبته ان توقف على اذنه وعلى أنه لم يزوجهما في الغيبة وللمعاكم تأخير عقده ليطهره الامر حيث رآه مصلحة لما فيه من الاحتياط ولو تزوجهما الحالم لظن بعده فبان قريبا أو عكسه اعتبر الواقع فيبطل في الاول دون الثاني (قوله والمجبر) وهو الاب وان علفا في البكر ولو حكما والمجنونة كما سبكره بعد (قوله بغير اذنها) بل وان نهته عنه وينعزل وكيه بغير اذنها بزوال بكارتها لزوال الاجبار على المعتمد (قوله لاختلاف الاغراض الخ) وقياسا على توكيل الزوج المشترط فيه تعيين الزوجة للوكيل كفلانة وفرق بان الوكيل فيها مقيد بالكفء ونحوه بخلاف الزوج نعم يكتفي بتعيين الزوج للوكيل كزوجي من شئت بخلاف زوجي امرأة (قوله الاختبار) هو بالباء الموحدة وكذا اختباره المذكور بعده (قوله بان شفقة الولي الخ) أي فدعوى الثاني عدم شفقة الولي ممنوعة أو أنها نادرة بجعل قد للتفصيل فلا يعول عليها فتأمل (قوله فلا يزوجه بغير كفء) ولا كفؤا مع طلباً كفأ منه ويقدم في المستوين الموصرونهم ومتى خالف في شئ من ذلك لم يصح العقد بخلاف قلة المهر وكثرته فخالفته لا تبطل العقد لانه يرجع الى مهر المثل ان كان المسمى دونه والاصح بالمسمى (قوله كالوصي والقيم) هو مرجوح والمعتمد انهما كالوكيل لان تصرفهما بالتوكيل لا بالولاية بخلاف وكيه للولي لكن المعتمد هنا جواز التوكيل منهما ولو عيئت للولي زوجا وجب تعيينه للوكيل والافسد التوكيل والعقد (قوله قبل استئذنها) الاولى اذنها (قوله لم يصح) نعم يصح من الحالم أن يوكل من يزوجهما قبل اذنها لانه استخلاف (قوله لانه الخ) فهو في غير المجبر كما مر (قوله ولا يزوجه الوكيل) أي على الثاني (قوله ولا يكتفي) أي على الثاني أيضا (قوله وقال ابن الرفعة) هو مرجوح على الثاني (قوله في الاصح) هو المعتمد (قوله لم يصح الاذن) نعم ان دل قريضة على أن منه هاله لنحو شفقة عليه فهو كذا في قبله فيصح (تنبيه) من التوكيل لفظ الاذن منها ولو علقا كاذن لك في تزويجي أو اذا طلقني زوجي وانقضت عدتي فزوجني ولا يصح مثل ذلك من الولي للوكيل (قوله بنت فلان) وان لم يقل من موكلتي نعم ان لم يعلم الزوج أو الشهود بالوكالة وجب ذكرها أو اعلامهم بها (قوله فلانا) وان لم يقل موكلتك نعم لو لم يعلم نسب الزوج وجب انشاده وثبت الوكالة بقول مدعيها حيث اعتقد الشهود والزواج أو الولي صدقه وليقل وكيه للوكيل الزوج زوجت بنت فلان فلانا (قوله فان لم يقل له ونواه لم يصح النكاح) أي في الفرض المذكور فلو اقتصر الولي على زوجتك بنتي واقتصر الوكيل على قبلت نكاحها وقع العقد للوكيل ولا عبرة بالنية لغيره وهذه غير النية التي تقيد الاكتفاء بها في المعقود عليه فتأمل (قول المتن بغير اذنها) وقيل لا يجوز الا باذنها فيمنع في الصغيرة وعلى الاول يستحب للوكيل استئذنها خروجاً من الخلاف (قول المتن تعيين الزوج في الاظهر) لانه يملك التعيين فيملك الاطلاق كالوكالة في البيع (قوله لاختلاف الاغراض الخ) قال الزركشي قضية هذا التعليل ان الاب لو وكل الجد صح قطعا ويجب أيضا اختصاص الخلاف بما اذا لم تصرح المرأة باسقاط الكفاءة (قول المتن ولو وكل قبل استئذنها الخ) لو كان الولي الحالم فامر دجلا بتزويجها قبل الاستئذان فتقلا عن فتاوى البغوي أنه يصح ان قلنا الاستئذان منه في شغل معين استخلاف وهو الاصح (قول المتن زوجت بنتي فلانا الخ) لو قال زوجت بنتي منك

الاصح لانه يبعد منه ماله التوكيل فيه فان نهته عن التزوج بنفسه لم يصح الاذن لانها منعت الولي ورددت التزوج الى الوكيل الاجنبى فاشبه التفويض اليه ابتداء (وليقل وكيه للولي) للزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (وليقل الولي لو كبل الزوج زوجت بنتي فلانا فيقول وكيه قبلت نكاحها) فان لم يقل له ونواه لم يصح النكاح لان الشهود المشترط حضورهم فيه كما تقدم لا اطلاع لهم على النية (ويجزم المجبر)

(قوله أي الأب أو الجدة) فيه إشارة إلى أنهما المراد بالمجبر هنا وإن لم يوجد جبار حقيقة كافي للثبوت بالإنفة ومثلها القاضي هنا (قوله هو مراد المحرر) أي بحسب ما فهمه المصنف وتبعه النصارح وإن كانت عبارة كل منهما يفهم منها شيء غير ما يفهم من الأخرى فلو قال وعبارة المحرر كذا والمراد منها كذا لكان أولى كما ستعرفه مما يأتي والمراد المطبق جنونهما والالم بزوجا حتى يفيقوا يأذنان في غير البكري وبعود جنونهما يبطل الاذن وفارقا المحرم ببقاء الاهلية فيه دونهما (قوله عند الحاجة) راجع لما عايناه ولم نقيده بالحاجة فيها بالظهور وهو المعتمد واكتفى بالحاجة عند البلوغ للزومه لهما كإثباتي في كلامه فقوله بظهور أمارات النوقان الخ بيان لوجود الحاجة لا لظهورها فيهما ومثل ذلك الاحتياج للخدمة فيهما وقيد في المنهج في الذكر بأن لا يكون في محارمه من يقوم بها ومؤنة الذبح أخف من شراء أمة وبذلك صرح الديلمي وغيره واحتياج الانثى للمهر والنفقة كذلك (قوله عدلين) قال بعض مشايخنا ولو في الرواية وفي الخطيب وغيره على شهادة واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا لا اكتفاء بعدل واحد (قوله لا استلزامها) هو علة للحاجة ولا يصح أن يكون علة لظهورها فتأمل وفي كلام المصنف نوع من البدع يسمى الاحتياج وهو اسقاط شيء من أحد أمرين استغناء بذكره في الآخر (قوله التي أشار إليها الخ) إن أراد بذلك ما صرح به من توقع الشفاء فهو غير مستقيم فتأمل (قوله والحكمة الخ) مبنى على ما قرره في كلامه وهو غير معتمد كما تقدم (قوله ويلزم المجبر وغيره) فيحرم عليه الامتناع وسيأتي ما يترتب عليه (قوله لزمه الاجابة) فإن امتنع ففاضل وزوج من يساويه لا الحاكم الا اذا عضوا كلهم كافي الروضة (قوله واذا اجتمع أولياء) أي الخواص من النسب أمالوا أذنت لجماعة من قضاة بلدها فلكل الانفراد بالعقد بلا إقرار على المعتمد وأما المعتقون فلا بد من اجتماعهم على العقد ولو باذن بعضهم لبعض وأما عصبتهم فعصبة كل واحد تقوم مقامه كذا قالوه وفيه اقتضاء أنه لا بد من اذن جميع العصبة المتعديين سواء كانوا الكل معتق أو لبعضهم ولو كل واحد لواحد منهم ولعل المراد اعتبار من له الولاية اذذاك منهم كأولياء النسب وأنهم اذا تعددت عصباتهم أو عصبة واحد منهم واتحدت درجاتهم يعتبر اذن كلهم كأولياء النسب أيضا (قوله كاخوة) أي في درجة واحدة كاشقاء فقط أو لأب فقط وكذا الأعمام وغيرهم (قوله فسالت بعضهم) أي بمعنى ما فردا فإن تعدد ففيه ما يأتي (قوله لزمه) أي عينان انفراد وكفاية ان تعدد (قوله واذا اجتمع أولياء في درجة استحب الخ) والمورد أنها قد أذنت لكل منهم كما سيذكره ولو بقولها أذنت لكل منكم إن تزوجني أو من شاء منكم فليزوجني أو أذنت لواحد منكم أو أذنت لاحدكم أو لاحد أوليائي وكذا أذنت لكم في

لام مخاطب الذي وكل لم يصح أيضا إلا في وجه حكاية صاحب البحر (قوله أي الأب أو الجدة) أي فهم المراد بالمجبر لا بقيد كون المولية بمجبرة (قوله هو مراد المحرر الخ) لم يقل هو بمعنى قول المحرر كأنه لما قد يتوهم من عبارة المحرر خلاف ذلك وذلك بأن يفهم عند ظهور الحاجة بمثل الظهور الذي هو البلوغ سواء وجدت الحاجة بالفعل أم لا (قوله بالبلوغ عن الحاجة) أي عن التصريح باشتراطها والافسح مشرطة بذلك على أن هذا مراده قوله الآتي فكانه قيل بالغة محتاجة (قوله والحكمة في المخالفة بينهما) أي باعتبار ما في المحرر والمنهاج والا فلا ذهب استواءهما في الاكتفاء بمطلق الحاجة كما سلف عن الروضة والله أعلم (قوله عاقلين) الظاهر أن التعميم أولى وكأنه فرم من ذلك للزوم التكرار وإيهام العبارة الجواز في الجنون الصغير وهو لا يجوز (قول المتن لزمه الاجابة) قال الزركشي قضيت أنه يصير بالامتناع عاضلا فيزوجها القاضي وهو مشكل إذ كيف يزوج مع وجود ولي آخر قال والأقرب أنه يزوج لكن بأذنها انتهى قلت وحاصله إن القاضي لا يستقل بالبدع لمتناع الجميع والله أعلم (قائمة) الزامه بالاجابة ترتب الانتم عند المخالفة والله أعلم

مجنونة بالغة) كذا في المحرر (ومجنون ظهرت حاجته) هو مراد المحرر بقوله عند ظهور الحاجة وفي الروضة وأصلها يلزمه نزوح المجنونة والمجنون عند الحاجة بظهور أمارات النوقان أو بتوقع الشفاء عند إشارة الأطباء أي بقول عدلين منهم كما ذكره في المطلب في المحرر والمنهاج اكتفى في المجنونة بالبلوغ عن الحاجة لأنه مظنتها واقتصر في المجنون على الحاجة الظاهرة لاستلزامها للبلوغ بخلاف الخفية التي أشار إليها الأطباء فكانه قيل بالغة محتاجة وبالغ ظاهر الحاجة والحكمة في المخالفة بينهما أن تزويجها يفيدها المهر والنفقة ونزويجه يفرضه إياها (لا صغيرة وصغير) عاقلين لعدم حاجتهما إليه في الحال وسيأتي الكلام في المجنونين (ويلزم المجبر وغيره إن تعين) كالخ واحد أو عم واحد (اجابة ملتمسة النزوح) تخميننا لها (فإن لم تعين كاخوة فسالت بعضهم) أن يزويجها (لزمه الاجابة في الاصح) كإلّا يتواكلوا فلا يفقرنها الثاني لا يلزمه لعدم تعيينه للولاية (واذا اجتمع أولياء في درجة) كانوا أو هم (استحب

ان يزوجه أفتقهم) بالنظر الى غيره لانه أعلم بشرائط النكاح (وأنهم) بالنظر الى غيره لزيادة تجربته وكذا أوردتهم لانه أشق وأحرص على طلب الحفظ (برضاهم) أى برضا باقهم لتجتمع الآراء ولا (٢٣١) ينشوي بعضهم باستثثار البعض

(فان نشأوا) بان لم يرضوا
بواحد منهم وأراد كل
منهم أن يزوجه (أقرع)
بينهم فن خرجت قرعته
زوج (فلزوج غيره من
خرجت قرعته وقد أذنت
لكل منهم) أن يزوجه
(صح) تزويجه (في الاصح)
لاذن فيه والثاني لا يكون
للقرعة فائدة وأجيب بان
فأذنتها قطع النزاع بينهم
لأننى ولاية البعض (ولو
زوجها أحدهم زيد أو الآخر
عمراً) وقد أذنت لهم في
التزويج وسبق أحد
التزويجين (فان عرف
السابق) منهما (فهو
المصحح) والآخر باطل
(وان وقعاً معاً وجهل السابق
والمعية فباطلان) لتدافهما
في المعية المحققة أو المحتملة
اذ ليس أحدهما أولى من
الآخر فيماع امتناع الجمع
بينهما ولتعارض مضاء العقد
في السابق المحتمل لعدم
العلم به لغا (وكذا لو عرف
سبقي أحدهما ولم يتعين)
أى فهو باطلان (على
المذهب) أما الثاني منهما
فظاهر وأما الاول فلتعذر
امضاءه لعدم تعيينه وفي قول
مخرج بوقف الامر حتى
يتبين وبعضهم أى يخرج به

تزوجي سواء عيئت زوجاني ذلك أولاً فان قالت زوجوني تعين اجتماعهم على العقد ولو باذنتهم لواحد منهم
أومن غيرهم واذا عيئت واحداً بعد ما تقدم لا ينزل غيره ولو أذنت ابتداءً لواحد فقط تعين دون غيره (قوله
بالنظر الخ) دفع به في هذا وما بعده عدم محبة تفضيل المضاف على المضاف اليه وعدم محبة تفضيل الشخص
على نفسه ولو مع غيره فلو قال لا فقه لكان أولى اذ يصح أن يقال زيداً أفضل الاخوة ولا يصح أن يقال زيد
أفضل اخوته فراجع (قوله لانه أعلم بشرائط النكاح) فيه اشارة الى أن المراد بالفقه هنا ما يتعلق
بالنكاح وان لم يكن ففيها في غيره فتأمل (قوله وكذا أوردتهم) هو مقدم على الاسن بعد الاقفة فلو
ذكره عقبه لوافق المتمدن وغيره بما ذكره جرى على سنن المصنف ولو قال الاورع لكان أولى كما مر
(قوله بان لم يرضوا الخ) لو قال بان لم يرض كل واحد منهم بان يزوجه غيره لكان صواباً بما ذكره فافهم
(قوله أقرع) أى وجوباً يكون القارع الامام أولى وهذا اذا اتحد الخاطب والاعتين من عينته والاعتين
الامام الاصلح ولا يصح العقد بغير ما ذكر (قوله فائدتها قطع النزاع) فلا ثم بتركها قاله شيخنا وفيه
نظر مع ما مر من وجوبها ولا يصح ان يراد به التنا كيد فراجع وعلم بما ذكر أنه لا تنتقل الولاية للسلطان
وأما خبر فان نشأوا فالسلطان فمحمول على ما اذا عضوا كلهم كما مر (قوله وقد أذنت لكل منهم) أى
وانفق الزوجان في الكفاءة أو أسقطوها وهذا نص ويراصحة العقد من كل واحد منهم وخرج به ما لو أذنت
لمعين مفرد منهم فلا يصح عقد غيره وما لو عيئت اجتماعهم على العقد فلا يصح العقد مع فقد واحد من عينته
كما مر فتأمل (قوله والآخر باطل) أى الثاني وان دخل بها خلافاً للامام مالك في الدخول اذ لم يعلم بمقد
الاول (قوله عرف) أى بيينة أو بشهاد (قوله فباطلان) ظاهره ابطال في الاولى وظاهره في الثانية
فان علم بعد ذلك فهي له نعم ان وقع افسخ من الحاكم افسخ باطلاً يضاف لا تعود له وان علم وكذا يقال فيما
يأتى (قوله في السابق المحتمل) نعم ان رجي وجب التوقف (قوله لو عرف سبق أحدهما) أى ولو لم
يرج زواله والاوجب أن يتوقف أيضاً (قوله مخرج) أى من سبق احدى الجمعيتين وفرق بان الجمعة اذا تمت
لا يطرأ عليها ابطال بخلافه هنا كالمفسوخ الحاكم لانه يندب له هنا ففسخه (قوله وجب التوقف) ولما رفع
أمرها للحاكم لا بجل المهر والنفقة كما يأتى وله الفسخ اذا سألته للضرورة (قوله وليس لواحد منهما
وطؤها) فان وطئها لزمه أقل الامر من مهر المثل والمسمى (قوله أو يموتا) وبوقف من تركه كل ميت
منهما ارت زوجة ومهرها (تنبيه) يجب عليهما نفقة ما مدة التوقف بحسب حالهما يسارا وغيره ثم يرجع
المسبوق عليها بما نفقه ان كان باذن الحاكم ثم بشهادتهى ترجع على السابق تمام ما يلزمه من النفقة الكاملة
كذا قاله السكالك الدبيرى وغيره وهو الوجه ونقل عن شيخنا مر عدم اعتماده فراجع (قوله فان
ادعى) أى في غير المعية المحققة (قوله عليها) وكذا على وليها المجرى لصحة اقراره بالنكاح وخرج بذلك دعوى

(قوله بالنظر الى غيره) أى وان لم يكن ففيها في عرف الشرع وقس على ذلك الاورع والاسن هذا مراده فيما
يظهر والله أعلم (قوله والثاني الخ) قال الامام لا أدري هل قائل هذا يخصه بقرعة السلطان أو يعم قال وعلى
الاصح يكره التزويج في قرعة السلطان دون غيره اهـ (قوله والآخر باطل) أى سواء دخل بها الثاني أم لا
خلافاً لما لا مرجح الله تعالى قاله الزركشى (قول المتن فباطلان) استشكل البطلان في الثانية بان الاصل
عدم المعية (قول المتن فان ادعى كل زوج الخ) ليس تفريعا على الخامسة بل المعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف
لزوجان بان الحال كاذ كرفان تنازعوا وزعم كل أنه السابق وانها تصلى ذلك ففيه هذا التفصيل يعرف هذا

وقطع بالاول (ولو سبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى يبين) فلا يجوز لواحد منهما وطؤها ولا ثالث نكاحها قبل بان
يطلقا فهو يموت ويطلق أحدهما ويموت الآخر وتنقض عدة الوفاة بعضهم أجرى هنا قول البطلان فيا قبله (فان ادعى كل زوج) عليها

لكل واحد عينا أي أنها لا تعلم سبق نكاحه وعن القفال اذا حضرا مجلس الحكم وادعى أي معا حلفت لهما عينا واحدة أي أنها لا تعلم سبق نكاح واحد منهما بعينه (وان أقرت لاحدهما) بالسبق (ثبت نكاحه) باقرارها (وسماع دعوى الآخر تخليفها) أنها لا تعلم سبق نكاحه (يبني على القولين فيمن قال هذا لزيد بل لعمرو هل يغرم لعمرو ان قلنا نعم) وهو الاظهر (فتم) أي نسمع الدعوى وله التعليف رجلاه أن تقر فيفرمها وان لم تحصل له الزوجية وان قلنا لا يغرم لعمرو فلا تسمع الدعوى هنا لا تنفاه فأنتها لأنها لو أقرت له أو نكحت من العيين خلف هو فيكون كالو أقرت على الاظهر لا تغرم له شيئا على القول الذي عليه التفرع وحيث غرمت فالواجب عليها هو الواجب على شهود الطلاق البائن اذا رجعو بعده تفريق القاضي وهو كما سيأتي في باب مهر المثل وفي قول نصفه ان كان قبل وطء (ولو تولى طرف عقد في تزويج بنت ابنه بآبائه الآخر صرح في الاصح)

أحد الزوجين على الآخر فلا تصح على المعتمد سواء قبل حلفها أو بعده (قوله عليها سبقه) أو أنها زوجته (قوله قال البغوي لكل واحد عينا) هو المعتمد (قوله وعن القفال) هو مرجوح (قوله وان أقرت لاحدهما) أي حقيقة أو حكما بان نكحت وحلفت هو (قوله رجاء أن تقر) أو تنكح فيحلف هو كما مر (قوله فيفرمها) أي مهر مثلها وهو للحيولة كما يأتي لأنه اذا مات الأول مثلا عادت زوجة لهذا بعد عتبتها للأول وترجع عليه بما أخذ منها (تنبيه) شمل ما ذكره من الودعي بما أو أحدهما بعد الآخر سواء كان حاضرا أو غائبا ولو أقرت لهما معا أو نكحت وحلفت لم تسقط المطالبة عنها لا إلقاء اقرارها وتعارض حلفها وتوهم بما مر ولو حلفت أحدهما فقط ثبت له ولو حلفت لهما قال شيخنا بقي الاشكال في صورة النسيان وبطل النكاحان في غيرهما وفيه نظر ظاهر (قوله لا تنفاه فأنتها) أي الدعوى بعدم الغرم فلم يدعى به والمحلف عليه هو النكاح بعينه والغرم أمر مرتب على ذلك كالنتيجة له فهو كدعوى المال في السرقه المرتب عليها القطع وبذلك سقط ماله بضمهم هنا (قوله لانها الخ) هو بيان لعدم فائدة الدعوى أي ان مقابل الاظهر هنا يقول بعدم غرمها اذا أقرت حقيقة أو حكما بعينه المردودة بناء على الاظهر أنها كالاقرار فلا فائدة للدعوى لعدم حصول زوجية أو غرم فلا تسمع فقوله لا تغرم الخ جواب لو وعلى الاظهر متعلق بالتشبيه بقوله كالو أقرت فيكون تقر يعا على نكولها وحلفه فتأمل (قوله وحيث غرمت) وهو على القول الاظهر في الاقرار لزيد وعمرو والمذكور ولو عبر به لكان أقرب للمراد (قوله مهر المثل) هو المعتمد كما مرمت الإشارة اليه (قوله ولو تولى) أي الولي المجهر كما قيد به شيخنا الرملي وبعضهم جعل اذن البالغة العاقله الثيب كذلك والمراد هنا الجدوان علا وليس دونه ولي أقرب (قوله بآبائه) أي الذي في حجره (قوله صح) ويكفيه قبلت نكاحها له ولو بغيرها وخرج الجحدوكيله وهو ووكيله معه وخرج السيد في عبده وأمه والحاكم في مجنونة ومجنون فينصب واحدا في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر وللم تزويج بنت أخيه بآبائه البالغ ولابن الم تزويج بنت عمه بآبائه البالغ لعدم تولى الطرفين فيهما فان كان صغيرا قبل له من الحاكم فهو وادها حينئذ ولا يكف الصبر الى البلوغ (قوله ولا يزوج ابن الم) أي مثلا فكل الاولياء كذلك أي لا يزوج واحد من الاولياء موليته لنفسه بتولية الطرفين بل يزوجهما نظيره في درجته ويقبل هو لنفسه فلا ولا ية له حينئذ فان لم يوجد من في درجته زوجها القاضى وهذه تمام المسائل الخمس التي يزوج فيها الحاكم وقد نظمها بعضهم

بمراجعة الرافعي الكبير (قول المتن وسماع دعوى الآخر الخ) استحشك ابن الرفعة البناء المذكور بان الدعوى على النكاح انما هي لعينه لا لما يلزم عنه من الغرم فكيف يحلف على ما لم يدعه والحلف انما يكون لنفي المدعى به ونبه الزركشي على أن المدعى اذا ذكر ان له بينة ينبغي أن تسمع بلا خلاف وقالت وكذا ولم يذكر بينة ولا حلفا لاحتمال أن يدعى ثم يقيم البينة (قوله فيكون كالو أقرت له على الاظهر) مقابله أنها كالبينة وعليه فقيل تسمع لاحتمال أن ينكح ويحلف فتسلمه وتنزع من الاول والصحيح عدم السماع لأنها كالبينة في حق المتداعيين دون غيرهما ولو علمنا بها لزم بطلان نكاح الاول والله أعلم كذا في التكملة وغيرها (قول المتن في تزويج الخ) مثل ذلك تزويج الامه بعبده الصغيران قلنا له اجباره وفي البحر لو أراد القاضي تزويج المجنون مجنونة لانص له ولقياس أن لا يتولى الطرفين ويحتمل المذهب غيره اه ومن لا ولي لها الا القاضي يجوز ان ينصب شخصا يزوجه المجنون المحتاج والقاضى يقبل وبالعكس (قوله لقوة ولايته) هذا التعليل يؤخذ منه اشتراط أن يكون مجبرا وبه صرح ابن الرفعة حتى لا يجوز في بنت ابنه الثيب بالبالغ العاقل وبه صرح الماوردي وغيره (قول المتن ولا يزوج ابن الم نفسه) مثله ابنه الصغير (قول المتن

أو لقوة ولايته والثاني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا ينظم وانما يجوز ذلك في البيع للطفل ومنه لا يكره وقوعه (ولا يزوج ابن الم نفسه بل يزوجه ابن عمه في درجته) ان كان (فان فقد القاضي) ولا تنتقل الولاية الى الاب

ومسائل خمس تقرر حكمها فيها يرد العقد للحكم
فقد الولي وعضله ونكاحه وكذلك غيبته مع الاحرام

وزاد بعضهم عليها مسائل آخر تعود الى هذه وقد تقدمت فلتراجع (قوله فلواراد القاضي الخ) هذه من جملة افراد مامر أي اذا اراد القاضي أن يتزوج من هو ولي لها فقد الولي الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر (فرع) لوقات لابن عمها زوجي من نفسك جاز أن يزوجه القاضي لوقات زوجي عن شئت لم يصح أن يزوجهامطلقا لان المفهوم من ذلك تزويجها بغيره

(فصل) في الكفاءة بالمدهى لغة المساواة والمعادلة واصطلاحاً أمر يوجب فقده عاراً واعتبارها في النكاح لاصحته غالباً بل لكونها حقاً للولي والمرأة فلهما اسقاطها (قوله زوجها الولي) ومثله وكيله فله ذلك بالرضا نعم لوقات زوجي عن شئت جاز للولي تزويجها بغير كفء وان رضيت كما يأتي (قوله برضاها) ولو سفيهة وسكونها كاف في غير الحائض لانه لا يجوز له تزويجها بغير كفء وان رضيت كما يأتي (قوله برضاها) ولو سفيهة وسكونها كاف ان صرح لها بانه غير كفء أو عينه لها أو عينته له والا فلا بد من التصريح باسقاطها لفظاً وعلم من كلام المصنف ان عقد الولي كاف عن تصريحه باسقاطها نعم في تعدد الاولياء لا بد من تصريح غير العاقد لفظاً أو بما يقوم مقامه (تنبيه) ظاهر كلامهم أن ما ذكره من عرف معنى الكفاءة واعتبارها في العقد وأما من لم يعرف ذلك من الزوجة أو الاولياء كغالب العوام فهل سكونه عنها كاف في اسقاطها ومحنة العقد أو لا فراجع والذي يظهر أخذ من كلامهم أن العقد صحيح ان وقع اذن من الزوجة في التزويج والا فلا لكن ظاهر افتاء والده شيخنا الرمي بوجوب التعليل كما مر يقتضي محنة العقد مطلقاً وهو غير بعيد فراجع (قوله ورضا الباقيين) نعم لو زوجها له ثانياً لغيره بطلاق بعد رضاه به أو لا لم يحتج الى رضاه في العقد الثاني (قوله فليس للابعد اعتراض) المراد به من ليس له حق في التزويج ولو أقرب كخ صغير مع عم كامل (قوله بغير كفء) أي بغير جيب وعنة والافرضاها كاف ولا يعتبر رضاهم لان الحق لها (قوله رضاباقيهم) أي ولو غائب امرأتين فأكثر (قوله ويجرى القولان في تزويج الاب والجد بكرة) وكذلك غيرهما في التزويج مطلقاً بكرة أو لافهو باطل بغير رضاها

أو خليفته) علله الزركشي بان حكمه ما فذ عليه وبانه لا يملك عزله بلا سبب بخلاف الوكيل فيهما ولو استناب شخصاً في هذا التزويج فقط فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل الكفاءة عند انفراد القاضي بالبلد (قوله تخلفاء القاضي) أي فان بعضهم تزوج بعضهم مستوون (قوله والثاني يجوز الخ) لنا وجه ثالث بالجواز للجد دون غيره ذكره الزركشي وقال عقبه تنبيه مقتضى تعليلهم ان الجد ولو وكيل في تولي الطرفين صح وقضية كلام الرافعي المنع اهـ وقوله يجوز للجد دون غيره يجب تفريعه على القول بان الجد لا يتولى الطرفين كما يلوح ذلك من عبارة الرافعي رحمه الله تعالى (فصل في زوجهما الولي)

(قول المتن صح) يدل له حديث تزوج فاطمة بنت قيس القرشية من أسامة وتزوج بناته صلى الله عليه وسلم من علي وغيره ولا مكافي له صلى الله عليه وسلم (قاعدة) يكره التزويج من غير الكفاءة عند الرضا المصلحة ويكفي في الرضا السكوت في البكر ولو أطلقت الاذن فلم تعين رجلاً فبان الزوج غير كفء قال الامام صح باتفاق الاصحاب قال البغوي ولكن لما حق الفسخ كما لو أذنت في رجل ثم وجدت به عيباً (قوله لان النقصان الخ) ربما يوبهم اختصاص الخلاف بالعيب وقضية كلامهم التعميم في سائر خصال الكفاءة (قول المتن ويجرى القولان الخ) خص بعضهم الخلاف بحالة جهل الاب وقطع عند العلم بالطلاق كذا نقله ابن الرفعة عن مقتضى كلام العراقيين وتصريح الماوردي فليست على هذا أي حالة ثبت فيها الخيار للاولياء والمرأة بالجنون والجدام والبرص كما صرحوا به في باب الخيار والجواب أن صورته ما لو أذنت البالغة في معنى فني الولي

(فلواراد القاضي نكاح

من لاوليها) خاصاً (زوجاً) ايها (من فوقه من الولاية) كالسلطان (أو خليفته) ان كان له خليفة أو مساويه تخلفاء القاضي (وكلا يجوز لواحد تولي الطرفين) غير الجدة كاتنقسم (لا يجوز أن يوكل وكيلان في أحدهما) ويتولى الآخر (أو وكيلين فيهما في الإصح) لان فعل الوكيل في ذلك منزل منزلة فعل الموكل بخلاف تزويج خليفة القاضي له لان نصرة بالولاية والثاني لا يجوز لان القصد رعاية التعدد في صورة العقد وقد حصل

(فصل) (زوجهما الولي)

المتفرد كالاب والأخ (غير كفء برضاها أو بعض الاولياء المستوين) كاخوة أو أعمام غير كفء (برضاها ورضا الباقيين صح) التزويج لان الكفاءة حقها وحق الاولياء وقد رضيت معهم بتركها (ولو زوجها الأقرب برضاها) غير كفء (فليس للابعد اعتراض) اذ لا حق له الآن في التزويج (ولو زوجها أحدهم) أي أحد المستوين (بغير كفء برضاها دون رضاهم) أي رضاباقيهم (لم يصح) التزويج لان لهم حقاً في الكفاءة فاعتبر رضاهم بتركها كالمرأة وفي قول يصح ولهم الفسخ لان

أولاً (بكر أصغراً أو بالغة غير كفء بغير رضاها) أي رضا البالغة (في الاظهر) التزوج (باطل) لانه خلاف الغبطة كالنكاح في الحال
على خلافها بل أولى منه لان البضع محتاط فيه (وفي الآخر يصح والبالغة الخيار وللصغيرة) أيضا (اذ بلغت ولو طلبت من لاولى لها) خاصا
(ان تزوجها السلطان) أو القاضي (٢٣٤) (بغير كفء ففعل لم يصح) التزوج (في الاصح) لما فيه من ترك الحظ والثاني

و يصدق الولي بيمينه اذا ادعى صغرها وقت التزوج والزوج غير كفء حيث أمكن الصغر وقته وتبين بطلان
النكاح وكذا تصدق هي اذ بلغت وادعته كذلك (قوله من لاولى لها خاصا) هو قيد لحل الخلاف أمامن لها
ولي خاص ولكن زوج الحالكم لغيبته أو أحرامه أو عضله فالزوج باطل قطعا (قوله بغير كفء) أي بغير
جب وعنة على المعتمد كإمسر (قوله لم يصح) وان رضيت نعم لم يوجد من يكافئها أو لم يرغب فيها من يكافئها
صحيح تزويجهما قال ابن حجر لا بد من فقد حاكم يرى صحة تزويجها أيضا والأزواجها وجوباً فان امتنع فلها تحكيم
من يرى الصحة أيضاً فان لم يوجد زوجها الحالكم الأول وجوباً (قوله من ترك الحظ) أي في حق الولي عن هو
كالنائب فلا يرد الحب والعنة فيما مر (قوله المعتمدة) أي حالة العقد نعم الفاسق بالزنا لا يعود كفواً بالتوبة
(قوله فيها) ظاهر كلامه عود الصغير للكفاءة وقال بعضهم راجع لازوجة المعاومة من المقام وهو الانسب
بما بعده بل هو المتعين لقوله مثلها فتأمل (قوله خمسة) أي اتفاقا وفي السادس وهو اليسار خلاف والاصح
عدم اعتباره وقد نظمها بعضهم بقوله

شرط الكفاءة خمسة قد حورت ينيك عنها بيت شعر مفرد

نسب ودين حرفة حرية فقد العيوب وفي اليسار تردد

والحاصل فيها أن كلام الذين المعبر عنه بالعدة والحرفة وفقد العيوب يعتبر في الشخص وأبائه وأمهاته وان
الحرية والنسب يعتبران في الآباء فقط (قوله فن به) أو بأحد آبائه وأمهاته (قوله في الاصح) هو المعتمد
(قوله ويجري الخلاف) أي بتصحیحها فليس كفواً لها والمعتبر هنا رضاها دون الولي كإمسر (قوله المعتمدة)
بفتح المثناة فوقية وفي نسخة العتيقة والمبعض كفواً لبعضها ان استويا أو زادت حرته والا فلا (قوله قال
الرافعي) هو مرجوح والمعتمد في الروضة أنه لا يؤثر رق الامهات كإمسر (قوله عربية) هو جار على
أصل أن الرق لا يدخل في العرب والواقع خلافه (قوله كان ينسب) أي الشخص إلى أب يشرف ذلك
الشخص بنسبته إليه بالنظر إلى مقابله من أب تنسب الزوجة إليه وتشرف به (قوله كالعرب) وكذا العلماء

الحال على ظن السلامة ثم بان معيبا قال الرافعي وجوابه اذا ظنت زيدا كفواً وأذنت في تزويجها منه ثم بان أنه
غير كفء فلا خيار والتقصير منها ومن الولي حيث لم يبعثا وليس هذا كظن سلامة العيب لان الظن فيه يبنى
على الغالب وهذا لا يقال الغالب كفاءة الخاطب اه وهذا كما ترى صريح في صحة النكاح عند جهل العيب
وأما غير هذه الصورة فلا يصح فيها النكاح نظر للمولية جهل الولي الحال أو علم والتخصيص بهذه الصورة
أخذته من كلام نقله ابن الرفعة لكن قضية الحاشية المسطرة في رأس الصفحة التي على قول المتن أن يضم
إليها أخرى هي ما أذنت في غيره معين وكان الولي جاهلا (قوله من لاولى لها) أي بان يكون معدوما بالكلية
أما وزوج السلطان في المسئلة المذكورة لغيبته الخاص وأحرامه ونحوهما فهو باطل قطعا وأما لو كان حاضرا
وهو فاسق مثلاً وليس بعده إلا السلطان فالظاهر أنه من محل الخلاف ويحتمل خلافه (قوله لما فيه الخ)
عبارة الزركشي لأنه نائب المسلمين ولهم حظ في الكفاءة كالوكيل (قوله والثاني يصح كإمسر) قوى هذا
الزركشي وغيره واستدلوا بظاهر حديث فاطمة بنت قيس فان ظاهره ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها
واختاره الجويني والامام والفزالي والعبادي وقال في القائل انه المذهب ومقابله ليس بشئ

يصح كما في الولي الخاص
(وخصال الكفاءة) أي
الصفات المعتبرة فيها ليحضر
مثلها في الزوج خمسة
(سلامة من العيوب المثبتة
للخيار) وسياق في بابه
فمن به بعضها كالجنون أو
الجدام أو البرص لا يكون
كفواً للسليمة عنها لان
النفس تعاف محبة من به
ذلك ولو كان بها عيب أيضا
فان اختلف العيبان فلا
كفاءة بينهما وان اتفقا
وما به أكثر فكذلك
وكذا ان تساويا وكان ما بها
أكثر في الاصح لان
الانسان يعاف من غيره
ما لا يعاف من نفسه ويجري
الخلاف فيما لو كان محبوبا
وهي رتقاء أو قرناء (وسرية
الرفيق ليس كفواً لحره)
أصلية كانت أو عتيقة
لأنها قربة به وتتضرر بانه
لا ينفي الانفقة المعسرين
(والعتيق ليس كفواً لحره)
أصلية بخلاف المعتقة
ومن معنى الرق أحد آبائه
ليس كفواً لمن لم يمس
أحد من آبائهما أو مس أباً
أبعد قال الرافعي ويشبه
أن يكون الرق في الامهات

(قول)

مؤثر اولئك تعلق بها الولاء زاد في الروضة قوله المفهوم من كلام الأصحاب أنه لا يؤثر وصرح

بصاحب البيان فقال من ولدته وقيقة كفء لمن ولدته أعرابية لانه يتبع الاب في النسب (ونسب) كان تنسب إلى من تشرف به بالنظر إلى
مقابله كالعرب ظن انهم فضلهم على غيرهم (قال الجهمي ليس كفء

عربية) والاعتبار بالاب

فن أبو دعبى وأمه عربية
ليس كقول المن أبوها عربي
وأما عجمية (ولا غير
قرشي) من العرب (قرشية)
أى كفء قرشية حديث
قدموا فريشا ولا تقسموها
رواه الشافعي بلافا (ولا
غير هاشمي ومطلبي) من
فريش كقولاً (لحماء)
لحديث مسلم ان الله اصطفى
كنانة من ولد اسمعيل
واصطفى فريشاً من كنانة
واصطفى من فريش بنى
هاشم واصطفاه من بنى
هاشم وحديث البخاري
نحن وبنو المطلب ثم
واحد وبنو هاشم وبنو
المطلب أ كفاء وغبير
فريش من العرب بعضهم
أ كفاء بعض كما ذكره
جاعة قال في الروضة وهو
مقتضى كلام الاكثرين
(والاصح اعتبار القسب
في الجهم كالعرب) والثاني
لا يعتبر لانهم لا يعتنون
بحفظ الانساب ولا
يدونونها بخلاف العرب
(وعفة فليس فاسق كفء
عفيفة) وانما يكافئها
عفيف وان لم يشتهر
بالصلاح شهرتها والمنتدع
ليس كفءاً للسنية (وحرفة
فصاحب حرفة دينية ليس
كفء ارفع منه فكنا من
وحمام وحارس وراع وقيم
الحمام ليس كفء بنت
خياط ولا خياط بنت تاجر

والصلحاء بخلاف عظماء الدنيا والظلمة (قوله والاعتبار بالاب) أى الاى حقه صلى الله عليه وسلم فان
اولاد بنته فاطمة وهم الحسن والحسين واولاد همام من الذكور ينتسبون اليه وهم الاشراف في عرف مصر
وان كان الشرف اصالته لقبال كل من أهل البيت وأما اولاد زينب بنت فاطمة وكذا اولاد بنات الحسن
والحسين واولاد همام غيرهم فانهم ينتسبون الى آبائهم وان كان يقال للجميع اولاده صلى الله عليه وسلم
وذريته (قائدة) قال الجلال السيوطي رحمه الله لم يعقب من اولاده صلى الله عليه وسلم الا فاطمة الزهراء
فانها ولدت من على رضى الله عنه الحسن والحسين وزينب وتزوجت زينب هذه بابن عمها عبد الله فولد له
منها على وعون الاكبر عباس ومحمد وأم كلثوم وكل ذرية فاطمة يقال لهم اولاده صلى الله عليه وسلم وذريته
لكن لا ينسب اليه منهم الا الذكور من اولاد الحسن والحسين خاصة لنسبه على ذلك اه وتقدم هذا مع
زيادة في الوصية فليراجع (قوله ولا تقدموها) بحذف احدى التاءين أو من قدم بمعنى تقدم (قوله من
كنانة) أى من ابنه وهو النضر (قوله نحن) أى بنو هاشم (قوله وبنو هاشم الخ) نعم الاشراف الاحرار
منهم لا يكافئهم غيرهم وخروج بالاحرار ما لو تزوج هاشمي برقيقة بشرطه وولدت بنتا فهي عمالوكة
لسيد الامة وله تزويجها برقيق ودنى النسب وان كانت هاشمية لان تزويجها بالمسكية ولذلك لو زوجها
السلطان بذلك لم يصح وبهذا يجمع التناقض في كلامهم (قوله وغير فريش من العرب الخ) المعتمد
خلافه وأن بعضهم يقدم على بعض فتقدم مضر ثم ربيعة ثم عدنان ثم قحطان وهكذا والمعتبر في العربي
النسبة الى قبيلة من قبائلهم والافان عرف له نسب اعتبر والافجهمى (قوله في الجهم) فيقدم بنو اسرائيل
لكثرة الانبياء فيهم ثم الفرس لكثرة الاسلام فيهم وهكذا (قوله وعفة) ولو في غير المسلمين من
الكفار (قوله فليس فاسق الخ) أى بالزاوان تاب كاسرو بغيره مالم يقب والفاسيق كفؤ لفاسقة ان
اتحد نوع فسقهما واتحد في قدره أوزاد فسقهما والافلا (قوله وحرفة) سميت بذلك لانحراف الشخص
اليها المطلب الرزق اعتبارا بما من شأنها أو غالبا ومنها العلم والقضاء وضدهما كما يعلم مما يأتى وهي أعم من
الصناعة لانها لما كان بالة بخلاف الحرفة والدينونة منها كل مادلت ملاستها على انحطاط مروءة أو سقوط
نفس (قوله ليس كفء ارفع منه) وذلك معتبر بما نصوا عليه وان اطراد العرف بخلافه وفي غيره
بعادة بلد الزوجة حالة العقد ويعتبر فيمن له أكثر من حرفة ما هو مفسوب اليها فان نسب لكل اعتبر
الادنى ولو ترك حرفة لارفع منها وأعكسه اعتبر قطع نسبته عن الاولى وليس تعاطى الحرفة الدينية لتواضع
أو كسر نفس أو لنفع المسلمين بغير أجره مضاف الكفاءة (قوله فكنا من) أى هو وأحد آباءه أو أمهاته
وكذا يقال فيما بعده (قوله وراع) ولا يرد أنه صفة مدح في حق الانبياء لانه كعدم الكتابة في حقه صلى
الله عليه وسلم (قوله وقيم حمام) وهو المعروف بالبلان الذى يكيس الناس (قوله ليس) أى واحد من
الحسة كفؤ بنت خياط ومثلهم الفصاد والحافن والقمام والقصار والزبال والكحال والديباغ والاسكاف
والجزار والقصاب والسلاخ والجمال والدلال والحمال والحائك والملاح والجلاد والطرأس والفوال والحداد
والمواوغ ويرجع فيهم لعادة البلد كاسر (قوله تاجر) وهو اصالته من يقلب المال لغرض الربح واعتبر فيه
(قول المتن عربية) قال العراقي المراد بالعرب من كان منتسبا الى أحد قبائل العرب فاما الحضرة والمتولدة
فن كان منهم مضبوط النسب فكالعرب والاف كالجهم انتهى (قول المتن والاصح الخ) علله الزركشى
بالقياس على العرب (قول المتن وعفة) قال الله تعالى أفن كان مؤمنا كمن كان فاسقا (قول المتن فصاحب
حرفة دينية ليس كفء ارفع منه) أى لانها تدل على خسة النفس (قول المتن وقيم الحمام) هو البلان
كذا رأيت في محرجه بامش التسكيلة وعليه صح والله أعلم

أو يراز ولا هانت علم وقاض) نظر المشرع في ذلك (والاصح أن اليسار لا يعتبر) لان المال غادر ورثته ولا يفتخر به أهل المروآت والبصائر
 والثاني يعتبر لانه اذا كان معسرا انتضره بنفقته و بعدم انفاقه على الولد وعلى هذا قيل يعتبر اليسار بقدر المهر والنفقة فيكون بهما
 كفؤا لصاحبة الاولوف والاصح أنه لا يكتفى (٢٣٦) ذلك لان الناس أصناف غني وفقير ومتوسط وكل صنف اكفاء وان

اختلفت المراتب ولا يعتبر أيضا الجاهل نعم يعتبر اسلام الآباء وكثيرتهم فيه فمن أسلم نفسه ليس كفؤا لمن لها أبوان أو ثلاثة في الاسلام وقيل انه كفؤا لها ومن لها أبوان في الاسلام ليس كفؤا لمن لها عشرة آباء في الاسلام وقيل انه كفؤا لها لان الاب الثالث لا يذكر في التعريف فلا يلحق العار بسببه (و) الاصح (ان بعض الخصال لا يقابل ببعض) فلا يزوج سليمة من العيوب دينية بمعيبة نسب ولا حرة فاسقة بعد عفيف ولا عريضة فاسقة بجحى عفيف ولا عفيفة رفيقة بفاسق حرمها بل يزوج في الصور المذكورة من النقص المانع من الكفاءة ولا ينجر بمافيها من الفضيلة الزائدة عليها ومقابل الاصح ان دناءة نسبه تنجبر بعفته الظاهرة وأن الامة العربية يقابلها الحر الجحى قال الامام والتقى من الحرف الدينية يعارضه الصلاح وقا واليسار ان اعتبر يعارض بكل خلة

في العرف الآن كونه ملازما لجانوت والبراز من يبيع البر وقيل ثياب البيت وليس ملازما لجانوت (قوله بنت عالم) أي من في أحد أصولها عالم كاسر وتعتبر تلك الحرف في الزوجين أيضا وان أوهم كلام! نف خلافة في بعضها كما تقدم (تنبيه) لا أثر للعالم مع الفسق لان النسبة اليه عار وتضمن حل معه سائر الفضائل كما قاله الفزالي وكذا يقال في بقية الحرف (قوله وقاض) فهو من الحرف الشريفة كالعالم وهذا كما قال الاذري في غير فضاة زماننا الذين نجد الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام (تنبيه) علم عماد كران العلم والقضاء أرفع الحرف كما هي كافئان سائر الحرف فلو جاءت امرأة لا يعرف نسبها إلى قاض لزوجها لا يزوجها الامن ابن عالم أو قاض دون غيرها لاحتمال شرفها بالنسب إلى أحدهما (قوله غاد) هو بالغين المحجمة بمعنى ذاهب ورثته عكسه ومنه حديث من راح إلى الجمعة أي إلى اليها (قوله المروآت) جمع مروءة وهي صفة تمنع صاحبها عن ارتكاب الخصال الرذيلة (قوله والبصائر) جمع بصيرة وهي النظر بالقلب في الامور والاخلاق الحميدة بخلاف البصر (قوله ولا يعتبر) أي على المعتمد (قوله الجاهل) ولا عكسه كشوه الصورة ولا العمى ولا العرج ولا قطع نحو طرف ولا غير ذلك نعم السفية لا يكافي رشيدة كما قاله شيخنا الرمي (قوله نعم يعتبر) على المعتمد اسلام الآباء بالمعنى الشامل للامهات ومن أسلم بنفسه أشرف عن أسلم نبعها (قوله لها أبوان) وكذا أب واحد كما قاله شيخ الاسلام (تنبيه) علم عماد كران الصحابي لا يكافي بنت تاهي وليس في ذلك نقص لمرتبة الصحابي كما فهمه بعض سخفاء العقول (قوله لا يقابل ببعض) سواء في الشخص وأصوله فيعتبر أن لا يكون في واحد من جهة الزوج نقص عمن يقابله من جهة الزوجة وان كان غير مقابله أكل فليس عالم ابن جاهل كفؤا لجاهلة بنت عالم ولا عكسه وهكذا كما يصرح به كلامهم (قوله وان الامه الخ) هو من مقابل الاصح كما يفيد العطف وكذا ما بعده عن الامام ومحل الخلاف في التزوج بالولاية كالأولاد والى المرأة أن تزوج أمها فلا يخالف ما مر وما سيأتي من أن للسيد أن يزوجها برقيق ودينه النسب لانه بالملك (قوله يعارضه) أي يقابله (قوله وكذا معيبة) أي لا يجوز أن يزوج ابنه الصغير بمعيبة بعيوب النكاح وكذا بغيرها كجوز وعيماء ومقطوعة الطرف وهرمة وبصح أن يزوج بنته الصغيرة بهؤلاء وان حرم عليه قاله الجمهور (قوله فلا يصح) راجع لتزوج ابنه بالمعيبة كما يرشد اليه ما بعده والاولى رجوعه لتزويجه بالامة أيضا لا يلزم سكوته عنه فتأمل (قوله وقطع بعضهم الخ) يفيد أن الطرفين في الرقاء والقراءة فقط في تغييره بالمذهب تغليب لما على غيرهما فتأمل (قوله نعم ثبت له الخيار اذا بلغ) هو المعتمد

(قول المتن والاصح ان اليسار لا يعتبر) قال أبو طالب في خطبته عنه تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخديجة رضي الله عنها ان كان في المال قل فان المال ظل زائل وأمر حائل (قول المتن لا يقابل ببعض) أي كما في القصص (قوله ومقابل الاصح الخ) منه تعلم ان ما اقتضاء ظاهر المتن من عموم الخلاف لصور التقابل ليس مرادا وقوله وان الامة العربية يقابلها الحر الجحى أي فيه يكون الاصح خلاف ذلك وحينئذ فكيف يجتمع هذا مع قوله في آخر الفصل الآتي وله تزويجها يعني الامة من رقيق ودينه النسب لانه لا نسب لها وقد يعتبر بأن المراد هنا بيان عدم الكفاءة ليجنب ذلك غير السيد كوكيله في تزويج أمته من غير

غيره (وليس له تزويج ابنه الصغيرة) لا تنفاه خوف الزنا المشترط في جواز نكاحها (وكذا معيبة على المذهب) لانه خلاف النجاسة فلا يصح وفي قول يصح و ثبت له الخيار اذا بلغ وقطع بعضهم بالبط لانه في تزويجه الرقاء أو القرناء لمافيها من بدل مال فيضع لا يفتن به (وجوز من لانه كافته بباقي الخصال) كالنسب والحرفة (في الاصح) لان الزوج لا يعتبر يستفاد من لا تكافته نعم ثبت له الخيار اذا بلغ والثاني لا يجوز ذلك لانه قد لا يكون فيه غبطة

تعيين

(فصل لا يزوج مجنون صغير) لانه لا يحتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل فان الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (وكذا) أي لا يزوج مجنون (كبير الحاجة) كأن تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك أو يترفع الشفاعة بقول عدلين من اطباء (فواحدة) لاندفاع الحاجة بها وزوجه (٢٣٧) الاب ثم الجدم السلطان دون سائر العصابات

كولاية المال وقد تقدم أنه يلزم المجبر تزويج مجنون ظهرت حاجته (وله) أي للولي (تزوج صغير عاقل أكثر من واحدة) لانه قد يكون في ذلك مصلحة وغبطة تظهر للولي وزوجه الاب والجدة دون الوصي والقاضي لعدم الحاجة وانتفاء كمال الشفقة) ويزوج المجنونة أب أو جسدان ظهرت مصلحة) في تزويجها (ولا تشترط الحاجة) اليه بخلاف المجنون لان التزويج يفيد المهر والتفقة ويفرم المجنون (وسواء) في جواز التزويج (صغيرة وكبيرة تيب وبكر) وقد تقدم أنه يلزم المجبر تزويج مجنونة بالغة (فان لم يكن أب وجد لم تزوج في صغيرها) لعدم الحاجة اليه (فان بلغت زوجها السلطان في الاصح) كما يلي ما لها لكن بمراجعة أقاربها وجوباً وجه صحته بغوى لانهم أعرف بما عنها وتباني آخر تطيبا لقلوبهم والثاني تزويجها القريب باذن السلطان مقام اذنها

(تنبيه) كل ما ذكر في الصغير يجري في المجنون الا أنه يجوز تزويجه بالامة بخلاف الصغير كما مر وسياق حكمه على الاثر

(فصل في تزويج المحجور عليه) والمجرب هنا مجنون أو صغير أو سفه أو فليس أو ورق سواء الذكور والاناث (قوله لا يزوج) بالبناء للمفعول مجنون ذكر صغيراً لا يجوز ولا يصح ولو مرافقاً واحتاج الى الخدمة وظهر على عورات النساء (قوله ونحو ذلك) كالخدمة ومعنى الجواز الوجوب لانه بعد منع كاتقدم مع المراد بالحاجة في الفصل السابق (قوله فواحدة) أي ولو بالامة لا بمعية ولو بغير عيوب النكاح كما مر (قوله لاندفاع الحاجة بها) ولا نظر لحاجة خدمة بعد الواحدة لان الاجنبيات أن يقمن بها وفي شرح شيخنا أنه يزاد عليها لاجل الخدمة لالنكاح والمراد بالمجنون المطبق جنونه والا فلا يزوج الا في حال افاقته واذنه والمجنون محتل العقل ومعنى عليه أي من افاقته (قوله وقد تقدم الخ) أي فيقال في السلطان كذلك وخرج بمن ذكر الوصي فهو كالعصابات فلا يزوجه مطلقاً (قوله وله تزويج صغير عاقل) أي للولي ذلك بشرط المصلحة ان كان غير مسوح والا فلا يصح تزويجه مطلقاً (قوله أكثر من واحدة) ولو أربعا وان استغرق ماله (قوله ويزوجه الاب والجدة) ولا يشترط هنا عدم العداوة بخلاف ما مر في الاقرب لانه اذا بلغ باختياره (قوله ولا تشترط الحاجة) أي في الجواز لان تزويجها مع الحاجة واجب كما سيذكره (قوله وتيب) وفارق الصغيرة العاقلة بان لها أمداً ينتظر (قوله وتقدم الخ) فالجواز فيها الشامل له كلام المصنف بمعنى الوجوب كما مر (قوله زوجها) أي المجنونة البالغة السلطان وجوباً (قوله بمراجعة أقاربها) أي الذين لهم الولاية كالأخ والم اقرب فالاقرب (قوله وجوباً في وجهه) هو مرجوح (قوله وتبنا) هو المعتمد ويراد بالاقارب على هذا الم الشامل للمخال ونحوه (قوله باذن السلطان) يفيد أن المراد بالاقرب من له الولاية الاقرب فالاقرب كما مر (قوله للحاجة) وتقسم أن منها الخدمة والتفقة ونحوهما فان فيها المذكور بعده فيها اذا لم تكن حاجة لشي من ذلك على المعتمد (تنبيه) لا بد من ثبوت الحاجة للخدمة عند الحكم هنا وفيما يأتي كما قاله شيخنا الرملي (قوله أي تبذير في ماله) حل كلام المصنف على المجبر الحسي لانه الظاهر من عبارته بطرؤ المجبر عليه ولكن الحكم لا يقتضيه فن بلغ غير رشيد كذلك ويمكن شمول كلامه له بان يراد من وصفه بأنه محجور عليه وأما من بذر بعض رشده ولم يحجر عليه فهو كالرشيد (قوله بل ينكح باذن وليه) فان لم يأذن فعاضل وله التزويج بلاذن ان خاف العنت والمراد بوليها هنا الاب وان علم أن السلطان لا الوصي على المعتمد (قوله ويعتبر في نكاحه حاجته) هو المعتمد اكن ظاهره أن المراد بالحاجة النكاح فقط وقال شيخنا الرملي كابن حجر وكذا حاجة الخدمة (قوله ولا يزاد الخ) أي ان اندفعت الحاجة

فعيين زوج وكافي تزويج ولي المرأة أمها (فصل لا يزوج مجنون الخ)

(قول المتن فواحدة) أي ولو أامة بشرطها ويجوز في واحدة الرفع والنصب (قوله ثم السلطان الخ) ويأتي في مراجعة الاقارب ما سيأتي في تزويج المجنونة (قوله وتبنا في آخر) على هذا يقال لناموضع زوج فيه السلطان جبراً من غير استئذان أحد وهو هذا دون غيره

(للحاجة) كان تظهر علامات غلبة شهوتها أو يتوقع الشفاء بقول عدلين من اطباء (للمصلحة) من كفاية نفقة وغيرها (في الاصح) ومقابل يلحق السلطان بالمجبر (ومن حجر عليه بسفه) أي تبذير في ماله (لا يستقل بنكاح) لثلايق في ماله في مؤنه (بل ينكح باذن وليه أو يقبل له الولي) باذنه كما سيأتي لانه حر مكلف صحيح العبارة والاذن ويعتبر في نكاحه حاجته اليه بالامارات العقل على غلبة الشهوة وقيل بقوله ولا يزاد على واحدة وقيل نكفي في نكاحه المصلحة (فان أذن له الولي)

(وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل أو أقل فان زاد) عليه (فالمشهور صحة النكاح بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) المعين ويلغو الزائد والثاني جلالة الزيادة وقال ابن الصباغ القياس على الصحة أنه يبطل المسمى وينتدب مهر المثل في القيمة (ولو قال انكح بالف ولم يعين امرأة انكح بالاقل من ألف (٢٣٨) ومهر مثلها) فان نكح امرأة بالف ومهر مثلها ألف أو أكثر صح النكاح بالمسمى أو اقل

من ألف صح النكاح بمهر المثل ولو قال الزائد ولو قال انكح فلانة بالف وهو مهر مثلها فذلكها به أو باقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه لغا الزائد (ولو أطلق الاذن) فقال تزوج (فلاصح محته) أي الاذن والثاني يلغو والا لم يؤمن ان ينكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله وهذا مدفوع بقوله (وينكح بمهر المثل من تليق به) فان نكحها بمهر مثلها أو اقل صح النكاح بالمسمى أو أكثر لغا الزائد وان نكح الشريفة المذكورة لم يصح النكاح كما اختاره الانام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه والاذن للسفيه لا يبيده جواز التوكيل (فان قبل له وليه اشترط اذنه في الاصح) لما تقدم والثاني لا يشترط لان النكاح من مصالحه وعلى الولي عاينها فلا يحتاج في فعلها الى اذن كافى الاطعام والكسوة (ويقبل بمهر المثل فاقبل) لمن تليق به (فان زاد) عليه (صح

بها والازد بد عليها بقدر الحاجة وعن شيخنا الرملي أنه كالمجنون فيزاد للخدمة لا للنكاح كما مر ولم يوافقهم شيخنا ولو كان مطلقا بان طلق ثلاث مرات ولو من امرأة سري أمة فان تبرم بها أبدلت ولو تبرم بالزوجة كان جنس مثلث تركت تحته ويزوج غيرها عينان عينه والافعل الاصلح من نسأ وتزوج (قوله وعين امرأة) أي لا تقة به وكذا في المال المعين (قوله لم ينكح غيرها) فان فعل لم يصح نعم ان لم يزدها مهر او تقة وزادت جبالا أو حسبا أو ديناصح على المعتمد وما في شرح شيخنا من اعتبار نقص المهر والتفقة غير مراد (قوله المعين) أي في العقد (قوله الة ياس) أي على مال أو نكح له الولي وقرق بان هذا انصرف في مال نفسه فقصر الالفاء على الزائد (قوله بمهر المثل) أي بقدره من المسمى كما مر وان كان جنسا غير ماعينه الولي ولو نكح بأكثر من ألف لم يصح ان كان مهر مثلها أكثر من ألف أيضا والاصح بمهر المثل (قوله لغا الزائد) أي الذي سواه زائد على الالف فان كان مهر المثل في هذه أكثر من ألف يبطل النكاح على قياس ماسر (قوله ينكح بمهر المثل من تليق به) بر بما يفهم من هذا جواز أن يكون ماعينه الولي من القدر فيما مر زائد على مهر مثل لا تقة به وأن تكون المرأة التي عينها الولي غير لا تقة به ولعله غير مراد بل لا يصح لانه من غير المصلحة وقد مرث الاشارة اليه فتأمل (قوله لم يصح النكاح) هو المعتمد نعم ان نكحها بمهر لا تقة به ولم يلزمه اخذها ما قاله وجه الصحة نظير ماسر (قوله صح النكاح بمهر المثل) أي ولغا المسمى كما تقدم (قوله بلاذن) أي صحيح فيشمل ما لو قال له انكح من شئت بما شئت فان الاذن باطل لانه رفع للحجر بالكية فسكاحه باطل خلافا للاسنوي القائل بأنه اذا نكح لا تقة به بمهر مثلها صح كافي العبد وقرق شيخنا الرملي بان للعبد ذمة بخلاف السفية فتأمل (قوله لم يلزمه شيء) أي لمالكه أمرها ظاهرا وباطنا على المعتمد وهي البالغة العاقلة الحرة الرشيدة المختارة (قوله في كسبه) فيستثنى من تعلق الحجر به في الغرماء (قوله باطل) لعدم اذن سيده فان بطي فعليه المهر مطلقا ويتعلق بذمته في مالكة أمرها ويرقبته في غيرها ولا حد عليه مطلقا (قوله وباذنه) أي السيد وليس محرما وان صرح بأنه بعد الاحرام لانه لفظ اذارد لغا وبذلك فارق صحة التوكيل كذلك

(قوله ويلغو الزائد) لانه تبرع من سفية (قوله وقال ابن الصباغ) فراجع الرافعي مثل مقالة ابن الصباغ فيما لو عقد لطفل بفوق مهر المثل قال الزركشي ولا فرق بينهما ولهذا سوى البغوي بينهما في التهذيب وأي فرق بين كون المحجور صغيرا أو سفيا (قوله القياس) أي على ما لو عقد لطفله بفوق مهر المثل فقد رجح الرافعي فيها وفق ما قاله ابن الصباغ وقرق بعضهم بان الولي متصرف على الغير وهذا في مال نفسه (قوله كافي الاطعام والكسوة) أي والتصرفات المالية (قول المتن وفي قول يبطل) أي كالأول اشترى له بأكثر من ثمن المثل والوجه هو الاول كالأول زوج موليته بانقص من مهر المثل فان النكاح صحيح (قوله وقيل بمهر مثل) قال الزركشي خص المارودي الخلاف بالمطابقة فان كانت مكرهة لزمه مهر المثل قول واحد ونقل عن البصريين تخصيص الخلاف بحالة جهل السفية والحجر والافلام مهر قول واحد وقيل الخلاف في الحالين اه واستشكل الرافعي عدم وجوب المهر حالة الجهل وأجيب بان حقها بطل بالتسكين (قول المتن ونكح عبد بلاذن سيده باطل) وقضية اطلاقه أنه لو وطئ لم يلزمه شيء كالسفيه

النكاح بمهر المثل وفي قول يبطل) للزيادة (ولو نكح السفية بلاذن فباطل) فيفرق بينهما (فان وطئ لم يلزمه شيء) (قوله وان لم يتم الزوجة سفية للتفريط بترك البحث عنه) (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لشبهة النكاح المسقط للحد (وقيل أقل متمول) ليمتد النكاح من السفاح (ومن حجر عليه لفسخ نكاحه) لانه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤن النكاح في كسبه لا فيما به) لتعلق حق الغرماء بما في يده (ونكح عبد بلاذن سيده باطل) للحجر عليه (وباذنه صحيح) لصحة عبارته وسواء كان السيد ذكرا أم أنثى (وله اطلاق الاذن

تقييد بمسألة) معينة (أو قبيلة أو بلد ولا يعدل عما أذن فيه) مراعاة لحقه فان عدل بطل النكاح ثم لو قدر له مهر افتراد عليه فالزائد في مخته بطلب بماذا اعتق وله في اطلاق الاذن نكاح الحرة والامة في تلك البلدة وغيرها ولا يسيد منه من الخروج الى البلدة الاخرى ولو طلق لم ينكح أخرى الا باذن جديد (والاظهر أنه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح) صغرا (٢٣٩) كان أو كبيراً لأنه لا يملك رفعه

بالطلاق فلا يملك اثباته والثاني له اجباره كالامة بان يزوج به بغير رضاه قال بغوى أو يكرهه على القبول لأنه كراه بحسن وخالفه المتولى والثالث له اجبار الصغير دون الكبير (ولا عكسه) أي ليس على السيد تزويج العبد اذا طلبه في الاظهر لما في وجوبه من تشويش مقاصد الملك وفوائده والثاني يجب عليه حينئذ وقوعه في الفاحشة (وله اجبار أمته) على النكاح (بأي صفة كانت) من صغر وكبر وبكارة وثبوبة وعقل وجنون لان النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة له وبهذا تفارق العبد لكن لا يزوجه بغير كف بعب أو غيره الا برضاها فان خالف بطل النكاح وفي قول يصح ولها اختيار وله تزويجها برقيق ودق النسب لانها لا نسب لها (فان طلبت لم يلزمه تزويجها) لأنه ينقص قيمتها ويضوت الاستمتاع عليه فيمن تحلل له (وقيل ان حرمت

(قوله فالزائد في ذمته) قال شيخنا هذا في مالكة أمرها ويتعلق برقبته في غيرها كإمساك ومنها المجبرة نعم ان نهى السيد عن الزيادة فالنكاح باطل (قوله اذا اعتق) أي كاه كإمساك في ابن حجر (قوله وله اطلاق الاذن) بالمعنى الشامل اتعميمه كقوله انكح من شئت بما شئت وتقدم الفرق بينه وبين السفينة والزائد على مهر المثل في الاطلاق كالزائد على المقدر (قوله في تلك البلدة) أي بلد العبد (قوله ولا يسيد منه من الخروج) وله الرجوع عن الاذن فلو نكح قبل علمه بالرجوع لم يصح كأي تصرف الوكيل (قوله لم ينكح) خرج الرجعية فهي له ولو بلاذن (قوله أخرى) وكذا من ملقها أو حمل ذلك في النكاح الصحيح والافله نكاح غير من فرق بينه وبينها بلاذن لبقاء الاذن الاول لأنه لا يقنول الفاسد قال بعضهم وكذا من فرق بينه وبينها أخذ من العلة الامناع (قوله بان يزوجها الخ) هو تفسير للاجبار (قوله والثالث له الخ) أي قياساً على الولي في الصغير وفرق بدوام الحجر هنا بعد البلوغ (قوله وله اجبار أمته) أي خير المردة والمكاتب والمبعدة كإمساك (قوله بأي صفة كانت) أي ما لم يتعلق بها حق فلا تزوج أمة مرسوة إلا لمرتهن أو بآذنه ولا أمة مفلس بغير اذن الغرماء ولا أمة قراض بغير اذن العامل والام يظهر ربح ولا جانية تعلق برقبته مال بغير اذن المجبي عليه نعم ان كان السيد موسراً صح التزويج وكان مختاراً للفداء وفارق عدم محبة البيع قبل اختيار الفداء بان فيه فوات الرقبة ولا يزوج السيد أمة مأذون له عليه دين بل لو وطئها السيد لزمه المهر مطلقاً الحق الغرماء (قوله لكن لا يزوجه بغير كف بعب أو غيره الا برضاها) وهو المعتمد (قوله وله تزويجها برقيق ودق النسب) وكذا الحرة فهو مستثنى عما قبله وهو المعتمد (قوله لانها لا نسب لها) أي يعتبر لان الرق تضمحل معه الخصال (قوله مؤبداً) قيد لحمل الخلاف والا فالحكم عدم لزومه تزويجها مطلقاً (قوله فيزوج مسلم أمته الكافرة) أي بخلاف عكسه بل ولا يتصرف فيها إلا بما يزيل الملك فيجب ازالة ملكه عنها ان أمكن (قوله أي الكتابية) أي قطعا ومثلها غيرها على الاصح ما عدا المردة فقوله لان غيرها

(قوله فالزائد في ذمته) لم يقولوا بمثل ذلك في السفينة وكان الفرق ككون الرقيق صالحاً للتصرف في نفسه لا يتوقف نفوقه على سوى اذن السيد ولا كذلك السفينة (قول المتن اجبار عبده) يقال جبره على كذا أو أجبره عليه (قوله لأنه لا يملك رفعه) هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل وهو صحيح كما سلف وفرق القفال وغيره بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير بان ولاية الأب التي تزوج بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فاذا لم يزوجه بها بعد البلوغ مع بقاء أمها فكذا قبله كالتب العاقلة هذه الحاشية محلها عند القول الثالث الآتي في الشرح (قوله والثالث) حكى عكسه أيضاً لان له في الكبير غرضاً في صيانة ملكه (قوله اجبار الخ) قال الزركشي وكلام المصنف في الرضاع يقتضيه حيث قال ولو تزوج أم ولد عبده الصغير وهو ظاهر النص وجرى عليه أكثر المراقبين واقتضى كلام الرافعي أنه المذهب في باقي التحليل والرضاع اهـ (قول المتن وقيل ان حرمت عليه الخ) هو صادق بالمرأة (قول المتن واذا تزوجه الخ) هذا الخلاف مطرد في العبد على قول الاجبار كما سجد كره الشارح (قول المتن فيزوج مسلم أمته الكافرة) أي من غير مسلم فانها لا تحل للمسلم حوا كان أو عبداً

عليه مؤبداً كان نكاح أمته (لزمه) اذا لا يتوقع منه قضاء شهوة ولا بد من اعفاها بخلاف مالوطي إحدى أختين ملكهما فانه لا يلزمه تزويج الاخرى قطعاً لان تحريرها عليه قد يزول فتتوقع منه قضاء الشهوة (واذا تزوجهها فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لأنه يملك الاستمتاع بها والثاني انه بالولاية لما عليه من رعاية الحظ حتى انه لا يزوجه بغير كف كما تقدم ويجوز بيعها من محض نوم ونحوه ويجرى الخلاف في تزويج العبد بناء على اجباره (في تزويج) فترجم على الاصح (مسلم أمته الكافرة) أي الكتابية كما عبر به

لا يحل نكاحها أى فى وجه مرجوح وحل كلامه على هذا أولى من غيره فتأمل (قوله ومكاتب) أى
زوج أمته لكن باذن سيده (قوله ولا يزوج ولى عبد صبي) والمراد به ما يشمل الصبية (قوله ويزوج أمته)
أى يزوج الولي أمة الصبي بالمعنى السابق ان صح ان يزوج سيدها فلا يزوج أمته الصغيرة التيبة العاقلة ولا
يزوج غير الاب والجد أمة صغير وصغيرة (قوله والاصح انه الخ) هو المعتمد (قوله ولى النكاح) أى وقت
التزوج وفي شرح شيخنا ولى النكاح أو المال ولعله تعريف بذكر أو بدل الواو
(باب ما يحرم من النكاح)

ويعبر عنه بموانع النكاح وهو الانسب والافق بالمراد لكن المناسب لقوله يحرم أم الخ الاول لان المنافع
الامومة لا الام واختلاف هل منها اختلاف الجنس كالآدمي والجن لم يتعرض له الشيخان وعده منها ابن عبد
السلام وابن يونس وخالفهما القمولى يجوز نكاح آدمي لجنسية وعكسه واعتمده شيخنا الرملى ولا يتابعه
وعليه فنثبت الاحكام للانسي فقط قاله شيخنا الزايدى فللا كدية تمكين زوجها الجنى ولو على صورة نحو كلب
حيث ظنت زوجيته وللا كدى وطء زوجته الجنية ولو على صورة نحو كلبه حيث ظن زوجيتها ولا ينتقض
الوضوء بمس أحدهما لالاخرى غير صورة الآدمي لانه حينئذ كالبهيمة ولا يصير أحدهما بوطشه في هذه الحالة
محسنا رتبت هذه الاحكام ان كانا على صورة الآدمي وقال بعض مشايخنا ثبتت الاحكام في الحالة الاولى أيضا
وتقدم ما فيه في باب الحدث وتردد شيخنا في منعها من كل نحو عظم وفي أمرها بما لزمه المسكن ونحو ذلك
فليراجع وفي ضبط احكام الباب عبارات منها أن يقال يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول
أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول فأصوله الامهات وفصوله البنات وبنات الاولاد وفصول
أول أصوله الاخوات وبناتهن وبنات الاخوة وان سفلوا وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول هن
العمات والخالات وأخرج الاصل الاول لانه لم يبق من يدلى به ويقاس بالرجل المرأة ولو عبر بالشخص
لشملها ما وكذا يقال فيما بعده ومنها أن يقال يحرم من نسب ورضاع أبدا الامن دخلت تحت اسم ولد الامومة
أو الخولة وهذا أخصر وأخص وعلى الاناث أنص وأرفق بالقرآن كقوله تعالى وبنات عمك الخ (قوله
نكاحهن) أى ولا يصح ولو فى الواقع أولا لاجل الاحترام كزوجاته صلى الله عليه وسلم اللاتي دخل بهن قال
القضاة ومثله سائر الانبياء يحرم على أمهم تزوج نسائهم ثم قال وتحل زوجات الانبياء لانا نبياء وفيه نظر
خصوصا في نبينا لان نفقة زوجاته باقية عليه بعد موته فكأنهن في عصمته ولان جميع الانبياء من أمته كما قاله
السبكي لان كلامهم مأمور باتباعه اذا أدركه بل ولا حاجة الى وصف الامومة في التعليل الاول لان من كانت
في عصمة رجل لم يحز نكاحها غيره فتأمل (قوله فهي أمك) أى حقيقة في الكل أو مجازا في غير الاول
منهن فهو على هذا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما عليه الشافعي رضي الله عنه

(قوله والاصح أنه ولى النكاح الخ) قضية هذا أن الاب والجد لا يزوجان أمة التيبة الصغيرة العاقلة
وبه صرح الشيخان تبعاً للنفوى وصاحب الكافي لكنهما نقلتا عن الامام ان لهما تزويجها قال الزركشي
وهو القياس كما يزوج الولي أمة السفية والمجنون غير المحتاجين وان لم يحز له تزويجها اهـ قلت قد يفرق
بان بلوغ الصغيرة غاية محقة الحصول فتتغير بحالها ما وأيضاً لا بد في تزويج أمة السفية من اذنه

(باب ما يحرم من النكاح)

من تبعية (قول المتن فهي أمك الخ) ظاهره اطلاق الام على الجدات حقيقة وكذا يقال في البنات وغيرها
مما يأتى (قوله ودليل التحريم) هذا بناء منه على أن لفظ الام شامل ومتناول للعليا ولفظ البنت
متناول للسفلى وذلك اما التزام كون ذلك من الحقيقة العرفية أو من حيث استعمال اللفظ في حقيقته

في المهر لان غيرها لا يحل
نكاحها كما سيأتى (وقاسق
ومكاتب) أمته وعلى الثاني
لا يزوج واحد من الثلاثة
من ذكوت لان المسلم
لا يلى الكافرة والفاسق
يسلب الولاية والرق يمنعها
كالتقدم (ولا يزوج ولى
عبد صبي) لما فيه من
انقطاع اكتسابه عنه
(ويزوج أمته في الاصح)
اكتساباً للمهر والنفقة
والثاني لا يزوجها لانه
ينقص قيمتها وقد نجعل
فهلك ومن زوجها قيل
ولى المال كالوصى والقيم
والاصح انه ولى النكاح
الذى يلى المال وهو الاب
أو الجد وعبد المجنون
والسفيه وأمتها كعبد
الصبي وأمته فيما ذكر
ويحتاج الى اذن السفية
في نكاح أمته

(باب ما يحرم من النكاح)

(تحريم الامهات) أى
نكاحهن وكذا السابق
(وكل من ولدتك أو ولدت
من ولدك) ذكرنا كان
أو أتى بواسطة غيرها
(فهى أمك) ودليل
التحريم فيها وفي بقية
السبع الآتية قوله

أوتى بواسطة أو غيرها
(فبتك . قلت) أخفان
الرافى في الشرح (والخلوة
من) ماء (زناه تحمله) إذ
لاحمة لماء الزنا فم تكروه
له خروج من خلاف من
حرمتها عليه كالخفية
(ويحرم على المرأة ولها
من زنا والله أعلم) لثبوت
النسب والارث بينهما
(والأخوات) وكل من
ولدها أبواك أو أحدهما
فأختك (و بنات الأخوة
(و) بنات (الأخوات)
وان سفن (والعمات
والخالات وكل من هي
أخذت كولدك) بواسطة
أو غيرها (فعمتك) وقد
تكون من جهة الأم
كأخت أبي الأم (أو أخت
أبى ولدتك) بواسطة أو
بغيرها (فخالتك) وقد
تكون من جهة الأب
كأخت أم الأب (ويحرم
هؤلاء السبع بالرضاع أيضا)
لحديث الصحيحين يحرم
من الرضاع ما يحرم من
الولادة وفي رواية من
النسب وقال تعالى
وأماكم إلا أنى أرضعتكم
وأخوانكم من الرضاعة
(وكل من أرضعتك أو
أرضعت من أرضعتك
(أو) أرضعت (من ولدها)

(قوله حرمت عليكم أمهاتكم) أى نكاحهن كما تقدم إذ لا يجوز حله على تحريم الذات ولا تحريم
الكلام ولا تحريم النظر ولا تحريم المس ولا تحريم نحو الأكل لما علم من محالها فتعين إرادة
النكاح ولم يحمل على الوطء لأن حرمة لا تختص إلا بالاقارب فتأمل وكذا يقال في الباقي ثم
لما كانت الحرمة في السبعة المنصوص عليها في الآية من جهة النسب ترجع إلى أنها إما بالأثمة
في القسم الأول منها أو بالولادة من الشخص أو من أصوله في الستة الباقية اقتصر في الرضاع على
ذكرهما فقط (قوله فبتك) فيه ما تقدم في الأم (نبيه) لاحاجة لقوله في الأم أو ولدت من ولدك
ولا لقوله في البنت أو ولدت من ولدها وأخصر بما ذكر أن يقال في الأم كل أمى ينتهى نسبك إليها
وفي البنت كل أمى ينتهى نسبها إليك (قوله والخلوة من ماء زناه تحمل له) والمراد بماء الزنا ما كان
حال خروجه فقط على وجه محرم في ظنه والواقع معاً ومنه ما خرج من وطء المكروه أو من وطء حليته
في دبرها أو من اللواط ولو لنفسه أو من اتيان البهائم ولو في فرجها أو من الاستمناء بغير يد حليته ولو
بيده وإن خاف العنت وقتلنا بحله حيث نذرنا الأصل وليس من المحرم الاستمناء بيد حليته ولا الخارج
في فهو نوم ولو باستدخال أجنبية ذكره وشمل ما ذكر ما لو استدخلته زوجته وحلت منه لكن قال
الزركشى في هذه ينفى أنها نسيبة لأنها لاحقة له بالفراش ومال إليه شيخنا والمرضعة بلبن زناه تحمله
أيضا (نبيه) لم يتعرض لذكر المنية باللعان وظاهر كلامه أنها ليست كبنت الزنا لأنه لم يذكرها
معها فتحرم كما أتى واعتمد شيخنا فيها ما قاله شيخنا الرملى من أنها لا تثبت لها المحرمية ولا يحمل له
نكاحها ولا يحمل نظرها له ولا نظره لها ولا الخلوة بها ولا يقتل بقتلها ولا يقطع بقطعها ولا يسرقته مالها
ولا يحد بحدها ولا ينفق الوضوء بلسها ومثلها المرضعة بلبنها غرره (قوله كالخفية) وكذا الخناصة
وقال عمرو بن العاص رضى الله عنه فيه حديث مرفوع (قوله ويحرم على المرأة ولدها من الزنا) وكذا
على عمارتها (قوله لثبوت النسب الخ) لأنه كعضومنها وقد انفصل عنها وهو انسان ولا كذلك النطفة
(قوله والأخوات) ولو احتمالا كالمستحقة حتى لو كانت تحتها قبل استلحاقها ولم يصدق أباه في استلحاقها
أو كان صغيرا لم يفسخ نكاحها ولا ينفق وضوءه فلو طلقت منه امتنع عليه العقد عليها إذا بان
وله رجعتها إذا لم تبين وذكر ابن حجر أن عكس المسئلة مثلها بأن استلحق أبوها زوجها ولم تصدقه
هي وبحت فيه بعضهم بما يعلم رده في محله (قوله أبواك أو أحدهما) أى حقيقة بلا واسطة (قوله وان
سفن) راجع لبنات الأخوة والأخوات (قوله وقد تكون الخ) فهو من جهة الضابط وذكره لخفائه
(قوله من أرضعتك) وقد بلغت تسع سنين تقريبا والأقل بل لا يحرم (قوله أو أرضعت الخ) لاحاجة إليه
مع التعميم بقوله بواسطة أو غيرها (قوله أو ذالبنها) أى من ولدته وكذا من أرضعته (قوله وقس الباقي)

ومجازه وهذا الثانى متعين في العمات والخالات كما لا يخفى . ثم رأيت الزركشى تعرض لها وأثبت
فيها خلاف الأمهات والبنات على أنه يجوز الحاق غير المنصوص بما ذكره قياسا [قول المتن من ماء زناه]
الظاهر أن ضابط ذلك أن يكون خروجه بسبب محرم وانظر لو خرج بسبب محرم ثم استدخلته زوجته
كيف الحكم والوجه ثبوت النسب [قول المتن ويحرم على المرأة] مثلها المحارم المدلون بها كتبها وأما
نسباً أو رضاعاً [قول المتن وبنات الأخوة الخ] لو أخره عن العمات والخالات تأسيساً بالقرآن لكان أحسن
وقوله والعمات والخالات منه مع الذى قبله يفهم حل بنات العمات والخالات [قوله وقال تعالى] قدم الحديث
لصوم دلالة وقيل إن الله سبحانه وتعالى نبه بالذكريتين في الآية على باقى السبع حكاه السيوطى عن الشافعى
رضى الله عنه ووجهه أن السبع حر من معنى الولادة والأخوة يظهر ذلك بالتأمل [قول المتن أو ذالبنها] وكذا

بواسطة أو غيرها (أو ولدت مرضعتك) بواسطة أو غيرها (أو ذالبنها)
هو الفعل بواسطة أو غيرها (فأم رضع وقس الباقي) بما ذكر

فكل من أرضعت لبنك أو بلبن من ولده بواسطة أو بغيرها أو أرضعتها امرأة ولدتها بواسطة أو بغيرها وبقتام من نسب أو رضاع من سفلت فبنت رضاع وكل من أرضعتها أمك أو أرضعت بلبن أهلك أو ولدتها مرضعتك أو الفحل فاخت رضاع وأخت الفحل وأخ ذكروا ولده بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع عمة رضاع وأخت المرضعة وأخت أتي ولدتها بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع خلة رضاع وبنت ولدتها المرضعة والفحل (٢٤٢) من نسب أو رضاع وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرضعت بلبن أخيك وبقتام من نسب أو رضاع وإن سفلت

نسب أو رضاع وإن سفلت وبنت ولد أرضعته أمك أو أرضعت بلبن أهلك من نسب أو رضاع وإن سفلت بنت أخ وأخت رضاع (ولا يحرم عليك من أرضعت أهلك) أو أختك ولو كانت أم نسب كانت أمك أو زوجة أهلك فتحرم عليك (وإنفلتت) وهو ولده ولو كانت أم نسب كانت بنتك أو زوجة ابنك فتحرم عليك (ولا أم مرضعة ولدك وبنتها) أي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت زوجتك فتحرم أمها عليك وبنتها فهذه الأربع يحرم في النسب ولا يحرم في الرضاع فستنتي عند بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والجهور بكافه في الروضة لم يستثنوها لاتقاء جهة الحرمة في النسب عن الرضاع فإن أم الأخ متلاحمت عليك في النسب لكونها أمك أو زوجة أهلك وذلك

أي من السبع المحرمات بالرضاع (قوله فكل من أرضعت) هو مبنى للمجهول أي رضعت (قوله بلبن من ولده) المراد به الذكر ولا فاعله مستدرك (قوله أو رضاع) مستدرك مع ما قبله (قوله أمك) من نسب أو رضاع (قوله أهلك) من نسب أو رضاع (قوله بواسطة أو بغيرها) متعلق بالفحل وبولده ومن نسب أو رضاع متعلق بأخت في الموضعين (قوله بواسطة أو بغيرها) متعلق بالمرضعة وبأختي (قوله من نسب أو رضاع) متعلق بأخت في الموضعين أيضا (قوله والفحل) أي ولد الفحل (قوله نسب أو رضاع) متعلق بالولد (قوله وإن سفلت) أي البنت (قوله من نسب أو رضاع) راجع لأختك ولأخيك ولبناتها (قوله سفلت) عائد للبنت (قوله بنت أخ) في الأول وأخت رضاع في الثاني وهما مضافان لرضاع ولوعبر بأو كفاعل غيره لكان أولى لشمولها من ارتفعت من الجهتين بحملها مائة خلق (قوله ولا يحرم عليك من أرضعت أهلك) أي أو أرضعت أختك ولأن من أرضعت نفلتلك أي ولد ولدك ذكرا كان أو أختي ويقال لولد الابن حفيد ولولد البنت سبط (قوله ولا أم مرضعة ولدك وبنتها) وأما مرضعة ولدك فتحمل ولو في النسب فتأمل (قوله وبنتها) أي الزوجة قال الماوردي تطلق الرتبة على بنت الزوجة وعلى بنت ابنها وإن سفلت كل منهما من نسب أو رضاع (قوله جهة الحرمة) أي المعنى المعلق به فيها (قوله ولذا سكت المصنف الخ) كما سكت عن أم أعم والعمة وأم الخال والخالة فلا تحرم بنت زوج الأم ولأمة ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الريب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب ولا أم أخت زوجة الأب ولا أم أخت الابن وصورة هذه الأخيرة أن تكون امرأة لها ابن ارتضع على امرأة أجنبية لها ابن فالمرأة الأولى أم أخت هذا الابن من أمه ولا يحرم عليه نكاحها كذا قالوا وفيه نظر لأنه إنما تزوج بأم أخيه لأمه من الرضاع لا بأم أخت ابنه كما هو ظاهر إلا أن يجعل الإضافة في الأخ والابن بيانية والمراد بأخت الابن نفس الأخ أي لا يحرم على الابن أم أخت هو ابنها أو لا يحرم على ابن امرأة أم أخت ذلك الابن أو أن العبارة مقبولة والمراد أنه لا يحرم على المرأة أخوانها وحيث نذرت هذه مساوية لقول المصنف ولا تحرم عليك من أرضعت أهلك غير أن هذه الأم أم نسب وفي كلام المصنف أم رضاع، ولذلك قال بعضهم: الأولى أن يصور برجل له ابن ارتضع على امرأة لها ابن فالرجل أن يتزوج بها وهي أم أخت ابنه فتأمل وافهم (قوله متعلق بالأخت) أي لمناسبة لكلام المصنف (قوله لأم أخيك) أي لأهلك (قوله لأبي أخيك) أي من أمك (قوله لأخيك) أي لأهلك أو لأنك أولهما فقد ذكر شيخ الإسلام الأول ليس للتقييد (قوله وتحرم) أي بالعقد في النكاح الصحيح وبالوطء في غيره وهو وطء الشبهة الآتي قوله من ولدت بناء المخاطب (قوله أو ولدك)

مرضعة الفحل [قوله من نسب أو رضاع] متعلق ببنت الولد المذكور لا بالولد أقوله بعد وبنت ولد أرضعته أمك الخ [قوله لأخيك] أي شقيقا كان أو لأب أو لأم خلافا لما في شرح المنهج [قوله في الشقين] راجع لقول المتن بنسب ولا رضاع [قوله بواسطة] أي وهل دخوله بالدليل الآتي بالقياس أو شمول الاسم فيه الخلاف السابق في الحاشية وكذا يقال فيما يأتي

[قول]

متنف في كونها أم رضاع وكذا الباقي كما تقدم ولهذا سكت المصنف هنا عن الاستثناء

(ولا) تحرم عليك (أخت أخيك بنسب ولا رضاع) هو متعلق بالأخت (وهي) في النسب (أخت أخيك لأهلك لأمه) بأن كان لأم أخيك بنت من غير أهلك (وعكسه) أي أخت أخيك لأمك لأبيه بأن كان لأبي أخيك بنت من غير أمك وفي الرضاع أخت من الرضاع لأخيك بلبن مرضعتهما أجنبية لأنها أجنبية منك في الشقين (وتحرم) عليك (زوجة من ولدت أو ولدك من نسب أو رضاع) بواسطة أو بغيرها

ولم زوجتك منهما) أي من النسب أو الرضاع بواسطة أو غيرها (وكذا بناتها) أي الزوجة من نسب أو رضاع بواسطة أو غيرها (إن دخلت بها) أي بالزوجة قال تعالى وحلائل أبنائكم وقوله الذين من أبنائكم لبيان أن (٢٤٣) زوجة من نبتاء لأحرهم كل نكح

ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء وقيل وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في هجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بين وذكر الجور جرى على الغالب وإذا لم يدخل بالزوجة لا تحرم بنتها (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرم على آباءه وأبنائه) لأن الوطء في ملك العين نازل منزلة عقد النكاح (وكذا الموطوءة بشبهة في حقها) بأن ظنها زوجته أو أمته بنكاح أو شراء فاسدين أو غير ذلك تحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هي على آباءه وأبنائه كما ثبت هذا الوطء بالنسب ويرجع العقد وسواء ظنته كما ظن أم لا (قيل أو حقها) بأن ظنته كما ذكر وهو عام بالحال فالحرمة كما ذكر أيضا والأصح المنع لانتفاء نسيب النسب والعدة هنا وقيل فيها إذا ظنت دونة تحرم على أبيه وابنه ولا تحرم أمها وبنتها عليه وفيها إذا ظن دونها حرمت عليه أمها وبنتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه

بالفعل الماضي فهو عطف على ولدت لأعلى من (قوله إن دخلت بها) أي إن حصل وطء ولو في الدبر ومثله استدخال المني المحرم ولو في الدبر أيضا (قوله وإذا لم يدخل الخ) بخلاف عكسه لاحتياج العقد لمكاملة الأم عقب العقد لترتيب أموره ومحل التحريم بالدخول إن كان في الحياة من واضح والافلا تحرم البنت به وشملت البنات فيما تقدم المنفيات باللعان وقد صرنا فنادخل في أم الزوجة من طرأت أمومته بعد العقد كأن طلق صغيرة فأرضعها امرأة كما قاله الزركشي (قول ومن وطئ امرأة بملك) أي في الحياة ولو في الدبر وقد صرنا أن استدخال المني المحرم كذلك (قوله حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آباءه وأبنائه) وكذا ثبتت المحرمية أيضا بخلاف وطء الشبهة قال شيخنا ومنه وطء الجنون والمشرقة بخلاف الوطء بالاكره فليس من وطء الشبهة كما سرفلا يرتب عليه تحريم ولا محرمية قال في الروضة وأصلها إن استدخال المني ثبتت به المصاهرة والنسب وللعدة دون الاحسان والتحليل ونقرر المهر وجوبه في المفوضة وثبوت الرجعة والفصل والمهر اه لكن المعتمد بثبوت الرجعة به (قوله وكذا الموطوءة بشبهة الخ) أي تحرم على آباءه وأبنائه وتحرم عليه أمهاتها وبناتها لكن لا تثبت لها محرمية (قوله ولو اختلطت) فيه إشارة إلى أنه ليس ثم علامة يحصل بها تمييز كنسب ونحوه وأشاروا بهذه المسئلة إلى أن الخل والحرمة يوجدان مع غير اليقين

[قول المتن إن دخلت بها] أي ولو كان العقد فاسدا وأما الثلاثة الأول فانها تحرم بمجرد العقد الصحيح وكذا بالدخول وإن كان فاسدا وقول الشارح الآتي بواطة قال الزركشي هي مسئلة نفيسة يقع السؤال عنها كثيرا ومثل الدخول استدخالها مائه المحترم [قوله قال تعالى وحلائل أبنائكم الخ] هذه الأدلة التي ذكرها خاصة بجهة النسب وأما جهة الرضاع فقالوا دليلها الحديث السالف ولك أن تتوقف فيه من حيث أن زوجة الأب مثلا إنما حرمت على الولد بالمصاهرة فلا يتناولها الحديث [قوله ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم الخ] قال القفال في محاسن الشريعة وإذا كان الله سبحانه وتعالى حرم الربائب لأنهن في معنى البنات فكذلك امرأة الأب لأنها في معنى أمه قال وحكي عن بعض العلماء أنه قال من محابب الشريعة كون الرجل محرما لامرأة أبيه بعد ينيوتها منه ولا يكون الأب محرما لها ووجهه أن من تزوج امرأة فقد أثبت لها بالنكاح حرما مؤبدا فمن ولدت صار لولده منها ماصار لولدها منه ولو طلقها الزوج الذي هو أبولدها لم يكن له من الحرمة ما للولد فكذا ولد الزوج لما تصور بصورة ولدها فأثبت حرمة اه وقوله في معنى أمه الضمير يرجع لولد الأب لا للأب وقوله منها متعلق بصار الأول وكذا منه يتعلق بصار الثاني وقوله ما للولد أي ولده الأب منها وقوله وكذا ولد الزوج أي من غيرها والله أعلم [قول المتن ومن وطئ الخ] هذا الوطء يثبت المحرمية أيضا بخلاف وطء الشبهة والفرق احتياج الأصول إلى المخاطلة في الأول دون الثاني [قول المتن وكذا الموطوءة بشبهة] أي تحرم أصولها وفروعها ولا تثبت المحرمية بخلاف الموطوءة بالملك [قول المتن لا المأزني بها] وذلك لأن الله تعالى أمقن على عباده بالنسب والصهر ولا يجوز أن تكون الحرمة التي أمقن بها من الزنا الذي فاعله عاص لله تعالى قاله في الأم [قوله وليست مباشرة] خرج النظر ولو إلى الفرج [قوله في الشبهة] كأن باشرها بمقد فاسد ونحو ذلك مما سلف لامع علم الحال ورأيت في الزركشي ما نصه يرد عليه يعني المصنف لمس الأب جارية الابن فانها تحرم لملكه من الشبهة في ملكه بخلاف لمس الزوجة ذكره الامام والظاهر أن الامام فرعه على القول بأن اللبس يؤثر [قوله والثاني نعم الخ] علل أيضا بأنه استمتع بوجوب الفدية على المحرم فكان كلوطه

وطئة للظن والعلم في الطرفين (لالمأزني بها) فما لا تحرم على الزاني أمها وبنتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه كما لا يثبت الزنا بالنسب (وليست مباشرة) كفاخذة ولمس (بشهوة) في الشبهة (كوطء في الأظهر) لأنها لا توجب عدة والثاني نعم يصحح الفتنة بطرقه فتحرم أمها وبنتها عليه وتحرم هي على أبيه وابنه واحترز بالشبهة عن عدمها فلا أثر للمباشرة في ذلك (ولو اختلطت

محرم) من نسب أو رضاع
أو مصاهرة (بفسوة قريبة
كثيرة) كآل أمراء (نكح
منهن) واحدة مثلا والا
لا تمتنع عليه باب النكاح
فانه وإن سافر إلى بلد آخر لم
يأمن مسافرتها إلى ذلك
البلد أيضا (للمحسورات)
كالعشرة والعشرين فانه
لا ينكح منهن إذا لم تمتنع
عليه باب النكاح بذلك
فإن نكح منهن لم يصح
النكاح لقلبة التحريم
وقيل يصح للشك في سبب
منع المنكحة ولا مدخل
للإجتهاد في ذلك لفقد
علامة الاجتهاد (ولو طرأ
مؤيد تحريم على نكاح
قطعه كوطه زوجة أبيه)
أو ابنه (بشبه) أو وطه
الزوج أمها أو بنتها بشبه
فينسخ نكاحها (ويحرم
جمع المرأة وأختها أو عمتها
أو خالتها من رضاع أو
نسب) قال تعالى وأن
نجمعوا بين الأختين وقال
صلى الله عليه وسلم لا تنكح
المرأة على عمتها ولا
العمة على بنت أخيها
ولا المرأة على خالتها
ولا الخالة على بنت أختها

فيهما (قوله محرم) لو متعده ولو غير محصورة لو كان لو وزع غير المحرم عليه خص كل فرد محصور
أو كان غير المحرم مثله أو أقل منه كآل محرم بألف أو أقل قال ابن حجر واعتما شيخنا وقوله عن شيخنا
الرملي ونقل عن العلامة ابن قاسم المنع في المساوي والأقل مطلقا ولعله الوجه الوجه فتأمل (قوله من
نسب الخ) ومثل ذلك المحرمة بلغان أو نفي أو كفر أو غيرها فلو قال محرمة بدل محرم لشمك ذلك واختلاط
الرجل المحرم على المرأة برجال غير محرم كعكسه (قوله كآل أمراء) فأكثر أو أقل إلى أول الستة
قاله شيخنا (قوله نكح منهن) ولا يقتض وضوؤه بل من ينكحها منه واستفيد من لفظ من أنه
لا يستوفى الجميع فيجوز إلى أن يبقى محصور كما قاله شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي في شرحه وهذا شامل لما
لو كان محرمه غير محصور أيضا وبه قال شيخنا وفيه نظر ظاهر لكن نقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا
الرملي المنع إذا وصل إلى قدر محرمه وهو الوجه الوجه الموافقة لغيره من الأواني وغيرها كما علم بحاسر
(قوله فانه وإن سافر الخ) مقتضاه منع النكاح من المشتبهات مع يتيقن حلال وليس مراداً وبذلك علم
عدم صحة التفرق بين ما في الأواني وماها وإن كان المعتمد هناك أنه يستعمل حتى يتيقن قدر المشتبه عند
شيخنا كغيره كما سـ خرج بنكح ما لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطء بغير عقد ولو باجتهاد
اذ ليس له علامة (قوله كالعشرة والعشرين) قال شيخنا وما فوقها إلى آخر المائتين وأما فوق ذلك إلى
آخر الخمسمائة فيستغنى فيه القلب (قوله وقيل يصح للشك الخ) ورد بأن الشك في الحر هنا بغير أصل
فهو مؤثر في المنع احتياطاً للأبضاع فلا يدخل من شك في رضاعها لأن الحمل فيها متيقن أصالة فلا يزال
بالشك فتأمل (قوله مؤيد تحريم) بكسر الموحدة ويجوز فتحها من إضافة الصفة والمراد التحريم
على من هي حلال له لا للواطئ لحرمتها عليه قبل وطئه (قوله على نكاح) خرج ملك العيين كوطه
الأبأمة ابنه ولم تجل كذا قاله وسيأتي ما فيه (قوله قطعة) وإن كانت الموطوءة حراماً على الواطئ
قبل وطئه حرمة أصلية كبفت أخيه مع ابنه (قوله كوطه زوجة أبيه بشبه الخ) أي ولواطئ واضح
بخلاف الخشحي لاحتال الزيادة ويتصور أن يكون له ابن بما لو استلحقه ووطئ أمته وأنت بولد أو
تزوج بيمه إلى النساء ووطئ وولده ولد فانه يلحقه في ذلك ولا يحكم بد كورته لو وطئ امرأة بشبه
فلا يه أو ابنه ووطئها بملك العيين قاله الزركشي وظاهر كلامهم إقراره عليه وأنه صحيح وفيه نظر
واضح فانه مخالف لصريح كلام المصنف فان التشبيه بقوله وكذا الموطوءة بشبه راجع لقوله حرم
عليه أمهاتها وبناتها وحرمن على آبائه وأبنائه وهو صريح في شموله للحرمة بالنكاح أو بملك العيين
فان حمل كلام الزركشي على شبهة في حقها فقط فواضح لكن لا يختص الجواز فيه بملك العيين إلا أن
يقال إن كلام المصنف في شبهة مع تحقق منع قبلها فراجع وتأمل (قوله فيفسخ نكاحها) ويجب
للأب عليه نصف المهر قبل الدخول وكذا بعده (قوله ويحرم) أي في الدنيا لا في الآخرة وتحريم
هذا الجمع عام في حق نبينا ﷺ وبقية الأنبياء وأممهم كافي العباب (قوله وعمتها أو خالتها) ولو بواسطة
فيهما (قوله من رضاع أو نسب) خرج بها جمع المرأة وأمنها أو أم زوجها أو بنته أو ربيته أو زوجة
ولدها أو جمع أختي رجل من أبيه وأمه فلا يحرم الجمع في ذلك وعلم بذلك أنه لا حاجة للضابط الذي
وبه قال جمهور العلماء قال الرافعي وهو قوي [قول المتن منهن] يؤخذ منه عدم جواز نكاح
الجميع وهو كذلك رهل ينكح إلى أن تبقى واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور اختار الروائي الثاني
وقول المتن نكح مثله شراء الأمة [قوله لفقد علامة الاجتهاد] نازع الرافعي في هذا التعليل فالأحسن
التعليل بأن العلامة لم تأيد بأصل الخ [قول المتن ابنه] قال الزركشي ضبطه المصنف بخطه بالنون
وبالاء [قول المتن ويحرم الخ] لما انتهى قسم المؤيد شرع في غيره

الصغرى على الكبرى رواه
أبو داود وغيره وقال
الترمذي حسن صحيح
ونحو صدره في الصحيحين
(فإن جمع بمقد بطل أمرنا
فالثاني) باطل (ومن حرم
جمعهما بنكاح حرم في
الوطء بملك لملكهما)
فيجوز شراء أختين مثلا
ويحرم وطؤهما وله وطء
أبنتهما شاء (فإن وطئ
واحدة) منهما (حرم
الأخرى حتى يحرم الأولى)
بمحرم (كبيع) لملكها أو
بعضها (أو نكاح) أي
تزويجها (أو كتابة لأبض
وأحرار) لملكها لم يزل
الملك ولا الاستحقاق
(وكذا رهن في الأصح)
لأنه لم يزل الحل اذ يجوز الوطء
معه باذن المهرتين والثاني
يكفي الرهن كالتزويج فلو
عادت الأولى كأن ردت
بعب قبل وطء الأخرى
فله وطء أبتها شاء بعد
استبراء العائدة أو بعد
وطئها حرم تلك العائدة
حتى يحرم الأخرى (ولو
ملكها ثم نكح أختها)
الحرّة (أو عكس) أي
نكح امرأة ثم ملك
أختها (حلت المنكوحة
دونها) أي دون الملوكة ولو
كان وطئها في الصورة الأولى
لأن الاسفاح بالنكاح
أقوى منها بالملك اذ يتعلق به

ذكره بعضهم بقوله يحرم جمع امرأتين لو فرضت إحداهما ذكرًا حرم تناكهما في نسب أو رضاع لأنه إن
أراد لو فرضت كل واحدة فهو لا يتصور إلا في النسب والرضاع وقد ذكرهما وإن أراد فرض واحدة منهما
فهو خارج بذكرهما فتأمل وتدبر (قوله لا الكبرى إلخ) هو تأكيدي لما قبله على ألف والنشر غير المرتب
وفي دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هي الكبرى كما هو الغالب فتأمل (قوله مرتبا) أي وعلم
عين السابق يقينا ولم ينس فان نسي وجب التوقف وإن وقع معا أو جهل السبق أو السابق بطلاعا فم
إن رجع معرفة السابق وجب التوقف أيضا وفي وجوب المؤنة حال الوقف مأمور في تزويجها من اثنين
فراجع (قوله حرم في الوطء بملك لملكهما) ولا غير الوطء من الاستمتاع كإتيان لروضة والأوتار
(قوله فإن وطئ) ولو في الدبر ولا عبرة باستاخال المني هنا (قوله واحدة منهما) أي حالة كونها وانحمة
فلا عبرة بوطء الخنثى فم إن اتضح بالاثنية فله حكمها (قوله حرم الأخرى) أي حرم وطؤها ولا
تخرج به الأولى عن الحل لأن الحرام لا يحرم الحلال فلو كانت إحداهما حراما عليه بمحرمة أو تمجس
أو نحوه فوطؤه لما يحرم الأخرى مطلقا وفارق الوطء في الدبر كما مر بأن الموطوءة ثم حلال في ذاتها فأن
وطؤها في تحريم غيرها ولا كذلك الموطوءة هنا كذا ذكره فانظر مع ماس في وطء الأب زوجة ابنه
أو عكسه (قوله كبيع) ولولبعضا بلا خيار أو بخيار للمشتري وحده قال شيخنا الرلي مع قبض بأذنه
ولعله مجرد تصوير والافقيه نظر فان عدم الخيار للبايع موجب للتحريم عليه وعود الحل بنحو فسوخ
لأنظر إليه كافي نهيز المسكنة والفسخ بالعيب بعد القبض فتأمل (قوله أو كتابة) أي صحيحة (قوله
لأنه إلخ) وبهذا التعليل يعلم رد قياس الوجه الثاني (قوله فله وطء أبتها شاء) فم لو كانت أما أو بنتا
حرم غير الموطوءة مؤبدا كما مر (نفيه) لو ادعى الأمتان أن بينهما ما يمنع معه الجمع كأخوة رضاع
مثلا قبل قولهما إن كان التمكن قال بعضهم أودعتا عند الجهل (قوله الحرّة) قيد به لأنه لا يصح نكاح
الحرّة وتحت أمة تعفه فإن فرض وقوعه فنادر (قوله امرأة) لم يقيد بالحرّة لبشمل الأمة لأن سبقها
للحرّة لا ينسب كقضى قبله فرحم الله هذا الشارح ما أدراه بأساليب الكلام (قوله لأن الاسفاح إلخ)
لما فيه من الطلاق والظهار والرجعة وغيرها فهو من حيث الاسفاح أقوى بخلاف ملك ليمين فهو أقوى
من ملك الاسفاح ولذلك لملك زوجته بطل النكاح (قوله فلا يندفع بالأضعف) علم من هذا أنها
لو وقع أمرتا معا حلت المنكوحة أيضا وحدها وهو ما صرح به شيخ الإسلام وسكوت الشارح عنه لما
قبل إله ليس في كلام الأصحاب ولا في كلام الإمام (قوله وللحرّ أرب) قيل كان في شريعة موسى عليه
السلام جواز النكاح للرجل بالاحصر رعاية لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه السلام لا يجوز الزيادة
على واحدة رعاية لمصلحة النساء وقد اعتدلت شريعة محمد ﷺ برعاية مصلحة الفريقين وحكمة
تخصيص الأربع كما قيل إن غالب أمور هذه الشريعة مبني على التثليث وترك الزيادة عليه كما في
الطهارات وإمهال مدة الشرع ونحو ذلك فلو زيد هنا على الأربع لكانت نوبة كل واحدة لا تعود إلا
بعد أكثر من ثلاث ليال وفيه مخالفة لما مر وقيل الحكمة مراعاة الأخلاط الأربعة في الإنسان المتولد
عنها أنواع الشهوة ورد بعضهم هذه بعدم اعتبارها في الرقيق مع تمام الأخلاط فيه (قوله متنى) أي اثنين
وثلاث أي ثلاث ورابع أي أربع. والمعنى أن الباح واحد من هذه لاجتماعها الذي هو تسعة ولا اثنان
منها وليس المراد بثني اثنين اثنين مكررا وهكذا البقية كما استندله بعض المحدثين فجزؤه ثمانية عشر
امرأة فان ذلك كله مدفوع بالحديث المذكور بقوله أمسك عليك إلخ فان فيه منع الزيادة على الأربع
[قول للمنفق حرم في الوطء] وذلك لأن الوطء أولى بالتحريم من عقد النكاح [قوله فيجوز شراء إلخ] أي
كما يجوز أن يشتري أخته ويمتنع عليه نكاحها [قول المتن فقط] يرجع إلى قوله امرأتان وقوله أربع
الطلاق وغيره فلا يندفع بالأضعف بل يدفعه (والعبد امرأتان وللحرّ أرب فقط) أما الحر فلقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء متنى

في الصوم ففي الابتداء أولى وتقدم ما يتعلق به (قوله وأما العبد) أي من فيه رق وهو منضاض وسائر
قوله على النصف في سائر الأحكام الممكن فيها التجزئة فهو قياس وما بعده اجمع (قوله عتية) مضموم
عتية بمهملة مضمومة مفتوحة فتحتية ساكنة لموحدة قبل آخره وحذف من جهة **بطلان**
(قوله بطلان) نعم ان كان فيهن من يحرم جمعه كأختين أو يحرم نكاحه كجوسية **بطل** فيه وصح
الباقى حيث لم يزد على الأربع في الحر ولا على اثنتين في العبد (قوله لم تحل له) أي لم يحل له وطؤها
ولو بالملك (قوله حتى تنكح) أي يوجد العقد فلا يكفي الوطء بالملك (قوله ويغيب) ولو في يومها أو
جنونها (قوله قبلها) بخلاف دبرها ولا بد من زوال البكارة ولو في غورها أو صغيرة يصير وطؤها
ولو أزالها بنحو أصبعه ثم وطئ بعده كفى لاعتكسه (تنبيه) لم يجعلوا الوطء في الدبر هنا كالتقبيل وهو
أحد المواضع التي فرقوا بينهما فيها وقد نظمها بعضهم بقوله :

والدبر مثل القبل في الاتيان لا الحبل والتحليل والاحسان
وفيئة الايلا ونفي العنة والاذن نطقا وافتراش القنة

وزاد بعضهم على ذلك بعض مسائل تراجع من محلها ولم يجعلوا الوطء بملك العيين كالوطء في العقد وقوامع
حقيقة لفظ النكاح والزواج في الآية الشريفة ولم يجعلوا استدخال المني كالوطء وقوامع مجاز لفظ النكاح
في الآية المتعين بحقيقة ذوق العسلة في الحديث وحكمة ذلك زيادة التنفير عن إيقاع إطلاق الثلاث
الحلف به فتأمل (قوله حشفته) ولو في نومه مع الانتشار ولا يكفي ادخالها مع عدم الانتشار لا إدخال بعضها
مطلقا ولا استدخال المني وبهذا علم أنه لا يحصل التحليل بالعقد من غير وطء بخلاف لما نقل عن ابن المسيب
 وغيره لا يجوز الاعتقاد عليه ولا العمل به ولو للشخص نفسه خصوصا مع النقل عنه أنه رجوع عنه وأنه قال لا يحل
لأحد أن يذنبه إلى الله أعلم (قوله لا طفلا) ولومع الانتشار والمراد به من لم يبلغ حدا يشتهى والا كفى ان
كان حراما مطلقا أو رقيقا باغا وشمل ما ذكرنا لو كان الواطئ حالة الوطء مجنونا أو مسلما في كفرة أو خنثيا أو كان
الوطء في حيض أو اسرام أو بحائل أو في عدة طارئة عليه أو في ظهار أو لصغيرة لا تشتهى أو لم ينزل أو مع ضعف
انتشار وان استعان على دخول الحشفة بنحو أصبعه لامع عدم الانتشار أصلا ولو في السليم فلا يكفي كما مر
والتحليل في الجن مع الانس مثله في الانس بناء على جواز مناهجهم الذي هو المعتمد وفي الكفار مثله في
المسلمين بناء على صحة نكاحهم الذي هو الراجح وتصدق في عدم الإصابة وان اعترف بها المحلل فليس للأول
تزوجها وتصدق في دعوى الوطء اذا أنكره المحلل أو الزوج كما تصدق اذا ادعت التحليل وان كذبها الولي أو
الشهود أو الزوج أو اثنان من هؤلاء الثلاثة لان كذبها الجميع ويكره نكاح من ظن كذبها فيه ولو رجح

[قوله لفيلان] حديث فيلان يفيد المنع في الابتداء بالأولى [قوله وأما العبد فلائنه على النصف من الحر]
قال القفال النكاح من باب الفضائل فكلا لا يلحق الحر فيه مرتبة النبوة لا يلحق العبد مرتبة الحر [قول
المن لم يحل له الخ] أي لم يحل نكاحها ولا وطؤها بالملك لو كانت أمة فاشتراها [قول المن ويغيب قبلها]
أي ولو في حال نومها أو نوم مذكورة في شرح البهجة [قوله من مقطوعها] لم يقل منه كما سلف له في باب الفصل
لأن ضمير حشفته هنا من عن ذلك [قول المن بشرط الانتشار] قال الزركشي ليس لواطء بشرط فيه
الانتشار الا هذا ونقل عن صاحب المطلب فيه أنه لا يشترط الانتشار بالفعل بل بالقوة ثم قال أعني الزركشي
قلت قد جزم الشيخ أبو حامد وأتباعه من العراقيين باعتبار الانتشار بالفعل وقوة كلام الرافعي تقتضيه
ولهذا قالوا ان الصبي الذي لا يتأتى منه الجماع لا يحلل فليحمل كلام النووي في المنهاج على إطلاقه اه
واعتمد شيخنا في شرح البهجة ما قاله الزركشي [قول المن لا طفلا] يريد إطلاقا لا يتأتى جماعه أما من يتأتى
جماعه وإن لم يكن بالنكاح فانه يحلل كما صرح به في شرح الارشاد وغيره وأما الطفلة التي لا تحتمل الجماع فان وطأها

وثلاث ودر باع وقال صلى
الله عليه وسلم لفيلان وقد
أسلم ونجته عشر نسوة
أسسك أربعا وفارق
سائرهن صححه ابن حبان
والحاكم وأما العبد فلائنه
على النصف من الحر وقد
أجمع الصحابة على أنه
لا ينكح أكثر من اثنتين
رواه البيهقي عن الحكم بن
عتية (فان نكح خسا
معا بطلن أو صرتا فالحامسة)
يبطل نكاحها (وتحمل
الأخت والحامسة في عدة
بائن لارعية) لأنها في
حكم الزوجة (واذا طلق
الحر ثلاثا أو العبد طلقتين)
قبل الدخول أو بعده (لم
تحل له حتى تنكح) زوجا
غيره (وتغيب قبلها حشفته
أو قهرها) من مقطوعها
(بشرط الانتشار) في
الذكر (وصحة النكاح
وكونه ممن يمكن جماعه
لا طفلا على المذهب فيهن)
وفي وجه قطع الجمهور
بخلافه أنه يحصل التحليل
بلا انتشار لشلل أو غيره
لحصول صورة الوطء
وأحكامه وفي قول أنكره
بعضهم يكفي الوطء

في النكاح الفاسد لأن اسم

النكاح بقاؤه وفي وجه
قتل الإمام اتفاق الأصحاب
على خلافه أن الطفل الذي
لا يتأتى منه الجناح يحلل
(ولونكح) الثاني (بشرط)
أنه (إذا وطئ طلق أو بانت)
منه (أو فلانكاح) بينهما
(بطل) النكاح لأنه ضرب
من نكاح المنعة (وفي
التطليق قول) أن شرطه
لا يبطل النكاح ولكن
يبطل الشرط والمسمى
ويجب مهر المثل ولونكح
بلا شرط وفي عزمه أن
يطلق إذا وطئ كره وصح
العقد وحلت بوطئه .

(فصل: لا ينكح من يملكها
أو بعضها ولو ملك زوجته
أو بعضها بطل نكاحه) أي
انفسخ لأن ملك الميكن
أقوى من النكاح لأنه
يملك به الرقبة والمنفعة
والنكاح لا يملك به الا ضرب
من المنفعة فسقط الأضعف

بالأقوى (ولا تنكح من
تملكه أو بعضه) ولو ملك
زوجها أو بعضه انفسخ
النكاح لأن أحكام النكاح
والملك متناقضة لأنها تطالبه
بالسفر الى المشرق لأنه
عبد ها وهو يطالبها بالسفر
معه الى المغرب لأنها زوجته
وإذا دعاها الى الفراش بحق
النكاح بعته في أشغالها
بحق الملك وإذا عذر الجع

بينهما بطل الأضعف وثبت الأقوى وهو الملك (ولا) ينكح (الحر) أمة غيره

الزوج عن التكذيب قبل أو رجعت هي عن الاخبار بالتحليل قبل عقد الزوج لا بعده
(فرع) رجعت من غيبته وادعى موت زوجته حل له نكاح نحو أختها أو رجعت إحدى الأختين
وإذا عت موت الأخرى لم تحل لزواج أختها التي ادعت موتها والفرق أن الزوج قادر على حل نحو
الأخت بنفسه بطلاق مثلا بخلافها (قوله في النكاح الفاسد) مرجوح فلا يحصل التحليل فيه ومثله
مالو اختل النكاح الصحيح كوطء في ردة أحدهما وإن عاد إلى الاسلام وكوطء في طلاق رجعي
كأن استدخلت ماء الحمل ثم طلقها رجعا ثم وطئها قبل الرجعة فلا يكفي وإن راجعها (قوله بشرط)
أي في العقد ويكره قصده ولا يبطل العقد .

(فصل) فيما يمنع النكاح من الرق وما يجوز معه وما يتبع ذلك (قوله لا ينكح) أي لا يصح أن يعقد على
من يملكها أو بعضها وإن قل (قوله ولو ملك) ملكا تاما بأن لا يكون خيار لواحد منهما مجلس أو غيره
حتى لو كان الخيار للمشتري وحده ثم انفسخ البيع لم يبطل النكاح . قال في المنهج وهذا محذور الملك التام وفي
شرح شيخنا كابن حجر موافقة ثم قال ابن حجر والموافق من حيث المعنى خلاف ذلك فراجعوه ويجوز الوطء
إن كان الخيار للمشتري وحده بالملكية أو للبائع وحده بالزوجية لبقائها وكبيع إن كان الخيار لهما لجهل
البيع وأشار بقوله انفسخ لدفع وهم بطلان عقده السابق (قوله لأنه يملك به الرقبة والمنفعة) هذان
لوجه القوة ولا يتوقف الحكم على ملكهما معا فالواو في كلامه بمعنى أولان ملكه الرقبة أو بعضها مانع وكذا
استحقاقه المنفعة أو بعضها بوصية أو وقف ولو مؤقتين أو بالخدسة كذا قاله شيخنا وقال ابن حجر بعدم
الفسخ في المؤقتة لأنها كالمتوجة ولم يرتضه شيخنا فعلم أنه لا أثر لملكها باجارة (قوله ولا تنكح من يملكه
أو بعضه) على ما تقدم وعلم من ذلك أن لها نكاح عبد أبيها أو ابنها وأن للابن نكاح أمة أبيه على المعتمد
وفارق عكسه وحده بشبهة الاعفاف على الولد وقيد ابن حجر المنع في العكس بالولد الموسر لأنه الذي يجب
عليه الاعفاف وسبق أن عن شرح شيخنا موافقة والتوجه هنا المنع مطلقا بدليل سقوط الحد عنه مطلقا
فراجعوه (قوله ولو ملكك) هو تميم للمستلة وهو على ما تقدم (تنبيه) قال ابن حجر ملك مكانه مثل
ملكه فلا ينكح سيده أمة وإذا ملك زوجة سيده انفسخ نكاحه كما يشير إليه الشارح ويحرم نكاح
المكاتب لأتمته كغيره بل يحرم عليه النسرى بها أيضا فراجعوه من محله (قوله ولا ينكح الحر) أي كامل
الحرية (قوله أمة غيره) أي التي لم يستحق منفعتها بغير نحو الاجارة كما سروا نعلق عتقها على تزويجها أو علق
عتق أولادها على ولادتها أو شرط حرية أولادها أرعت بعد الوصية بأولادها على المعتمد خلافا للخطيب

محلل على المذهب [قول المتن ولونكح الخ] على هذا حمل حديث لعن الله المحلل والمحلل له قال ابن عبد البر
المالكي في التمهيد لأن إرادة المرأة الرجوع إلى زوجها الأول إذا لم يقدح في العقد كما دل عليه حديث
امراء رفاعه وقوله صلى الله عليه وسلم تريد أن ترجعي الى رفاعه مع أن لها فيه حظا فالنكاح كذلك
والمطلق أخرى أن لا يراعى فلم يبق إلا أن يكون معنى الحديث إظهار الشرط فيكون كالمنعة في بطل وماروى
عن عمر لا أتى بمحلل إلا رجته محله التعليل لأنه صح عند عدم حد الجاهل بالتحريم فكيف بالتأول ولا
خلاف أنه لا رجوع عليه اه وهو مع حسنة بطرقه أن إرادة امرأة رفاعه العود المأخوذ من الحديث قد
يكون عروضا بعد العقد وليس في الحديث ما يقتضى سقها بل فيه قرينة على تأخيرها أعنى قولها
وانما معه مثل هدبة الثوب والله أعلم وقوله فالنكاح كذلك لعله فالنكاح حينئذ كذلك .

(فصل: لا ينكح من يملكها) مثل ذلك الموقوفة وإن قلنا الملك لله وكذا الموصى بمنفعتها قيل وبعبارة
المؤلف تشمل ذلك بجعل الملك شاملا للملك المنافع وقوله ولو ملك زوجته الخ محصل ما في الزكشي أن المؤثر
الملك التام فلا يضر في من الخيار وإن قلنا الملك للمشتري [قوله لأن ملك الميكن الخ] أي ولتناقض

الابشروط أن لا يكون تحت حرة) مسلمة أو كناية (تصلح للاستمتاع قبل ولا غير صالحة) له أن تكون صغيرة أو مجنونة أو مجنونة أو بر صله
أورثها لاطلاق الهى في حديث (٢٤٨) نهى أن تنكح الأمة على الحرة رواء البيهقي عن الحسن مرسلًا والأول بقيد

بالصالحة للاستمتاع نظرا
لغنى وقوله أمة غيره مقيد
بما سيأتى في فصل الاعفاف
أنه لا يحل له نكاح أمة ولده
وأمة كتابه (وأن يجهز عن
حرة) مسلمة أو كناية
(تصلح) للاستمتاع (قبل
أولا تصلح) له بأن لا يجدها
أولا يقدر على صداقها قال
تعالى ومن لم يستطع منكم
طولا أن ينكح المحصنات
الآية والمراد بالمحصنات
الحرائر وقوله المؤمنات
جرى على الغالب والوجه
المرجوح في غير الصالحة
كالقراء والرقاء يوجه
بحصول بعض الاستمتاعات
بها والمتولى بنى الخلاف
فيها على ائتلاف فيما إذا
كانت تحت والبغوى جزم
بجواز الأمة هنا مع الجواب
بأنه هناك (فلوقدر على
غائبة حلت له أمة إن لحقه
مشقة ظاهرة في قصدها أو
خاف زنا مدته) أى مدة
قصده والافلا تحل له الأمة
وضبط الامام المشقة المعتبرة
بأن ينسب محتملها في طلب
الزوجة إلى الاسراف
ومجازة الحد (ولو وجد حرة
مؤجل أو بدون مهر مثل)
وهو قادر عليه (فلا يصح

في هذه اذا تزوجها بمسوح أو الموصى له بأولادها (قوله إلا بشروط) أى ثلاثة وان عم الثالث الحرة
وغیره (قوله تحت حرة) ليس قيدا وسيأتى (قوله تصلح) أى عرفا لا بالنظر لطبعه ولو ما لا
كصغيرة أمن الزنا إلى صلاحها (قوله لا يحل له نكاح أمة ولده) وان سفل وقد مر ما فيه وأمة
مكتابه ولو كتابة صحيحة وقد مر أيضا (قوله بأن لا يقدر) أى بنفسه بماله أو بكسبه ولا بولده .
قال شيخنا كغيره ومحل في الولد الواجب عليه اعفائه بأن لم يملك كل منهما أو هما زائدا على ما يجب
بذله في الفطرة ما يبذل صداقا بقدر ما ترضى به الحرة وان زاد على مهر مثلها أو مثل لا تقة به (قوله
والمتولى بنى الخلاف الخ) أى اذا قبل الجواز اذا كانت تحت فيقطع بالجواز هنا والا فوجهان وبذلك
علم صحة قطع البغوى المذكور وفي ذلك اعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالمذهب (قوله فلوقدر على
غائبة) هو ظاهر فيمن ليست تحت وظاهر كلام الشارح أنها تحت ويؤيده نقل ابن حجر الأولى عن
بعض المتأخرين ولو جعل كلام المصنف شاملا لهما من حيث الحكم صح لاستوائهما فيه ولو لم ترض الغائبة
بالنقل إلى بلده فهي كالمعدومة قال شيخنا وكالغائبة زوجته المعتدة اذا خاف الزنا مدة العدة وكذا وادعت أنه
طلقها ثلاثا وأنكر وصارت تهرب منه اذا طلبها وكذا المتحيرة حيث منع من وطئها مع خوف العنت على
المرجوح السابق والزانية كعدمها أيضا (قوله بأن ينسب الخ) وان لم يكن في ذلك غرم مال والمراد من الاسراف
ومجازة الحد واحد وهو أن يحصل له لوم وتعيير من الناس بقصدها (قوله بمؤجل) أو بلامهر حلت له الأمة
فيهما شمل الموقصر الأجل وعلم قدرته عند الحلول فراجعه وفارق وجوب شراء ماء الطهارة في ذلك لما يلزم
هنا من مؤن النكاح بعده ور بما تنفسخ بعد فيعود ما كان لأجله الجواز (قوله أو بدون مهر مثل) لم تحل
له الأمة حيث قدر عليه وكذا بغيره المثل أيضا وخرج بذلك الزيادة عليه وان قلت الزيادة وقدر عليها أى فله
نكاح الأمة نعم ان ساوى الأ كثر ما يطلبه سيد الأمة قديم الحرة عليها وجوبا ولا يلزمه قبول هبة المهر ولا
التكسبه (قوله وهو قادر عليه) قال شيخنا ليس قيدا أخذنا من العلة وفيه نظر لأن غير القادر أولى
بجواز الأمة من المؤجل فراجعه (قوله ضعف شهوته) وكذا الوساوت تقواه ولو من حياء أو صهوة وكذا
محبوب وممسوح بخلاف الخصى والعين اذا خاف العنت والمراد بخوف العنت عمومها فلا خافه من أمة بعينها
أحكامهما فلا يرد شراء العين المؤجرة [قول المتن إلا بشروط] أى وعند اجتماعها قبل يستحب لقوله
تعالى فانكحوهن باذن أهلهن وقيل الأمر للإباحة بدليل وأن تصبروا خير لكم الأول لابن السمعاني
والثاني للزركشى هذا الشرط الأول مستفاد من الآية بقياس الأولى . وقول المتن حرة الأحسن
منكوحه [قول المتن تصلح للاستمتاع] في فتاوى البغوى يعتبر أن لا يجد مهر حرة وسط لا يجوز
ولا قبيحة [قول المتن قبل ولا غير صالحة] مدخول الواو المذكورة مفرد وهو معطوف على جملة
تصلح لأنها في تأويل المفرد . وأما الواو فالظاهر أنها واو التلقين كما في قوله ومن ذريتي وذلك لأن
المتعاطفين هنا أحدهما القائل والآخر الآخر [قوله لاطلاق النهى] أى ولا مكان الوطء في غير الفرج [قول المتن
وأن يجهز عن حرة] وذلك يصدق بأن يقدر على المهر ولا يجد من يرغب فيه ومثله لو كان المال غائبا [قوله
ومن لم يستطع] قال الشافعى رضى الله عنه لا أعلم الآن أحدا يجهز عن طول حرة [قوله فيما إذا كانت تحت]
قاله الرافعى وأولى بالجواز [قوله إلى الاسراف] أى وان لم يكن في ذلك غرم مال هذا ما ظهر من كلامهم
[قول المتن أو بدون مهر مثل] أى بخلاف ما لو رضيت بلا مهر فان الأمة تحل لوجوبه بالوطء

حلت أمة في الأولى دون الثانية) لأنه في الأولى قد لا يقدر على المهر عند حلوله وفي الثانية قادر على نكاح حرة ووجه الثاني [قول
في الأولى تمكنه من نكاح حرة وفي الثانية النية بالنقص] وأجيب بأن المنة فيه قليلة لجرى العادة بالمساحة في المهور (وأن يخاف زنا) بأن قلب
شهوته يضيع تقواه بخلاف من ضعف شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أى الزنا وأصله المشقة سمى به الزنا لأنه سمي

الأخرى وصل من هذا الشرط أن من تحت أمة لا ينكح أخرى (فلأمكنه تسر) بشراء أمة (فلا خوف في الأصح) فلا يحل له نكاح الأمة والثاني يحل لأنه لا يستطيع طول حرة وهذا هو الشرط في الأمة ولو قال المصنف كالحرم لم ينكح الأمة كان أحسن فان الخلاف في ذلك لافي الخوف في القطع بانتفائه (واسلامها) فلا تحصل الكتائية للحرم المسلم لقوله تعالى فمن مملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات (وتحل الحرة عبد كتابيين أمة كتابية على الصحيح) لاستوائهما في الدين والثاني يقول كفرها مانع من نكاحها (للعبد مسلم في المشهور) لأن كفرها مانع من نكاحها والثاني تحل له لاستوائهما في الرق ولا بد في حل نكاح الحر الكتائي الأمة الكتائية من أن يخاف زنا ويفقد الحرة كما فهمه السبكي من كلامهم وإن لم يصرح به الرافعي ولا غيره (ومن بعضها رقيق كرققة) فلا ينكحها الحر الا عند اجتماع الشروط المذكورة (ولونكح حرة بأمة بشرطه ثم أسير أو نكح حرة لم تنفسخ الأمة) لقوة الدوام

ليها ليا لم يجوز نكاحها وإن فقد الطول على المعتمد (قوله في الحد في الدنيا) أي شأنها ذلك وإن لم يوجد وكذا العقوبة في الآخرة وظاهر كلامه أنه يعاقب وإن حد وفيه تفصيل يطلب من محله مرتب على أن الحدود جوارب أزواج (قوله لا ينكح أخرى) نعم يجوز لغيبه كالتى تقدمت ولولأربع أماء (قوله لأنه لا يستطيع الخ) صريحه أن محل الخلاف في ثمن ليس قدر طول حرة وأنه إن كان قدره لم تحل الأمة قطعا أوزاندا عليه حلت قطعا وليس كذلك لأن القدرة على التسرى مانعة من نكاح الأمة مطلقا (قوله ولو قال الخ) صريح في أن عبارة المحرر أولى وفيه نظر إذ لا يصح القول بالحل مع انتفاء شرطه الذي هو الخوف فلو جاز خلاف في كل بل عبارة المصنف أولى لافادتها ترتب الحل وعدمه على الخوف وعدمه فيستفاد من عدم الخوف عدم الحل دون عكسه ولعل هذا ملحظ المصنف فلا زالت سحائب الرحمة والغفران تنهل على ترى قبره مدى الزمان (قوله واسلامها) مجرور عطف مصدر صريح على مؤول بدل من شروط ويجوز غيره ولا يشترط اسلام سيدها على الأصح وهذا في العقد بالنكاح والا فله مسلم الحروطه أمته الكافرة إن كانت عن محل نكاح خواتمهم كما في العباب وسيأتي قريبا (قوله للحر) قيد به لأنه محل الاتفاق أخذا بما بعده (قوله لقوله تعالى الخ) وكانت دليلا للحركة كالمالك فيها (قوله ولا بد الخ) محله إذا ترفعوا لينافسقط ما بعضهم هنا (قوله كما فهمه السبكي) هو المعتمد وتقييده بالكتابيين لقوله أمة كتابية والا فلا يتقيد (قوله كرققة) أي من حيث اعتبار الشروط في نكاحها كما أشار إليه الشارح لأنه يجب تقديمها على كاملة الرق لأن ولد المبعضة

[قول المتن فلأمكنه تسر] أي والفرض أنه عاجز عن طول حرة كما صرح به الشارح في توجيهه مقابل الأصح [قوله بشراء أمة] خرج ما لو كانت الأمة في ملكه فإنه لا يتزوج بأمة في هذه الحالة قطعا قاله الزركشي [قوله وهذا هو الشرط في الأمة] هذه العبارة تقتضي انحصار الشرط فيما ذكر من الهجز عن طول الحرة دون خوف الزنا ويجب أن معنى كلامه أن من خاف الزنا لا يشترط فيه سوى الهجز عن طول الحرة لا الهجز عن التسرى والله أعلم [قول المتن واسلامها] مرفوع وهو من عطف المصدر الصريح على المصدر المنفصل من أن والفعل [قوله فلا تحل كتابية] لا يخفى أن الكلام في النكاح وأما التسرى بها فإثنا وانما لم تحل الكتائية لأنه اجتمع فيها نقص الكفر والرق فكانت كالحرثة الوثنية اجتمع فيها الكفر وعدم الكتاب ثم اذا قلنا بالقديم وهو أن العربي لا يجري عليه رق فلا يشترط في حق العربي في المسلم سوى الاسلام [قول المتن على الصحيح] يظهر فائدة الخلاف في التأنيم وفيها لو طلبوا من قاضينا أن يزوجه لأحد منهما ثم الخلاف في العبد مرتب على اختلاف في الحر وأولى بالجواز [قوله لأن كفرها مانع الخ] أي فكانت كالمرتدة وقوله لاستوائهما في الرق أي ولا يضر الاختلاف في الدين كما ينكح الحر المسلم الحر الكتائية [قوله الكتائي] أي الحر قال الزركشي وظاهر القرآن خلاف ذلك قال وكذا المعنى فإن الكافر غير الكامل يرق بالأسر والكامل يتخير فيه الامام فيبعد النظر هنا للمعنى الملاحظ في الحر المسلم [قوله كما فهمه السبكي الخ] هذا قد يشكل عليه ماسيأتي من أن أمن الزنا والبسار اذا قارنا عقد الكافر ثم أسلم لا يقدح إلا اذا كان مقارنا بعد ذلك لاجتماع الاسلامين فإنه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لا أثر عند مقارنة العقد مع أحد الاسلامين كغيره من المفسدات كالأعدة ونحوها [قول المتن ثم أسير الخ] لو زال العت بتعين مثلا قال الغزالي قد وافق الزنى هنا على عدم الانقاسخ وخالف في الصورتين يعني اللتين في المتن [قوله لقوة الدوام] أي وكما في الردة والغرة والاحرام وقال الزنى ينفسخ في الصورتين إلحاقا لنكاح الأمة بكل الميتة وأشار الشافعي الى جوابين جواز نكاح الأمة في الجلالة وكون أكل الميتة بعد زوال الضرورة أمرا ابتدائيا بخلاف التزويج ولهذا لا يبحث باستدامته .

ولو جمع من لا تحل له أمة حرة وأمة بقدر (كان يقول لمن قال له زوجتك بنتي وأمتي قبلت نكاحهما) (بطلت الأمة) قطعاً لا تنفاد شروط نكاحها (لا الحرة في الأظهر) نفيها للصفة والثاني تبطل الحرة أيضاً فراراً من تبعض العقد ولو جمعها من تحل له الأمة بعقد كأن رضى بها الحرة بتأجيل المهر بطلت الأمة قطعاً لأنها لا تقارن الحرة كما لا تدخل عليها ولا تستفاد عنها وفي الحرة طريقتان أرجحهما في الشرح الصغير أنه على القولين والثاني القطع بالبطلان (٢٥٠) لأنه جمع بين امرأتين يجوز أفراد كل منهما فيمتنع الجمع بينهما كالأختين وفرق

الأول بأن نكاح الحرة أقوى من نكاح الأمة والأختان ليس فيهما أقوى قال في الروضة ولو نكح أمتين في عقد بطل نكاحهما قطعاً كالأختين (فرع) ولد الأمة المنكحة رقيقاً لما لكها تبعاً لها وإن كان زوجها الحر عربياً وفي قول قديم أن ولد العربي حر وهل عليه قيمته كالغريب أو لا شيء عليه رضا سيدها حين زوجها عربياً قولان .

(فصل: يحرم على المسلم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية ونحل) له (كتاتية) قال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وقالوا المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (اكن نكراه) كتاتية (حرية) لما في الإقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم وقد تسترق وهي حامل منه ولا يقبل قولها أن حلها من مسلم (وكذا)

ينعقد بعضها على الراجح بقدر ما فيها من الحرية والرق ويجب تقديم قليلة الرق على كثيره وتقديم من علق حرية أولادها بولادتها على غيرها وتقديم أمة أبيه على أمة أجنبي للحكم بعقده على أبيه (قوله ولو جمع من لا تحل له) قيد بمحل الخلاف وسيد ذكر مقابله (قوله حرة صالحة أولاً) على المعتمد وتصوير الجمع بقوله بنتي وأمتي لأجل اللفظ المذكور في كلام المصنف أولاً أجل الخلاف ومثله عكسه وقيل بالبطلان فيه لتقديم الباطل والعطف عليه ولو قال زوجتك هاتين أو نحوه فكلاً أولاً وخرج بعقد ما لو جمعها بعقدين وقدم الأمة فيصح فيها ومنه ما لو قال زوجتك الأمة بكذا والحرة بكذا فقبلهما لأن التفصيل بعد العقد (قوله لأنها الخ) ظاهر اختصاص الحكم بالحرة الصالحة وليس مراداً كما تقدم (قوله على القولين) والأظهر منهما الصحة في الحرة كما س (قوله بالبطلان) أي في الأمة والحرة (قوله ولو نكح) أي الحر كما س أما الرقيق فالجمع فيه صحيح مطلقاً (قوله في عقد) فإن كان في عقدين صحف الأولى إن حلت له الأمة والباطل فيها كالثانية (قوله رقيق لما لكها) وله حكمها فيمتنع نحو بيع ولد المستولدة كأمه (قوله تبعاً لها) فله من ولد المبيعة بقدر حصته فيها وتقدم أنه ينعقد بعضها كأمه (قوله قولان) أحدهما الثاني على هذا القديم والله أعلم .

(فصل) فيمن يحرم نكاحها أولاً من الكفار للمسلمين أو للكفار وما يتبعه (قوله يحرم) أي ولا يصح (قوله على المسلم) ومثله الكافر لكن إن ترفعوا إلينا والافلا يتعرض لهم (قوله نكاح) ومثله التيسري (قوله وتحل له) أي المسلم وكذا لغيره ما عدا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم فيحل له التيسري لا النكاح وفي عبارة بعضهم أن بقية الأنبياء كذلك فليراجع (قوله لكن نكراه) أي إن لم يرج إسلامها ووجد مسلمة ولم يخف العنت والافلا كراهة بل يسن في الأولى والكراهة فيها أشد منها في الذمية أخذاً من الخلاف الآتي (قوله على الصحيح) ومقابله لا كراهة لأن الاستفراش إهانة ولم يذكروا الشارح ولعله لوجود مثله في الحرية ولم يقولوا فيها به فراجع (قوله قبل بمعنى) سواء المصور وغيره وقيل الصنم ما كان من حجر مصور والوثن ما كان من نحو نحاس كذلك (قوله يهودية أو نصرانية) ويثبت ذلك بما ثبت به علم آباؤها الآتي وكذا بقولها عند شيخنا الرمي وفيه نظر (قوله لا تمسك بالزبور) لداود وصحف شيت وهي خمسون صحيفة وادريس وهي ثلاثون صحيفة وإبراهيم وهي عشر صحائف على الأصح والعشرة الباقية من المائة أزلت على موسى قبل التوراة وقيل أزلت على آدم (قوله والأشبه) هو المعتمد

[قوله كأن يقول الخ] أي بخلاف ما لو قال زوجتك بنتي بألف وأمتي بمائة فقبل البنت ثم الأمة فانه يصح في البنت قطعاً ولو اقتصر في مسألة الشارح على قبول البنت فالظاهر جريان الخلاف في الحرة أيضاً نظراً للإيجاب [قوله وفي قول قديم الخ] على هذا القول لا يشترط في نكاح العربي للأمة سوى إسلامها

(فصل: يحرم نكاح الخ) [قول المتن وتحل له كتاتية] يستثنى النبي ﷺ فلا تحل له الكتاتية إلا بملك الميمن [قوله لأنه يخاف الخ] أي ويخاف أيضاً على ولده منها الفتنة والثاني لا كراهة لأن الاستفراش إهانة وهذا الثاني لم يذكروا الشارح [قول المتن يهودية أو نصرانية] أي لقوله تعالى إنما أزل الكتاب

نكراه (نعمية على الصحيح) لأنه يخاف من الميل إليها الفتنة في الدين وقوله ومجوسية ظاهره العطف على وثنية وهو مبنى على أحد القولين إن المجوس لا كتاب لهم . والأشبه أنه كان لهم كتاب وبدلوه فرفع لكن لا تحل منا كحتم لأنه لا كتب بأيديهم الآن ولا نتيقنه من قبل فنحنط ويحتمل أن يعطى على من فيوافق الأشبه والوثنية عابدة الوثن ومثلها عابدة الشمس والنجوم والصور التي يستحسنونها والوثن والصنم قبل معنى واحد وقيل الوثن ما كان غير مصور والصنم ما كان مصوراً (والكتاتية يهودية أو نصرانية لا تمسك بالزبور وغيره) كصحف شيت وادريس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحل منا كحتمها قطي

لأن ما ذكر لم يخل بنظم
 يدرس ويتلى وانما الوحي
 إليهم معانيه وقيل لأنه حكم
 ومواعظ لأحكام وشرائع
 (فان لم تكن الكتابية
 إسرائيلية) أي من ولد
 إسرائيل وهو يعقوب
 عليه الصلاة والسلام
 (فلا يظهر لها) للمسلم (ان)
 علم دخول قومها في ذلك
 الدين) أي دين موسى أو
 عيسى عليهما الصلاة
 والسلام (قبل نسخه
 وتحريفه) لتسكهم بذلك
 الدين حين كان حقاً (وقيل
 يكتفي) دخولهم في ذلك الدين
 (قبل نسخه) سواء دخلوا
 قبل تحريفه أم بعده لتسكهم
 بالدين قبل نسخه والثاني
 لا يعمل مع وجود الشرط
 المذكور لا تنافي النسب إلى
 إسرائيل ولو كانت من قوم
 علم دخولهم في ذلك الدين
 بعد تحريفه ونسخه كمن
 يهود أو نصر بعد بثة
 نبينا عليه أفضل الصلاة
 والسلام فلا يعمل وكذا من
 يهود بعد بثة عيسى عليه
 أفضل الصلاة والسلام في
 الأصح وكذا لو كانت من
 قوم لم يعلم أنهم دخلوا في
 ذلك الدين قبل التحريف
 أو بعده أو قبل النسخ أو
 بعده لا يعمل أخذاً بالاحتياط
 أما الإسرائيلية فتعمل من
 غير نظر إلى أن لها
 دخلوا في ذلك الدين قبل
 تحريفه أو بعده وقبل

(قوله أوحى إليهم) أي الأنبياء معانيه فعبروا عنها بألفاظ من تلقائهم وبذلك سقطت حرمة فهو
 كالأحاديث المروية عندنا كذا قالوه ولا يخفى على ذي مسكة عدم صحته لأن مثل ذلك لا يسمى إزالا
 فيبطل قولهم الكتب المنزلة من السماء كذا ولأنه يلزم عليه أن جميع ما يقوله النبي معدود من كتابه
 لأنه لا ينطق إلا عن الوحي ولا قائل به فالوجه أن يقال إن جبريل نزل عليهم بألفاظ من عند الله إما
 بالعربية كما هو الأصح من قولين وهم يعرفونها لأنها سر كوزة في طباعهم أو أن الله قد ألهمهم معانيها
 لأنهم لا يعرفونها فعبروا عنها بألفاظ توافق قومهم وإما بألفاظ من لفظهم لكنهم لم يؤمروا بالتقيد
 بها فعبروا عنها بما يوافق طباع قومهم فتأمل ذلك فانه مما لا يجوز العدول عنه والله الموفق (قوله)
 وقيل لأنه حكم) جمع حكمة ومواعظ جمع موعظة والأقرب فرق القفال بأن في الكتابية قصا واحدا
 وهو الكفر وفي غيرها نقصين الكفر وفساد الدين واستشكل القول بالفساد لأنه يبعد أن يقال نزل
 فاسدا وان أراد به الآن ورد أن التوراة ونحوها كذلك والجواب بأن تسكهم به فاسد لأنهم لم يؤمروا
 باتباعه فيه نظر ولا يستقيم فراجع (قوله فان لم تكن الخ) صريح في أن الإسرائيلية تكون من
 اليهود ومن النصارى فانظره (قوله إسرائيل) معناه عبد الله وكذا كل ما أضيف إلى إيل الذي هو اسم
 الله بالعبرانية نحو جبرائيل وميكائيل وإسرافيل (غائدة : مهمة) اسم الله بالعربية الله وبالعبرانية ايل
 وآيل وإيلا وبالسريانية ايلأو عيلأو بالفارسية خدای وبالجزرية نندك وبالرومية شمخشاو بالهندية
 مشطيشا وبالتركية بيات وبالتفاجية أغان بفين محبة بعد همزة مضمومة وبالفارسية تسكري
 وبالتغرية بمجتمين ومهملتين بعد الفوقية أله بهمزة ولام مضمومتين والله أعلم (قوله وان علم)
 أي بعد التواتر أو بعدلين أسلمانهم لا يقول الزوجين أو العاقلين على المعتمد (قوله دخول قومها)
 أي دخول أصولها سواء الذكور والإناث من جهة الأب والأم قاله شيخنا الرملي والمراد اعتبار من نسب
 إليه من هؤلاء قال شيخنا وان خالفه غيره ولعمري بعده وفي ابن حجر مخالفة لبعض ذلك وتبعه شيخنا في
 شرحه ثم ضرب عليه بالقلم وانظر لو نسبت إلى أبي بن خلفين في الدخول والوجه فيها المنع تقليبا للمانع (قوله)
 أم بعده) أي التحريف ولم يجتبوا الحرف والاحتمال قطعا (قوله ولو كانت) أي غير الإسرائيلية وهذا
 المحترز عنه بقوله قبل نسخه وتحريفه وسيأتي أن الإسرائيلية كذلك في هذا الفرد (قوله كمن يهود) أي
 وأصوله يهود أو تنصر وأصوله نصارى والأفهوم من المتنقل وسيأتي كذا قاله بعضهم فخره وقديراد هنا
 الأعم والانتقال الآتي إنما هو بعد وجود الإسلام (قوله بعد بثة نبينا الخ) لأنها ناسخة للشرعيتين
 المذكورتين كسائر الشرائع قبلها (قوله بعد بثة عيسى) لأنها ناسخة لشرعة موسى عليهما الصلاة
 والسلام وخرج بهذه الشرائع الثلاثة ما بينها ما قبلها فليس ناسخا لغيره فلا يعتبر تسك به ولا عدمه فلا يضر
 انتقاله من التوراة إليه وذلك علم أنه لا يخالف ما قيل إن المتمسك بزبور داود وهو بين موسى وعيسى لا يعمل
 المنسوبة إليه اتفاقا لأنه فيمن تسك به ابتداء (قوله وكذا لو كانت الخ) هو المحترز عنه بقوله علم وهذا عمل
 مخالفة غير الإسرائيلية لها (قوله من غير نظر) أي في حالات عدم العلم المذكورة قبلها أما من علم دخول
 من نسب إليه من أصولها في شرعة بعد نسخها فلا يعمل كغيرها من علم دخول من نسب إليه في شرعة
 قبل نسخها فتعمل بالأولى من غيرها (قوله أو بعده) أي التحريف ظاهره سواء تجنبوا الحرف أو لا

على طائفتين من قبلنا وقوله لامتسكة الخ أي وان كان الأصح نقر بهم بالجزية [قوله لأن ما ذكر الخ]
 عبارة الزركشي عن هذه لأنها رحي وليست بكلام الله تعالى وتعبير الشارح أحسن فان الذي قاله عمل تأمل
 [قول المتن فان لم تكن الكتابية إسرائيلية] قال الزركشي كلوروم [قوله لتسكهم بذلك الدين] ما يدل
 على اعتبار الدين وان تحلف النسب إلى إسرائيل صلى الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل

نسخه لتعرف نسبها أما
بعد النسخ بيعة نبينا عليه
أفضل الصلاة والسلام فلا
تطرق فيه الاسرائيلية
غيرها (والكتابية
للمسكوة كسلة في نفقة
وقسم وطلاق) بخلاف
التورث (ونجبر على غسل
حيض ووقاس) ان امتنع
منه لتوقف الحل عليه
ويقتصر عدم النية للضرورة
كفي المسلة المجنونة (وكذا
جناية) أي غسلها (وترك
أكل خنزير) نجبر عليهما
(في الأظهر) لما في كل
الخنزير وترك الفسل من
الاستقذار وترك التنظيف
والثاني لانجبر على ذلك لأنه
لا يمنع الاستمتاع (ونجبر
هي ومسلة على غسل ما
نجس من أعضائهما)
ليتمكن من الاستمتاع بها
(وتحرم متولة من وثني
وكتابية) لأن الانساب
الى الأب وهو عن التحمل
منا كعته (وكذا عكسه)
أي تحرم متولة من كتابي
ووثنية (في الأظهر) تقليبا
للتحريم والثاني لا تحرم
لأن الانساب الى الأب
وهو عن تحمل منا كعته
(وان خالف السامرة)
وهي طائفة تعد من اليهود
(اليهود والصابئون) وهم
طائفة تعد من النصارى
(النصارى)

(قوله أما بعد النسخ) أي بعد العلم بدخول من نسب اليه من آباؤها بعد النسخ كما قدم وهذا من أفراد المحترز
عنه بقول المصنف قبل نسخه فاحتفظ بهذه القيود التي أهلها المصنف والشارح هنا (قوله نفقة)
بالمعنى الشامل للكسوة وغيرها (قوله بخلاف التورث) وكذا الحد بقذفها (قوله ونجبر) أي ويجبرها
الزوج بخلاف عكسه (قوله لتوقف الحل عليه) أي على الفسل من الحيض والنفاس وهذا يقتضي أنه لو كان
حفيار يرى الحل أو عكسه لم تجبر وليس كذلك فالعلة للأغلب أو لما شأنه ذلك (قوله ويقتصر عدم النية) أي
منها فيجب أن ينوى الزوج عنها كما يجب عليها أن تنوى عند عدم الامتناع ومثلها المجنونة على المعتمد (قوله
فتجبر عليهما) أي على غسل الجنابة وترك أكل الخنزير ولو معتدة أو رتقاء أو قرناء أو متعيرة أو الزوج
ممسوحا وكذا جميع ما يأتي (قوله على غسل ما نجس من أعضائهما) أي الكافرة والمسلة ولو نجاسة معفوا
عنها أو مغلظة بالسبع مع الترتيب ويجبران على إزالة الأوساخ من ثيابهما ولو طاهرة وكذا بدنيهما وكذا إزالة
رجح ذي ربح كربه أو لونه وعلى ترك أكله كبصل وثوم ومسكرو ولو نبيذ أو على إزالة ظفر أو شعر ولو من لحية
نبت لها وان كان لا يجب عليهما إزالتهما بغير أمره وان قصدت التشبه بالرجال كما قاله شيخنا (قوله ونجبر
متولة) أي بين من تحمل ومن لا تحمل وكذا ستوله كذلك ومثلها المتولدين آدمي وبهيمة ولو على صورة
الآدمي ذكر أو أنثى أيضا (قوله تقليبا للتحريم) وان بلغت واختارت دين الكتابي على المعتقد
(قوله وان خالف) ولو احتمالا (قوله السامرة) نسبة الى السامري عابد البهل (قوله والصابئون) جمع
صابئ بهمة بعد الموحدة أوتر كهوا لوقال الصابئة لكان أولى لأنه عطف على السامرة وهو نسبة الى صابئ
عم نوح عليه السلام وقيل هو بمعنى المنقل من دين الى آخر من صاب بمعنى رجع وقال بعضهم ان النسو بين
يا أهل الكتاب والروم ليسوا من بني اسرائيل فقد اعتبر الكتاب وجعلهم من أهله [قوله أما بعد
النسخ بيعة نبينا الخ] هذا الكلام يقتضي أن الدخول في شأن الاسرائيلية قبل بيعة نبينا صلى
الله عليه وسلم لا يضر ولو بعد النسخ لشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم وقد يلتزم ذلك لشرف
نسبها وعبرة الروضة صريحة في ذلك حيث قال بل لا يحرم من الاسرائيليات إلا من علم دخول آباؤها
بعد النسخ بيعة نبينا صلى الله عليه وسلم انتهى . وههنا سؤال وهو أن هذا الكلام كما ترى يقتضي
أن الاسرائيليات تنقسم الى من تحمل وتحرم وأن مابه التحريم من الدخول بعد بيعة نبينا صلى الله
عليه وسلم أمر ممكن في حقها وحينئذ فكيف يجتمع ذلك مع ما قلناه الزركشي عن امام الحرمين
حيث قال قال الامام من ضرورة كونها من ولد اسرائيل أن يكون أول آباؤها دخل في الدين وهو غير
عمر فيجتمع شرف النسب والتعلق بالدين قبل التغيير انتهى . وكأنه رحمه الله بنى كلامه هذا على أن
سائر بني اسرائيل آمنوا بموسى صلى الله عليه وسلم قبل التحريم لم يتخلف أحد منهم وفيه نظر فيجوز
تخلف بعضهم فالخلق ما قاله الشيخان والله أعلم اذا المراد بالأباء مطلق الأصول ولو جده ذكره في شرح
الارشاد [قول المتن في نفقة] عبارة الشافعي رضي الله عنه في المختصر هي كسلة فيهما وعليها الاثوار
وهي أحسن [قوله ويقتصر عدم النية الخ] قال الزركشي قطع التولي يعني عند عدم الامتناع بأنه لا بد من
نيتها ورجحه في التحقيق أما اذا امتنع فيفسلها الزوج ويستقيحها وان لم توجد نية وقيل ينوى عنها
وهو ضعيف كذا قاله في شرح المهذب قال يعني في شرح المهذب ولو امتنع المسلة ففسلها فها راحلت
وهل يقتصر الى نية الزوج الظاهر أنه على الوجهين في المجنونة ورجح في التحقيق اشتراط نية الزوج
في المجنونة انتهى كلام الزركشي [قول المتن في الأظهر] هذان القولان جاريان في اجبار المسلة على
الفسل من الجنابة [قول المتن على غسل ما نجس من أعضائهما] ينبغي أن يكون الثوب المتجسس لو ذلت
الرايحة الكريهة كذلك [قوله تقليبا للتحريم] لم يقلوا غل ذلك في المتولد بين مسلم وكافر لأن الاسلام يلو

في أصل دينهم حرم من والاخلا) أي وان لم يخالفهم في الأصول وإنما خالفهم في الفروع فتجاوزنا كحتم وما نقل عن الشافعي من قولين منا كفة السامرة والصابئين محمول عند الجمهور على التفصيل المذكور المنصوص عليه في مختصر المزني وقد قل أن الصابئين فرقان فرقة توافق النصارى في أصول الدين وأخرى تخالفهم وتعد الكواكب السبعة وقضيف الآثار إليها وتنفي الصانع المختار وقد أفتى الاصطخري بقتلهم لما استفتى القاهر الفقهاء فيهم (ولو تهود نصراني أو عكسه) أي (٢٥٣) نصر يهودي (لم يقر في الأظهر) لأنه أحدث ديننا باطلا

بعد اعترافه ببطلانه فلا يقر عليه كما لو ارتد المسلم والثاني بقر لتساوي الدينين في التقرير بالجزية (فان كانت امرأة لم تحمل لمسلم) فترى يعا على أنه لا يقر (فان كانت منكوحته) أي المسلم (فكردة مسلمة) فان كان اليهود أو النصر قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده توقفت على انقضاء العدة (ولا يقبل منه إلا الاسلام) لأنه أقر ببطلان ما انتقل عنه وكان مقر ببطلان المنتقل اليه (وفي قول أودينه الأول) لتساوي الدينين في الحكم ولو أن الاسلام على القول الأول أو الاسلام ودينه الأول جميعا على القول الثاني ففي قول أوجه يقتل والأشبه لا بل يلحق بأمته (ولو توثق) يهودي أو نصراني (لم يقر وفيما يقبل) منه (القولان) أحدهما الاسلام فقط والثاني هو أودينه الأول وفي تلك أو مساو به فان كانت امرأة تحت مسلم تنجزت الفرقة قبل الدخول أو توقفت بعده

لم نوح هم الفرقة الذين يعبدون الكواكب الآتي ذكرهم (قوله في أصل دينهم) وهو النبي والكتاب والفروع ما عداها فأصل دين اليهود موسى والتوراة وأصل دين النصارى عيسى والإنجيل (قوله فتجاوز منا كحتم) لأنهم كبتدعة الاسلام فم ان كفرهم اليهود والنصارى مع ما نحل منا كحتم كافي الروضة عن الامم (قوله وأخرى تخالفهم) وهم أقدم من النصارى ولا مانع من موافقة بعض صابئة النصارى لهم وعليه يحمل ما نقل عن الرافعي (قوله وتنفي الصانع المختار) وهؤلاء لا نحل منا كحتم ولا يبيحهم ولا يقرون بالجزية (قوله بقتلهم) أي عباد الكواكب من الأقدمين مع ما انضم اليهم في ذلك من النصارى كما صر (قوله لما استفتى القاهر الفقهاء فيهم) فبنوا له مالا كثيرا فذكرهم (قوله ولو تهود الخ) ولو قبل بلوغه أو بعد عقد الجزية به ولا نعقله ان علم انتقاله وكذا يقال فيما يأتي (قوله لم يقر) لكن يبلغ ما منه ثم هو حر في ان ظفر نابه جاز لنا قتله فان أسلم قبلناه (قوله بعد اعترافه) أي ولو حكما فلا ينافي ما صر (قوله لم تحمل لمسلم) خرج به الكافر فان لم ير حلها فكالسليم والاحتله قاله شيخنا وهذا يقتضي أنها تقرر وهو يخالف ما تقدم فهو إما مستثنى أو محمول على ما قبل الظفر بها أو نحو ذلك أو المراد بيان حكمها لو بقيت (قوله توقفت الخ) ولا تنفقه لها وان أحلت في العدة (قوله والأشبه لا) هو المعتمد كما تقدم (قوله وفي ثالث) فيه اعتراض على المصنف ولا يجرى هذا القول فيما صر لعدم ما يساوي أحد الدينين (قوله ويتعين الاسلام) ولا يأتي هنا القولان السابقان (قوله لا تقرر) قيد أخرج حل الكناية (قوله ولا من الكفار) ولو صر ندامتها (قوله معا) المراد منه وجود الردة منهما ولو بلا معية ومن رده ما لو قال لزوجه يا كافرة مريدا حقيقة الكفر لان أراد الشتم أو أطلق مثلا وغير الزوجين في هذا كذلك ولو قال لغيره لست مسلما لم يكفر لزعم المعتزلة وجود واسطة (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر وفي معناه استدخال المني في القبل (قوله وقف) لأنه اختلاف

ويطلب [قوله وقد نقل الخ] هذا لا ينافي كلام المتن لأن القرض من هذا الاعلام بما نقل أن الصابئين فرقان وأن الفرقة الثانية تعبد الكواكب السبعة الخ قال بعضهم في هذه الثانية أنها أقدم من النصارى [قول المتن لم يقر] بحث الزركشي اختصاص ذلك بمن صدر منه ذلك في غير الحراقة أخذ من قولهم إذا امتنع من الاسلام ألحق بأمته قال ما لو تهود النصراني في دار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها والله أعلم . قلت وقوله لمصلحة قبولها يشعر بأنه لو كان أسرا لم نحل منا كحتمها [قول المتن وفي قول أودينه الأول] ليس المراد على هذا تخييره بينهما لأن الباطل لا يؤمر به ولكن نقول له لا يقبل منه إلا الاسلام فان باذروا رجوع الى دينه الأول ترك . وعن أبي هريرة لا مانع من التخيير وليس دعاء الى الكفر بل هو اجابو عن حكم الله تعالى كما أن الدعاء الى الجزية ليس رضا بالكفر [قوله لتساوي الدينين] راجع من قول المتن الا الاسلام أودينه الأول [قول المتن ويتعين الاسلام] فان أتى قتل أي بعد الإلحاق بأمته ان كان له أمان [قوله فان أتى أي المرتد] قوله قتل [الضمير في راجع لقول المتن كسمل ارتد] قوله ولا من الكفار [هو شامل للمرتد وهو كذلك] [قول المتن تنجزت الفرقة] حكى الماوردي في ذلك الاجماع . قلت لكن خالف أبو حنيفة في المعية

على انقضاء العدة (ولو تهود وثني أو نصر لم يقر) لانتقاله عما لا يقر عليه إلى باطل والباطل لا يفيد فضيلة الاقرار (ويتعين الاسلام كسمل ارتد) فانه يتعين في حقه الاسلام فان أتى قتل على ما سأتى في باب المرتد (ولا نحل مرتدة لأحد) لامن المسلمين لأنها كافرة لا تقرر ولا من الكفار لبقاء علقه الاسلام فيها (ولو ارتدت زوجة) معا (أو أحدهما قبل دخول تنجزت الفرقة) لعدم تأكد كسمل كسمل بال دخول (أو بعده وقف)

فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما (والافارقة من الردة) منها أو من أحدهما (ويحرم الوطء في التوقف) لتزلزل ملك النكاح بمحدث (ولاحذ) (٢٥٤) فيه شبهة بقاء النكاح وتجب العدة منه كما لو طلق امرأته ثم وطئها في العدة

دين طرأ بعد مسيس فلا يوجب الفسخ في الحال كالسلام أحد الزوجين (قوله فان جمعها الاسلام) ولو بقوله كان غاب ثم عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها ولم تكذبها فان كذبه قبل قولها كافي الرجعة قال بعضهم ويمكن محيى التفصيل فيها هنا فراجع (قوله ولا حد فيه) أى بل فيه التعزير (قوله طلق امرأته) أى رجعي لأن الردة كالطلاق الرجعي فلا يجوز له نكاح نحرأختها فيها ويوقف ظهاره وإبلاؤه وطلاقه فيها نعم لو طلقها فيها ثلاثا حل له نحو أختها لأنها باتت بأحد الأسمين الطلاق الثلاث أو الردة (فرج) له زوجتان مسلمة وكافرة فأقر بإسلام الكافرة وبكفر المسلمة ارتفع نكاحهما بزعمه إن كان قبل الدخول وكذا بعده إلا ان صدقناه وعادت المسلمة الى الاسلام قبل انقضاء العدة

﴿باب نكاح المشرك﴾

أى الحكم بصحته أو فساده أو دوامه أو رفعه وما يتعلق بذلك وهو مأخوذ من أشرك ومن التشريك لدعائه شريكا لله تعالى غالبا (قوله هو) أى المشرك المراد هنا وظاهر كلامه أن ذلك اطلاق حقيقى لغة فراجع (قوله على أى ملة كان) وقد يطلق على مقابل الكتانى كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين (قوله أسلم) ولونبعا (قوله كتابية) أى تحل له ابتداء فخرج الرقيقة ومطلقة ثلاثا وغيرها بماسر (قوله قبل دخول) أى وطء ولو فى الليل ومثله استدخال النوى فى القبل (قوله إلى انقضائها) فان قارن اسلامها الانقضاء اندفعت تغليبا للمانع قاله شيخنا الرملى وتوقف فيه العلامة العبادى (قوله وأصر) كان الوجه اسقاطه لأنه لمن لم يسلم فى العدة وليس مرادا كما أشار إليه الشارح باطلاق تفسيره (قوله فكعكسه) أى فالحكم فيه كالحكم فى عكسه وهو اسلامه أولا كما ذكره الشارح وما اعترض به كلام المصنف غير مستقيم (قوله والمعية بآخر اللفظ) أى منها إن أسلم استقلالا أو من أبيهما إن أسلما تبعا فلو أسلم أحدهما تبعا والآخر استقلالا كأن أسلمت الزوجة مع أبى الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح على المعتمد فيهما لتقدم اسلامها فى الأولى وتأخره فى الثانية لأنه حكمى وخارج بآخر اللفظ أوله كما ذكره الشارح ومثله وسطه (قوله العقد) المراد به ما يعتقدون به وجود النكاح ولو فعلا كوطء لانحو غصب ذمى لذمية (قوله لمفسد) قال ابن حجر المراد به ما أجمع عليه علماء ملتنا ولو غير الأربعة كداود الظاهرى وفيه نظر لاقتضائه الاقرار على النكاح المؤقت لأنه كالتمتع وقد قيل بصحته وغير ذلك مما برء عليه طردا وعكسا (قوله هو زائل عند الاسلام) أى غير موجود وقته ولم يعتقدوا حال العقد فساده بهذا الزائل (قوله وكانت بحيث الخ) احتز به عما لو نكح فى الكفر أمة بالشروط ثم نكح حرة ثم أسلموا فان الأمة تندفع وليس فى هذه مفسد عند العقد حتى يقال إنه لم يزل فمن اعترض على المصنف بذلك هذا القيد غير مصيب اذ لا يخرج هذه الصورة الابنه فتأمل (قوله وان بقى) أى وجد المفسد وقت الاسلام ولو طارئا بعد العقد كوطء الأب زوجة ابنة بشبهة فالمفسد هنا أعم مما قبله وآل فيه للعهد الشرعى أو الله كرى لا بقيد مقارنة العقد فلو قال ولو وجد وقت الاسلام مفسد لكان أولى فتأمل (قوله وفى عدة) ولومن شبهة (قوله عند الاسلام) أى اسلامها أو المتقدم منها

﴿باب نكاح المشرك﴾

[قول المتن أسلم كتابى] أى ولونبعا لأحد أبويه [قول المتن دام نكاحه] أى بالاجاع ولأنه أولى من الابتداء

قول

الاسلام وكانت بحيث تحل له الآن تخفيفا بسبب الاسلام (وان بقى المفسد) عند الاسلام (فلا نكاح) بينهما يلوم (فيقر على نكاح بلاولى وشهود وفى عدة هي منقضية عند الاسلام) لا تنقضاء المفسد عنده بخلاف غير المنقضية فلا يقر على النكاح فيها لبقاء المفسد (و) يقر على نكاح (مؤقت) بمئة كعشرين سنة

﴿باب نكاح المشرك﴾ هو الكافر على أى ملة كان (أسلم كتابى أو غيره) كوثى أو مجوسى (وتحتة) كناية دامت نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) أسلم وتحتة (وفنية أو مجوسية فتخلعت) عنه أى لم تسلم معه (قبل دخول تنجزت الفرقة) بينهما (أو بعده وأسلمت فى العدة دام نكاحه والا) أى وان لم تسلم فيها بأن أصرت الى انقضائها (فالفرقة) بينهما حاصلة (من) حين (إسلامه ولو أسلمت) أى الزوجة الكافرة (وأصر) الزوج على كفره (فكعكسه) أى فان كان ذلك قبل دخول تنجزت الفرقة أو بعده وأسلم فى العدة دام نكاحه وان لم يسلم فيها فالفرقة بينهما من حين اسلامها والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق (ولو أسلم بعد دام النكاح) بينهما (والمعية بآخر اللفظ) انتهى يحصل به الاسلام لا بأوله (وحيث أدنا) النكاح (لا تنصّر مقارنة العقد) أى عقد النكاح (لمفسد هو زائل عند

(ان اعتقدوه مؤبداً) ويكون ذكر الوقت لغوا بخلاف ما اذا اعتقدوه مؤقتاً فإنه اذا حصل الاسلام وقد بقي من الوقت شيء لا يقر على نكاحه (وكذا لو قلنا سلام عدة شبهة) بأن أسلمنا بعد عروضها وقبل انقضائها (٢٥٥) فإنه يقر على النكاح الذي

عرضت له (على المذهب) لأنها لا ترفع النكاح وفي وجه من الطريق الثاني لا يقر عليه كما لا يجوز نكاح المعتدة (لأنكاح محرم) كبنته وأمه وزوجة أبيه أو ابنه فإنه لا يقر عليه للزوم الفساد له (ولو أسلم) الزوج (ثم أحرم ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم أقر) النكاح (على المذهب) لأن الاحرام لا يؤثر في دوام النكاح وفي قول قطع به بعضهم لا يقر عليه كما لا يجوز نكاح المحرم (ولو نكح حرة وأمة) معا أو مرتباً (وأسلموا) أي الزوج والمرأتان معه (فبغت الحرة) واندفعت الأمة على المذهب) لأنه لا يجوز له نكاح أمة مع وجود حرة تحته وفي قول من الطريق الثاني لا تندفع الأمة نظراً إلى أن الامساك كاستدامة النكاح لا كابتدائه (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بصحته (على الصحيح) قال تعالى وامراته حمالة الحطب وقالت امرأة فرعون (وقيل فاسد) لأن الظاهر اخلاصهم بشروط النكاح لكن لا يفرق بينهم لو توافوا البنا رعاية للعهد

(قوله ان اعتقدوه) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج (قوله بأن أسلمنا) أي معا وكذا سربا وان طال الزمن كأن كانت عدة الشبهة بالحمل فلا تحرم وكذا لو أسلم أحدهما فيها والآخر بعد فراغها أو قبل عروضها بأن أسلم الزوج فوطئت بشبهة ثم أسلمت لكن لا يقال في هذين إنهما أسلمنا فيها والكلام في شبهة لم تحرم كوطء الأب المتقدم (قوله لأنكاح محرم) وان طرأ التحريم بعد العقد كما علم (قوله ولو أسلم الزوج) لم يقل أسلم أحدهما ليشمل عكس ما ذكره لقول المصنف ثم أسلمت والإفالحكم فيها ما واحد (قوله وفي قول قطع به بعضهم) فالعبر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكمة المخالف للقاطعة وفي ترجيحه تقديم الدوام وفي المسئلة بعد هذه عكس ذلك (قوله أو مرتباً) وان تقدمت الأمة وكان نكاحها بالشروط كما صرح (قوله معه) ليس المراد حقيقة المعية بل عدم التخلّف عن الاسلام فيشمل ما لو أسلموا مرتباً (قوله واندفعت الأمة) أي ان كانت الحرة سالحة على المعتمد أو لا بقاء لأن هذا يشبه الدوام بخلاف العقد عليها ابتداء كما صرح (قوله أي محكوم بصحته) أي رخصة لأن الفساد لا ينقلب صحيحاً وتأويل الصحيح بذلك لأن الصحة موافقة للفعل ذي الوجهين الشرع ولا شرع عندهم وشمل ما لو علمنا منهم فسادهم ولا نسألهم عن فسادهم لو توافوا البنا وشمل نكاح المحارم أيضاً فيجب به المسمى أو نصفه كما يأتي (قوله لكن لا يفرق الخ) أي على هذا الوجه ولعل محله عند الترافع فيما إذا لم تعلم فسادهم أخذاً بما سيأتي (قوله فان تصور علمنا) لو قال فان وقع باجتماع

[قول المتن ان اعتقدوه مؤبداً] ظاهر كلامهم اعتبار اعتقاد الزوجين جميعاً [قوله وقد بقي الخ] أي أما إذا لم يبق شيء فقد فات النكاح [قوله معا أو مرتباً] أمام المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في اندفاع الأمة لأن المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الأمة فلم يوجد فيه ذلك وإنما أفسدوا فيه نكاح الأمة ناظرين في ذلك إلى أنه كالأبتداء دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لأن نكاح الأمة بدل يعدل إليه عند تعذر الحرة والابدال أضيق حكماً من الأصول فلذا غلب هنا شائبة الابتداء انتهى . قلت وكذا لو طرأ اليسار أو أمن العنت بعد نكاح الكافر الأمة بحيث قارن اجتماع الاسلامين اندفعت الأمة (قائدة) قال الزركشي المفسد للنكاح ان قارن العقد واستمر إلى الاسلام اكتفى في كونه دافعا بمقارنة أحد الاسلامين وان طرأ وقتلنا بكثيره كاليسار وأمن العنت في الأمة اشترط مقارنته للاسلامين انتهى ومراده بمقارنة الاسلامين مقارنة اجتماعهما فإنه لو أسلم أولاً وهو معسر ثم طرأ اليسار واستمر حتى قارن اسلامها اندفعت كما سيأتي في الفصل بعده واعلم أنه برد على صدر كلامه لو قارن اليسار وأمن العنت العقد واستمر فإنه لا يضر إلا ان قارن الاسلامين كما في البهجة وغيرها [قوله مع وجود حرة تحته] أي بالشرط السابق وهو الصلاحية للاستمتاع قال الزركشي حاصل ما سلف أن كل امرأة يجوز ابتداء نكاحها يجوز امساكها بعقد مضى في الشرك والا فلا إلا في العدة والاحرام الطارئين [قوله أي محكوم بصحته] يريد بهذا دفع ما اعترض به من أن الصحة موافقة للفعل ذي الوجهين الشرع ونكاح الكفار ليس كذلك وقال بعضهم التحقيق أنها يعني أنكحتهم ان وافقت الشرع فهي صحيحة والا فمحكوم لها بالصحة رخصة وترغيباً في الاسلام قال الامام قد خرج الشافعي رضي الله عنه هنا عن قياس مذهبه من تكليف الكافر بالفروع للاخبار والترغيب في الاسلام [قول المتن على الصحيح] قال امام الحرمين لا خلاف في صحة بيعهم وتصرفاتهم [قوله لكن لا يفرق الخ] استثنى السبكي ما لو توافوا البنا في شأن صحة النكاح وفساده قال فيفرق بينهم

والنمة وقرهم بعد الاسلام عليه تخفيفاً (وقيل) موقوف (ان أسلم وقرر نينا محته والا فلا) أي وان لم يقرر نينا فسادهم قال في المروضة فان تصور علمنا باجتماع الشروط في نكاح

حكمنا بصحته قطعا (فعل الصحيح) وهو صحة نكاحهم (وطلق ثلاثا أسلمها لم تحل) له (الاعمحل) بخلافه على الفساد فتحل بلا محل (ومن قررت فلها المسمى الصحيح وأما الفساد كخمر فإن قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها) لانفصال الأمر بينهما وما انفصل حال الكفر لا يتبع ومنهم من حكى قولاً بأن لها مهر المثل لفساد القبض (والا) أى وان لم تقبضه قبل الاسلام (فمهر مثل) لها لأنها لم ترض الا بالمهر والمطالبة بالمهر المسمى في الاسلام (٢٥٦) منتهى فرجع الى مهر المثل كما لو نكح المسلم على خير ومنهم من حكى قولاً بأنه لا شيء لها

لأنها رضىت بالمهر وتعذر قبضها له بعد الاسلام فسقطت المطالبة بالمهر (وان قبضت بعضه فلها قسط ما بقى من مهر مثل) ولا يجوز تسليم الباقي منه ويأتى قول بأن لها مهر المثل وقول بأنه لا شيء لها كما تقدم (ومن اندفعت باسلام بعد دخول) بأن أسلم وأصرت الى انقضاء العدة أو العكس (فلها المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم والا) أى وان لم يصحح نكاحهم أى أفسد (فمهر مثل) لها في مقابلة الوطء (أو قبله) أى قبل الدخول (وصحح) نكاحهم (فان كان الاندفاع باسلام فلا شيء لها) على المذهب لأن الفراق من جهتها وفي قول من الطريق الثانى لها نصف المهر لأنها أحسنت بالاسلام فكان من حقه أن يوافقها فإذا امتنع انقلب الفراق الى تخلفه (أو باسلامه فنصف مسمى ان كان صحيحا) لها (والا) أى وان لم يكن المسمى صحيحا فنصف

الشروط كان أولى (قوله حكمنا الخ) قال بعضهم لو قال فهو صحيح لكان أولى وقد تقدم ما يعلم منه رد ذلك (قوله لو طلق ثلاثا) وان لم يعقده طلاقا (قوله لم تحل له) ولو بالوطء بالملك كما صرح (قوله وأما الفساد) أى وليس مسلما ولا ما يختص به رلا كافر امعصوما ولا ما يختص به فان كان شيئا من ذلك لم يصح قبضه مطلقا كخمر وخنزير وميتة (فرع) لا يجوز لسله على كافر دين أن يحتال به على من نحو خر باعه لنحو كافر مثلا (قوله قبل الاسلام) ولو لواحد منهما قبضه بعد اسلام أحدهما كعدهم ودخل في قبضها قبض وليها وهي غير رشيدة (قوله قسط ما بقى) والتقسيم يعتبر بالقيمة عند من يراها ان كان متقوما أو مثلياً مع متقوم أو مثليا اختلف قيمته ولو بسبب وصف كخمر غيب أو كثر قيمة من خمر غيره والا فتقسيم يعتبر بالكيل أو الوزن وان اختلف جنسه كبول وخر قاله شيخنا الرملى وفارق ما هنا ما لو قبض من مكانه بعض ما كان عليه من الفاسد حيث يلزمه بقية ذلك الفاسد مع تمام القيمة بأن الكتابة لا يقبض حكمها وفيها نوع تعليق (تنبيه) لو كانت الزوجة حرة ومنعها زوجها من صداقها ولو صحيحا أو دينيا قاصداً لملكه والغلبة عليها فيه سقط وليس لها مطالبة بعد الاسلام وان وطئ فيه وكذا لو كانت مفوضة واعتقادهم أن لا مهر أصلا (قوله ومن اندفعت) ولو بمحرمة وما ذكره الشارح تصوير لقول المصنف باسلام سواء كان منها أو منه (قوله فلها المسمى الصحيح) وان لم تكن قبضته وفي الفساد ما سرفى المقررة وفي المفوضة ما تقدم قريبا (قوله فلا شيء لها) انظر ما لو كانت قبضت المهر كله أو بعضه على قولى الصحة والفساد في هذه وما بعدها (قوله على المذهب) فيه اعتراض على المصنف والمراد به طريق القطع أخذاً بما بعده فتأمل (قوله ولو تراض) أى طلبنا الحكم ولو من واحد وان لم يرض غيره والحاصل أنه ان كان أحد الطالبين ذميا أو مسلما وجب الحكم وإلا فيجوز ومتى رقع الحكم بينهم استوفى منهم ما ثبت ولو حد زنا أو قطع سرقة وان لم يرضوا به نعم لا يحدون بشرب خمر لقوة أدلة حله في عقيدتهم قاله الرافعى

[قوله حكمنا بصحته قطعا] أى ولا يضر فى ذلك اعتقادهم فيه الفساد [قوله بخلافه على الفساد] قال الزركشى أما على قول الوقف فقد أطال فيه ابن الرفعة والظاهر أنه يقع فى كل عقد يقر عليه فى الاسلام وهو مقتضى كلام الأصحاب [قول المتن ومن قررت فلها المسمى] قال الزركشى هذا لا يتعلق بالتفريع بل هو مستأنف ووجهه أنه كما ثبت الصحة للنكاح ثبت للمسمى قال وهو ظاهر على قول التصحيح أو الوقف وأما على الفساد فقضية كلامهم كذلك ويحتمل وجوب مهر المثل لأن القاعدة أن كل عقد قد يسقط به المسمى الا فى عقد الامام للكفار سكنى الحجاز انتهى [قول المتن وأما الفساد كخمر الخ] قال الزركشى قضية كلامهم هنا أن الكافر يملك ثمن الخمر حينئذ فلا يدفع للمسلم من ذلك فى دينه وجب قبوله وبه أفنى القفال لكن قال الرافعى فى باب الجزية أسح القولين لا يجبر بل لا يجوز قبوله ويحتاج الى الجمع بين الكلامين انتهى [قول المتن أو باسلامه] قال الزركشى كان ينبغي للمصنف أن يقول وصحح انتهى وهو عجيب فان هذا مبنى على قوله السابق وصحح [قوله كيهوديين الخ] احتراز عن اليهودى مع النصراى فان الحكم يجب

قطعا

مهر مثل) لها فان لم يسم مهر وجبت متعة وان لم يصحح نكاحهم فلا شيء لها مطلقا لان الفساد

لا يجب فيه قبل الدخول شيء (ولو تراضع البنا ذمى ومسلم وجب) علينا (الحكم) بينهما جزما (أو ذميان) كيهوديين أو نصرايين (وجب فى الأظهر) قال تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله والثانى لا يجب لأن الله تعالى قال فى المعاهدين فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ويقضى عليهم أهل الذمة لكن لا تتركهم على النزاع بل تحكم بينهم أو تردهم الى حاكم ملتهم

واجب الخ) واعترض النسخ بأنه يلزمه وجوب الحكم بين المعاهدين والمذهب خلافه كما سأل
 ان يقال إن ابن عباس يقول بالوجوب فدعوا للنسخ موافقة لمعتقده أو أنه سقط بالنسخ الاستدلال بالآية
 ويستفاد التخيير بدليل آخر والقول بأن النسخ من حيث القياس فلا يقاس أهل الذمة عليهم غير مستقيم إذ
 لا معنى للنسخ مع بقاء الحكم ولا لخصوص في القياس مع نفي الحكم لأنه تابع له (قوله ولو كان الخ) أوردته
 على كلام المصنف من حيث الخلاف لأنه في هذا طرق (قوله ونقرهم الخ) أي ان ذكروا
 ما يقتضي التقرير أو عدمه والافلاس أنهم عنه ولا تعرض لهم بالبحث عنه (قوله وبخلاف نكاح المحرم)
 وكذا نكاح الأختين فنبتلها معا وله العقد في أيتهما شاء الا ان علمنا سبق إحداهما فنبتل الثانية
 فقط وما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف هذا غير مستقيم وان نكاح بعضهم الجواب عنه فراجع
 (فصل) في حكم من أسلم على أفراد نساء كل فرد منها مباح له وجعلها أكثر من مباحة من أربع في
 الحر الكامل وثلثين في غيره (قوله أسلم) أي الزوج وفي عكسه بأن أسلمت المرأة على أكثر من زوج
 فان عقدوا معا لم ترق مع واحد أو مرتبا أقرت مع الأول ثم إن مات الأول في الكفر أقرت مع من
 بعده ان اعتقدوا صحته (قوله ونحوه أكثر من أربع) أي في الحر أو أكثر من ثنتين في غيره ولو قال
 ونحوه أكثر من مباحة كما قال غيره لكان أولى وأعم (قوله لزمه) أي فورا ان كان أهلا ببلوغ
 وعقل والا فعند تأهله ولا يجوز اختيار وليه وقيل يجوز في المجنون كما له تزوجه ابتداء فراجع
 (قوله اختيار أربع) أي للنكاح في الحر وثلثين في غيره كما سأل ولو على التدرج ولا يجوز الاقتصار
 على مادون ذلك ولو في محجور عليه ولو اختار دفع من زاد على الأربع مثلا لغير النكاح تعين
 الأربع أو اختار دفع بعض من زاد اندفع وبقي الاختيار في الباقي وهكذا (قوله ويندفع) أي
 يتعين اندفاع من زاد من وقت الاسلام (قوله غيلان) بفتح المجهمة اسم رجل من قبيلة نقيف
 وهو واحد من ستة رجال من تلك القبيلة أسلم كل منهم على عشرين سنة وباقيهم مسعود بن مصعب
 ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله وخص غيلان
 بالذكر لأنه الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أمسك) هو وفارق فعلا أمر
 قطعا وقيل على الخلاف وسيأتي ذلك في كلام الشارح [قوله واجب الخ] يقال عليه إذا كانت
 الثانية منسوخة بالأولى وقد سلف أن الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين
 وقد ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى المنع ويحجب بأن النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذمة على
 المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصلا للقياس جعلت الآية الأخرى ناسخة لها من
 حيث المنع من صحة القياس عليها فليتأمل [قوله ولو كان الذميان الخ] مثله في نفي الخلاف ما لو شرط
 في عقد الجزية التزام أحكامنا به عليه الزكشي قلنا عن الماوردي [قوله جزما] استشكله الامام
 وقال يلزم عليه الجزم بالحكم بين المتفقين إذا لم يكن لهما حاكم أو كان وامتنع أحدهما إذ يبعد أن
 يلزمهما حكم الكفر [قوله في ذلك] لاشارة فيه راجعة الى قوله فاذا تراءفوا إلى آخره .
 (فصل : أسلم ونحوه أكثر من أربع لزمه الخ) مراده عدم جواز الزيادة [قول المتن ويندفع من زاد]
 أي من حين الاسلام وكذا العدة [قوله فقال النبي ﷺ له أمسك أو بما وفارق الخ] قال السبكي
 الذي أنهم منه أن أمسك للإباحة وفارق للوجوب لحقهن في رفع الحبس عنهن فالكسوت عن الكل لا
 محذور فيه الا إذا طلعن فيجب كسائر الديون والا لم يجب فيجب حمل كلامهم عليه ونعقبه الأذري بأن
 الكسوت مع الكف يلزم منه أمسك أكثر من أربع في الاسلام وذلك محذور اهـ (قائدة) لو تزوجت في
 الشرك بزوجة ثم أسلموا قال القاضي لا يعرف للشافعي فيها نص ويحتمل أنها تختار أيهما شاءت وفي التمتع

واجب بأن الآية الثانية
 منسوخة بالأولى كما قاله
 ابن عباس رضي الله عنهما
 ولو كان الذميان مختلفي
 الملة كيهودي ونصراني
 وجب الحكم جزما لأن
 كلا لا يرضى بملة الآخر
 وقيل على القولين
 (ونقرهم) فيأترافوا فيه
 (على ما تقرأ لو أسلموا
 ونبتل ما لا تقرأ) لو أسلموا
 فاذا تراءفوا اليان في نكاح
 بلا ولي وشهود أو في عدة
 هي منقضية عند الترافع
 أقرناه بخلاف ما إذا
 كانت باقية وبخلاف نكاح
 المحرم فنبتل في ذلك
 (فصل : أسلم ونحوه
 أكثر من أربع)
 من الزوجات الحرات
 (وأسلمن معه) قبل
 الدخول أو بعده (أو)
 أسلمن بعد اسلامه (في
 العدة أو كن كتابيات لزمه
 اختيار أربع) منهن
 (ويندفع) نكاح (من
 زاد) منهن على الأربع
 المختارة والأصل في ذلك
 أن غيلان أسلم ونحوه
 عشرين سنة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم له أمسك
 أو بما وفارق سائرهن
 صححه ابن حبان والحاكم
 وسواء نكحهن معا أو
 مرتبا وإذا نكح مرتبا فله

أسسك الأخبارت وإذامات بعضهن فلهاختلار الميتات ويرثمنهن كل ذلك ترك الاستفصال في الحديث (وان أسلم معه قبل دخول أو) بعده (في العدة أربع فقط تعين) (٣٥٨) واندفع نكاح من بقى (فلو أسلم وتحت أم وبنتها كنايةتان أو) غير كنايةتين

و) أسلمتا فإن دخل بهما حرمتا أبدا بناء على صحة نكاحهم وفساده (أولا) أي وان لم يدخل (بواحدة) منهما (تعينت البت) واندفعت الأم بناء على صحة نكاحهم (وفي قول بتخير) بينهما بناء على فساد نكاحهم فإن اختار البت حرمت الأم أبدا أو الأم اندفعت البت ولا تحرم مؤبدا إلا بالدخول بالأم (أو) دخل (بالبت) فقط (تعينت) وحرمت الأم أبدا (أو) دخل (بالأم) فقط (حرمتا أبدا) لأن الدخول بالأم يحرم بنتها مطلقا والمقد على البت يحرم أمها بناء على صحة نكاحهم (وفي قول نفي الأم) بناء على فساد نكاحهم وسواء في ذكر نكاحهما معا أم مرتبا (أو) أسلم (وتحت أمه) أسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعده (في العدة أقر) النكاح (ان حلت له الأمة) حيثئذ أي حين اجتماع المسلمين لأنه إذا حل له نكاح الأمة أقر على نكاحها فإن لم يحل له الأمة اندفع نكاحها (وان تخلفت) عن اسلامه

اختار الأثر حتى أن أسسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده شيخنا الرملي واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما إذ بوجوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر إذا لمعني اتعين لفظ أحدهما معينا أو مبهما وإباحة الآخر كذلك ولا يتعين معنى أحدهما من الإبقاء والدفع كذلك فالوجه أن الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجد وهو تمخير مساحة من غيرها والجمع بينهما نأ كدلتاظهر الدليل فتأمل (قوله لترك الاستفصال الخ) هو إشارة إلى قاعدة ذكرها الامام الشافعي رضي الله عنه في الوقائع القولية بدليل آخرها بقوله ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وله قاعدة أخرى في الوقائع الفعلية وهي وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كسناها نوب الاجال وسقط بها الاستدلال كافي بوضع يد عائشة رضي الله عنها على عقبه صلى الله عليه وسلم في صلته واستمر فيها فإنه يحتمل أنه من فوق حائل فلا دليل فيه لأبي حنيفة على عدم نقض الوضوء بالمس (قوله أو بعده) ينبغي عود الضمير الى الدخول لا الى الزوج لأن المدار على اجتماع اسلامه واسلامهن في العدة من غير نظر الى ترتيب فتدبر (قوله تعين) أي الأربع قال في المنهج ما لم تكن تحت كناية ولا حاجة اليه (قوله أو غير كنايةتين وأسلمتا) أو أحدهما غير كنايةية وأسلمت (قوله فان دخل هما) ولو احتمالا حرمتا أبدا (قوله أولا بواحدة) أي يقينا بأن يقين أنه لم يدخل بواحدة منهما (قوله تعينت البت) من غير تجديد عقد (قوله بناء الخ) والا لم تندفع لعدم الوطء فمافى المنهج غير مستقيم (قوله أو دخل بالبت) ولو احتمالا مع يقين عدم الدخول بالأم تعينت البت أيضا (قوله أو دخل بالأم) ولو احتمالا سواء يقين عدم الدخول بالبت أولا حرمتا أبدا (قوله بعد اسلامه) الوجه اسقاطه لأن ما قبله كذلك (قوله أقر النكاح) أي وان كان طلقها رجعا ولم راجعها (قوله ان حلت له) بأن كان عبدا أو فيه شروط نكاح الأمة (قوله وان تخلفت عن اسلامه) أي أو عكسه (قوله قبل دخول) أي أو بعده وانقضت العدة (قوله بعد اسلامه) وكذا قبله كاس (قوله اختار أمه) أي ان كان حرا والاعتين اختيار أمتين (قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن) الصواب واسلامها لأنه لو أسلم معه ثنتان من أربع فعتقت إحداهما ثم أسلم الآخر بأن اندفعتا بهذه الحرية على المعتمد ولو أسلمت واحدة وهي تحمل له ثم أخرى وهي لا تحمل له ثم ثالثة وهي تحمل له لم يجز له اختيار الثانية وله اختيار إحدى الأخريين إلا ان كان اختار الأولى عقب إسلامها فيمتنع عليه اختيار الثالثة أيضا كذا قالوه فراجعهم وظاهر كلامهم تعين الواحدة وان لم تعفه وهو محتمل وقد يوجه بأنه مقتصر باختيارها وقد يقال بجواز اختيار ثانية كما لو كانت تحت وهذا الوجه فقد مر أنه لو كان تحت حرة وأمة وأسلموا أقرت الأمة ان كانت الحرة غير صالحة وما هنامثله ثم في تعين الواحدة فيأذ كروه نظر بناء على صحة أنسكتهم وجعلهم بالتقرير لا بخلافه في عدم تخيير الزوجين وفي المرأة وجهان والصحيح عدم ثبوته . واعلم أن المخالف حمل حديث غيلان على الأوائل وهو بعيد وأبعد منه حل أسسك على ابتدئ ولنا ظاهر اللفظ وأنه لم ينقل لتجديد عقد وأنه لو احتاج الى التجديد لم يجعل الخبرة له لتوقف ذلك على الرضا [قول المتن وفي قول الخ] لا يقال قضيته أن الراجع تعين البت على قول الفساد أيضا أي كما يتعين على القول الراجع القائل بصحة نكاحهم لأننا نقول لما صرح بأن قول التعين مبنى على الصحة امتنع ذلك [قول المتن تنجزت الفرقه] أي كناية كانت أو غير كنايةية وسواء كان الزوج حرا أم عبدا [قول المتن اختار أمه ان حلت له الخ] أي ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيها يظهر .

(قبل دخول تنجزت الفرقه) كافي الحرية (أو) أسلم وتحت (إساء وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد (في العدة اختار أمه ان حلت له عند اجتماع اسلامه واسلامهن) لأنه إذا جاز له نكاح الأمة جاز له اختيارها (والا) أي وان لم يحل له

الأمة حقت (اندهن أو) أسلم ونحته (حرة وإماء وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في العدة نصبت)
 أي الحرة (واندهن) أي الإماء لأنه يتمتع نكاح الأمة لمن تحته حرة فيمتنع (٢٥٩) اختيارها (وان أصرت)

أي الحرة (فاقتضت ههنا
 اختاراًمة) ان حلت له كما
 ولم تكن حرة لتبين أنها
 بانت بإسلامه (ولو
 أسلمت) أي الحرة (وصحق
 ثم أسلمن في العدة
 فكحرائر) أجليات
 (فيختار أربها) عن ذكر
 (والاختيار) أي الفاتحة
 البالغة عليه (اخترتك أو
 أقررت فكاحك أو أسكنك
 أو فتنك) وإبراهيم بن شهر
 بأن جميع ذلك صريح بكافة
 الرافعي قال لكن الأقرب
 أن يجعل قوله اخترتك أو
 أسكنك من غير التعرض
 للنكاح كناية وسكت عليه
 في الروضة ومثله فتنك
 (والطلاق اختيار)
 للمطلقة لأنه إنما يخاطب
 به المسكوبة فإذا طلق
 أربها انقطع نكاحهن
 بالطلاق واندهن الباقيات
 بالشرع (لا الظهار والابلاء)
 فليس باختيار (في الأصح)
 لأن الظهار محرم والابلاء
 حلف على الامتناع من
 الوطء وكل منهما بالأجنبية
 ألبق منه بالمنكوبة .
 والثاني يقول هانصرقان
 مخصوصان بالنكاح
 كالطلاق (ولا يصح تعليق
 اختيار ولا فسح) كقوله
 ان دخلت الفلانة فقد

كالنوم فكان يتعين عليه اختيار أربع لا يقال الحر لا يزيد على واحدة ابتداء ودواماً لأنه محدود
 بما مر من جواز التعدد لمن لا نكحه ولم يحصل له مشقة في العانة بالوصول إليها (نفسه) الاختيار
 هنا وفيما يأتي لا يتعين عليه إلا بعد اسلام جميع من تحته أو بعد انقضاء العدة عن لم تسلم (قوله حرة)
 أي تصلح للتمتع على المصنف كما حر وأخذنا من العلة (قوله وأسلمن) أي الحرة والإماء معه (قوله
 أو أسلمن) أي الحرة والإماء معاً أو مرتباً سبق اسلام الحرة أولاً (قوله بعد اسلامه) أو قبله (قوله
 فاقتضت عدتها) أو لم تسلم معه قبل الدخول (قوله اختاراًمة) أي بعد انقضاء العدة وله بعدها
 نقص اختياره قبلها بل لو أسلمت الحرة فيها بعد اختيار غيرها بطل اختياره قهراً عليه ونصبت
 الحرة وليس له اختيار أمة حيث نصبت الحرة وان ماتت أو ارتدت ولو قبل اسلام الإماء وانما لم
 يمنع اليسار اختيار أمة أسلمت قبله أو بعده كما مر لأنه وسيلة لتحصيل الحرة والوسائل معتبرة (قوله
 وعقن ثم أسلمن الخ) المعبر في كون كل واحدة كالخبرة أن يجتمع إسلامها مع اسلام الزوج وهي
 حرة سواء تقدم اسلام الزوج عليها أو تأخر وسواء ترب اسلامهن أولاً وسواء تقدم عقن على
 اسلامهن أولاً ومقارنة العقن لاجتماع الاسلامين كتحقق العقن (قوله لكن الأقرب) هو المصنف
 (قوله فتنك) ومثله أردتك وهذا عند الإطلاق فان قال اخترتك للفسخ أو أردتك له أو اخترتك فسخ
 نكاحك أو أردته أو صرفتك أو دفعتك عن النكاح أو دفعتك عنه أو صرفت نكاحك أو دفعته كانت
 كلها للفسخ (قوله والطلاق) صريحه وكنايته منجوزاً ومعلقاً اختيار كما يأتي (قوله فليسا) أي
 الظهار والابلاء باختيار وبوقفان فإذا اختارها للنكاح حسبا من وقت الاختيار فيصير عائداً بعده
 والوطء ليس باختياراً وعليه المهر ان لم يخر نكاحها (قوله بالأجنبية ألبق) وبالزوجة لا تقي فلا يحصل به
 الفسخ أيضاً (قوله ولا فسح) أي لا يصح تعليق الفسخ ما لم يرد به الطلاق والافصح ويكون اختياراً
 للنكاح (قوله ولو علق الطلاق) أي بلفظ من الفاتحة صريحة كانت أو كناية ومنها لفظ الفراق هنا
 (قوله والصحيح محتم) هو المصنف كقوله ان دخلت الفلانة فأت طالق أو من دخلت الدار منكن فهي
 طالق ويتوقف الاختيار على الدخول فلو مات قبله فله اختيار غيرها أو اختار أربها قبل دخولها اندفعت
 كغيرها فلو أسلم على فمات فقال لأربع منهن فسخت نكاحهن ولم يرد الطلاق تعين الباقيات للنكاح

[قول المتن فاقتضت عدتها اختاراًمة] يفهم أنه لو اختار الأمة قبل انقضاء عدة الحرة لا يفيد ويحتمل أن
 يقال بانقضائها تبين اعتباره . ثم رأيت في شرح البهجة أن الاختيار قبل اليأس عن الحرة يلحق بالله أعلم
 [قول المتن والاختيار الخ] يحصل الاختيار أيضاً بالاختار فراق من زادت على الأربع مثلاً لأنه يتعين
 الأربع للنكاح وبه المأوردى على أن للفسح أيضاً صريح وكنايات فالأول كفسخ نكاحها وردعنه
 والثاني كصرفها أو بديتها [قول المتن والطلاق اختيار] قيل ان أراد لفظ الطلاق ورد عليه أنه يصح معناه
 كلفظ الفسخ ان أراد به الطلاق وان أراد الأعم ورد عليه لفظ الفراق فانه هنا عند الإطلاق فسح على
 الأصح . قلت له أن يخر الثاني والفراق يصح به الطلاق هنا اذا نواه [قول المتن في الأصح] يجوز
 أن يكون راجعاً للطلاق أيضاً فان لنا وجهاً بأنه لا يكون اختياراً للنكاح لما في قصة فيروز طلق
 أيتها شئت . وأجيب بأن الراوى ذكر لفظ الفراق بالمعنى [قول المتن ولا يصح تعليق اختيار ولا
 فسح] علته أن الاختيار كالنكاح أو كالزوجة وكل منهما لا يصح تعليقه والفسح يتضمن اختيار
 الأخرى وكأنه علق وأيضاً العقود التي يتمتع تعليقها بتمتع تعليق فسحها وقوله ولا فسح محله ما لم ينو به الطلاق

اخترت نكاحك أو فسخت نكاحك ولو علق الطلاق فقبل لا يصح لأن الطلاق اختيار وتعلق الاختيار بتمتع والصحيح محتم
 وحصول الاختيار بالطلاق ضمنى ويقتضى في الضمى ما لا يقتضى في المستقل

(ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد) لجواز هذا الحصر اذ يخفى به الابهام (وعليه التعيين) لأربع من الخمس (ونفقتهن) أي الخمس (حتى يختار) أو بعامتهن لأنهن محبوسات بسبب النكاح (فإن ترك الاختيار حبس) إلى أن يختار فإن أصرت عزز بضرب أو غيره مما يراه الامام (فإن مات قبله) (٣٦٠) أي قبل الاختيار (اعتدت حامل به) أي بوضع الحمل (وذات أشهر

وغير مدخول بها بأربعة أشهر وعشر وذات أقراء بالأكثر من الأقراء وأربعة أشهر وعشر) لأن كلامهن على أفرادها يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتتعدد الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تطرق فلا تتعدد الوفاة فاحتيط بما ذكر في ذات الأقراء إن مضت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أو كملت وإن مضت الأربعة وعشر قبل تمام الأقراء آتت وابتداء الأقراء من اسلامهما معا أو اسلام السابق منهما (وبوقف نصب زوجات) من ربع أو ثمن (حتى يسطلحن) لعدم العلم بين مستحقته فلولم يعلم استحقاق الزوجات للثلاث كما لو أسلم على ثمان كتابات وأسلم معه أربع منهن ومات قبل الاختيار فالأصح أنه لا يوقف للزوجات شيء لجواز أن يختار الكتابيات ويقسم التركة بين باقي الورثة وقيل يوقف لمن لأن استحقاق غيرهن فيصير غير معلوم

(قوله في خمس) أي مثلاً (قوله وعليه التعيين) قال شارح التهذيب وفي تفسيرهم بالتعيين سر الطيف وهو الإشارة إلى أن ملازداً على المباح اندفع نكاحه بالاسلام فهو كالطلاق المبهم فليس فيه انشاء زوال وبذلك سقط ما قيل إن الاسلام قارن الزيادة فيبطل في الجميع كالمعتد على نحو خمس (قوله ونفقتهن) أي مؤنتهن عليه ولو صغيراً وسفياً وغيرهما كما سر (قوله أي الخمس) قيد به لأجل مناسبة ما بعده ولو أعاده على الموقوفات لكان أكثر فائدة (قوله حبس) ولو بلا طلب كما سر ولا ينوب عنه الحاكم في الاختيار كالولي ولو طلب الامهال جازمها المدة المشروعة (قوله عزز بضرب) وكلامه يري من ألم الضرب يزيد منه وعلم من كلامه أن الحبس للترويض لا تعزير ولو أغشى عليه أو جن فيه أطلق حتى يبرأ (قوله بوضع الحمل) ولو كانت ذات أقراء (قوله وذات أقراء) مدخول بها (قوله فلا تتعدد الوفاة) هو أولى من قول غيره فتتعدد الفراق لعدم تحول غير المدخول بها (قوله أ كملت) وابتداءها من الموت وبناء أ كملت للمجهول أولى ومثله آتت (قوله وابتداء الأقراء الخ) فالمراد منها ما بقي وقت الموت (قوله حتى يسطلحن) ولهن القسمة بقسار ونفقات فم ليس لولي محجورة لصغر أو جنون أو سفه أن يصالح بدون ما يخصها من عدد من عشر عشرة قال الميموني وطريق الصلح يقع عن إقرار أن تقر كل منهن لصاحبها بالزوجة وتسألها ترك شيء من حقها ولا تجوز المصالحة على مال من غير البركة لأنه بيع من غير تحقق ملك وحيث وقع الصلح فيه هبة ضمنية لا تحتاج لسيعة ولا قبول ولا قبض وخروج بالصلح ما قبله فلا تقطع واحدة منهن شيئاً إلا أن طلب منهن من فيه وارثه يقينا فيعطين بقدرها ولو كن ثمانيا فطلب منهن أربع فأقل لم يعطين شيئاً وخمس أعطين ربع الموقوف أو ستة فنصفه أو سبع فثلاثة أو باعه ولهن قسمة ما أخذنه والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقهن . قال بعضهم : ويجرى في الصلح هنا مائة وفيه وقفة فراجع .

(فصل في حكم مؤنة الزوجة مع الاسلام أو غيره) (قوله أسلمها معا) بقولها أو بينة وتقبل الشهادة بأنهما أسلمتا حين طلوع الشمس لامع طلوعها لعدم تحقق المقارنة لطلوع جميع قرص الشمس (قوله وأصرت) ولو لعذر كصغر وجنون فلا نفقة لها وإن استغرق العدة (قوله وتستحق من وقت الاسلام) وإن كان الزوج غائبا لزوال المانع وفارق ما لو رجعت عن النشوز وهو غائب حيث لا تستحق لبقاء المانع وهو عدم التمتع (قوله أو أصرت) أي ولو لعذر كما مر فلها نفقة العدة

[قول المتن ولو حصر الاختيار] قال الزركشي أي المختارات انتهى والظاهر صحة العبارة بدونه (فائدة) لو قال حصرت المختارات في العدد الثلاثي قال الزركشي لم يفد شيئاً [قول المتن وعليه التعيين الخ] جوز في هذا أن يكون من تمام الذي قبله ويؤيده قول المحرر في دفع غيرهن ويؤمر بالتعيين فيهن ولأن وجوب أصل التعيين قدمه أول الفصل وأن يكون كلاماً مبتدأ ويؤيده أن المصنف عمل بخطه فاصلة قبله وأن حكم النفقة وما بعدها لم يسبق له ذكر قال شارح التهذيب وفي التعبير بالتعيين سر وهو الإشارة إلى أنه بمجرد الاسلام زال النكاح ما زاد فالاختيار تعيين لأمر سابق لا إنشاء إزالة [قوله فلا تتعدد الوفاة] عبارته في غاية الحسن إذ لو قال بدلها فتتعدد عدة الفراق للزومه أن غير المدخول بها تعتد عن الفراق وهو فاسد . (فصل : أسلمها معا الخ) [قول المتن وإن أسلمت الخ] يبنى استثناء ما إذا كان التخلف لعذر من صغرها أو نحوه

(فصل : أسلمها معا استمرت النفقة) لاستمرار النكاح (ولو أسلم وأصرت حتى انقضت العدة) وهي غير كتابية (فلا نفقة لفتوزها بالتخلف) (وإن أسلمت فيها لم تستحق لمدة التخلف في الجديد) لما ذكر والقديم أنها تستحق لأنها لم تعد شيئاً والزوج هو الذي بدل الدين وتستحق من وقت الاسلام قطعا (ولو أسلمت أولاً فأسلم في العدة أو أصرت)

(قوله في الأولى) وهو مالوأسلم في العدة ولو اختلفا في سبق الاسلام صدقت لأن الأصل عدم المسقط أو في قدر مدة التخلف صدق هو لأن الأصل براءة ذمته ولو اتفقا على وقت فكالرجعة (قوله وقيل) هو مقابل الصحيح في المستثنى (قوله ولو ارتدا معا فلانفقة) هو المتمد (قوله وسكت) أى في الروضة عليه فهو يرضاه .

(باب الخيار) في النكاح (والاعفاف ونكاح العبد)

وذكر من أقسام الخيار ثلاثة العيب والتفريق والعق و ذكر شرط الخيار معه ليس من الميب ولو أخر الخيار عن الاعفاف ونكاح العبد لكان أنسب لمخوله فيهما إلا أن يقال إنه قد راعى الأعلى أو لقوة مناسبة الخيار لما قبله لأن في كل منهما فسخ نكاح (قوله وجد) يهيد أنه جاهل به فمع العلم لا خيار له قال الزركشى إلا في العنة لأنها تكون لاصراً دون أخرى وفي نكاح دون آخر (قوله جنونا) ومنه الصرع والخبل بفتح الموحدة ومثله الاعماء إذا أيس منه بقول الأطباء (قوله مطبقاً أو منقطاً) مستحكما أولاً وفارق غيره بإفضائه إلى البطش بالآخر غالباً فم إن قل كيوم في سنة فلا خيار به (قوله أوجدنا أو برصاً) لأن كلا منهما تعافى النفس ويعدى في الزوج أو الزوجة أو الولد (قوله رقاء أو قرناء) وإن كان هو محبوباً أو عينا على المتمد ولا تجبر هي على إزالة ذلك فإن فعلته وأمكن الوطء فلا خيار ولا يجوز للأمة فصله بغير إذن سيدها (قوله ويخرج البول الخ) نبع في هذا صاحب الكفاية وهو ناشئ عن نوحهم أن يخرج البول ومدخل الذكر واحد وليس كذلك إذ يخرج البول مستقل فوق مدخل الذكر (قوله عينا) وليس صبيلاً ولا مجنوناً وهو مأخوذ من عنان العادة لانقطاعه والتوانه ومنه من به مرض مضمّن لا يقدر معه على الوطء (قوله عن الوطء) أى وطئها وإن قدر على غيرها وشغل ما ذكر نكاح الأمة لأن العنين أن يتزوج بها كالمصر مع احتمال طرد العنة فلا بطله (قوله مقطوع الذكر) أى ولم يبق منه قدر الحشفة والا فلا خيار

نحوه [قول المتن فلها نفقة العدة] هو بعمومه يشمل مالوكان للزوج عن من صغر ونحوه وهو محتمل [قول المتن وإن أسلمت في العدة] قال الرازي رحمه الله ولا يجيء فيه القديم المتقدم لأنها هناك أقامت على دينها ولم تحدث شيئاً قال المصنف وطرده جماعة [قوله ويشبه أن يجيء فيه خلاف] أى كافي تشطير المهر بردتها قال الزركشى وهو غير مسلم لأن باب النفقات لا يبنى على مسائل التشطير

(باب الخيار)

ذكر من أقسامه ثلاثة خيار العيب والتفريق والعق ثم الدليل على الخيار بالبرص حديث الغفارية التي وجد النبي صلى الله عليه وسلم بكشفها بيضاء وفعل عمر لأن مثله لا يقال إلا عن توقيف وفعل عمر وقيل في البرص والجنون والجذام وقيل الباقي على ذلك [قول المتن وجد أحد الزوجين] يفهم أن العالم لا خيار له وهو كذلك في غير العنة [قوله وهو بياض شديد مبقع] يذهب معه دم الجذع وعلامته أن يضر المنيح فلا يحمر [قوله وقيل بلحم] أى فيكون الرنق والقرن واحداً وهو ما رواه القاضي أبو الطيب وقوله ويخرج البول الخ راجع للكل [قوله أى عاجز عن الوطء] منشؤه ضعف في القلب أو الدماغ أو الكبد أو الآلات [قول المتن ثبت الخيار] قال الامام النووي رحمه الله تعالى قد أجعوا على ثبوت الخيار في البيع بهذه العيوب فنادونها لفوات مالية بسيرة ففوات مقصود النكاح أولى انتهى واستشكل بعضهم ثبوت الخيار للمرأة بسبب العيب المقارن لأنها إن علمت به فلا خيار وإن لم تعلم فالتنقي من العيوب شرط لصحة النكاح قال في الكفاية وهو غفلة عن قسم آخر وهو مالو أذنت له في التزوج من معين أو من غير كف وزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فإذا هو معيب فإن المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام في باب الوكالة والمراجعة ذكره

المقصود منه بواحد مما ذكر وحكى الامام عن شيخه أن أوائل الجذام والبرص لا يثبت الخيار

المافع من الاستمتاع وأجيب بأنها أنت بجماعها واجب عليها فلا يسقط به نفقتها كالحولت وأصامت (وإن ارتدت) أى الزوجة (فلانفقة لها) وإن أسلمت في العدة) لفشوزها بردة وتستحق من وقت الاسلام في العدة (وإن ارتدت) الزوج (فلها) عليه (نفقة العدة) لأنها لم تحدث شيئاً والزوج هو الذي أحدث الردة ولو ارتد معها فلانفقة قاله البخاري قال الرازي ويشبه أن يجيء فيه خلاف وسكت عليه المصنف

(باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد) إذا وجد أحد الزوجين بالآخر جنونا مطبقاً أو منقطاً (أوجدنا) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم ينقطع ويقنأ (أو برصاً) وهو بياض شديد مبقع (أو وجدنا رقاء أو قرناء) أى مفيداً عن الجماع منها في الأول بلحم وفي الثاني بعظم وقيل بلحم ويخرج البول من ثقب ضيقة فيه (أو وجدته عينا) أى طمرا عن الوطء (أو محبوباً) أى مقطوع الذكر (ثبت) للواحد (الخيار في فسخ النكاح) لفوات الاستمتاع

وإنما يجب المستحكم وهو في الجدام بالتقطع وتزدد أي الامام في ذلك وقال يجوز أن يكتفى باسوداد العضو وسكن أهل العضو
بمستحكم العقد وقول المصنف (٣٦٢) ثبت جواب لا إذا المقدرة قبل وجد ليربط الكلام وقوله وجد أحد الزوجين

إلى آخره أهم من أن يكون به عيب مثل ما وجدته بالآخر بأن كانا مجنوبين أو أبرصين أو لا وهو صحيح (وقيل إن وجد به مثل عيبه) من الجدام أو البرص قدر أو خشا (فلا) خياره لتساويهما في شأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه أما المجنون فيختار الخيار لهما لا تتفاء الاختيار (ولو وجدته ختنيا واضحا) بل كورة أو الأتونة (فلا خيار) له (في الظاهر) لأن ما به من زيادة قبة في الرجل أو سلمة في المرأة لا تفوت مقصود النكاح والثاني له الخيار بذلك لفرة الطبع عنه وسواء أوضح بعلامه قطعية كطولادة أو طنية أم باختياره أما المشكل فلا يصح نكاحه (ولو حدث به) بعد العقد (عيب مخبر) لحصول الضرر به سواء حدث قبل الدخول أم بعده ولو ثبت ذكره ثبت لها الخيار في الأصح كالمتأجر إذا خرب المزار المستأجر بخلاف المشتري إذا عيب المبيع قبل القبض فإنه قابض لحقه (الاعنة بعد دخول) فلا خيار لهما بها لأنها عرفت قدرته على الوطء

وتعتبر حشفته بأقرانه في غير مقطوعها ويعتبر فيه حشفته وإن جاوزت العادة في الكبير أو الصغير ويسدق هو في بقاء قدرها لو أنكرته وخرج به النقص وهو مقطوع الأثني فلا خيار لهما به لقدرته على الوطء بل قيل إنه أقدر من غيره عليه (قوله المستحكم) هو المعتمد لكن المراد به في البرص أن لا يقبل العلاج أو أن يزمن أو يترابذ وفي الجدام الاسوداد مع قول أهل الخبرة كإسبذ كره لا التقطع وما في حاشية شيخنا عن شيخه الرملي من عدم اشتراط الاستحكام فيه منى على أن الاستحكام هو التقطع وأن الاسوداد المذكور لا يسمى استحكاما فلا خلاف ولا اعتراض فتأمل (قوله من الجدام أو البرص) بيان لما يتصور فيه المثبة ولم يدخل فيه الجنون لأجل ما سبذ كره بعده فيه (قوله أما المجنون) هذه من أفراد ما دخل في كلام المصنف وأحارجها منه لعدم الخيار فيها كما سر (قوله فيعذر الخ) لأنه لو كان بأنفسهما غير ممكن في حالة الجنون الطبقي أما في غيره فممكن الخيار في حالة إفاقته أو بوليها فلا يتصور لأنه إن كان الجنون مقارنا للعقد والولي جاهل به فالعقد باطل لعدم التكفاءة وإن كان عالما به فلا خياران قلنا بصحة العقد وإن حدث بعد العقد فلا خيار للولي به كإسبذ كره شيخنا من ثبوت الخيار لوليها وتصويره بما إذا أذنت في معين ثم حدث وعقد الولي مع وكيل الزوج ثم تبين أنه مجنون فيه مع التمسك بالظاهر (قوله واضحا) حال العقد فيهما فلا خيار كالأخبار باستحالة وإن استحكمت ولا يقروح سيالة وإن أزمت ولا بإجارة ولو عيبة ولا يضيق منفذ إلا إن أفضاها كل أحد لأنه حينئذ من الرق ولا خيار بعبالة الزوج أي كبرائه إلا أن يجوز عن أطاقتها كل النساء واعتبر ابن حجر أمثالها بخلافه وضدها وتبعه شيخنا في شرحه (قوله طنية) كالحيض (قوله أما المشكل) أي حالة العقد وإن اتضح بعده لأنه معقود عليه فيحاط له وبذلك فارق انقضاء الشاهد والولي كما تقدم (قوله فلا يصح نكاحه) أي لا يصح عقد النكاح الواقع عليه زوجا كان أو زوجة فلو عبر بهذه العبارة لكان أقرب المراد أو مستقيما (قوله ولو ثبت ذكره) أي قطعه ولو بعد الوطء وطول الزمن (قوله ثبت لها الخيار) فالرؤية به وحصل لها رقي ثبت الخيار على المعتمد عند شيخنا (قوله إلا عنة) هي بالنقص المجهز عن الوطء هنا ونطلق أيضا لغة على حظيرة أو خيمة تجعل من أعواد الشجر للاستئصال بها مثلا (قوله بعد دخول) أي وطء في القبل فقط ولو صمة وباطنة بنحو أصبع في دخوله (قوله إلى حقها منه) قال شيخنا وهو تقرير المهر والتحصين وليس واجبا عليه وفيه نظر بمطالبتها به في العينة

الزركشي في التكملة (فرج) لو وجدته مجبوا بإبائه فرضيت به ثم وجدته ارتقاء أو قرباء فهل يثبت له الخيار محل نظر قلت وقول الزركشي فيها حكمه عن ابن الرفعة من غير كفه الخ معناه ولو قال بطله أو من غير معين لو افق ما سلف عن الزركشي فقلنا عن الامام عند قول المنهاج فصل زوجها الولي غير كفه الخ حيث قال ولو أطلقت الأذن فلم تبين رجلا فبان الزوج غير كفه قال الامام صح باتفاق الأصحاب قال البخاري ولكن لما حق الفسخ كالأذنت من معين ثم تبين به عيب انتهى وقوله فبان الزوج غير كفه يقتضي أنه لو كان للولي عالما بالخال لم يصح النكاح وهو ظاهر [قول الشارح وإما يشته المستحكم] خالف في ذلك المالوردي والمحاملي فقالا لا يشترط الاستحكام [قوله قدر أو خشا] زاد الزركشي ومجلا [قوله وأما المجنون] مفهوم قوله من الجدام والبرص [قول المصنف مخبر] قال القفال عمدة الأصحاب في هذا القياس على حدوث عتق الأمة تحت زوجها الرقيق [قوله الاعنة بعد دخول] أي لحصول مقصود النكاح لهما من تقرير المهر والحضانة ولم يبق إلا التلذذ وهو شهوة لا يجبر الزوج عليهما مع احتمال عتقه للأزوال

ووصلت إلى حقها منه بخلاف الجلب على الأصح لأنه يورث اليأس عن الوطء والمعة قدر رجلي رواها (أو) حدثت (بها) عيب بخلاف (غير في الجدي) سواء قبل الدخول أو بعده كما لو حدث به والتقديم لا خيار له لمكانه من الخلاء بالطلاق وضعف بضرره بنصف المساق

أوكه (ولا خيار لولي محادثته) لأنه لا يبرئ بذلك (وكذا بمقارن جبر عنقه) لما ذكره وضربه يهود إليها (و يتخير بمقارن جنونه) ولو
رضيت لأنه يبرئ به (وكذا جذام وبرص في الأصح) للتخير بهما والثاني لا يتخير (٣٦٣) بهما لأن ضررهما مختص بها

(والخيار) هنا (على الفور) كخيار العيب في البيع ومنهم من حكى فيه قوله خيار العتق أحدهما أنه يمتد ثلاثة أيام والثاني إلى أن يوجد صريح الرضا به أو ما يدل عليه (والفسخ) بعيبه أو عيبها (قبل دخول بقط المهر) لارتفاع النكاح الخالي عن الوطء به سواء كان العيب مقارنا للعقد أم حادثا بعده (و) الفسخ (بعده) أي بعد الدخول بأن لم يعلم بالعيب إلا بعده (الأصح) أنه يجب به (مهر المثل إن فسخ بمقارن) للعقد (أو) بمحادث بين العقد والوطء جهله الواطئ والمسمى إن حدث بعد وطء (لأن الوطء في النكاح لا يتخلو عن مقابل والثاني يجب المسمى مطلقا لتقررره بالدخول والثالث مهر المثل مطلقا لأن الرضا من الجانبين بالمسمى فيمن هو سالم عن العيب أبدا وقيل في المقارن إن فسخ بعيبها فهو المثل وإن فسخت بعيبه فالمسمى وقوله جهله الواطئ ذكر بيانا لحل الفسخ فإنه إذا علمه قبل الوطء لا يفسخ لرضاه

في الإلء ولو حمل قوله بعدم وجوب الوطء على الزوج على غير المرة الأولى لم يكن بعيدا وما ليه شيئا وبعض مشايخنا قالوا يجب عليه عقد النكاح عليها إذا طلقها قبله وفيه نظر فراجع (قوله أوكه) فيه نظر لأنه واجب بالفسخ أيضا لأن يقال لو كان أكثر من مهر المثل (قوله ولا خيار لولي محادثته) ومنه سيد الأمة في هذا وما بعده (قوله ومنهم الخ) هو اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله سقط المهر) وكذا المنفعة (قوله ويتخير) أي ولي المرأة بخلاف ولي الزوج لأن عقده باطل وإن لم يعلم بالعيب (نفسه) لو علم بالعيب بعد زواله أو بعد الموت فلا خيار (قوله على الفور) أي لمن علم به وفور بتمه وعذر من جهلهما أو ما يمكن ولو غلطنا (قوله كخيار العيب) فيبادر بالرفع إلى الحاكم على العادة وبالرفع في العنة بعد السنة وبالفسخ بها بعد ثبوتها بعد المدة (قوله والفسخ بعده) قال شيخنا الرمي أو معه وفي تصويره نظر (قوله بأن لم يعلم الخ) هو تصحيح لعموم كلام المصنف الشامل لما لو علم قبل الوطء وفسخ بعده مع أنه لا فسخ في هذه وإن عذرني التأخير على المعتد والتعليل للغال ولوادعي أحدهما علم الآخر بالعيب قبل الوطء صدق المنكر بحينه (قوله فسخ) مبنى للجهول وكذا يعلم المذكور قبله وإن كان خلاف ظاهر كلامه فيشمل جانبه وجانبها (قوله والوطء) أي تمامه فيشمل المقارن له واستشكل هذا التفصيل بأن الفسخ إن رفع العقد من حينه وجب المسمى مطلقا أو من أصله فهو المثل مطلقا وهذا غير الوجهين المقابلين للأصح في كلام الشارح وأجيب بأن المعقود عليه هنا المنافع وهي لا تنقبض حقيقة إلا بالاستيفاء التام فتأمل (قوله وقيل) فيه إشارة إلى أنه ليس من مقابل الأصح فتأمل (قوله إذا علمه قبل الوطء) أي ولم يبادر بالفسخ قبله (قوله بعد الفسخ) أي بالعيب (قوله مهر المثل) أي على المراجع

خلاف الحب [قول المتن ولا خيار لولي محادثته] أي لأن حق الأولياء انما يراهي في الابتداء دون الدوام بدليل ما لو عتقت تحت رقبي ورضيت به فإنه ليس لهم اعتراض ولا كذلك الابتداء [قول المتن وعنة] هي بالضم الجوز عن الوطء وخيمة أو خيطرة تتخذ من أغصان الشجر قاله ابن مالك وانظر كيف تصوير المقارن مع قولهم أنه قد يعين عن امرأة دون أخرى وفي نكاح دون آخر قبل وقد يصور بما لو تزوجها وثقت العنة فطلقها ثم أراد تجديد نكاحها [قوله لأنه يبرئ به] هذه العلة ترشد إلى أن الراد بالولي ولي القرابة [قول المتن والخيار على الفور] قال القفال لأنه لو كان معتذرا لم يدر الزوج ما هي فيه وما يؤول أمرها فلا تدرم حصة ولا تقع معاشرة وكذا في المرأة فإنها تصير في معنى غير المنكوحه ثم معنى كونه على الفور أن الرفع إلى القاضي يجب المبادرة به [قوله قولي خيار العتق] أي المروجين والا فلا يظهر فيه أيضا أنه على الفور [قول المتن يجب مهر مثل إن فسخ الخ] أي لأن قضية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو بدله إن تلف ف يرجع الزوج إلى المسمى والزوجة إلى بدل بضعها وهو مهر المثل لقوات حقها بالدخول وهما سؤال وهو أن الفسخ إن رفع العقد من أصله فينبى وجوب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى مطلقا لها وجه التفصيل والجواب أن المعقود عليه هنا المنافع وهي لا تنقبض حقيقة إلا بالاستيفاء بخلاف المبيع قاله الزركشي [قوله وقيل في المقارن الخ] قيل هذا لا يتجه فيه لأن بدل المسمى في الفسخ بدلية وقد استوفاه [قول المتن ولا يرجع الخ] أي لا يكون جديعا بين العوض والمعوض [قوله الذي غرمه] فليس المراد المهر السابق الذي جعله قسما للمسمى بل المراد ما يشمل المسمى كما سيصرح به رحمه الله لكن لا يخفى أن المسمى

في العيب وباقى مثل ذلك من جانب الزوجة (ولو انفسخ) النكاح (بردة بعد وطء) بأن لم يجمعهما الإسلام في المدة (فالمسمى) لتقررره بالوطء (ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر) الذي غرمه بالدخول (على من غرمه في الجديد) والقديم يرجع به للتدليس عليه باخفاء العيب للمقارن للعقد أما الحادث بعده إذا فسخ به فلا يرجع بالمهر فيه قطعا لاتقاء التدليس وسواء على القديم كان المهر من مهر المثل

لم المسمى والظلم الولي أم الزوجة بأن سكت عن العيب وكانت أظهرت له أن الزوج عرفة (و يشترط في العنة رفع إلى حاكم) ليصل
 ماسيأتي بعد ثبوتها (وكذا سائر العيوب) أي باقيا يشترط في المسخ بكل منها الرفع إلى الحاكم (في الأسح) ليفسخ بحضرته بعد
 ثبوته والثاني لا يشترط ذلك (٢٦٤) وينفرد كل من الزوجين بالفسخ كما في فسخ البيع بالعيب (وتثبت العنة باقراره)

(قوله أم المسمى) على المرجوح وذكر المنهج لهذا لا محله (قوله والفار) عطف على المفرد فهو اسم
 كان والولي والزوجة خبرها (قوله بأن سكت الخ) هو تصوير لوجود التفرير منها وقد يكون منها
 حقيقة بأن عقدت بنفسها وحكم بصحته حاكم يراه (قوله رفع إلى حاكم) فإن لم تجده أو توقف
 على أخذ مال فلها نصب محكم فإن لم تجده استقلت بالفسخ أن مضت السنة وهو معدوم (قوله
 وينفرد) على الثاني (قوله باقراره) فلا بد من تكليفه وإن كانت الزوجة أمة كما تقدم (قوله أو بينة
 على إقراره) أي عند الحاكم أو غيره فقييد إقراره بالحكم لدفع التكرار فقط (قوله سنة) أي
 هلالية (قوله قال الرافعي) ظاهر كلامه أنه أول من ابتكر هذا القول في الحكمة وتابعه العلماء بعده
 عليه وفيه اكتفاء بأحدى صفى كل فصل عن الثانية فيه إذ في الصيف مع الحرارة البيوسة وفي الشتاء
 مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة البيوسة واقتصرهم
 على الصفات المذكورة فيه نظر لأنه إن كان لمضادتها بعضها فالبيوسة في الصيف والرطوبة في الشتاء
 ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف ضدان وإن كان لشهرتها فالحرارة في الربيع والبرودة
 في الخريف أشهر فلو ذكرنا في كل فصل صفته لكان أولى وأشهر فتأمل وافهم (قوله مجزئ خلق) أي
 مطلقا أو بخصوص امرأة أو زمن كاصر فسقط بالمعظم هنا (قوله بطلبها) أي لا يطلب وإياها ولو
 محجورة بصغر أو جنون أو ورق (قوله حتى) قال شيخنا وهو تقرر المهر وتقدم مافيه آغا (قوله الحر
 والعبد) والمسلم والكافر وقال مالك يضرب للعبد نصف سنة فقط ورد بأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف فيه
 الحر وغيره (قوله رفعت) إن كان بالغا عاقلا والانتظرت اتفاقه أو كماله (قوله ولم تصدقه) الأولى أن
 يقول وكذبت بل هو الصواب ليخرج مالو صدقته أو سكتت فانه يسقط حقها من الفسخ وإن لم تزل
 البكارة لرقه ذكره مثلا فانه وطء معتبر إلا في التحليل (قوله حلف) ولا حاجة لراجعتها نعم إن كانت
 بكرا غير مقروءة حلفت هي ولو مع بينة بمنزتها على المعتمد ولو اختلفا في وجود بكارة مشروطة صدقت
 في أنها بكر لدفع الفسخ وصدق هو في عدمها لعدم كمال المهر فلا طلقها قبل الدخول نشطر (قوله
 حلفت) فإن نكحت حلفت فإن نكل فسنخت بلا يمين (قوله أنه ماوطئ) أو أنه لم يصبا أو أن بكارتها
 أصلية (قوله استقلت) هو المعتمد لكن بعد قول القاضي ثبت حق الفسخ أو ثبتت العنة

أنما يتصور في التفرير فرفه على القول بوجوبه مطلقا لماسيأتي أن العيب الحادث لا رجوع فيه قطعا
 لعدم التفرير [قوله أم المسمى] أي على القول بوجوبه مطلقا [قوله وكذا سائر العيوب] أي لأنها
 مجتهد فيها فأشبه الفسخ بالأعسار [قوله باقراره] يخرج به المسمى والمجنون [قوله عند الحاكم] إنما
 قيد بذلك للتأيقال ما بعد هذا أعنى قوله أو بينة إلى آخره يعني عنه [قوله والثاني يمنع ذلك] أي لأنه
 قد يكرهها أو يستحي منها [قوله وتابعه العلماء عليه] قال الامام قد أجمع المسلمون على اتباعه في هذا
 [قوله علمنا أنه مجزئ الخ] قال ابن الرضا وهذا التعليل بخدشه كون الشخص بعن امرأة دون أخرى
 وعن مأتى دون غيره ولو كان للفصل أثر لأثره مطلقا [قوله من وقت ضرب القاضي] لأنها مجتهد فيها
 لثبوتها بجهد عمر بخلاف الإيلاء لثبوته بالنص فيكون من وقت الحلف . قلت وهذا التعليل فيه
 نظر فإن الحجة في العام الاجماع [قول المتن رفعت] ظاهر العبارة وجوب الفور

عند الحاكم (أو بينة على
 إقراره) ولا يتصور ثبوتها
 بالبينة لأنه لا اطلاع
 للشهود عليها (وكذا)
 ثبت (بجانبه بعد نكوله)
 من اليمين المبسوكة بالنكاح
 (في الأسح) لا مكان
 اطلاعها على عنته
 بالقرآن والثاني يمنع ذلك
 ويقول لا تخلف وبقضى
 بنكوله (وإذا ثبت
 ضرب القاضي له سنة)
 كما فعله عمر رضي الله عنه
 رواه البيهقي قال الرافعي
 وتابعه العلماء عليه وقالوا
 فمضر الجماع قد يكون
 لعارض حرارة فتزول في
 الشتاء أو برودة فتزول في
 الصيف أو بيوسة فتزول
 في الربيع أو رطوبة
 فتزول في الخريف فإذا
 مضت السنة ولا إصاة علمنا
 أنه مجزئ خلق وابتداء
 السنة من وقت ضرب
 القاضي وإنما يضرب
 (بطلبها) أي المرأة ولو
 سكت لجلل أودهنه فلا
 بأس بتفهيها ويكفي في
 الضرب قولها إني طالبة
 حق على موجب الشرع
 وإن جهلت الحكم على

[قوله]

التفصيل ولا فرق في ضرب السنة بين الحر والعبد (فإذا تمت) أي السنة (رفعت إليه فإن قال

وطئت) في السنة أو بعدها ولم تصدق (حلف) أنه وطئ كاذكر (فإن نكل) عن اليمين (حلفت) هي (فإن حلفت) أنه
 ماوطئ (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ وقبل تحتاج إلى إذن القاضي) لها به (أو فسخه

ولو اعتزله أو مرضت أو حبست في المدة (جميعها لم تحسب) وتستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج في السنة فانها تحسب عليه ولو وقع لها مثل ذلك في بعض السنة وزال فالقياس أن تستأنف السنة (ولو رضى بدها بطل حقها) من الفسخ متى سقط رضاها بالعيب (وكذا لو أجلته) بعد السنة مدة أخرى كشهر أو سنة فانه يبطل حقها من الفسخ (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل مفقوت للفور والثاني لا يبطل لاحسانها بالتأجيل فلا يلزمها فلها الفسخ متى شئت (ولو نكح وشرط فيها اسلام أو في أحدها نسب أو حرة أو غيرها) ككونها بكرا أو ثيبا أو كتائية أو أمة أو كونه عبدا (فأخلف) الشروط (فالأظهر صحة النكاح) لأن العقود عليه معين لا يقبل بخلف الصفة الشروط والثاني بطلانه لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التعيين والمشايدة فيكون اختلاف الصفة فيه كاختلاف العين ولو اختلفت العين بأن قالت زوجني من زيد فزوجها من عمرو لم يصح فكذا هنا ويفرق بينهما ولا شيء على الزوج ان لم يدخل بها وان دخل بها فلا حد لشبهة اختلاف

وان لم يقل حكمت بذلك ولو رجعت بعد انكارها وصدقته قبلت وسقط الفسخ (تنبيه) تصديق الزوج هناسنتي من قاعدة تصديق النافي للوطء كما استنتي منها ما لو ادعى الولي الوطء وأنكرت فيصدق هو يمينه وما لو ادعى المحلل عدم الوطء وادعته فتصدق هي يمينها وما لو أنكرت بولد لا يمكن منه وأنكر الوطء من أصله فهي المصدقة وما لو ادعت في بكاره مشروطة في العقد أنه أزالها وأنكر فتصدق هي كما تقدم قرىباو يلحق بهذا ما لو علق طلاقها بعدم الوطء ثم ادعاه وأنكرت فيصدق هو وما لو علق أنه متى تزوج عليها وأبرأته من كذا من صداقها فهي طالق فتزوج وادعى أنه دفع لها صداقها وأنكرت فهو المصدق من حيث عدم وقوع الطلاق بآرائها لا من حيث سقوط مهرها عنه (قوله ولو اعتزله) أو لم يمكنه ويصدق هو إذا ادعاه على المعتمد (قوله أو حبست) ولو من جهته أو ظاهرا لم تحسب المدة بخلاف ما لو وقع له مثل ذلك فتحسب المدة فيه وبخلاف ما لو حاضت أو نفست فتحسب المدة فيهما (قوله فالقياس الخ) هذا مرجوح والمعتمد ما في الروضة من أنه يلزمها أن لا تعتزله في مثل الوقت الذي كانت اعتزلته فيه ولم يذكره الشارح لقول ابن الرفعة إنه يلزمه فيه الاستئناف أيضا ومنع الأزوم ظاهر خصوصا ان كانت اعتزلته في أول السنة المضروبة فتأمل (قوله ولو رضى الخ) هذا مستغنى عنه بالفورية المشروطة فيما مر (قوله بعدها) ولا عبرة برضاها قبلها لعدم ثبوت الحق (قوله أي سقط) دفع به ما يقتضيه البطلان من وجود حق قبل الرضا (قوله ولو نكح) أي ولو وقع نكاح كما يدل له ما بعده ويجوز فيه ويتعين في شرط أن يكون مبنيا للجهول بدليل الرفع بعده في اسلام وتابعه وهو يشمل ما لو كان الشارط الزوج أو الزوجة أو غيرها ممن يتولى العقد (قوله ككونها) لو قال بككارة وثبوتة ليشمل ما لو شرطت الزوجة بككارة الزوج أو ثبوته كاشمله كلام المصنف لكان أولى بشرط نحو البياض كذلك (قوله لأن العقود عليه الخ) وقياسا بالأولى على البيع الذي لا يتأثر بالشروط الفاسدة مع أنه معاوضة محضة فتأمل (قوله ويفرق) أي يفرق القاضي بينهما على القول الثاني (قوله ان بان خيرا عما شرط) أي ان بان الموصوف بوصف أكمل من الوصف المشروط فيه أو ان بان الوصف خيرا من الوصف المشروط والأول أقرب الى كلام الشارح أي فلا خيار والمنظور اليه كمال الوصف في ذاته من غير نظر الى مراد الشارط كما تأتي الإشارة اليه (قوله فبان بكرا فلا خيار) وان كان الزوج ضعيف الآلة (قوله دونه) منه ما لو شرط كونها بكرا فبان ثيبا فله الخيار ظاهره وان كان هو ثيبا أيضا فيه كما يأتي ومن العيون الذي فيه الخيار [قوله من الفسخ] بناء على أنه فوري [قول المتن فيها اسلام] لم يقل في أحدهما إشارة إلى أن ضابط المذكور هنا أن يكون النكاح يصح مع قطع النظر عن الشرط فلو شرطت الكتائية اسلامه فأخلف اطرده القولان [قوله ككونها بكرا] لو اختلفا فزعمت زوال الكارة المشروطة بوطئه وأنكرت صدقت يمينها لرفع الفسخ وصدق يمينه لرفع كمال المهر حتى لو طلق قبل الدخول وجب الشرط [قول المتن فالأظهر صحة النكاح] هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضا فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فأخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل زواجه الولي غير كف بالمسئلة الأخيرة وذكر فيها ما حاولته [قوله والثاني بطلانه] انظر لو كان خيرا عما شرط هل يتخلف هذا القول أم لا ظاهر الاطلاق العموم [قوله ويفرق بينهما] أي على القول الثاني القائل بالبطلان

(٣٤ - قلوبى وعميره - ثالث) العلماء وعليه مهر المثل (ثم) على الصحة (ان بان) للموصوف (خيرا عما شرط) فيه كأن شرط في الزوجة أنها كتائية فبانت مسلمة أو أمة فبانت حرة أو ثيب فبان بكرا وفى الزوج أنه عبد فبان حرا (فلا خيار وان بان دونه) كأن شرط أنها حرة فبان أمة

وهو يحمل له نكاح الأمة وقد أذن السيد في نكاحها أو أنه حر فإن عبداً قد أذن له السيد في النكاح والزوجة حرة (فلها خيار وكذا له في الأصح) والثاني لا خيار له لم تكنه (٢٦٦) من الخلاص بالطلاق ولو كان الزوج في المسئلة الأولى عبداً ففي أحد قولين صححه

البعوى أنه لا خيار له لتكافئهما ولو كانت الزوجة في الثانية أمة ففي أحد وجهين لا خيار لتكافئهما وقطع بمقابله ويكون الخيار للسيد ولو شرط في الزوج نسب شريف فإن خلافه فإن كان نسبه دون نسبها فلها الخيار كما شملته العبارة وإن رضيت به فلا ولياً لها الخيار لفوات الكفاءة وإن كان نسبه مثل نسبها أو فوقة فالأظهر وقطع به أنه لا خيار لها ولا لولاها لاتقاء العار ولو شرط النسب في الزوجة فإن خلافه فإن كان نسبها دون نسبها فلا خيار كما شملته العبارة وإن كان مثله أو فوقة فلا خيار له في أحد القولين وقيل لا خيار له مطلقاً لم تكنه من الطلاق (فرع) خيار الخلف على الفور وقيل فيه خلاف خيار العلق الآتي قال البعوى وينفرد من له الخيار بالفسخ ولا يستقر إلى الحاكم كخيار عيب المبيع وتعقبه الرافعي بأن الخلف يبطل العقد على قول فليكن كخيار عيب النكاح (ولو ظنها مسلمة أو حرة فبانت كتابية أو أمة وهي تحل له

مالو شرط كونها مسلمة فبانت كافرة تحل له وفارق عدم ثبوت الخيار في البيع في هذه لزيادة القيمة المنظور إليها فيه ومنه مالو شرط كونها بيضاء فبانت سمراء أو كونه أبيض فبان أسمر أو كون أحدهما جليلاً فبان قبيحاً وهكذا فكل منهما الخيار كما شمله كلام المصنف فليراجع (قوله وهو يحمل الخ) تصوير لصحة النكاح وكذا ما بعده (قوله ولو كان الخ) هذا شروع فيها لو بان مثله الذي تدافعه كلام المصنف فلو قال ثم إن بان دون ثبوت الخيار والافلا كان أولى وأعم (قوله الأولى) وهي شرط أنها حرة فبانت أمة (قوله صححه البعوى) هو المعتمد (قوله لتكافئهما) أي مع تمكنه من الخلاص بالطلاق وبذلك فارتقت هذه ثبوت الخيار على المعتمد المقطوع به في التي بعدها ومن ذلك مالو شرط في أحدهما حرية الأصل فبان عتيقاً أو كونه مبعوضاً فبان رقيقاً أو مبعوضاً ولو مثله فيثبت الخيار في ذلك لها لاله لما ذكر كذا قاله شيخنا وهو يقتضي أن الخيار فيما لو بان دونه إنما يثبت لها لاله في جميع الصور وقد مر خلافه فراجع (قوله وقطع بمقابله) وهو ثبوت الخيار وقد مر أنه المعتمد (قوله للسيد) لأن له إجبارها على نكاح العبد وبذلك فارق ثبوت الخيار لها في العيب (قوله كما شملته العبارة) فذكره لأجل تقيم الأقسام وكذا ذكر الفوقية أيضاً وإنما لم ينفه عليه لوجود الخلاف فيه فهو لم تشملها العبارة من حيث الخلاف فافهم وكذا يقال في المسئلة بعدها (قوله فالأظهر وقطع به أنه لا خيار لها) كما يأتي وهو المعتمد (قوله كما شملته العبارة) المناسب له أن لا يجعل هذه مما شملته العبارة لوجود الخلاف فيها للمعالم بقوله وقيل لا خيار له مطلقاً وماسلم من الاعتراض أحد وإن بلغ الغاية القصوى (قوله فلا خيار له) هو المعتمد (قوله على الفور) هو المعتمد (قوله وينفرد الخ) هو المعتمد (قوله وتعقبه الرافعي الخ) يقال عليه حيث قيل بالبطلان في الخلف فهو أقوى من عيب النكاح فلا يقاس (تنبيهان: أحدهما) محل عدم الخيار إذا بان مثله على ما تقدم في غير العيوب بقرينة ما سبق قال شيخنا ومحله أيضاً في النسب والحرفة والعفة أما غيرها كالقبح والبياض والسمرة والثوبه والجمال فالمثلية فيها لا تسقط الخيار لمما فراجع . ثانيهما أنه استفيد مما ذكر أن عدم الكفاءة هنا وفيما يأتي لا يبطل النكاح وقد تقدم في موضعها خلافه فلينظر التوفيق بين الموضعين وحمل ما هنا على ما سيأتي في خاف الظن لا يستقيم (قوله ولو ظنها الخ) هو لبيان أن الظن ليس كالشرط وذكره مثال لقاعدة هي لو ظن أحد الزوجين في الآخر وصفاً فأخلف فلا خيار والمراد في غير العيوب بقرينة ما سبق وسيشير الشارح إليه (قوله وهي) أي الكتابية أو الأمة تحل له (قوله البحث أو الشرط) فالواو في عبارة المنهج بمعنى أو (قوله وهذا هو المنصوص الخ) فيه اعتراض على المصنف في تعبيره بالأظهر لأن الخلاف طرق كما ذكره الشارح على أنه لا يجوز نسبة مقابل النص للشافعي كما مر في محله (قوله ومنهم من قرر النصين) وهم عدم ثبوت الخيار للزوج في الثانية وهي الأمة وثبوته له في الأولى وهي الكافرة (قوله بالتلبيس) فلا تنصير من الزوج فله الخيار بخلاف الثانية فلا خيار له فيها وهذا الفرق من [قوله في أحد قولين] المراد بهما الأظهر ومقابله [قوله وقيل لا خيار له مطلقاً] هذا هو مقابل الأصح السابق في المتن فكان ينبغي أن يقول كما شملته العبارة كما قال فيما سلف [قول المتن فلا خيار] أي كالوظن العبد المبيع كتاباً مثلاً فأخلف [قوله وهذا هو المنصوص] أي ومقابله مخرج من النص في الأولى كما أن مقابل النص في الأولى مخرج من النص في الثانية [قوله وفرق الخ] هذا الفرق رده ابن الرفعة بأنها المتضررة بالفسخ فكيف يجعل تقرير غيرها سبباً لضررها

[قول]

فلا خيار له (في الأظهر) لتقصيره بترك البحث أو الشرط وهذا هو المنصوص في الثانية ووجه الثاني

المنصوص في الأولى الخاف خلف الظن بخلف الشرط لأن الأصل فيمن هو في دار الإسلام الحرية والإسلام ومنهم من قرر النصين وفرق بأن ولي الكافرة كافر يميز بعلامة كالغيار وخفاء الحال على الزوج إنما يكون بالتلبيس بترك العلامة وولي الأمة لا يميز عن ولي

الحرّة (ولو أذنت) للولى (في تزويجها بمن ظنته كفوا) لها (فبان فسقه أو دناءة ونسبه وحرفته فلا خيار لها) لتقصيرها بترك البحث (قلت) ولو بان معيا أو عبدا فلها الخيار والله أعلم) لموافقة ما ظنته من الحرية والسلامة من العيب الخالف في الناس والمسلتان ذكرهما الرافعي والأولى مستغنى عنها بما تقدم في العيوب والثانية يطررها خلاف ما إذا ظنتها حرّة فبان (٢٦٧) أمة كما أشار إليه الرافعي وتبعه

المصنف وتعبه في مسألة الفسق بأنه ذكر قبل الصداق عن البغوى أن لما حق الفسخ به وتجب بمقال هنا مع ما نقله عن البغوى (ومتى فسخ بخلف) للشرط بناء على صحة النكاح (حكم المهر والرجوع به على الغار ماسبق في العيب) فان كان الفسخ قبل الدخول فلا مهر أو بعده بأن لم يعلم بالخال إلا بعده فمهر المثل وقيل المسمى ولا يرجع بما يفرمه على الغار في الجديد (والمؤثر) للفسخ بخلف الشرط (تقرير قارن العقد) كقوله زوجته هذه المسلمة أو البكر أو الحرّة وهو وكيل عن السيد أو يصفها له بذلك صريحا في نكاحها ثم يزوجهما منه على الاتصال بخلاف مالوز وجههما منه بعد أيام (ولو غر بحرية أمة) في نكاحه إياها كأن شرطت فيه (وصحجناه) أى النكاح بأن قلنا بالأظهر إن خلف الشرط لا يبطله وحصل منه ولد (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بأنها أمة (حر) لظن الزوج

حيث الخلاف والا فالاعتماد عدم الخيار مطلقا كما تقدم (قوله ولو أذنت) أى لم يجبر مطلقا أو لغيره وعينت الزوج سواء علم الولي بحال الزوج أولا وما مر من البطان في عدم الكفاءة محمول على غير ما ذكر كذا قالوا فراجعهم من أركان النكاح فيما مروى من باب الكفاءة (قوله بمن ظنته كفوا) وهو معين مطلقا أو غير معين في الجبر كما تقدم أو غير معين مطلقا لأن العقد صحيح كما قال الامام باتفاق الأصحاب كذا قالوه وفيه نظر إذ كيف لا يكون معيناً أنها أذنت فيه وكيف يصح النكاح اتفاقا مع عدم الكفاءة فراجعهم (قوله الغالب) مفعول الموافقة (قوله والمسلتان ذكرهما الرافعي) أى في الشرح ولم يفهمه الشارح عليه بعد . قلت كما هو عادته لأجل ما ذكره فيها فتأمل (قوله والأولى) وهى مالو بان معيا وأشار بقوله مستغنى عنها الى أنها مكررة ، ولعل ذكرها لتتيمم أقسام خصال الكفاءة فتأمل (قوله يطررها خلاف الخ) والحكم فيها المعتمد ثبوت الخيار هنا وتقدم الفرق بينهما إذ لا يلزم من اتحاد المخالف اتحاد الترجيح (قوله وتعبه الخ) أى تعقب المصنف في الروضة الرافعي في الشرح وتجب المصنف من الرافعي فيما ذكره من مخالفة كلامه في موضعين على مسألة واحدة قال بعضهم فالمصنف أولى بالتعجب بما ذكره هنا والحق أنه لا تعجب على واحد منهما وقد دفعه السباطي ببعض ما يناسب رده فراجعهم (قوله للشرط) هو قيد لمراعاة كلام المصنف والا خلف الظن كذلك كما يشير اليه (قوله حكم المهر الخ) وحكم المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما عدم وجوبها لكل مفسوخة إلا سكتي المعتدة الحامل كذا قاله شيخنا الرملى وقال شيخنا الزياى بوجوبها في الفسخ بغير المقارن ثم قال والكلام في الرجوع على الغار وأما هي فلا رجوع عليها مطلقا (قوله وهو وكيل) ذكره ليوافق ماسأى (قوله على الاتصال) ذكره لكونه مثالا للمقارنة في كلام المصنف وليس شرطا للتغري لحرية الولد ولا للرجوع بقيمته وعلى كل فذكر الشارح له ليس في محله لأن كلامه في التغري للموجب للفسخ ولذلك حذر منه شيخ الاسلام في المنهج فراجعهم (قوله ولو غر بحرية أمة) سواء وقع التغري في العقد أو قبله أو بعده كما نقله العلامة العبادى عن شيخنا الرملى (قوله أم عبدا) وهذا حرّ بين رقيقين (قوله حرا كان الخ) ويطلب الحرّ حالا وكذا المكاتب والمبعض ويطلب غيرهم بعد العتق ولو لبعضه أخذ من مطالبة البعض كما تقدم لكن بعد

[قول المتن بمن ظنته كفوا] مثل ذلك فيما يظهر ما لو جهلت كون الكفاءة معتبرة ثم ما ذكره هنا الى قوله والله أعلم فيبدأ أن كون الاخلال بالكفاءة مفسدا للنكاح محله إذا كانت المنكوحه مجبرة لم تأذن وعلم الولي الحال وكذا الوجهل فيما يظهر وأما غير المجبرة إذا كان الاذن لغير معين أو لعين فالنكاح صحيح ولا خيار الا في العيب والرق على ما تقرر هنا مع ملاحظة ما أسلفناه في الحاشية أول الفصل نقلا عن ابن الرفعة والامام نعم لو أذنت لغير معين وزوجهها الولي بغير كفء مع علم الحال اتجه البطان [قوله كما أشار إليه الرافعي] أى بحثنا قال الزركشى وقد ساعد في ذلك البحث فانه نص امام المذهب رضى الله عنهما وعن الزركشى وعن سائر المسلمين [قوله وتجب بمقاله هنا] قلت ولهذا تعجب بعضهم من النووي رحمه الله في اتباعه للرأفى هنا [قوله للشرط] لم يقل أو الظن لقول المتن أو الرجوع على الغار به فان مسألة الخلف فيما لو ظنته حرا فبان عبدا فيها بحث الشيخين السابق [قوله والمؤثر للفسخ] مثله البطان أيضا على قوله [قوله حرا] أى ان فقد حرا خلافا لاحتمال عن الشيخ أبى على بأنه ينعقد رقيقا ثم يعتق [قوله ويرجع بهما على الغار]

حريتها حين حصوله سواء كان حرا أو عبدا وسواء فسخ العقد أم أجازة إذا ثبت له الخيار (وعلى المهر قيمته لسيدها) لأنه فوت عليه رقه التابع لرقها بظنه حريتها فستقر في ذمته حرا كان أو عبدا وتعتبر قيمته يوم الولادة لأنه أول أيام إمكان تقويمه (ويرجع بهما على الغار) لأنه الموقع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يجرمها بخلاف المهر وإنما يرجع إذا غرم كالضامن واحتقر بوجه

قبل العلم عن الحاصل بعده فهو رقيق والمراد بالحصول العلوق وقوله ومصحناه لافهموله فان الحكم كاذ كذا إذا بطل لشبهة اختلاف وكفا إذا بطل بكون الزوج لا يحل له (٣٦٨) نكاح الأمة لشبهة التفرير (والتفرير بالحرية لا بتصور من سيدها) لأنه إذا

قال زوجتك هذه الحرة أو على أنها حرة أو نحو ذلك عتقت (بل) بتصور (من وكيله) في نكاحها في صلب العقد أو قبله كما تقدم والفوات في ذلك بخلاف الشرط تارة والظن أخرى (أو منها) والفوات فيه بخلاف الظن ولا عبرة بقول من ليس بعاقده ولا معقود عليه (فان كان منها تعلق الغرم بنيتها) فتطالب بعد العتق ولا يتعلق بكسبها ولا برقبته (ولو انفصل الولد منها بلا جناية فلا شيء فيه) لأن حياته غير متيقنة بخلاف ما لو انفصل بجناية ففيه الانعقاد سواء غرة لوارثه على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيد الأمة أو المفرور فان كان عبدا قطعت الفرة برقبته ويضمنه المفرور لسيد الأمة لتفريته رقة بعشر قيمتها لأنه القدر الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به الرقيق والفرقة عبد أو أمة كإسباني في الجراح ولا يتصور أن يرث منها في مسئلتنا مع الأب الحر غير الجاني الأم الأم الحرة (ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رق تخبرت في فسخ النكاح) قبل المخول

اليسار ولو قال المصنف لما سكته بدل سيدها كان أولى ومعلوم أنه لو كان المفرور عبدا لمالك الولد لم يلزمه شيء (قوله قبل العلم الخ) ويعلم كونه قبله أو بعده بالولادة فان وضعته قبل ستة أشهر ولحظتين من وقت العلم فهو حر قاله الزركشي (قوله حر) أي ينعقد حرا على المعتمد (قوله لا يتصور) قال شيخنا الرملي هو للغالب فلا يرد كون سيدها مريضا عليه دين مستغرق أو سفيا أو مفلسا أو مكاتبا وأذن لهم في الزواج أو كونها مرهونة أو جانية وزوجت كذلك أو كون اسمها حرة أو أريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة (قوله عتقت) قال شيخنا الرملي مؤاخذا له باقراره لا بقوله المذكور وفيه نظر لأنه يلزم سبق حريتها على العقد فيتوقف على اذنها فتأمل (قوله من وكيله) فبرجع الزوج عليه وهو على من غرسوا هي أو سيدها وعلى هذا لو وجد منهما معا فعلى كل نصف الغرم كما في المنهج (قوله بخلاف الشرط) راجع للعقد والظن راجع لما قبله وتقدم أن ما بعده كذلك فهو من: بخلاف الظن أيضا (قوله بعد العتق) أي ولو لبغضها أو اليسار ما لم تكن مكانة والاطول حالا كما صرح (قوله الجاني) أي الحر (قوله عبدا) أي لغير سيدها (قوله برقبته) فان كان عبدا للمفرور خلق سيدها على سيد المفرور (قوله للسيد) أي للأمة الأولى لمالك الولد كما صرح (قوله ولا يتصور الخ) لأن الأم رقيقة فلا ترث وحصة أم الأم المذكورة في رقة الرقيق كما صرح فان كانت رقيقة أيضا فكلها للأب فان كان رقيقا أو جانيا فكلها للأم الأم الحرة والافليت المال فتأمل (قوله ومن عتقت) ولو بكال حريتها في مبيعة أو بوجود صفة في معلقة أو بأداء نجوم في مكانة وكذا بتصديق زوجها لها في دعواها الحرية لكن يصدق السيد ان أنكرها ولا يسقط من المهر شيء لو فسخت قبل الدخول لأنه حقه وليس لزوجها الوعتق أن يزوجه لارأولادها أرقاء بزعم السيد وهل للسيد تزويجها مع زعمه بقاء الزوجية راجعه (قوله تخبرت) أي ان كانت كاملة والا كصغيرة ومجنونة حتى تكمل وللازواج وطؤها قبل الفسخ وعليه لعنتها المهر المسمى ان وطئ قبل العتق والا فمهر المثل (قوله بريرة) بموحدة مفتوحة فهملة مكسورة فتحتية ساكنة فهملة مفتوحة وقوله عبدا باسمه مغيب (قوله تحت حر) خلافا لآبي حنيفة (قوله ولو عتقا معا) وكذا لو مات أو عتق بعد عتقها وقبل فسخها فلا خيار أيضا

قال الامام بالاجماع انتهى وهذا بخلاف المهر كما سبق (قوله والتفرير بالحرية الخ) جعل الجبلي من صور التفرير ما لو قال زوجتك أختي هذه ونظر فيه الزركشي بأنه يجوز أن تكون أخته وهي رقيقة له (قوله من وكيله) مثله عليه قال الزركشي في الوكيل والمرأة صور الشافعي المفرور فكان ذلك حاملا للاصحاب على قولهم إنه لا يتصور من السيد وانما أراد الشافعي التمثيل بأن ذلك يكون من السيد في صور وساقها (قوله والظن أخرى) راجع لقوله أو قبله ومن هنا يعلم أن قوله السابق أو يصفها له بذلك الخ مراده أنه ملحق بخلاف الشرط لأنه منه (قوله ولا عبرة بقول الخ) أي فلا يكون الولد حرا ولا رجوع ومنه مسألة المثنى السابقة فيها لظن حره فبانت أمة (قوله ومن عتقت الخ) هو شامل للبضعة التي كل عتقها تحت (فرع) لو أنكر السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا أبي علي يسأل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانهما حره في زعمهما والحق لا يهدوما قال صاحب الكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصداق لأنه حق السيد ولو عتق العبد أو أسرفه فليس له نكاحها لان أولادها أرقاء (قوله تخبرت في فسخ النكاح) لو مات أو عتق قبل اختيارها فلا خيار (قوله أما من عتقت تحت حر فلا خيار) خلافا لآبي حنيفة رضي الله عنه

وبعد لأنها تنعبر بمن فيه رق والأصل في ذلك أن بريرة عتقت غيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا فاخترت نفسها له مسلم عن عائمة أم من عتقت تحت حر فلا خيار لها لأن ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج ولو عتقها

فلا خيار (والأظهر أنه) أي الخيار (على الفور) كخيار العيب في البيع وغيره والثاني عند مدة التروى ثلاثة أيام ومبذوها من حين علمت بالعتق وثبت الخيار والثالث يمتد إلى أن تصرّح باسقاطه أو تمكن من الوطء طائفة (فان قالت) بعد تأخيرها الفسخ مريده (جهلت العتق صدقت بيمينها ان أمكن) جهلها (بأن كان المعتق غائبا) عنها حين العتق والابأن كانت معه في يمينه يعد خفاء العتق عليها فالصدق الزوج (وكذا ان قالت جهلت الخيار به) أي بالعتق فانها تصدق بيمينها (في الأظهر) لأن (٣٦٩) ثبت الخيار به حتى لا يعرفه إلا

الخوادم والثاني يمنع ذلك ويطل خيارها بالتأخير ولو ادعت الجهل بأن الخيار على الفور فقال العبادي إن كانت قديمة العهد بالاسلام وخالط أهل لم تعذر وان كانت حديثة العهد به أولم تخالط أهل فقولان وأطلق الغزالي أنها لا تعذر وجهه بأن الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور كخيار العيب (فرع) الفسخ بالعتق لا يحتاج إلى المرافعة إلى الحاكم لأنه ثابت بالنص والاجماع (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) وليس لسيدها منعها من الفسخ لتضررها بتركه (أو بعده بعتق بعده وجب المسمى (أو) بعتق (قبله) بأن لم تعلم بالعتق إلا بعد الوطء (فهر مثل) لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء (وقيل المسمى) لتقرره بالوطء قبل العلم وما وجب من مهر المثل أو المسمى فليس (ولو عتق بعضها أو

(قوله على الفور) نعم لو طلقها رجعا قبل العتق أو بعده وقبل سقوط الخيار أو تخلف إسلام فلها انتظار البيونة فان فسخت حينئذ وقف إلى تبين الحال (قوله مريده له) حال من فاعل قالت (قوله إن أمكن) أي بأن لم يكذبها ظاهر الحال كما عبر به في الشرح والروضة (قوله فقال العبادي الخ) المعتمد أن لها الخيار مطلقا خلافا للعبادي والغزالي كما يؤخذ مما قبله لأنه إذا كان الخيار لا يعرفه إلا الخواص فعدم الفورية فيه بالأولى (قوله لا يحتاج إلى المرافعة إلى الحاكم) فلها الاستقلال به فورا (قوله أو بعتق) قبله أو معه (قوله فهر مثل) أي لعتيقة (قوله فليسيد) لأن سببه وهو العقد وقع في ملكه فسقط ما استشكله ابن الرفعة فراجع (قوله ولو عتق بعضها) ولو بسبب الدور كأن أعقها في مرض موته قبل الوطء ولم تخرج من الثلث إلا بالصدق فلا خيار لأنها ان فسخت سقط الصداق وهو من جلة المال فينقص الثلث عنها فيبرق بعضها فيسقط خيارها فجعل المنهج هذه من زيادته مع امكان شمول كلامه هنا لها فيه نظر .

(فصل : في الاعفاف) من أعف متعبدا أي أوصل العفة إلى أصله فمصدره في الأصل العفة وهي هناء ترك نحو الزنا وفي العرف العام ما يدل على شرف النفس وأما عف فهو لازم ومصدره العفاف وليس مرادها هنا (قوله الولد) أي المومر بما يعقبه زيادة على مؤنة يوم ولية كما في النفقة (قوله ذكرنا كان أو أتى) مسلما كان أو كافرا كامل الحرية أو مبعضا خيرا أو كبيرا بواسطة أو بغيرها وارثا أو غير وارث مفردا أو متعددا أو يقدم الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث إذا استووا قربا فان تساوا وقربا أو إرثا أو عدمه وزرع في غير الوارث بحسب الرموس وفي الوارث بحسب الارث ويلزم ولي المجهور الأقل من الأمور الخمسة الآتية إلا أن يلزمه ما كم بغيره (قوله الأب) الكامل بالحرية الكاملة والعصمة بخلاف المهدوم من فيهرق (قوله والأجداد) فيجب إعفاف الكل ان قنر عليهم والاقدم العاصب وان بعد على غيره ويقدم منهما الأقرب فالأقرب ثم بالقرعة (قوله بأن يعطيه) أي بعد العقد لأنه قبله لا يسمى مهر فلا يلزمه قبله وشمل ما لو طرأ إفسار الأب بعد عقده وهو كذلك حيث يجوز لها الفسخ به (قوله أو غنما) أي بعد الشراء لأنه قبله لا يسمى غنما ولا يلزمه من المهر

(قوله من حين علمت) عبارة الزركشي في حكاية هذا القول قال الامام وابتدأوها من وقت تخييرها انتهى وزاد المسمى وجها آخر ما لم يحسبها قال الزركشي المرجح في الدليل في أبي داود في قصة بريرة ان قربك فلا خيار لك وأطال الزركشي في ذلك [قوله وثبت الخيار] عطف على قوله العتق [قوله ان أمكن] الأحسن عبارة للمهر ان لم يكذبها ظاهر الحال ووجه الأحسن أن دائرة الامكان واسعة [قوله بأن كان المعتق] الأحسن كان [قوله والثاني يمنع ذلك] أي كما في البيع ورد بأن عيوب المبيع شهيرة قاله الزركشي [قوله وقيل المسمى] ذهب إليه الامام والغزالي لأن المهر ليسيد وهو محسن بالعتق [قوله فليسيد] استشكل ابن الرضا ما إذا كان الوطء متأخرا عن العتق قال لأنها وطئت وهي حرة انتهى وهو مذهب مالك رحمه الله (فصل : يلزم الولد) لو تضرر الولد اعتبر الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث ثم التوزيع [قوله اعفاف الأب] أي

كونت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار لها ولأنه لا يعتمد هذا الخيار الخبر وليس شيء من الصور المذكورة في معنى صورته لبقاء النقص في الأولى والثانية ولأنه لا يعتبر باستفراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق (فصل : يلزم الولد) ذكرنا كان أو أتى (اعفاف الأب والأجداد) من جهة الأب أو الأم (على المشهور) لأنه من وجوه حاجاتهم المهمة كالنفقة والكسوة والثاني لا كما لا يلزم الأب اعفاف الابن والاعفاف (بأن يعطيه مهر حرة أو يقول) له (أنكح وأعطيك المهر أو ينكح له بأذنه ويهر أو يملكه أمة) لم يظاهرها (أو غنما) ولا فرق في الحرمة المنكوحة بين المسلمة والكتانية ولا يكفي أن يزوجه أو يملكه مجوزا شوها.

أوصية لأنها لا تعفه ولا أن يزوجه أمة لأنه مستغن بماله (ثم عليه مؤنتهما) أي مؤنة الأب والمرأة التي أعف بها من نفقة وكسوة ومهر
 إن لم يقدر عليها الأب أماروم مؤنته (٢٧٠) فظاهر لما سياتي في النفقات وأما مؤنتها فلائها من تمة الاعفاف والمهرر اقتصر على

مؤنتها (وليس للأب تعيين
 النكاح دون التسرى
 ولا) تعيين (رفيعة)
 بجمال أو شرف للنكاح
 لأن المطلوب دفع الحاجة
 وهي تندفع بالتسرى وبغير
 ربيعة المهر (ولو اتفقا على
 مهر فتعينها للأب) لأنه
 أعرف بفرضه في قضاء
 شهورته (ويجب التجديد
 إذا ماتت) زوجة كانت أو
 أمة (أو انفسخ) النكاح
 (بردة) منها (أو فسخته)
 أو فسخته (بعب) وكذا
 (إن طلق) أو أعتق (بعذر)
 كشقاق أو نشوز (في
 الأصح) كاللوث ولا يجب
 التجديد في الرجعي إلا بعد
 انقضاء العدة ووجه مقابل
 الأصح أنه المقتوى على
 نفسه وإن طلق أو أعتق
 بغير عذر فلا يجب التجديد
 لأنه المقتصر والمقتوى على
 نفسه (وإنما يجب اعفاف
 فاقدر مهر) وإن قدر على
 المؤنة (محتاج إلى نكاح)
 بأن تنوق نفسه إلى الوطء
 وليس تحت من تدفع
 حاجته فالقادر على المهر
 أو التسرى وإن كان بدون
 مهر الحرة لا يجب اعفافه
 ومن تحت من لا تدفع
 حاجته كصغيرة أو عجوز
 شوها يجب اعفافه

والتمن إلا القدر اللائق به دون ما زاد ولودفع له المهر والتمن فأيسر لم يرجع عليه به (قوله أو وصية) أو
 عيأ أو عرجاء أو ذات استحاضة أو قروح سيالة (قوله لأنه مستغن الخ) فإن عجز ولده جازت الأمة
 (قوله والمهرر اقتصر على مؤنتها) وتبعه المنهاج في بعض النسخ قال في التوشيح وهو متعين لأن
 مؤنته تعلم من بابه وربما عجز الأب عن المهر دون النفقة لكسبه لها والمراد بالنفقة اللازمة له ما يجوز
 لها النسخ بها لأنحو آدم وتصير ديناً على الولد ولو بلا فرض قاض وإن كانت أم الولد مراعاة لجانب
 الاعفاف ويلزمه في هذه مراعاة لجانب الأمومة (قوله وليس للأب الخ) أي لا يلزم الولد موافقة الأصل
 فيما عينه كإلزامه أكثر من واحدة حرة أو أمة وإن احتاج إلى زيادة عليها لكن سياتي في الشرح
 أنه إذا كان تحت من لاتعه وجب إعفافه فحمل ما هنا على من تعفه ولا يلزمه أكثر من نفقة
 واحدة وإن كانت تحت الأب زوجات أو أماء ويلزمه صرفها لمن تعفه على الأوجه وقال شيخنا توزع
 وفيه نظر فراجع (قوله التسرى) أصله التسرر لأنه مأخوذ من السر وهو الوطء لأنه يكون سرا (قوله
 على مهر) أي على مال مقدّر برضاها (قوله فتعينها للأب) فإن نكح أو اشترى به ولو من مهرها
 أو قيمتها دونه فواضح والأفلاين الرجوع فيما بقي كذا قاله شيخنا فانظره مع ما سر فيما لودفعه فأيسر
 وقد يفرق بتحقيق الزيادة على الحاجة هنا وقت دفعها وفيه نظر (قوله إذا ماتت) ولو يقتل من غيره
 مطلقاً أو منه لنحو ضيال (قوله بردة منها) أي وحدها لامنهما ولأنه إن ماتت والرضاع كالردة
 كأن أرضعت من أعف بها زوجة له صغيرة (قوله أو أعتق بعذر) ومنه عند شيخنا مر تعذر البيع
 بعدم مشر أو استيلاء ونظرفيه بإمكان الانتفاع بها بغير العتق فراجع (قوله كشقاق أو نشوز) وكذا
 ربية (قوله بغير عذر) ومنه قتله لها لغير نحو ضيال ولا يقبل لو اعتذر بأنه لا يعود لما صدر منه (قوله
 فلا يجب التجديد) أي إلا إن ماتت أو ارتدت كالأب كانت في عصمته وظاهر كلامهم عدم التجديد في قتله لها
 بغير عذر مطلقاً ولو اعتبرت موت أقرانها لم يكن مبعداً فراجع (نفيه) لو كان مطلقاً بأن طلق ثلاث مرات ولو
 من زوجة لادونها ولو ثلاثاً دفعة ومن زوجتين سرى أمة قالوا وسبيل الحاكم في الحجر عليه في عتقها ولا يحتاج
 في فسكه إلى قاض وفيه نظر ظاهر لأنه إن أعتق لعذر وجب التجديد والأفلا فإماني هذا الحجر ومن أي الأنواع
 هو وما وقت انفكاكه راجعه (قوله فاقدمهر) ولو بعد العقد وقبل الدخول كما سر (قوله لنكاح) وكذا
 لخدمة تعينت لنحو مرض نظر للعرف (قوله للوطء) فلا عبرة بالحاجة الاستمتاع (قوله فالقادر) ولو
 يكسب في مدة لا تحتل التعزب وفارق النفقة بشكرها مع عدم قيام البنية بدونها فشق على الأب (قوله
 من لا تدفع حاجته) أي حاجة النكاح بأن تكون التي تحتها لاتعه كما أنه الشارح فإن كانت تعفه لم يزد عليها لأنه
 لا يزد على واحدة لحاجة النكاح كشدة شهوته مثلاً كما سر (قوله والواجب عليه نفقة واحدة) وفيها ما سر
 (قوله ظهرت حاجته) ولو بقوله (قوله بلا يمين) إن لم يكذب ظاهر حاله كذى استرخاء والا فيحلف

الحرم المصوم [قوله ثم عليه مؤنتها] كذا هو بخط المصنف بالتحشية قيل وفيه نظر لأن مؤنة الأب لازمة قبل
 الاعفاف وبعده وفي بعض النسخ مؤنتها بالأفراد وهو ما في المحرر [قوله وغيرهما] حكى الرافعي في النفقات
 عن البغوي أنه لا يلزمه الاثم ونفقة الخادم لأن قد هما لا يثبت الخيار قال الرافعي وقياس قولنا إنه يحتل
 ما لزما الأب وجوبهما لائهما يلزمان الأب مع اعساره [قوله التسرى] هو مأخوذ من السر وأصله التسرر
 وهو الوطء لأنه يكون سرا [قوله أو فسخته] حكم هذا يفهم بالأولى [قوله فاقدمهر] المعبر فقد ما يمكن به
 من الاستمتاع ولو بمن سرية [قول المتن إذا ظهرت الحاجة] عبارة الرافعي إذا أظهر حاجته وهي أحسن

لاقتضاء

(وصدق إذا ظهرت الحاجة) إلى النكاح وقضاء الشهوة (بلا يمين) لأن تحليفه في هذا

للقام لا يلبق محرمة لكن لا يحل له طلب الاعفاف إلا إذا صدقت شهوته بحيث يخاف الزنا أو يضربه التعزب يشق عليه الصبر والأب

وجوب مهر لآحد) بوطه
لأنه في مال ولده شبهة
الاعفاف الذي هو من
جنس مافعله فانتفى عنه
بها الحد وجب عليه لولده
المهر وفي قول من الطريق
الثاني يجب الحد وعلى هذا
أن طأوعته فلا مهر في أحد
الوجهين وإن أكرهها
وجب المهر ولو قال المصنف
والمذهب لآحد وجب مهر
كان أوضح مما قاله في حكاية
الخلاف (فإن أحبل)
الأب بوطه (فالولد حر
نسب) للشبهة فإن كانت
مستولدة الابن لم تصر
مستولدة للأب لأن أم
الولد لا تقبل النقل (والأب
أي وإن لم تكن مستولدة
للأب) فالأظهر أنها نصير
مستولدة للأب للشبهة
موسرا كان أو معسرا
ويقدر انتقال الملك فيها
إليه قبيل العلق والثاني
لأصير لأنها ليست ملكا له
ولا حاجة إلى تقدير انتقال
الملك فيها إليه (و) الأظهر
(أن عليه قيمتها)
لصيرورتها مستولدة له
(مع مهر) لأنه وجب
بالوطء كما تقدم ومقابل
الأظهر مبنى على أنها نصير
(لا قيمة ولد في الأصح)
لانتقال الملك فيها قبيل

(قوله الكافر) أي المعصوم كما تقدم (قوله ويحرم عليه) أي الأب وإن علا أو كان رقيقا وطء أمة ولده وإن سفل
أو كان أنثى وكذا عكسه في حرم على الولد وإن سفل وطء أمة أصلها وإن علا وإن أنثى نعم لا ينتقل الملك فيها للولد
إذا أحبلها لأنه لا يثبت به استيلاذ ولا نسب والولد رقيق ويلزمه المهر مطلقا والحد إن لم يعذر وفارق عدم قطعه
بسرقه مال أصله لوجود شبهة النفقة فيه فتأمل (قوله والمذهب وجوب مهر) أي على الأب في ذمته إن كان
حرا أو مكاتباً والأفنى رقبته ومحل وجوبه إن لم تصر أم ولده مطلقا أو صارت وتأخر الانزال عن مغيب الحشفة
ويقبل دعواه عدم تأخره وهو مهر مثل مطلقا كما قاله ابن قاسم عن ابن حجر في شرحه وتبعه شيخنا الرملي في
شرح أنه في البكر مهر بكر وأرض بكارة وقال شيخنا في البكر مهر ثيب وأرض بكارة وهو مخالف لما سألني
عنه ولا يسقط بمطاعنها لأنه لشبهة قال شيخنا ولا يتكرر بتكرار الوطء لاتحاد الشبهة أي ما لم يؤد كإسباتي
(قوله لآحد) أي لا يجب على الأب حد بوطه أمة فرعه وإن كان الأب كافرا أو رقيقا أو كانت مستولدة
للولد لكنه يعز لحق الله أن علم التحريم ولا قيمة لها على الأب لضعف ملك الولد ويحرم وطؤها على الابن
مطلقا وكذا على الأب إن كانت موطوءة للابن قبله (قوله بوطه) ولوفى الدبر خلافا لابن حجر (قوله لأن له
الح) يفيد أن الكلام في ولد النسب (قوله شبهة الاعفاف) أي في الجملة (قوله ولو قال المصنف الح) فيه
نظر لأن المذهب مسلط على المنق والمثبت معا تقدم أو تأخر فإن أراد أنه لا يتسلط على وجوب المهر إذا تأخر
فلا دليل عليه مع أنه يلزم القطع بوجوبه وليس كذلك على أن عادة الشارح صحة التعبير بالمذهب في خلاف
مبنى على خلاف آخر وأنه قديغلب إحدى المسئلتين على الأخرى في جمعهما تحت خلاف إحداهما فتأمل
(قوله فإن أحبل الأب أمة فرعه فالولد حر) أي يعتقد الولد كله حرا وإن كان الأب رقيقا إلا في أمة مشتركة
فقد حرصة الابن منه حر ويسرى لباقية (قوله أنها نصير مستولدة للأب) إن كان حرا ولو مكاتبه أومزوجة
أو موصى بها أو مسلمة وهو كافر أو مسر هونة وهو موسر (قوله فيها) أو فيما ملكه منها ويسرى (قوله وأن
عليه قيمتها) ويصدق في قدرها ويعتبر آخر وطء يمكن كون الحمل منه إن تكررو يعلم بالوضع (قوله لا انتقال
الملك) فإن لم ينتقل لرق الأب مثلاً وجب قيمة الولد فقط كما سر (قوله مع مهر) على ما تقدم فيه من الخلاف
(قوله ويحرم على الأب الح) أي لا يصح أن يتزوج الأب الحر أمة ولده من النسب بخلاف عكسه فالولد أن
يتزوج أمة أصله التي لم يطأها أصله ولا يثبت به استيلاذ ولا حرية ولد وللأب الرقيق ولو مبعوضا مكاتباً تزويج
أمة ولده ولا يثبت به أيضا استيلاذ ولا حرية ولد وإن ثبت استيلاذ المبعوض لأمة نفسه دون المكاتب وكذا

لا قضاء الأولى التوقف على ظهورها لنا بالقرائن [قول المتن ويحرم عليه] أي بالاجماع [قول المتن أمة
ولده] أي وإن نزل وكذا حكم ثبوت الاستيلاذ وغيره كما سألني هذا حاصل ما في الزركشي [قول المتن
وجوب مهر] يجب أيضا أرض البكارة [قوله لآحد] أي ولو كانت مستولدة الابن ولو كان الأب رقيقا
وإن كان التعليل قاصرا عن إفادة ذلك [قوله في أحد الوجهين] كأنه عرفهما إشارة إلى أنهما الوجهان
في وطء أمة الغير المطأوعة [قوله ويجب مهر] معنى كلام الشارح رحمه الله أن المتن لو قال هذا كان
المذهب معبراً به عن الطريق القاطعة ووجوبه مفرعاً عليها وأما عدم وجوب المهر فمن تفاريع طريقة
الخلاف [قوله فالولد حر] أي ولو كان الأب رقيقا كما نقله الشيخان عن القفال خلافا للقاضي [قوله
موسرا كان أو معسرا] مساماً كان أو كافرا ولو كانت الأمة مسلمة وتدخل في ملكه قهراً كالارث [قوله
قبيل العلق] أومه [قوله لأنه وجب بالوطء] هذا محله إذا تأخر الانزال عن دخول الحشفة كما هو الغالب
[قول المتن ونكاحها] أي إذا كان حرا وهو معطوف على قوله وطء أمة ولده أي ويحرم عليه نكاحها

العلق ومقابلته يقول ينتقل الملك بعد العلق لتحقق الصيرورة حينئذ (ونكاحها) أي ويحرم عليه نكاح أمة ولده لأنها لماله
في مال ولده من شبهة الاعفاف والنفقة وغيرها كالمشتركة

في الأصح) لأنه يغتفر في
الدوام لقوته ما لا يغتفر في
الابتداء وليس ملك الولد
ملك الوالد في رفعه النكاح
والثاني ينسخ كالمملكها
الأب لماله في مال ولده من
شبهة الملك بوجوب
الاعفاف وغيره وقوله
الذي لا تحل له الأمة لا
مفهوم له فانه إذا حلت له لم
ينسخ النكاح أيضا من
باب أولى وإنما فرض عدم
الحل صاحب الوجه الثاني
ليقر به من الصحة (وليس
له نكاح أمة مكانه) لماله
في ماله ورقبته من شبهة
الملك بتجيزه نفسه (فان
ملك مكان زوجة سيده
انسخ النكاح في الأصح)
كألو ملكها السيد لما
ذكر والثاني يلحقه بملك
الولد وزوجة أبيه ودفع بأن
تعلق السيد بمال المالكين
أشد من تعلق الأب بمال
الابن

(فصل : السيد باذنه في
نكاح عبده لا يضمن
مهرًا ونفقة في الجديد)
والقديم يضمنهما (وهما
في كسبه بعد النكاح
المعتاد) كالاصطياد
والاحتطاب وما يحصل
بالحرفة والصناعة (والنادر)
كالخاصل بالهبة والوصية

للأب من الرضاع نكاح أمة ولده منه ولا يثبت به ما ذكر (قوله فلو ملك) الولد زوجة والده حراً أو
رقيقاً (قوله حين الملك) كأن طرأ يساره (قوله لم ينسخ النكاح) فولده رقيق ولا يعتق على المنزلي
لأنه أخوه (قوله من باب أولى) فهو مقطوع به كما في شرح شيخنا (قوله ليقرب به من الصحة) أي صحة
التوجيه المذكور فيه (قوله وليس له نكاح أمة مكانه) ولو كتابة صحيحة (قوله فان ملك مكانه)
كتابة صحيحة أو فاسدة (قوله زوجة سيده انسخ النكاح) وخرج بزوجة سيده ملكاً لأصل سيده وخرج
سيده فلا يعتقان على سيده وخرج أيضاً جزء سيده كأن كاتب مبيع رقيقاً فاشترى بعض سيده
الرقيق فلا يعتق عليه وخرج جزء نفسه كأن اشترى مكانه جزء نفسه من سيده فلا يعتق عليه كما لو
اشترى أصله أو فرعه ويقال في هذه اجتمعت الملكية والبعضية في ملك شخص واحد ولم يعتق عليه .
(فصل : في نكاح الرقيق الذكر والأنثى) وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله (قوله السيد) أي
المالك لرقبة العبد ومنفعته فان اختلف كوصي بمنفعته اعتبر إذن مالك الرقبة في الاكتساب النادرة
وإذن الموصي له في الاكتساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما ما للآخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن
أحدهما فراجعه (قوله باذنه) متعلق بضمن بعده وليس الاذن سبباً لنفي الضمان كما قد يتوهم
ويصدق السيد في عدم الاذن إن أنكره (قوله لا يضمن) وإن شرطهما في العقد أو ضمنهما إلا
بعد وجوبهما والمراد بالنفقة جميع المؤن (قوله وهما في كسبه) أي مع كونهما في ذمته فله ولزوجته
الدعوى على السيد بتخليته لكسبهما (قوله بعد النكاح) الأولى بعد وجوبهما وهو في المهر
الحال بالعقد وفي المؤجل بمحاولة وفي النفقة ونحوها بالتمكين ويقدم منه النفقة على المهر كل يوم ولا
يدخر للمؤجل شيء نعم يقدم مهر حال توقف التسليم عليه (قوله قبل النكاح) ولو بعد الاذن
فارق صرف الكسب في الضمان بعد الاذن لثبوت المضمون قبله وقد ذكر في المنهج هذا الفرق
هنا وفي باب الضمان نعم لو زوج أمته بعبد وجبت مؤنتها عليه من حيث الملكية .

[قوله لم ينسخ] أي والولد الحاصل بعد ذلك ينعقد رقيقاً لأنه يطؤها بجهة النكاح ولا نظر للشبهة
[قوله لا مفهوم له الخ] كلامه كما ترى يقتضي جريان الوجه الثاني إذا كانت تحله وهو ظاهر في الأب
الحر بخلاف الأب الرقيق فانه يجوز له ابتداء نكاح أمة ولده فيذني الجزم بعدم تأثير طريان ملك
ولده لها والله أعلم ثم رأيت الزركشي فناء وادعى أن التقييد في المتن لا فائدة القطع في هذه .
(فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن الخ) يوم أن انتفاء الضمان تسبب عن الاذن وليس مراداً
قال الامام حقيقة الخلاف أن الأثر ينحصر في الكسب أو يعم أموال السيد وليس بضمان حقيقة لأن قدر
النفقة مجهول انتهى قلت ولأنه لم يجب بعد ثم عن القول بالضمان الصحيح في الشرح الصغير أن
الوجوب لاقى العبد ثم تحمله السيد عنه حتى لو أبرى العبد برى السيد ويطالبان بخلافه على مقابل الصحيح
وقول المتن وهما في كسبه الخ قال الزركشي الظاهر أنه مفرغ على القولين انتهى . أقول كيف يكون
ذلك وقد قال المتن بعد النكاح مع ما سلف عن إمام الحرمين في أن معنى القديم يتعلق بسائر أحوال
السيد [قول المتن في الجديد] لأنه لم يلتزم شيئاً والقديم يقول التزامهما ضمناً [قوله والقديم يضمنهما]
القولان جاريان في كل دين أذن له في الجلة كالضمان ونحوه [قول المتن وهما في كسبه] وذلك لأن الاذن
فيه إذن في لوازمه وكيفية الصرف البداء بالنفقة وما فضل للمهر قاله الرافعي [قول المتن بعد النكاح]
خرج الذي قبله ولو بعد الاذن بخلاف نظير ذلك من الاذن في الضمان والفرق لأن

[قوله]

أما بالكسب قبل النكاح فيختص به السيد (فان كان مأذوناً له في تجارة
فصلاً يده من ربح)

لأنه كسبه سواء حصل قبل النكاح أم بعده (وكذا رأس مال في الأصح) كدين التجارة والثاني لا كسائر أموال السيد (فإن لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) في التجارة (ففي ذمته) كالقرض للزوجه برضا مستحقه (وفي قول على السيد) لأن الاذن في النكاح لمن هذه حاله التزام لمؤنه (وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع) بالزوجة عليه لأنه مالك الرقبة فيقدم حقه (وإذا لم يسافر) به (لزومه تخليته ليلا للاستمتاع) لأنه محله (ويستخدمه نهارا إن تكفل المهر والنفقة) (٢٧٣) وإلا فيخليه لكسبهما وإن استخدمه

بلا تكفل لزومه الأقل من أجره (مثل) لمدة الاستخدام (و) من (كل المهر والنفقة) لمدة الاستخدام لأنه أنلف منفعت باستخدامه مع اذنه في النكاح يقتضى لتعلقهما بكسبه ولو خلاه للكسب وكسب أكثر منهما فله أخذ الزيادة أو أقل لم يلزمه الاتمام (وقيل يلزمه المهر والنفقة) وإن كانا أكثر من أجره المثل لأنه لو خلاه للكسب تلك المدة لم يما كسب ما يفي بهما (ولو نكح فاسدا) بأن نكح من غير اذن السيد أو باذنه وخالفه فيما أذن له فيه (ووطئ) فيه قبل أن يفرق بينهما (فهر مثل) يجب (في ذمته) الزوجه برضا مستحقه كالقرض الذي أنلفه (وفي قول في رقبته) كغير الوطء من الانلاقات (وإذا زوج) السيد (أمنه) استخدمه نهارا وسلمها للزوج ليلا) لأنه يملك منفعتي استخدامها والاستمتاع بها وقد نقل الثانية للزوج فتبقى له

(قوله لأنه كسبه) يفيد تعلقهما بما في يده ولوقبل الاذن في النكاح (قوله في ذمته) وله فسخ النكاح إن جهلت حاله كما مر (قوله وفي قول) هو مكرر إن كان قديما ومخالف لما سبق إن كان جديدا (قوله وله المسافرة به) إن لم يتعلق به حق كرهن أو إجارة أو كتابة وله استصحاب زوجته وعلى السيد تخليته معها على العادة وأجرتها لسيدتها في كسبه وإذا امتعت بعد طلبه ولو بمنع سيدتها فنافرة (قوله ليلا) أي أونها را على العادة في الراحة وعدم الخدمة (قوله إن تكفل) وهو موسر أو أداها ولو معسرا واعتبر شيخنا الأداء مطلقا (قوله فيخليه) حينئذ يؤثر نفسه يوما فيوما فربما احتاج السيد لخدمته وفي شرح البهجة الجواز مطلقا ويمنع السيد عنه مدة الإجارة (قوله وإن استخدمه) ولو نهارا فقط إذ لا يلزم السيد أجره الليل وإن استخدمه فيه قاله الماوردي وجبهه كاستخدامه (قوله في كل المهر) أي الحال منه والنفقة فيهما مقابلان للأجرة (قوله لمدة) متعلق بالنفقة (قوله لأنه أنلف الخ) أي شأنه ذلك ولو في مستقبل (قوله وقيل يلزمه المهر والنفقة) مطلقا وقيل يلزمه أجره المثل مطلقا كالواستخدمه أجنبي وفرق المنهج بأن سبق الاذن من السيد أوجب التزامه فراجع (قوله فاسدا) أي بغير اذن فيه وإلا فالكالصحيح فراجع (قوله للزوجه الخ) يفيد أن ذلك فيمن يعتبر رضاها وإلا كناية ومجنونة ومكرهة ومججورة سفه وأمة لم بأذن سيدتها فيتعلق برقبته (قوله استخدمها) أي إن كان فيها خدمة وليست مكانة ولا مبغضة وإلا فلا يمنعها من الزوج نعم المبعضة في نوبة سيدتها كالقنينة لكن في شرح شيخنا منع تسليم المكاتب للزوج إن أدى إلى فوات النجوم (قوله لأنه محمل الاستراحة) يفيد أن تسليمها للزوج وقت عدم شغلها ويقدم به ولو رقيقا على سيدتها لو عارضه لأنه المفوت على نفسه ولا يرد سفره بها لأنه ليس منعا من سيدتها ولا يأتى هذا التعارض في العبد وإن ذكره فيه العلامة العبادي عن شيخنا الرملي فتأمل (قوله ولا نفقة على الزوج الخ) أي وإن فوت على السيد خدمتها ولو بنحو حبس لكن يلزمه أجره مثل ما فوته للسيد لأنه غائب ولا شيء على السيد إذا استخدمها ليلا أو نهارا (قوله في داره) أي مثلا (قوله لم يلزمه) نعم لو كان الزوج ولدا للسيد وخشى

(قوله سواء الخ) الظاهر أن مثل ذلك أكسبه بغير التجارة التي بعد الاذن ولوقبل النكاح [قول المتن في ذمته] لو جهلت الحال ثبت لها الفسخ قاله الزركشى [قول المتن وفي قول على السيد] قال الزركشى الظاهر أنهما القولان الأولان يعنى الجديد ومقابله انتهى [قول المتن له المسافرة به الخ] أي بشرط أن يتكفل المهر والنفقة كافي الاستخدام قاله الزركشى وتعبير المصنف يوهم أن العبد ليس له استصحابها وليس كذلك فلو فعل وجب على السيد تخليته لها ليلا [قوله إن تكفل] المراد من ذلك الالتزام والأداء لاحقيقة الضمان قال الزركشى فلو كان معسرا فالمتجه أن التزامه لا يفيد [قوله لمدة الاستخدام] لو استخدمه ليلا ونهارا قال الماوردي اعتبر مدة النهار فقط [قوله وخالفه] لو عين له مهرا فزاد عليه صح وثبت الزيادة في ذمته ولو أذن له في نكاح فاسد تعلق بكسبه

(٣٥ - قلبوني وعبره - ناك)

الأخرى يستوفيا في النهار دون الليل لأنه محمل الاستراحة والاستمتاع (ولانفقة على الزوج حينئذ) أي حين استخدامها (في الأصح) لا انتفاء التسليم والتحكيك التام والثاني يجب لوجود التسليم الواجب والثالث يجب شرطها توزيعا لها على الزمان فلو سلمها ليلا ونهارا وجبت قطعا (ولو أخلى) السيد (في داره بيتا وقال للزوج تخلوا بها فيه لم يلزمه) ذلك (في الأصح) لأن الحياء والمروءة يمنعه من دخول داره ولو فعل ذلك

فلا نفقة عليه والثاني يلزمه ذلك لعدم بد السيد على ملكه مع تمكن الزوج من الوصول الى حقه وعلى هذا تلزمه النفقة (وليس السفر بها) لأنه مالك رقبته (٢٧٤) فيقدم على مالك الاستمتاع (والزوج مهيئتها) في السفر ليستمتع بها ليلا

عليه نحو جوار لزمه (قوله فلا نفقة) لاتقاء التحكين التام (قوله ولا السيد) أي لا للزوج بنير اذن السيد (قوله السفر بها) وان لم يرض الزوج ولا يحرم عليه الخلوة بها لأنها مقه كالحرم نعم ان تعلق بها حق لم يسافر بها بنير اذن صاحب الحق كالمس في العبد (قوله ليستمتع بها ليلا) أي قت الراحة كالمس وفي لزمه ماسر (قوله واذا لم يسافر) أو سافر ولم تسلم له ليلا ونهارا كما في الحضر (قوله أن السيد لو قتلها) ولو مع غيره أو قتل زوجها كذلك سقط كل المهر تغليبا لجانب السيد وقال الخطيب في صورة الاشتراك بسقوط ما يقابل السيد وفعلها مع واحد يسقط النصف توزيعا عليهما (قوله أو قتل نفسها) أو زوجها كالمس ولو مع غيرها سقط كل المهر أيضا وفيه ماسر (قوله وأن الحرة لو قتل نفسها) لم يسقط المهر بخلاف ما لو قتل زوجها فيسقط المهر قبل الدخول كافي الأمة في هذه (قوله أو قتل الأمة) أي أو الحرة (قوله أجنبي) ومنه زوجها لم يسقط كما لو هلكتا بقتل أو غيره (نفية) شمل القتل في كلام المصنف العمدة والخطأ ولو بسبب أو بشرط وهو كذلك ودخل في الأمة المبعضة وهو الذي اعتمدته شيخنا الرملي وقال شيخنا الزيلدي كالمخطيب يسقط ما يقابل الرق فقط (قوله في المستثنين) فالتعبير عنه بالمذهب في غيرهما تغليبا لهما (قوله أرجعهما المنصوص فيهما) ولعله المعبر عنه بالمذهب لأنه الراجح من الطريقي الراجح (قوله وفي وجه) هذا وما بعده هما المقابلان للمذهب قال شيخ شيخنا عميرة وهو في الأولى قول وبقي بما ذكره الموت الحرة ولم يذكره الشارح مقابلا (قوله ولو باع) ومثله العتق (قوله المسمى) قيده لصحة اطلاق المصنف لأن بدله وهو مهر المثل ان وجب بتسمية فاسدة فكذلك أو بفرض أو وطء في مفقوضة أو نكاح فاسد أو موت فان وجد ذلك قبل البيع أو العتق فلا باع أو بعده فلم يشتري أو لمهما. والحاصل أن يقال المهر لمن وجب في ملكه وهي بالعق ملكت نفسها (قوله ولو زوج أمته بعده) أي ولا كتابة فيهما أو في أحدهما وإلا وجب المهر ويجب في المبعوض بقسطه وخرج عبد غيره فيجب ولا يسقط بملك سيدها له بعد ولو شرط في العقد أن أولادها بين السيدين بطل الشرط فقط والأولاد لمالك الأم (قوله لم يجب مهر) وان ذكر أو دخل بها بعد العتق قال شيخنا ولا يسن ذكره في العقد خلافا لبعضهم وكلام الشارح ظاهر في عدم سنه (قوله فيسمى) أي ندبا على

[قوله فله أن يسترده] أي في ماله سفر السيد بها أما إذا استخدمها نهارا وسلمها ليلا فلا يجوز له الاسترداد نيه عليه في شرح الارشاد [قوله بخلاف ما إذا دخل بها] يرجع لكل من قوله ولا يلزمه تسليم المهر وقوله وان سلمه فله أن يسترده [قوله لو قتل نفسها] أي أما لو قتلها أجنبي أو الزوج أو ماتت قبل الدخول فان المهر لا يسقط بخلاف [قوله قبل الدخول] هو مستفاد من قول المتن بعد دخول وانما قيد بذلك وان اتحد الحكم لمكان الخلاف في الأول دون الثاني [قوله في قتل السيد أمته] زاد الزركشي أنه يصدق أيضا في قتلها نفسها وجعل ذلك مثل قتل السيد في اجراء الطريقين . أقول ما ذكره من أن فيها نصا مسلم لكنه مفرع على القول بالسقوط في قتل السيد وما ذكره من جريان الطريقين فيها ممنوع يعرف ذلك بمراجعة الرافعي فالحق ما سلكه الشارح من أن فيها قولها والله أعلم [قوله والفرق الخ] فرق أيضا بأن الغرض من الحرة الوصلة وقد وجدت بالعقد والغرض من نكاح الأمة الوطء بدليل اشتراط خوف العنت ولم يحصل المقصود فرجع الى المهر [قوله فلا حاجة الى تسميته] أي ولا تستحب أيضا [قوله وقيل يجب ثم يسقط] زيفه الامام بأن المقضى لسقوطه دواما مقترن بالعقد

وليس السيد منعه من السفر ولا الزامه به لينفق عليها واذا لم يسافر فلا نفقة عليه ولا يلزمه تسليم المهر ان لم يدخل بها فان سلمه فله أن يسترده بخلاف ما إذا دخل بها (والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتل نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له تقويته على قبل تسليمه وتقويتها كتقويته (وأن الحرة لو قتل نفسها أو قتل الأمة أجنبي أو ماتت فلا يسقط المهر قبل الدخول) كالو هلكتا بعد دخول (وما ذكر في قتل الحرة هو المنصوص فيها عكس المنصوص السابق في قتل السيد أمته والفرق أن الحرة كالمسلة الى الزوج بالعقد اذله منعهما من السفر بخلاف الأمة وللأصحاب في المستثنين طريقتان أشهرهما في كل قولان بالنقل والتخرج أرجعهما المنصوص فيهما والطريق الثاني القطع بالمنصوص فيهما وفي وجه أن قتل الأمة نفسها لا يسقط المهر لأنها ليست المستحقة له وفي وجه أن قتل الأجنبي لها أو موتها

يسقط المهر كفوات المبيع قبل القبض بناء على أن السيد يزوج بالملك (ولو باع من زوجة) قبل الدخول (كتاب أو بعده (ظاهر) المسمى (البائع) لأنه وجب بالعقد الواقع في ملكه (فان طلقت) بعد البيع (قبل دخول فنصفه) الواجب (له) لاذكر (ولا تزوج أمته بعده لم يجب مهر) لأن السيد لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة الى تسميته وقيل يجب ثم يسقط فيسمى حتى لا يعرى النكاح من المهر

هذا القول كما سيأتي (قوله لأن عروه) أي خلوا العقد عنه أي عن المهر أي عن ذكره ووجوبه أخذاً بما قبله
(فرع) قال لأمنه أعتقتك على أن تنكحني زيدا أو تنكحيني فقبلت فوراً أو قالت له أعتقتني على أن
 أنكحك فأعتقها فوراً عتقت ولزمها قيمتها وقت الاعتاق ولا يلزمها الوفاء بالنكاح ولو قالت له امرأة أعتقت
 عبدك على أن أنكحك أو قال له رجل أعتقت عبدك على أن أنكحك ابنتي فأعتقته عتق ولزم القائل القيمة
 لا الوفاء بالنكاح أيضاً ولو قالت لعبدها أعتقتك على أن تزوجني عتق وإن لم يقبل ولا قيمة ولا نكاح ولا
 يلزمه الوفاء به ولو قال لأمنه إن كان في علم الله أن أنكحك بعد عتقتك فأنت حرة فلا عتق ولا نكاح
 للدور ولو جعل عتق صغيرة أو مجنونة صداقاً لها عتقت ولا يلزمها قيمة ولا وفاء بالنكاح والله تعالى أعلم .

﴿ كتاب الصداق ﴾

من الصدق دلالة على صدق رغبة باذله وهو بفتح الصاد أشهر من كسرهما عوض وقيل تسمية للزوج
 والمخاطب به في الآية الأزواج وقيل الأولياء لأنهم كانوا يأخذونه في الجاهلية وسمى نحوه أي عطية من الله
 مبتدأة لأن استمتاع أحد الزوجين في مقابلة استمتاع الآخر به فالمهر ليس له مقابل ويندب كونه من الفضة
 وجعه أصدقة في الفقه وصدق بضمين في الكثرة (قوله هو المهر) وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر
 ما وجب بغيره (قوله صدقة بفتح أوله وضم ثانيه) أي على الأفصح ويجوز في ثانيه الفتح والكسر
 والسكون ويجوز ضم أوله مع ضم ثانيه أو سكونه فهي ست لغات وذكر الشارح هذا لأجل الدليل المذكور
 وذكر لفظ المهر ذكر المصنف له في سياقاتي وله أسماء أخرى وأوصل بعضهم أسماءه إلى أحد عشر ونظمها بقوله :

صداق ومهر نحوه وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق

وطول نكاح ثم خرس تمامها ففرد وعشر عد ذلك موافق

وزاد بعضهم عطية أيضاً وتقدم أنه صدقة أيضاً فحملتها ثلاثة عشر اسماً وقد نظمها بقولي :

أسماء مهر مع ثلاث عشر مهر صداق طول خرس أجر

عطية حبا علائق نحوه فريضة نكاح صدقة عقر

وعلى كل فهو ما وجب بعقد أو وطء أو تقويت بضع قهراً كإرضاع وسواء كان الوطء في القبل أو الدبر فلا يجب
 باستئصال المرأة من زوجها أو غيره ولو في القبل ولا نحو خلوة ولا في نحو رتقاء كإبائي ومقتضى ما ذكر أن وطء
 الأجنبية في دبرها يوجب المهر ولعله يفارق الذكر بأنه ليس محلاً للوطء كالبيضة أو يخص الوطء في الدبر
 لكونه في الزوجة وهو الوجه نظراً لوجود العقد فيها فراجعه **(فرع)** يسن أن لا يدخل بالزوجة حتى يدفع
 لها شيئاً من صداقها وهو ظاهر في المهر الحال ويحتمل شموله أيضاً للزوجن إذا لمانع من التحجيل (قوله
 وبغيره) أي ما ذكر من الدليل وقيل عطف على صدقة للإشارة إلى بقية أسمائه المذكورة (قوله يسن)
 في غير تزويج أمته بعده كإسره وقد يجب لمصلحة كرشيدة رضيت لمجور بنون مهر المثل أو رشيدي رضي
 لمجورة بأكثر منه (قوله ويجوز) أي مع الكراهة وقد يحرم ذكره كولي مجنون محتاج إلى النكاح ولم
 يجذويه إلا من تطلب زيادة على مهر المثل فسكوت الولي عنه يلزم فيه مهر المثل ولا بعده فيه وإن كان لو ذكره
 لفا كانتقدم (قوله أجماعاً) فهو صارف للوجوب المفهوم من الحديث المذكور المحمول على عقده صلى الله

﴿ كتاب الصداق ﴾

هل الصداق عوض أو تسمية للزوج قولان حكاهما المرحض والمستحب أن يكون من الفضة
 المذكور كشيء [قوله أخلاؤه منه] أي من غير ذكره أجماعاً وقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء الآية
 قال في الروضة ولم يكن ركناً كالبيع لأن الفرض من النكاح الاستمتاع ونوابه وذلك قائم بالزوجين فهما

لأن عروه عنه من
 خالص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم

﴿ كتاب الصداق ﴾

هو المهر ويقال فيه صدقة
 بفتح أوله وضم ثانيه
 والأصل فيه قوله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة
 وبغيره (يسن تسميته في
 العقد) لأنه صلى الله عليه
 وسلم لم يخل نكاحاً منه
 (ويجوز أخلاؤه منه)
 أجماعاً

(وماصح مبيعا صح صدقا) قل أو كرفان انتهى في القلة الى حد لا يتحمل فسدت القسمة ويستحب أن لا ينقص عن عشر قدر اهرام خالصة لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجوز أقل منها وأن لا يزداد على خمسين درهم خالصة صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه ورواه مسلم عن عائشة (وإذا أصدق عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد) كالبيع في يده البائع (وفي قول ضمان بد) كالاستام (فعلى الأول ليس لها بيع قبل قبضه) كالبيع بخلافه على الثاني (ولو تلفت في يده) بأقفة (وجب مهر مثل) لانفساخ عقد الصداق بالتلف بخلافه على الثاني (٢٧٧)

عليه وسلم لتبره بخلاف عقده لنفسه كافي الواهبة نفسه (قوله وماصح مبيعا) الأولى ثم لأن الزوج مشتر ومشى عليه في المنهج ولعل المصنف لاحظ أنه مشبه بالبيع في الأحكام المذكورة فتأمل (قوله صح صدقا) أى في نفسه وإن امتنع لعارض كجعل أصل صغيرة صداق لها أو أم ولد صداق له كان أولدها بن كاح ثم ملكها لأنه يلزم دخول كل منهما في ملك الصغير فيعتق عليه (نفيه) يندب أن لا ينقص المهر عن عشرة دراهم وأن لا يزداد على خمسين درهم صدق بناته وزوجاته صلى الله عليه وسلم غير أم حبيبة (قوله لا يجوز) ومثله لا يقابل بمال حتى شفعة وحد قنف (قوله لأزواجه) وبناته أيضا (قوله عينا) ليست قيدا الانسابة المذكور بعدها (قوله فتلفت) لو أسقطه كان أولى لأن كونها ضمان عقد لا يتقيد بتلفها (قوله ضمان عقد) وهو ما يضمن بالمقابل (قوله ضمان بد) وهو ما يضمن بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم (قوله كالاستام) أى من حيث الضمان وإن اختلف المضمون به كقول شيخنا الرملي أن المستام يضمن بقيمة يوم التلف ولو مثليا فيخالف كونها بأقصى القيم فراجع (قوله ليس لها بيعه) ولا غيره من التصرفات ويصح الاعتياض عنه والتقابل فيه نعم إن كان نحو تعلم صنعة منع فيه الاعتياض لأنه كالسلم فيه (قوله أنلفته الزوجة) أى الرشيدة ولو جاهلة بأنه المهر مثلا اتلاف مضمنا إماما اتلاف غير الرشيدة والاتلاف لنحو صيال أو قصاص فلا لأنه يفسخ العقد فيه ويلزم غير الرشيدة البذل (قوله أنلته أجنبي) أى أهل للضمان بغير حق بخلاف الحربي ونحو الصيال (قوله تخبرت) فورا (قوله ومقابل المذهب) لم يقل والطريق الثاني مثلاله ليس في المسئلة طرق ولا يصح جعل البحث المذكور طريقا فتأمل (قوله وان أنلته الزوج) ولو غير أهل أو بحق فكتلفه بالأقفة (قوله فتلفت) أى تلفا لا ضمان فيه

الركن [قوله وماصح مبيعا] قد يدعى شموله للنافع لأن الاجارة بيع منافع نعم رد الدين على غيرها فانه يصح بيعه بمن هو عليه ولا يصح جعله صدقا وكذا القود عليها أو على عبدها يصح جعله صدقا ولا يصح بيعه وكل ذلك لأمر خارج فلا يراد [قوله وإذا أصدق عينا] مثلها المنفعة [قوله كالاستام] أى بدليل أنه لا يفسخ النكاح بتلفه ووجه الأول أنه مملوك بمقد معاوضة كالبيع [قوله فعلى الأول] فرفع القاضي حسين صحة الأقالة في الصداق على القولين فيصح على الأول دون الثاني [قوله ليس له بيعه] لو كان ديننا صح الاعتياض عنه فلو قال بيعها سلم من اراد ذلك عليه [قوله وجب مهر مثل] أى ولو طلبته منه قبل ذلك فامتنع وانما وجب مهر المثل لأن البضع بالعقد كالتلف وعوض البضع مهر المثل [قوله وقيل قيمته يوم الاصداق] قال الرافعي لأنها التي تناولها العقد فان فرضت زيادة وجب أن لا يضمنها لأنه غير متعدي [قوله فقاضة] هو شامل للجاهلة [قوله وقياسه الخ] قال ابن الرفعة أتى بتجته ذلك على قول ضمان العقد [قوله تخبرت على المذهب] أى على القولين وسيأتي بحث الشيخين في ذلك [قوله ومثل الصداق الخ] قضية صفيحة أنها لا تطالب بالتلف وهو ظاهر [قوله وبحث الرافعي] كأن وجه التعبير بالمذهب النظر لهذا البحث [قوله فيما ذكر الخ] راجع لقول المتن تخبرت على المذهب [قوله فتلف عبد] أى بأقفة بدليل قوله

فلا يفسخ ويجب مثل التلف إن كان مثليا أو قيمته إن كان متقوماً وهي أقصى القيم من يوم الاصداق الى يوم التلف لاستحقاق التسليم في كل وقت من ذلك وقيل قيمته يوم التلف لعدم التصدي فيه وقيل قيمته يوم الاصداق وقيل الأقل من قيمة يوم الاصداق الى يوم التلف (وان أنلفته الزوجة) فقاضة لحقها على القولين وفيها إذا أنلته المشتري المبيع قبل القبض وجه أنه لا يكون قابضاً بل يغرم قيمته للبائع ويسترد الثمن وقياسه كما قاله الشيخان أن تقوم الزوجة الصداق وتأخذ مهر المثل (وان أنلته أجنبي تخبرت على المذهب) بين فبسخ الصداق واجباؤه (فان فسخت الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على القول الأول ومثل الصداق أو قيمته على الثاني ويأخذ الزوج الثمن من المتلف (والا) أى وإن لم تفسخ الصداق (عمرت

اضح

المتلف) المثل أو القيمة وليس لها مطالبة الزوج على الأول ولها مطالبة بالثمن على الثاني ويرجع هو على المتلف

ومقابل المذهب أنها لا تتخير ويكون الحكم كالو تلف بأقفة وبحث الرافعي فيما ذكر من ثبوت الخيار على القولين فقال بوجه المصنف يجوز أن يقال إمامت لها الخيار على قول ضمان العقد فأما على ضمان اليد فلا خيار وليس لها الاطالب المثل أو القيمة كما إذا أنلته أجنبي المستطرد في هذا المستعبر (وان أنلته الزوج فكتلفه) بأقفة (وقيل كأجنبي) أى كاتلافه وقد تقدم حكمهما (ولو أصدق عبد بن فتلف عبد

قبل قبضه اقضخ) عقد الصداق (فيه لاقى الباقي على المذهب) من خلاف تقريرى الصفة (ولها الخيار) فيه (فان فسخت فهو مثل والاخصة التالف منه) هذا كله على القول الأول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبد ولو ان اجازت الباقي رجعت الى قيمة التالف (ولو تعيب قبل قبضه) كعمى العبد ونسيانه الحرفة (تخبرت على المذهب) بين فسخ الصداق وايقانه (فان فسخت فهو مثل والا فلا شيء) لها كما اذا رضى المشتري ببيع المبيع هذا كله على (٢٧٧) القول الأول وعلى الثاني ان فسخت

رجعت الى بدل الصداق من مثله أو قيمته وان اجازت فلها أرض العيب ومقابل المذهب انها لا تخبر فيكون لها أرض العيب كولو اجازت وان لم يصرح به الشيخان (والمنافع الفاتنة في بد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع ضمن ضمان العقد) بخلافه على ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتناع بأجرة المثل بحيث لا امتناع لاضمان على القولين (وكذا التي استوفاهما بركوب ونحوه) كلبس واستخدام لا يضمنها (على المذهب) نظرا مع البناء على ضمان العقد الى أن اتلافه كالتلف بأجرة ومقابل المذهب أنه يضمنها بأجرة المثل نظرا مع البناء المذكور الى أن اتلافه كاتلاف الأجنبي أو بناء على ضمان اليد واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المستلتم لتعدي بالامتناع في الأولى وبلاستيفاء في الثانية

(قوله ولو تعيب) بنبرها ولو اجنبا أسالو عيته فهي قابضة لما عيته فلا خيار على ما مر في التلف (قوله تخبرت) على القولين كما يعلم من الشرح (قوله فهو مثل) أو يطالب الزوج الأجنبي في صورته بالأرض (قوله فلا شيء لها) أي على الزوج مطلقا ولها مطالبة الأجنبي في صورته بالأرض (قوله ومقابل المذهب) فيه ما مر لأنه ليس له مقابل على قول ضمان العقد كما في الروضة (قوله وان لم يصرح به) أي بالأرض (قوله واستشكل الخ) وأجيب بضعف ملكها باحتمال عوده اليها (فتنبه) دخل في المنافع وطء الأمة المصدقة فلامر به ولاحتولا استيلاذ لو حبلت قاله شيخنا وخرج بالمنافع الزوائد فهي لها وان فسخت (قوله لأن لهابه) أي بالاتلاف حق الفسخ بناء على أن اتلافه كأجنبي كما يعلم من كلامه (قوله ولها حبس نفسها) وكذا لولها في المحجورة ولسيدتها في الأمة ولو مكاتبه (قوله لتقبض المهر) أي المملوك لها بالعقد والافليس لها الحبس كما لو تزوج أم ولده ممتات لأنه ملك لوارث أو اعتقها لأنه ملك له أمته ثم باعها لأنه ملك للبائع أو اعتقها ثم أوصى لهابه لأنها ملكته عن غير النكاح وعلى الثالثة يحمل ما في النهج يجعل الضمير عائدا الى الأمة لا بقيد كونها أم ولد فلا حاجة لقول بعضهم أو باعها ومحمضه في بعض الصور وبفرضه لا حاجة له لا مكان حله على بيعها من نفسها فتأمل (قوله لا المؤجل) قال شيخنا ومثله تعليم نحو قرآن وهو الأخير من قولي شيخنا الرملي بعد أن قال فيما نقل عنه أنه يفسخ العقد ويرجع للمهر المثل وتحبس نفسها كالحال (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله حتى تسلم) أي تسلم الزوجة نفسها له ويسلم الزوج الصداق لها سواء المعين وما في الذمة وفارق البيع بفوات البضع هنا (قوله والأظهر يجبران) وهو المعتمد (قوله عدل) وهو نائب عن

افسح الصداق أمالو ألقفته فقابضة لحصته أو اتلفه أجنبي فانه لا يفسخ ويتخير بين فسح الصداق وعدمه على القولين معا خلافا لبحث الشيخين كاسلف نظيره في اتلاف الكل مع تقريره السابق [قوله قبل قبضه] أي سواء قبض غير التالف أم لا لكنه اذا قبض يكون الأمراولى بعدم الانفساخ سواء تلف المقبوض أو بقي هذا ما قالوه في البيع والظاهر جر يانه هنا [قوله من خلاف تقريرى الصفة] هو طريقان احدهما قاطعة بعدم الانفساخ فيه والثانية حاكية لقوانين والمرجح طريقة القطع [قوله فيه] راجع لقول المتن لاقى الباقي [قوله وعلى الثاني ان فسخت الخ] مقتضى هذا أن الخيار على القولين [قوله ومقابل المذهب الخ] ظاهره أن هذا المقابل جار على القولين وهو ممنوع في الزايفي وأما نقصان الصفة كعمى العبد وشالاه فلهمرأة الخيار وعن ابن الوكيل لا خيار على قول ضمان الغصب والمذهب الأول اه قلت وقد يجاب بأنه مراد الشارع بدليل قوله كولو اجازت فانه يعين قول الغصب [قوله وان لم يصرح به] الضمير فيه فراجعه لقوله فيكون لها [قوله لا يضمنها] أي كنظيره في البيع وان امتنع البائع من التسليم [قوله واستشكل بعضهم الخ] الاشكال قوى لأن الجنابة على المنافع وهي حادثة لا على عين الصداق وانما جعلت جنابة البائع ومثله الزوج على العين كالآفة لتلايتوالى على العين ضمانات ولا كذلك المنافع اذ هي بمنزلة الزوائد الحادثة

وليس كاتلاف عين الصداق لأن لهابه حق الفسخ والرجوع الى مهر المثل (ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والحال لا المؤجل) لرضاها بالتأجيل (فلو حل قبل التسليم فلا حبس في الأصح) لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول والثاني ينظر الى حله وبلحقه بالحل ابتداء (ولو قال كل) من الزوجين الآخر (لا أسلم حتى تسلم في قول يجبر هو) على تسليم الصداق أولا هونها لأن استرداد الصداق ممكن بخلاف البضع (وفي قول لا إيجاب ومن سلم أجبر صاحبه) لاستوائهما في ثبوت الحق لكل منهما على الآخر (والأظهر يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بالتحسين فاذا سلمت أعطاهما البطل) قال الاظم

ولم يأتها الزوج قال فلوهم بطوط بعد الاعطاء فاستمتع فالوجه استرداده (ولو بادر ففكنت طالبتها) بالصداق على الأقوال كلها (فان لم يطأ استمتع حتى يسلم) الصداق ويكون (٢٧٨) الحكم كما قبل المتمكن (وان وطئ فلا) أي فليس لها أن تفتح وفيه وجه نعم

الشرع لاعتقادهما ولا عن أحدهما على المعتمد (قوله فالوجه استرداده) وهو المعتمد (قوله ففكنت) من الوطء في غير نحو الرقاء ومن الاستمتاع فيها (قوله وان وطئ) أو استمتع كما مر قال شيخنا الرملي والوطء في الدبر كالقبول ومما فيه (قوله مكرهه) أو صغيرة ولو بتسليم الولي لمصلحة أو مجنونة كذلك أو خرج الصداق مستحقا فلها الامتناع بعد ذلك وهل مثله ما لوجهات أن لها الحبس وما لبعض مشايخنا إلى أنه ليس مثله فخره قال الأذرمي والعبدة بالتسليم في محل العقد واعتد شيخنا أن العبدة بمحل الزوج وان بعد عن محل العقد ولها نفقة مدة الامتناع لأن التقصير منه (قوله بلا عذر) ليس قيذا (قوله يجبر) أي وحده على القول المرجوح (قوله فليس له أن يسترد) هو المعتمد (قوله ولو استمهل) أي الزوجة قال شيخنا وشيخنا وكذا الزوج (قوله واجب) هو المعتمد قال شيخنا ولها النفقة مدته (قوله لا ينقطع حبض) فلا تمهل له وان علم أنه يطأ فيه ومثله النفاس والصوم والاحرام والسمن والجهاز ونحوها (قوله ولا تسلم) أي بكرة للولي في الصغيرة ولها في غيرها ولو ادعى الولي موت الصغيرة لم يقبل الابينة (قوله ولا مريضة) وكذا ذات الهزال (قوله حتى يزول) أي بالاطاقة ويصدق فيها اثنان من محارمها أو أربع نسوة وتصدق المريضة بيمينها في بقاء ألم بعد البرء (قوله لتضررها به) فهو حرام عليه (قوله وان قال الخ) نعم يجب ان كان ثقة في غير الصغيرة (قوله ويستقر المهر) أي يحصل الأمن من سقوطه (قوله بوطء) أي بنصيب حشفة ذكر أو قدرها في فرج ولودبرا كما مر وبغير انتشار ولو لصغر أولم نزل البكرة (قوله وبموت) ولولي المفوضة أو بالقتل بدليل الاستثناء بعده (قوله ان الأمة الخ) اقتصر على ما ذكره لأنه الذي تقدم وقدر غيره (قوله ونبه الجيلي الخ) هو المعتمد (قوله لا بخوة) ولا باستمتاع ولو بنحو ريقه ولا باستدخال مني ولو في القبل كما مر ولا بمادون الحشفة (قوله ومحل) أي التقديم (تنبيه) لو أعتق مريض أمة لا يملك غيرها وتزوجها وأجاز الورثة العتق استمرار النكاح ولا مهر لها لأنه لو وجب لكان جزءا منها فيلزم أن يملك بعضها ويلزم منه دخوله في ملكه قبلها فيصير كأنه نكح ملك نفسه وهو باطل فتأمل ذلك ولو أذن لبعده أن يتزوج بأمة غيره ويجعل رقبته صداقا لمصاح النكاح وملكه مالكها فلو طلقها قبل الدخول استمر العبد ملكا لسيدها فان أعتقه قبل الطلاق رجع على سيدها بنصف قيمته وسيأتي ذلك في فصل التشطير (فصل : في الصداق الفاسد) وأسبابه كما قال بعضهم ستة عدم المالية وتفرق الصفقة والشرط الفاسد

لو وطئها مكرهه فلها الامتناع وقيل لأن البضع بالوطء كالتألف (ولو بادر فسلم) الصداق (فلممكن) أي يلزمها ذلك إذا طلبه (فان منعت بلا عذر استردان قلنا إنه يجبر) أو لأن الاجبار مشروط بالمتمكن فان قلنا لا يجبر فليس له أن يسترد لتبرعه بالمبادرة وقيل له الاسترداد لعدم دخول الفرض (ولو استمهل لتنظف ونحوه) كاستعداد (أمهلت ما يراه قاض) كيوم أو يومين (ولا يجاوز ثلاثة أيام) وهذا الامهال واجب وقيل مستحب (لا ينقطع حبض) لأن مدته قد تطول ويتأق الاستمتاع كله معه بغير الوطء (ولا تسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع ووطء) لتضررها به وان قال الزوج لا أقربها حتى يزول المانع لأنه قد لا يفي بذلك كما قاله في البسيط (ويستقر المهر بوطء وان حرم كحائض) لاستيفاء مقابله (وبموت أحدهما) لانتهاء العقد به ويستثنى من ذلك ما تقدم أن الأمة إذا قتلت نفسها أو قتلها السيد يسقط مهرها ونبه الجيلي على أنه لا يستقر بثبوت في النكاح الفاسد

[قوله وان لم يأتها] أي لم يطأها [قوله ولو بادر فسلم الخ] لو سلمها الصداق فسلمت ووطئ ثم خرج مستحقها فهل لها الامتناع محل نظر (تنبيه) محل التسليم منزل الزوج ذكره في التنبيه لكن حكينا عن الخناطى أنه موضع العقد فاذا عقد ببغداد على امرأة بالكوفة لانفقة لها قبل التسليم ببغداد [قوله أمهلت ما يراه قاض الخ] الظاهر أن استمهاله مثل استمهالها [قوله ولا تسلم الخ] لو عرضت على الزوج لزمه قبول المريضة دون الصغيرة ولو اختلفا في امكان الوطء قال الاصطخري فالقول قول الأب [قوله بوطء] أي وان كان لا يحصل به التحليل فيما يظهر كالصغير الذي لا يتأق جماعه [قوله لانتهاء العقد] أي وانتهأه كاستيفاء العقود عليه كما في الاجارة .

(فصل) [قوله نكحها بخمر] مثل ذلك الخمر ونحوه لكن خالفوا ذلك في الخلع فجاءوا جميعا إذا كان على دم ونحوه قال الزركشي فيطلب الفرق فان قضية ما في الخلع أن يكون هنا كالنفقة قبل وقوع الرافعي في باب الخلع التعرض للسنة وقال ان قضية في الخلع أن يكون الخلع في مسئلتنا كالموت عن المهر فيجب

(الابخوة في الجديد) والقديم يستقر بها لأنها مظنة الوطء وان لم تقع المرأة ومحل حبس يمكن بها مانع حتى كرتق وكذا في حبض في أحد الوجهين وعزاف الوسيط إلى المحققين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا (فصل : نكحها بخمر أو حرم

لومضوب) كثوب بان أشار الى ملاذكر ولم يصفه أو وصفه بما ذكر أو بخلافه كعصيرا ورقيق أو مملوك له (وجب مهر مثل) لفساد الصداق
باتقاء كونه مالا في الأول والثاني وملكا للزوج في الثالث (وفي قول قيمته) (٢٧٩) أي ما ذكر بأن يقدر الحر رقيقا والمهر

عصيرا لكن يجب مثله وكذا المنصوب المثل يجب مثله والأكثر فيها إذا قال هذا الحر القطع بوجوب مهر المثل لفساد العارية ويلحق به هذا المهر وهذا المنصوب (أو مملوك ومنصوب بطل فيه وصح في المملوك في الأظهر) من قول قولي تفريق الصفقة (وتخير) هي بين فسخ الصداق وإبقائه لأن المسمى لم يسلم لها (فان فسخت فهو مثل وفي قول قيمتهما) ويأتي القولان على مقابل الأظهر أيضا ولو قال بدلها ليشمل المثل كان أحسن (وان أجازت فلها مع المملوك حصة المنصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) فإذا كانت مائة بالسوية بينهما فلها عن المنصوب نصف مهر المثل وفي قول قيمته أو مثله (وفي قول قنق به) أي بالمملوك لأجازتها (ولو قال زوجها بنتي وبعتك ثوبها بهذا العبد صح النكاح وكذا المهر والبيع في الأظهر) من قول جمع الصفقة مختلفي الحكم (ويوزع العبد على الثوب ومهر المثل) فان كان مهر المثل ألفا وقيمة الثوب خمائة

وتفريط الولي والمخالفة والدور كما في جعل الأمة صداقاله كما مر (قوله أو وصفه) عطف على أشار لافتادة أن الإشارة منفردة والوصف منفرد وبه صرح الخطيب وغيره لماسيأتي أن في الجمع بين الإشارة والوصف طريقين ولا يصح عطفه على لم يصفه ولا يضرد خو لها في كلامه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله باتقاء كونه مالا) فكل مال ليس مالا كذلك كالحشرات والميتة والدم وفارق عدم وجود العوض وقوع الطلاق رجعا في الخلع على الدم بأن عدم العوض هنا موجب للمهر وكذا عدم تفريق الصفقة به في البيع كاسيأتي آتفا (قوله والمهر عصيرا) كذا قدره هنا في تفريق الصفقة خلا ولم يقدره في نكاح المشرى شيئا بل أوجبوا قيمته عند من يراها وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل محل بما فيه فليست حكمه المخالفة وقد يقال في الحكمة أنه لما وقع العقد مع الحر فسادا اعتبر له وقت محبة وهو كونه خلا أو عصيرا واعتبر الخلل في البيع لأن لزومه مستقل عن العقد فربما فسخ بعده فتسقط المطالبة باعتبار ما يؤول إليه حال المهر بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا أو أمّا نكاح المشرى فاعتقد وقع صحيحا بالمهر عندهم ولما امتنت المطالبة به بعد الاسلام رجع إلى قيمته وقته لأن اعتبار غير وقته يؤدي إلى اعتبار الشيء في غير وقت محته وبما يقع الجاف لأن قيمته عند من يراها أقل غالبا من قيمة الخلل أو العصور فتأمل ذلك فانه من عثرات الأفهام المستخرج من دقائق نفائس الالهام (قوله بمملوك ومنصوب) وكانصوب الآتي والمرهون وكل غير متمول أو غير مال كالدم فان كان مع الفاسد صحيح وجب ما يقابله من مهر المثل إلا الدم والحشرات فلا شيء في مقابلته ولا خيار وان لم تعلم به وانما وجب المهر فيه إذا انفرد لأن غايته أن يكون كالعدم كما مر (قوله حصة المنصوب في صورته) وفي غيره كذلك إلا الدم ونحوه مما مر (قوله بحسب قيمتهما) أي المملوك والمنصوب ويقدر الحر رقيقا والميتة مذكاة والمهر خلا كذا قيل هنا وقدر في كلامه أنه يقدر عصيرا وهو الوجه فاعلم من قدر الخلل هنا سرى إليه من تقدير ذلك في البيع وليس معتبرا هنا فهو سهو أو سبق فلم يفتنبه له (قوله وكذا المهر والبيع) ان كان الك وبها كما أفادته الإضافة وكان له جواز بيعه بولاية أو وكالة ولم يكن من قاعدة مدعوجة والابطال ورجع لمهر المثل بصورة الأخيرة أن يقول زوّجتك بنتي وملكتك هذه المائة درهم من مالها بهاتين المائتين من الدراهم (قوله فلتك العبد عن الثوب) فان لم يساو ثمن مثله بطل البيع ان لم تكن أذنت فيه بدونه (قوله وثلاثه صدق) ان كان قدر مهر المثل والابطال ان لم تأذن كذلك ورجع بمهر المثل (قوله يرجع الزوج الخ) وترجع هي في الثوب إذا تلف العبد قبل القبض ولها مهر المثل المذكور ولها يبيع العبد رد حصة الثوب وحدها أو حصة الصداق وحدها ان شاءت (قوله وما ذكره الخ) جواب

مهر المثل واعتراض على الرافعي بان قضية الخلع جعلها كالفضة [قوله أو منصوب] في معناه لآتي والمرهون للحجز عن التسليم [قوله وفي قول قيمته] علل ذلك بأن ذكرهما العوض يقتضي أنه قصد هما دون قيمة البضع ولو عبر بالبدل كان أولى والحجب أن الرافعي أنكر على الغزالي في تعبيره بالقيمة وعبر به في المهر [قوله والمهر عصيرا] قد قدره في نكاح المشرى بالقيمة عند أهلها وفي تفريق الصفقة بالخل قال الرافعي والاضطراب مما يؤثر بالأصح قوة وهو وجوب مهر المثل [قوله والأكثر الخ] أي فاقترضا عموم المتن من ترجيح طريق الخلاف في هذه الصورة ليس مرادا [قوله وفي قول قنق به] أي بناء على أن المشتري يقنع ببعض المبيع إذا خرج بعضه مستحقا [قوله وما ذكره المصنف الخ] دفع لماعناه يتوهم من التكرار وفيه رد على الزركشي حيث قال ان الزائد هنا هو التصوير لا غير ووجه الرد عليه أن قوله ويوزع الخ لم يسبق

فلت العبد عن الثوب وثلاثه صدق يرجع الزوج في نصفه إذا طلق قبل الدخول ومقابل الأظهر بطلانها ووجوب مهر المثل وما ذكره المصنف هنا في المسئلة أبسط مما ذكره فيها في المناهي من البيع (ولو نكح بألف على أن

لأيهما أوعلى أن يعطيه ألفا فالذهب فسادا لصدائق ووجوب مهر المثل في المستلئين لأنه جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة والطريق الثاني فساد في الأولى (٢٨٠) دون الثانية كأنص عليه في مختصر المنزلي لأن لفظ الاعطاء لا يقتضي أن يكون المعطى

للأب والطريق الثالث في كل قولان بالنقل والتخرج أحدهما الصحة بالألفين ويفتقر ذكر الأب ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح لأن شأنه الإلزام (أو في المهر فالأظهر صحة النكاح لا المهر) لأنه لكونه العوض في النكاح لا يلبق به الخيار ولا يسرى فسادا إلى النكاح لاستقلاله والثاني يصح المهر أيضا لأن المقصود منه المال كالبيع والثالث يفسد النكاح لفساد المهر وعلى محتملها ثبت الخيار لها فإن أجازت فذاك وإن فسخت رجعت إلى مهر المثل كما ترجع إليه على قول فساد المهر وقيل لا يثبت لها خيار (وسائر الشروط) أي باقيا (أن يوافق مقتضى النكاح) كشرط أن ينفق عليها أو يقسم لها (أو لم يتعلق به فرض) كشرط أن لا يأكل إلا كذا (لأن) ذكر الشرط لا تنافي فائدته (وصح النكاح والمهر وان خالف مقتضى النكاح) ولم يخل بمقصوده الأصلي كشرط أن لا يتزوج عايبا ولا نفقة لها صح النكاح وفسد

عن اعتراض عليه (قوله لأيهما) أو غيره (قوله تعطيه) بالفوقية والتحتية كما في شرح شيخنا قال وهو بالفوقية وعدمها لا يهاقن أمه (قوله ألفا) من الصدائق أو غيره (قوله لأنه جعل الخ) أي أن كانت الأنف من المهر والافهو شرط عقد في عقد (قوله لأن لفظ الاعطاء الخ) سيأتي في الجمع أن لفظ الاعطاء للملك فلا يصح حله على غيره كعارية وإن حل على الاعطاء لم يصح وكان المهر ألفين (قوله ولو لشرط خيارا في النكاح بطل) ظاهره ولو بالعيوب المثبتة للخيار وبه صرح شيخنا في شرحه وفيه نظر بما يأتي و-واه صرح بلفظ النكاح أو أسقطه وبه قال شيخنا وفيه نظر لا مكان حله على الخيار في المهر فراجعه (قوله أن ينفق عليها الخ) ومنه كما قال بعضهم شرط أن له الخيار بالعيب وهو واضح لا وجه لغيره وقد تقدم عن شيخنا ما يخالفه والوجه أن يقال إن صرح بأن الخيار بالعيب لم يضر لأنه تصرع بالقتضى مع بقاء العقد على لزومه كافي البيع وإن صرح بالخيار في عقد النكاح فسد العقد لأنه يخالف مقتضاه من جواز مدة الخيار على أن إطلاق الخيار عن المدة مفسد للعقد كفي البيع وإن أطلق ففيه ما مر عن شيخنا فراجع (قوله أن لا يأكل) انظر هل يأتي هنا ما في البيع فيما لو جمع بين شيئين فيفسد النكاح والصدائق هنا أو يفسد الصدائق وحده راجعه والمتجه الثاني (قوله ألفا) من حيث عدم تأثيره في النكاح وهو في الأول تأكيده فعدم الفائدة فيه باعتبار عدم وجود أمر زائده (قوله أولا نفقة لها) أي مطلقا أو عليه قال ابن حجر وكذا لو شرط نفقتها على غيره لا يضر في صحة النكاح وخالفه شيخنا الذي يذهب إلى أن النكاح الرمي وأجاب بأنه عهد سقوط النفقة عنه ولم يهتد وجوبها على غيره ولا يراد بالابن في الاعفاف لأنه سر أبيه ولا الأمة لأن اتفاق السيد عليها بالمسكية لا بالنسبة عن الزوج (قوله كأن لا يبطأ) أي مطلقا أو الأمرة أو في وقت لا يمنع الوطء فيه والاستمتاع كلوطء فيبطل النكاح بشرط عدمه كذلك وكذا بشرط أن لا توارث مع اتفاقهما في الدين والأفلا يضر إلا أن أراد أو أن زال المانع (قوله كما يقع الخ) فاهنا أعم فلا تكرار فيه (قوله وقيل إن كان الخ) هذا هو المعتمد قال شيخنا واعتبروا هنا المبتدئ بالشرط دون موافقة الآخر عليه المقضية لاجتماع مقتض ومانع وحقه البطلان لقوة النكاح مع ضعف الموافقة عن التصريح فهو من المقتضى وغير المقتضى (قوله نعم الخ) هو المعتمد (قوله من لا تحتل) أو لا يجوز وطؤها كالمتحيرة (قوله في الحال) فلا ولم تحتل أبد أو شرط أيضا

هناك [قوله لأن شأنه الإلزام] أي ولأنه عقده عاوضة لا مدخل للخيار فيه فيفسد باشرطه كالصرف [قوله والثالث الخ] هو نصه في الاملاء ومنه خرج قول بفساد النكاح في كل موطن فسد فيه الصدائق ومنهم من أبي التخرج وقال إن دخول الخيار في البطل كدخوله في المبدل أي فليس الفساد بغير الخيار كالفساد به فلا يخرج [قوله وعلى محتملها يثبت الخيار] قال ابن الرفعة حيث ثبت فالقياس بثبوته للزوجين [قوله ألفا] قال ابن الرفعة ليس باطلا بل هو مؤكد لمقتضى العقد يعني فيما يوافق مقتضاه [قوله أولا نفقة لها] مثله فيما يظهر ما لو قال لا نفقة لها على بل على فلان ثم في جعلهم التزوج عايبا من مقتضى العقد نوع خفاء ولو قال المتن والأفان لم يخل بمقصوده الخ لكان وانحما فانه حينئذ يكون مثالا لما يتعلق به بغير [قوله كأن لا يبطأ] أي مطلقا أو لا أنهارا أو أن يبطأ مرة [قوله كما يقع في نكاح المحلل] كأنه يريد بهذا أنه لا تكرار في الكتاب في مسألة شرط الطلاق كما زعم لزر كشي وبيان ذلك أن السابق في التحليل شرط طلاق بعد الوطء وهنا أعم من ذلك [قوله وقيل الخ] هو المصحح في الشرح والروضة

الشرط والمهر) أيضا لأنها لم ترض بالمسمى إلا بشرط أن لا يتزوج عليها ولم يرض بالمسمى إلا بشرط أن لا نفقة لها (وإن أخذ) [قوله بمقصود النكاح الأصلي] (كأن لا يبطأ أو) (أن يطلق) كما يقع في نكاح المحلل شرط الطلاق بعد الوطء (بطل النكاح) للاخلال المذكور وفي قول يصح ويلغو الشرط وقيل إن كان الشارط لترك الوطء الزوج صح لأن الوطء حقه فله تركه بخلافه فيها نعم من لا تحتل الوطء في الحال إذا

عمره في نكاحها على الزوج أن لا يطأها الى زمن الاحتمال صحيح لأنه قضية المقدس صرح به بغوى في فتاويه (ولو نكح نسوة بغير واحد كأن فوجه بين أبو آلهن أو معتقهن أو وكيل عن أوليائهن (فالأظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلامهن في الحال (ولكل مهر مثل) والثاني مهته ويزرع على مهور أمثالهن (ولو نكح لطفل بفوق مهر مثل) من مال الطفل ومثله المجنون (أو أنكح بنتا لارشيده) كالمجنونة والبكر الصغيرة أو السفية (أو رشيدة بكرا بلاذن بدونه) أي بدون مهر مثل (فسد المسمى) لا تقفاه الحظ والمصلحة فيه (والأظهر صحة النكاح بغير مثل) والثاني فساد لفساد المهر بما ذكر ولو عقد لا يثبت بأكثر (٢٨١) من مهر المثل من مال نفسه في

فساد المسمى احتمالان
للامام لانه يتضمن دخوله
في ملك الابن وقطع القرألى
وغيره بالصحة حكما من
اضرار الابن يلزم مهر
المثل في ماله وقول المصنف
بنتا بوحدة ثم نون كاصطبه
بخطه ولا في قوله لارشيده
اسم بمعنى غير ظهر اعرابها
فيما بعدها لكونها على
صورة الحرف وقوله بلا
اذن أي في النقص عن مهر
المثل لتعلقه بالبكر التي
لا يحتاج في انكاحها الى
اذن وسأني الكلام فيمن
يحتاج الى اذنها في النكاح
(ولو توافقوا على مهر سرا
وأعلنوا زيادة فالذهب
وجوب ماعقده) فان عقد
سرا بألف ثم أعيد العقد
علانية بألفين تجملوا فالواجب
ألف وان توافقوا سرا على
ألف من غير عقد ثم عقد
علانية بألفين فالواجب ألفان
وعلى هاتين الحالتين حل
نص الشافعي في موضع على
أن المهر مهر السروق وآخر

عنه أبدا لم يضر (قوله الى زمن الاحتمال) ظاهره أنه لا بد من التصريح بهذا قال بعضهم وينبغي حل
الاطلاق عليه خصوصا اذا دلّت قرينة وهو وجيه (قوله للجهل بما يخص كلام) أي مع اختلاف المالك فلا
يرد أن للسيد أن يزوج أمته مثلا بغير واحد لأنه له واذا فسح في احديهما وزع المسمى على مهر مثلها
(قوله ولو نكح لطفل) أي لا تقفاه ولا بطل النكاح (قوله المجنون) وكذا السفية (قوله في فساد المسمى
الح) وأما النكاح فصحيح اتفاقا (قوله وقطع القرألى الح) هو للعمد (قوله حذرا الح) لأنه اذا فسد لم يدخل
في ملك الولد بل بقي على ملك الأب فسقط بذلك الاعتراض عليه (قوله بوحدة ثم نون) أي لا بمثلثة ثم تحية
ثم بوحدة كما قال بعضهم أخذ من قيد التي بعدها بالبكر لأن النكاح في هذه باطل (قوله ماعقده) أو
ما سبق العقده ولو تكرّر (قوله فالواجب ألفان) فان صرحوا بالعقد بأنه لا يلزم إلا ألف فساد المهر ورجع لمهر
المثل (قوله ثم المعتبر الح) فصحيح لصمير الجمع في توافقوا (قوله ولو قالت) أي المحتاج الى اذنها في النكاح كما
وعنده الشارح سابقا بكرا كانت أو غيرها (قوله فنقص عنه) وان كان ماعقده أكثر من مهر المثل ولو
في سفية ترجع الى مهر المثل على المتمد (قوله بطل النكاح) هو مرجوح كسأني الا اذا لزم على المخالفة
بطلان الاذن في النكاح من أصله فانه لا يصح كما لو قالت لوليها زوجني لفلان بألف ان رضى بها
لأنه غير مأذون في النكاح اذا نقص قال بعضهم ولو وقع مثل ذلك من الولي لو كيله بطل النكاح
أيضا ولم يعتمد شيعنا وخرج بالنقص ما لو زاد على ما عينته فان نهته عن الزيادة أوعيت الزوج
بطل عقد الصداق ورجع الى مهر المثل وان كان أقل مما عينته وإلا صح العقد بالمسمى (قوله وفي قول)
هو المتمد كما يأتي وفيه إشارة الى أن قول المصنف بعد وفي قول راجع للمستثنين (قوله من الطريق
الثاني) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يبنه عليه وإفادة أن في بطلان النكاح طريقة قاطعة في
المسئلة الأولى وليس في الثانية الا قولان في كلامه تغليب فتأمل .

[قوله على مهور أمثالهن] أي لا على عدد وسهن كما قيل به [قوله وبدونه الح] لو زوج ابنته الصغيرة أو المجنونة
بمرض أو بغير نقد البلد قال بغوى جاز كيع ما لها عند النظر فان كانت بالقلم يصح يعني المهر على أصح
القولين وفي البيان مثله قال ومثل البالغة ما لو كان الولي غير الأب والجد اه والمراد بالصحة وعدمها
في المهر. أما النكاح فهو صحيح على كل حال [قوله ولا في قوله الح] هو رد على ما اعترض به الزركشي من أن
لا اذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى لا فراض ولا بكر لا شرقية ولا غريبة
[قوله ومنهم الح] قال الزركشي لا يتجه خلاف فيها [قوله ثم المعتبر] هو توجيه لصمير الجمع في عبارة المتن
[قوله وفي قول من الطريق الثاني] أفاد بهذا أن المرجح في هذه المسئلة على طريق الرافعي أنها هو طريق
القطع خلاف ما يبرمه ظاهر المنهاج من رجوع قوله الآتي وفي قول يصح الح للمستثنين معا فيقتضى

(٣٦ - قليوبي وعميرة - ثالث)
على أنه مهر العلانية والطريق الثاني اثبات قولين في الحالة الثانية
فلا في الاكتفاء بمهر السر الى أنه المقصود ومنهم من أثبتهما في الحالة الأولى أيضا نظرا في مهر العلانية اليها ثم المعتبر توافق
قولي والزواج وقد يحتاج الى مساعدة المرأة (ولو قالت لوليها زوجني بألف فنقص عنه بطل النكاح) للمخالفة وفي قول من
الطريق الثاني يصح بمهر المثل (فالواظقت) بأن سكت عن المهر (فنقص عن مهر مثل بطل) النكاح لأن المطلق محمول
على مهر المثل وقد نقص عنه (وفي قول يصح بمهر مثل

(فصل : في التفويض) هو لغة رد الأمر الى الغير مطلقا أو مع البراءة من الخول والقوة نحو فوضت أمرى الى الله أو الاممال لقولهم :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذا جهلهم سادوا

والسراة بفتح السين أهل الخول والعقد كالأسماء واصطلاحا رد أمر المهر من المرأة الى غيرها نحو زوجنى بما شئت أو شاء فلان وهذا في الحرة أو رد أمر البضع الى الزوج مطلقا أو الى الولي في الحرة وهو المراد هنا ويقال للمرأة مفوضة بكسر الواو في القسمين ويصح فتحها في الثاني لأن الولي فوض أمرها للزوج قال في التحرير والفتح أفصح قال بعضهم وفي الفصاحة نظر مع اختلاف المعنى الآن يراد كثرة الاستعمال (قوله قالت رشيدة) ولو حكما (قوله لوليا زوجنى) لامهر) أو على أن لامهرى وان زادت مع ذلك لا قبل الوطء ولا بعده ولا حالا ولا مالا فان سكت عن ذكر المهر فليس تفويض وكذا لو ذكرته مقيدا بغير مهر المثل قدرا أو صفة ويزوجها بما ذكرته (قوله وننى المهر) أو سكت عنه أو قبله بدون مهر المثل أو بغيره قد البلد أو نحو ذلك فهو تفويض منه على المعتمد بخلافه منها كاتقدم وطرق السكوت هنا ما مرم من وجوب المهر فيه بالعقد لاستناده هنا الى تفويض وذكر السيد دون مهر المثل أو غير قد البلد مثلا ليس تفويض فيقع العقد بما سماه (قوله قال سيد أمة) أى غير مكانية (قوله ووزجتها بلامهر) أو سكت كبايأتى ويصح تفويض المكاتب كتابة صحيحة لأن تبرعها بائز باذن السيد ويصح تفويض المريضة ان لم تمت وأجاز الورثة لأن تبرعها موقوف على إجازتهم كذا قالوا وفى كون ما ذكر تبرعا فنظر لما سيأتى من وجوب المهر بالفرض أو الوطء الآن يقال بالنظر الى صورة العقد أو الى فرض دون مهر المثل وفيه نظر لأن ذلك لا يتوقف على إجازة فراجعه (قوله أو سكت عنه) لأنه لا يعتبر في تزويجه لها مصلحة وبذلك فارق سكوت ولي الحرة (قوله) سكوت الموكل من ولي أوسيد عن ذكر المهر للوكيل ليس تفويض على المعتمد وكذا سكوت الوكيل عن الولي أو السيد حال عقده وان كان مفوضا اليه (قوله لا يجب شئ) فلا يصح الإبراء منه ولا إسقاطه ولا غير ذلك (قوله والثاني يجب) وعليه ففى التفويض اخلاء العقد عن ذكره (قوله فان وطئ فهر مثل) استقنوا من ذلك صورتين لامهر فيهما بالوطء احدهما لو زوج أمته بعده ثم اعتقها أو باعها أو أحدهما ثم وجد الوطء ثانيتهما لو نكح في الكفر مفوضة واعتقادهم أن لامهر ثم أسلم ثم وطئ والترافع لنا كالأسلام (قوله) ويعتبر بحال العقد) أى ان كان فيه أكثر والثاني بحال الوطء أى ان كان فيها أكثر وكذا ما بينهما لأن المعتمد أن الاعتبار الأكثر من العقد الى الوطء أو الموت

استواء مما فى الخلاف والترجيح وليس كذلك [قوله قلت الأظهر الخ] لو كانت سفية وسمى دون تسميتها ولكنه كان زائدا على مهر المثل فينبى أن لا يضيع الزائد عليها كإبائه الزركشى ثم ما صححه النووي يشهد له في نكاح الجبر بدون مهر المثل وقد وافق الرافى على محته وأيضا وافق على محته في السفية كما سلف وأيضا لو أطلق الاذن لشخص في الخلع فاختلج بدون مهر المثل صح بمهر المثل وقد يعتذر عن الرافى رحمه الله . (فصل : قالت رشيدة) [قوله غير رشيدة] الأحسن غير مطلقا تصرف فان من طرأسفها بعد رشدها غير رشيدة ومع ذلك تصرفها نافذاً أن يحجر عليها [قوله لا يجب شئ] اذ لو وجب لتشطر قبل الدخول وقد دل القرآن على أنها لا تستحق سوى النعمة وقوله تفويض صحيح احتراز به عن الفساد كالتجر وكغير الرشيدة فانه يجب مهر المثل بنفس العقد [قوله والثاني يجب به مهر المثل] قال الزركشى لا يكون الوجوب على هذا أيضا منقضا بالعقد بل ينتظر مع ذلك الى حالة الوطء والالتشطر بالطلاق قبل الدخول وهو لا يجب قطعا إلا على وجه شاذ اهـ وترجيح مقابل الأظهر النظر الى أن البضع يجب للزوج بالعقد والى أن المهر

قلت الأظهر صحة النكاح في صورتين بمهر المثل والله أعلم) كسائر الأسباب المتقدمة للصدوق (نصل) اذا (قالت رشيدة) لوليا (زوجنى بلامهر فزوج وننى المهر أو سكت) عنه (فهو تفويض صحيح) وسيأتى حكمه (وكذا لو قال سيد أمة زوجتها بلامهر) أو سكت عنه فهو تفويض صحيح (ولا يصح تفويض غير رشيدة) فإذا قالت السفية زوجنى بلامهر استفاد به الولي الاذن في النكاح ولغا التفويض (واذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شئ بنفس العقد) والثاني يجب مهر المثل وعلى الأول (فان وطئ فهر مثل) لأن الوطء لا يباح بالإباحة لما فيه من حق الله تعالى (ويعتبر) المهر (بحال العقد فى الأصح) لأنه مقتضى الوجوب بالوطء والثاني بحال الوطء لأنه الذى لا يعرى عن المهر بخلاف العقد

ولما قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرها (وجس نفسها بالفرض) لتكون على بصيرة في تسليم نفسها (وكذا التسليم المفروض في الأصح) كالسبي في القعد والثاني لا لمساحتها بالمهر فكيف يصابق في تقديمه (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ليتعين كالسبي فإن لم يرض بها فكأن لم يفرض (لاعلمها) حيث راض على مهر (بغير مهر المثل في الأظهر) لأنه (٢٨٣) ليس بدلا عنه بل الواجب لأحدهما

والثاني يشترط علمها بغيره بناء على أنه الواجب ابتداء وما يفرض بدل عنه (وبجوز فرض مؤجل في الأصح) كالسبي والثاني لا بناء على وجوب مهر المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذا بدله (وفوق مهر مثل وقيل لا ان كان من جنسه) بناء على وجوب مهر المثل ابتداء فلا يزاد البطل عليه فان كان من غير جنسه كمهر يزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعا لأن الزيادة خير محققة لارتفاع القيم وانخفاضها (ولو امتنع للزوج من الفرض أو تنازعا فيه) أي في المفروض أي كم يفرض (فرض القاضي قد البلد حالا) وان رضيت بالتأجيل وتوخر هي از شامت (قلت ويفرض مهر مثل ويشترط علمه به والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه ثم القدر اليسير الواقع في محل الاجتهاد لا عبرة به ولا يتوخذ لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكمه

(قوله وجس الخ) لأن السبب الذي هو العقد قد وجب فسقط ما لبعضهم هنا ولها النفقة وغيرهما من وقت الطلب (قوله تسليم المفروض) ان لم يكن مؤجلا كالا ابتداء (قوله رضاها) أي ان قص ما يفرضه عن مهر مثلها وإلا فلا (قوله لا علمها) أي قبل الوطء بخلافه بعده لأنه اعتياض ولا بد من علم ولي المحجورة به اذا طرأ الحجر حتى لا ينقص عنه (قوله مؤجل) وغير قد البلد مثلا (قوله فرض القاضي) أي الذي تقع الدعوى بين يديه إذ لا بد من دعوى صحيحة سواء قاضي بلد الزوجة أو غيره (قوله قد البلد) أي بلد الزوجة على المعتمد حالة الفرض وهو بلد القاضي و بلد الفرض عند من عبرهما لأنه لا بد من حضورها عند القاضي ولو بوكيلها فزوى العبارات واحدا وحيد فلا حاجة لاعتماد بشهادون بعض فتأمل وفي هذا مع اعتبار مهر المثل قدرا أو جبا وصفة بمحتدقيق يحتاج الى تأمل (قوله وان رضيت بالتأجيل) أو كان هو الولي لها وأجرت عادة البلدي ثم ينبغي في هذه أن ينقص منه قدرا يقابل الأجل المعتاد وقد لحا كم ابتداء فن الأولى لها غيره كما هنا وفي شرح شيخنا أنه كعادة البلد (قوله ويفرض مهر مثل) وان رضيت بغيره من قص أو زيادة (قوله علمه به) فان لم يعلمه لم يصح فرضه وان وافق الواقع (قوله ولا يتوقف الخ) لا حاجة اليه لما صر أن قدر مهر المثل لا يعتبر معه رضا (قوله ولا يصح فرض أجنبي) وهو من ليس وكلا عن أحدهما ولا وليا له ولا مال كاله ولا من يلزمه المهر كالولي في الاعفاف (قوله من ماله) أي المعين بلاذن فيه كالمس ولا يصح في الدين قطعا (قوله والفرض الصحيح) خرج المفروض الفاسد فهو كعدمه بخلافه في القعد كالمس (قوله لأن الموت الخ) قدم القياس على النص لاحتمال الخصوصية فيه مع أنه ليس فيه نفي

يستقر بالموت [قوله ولما قبل الوطء مطالبة الزوج الخ] قال الزركشي أي سواء قلنا لم يجب بالعقد أو وجب به ولا يشترط كالمس المذهب ليقدر الشرط اهـ (سؤال أو رده في البسيط) ان قلنا يجب بالعقد فما معنى المفوضة وان قلنا لا يجب فكيف يطلب ما لم يجب اهـ (قيل) والذي في البسيط فما معنى الفرض [قوله بأن يفرض مهر] أي مهر المثل [قوله ويشترط رضاها الخ] لو طلبت قدرا معيننا ففرضه الزوج لم يحتاج لرضا ثان ذكره الرافعي وبحت الزركشي عدم التوقف على الرضا اذا فرض قدر مهر المثل قال واليه يشير كلام الصيدلاني والامام [قوله لا علمها بقدر الخ] هذا قبل الدخول أما بعده فلا بد من العلم لأنه قيمة مستهلك قاله الماوردي [قوله لأنه ليس بدلا عنه] عبارة الزركشي في أواخر الفصل مانصه وحكي في الوسيط ترددا في أن الواجب أحدهما لا يعينه إذ الأصل مهر المثل والمفروض بدل عنه [قوله وفوق مهر مثل] أي وأقص ولكن بخلاف واستشكل بأن الفرض الآن لا يصح الحاقه بالعقد السابق إذ ليس بحريمه ولا بالوطء اللاحق لأنه ابراء عما لا يجب [قوله فرض القاضي الخ] قال الزركشي ينبغي اذا زوج القاضي امرأة لولي لها سواء أن يجوز له تأجيل المهر بالمصلحة كما يبيع مالها كذلك بها [قوله ولا يصح الخ] قضية كلامهم أن الحكم كذلك ولو قلنا يجب المهر بالعقد ونه ابن الرفة على أن محل الخلاف في العين أما الدين فلا يصح فرضه منه لأنه لا يملك ادخاله في ملك الزوج كي يقع عنه [قوله وقيل يجب الشرط الخ] أي والصحيح لا يجب بناء على هذا أيضا ذكره الزركشي

(ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الأصح) لأنه خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح ويلزم برضا الزوجة كما يجوز أن يؤدي الأجنبي المسمى عن الزوج بغير إذنه وعلى الصحة يلزم الأجنبي ولا شيء على الزوج (والفرض الصحيح كسبي فيشترط بطلاق قبل وطء ولو طلق قبل فرض وطء فلا خطر) وقيل يجب الشرط بناء على وجوب مهر المثل بالعقد (وان مات أحدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الأظهر) كالطلاق (قلت فأظهر وجوبه والله أعلم) لأن الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وقدرى أبو داود وغيره

بروع بنت واشق نسكت بلامه فمات زوجها قبل أن يفرض لها قضي للمرسول الله صلى الله عليه وسلم مهر نساها بالمهرات قال الترمذي حسن صحيح (فصل : مهر للث (٢٨٤) ما يرغب به في مثلها وركته الأعظم نسب فبراعى أقرب من نسب) من نساء

العصبة (الى من نسب) هذه (إليه) كالأخوات والمهات دون الجدات والخالات (وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ثم بنت أخ) لأبوين ثم لأب (ثم عمات كذلك) أى لأبوين ثم لأب ثم بنات الأعمام كذلك (فان فقد نساء العصبة أولم ينسكن أو جهل مهرهن فأرحام بكجات وخالات) تقدم الجهة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة كالجدات على غيرها وليس المراد يفقد نساء العصبات موتهن بل يعتبر بهن بعد موتهن فان تعذر ذوات الأرحام اعتبرت بمثلها من الأجنبيات وتعتبر العربية بعربية مثلها والأمة بأمة مثلها وينظر الى شرف سيدها وخسسته والمعتقة بمعتقة مثلها ولو كانت نساء العصبة يلدن هي في أحدهما اعتبر نساء بلدها (ويعتبر سن وعقل وبار وبكارة وثبوبة وما اختلف به فرض) كجمال وعفة وعلم وفصاحة وشرف نسب فيعتبر مهر من شاركتين المطلوب مهرها في شيء مما ذكر (فان اختصت)

الوطء أيضا (قوله بروع) بوزن جعفر وما نقل عن المحدثين من جواز كسر الموحدة أوله غير صحيح بل قيل انه خطأ إذ لم يوجد في اللغة بهذا الوزن إلا خروج اسم نبات وعود اسم مكان والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) في اعتبار مهر المثل وما يتعلق به . (قوله ما يرغب) أى ما وقعت الرغبة به فيمن تماثلها فالمراد بالمضارع الماضى فسقط ما لبضهم هنا (قوله في مثلها) أى على عادة الناس فلا يرد ما لو شذت واحدة أو شذ واحد (قوله فبراعى أقرب من) أى امرأة من نساء العصبة أى النساء اللواتي يكنن عصبة لو كن ذكورا (قوله نسب الى من) أى جد أى أقرب جد تنسب الزوجة اليه (قوله بنات أخ) وان سفلن (قوله فان فقد نساء العصبة) أى أصلا كما في الشرحين والروضة لامن بلدها فقط خلافا لما وردى ومن تبعه (قوله فأرحام) وهن قرابات الأم هنا لأماني الفرائض (قوله تقدم الجهة الخ) فتقدم أم المسكوة فأختها لأنها جديتها غالتها فبنت أختها لأنها فبنت خالها وبذلك علم استواء أم الأب وأم الأم خلافا لبعضهم (قوله كالجندات) فتقدم جدتها على جدة أمها (قوله اعتبر نساء أرحامها) أو غيرها في بلدها على نساء أرحامها أو غيرها في بلد أخرى نعم ان كان نساء الأخرى أقرب قدمن على المعتمد ولو كان نساء العصبة غير بلدها قدمن على الأجنبيات على المعتمد أيضا (قوله ويعتبر) أى في الزوجة وكذا في الزوج أيضا لأن ذلك أمر يختلف به الفرض في زيادة المهر ونقصه إن لم يكن فقده عارا وبذلك فارق عدم اعتباره في الكفاءة (قوله زيد في مهرها أو قصص) أى وجوباً في تزويج القاضى فينقص قدرا يليق بالأجل ولا يؤجل ولا يجب ما ذكر في الولي ولا المحجورته (قوله ولو ساحت) خرج به النقص لما يقلل الرغبة فانه يعتبر قصصه ومثله بزل من منصب أوفسق أو نحو ذلك وفيه نظر (قوله ولو خفصن) كاهن أو بعضهن ولو الأقل (قوله للعنيرة مثلا) فعالم وصالح ونحوها كذلك والمساخة كالمساخة (قوله وفي وطء نكاح فاسد مهر مثل) أى مهر يثب في الثيب ومهر بكر في البكر لا أرض بكارة كما

(فصل : مهر المثل ما يرغب به في مثلها) [قوله وركته الأعظم نسب] لأن المهر يفتخر به فينظر فيه الى النسب كالكفاءة في النكاح وبحث الرافعي استثناء الجهم أخذ من قولهم لا يعتنون بحفظ الأنساب ولا يدونونها [قوله من نساء العصبة] استدلووا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم قضى في مهر بروع بنت واشق بمهر نساها قالوا لأن اطلاق لفظ نساها ينصرف الى نساء العصبات وتازع صاحب الذخائر في ذلك بأن النساء من الجانبين نساها بل هو عام ويخص بالمعنى لأن مهر المثل قيمة البضع وتعرف قيمة الشيء بالنظر الى أمثاله وأمثاله كنساء عشيرتها المساويات لها في نسبها لأن النسب معتبر في النكاح ومن لا ينتهي إلى نسبها لا يساويها فيه اهـ أقول وأخصر منه أن يقول المعنى المخصص هو أن المهر يفتخر به فبراعى فيه النسب كالكفاءة ومراعاته تعين نساء العصبات [قوله ثم عمات] يوم تقدمهن على بنات ابن الأخ وليس مرادا بل جهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة فتقدم بعد بنت الأخ بنت ابن الأخ وان نزل ثم المهات دون بناتهن ثم بنات الأعمام ثم بنات بنين ثم عمات الأب دون بناتهن ثم بنات أعمام الأب ثم بنات بنين وهكذا [قوله فأرحام كجندات] ليس المراد بالأرحام هنا ما سلف في الفرائض بدليل عد الأم والجدة ونحوهما فتعتبر الأم ثم الأخت للأم ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال ذكره الماوردي [قوله ويعتبر الخ] به صاحب الكافي على اعتباره حال الزوج أيضا من اليسار والعلم والصنة والنسب ونحو ذلك [قوله العنيرة] هي الأظرب

عنهن (بفضل أو قصص) مما ذكر (زيد) في مهرها (أو قصص) منه (لأنه بالخال ولو ساحت واحدة) عنهن (المعجب موافقتها) [قوله اعتبرنا للناب (ولو خفصن العنيرة فقد اعتبر) ذلك في المطلوب مهرها في حق العنيرة دون غيرها (وفي وطء نكاح فاسد مهر مثل

فقه في شرح المذهب عن الأصحاب وكذا سائر وطه الشبهة المذكور خلافا لابن حجر وتقدم عن شيخنا في
وطه الأب أمة ابنه مهر نيبو أرش بكارة وهو ما تابع لابن حجر هنا وهو مرجوح أو مستثنى فراجع (قوله
فان تكرر) وتكرره اما بقضاء الوطأ أو بانفصال مع قصد الترك فمع تواصل الأفعال كالمرارة الواحدة (قوله
فهر واحد) أي ما يؤد المهر والانتكر وتقدم عن شيخنا في وطه الأب أمة ولده عدم تكرر المهر بوطه
الناسل للوآداء وهو يخالف ما هنا فيحمل على المذكور هنا وسيأتي (قوله فان تعدد جنسها) كظنها
ثلاثة زوجته وثلاثة أمته وثلاثة بنكاح فاسد وهكذا تعدد المهر وكذا لو تعددت الشبهة كأن نكحها
ثلاثة وافرقت بينهما ثم نكحها كذلك ونحو ذلك فلا أسقط لفظ جنسها لكان أولى (قوله تعدد
المهر) بعدد الوطآت ويعتبر مهر كل مرة بوقتها وفي كلام الخطيب ما يقتضي اعتبار أهلي الأحوال
وفيه نظر الا أن يحمل على تعدد الوطأ في شبهة واحدة فراجع (قوله وطه مضمومة) هذا محترز
الشبهة وكذا ثالثة وكذا مطاوعة لشبهة اختصت بها ومشتري من غاصب عالما بالنصب (قوله ولو تكرر
وطه الأب) أي بلا احوال كما تقدم فهر (قوله وسيد مكاتبه) أي بلا احوال كذلك فان أحبلها
خيرت بين بقاء الكتابة ولها المهر أو فسخها لتصير أم ولد ولا مهر فان اختارت البقاء ثم وطئها
خيرت أيضا فان اختارت البقاء لزمه مهر آخر وهكذا نص على ذلك في الأم واعتمده شيخنا الرمي
وفيه نظر ويمكن حمل النص على ما اذا دفع المهر في كل مرة كما تقدم فراجع وحوره .

(فصل) فيما يسقط المهر وما ينصفه وغير ذلك (قوله الفرقة) هي مصدر أو اسم مصدر لفارق ففادها واحد
فما قيل ان التعبير به أولى منها بمنوع والمراد هنا فرقة الحياة ومنها المسخ حيوانا فسخها ولو بعد الدخول
ينجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كعكسه الآتي وفارق الردة
يبقاء الجنسية فيها ومسوخه ينجز الفرقة أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتعذر عوده اليه لخروجه
عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء الحياة وقال العلامة السنباطي يشترطه قبل الدخول والأمر في النصف العائد
اليه لرأي الامام كباقي أمواله وأما المسخ حجرا فسكوت ولو بعد مسخه حيوانا ولو بقي منه جزء آدمي حكم
الآدمي باقوله مطلقا ومسوخ بعضه حيوانا وبعضه حجر فالحكم للآدمي فان كان طولا فهو حيوان وينفك
عليه من ملكه مادام حيوانا فان عاد آدميا عاد اليه ملكه وان مات أو انقلب حجرا ورث عنه ولو مسخ الزوج
امراة وعكسه تنجز الفرقة ولا تعود وان عاد كما مر نعم ان كان انقلابهما مجرد تخيل فلا فرقة (فائدة)
قالوا ان المسوخ لا يعيش فوق ثلاثة أيام وأنه لا عقب له وما وجد من جنس المسوخ فمن نسل غيره كافي
الحديث وقيل بمأولده المسوخ قبل موته في الأيام الثلاثة قال الجلال السيوطي رحمه الله وجهه المسوخات
ثلاثة عشر لما أخرج الزبير بن بكار والديلمي في مستند الفردوس عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه

[قوله نظرا الى يوم الاتلاف لا يوم العقد] كافي المفوضة [قوله فهر] أي في أعلى الأحوال محل هذا اذا
كان الحال عند عدم الشبهة لا مهر فيه فان كان عند عدمها يجب فيه المهر متعديا فالحال مستمر ولا أثر لانحاد
الشبهة كالموطئ المشتري من الغاصب على ظن الحل فقد صرح الامام بأنه يتعدد المهر ذكره الزركشي .
قلت وهو محل النظر ثم رأيت ابن قاضي عجلاون قال ان وطه المضمومة في حال الجهد لا يعد المهر [قوله واحد
كافي النكاح الصحيح] أي لأن حكم الفاسد في الضمان حكم الصحيح [قوله فان تعدد جنسها] لو قال
فان تعددت كان أخصرا وأشمل فتأمل [قوله مضمومة] صورته أن يكرها فهو من عا بعده وقد يجب
بأن هذا أعم لشموله ما لو وطئها وهناك شبهة من جهتها أو ثالثة [قوله وطه الأب] أي من غير احوال .

(فصل) [قوله الفرقة] أي في الحياة

يوم الوطأ) كوطه الشبهة
فقط الى يوم الاتلاف لا يوم
العقد لأنه لا حزمة للعقد
الفاسد (فان تكرر)
الوطه (فهر) واحد كافي
النكاح الصحيح لكن
(في أعلى الأحوال)
للموطوءة من أحوال
الوطآت فيجب مهر تلك
الحالة لأنه لو لم يقع الا لوطأة
فيها لوجب ذلك المهر
فالوطآت الزائدة اذا لم
تقتض زيادة لا توجب قصا
(قلت ولو تكرر وطه شبهة
واحدة فهر) واحد (فان
تعدد جنسها تعدد المهر)
بعدد الوطآت (ولو كرر
وطه مضمومة أو مكره على
زنا تكرر المهر) بتكرر
الوطه (ولو تكرر وطه الأب)
جارية ابنه (والشريك)
الائمة المشتركة (وسيد مكاتبه
فهر) واحد لشمول شبهة
الاعفاف والملك لجميع
الوطآت (وقيل مهور)
بعدد الوطآت (وقيل ان
اتحد المجلس فهر والا فهو
واحد أعلم)

(فصل: الفرقة قبل وطه
منها) كفسخها

لأنها من جهتها (ومالا) أي والتي لا تكون منها ولا ببيعها (كطلاق وإسلامه وردته ولما نه وأرضاع أمه) ملوحي صغيرة (أو أمها) له وهو صغير (بشطره) أي ينصف المهر أمافي الطلاق فقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وأما في الباقي فبالقياس عليه وشراؤها فزوجها يسقط جميع المهر وشراؤه زوجته يشطره على الأصح المنصوص فيها (ثم قيل معنى التشتر أن له خيار الرجوع) في النصف إن شاء رجع فيه وعلمك وإن شاء تركه (والصحيح عوده) إليه (بنفس الطلاق) لظاهر الآية السابقة وكذا غير الطلاق من صور الفراق السابقة (فلو زاد) المهر (بعده) أي بعد الطلاق (فله) نصف الزيادة لحدوثه في ملكه سواء كانت متصلة لم منفصلة وعلى الوجه الأول إن حدث قبل اختيار الرجوع فكلمها الزوجية في المنفصلة بخلاف المتصلة فنصفها لزوج في الأصح (وإن طلق والمهر مكنت) بدقبضه (فنصف

وسلم بثل عن المسوخ فقال ثلاثة عشر القيل وكان رجلا جبارا لوطيا والمهب وكان رجلا قبيحا هو الناس إلى نفسه والخزير وكان من الذين كفروا بالمائدة والقرد وكان من اليهود الذين اعتدوا في السبت والحريش وكان رجلا ديونا يدعو الناس إلى حليلته والغب وكان رجلا يسرق الحاج بمحجته والوطواط وكان رجلا يسرق الثمار من الشجر والعقرب وكان رجلا لا يسل أحد من لسانه والله عموص وكان رجلا غلاما والعشكوت وكافت امرأة سحرت زوجها والأرنب وكانت امرأة لا تظهر من الخيض وسهيل وكان رجلا عشارا والزهرة وكانت من بنات الملوك ففتت مع هاروت وماروت اه والحريش نوع من الحيات أو شبيه بها والله عموص بضم أوله نوع من السمك وعن علي رضي الله عنه أن المسوخين تسعة وعشرون إنسانا فليراجع من عمله (قوله بعبه) أو بأعساره بمر أو فقة والمراد بالعيب المقارن بخلاف الحادث فلا يسقطه (قوله أو اسلامها) ولو تبعا خلافا لابن حجر ولا شيء على الأب ترجيحيا في الاسلام وفارق أراض أمه لها وعكسه بأن الأراض فعل اجتمع فيه مقتض ومانع ولذلك لو دبت فارتضعت سقط مهرها (قوله أو ردتها) أي وحدها (قوله بعبه) ولو الحادث على العتد وفارق نظيره في الزوج كما أنه غلام كقوله شيخنا الرملي (قوله كطلاق) ولو في خلع أو قويض إليها أو بتعليقه على فعلها باننا أو رجلا المكن لا بد في الرجعي من انقضاء العدة وما قل عن شيخنا مما يخالف ذلك لم يثبت عنه (قوله وردته) وحده أو معها (قوله أمه لها) أو أمها أو بنته أو بنته (قوله أي ينصف المهر) لأن الأصل في الشر أن يكون للنصف وسواء في المهر في الشقين المسمى في العقد ابتداء والمفروض بعده ومهر المثل (قوله وشراؤها زوجها الخ) هو من أفراد كلام المصنف ولعل ذكره لأجل الخلاف (قوله على الأصح) هو المعتد وغير الشراء من أسباب الملك مثله (قوله عوده إليه) أي إلى المؤدى مطلقا زواجا كان أو أجنبيا إلا أن أداء أب أوجه عن محجوره فيعود له لاهما أي إن لم يقصد إقراضه له ويصدقان في فقدما ذلك ولو أداء مأذون رجع إليه إن عتق قبل الفراق ومعه فإن باعه رجع للمشتري لأنه المالك عند الفراق فلا إذن لبعده أن يتزوج بأمة غيره برقبته ثم حصلت فرقة فكله لسيد الأمة نصفه بالشر ونصفه للملكية عند الفراق فإن اعتقه مالك الأمة أو باعه قبل الفراق لزم سيدها كل القيمة أو نصفها له أو لمشتريه (نفيه) دفع الثمن عن المشتري أو غيره كدفع الصداق يرجع إذا فسخ العقد لمن دفعه على التفصيل المذكور على العتد عند شيخنا وقال شيخنا الرملي يرجع للمشتري مطلقا (قوله فلو زاد الخ) أما لو قص بعد الفراق فإن كان بدقبضه فله كل الأرض أو نصفه مطلقا أو قبله فكذلك إن عيبه أجنبيا أو الزوجة والأفلا شيء له كذا قاله لكن لا معنى لكون الأرض له إذا كان هو الذي عيبه إلا أن يؤول بعدم مطالبة غيره به فتأمل (قوله وقوله) أي بحسب التضمن (قوله كالجمهور) يقتضي أن الجمهور لم يعبروا بقيمة النصف وفي المنهج أنهم عبروا بكل من

[قوله بعبه] مثله الأعسار فيما يظهر [قوله اسلامها] أي ولو تبعا [قوله لأنها من جهتها] أي وهو الجاري على القياس وخولف في الطلاق وما ألحق به لو ردد النص [قوله كطلاق] أي بائن ولو بخلع [قوله وردته] أي وحده قال الرافعي في الكلام على المتقولات ما عا في المنعة وجهان كالوجهين في الشر إذا ارتد أمعا قبل دخول والأصح المنع اه ورجمه البلقيني تبعا للتولي [قوله وأرضاع أمه] هذا يخرج ما لو دبت الصغيرة وارتضعت فإن المهر يسقط وهو كذلك [قوله خيار الرجوع] قضية كلام الرافعي أنه على الترخي فانه جعله تخيارا لو اهب [قوله وإن شاء تركه] أي كالشفع [قوله فلو زاد الخ] لو نقص بعده لزمها الأرض وإن لم يتعد على الأصح في الترح الصغير وغيره أعني بناء على الأصح [قوله فنصفها للزوج الخ] أي ولا يأتي في ذلك ثبوت الخيل للراءة كإسباتي في المتصلة لوضوح الفرق هذا ما ظهر من كلامه ثم رأيت في الرافعي

دفعاً للضرر عنه (وان تعيب قبل قبضها) ورخصته (فهو نصفه ناقصاً بلا خيار) ولا أوش لأنه نقص حال كونه من ضمانه (فان عاب بجنابة وأخلت أرشها فالأصح أن له نصف الأرض) لأنه بدل الثالث والثاني لا شيء له منه لأنها أخذته بحق الملك فهو مركز زيادة منفصلة (ولما زاد منفصلة) كالولد والابن والكسب سواء حصلت في يدها أم في يده فيرجع في نصف الأصل دونها (وخيار في متصلة) كالسمن وتعلم صنعة (فان شعت) فيها (فنصف قيمته بلا زيادة) أي يقوم من غير تلك الزيادة وله نصف تلك القيمة (وان سمحت) بها (لزمه القبول) وليس له طلب نصف القيمة وقيل له دفعاً لثمة (وان زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد من حيث القيمة لأن الصغير يدخل على النساء ولا يعرف الفوائل ويقبل التأديب والرياسة وفي النخلة من حيث أن ثمرتها تقل والزيادة فيها بكثرة الحطب وفي العبد لأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما

المعتبرين كالشافعي رضي الله عنه وأجاب بأن التعير بكل من العبارتين منهم يدل على أن مؤداهما عندهم واحد بأن يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل نصف منفرداً فيرجع إلى قيمة النصف أو يراد بقيمة النصف قيمته منضمماً فيرجع إلى نصف القيمة وهذا هو المعتمد خلافاً للإمام لأنه أكثر رعاية لجانب الزوج كما روعيت الزوجة بثبوت الخيار فيما يأتي قال بعضهم ويؤخذ من الرعاية أنه لو كانت قيمة النصف أكثر اعتبرت ولا مانع منه (قوله وان تعيب) أي قبل الفرق ولو بنير اختيارهما (قوله فنصف قيمته سليم) أو نصف مثله (قوله ورخصته به) فان لم ترض فنصف مهر المثل (قوله فان عاب) أي تعيب في يدها أيضاً (قوله وأخذت) ليس قيداً بل وان أبرأت منه أو كانت هي التي عيبته .

(نفيه) جميع ما ذكر اذا كانت الفرقة لا بسببها والا فحكم الكل مثل حكم النصف المذكور (قوله ولها) وان كانت الفرقة بسببها أو بسبب مقارن للعقد (قوله كالولد) ولو له أم لم يميز لكن يلزم في هذه أخذ نصف قيمة الأم ولا يجاب لو قال أخذ النصف أثره حتى يميز والحل كالولد الا ان كان موجوداً حال الاصداق وانفصل قبل الفرقة ولم يميز فله نصفهما ولها كذلك فان لم ترض به أخذت نصف قيمة كل منهما وتعتبر قيمة الحل وقت الانفصال (قوله والابن) والصوف والوبر من الزيادة المنفصلة فهي لها ان حصلت بعد الاصداق (قوله وخيار) أي ولها الخيار في زيادة متصلة إن حدثت قبل ثبوت حق الفسخ له والا بأن فسخ بمقارن للعقد أو بعده وقبل حدوثها فكلها له وانما تقع الزيادة هنا الأصل بخلاف سائر الأبواب لأن هنا ابتداء ملك بلا فسخ (قوله كالسمن) ولو بدهزال لا هود بصر بعد عمي ولا صوغ قد اناء (قوله وتعلم صنعة) ولو بعد نسيانها أو بلامعلم وكذا صوغ حل بعد كسره وله في هذه نصف وزنه ونصف أجرته قبل كسره على المعتمد فان رخصته له بنصفه بعد صوغه لزمه القبول (قوله وان سمحت) وليست محجورة ولا لها غرماء (قوله وان زاد ونقص) أي قبل فرقة لا بسببها (قوله ككبر عبد) وعود حل بعد كسره وتعلم صنعة بعد نسيانها (قوله لأن الصغير يدخل الخ) قال شيخنا وكبره إلى خمس سنين زيادة محضة كما أن كبره بعد قوته إلى سن الشيخوخة نقص محض (قوله بنصف العين) أي ان لم يكن الفرقا بسببها والا فله كل العين (قوله والا) بأن لم يتققا أو كانت محجورة ولو بالعكس (قوله ولا تعبر) ظاهرة أنها لو رخصت بترك الزيادة أجبر الآخر وليس بعيداً قاله بعض مشايخنا

[قوله وأنما هو قيمة النصف] هذا أي يدها إن الرفعة بأن الشريك اذا أعتق فغرم قيمة النصف لأن نصف القيمة قال في التوضيح الفرق صحيح ان أر يد بقيمة النصف قيمته منفرداً ونصف القيمة نصف قيمة الكل مجموعاً كما هو ظاهر الاطلاق ويحتمل أن يراد بقيمة النصف قيمته مجموعاً أيضاً ونصف قيمة الكل قيمته مجموعاً فلا فرق وأن يراد بقيمة النصف قيمته منفرداً ونصف قيمة الكل قيمته منفرداً فهذه معان تحتلها العبارة ولا يصح الفرق الاعلى واحدها والأولى أن لا يحمل عليه لأننا رأينا من عبر بهذه قد عبر بالأخرى كما صاحب التنبية فانه عبر بنصف القيمة فيما اذا كان ناقصاً بقيمة النصف فيما اذا كان زائداً ولا فرق بين الزيادة والنقص في ذلك فدل على أن العبارتين عنده بمعنى اه [قوله وان تعيب في يدها] يجب حله على تعيب قبل الفرقا فلو تعيب بجنابة أجنبى فله الأرض صرح بذلك في شرح الارشاد كالمسئلة الآتية وان كان ظاهر صنيع للنهاج خلافه على أنه يحتمل أن يكون كلامه الآتي في جنابة الأجنبي راجعاً للمسئلتين [قوله فان طلب بجنابة الخ] أي طرداً عيباً ويجوز استعماله متعدياً قاله في الصحاح [قوله وخيار في متصلة] أعلم أن المتصلة تتبع في سائر الأمور كالفلس والحية الرجوع فيها وغير ذلك بخلاف هذا الباب وفرق بأنه ابتداء ملك لا على سبيل الفسخ [قوله دفعاً لثمة] رد بأنها تابعة فترد بعتبة فلا ينظر اليها .

يستحفظ (فان اتفقا بنصف العين) فذاك (والا فنصف قيمة) للعين خالية عن الزيادة والنقص ولا تعبر في دفع نصف العين للزيادة

ولا هو على قبوله النقص (وزراعة الأرض قص) لأنها تستوفى قوة الأرض (وحرثها زيادة) لأنه يهيئها للزراعة المعدلة فان اتفقا على نفسه الأرض المحروقة أو المزروعة وترك الزرع الى الحصاد فذاك وإلا رجع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حرث (وحمل أمة وبهيمة زيارتها) لتوقع الولد (وقص) أما في الأمة (٢٨٨) فلضعف في الحال وخطر الولادة وأما في البهيمة فلا إن المأ كولا يرد إليها وغيرها تنصف

قوتها (وقيل البهيمة) أي حملها (زيادة) بلا نقص لا تناء خطير الولادة (وإطلاع نخل زيادة متصلة) وقد تقدم حكمها (وان طلق وعليه ثم مؤبر) والتأثير تشقيق الطلع (لم يلزمها قطعه) أي قطعه ليرجع هو إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه الى الجداد (فان قطف تعين نصف النخل) حيث لم يمتد زمن القطف ولم يحدث به قص في النخل بانكسار سفع وأغصان (ولورضى بنصف النخل وتبقية الثمر الى جده) أجبرت في الأصح ويصير النخل في يدهما (كسائر الأملاك المشتركة والثاني لا يجبر لأنها قد تنصير بيده ودخوله البستان) ولو وضيت به أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقية الثمر الى الجداد (فله الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر الإبرضا (ومتي ثبت خيار له أو لها) لم يثبت قص أو زيادة أو لهما لاجتماع الأمرين كل سبق (لم يملك

لحرره (قوله وزراعة الأرض) ولو بعد حرث لانعدام زيادته بالزرع (قوله لأنه يهيئها الخ) يفيد أنها تزرع للحرث وأنه في وقته وإلا فهو قص محض (قوله ترك الزرع الخ) أي بغير أجرة ولا يجبر على قبول الزرع وفارق الثمرة بأنها من عين الأصل (قوله وحمل الخ) فان أخذها فولدت عنده ونقصت فالتقص من ضمانه (قوله لم يلزمها قطعه) بإلقاء أي قطعه بالعين وان اعتيد (قوله فان قطف) أو قالته ارجع وأنا أقطفه تعين نصف النخل (قوله لم يمتد) زمنا يقابل بأجرة (قوله أجبرت) ان رجع لان قال أنا أصبر الى أو ان القطع وان أبرأها من ضمانه (قوله أي طلبها) أي القيمة ولا يجبر على القبول لو سمحت له بنصف الثمر لأنه الآن زيادة منفصلة فهو كالزرع وبذلك فارق الطلع فيما تقدم قاله بعض مشايخنا (قوله أو لهما) يجوز دخوله في كلام المصنف يجعل أو مانعة خلق ثم ثبوت الخيار له وحده لا يتصور مع الزيادة المحضة (قوله وليس هذا الخيار على الفور) هو المعتمد لكن ان لم يطلب الآخر وإلزام فوراً ولا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لأنها عجرة بل يطلب حقه منها ولا تجبر لو امتنع بل تنزع العين من يدها وتمنع من التصرف فيها فان أصرت أعطاه الحاكم نصف العين ان سادى قدر الواجب لوباعه وإلباع منها بقدر الواجب ودفعه له فان تصرف باع الجميع ودفع له منه قدر الواجب لكن لا يملكه في هذه إلا ان حكم له به (قوله أو تلف) أي قبل الفراق وإلا فالضمان بقيمته يوم التلف مالم يتمتع بعد طلبه وإلا فكالانصب (قوله اعتبر الأقل) هو المعتمد (قوله قيمتي يومى الاصداف والقبض) وكذا ما بينهما على المعتمد (قوله ولو أصدق تعليم قرآن) أي جعل تعليم القرآن لها بنفسه أو في ذمته صداقاً لها وكتعليمها تعليمه لبعدها مطلقاً أو لولدها الواجب عليها نفقته وفي الرقيقة لمن عين السيد تعليمه قال بعضهم ولو أجنبياً عنه فراجعه وشمل ما ذكر تعليم القرآن لكافرة يرجع اسلامها وهو كذلك وكالقرآن في محبة جعله صداقاً سماع حديث أو حكم أو وعظ أو شعر من كل ما يعمل تعليمه وفيه كلفة بحيث تصح الاجارة عليه ويقدر جميع ذلك بالزمن كيوم أو بعينه كسورة كذا أو بقرائه مع سماعها مثلاً ولا تجمع بينهما وإلا بطل كما في الاجارة وقد سئل الامام المزني رضى الله عنه عن محبة جعل الصداق شعراً فقال يجوز ان كان مثل قول القائل وهو أبو البرداء الأنصاري يريد المرء أن يعطى مناه وبأبي الله إلا ما أراد

يقول المرء فالتدنى وزادى وتقوى الله أعظم ما استفاد

(قوله بنفسه) وهو قادر على التعليم حال العقد والا لم يصح لأن الأعيان لا تؤجل وتقيده بالنفس لقوله تعذر تعليمه لأنه اذا كان في الذمة لا يتعذر لأنه يستأجر من يعلمها ولا بد من كون التعليم لها

[قوله لأنه يهيئها الخ] يربدان كلام المتن محله في الأرض المعدة لذلك [قوله وبهيمة] قد خالف في الروضة في باب الخيار فقال ان الحمل ليس عيباً في البهيمة بخلاف الأمة وقد يجاب بأنه لا يلزم من كونه هنا نقصاً أن يلحق بالعيوب [قوله لأنها قد تنصير الخ] أي وقد يمنعها السقي اذا تضرر به الشجر واحتاجت هي اليه للثمر [قوله اعتبر الأقل الخ] قال الزركشي يستثنى ما تلف في يدها بعد الفراق وقتلها بالذهب أنه مضمون عليها فيعتبر قيمته يوم التلف لأن الرجوع وقع الى عين الصداق ثم تلف تحت يد ضامنه اه وقول الشارح أو تلف يخالفه لأن يحمل على تلف بعد القبض وقبل الفراق [قوله فالأصح] قال الزركشي موضع الخلاف

نصفه حتى يختار ذو الاختيار) منهما أو من أحدهما وليس هذا الخيار على الفور (ومتي رجع بقيمة) لا زيادة أو نقص أو تلف حيث (اعتبر الأقل من) قيمتي (يومى الاصداف والقبض) لأن الزيادة على قيمة يوم الاصداف حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بهما والنقص ههنا من ضمانه فلا يرجع بهما رجوعاً وجوز الامام اعتبار قيمة يوم الطلاق لأنه يوم ارتداد الشطر اليه (ولو أصدق تعليم قرآن) بنفسه (وطلق قبله) لا يصح

محرمة عليه لا يجوز
الاختلاء به أو الثاني لا يتعذر
بل يعلمها من وراء حجاب
في غير خلوة الكل ان
طلق بعد الوطء أو النصف
ان طلق قبله (ويجب)
على الأول (مهر مثل)
ان طلق (بعد وطء ونصفه)
ان طلق (قبله) وفي قول
تجب أجرة التعليم أو نصفها
ولو طلق بعد التعليم وقبل
الوطء رجع عليها بنصف
أجرة التعليم ولو أصدق
التعليم في ذمته وطلق قبله
استأجر امرأة أو محرما
يعلمها الكل ان طلق بعد
الوطء أو النصف ان طلق
قبله (ولو طلق) قبل
دخول وبعد قبض
الصداق (وقد زال ملكها
عنه) كبيع أوهبة مع
اقباض أو عتق (فنصف
بدله) من مثل في المثل
وقيمة في المتقوم (فان كان
زال وعاد) قبل الطلاق
المذكور (تعلق) الزوج
(بالعين في الأصح)
لوجودها في ملك الزوجة
والثاني ينتقل الى البدل
لأن الملك في العين مستفاد
من جهة غير الصداق (ولو
وهبه له ثم طلق) قبل
الدخول (فلا يظهر أن له
نصف بدله) من مثل أو قيمة
لأنه ملكه قبل الطلاق من
غير جهته والثاني لا يملكه

أيضا بخلاف عبدها وولدها وسيأتي بقية الشروط (قوله تعذر تعليمه) أي ان لم تحل له كتزويجه
بها ثانيا ولم تصر محرما له كزراع أو وطء شبهة وتعذر التعليم في مجلس واحد بحضرة نحو محرم وسماع
الحديث كالتعليم على المعتمد وفارقت الزوجة الأجنبية بقوة التعلق بينهما وحصول نوع ود فقوت
التهمة (قوله النصف) أي باتفاقهما عليه والافسخ العقد وقال ابن حجر يرجع الى خبرته (قوله ان طلق
قبله) أي لا بسببها والافال لكل كإمر (قوله وفي قول الخ) فيه اعتراض على المصنف ومحل هذا القول
ان كان للتعليم أجرة فان لم يكن له أجرة فغير المثل اتفاقا وانظر هل يشترط في أجرة التعليم على القولين أن
تكون قدر مهر المثل (قوله ولو طلق بعد التعليم الخ) أي لا بسببها كإمر (قوله رجع عليها بنصف أجرة
التعليم) أو بكلمها ان فارق بسببها وانما لم يرجع بنصف المهر كعكسه لأنه كعين قبضها وتلفت فيرجع اليها بدلها
وهو هنا الأجرة (قوله امرأة أو محرما) أو أجنبيا على الراجح من جواز تعليم الأجنبية الا في الزوجين لما مر
ومتى وجب التعليم عليه أو منه فان عينوا حرقاتين والاحل على تعليم غالب أهل البلدان لم يكن غالب تخير
كافي الاجارة (تنبيه) قول المنهج في عدم تعذر التعليم كأن كانت صغيرة لا تستهي قال شيخنا هو في
زوجه سيد الأمة ولا يأتي في المجرى لأنه اذا خالف فقد البلد وجب مهر المثل ابتداء فتأمل (قوله أو النصف)
ويأتي هنا ما مر على القول المرجوح عن شيخنا الرملي وابن حجر (قوله كبيع) وان كان فيه خيار
لاشترى وحده (قوله مع اقباض) أي في الهبة ليصح كونها مثالا لزوال الملك والافطلق الحق كذلك
كرهن واجارة وتزويجه وله في هذه الصبر الى زوال الحق ان رضيت والافلها الزامه بأخذ نصف المبدل أو نصف
العين حلا والزامه بقبضها ممن هي تحت يده وعودها اليه لتبرأ من ضمانها (قوله عتق) أي لكه وسيأتي
ما يعلم منه عتق بعضه والتدبير والتعلق بصفة كالعق ولومعسرة وقال شيخنا مر ان له اذا كانت معسرة
الرجوع في نصفه و يبقى نصفه الآخر معلقا أو مدبرا (قوله فنصف بدله) ان لم يكن بسببها والافكله كإمر
(قوله فان كان زال) أي الملك وكذا الحق المتقدم وعاد بعوده الى ملكها أو بزوال التعلق المذكور فالزائل
العائنها كالثاني لم يزل (قوله قبل الطلاق) الأولى قبل أخذ البدل ولو بعد الطلاق (قوله والثاني الخ)
وأوجب بأنه لا فائدة لاختلاف الجهة مع مساواة البدل للعين غالباً وبذلك فارق المفلس على المعتمد خلافا
لشيخ الاسلام لأن الثمن دون القيمة غالباً فروعى المفلس وكذا هبة الفرع لأن حق الأصل انقطع (قوله
ولو وهبه له) ولو بلفظ العفو هنا كافي الآية وظاهر شرح شيخنا تعيين لفظ الهبة فراجع ولا بد أن تكون
أقبضته له وسكت عنه الشارح لأجل الخلاف المذكور فيه (قوله والثاني لاشئ له) وبه قال الأئمة الثلاثة

حيث يمكنه تعليم مع انتفاء الخلوة فان لم يقدر على تعليمها الامع خلوتها لفقد المحرم ونحوه فقد تعذر التعليم
قطعا [قوله تعذر تعليمه] لم ينظر وفي ذلك الى عدم التعذر بأن يراضى على استئابة شخص يعلمها ممن يحل
نظره وقد يوجه ذلك [قوله والثاني لا يتعذر الخ] عليه جمع كثير ورجعه الزركشي [قوله وفي قول يجب أجرة
التعليم] أي بناء على أن تلف الصداق يوجب قيمته [قوله أو النصف ان طلق قبله] النصف المشاع غير يمكن
وهذا النصف دون ذاك تحكم وأيضا يختلف صعوبة وسهولة ويؤدي الى النزاع فليظن كيف الحكم على هذا
الوجه وكذا مسألة اصدقه في الذمة الآتية في الشرح [قوله وقد زال ملكها] مثله ما تعلق به حق لازم وألحق
بذلك التدبير لأنه يتقاعد عن الزيادة المتصلة قال صاحب الكافي والقياس الرجوع [قوله كبيع]
يستثنى ما اذا كان بشرط الخيار وقلنا الملك للبائع وهذا لا يحتاج اليه لأن ملكها لم يزل [قوله ولو
وهبه له ثم طلق] مثله ما لو جرى ما يوجب رد الجميع [قوله والثاني لاشئ له] هو مذهب الأئمة
الثلاثة واختاره المزني والبغوي وفي الكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء كافي تحجيل الزكاة والدين

قطعا (وهي هبة) أي
الأظهر (لو وهبه النصف
فله نصف الباقي ويرجع بدل
هكاه وفي قول النصف
الباقي) لأنه استحق
النصف بالطلاق وقد وجده
فيأخذ وتنحصر هبتها
في نصيبها (وفي قول
يتخير بين بدل نصف كله
أو نصف الباقي ويرجع بدل
كله) كافي المحرر كان أوفق
ولو قال نصف بدله كله
ولو عبر بدل أو الجارية
على الالسنة في مثل هذا
الكلام بالواو كان أقوم
(ولو كان) الصداق (دينا
فأبرأته) منه ثم طلق قبل
الوطء (لم يرجع عليها على
المذهب) بخلاف هبة
العين والفرق أنها في
الدين لم تأخذ منه مالا ولم
تصل على شيء والطريق
الثاني طرد قولي الهبة
واتفق مثبتهما على أن
الظاهر عدم الرجوع
وسكت الرافعي عن ترجيح
واحد من الطرفين
وعبارة الروضة كالتهاج
(وليس لولي عفو عن
صداق على الجديد) كسائر
الديون للمولية والقديم
للجبر العفو بعد الطلاق
قبل الدخول في الصغيرة
العاقلة بناء على أنه الذي
بيده عقدة النكاح وحله
الجديد على الزوج يعفو
عن نفسه .

وعامة علمائنا كالنفوس والمزني (قوله وسواء الخ) مبني على أنه ضمان يد والصحيح أنه ضمان عقد
كما مر وعليه فلا تصح هبة قبل قبضه (قوله وقيل الخ) والمناسب لهذا التعبير بالمذهب (قوله
وتنحصر) ولذلك سمي هذا قول الحصر والذي قبله قول الاشاعة (قوله أوفق) أي لقول الجمهور
المتقدم (قوله الجارية) جواب عن المصنف (قوله أقوم) لأنه لا يعطف بها بعددين (قوله فأبرأته)
ولو بلفظ هبة أو عفو كما مر وذلك قبل قبضه كما يفيد لفظ الإبراء فان قبضته وأعادته إليه فهو من هبة
العين (قوله ثم طلق) صريح في تقديم الإبراء عليه قال ابن حجر وكذا لو قارنه وكان في مقابلته
كقولها أبرأتك من صداقي على أن تطلقني ففعل فلا يرجع بشيء أيضا خلافا للحضري القائل
بالرجوع ولابن عجيل القائل بطلان الخلع وفي شرح شيخنا هنا كلام فيه بعض مخالفة لذلك ولم يرتضه
شيخنا (قوله واتفق مثبتهما) أي الطريقين هذا اعتذار عن نفسه في حله كلام المصنف على
طريق القطع (قوله الذي بيده عقدة النكاح) أي في آية أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ومنع
بأنه لم يبق بيده بعد العقد عقدة والمراد به الزوج (قوله عن نفسه) أي ليس لها كل المهر .
(فصل : في المتعة) وهي لغة من التمتع بالأمور وشرعا مال يجب على الزوج لفارقة بشروط وفي حاشية
شيخنا عن النووي أنه ينبغي تعليمها للنساء ويشاع أمرها بينهن ليعرفنها وانظر هل معنى وجوبها لزومها
لذمة الزوج موسعا أو مضيقا فيأثم بتأخيرها أو يتوقف لزومها على طلبها راجعه (قوله لمطلقة) أي لفارقة
يجب لها شطر مهر وان كان الفراق بخلع ولعان ولو ذمية أو أمة وان كان الزوج كافرا أو عبدا وهي في كسب
العبد وليسيد الأمة نعم يستثنى منه تزويج أمته بعبده فلا متعة فيه (قوله لاجناح) أي لا تبعه بأثم ولا مهر كما قاله
[قوله وسواء قبضته الخ] هذا يؤهم صحة الهبة قبل القبض وهو تفرع على مرجوح أعني جعل الصداق
مضمونا على الزوج ضمان بدلو كان ديننا فقبضته ثم وهبه فهو كالعين ابتداء ولو باعته بحباة رجع قطعاً قاله
الامام وأيضاً غرض الشارح رحمه الله أن القولين ثابتان سواء كانت الهبة بعد القبض أم قبله على القول
بصحتهما وذلك إذا قلنا بضممان اليد [قوله بدل كله] أي لأن الهبة وردت على مطلق الجلة فيشيع [قوله وفي
قول يتخير الخ] أي لما في الوجه الأول من التقيص عليه [قوله كان أوفق] أي لما عبر به هنا وفيما سلف
وان كانت هذه العبارة هي الموافقة لا خيار الامام أعني قيمة النصف دون نصف القيمة وأما تعبيره بـرجع
البذل فلا إشكال في موافقته [قوله ولو كان ديننا الخ] نظير هذا لو أبرأ المضمون له الضامن فلا رجوع له أو
قبض منه ثم وهبه فله الرجوع [قوله والفرق الخ] لك أن تقول يرد عليه ما تقدم في الهبة قبل القبض وقد
يفرق [قوله والقديم للجبر العفو الخ] قال الزركشي يشترط أن يكون الصداق ديناً قاله المرازدة وغيرهم
ونازع فيه الشيخ أبو محمد [قوله وحله الجديد على الزوج] يرشد إلى ذلك قوله وأن تعفوا أقرب
للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى من عفو الزوجة إذ العفو ان
حيث من جهة واحدة بخلاف حله على الزوج لكن قد يترض هذا بأنه يجوز أن يكون قوله
وأن تعفوا راجعا للأزواج ولا يقدح ذلك في تفسير الذي بيده عقدة النكاح بالولي وفيه بعد وأما تغيير
التكلم في الأول بالنية أعني قوله تعالى أو يعفو الذي بيده الخ وان كان مرجحا للقديم بحسب الظاهر
فيجاء بأن الالتفات فن من البلاغة ثم وجه القديم ترغيب الكفء في المولية بحسن معاملة أوليائها
(فصل : لمطلقة) أي ولو بخلع [قوله قال تعالى لاجناح عليكم الخ] قال البيضاوي مفهوم الآية
يقضى تخصيص إيجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج وألحق الشافعي في أحد قولي المسوسة
المفوضة وغيرها قياسا وهو مقدم على المفهوم

الجلال (قوله أو فترضوا) دخول أو في حيز التخييل لا تقتفاء الأمرين جميعا كقوله تعالى ولا تطع منهم أئما
أو كفورا فلا حاجة لجعلها بمعنى الواو كقيل أو لجعلها بمعنى إلى أو إلا لأن هذا ناظر إلى أصل اللغة وذلك إلى
استعمالها (قوله وفي قول) قيل انه اعتراض على المصنف وليس كذلك فتأمل (قوله وكذا الموطوءة)
ولو في الدبر أو رجعية ولو في العدة وتتكرر بتكرار الرجعة على المعتمد ولا تسترد منها لومات في العدة
واستدخال المتني ليس كالوطء فلا تمتع فيه لأنه من القسم الأول وان وجبت به العدة (قوله لقوله) أي
لعمومه ولم ينظر لهذا العموم فيمن وجب لها الشرط كما تقدم لعارضته فيها بقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولم
يذكر لها تمتع والخصوص مقدم وماسلكه شيخ الاسلام هنا في الدليل فيه بحث فراجع (قوله لا بسببها)
أي ولا بسببها معا ولا بملكها ولا بموت لها ولا بأحد ما فلا تمتع في شيء من ذلك كما سيأتي (قوله)
كرذته واسلامه) أي وحده فيهما (قوله بسببها) أي ولومعه فيشمل ما بسببها معا كما مر (قوله كاسلامها)
وردتها) ولومعه فيهما بخلاف التشطير كما مر لأنه لا يجتمع معها وغلب جانبها هنا لأن المتعة لا يحاشها وفعالها
ينافيها أو يعارضه ولأنه هنا لم يسبق للمتعة سبب يغلب فيه جانبها فتأمل ولتسببها معا فان كان الزوج صغيرا
أو مجنونًا فالفرقة بسببها معا أو كاملا فبجانبها وحدها لأنها ترق بنفس الأسر ولوملكها بشراء أو غيره
فلا تمتع لأنها لو وجبت كانت عليها ولوماتا أو أحدهما فلا تمتع أيضا لأنه لا يحاش وفي موته وحده
متفجعة لاستوحشة (قوله أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو ما سواها (قوله وأن لا تزاد على
خادم) وفي شرح شيخنا أن لا تبلغ نصف المهر المثل وهي أولى من اعتبار الخادم لأنه لا ضابط له ولو نقص
نصف المهر عن ثلاثين درهما لتعارض فقال ابن حجر يراعى الأقل اه واختلف في المراد بمراعاته فقال
بعضهم بمعنى أنه يقتصر عليه وقال شيخنا معناه أنه لا ينقص عن الأقل ولا يبلغ الأكثر فراجع (قوله)
تراضيا على شيء) وان زاد على مهر المثل وفيه مخالفة للندوب السابق بعد بلوغه نصف مهر المثل فراجع
الندوب حينئذ أولى (قوله قدرها القاضي) أي وجوبا ولا يجوز أن يبلغ بها مهر المثل ويأتي فيه
التعارض والنسب المتقدم (قوله حالهما) أي ان علمه وإلراعى المعلوم منهما وإلا فأمثالهما (قوله وعلى
تقديره) أي المتقدم في اعتبار حالهما على الراجح أو اعتبار أحدها (قوله يجب ما يقدره) ظاهره وان
خالف الواجب فيما مر من عدم بلوغه مهر المثل والوجه خلافه بل في مخالفة للندوب نظر فراجع
(فصل) في التحالف اذا وقع في المهر التحالف (قوله أي الزوجان) سواء قبل الدخول أو بعده في
العصمة أو بعدها (قوله في قدر مهر مسمى) خرج ما لو اتفقا على مهر المثل واختلفا في قدره فان علمه مرجع
فظاهر وإلا لو فرض جهله فالمصدق الزوج لأنه غارم (قوله كأن قالت الخ) وفي عكس المثال لا تحالف ويبقى
الزائد في يده لأنه مقر لها به وهي تنكره (قوله أو في صفته) وكذا في جنسه ونوعه وعينه وغير نقد البلد

[قوله وفي قول يجب الخ] قال السبكي هو قوي جدا لظاهر الآية [قوله لا طلاق قوله تعالى وللمطلقات
متاع] الاستدلال بهذا يخالف ما سلف عن البيضاوي في رأس الصفحة من الاستدلال بالقياس ووجه
المخالفة أن شرط القياس أن لا يكون حكم الفرع ثابتا بالنص [قوله ووطء أي به] أي بشبهة [قوله
وقيل حاله] أي كالتفقه وظاهر الآية [قوله وعلى تقديره] الضمير فيه راجع لقول المتن قدرها القاضي
(فصل : اختلغا في قدر مهر) [قوله مسمى] هذا احتراز عما ذكره الزركشي من أنه لو وجب
مهر المثل بفساد التسمية مثلا ثم اختلغا في مقداره فلا تحالف ويصدق الزوج لأنه غارم والأصل
برادة النعمة من الزيادة

فلا تمتع لها لأنهم مستوف
منفعة بضعها وتشطر المهر
لما احتجها من الابتذال فلا
حاجة إلى شيء آخر وفي قول
يجب لها المتعة لا طلاق قوله
وللمطلقات متاع (وكذا
الموطوءة في الأظهر) لقوله
تعالى وللمطلقات متاع
بالمعروف والثاني لا تمتع
لأنها تستحق المهر وبه
غنية عن المتعة (وفرقة
لا بسببها) كرده واسلامه
ولعانه وارضاع أمه أو بنته
زوجته ووطء أبيه أو ابنه
لها (كطلاق) فان كان
ذلك قبل دخول فيجب لها
الشرط فلا تمتع كما تقدم
وان كان بعد دخول
فيجب لها المتعة كما تقدم
فان كانت الفرقة بسببها
كاسلامها وورثتها وفسخها
بمعيه وفسخه بعيبها فلا
متعة لها سواء قبل الدخول
وبعده (ويستحب أن
لا تنقص) المتعة (عن
ثلاثين درهما) وأن لا تزاد
على خادم فلا حد للواجب
وقيل هو أقل ما يتمول كما
سيأتي واذا تراضيا بشئ
فذاك (فان تنازعا قدرها
القاضي بنظره) أي اجتهاده
(معتبرا حالهما) أي سائر
الزوج واعساره ونسب
الزوجة وصفاتها (وقيل
حاله) فقط (وقيل حالها)

فقط (وقيل) لا يقدرها بشئ بل الواجب (أقل متمول) وعلى تقديره يجب ما يقدره (فصل : اختلغا) أي الزوجان (في قدر مهر) مسمى
كأن قالت نكحتني بألف فقال بخمسائة (أو) في (صفته) كأن قالت بألف محببة فقال بل مكسرة (تحالفا) كما مر في البيع في كيفية

فأما تكحها بخمسائة (و) يتحالف وارثاها لو وارث واحد) منهما (والآخر) إذا اختلفا فيما ذكر ويحلف الوارث في طرف النقي على نفي العلم وفي طرف الإثبات على البت فيقول وارث الزوج والله لأعلم أن مورثي تكحها بألف اثنا تكحها بخمسائة ويقول وارث الزوج والله لا أعلم أنه تكح مورثي بخمسائة إنما تكحها بألف (ثم) بعد التحالف (بفسخ المهر) على ما سار في البيع من أنهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ التحالف (ويجب مهر مثل) وإن زاد على ما دعت الزوجة وقيل ليس لها في ذلك إلا ما دعت (ولو ادعت تسمية) لقدر (فأنكرها) والمسمى أكثر من مهر المثل (تحالفا في الأصح) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في القدر لأنه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى زليدة عليه والثاني لا تحالف والقول يمينه لموافقته للأصل ولو ادعى تسمية فأنكرتها والمسمى أقل من مهر المثل فالتيسر كما قال الرافي والمصنف

بالأولى من الصفة وقدير ادبالصفة ما يشملها (قوله) ومن يبدأ به) لكن يبدأ ههنا بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له ولعل سكوت الشارح عنه لأنه بائع عند المصنف بقوله فيما تقدم ما صح مييعة ما صح صداقا (قوله) فتحلف الزوجة (الح) وأما حلفت على البت مع أنه فعل غيرها لأنها كان فعل الولي مقيدا بما تأذن له فيه فكانها الفاعلة أول أنه نفي محصور يسهل الإطلاع عليه (قوله) وارثاها) وسكت عن الولين قال ابن حجر لما فيه من التفصيل إذ لا يجوز لولي الزوج أن يز يدعى مهر المثل من مال المحجور ورده بعضهم بأن دعوى ولي الزوجة بالمهر الزائد على مهر المثل صحيحة خصوصا مع عدم قبول قول ولي الزوج أن المهر من مال محجور فالحجة أن عدم ذكره لأنه سمي كالأولين فذكره هنا تكرار (قوله) على نفي العلم) على القاعدة في الحلف على نفي فعل الغير وتقل الرافعي عن الصيدلاني أنه يحلف على البت لأن من قطع بألف قاطع بعدم ألفين (قوله) إنما) تقدم في البيع أنه لا حاجة للمحصن في النفي بعد الإثبات فيلحق مثله هنا أيضا (قوله) يفسخانه (الح) وينفسخ ظاهره وأما إن فسخاه أو الحاكم أو الحق منهما والإظهار فقط (قوله) وإن زاد على ما دعت الزوجة) وكذا لو زاد على ما دعت الزوجة والولي عن المحجور فراجع (قوله) وقيل ليس لها (الح) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف مع أنه يمكن جعل كلام المصنف على ما لا خلاف فيه فتأمل (قوله) فأنكرها) أي ولم يدع نفوضا والاحلف كل على نفي دعوى الآخر عملا بأن الأصل عدم التسمية والأصل عدم التفويض (قوله) والمسمى أكثر) خرج المساوي فلا اختلاف والأقل وقد تقدم (قوله) فأنكرتها) أي ولم تدع نفوضا فإن ادعته ولو قبل الدخول على المصنف حلف كل كما تقدم (قوله) والمسمى) أي الذي ادعاه أقل (قوله) فالتيسر) أي على المسئلة قبله لأنه يرجع إلى الاختلاف في قدر المهر (قوله) محي الوجين) أي فيتخالفان على الأصح (نفيه) لم يذكر المصنف هذه مع الاختلاف في قدر المهر وصفته كما تقدم مع وجود التحالف فيها أما لأن التحالف هنا مختلف فيه أول أنه ليس من الاختلاف في التسمية لأنهما من أحدهما فقط فادخالها فيه كالفعل في المنهج غير مستقيم فتأمل (قوله) ومهر مثل) هو مفهوم ما سار بقوله ادعت تسمية واعلم أن هذه المسئلة كالتي قبلها الآن كلاهما في تلك ادعى تسمية صحيحة وفي هذه ادعت الزوجة تسمية فاسدة وادعى الزوج عدمها وفي الواقع أن التسمية صحيحة كما يصرح به تكليفه بالبيان فقوله بأن لم تجز تسمية صحيحة تصحيح لدعواها مهر المثل والمراد ما تضمنه ذلك من كون التسمية فاسدة أو أنها صحت بها وإن أنكر الزوج ذلك المهر الفاسد الذي تضمنته الدعوى أو صرح به أو سكت عنه في جوابه معتدافيه على أن المهر الفاسد الذي ذكرته نفي في العقد ولم يذكر فيه وإنما الذي ذكر فيه تسمية صحيحة لكنه لم يصرح بها فلذلك كلف بيانها وأما لو ادعت نفي المهر في العقد أو السكوت عنه فيه ووافقها على ذلك وادعت تسمية فاسدة وأجاب بنفي المهر في العقد أو السكوت عنه فيه أو وافقها عليها فلها واجب في جميع ذلك مهر المثل اتفاقا ولا حاجة

[قوله فتحلف الزوجة] السنة البداءة بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضع له [قوله على نفي العلم] قال الرافي وأحسن بعضهم فقال يحلف الوارث على البت فيهما لأن من قطع بألف قطع بأنه غير ألفين واستبعد بعضهم بأنه قد يجوز أن يعقدن وذلك يمنع من القطع بألفين بخلاف العاقد نفسه وفي النهاية وغيرها تقول المرأة لأعلم أن أفني زوجتي بألف ولقد زوجني بألفين واختاره الزركشي قال خصوصا إذا زوجت وهي صغيرة [قوله المسمى أكثر من مهر المثل] قال ابن الرفعة مثله قدر مهر المثل إذا كان من غير نقد البلد قال بعضهم أو ادعت عينا معينة لتعلق الفرض بها [قوله لأنه يقول الح] عبارة الرافي رحمه الله لأن الزوج إذا لم يدع نفوضا فكانه يقول الواجب مهر المثل [قوله والقول قوله يمينه] أي فإذا حلف وجب مهر مثل كالأول تحالفا [قوله وأنكر] أي قال لا تستحق علي مهرًا يؤخذ ذلك من عبارة الشارح في حكاية الوجه الثاني

لوسكت) انه بأن نفي العقد أولم يذكر فيه (فالأصح تكليفه البيان) أي بيان مهر لأن النكاح يقتضي المهر (فان ذكر مهر أو زامت) عليه (تحالفا) وهو تحالف في قدر مهر المثل (وان أصر منكرا) للمهر (حافت) أنها (٢٩٣) تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها)

به والوجه الثاني أنه لا يكف
بيان مهر والقول قوله بيمينه
أنها لا تستحق عليه مهر الآن
الأصل براءة ذمته والثالث
أن القول قولها يمينها لأن
الظاهر معها (ولو اختلف
في قدره زوج وولي صغيرة
أو مجنونة) كأن قال الولي
زوجتكما باليمين فقال
الزوج بل بألف وهو مهر
مثلها (تحالفا في الأصح)
أما الولي فلا لأنه العاقد وله
ولاية قبض المهر ولما
الزوج فواضح والثاني
لا تحالف لآما ولحقنا الولي
لأبنتنا بيمينه حتى غير موافقه
محذور وإذا لم تحلفه لا
يحلف الزوج وينتظر
بلوغ الصغيرة لتحلف معه
وله أن يحلف قبل بلوغها
ولو كان مادعا الزوج أقل
من مهر المثل أو أكثر منه
فلا تحالف ويرجع في الأول
إلى مهر المثل لأن نكاح من
ذكرت بدون مهر المثل
يقتضيه وفي الثاني إلى مدعى
الزوج حذرا من الرجوع إلى
مهر المثل ولو بلغت الصغيرة
قبل حلف الولي حلفت دونه
ولو اختلف الزوج وولي
البكر بالباقة حلفت دون
الولي (ولو قالت) في
دعواها (نكحتني يوم

إلى تكليف بيان ولا إلى تحالف ولا حلف أيضا هكذا يجب أن يفهم في هذا المقام فإنه مما اتسع فيه الكلام
وزاحت فيه الأفهام وزلت فيه الأقدام والله ولي التوفيق والألهم (قوله) وهو تحالف في قدر مهر المثل
أي تحالف في تسمية وقعت حالة العقد مساوية لمهر المثل أولا وأما مهر المثل فلا تقع المخالفة فيه لأن له مرجعا
معروفا بقرينة أو أجنية ولذا لو حلفت رجعت إليه اتفاقا (قوله) والثالث (الح) ليس في كلام المصنف ذكر
خلاف مقابل له وإنما هو مفرع على الوجه الثاني القائل بعدم تكليفه البيان لأنه اعتبر قبول قوله عليه وهذا
مقابله وكان حق الشارع التنبية على ذلك فتأمل (قوله) في قدره أي المسمى أخذا بما بعده فهو معلوم من
المقام (قوله) زوج أو وكيله) ووكيل الولي كذلك فشمّل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان أو أحدهما مع
الآخر أو مع الزوج أو الزوجة (قوله) وهو مهر مثلها أي قدره فقط وهو قيد لحل التحالف كما صرح به بعده
بمفهومه (قوله) تحالفا هو واضح إذا بدى بالولي والام يحتاج لحلف الولي بعد الزوج لثبوت مهر المثل بخلفه
فلا فائدة في حلف الولي وأجيب بأن فائدته تساوى الطرفين ولكونه سمي تحالفا ولو نكح الزوج حلف الولي
وقبت الزيادة (قوله) هو ذلك محذور) وأجيب بأن حلف الولي إنما هو على أن العقد جرى كذلك فهو حلف
على فعل نفسه وإنما ثبت المال بعاره وهو معتقر ومافي الدعوى لا يخالف ما هنا (قوله) لا يحلف الزوج أي إذا
قلنا بالتحالف كما هو وقال الزركشي وغيره تبعا للبقين واستظهر شيخنا الرمي أنه لا تحالف ابتداء وإنما يحلف
الزوج رجاء أن يشكّل فيحلف الولي وتثبت الزيادة (قوله) وينتظر بلوغ الصغيرة أو كمال المجنونة (قوله) وله
أي الزوج بناء على المرجوح من عدم التحالف (قوله) ولو كان (الح) أي مع كون دعوى الولي أكثر من
مهر المثل (قوله) ويرجع في الأولى) أي إن حلف الزوج على ما دعه فإن رد اليمين على الولي حلف وتثبت
الزيادة (قوله) إلى مدعى الزوج) أي بيمينين وهو واضح إن كان مدعى الولي لا يز يد عليه والافيني بأن
يحلف فر بما يشكّل فيحلف الولي وتثبت الزيادة فقوله حذرا (الح) أي إذا قلنا بالتحالف (قوله) حلف أي على
البت في صورتين على المعتمد كما هو في حلف الزوجة (قوله) ولا حاجة إلى التعرض (الح) وانظر إذا تعرضت

[قوله أوسكت] زاد الرافعي على هذا ولم يدع التفويض ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر [قوله] وهو
تحالف (الح) رجما يخالف ما سلف في الحاشية عن الزركشي من أن القول قول الزوج [قوله] تحالفا قال
في المهمات إذا بدأنا بالزوج وحلف فأى فائدة في تحليف الولي بعد ذلك إذ مهر المثل يثبت بيمين الزوج
[قوله] أقل من مهر المثل [بحث في المهمات جريان التحالف في هذه الصورة قال العراقي في نكته
الحق عدم التحالف إن كان مدعى الولي فيها قدر مهر المثل فإن كان أكثر اتجه التحالف
رجاء أن يشكّل الزوج فينفرد الولي بالحلف وتثبت الزيادة قال وإذا جمعت هذا ضابطا للتحالف
اقض لك أمره اهـ قلت إذا بدأنا بالزوج وحلف تعذر المعنى الذي نظر إليه العراقي فأى فائدة
في تحليف الولي بعد ذلك [قوله] ويرجع في الأول إلى مهر المثل (الح) هذا نقل الزركشي عن الرافعي
ونظر فيه بأن الزوج على طريق الرافعي معترف بفساد النكاح أقول نظره محدود لأن الرافعي
لم يقل بذلك في الصغيرة والمجنونة وقوله لأن نكاح من ذكرت (الح) وقع في الرافعي قريب من هذا
التعليل قال الزركشي وهو مشكّل على طريقته فإنها تقتضي فساد النكاح في هذه الصورة أقول
مسئلتنا في غير الرشيدة والرافعي قائل فيها بصحة النكاح فلا إشكال [قوله] لا مكان صحة العقد (الح) [الح]
قال الزركشي كذا قالوا والتعقيب أنه يلزمه الألف ونصفه لأن الأصل عدم الدخول في الأول إلا أن يثبت

كذا) كالخمس (بألف ويوم كذا) كالسب (بألف) وطالبته باليمين (وثبت العقدان باقراره أو بيمينه) أو بيمينها بعد نكوله (لزم أن) لا يمكن
صحة العقدين بأن يتخلل ما خلع ولا حاجة إلى التعرض له ولا للوطء في الدعوى (فان قال لم أطأ فيهما أو في أحدهما صدق بيمينه) لموافقه للأصل

لذلك هل يحتاج الى مينة (قوله وسقط الشرط) أى حقيقة فى الأول وكذا فى الثانى ان طلق فيه والا فالمراد الحكم فيه بالسقوط لو فارق (قوله تجديد لفظ) أو رجعة بلفظ العقد (قوله لم يقبل) لندوره .
 (فرع) لو دفع لها مالا ولو من غير جنس المهر وادعى أنه منه صدق كمن عليه دين فان لم يكن دين صدق الآخذ فى نفي العوض عنه كالمهر فى الرهن و يقبل الزوج فى دفع صداق لولى محجورة أو رشيدة أذنت للولى بأخذه نطقا ولا يصح للولى فى دعوى الاذن له فى القبض ولو اختلفا فى عين المنكوحة صدق كل فيما نفاه ويمينه وحيث قد فارق ادعى نكاح امرأتين بألف فقالت احدهما بل أنا بالألف تحالفا ويقبل قول الأخرى فى نفي النكاح ولو أصدقها جارية ثم وطئها قبل الدخول فلا حصة أو بعده حدة مالم يعذر لأنه قبل الدخول متعرض لعود نصفها اليه فهو شبهة .

(فصل : فى الوليمة) من الولم وهو لغة اسم الاجتماع يقال أولم الرجل اذا اجتمع عقله وخلقه أو لاستدعاء الناس للطعام أو اصلاح الطعام لذلك أو للطعام المنعقد للعرس أو لكل طعام يتخذ لسرور غالباً واذا أطلقت فهي للعرس وجملة الولائم عشرة فللعقد النكاح املاك بكسر أوله ويقال له شندخى بشين محجمة مكسورة فنون ساكنة فذال مهملة فهاء محجمة مكسورة فتحتية مشددة وللدخول فيه وليمة وللولادة خرس بمجمة مضمومة فراء مهملة ساكنة فسين مهملة أو صاد كذلك وللولود عقيقة وللختان اعذار بهمزة مكسورة فعين مهملة ساكنة فذال محجمة وآخوه مهملة وتستحب للذكر ولا بأس به للإناث للنساء فيما بينهن ولحفظ القرآن حذاق بمهمة مكسورة فذال محجمة وآخوه كاف وللبناء وكبر قول القدوم من السفر نقيعة سواء فعلها القادم أو غيره لأجله وقيد الأذرى بالسفر الطويل لانحو أيام يسيرة والصبية وضيمة بفتح الواو وبكسر الضاد المحجمة وبلا سبب مأدبة بضم الدال المهملة وفتحها قبل موحدة وبعد همزة ساكنة ونظمها بعضهم بقوله :

ان الولائم فى عشر جمعة املاك عقد واعذار لمن ختنا
 عرس وخرس نفاس والعقيقة مع حذاق ختم ومأدبة المريد ثنا
 نقيعة عند عود للمسافر مع وضيمة لمصاب مع وكبرتنا

(قوله وليمة العرس) بضم العين مع ضم الراء واسكانها هى وليمة الدخول ويدخل وقتها بالعقد والأفضل كونها بعد الدخول ولا تقوت بالطلاق ولا بالموت على المعتقد وقال الدميرى وابن أبى شريف إنها بعدت أو سبع قضاء وفعلها لئلا أفضل تعالى صلى الله عليه وسلم قال شيخنا الرملى وهو متجه ان ثبت وإرادة التسرى بالاماء كالعقد والدخول كالدخول (قوله سنة) مؤكدة أى للرجل دون المرأة وتعدد بتعدد الزوجات أو الاماء ولو فى عقد واحد ودخول واحد وتكفى واحدة قصد بها الجميع وان تعدد العقد أو الدخول قبل فعلها قال شيخنا وكذا لو أطلق فان قصد بها واحدة بعينها بقى طلب غير ها وسئل شيخنا الرملى هل تنداخل الولائم فقال

[قوله وسقط الشرط من الألفين] هذا يدل على أن صورة المسئلة أن يكون نكاح الولي فى الثانى بعد الطلاق [قوله لأنه خلاف الظاهر] قال البلقينى هذا الظاهر عارضه أصلاً بقاء النكاح الأول وبراءة ذمة الزوج من صداق ثان .

(فصل : وليمة العرس) الوليمة مشتقة من الولم وهو الاجتماع وبعضهم نظم أسماء وليمة العرس وغيرها فقال
 وليمة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكبرة بانى
 وضيمة ذى موت نقيعة قادم عذيرة اعذار ويوم ختان
 ومأدبة الخلان لاسبب لها حذاق صغير عند ختم قران
 [قوله وليمة العرس] ربما يخرج به التسرى قال الزركشى والظاهر استحبابها له اه ولو تزوج أربها معا

(وسقط الشرط) من الألفين أو من أحدهما (وان قال كان الثانى تجديد لفظ لا عقدا لم يقبل) لأنه خلاف الظاهر نعم له تحليفها على نفي ذلك

(فصل : وليمة العرس سنة) ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا

فقد أولم على بعض نسائه

بمدن من شعر رواء
البضاري وعلى صفة بحبس
(وفي قول) كما حكا في
المذهب (أو وجهه) كافي غيره
(واجبة) لظاهر الأمر في
قوله صلى الله عليه وسلم
لعبد الرحمن بن عوف وقد
أعرس أولم ولو بشاة متفق
عليه والأول يحمله على
الندب (والاجابة اليها) على
الأول (فرض عين وقيل)
فرض (كفاية وقيل سنة)
والأصل في ذلك حديث اذا
دعى أحدكم الى الوليمة
فليأتها متفق عليه والثالث
يحملة على الندب موافقة
للحجاب اليه ويدفع ذلك
حديث مسلم شر الطعام طعام
الوليمة يدعى لها الأغنياء
وتترك الفقراء ومن لم يجب
الدعوة فقد عصي الله
ورسوله والثاني ينظر الى أن
المقصود اظهار النكاح
بالدعاء الى وليمة وذلك حاصل
بحضور البعض أما الاجابة
اليها على القول بوجوبها
فواجبة جزا وجوب عين
أو كفاية على الوجهين
وانما كان المراد في
الأحاديث وليمة العرس
لأنها المعهودة عندهم أما
غيرها كولاية الولادة
والختان فستحبة قطعا
وقيل على الخلاف والاجابة
اليها مستحبة قطعا وقيل

نم تتداخل (قوله فقد أولم) هو دليل الفعل وسيأتي القول (قوله بحبس) هو بفتح الحاء المهملة وسكون
التحتية وآخر مسين مهملة تمر وسمن وأقط مخلوطة وقد يجعل بدل الأقط دقيق وبذلك علم أنها لا تنقيد
بغير خصوص فتحصل بكل طعام وفارقت الحقيقة بالنص فيها على شاتين أو شاة لكن أقل الكمال هنا
لتمكن بما في الفطرة شاة (قوله والثالث يحمله على الندب) قياسا على الأنحية وبقية الولائم (قوله
للحجاب اليه) وهو الوليمة لأنها مندوبة وأورد عليه رد السلام مع ابتدائه وانظار المهر مع ابرائه الآن يقال
لا تقض بالمستثنى لأن ما خرج عن الأصل لا يقاس عليه (قوله ويدفع ذلك) أي حمله على الندب (قوله يدعى
الخ) حال مقيدة لكونها شرا وما قيل ان المراد التنفير أو غير ذلك فغير صحيح (قوله ومن لم يجب الخ) أي
اذا خلت عن ذلك القيد لا مطلقا وعلى هذا فلا إشكال ولا اعتراض والقول بوجوب الاجابة مع وصف
الوليمة بكونها من الشر من أبعد البعيد اذ الشر مما يطلب البعد عنه فكيف يتوهم أنه صلى الله عليه وسلم
يأمر أو يجوز الحضور اليه فضلا عن الوجوب فتأمل (قوله المعهودة) فحمل الاطلاق عليها وبطل
هذا الجمل حديث اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره كما رواه أبو داود لكنهم حملوه على
الندب في غير وليمة العرس لما قام عندهم في ذلك ومنه طلب الاعلان في النكاح المنصوص عليه بحديث
أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف ولو في المساجد لكنه ضعفه الترمذي (قوله أما غيرها)
ومنه وليمة القسرى (قوله وقيل على الخلاف) أخذا بظاهر الحديث السابق (قوله وانما تجب)
أي في وليمة العرس على الراجح وفي غيرها على المرجوح (قوله أو تسن) على الراجح في غير وليمة العرس
وفها على المرجوح وسواء في طلب الحضور على الوجوب وغيره الحر ولو أتى باذن حليلها في دعوة النساء
كإبائى والمهجور كالرشيد والرقيق والمبعض وهو في نوبته كالحر وفي غيرها كالقن فيحتاج الى اذن
السيد والمكاتب ولا يحتاج الى اذن السيد الا ان كان الحضور يفوت عليه الكسب وقال العلامة الخطيب
لا يجب على المكاتب مطلقا (قوله بشرط) هو مفرد مضاف أي بشروط أوصلها بعضهم الى نحو عشرين
شرطا أو أكثر وستأتي كلها أو غالبيتها منها اسلام داع ومدعو فلا وجوب مع كفر أحدهما من حيث المطالبة
في الدنيا وان عوقب في الآخرة بل يكره حيث لا لجوار أو رجاء اسلام أو قرابة أو نحو ذلك وسواء وليمة
العرس وغيرها لأن مخالطتهم مكروهة والميل اليهم حرام ومنها أن لا يكون بالمدعو مطلقا مرخص في ترك
الجماعة أو الجمعة ومنها أن لا يكون الداعي مراده المباهاة أو فاسقا أو شريرا أو نحو ذلك كظالم ومنها أن
لا يعتمد الداعي فان تعدد قدم الأسبق ثم الأقرب رجاء ثم دارا ثم يقرع وجوبه في ذلك وفي وليمة العرس ونوبا
في غيرها ومنها أن لا يكون قاضيا الا في أصله أو فرعه فيجب عليه فيها ما ألحق به الأذرى كل ذى ولاية
عامة ومنها أن لا يكون على محل الوليمة حاجب يتوقف المدعو في الدخول على استئذانه وهو ظاهر ومنها
أن لا يعتذر المدعو للداعي ويقبل عنده ومنها أن لا يعارض الدعوة أهم منها كصلاة جنازة وأداء شهادة
مثلا هل يكفي وليمة واحدة أم تعدد أم يفرق بين أن يعقد عليهن معا أو مرتبا محل نظر [قوله واجبة] هو
شامل للعسر [قوله والأول يحمله على الندب] لقوله صلى الله عليه وسلم لسانه هل على غيرها قال لا الا أن
قطوع وقياسا على الأنحية ولأنها لو كانت واجبة لوجبت الشاة وقد أجمعوا على عدم وجوبها قلت وفي
الأخير نظر [قوله موافقة للحجاب اليه] يرد برد السلام [قوله يدعى لها الأغنياء الخ] هو حال مقيدة
بمبها تكون الوليمة شر الطعام فلا دعاء عاما لم تكن شرا لكن سياق الحديث يقتضى أنه مع ذلك
لا يسقط الطلب فيشكل عليه قولهم ان تخصيص الأغنياء مانع من الوجوب [قوله بشرط أن
لا يخص الأغنياء] أي لقوله صلى الله عليه وسلم شر الطعام الحديث وانظر ما سلف في الحاشية السابقة
على الخلاف (وانما تجب) الاجابة (أو تسن) كما تقدم (بشرط أن لا يخص الأغنياء) بالدعوة فان خصهم بها انتفى طلب الاجابة عنهم

ومنها تعيين المدعو لان قال ليحضر من شاء ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية وان لم تكن خلوة
ومنها ما قاله العلامة الخطيب أن تكون الدعوة في وقت طلب الولية وأوله وقت العقد فهو احتراز عما
لودعاه قبل العقد اذ لا آخر لوقتها كما ركذا قيل فراجعه ومنها أن لا يكون المدعو ممن يتوهم فيه ريبة
كأمره وكذا عكسه ومنها أن الخلوة مع اختلاف الجنس وأن يأذن حليل وهذا في غير وليمة العرس وفيها
من حيث كونها مدعوة لما أمر أنها لا تطلب منها ومنها أن لا يكون في مال الداعي حرام يقينا وان لم تعلم عينه
أولم يكن أكثر ماله ومنها الهدايا الخوف أو حياء لأن لها حكم الغصب وان كانت كراهة المعاملة مقيدة بالكثرة
نظرا للتخفيف فيها ومنها أن لا تكون الولية من مال محجور ولو باذن وليه ولا من مال غيره ولو وليا
الآب أو جد أو منها أن تكون الولية من مال الداعي أو من مال أجنبي باذنه ومنها ما ذكره بقوله أن لا يخص
الأغنياء وان خص الفقراء خلافا لشيخ الاسلام وليس دعوة أهل حرفه فقط من التخصيص وان كانوا
كلهم أغنياء فان خص انتفى طلب الاجابة الا ان كان تخصيصهم لقلته مانعده مثلا ومنها ما ذكره أيضا بقوله
وأن يدعو في اليوم الأول أي أن يخص الدعوة به ومنها كون الدعوة بلفظ صريح كإسألك الحضور أو
أحب أن تحضر لان شئت فاحضر أو جلنا بحضورك بل ولا تسن في ذلك الا ان ذكره على وجه الأدب
وتحويه فتجب وسيأتي بقية الشروط صريحا أو ضمنا (قوله أو بمرسالة) أي نائبه الثقة والمميز المأمون
أو من اعتقد المدعو صدقه كافي نظائره (قوله فلا تطلب) بل تكبره الا فيما تقدم (قوله أكل المراد الخ) لأنه
ليس في كلام المصنف أنه شرط لجعله الشرطية فيه للتخصيص بالدعوة فعمل شرطية اليوم انما علم بما بعده
(قوله ثلاثة أيام) أي أوقات الاضيق منزل أول تعدد مدعو بجنس بعد جنس (قوله دون استجابها في
الأول) أي على القول بنديه أو في غير العرس (قوله حق) أي مطلوبة طلبا مؤكدا من فاعلها ويسن له
أن يقصد بأجابته الاقتداء بالسنة اقامة المطلوب وإكرام أخيه وزيارته ليثاب على ذلك ويكون من
المتزاورين والمتحايين في الله لا قضاء شهوة ونحو ذلك (قوله رياء وسمعة) أي الغالب ذلك فان وجد
حقيقة كان حراما (قوله وأن لا يحضره) أي ومن الشروط أن لا يكون طلب حضوره لخوف منه على
نفس أو مال أو عرض أو لطمع في جاهه أو ماله أو حضور غيره ممن فيه ذلك لأجله بل يدعو للتقرب أو الصلاح
أو العلم أو نحو ذلك (قوله وأن لا يكون ثم الخ) أي ومن الشروط أن لا يكون من الحاضرين في محل
الدعوة أحد يتأذى المدعو به اذا حضر اعداؤه بينهما مثلا قال ابن حجر بخلاف عكس ذلك ولم يرتضه شيخنا
ومنها التأذى بزجة لا تحتمل عادة ولا عبرة بعداوة بين الداعي والمدعو فلا يسقط بها الطلب (قوله أولا
يليق الخ) أي ومن الشروط أن لا يكون من الحاضرين في محل الدعوة أحد لا يليق بالمدعو بحالته
عرفا وفي عكسه مامر (قوله كالأراذل) أي في أمور الدنيا أمافي الدين فتحرم مجالستهم (قوله ولا منكر)

[قوله وأن يدعو] يستفاد منه أنه لو فتح بابا وقال ليحضر من شاء فلا وجوب وهو كذلك وأما عدم السنية
فجعل نظر والظاهر عدمها أيضا أخذ من قوله في الحديث اذا دعى أحدكم هذه الحاشية سطرها قبل النظر في
كلام الشارح ثم رأيت صرح بحاصلها وأشار الى استفادة ذلك من المتن بالفاء في قوله فلان فتح الخ [قوله
وقوله في اليوم الأول الخ] مراد الشارح من هذا أن عبارة المتن أولا لما كانت تقتضي عدم الاستجاب حقا
في اليوم الثاني أكل مراده بما يدفع ذلك حيث اقتصر في كلامه الآتي على نفي الوجوب [قوله لم تجب في
الثاني] بحث الزركشي الوجوب على من لم يدع في الأول لعذر ثم دعى في الثاني [قوله واستجابها فيه الخ]
عبارة المنهاج لا تفيد الاستجاب [قوله ولا منكر] منه أن يكون هناك من يضحك الناس بالفحش
والكذب قال الغزالي ومن الموانع أن يكون المولم متكلفا طالبا للباهة والفخر اه قال الماوردي اذا لم

حتى يدعو الفقراء معهم
(وأن يدعو في اليوم الأول)
أي يخصه بالدعوة بنفسه
أو بمرسالة فان فتح داره
وقال ليحضر من شاء أو
من شاء فلان فلا تطلب
الاجابة هنا وقوله في اليوم
الأول أكل المراد باشرطه
بقوله (فان أولم ثلاثة لم تجب
في الثاني) قطعه واستجابها
فيه دون استجابها في
الأول (وتكبره في الثالث)
قال صلى الله عليه وسلم الولية
في اليوم الأول حق وفي
الثاني معروف وفي الثالث
رياء وسمعة رواه أصحاب
السنة الأربعة (وان
لا يحضره لخوف) منه لولم
يحضره (أو لطمع في جاهه)
بل يكون للتقرب أو
التودد فان أحضره أي
دعاه للخوف أو لطمع
المدعويين انتفى عنه
طلب الاجابة (وأن لا يكون
ثم من يتأذى) هو (به أو
لا يليق به بحالته) كالأراذل
فلان كان فهو معذور في
التخلف (ولا منكر)

واستعمال أو أواني الذهب أو
الفضة (فإن كان يزول
بمحضه فليحضر) اجابة
للدعوة وإزالة المنكر
وان لم يزل بحضوره حرم
الحضور لأنه كالمضام المنكر
فإن لم يعلم به حتى حضر
نهاهم فإن لم ينتهوا وجب
الخروج إلا إذا خاف منه بأن
كان بالليل فيقعد كرها ولا
يستمع ولو كان المنكر
مختلفا فيه كشرب النبيذ
حرم الحضور على معتقد
تحريمه (ومن المنكر فرائش
حرير وصورة حيوان)
منقوشة (على سقف أو
جدار أو سادة) منصوبة
(أو ستر) معلق (أو ثوب
ملبوس ويجوز ما على
أرض وبساط) يداس
(ومحذرة) يتكأ عليها
(ومقطوع الرأس وصور
شجر) والفرق أن ما يربط
ويطرح مهان مبتذل
والمنسوب مرتفع يشبه
الأصنام (ويحرم تصوير
حيوان) على الحيطان
والسقوف وهكذا على
الأرض وفي نسج الثياب
على الصحيح قال صلى الله
عليه وسلم أشد الناس هذا
يوم القيامة الذين يصورون
هذه الصور (ولا تسقط
اجابة بصوم) لحديث مسلم
إذا دعى أحدهم وهو صائم
فليجب

أيه ومن الشروط أن لا يكون هناك محرم عند المدعو من حيث سقوط الاجابة وعنده وعند فاعله من
حيث حرمة الحضور كإني قال شيخنا ومن المنكر اطلاع النساء على الرجال ولومن نحوكة واختلاطهم
بين ومنه مضحك للناس بفحش أو كذب (قوله وضرب ملاء) أي بحيث يسمع ولو في غير محل
الحضور لكنه في دار الداهي لا بجواره قال بعضهم إلا أن كان لأجله كضيق محله فراجع (قوله فليحضر) أي
وجوبه ولو في غير وليمة العرس من حيث إزالة المنكر وإن ندب من حيث الاجابة (قوله حرم الحضور) أي
الجلوس في محله ويكره دخوله لا المرور به نعم يحرم فيهما أن يرضى به أخذ من العلة (قوله ولا يستمع) أي
لا يقصد السماع (قوله حرام) على معتقد حرمة الحضور إن كان الفاعل يعتقد الحرمة أيضا فإن لم يعتقد
الفاعل الحرمة جاز لعقد الحرمة الحضور لكن يسقط عنه وجوبه وهذا على وزن الإنكار كفي السير
وشيخنا وافق على ذلك نبالا لشيخنا الرمي (قوله ومن المنكر فرائش الحرير) للرجال قال ابن
العماد ومتى جلس شهود النكاح على الحرير فسقوا ولا يصح العقد بهم وأما ستر الجدران به ونسبه وفرش
جلاود النمر فحرام على الرجال والنساء والمزركش بالنقد كذلك ومثله نحو المنسوب وخروج بالفرش وماءه
يسقطه على الأرض يداس ورفعه على عود أو فوق حائط مثلا فلا حرمة (فرع) قال شيخنا وعلم بما ذكر أن
ما يقع في مصر من الزينة بأمر ولي الأمر أنه يحرم التفرج عليه والمرور عليه إلا الحاجة مع الإنكار ويحرم
فعله إلا القدر الذي يحصل الاكراه عليه ونازعه بعضهم في بعض ذلك فراجع (قوله وصورة حيوان)
أي من المنكر ذلك ولو لما لا نظيره كبقوله منقار (قوله أو ثوب ملبوس) قال شيخنا في شرحه ثوبا لابن
حجر المراد به الملبوس بالقوة أعني ما شأنه أن يلبس ومنه الموضوع على الأرض لا يداس ثم قال ويجوز لبس
ما عليه صورة ذلك الحيوان ودرسه ووضعه في صندوق أو مغطى فنأمله (قوله ويجوز ما على أرض وبساط)
وطبق وخوان وقصعة لا نحو ابريق (قوله ومقطوع الرأس) وكذا كل حالة لا يعيش معها كتحرق بطن ولا
يحرم التفرج على ذلك أيضا (قوله ويحرم تصوير حيوان) ولو على هيئة لا يعيش معها لا نظيره كأمير
أو من طين أو من حلاوة ويصح بيعها ولا يحرم التفرج عليها ولا استدانتها قال شيخنا الرمي وخالفه شيخنا
الزبيدي في الأخيرين فخرهما ويستثنى لعب البنات لأن عائشة رضي الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى
الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تدر يبين على أمر الترية وخروج الحيوان نحو شجر وقر وشمس فلا يحرم
فيها شيء مما مر (قوله أشد الناس) أي من أشدهم وفي رواية أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة
والمراد ملائكة الرحمة وفي رواية زيادة نحو الجرس وما فيه بول منقوع (قوله ولا تسقط اجابته بصوم) إلا في
رمضان قبل الغروب إذا كان الحاضرون كلهم صياما ولا يكره أن يقول إني صائم إذا سلم من الرياء (قوله
فليجب) وتام الرواية فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليصل أي فليدع كافي رواية فليدع بالبركة

بشاهد الملاء لم يضره سماعها كالذي بجواره وكذا قيد صاحب التعليق عدم الوجوب بأن يكون المنكر
في الموضع الذي يجلسون فيه وقول الشارح واستعمال أو أواني الذهب والفضة يقتضي أن وجود ذلك من
غير استعمال ليس عذرا في التخلف لكن الزركشي بحث الحاق ثياب الحرير غير الملبوسة باللبوسة في
كونها منسكرا وقياسه في الأواني كذلك وأولى [قوله فرائش حرير] هذا لا يتناول نصبه على الجدار مع
أنه حرام على الرجال والنساء قاله الزركشي [قوله منصوبة] أي بقربنة المعطوف عليه كإقيد الخدعة بقربنة
ما عطف عليه [قوله ويجوز ما على أرض] أي استعمال ذلك على الوجه المذكور لا مثناه صرح به الشيخ
أبو محمد الجويني وأما التصوير فحرام على هذا الوجه وغيره كإني في كلام الشارح ولك أن تقول قضية
جواز استعماله منه جواز التصوير لهذا الغرض كفسخ الحرير لمن يحل له ولكن إطلاقهم بأباه على أنه

و يطعم بفتح أوله ونائه أي يأكل (قوله) ويستحب للفطر الأكل) ان لم يكن شبهة وهو المتمد والأصمى الحديث للنسب (قوله) ويا كل الضيف) أي مراعي القرائن القوية والعرف المطرد وجوبا فتحرم الزيادة على الشبع العرفي وان لم تضره مالم يعلم رضاه ويضمنها كذلك على المتمد ويحرم أكل لقمة كبر وسرعة ابتلاع خصوصا إن قل الطعام أو لم حرم غيره ويحرم عدم النصفة مع الرفقة كجمع تمرين أو زيادة على ما يخصها أو ما يماثلهم فيه لو كان أكل أو مالا يعلم رضا المالك به وتكره الزيادة على الشبع من مال نفسه وتحرم ان حصل به اضطرر والمراد بالضيف هنا من حضر طعام غيره بدعوته ولو عموما أو يعلم رضاه وأصل الضيف النازل بغیره لطلب الأكرام سمي باسم ملك يأتي برزقه لأهل المنزل قبل بحيته بأربعين يوما وينادي فيهم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر مأخوذ من الضيافة وهو الأكرام وضده الطفيلي مأخوذ من التطفل وهو حضور طعام الغير بغیر دعوة وبغير علم رضاه فهو حرام فلودعا عالما أو صوفيا فحضر بجماعة حرم حضور من لم يعلم رضا المالك به منهم (قوله) مما قدم له) فلا يأكل الجميع إلا ان جرت به عادة أو علم رضا المالك به ويندب التبسط له إن لم يكن تكلف والإحرام مع الجزو كرمه القدرة ولا يحرم الغلو في صنعة مطلقا ويملكه بوضعه في الفم على المتمد ويتم ملكه بالازدراء أو ما يقوله رجح لملكه نعم ما يقع من تفرقة نحو لحم على الأضياف يملكه ملكا تاما بوضع يده عليه وكذا الضيافة المشروطة على أهل الذمة يملكها بوضعها بين يديه فله الارتحال بها والتصرف فيها بما شاء قال شيخنا الرمي قال شيخنا وكذا الوفاء الضيف له فعلا يسرى إلى التلف وفيه رقة (قوله) ينتظر حضور غيره) أو تمام سباط فيما قدم أو يحجى نوع من الأطعمة أو نحو ذلك فلا يأكل إلا باذن الضيف ولو بنائه في ذلك إما لفظا أو ما يقوم مقامه كإشارة (قوله) ولا يتصرف) أي لا يجوز فيحرم (قوله) فلا يطعم الخ) أي إلا ان علم الرضا به (قوله) ويجوز أن يلقم منه غيره من الأضياف) ان لم يعلم تخصيص من المالك بنوع ولو سافلا فيحرم على من خصص به إلقام غيره منه مطلقا وقبل كفايته مثلا ومنه تناقل الأواني بالأطعمة ولو انكسرت ضمنوها لأنها عارية (قوله) وله أخذ الخ) ظاهره رجوع الضيف للضيف والضيف له ولا يختص هذا الحكم بهما بل لكل أحد أن يأخذ من مال غيره حاضرا أو غائبا نقدا أو مطعوما أو غيرها ما يظن رضاه ولو بقرينة قوية فالمراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل مقابله بالشك وقديظن الرضا لشخص دون آخر وفي نوع أو وقت أو مكان دون آخر فلكل حكمه ويتقيد بالتصرف في المأخوذ بما يظن جوازه فيه من ماله من أكل أو غيره وما نقل عن بعضهم هنا مما يخالف شيئا من ذلك مؤول على هذا أو غير مراد فراجع وتأمله (فرع) لا يضمن الضيف ما قدم له من طعام وإنائه وحسب ما يجلس عليه ونحوه سواء قبل الأكل وبعده ولا يلزمه دفع نحوهرته عنه ويضمن إناؤه بغير إذن ويبرأ بعوده مكانه (قوله) ويحل ثمر سكر) والتمر بالمشاة أو المثلثة والذهب والفضة وغيرها (قوله) في الاملاك) بكسر الهمزة وهي وليمة عقد

(فان شق على الداعي صوم نفل فالفطر أفضل) من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فإتمامه أفضل أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه مضيقا كان أو موسعا كالنذر المطلق ويستحب للفطر الأكل وقيل يجب وأقله لقمة (ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ من المضيف اكتفاء بقرينة التقديم نعم ان كان ينتظر حضور غيره فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن الضيف لفظا) ولا يتصرف فيه إلا بأكل) فلا يطعم منه السائل والهمزة ويجوز أن يلقم منه غيره من الأضياف (وله أخذ ما يطعم رضاه به) فان شك حرم الأخذ (ويحل ثمر سكر وغيره) كاللوز والجوز والتمر (في الاملاك) على المرأة

في شرح مسلم نقل عن الزهري تحريم الاستعمال في المتهن أيضا وقال انه مذهب قوى قال الزركشي وهو كما قال ويحجب عن قطع الستر وسادة بن بأن القطع ذهب به صورة التائيل انتهى . [قوله وأقله] الضمير راجع لكل من قوله يستحب وقيل يجب [قوله مما قدم] يفيد أنه ليس للسفلة اذا قدم لهم نوع أن يتجاوزوه الى ما قدم لغيرهم من الأمثال قال الماوردي وتحرم الزيادة على الشبع ولو زاد لم يضمن وقال ابن عبد السلام لا تحرم الزيادة على الشبع إلا من جهة أنه مؤذ لمزاجه مضيق لما أفسده من الطعام [قوله أو يأذن المضيف لفظا] مثله الإشارة فالمراد عدم الاكتفاء بقرينة التقديم [قوله ولا يتصرف فيه] أي سواء قلنا يملكه بالوضع بين يديه أو بالراجع من أنه بالازدراء يقين الملك قبله [قوله ويجوز أن يلقم منه غيره الخ] يستثنى ما اذا قاوت بينهم في الطعام

النكاح وفي المختار (ولا يكره في الأصح) لكن الأولى تركه وقبل يكره للدناءة في التقاطه (٢٩٩) بالانتهاج وقد يأخذه من غيره ما أحب

الى صاحب النثر (ويجمل
التقاطه وتركه أولى)
كالنثر الا اذا عرف أن
النثر لا يؤثر بعضهم على
بعض ولم يقدح الالتقاط
في صروءة الملتقط فلا يكون
الترك أولى ولا يفتي كراهة
الالتقاط قريبا على
كراهة النثر ويكره أخذ
النثر من الهواء بازاء أو غيره
فان أخذه كذلك أو التقطه
أو وقع في حجره بعد بسلطه
لم يؤخذ منه ويملكه وإن
لم يسطح حجره لا يملكه لأنه
لم يوجد منه قصد بملكه ولا
فعل نعم هو أولى بمن غير
ولو أخذه غير لم يملكه ولو
سقط من حجره قبل أن
يقصد أخذه أو قام فسقط
بطل اختصاصه به ولو فضه
فهو كالواقع على الأرض
(كتاب القسم والنشور)
بفتح القاف (يختص القسم
بزوجات) لا يتجاوزهن
الى الاماء فلا حق لمن
فيه وان كن مستولات
قال تعالى فان خفتن أن لا
تعذوا فواحدة أو ماملسكت
أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا
يجب العدل الذي هو فائدة
القسم في ملك اليمين فلا
يجب القسم فيه لكن
يستحب كيلا يحقد بعض
الاماء على بعض والمراد
من القسم للزوجات
والأصل فيه الليل كإسباتي

النكاح كاتقدم (قوله وفي المختار) وكذا في سائر الولاثم على العتد (قوله لكن الأولى تركه) بشرطه
الآتي (قوله بالانتهاج) والنثر وسيلة اليه وقد ورد النسي عن النهب في مسلم أنه علامة على طعم المنافقين
والعتد عدم الكراهة (قوله وقد يأخذه من غيره أحب) من فاعل يأخذ وغير مبتدأ وأحب خبره (قوله
فلا يكون الترك) أي للنثر والالتقاط أولى (قوله و يملكه) أي الا لقاط ولو صيا أو عبدا وهو لسيده ولا
يزول ملكه عنه بسقوطه منه فيجب على أخذه رده (قوله لأنه لم يوجد منه قصد بملكه ولا فعل) ومنه ما لو
عشش طائر في ملكه أو دخل سمك في حوضه أو وقع تلج في أرضه ونحو ذلك فلا يملكه ولا غيره أخذه ويملكه
الآخذ فان قصد بذلك التملك لما يوجد فيه أو فعل ما يدل على قصد التملك كتحول الأرض له ملكه
وليس لغيره أخذه ولا يملكه الآخذ ويجب رده كما يأتي في الصيد (قوله لم يملكه) العتد أنه يملكه
كاتقدم (قوله بطل اختصاصه به) فليس أولى به من غيره فمن أخذه ملكه بلا خلاف والله أعلم .

(كتاب القسم والنشور)

ذكر القسم عقب الولية نظرا الى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها وان كان الأفضل تأخيرها
عنه كما مر وعقبه بالنشور لأنه يقع بعده غالبا وجمعها لأنه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه
والصحيح أنه لم ينسخ وجوب القسم في حقه صلى الله عليه وسلم فهو كغيره فيه وفي عدد الطلاق وفي منع
تزوجه في عدة غيره وتحريم جمعه بين نحو الأختين وفي منع الزيادة على الأربع بعد من كان معه (قوله بفتح
القاف) أي مع سكون السين بمعنى العدل بين الزوجات أو مطلقا ومع فتحها بمعنى اليمين وبكسر القاف مع
سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع قسمة واستغنى عن ضبط السين بذكره مع النشور الذي هو
شرعا الخروج عن طاعة الزوج لاعتكسه وهولته الخروج عن الطاعة مطلقا (فائدة) حقوق الزوج عليها
طاعته وملازمة المسكن وحقوقها عليه المهر والقسم والنفقة ونحوها وأما المعاشرة بالعرف فهي حق لكل
منهما على الآخر (قوله بزوجات) دخول الباء على المقصور عليه في حيز الاختصاص وما شئت منه على
الأصل الا أن يؤول بالتمييز ونحوه كما قاله ابن حجر فلا اعتراض على المصنف غفلة عن ذلك فراجع ودخل في
الزوجات ما لو كن اماء أو كتاتيات أو بن عيب كرتق وبرص أو حرم وطوئن لنحو حيض أو احرام (قوله
أن لا تطلقوا) أي في الواجب فلا يتعارض مع آية ولن تستطيعوا أن تعدلوا لأنه في المنسوب أو الأعم أو الآية
الأولى في القسم الحسي الآتي في كلام المصنف والثانية في المعنوي المتعاق بالقلب كالحبة وعليه حديث اللهم
هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذهني فيما تملك ولا أملك (قوله أشعر) اشعار دلالة (قوله والأصل فيه) أي
المعتبر فيه أصالة (قوله أن يبيت) أي يصير ولو نهارا ولو في السفر حيث وجب عليه القضاء والمراد وجوده في
المسكن ولو بلا مضاجعة ولا نوم وكذا جميع ما يأتي (قوله لزمه) أي فورا ولو بلا طلب حتى يتم الدور

[قوله ويملكه] أي بخلاف طعام الولية فانه لا يملكه الا بازدراده على ما رجح من الأوجه [قوله
ولو أخذه غيره لم يملكه] بخلاف المتحجر اذا أحياء غيره والآخذ متصرف في ملك غيره اه
يريد ملك النثر [قوله ولو سقط] أي فيما اذا لم يسطح حجره له .

(كتاب القسم والنشور)

[قوله والنشور] أي الارتفاع والامتناع عن الحق الواجب عليه [قوله بزوجات] تستثنى العتقة عن
وطء شبهة في حال الزوجية [قوله الى الاماء] أي المملوكات [قوله أشعر ذلك الخ] كأن مراده بالاشعار
عدم التصريح بالحكم والا فلا ية مفيدة لذلك بلا نزاع [قوله فله تركه] أي كسكني النار المستأجرة [قوله
ما يضمنه] أي وهو التسوية بينهم في البيات اذا فعله [قوله ومن يات] ر بما يفهم أن من يعتبر في حقه الليل

أن يبيت عندهن ولا يلزمه ذلك ابتداء لأنه حقه فله تركه وانما يلزم ما ضمنه قول المصنف (ومن يات عند بعض نسوة لزمه) أن يبيت (عند

من مقي) منهن فيحصى بتركه تسوية بينهن سواء بات عند البعض بقرعة أم لا وسأيت وجوبها فذلك ولا تجب التسوية بينهما في الجماع وغيره من الاستمتاع لكن يستحب (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) التي ليس تحتها غيرها فلم يبت عندهن ولا عندها (لم يأت) لما تقدم وكذا لو أعرض عنهن (٣٠٠) بعد القسم والتسوية بينهما مدة جاز (ويستحب أن لا يعطلهن) بأن يبيت

عندهن ويحسبن وكذا الواحدة وأدنى درجاتها أن لا يغلبها كل أربع ليال عن ليلة اعتبارا بمن له أربع زوجات (ويستحق القسم مريضة ورتقاء) وقرناء (وحائض ونفساء) لأن المقصود منه الأنس لا الوطء (لأنه لا يشترط) أي خارجة عن طاعة الزوج كأن خرجت من مسكنه بغير إذنه أول فتشح له الباب ليدخل أول تمكنه منها فانها لا تستحق القسم وإذا علمت إلى الطاعة لا تستحق القضاء والمستحق عليه القسم كل زوج عاقل بالغاً كلن أو مراهقاً رشيداً أو سفياً فان وقع جور من المراهق فالأثم على وليه بخلاف السفية فالأثم عليه (فان لم ينفرد بمسكن دار عليهن في بيوتهن وان انفرد) بمسكن (فالأفضل للمضي اليهن) صونا لمن عن الخروج من المساكن (وله دعاؤه) إلى مسكنه وعليهن الاجابة ومن امتنعت منهن فناشئة (والأصح تحريم ذهابه إلى بعض ودعاء بعض) إلى

(قوله بتركه) أي تأخيرها لأنه لا يسقط (قوله وغيره) كالتبرعات المالية (قوله ليس تحتها غيرها) أي من الزوجات وله تعطيلها ولو بدأ بالاماء (قوله لكن يستحب) وكذا يستحب أن ينام مع كل واحدة في فراش واحد حيث لا عذر (قوله وكذا الخ) كلام المصنف يشملها ولعله أفردا لاعتبار الشرط فيها (قوله مدة) وكذا أبداً وكذا يستحب (قوله مريضة) نعم من تخلف عن السفر معه للرض لا قسم لها وتجب فقطتها قال الماوردي وهو المعتمد قال شيخنا ومثلها مجنونة خاف منها (قوله ونفساء) وعجزة ومظاهرها ومول منها ونحو ذلك كما مر (قوله لاناشرة) وان لم تأتم به نحو صغيرة ومجنونة في جميع ما يأتي وألحق به صغيرة لا تحتل الوطء ومعتدة عن شبهة ومحبوسة وأمة غير مسلمة ومن ادعت طلاقاً ولو كذباً (قوله كأن خرجت) أي لا لعذر كما يأتي (قوله ليدخل) أول يخرج في غير حقها (قوله لم تمكنه منها) ولولم يجاع ولا تعذر بازاء نحو ربح كرهه ولا استحداد وليس من الفشوز سهاله وان آثمت به (قوله لا تستحق القضاء) أي لما فات ولا يوم العود وأوليتها لأنه يسقط جميعه بنشوز جزء كالنفقة قاله شيخنا ونقله عن شيخه الرملي ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملي أنها تستحق من وقت العود بخلاف النفقة لأنها لا تتبع بعض (قوله كل زوج) وان كان به عنة أوجب أو مرض وكذا محبوس صلح عمله للسكنى وهو كالمفرد بالمسكن الآتي (قوله عاقل) خرج المجنون فعلى وليه أن يدور به من جنونه ولو غير مطبق ان رآه مصلحة كتوقع الشفاء به أو يميله لمن أو كان عليه بقية قسم وإلا فلا يجب ولا قضاء عليه لما وقع منه من الجنون بعد الافاقة وإن آثم به الولي (قوله أو مراهقاً) المراد به من يطيق الوطء (قوله فالأثم على وليه) قال بعض مشايخنا ولا يلزمه قضاء ولو بلغ كافي المجنون (قوله صونا لمن) واقصداء به عَلَيْهِ السَّلَام (قوله ومن امتنعت) أي لا لعذر كقطر ومرض وتخدير وكون مسكنه لا يليق بها أو خوف وكل مشقة لا تحتل عادة (قوله أو خوف عليها) أو كونها شريفة أو بقرعة (قوله ويلزم من دعاها) وليست معذورة وعليها مؤنة الحضور كأجرة مركوب فان كانت معذورة فالأثم عليه لأنه لا يلزمها الحضور (قوله أن يقيم) أي يملك ولو قليلاً قال الزركشي إلا في السفر للمشقة (قوله بمسكن واحدة) وان كان ملكاً للزوج أولم تكن هي فيه ويجوز الجمع في سفينة أو خيمة للمسافر

لو أقام عند واحدة نهاراً دائماً جاز له ذلك من غير قسم وعليه منع ظاهر قال الزركشي فليؤول بات بصار ثم قوله ومن بات يومهم عدم توقف البداءة على القرعة وليس مراداً [قوله لم يأت] أي ولو طابت لذلك قبل فلو قال كل في المحرم لم يكن لمن الطلب كان أصوب [قوله مريضة الخ] لو سافر بسائر نساءه وتخلفت واحدة لمرض فلها النفقة ولا قسم لها ثم مثل المريضة ومن ذكر معها المريض والعين والأبرص والمحبوب ونحو ذلك فيجب القسم على الجميع [قوله فلا يحرم عليه] تنفي الحرمة أيضاً بما لو أقرع لذلك كالسفر قاله الرافعي بلفظ وجب أي يجوز والنوى بلفظ ينفي القطع بالجواز واستشكاله السبكي وقال السفر فيه عذر فان فرض هنا عذر فذاك [قوله أن يقيم] قال الزركشي ينبغي أن تكون الإقامة أياماً كالإقامة دواماً [قوله ويدعوهم] لو أجنبه لذلك فلصاحبة البيت المنع وان كان البيت ملك الزوج نقله الزركشي عن بعض الأصحاب [قوله وأن يجمع بين ضربتين] مثلهما الزوجة والسرية ويجوز أن تشملهما العبارة وباحت الزركشي استثناء حالة السفر

مسكنه لما فيه من تفضيل بعضهن على بعض والثاني جواز ذلك كما يجوز له المسافرة ببعضهن دون بعض (إلا لفرض من كقرى بمسكن من مضى اليها) دون الأخرى (أو خوف عليها) دون الأخرى كأن تكون شابة والأخرى عجوزاً فلا يحرم عليه ما ذكره ويلزم من دعاها الاجابة فان أبت بطل حقها (ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة ويدعوهم) أي الباقيات (إليه) لما في إتيانهم بيت الضرة من المشقة عليهن وتفضيلها عليهن (وأن يجمع بين ضربتين) مثلاً (في مسكن لإبرضاها) لأن جمعها فيجمع تباعضهما بوله كقوله الخاصة ويشترط

الشمسة فان رضى تابه جاز لكن يكره وطء احدهما بحضرة الأخرى لأنه بعيد عن الرودة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو اختلفت فلر على
حجر مفردة المرافق جاز إسكان الضرر فيها من غير رضاهن وكذا إسكان (٣٠١) واحدة في السفل وأخرى

في العلو والمرافق متبعة
لأن كلاهما ذكركم
(وله أن يرتب القسم على
ليلة ويوم قبلها أو بعدها
والأصل الليل والنهار تبع)
لأن الليل وقت السكون
والنهار وقت التردد في
الحوادث قال تعالى هو الذي
جعل لكم الليل لتسكنوا
فيه والنهار مبصرًا وقال
وجعلنا الليل لباسًا والنهار
معاشًا (فان عمل ليلًا وسكن
نهارًا كحارس فعكسه)
أى الأصل في حقته النهار
والليل تابع له هذا كله في
المقيم أما المسافر الذي معه
زوجاته فعماد القسم في
حقه وقت التناول ليلًا
كان أو نهارًا قليلًا كان
أو كثيرًا (وليس لا أول)
وهو من الأصل في حقته
الليل (دخول في نوبة على
أخرى ليلًا لا لضرورة
كرضا الخوف) ولو ظنا
(وحينئذ ان طال مكثه
قضى) مثل ما مكث في
نوبة المدخول عليها (والا
فلا) يقضى وكذا لو تعدى
بالدخول يقضى ان طال
المكث والا فلا لكن
بعضى وقد راقى حبيب
الطويل بثلاث الليال
والصحيح لا تقدر (وله
الدخول نهارًا لوضع متاع

(قوله يكره) ما لم يكن ايداء أو نظر عورة والا حرم (قوله ضربين) خرج الزوجة والأمة فالعبرة برضا
الزوجة فقط (قوله بحضرة الأخرى) عبارة شيخنا الرملى بعلم الأخرى فراجع (قوله المرافق) منها
السطح لا المطلق والدميليز (قوله مسكن) أى حيث لا يقربها (قوله ليلة) وأولها الغروب وآخرها
الفجر عند بعضهم وطلوع الشمس عند بعضهم وقال الأذرى والزركشى الوجه أن يعتبر في
آخر الليلة وأولها بالغاب من عادة أهل الحرف (قوله أو بعدها) وهو أولى لأن الليل أول الشهور
والأعوام والتواريخ مبنية عليه (قوله مبصرًا) أسند الابصار اليه مجازًا لأنه مقتضى الابصار بذاته
ولهذا لم يقل لتبصروا فيه بخلاف الليل (قوله والنهار معاشًا) وفي نسخة وجعلنا النهار معاشًا وهى
الصواب لأنها التلاوة (قوله فعكسه) فان عمل ليلًا نهارًا ونهارًا نوبة أو عمل بعض الليل وبعض النهار
فالأصل في حقته وقت عدم العمل نعم ان قل عمله في الليل كإيلة في جمعة لم يخرج الليل عن كونه أصلًا في حقته
قال شيخنا والأصل في حق الجنون وقت افاقته ان كانت (قوله وقت النزول) بل وقت خلوته ولو حال السير
ولا نظر لتفاوت الزمن فيها نعم ان أقام قدرًا يسع القسم كيومين ومعه زوجتان فكالحضر (قوله دخول)
ولا خروج لنحو جماعة في نوبة واحدة دون أخرى (قوله كرضها) وطلقها ونحو حريق ونهب (قوله
ولو ظنا) أو احتمالًا (قوله قضى) قال شيخنا وان ماتت المريضة أو انقرضت المقتضى لها وخالف في ذلك
البرلى والسنباطى والخطيب (قوله مثل ما مكث) أى قدره ولو في غير وقته كآخر الليل عن أوله سواء كان
من نوبة المدخول عليها أو لا من نوبة واحدة منهم فتقييد بعضهم بالأول لا مفهوم له فراجع (قوله وكذا
لو تعدى) ومنه ما لو أطال دخوله زيادة على قدر الضرورة فالمراد بالتعدى ما لبس للضرورة (قوله والا
فلا) هو المتمد (قوله لكن بعضى) أى في الدخول تعدى سواء لزمه القضاء أولا وظاهر كلام الشارح
رجوعه للثانية وعليه فالأولى بالأولى (قوله لا تقدير) فالقول عليه العرف في قدر زمن الضرورة
أو الحاجة طال أو قصر (قوله لوضع متاع الخ) هو الحاجة المذكورة فيما يأتى (قوله وينبئ) قال في شرح
شيخنا يندب ففعله خلاف الأولى وقال ابن حجر يجب وهو الوجه لما بعده من وجوب القضاء (قوله يجب
القضاء) أى لما طوله لا لما طال بقدر الحاجة وهو الذى في قول المصنف والصحيح الخ فقوله ولم يذكره الشيخان
غير مستقيم أو مؤول بعدم ذكره صريحًا فتأمل (قوله حاجة) أى بقدرها وان طال (قوله وأن له الخ)
ظاهره أن هذا الجواز في التابع وأنه في الأصل يمنع الاستمتاع كالوطء وبه قال شيخنا الزيدى والخطيب
وخالفهما العلامة العبادى ناقله عن شيخنا الرملى وهو الوجه وما وقع له صلى الله عليه وسلم محمول على أنه كان

من أصل المسئلة لمكان الكلفة ولأنه غير دائم [قوله والنهار معاشًا] نظم القرآن في سورة هم وجعلنا الليل
لباسًا وجعلنا النهار معاشًا [قوله ولو ظنا] بل لو احتمل ذلك وأراد الدخول ليقين حال المرض كان الحكم
كذلك [قوله قضى] أى ولو بعد موت المظالم بسببها وان انقرضت الزوجة إذ معنى القضاء حينئذ وجوب
المبيت وهذا وجه الصحيح فوات القضاء ولو فارق المظالم ثم عادت بعد طلاق المظالم بسببها فلا قضاء سواء
أنكح غيرها أم لا [قوله وكذا لو تعدى بالدخول] هو يفيدك أن قول المتن وحينئذ راجع لحالة الضرورة
كما هو ظاهر العبارة [قوله لكن] استدراك على قوله يقضى ان طال المكث وعلى قوله والا فلا
[قوله وينبئ الخ] قال الزركشى عبارته تشعر بأن الطول خلاف الأولى [قوله كما في الليل] منه
فعل أن صورة المسئلة مع الطول كما تقدم في الليل فقول الشارح السابق ولم يذكره الشيخان أى صريحًا

ونحوه) كالأختام وتسليم فتحة (وينبئ أن لا يطول مكثه) فان طوله قال في المهذب يجب القضاء ولم يذكره الشيخان (والصحيح
أنه لا يقضى اذا دخل لحاجة) كما ذكر والثاني يقضى كما في الليل (وأن له ماسوى وطء من استمتاع)

فيحرم جزأ (وأنه يقضى
لذا دخل بلاسب) والثاني
لا يقضى (ولا تجب تسوية في
الاقامة نهارا) لتبعيته الليل
(وأقل نوب القسم ليلة)
فلا يجوز ببعض ليلة ولا
بليلة وبعض أخرى لما في
التبعيض من تشويش
العيش (وهو أفضل)
لقرب العهد به من كلهن
(و يجوز ثلاثا) وليلتين
(ولا زيادة على المذهب)
من غير رضاهن لما فيه
من طول العهد بهن وقيل
في قول أو وجه يزداد على
الثلاث وعلى هذا قيل لا يزداد
على سبع لأنها مدة تستحق
الجديدة كما سيأتي وقيل
يزاد عليها ما لم تبلغ أربعة
أشهر مدة تر بص المولى
(والصحيح وجوب قرعة)
بين الزوجات (للابتداء)
بواحدة منهن (وقيل
يتخير) بينهما في ذلك
فيبدأ بمن شاء منهن وعلى
الأول يبدأ بمن خرجت
قرعتها وبعد تمام نوبتها
يقرع بين الباقيات ثم بين
الأخرين فإذا تمت النوب
راعى الترتيب ولا يحتاج
إلى إعادة القرعة ولو بدأ
بواحدة بلا قرعة فقد
ظلم ويقرع بين الثلاث
فلما تمت النوب أقرع
للاستتمام ولا يفضل في قدر

برضاهن وعلم بما ذكر أن الوطء حرام مطلقا في الأصل والتابع وإن قصر الزمان وكان لضرورة فيه ما قاله الامام
واللافت بالتحقيق أن الجماع لا يوصف بالتحريم بل التحريم في إيقاع المعصية لا فيما وقعت به المعصية اه أي
أن تحريم الجماع لا لعينه بل لأمر خارج وهو ظاهر فراجع (قوله بلاسب) أي أن طال الزمن والأفلا كما مر
في الأصل بل أولى بعدم القضاء (ففيه) حاصل ما يصرح به كلام شيخنا الرملي أن الوطء أو الاستمتاع
لو وقع لا يقضى مطلقا وإن عصي به وأن دخوله إذا لم يطل لا يقضى مطلقا ولو تمتع به وأن الزمن الذي من
شأنه أن تمتد الضرورة أو الحاجة إليه لا يقضى أيضا مطلقا وأنه يقضى ما زاد على ذلك مطلقا وقال شيخنا
الزبدي أنه في الأصل يقضى الكل سواء طال أو أطله وفي التابع لا يقضى شيئا إن طال ويقضى الزائد إن
أطله وفسر الطول باشتتاله بالحاجة زيادة على زمنها العرفي والاطالة بمكثه بعد فراغه منها والوجه أن كلا
منهما اطالة (فروع) لو احتاج إلى الإقامة عندها أيما لنحو مرض أو خوف عليها في منزل لا يأمن عليها
وحداه فيه ولم يتيسر نقلها لغيره جاز له ذلك مع وجوب القضاء ولو نقص من نوبتها شيئا تخرج من عندها
ولو مكروها أو لم يمتد منها أو لغير ضررتها وجب قضاءه كزمن الدخول المتقدم ولا يقضيه من نوبة غير التي
خرج لها وبعد فراغه يجب خروجه إلى مسجده أو نحوه (قوله في الإقامة) أي أصلا أو قدرا ولو بلا حاجة
(قوله نهارا) وتجب في الليل كما مر والمراد بالنهار وبالليل الأصل كما مر (قوله وأقل نوب القسم) أي لكل
واحدة فسقط ما لبعضهم هنا (قوله ولا زيادة على المذهب) وإن تفرقت في البلاد وقال امام الحرمين لا يجب
القسم لمن ليست في بلد الزوج وبه قال الامام مالك رحمه الله (قوله من غير رضاهن) أما به فيجوز ولو
مشاهدة كشهرو شهرا أو مسانهة كسنة وسنة وعليه يحمل ما في الاملاء (قوله وجوب قرعة) ان لم يكن
منهن رضاء دونها وبعد تمام الدور بالرضا لا حاجة إلى قرعة ان كانت ليلة كل واحدة بالتعيين والاحتياج
إليها وقال بعضهم لا حاجة للقرعة مطلقا قال الزركشي وما ذكر في القرعة للقسم بالليالي الكاملة أما دون
ليلة أو الطواف عليهن في ساعة ففي وجوب القرعة نظر فراجع (قوله يقرع) أي فوراً كما مر وهذه
قرعة ثانية وسيأتي بعدها ثالثة وهذا محل نظر إذ كيف تنه دال القرعة وهي إما بكتابة الأسماء والاخراج على
الليالي أو عكسه ولا يقال بكتابة اسم واحدة واحدة فتأمل (قوله ويقرع بين الثلاث) وإن لم يقرع
فقد ظلم أيضا وهكذا (قوله للابتداء) أي للجميع كما مر وإذا تمت النوب بالقرعة لا يجوز إعادتها
لأنه ربما تخرج على خلاف الأولى فيلزم المحذور (قوله لخرة) ولو كانت كافرة أو كان أولادها
أرقاء (قوله مثلا) هو مبتدأ متنى مرفوع بالألف مضاف إلى أمة وخبره في الظرف قبله والمراد بها

[قوله والثاني لا يجوز] لأنه ينفى إلى الوطء [قوله فيحرم جزأ] هو قضية المتن قال الزركشي وليس كذلك
بل يحرم على الصحيح [قوله ان دخل بلاسب] أي وطال [قوله في الإقامة] قال الزركشي أي في قدرها كما
في الروضة وغيرها وأما أصلها فلم أر من ذكره اه قال امام الحرمين لو كان يخرج في نهار واحدة ويلزم في
أخرى فإن اتفق ذلك لشغل فلا قضاء وإن كان عن قصد ففيه احتمال ظاهر مأخوذ من كلامهم اه قلت
يحتمل أن يكون محل الاحتمال إذا لم يوجد داع من ميل قلبي ونحوه ويحتمل عدم اعتبار ذلك لما فيه
من ضرر الأخرى [قوله وأقل نوب القسم ليلة] أي وليلة لأنه عبر بالنوب [قوله فلا يجوز ببعض ليلة]
لأن النهار تنوع [قوله ولا بليلة وبعض أخرى] عبارة المنهاج لا نفيد هذه المسئلة [قوله والصحيح
الح] قال الزركشي هذا في ابتداء ما هو قسم أما دون ليلة أو الطواف عليهن في ساعة ففي وجوب
قرعة الابتداء نظر [قوله وقيل يتخير] علل ذلك بأنه لا أعراض عنهن قال الزركشي وقضية هذه
العلة أنه على قول التخيير لو بات عند واحدة يجب الاقراع بين الباقيات لاتفاء الصلة للذكر

(نوبه) وإن ترحت احداهن بشرف وغيره فتجب التسوية بين المسلمة والكفائية في ذلك (لكن لخرة مثلاً) كأن [قوله]

سبق نكاح الأمة بشروطه

على نكاح الحرة أو كان الزوج عبداً فدورهما ثلاث ليلتان للحرة وليلة للأمة وانما تستحق الأمة القسم اذا استحققت النفقة بأن

كانت مسلمة للزوج ليلا ونهارا كالحرة (وتخص بكر جديدة عند زفاف بسبع بلا قضاء) للآخرات (وثب بثلاث) لحديث ابن جبان سبع للبكر وثلاث للثيب (ويسن تخييرها) أى الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) للآخرات (وسبع بقضاء) لمن كفعل صلى الله عليه وسلم بأمر سلمة رضى الله عنها والتخصيص المذكور واجب على الزوج لتعزل الحشمة بينهما ويجب موالاته ما ذكر لأن الحشمة لا تزول بالفرق فلو فرقه لم تحسب واستأنف وقضى الفرق للآخرات ولو كانت ثيوبها بغير وطء فهي كالسكر في الأصح وسواء كانت الجديدة حرة أم أمة وقيل للأمة نصف ما ذكر من غير جبر للسكر وقيل يخبره فليكرأر بع والثيب ليلتان ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد للآخرات وكذا لو زاد الثيب على ثلاث بغير اختيارها يقضى الزائد كما يقضى السبع اذا اختارتها (ومن سافرت وحدها بغير

من فيها رق ولو مبضنة (قوله سبق) أو كانت الحرة لاتعفه كإمر (قوله ليلتان للحرة وليلة للأمة) ولا يجوز غير هذا فلو عبر به المصنف كان أولى لا يهمل عبارته جواز غيره كـ ثلاث ليل أو ليلة ونصف أو أربع ليال و ليلتين وقول شيخنا في شرحه ان هذا مردود لعلمه بقوله فيما مر ولاز يادة على المذهب غير مستقيم فتأمل واعلم أنه يجري في النهار لمن هو أصله جميع ما ذكر في الليل ولو عتقت الأمة قبل تمام نوبتها صارت كالحرة أو بعدها بقيت للحرة ليلتها ولا يجب على الزوج قضاء ما فات قبل علمه بالعق (قوله بكر) بالمعنى السابق في استئذانها كما يشير إليه (قوله جديدة) ولو رقيقة ولو بعقدان منه أو مستفرشة أعتقها ثم تزوجها لبرجعة نعم ان بقي لها بعض من زفافها الأول وجب اتمامها لها بعد عودها بعقد أو رجعة منضمها لها بالعقد الثاني (قوله وثب بثلاث) ولو بعقد منه ثان كإمر والحكمة في السبع والثلاث أن السبع عدد أيام الدنيا وما زاد عليها تكرر لها وأن الثلاث معتقرة في الشرع (قوله أى الثيب) بخلاف البكر لا يأتى فيها تخيير إذ ليس هناك من له أكثر من حقها والمراد بكونها بكرا أو ثيبا عند الدخول لا عند العقد (قوله واجب على الزوج) الذى يجب عليه القسم فيما مر حراً أو غيره وفى وليه ما تقدمت نعم ان لم يكن عنده غيرها أو كان ولم يدت عنده فلا وجوب ويجب تقديمه على بقية دور من عنده إن لم ترض بتأخيرها لأنه حقها فلها أن تسقطه واذا تم الدور والزفاف أقرع للابتداء للجميع ولا يسقط بالطلاق كالقسم فتجب الرجعة أو التجديد لتوفيته قال شيخنا ويحرم عليه أيام الزفاف الخروج لجمعة وجاعة أو لنحو عيادة مريض وغير ذلك الا برضاها قال واذا رضيت لم يسقط حقها ما لم تصرح باسقاطه واذا بقي فهل يقدمه على بقية دور من عنده كفى الابتداء أو يؤخره عنه لرضاها بالتأخير يظهر الآن الثانى ولو زفله امرأتان قدم السابقة فان كانا معا أقرع وجوبا (قوله ويجب موالاته ما ذكر) سالم ترض بغيرها ولا يجب الفور الا اذا أراد أن يدور بالقسم لغيرها أو كان فى أثناء دور كإمر (قوله قضى الزائد للآخرات) سواء اختارت الزيادة كعشر مثلاً أو لآلها لم تطمع فى حق غيرها (قوله بغير اختيارها) ولو للسبع أو باختيارها لمادون السبع لما تقدم (قوله كما يقضى السبع) واذا قضى يقضى موزعاً عليهم وانما قضى السبع لما زاد على الثلاث التى هى لها أصالة لأنها طمعت فى حق غيرها ولقوله صلى الله عليه وسلم لما خير أم سلمة كإمران شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت أى بالقسم فاخترت الثلاث رضى الله عنها (قوله ومن سافرت) لما يجوز فيه النقل على الدابة ودونه حضر وخروجها فيه ولو شغلها كدابة مثلاً باذنه أو علم رضاه لا يسقط القسم ولا النفقة (قوله وحدها) خرج ما لو سافرت معه بغير ناشئة إلا إن نهاها عنه سواء قدر على ردها أو لا خلافاً للبلقينى نعم ان استمتع بها لم يسقط حقها (قوله فلا قسم لها) أى بعد الفسوز فلو كان لها قسم سابق لم يسقط حقها (قوله وبأذنه لفرضه يقضى لها) ولو منع غرضها على المعتمد وغرض الأجنبي بسؤال أحدهما كغرضه وبسؤالهما كغرضهما ولو سألت

[قوله فدورهما ثلاث] أى ولا يجوز ليلتان وأربع لما يلزم من مجاوزة الثلاث وهو ممتنع [قوله عند زفاف بسبع] أى ولا وكذا الثلاث [قوله واجب على الزوج] أى اذا كان فى نكاحه غيرها يبيت عندها نعم ذكر الشيخان أنه إن تزوج جديدتين ليس فى نكاحه غيرها يجب لهما حق الزفاف وحل على ما لو أراد القسم لهما [قوله ومن سافرت إلخ] أى بلا ضرورة كخراب البلد والزواج غائب يستثنى الأمة اذا سافرها السيد بعد أن باتت عند الحرة ليلتين فانها باقية على حقها من القسم وربما يفهم ذلك من قول المصنف وحدها قال البلقينى ولا يخالف ذلك قولهم انما يجب لها القسم اذا سلمت ليلا ونهارا لأنها استحققت حقها لما قسم للحرة وقد كانت تستحق النفقة فلما سافرها لم يسقط لعدم التقصير بخلاف الناشئة [قوله ولغرضها] لو كان لغرضها فقياس المتعة والتشطير عدم القضاء

لغرضها ناشئة) فلا قسم لها سواء سافرت لحاجتها أم لحاجته (و بأذنه لفرضه) كأن أرسلها فى حاجته (يقضى لها) ما فاتها (ولغرضها) كحج

هي الزوج لفرض الأجنبي من غير سؤاله فكفرضها (قوله لنقله) وإن قصر جدا ويعتبر قصد النقلة في
الابتداء وإن غيره بعد (قوله حرم) أي بغير رضاهن ولهن الرجوع قبل مسافة القصر وخرج باستصحاب
بعضهن تركهن فلا حرمة ولا قضاء خلافا لبعضهم (قوله أو يطلقهن) هي مانعة خلق فيطلق بعضا ويستصحب
البقيات وليس له بعث بعضهن مع وكيل له محرم أو نسوة واستصحب البقيات لما فيه من رفعة مقام من
معه وقضى للبقيات سواء خرج بقرعة أم لا كذا في كلام شيخنا كابن حجر وغيره وكلامهم في ذلك متدافع
والوجه أن يقال إنه إن نقلن كلهن دفعة فلا حرمة ولا قضاء سواء كن معاً أو مع وكيله أو بعضهن مع بعضهن
مع وكيله وإن نقلن مرتباً وجب القضاء في المتخلفات سواء كان هو مع السابقات ووكيله مع البقيات أو
بالعكس أولاً مع أحد منهما فتأمل وراجع (قوله وفي سائر الأسفار) أي التي تجوز فيها الرخص والأقضى
مطلقاً بقرعة أو ساكن المصحوبة أو لا قاله شيخنا كالخطيب وقال غيره أخذاً بما يأتي أنه لا يقضى إلا ما يقضيه
لو كان السفر مباحاً كما يؤخذ من قولهم ويجب على من طلبها اجابته وإن كان عاصياً فإن امتنع سقط حقها
ولو محجورة وقد يقال وجوب طاعنها من حيث حكمها معه وجوب القضاء تغليظاً عليه فتأمل (قوله
بعضهن) سواء صاحبة النوبة أو الزفاف أو غيرها ولا يسقط حقها من النوبة أو الزفاف فيقضى لها إذا عاد
(قوله بقرعة) إن لم يرتضين بواحدة أو الا فلا حاجة لقرعة ولا قضاء ولهن الرجوع قبل السفر قاله الماوردي
وكذا بعده ما لم يقطع مسافة القصر فإن سافر بغير من خرجت لها القرعة قضى لها زيادة على البقية
ما لا يقضيه لمن قاله شيخنا فانظره مع ما بعده عن شيخنا الرملي (قوله ولا يقضى) أي سواء سافر بها بقرعة
أولاً وإن عصى بأخذها قاله شيخنا الرملي (قوله وصار مقياً) أي يمتنع عليه الترخص وساكناً
المصحوبة لأن الضابط أنه يقضى مدة عدم الترخص إن ساكن المصحوبة والأفلا سواء في مقصده
أو غيره ولو لما جاوز مقصده به وقال شيخنا يقضى ما جاوز مطلقاً والأول منقول عن النص لأن له
الترخص فيه ولو كتب يستحضر المتخلفات قضى من وقت الكتابة لأنه أول اقامته فإن أقام قبل
الكتابة قضى من وقت الإقامة أخذاً من العلة أو قبل اقامته اعتبرت اقامته .

(تنبيه) علم من هنا أن سفر غير النقلة ينقلب إليها دون عكسه كما مر وتقدم عن شيخنا الرملي أن
القضاء يكون موزعاً فيأتي مثله هنا وقال السباطي هنا يقضى لكل واحدة متوالياً بقدر حقها
ويحتاج إلى القرعة في تقديم بعضهن على بعض ويقدم مدة الزفاف على غيرها فراجع (قوله ومن
وهبت حقها) ولو بعد ثبوت الدور بينهما (قوله لم يلزم الزوج الرضا) فله الرد وليس لنا هبة تتوقف على
رضا غير الموهوب له إلا هذه لأنها ليست على قواعد الهبات ولذلك كان لها الرجوع متى شئت ولو في
أناء يلينها ويلزم الزوج الخروج إليها حالاً إن علم ومافاته قبل علمه لا يلزمه قضاؤه ولو ليالي وفارق ضمان
ما أبيع نحو عمر بستان بعد الرجوع وقبل العلم على المعتمد لأنه من باب الترامات والاتلافات وليس للواهب أن
تأخذ عن حقها عوضاً ويلزمها رده لو أخذته وتستحق القضاء قال بعض مشايخنا تبعاً لشيخنا ما لم تعلم بالفساد

[قوله وأن يخلفهن] اقتضى هذا الإطلاق ولو كان البلد المنتقل إليه قريباً جداً وهو محتمل [قوله
بقرعة] لو أقرع فخرجت لواحدة فأخذ غيرها قال الزركشي فالظاهر أنه يقضى للظلمة فقط لا لخصاص
الحق فيها [قوله ولا يقضى مدة سفره] أي ذهاباً [قوله وصار مقياً] أفاد هذا القيد أن الرجوع
الفوري لأقضاء فيه لمدة الرجوع قطعاً [قوله قضى مدة الإقامة] أي إن لم يعتزلها تلك المدة [قوله
فإن رضى الخ] قال الزركشي ليس لنا هبة يقبل فيها غير الموهوب له إلا هذه [قوله كل ليلة في وقتها]
قال الزركشي هو منهم من قوله ليلتهما .

وعمره وتجارة (لا) يقضى
لها (في الجديد) وأذنه يرفع
الائم عنها والتقديم يقضى
لوجود الأذن (ومن سافر
لنقله حرم أن يستصحب
بعضهن) بقرعة ودونها
وأن يخلفهن حذراً من
الاضرار بل ينقلن أو
يطلقن فإن سافر ببعضهن
قضى للمتخلفات وقيل
لا يقضى مدة السفر إن أقرع
(وفي سائر الأسفار الطولية
وكذا القصيرة في الأصح
يستصحب بعضهن
بقرعة) وقيل لا يستصحب
في القصيرة لأنها كالإقامة
(ولا يقضى مدة سفره فإن
وصل المقصد) بكسر الصاد
(وصار مقياً قضى مدة
الإقامة لا الرجوع في الأصح)
وقيل يقضى مدة الرجوع
لأنها سفر جديد بغير قرعة
(ومن وهبت حقها) من
القسم لغيرها على ما سيأتي
(لم يلزم الزوج الرضا) بذلك
لأن الاستمتاع بها حقه
فلا يلزمه تركه وله أن يبيت
عندها في ليلتها (فإن رضى)
بالهبة (ووهبت لعينة)
منهن (بات عندها ليلتهما)
كل ليلة في وقتها متصلتين
كأثنتين أو منفصلتين (وقيل)
في المنفصلتين (بوالهبا)

بأن يقدم ليلة الواهة على وقتها ويصلها بليلة الموهوبة أو يقدم ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها بليلة الواهة لأن ذلك أسهل عليه والمقدار لا يختلف وهو رضى ذلك بأن فيه تأخير حق من بين اليتامين وبأن الواهة (٣٠٥) قد ترجع بينهما في الشق الأول والموالاة فتوت حق الرجوع وقوله رضى يشعر بأنه لا يشترط رضى الموهوب لها وهو الصحيح (أو) وهبت (لحقن سوى) بينهم فيجعل الواهة كالعدومة ويقسم بين الباقيات (أو) وهبت (له فله) (التخصيص) أى تخصيص واحدة بنوبة الواهة لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث يشاء ويأتى في الاتصال والاتصال ماسبق (وقيل يسوى) بين الباقيات ولا يخص لأن التخصيص يورث الوحشة والحد فيجعل الواهة كالعدومة ويقسم بين الباقيات (فصل : ظهرت أمارات نشوزها) قولاً كأن

تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلاً كأن يجد منها اعراضاً وعبوساً بعد لطف وطلاقة وجه (وعظها بلا هجر) ولا ضرب فلعلها تبدى عذراً أو تتوب عما جرى منها من غير عذر والوعظ كأن يقول اتقى الله فى الحق الواجب لى عليك واحذرى العقوبة وبين لها أن الفشوز يسقط النفقة والقسم (فان تحقق

(قوله بأن يقدم الخ) سكت عن جواز التأخير في الصورتين بأن يؤخر ليلة الواهة الى ليلة الموهوبة أو عكسه برضا الموهوبة والمعتمد جوازه قال شيخنا ولا يضرك تقديم حق من بينهما وان لم ترض به (قوله فيه تأخير حق الخ) أى بغير رضائهم والاجاز وفارق اعتبار عدم الرضا مع التقدم لأن فيه سرعة براءة الذمة وحيث جاز فليس للواهة الرجوع بعد مبيت ليلتها لأن ليلتها الأصلية صارت مستحقة لغيرها وقولهم لأن الواهة قد ترجع لتعليل لترك التقديم لاجوازه بعد وقوعه والالزم احالة الخلاف فتأمل (قوله أو وهبت لحن) أو أسقطت حقها مطلقاً (قوله أوله فله تخصيص واحدة) أى من أراد منهم وان اختلفت في كل دور (تنبيه) بقى من أطراف المسئلة ما لو وهبت لمهمة أولاً لثنتين منهم أوله أو واحدة منهم أوله ولا لثنتين منهم أو للجميع فى الأولى الهبة باطله وما عداها يعلم من الأخيرة وحكمها أنه فى كل دور ليلة فيقرع بينه وبينه فى أول دور فان خرجت لواحدة اختصت بها أوله جعلها لمن أراد منهم ثم بعد دور آخر ليلة أيضاً فيقرع لها بين من بقى لأن من خص بليلة لا يدخل فى القرعة بعده فمن خرجت له خص بها كامراً وهكذا حتى يتم أربع ليال بعد أو أكثر حينئذ تعين كل ليلة لمن خص بها فلا حاجة الى قرعة بعد ذلك وقد انتظمت الأدوار واليالى ووقوع تلك الليلة بعد تمام الأدوار لا يخل بها فتأمل وافهم وما نقل عن شيخنا مما يخالف ذلك غير مستقيم ولم نصح نسبته اليه وهذا اذا وهبت ليلتها دائماً فان وهبت ليلة فقط مثلاً وله من خص كل مرة بعينه يخص به من شاء ويقرع فى الابتداء فى الشكل وهذا يجرى فى الأولى اذا جعل كل ليلة فى دورها ولومات الواهة بطلت الهبة وكذا لو فارقتها ولو أنكرت الهبة لم يقبل عليها الا رجلين (فرع) يعصى بطلاق من دخل وقت حقها قبل وفاته قال ابن الرفعة فان سألته فلا يعصى ويجب الوفاء لها بعد عودها ولو بعد جديد من نوبة المستوفية ان كانت معه فان لم تكن معه فلا قضاء ولا يحسب مبيتته مع المظلمة بعد عودها من القضاء فتأمل وسيأتى حكم النزول عن الوظائف فى باب الخلع ان شاء الله تعالى .

(فصل : فى حكم الشقة بين الزوجين) (قوله بعد أن كان الخ) خرج بالعبودية فى هذا وما بعده من هى دائماً كذلك فليس نشوزاً الا ان زاد (قوله اعراضاً وعبوساً) لأنه لا يكون الا عن كراهة وبذلك فارق السب والشتم لأنه قد يكون لسوء خلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا جرم (قوله وعظها) أى ندباً (قوله كأن يقول الخ) ويندب أن يذكر لها ما فى الصحيحين من حديث اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها عنها الملائكة حتى تصبح وما قاله ابن عباس أيا امرأة عبت فى وجه زوجها الا تمت من قبرها مسودة الوجه ولا تنتظر الى الجنة وما فى الترمذى أيا امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة (قوله فى المضجع بفتح الجيم) قال شيخنا الرملى وهو بكسر الجيم اسم للوطء والفراش فراجع (قوله الأظهر يضرب) أى ان أفادنى ظنه والامتنع (قوله يجوز له الثلاثة) واعتمد شيخنا الزيدى وشيخنا الرملى كابن حجر والخطيب أنه لا يرتقى لمرتبة مع الاكتفاء بما دونها كفى الصائل ولا يبلغ به حداً كالتعزير بل هو منه ولذلك يضمن به (قوله والأول) القائل بعدم الضرب أبقاه أى الخوف على ظاهره فلم يجعله بمعنى العلم كالآخر

(فصل ظهرت الخ) (قوله ولم يتكرر وعظ الخ) لو صدر منها شتمه وبداء لسان فهل له تأديبها أو يرفع الأمر الى الحاكم وجهان أحدهما فى زوائد الروضة أن له ذلك لأن فى رفعها الى الحاكم مشقة وعاراً وجزم به الرافى فى باب التعزير (قوله ولا يضرب فى الأظهر) قال الرافى لأن ما جرى قديكون لعارض سريع

(٣٩ - قلوبى وعميره - ثالث) نشوز ولم يتكرر وعظ وهجر فى المضجع بفتح الجيم (ولا يضرب فى الأظهر قلت الأظهر يضرب والله أعلم) أى يجوز له الثلاثة قال الله تعالى واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن فى المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى العلم كفى قوله تعالى فمن خاف من موصى جفأ أو انما والأول أبقاه على ظاهره

وقال المراد واهجر وهم ان نشزن واضر بوهن ان أصروا على الفشوز وهذا ما ذكره بقوله (فان تكرر ضرب) ولوقعه على الرخصة
وقيد الضرب فيها بعدم التكرار (٣٠٦) كان أقعد ولا يأتي بضرب مبرح ولا على الوجه والماله والأولى له العفو وأفهم

قوله في المضجع أنه لا يهجرها في الكلام وهو صحيح فيما زاد على ثلاثة أيام ويجوز في الثلاثة كما قاله في الروضة للحديث الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث (فلومعها حقا كقسم ونفقة الزمة القاضي فوفيته فان أساء خلقه وأذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب نهاء) عن ذلك (فان عاد) اليه (عززه) بما يراه هذا فيما اذا تعدى عليها وما قبله فيما اذا تعدت عليه (وان قال كل) منهما (ان صاحبه متعبد) عليه (تعرف القاضي الحال بثقة) في جوازهما (يخبرهما) بفتح أوله وضم ثالثة (ومنع الظالم) منهما من عوده الى ظلمه اعتمد على خبر الثقة وظاهر اطلاعهما الاكتفاء بقول عدل واحد قال المصنف تبعا للرافعي ولا يخلو عن احتمال (فان اشتد الشقاق) أي الخلاف بينهما بأن داما على النسب والتضارب (بعث) القاضي (حكما من أهله وحكام من أهلها) لينظرا في أمرهما بعد اختلاف حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عندهما في

(قوله أقعد) لم يقل أحسن أو أوضح أو أقوم لاستواء العبارتين في تأدية المعنى لكن ماسلكه الشارح أدخل في تركيب الكلام وبلاغته ومن فهم عنه غير هذا واحتاج الى الجواب فهو من التكلف الذي هو يرى منه وتقول عليه (قوله والأولى له العفو) لافي من ترك حظ نفسه وبذلك فارق كون الأولى لولي الصبي عدم العفو لأنه للتأديب (قوله لا يهجرها في الكلام) ولا في غيره من قسم ونفقة ونحوهما (قوله ويجوز في الثلاثة) ويحرم فيما زاد عليها الا ان قصد ردها عن المعصية أو اصلاح دينها اذا هجر ولودائما ولولغير الزوجين جائز لغرض شرعي كفسق وابتداع وايداء وزجر واصلح للهاجر أو المجهور كما وقع في قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فانه صلى الله عليه وسلم هجرهم ونهى الصحابة عن كلامهم وهم صرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية ولذلك قيل أوائل أسماهم مكة أو آخر أسماهم مكة (نبيه) قال العلماء ليس لاموضع يضرب فيه المستحق من منع حقه الا هذا والعبد وذلك لميس الحاجة لهما وعدم الاطلاع لأحد عليه ولذلك لوضرب وادعى أنه بسبب الفشوز وأنكرت فهو المصدق على المعتمد من حيث جواز الضرب لا اسقوط نحو النفقة نعم ان علمت جوارته عند الناس صدقت هي قاله ابن حجر (قوله بلا سبب) ولا يقبل قوله لافي الا بيينة (قوله نهاء) ولا يضره لأن التعزير يورث وحشة بين الزوجين فر بما يلتزم الحال بينهما وينبغي للحاكم إسكانهما بجوار عدل ويجوز بينهما ليظهر الصادق منهما قال الزركشي وهذا في الزوج وأما الزوجة فتعذر ابتداء (قوله تعرف القاضي) بشديد الراء المهمة أي استخبر عن حالهما من يعرفهما وجوباً عند الحاجة اليه وخرج بالتعدي كراهة المعصية لنحو كبر أو مرض فلا شيء فيه لكن يندب استعطاف الكاره بما يرضيه ولو بترك بعض حقه (قوله بثقة) واكتفى به لعسر البينة (قوله ومنع الظالم) على وزان ماسر من نهى أو تعزير (قوله عدل) ولورواية لأنه الذي يعبر عنه بالثقة ولولم يرتفع الظلم بينهما أحال القاضي بينهما ولا يقبل قول الزوج إنه رجع عن ظلمه الا بقربة ظاهرة (قوله بعث) أي وجوباً كما ذكره عن الروضة وهو المعتمد (قوله من أهله) ندبا وكذا من أهلها وسيأتي (قوله بعد اختلاف الخ) وينبغي أن لا يخفى أحد الحكمين عن الآخر شيئا اذا اختلفا به (قوله صحح في الروضة وجوبه) هو المعتمد (قوله وكيلان) فلو جرت أحد الزوجين أو أغنى عليه ولو بعد استعلام الحكمين حالهما انزل

الزوال غير محتاج الى التأديب (فرع) لوضربها وادعى أنه بسبب فشوزها وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والذي يقوى في ظني أن القول قوله لأن الشرع جعله واليا في ذلك [قوله وقال المراد الخ] قيل يدل لذلك أنه سبحانه وتعالى رتب العقوبات على خوف الفشوز ولا خلاف في انتفاء الضرب قبل اظهاره وأيضا ذكره العقوبات متساعدة على الوجه المبين في الآية فيه تنبيه ظاهر على الترتيب . أقول الثاني مسلم الدلالة وأما الأول فجوابه أن الخوف بمعنى العلم على أنه يمكن الجواب عن الثاني أيضا بأن يجعل حكمة ذكرها متساعدة الاشارة الى أنه لا ينتقل الى نوع وهو يرى مادونه كافيا فان ذلك شرط على كل قول والله أعلم [قوله فلو تكرر ضرب] أي بشرط أن لا ينفع غيره من الوعظ والهجر واذا تلف ضمن لأنه تبين أنه اتلاف لا اصلاح [قوله الزمة القاضي] أي ولا تجبره هي كما يجبرها لجهزها عنه ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية والاستدلال بالآية لم أره لأحد وهو ظاهر [قوله هذا الخ] توطئة لكلام المتن الآتي [قوله قوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما الخ] اعلم أن الضميرين من قوله ان يريدا وقوله بينهما مرجع الأول

منهما

ذلك ويصلحا بينهما أو يفرقا ان عسر الاصلاح على ماسيأتي قال تعالى وان خفتم

شقاق بينهما فابشروا بحكما الخ وهل بعثه واجب أو مستحب وجهان صحح في الروضة وجوبه لظاهر الأمر في الآية (وهما وكيلان لهما وفي قول) حاكمان (موليان من الحاكم) لأن الله تعالى سماهما حكمين والوكيل مأذون ليس بحكم ووجه الأول أن الحال قد يؤدي الى الفرق

الحكمين (فيوكل) هو
(حكمه بطلاق وقبول
عوض خلع وتوكل) هي
(حكمها ببذل عوض
وقبول طلاق به) ويفرق
الحكمان بينهما ان
رأياه صوابا وعلى الثاني
لا يشترط رضاها بيعت
الحكمين واذا رأى حكم
الزوج الطلاق استقل به
ولا يزيد على طلبة وان رأى
الخلع ووافقه حكمها تخالعا
وان لم يرص الزوجان ثم
الحكمان يشترط فيهما
على القولين معا الحرية
والعدالة والاهتداء الى
ما هو المقصود من بهما
دون الاجتهاد وتشترط
الذكرة على الثاني
وكونهما من أهل الزوجين
أولى لا واجب .

﴿ كتاب الخلع ﴾

(هو فرقة بعوض)
مقصود لجهة الزوج (بلفظ
طلاق أو خلع) كقوله
طلقتك أو خالعتك على كذا
فتقبل وسيأتي محنته بكتابات
الطلاق فالمراد بقوله بلفظ
طلاق لفظ من ألفاظه
صريحا كان أو كناية
ولفظ الخلع من ذلك كما
سيأتي وصرح به لأنه
الأصل في الباب (شرطه
زوج يصح طلاقه) يعني أن
يكون الزوج يصح طلاقه
بأن يكون بالغا عاقل مختارا

حكمه لا ان غاب (قوله فيوكل هو حكمه بطلاق) وليس له حينئذ أن يخالعه (قوله وقبول عوض
خلع) وليس له حينئذ أن يطلق مجانا ومثله في حكمها واذا عجز الحكمان بعت القاضي غيرها فان
عجزا أيضا أدب القاضي الظالم منهما وأخذ حق الآخر منه ويلزم كلا من الحكمين أن يحتاط فلا
قال أحدهما لحكمه خذ مالي منه وطلق أو خالعه أو عكسه تعين أخذ المال أولا وان قال طلق أو خالعه
ثم خذ جاز تقديم أخذ المال وعكسه كذا قاله الأذرعى وذ كر عن شيخنا مخالفته فليراجع
(قوله يشترط فيهما) أى على القولين وكذا يشترط فيهما الاسلام وان كان الزوجان كافرين
والتكليف اللازم ٧ للعداوة وانما اشترط فيهما ذلك مع كونهما وكيلين لتعلق وكالتهما بنظر
الحاكم ويشترط الذكورة على الثاني وتندب على الأول والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

﴿ كتاب الخلع ﴾

بضم الخاء من الخلع بفتحها وهوانة النزع لأن كلا منهما لباس الآخرة فكأنه نزع لباسه وشرعا ماسيا في والمعنى
في جوازها أن الزوج لمالك الانتفاع بالبيع بعوض كالباع وفيه دفع ضرر عن المرأة غالبا
وأصله الكراهة ولومع الشقاق وقال شيخنا الرملى إن له حكم الطلاق وهو صحيح وان منه ما نحو فتنة لتختلع
منه على المعتد وان حرم عليه ذلك عند شيخنا الرملى وسيأتي عن شيخنا خلافة وهو من الطلاق وقدمه
عليه لكونه غالبا عن الشقاق وأول خلع وقع في الاسلام لثابت بن قيس في امرأته بقوله صلى الله عليه وسلم
له اقبل الحديقة وطلقها تطليقة كجرواه البخارى وهو مخلص من الطلاق الثلاث مطلقا كاذ كره الباجي
وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم واعتمد شيخنا الزيدى تبعا لشيخنا الرملى أنه لا يخلص في الاثبات
المقيد نحو لأفعلن كذا في هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره فراجع (قوله مقصود) خرج نحو
الدم فهو رجعي ولا مال (قوله لجهة الزوج) نفسه أو سيده أو مع غيره كان أبرأني وزيدا فيجب مهر
المثل ونصح البراءة لهما بخلاف أن أبرأت زيدا فرجعي قال شيخنا والبراءة صحيحة أيضا وفي براءة زيدنى
الصورتين نظر فراجع ودخل فيما ذكر مالوقال خالعتك على عشرة مثالاخسة لى وخسة لزيد خفره
وافطره (قوله وسيأتي الخ) اشارة لخراج لفظ الطلاق عن ظاهره وذ كر لفظ الخلع معه (قوله
يعنى الخ) فيه تنبيه على أن الشرط هو وصف الزوج لانفسه لأنه ركن من أركانه الخمسة كالعوض
والبضع والمأثم والصبغة (قوله بأن يكون الخ) بيان لذلك الوصف فيخرج به الصبي والمجنون
والمكره ويدخل فيه الرقيق والسفيه والمفلس والمريض وهو من المحجور عليهم فاحتاج لذكورهم
منهما للحكمين والثاني للزوجين وقيل هما للحكمين وقيل للزوجين وفي الآية تنبيه على أن من
أصلح نيتة فيما يتحراه أصلح الله مبتداه .

﴿ كتاب الخلع ﴾

قال القفال هو ضرب من الجعالة مشا كل للمعاوضة لأن بضعها في معنى المملوك للزوج بالمهر فاذا خالعهما
فقد رد بضعها وجوزره الشارع دفعا للضرر اهـ [قوله يبرض] أى وان لم يذكر [قوله بلفظ طلاق
أو خلع] قال الزركشى هذا يؤهم أنه من تمة التعريف هنا للمعنى المسمى بالخلع لاللفظ الخلع [قوله يعنى
أن يكون الزوج الخ] يريد بهذا دفع محذور الاخبار بالذات عن الحدث وأيضا الزوج ركن لا شرط [قوله
وان لم يأذن السيد] كذا قطعوا به ولم يجزوا فيه الخلاف فيما اذا قبل هبة أو وصية بغير إذن سيده هل
يصح القبول أولا لأنه جرى في ضمن الطلاق وهو خارج عن الحجر قاله الامام في باب نكاح العبد [قوله
ووجب دفع العوض الخ] لودفعته للسفيه فتلف في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بهد رشده بخلاف مالو
دفعته للعبد وتلف في يده فانها ترجع عليه بعد العتق والفرق أن الحجر على العبد لحق السيد فينتفى الضمان

كاشيأتى في بابه (فلو خالعه عبد أو محجور عليه بسفه صح) لوجود الشرط وان لم يأذن السيد والولى (ووجب دفع العوض) دينا كفى

أوعينا (الى مولاه) فان دفعه اليه برى أيضا ان كان مأذونه أو مكاتب أو مبعضا ووقع الخلع في نوبته لو دفع له بعد حريته أو أخذه السيد من العبد أو أذن لمن أخذه منه أو قصر في أخذه منه قال شيخنا وهو عين كالفقيه والامير الدافع ويرجع عليه السيد بالعوض ويرجع الدافع على العبد بشرطه (قوله) وولي) أوله باذن الولي وكذا لو أخذه ووليته منه أو قصر في أخذه وهو عين لأنه ضامن لها والا فلا يبرأ الدافع ويرجع الولي عليه بالعوض ويرجع الدافع على السفية في ماله نعم لو كان العوض عينا وتلفت رجع الولي بمهر المثل لا بقيمتها كذا قاله شيخنا فراجعهم (قوله) ولو قال الخ) هو استثناء من الدفع الى الولي (قوله) دفعت قال شيخنا الرمي أو أعطيت أو ملكت وفيه نظر فراجعهم (قوله) لم تطلق الا بالدفع اليه) لأنه تعليق على صفة فارق غيره بأن الطلاق يقع على عوض في الذمة فيه بخلاف هذا (قوله) وتبرأ منه) صريح في أنه يملكه قال شيخنا وهو مقيد بما اذا اقترن بالدفع ما يدل على الملك نحو أنصرف فيه أو أصرفه في حوائجى والا وقع رجعا ولزمه رد العوض اليها (قوله) وأسقط الخ) جواب عن المصنف وأما المكره والمريض في يأتين (قوله) وشرط قابله) وهو الملتزم للعوض ولو أجنيا (قوله) ليصح خلعها) أى يقع الخلع معه صحيحا بالمسمى دائما (قوله) غير محجور عليه) فيه غنية عما قبله ودخل فيه السفية المهمل وخرج به المكره كأن أكرهها الزوج على الاختلاع فانه باطل ويقع الطلاق رجعا فان سمي مالا لم يقع شئ لأنها مكرهة على القبول ولو أقامت بيعة بالاكره فأقر بالخلع وأنكر الاكره بانت ولا مال ولزمه رد مأخذه ولو منعها فقتله مثلا لتخلع منه فهو من الاكره بخلاف ما لو منعها ذلك فافتتت نفسها منه فانه صحيح ولعل هذا مراد شيخنا الرمي فيها مر وهذا شرط لصحة المسمى مطلقا (قوله) أمة) أى رشيدة ولو حكا فغيرها كالحررة السفية ولو مكاتبه على المعتمد والمعضة في مالها كالحررة وبمال سيدها كالأمة وبالمال لكل حكمه (قوله) أو عين ماله) أى السيد وماله غيره أو اختصاص (قوله) مهر مثل في صورة العين) هو المعتمد (قوله) وفي صورة الدين المسمى) هو المعتمد ولو في المكاتبه كفى شرح شيخنا وقال شيخنا إن المعتمد فيها وجوب مهر المثل لأنها منوعة من التبرع وهو الوجه كما تفيد العلة اذ محلها فيما اذا لم ينقص المسمى عن مهر المثل فراجعهم ولزوم

مادام حقه باقيا والحرر على السفية حتى نفسه بسبب النقصان فيفتي الضمان حالا وما لا [قوله الى مولاه] ولو كان العبد مبعضا ولا مهاباة دفع له قسط حريته والباقي للسيد [قوله ليصح خلعها الخ] أى من حيث التزام المال بخلاف الطلاق بدليل ماسيا في من أنه لو خال سفية وقبلت وقع الطلاق رجعا وقد يعتذر عن الشارح بأن خلعها المذكور غير صحيح لعدم ترتب أثره من البيئونة والمال لكن يرد عليه الأمة بغير الاذن فكأن غرضه ليصح خلعها من حيث التزام المال وجوب دفعه حالا وأيضا قضية قوله يصح خلعها أن الخلع اذا لم يترتب أثره على الوجه الذى صدر لا يكون صحيحا وان ترتب عليه حصول البيئونة بدليل مسائل الأمة فانها غير مطلقة التصرف والبيئونة حاصلة بل والمسمى لازم لها في مسائل الدين غاية الأمر أنه لا مطالبة بالحال وفي كون الخلع الذى بهذه الصفة فاسدا انظر ظاهر [قوله غير محجور عليه] دخل فيه من سفه بعد رشده وهو كذلك [قوله فاذا اختلعت أمة] أى ولو مكاتبه كفى الروضة [قوله ولزوج في ذمتها الخ] أى سواء علم أنها مأذونة في التصرف أم لا [قوله ورجعه في الحرر والشرح الصغير الخ] هو الموافق لشرائه بغير اذن سيده قال العراقي والفرق على الأول بأنه لو صح الشراء لم يمكن جعل البيع للعبد وللأسيد لكونه افر من لزمه الثمن بخلاف الخلع لا يجزى فيه ذلك لأنه يصح مع الأجنبي والبضع غير حاصل له [قوله أيضا ورجعه في الحرر] من هنا قال الزركشى تصحيح المصنف لم يقع عن قصد لأنه لم يخبه على أنه من زيادته [قوله ثم ما ثبت الخ] أى ولا يضر جهالة الوقت لأنه تأجيل ثبت بالشرع

في صورة العين (وبكسبها الدين) فان زادت على ما قدره طولبت بالزائد بعد العتق (وان اطلق الاذن اقتضى مهر مثل من كسبها) فان زادت عليه طولبت بالزائد بعد العتق وان قال اختلى بما شئت (٣٠٩) اختلفت بمهر المثل واكثر منه

وتعلق الجميع بكسبها ثم ما يتعلق بكسبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت مأفونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد (وان خالع سفيهة) أي محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع كقوله خالعتك على ألف (أو قال) لها (طلعتك على ألف فقبلت طلقت رجعا) ولغاذكر المال وان أذن الولي فيه لأنها ليست من أهل التزامه وظاهر أنه لو كان ذلك قبل الدخول طلقت بائنا بلامال كما قاله المصنف في نسكت التنييه (فان لم تقبل لم تطلق) لأن السفيهة تقتضي القبول فأشبهه الطلاق المطلق على صفة (ويصح اختلاع المريضة مرض الموت) اذ لها التصرف في مالها (ولا يحسب من الثلث الا زائد على مهر المثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فمن رأس المال لأن التبرع انما هو بالزائد وليس وصية لوارث لخروج الزوج بالخلع عن الارث ويصح

المسمى يقتضى حصة الخلع منها وهو بخلاف الشرط السابق فان قيل فساد فهر مثل (قوله وبكسبها) أي الحاصل بعد الخلع كافي لنكاح العبد (قوله فان زادت) هو خارج بقوله امتثلت وخرج به أيضا رجوعه من الاذن في الدين الى العين أو عكسه وهو جائز في الثاني دون الأول ويلزمه في هذا مهر المثل (قوله على ما قدره) هو راجع للدين لأنه المذكور فيه التقدير وسكت عما لو زادت على العين فقال ابن حجر انها انما تطلب ببدل الزائد من مثل أو قيمة لا بحصته من مهر المثل وفارق اختلاعها بجميع العين بلاذن بأنه هنا وقع تابعا والوجه أن يقال ان زادت ديننا تعلق بذمتها أو عيننا فالواجب بدلها ان كان قيمة العين المأذون فيها تساوى مهر المثل والافحصتها منه وكذا يقال فيما لو زادت على مهر المثل (قوله بعد العتق) فان شرطت فسد ووجب مهر المثل على المعتمد (تنبيه) شملت العين رقبته وهو كذلك الا ان كان الزوج حرا أو مكاتباً لأن الملك يقارن الخلع فيبطله ومن ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة لمورثته لموته لم تطلق (قوله وان قال اختلى الخ) هذا تعميم وما قبله اطلاق (قوله بما في يدها) ولو جاء لاقبل الاختلاع (قوله فيه الخلاف الخ) والراجع عدم لزوم كاسر (قوله سفيهة) وان لم يعلم بالسفه على المعتمد والسفيهة المهمة كالرشيدة كاسر وخرج بالسفيهة الصغيرة والمجنونة فالخلع بهما لاغ ولا طلاق (قوله بلفظ الخلع) جواب عن اعتراض على قول المصنف أو قال الخ المقتضى أنه ليس من الخلع لاقتضاء العطف المغايرة وتقرير الجواب أنه منه لكن بغير لفظه (قوله طلقت) أي ان لم يكن تعليق والافلا يقع الطلاق لعدم حصة الابراء والاعطاء منها (قوله رجعا) ان لم يكن قبل الدخول والافباتنا ولامال (قوله لأنها ليست من أهل التزامه) وليس للولي صرف مالها مثل ذلك نعم ان خشي على مالها من الزوج ولم يدفع الا بالخلع صح قاله شيخنا الرمي (قوله لم تطلق) سواء ذكر مالا أو لانعم ان نوى الطلاق ولم يضر التماس قبولها وقع الطلاق وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه غوره (فرع) لو خالع رشيدة وسفيهة معا كقوله طلقتكما بألف فان قبلتا وقع فيهما لكن بائنا بمهر مثل في الرشيدة ورجعا بلامال في السفيهة وان لم يقع قبول منهما أو من احدهما لم يقع شيء (قوله الا زائد الخ) فان لم يسعه الثلث فله فسخ المسمى ويرجع مهر المثل (قوله لخروج الزوج الخ) فالولم يخرج عن الارث بجهة أخرى كان عم أو معتق فهو وصية لوارث فيحتاج الى اجازة الورثة فان زادوا ولم يرز بمافضل رجع الى مهر المثل (قوله ويصح خلع المريض الخ) هذا في الزوج فلو خالع أجنبي في مرض موته من ماله اعتبر من الثلث أخذاً من التعليل (قوله لابائنا) باقتضاء عدتها ولو معاشرة فلا يصح خلعها وان لحقها الطلاق كما يأتي (قوله ديننا) أي في ذمتنا فنشئه أو في ذمته تبرئه منه ولو أكثر من مهر

[قوله من كسبها] كمنظيره في الاذن للعبد في النكاح قال ابن الرفعة ينبغي اختصاص ذلك بقولنا ان الخلع بغير ذكر المال يقتضى المال والافلا يتعلق بالكسب [قوله ان كانت] راجع لقوله التجارة [قوله طلقت رجعا] قيد الزر لنشي عدم الوقوع أصلاً بما لو جهل السفه [قوله بخلاف مهر المثل] استشكل القفال ذلك بما لو نسكت امرأة في مرض موته بدون مهر المثل فان العوض يفسد ويجب مهر المثل قال فسلكوا بالبيع عند الفلح مسلك الأموال ولم يسلكوا به هذا المسلك عند ازالة الملك . أقول ويجري اشكاله هذا في المسئلة الآتية في كلام الشارح بالأولى [قوله والثاني لا لعدم الحاجة الخ] كيف تفتني الحاجة مع افادته قطع سلطنة الرجعة [قوله قليلا وكثيرا] أي ولو زاد على الصداق .

خلع المريض مرض الموت بدون مهر المثل لأن البضع لا يبق للوارث لو لم يخالع (درجعية في الأظهر) لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام والثاني لا لعدم الحاجة الى الافتداء الذي هو المقصد بالخلع وعلى هذا يقع الطلاق رجعا اذا قبلت كالسفيهة (لا بائنا) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذ لا فائدة فيه (ويصح عوضه) أي الخلع (قليلا وكثيرا ديننا وعينا

مثلها أو صدقها بشرطه فلو قال ان أبرأني من دينك أو صدقك قال شيخنا أو من متعتك وفيه نظر فأت
طالتي فان صحت البراءة منه بأن علمه به وقت الجواب وكانت غير محجورة ولم يتعلق به زكاة وقع بائنا والام يقع
طلاق فان قال بعد ذلك أنت طالتي فان ظن صحة برأتها وطالتي الثاني الأول وقصد الاخبار عما مضى لم يقع
والا وقع رجعيان لم ينصح البراءة قال شيخنا الرملي وليس من التعليق قولها بذلك لك صدقي على طلاق
فقال أنت طالتي بل يقع رجعيان ولا براءة لأنه من تعليق الابراء وهو باطل ومن ثم لو قال بذلك لك صدقي على
طلاق فقال أنت طالتي على ذلك وقع بهر المثل لابه وقيد شيخنا الزياي بمن جهل الفساد والواقع رجعيان
ولا براءة ومثل ذلك لو قالت ان طلقني فأنت بريء من صدقي أو طلقني وأنت بريء من صدقي فيقع رجعيان
ولا براءة لما فيه من تعليق الابراء ولو قال طلقك فأنت بريء وقهر رجعيان ولا يلزمها البراءة ولو قال ان أبرأني
من مهرك أو من حقك على فأنت طالتي فأبرأته منه وقد كانت أحالت به عليه أو أبرأته منه أو أقرت به لغيره
لم يقع طلاق وان علم بالحوالة أو الاقرار مثلاً على المعتمد ولو قال ان أبرأني من مهرك مثلاً طلقك فقالت
أبرأك فقال أنت طالتي بريء والطلاق رجعي ان لم يقصد التعليق ويصدق في ارادته بيمينه والام يقع طلاق
ان لم يصح الابراء ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالتي واحدة وطلاتي ثانية وطلاتي ثالثة فان قصد
بالعوض واحدة وقعت بائنا ويقع ما قبلها لا ما بعدها (تنبيه) لا يصح جوابها بقولها أبرأك الله واذا
ادعت الجهل بالمبرأ منه صداقها أو غيره صدقت بيمينها ان أمكن. والاصدق هو بيمينه (قوله ومنفعة) ومنها
قلم القرآن ونحوه مما سر في الصداق فان كان بنفسها فسد لتعذر فيه مهر المثل وكذا لو خالها
على البراءة من سكنها لأنه ممنوع من اخراجها (قوله كالصداق) فلا بد أن يكون مالا متمولاً فيقيد
به كلام المصنف (قوله ولو خالغ بمجهول وحده) أومع معلوم ومنه على ما في كنفها وان علما بعدم شيء
فيه نعم ان كان فيها نحو دم وقع رجعيان وان علم به كما لو خالغ عليه (قوله كالدم) والحشرات التي لا يصح
بيعها (قوله لأنها قد تقصد الخ) أي فكل ما يقصد كذلك كتنزير وحد قذف ومؤجل بمجهول
ومنصوب وحر نعم ان وقع الخلع في الكفر بخمر مثلاً وأسلموا بعد قبضه فلا شيء كاتقدم في المهر ولو
خالغ بصحيح وفاسد معلوم وجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل بالقيمة وصح في الصحيح (تنبيه)
هذا اذا وقع الخلع معها فان كان مع أب أو جد أو أجنبي فان لم يصرح بوصفه وان علم به وقع بائنا بمهر
المثل والواقع رجعيان والامال وتحمل الدراهم اذا خالغ عليها في الخلع المنجز على نقد البلد الخالص فان
أعطته مفشوشا يبلغ خالصه القدر الخالغ عليه طلقت وملاكه بنفسه لحقارته وفي المعلق على دراهم الاسلام
الخالصة الكاملة فان أعطته مفشوشا فكامر أو ناقصا لم تطلق قاله شيخنا (قوله وله أن يزبد) أي ما لم تنه
عن الزيادة والاف كالنقص فلا تطلق أخذاً من العلة المذكورة (قوله بدون المائة) لم تطلق وكذا بغير جنسها
أوصفتها أو بمؤجل أو بغير نقد البلد لأنها تحمل عليه كامر وسواء كان النقص قدراً يتغابن به أو لا (قوله)
وبدون مهر المثل لم تطلق على كلام الرافعي وهو صحيح كذا ذكره ومثله لو خالغ بغير جنسها أو وصفتها ومنها

ومنفعة) كالصداق (ولو
خالغ بمجهول) كشوب غير
معيّن أو غير موصوف
(أو آخر) معلومة (بأن
بهر المثل) لأنه المراد عند
فساد العوض (وفي قول
يبدل الخمر) وهو قدرها من
الصير كالقولين في صداقها
ولو خالغ على مالا يقصد
كالم وقع رجعيان بخلاف
الميتة لأنها قد تقصد
للجوارح وللضرورة
(وله التوكيل) في الخلع
(فلو قال لوكيله خالغها بمائة
لم ينقص عنها) وله أن
يزيد عليها من جنسها أو
غيره (وإن أطلق لم ينقص
عن مهر مثل) لأنه المراد وله
أن يزيد عليه من جنسه
وغيره (فان قصص فيها)
بأن خالغ بدون المائة في
الأولى وبدون مهر المثل في
الثانية (لم تطلق) لمخالفتها
لأذن فيه وللمرد (وفي
قول يقع بهر المثل) لفساد
المسمى بنقصه عن المأذون

[قوله ومنفعة] قضية ما قاله في كتاب الصداق في تعذر التعليم أنه لا يصح أن يخالغها على تعليم سورة مثلاً
[قوله أو آخر] يستثنى من ذلك ما لو كان الخلع على خمر أو مفصوب ووصفا بالخيرية والنصب وكان ذلك مع
أجنبي ولو أباه فانه يقع الطلاق رجعيان [قوله وله أن يزبد الخ] استشكل ذلك البلقيني بجزمهم في التوكيل
بالبيع من معين يمنع الزيادة على ما عين وعلة قصد المحابة منها وهي آنية هائم حاول الفرق بأن الزوجة متعينة
أبداً بخلاف المشتري فاذا عينه ظهر قصد المحابة وفرق العراقي بأن الخلع ليس من المعاوضات البنية على
المعانة تارة والمحابة أخرى فلم ينظر فيه للتعين [قوله وان أطلق الخ] اما بان يقول خالغ فقط أو يقول على

فيه والمرد وجهه في أصل الروضة في الثانية بخلاف الأولى للمخالفة فيها لصريح الاذن (ولو قالت لو كيلها اختلع بأن قام على
قوله) وكذا لو اختلما بأقل من ألف (وان زاد فقال اختلعتها بألفين من مالها بوكالتها بانت ويلزمها مهر مثل) لفساد المسمى
بزادته على المأذون فيه (وفي قول الأكثر منه ومما سمته) رضاها بما سمته زائدا على مهر المثل كذا حكى هذا القول في المهر
والشرح وزاد في الشرح في بيانه أنه اذا كان مهر المثل زائدا على (٣١١) ماسماه الوكيل لا يجب الزائد عليه رضا

الزوج به ثم قال والعبارة
الوافية بمقصود القول أن
يقال يجب عليها أكثر
الأميرين مما سمته هي
ومن أقل الأميرين من مهر
المثل ومما سماه الوكيل
وعلى هذا اقتصر في الروضة
في حكمته (وإن أضاف
الوكيل الخلع الى نفسه فخلع
أجنبي) وهو صحيح كما
سيأتي (والمال عليه) دونها
(وان أطلق) الخلع أي لم
يصفه اليها ولا إلى نفسه
(فالأظهر أن عليها ما سمت
وعليه الزيادة) فعلى كل
منهما في الصورة المذكورة
ألف والقول الثاني عليها
أكثر الأميرين مما سمته
ومن مهر المثل ما لم يزد على
مسمى الوكيل كما تقدم
وعليه التمسك ان قص
عن مسماه ولو أضاف
الوكيل ماسمته اليها
والزيادة الى نفسه ثبت
المال كذلك وحيث يلزمها
المال يطالبها الزوج به ولو
أطلقت النوكيل بالاختلاع
لم يزد الوكيل على مهر المثل

الحلول وكونه من نقد البلد كما تقدم نعم يفترها القدر الذي يتغابن به عادة (قوله وجهه في أصل الروضة)
وهو المعتمد (قوله نقد) ولا يسلم الوكيل الألف بغير اذن على المعتمد (قوله بأقل) اذا لم تنه عن النقص على
قياس ماسر (قوله وان زاد) أي من غير اذنها في الزيادة بانت بمهر المثل عليها سواء قال بوكالتها أو أطلق
وذكر الوكالة إنما هو لعدم مطالبة الوكيل (قوله ويلزمه مهر المثل) بخلاف الوكيل لا يلزمه شيء على المعتمد
إلا ان ضمن كمان قال وأنما ضمن قيطالب من حيث الضمان ومثل مهر المثل ما لو زاد على ماسماه الوكيل (قوله
وفي قول الأكثر منه) أي ماسماه الوكيل وليس الضمير عائدا لمهر المثل هكذا أفهم ولا اعتراض وصح في
الزيادة من وكيلها هنا ولم يصح في النقص من وكيل الزوج الذي هو نظير الزيادة هنا لأن الخلع من جانب
الزوج فيه شائبة تعليق ولأن مخالفة وكيلها غايتها فساد العوض وهو لا يمنع الوقوع كما تقدم (قوله الى
نفسه) بأن قال من مالى وظاهره أن المال عليه وان نواها (قوله وإن أطلق) أي لم يصفه أي ولم ينوها ولا
نفسه وإلا فالتية كاللفظ ويصدق في إرادتها لأنها لاتعلم إلا منه فراجع ذلك (قوله عليها ما سمت) أي من
حيث الاستقرار وإلا فالوكيل مطالب بالجميع ويرجع عليها بما سمت ان لم يقصد عدم الرجوع (قوله كما
تقدم) في العبارة الوافية (قوله ان نقص) أي الأكثر (قوله والزيادة) أي جميعها فان أضاف بعضها
فكما لو زاد جميعها ونية الزيادة مثل ذكرها كما تقدم (قوله كما لو زاد) على المقدار فيأتي فيه الاضافة
وغيرها مما تقدم (فتفيه) لو خالع وكيل بفساد بغير اذن لفا الخلع أو باذنه وجب مهر المثل ولو خالع وكيلها
بذلك سواء أذنت أو لا بانت بمهر المثل (قوله ذميا) وحر يا ومرندا (قوله فان أطلق) بأن لم يصف المال
اليها لفظا ولا عبارة بالنية هنا أو أضافه الى نفسه بالأولى (قوله ولو وكلت عبدا في الخلع جاز) ولو بغير اذن

مال [قوله ويلزمها مهر مثل] والفرق بين ذلك وبين وكيل الزوج اذا نقص عن معينه أن الزوج مالك
للاطلاق فلا يقع إلا كما أذن والزوجة مالكة للعوض فخالفة وكيلها لا تدفع طلاقا أو قهقهة مالكة وانما تؤثر
في العوض وأن الخلع من جانب الزوج نازع منزع التعليق فكذا نه علق الطلاق بالمقدر بخلاف جانب المرأة
[قوله ثم قال والعبارة الوافية الخ] رجع بعضهم عبارة المنهاج على هذه من حيث إن الغرض زيادة
الوكيل على ما قدرته فكيف يقال الأكثر مما قدرت وأقل الأميرين والحال أن أحدهما تسمية
الوكيل وهي أكثر مما سمته وفيه نظر نعم عبارة الرافعي المذكورة لا تنفد حكم ما لو كان مهر
المثل قدر مسمى الوكيل فالعبارة الوافية أكثر الأميرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى
الوكيل فيجب مسماه [قوله والقول الثاني الخ] لم يسلك في تقديره ما قال الرافعي انه العبارة الوافية لما
سلف لك في الحاشية التي قبل هذه [قوله ذميا] مثله الحر في [قوله إلا إذا أضاف المال اليها] أي لفظا لثلا
يكون طريقا في الضمان [قوله فان أطلق الخ] لك أن تقول في هذا وجب المال عليها لما سلف في الرشيد
من أن حال الاطلاق ينصرف الى الموكل ما عدا الزائد ويجاب بأن الوكيل يتعلق به العهدة فيلزم أن يكون

فان زاد عليه وجب مهر المثل كما لو زاد على المقدور ولا يجيء قول وجوب أكثر الأميرين (ويجوز نوكيله) أي الزوج في الخلع
من مسلة (ذميا) لصحة خلعه من أسلمت تحته في العدة ثم أسلم (وعبدا ومحجورا عليه بسفه) ولا يشترط اذن السيد والولى لأنه
لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يجوز أن يكون سفيها وان اذن الولي له إلا إذا أضاف المال اليها
فتبين ويلزمها اذا ضرر عليه في ذلك فان أطلق وقع الطلاق رجعيًا كاختلاع السفينة قاله البغوي وأقره الشيخان ولو وكلت
عبدا في الخلع جاز وان لم يأذن له السيد فان أضاف المال اليها فهي المطالبة به وان أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة

طوب لطلال بصلالتي واذا غمر رج به على الزوجة اذا قصد الرجوع وان اذن السيد في الوكالة تعلق المال بكسب العبد فاذا ادى من رج
به على الزوجة ويجوز توكيلها في (٣١٢) الخلع ذميا ايضا (ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض العوض) في الخلع فان وكله

وقبض ففسق التتمة أن
المختلج يبرأ والموكل مضجع
لماله وأقره الشيخان
(والأصح صحة توكيله امرأة
بخلع زوجته أو طلاقها) لأن
للرأة تطبيق نفسها بقوله
لها طلق نفسك وذلك إما
تملك للطلاق أو توكيل
به إن كان توكيلا فذاك أو
تعليكا فمن جاز تعليكه الشيء
جاز توكيله به والثاني
لا يصح لأنها لا تستقل
بالطلاق ولو وكلت الزوجة
امرأة باختلاعها جاز بلا
خلاف لاستقلال المرأة
بالاختلاع (ولو وكلار جلا)
في الخلع (تولى طرفا) منه
مع أحد الزوجين أو وكيله
ولا يتولى الطرفين كافي
البيع وغيره (وقيل) يتولى
(الطرفين) لأن الخلع يكفي
فيه اللفظ من أحد الجانبين
كما لو قال ان أعطيني ألفا
فأنت طالق فأعطته ذلك
يقع الطلاق خلعاً وعلى هذا
ففي الاكتفاء بأحد شقي
الخلع خلاف كافي بيع الأب
مال نفسه من ولده .

فصل : الفرقه بلفظ
الطبع طلاق) بقص العدد
فاذا خالها ثلاث مرات لم
ينسكحها الا بمحلل (وفي
قول فسخر لا ينقص عددا)

سيده فان اضاف المال اليها فهي المطالبة به وإن أطلق أو اضاف المال الى نفسه طوبى بعد العتق واليسار ان لم يأذن السيد له وتطالب هي حالا ان قلنا انه يرجع عليها وإلا فلا كما لو اضافه الى نفسه **(قوله اذا قصد الرجوع)** كذا في شرح شيخنا والمحفوظ عنه الرجوع في الاطلاق واعتمده شيخنا فيرجع مالم يقصد التبرع **(قوله بكسب العبد)** وما في يده كاسر **(قوله رجع)** أى السيد مالم يقصد التبرع أيضا **(قوله ذميا)** وكذا حرى ومرند كاسر فى الزوج **(قوله ولا يجوز)** أى ولا يصح توكيل محجور عليه أى بالسفه فى الخلع ولأن قبض العوض ومثله العبد نعم ان أذن الولي والسيد صح **(قوله فان وكله وقبض فى التتمة أن المختلج يبرأ)** وهو المعتمد ان كان العوض عينا أو كان معلقا على دفعه كما تقدم والا فلا يبرأ **(قوله أو عليكما)** هو المعتمد كما يأتي للنكاح وهى لا يصح توكيلها فيه **(فصل)** فى ذكر صيغة الخلع وما معها **(قوله وفى قول فسخ لا ينقص عددا)** وبه قال الأئمة الثلاثة وأفتى به كثيرون من أصحابنا وأفتى به البلقينى متكررا ومحل كونه لا ينقص عددا ان لم ينو به الطلاق لأنه كناية كما سيذكره **(قوله انه)** الضمير فيه وفى فيه بعده عائد الى الفسخ **(قوله والمقادة)** أى ما اشتق من لفظها كما أشار اليه وكذا مصدرها ولفظ الخلع كذلك وكانت المصادر هنا صرائح بشرطه بخلافها فى الطلاق والسرّاح والفرار لوجود الاشتهار والاستعمال هنا قال شيخنا ولا حاجة اليه لأن الصراحة هنا من انضمام ذكر المال مثلا

السفيه طريقا في الضمان بخلاف ما إذا أضاف إليها فإنه ليس طريقا في الضمان [قوله طوب بالمال]
ظاهر صيغته أن الزوج ليس له مطالبة الزوجة الآن ويشكل عليه ماسلف في حالة الاطلاق من
الحرّ الرشيد [قوله فني التمتع يبرأ] خص بعضهم ذلك بالعين قال وأما الدين فلا يبرأ
الابقض صحيح [قوله أوطلاقها] يستثنى ما إذا أسلم على أكثر من أربع نسوة فلا يصح توكيل
المرأة في طلاق بعضهن لتضمن ذلك الاختيار

(فصل) [قوله الفرقة بلفظ الخلع] احتراز عن الفرقة بلفظ الطلاق على عوض فانه طلاق جزما [قوله طلاق] أى لأنه لو كان فسخا لما جاز على غير الصداق لأن الفسخ يوجب استرجاع البدل كما أن الاقالة لا تجوز بغير الثمن الأول ثم المراد هنا الحكم بالطلاق في الجملة وأما الصراحة وعدمها فاستأنى [قوله ينقص] خبر ثكن أوصفة كاشفة [قوله وفي قول فسخ الخ] هذا القائل احتج بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الخ فان تعقيبها للخلع بعد ذكر الطلقتين يقتضى أن يكون طلقا رابعة لو كان الخلع مطلقا وأجيب بأن قوله تعالى فان طلقها يتعلق بقوله الطلاق من ثان وتفسير لقول أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع مجانا تارة وبعوض أخرى قال الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين محل الخلاف اذالم يقصد بالخلع الطلاق والالكان طلاقا جزما لكن حكي الامام خلافا في انصراف الخلع الى الطلاق بالنية ان جعلناه فسخا قال والمحققون على المنع [قوله أيضا وفي قول فسخ] به قال مالك وأبو حنيفة وأحمد واختاره كثيرون من الأصحاب [قوله كناية في الطلاق] أى كالمصدر من غير ذكر مال وليس بصريح لأنهم يردون القرآن ولم يشتهر عرفا فيه [قوله كما أنه على قول الخ] أى ولا يكون على هذا القول كناية في الطلاق لأنه وجد نفاذا في موضوعه وهو صريح في بابه وكل ما كان كذلك لا يكون كناية في غيره [قوله فيه] الضمير فيه راجع لقول الفسخ [قوله والمفاداة] معطوف على قوله لفظ الفسخ [قوله فقالت قبلت الخ] أشار بهذا الى دفع ما عساه يتوهم من اشتراط لفظ المفاداة في الإيجاب والقبول معا أخذنا من التعبير بالمفاداة وقوله وفي صراحته الآتية

ويجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر (فعلى الأول لفظ الفسخ) كأن قال فسخت نكاحك بألف فقبلت عبارة
(كناية) في الطلاق بمخارج وقوعه إلى نية كما أنه على قول الفسخ صريح فيه (والمفاداة) كأن قال فاديتك بكذا فقالت قبلت أو ففدت

كأبأن فتأمل (قوله تلخ) هو خبر المفاداة والجملة عطف على جملة ولفظ الفسخ كناية ويصح كونه من عطف المفرد وهو أولى (قوله في صراحته الآتية) فالتشبيه لما يأتي للاماضى المقضى أن الخلاف في أنها طلاق أو فسخ خلافا لما جرى عليه شيخنا الرملى في شرحه وماسلكه فيه الشارح أقعد بل متعين لما يلزم على الأول من أحالة مقابل الأصح فتأمل (قوله جزما) فيه إشارة إلى أن المغير عنه بالأصح طريق حاكية كما يفيد التشبيه ومنه يستفاد أيضا أن الراجح من القولين فيها هو القول بالصراحة المخالف لطريق القطع فافهم (قوله في العرف والاستعمال) لعله تفسير للعرف (قوله بغير ذكر مال) أى وبغير نيته لأنها كذا كره وجريانها مع أحد ماصريج بلا خلاف (قوله كأن قال الخ) فيه إشارة إلى أنه نوى التماس قبولها وقبلت لأنه محل الصراحة على الأصح ولولم تقبل لم يقع شئ ولولم يضمن التماس قبولها فهو كناية فان نوى الطلاق وقعر رجعيًا والافلاسوا قبلت فيهما أولا ولولم يفي العوض وقعر رجعيًا مطلقا والافلاسوا نوى التماس قبولها وقبلت أم لا (قوله وجب مهر مثل) أى ان جرى الخلع معها وهى أهل للالتزام والابأن كان مع أجنبى أولم تكن أهلا وقعر رجعيًا مطلقا (قوله يأتى على الثانى) أى ان نوى التماس قبولها وقبلت لأنه محل كونه كناية في الطلاق عنده كما هو ظاهر تقرير الشارح وعليه لولم يضمن ما ذكر كان كناية في الطلاق بلا خلاف

عبارة الزركشى أى كلفظ الخلع فيجىء القولان لوروده فى القرآن وصورته فديتك بألف والثانى أنه كناية لأنه لم يتكرر ولم يشتره . قلت من تعليل هذا الثانى وكذا الأول يتضح له أن المراد القولان الآتيان فى المتن السابقان [قوله والثانى أنه كناية جزما] يعلم من هذا أن الوجه الأول يجرى فيه قول الخلع الآتيان لكن وبما يأتى هذا قول الشارح فى صراحته ويحجب بمنع المخالفة بقريته قوله الآتية [قوله لأنه لم يتكرر] أى بخلاف الطلاق [قوله ولا شاع الخ] أى بخلاف الخلع [قوله ولفظ الخلع صريح] معطوف على قوله ولفظ الفسخ قال الزركشى هذا اذا ذكر العوض كاقيدته فى تصحيح التنبيه واليه يشير قوله بعد فعلى الأول لو جرى بغير ذكر مال والافالصحيح أنه كناية وقد صرح فى الروضة بأنه يشترط فى صراحته ذكر العوض اه [قوله لشيوحه الخ] قال الرافعى من علل بهذا جعله صريحا وان لم يذكر المال بخلاف من علل بذكر المال [قوله وفى قوله كناية] قال الزركشى هذا هو الراجح نقلا ودليلا [قوله فعلى الأول الخ] قال الزركشى هذا يفيد وقوع الطلاق جزما وهو مخالف لما فى الروضة من أنه عند عدم ذكر المال كناية اه وكذا قال ابن القتيب قال العراقى الحق أنه لا مخالفة فانه ليس فى المنهاج أنه صريح مع عدم ذكر المال فلعن مراده أنه جرى بغير ذكر مال مع وجود مصحح وهو اقتران النية به قال ويدل على ذلك أنه فى الروضة عقب اشتراطه فى الصراحة قال وهل يقتضى الخلع المطلق الجارى بغير ذكر المال ثبوت المال وجهان أحدهما عند الامام والغزالي والرويانى نعم ثم قال فان أثبتنا المال فان جعلناه فسخا أو صريحا فى الطلاق أو كناية ونوى وجب مهر المثل وحصلت البيئونة وان جعلناه كناية ولم ينولها اه وفى الرافعى اختلافوا فى مأخذ القولين يعنى الصراحة والسكينة فعن الأكثرين بناؤهما على أن اللفظ اذا شاع فى العرف والاستعمال للطلاق هل يلحق بالتكرار فى القرآن ومنهم من بناء على أن ذكر المال هل يلحق بالصريح فنأخذ بالأول أثبت الخلاف وان لم يجر ذكر المال ومن أخذ بالثانى قال اذا لم يجر ذكر المال فهو كناية لا محالة وهو ما أورده فى التتمة وفى الجملة تعليل القول بأنه كناية بقوله لأنه لما كان كناية فيه بغير عوض كان كناية فيه مع العوض كسائر كنياته اه وفى شرح البهجة لوقال خالعتك فقط ولم يلتصق جوابا قضية كلام الروضة أنه كناية وهو ظاهر وقضية كلام الأنوار والبلقى وغيرهما أنه صريح اعلم أن هذا المحل الذى حاوله العراقى بأباه قول الشارح الآتى وما ذكره على الأول يأتى على الثانى أيضا الخ [قوله بغير ذكر مال] أى عوض [قوله لا طراد العرف الخ] أى وكما لو جرى

(تلخ) فى صراحته الآتية
(فى الأصح) لورود القرآن
به قال تعالى فلا جناح
عليهما فما اقتصدت به
والثانى أنه كناية جزما لأنه
لم يتكرر فى القرآن ولا شاع
فى لسان جملة الشريعة
(ولفظ الخلع صريح)
فى الطلاق لشيوحه فى
العرف والاستعمال للطلاق
(وفى قول كناية) فيه
حطاله عن لفظ الطلاق
التكرار فى القرآن ولسان
جملة الشريعة (فعلى
الأول لو جرى بغير ذكر
مال) كأن قال خالعتك
فقبلت (وجب مهر مثل
فى الأصح) لا طراد العرف
يجريان الخلع على المال
فأذا لم يذكر رجعا إلى مهر
المثل لأنه المراد وحصلت
البيئونة والثانى لا يجيب شئ
لعدم ذكر العوض ويقع
الطلاق رجعيًا وما ذكره
على الأول يأتى على الثانى
أيضا لكن مع نية الطلاق

(ويصح) الخلع (بكنايات الطلاق مع النية) له وسياتي معطفا في بابيه وعلى قول الفسخ يصح بالكناية أيضا على الأصح ومنها مسحة
 بعتك نفسك الآية (و) يصح (بالجمية) نظرا للمعنى والمراد بها ما عدا العرية ولا يجي فيه الخلاف المذكور في السكاح الناظر لما ورد فيه
 (ولو قال بعتك نفسك بكذا فقالت (۳۱۴) اشتريت) أو قبلت (فكناية خلع) سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسخا (وإذا بدأ)

الزوج (بصفة معاوضة
 كطلقتك أو خالعتك بكذا)
 فقبلت (وقلنا الخلع) في
 الصورة الثانية (طلاق)
 وهو الرجوع (فهو معاوضة
 فيها شوب تعليق) لتوقف
 وقوع الطلاق فيه على
 القبول فان قلنا فسخ فليس
 فيه شوب تعليق (وله
 الرجوع قبل قبولها) نظرا
 لجهة المعاوضة (و يشترط
 قبولها بلفظ غير منفصل)
 كافي البيع (فلو اختلف
 ايجاب وقبول كطلقتك
 بأنت فقبلت بألفين وعكسه)
 كطلقتك بألفين فقبلت
 بألف (أو طلقتك ثلاثا
 بألف فقبلت واحدة بثلاث
 ألف ففغو) في المسائل
 الثلاث في الشامل في الأولى
 أنه يصح ولا يلزمها الألف
 (ولو قال طلقتك ثلاثا بألف
 فقبلت واحدة بألف فالأصح
 وقوع الثلاث ووجوب
 ألف) لأن الزوج يستقل
 بالطلاق والزوجة إنما تعتبر
 قبولها بسبب المال وقد
 وافقته في قدره والثاني
 لا يقع طلاق لاختلاف
 الإيجاب والقبول والثالث
 يقع واحدة نظرا الى قبولها

(نفيه) علم بما تقرر أن لفظ الخلع والمفاداة وما اشترق بينهما صريح مع أحد أمور ثلاثة ذكر المال أو نيته أو
 اضرار قبولها ويقع في الشكل ان قبلت باثنا يلزمه في الأول المسمى وفي الثاني مانو يمان اتفقت بينهما أو مانو
 الزوج فان اختلفا في النية رجع لمهر المثل وفي الثالث مهر المثل مطلقا وهذا ما جرى عليه شيخ الاسلام
 وشيخنا الرملي كوالده وشيخنا الزياي وما في حاشيته أو غيرها امام قول أومرجوح واذالم تقبل فيه
 مامر من عدم الوقوع ان نوى التماس قبولها والا فهو كناية والله الموفق والمهدي (قوله ومنها) وان لم
 يذكره المصنف فيما سيأتي في بابيه ودفع المايومه كلام المصنف من عطفها عليها أنها ليست منها (قوله بعتك
 نفسك) أو بعتك طلاقك وكذا قوله له بعتك نوبى بطلاق (قوله فقالت) أى فوراً (قوله فكناية خلع)
 خلافا للزركشي ومن تبعه لأنه مما لم يجد نقاذا في موضعه (قوله بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركة
 بمعنى ظهر مثلا (قوله فهو) أى الخلع المذكور أو ما ذكر (قوله قبولها) بلفظ أو باعطاء أو بكناية مع نية
 أو بإشارة من خرساء (قوله بثلاث الألف) لأن الألف موزعة على العدد ما لم تصرح بخلافه (قوله وفي
 الشامل في الأولى) وهي اذا قبلت بألفين أنه يصح كالأول ان أعطيتني ألفا فأعطته ألفين وأجيب بأن الاعطاء
 ليس جوابا ولا إيجابا تأمل (قوله والأصح الخ) وهذه مستغناة بمقابله وانما لم يصح نظيره في البيع لأنه
 محض معاوضة (قوله وافقته في قدره) فلوزادت عليه لم يصح (قوله وعلى هذا) أى الوجه الثالث في وقوع
 الثلاث وهو الوجه الأول فهو مقابل لقوله ووجوب الألف المعطوف على وقوع الثلاث المفيد لبيان
 الأصح فيه (قوله منى ما أعطيتني) والبراء كالأعطاء وكذا الهبة فلا يشترط فيها الفور في ذلك أيضا
 (قوله فتعليق) وفيه شوب معاوضة لكنه غير منظور اليه لعدم قاعدته (قوله لفظا) بل ولا يكفي اللفظ وحده
 (قوله وان زادت) وفارق مامر نظر الشوب للمعاوضة هناك (قوله ان) بكسر الهمزة مطلقا وكذا بفتحها
 في غير نحوى والا وقع باثنا ولا مال ظاهر اقاله ابن حجر وله تحليفها والبراء كالأعطاء فيشترط فيه الفور به هنا
 على خير أو خزيير مثلا وكفى السكاح [وقوله ويصح بكنايات الطلاق] أى كما يصح بصراحه [قوله له]
 الضمير فيه راجع لقول المتن الطلاق [قوله يصح بالكناية] أى الكنايات المذكورة [قوله وعلى قول الفسخ
 الخ] منه تعلم أن سائر ما سلف في المتن مفرع على قول الطلاق [قوله منها] الضمير فيه راجع لقوله بالكنايات
 [قوله سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسخا] حكى القاضي وجهها أنه صريح اذا قلنا فسخ [قوله فهو معاوضة لأنه]
 يأخذ ما لا في نظيره ما يخرج عن ملكه [قوله لتوقف وقوع الخ] متعلق بقول المتن شوب تعليق [قوله فليس
 فيه شوب تعليق] أى بل هو كابتداء البيع لأن الفسخ لا تقبل التعليق [قوله وله الرجوع] لم يعبر بالفاء لأنه
 يلزم أن يكون التفريع على المعاوضة والتعليق بها [قوله كافي البيع] أى تشترط الموافقة في المعنى نحو قبلت
 أو ضمننت لاختصاص اختلفت والفصل بالكلمة الأجنبية لا يضر كما يصرح به في المتن آخر الفصل [قوله
 قيل يجب الخ] أى فالأصح وجوب الألف على وقوع الثلاث كافي المتن والأصح على وقوع الواحدة أيضا
 وجوب الألف خلافا لهذا الوجه المرجوح فيهما [قوله في المجلس] أى مجلس التواجب وهو ما يرتبط به القبول
 بالإيجاب دون مكان العقد في المحرر وقول الشارح أى على الفور إشارة لذلك (نفيه) لو قال منى لم
 تعطيني ألفا فأنت طالق فضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تفعل طلقت [قوله وان زادت على ما ذكره] بخلاف

نحو
 فانها لو لم تقبل شيئا لا يقع شيء وعلى هذا ووقوع الثلاث قيل يجب مهر المثل ردا بالاختلاف
 المذكور الى التأخير في العوض فيفسده (وان بدأ بصفة تعليق كمنى أو منى ما أعطيتني) كذا فأنت طالق فتعليق (فلارجوع له) قبل
 الاعطاء (ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس) أى على الفور في وجدا الاعطاء بطلت وان زادت على ما ذكره (وان قال ان أو اذا

أعطيني) كذا فانتطالقي (فكذلك) أي تعليق لارجوع للزوج فيه قبل الاعطاء ولا يشترط فيه القبول لفظاً (لكن يشترط) فيه (اعطاء على الفور) لأنه قضية العوض في المعاوضة وإنما تركت هذه القضية في متى (٣١٥) لأنها صريحة في جواز التأخير شاملة

لجميع الأوقات كأي وقت وأن لا تشملها واختار الشيخ أبو اسحق الشيرازي في المذهب الحاقاً إذا بقي محتجاً بأنه إذا قيل لك متى أقالك جاز أن تقول إذا شئت كما تقول متى شئت ولا يجوز أن تقول إن شئت وقيل لا يشترط الفور بل يكفي الاعطاء قبل التفرق وإن طالت المدة كافي القبض في الصرف والسلم (وإن بدأت بطلب طلاق) كأن قالت طلقني على كذا (فأجاب فعارضة مع شوب جمالة) لأنها تبذل المال في تحصيل ما يستقل به الزوج من الطلاق المحصل للفرص كما أن الجمالة بذل الجاهل المال في تحصيل ما يستقل به العامل من الفعل المحصل للفرص (فلها الرجوع قبل جوابه) لأن هذا شأن المعاوضة والجمالة كاتهما (ويشترط فور لجوابه) لأنه شأن المعاوضة ولا فرق فيما ذكر بين أن تطلب بمسبغة معاوضة أو تعليق ولا بين أن يكون التعليق بأن أو بمشي نحو أن طلقني أو متى طلقني فلك كذا وإن أجابها بأقل مما ذكرته لم يضر (ولو طلبت

ومثل أن وإذا لو ولولا ولوما وإذا (قوله كذا) المراد به معلوم كآلف أو هذا الثوب والا كان أعطيني نوباً فانت طالقي فأعطته نوباً لم تطلق مطلقاً كاعطاء الحرة مضموناً فيما سيأتي (قوله على الفور) أي في الحرة والمبعدة والمكاتب بخلاف الأمة لأنها لا تملك نعم أن علق بنحو خر فهي كالحرة فيشترط فيها الفورية ويعتبر الفور في الثانية من بلوغ الخبر وفي الحاضرة بالمجلس وإذا أعطته الأمة ما علق به ولو من كسبها أو مضموناً بطلقت ويرده وله عليها مهر المثل في ذمتها وكذا المكاتب لأنها تبين بمهر المثل ولو في الدين كما صرح شيخنا وكذا غيرهما فيما لا يملك ويملك ما يأخذه منهما مما يملك بالاعطاء (قوله في جواز التأخير) مع كون المذهب من جانب الزوج التعليق فلا يرد ما يأتي (قوله واختار الشيخ الخ) وهو مردود بأن الزمن في متى عام وفي إذا مطلق فلا يلزم الاشتراك (تنبيه) جميع ما تقدم في التعليق في الإثبات وسياقياً النبي ويشترط فور لجوابه فإن أجاب لاصلى الفور وقهر جمعاً فإن ادعى جهل الفور بصدقه يمينه أن أمكن (قوله لم يضر) أي ويقع به (قوله سكت عن العوض) قال شيخنا أوسكت عن طلبة قال الشيخان وكذا عن التبة (قوله بثلكه) فلا صرح بنبرالثلث في الطلقة لم يصح الخلع ولو طلق طلقين فله ثلثان ولو طلق نصف طلبة فله سدس الألف لأن المعتبر ما وقع وإن زاد على الثلاث لا بما وقع حيث لم يستوف

نحو خالعتك على ألف كاسبق [قوله فكذلك لكن يشترط] يريد أن هذه المسئلة لوحظ فيها المعاوضة والتعليق معا [قوله لأنه قضية العوض] بسط ما في الرافعي حيث قال أما اشتراط الاعطاء في المجلس فلا لأن ذكر العوض قرينة تقتضي التججيل لأن الأعراض تنجبل في المعاوضات وإنما تركت هذه القضية في متى وأخواتها لأنها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الأوقات وإن وإذا لا تشملها وإنما تقتضي التعليق والاشتراط فقط ألا ترى أنه ينظم أن يقال إن أو إذا أعطيني الآن أو ساعة كذا ولا ينظم متى أو أي وقت أعطيني الآن أو ساعة كذا فلم تصح أن وإذا دافعة للقرينة المقتضية للتججيل اه وسبقه إلى ذلك الإمام فقال ليس ذلك لاقتضاء وإن وإذا الفورية فانه شرط والشرط ينسبط على الأزمان بل للاقتضاء بالعوضية المقتضية للتججيل بخلاف متى فانها صريحة في التأخير لأنها عامة في الأزمان ومقتضى النصوص لا تدرؤه القرائن اه وأعلم أنهم فرقا بين أن وإذا في جانب النبي في باب الطلاق حيث قالوا لو قال إذا لم أطلقك فانت طالقي تطلق بمعنى زمن يمكن فيه الطلاق من غير طلاق ولو قال إن لم أطلقك فانت طالقي لا تطلق إلا بالأس وفرقوا بأن أن حرف شرط لا إشعاره بالأزمان بخلاف إذا واعلم أيضاً أنه لا فرق في الفورية هنا بين الحرة والأمة كما قال ابن الرفعة خلافاً للونلي وأنه لو قال إن أعطيني بالفتح طلقت في الحال وانه أعلم [قوله فعارضة] قال الرافعي لأنها تحصل المالك في البضع بما تبذله من العوض وأما شوب الجمالة فله بما ذكره الشارح وزاد عليه ولأن الجاهل ملتزم ما فيه خطر قد يتأتى وقد لا يتأتى والمرأة تلتزم من الزوج الطلاق القابل للتعليق بالخطر والاقرار اه [قوله لأنها تبذل المال] علة لقول المتن مع شوب جمالة [قوله لأنه شأن المعاوضة] فإن قيل لم يجوزتم التأخير نظراً لشأنية الجمالة كما يجوز التعليق لما قلت أجيب بتيسر التججيل عليه وتيسره على عامل الجمالة قال الزركشي وينبغي أن يستثنى ما لو صرح بالتراخي [قوله ولا فرق الخ] قال الرافعي لأن المال هو الذي من جهتها وهو لا يقبل التعليق بخلاف الطلاق من جانب الرجل ثم قال وقياس كونه معاوضة عدم جواز التعليق فيه كالألف قال إن يعني فلك كذا لكن لما هن من شأنية الجمالة احتملت صيغة التعليق

ثلاثاً بألف) وهو يملكها (فطلق طلبة بثلكه) أو سكت عن العوض (فواحدة بثلكه) تنظيراً لشوب الجمالة ولو قال فيها رد عبيدي الثلاثة ولك ألف فرد واحداً استحق ثلث الألف بخلاف ما تقدم أنه لو قال الزوج طلقك ثلاثاً بألف قبلت واحدة بثلكه أنه لم لأنه صيغة معاوضة اختلف فيها الإيجاب والقبول وسياقياً الكلام فيها إذا كان لا يملك الا طلبة

(وإذا خلع أو طلق بموضع فلا رجعة) سواء جعل الخلع فسخاً أم طلاقاً وسواء كان العوض صحيحاً أم فاسداً (فإن شرطها) كأن قال خالعتك أو طلقتك بدنيار على أن لي عليك (٣١٦) الرجعة (فرجى ولا مال) لأن شرط المال وشرط الرجعة يتنافيان فينساquan

و يبقى مجرد الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة (وفي قول بأن بمهر مثل) لفساد العوض باشتراط الرجعة (ولو قالت طلقني بكذا ولم ترض) عقبه (فأجاب ابن كان) الارتداد (تدل دخول أو بعده وأصرت) على الردة (حتى انقضت الحقة بانتهاء الردة ولا مال) ولا طلاق (وان أسلفت فيها طلق بالمال) المسمى حين الجراب وتجب العدة من وقت الطلاق (ولا يضر تحلل كلام يسير بين إيجاب وقبول) في الخلع كافي مسألة الارتداد بالقول بخلاف الكلام الكثير فيضمر لأن قائله يعتد به معرضاً (فصل : قال أنت طالق) عليك أو ولي عليك كذا (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعياً قبل أم لا ولا مال) لأنهم يذكر عوضاً وشرطاً بل جلة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتنفو في نفسها وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقني وعلى أو لك على ألف فإنه يقع بائناً بالألف والفرق أن الزوجة يتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزوج ينفرد

الثلاث فلو طلبت عشرة بألف فطلق فتبين أنه خمسة الألف أو ثلاثاً فأكثر فله كل الألف ولو طلق يدها مثلاً بائناً بمهر مثل الجهل بما يقابل اليد (قوله وإذا خالع أو طلق) هو عطف خاص كما تقدم (قوله على أن لي عليك الرجعة) بخلاف ما لو قال على أني متى شئت رددت العوض وراجعت فيقع بائناً بمهر المثل ولا رجعة لأنه رضى بسقوطها وإذا سقطت لا تعود (قوله وأرتدت) أو أرتد هو أو هما وأفاد بالوارد عدم اشتراط الترتيب (قوله فأجابها) أي على الفور بعد الردة أو معها على المعتمد كما في شرح شيخنا الرملي ولو تراخت الردة أو الجواب اختلت العدة (قوله فيضمر) ولومن غير المجيب (فرع) خالع زوجته وقبلت ثم أبت ولها أنها سفيهة وقع رجعيان فإن كذب الزوج وقع بائناً ولا شيء عليها عملاً بدعواه في البينة (فصل) في الألفاظ الملتزمة للعوض (قوله قال الخ) وعكس ذلك مثله (قوله رجعيان) نعم إن شاع عرف بذلك صدق في إرادته وإن لم تصدقه فيه وعلى هذا يحمل كلام المتولي (قوله معطوفة) ولم يجعل للحال لأن العطف أظهر وفيه نظر (قوله فإن لم تقبل) أي في حال تصديقها كما هو الفرض لم يقع الطلاق قاله ابن حجر وكذا لو كذبت وحلف بين الردة وفيه نظر ولعله سبق قلم (قوله وإن لم تصدقه) شامل لما لو سكنت والوجه فيها مطالبتها لتصدق أو تكذب فيرتب على كل مافيه (قوله حلفت) فإن نسكت حلف هو وثبت المال (قوله إن كانت قبلت) ويقع بائناً ولا مال مؤاخذه باقراره (قوله فلا حلف) وقال ابن حجر ينبغي أن تحلف لأنها ربما تردت اليمين عليه فيحلف ولا يقع شيء (قوله وعلى كل) أي من صورتي عدم الحلف على الزوجين وهما

[قوله فلا رجعة] وذلك لأن الله سبحانه وتعالى ذكر الطلاق بغير عوض وشرع معه الرجعة ثم ذكر الطلاق بعوض ولم يذكر بعده رجعة وأيضاً جعله فدية والفدية خلاص النفس وإخلاص مع سلطنة الرجعة وخالف الحنفية في ذلك [قوله ولا مال] مستدرك أي قياساً على ما له طلق حاملاً بشرط عدم العدة والنفقة [قوله وأرتدت] مثله ارتدادها أو ارتداد وحده [قوله فأجاب] أشار بالتعبير بالفاء إلى أنه لو أجاب قبل ردتها صح الخلع ووجب المال وكلامه يقتضي أن الحكم كذلك فيما لو قارن الجواب الردة وبه صرح شيخنا في شرح المنهج لكن قال الزركشي هكذا سكتوا عنه ويظهر بينوتها بالردة اه

(فصل : قال أنت طالق الخ) [قوله لأنه لم يذكر عوضاً الخ] قال الزركشي من هذا التعليل يؤخذ أنه لو قال خالعتك ولى عليك ألف أنه كما لو أطلق لفظ الخلع ولم يذكر مالا وتلغى هذه الجملة اه يعني فيقع بائناً بمهر المثل [قوله بخلاف ما إذا قالت الخ] لو قالت طلقني وأعطيت ألفاً أو أبرئت من صدقي فطلق وقع رجعيان ولا يلزمها شيء [قوله والفرق الخ] زاد الزركشي ولأن الواو لجواب الأمر والأمر كالشرط هكذا قاله الخليل لما سأل سيبويه وعليه يخرج أجل هذا أولئك درهم [قوله فكهو في الأصح الخ] علل هذا بأن اللفظ هنا يصلح كناية عن الإلزام قال ابن الرفعة وهذه العلة تشعر بالمنع إن لم نصحح الخلع بالكناية وفيه نظر لأن الكناية هنا في العوض لا في صيغة العقد التي هي محل الخلاف هناك اه [قوله ويكون المعنى الخ] حصل هذا أن الصيغة تكون كناية في الإلزام [قوله لأن اللفظ لا يصلح للإلزام] أي لأنه إخبار [قوله فكان لا إرادة] أي فيقع رجعيان قبلت أولاً [قوله إن كانت قبلت] قال في شرح المنهج في هذه الصورة ويقع بائناً ولا مال لكن قول الشارح الآتي وعلى كل كأن لا إرادة يقتضي أنه يقع رجعيان [قوله فإن لم تقبل فلا حلف] أي ويقع رجعيان قبلت أم لا أخذاً من قول الشارح الآتي وعلى كل كأن لا إرادة [قوله وعلى الوجه الثاني لا حلف] أي ويقع

بالطلاق فإذا لم يأت بصيغة معاوضة حل اللفظ منه على ما ينفرد به (فإن قال أردت ما يراد بطلقتك بكذا وصدقته فكهو في رجعيان (فأصح) أي فتبين منه بالمسمى أن كانت قبلت ويكون المعنى عليك كذا عوضاً فإن لم تقبل لم يقع شيء والثاني لا أثر للتوافق في ذلك لأن اللفظ لا يصلح للإلزام فكان لا إرادة فإن لم تصدقه حلفت على الأول أنها لا تلزم أنه أراد ذلك من كانت قبلت فإن لم تقبل فلا حلف وعلى الوجه الثاني لا حلف

لأنه لا أثر للتصديق عليه وعلى كل كان لا إرادة (وان سبق) طلبها بالطلاق بمال كآلف (بانت بالذكور) لتوافقهما عليه فان قصد ابتداء الكلام
لا الجواب وقم رجعا كما قاله الامام قال والقول قوله في ذلك يمينه (و إن قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالذهب أنه كطقتك بكذا فاذا
قبلت على الفور (بانت ووجب المال) وذكر الغزالي أنه يقع الطلاق رجعا ولا (٣١٧) ثبت المال لأن الصيغة صيغة شرط

والشرط في الطلاق بغيره اذا
لم يكن من قضائه كما لو قال
أنت طالق على أن لا أتزوج
بعدك أو على أن لك علي
كذا وحكي وجهين فيما اذا
فسر بالالزام هل يقبل أولا
أي مع انكار المرأة إرادة
ذلك بخلاف إنكارها في
قوله ولي عليك كذا حيث
لا يقبل عليها قطعا لأن
الصيغة هنا أقرب الى الالزام
إن لم تكن ظاهرة فيه من
تلك والمصنف حيث عبر
بالمذهب ساق ما ذكره
الغزالي طريقة لأنه ذكره
حكاية للمذهب (وان قال ان
ضمنت لي ألفا فأنت طالق
فضمنت في الفور بانت
ولزمها الألف وإن قال مني
ضمنت لي ألفا فأنت طالق
(فمنى ضمننت طلقت)
والفرق ما تقدم في إن
أعطيتني ومنى أعطيتني
وليس للزوج الرجوع قبل
الضمان ولا يشترط القبول
لفظا كما تقدم هناك (وان
ضمنت دون ألف لم تطلق)
لاقتناء المعلق عليه (ولو
ضمنت ألفين طلقت)
لوجود المعلق عليه مع مزيد

على الأول اذا انتفى التصديق والقبول معا وعلى الثاني مطلقا (قوله كان لا إرادة) فيقع رجعا ولا مال
(قوله وان سبق طلبها) أي وصدقت على ذلك فان أنكرت السبق صدقت بيمينها وبانت باقرارها ولا مال
وكذا لو أنكرت دكر المال فان وافقها على ذلك عدم المال فكما لو لم يسبق طلبها كما تقدم (قوله كآلف)
أشار إلى أنه لا بد من تعيين المال لقوله بانت بالذكور ويشترط في جوابه ذكر الألف أو سكوتة عن المال
فان أبهم كأن أجابها بقوله طلقتك بمال أو أبهما ما وقع باننا بمهر المثل وان أبهمت وعين جعل كأنه ابتداء فان
قبلت به وقم وإلا فلا (قوله قبلت) ولو بلفظ ضمننت قاله شيخنا شيخنا عميرة (قوله في ذلك) أي القصد
المدكور فاذا انتفى القصد فهو جواب (قوله أي مع انكار المرأة) تمهيدا للفرق من حيث الخلاف وظاهر
التعليل جريان الوجهين فيما اذا صدقته فراجع (قوله والمصنف الخ) جواب عن المصنف بأنه عبر بالمذهب
حيث لا طرق وتقرير الجواب أن الغزالي حكى المقابل عن الأصحاب فهو وجه وأنكر مقابله بدليل أنه نقل
الوجهين في كلام الأصحاب فيما اذا فسر بالالزام فهو قاطع فالعبر عنه بالمذهب أحد الوجهين المخالف لطريق
القطع فتأمل (قوله ان ضمننت الخ) أو عكسه (قوله فضمننت) بلفظ الضمان فلا يكفي نحو قبلت ولا شئت
ولا التزمته خلافا لابن حجر في هذه لأنه تعليق ينظر فيه إلى اللفظ المنطوق به (قوله كما تقدم هناك) من
الاكتفاء بالدفع له فوراً في نحو ان ومطلقا في نحو مني (قوله طلق نفسك الخ) أو عكس ذلك (قوله
وضمننت) بلفظ كما مر (قوله فلا يبنونه) أي ولا طلاق أصلا ولم يذكره لعدم سبقه (قوله على الفور)

رجعا قبلت أولا أخذنا من قول الشارح الآتي [قوله وعلى كل كان لا إرادة] أي فيقع الطلاق رجعا هذا
قضية كلامه في المسائل الثلاث واستشكك الزركشي بأن هذه الجملة تحتمل الحالية فتكون مقيدة وقدادعي
إرادة ذلك فكيف يقع الطلاق مع هذا الاحتمال ونبه على أن الوقوع إنما هو بحسب الظاهر وأما بينه وبين
الله تعالى فلا قطعا [قوله وان سبق] أي في مسألة الكتاب [قوله طلبها بالطلاق بمال كآلف] أشار بهذا إلى
أنها سألت بعين قيل وهو يؤخذ من قول المتن بالمدكور أما اذا كان السؤال بهم فان أجاب على معين فهو
كابتداء فلا بد من إيجاب صحيح فان قبلت بانت به وإلا فلا طلاق وإن أجاب بهم أولم يذكر مالا طلقت
بمهر المثل [قوله فاذا قبلت الخ] أي ولو بلفظ ضمننت كما هو صريح كلام الماوردي [قوله شرط] أي الزامي
أما التعليق فلا كلام في اعتباره [قوله هل يقبل أولا] أي ويقع باننا بالعروض المسمى [قوله لأنه ذكره الخ]
أي لم يذكره اختيارا لنفسه والضمير في قوله لأنه راجع للغزالي [قوله ولا يشترط القبول لفظا] أي في
المسئلتين قال الزركشي ولا يكفي الاعطاء من غير لفظ الضمان وقال أيضا مقتضى كلامه أنه لا بد أن تقول
ضمننت فلوقالت شئت لم يقع بدون قبلت اه ولو كان له على شخص ألف فضمنتها فكلما ضامن فيما يظهر
أعني أن الصفة لا تحصل به [قوله لفظا الخ] وأما ضمننت فلا بد منها وتكون كالاعطاء هناك [قوله بانت
بألف] علل اشتراط الاتيان بهما على الوجه المذكور بأن أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله بهما
قبول واحد فاستوى تقديم أحدهما وتأخير وقال الماوردي يشترط تقديم الضمان لأنه جعله شرطا في
الطلاق قال بعضهم وهو قوي اذا جعلنا التفويض اليها توكيلا كما لو قال لا آخر طلقها ان ضمننت لي ألفا اه

بخلاف ما تقدم في طاعتك بألف فقبلت بألفين أنه لغو لأنها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم المزيد بلفظ ضمانه ولو نقصت
أوزادت في التعليق بالايعطاء فالحكم كما ذكرهنا والمقبوض الزائد على ما علق به أمانة عنده (ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لي ألفا فقالت
طلقت وضمننت أو عكسه) أي ضمننت وطلقت (بانت بألف فان اقتصرت على أحدهما فلا) يبنونه ولا مال لاقتناء الموافقة وفي الموافقة يشترط
وجود التلقيب والضمان على الفور وقيل يكفي وجودهما قبل الفرق ولا يشترط اعطاء المال في المجلس ولا يخفى أن المراد بالضمان هنا

القبول والالتزام دون الضمان المفتر إلى الأصالة (وإذا علق باعطاء مال فوضته بين يديه طلق) وإن امتنع من قبضه لأن تمكينها إياه من القبض اعطاهها وهو (٣١٨) بالامتناع من القبض مفوت لحقه وقيل لا تطلق لأن الاعطاء انما يتم بالتسليم والقبول

لأن التعليق بان ومثلها إذا كاسر فان كان بنحو منى لم يشترط الفور كاسر (قوله والالتزام) أى الذى على سبيل العوضية لا المبتدأ لأنه انما يكون بالنشر (قوله الى الأصالة) أى الى أصيل فلأمراده فهو تعليق بصفة كقوله ان ضمنن زيدا فأن طالت فيقع رجعا ولا مال (قوله فوضته) فورا في نحو إذا بحث لا يعنى زمن يمكن فيه الوضع ولا يكنى وضع أقل منه بل لابد من وضع جميعه أو أكثره كما هو رضى وشدة ولو بوكيلها بحضرتها وفي غيبتها وقصدت دفعه عن العوض وقصدت في قصدها (قوله بين يديه) المراد قريبا منه بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع من نحو حبس أو جنون أو متغلب أو نحو ذلك والابتاء كالا عطاء وكذا الجبى إذا اقترن به ما يفيد الملك وكلامهم هنا شامل للسفيه فراجع مع ما تقدم ولا يكنى الوضع بين يدي وكيل الزوج ولو بحضرته (قوله فى ملكه) ان كان قال ان أعطيتنى فان قال ان أعطيتنى زيدا قال شيخ شيخنا عميرة طلقت وقال بعض مشايخنا طلقت رجعا ولا تملك أصلا لأنه تعليق بصفة وعبارة بعضهم بانه وفي جميع ذلك نظر لأن اعطاهم يد يحتمل أن يكون من دين له عليه ويحتمل أن يريد أنها تملك له ويحتمل أن يريد تملك نفسه والمعنى ان أعطيتنى على يد زيد ويحتمل أن يكون المراد ان دفعت لزيد فراجع ذلك وليحذر (قوله لأن حصول الملك الخ) دفع ذلك بأنه ان أراد عدم الملك من غير لفظ مطلقا ورد نحو الصدقة والهبة وإن أراد خصوص هذه لأجل العوضية فيها ورد نحو الابتاء (قوله أقبضنى) ولم يقرن به ما يدل على الملك ولا فهو كالا عطاء قطعا (قوله المتضمن للقبض) يشير الى أنه المقصود من التعليق بالا قباض لا هو لأنه لا يكنى فيه الأخذ مع الاكراه بخلاف ذلك جعله شيخ الاسلام سبق قلم لأن فعل المسكره فنوشرها واعتاد شيخنا الرملى لما في المنهاج غير مستقيم ولا ينبغي التعويل على ما ذكره بعضهم هنا عما لا يناسب المقام والله ولي التوفيق والالهام (قوله أخذه بيده) قال بعضهم ولو بوكيله منها قال شيخنا الرملى أو من وكيلها بحضرتها (قوله فلا يكنى الوضع) سواء في التعليق في القبض أو الاقباض إلا إن الحق بالا عطاء كما تقدم (قوله بخلافه) أى بخلاف عدم الاكتفاء بالا كراه (قوله وقال الامام) هو مرجوح في المستلثين (قوله أو بها) أى وصح بيعه كسبائى (قوله فله) ولو بوليّه أو سيده (قوله رده للعيب) نعم ان كانت قيمته أكثر من مهر

[قوله فوضته بين يديه] أى فورا في إن وإذا دون متى ونحوها كما سلف قال الزركشى وينبى أن يشترط علمه بوضعه [قوله لأن حصول الملك الخ] هو قولى بالنظر الى القواعد (فرع) لو قال ان أعطيتنى زيدا ألفا فأن طالت فهو تعليق على حجر مصفة حتى أعطته طلقت [قوله فبرد المعطى الخ] انظر لماذا لم يقع رجعا كما في ان أقبضنى ويحاج بأنه نظير ان أعطيتنى عبدا [قوله ومنه اشتراط الفور] أى في إن وإذا دون متى ونحوها كما سلف [قوله والأصح الخ] استثنى المتولى ما إذا سبق منها التماس البذل نحو طلقنى على ألف فقال إن أقبضنى ألفا فأن طالت فانه يكون كالتعليق على الاعطاء وأقره الشيخان [قوله ولا يشترط الخ] أى لأن اشتراط الفورية في ان أعطيتنى إنما جاء من حيث أن الاعطاء يفيد التملك [قوله أخذه بيده] أنكره البلقينى وغيره وأما قوله ولو مكرهه لحمله السبكي على الوهم . أقول سبائى في الطلاق أنه لو علق بفعل من يالى به ولم يقصد حثا ولا منعاً أنه يحنث بالفعل جاهلا أو ناسيا أو مكرها وذلك مؤيد لما في المنهاج [قوله من وقوع الطلاق] وذلك لأنه تعليق محض لا يختلف بالا كراه وعدمه لأنه لا يقصد به حث ولا منع كطواع الشمس [قوله مقتضى التملك] أى وهنا لما كان الاقباض لا يحصل به التملك لم يلتفت الى

(والأصح دخوله) أى المعطى (في ملكه) الملك المرأة البضع بوقوع الطلاق والعوضان بتقاربان في الملك والثاني لا يدخل في ملكه لأن حصول الملك له من غير لفظ ملك من جهةها بعيد فبرد المعطى ويرجع الى مهر المثل (وان قال ان أقبضنى) فكذا فأن طالت (قبيل) هو (كالا عطاء) في جميع ما ذكر فيه ومنه اشتراط الفور وملك القبوض نظرا الى أنه يقصد به ما يقصد بالا عطاء (والأصح) أنه (كسائر التعليق) لأن الاقباض لا يقتضى التملك بخلاف الاعطاء ألا ترى أنه إذا قيل أعطاء عطية فهم منه التملك وإذا قيل أقبض لم يفهم منه ذلك (فلا يملكه) أى القبوض ولا يرجع الى مهر المثل (ولا يشترط للاقباض مجلس قلت ويقع) الطسلاق (رجعا) ويشترط لتحقيق الصفة (وهى الاقباض المتضمن للقبض) أخذه بيده منها ولو مكرهه والله أعلم فلا يكنى الوضع بين يديه ولا يمنع الأخذ كرها من وقوع الطلاق لوجود

الصفة بخلافه في التطبيق بالا عطاء المقتضى للتملك لأنها لم تقط وقال الامام يكنى الوضع بين يديه وحكى في الأخذ كرها قولين أرجهما المنع (ولو علق) الطلاق (باعطاء عبد ووصفه بصفة سلم فأعطته) عبدا (لأباصنة لم تطلق) أو بها (سلبا) طلقت وملكه الزوج أو (معيها فله) مع وقوع الطلاق به (رده) للعيب (ومهر مثل وفي قول قيمته سلبا) وليس له أن يطالب بعبد بملك الصفة تسليم

لوقوع الطلاق بالمعطي بخلاف ما لو قال طلقك على عبد صفة كذا فقبلت وأعطته عبدًا تلك الصفة معياله رده والمطالبة بعبد سليم لأن الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة وفي وجه في مسألة الكتاب لا يرد العبد (٣١٩) يأخذ أرض العيب (ولو قال في

التعلق بالاعطاء (عبدًا) ولم يصفه (طلقت بعبد) على أي صفة كان (الا منصوبًا في الأصح) لأن الاعطاء يقتضي التمليك كما تقدم ولا يمكن تمليك المنصوب والثاني تطلق بالمنصوب كالمملوك لأن الزوج لا يملك المعطي وإن كان مملوكًا لما سياتي فلا معنى لاعتبار ملكها له (وله مهر مثل) بدل المعطي لتعذر ملكه لأنه يؤخذ عوضًا وهو مجهول عند التعلق والمجهول لا يصلح عوضًا ولا يأتي قول بالرجوع إلى القيمة لأن المجهول لا تعرف قيمته حتى يرجع إليها ويعلم ما تقدم اشتراط الفور في التعلق بأن دون متى واقتصر المصنف على استثناء المنصوب وإن كان المشترك مثله فيها ذكر لأنه منصوب البعض ولو وصفه بصفة دون صفة السلم فأعطته بتلك الصفة طلق وله مهر مثل بدلها تقدم كقوله الماوردي (ولو ملك طلاق فقط فقالت طلقني ثلاثًا بألف فطلق الطلاق فله ألف) لأنه حصل بذلك الطلاق بمقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى

المثل ولو كان محجورًا عليه بسفه أو فليس تعين عدم الرد كإتبعين الرد لو كان الثمن أكثر في هذه الحالة والألفه الرضاه (قوله لأن الطلاق) أي في هذه لكنها صيغة معاوضة (قوله طلق) لأن المعطي يصح عليه كاله وانما يرجع للمثل لجهل صفته كما يأتي (قوله بعبد) ولو أبا موهل الخنثى كالعبد راجعه (قوله على أي صفة) كأنه تعميم لصحة الاستثناء بعده لأنه لا يكون الامن عام ولفظ العبد مطلق (قوله الامنصوبا) أي فلا تطلق أصلاً كما يشرح به المقابل والمراد أنها غاصبة له من غيرها بخلاف المنصوب منها مع غيرها نعم إن وصف في التعلق العبد بالمنصوب أو أشار إليه وقع المثل لأنه من الموضع الفاسد فيما مر (قوله لأن الزوج الخ) علم رده بما مر (قوله المشترك) ومثله كل ما لا يصح بيعه له نحو مكاتب وبنان تعلق به مال ومهرهون وموقوف واقتصر على المشترك لا مكان شمول كلام المصنف له بل يمكن شمول كلامه لجميع ما ذكر لأن فيه استيلاء بغير حق (قوله ولو وصفه) هذه مفهوم ذكر صفات السلم فيما مر وبها تم الأقسام (قوله بتلك الصفة) أي فأكثر لا بدونها فلا طلاق أصلاً كما مر (قوله وله مهر مثل بدله) وله الرضاه الا فيما مر (تنبيه) جميع ما تقدم في الحرية وتعين مهر المثل في الجميع في الأمة (قوله ولو ملك طلاق فقط) والطلاقان كالطاقة الأولى (قوله فطلق الطلاق) أو بعضها على العتد خلافاً لابن حجر أو أكثر منها (قوله لأنه حصل الخ) فالو لم يحصل ذلك فليس له الا القسط مما نطق به وإن كان المطلوب أكثر من الثلاث فالو ملك عليها الثلاث فقالت طلقني خساباً ألف فطلق واحدة فله خمس الألف وهكذا إلى الثلاث فيستحق الألف فلو فرق في الجواب في سؤالها ثلاثاً بألف وهو يملكها كقوله طلقك ثلاثاً أو واحدة بألف وانفتحت مجانا وقع الثلاث ولزمها ثلث الألف فقط فان قال طلقك واحدة بألف وفتحت مجانا وقع الثنتان دون الواحدة لأنه خالف في ابتداء الصيغة بخلاف ما قبلها وإن قال طلقك واحدة بثلاث ألف وفتحت مجانا وقعت الأولى فقط لينبئتها بها وإن عكس وقع الثلاث في المدخول بها فتأمل ذلك (قوله وقيل ثلثه) كافي الجعالة ورد بما مر من التعليل (قوله وقيل يرجع إلى مهر المثل) ظاهره وإن كان أكثر من ألف (قوله وقيل لاشئ) كافي اختلاف صيغ المعاوضات ورد بما مر (قوله لرضاهها) مع أنه يستقل بالطلاق

كون الدفع اختياراً [قوله لوقوع الطلاق بالمعطي] أي فصار كالعين في العقد [قوله عبداً] لو قال ان أعطيتني زق خرف أعطته زق خرم منصوصاً بالطلاق بمهر المثل [قوله على أي صفة كان] لو كان أبا الزوج قال الطبري رحمه الله تعالى يحتمل وجهين اهـ . قلت الظاهر الوقوع لأنه لا يملكه وهو ممن يصح عليه إياه وإن كان يعتق عليه ثم في أصل المسئلة إشكال لأن ان أعطيتني محتمل للتمليك وللإقباض فإن أريد التمليك فينبغي أن لا يقع الطلاق لعدم وجود المالك وإن أريد الإقباض وقع رجعيًا والعبد في يده أمانة قلت يجب باختيار الشق الأول ولكن لما تعذر ملكه لجهله فسد العوض ووجب مهر المثل كالو قال ان أعطيتني هذا المنصوب [قوله أيضاً على أي صفة كان] أشار رحمه الله تعالى بهذا إلى تصحيح الاستثناء لأنه لا يكون الامن عام والعبد مطلق [قوله ويعلم بما تقدم الخ] يذني أن يرجع هذا أيضاً لمسئلة التعلق باعطاء المال السالفة بل هو مراده قطعاً [قوله ولو طلبت طلاقاً بألف] .

(تنبيه) أهل المصنف ما ذكره لسقوطه من نسخة من المحرر هنا وهو قوله ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثاً وقع الثلاث واستحق الألف ولو أعاد ذكر الألف فكذا في الأظهر

(وقيل ثلثه) نوز بما يسمى على العدد المستول كالو كان ملك الثلاث فطلق واحدة (وقيل ان علمت الحال) وهو أنه لا يملك الا طلاقاً (فألف) لأن المراد والحالة هذه كمل إلى الثلاث (والا فثلثه) لما تقدم والأول نص عليه في المختصر والثاني قاله المزي والمفصل حل الأول على حالة العلم والثاني على حالة الجهل وقيل يرجع إلى مهر المثل وقيل لاشئ لأنه لم يطلق كإسأت (ولو طلبت طلاقاً بألف فطلق) طلاقاً (بما وقع بمائة) لرضاه بها

(وقيل بالنف) كالوسكت عن العوض ويلغز كالمائة موافقة لها (وقيل لا يقع) للمخالفة كالوقال أنت طالق فقلت بمائة والفرق ظاهر (ولو قالت طلقى غدا بالنف فطلق غدا أو قبله بانه) لأنه حصل مقصودها وزاد بتجمله في الثانية (بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول بالمسمى) (٣٣٠) وفي القول الآخر الظاهر بمهر المثل ووجه القطع به بأن هذا الخلع دخله شرط تأخير

(قوله وقيل بالنف) كما في الجملة إذا قيل له رد عبدى بدينار فقال أردت بنصفه فإذا رده استحق الدينار وأجيب بأن ما وقع من العامل وعد لأنه قبل وقت الاستحقاق (قوله كالوسكت عن العوض) أى هنا ورد بصريح المخالفة (قوله والفرق ظاهر) لأنه إذا بدأ كان المثل من جانبه المعاوضة والمخالفة فيها تضر وإذا بدأت هي فالمثل الجملة والمخالفة فيها لا تضر (قوله طلقى غدا) أو أن طلقى غدا فلك كذا (قوله قطعاً) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالمذهب (قوله بالمسمى) قال الزركشى الأولى بيدل المسمى أو بمثله لأن هذا الطريق مبنى على فساد الخلع فليراجع (قوله دخله شرط تأخير الخ) لأنه سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة ولذلك لو قالت إذا جاء الغد وطلقتى فلك ألف فإذا طلقها استحق ألف (قوله لأن المعاوضة لا تقبل التعليق) أجيب بأن ذلك في المعاوضة المحضة (قوله اتصال القبول) وهو كذلك وأما الدخول فأشار بالواو فيه إلى أنه لا فرق بين أن يوجد قبله القبول ولم يمنع اتصاله أو بعده ولو على التراخي وهذا في التعليق بنحو أن وأما نحو منى فلا فور في القبول ولا الدخول على نظير ما في غير هذا الموضع (قوله وقال القفال) مرجوح (قوله وظاهر العبارة) من تعلق الجار بطلقت ويحتمل تعلقه بالصحيح أو بنحو تين مقدراً فتأمله (قوله وفي المسمى وجه) وأما مهر المثل الشامل له المال فيحتمل التوقف فيه قطعاً ويحتمل عدم التوقف قطعاً وفهم العلامة البرلى الثاني (قوله والأصح في الروضة) هو المتمد (قوله تسليمه) أى المال سواء المسمى على الراجح أو مهر المثل على مقابله (قوله في الحال) ويمسكه ويتصرف فيه بما يريد

[قوله كما لو قال أنت طالق الخ] لو قال في هذا المثال فقلت بألفين لكان أنسب في توجيه هذا القول فلي تأمل [قوله ولو قالت طلقى الخ] مثله كما في الشرح الكبير أن طلقى غدا فلك ألف في اشتراط الفور [قوله وزاد بتجمله] نازع البلقنى في ذلك وقال كيف تطلق قبل الغد وقد يكون غرضها بقاء العصمة إليه واستمرار حقوقها [قوله وقيل في قول بالمسمى] أى ويكون الخلع صحيحاً وهو ما في الوجيز وهناك قول آخر بدل المسمى وهو مع قول مهر المثل مفرعان على فساد الخلع ولذا قال الزركشى الصواب تغيير المنهاج بيدل المسمى لأن القولين من الطريقة الثانية مفرعان على فساد الخلع وأما لزوم المسمى فإنه إنما يتفرع على صحته [قوله ووجه القطع الخ] قريب منه قول غيره لأنه سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة [قوله فإن اتهمته حلف] قال الزركشى لأنها لو سأله إيقاع الطلاق ناجزاً بعوض فطلقها ثم قال لم أرد جوابها بل الابتداء صدق بيمينته فهنا أولى [قوله إلى اشتراط اتصال القبول] لك أن تبحث فيه بأن الذى في حيز الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فيكون التعقيب في جملة ذلك لا في القبول فقط كما قيل بمثل ذلك في قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الخ رد على ضعيف زعم أن الفاء تفيد سبق غسل الوجه على غيره وقس عليه باقى الأعضاء [قوله بالمسمى] اقتضت عبارته عدم التردد في كون إيجاب المسمى وجهاً والذى في المحرر كما قاله الزركشى أن الواجب مهر المثل أو المسمى وفيه وجهان أو قولان ثم من هنا تعلم أن الخلع يصح تعليقه نعم لو كان الأجل مجهولاً فالظاهر وجوب مهر المثل [قوله وهو في المسمى وجه] أى أما على وجوب مهر المثل في سلم حالاً بخلاف هذا مراده فيما يظهر [قوله وجوب تسليمه في الحال] لأن الأعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضى لوقوعه في التعليق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن

الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله وهو مجهول فيكون الباقي مجهولاً والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل وقيل إن طلقها عالماً ببطلان ما جرى منها وقع رجعيًا ولا يجب مال ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعيًا فإن اتهمته حلف قال ابن الرفعة ولو طلقها بعد مضى الغد نفذ رجعيًا لأنه خالف قولها فكان مبتدئاً فإن ذكر ما لا فلا بد من القبول (وان قال إذا دخلت) الدار (فأنت طالق بألف فقلت) ودخلت طلق على الصحيح (أوجود المعلق عليه مع القبول وقيل لا تطلق لأن المعاوضة لا تقبل التعليق فيمتنع معه ثبوت المال فينتنى الطلاق المربوط به وأشار بالفاء في قوله فقلت إلى اشتراط اتصال القبول وقال القفال يحتمل أن يخبر بين أن يقبل في الحال وبين أن يقبل عند وجود الصفة (بالمسمى) كفى الطلاق المنجز (وفي وجه

أو قول بمهر مثل) لأن المعاوضة لا تقبل التعليق وإن قبله الطلاق فيؤثر في فساد العوض ويرجع إلى مهر المثل وظاهر العبارة أن المال إنما يجب بالطلاق وهو في المسمى وجه والأصح في أصل الروضة وجوب تسليمه في الحال وتبع المحرر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان وفي الروضة وأصلها وجهان ويقال قولان

و يصح اختلاعه أجنبي وإن كرهت الزوجة ذلك والتزامه المال فداء لها كالتزام المال لعنق السيد عبده وقد يكون له في ذلك غرض
 صحيح كتحليلها من سيء العشرة لها وينعها حقوقها وسواء اختلعا بلفظ طلاق أم بلفظ خلع بناء على أنه طلاق فإن قلنا إنه فسخ
 لم يصح لأن الفسخ بلا سبب لا يفرد به الزوج فلا يصح طلبه منه (وهو كاختلاعها) (٣٢١) لفظا وحكما) فهو من جانب

الزوج ابتداء معاوضة
 فيها شوب تطبيق ومن
 جانب الأجنبي ابتداء
 معاوضة فيها شوب جلة
 فاذا قال الزوج للأجنبي
 طلقت امرأتى على ألف
 في ذمتك فقبل أو قال
 الأجنبي للزوج طلق
 أمرأتك على ألف في ذمتي
 فأجابته وقع الطلاق باثنا
 بالمسمى وللزوج أن يرجع
 قبل قبول الأجنبي نظرا
 لشوب التعليق وللأجنبي
 أن يرجع قبل إجابة الزوج
 نظرا لشوب الجعالة إلى
 غير ذلك من الأحكام
 (ولو كيلها) في الاختلاع (أن
 يختلع له) كما له أن يختلع
 لها بأن يصرح بالاستقلال
 أو الوكالة أو ينوى ذلك
 فإن لم يصرح ولم ينو قال
 الغزالي وقع لها لعود منفعتها
 إليها (ولأجنبي توكيلها)
 في الاختلاع (فتخير
 هي) أيضا بين الاختلاع
 لها والاختلاع له بأن تصرح
 أو تنوى ذلك كما تقدم فإن
 أطلقت وقع لها على
 قياس ما تقدم عن الغزالي
 وحيث صرح بالوكالة عنها
 أو عن الأجنبي فالزوج

ثم إن دخلت فواضح وإن تعذر رجعت عليه بما دفعته له إن بقي وببطله إن تلف (قوله أجنبي) منه أمها
 ووليا (قوله لعنق السيد عبده) بخلاف غير العنق فلو قال بيع عبدك زيد بألف وعلى ألف أو بعهه بألف
 في مالي لم يلزم القائل شيء وإن صح البيع في الأولى لأنه لا يجوز أن يكون شيء من الثمن على غير المشتري (قوله
 فهو من جانب الخ) بيان للفظ (قوله معاوضة) إن أتى بصيغتها والافتعليق فيه شوب معاوضة ولا رجوع
 فيه كإس (قوله ومن جانب الأجنبي) سواء صيغة المعاوضة وغيرها كإس (قوله وللزوج أن يرجع الخ)
 بيان لقوله وحكما (قوله لشوب التعليق) في نسخة لشوب المعاوضة وهي الصواب (قوله من الأحكام)
 ومنها ما لو كان الأجنبي رقيقا تعلق المال بذمته يتبع به بعد العنق ولو كان سفيا وقع رجعا ولا مال ولا بد
 من الفورية في نحو أن ومن الزوج ولو في نحو متى وغير ذلك نعم يستثنى من ذلك أمور منها أن خلع
 الأجنبي عنها في الحيض حرام دونها وأن المال منه إذا كان خالعه في مرضه يحسب كله من ثلثه وأن الخلع معه
 على نحو منسوب يقع رجعا ولا مال ولو خالع زوجتيه على مال في ذمة أجنبي وقع به عليهما ومعهما لا بد
 من التفصيل والواقع بمهر المثل على كل منهما (قوله قال الغزالي) هو المتمد (قوله وقع لها) أي إن لم يخالفها
 فيما قدرته له ولا فلا فهو لا يخالف ما تقدم أنفا (قوله على قياس) هو المتمد (قوله صرح) بالبناء للجهول
 ليناسب ما بعده (قوله الموكل) وهو الزوجة في الأولى والأجنبي في الثانية وقضية ذلك أنه لا يطالب الوكيل
 وهو يخالف ما في البيع الآن يفرق بقوة التوكيل في البيع بدليل وقوع العقد له في بعض الصور (قوله
 حيث نوى الخلع له) أو أطلق وكيلها (قوله لم تطلق) فإن اعترف الزوج بالوكالة بانت ولا مال (قوله وأبوها)
 وكذا أمها كإس ولو قالت له خالع بنتي على مؤخر صداقها في ذمتي فأجابها بانت بمثل المؤخر في ذمة الأم فإن
 قالت وهو كذا لزمها ما سمت زاد أو نقص (قوله في ذلك) وإن كان وليا عليها لكونها في حجرها
 فإن اعترف الزوج بوكالته أو ولايته في ذلك فكإس يقع باثنا ولا مال (قوله أو باستقلال) أي

العوizin كذا في شرح المنهج والذي في الزركشى لأن الأعواض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض
 لا يتأخر بالتراضى وهذا تحريف فقد رأيت المسئلة في الشرح الكبير كقوله شيخنا ثم نقل عن الامام أنه قال
 لا خلاف في أن المال لا يثبت في ذمتها ما لم تتحقق الصفة فإن الطلاق يقع عند وجودها ويستحق ثبوت
 المال مقدما على حصول الفراق قال أعني الزركشى وهذا هو الوجه فإن ملك العوizin وقت واحد كما
 صرح به الرافعي في مواضع [قوله ويصح اختلاع أجنبي الخ] يؤخذ من هذا جواز بذل المال لاسقاط
 الحق من الوظيفة وإن توقف الاستحقاق على تقرير الناظر [قوله وحكما] يستثنى ما لو قال الأجنبي طلقها
 على هذا المنصوب أو أخرج أو عبد زيد فطلق فإنه يقع رجعا بخلاف نظير ذلك في المرأة وما لو سأل الأجنبي
 الطلاق في الحيض فإنه حرام بخلاف خلعها فيه ثم قضية القنينة أنه يشترط الفور وإن علق الأجنبي بمعنى
 ونحوها [قوله لشوب التعليق] فيه نظر والصواب لشوب المعاوضة [قوله حيث نوى الخلع له] مثله ما لو
 طلق وكيلها [قوله أو باستقلال] صورته خالعتك على عبدها لنفسى أو عني أو نحوه أو خالعتك على نوبها
 عني لكن لك أن تقول قد قالوا في تصريح الأجنبي بالغضب انه رجعى اللهم إلا أن يفرق بين الأب والأجنبي

(٤١ - قليوبى وعميره - ثالث)
 الخلع له (ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذبا) فيها (لم تطلق) لأن الطلاق مربوط بالمال ولم يلتزمه واحد منهما (وأبوها
 كأجنبي فيختلع بماله) أي يجوز له ذلك (فإن اختلع بماله وصرح بوكالة) عنها كاذبا (أو ولاية لم تطلق) لأنه ليس بولى
 فخلع ولا وكيل فيه (أو باستقلال فخلع بمنصوب) لأنه بالتصرف المذكور في ماله غاصب له فيقع الطلاق

بأننا ويلزمه مهر مثل وفي قول بدل المال المبدول كاتقدم أول الباب في اختلاص الأمة بعين مال السيد وان لم يصرح بشئ مما ذكر كان اختلاصها بعد أو غيره ذكر أنه من مالها مقتضرا على ذلك وقع الطلاق رجعا للحجر عليه في مالها بما ذكر كافي خلع السفينة وخروج القاضى حسين من الخلع (٣٢٢) بمغصوب وقوع الطلاق بأننا ويعود القولان في الواجب (فصل : ادعت خلعا

صرح به كما يعلم مما يأتي آنفا (قوله بأننا) أى ان لم يصرح بأنه مغصوب والواقع رجعا ولما لم كاتقدم (قوله بما ذكر) وهو الوكالة والولاية والاستقلال (قوله ذكر أنه من مالها) فان لم يذكر ذلك وقع بأننا بهر المثل وان علم الزوج أنه من مالها (قوله وقع رجعا) قال شيخنا الرملى لم يضمن الأب الدرك والواقع بأننا بهر المثل (قوله من الخلع بمغصوب) أى معها (قوله في الواجب) من كونه بدله أو مهر المثل . (فصل : في الاختلاف في الخلع أو عوضه) (قوله فيستحقه) ولا يحتاج لقرار جديد لأنه في ضمن معاوضة (قوله بآنت) ولا يرثها نعم ان أقر بما يتوقف الوقوع عليه كقبض مال لم يلزمه شئ الا بعد قبضه (قوله ولها النفقة) والكسوة وترثه (قوله فان أقام بينة) أو صدقته (قوله وان اختلفا) أى المتخالفان (قوله أو صفته) ومنها أجله وقدر أجله (قوله على مائتين) وفي عكس هذه لا تحالف (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج هنا كالم (قوله بينهما) أى البينتين (قوله بينهما) ظاهره أنها بعين أخرى غير عين التحالف (قوله ونونو يا نوحا) أى انفقنا على نيتة وقدره فان اختلفا في قدره أو نوعه أو صفته فلا تحالف ويرجع المهر المثل (قوله لا غالب منهما) قيل هو قيد للقابل فراجع (قوله فان لم ينو يا شيئا لزوم مهر مثل) وفي شرح شيخنا فان لم ينو يا شيئا لم تقدر البلد الغالب فان لم يكن لها غالب فمهر مثل وكان حتى الشارح ذكر هذا لأجل ما تقدم بقوله ولا غالب ولعله اتماذ كرقيد أولا تبعا لغيره وأسقط مفهومه هنا لأنه يتوقف على نية قدره من غير تعرض لوصفه فتأمل ذلك (قوله تحالفا) أو تصور مسئلة الأب بما لوقال خالعتك على هذا ولم يصفه بأنه لها لكن كلام المتن والشرح أعم منه خصوصا قول الشارح الآتى مقتضرا على ذلك فانه يعين التصوير الأول والأحسن بل المتعين التزام التصوير الأول وأن تقول محل الرجعى في الأجنبي اذا قال من مالها أو بهذا العبد المغصوب ولم يقل عنى أولنفسى والافيق بأننا بهر المثل كالخلع على البراءة من صداقها اذا صدر من أيها بشرط الضمان فيكون الأب والأجنبي سواء وهذا حسن ان شاء الله تعالى والله أعلم [قوله كأن اختلعا بعد الخ] مثل هذا ما لو اختلعا الأب على صداقها أو على البراءة منه ولم يصرح بضمين (تنبيه) قولهم في هذه المسائل بما لها قال الامام علم الزوج بذلك كذا الأب له هذا محصل ما في التكملة لكن في الصحيح لو اختلع أبوها بما لها ولم يذكر نيابة ولا استقلال ولا أنه من مالها نفع بمغصوب وان علم الزوج أنه من مالها في الأصح [قوله وخروج القاضى الخ] فرق الأول أن الزوجة تبذل المال لتبصر منفعة البضع لها والزوج لم يبذل المال لها مجانا فلزمها المال والأب متبرع بما يبذله لا يحصل له فيه فائدة فاذا أضاف الى مالها فقد صرح بترك التبرع وبني بغوى على الفرق أن الأجنبي لو خالع على مغصوب أو غير مال يقع رجعا (فصل : ادعت خلعا الخ) [قوله وان قال طلقك بكذا الخ] قال الزركشى صورة المسئلة أن يقر أن المال مما يتيم الخلع بدون قبضه فان أقر بأنه خالعا على تجهيل شئ لا يتم الخلع الا بقبضه لم يلزمه شئ الا بدفعه قاله الشاشى في مختصر البويطى اه ومثال ذلك فيما يظهر أن يقول طلقك على اعطاء ألف فتقول مجانا [قوله لزم] أى واحتمل ذلك فيه لأنه ليس معاوضة محضة بخلاف البيع [قوله للجهالة في اللفظ] كما أن البيع لا يصح بذلك .

فأنكر صدق بيمينه) اذ الأصل عدمه فان أقامت به بينة رجلين قضى بها ولا مال لأنه ينكره الا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردى (وان قال طلقك بكذا فقالت) طلقتنى (مجانا بآنت) بقوله (ولا عوض) عليها اذ الأصل عدمه فتصدق بيمينها في فيه ولها النفقة فان أقام بينة به أو شاهدا وحلف معه ثبت كماله في البيان (وان اختلفا في جنس عوضه أو قدره) أو صفته كأن قال خالعتك على دنانير فقالت بل على دراهم أو قال على مائتين فقالت بل على مائة أو قال على صحاح فقالت بل على مكسرة (ولا بينة) لواحد منهما (تحالفا) كالتيبايعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به ثم يفسخا أو أحدهما أو الحاكم العروض وتبين (ووجب مهر مثل) لأنه المراد فان كان لأحدهما بينة عمل بها أو لكل منهما بينة سقطتا وفي قول يقرع بينهما وان اختلفا في عدد الطلاق كأن قالت سألتك

ثلاث طلقات بألف فأجبتنى وقال بل سألت واحدة بألف فأجبتك تحالفا ووجب مهر مثل والقول في عدد الطلاق الواقع قوله بيمينه (ولو خالع بألف ونونو يا نوحا) من نوعين مثلا بالبدل لا غالب منهما كدراهم فضة أو فلوسا (لزم) الحاقا للنوى باللفظ (وقيل) لزم (مهر مثل) للجهالة في اللفظ ولا عبرة بالنية فان لم ينو يا شيئا لزم مهر المثل جزما (ولو قال أردنا) بالألف (دنانير فقالت بل دراهم) فضة (أو فلوسا) ويعرف كل منهما مراد الآخر بالقرينة (تحالفا على الأول) الأصح وهو لزوم النوى كاللفظ لأنه يرجع الى الاختلاف في جنس

العوض (ووجب مهر مثل بلاتحالف في الثاني) لما تقدم فيه (والله أعلم) (كتاب الطلاق) (يشترط لنفوذ التكليف) في المطلق أى أن يكون مكلفاً فلا ينفذ طلاق الصبي والمجنون قال المصنف زيادة على الرافى وغيره (الا السكران) أى فانه ينفذ طلاقه كما سيأتى وهو غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا وغيرهم في كتب الأصول قال ومرادهم أنه غير مخاطب حال السكر ومراردا هنا أى حيث لم يستثن أنه مكلف بقضاء العبادات بأمر جديد انتهى وانتفاء تكليفه لا انتفاء الفهم الذى هو شرط التكليف فلا تصح منه الصلاة ونفوذ طلاقه من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما قاله النزلى في المستصفي وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذى استند اليه الجوينى وغيره في تكليف السكران بأن المراد به من هو فى أوائل السكر وهو المنقضى لبقاء عقله (ويقع) الطلاق (بصريه) بلانية

لأن كلا منهما كذب على الآخر فان تصادقا فلا طلاق فان كذب أحدهما على الآخر بانت ولا مال فان لم يكن تصديق ولا تكذيب بانت بغير مثل ولا تحالف على الأول الأصح ويوجب مهر مثل (قائدة) أخذ السبكي وغيره من هذا طلع هنا أنه يصح إسقاط صاحب وظيفة حقه لا غيرها بعوض وبذلك العوض وله التصرف فيه لكن لو لم تحصل له الوظيفة بأن قرر الحاكم فيها غيره لأن له ذلك رجع على الفارغ بما دفعه وإن أبرأه منه لأنه كان على ظن الحصول ولم تحصل ونقل عن شيخنا الرملى أن لمن أسقط حقه أن يرجع فيه قبل التقرير وفيه نظر وعن العلامة العبادى أن الباذل لا يرجع بموضه إلا ان شرط الرجوع وفيه نظر أيضا فراجع ذلك وحره . (كتاب الطلاق)

قال القاضى والامام لفظ جاهلى جاء الشرع بتقريره فهو ليس من خصائص هذه الأمة وهو لغة حل القيد كالطلاق وشرعا حل قيد النكاح بلفظ طلاق أو نحوه وعرفه النووي بقوله تصرف بمالك للزوج محدثه بلا سبب فيقطع النكاح وتزويجه الأحكام الخمسة فواجب كطلاق المولى أو الحكمين كما مر وحرام كطلاق البدعة ومندوب كطلاق عاجز عن القيام بحقوق الزوجية أو من لا يميل إليها بالكلية أو بأمر أحد الأبوين لغير تعنت ومكره لما خلا عن ذلك وأشار الامام الى المباح من لا تسمع نفسه بمؤتها لعدم ميله إليها مالا كاملا (نفيه) من المندوب طلاق سيئة الخلق بحيث لا يصبر على عشرتها لا مطلقا لأن عدم سوء الخلق محال كما أشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله الصالحة في النساء كالقربان الأعصم أى الأيضا الجناحين أو الرجلين أو أحدهما (قوله يشترط لنفوذ) أى ولو بتعلق التكليف في المطلق فهو أحد أركانه الخمسة وباقيها الزوجة والصيغة والولاية والقصد وستأتى (قوله وهو غير مكلف) فهو مستثنى من المفهوم (قوله بأمر جديد) وهذا لا يخالف ما قبله لأن هذا تكليف فى المسأل لا فى الحال الآن يقال نزل منزلة المكلف (قوله لا انتفاء الفهم) لوصوله الى حالة يخرج بها عن التمييز قال الشافعى رضى الله عنه وهو الذى اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم ومرجه فيه العرف وهذا انما يحتاج اليه فى غير المتعدى أو فى التعليق على المسكر لأنه هنا مؤاخذ مطلقا لتعديده بما أزال عقله من دواء أو شراب أو غيرهما ولو بالقاء نفسه من نحو شاطئ (قوله ونفوذ طلاقه) وغيره من سائر تصرفاته له وعليه كإسيان فى محله (قوله من قبيل) أى من جهته بط الأحكام كوقوع الطلاق (قوله بالأسباب) كالتلفظ بالطلاق فلا يعتبر فيها تمييز ولا تكليف (قوله وأجاب الخ) لا حاجة لهذا الجواب فان الخطاب واقع حالة الصحو قبل وقت السكر لا فى حالته فان قيل الخطاب يثنى قبل فعله مخاطب به حال فعله قلنا ان دامت أهليته والا فلا لأنه يرد عليه نحو النائم ولأنه يلزم عليه بطلان الجواب من أصله فتأمل (قوله المنشى) بنون فوقية فخجمة من النشأة أى الطرب وهذه أول حالاته الثلاثة والثالثة أن يسقط كالمغشى عليه والثانية بينهما وسيأتى ذلك فى كلام الشارح (قوله بصريه) وهو ما لا يحتمل غير حل عصمة النكاح ولا بد فيه وفى الكناية أن يتلفظ بحيث يسمع نفسه وغير ذلك مما يأتى (قوله بلانية) أى لا يقاؤه والأولى لارادته فلا يثنى ما يأتى من اعتبار قصد اللفظ لمعناه

(كتاب الطلاق)

هو تصرف بمالك للزوج يحدته بلا سبب فيقطع النكاح [قوله أى فانه ينفذ] هذا يعلم به أن الاستثناء من مفهوم المتن فتأمل [قوله لم يستثن أنه] راجع لقوله ومرادنا [قوله بلانية] أى بلانية الإيقاع بخلاف الكتابة أما قصد اللفظ فلا بد منه ليخرج سبق اللسان قالوا ولا بد أيضا من قصد اللفظ لمعناه قال الزركشى ليخرج الجهى اذا قلن كلمته وهو لا يعرفها اهـ ولك أن تقول المازل يقع عليه وهو لم يقصد اللفظ لمعناه وورد بأنه استعمال اللفظ فى معناه ولكن لم يقصد الإيقاع وليس بشرط فى الصريح كما سلف قال الزركشى

(قوله فصريحه الطلاق) أى ما اشتق منه وكذا ما بعده ويضاف اليها ما مر في الخلع وما يأتي في غير الطلاق ونحو
نعم في جواب أطلقت زوجتك والعبرة في الكفار أى في الصريح بما يعقدون صراحته وإن خالف ما عندنا
ما لم يترافعا إلينا (قوله لو رودهما) فأخذ الصراحة على المعتمد ورود اللفظ في الكتاب أو السنة أو إشتهاره
مع ورود معناه في ذلك سواء تكرر أو لا وبذلك يعلم أن أنت على حرام من الكناية كما قاله النووي وإن اشتهر
في الطلاق وسيأتي قريباً (قوله وفارقوهن بالمعروف) التلاوة أو فارقوهن بمعروف فعله من تحر يف الشارح
(قوله كما قلتك) فلا بد من إسناد اللفظ للمخاطب أو عينه أو ما يقوم مقامها (قوله وأنت طالق) والطلاق
لازماً أو واجب على ويلزمني الطلاق ويلزمك الطلاق عليك الطلاق وطلقك الله أنت نصف طالق وأنت
طالقان وطوائق ويقع واحدة فقط ويقع في أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب ثلاث على المعتمد وقيل لا يقع
شيء لمنع الثلاث في بعض المذاهب فإن لم يقل ثلاثاً وقع واحدة فإن أراد طلاقاً اتفقت عليه المذاهب رجع إلى
ذلك وفي بعض نسخ شرح شيخنا مخالفة لذلك فليراجع وابدال الطاء مشاة كناية على المعتمد ولولم يكن
لفظه وكذا الطلاق فرض أو لزمني كناية على المعتمد (تنبيه) المعتمد في على الطلاق أنه صريح وفي
البحر عن المزني أنه كناية وفي فتاوى ابن الصلاح عدم الوقوع به وإن نوى لأنها صيغة يمين أو نذر ومنه في
المطلب عن الطومسي تلميذ ابن يحيى صاحب الفزالي ومشي عليه ابن المقرئ ومحمده في روضه وعلى الفراق
وعلى السراح كناية بخلاف وعلى الطلاق ما أفعل كذا معاني على الفعل وأما نحو على الطلاق من فرسى
مثلاً فهو كالاستثناء وسيأتي وأما الطلاق ما فعلت كذا أو فعلته ونحو ذلك فلغو كما مر الإشارة إليه (قوله
بفتح الطاء) أى مع فتح اللام المشددة أمام كسر هاء كناية (قوله لأن الوارد الخ) تقدم ما يعلم منه رد هذا
من أنه يكتفى فيما اشتهر ورود معناه (قوله وترجة الطلاق) أى ما اشتق من لفظه صريحاً من لفظ السراح

وصريح الطلاق كناية في حق المكروه أن نوى وقع والا فلا [قوله وبكناية] احتجوا على ذلك بقوله صلى
الله عليه وسلم للعائدة ألحقى بأهلك واحتج بعضهم على عدم الوقوع عند فقد النية بقول كعب بن مالك رضى
الله عنه ألحقى بأهلك وكونى عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الأمر حيث لم تطلق منه لعدم النية ولو نكحكم
سراً بحيث لم يسمع نفسه فقلاً قولين من غير ترجيح ورجح النووي في زوائد الروضة عدم الوقوع [قوله
وغیره] الضمير فيه راجع لقوله معنى [قوله لاشتهاره الخ] قال الزركشى الأشبه أنه يفيد ذلك من حيث
الوضع العرفي لا اللغوي (تنبيه) قال الماوردي كل ما كان عند المشرى صريحاً في الطلاق أجرى عليه
حكم الصريح وإن كان كناية عندنا وكذلك كل ما كان كناية عندهم يعطى حكمها وإن كان صريحاً عندنا
لأن عقودهم تلحق بمعتقدهم فكذا طلاقهم [قوله والسراح] قال الأزهرى هو اسم وضع موضع المصدر
يقال سرحت الناقة إذا أرسلتها أقول وظاهر أن الطلاق كذلك [قوله وفارقوهن بالمعروف] فيه أن
التلاوة أو فارقوهن بمعروف [قوله والثاني أنهما كنيان] قديراً بـ لو أسلم على أكثر من أربع نسوة
ثم قال لواحدة فارقتك فانه فسخ لاطلاق على الأصح [قوله وأنت طالق ومطلقة] لواقصر على الخبر أو
المبتدأ أو حذف حرف النداء قال الزركشى فقتضى كلامهم عدم الوقوع وإن نوى وقد صرح به القفال في
طائى اه وقوله وأنت مفارقة الخ يعنى إذا قلنا بالمشهور السابق فهذه صريحة على الأصح وقوله بعد وأنت
فراق مطلق على قوله فارقتك الخ [قوله كقوله الخ] عبارة الزركشى لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل
حتى صار ظاهراً فيه [قوله ويقاس بما ذكر فارقتك الخ] المراد بما ذكر قوله طلقك الخ إلى قوله في الأصح
الصريح منقاس على الصريح والكناية منقاسة على الكناية [قوله فهما صريحان] أى على المشهور
[قوله وترجة الطلاق الخ] يحتمل أن يراد الطلاق من حيث هو لا خصوص لفظه فيوافق ما في المحمد

وبكناية بنية) والكناية
ما تحتل معنى الصريح
وغیره (فصريحه الطلاق)
لاشتهاره فيه لغة وشرعا
(وكذا الفراق والسراح
على المشهور) لو رودهما في
القرآن بمعناه قال تعالى
وصرحوهن سراحاً جيلاً
وقال وفارقوهن بالمعروف
والثاني أنهما كنيان
لأنهما لم يشتهرا إشتهار
الطلاق ويستعملان فيه
وفي غيره ومثال لفظ الطلاق
(كطلقتك وأنت طالق
ومطلقة) بفتح الطاء
(وباطلاق لا أت طلاق
والطلاق في الأصح) لأن
المصادر إنما تستعمل في
الأعيان توسعاً فيكونان
كنيائين والثاني أنهما
صريحان كقوله ياطلاق
ويقاس بما ذكر فارقتك
وصرحتك فهما صريحان
وأنت مفارقة ومسرحة
وبامفارقة وبامسرحة فهى
صريحة وقيل كناية
لأن الوارد في القرآن من
اللفظين الفعل دون الاسم
بخلاف الطلاق قال تعالى
والمطلقات يتربصن وأن
فراق والفراق وسراح
والسراح فهى كنيائين في
الأصح (وترجة الطلاق

بالجمية صريح على المذهب) شهرة استعمالها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها والطريق الثاني وجهان أحدهما أنها كناية
اقتصار في الصريح على العربي لوروده في القرآن وتكرره على لسان حملة الشرع (٣٢٥) (وأطلقتك وأنت مطلقة) يكون

الفراق بل هما كناية على المعتمد عند شيخنا (قوله بالجمية) هي نه يشقيه أي أنت مطلقة كإسياني
(قوله صريح) ولو من يحسن العربية (قوله بسكون الطاء) شمل فتح اللام وكسرها فراجع
(قوله بالضم) صوابه بالرفع لأنها حركة وأعراب المحكي الجملة وقول ابن حجر كشيخنا إنها حركة حكاية
غير مستقيم وذكره لدفع توهم أن اشتها لفظ الطلاق يكون كاشتها لفظ الحلال وهو فاسد لأنه مثال
له (قوله أنت على حرام) أو أنت حرام على أو الحرام يلزمي أو لازم لي أو على الحرام أو حرمتك أو على
الحلال أو عكسه أو الحلال يلزمي أو لازم لي أو نحو ذلك (قوله قلت الأصح أنه كناية) وهو المعتمد كما مر
(قوله وتكرره) قد مر أنه غير قيد (قوله وكنايته) وهي المبتدأ والخبر على المعتمد كانت بائن لابائين
وحده ويكنى اقتران النية بجزء من ذلك (قوله بتلة) بموحدة ففوقية وكذا مثله بمثله من مثله به جده
(قوله بائن) أو بائنة وإن كان خلاف الأصح وإن زاد على ذلك بينونة لاعتلين بعدها (قوله وقيل الخ) فيه
اعتراض على المصنف ولم يحمل كلامه على ما لا خلاف فيه للتلاخاف ما قبله وما بعده (قوله الحق) بفتح
الهمزة وكسر الحاء وعكسه (قوله بفتح السين الابل) وبكسرها الجماعة من الظباء والقطا وهو كناية أيضا
(قوله أو نحوها) منها تقضى تسترى برئت منك الزمي الطريق أو الزمي أهلك لاحاجة لي بك أو فيك أنت
وشأنك أنت ولية نفسك سلام عليك أو السلام عليك كلى اشر في على المعتمد فيهما
بارك الله لك وهب لك لأهلك مثلا أو أوقعت الطلاق في قبضك أنت طلاق أو الطلاق أو نصف طلاق أو كل
طلاق على المعتمد طلقت نفسي منك أو طالق أو بائن وإن لم يقل منك فيهما أشركتك مع فلانة وقد طلقت
منه أو من غيره ومنهما لو قالت له أنا مطلقة فقال ألف مرة فهو كناية في الطلاق والعدد وما لو قيل له هي طالق
فقال ثلاثا وما لو طلعت منه الطلاق فقال اكتبوا لها وما لو قال امرأة زيد واصله زيد أو امرأة من في
الطريق وهو فيها طالق إن أراد نفسه والافقرو ومنها أنت كالمينة أو الكلب أو الكلبة أو الدم أو الخنزير
وليس منها نحو نأى ارقدى انظرى اسمى ما أنت في بيتي قومي اقبدي اغزلى اقربى اسقبنى أطعميني

ويحتمل أن ير يدخول لفظه فيوافق ما صححه في الروضة من أن ترجمة الفراق والسراح كناية والفراق
اشتها لفظ الطلاق في كل لغة قاله الزركشي [قوله صريح] وإن أحسن العربية [قوله وأنت مطلقة]
لو قال أنت أطلق من امرأة فلان وكانت مطلقة قال الزركشي فالظاهر أنه كناية نحو أنت أزني من فلان
[قوله على حرام] راجع لقوله كالحلال أو حلال الله على [قوله لأن الصريح الخ] زاد غيره والافق
فرق بين الفراق والبينونة قال الزركشي ومثل هذا على الحرام الحرام يلزمي وأما على الطلاق ففي البحر
عن المزي أنه كناية وفي شرح السكافية للصيمري أنه صريح وأقضى ابن الصلاح بعدم الوقوع لكونها
صفة يمين وكذا حكى في المطلب عن الطوسي تلميذ ابن يحيى صاحب الغزالي أنه كان يفتى بعدم الوقوع
وإن نوى في قول القائل الطلاق يلزمي لأنه التزام ما لا يلزمه وكان يقول الطلاق وضع لحل النكاح
للإيمين قال الزركشي بعد حكاية ذلك وألحق الوقوع لاشتها في معنى الطلاق وكأنه لم يشتهر له في ذلك
الزمان ونقل في شرح البهجة أن الرافعي في كتاب الإيمان والنووي في النذر جزأ بالصراحة في الطلاق
لازم لي [قوله كأن خلية] فعيلة بمعنى فاعلة [قوله بتلة] منه النهى عن التبطل [قوله بائن] ولو
عقب ذلك بينونة لا تحل لي أبدا [قوله أو نحوها] قال الزركشي الضابط أن يكون للفظ اشتها قريب

فار بك) أي خليت سبيلك كما يحل العير في الصحراء وزمامه على غار به وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرى كيف يشاء (لائده
سربك) أي لا أهتم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء الابل وما يرعى من المال وأئده أزجر (أعزني) بمحملة ثمزى أي من الزوج
(أعزني) بمحملة ثمزى أي صبري هاربة بالزوج (دعيني ودعيني) لأنك مطلقة (أو نحوها) كتجردي أي من الزوج وتزودي أي زوجي

(والاعتاق كناية طلاق وعكسه) لا شترأ كهما في ازالة الملك فاذا قال لزوجته أعتقتك أو أنت حرة ونوى الطلاق طلقت وإذا قال لعبد طلقك ونوى العتق عتق (وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه) وإن اشتركا في افادة التحريم لأن تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه (ولو قال) لزوجته (أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقا أو ظهارة حصل) أى المنوى لأن الظهار يقتضى التحريم الى أن يكفر بجاز أن يكفى عنه بلحرام والطلاق سبب المحرم وهذا الطلاق رجبى وانوى فيه عددا وقع مانواه (أو نواهها) أى الطلاق والظهار معا (تخيرو ثبت ما اختاره) منهما (وقيل) الواقع (طلاق) لأنه أقوى بأزالته الملك (وقيل ظهار) لأن الأصل بقاء النكاح ولا يثبتان جميعا لأن الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعى بقاءه (أو تحريم عينها) أو فرجها أو وطئها (لم تحرم) عليه (وعليه كفارة يمين) كما لو قال ذلك لأمنه أخذا من قصة طرية لما قال رسول الله

أحسن الله جبرك وأحسن الله عزاءك تعالى ما أحسن وجهك أنامعند منك لا أستبرى منك رحي أغناك الله أكثر الله خيرك أكثر الله مالك بارك الله فيك أو عليك أو في جوابك زوجة فلا يقع الطلاق بشئ من هذه وإن نواه لأنه قصد اللفظ بما لا يفيد كباقي (قوله والاعتاق) أى صريحه وكنايته كناية طلاق وعكسه أخذا من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نقاداً في موضوعه كان كناية في غيره لأن لفظ الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا نقادله في حل الملك إذا استعمل في الأمة فكان كناية فيه وكذا لفظ العتق صريح في بابه ولا نقادله إذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها فالمراد بموضوعه وفي غيره ما استعمل فيه وهذا في الصريح ولا يحتاج الى تعليل في الكناية لبقائها على أصلها ويستثنى من كناية الطلاق ما لو قال لعبد اعتد أو استبرى رحك أو نحو ذلك فلا عتق وإن نواه وكذا لو قال لأمنه أنامك حر أو أعتقت نفسي منك (قوله وعكسه) عطف على الجملة في خبر النفي أى وليس الظهار كناية الطلاق وقيل عكسه مبتدأ خبره محذوف أى كذلك (قوله لأن تنفيذ كل الخ) فيه إشارة الى أنه من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ووجد نقاداً في موضوعه لا يكون كناية في غيره لأن الطلاق صريح في تحريم الزوجة وإذا استعمل فيها بمعنى الظهار فقد استعمل فيها فيه نقاد فلا يكون كناية لئلا يلزم عدم طلاقها إذا لم ينو وهو باطل كما مر وحيث خرج الصريح عن أن يكون كناية فالكناية أولى (قوله ونوى) فهو كناية على الأصح مع لفظ على وقطعا مع عدمها كما تقدم وتقدم أيضا ما هو مثله من ألفاظ الحرام أو الحلال (قوله جميعا) ظاهره يشمل ما لو نواه معا أو مرتبا وهو في الأول واضح ولا تخيير في الثاني على ما استدل ان سبق الظهار وقعا معا وهو غير عائد على ما يأتي وإن سبق الطلاق وكان باثنا لفا الظهار والاتوقف على الرجعة (قوله أو تحريم عينها) أو رأسها أو يدها أو نحو ذلك لم تحرم وعليه كفارة إن كانت حلالا وإن حرم وطؤها كحائض وقضاء فإن كانت حراما عليه كرجعية أو أجنبية أو مجوسية ومعتدة عن شبهة فلا كفارة قال شيخنا ومثل ذلك في لزوم الكفارة إذا لم ينو به الطلاق ما لو قال أنت كاليتة أو الدم أو الخنزير أو الخمر أو الكلب ثم في مرة رجع عن لزوم الكفارة ثم في مرة رد فيها (قوله أو فرجها أو وطئها) وهو حلال له والا كحائض ونفساء وصائمة ونحوها فلا كفارة (قوله وعليه كفارة يمين) أى مثلها لأنه ليس يميناً ولا تعدد وإن تعددت الزوجة إذا ان تعدد اللفظ ولم ينو التأكيد بالكل أو البعض (قوله كما لو قال الخ) فهو قياس للجامع تحريم الحلال كفى الآية (قوله قصة مارية) جاريته صلى الله عليه وسلم القبطية حين واقعها صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة بالفرقة ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا ومن الكناية أحلتك وتقنى وتسترى والرمى الطريق ولا حاجة لي فيك وأنت وشأنك ولك الطلاق وعليك الطلاق وكلى واشترى دون أغناك الله واقعدى واغزلى وقرى وما أحسن وجهك ونعمالى واقربى واسقنى وأطعمنى وأحسن الله عزاءك وزودبنى ونحو ذلك مما يحتمل الفراق بتعسف [قوله وعكسه] قال الزركشى هو عطف على الجملة ومرجع الضمير مضمون الجملة السابقة المفهوم منها قبل النفي أى وعكس كون الطلاق كناية في الظهار وكذلك [قوله أنت على حرام] ذكر الرافعى في الظهار أن هذا أمر مكروه ثم مثل ذلك في الحكم رأسك أو فرجك على حرام [قوله معا] احتراز عما لو نواه ما رتب فقد قال ابن الحداد إن قدم الظهار وقعه بعده الطلاق وإن قدم الطلاق وكان باثنا فلا يقع الظهار بعده أو رجعا فان راجع وقعه والا فالطلاق فقط وجعله الشيخ أبو على مثل المعية ومثلى عليه شيخنا في شرح المنهج . قلت وكله مبنى على أن النية في الكناية لا يعتبر اقترانها بكل اللفظ ثم رأيت في نسخة من الشرح التعبير بجميعا بدل معا وعلى ذلك فالشارح ما شى على كلام أبى على وهو المرجح في الروضة [قوله وعليه كفارة يمين] أى كفارة مثل كفارة اليمين لأن هذا اللفظ يمين لما تقرر أنها لا تنعقد الا باسم الله أو صفته سبحانه ولهذا تجب الكفارة من غير توقف على الوطء كإسائتى في كلام

صلى الله عليه وسلم هي على حرام زل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى أن قال قد فرض الله لكم تحمة إيمانكم أي أوجب عليكم كفارة إيمانكم والأصح أن وجوب الكفارة لا يتوقف على الوطء وقيل يتوقف عليه كاليمين على ترك الوطء (وكذا) عليه كفارة يمين (إن لم تكن نية في الظاهر والثاني) ذلك (٣٢٧) اللفظ منه (لغو) فلا كفارة عليه وقد

تقدم أن أنت على حرام ونحوه إذا اشترى عند قوم للطلاق كان صريحا فيه عندهم على أحد الوجهين فإذا نوى به على هذا الوجه غير الطلاق لغت نيته وتعين الطلاق (وإن قاله) أي أنت على حرام أو نحوه (لأتمته ونوى عتقا ثبت) أو طلاقا أو ظاهرا لغا إذا لا مجال له في الأمة (أو تحريم عينها أولا نية) له (فكالزوجة) فيما تقدم فلا تحرم عليه ويلزمه كفارة يمين قطعا في الأولى وعلى الظاهر في الثانية وقيل قطعا لأن الأمة هي الأصل في ورود الآية السابقة (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلغو) لأنه غير قادر على تحريره بخلاف الزوجة والأمة فإنه قادر على تحريرهما بالطلاق والعتق (وشروط نية الكناية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله) وينسحب ما بعده عليه وقيل يكفي بأخوه لأنه وقت الوقوع فلا تقدمت أو تأخرت لغت قطعا وفي أصل الروضة لو اقترنت بأول اللفظ دون آخره أو عكسه

على فراشها وكانت غائبة فلما جاءت وعلمت بذلك شق عليها فقالت يا رسول الله في نوبتي وفي بيتي وعلى فراشي فقال لها مسرا البهاهي حرام على فتزلت الآية ولفظه صلى الله عليه وسلم بذلك يدل على جوازه وهو كذلك على المعتمد لكنه مكروه وهل كفر صلى الله عليه وسلم قال مقاتل نعم بعثت رقية مؤمنة وقال الحسن لم يكفر لأنه مغفوره (قوله) وإن قاله لأتمته ونوى عتقا ثبت) سواء كانت حراما عليه أو حلالا له حرم وطؤها عليه أولا (قوله) أو تحريم عينها) ونحوها مما مر أي وهي حلال له حرم وطؤها فيدخل الحائض والنفساء والمحرمة والصائمة وخرج نحو المجوسية والزوجة والمعتدة عن شبهة مثلا والمرتدة فلا كفارة فيهن فإن نوى تحريم وطئها فلا كفارة أيضا في الحائض ونحوها عما ذكره إمام حلاله كإمساك (قوله) فكالزوجة أي في الخلاف والحكم كما أشار إليه وقد أشار أيضا إلى اعتراض عليه بأن هنا طريقا قطعيا في الثانية وألحق فيها التعبير بالذهب (قوله) لأنه غير قادر على تحريره) ولم يلتفتوا إلى تحريره بنحو بيع أو وقف لا يمكن الانتفاع به بنحو عارية أو إجارة (قوله) بخلاف الزوجة والأمة) يفيد أن ما عداهما من الأموال أو غيرها سواء فلو قال لاسمأة أو لرجل أنت حرام على فلغو فإذ كره المصنف مثال ولا كفارة في جميع ذلك (قوله) ورجع في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا المعتمد الاكتفاء بجميع ما ذكره وبغيره فيكفي اقترانها بجزء من المبتدأ والخبر وهما أنت أو زوجتي أو فلانة بآئن مثلا ويصدق يمينه في عدم نيته وكذا وائرته ويحلف على نفي العلم بالامكان اطلاعه عليها فإن نكل حلفت هي أو وائرته الماذكر ولو أتى بكناية ثم بعد العدة طلقها ثلاثا ثم ادعى أنه نوى وقت ذكر الكناية لم يقبل لأنه يقتضي رفع التحليل اللازم بالثلاث وهو حق الله تعالى (قوله بطلاق) خرج محل الطلاق كالإشارة إلى إحدى زوجتيه بالطلاق وخرج غير الطلاق كإفشاء وأمان حرني فيعتد بها فيهما (قوله) فهي لا تنقصد للأفهام أي من الناطق إلا نادرا لقرينة عرفية كإمساك (قوله) ويعتد بإشارة أخرى) ذكرنا أو أنتي وإن قدر على الكتابة (قوله) وغيرهما) من العقود في الأول ومن الحلول في الثاني أو المراد الأعم كإقرار ودعوى وإفشاء لأنه يعتد بها في كل الأحكام إلا في الصلاة فلا تبطل بها وشهادة فلا تصح بها وحث فلا يحنث بها إذا حلف أن لا يتكلم مثلا وتقدم أن إشارته إلى القرآن مع الجنابة فيها خلاف ومال شيخنا كالخطيب إلى الحرمة وفيه نظر ولذلك لم يوجبوها عليه للعاجز عن قراءة الفاتحة

الشارح وقوله كما لو قال الخ يعني أن النص ورد في الأمة وقسنا عليها الحرمة [قوله تحمة إيمانكم] أي تحليلها وهو محل ما عقدته بالكفارة قاله البيضاوي [قوله] وكذا إن لم تكن نية [أي لعموم قصة مارية رضي الله عنها ولا يشكل كونه صريحا في الكفارة بصحة صرفه إلى الطلاق أو الظاهر كما سلف لأن وجوب الكفارة حكم رتبة الشرع على التلفظ بهذه الصيغة وليس مدلول اللفظ وإطلاق الصراحة هنا يجوز [قوله] فلا كفارة عليه [كفوا ليمين] [قوله] وقد تقدم الخ] غرضه من هذا أن مسألة المأثنتين هنا محلها فيما لم يشتر لأن كلام المحرر [قوله] فكالزوجة [قيل] فيه نقدان الأول أنه يوهم اتحاد الخلاف وليس كذلك كما يعلم من كلام الشارح الثاني أنه يفهم أن الحرمة أصل في الباب والأمة مقبسة عليها والأمس بالعكس [قوله] بكل اللفظ [أي لفظ الكناية وهو بائن من قولك أنت بائن وإنما اشترط لأن جزء اللفظ غير مستقل بالإفادة [قوله بطلاق] كأنه احتز به عن الإشارة للمحل ففي التكملة قضية كلام الروضة أنه لو قال امرأتى طالق وأشار لواحدة من زوجتيه الجزم

طلقت على الأصح ورجع في الشرح الصغير في اقترانها بأوله وقوع الطلاق (وإشارة ناطق بطلاق) كأن قالت له طلقني فأشار بيده أن اذهب (لغو) لأن عدوله عن العبارة إلى الإشارة يفهم أنه غير قاصد للطلاق وإن قصد بها فهي لا تنقصد للأفهام إلا ظهرا (وقيل كناية لحصول الأفهام بها) في الجملة (ويعتد بإشارة أخرى في العقود) كالبيع والنكاح وغيرها

(والحلول) كالطلاق والعنق وغيرهما للضرورة (فان فهم طلاقها بكل أحد فصرحة وان اختص بفهمه فظنون) أي أهل القطنه والله كاد
(فكناية) تحتاج الى النية ومنهم من أوقع الطلاق بأشارته المفهمة نوى أولم ينو وليس في الشرحين ولا في الروضة ترجيح لواحدة من
المقاتلين وما ذكر في الطلاق يقال (٣٢٨) في غيره (ولو كتب ناطق طلاقا) كأن كتب زوجتي طالق (ولم ينو فلفو)

وتكون كتابته لتجربة
القلم أو المداد أو غير ذلك وفي
وجه أن الكتابة صريحة
كالعبارة يقع بها الطلاق
(وان نواه فلا يظهر وقوعه)
لأن الكتابة طريق في
افهام المراد كالعبارة وقد
اقتربت بالنية والثاني لا يقع
لأنه فاعل والفعل لا يصلح
كناية عن الطلاق كالم
أخرجها من بيته ونوى
الطلاق وقطع قاطعه - ون
بالأول وآخرون بالثاني
وهما في الغائب والحاضر
لأن الحاضر قد يكتب الى
الحاضر لاستحيائه منه أو
غير ذلك وقيل هما في الغائب
وكتابة الحاضر لغيره قطعا
لأنها على خلاف الغالب
وقيل هما في الحاضر وكتابة
الغائب كناية قطعا
ويتحصل من هذا الخلاف
للمختصر ثلاثة أقوال أو
أوجه ثالثا أنها كناية في
حق الغائب دون الحاضر
ويجوز الخلاف في غير
الطلاق مما لا يحتاج إلى
القبول كالاعتاق والبراء
والعفو عن القصاص وما
يحتاج إلى القبول فيه على
وقوع الطلاق وجهان

(قوله الفطنة والله كاد) هو من عطف العام وهو المراد هنا إذا الفطنة حدة الكاد التي هي جودة الفهم (قوله
فكناية) وتعرف نيتها بأشارة أخرى أو كناية وإن لم يفهمها أحد فلفو قطعا كما هو صريح كلام الشارح
خلاف ابن حجر (قوله ومنهم الخ) فيه اعتراض على المصنف (قوله يقال في غيره) أي مما تقدم مما عدا الثلاثة
المستثناة فيما تقدم (قوله وفي وجهه) فيه اعتراض كما مر (قوله وإن نواه فلا يظهر وقوعه) وفارق لإشارته
باختلافها باختلاف الأحوال والأشخاص وبما ذكره الشارح فيها (قوله والثاني) هو مخرج من الرجعة
حيث لا تحصل بالفعل كالوطء وتقدم أنه لا يجوز نسبة المخرج إلى الامام الشافعي رضي الله عنه فكلام المصنف
معتز من وجهين كما يأتي (قوله ثلاثة أقوال) نظرا للأظهر لأنه منصوص في الأم والأملاء والأوجه نظرا
إليه المخرج كما تقدم وكان حق المصنف أن يعبر بالنص أو المذهب (قوله ثالثا) هو الطريق الثاني في كلامه
(قوله وكتابة الأخرس بالطلاق) وكذا يفهم مما يصح بالكتابة منه كناية كالناطق فذكر المصنف الناطق
للمفهوم له (قوله ولونلفظ) هو قيد محل الخلاف في كلامه فيقبل بيمينه (قوله فان كتب) ناطق أو أقرس
كما مر لأعلى ماء وهو اه (قوله إذا بلغك كتابي) أو كتابي هذا أو الكتاب أو هذا الكتاب أو المكتوب أو
هذا المكتوب أو مكتوب أو مكتوب في هذا فلهذه صور ثمانية (قوله أطلاق بياوغه) أي وقوعه في ردها حقيقة
أو حكما كرميه في حجرها أو أمائها فلا يكفي إخبارها به ويكفي في الأولى بلوغ لفظ أنت طالق بحيث يقرأ أو أن
محا ماعده لا عكسه وكذا يكفي ذلك في الثلاثة بعدها عند شيخنا وخالفه السفياطي تبعاً للعلامة البرلسي
وتردد شيخنا في الأربعة الباقية ومال إلى اعتبار بلوغ الجميع فيها نعم إذا ادعى أنه أراد الجميع صدق بيمينه في
الكل ولو قال إذا بلغك خطي فأى شيء وصل اليها من الكتاب وقع به ولو ادعت عدم وصول الكتاب إليها
أو أنه ليس خطه لم يقع إلا بينة بذلك (قوله قرأت كتابي) انظر الألفاظ السابقة (قوله وهي قارئة) أي
في الواقع أو ظنا أو احتمالا فالمراد أن لا يعلم أنها أتمية (قوله فقرأته) قال العلامة العبادي قرأت مقاصده
بالوقوع من المشار إليها قال ولو ادعى مع هذه الإشارة المرأة الأخرى قبل على الأصح في الروضة [قوله
والحلول] أي وغير ذلك كالأقرار والدعوى [قوله لحصول الخ] أي وكافي الكتابة [قوله فلا يظهر وقوعه]
بخلاف اشارته لاختلافها باعتبار الأحوال والأشخاص والاختلاف في فهمها بخلاف الكتابة فإنها
حروف موضوعة للأفهام كالعبارة وقد سلف قول الشارح أن الإشارة لا تقصد للأفهام إلا نادرا [قوله
ثلاثة أقوال أو أوجه] اعلم أن الامام الرافعي لماساق الاظهر السابق ومقابله قال إن الأول منصوص في
الأم والمختصر والثاني يحكى عن الأملاء ومنهم من خرج من قوله في الرجعة حيث قال أنها لا تحصل بالوطء لانه
لما لم يكن نكاح ولا طلاق إلا بكلام كذلك الرجعة وعبر بعضهم عن الخلاف بالوجهين لمكان التخرج
إياه وبه تعلم توجيه تردد الشارح المذكور [قوله ثالثا الخ] وجه أخذ هذا مما سلف أن من قال هما في
الحاضر وكتابة الغائب كناية قطعا قد نسب إلى الامام رضي الله عنه قولاً بالكناية في الغائب دون الحاضر
وهو القول بأنها في الحاضر لغيره عند أصحاب هذه الطريقة ومثل ذلك يقال فيمن قال هما في الغائب وكتابة
الحاضر لغيره قطعا [قوله فاما تطلق بياوغه] ولو أتمحى ماعدا سطر الطلاق [قوله فقرأته] قال الزركشي

أوجهما في غير النكاح كالبيع والاجارة والهبة الانقضاء وفي النكاح المنع لأن الشهود شرط فيه ولا إطلاع لهم
على النية والخلاف في الغائب والحاضر كما سبق وكتابة الأخرس بالطلاق كناية وقيل صريح ولونلفظ الناطق بما كتبه وقع به الطلاق
إلا أن يقصد قراءة ما كتبه فيقبل ظاهره في الأصح وفترع على وقوع الطلاق بالكتابة مسائل فيها تعليق بشرط ذكرها بقوله (فان كتب
إذا بلغك كتابي فانت طالق فاما تطلق بياوغه) رعاية للشرط (وان كتب إذا قرأت كتابي) فانت طالق (وهي قارئة فقرأته طلق)

قال شيخنا الرملي يكنى قراءة لفظ أنت طالق كما مردون بقيته وقال بعضهم يعتبرها اعتبار قراءة ما يعتبر بلوغه فيما تقدم ويتجه هنا اعتبار قراءة جميع الكتاب في جميع الصور نظرا للعرف ولأن العصمة محققة فراجعه ولا يكنى اعلامها به ولا علمها بما فيه من غير قراءة وسيأتي أن من القراءة المطالعة (قوله قال الامام وكذلك لو طالعت) كفى في الوقوع هو المعتمد الا ان قال أردت التلفظ فيصدق بيمينه (قوله فلا تطلق) وان عميت أو نسيت القراءة ولو قبل وقت حالة الكتابة قاله شيخنا الرملي لكن التعليل بخالفه الا أن يؤول بأن المراد بالقدرة بحسب ما في ذهنه لعدم علمه بأنها غير قارئة فتأمل (قوله وان لم تكن قارئة) بأن علم بذلك حال الكتابة (قوله فقرئ عليها) ولا يكنى اخبارها بما فيه ولا علمها من غير قراءة ولو فعلت القراءة وقرأته بنفسها في هذه وقع قاله شيخنا الرملي وفيه نظر بما مر عنه ولو قرئ عليها في هذه فظاهر كلام شيخنا الرملي الوقوع أيضا وخالفه بعض مشايخنا .

(فرع) أمر غيره بالكتابة والنية كفى ووقع به أو بأحدهما وفعل هو الآخر لنا .

(فصل) في تفويض الطلاق للزوجة (قوله له تفويض طلاقها إليها) وكل منهما مكلف فان كان بمال اشترط رشدها أيضا وخروج بالطلاق تفويض تعليقه فلا يصح مطلقا وبقوله إليها ما لو فوضه الى الله معها أو الى زيد معها أو الى زيد مع الله فلا يصح فيها نعم لو فوضه الى زيد مثلا وحده صح وهو توكيل ولو فوضه الى اثنين فطلق أحدهما لم يقع (قوله ان شئت) ليس قيذا ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلا لأنه تعليق وسيأتي أنه مبطل (قوله خير نساءه) أي فلولم يكن لاختيارهن أثر لم يكن للتخير فائدة واعتراض بأنه لا يقع الطلاق باختيارهن بل لا بد ليقاعه عليهن من انشاء طلاق منه بدليل ما بعده بقوله فتعالين الآية وأجيب بأنه لما جاز أن يفوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدالين جاز أن يفوض اليهن المسبب الذي هو الفراق قاله الخطيب فراجعه (قوله وهو تعليق) هو المعتمد لكن فيه شوب تعليق نعم إن جرى بلفظ التوكيل فهو توكيل قاله شيخنا وبشملة كلام الشارح الآتي في التوكيل (قوله على فور) إلا أن كان بنحو متى ولو مع مال (قوله لم يقع) نعم يغتفر يسير كلام كقولها كيف أطلق ولو متعنتة ويكفي قبولها وان لم تعلم

ظاهر العبارة قراءة الجميع والوجه الاكتفاء بالمقاصد [قوله والثاني تطلق] أي كما في التعليق برؤية الهلال ويرد بأن العرف قاض في الهلال بذلك بخلاف هذا [قوله فقرئ عليها طلق] استشكله الأسنوي بعدم الوقوع فيما لوعلق على مستحيل نحو ان طلعت السماء فانت طالق قال بل هذا أولى بعدم الوقوع لأنه ممكن في الجملة وفيه نظر فان هنا حالة تصح أن تراد ولا كذلك مسألة المستحيل .

(فصل : له تفويض طلاقها) أي لا تفويض تعليقه لأنه يمين ولو في العتق [قوله والأصل في ذلك الخ] هذا الكلام يشكل عليه أن زوجاته صلى الله عليه وسلم لو فرض أن واحدة منهن اختارت الفراق حين خيرها لم تطلق لقوله تعالى فتعالين أمتهكن وأسرحكن سرا حايلا وأيضا فاختيارهن لم يكن واجبا على الفور لما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة اني اذا كر لك أمرا فلا تبادر بني بالجواب حتى تستأمرى أبو بك ثم رأيت ابن الرضا رحمه الله قال لاحجة في الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخبرهن في اي قاع الفراق بأنفسهن وإنما خبرهن حتى اذا اخترن الفراق طلقهن بدليل قوله تعالى فتعالين أمتهكن الخ [قوله وهو تعليق] أي اذا لم يكن ذلك بلفظ التوكيل والا فلا فور قاله الزركشي [قوله في الجديد] انما كان تعليقاً لأن فائدته ترجع اليها دون الموكل وكان كالمهبة [قوله لأن تعليقها نفسها يتضمن القبول] هذا التعليق في الشرح والروضة قيل وقضيته الاكتفاء بقولها قبلت اذا قصدت به الطلاق خلاف ما يفهمه ظاهر **الحتاج [قوله متضمن للقبول]** متعلق بقول المتن وهو تعليق وقوله وفي قول توكيل عطف على قوله في

(وفي قول) نسب إلى القديم (توكيل) بالطلاق (فلا يشترط) في تطبيقها (فور في الأصح) كما في توكيل الأجنبي والثاني بشرط لأن التفويض يتضمن تمليكها نفسها (٣٣٠) بلفظ تأتي به وذلك يقتضي جوابا عاجلا (وفي اشتراط قبولها) قطعا (خلاف

بالتفويض اعتبارا بالواقع ولو قال لرجل طلق زوجتي ان شئت فلا بد من مشيئة ولومرا خيال لا بد أن يخبر الزوج بمشيئته ولا يكفي اخبار غيره ولو قال له طلقها ان شئت اشترط مشيئتها فورا عند عرض الوكيل عليها يطلق (قوله نسب إلى القديم) هذا صريح كلام المصنف في تعيينه بالجديد سابقا ولعل عدول المصنف عن لفظ القديم للشك فيه كما أشار إليه الشارح (قوله في الأصح) أي بناء على هذا القول ومحل الخلاف في غير نحو متى (قوله وفي اشتراط الخ) أي بناء على قول التوكيل (قوله فليتأمل الجمع الخ) قد يقال لا حاجة إلى الجمع فضلا عن التأمل فان ما هنا من تعليق التصرف والوكالة منجزة لأنها ضمنية فقوله اذا جاء رمضان فطلق ليس فيه الاشتراط تأخير الطلاق إلى رمضان فكأنه قال وكتك في طلاقك الآن ولا تطلق حتى يجيء رمضان ويصرح بذلك ما ذكره بقوله كالأوكل أجنيا بتطبيق زوجته بعد شهر فان الظرف متعلق بتطبيق لا بوقل كالمهو واضح جلي ثم رأيت عن العلامة ابن أبي شريف التصريح بما ذكرته فالجدة لله ويلتزم البطلان هنا فيما لو قال اذا جاء رمضان فقد وكتك في طلاق نفسك فها هنا وما هناك سواء فالاشكال والأمر بالتأمل ناشئ عن عدم التأمل وما أجاب به شيخنا الرمي من أن الوكالة باطل وأن التصرف بعموم الاذن كهاك غير محتاج اليه بل غير مستقيم لأن فيها إيهام باليس مرادا فانظر وتأمل وافهم (قوله أييني) إشارة إلى أن ما مر من التفويض بالصرح وما هنا من السكينة ومنها الصريح اذا أضيف إلى غير عمله كالأوكل طلقني أو أنا طالق منك فقالت طلقتك فان نوى التفويض ونوت هي الطلاق صرح والافلا (قوله نفسك) وتسكني نية هذا عن التلفظ به (قوله الطلاق) هو مفعول نوي أو فيه تجوز لأنه نوى تفويض الطلاق لانفسه وصرح بذلك شيخنا في شرحه كغيره يدل لذلك ما بعده بقوله لأنه اذا لم ينو لم يفوض (قوله ونوت) أي الطلاق (قوله ونوى) أي التفويض كما مر (قوله بأن علمت نيته) أو وقع اتفاقا (قوله وان لم تنو هي عددا) صادق بعدم النية أصلا بواحدة وبقى من المفهوم نية اثنتين ولم يذكره الشارح لأن فيه يقع ثنتان فلا يصح دخوله في كلامه وبقى أيضا بالنوى هو الواحدة أو اثنتين أو لم ينو شيئا ونوت هي الواحدة ولم تنو شيئا فيقع واحدة أيضا وكلام المصنف يشملها وسكت عنه الشارح نظرا للظاهر (قوله فواحدة في الأصح) ولها إيقاع الباقي فورا (قوله فوحدت) أي لفظا أو نية فان لم تنو شيئا وقع ثلاث لأنه جواب

الجديد [قوله قبولها لفظا] أي بأن تقول قبلت الوكالة [قوله وجاز على قول التوكيل] قال الصيمري في الايضاح ينبغي عند مجيء المعلق أن يكون لها الطلاق في المجلس خاصة وكذا قال القاضي حسين قال وليس هو منافيا للوكالة بل هو تمليك معلق اه أقول هذا الكلام يلزم قائله أن يقول بملكه في التفويض المنجز على قول التوكيل وهو مرجوح كلسف اللهم الآن يفرق بأن التوكيل في المسئلة السابقة صحيح وهنا فاسد لتعليقه [قوله فليتأمل الجمع الخ] يمكن الجواب بأن الوكالة المعلقة وان فسدت يسوغ التصرف بعموم الاذن وهو المراد من الجواز هنا لا الحكم بالصحة [قوله ونويا] استشكل بعض المتأخرين التوقف في هذه المسائل على نية المرأة وقال ينبغي الاكتفاء بنية الرجل . أقول ما أدري ماذا يقول هذا في قول المرأة أبت عند قول الرجل طلق [قوله وان لم تنو هي عددا] أي أما اذا نوت اثنتين فلا يقع غير مانوته قطعا وكذا لو نوت واحدة أو لم ينو الزوج شيئا بل أطلق والحاصل أن الشارح انما خص هذه الحالة لأن الخلاف المذكور لا ينتج في غيرها والله أعلم لكن ينبغي أن مراد الشارح بالعدما يشمل الواحدة ثلاثا يقتضي عبارة جريان

الوكيل) المتقدم في باب الوكالة وهو ثلاثة أوجه أحدها لا يشترط وثالثها يشترط في الاثني بصيغة العقد نحو وكتك بطلاق نفسك دون صيغة الأمر نحو طلق نفسك (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها) لأن التمليك والتوكيل يجوز الرجوع فيهما قبل القبول والتصرف (ولو قال اذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لنا على التمليك) كالأوكل ملكتك هذا العبد اذا جاء رمضان لأن التمليك لا يقبل التعليق وجاز على قول التوكيل كالأوكل أجنيا بتطبيق زوجته بعد شهر وتقدم في الوكالة أنه لا يصح تعليقها بشرط في الأصح وأنه اذا نجزها وشرط للتصرف شرطا جاز فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك (ولو قال أييني نفسك فقالت أبت ونويا) عند قولها الطلاق (وقع) كما يقع بالصرح (والا) أي وان لم ينو يا أو أحدهما (فلا) يقع لأنه ان لم ينو لم يفوض الطلاق واذا لم تنو هي ما امتثلت

(ولو قال طلق) نفسك (فقات أبت ونوت أو أييني) نفسك (ونوى فقالت طلقت وقع) الطلاق ولا يصح اختار لفظهما الخلاف (ولو قال طلق) نفسك (ونوى ثلاثا فقالت طلقت ونوتهن) بأن علمت نيته (ثلاث) لأن اللفظ يحتمل العدد وقد نوياء (والا) أي وان لم تنو هي عددا (فواحدة في الأصح) وقبل ثلاث جملا على منويه (ولو قال) طلق نفسك (ثلاثا فوحدت أو عكسه) أي قال طلق نفسك الواحدة

لأنها الموقع في الأولى
والمأذون فيه في الثانية

(فصل: مريسلان نائم)

طلاق (فواحدة) لا تنفاه القصد

اليه وان قال بعد الاستيقاظ

أجزت ذلك والمغنى عليه

كالتائم (ولو سبق لسان

بطلاق بلا قصد لفا) لما

تقدم (ولا يصدق ظاهرا

الاجريئة) كأن دعاها

بعد طهرها من الحيض الى

فرشها وأراد أن يقول أنت

الآن طاهرة فسق لسانه

وقال أنت الآن طاهرة (ولو

كان اسمها طالقا فقال

يا طالق وقصد النداء لم تطلق

وكذا ان أطلق في الأصح

جلا على النداء لقربه

والثاني تطلق احتياطا ولو

قصد الطلاق طلقت (وان

كان اسمها طارقا أو طالبا)

أو طالبا (فقال يا طالق وقال

أردت النداء) باسمها

(فالتف الحرف) بلساني

(صدق) لظهور القرينة

(ولو خاطبها بطلاق هازلا

أولاهبا) كأن تقول له في

معرض الاستهزاء أو

الدلال والملاعبة طلقني

فيقول طلقتك (أو وهو

يظنها أجنبية بأن كانت في

ظلمة أو أنكحها له وليه

أو وكيله ولم يعلم) بذلك

(وقع) الطلاق لقصد

إياه والهمز واللعب وظن

غير الواقع لا يندفعه وفي الحديث قلت جعنه

(قوله لأنها الموقع الخ) اذ الحاصل أنه يقع ما اتفقا عليه في بينهما فان لم ينو يا شيئا فواحدة وانما يصح مع الاختلاف مع أنه تملك لما مر أن فيه شائبة توكيل أو تعليق .

(فصل: في بقية شروط أركان الطلاق) وانما قدم التفويض لأنه من جملة تعلقات الألفاظ الصريحة والكنائية (قوله لا تنفاه القصد) فهو محترز عنه بقوله فيما مر شرطه التكليف الذي هو بمعنى فهم الخطاب

وشيخ الاسلام جعله كالذي بعده خارجا بشرط قصد لفظ الطلاق لعنايه لأنه ذكره وفيه نظر وهو خلاف لفظي (قوله والمغنى عليه كالتائم) ومثله المجنون ومن زال تمييزه بما لا يأنم به والصبي ولو ادعى الصبا

والجنون أو النوم مثلا لجملة التلغظ بالطلاق صدق ان أمكن الصبا وعهد غيره (قوله بلا قصد) أي للفظ الطلاق (قوله ظاهرا) ويصدق باطنا مطلقا ولما تملكه حيث ظنت صدقه ويجرم على من ظن صدقه

أن يشهد عليه أيضا (قوله يا طالق) بضم القاف أو سكنها أو فتحتها (قوله لم تطلق) وان هجر الاسم أخذنا مما يأتي (قوله لقربه) أفهم أنه لو هجر الاسم وقع وهو كذلك (قوله ولو قصد الطلاق) أي وعلم منه ذلك

فان مات قبل علمه فلا طلاق (قوله وقال أردت) خرج ما لو أطلق فيقع كالمقصود الطلاق (قوله لظهور القرينة) أي في إرادته غير معنى الطلاق وان بقيت القرينة كأن غير اسمها وقال أردت الاسم الأول

ومن ذلك ما لو حكى طلاق غيره كأن يقول قال فلان زوجتي طالق وما لو أراد تصوير المسائل لغيره وما لو طلب من قوم شيئا فلم يعطوه فقال طلقتم وفيهم زوجته وان علم بها أو في ضمير الاناث على المعتمد (قوله

ولو خاطبها) ولو بصيغة تعليق ولم تكن محاورة والابان كانت محاورة أي منازعة في كونها زوجته أولا فهو حلف فيرجع فيه الى ما في ظنه وان خالف الواقع (قوله الاستهزاء) عائد للهزل (قوله والملاعبة)

تفسير للدلال (قوله بظنها أجنبية) ومنه ما لو وكله في طلاق امرأة فبانت زوجة الوكيل فيقع على المعتمد (قوله وقع الطلاق ظاهرا وباطنا) (قوله لقصد إياه) أي لقصد لفظ الطلاق واستعماله في معناه مع معرفته

له (قوله لا يندفعه) أي لا يدفع الطلاق الذي هو معنى اللفظ أي قصد الاستهزاء مثلا لا يخرج اللفظ عن معناه وعطف اللعب على الهزل مرادف والهزل قصد عدم المعنى واللعب ليس قصد وجود المعنى ولا قصد عدمه

وعلى هذا يحمل ما في المنهج وبذلك سقط ما لبعضهم هنا فتأمل (قوله ثلاث) وغير الثلاث مثلها وانما الخلاف في صورتها .

(فصل: مريسلان نائم) هذا يعني عنه اشتراط التكليف فيما سبق (قوله بطلاق) أوصفته كالثلاث (قوله لما تقدم) وكان كالتائم (قوله وقصد النداء) قال الزركشي أي باسمها والا فالنداء موجود عند ارادة الطلاق

أيضا (قوله وكذا ان أطلق) هذا محله اذا كان اسمها ذلك حين النداء والابان كان اسمها ذلك قبل النداء ثم غير فانها تطلق عند الاطلاق (قوله هازلا ولاعبا) قال الزركشي كلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال

الزحشري هما من وادي الاضطراب وفي السكافي للخوارزمي المازل هو الذي يأتي بلفظ الطلاق لا للحكم المقصود الذي شرع له وفي النهاية المازل الذي يقصد اللفظ دون معناه والالعب هو الذي يصدر منه اللفظ

من غير قصد (قوله أيضا هازلا) عبارة الرافعي رحمه الله في توجيه الوقوع فيه لأنه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار وليس فيه إلا أنه غير راض بحكم الطلاق ظان أنه اذا كان مستهزئا غير راض بوقوع الطلاق

لا يقع الطلاق وهذا الظن خطأ انتهى . أقول وهذا الكلام قد يشكل على قول الامام وغيره ان المازل لم يقصد اللفظ لعنايه ومآله الرافعي رحمه الله هو الحق وصدق عليه أن هنا قصد اللفظ لعنايه غاية الأمر أنه لم يرض بوقوعه ويعتقد أنه غير مؤثر لاجل هزله وكذا قول الشارح في تعليقه الآتي لقصد إياه موافق لما قاله

الرافعي كالإيجي (قوله وقع الطلاق) أي ظاهرا وباطنا هذا هو الظاهر خلافا للامام في المازل فانه عنده

غير الواقع لا يندفعه وفي الحديث قلت جعنه

جه وهو لمن جده الطلاق والنكاح والرجعة قال الترمذي حسن غريب والحاكم صحيح الاسناد (ولو لفظ أجمعي به بالعربية ولم يعرف
معناه) كأن لقنه (لم يقع) لاتقاء قصده (٣٣٣) (وقيل إن نوى) به (معناها) أى العربية (وقع) لأنه نوى الطلاق

هرة بأنه إذا لم يعرف معنى
الطلاق لا يصح قصده ولو لم
يعرف معناه وقصده قطع
النكاح لم تنطق كالوإراد
لطلاق بكلمة لا معنى لها
(ولا يقع طلاق مكره)
لحديث لطلاق في إغلاق
رواه أبو داود وصححه
الحاكم على شرط مسلم وفسر
الشافعي وغيره الإغلاق
بالأكره (فإن ظهرت
قرينة اختيار بأن أكره
على ثلاث فوجد أو صرح
أو تعليق فكفى أو نجز أو
على طلق فستر أو
بالعكس) أى أكره على
واحدة فقلت أو على كناية
فصرح أو على تنجيز فطلق
أو على أن يقول سرح
فقال طلق (وقع) الطلاق
ولو وافق المكره ونوى
الطلاق وقع لا اختياره
وقيل لا يقع إلا كراهه ومجرد
النية لا يعمل (وشرط
الأكره مقدره المكره على
تحقيق ما يقدر به) عاجلا
(بولاية أو قلب وعجز
المكره عن دفعه بهرب
وغيره) كالاستغانة بغيره
(وظنه أنه إن امتنع حققه
ويحصل) الأكره
(بتخويف بضرب شديد
أو حبس أو إنلاف مال

يدين لكن قضية كلام الروضة فيمن غن الأجنبة التدين [قوله الطلاق والنكاح والرجعة] أى وغير
هذه مثلها من باب أولى [قوله ولو لفظ أجمعي به بالعربية] وكذا عكسه [قوله ولا يقع طلاق مكره] أى
ولو وكلايه [قوله في إغلاق] قال البغوي كأنه يفتق عليه الباب ويحبسه حتى يطلق [قوله بالأكره] أى
لابلنصب [قوله وظنه الخ] قال الزركشي قديقال الأول يفتى عن هذا انتهى وفيه نظر ولو خوف أخرق
بما يحسبه مهلكا فلا ملام فيه احتمالان من الخلاف فيما إذا أرا أو سوادا ظنوه عمدوا فصلا فبان خلافه
قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لأنه ساقط الاختيار [قوله بضرب شديد] قال الدرر
وغيره إن الضرب غير الشديد إكرهه في حق أهل المروآت انتهى وقد يقال عبارة المصنف تشمله
لأنه شديد بالنظر اليهم [قوله ويختلف ذلك] في التخويف بقتل الأصل والفرع أو قطعهما وجهان

ونحوها) كأخذ المال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم (وقيل بشرط قتل) [قوله]
فالتخويف بغيره لا يحصل به إكرهه (وقيل) بشرط (قتل) أو قطع لطف مثلا (أو ضرب مخوف) أى بخاف منه الملاك فالتخويف

بغيره لا يحصل به إكراه ولا يحصل الإكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لأضربك غدا (ولا نشترط) في عدم وقوع طلاق المسكرة (التوربة بأن ينوي غيرها) أي غير زوجته كأن ينوي بقوله طلقت فاطمة غير زوجته (وقيل إن تركها بلا عذر) من جهل بها أو دهشة أصابته للإكراه (وقع) طلاقه لاشعار تركها بالاختيار ورد بالمنع (ومن أثم عزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولنا وطلاق) كالنكاح والعق والبيع والشراء والاسلام والردة والقتل والقطع (على المذهب (٣٣٣) وفي قول لا) ينفذ شيء من تصرفه لأنه ليس

له فهم وقصد صحيح ويجب أن ماعنده من الفهم والقصد يكفي في نفوذ التصرف إذ هو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم عن الغزالي (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والاقرار والضمان تغليظا عليه لينزج دون تصرف له كالنكاح لما تقدم وأصل الخلاف أن الشافعي رضي الله عنه نص على وقوع طلاق السكران ونقل عنه في ظاهره قولان عن القديم طردا في غيره من تصرفاته وفي تصرفات من شرب دواء مجننا لم يردوا ونفي بعضهم قول المنع وطرد الآخر في جنس المنصوص من التصرفات التي عليهما فقط فحصل من ذلك ما حكاه المصنف واحتج بقوله أثم عمن لم يأثم بما ذكر كن أوج مسكرا أو أكره هل شربه أولم يعلم أنه مسكرا أو تناول دواء مجننا بقصد التداوي ويرجع في حد السكران إلى العرف فإذا انتهى تغير الشارب إلى حالة يقع عليه اسم السكران

الضرب الشديد لنوى المروءة أو محضرة الملا إكراه والتخويف بالزنا واللواط إكراه ولولوى الفجور نحو خمسة دنانير من غنى غير إكراه وهكذا (قوله ولا يحصل) هو محترز عاجلا فماتقدم ونظر فيه الأذرى فيمن تحقق منه في الغد ولم يرضه شيخنا (قوله التوربة) إما يحتاج إليها في الصريح لتوقف الكناية على نية الطلاق (قوله من شراب أو دواء) وكذا غيرهما كالقاء من شاقق كما تقدم (قوله طلاقه) أي بالصريح لأن الكناية لا بد لها من نية كما مر (قوله ويجب الخ) لاجابة للجواب مع ما ذكره بقوله إذ هو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (قوله من تصرفاته) الشاملة له وعليه فيه قياس ماله على ماله في جريان الخلاف من حيث كونه تصرفا فالمعبر عنه بالمذهب أحد هذين القولين من هذه الطريق الحاكية والقول الآخر منها هو المعبر عنه بقوله وفي قول لا (قوله وفي تصرفات) عطف على غيره فأدبه أن جريان القولين فيه ليس خاصا بالأصالة التي اقتضاها كلام المصنف (قوله ونفي بعضهم قول المنع) المعبر عنه بقوله وفي قول لا كما مر لعدم وجوده في الطلاق في كلام الشافعي فهو قاطع بالقول الأول (قوله وطرد الآخر) وهو المشار إليه بقوله وقيل عليه وفيه اعتراض على المصنف في حكايته بقبيل (قوله المنصوص) الذي هو الطلاق (قوله من التصرفات) بيان للجنس (قوله عليهما) أي السكران ومن شرب دواء (قوله أكره على شربه) ويصدق بيمينه ولا يجب استفساره خلافا للأذرى (قوله أولم يعلم الخ) ويصدق كذلك أيضا (قوله ويرجع الخ) هذا لاحتياج إليه في التعدى ويحتاج إليه في غيره ولعل ذكره عقبه للإشارة إلى ذلك (قوله السكران) بالمضى

[قوله لا يحصل به إكراه] لأنه يخاف منه التلف وربما يحاميه النظر والاختيار [قوله بأن ينوي غيرها] أو ينوي حل الوثاق أو يقصد بطلت العزم على الطلاق في المستقبل أو الأخبار كاذبا فلو عبر بالكاف كان أولى ومثل ذلك أن ينوي بقلبه التعليق على مشيئة الله تعالى كافي الرافعي والروضة واعترضه ابن الرفعة بأن النادى لذلك في الاختيار لا يدين إلا أن تلفظ سرا . وأجاب الزركشي بأن المسكرة يكتفي فيه القصد القلبي كما نقله القاضي عن الأصحاب انتهى واعلم أنه لو قصد التوقف على مشيئة زيد نفعه بلا إشكال لأن من قصد ذلك اختيارا يدين بخلاف مشيئة الله تعالى كما سيأتي في أواخر فصل السنن والبدعي [قوله من شراب أو دواء] قضيته أنه لو ألقى نفسه من شاقق فزال عقله لا يكون كذلك وفيه نظر [قوله نفذ طلاقه الخ] قال الماوردي لأنه مؤاخذ بسكره فوجب أن يؤاخذ بما يحدث منه كالسرابة في الجنابة [قوله إذ هو من قبيل ربط الأحكام الخ] . قلت فينبذ لاحتياج إلى أن يكون له فهم وقصد إلا أن يقال هذا من الشارح ميل إلى عدم تكليف الطافح الذي لا فهم له ولا قصد أصلا كما سيأتي عن امام الحرمين رحمه الله [قوله وقيل عليه] عبارة المحرر في هذا وفرق فارقون بين ماله بخلوه على القولين فقطعوا بنفوذها عليه قال الزركشي وهذا لا يفهم من صنيع المتهاج [قوله عليه] لو كان التصرف له وعليه كالاجار قوالبيع قال الرافعي ينفذ على هذا تغليبا للذي عليه [قوله ويرجع في حد السكران الخ] قال الغزالي السكر عبارة عن حالة تحصل من استيلاء أبخرة متصلة من المعدة على معادن الفكر (فائدة) لو قال السكران بعد ما طلق شرب الخمر مكرها أولم أعلم أنه

عرفا فهو محل الكلام وعن الشافعي رضي الله عنه أنه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم وحقق الامام فقال شارح الخمر تغريبه ثلاثة أحوال إحداها هزة ونشاط اذا دبت الخمر فيه ولم تستول عليه والثانية نهاية السكر وهي أن يصير طامعا فيسقط كالغشي عليه لا ينسكح ولا يكاد يتحرك والثالثة متوسطة بينهما وهي أن تختلط أحواله فلا تنظم أقواله وأفعاله ويبقى تمييز وكلام وفهم فهذه الثلاثة محل الخلاف في طلاق السكران وأما الأولى فينبذ الطلاق فيها قطعا لبقاء العقل وأما الثانية فلا ينفذ فيها إذ لا قصد له كالغشي عليه

ومنهم من جعله على الخلاف لتعديه بالتسبب الى هذه الحالة قال الرافعي وتبعه المصنف وهذا أوفق لاطلاق الأكرين تنليطه
(ولو قال ربك أو بضك أو جزؤك أو كبدك أو شعرك أو ظفرك) أوسك أو يدك أو رجلك (طالق وقع) الطلاق قطعا بطريق
السراية من المضاف اليه إلى الباقي (٣٣٤) كما يسرى في العتق وقيل بطريق التعبير بالجزء عن الكل لأنه لا يتصور

الطلاق في المضاف اليه
وحده بخلاف العتق تظهر
فاقتدتها فيما إذا قال إن
دخلت الدار فيمينك طالق
فقطعت يمينها ثم دخلت إن
قلنا بالتأني طلقت وإلا فلا
(وكذا دمك) طالق يقع به
الطلاق (على المذهب)
لأن به قوام البدن وفي وجه
لا يقع لأنه كفضلة وقطع
بعضهم بالأول (لا فضلة
كريق وعرق) كأن قال
ربك أو عرقك طالق فانها
لا يقع بها الطلاق لأنها غير
متصلة اتصال خلقه بخلاف
ما تقدم (وكذا منى ولبن)
كأن قال منك أو لبنك
طالق فانها لا يقع بهما
الطلاق (في الأصح)
والثاني يقع بهما لأن أصل
كل منهما الدم ودفع بأتهما
تحييا للخروج بالاستحالة
فأشبهها الفضلة (ولو قال
لقطوعة يمين يمينك طالق
لم يقع على المذهب) والثاني
في وقوعه وجهان تخريجا
على الوجهين في أن الوقوع
عند وجود المضاف اليه
بطريق السراية أو بطريق
التعبير عن الكل بالجزء
إن قلنا بالتأني وقوع وإلا فلا

مسكر صدق يمينه قاله في البحر [قوله من المضاف اليه إلى الباقي] قال ابن السمعاني هذا غلط وإنما البعض
كالكل في محل الطلاق [قوله كما يسرى في العتق] بجامع أن كلا إزاء الملك تحصل بالصرح والكتابة لكن
نظر بعضهم في القياس بأن الجزء يصح عتقه ولا يصح طلاقه نعم احتجوا بالاجماع ثم يشترط في الجزء أن يكون
متصلا اتصالا أوليا وعلل الرافعي الوقوع بأن الرجل من أهل الطلاق فلا يمكن إلغاء قوله ولا يمكن أن يقع
الطلاق على بعضه دون بعض لأن المرأة لا تتبع في حكم النكاح فلم يبق إلا أن يعم حكمه انتهى [قوله لأن به
الح] في قضية هذا التعليل أنه لو أضاف لبعض الدم لا تطلق وفيه نظر [قوله لافضلة] مثلها الأخلاط
المستهلكة في البدن كالباغم والمرتين قيل وفي كلامه مؤاخذة من جهة أن الدم من الفضلات وشرط العطف
بلا عدم صدق المعطوف على المعطوف عليه [قوله يمين] قيل الصواب يمين لأن اليد مؤنثة [قوله لم يقع على
المذهب] كما لو قال لحيتك طالق [قوله ولو قال أنا منك طالق الح] قال في التهمة لو قال لرجل طلق امرأتى
فقال له طلقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لأن النكاح لا تعلق له به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى [قوله
لأن عليه الح] وقيل لأن الزوج معقود عليه كالمرأة وضعف بعدم استحقاقها منافعه وقيل لأن المرأة

الطلاق في المضاف اليه
وحده بخلاف العتق تظهر
فاقتدتها فيما إذا قال إن
دخلت الدار فيمينك طالق
فقطعت يمينها ثم دخلت إن
قلنا بالتأني طلقت وإلا فلا
(وكذا دمك) طالق يقع به
الطلاق (على المذهب)
لأن به قوام البدن وفي وجه
لا يقع لأنه كفضلة وقطع
بعضهم بالأول (لا فضلة
كريق وعرق) كأن قال
ربك أو عرقك طالق فانها
لا يقع بها الطلاق لأنها غير
متصلة اتصال خلقه بخلاف
ما تقدم (وكذا منى ولبن)
كأن قال منك أو لبنك
طالق فانها لا يقع بهما
الطلاق (في الأصح)
والثاني يقع بهما لأن أصل
كل منهما الدم ودفع بأتهما
تحييا للخروج بالاستحالة
فأشبهها الفضلة (ولو قال
لقطوعة يمين يمينك طالق
لم يقع على المذهب) والثاني
في وقوعه وجهان تخريجا
على الوجهين في أن الوقوع
عند وجود المضاف اليه
بطريق السراية أو بطريق
التعبير عن الكل بالجزء
إن قلنا بالتأني وقوع وإلا فلا

ودفع التخرج بأنه على القول بالتأني لا بد من وجود المضاف اليه لتتظم الإضافة (ولو
قال أنا منك طالق ونوى تطبيقها طلقت) لأن عليه حجرا من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربما ويلزمه صونها فصح
اضافة الطلاق اليه

هذا السبب يقتضي لهذا الطهر مع النية (وان لم ينو طلاقا فلا) تطلق لأن اللفظ كناية من حيث اضافته الى غير محله (وكذا ان لم ينو) مع نية الطلاق (اضافته اليها) لا تطلق (في الأصح) لأنها محل الطلاق وقد أضيف الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله والثاني تطلق لوجود نية الطلاق ولا يحتاج الى التعرض للحل (ولو قال أنا منك بائن (٣٣٥) اشترط نية الطلاق وفي

الاضافة إليها (الوجهان) أحدهما الاشتراط فإذا نوى الطلاق مضافا إليها والا فلا لما تقدم (ولو قال أستبرئ رجلي منك فلفظي)

وان نوى به الطلاق لأن اللفظ غير منتظم في نفسه والكناية شرطها احتمال اللفظ للمعنى المراد (وقيل ان نوى طلاقها وقع) والمعنى المراد أستبرئ الرجل التي كانت لي

(فصل : خطاب الأجنبية بطلاق) كقوله لها أنت طالق (وتعليقه بنكاح وغيره) كقوله ان نكحتك فأنت طالق أو كل امرأة أنكحها فهي طالق أو ان دخلت الدار

فأنت طالق (لنو) أي فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لا تنفاه الولاية من القائل على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي (والأصح صحة تعليق العبد ثلاثة كقوله ان عتقت أو ان دخلت الدار) فأنت طالق ثلاثا فيقمن اذا عتقت أو دخلت بعد عتقه لأنه يملك أصل النكاح وهو

(قوله من حيث) قيد لجعله كناية (قوله لا تطلق) وان نوى طلاق نفسه (قوله من صرفه بالنية الى محله) فهما نيتان نية الطلاق ونية الاضافة ولا بد من نية أخرى وهي كون الاضافة إليها (قوله أستبرئ) قال الأذرعى هو بلفظ المضارع فانظره مع المعنى المذكور (قوله وقيل الخ) ظاهره أنه لا يحتاج على هذا الى نية الاضافة فراجع.

(فصل) في بقية شروط أركان الطلاق وهي الولاية على المحل (قوله أنت طالق) أو فلانة طالق والمخاطب ليس قيدا (قوله وتعليقه) عطف على طلاق فهو مجرور (قوله ان نكحتك) خلافا لأبي حنيفة ومالك أو كل امرأة خلافا لأبي حنيفة (قوله وغيره) عطف على نكاح (قوله ثم نكحها الخ) تصوير لا مكان وقوع طلاق (قوله لنو) فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بد دخولها الدار بعد نكاحها قال ابن حجر تبعا للولي العراقي وللحاكم الشافعي نقض حكم غيره بصحته اذا رفع اليه سواء قبل النكاح وبعده واعتمده شيخنا قال لأنه افتاء لا حكم وبه أفتى شيخنا الرملي أو لأنهم رجع عنه وراجع ابن قاسم ولم يوافقهم شيخنا على الرجوع والوجه أن يقال أخذنا بما أتى في القضاء في السلام على الحكم بالصحة والموجب أنه ان كان الرفع قبل وجود النكاح لم يصح النقض أو بعده صح لأنه محل الاحتياج اليه وبذلك يجمع بين الكلامين المذكورين فتأمل (قوله بعد عتقه) أي معه على المعتد (قوله بملك الرجعة) أي في الجملة فلا ترد المعاشرة (قوله لا غتلة) ولا بائن بانقضاء العدة لا المعاشرة فانه يلحقها الطلاق بعدها ولا يصح خلعها كما تقدم (قوله مثلا) فالمراد بالدخول ما يعمه وغيره وما يعم فعله أو فعلها أو فعل غيرهما اثباتا كان أو نفيًا قيدا كان أو مطلقا وتقدم ما فيه فراجع (قوله بطلاق) أو فسخ (قوله ان كانت الخ) فدخولها بعد النكاح تكرار لما وقع منها قبله وهو قيد للحل الخلاف كما يعلم من كلام المصنف والوجه أن يقال ان العطف بقوله ثم دخلت على بابت

مقيدة والزوج كالتقيد قال القاضي وسواء جعل معقودا عليه أم لا يصح اضافة الطلاق اليه لفظا وان كانت مرادة للعلاقة [قوله لحل السبب] وهو العصمة التي يملكها منها [قوله مع النية] أي نية الطلاق أو الاضافة إليها كما سيأتي [قوله وكذا ان لم ينو] أي سواء اقتصر على مجرد نية الطلاق أو نوى تطبيق نفسه فانها لا تطلق [قوله ولو قال أستبرئ] اختار الزركشي أنه فعل مضارع لا أمر. (فصل : خطاب الأجنبية الخ) [قوله لنو] أي باتفاق في الأولى والأخيرة وخلافا لمالك وأبي حنيفة في الثانية ولأبي حنيفة في الثالثة [قوله في الحديث لا طلاق الا بعد نكاح] قال الماوردي لا يجوز حله على وقوع الطلاق دون عقده لأنه أمر معلوم غير محتاج الى البيان بل هو عام للأمرين أي لا طلاق واقع ولا معقود وناظر الكسائي أبا يوسف في هذه المسئلة وتعلق بقولهم السيل لا يسبق المطرات هي وقال الرافعي احتج الأصحاب بما روى عن عبد الرحمن بن عوف قال دعيتي أمي الى قرابة لها فزودوني في المهر فقلت ان نكحها فهي طالق ثلاثا فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنكحها فانه لا طلاق قبل النكاح وبأنه يمين بالطلاق قبل النكاح فيلغو كالتعليق المطلق كأن يقول لأجنبية ان دخلت الدار فأنت طالق ثم بنكحها ثم تدخل فانه لا يقع اتفاقا انتهى [قوله رجعية] لو قال زوجاتي طوالت دخلت الرجعية فيهن [قوله لا غتلة] أي خلافا لأبي حنيفة حيث قال يلحقها صريح الطلاق والظاهر أنه يختص ذلك بما قبل انقضاء العدة [قوله ان كانت دخلت] هذا الدخول غير الدخول المراد من قوله ثم دخلت فلا تدافع في كلامه خلافا للزركشي

يفيد الطلاق الثلاث بشرط الحرية وقد وجد والثاني لا يصح لأنه لا يملك تنجزها فلا يملك تطبيقها فيقع فيها ذكر طلقين (ويلحق) الطلاق (رجعية) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (لا غتلة) لا تنفاه الولاية عليها (ولو علقه بدخول) مثلا (فبانت) بطلاق قبل الدخول بها أو بعده (ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان) كانت (دخلت في البيوت) لانحلال اليمين بالدخول

فيها (وكذا) لا يقع (ان لم تدخل) في اليمينونة (في الظاهر) لارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لوجود الصفة في النكاح من غير ان توجد قبله (وفي ثالث يقع) (٣٣٣٩) ان بانت بدون ثلاث) لأنها لمودها بياق الثلاث تعود بصفته من التعليق المذكور

بخلاف ما اذا بانت ثلاث فلا يقع لاستيفائه بالثلاث ما علق (ولو طلق دون ثلاث وراجع أوجد ولو بعد زوج عادت ببقية الثلاث) دخل بها الزوج أم لم يدخل (وان نكح) أي طلق ثلاثا وجد بعد زوج دخل بها وفارقها (عادت بثلاث) كما لو ابتدأ نكاحها (وللعبد طلقان فقط وللحر ثلاث) سواء كانت الزوجة في كل منهما حرة أم أمة والمبعض والمدير والمكاتب كالقن (ويسع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في محنته (ويتوارثان) أي الزوج المريض والزوجة (في عدة رجعي) لبقاء آثار الزوجية في الرجعية بل حقوق الطلاق بها كما تقدم وصحة الايلاء والظهار واللعان منها كما سيأتي في الرجعة وجوب النفقة لها كما سيأتي في النفقات (لابائن) لا تقطع الزوجية (وفي القديم ترثه) لأن تطلقها بغير اختيارها يدل على قصده حرمانها من الارث فيعاقب بنقيض قصده فان اختارت الطلاق بأن سألته أو اختلعت أو علق الطلاق على مشيتها فإشاءته لم ترث جزما

وأن ما بعده تفصيل له فلا تكرار (في تنبيه) محل ما ذكر فيها إذا أمكن التخليص بالملع والآن نحو متى لم تدخل فأت طالق ثلاثا فانه يقع الطلاق حالا فلا معنى للملع بعده .
(فرع) حلف أنه لا يخالع ولا يوكل فيه فخالع لم يقع المعلق به لأنها تبين به (قوله دون ثلاث) أي في الحر ودون اثنتين في العبد (قوله دخل بها الزوج) الثاني خلافا لأبي حنيفة فانه قال اذا دخل بها زوج آخر عادت بالثلاث ويهدم الزوج ما بقي من طلاقات الزوج الأول اه فينبني أن يحمل ما في المنهج على هذا (قوله عادت بثلاث) لأن دخول الثاني بها أفاد حلها للأول ولا يمكن بناء العقد الثاني على الأول (قوله وللعبد) أي من فيه رق حالة الطلاق وان طرأ عتقه بعدها فان عتق بعد واحدة عادت له ببقية الثلاث لأنه صار حرا قبل استيفائهما ولو تقارنا كأن علق سيده عتقه بصفة وعلق العبد طلاق زوجته بها فوجدت ملك الثلاث فلا تحرم عليه ولو شك في سبق العتق حرمت احتياطا فان اختلفا فكالرجعة (قوله وللحر) أي حالة الطلاق وان طرأ رقه فلو طلق ذمي حر طلقين ثم التحق بدار الحرب فبسي واسترق فله نكاحها بلا محل لأن الرق الطاري لا يهدم حلالاتها (قوله حرة أم أمة) خلافا لأبي حنيفة في اعتباره الزوجة وبه قال ابن سريج من أئمتنا (قوله مرض موته) وكذا كل حالة يعتبر فيها تبرعه من الثلث (قوله وفي القديم ترثه) وبه قال الأئمة الثلاثة ومحل ان مات في ذلك المرض به .
(فصل) في تعدد الطلاق ومأمعه (قوله ونوى) أي في جزء من اللفظ (قوله وقع مانواه) لأنه الأكثر

[قوله لارتفاع النكاح الخ] أي وأما النكاح الثاني فلا تصح إرادته لئلا يلزم تعليق الطلاق قبل النكاح والثاني ينظر الى قيام النكاح في حالي التعليق والصفة [قوله ولو بعد زوج] أي وأصابته فانه موضع الخلاف [قوله دخل بها الزوج أم لا] خالف الحنفية في حالة الدخول واحتجوا بأن ذلك يهدم الثلاث فيهدم ما دونها بالأولى . وأجيب بأنه لا يهدم بل يرفع التحريم والدفع غير هادم لأمرين كون الواقع لا يرتفع ولو ارتفع لحلت بغير عقد قال الشافعي لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت إصابة زوج غيره توجب التحليل ولما لم يكن في الطلقة والطلقتين ما يوجب التحريم لم يكن لإصابة زوج غيره معنى يوجب التحليل بعد استيفاء ثلاث في مجموع النكاحين انتهى [قوله وللعبد طلقان] قد يتصور ملكه لثلاثة في حال رقه كما لو طلق الذمي طلقين ثم نقض العهد والتحق بدار الحرب واسترق ثم تزوجها فانه يملك عليها الثلاثة لأن طرأ الرق لا يمنع الحل الذي كان ثابتا وقيل لا يملك الثالثة والله أعلم [قوله سواء كانت الزوجة الخ] وذلك لأن الطلاق يملك فاعتبر بماله وخالف أبو حنيفة فجعل الاعتبار فيه بحال النساء كالعدة واختاره ابن سريج [قوله أي الزوج المريض] انما خص الأمر به لمكان السياق وقوله بعد وفي القديم ترثه فانه لا يتصور في غير المريض [قوله في عدة رجعي] أي اجاعا [قوله وفي القديم ترثه] به قال الأئمة الثلاثة قبل ويرده اتفاقهم على أن أسباب الارث القرابة والنكاح والولاء والاسلام ثم هل ذلك مقيد بانقضاء العدة أو أبدا أو الى أن تنكح أقوال ولو صح من المرض ثم مات أو مات فيه بعارض كقتل ونحوه لم ترثه في القديم وكذا لو كانت رقيقة وطلقها قبل العلم بعنتها .

(فصل : قال طلقته الخ) [قوله وقع مانواه] قد جزموا بذلك هنا وأجروا وجهين فيما لو قال الله على أن أعتكف ونوى أي بما قال الزكشي كان الفارق دخول الغاية في الطلاق دون الاعتكاف [قوله لاحتمال اللفظ] عبارة الرافي لأن الفعل والاسم المشتقين من المصدر يشعران به ويدلان عليه وهو يصلح للواحدة

وللعجنس

(فصل : قال طلقته أو أنت طالق ونوى عددا) من طلقين أو ثلاث (وقع) مانواه (وكذا)

(الكتابة) اذا نوى فيها عددا وقع مانواه لاحتمال اللفظ وسواء في هذا المدخول بها وغيرها كما زاده في الروضة (ولو قال أنت طالق واحدة)

وعكسه كذلك ففي اختلف اللفظ والنية عمل بالأكثر منهما في الصريح وبالنية مطلقا في السكينة (قوله بالنصب) ليس قيذا بل الرفع والجبر والسكون كذلك في الوجهين قال بعضهم وإنما قيد بالنصب لكونه الذي في الروضة (قوله وقيل المنوى) هو المعتمد كما صححه في أصل الروضة (قوله بالرفع) ليس قيذا بل فيه مامر (قوله فماتت) أوارتدت قبل الدخول أو أسلمت كذلك أو أمسك على فيه أو نحو ذلك (قوله قبل تمام طالق) أي قبل تمام القاف منه فيشمل المعية قال شيخنا وفيه بحث دقيق يدرك بالتأمل الحقيقي (قوله قبل ثلاثا) أي قبل تمامه فيشمل المعية أيضا كما قاله شيخنا وفيه مامر (قوله وحق الخ) هو المعتمد (قوله أنت طالق الخ) ولا يشترط ذكر لفظ أنت في غير الأول ولا كون ألفاظه كالصريح ولا اتحاد لفظه والمنجز والمعلق في ذلك سواء إلا في الاطلاق فيقع في المعلق فيه واحدة ويقع الثلاث في غيره بدخول واحد لأن التكرار في الإيمان لا في الدخول (قوله وتخلل فصل) فيه نظر إذا لم يعد لفظ طالق وحده لا يقع به شيء وطول الفصل يقطعه عما قبله فعمل التعميم في كلامهم محمول على غير هذه لا يقال يحمل على ما إذا قصر الزمان عرفا لأنه مع ذلك يصح التأكيد والفرض عدم صحته فأمل (قوله ونحوها) كالمى

وللجنس فكانا محتملين للعدد وإذا جاز الاحتمال وانضمت النية وجب أن يقع انتهى [قوله بالنصب] قال الزركشى ولا يصح قراءته هنا بالرفع لأن الأصح عندهما إذ ذاك وقوع المنوى [قوله بظاهر اللفظ] أي من واحدة صفة للطلقة المقدرة وعبرة غيره لأن اللفظ يناقض المنوى والنية مع اللفظ الذي يحتمل لا يعمل [قوله عملا بالنية] أي والمعنى حالة كونك واحدة أي متوحد من الزوج بسبب العدد المنوى أي يحمل على هذا وإلا فظاهر أنه لو زعم إرادة ذلك قبل كما قال الشيخان بمثله فيما لو قال أردت واحدة ملققة من أجزاء ثلاث [قوله بالرفع] أي وأما أنت واحدة بالنصب فالظاهر أنه مثل أنت طالق واحدة به فيأتي فيه ماسلف لكن قال الشيخان برهان الدين بن الفركاح الظاهر صحة قراءة المؤلف بالأوجه كلها وكل على الوجهين المذكورين [قوله لأن السابق الخ] أي فيكون التقدير أنت ذات تطليقة واحدة ثم حذف المضاف وأقيمت صفة المضاف إليه مقامه [قوله ففيه خلاف] أي والتعليل ماسبق وإنما كان حكم النصب على ما مشى عليه المنهاج فيما سبق مخالفا لحكم الرفع هنا لأن النصب يجعل واحدة بحسب الظاهر صفة للطلقة المعتدة والرفع بحسب الظاهر يجعلها صفة للمرأة فافترقا والله أعلم قال الزركشى ولو قال أنت واحدة بالجبر أي ذات واحدة أو بالسكون على الوقف فينبغي أن يقع ما نواه وهو مقتضى تعليلهم [قوله فماتت قبله] مثله ما لو سدت شخصه أو أسلمت أوارتدت قبل الدخول [قوله قبل ثلاثا] أي قبل تمامها كما لو اقتصر. قلت إن كان ذلك مع نية فلا يصح الحكم بوقوع واحدة وإن كان مع عدمها لم يلاق تعليل الأول وبهذا تلم أن الحق تحقيق البوشنجي الآتي [قوله لأن الكلام الواحد لا يفصل] راجع لقول الملقن وقيل واحدة [قوله ولا يعطى بعضه حكم كله] راجع لقول الملقن ثلاث [قوله وإن قال أنت طالق الخ] مثله أنت طالق أنت مسرعة أنت مفارقة [قوله كأن سكنت الخ] قال الامام هو كالاستثناء في الاتصال لا كالايجاب والقبول فانه كلام شخص واحد ثم قال في باب الاستثناء إن الكلام البسيط يقطعه بخلاف الايجاب والقبول انتهى لكن أطلق الشيخان في باب البيع أن الكلام يضر ولم يتعرضا للسبب ولا كثير ثم هذا في الطلاق المنجز أما المعلق إذا انفصلت صيغ التعليق فتقبل في دعوى التأكيد كما نقله الامام في باب الإيلاء عن المحققين [قوله لم يقبل] أي بخلاف ما لو أقر بألف في مجلس فانه يقبل دعوى التأكيد وإرادة إعادة الأول لأنه اخبار وهذا إنشاء فاذا اعتدت كلمة الإيقاع تعدد الواقع [قوله فان قصدنا كيدا] يبنى أن يجري في هذا نظير ما سياتي في الاستثناء من اشتراط قصده قبل

بما بعد الأولى لها (فواحدة) لأن التأكيـد في الكلام معهود والتكرار من وجوه التأكيـد (أو استثناء فـلـث وكذا إن أطلق في الأظهر)
 هــلا بظاها اللفظ والثاني لا يقع إلا واحدة لأن التأكيـد محتمل فيؤخذ باليقين (وإن قصد بالثانية تأكيـدا وبالـثالثة استثناء أو عكس) أي
 قصد بالثانية استثناء وبالثالثة تأكيـد (٣٣٨) الثانية (فتنتان أو بالثالثة تأكيـد الأولى) مع الاستثناء بالثانية (فلث في الأصح)

لتخلل الفاصل والثاني لا يقع إلا فتنتان لأن الفصل البسيط يحتمل (وإن قال أنت طالق وطالقي وطالقي صح قصد تأكيـد الثاني بالثالث) لتساويهما (لا الأول بالثاني) لاختصاص الثاني بـواو العطف الموجب للتغاير (وهذه الصور في موطوءة فلو قال من غيرها فطلقة بكل حال) لأنها تبين باللفظ الأول فلا يقع بما بعده شيء (ولو قال لهذه) أي لغبر المدخول بها (إن دخلت الدار فانت طالقي وطالقي فدخلت فتنتان في الأصح) لأنها جميعا معقنتان بالدخول ولا ترتيب بينهما والثاني لا يقع إلا واحدة كالونجز ولو آخر الشرط فقبل على الوجهين وقيل يقطع بوقوع الثنتين لاتقاء احتمال تعلق الشرط بأحد اللفظين بخلافه في الأول (ولو قال لموطوءة أنت طالقي طلقة مع) طلقة (أو معها طلقة فتنتان) معا وقيل مرتبا ويفني عليهما قوله (وكذا غير موطوءة في الأصح) فعلى المعية يقع فتنتان وعلى الترتيب واحدة تبين بها (ولو قال) أنت طالقي (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فتنتان في موطوءة وطلقة في غيرها) تبين بها للترتيب (ولو قال) أنت طالقي (طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) أي يقع فتنتان في موطوءة وواحدة في غيرها (في الأصح) فليهما وقيل لا يقع في موطوءة إلا واحدة لجواز أن يكون المعنى بعد طلقة مملوكة لي أو قبلها طلقة مملوكة لي وعلى الأول قيل تقع المنجزة أولا وتعقبها المضمنة ويلغو ذكر

(قوله بما بعد الأولى) وإن زاد على الثلاث على المعتمد ولو قصد بكل واحدة تأكيـد ما قبلها كأن قصد بالثانية تأكيـد الأولى وبالثالثة تأكيـد الثانية وهكذا فواحدة أيضا ويمكن ادخالها في كلامه (قوله أو أطلق) أي علم منه الاطلاق أو لم يعلم قصده وإن تعذرت مراجعته (قوله وبالثالثة استثناء) أي أو أطلق بها فلاطلاق كقصد الاستثناء في جميع ما ذكر (قوله بـواو العطف) خرج بالواو والفاء ثم سواء أتى بكل منهما في الكل أو البعض كما قاله شيخنا الرمي بـعـلا بن حجر وفي العباب خلافه ومال إليه شيخنا إذا اتحاد الحرف (قوله ولا ترتيب) فلورتب كالفاء ثم سواء أتى بكل منهما في الكل أو البعض وقعت الأولى فقط كـلـو قال لها أنت طالقي إحدى وعشرين فإنه يقع الأولى فقط وكذا لو قال ما بين واحدة وثلاث فيقع واحدة فقط بخلاف ما لو قال لها إحدى عشر فيقع ثلاثا وكذا لو قال من واحدة إلى ثلاث أو ما بين واحدة إلى ثلاث فيقع الثلاث فيهما وسواء المدخول بها وغيرها في هذه وما قبلها ولو قال أنت طالقي إن دخلت الدار ثلاثا طلقت واحدة إن دخلت الدار ثلاث مرات كافي الروضة واعتمده شيخنا ولو قال على الطلاق الثلاث إن رحت إلى بيت أهلك فانت طالقي وقع الثلاث كما نقل عن افتاء والشيخنا الرمي ونقل عن ولده وقوع واحدة فقط ومال إليه شيخنا قال لأن أول الصيغة حلف لا يقع به شيء ولذلك لو قال بدل أنت طالقي أطلقك أو طلقك لم يقع به شيء لأنه وعد ولو قال أنت طالقي عدد الرمل أو الشجر أو نحو ذلك من كل ماله أفراد وقع ثلاث أو أنت طالقي ملء البيت أو البلد أو السماء أو الأرض أو الجبال أو عدد التراب أو الماء أو أكبر الطلاق بالموحدة أو أعظمه أو أشده أو كلها حلت حرمت أو عدد شعرا بليس أو ألوانا من الطلاق وأطلق أو عدد سمك هذا الحوض ولم يعلم ما فيه أو عدد ملاح بارق أو عدد ما شى الكاب وإن لم يقل حافيا أو حرك ذنبه ولا هناك بارق ولا كلب أو أنت كائنة طالقي ونحو ذلك وقع في جميع ذلك طلقة واحدة فإن كان ثم بارق أو كلب وأراد ما يحدث من البرق والحركة أو المشى الآن تنقيد بما يقع من ذلك فيقع في مرتين فتنتان وفي ثلاث ثلاث فإن أراد قدر زمن يمكن فيه ذلك عمل بمقتضاء ولو قال أكثر الطلاق بالثلثة أو كله أو قال يمانية طالقي أو أنت مائة طالقي أو عدد شعرا فلان ولم يعلم عدد شعرا به ولو ميتا أو لاقيل الطلاق ولا كثيره وقع في جميع ذلك الثلاث وفي عكس هذه الأخيرة يقع واحدة ولو قال أو بـسـط الطلاق وأراد في العدد وقع فتنتان وإلا فواحدة (قوله قبل طلقة) وتحت وفوق مثل قبل وبعد (قوله لجواز الخ) فلو ادعى أنه أراد ذلك دين على المعتمد فراغ المؤكد لا يقال هذه ألفاظ صريحة فكيف قبلت الصرف بالنية مع إمكان نفاذها لأننا نقول إرادة التأكيـد منعت من الصراحة (قوله بما بعد الأولى لها) ولو زاد على الثلاث بل هو أولى كتابه عليه البلقيني (قوله وكذا إن أطلق في الأظهر) لو تعذرت مراجعته فالظاهر حله على الاطلاق (قوله لأن التأكيـد الخ) في هذا التعليل نظر لأن صورة المسألة أنه أطلق فلم يقصد تأكيـدا ولا استثناء (قوله ويفني عليهما الخ) نازع ابن الرفعة في هذا البناء بأن لنا وجهها في أنت طالقي ثلاثا أنه يقع الثلاث عند قوله طالقي فينبغي أن يكون لنا وجه أنهما يقعان معا عند قوله أنت طالقي طلقة مع طلقة (قوله لجواز الخ) هذا التعليل يجري فما لو قال أنت طالقي طلقة مع طلقة أو معها طلقة ولم يتقدم فيه حكاية الوجه المذكور (قوله ويلغو ذكر الخ) أي كما لو قال أنت طالقي أمس يقع في الحال ويلغو قوله أمس

قوله (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فتنتان في موطوءة وطلقة في غيرها) تبين بها للترتيب (ولو قال) أنت طالقي (طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) أي يقع فتنتان في موطوءة وواحدة في غيرها (في الأصح) فليهما وقيل لا يقع في موطوءة إلا واحدة لجواز أن يكون المعنى بعد طلقة مملوكة لي أو قبلها طلقة مملوكة لي وعلى الأول قيل تقع المنجزة أولا وتعقبها المضمنة ويلغو ذكر

بما هو قبل والأصح في أصل الروضة وقوع المضمنة أو لأثم المنجزة وعلى هذا قيل يقع في غير الموطوءة فثنتان ويلغو ذكر بعد وقبل وكأنه قيل طلقين (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة وأراد مع) طلقة (فطلقتان) وافظة في استعمال بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في أم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطلقة) لأنها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الإطلاق (ولو قال) أنت طالق (نصف طلقة في نصف طلقة فطلقة بكل حال) مما ذكر من إرادة المعية وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو عدم شيء (٣٣٩) لان الطلاق لا يقع في بعض وافظة نصف

الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهي صواب كما ذكرت في المحرر والشرح اذ لو أسقطت وأريد المعية وقع طلقان كما في الشرح (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقين وقصد معية فثلاث أو ظرفا فواحدة أو حسابا وعرفه فثنتان) لأنهما موجبه (وان جهله وقصد معناه) عند أهل الحساب (فطلقة وقيل ثنتان) لقصد معية الحساب وضعف بأن ما لم يعلم لا يصح قصده (وان لم ينو شيئا فطلقة) لأنها المحقق (وفي قول ثنتان ان عرف حسابا) جلا عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة فطلقة أو نصف طلقة فطلقة الآن يريد كل نصف من طلقة) فيقع طلقان ووقوع الطلقة بذكر بعضها مبهما أو مبينا قال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق السراية وامام الحرمين بطريق التعبير بالبعض عن الكل (والأصح أن قوله) أنت

(قوله والأصح) هو المعتمد (قوله إرادة مع) وكذا لفظها (قوله وهي صواب) وهذا هو الوجه الموجبه وما في شرح شيخنا تبعاً للأسنوي والبلقيني من اعتماد وقوع طلقين مع ذكر نصف الثاني عند إرادة المعية فيه نظر ظاهر ومأمسكوا به من القياس على نصف طلقة ونصف طلقة أجاب عنه شيخ الاسلام في المنهج بما هو واضح جلي وقياسه على ما في الاقرار غير مستقيم نعم ان أراد كل نصف من طلقة وقع طلقان اتفاقاً (قوله أبو حامد) في نسخة أبو محمد وهو الجويني وابنه امام الحرمين المذكور (قوله بطريق السراية) هو المعتمد وفائدة الخلاف تظهر فيما لو طلبت ثلاثاً بألف فطلق واحدة ونصفاً فعلى الأول له نصف الأول وعلى الثاني ثلثه (قوله لأنها نصفهما) أى مع تماثلهما فلا يرد ما لو أقر له بنصف عيدين حيث يلزمه نصف كل منهما وهذا بناء على أن المراد بنصفهما واحدة منهما ويحتمل أن المراد أنها مجموع نصفهما فلا إيراد ولا جواب فتأمل (قوله نظراً إلى نصف كل طلقة) أى على انفرادها لا مجموعاً مع نصف الأخرى فلا يعارض ما قبله (قوله وان قوله الخ) (١) لم يقل والأصح كما هو قضية المتن لأن الخلاف ضعيف كما في الروضة كذا ذكره بعضهم فتأمل (قوله ثلاثة أنصاف طلقة) أى ولم يرد كل جزء من طلقة والاوقع الثلاث (قوله إلى تكرار الخ) سيد ذكر محترز التكرار والعطف

[قوله وقوع المضمنة الخ] ليس المراد أن المضمنة تقع قبل تمام اللفظ بل يقعان بعد تمام المضمنة عقب اللفظ ثم المنجزة في لحظة عقبها قال في الروضة (فرع) اذا فرغنا على هذا فالطلقة التي تقع في غير الموطوءة هل هي المضمنة أو المنجزة [قوله فطلقتان] قال الزركشي صورها الامام في المسوسة وأما غيرها فينتجه أنه كقوله طلقة مع طلقة انتهى أى فيقع طلقان أيضاً السكن على الأصح وقول الشارح ولفظة في الخ قال النزالي والاحتمال البعيد يقبل في الإيقاع وان لم يقبل في نفي الطلاق [قوله لأنها مقتضى الظرف] وذلك لأن الذي أوقعه انما هو المظروف دون الظرف فصار كالأقر بالمظروف لا يكون اقراراً بالظرف وعكسه ولأن الطلاق لا يصلح ظرفاً لنفسه فيلغو [قوله من إرادة المعية وهو ظاهر الخ] الذي في الزركشي أن غير المعية ظاهر وأما المعية فلا شبهة في معنى نصف طلقة قال والذي يقتضيه القياس وقوع طلقين لأن التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة قال ثم رأيت في الاستقصاء وان قال نصف طلقة في نصف طلقة طلقت واحدة الآن يريد نصف طلقة أخرى غير التي بدأ بنصفها انتهى (فرع) لو قال نصف طلقة ونصف طلقة وقع ثنتان [قوله وهو ظاهر] منع الزركشي ظهوره بأنه لو صرح بالمعية وقع طلقان وهذا لم أره انبره والمتجه وقوع واحدة في مسئلته أيضاً [قوله وهي صواب] أى لأن عند إسقاطه وإرادة المعية يقع طلقان [قوله فثلاث] لو كانت غير مدخول بها فيه الوجه السابق فانه لا يقع سوى واحدة [قوله وقيل طلقان] أى كالأقر بنصف عيدين [قوله وان قوله] (١) والأصح أنه قوله كما هو قضية العطف في المتن لا يلزم كون الخلاف في الثانية قوياً مع أنه ضعيف كما في الروضة [قوله ثلاثة أنصاف] لو زادت الأجزاء على طلقين نحو خمسة أنصاف طلقة كان الخلاف في أنه يقع طلقة أم ثلاث [قوله وفي الثانية] قال البيانون السكره اذا أعيدت كانت غير الأولى قال الزركشي من

طالق (نصف طلقين) يقع به (طلقة) لأنها نصفها وقيل طلقان نظراً إلى نصف كل طلقة (و) ان قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة) يقع به (طلقان) نظراً إلى الأولى إلى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية إلى تكرار لفظ طلقة مع العطف وقيل لا يقع فيهما الاطلقة إلقاء لزانة في الأولى

(١) (قول المحقق قوله وان قوله الخ) كذا بالأصل ولعل فيه سقطاً وليحرم اهـ مصححه

تكرر لفظ طلقة ولو قال أنت طالق نصف طلقة ثلاث طلقة لم يقع الا واحدة لا تنفاه العطف (ولو قال لأربع أوقعت عليك أو ينسكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثا أو أربعاً وقع على كل طلقة) لأن ما ذكر إذا وزع عليهم خص كلامهم طلقة أو بعضها فتكمل (فإن قصد توزيع كل طلقة عليهم وقع) على كل منهن (في ثنتين فثنتان وفي ثلاث وأربع ثلاث) كما يقع في واحدة واحدة وعند الإطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فإن قال أردت ينسكن بعضهن) أي فلانة وفلانة مثلا (لم يقبل ظاهرا في الأصح) لأن ظاهر اللفظ يقتضي شركتهن وبيدين والثاني يقبل لاحتمال ينسكن لما أراد بخلاف عليكن فلا يقبل أن يرده به بعضهن جزأ قاله الإمام والبقوى (ولو طلقها ثم قال للأخرى أشركتك معها أو أنت كهي) أو مثلها (فإن نوى) بذلك طلاقها (طلقت والافلا) تطلق لاحتمال اللفظ لغير الطلاق (وكذا لو قال آخذك لامرأتك) أي قال لها بعد أن طلق رجل

(قوله إذا وزع) أي باعتبار أفرادها فان قصد توزيع كل واحدة على الأربع فسيأتي ولا حاجة إلى ذكر الأربع فيه وخرج بما ذكره المولود عليه حكيمس أوست أوسع أو ثمان فيقع على كل طلقان فإن قال تسه أو وقع على كل ثلاث مطلقا كما لو عطف كقوله أوقعت عليك طلقة وطلقة وطلقة أو نصف طلقة ورربع طلقة وسدس طلقة فانه يقع على كل ثلاث فيهما (قوله وأربع) لا حاجة إليه كما مر (قوله لم يقبل) نعم إن قال أردت لفلانة ثنتين مثلا ولفلانة واحدة مثلا وتوزع الباقي على الباقيات قبل (قوله ولو طلقها) أي منجزا بخلاف ما لو علق طلاقها بدخول ثم قال للأخرى أشركتك معها فليراجع فإن قصد أن الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى لم يقبل ولا يدين لأنه لا يصح الرجوع عن التعليق وإن قصد تعاقب طلاق الثانية على دخولها أو دخول الأولى عمل به وإن أطلق فهو كقصد الأولى (قوله أشركتك معها) خرج ما لو قال قسمت الطلاق بينكما فلا يصح لأنه لا ينقسم وأشركتك معها إنشاء كذا قاله شيخنا وفيه نظر إذ كون الطلاق لا ينقسم بمعنى لا يقع بعضه من غير تكميل صحيح وأما وقوع بعضه ويكمل فلا خلاف فيه فاجبه (فرع) حلف بالطلاق الثلاث أو أوقعه على غير معينة وتحت زوجات فله تعيين في واحدة وإن ماتت أو أبانها أو كان ملك عليها دون الثلاث على المعتمد لحصول اليقونة الكبرى وكذا الوعده بصفة ووجدت قبل الموت أو الإبادة ولو قال على الطلاق من زوجاتي أو نسائي وقع على كل منهن الثلاث وامتنع التوزيع فإن قال زوجتي طالق وله أكثر من واحدة وقع على واحدة منهن ويرجع لتعيينه .

(فرع) سئل والله شيخنا الرمي عمن حلف لا يكتب مع فلان في شهادة فأجاب بأنه إن لم يرد اجتماع خطهما في ورقة لا يثبت إن كتب خطه قبل رفيقه قال ولده شيخنا ومحل هذا إن قلنا إن استدامة الكتابة ليس كابتدائها والافيهن لأن ما يكون استدامته كابتدائه كالعقود يثبت به مطلقا ويقاس به نظائره . (فصل : في الاستثناء) وهو من التي بمعنى الانعطاف والالتواء واصطلاحا الإخراج بالأو واحد أي أخواتها ما ولده لم يخل في الكلام قبله ومن الاستثناء هنا من حيث الحكم التعليق بنحو أن شاء الله وانما رفع الإطلاق لوجود النص فيه (قوله يصح الاستثناء) سواء قدمه أو أخره ويعود لما قبله من متعاطفات وإن كثرت حيث لا تخلل كذا قالوا فانظره مع اعتبار قصده (قوله في الطلاق) وكذا في غيره كما مر في الإقرار

فوائد الخلاف إذا قالت طائتي ثلاثا على ألف فطلقها طلقة ونصفها فيستحق الثلثين على الثاني والنصف على الأول والصحيح استحقاق النصف ووقوع الطلقة لا يحتاج إلى نية وحكي الرافي في صراحته وكنايته وجهين ثم الوقوع بذلك البعض ثابت بالاجماع وذلك لأنه إذا اجتمع محلل ومحرم غلب المحرم (قوله ونظرا في الثانية) أي ولا يضر تكرار لفظ طلقة لاحتمال التأكيذ (قوله ولو طلقها ثم قال الخ) لو علق طلاق امرأته بدخول الدار مثلا ثم قال لزوجة الأخرى أشركتك معها فإن قال أردت أن الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى لم يقبل والظاهر أنه لا يدين لما يلزم من تغيير التعليق الأول بعد انبرامه وإن قال أردت إذا دخلت الأولى طلقت الثانية قبل لأنه كناية وإن قال أردت تعليق طلاق الثانية بدخولها فلهما كما في الأولى فالأصح الصحة لأنه جائز في التبعيز فكذا في التعليق .

(فصل : يصح الاستثناء) حده عمرون من النجاء بأنه يقتضي عن الثاني ما يثبت غيره بالأو كلمة تقوم مقامها بشرط اتصاله خلافا لابن عباس رضي الله عنهما والظاهر أنه لا يشترط قصد الإخراج قبل فراغ الكلام لكن نقل الزركشي عن العارسي أنه حكى الاجماع على عدم تأثيره إذا طرأ بعد تمام الكلام وفيه نظر فالمستفادات خلافه ومن قال بالصحة الاستاذ أبو اسحق والصيرمي وحكاها لرواي عن الأصحاب قال ابن الرصة وظاهر

منه فان انفصل لم يؤثر (ولا يضر) في الاتصال (سكتة تنفس وعي) لانها لا تعد فاصلا بخلاف الكلام اليسير الأجنبي فيضر على الصحيح (قلت وبشرط أن ينوي الاستثناء قبل فراغ اليمين في الأصح ولفظه أعلم) والثاني لا يشترط ذلك بل يكفي أن يبدؤه الاستثناء بعد تمام المستثنى منه واعتراض ذلك بأنه يلزم عليه رفع الطلاق بدوقوعه (ويشترط عدم استغراقه) للمستثنى منه فلو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا لم يصح الاستثناء ووقع الثلاث (ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين وواحدة فواحدة وقيل ثلاث) الثاني يجمع المستثنى فيكون مستقرا والأول لا يجمعه ويلغى قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها (أو) أنت طالق (اثنتين وواحدة الا واحدة وثلاث وقيل فثنتان) الثاني يجمع المستثنى منه فتكون الواحدة مستثناة من الثلاث والأول لا يجمعه فتكون الواحدة مستثناة من الواحد فيلغى الاستثناء (وهو) أى الاستثناء (من نفي اثبات وعكسه) أى من الاثبات نفي (فلو قال أنت طالق ثلاثا لا

(قوله بشرط اتصاله) ومعرفة بمخاها والتلفظ به بحيث يسمع نفسه لو كان معتدل السمع وان لم يسمع غيره وانما اشترطوا سماع غيره لقبوله لأنها تصدق بجميعها في نفسه فان قالت لم أسمع صدق هو ولو أنشأه غيره لم يكف الا ان اعتقد نفعه لجهله مثلا قال شيخنا الرملي (قوله سكتة تنفس وعي) ونحو سعال وعطاس وانقطاع صوت وقد كرر (قوله فيضر) الانحو استغراقه بماله تعلق به ما يقع بين الزوجين نحو بازاية (قوله قبل فراغ المستثنى منه) ولما كان الاستثناء غايبا في الأيمان جرى على استثنائهم لفظ اليمين ومنها لفظ ثلاثا مثلا (قوله بأنه رفع الخ) وقد يقال الصيغة الواحدة تعتبر بتمامها بل قال ابن عباس رضى الله عنهما بصحة الاستثناء المنفصل وان طلل الزمن وردة الأئمة الأعلام بل قال بعضهم ان نسبته اليه من الخطأ بدليل قول الله لأبوب وخذ يدك ضغثا فاضرب به ولا تحث (تنبيه) من أفراد ما ذكرهنا ما لو قال على الطلاق من ذراعى أو من نحو رأسي أو من ظهر فرسي أو نحو ذلك فلا بد من نية قبل فراغ اليمين كإسار (قوله عدم استغراقه) أى عدم استغراق لفظه الثاني لما تلفظ به قبله فهو محمول على وقوعه لا على وقوعه فلو قال أنت طالق طلقة ونصفا لطلقة ونصفا وقع فثنتان وقول شيخنا يقع واحدة نظر المواقف فيه نظر ظاهر وان قال به الزركشى مع أن فيه جمع المفرق في المستثنى والمستثنى منه وهو باطل اتفاقا من المستغرق أيضا ما لو قال كل امرأة لى طالق غيرك أو سواك أو سوى التى في المقابر وليس له غير المخاطبة فان أخر لفظ طالق عن أدوات الاستثناء لم يكن مستقرا فلا وقوع وكذا لو قصد أن أداة الاستثناء في الأول وصف للمرأة وأعربها بأعرابها وكان نحويا فلا يقع فان لم يصف الى نفسه كقوله النساء طوالى أو كل امرأت طالق الا فلانة لم يقع طلاقا وان لم يكن له غيرها خلافا لبعضهم (قوله لم يصح) أى ما لم يلحقه باستثناء آخر كما يأتى (قوله والأول لا يجمعه) وهو المعتمد لأن الجمع عند الاستغراق باطل في المستثنى وفي المستثنى منه كما شألهما المصنف وفيهما معا نحو أنت طالق ثنتين وواحدة الواحدة وواحدة فيقع ثلاث ولو قال أنت طالق ثنتين لا يقع واحدة منهما فليل يقع ثنتين لأنه كالمستغرق وقيل واحدة ويتجه أن يقال ان قصد عدم وقوع واحدة فقط وقعت الأخرى فقط والواقع ما عا فرجعه ولو قال أنت طالق واحدة فقط وقعت الأخرى وثانية لا تقع وقع واحدة وكأنه قال لا تقع الثانية ولو قال أنت لا طلقت أو أنت لا طالق واحدة أو لا شئ لم تطلق ولو قال أربع طوالتى الا فلانة أو الواحدة طلقن جميعا لأن أربع ليس من صيغ العموم قاله القاضى واستوجه الشيخان خلافه لصحة الاستثناء من الأعداد كإقرار وكذا لو قال أربع طوالتى الا فلانة طوالتى (تنبيه) لا يشترط أعاد حرف العطف فيما تقدم (قوله اثبات) لم يقولوا واقع لأنه

النص يقتضيه لأنه اعتبر أن يستثنى قبل قطع الكلام ولأن لفظ الاستثناء أقوى من نية اهـ (قوله بعد تمام المستثنى) أى ولكن على الاتصال (قوله ويشترط عدم استغراقه) أى بالاجماع ويشترط أيضا التلفظ به فجرد النية لا يؤثر حيث لا ظاهرا ولا باطنا أى اذا كان مستقرا أو مثل أربع طوالتى أو أراد الا فلانة أو تعليقاً بشيئة الله قال الزركشى ويشترط أيضاً تأخره على وجه رجح الرافعى خلافه في كتاب الأيمان انتهى وقولنا ان مجرد النية لا يؤثر ليس في كل التعليق كما يعلم ذلك بمراجعة شرح البهجة من آخر الطلاق ومراجعة ما يأتى آخر فصل السنن والبدعى (قوله ولو قال الخ) يريد أن هذا ليس من الاستغراق على الأصح بخلاف المسئلة الثانية (قوله فثلاث) قال الأسنوى قياس قولهم الاستثناء يعود الى كل الجملة قبله أن يقع طلقان (قوله والأول لا يجمعه) علل عدم الجمع في هذا والذي قبله بأن العطف يقتضى أفراد كل من المتعاطفين بحكم وان كان بالواو التى هي لطلق الجمع كما لو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق لا يقع سوى واحدة (قوله من نفي اثبات) قال العراقي سئلت عن من طلب منه الميت عند شخص خف لا يبيت سوى الليلة الفلانية ليه مستقبله هل يحث بفرك مبيتها فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحث لكن أفنى

لا يلزم من الإثبات الوقوع فقد يقع كفى الطلاق وقد لا يقع كالحلف لا يطرأ زوجته في الشهر إلا مرة ولا يشكو
 غيره إلا من حاكم شرعي أو لا يبيت عند فلان في الشهر ليلة أو ليلة القلانية أو لا يلبس إلا الحرير فلا يبحث
 بترك ذلك (قوله لما ذكر) وهو القاعدة المذكورة كافي المنهج وابن حجر وغيرهما وقيل للتعليل المذكور
 (قوله نصف طلقه) أو قال الانصاف وقع فثان حلال على نصف الثلاث إلا أن أراد نصف طلاقه فيكون كالو
 ذكره (قوله إن شاء الله) ومثل أن بقية أدوات التعليق نحو متى ولو ولو لا ومثل أن شاء الله رضي الله أو أحب
 الله أو اختار الله أو أراد الله أو حكم الله أو من الله بخلاف وعلم الله أو أمره أو قدرته أو حكمته فتطلق في
 الحال لأنه ليس تعليقاً سواء في الجميع أتى بالباء الموحدة أدنى نحو أنت طالق برضا الله أو في رضا في القسم
 الأول أو يعلم الله أو في علمه في القسم الثاني فراجع ذلك (فرع) لو تعدد المستثنى منه رجع الاستثناء إلى
 الجميع على المعتمد خلافاً لمن خصه بما قبله فلو قال أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثاً إن شاء الله لم يقع شيء أو قال
 أنت طالق وطالق وطالق بعطف أو دونته إن شاء الله تعالى لم يقع شيء أيضاً ومثل مشيئة الله مشيئة الملك والبيمة
 وأما مشيئة زيد مثلاً فوجدت يقينا في حياته وعلم بها المعاق وقع والأفلا ولو قال أنت طالق لولا الله أو لولا
 أبوك لم يقع شيء أيضاً ومنه قول ابن الصلاح أنه لو حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا إلا أن سبقه القضاء والقدر ثم
 فعله وقال قصدت إخراج ما قدرته عن اليقين فلا يبحث (قوله عن قصد التبرك) وعن الإطلاق أيضاً ولو شك
 هل قصد التعليق أولاً أو هل ذكر المشيئة أولاً فهو مثل التبرك ومثله أيضاً قصد أن كل شيء بمشيئة الله أو نحو
 ذلك (قوله فانه يقع) أي حالاً كما لو فتح همزة إن أو أبدلها بأذا أو بما سواء النحوى وغيره وكلاهما أنت
 طالق إن شاء الله تعالى وإن لم يشأ الله فتطلق حالاً على المعتمد ولو قال أنت طالق اليوم إن شاء الله ثم طلق فيه
 وقع المنجز والمعلق أولم يشأ الله ففضى اليوم ولم تطلق وقع المعلق بعدمها ولو جمع بين هذين فالحكم كذلك
 كأن قال أنت طالق اليوم طاقه إن شاء الله وإن لم يشأ فطلقتين فإن طلقها اليوم وقع ثنتان المنجزة والمعلقة
 وإن لم يطلق في موقع المعلقين على عدم المشيئة كما مر (قوله وكذا يمنع) مع قصد التعليق فقط كما تقدم

في الحقيقة واحدة (أو ثلاثاً
 الاثلاثا الاثنتين فثنتان)
 لما ذكر (وقيل ثلاث)
 لأن الاستثناء الأول
 مستغرق فيلفظ والثاني
 مرتبط عليه فيلفظ أيضاً
 (وقيل طلاقاً) لأن الاستثناء
 الثاني صحيح فيعود إلى
 أول الكلام (أو خمساً إلا
 ثلاثاً فثنتان وقيل ثلاث)
 اعتباراً للاستثناء من
 الملفوظ لأنه لفظي وقيل
 من المملوك (أو ثلاثاً إلا
 نصف طلاقه ثلاث على
 الصحيح) تكميلاً للنصف
 الباقي بعد الاستثناء وقيل
 ثنتان تكميلاً للنصف
 المستثنى (ولو قال أنت
 طالق إن شاء الله أو إن لم
 يشأ الله) أي طلاقك
 (وقصد التعليق لم يقع)
 أي الطلاق لأن المعلق عليه
 من مشيئة الله أو عدمها
 غير معلوم ولأن الوقوع
 بخلاف مشيئة الله تعالى محال
 وقال صاحب التلخيص
 بالوقوع في الثانية لأنه
 ربط الوقوع بما يضافه
 من عدم مشيئة الله له فهو
 كالأقل أنت طالق طلاقاً
 لا يقع عليك واحترز بقصد
 التعليق عن قصد التبرك
 بذكر الله فانه يقع (و
 كذا يمنع) التعليق بالمشيئة
 (انقضاء تعليق) نحو أنت

شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف لا يشكو غيره إلا من حاكم شرعي هل يبحث بترك الشكوى
 مطلقاً فأجاب بعدمه وبوافقه تصحيح النووي في الروضة فيمن حلف لا يطرأ في السنة إلا مرة أنه لا يبحث
 بترك الوطء مطلقاً وهو ناظر للغي مخالف للقاعدة المتقدمة اهـ [قوله فثنتان] أي تصحيحاً للاستثناء
 الأول بسبب تعليقه بالثاني لأن الكلام إنما يتيم بأخيه [قوله وقيل من المملوك] قضيته أنه لو ملك
 اثنين مثلاً اعتبر [قوله أو ثلاثاً الخ] لو قال في هذه الصورة الانصاف فراجع فإن لم يتمكن مراجعته
 أو أطلق حل على نصف الثلاث ولو قال أنت طالق طلاقاً إلا نصف طلاقه طلق واحدة قطعاً ولو قال أنت
 طالق طلاقاً ونصفاً الاطلاقاً ونصفاً فنقل الزركشي عن بعض فقهاء عصره أنه أفنى بوقوع طلاقه قال
 لأننا نكمل النصف في جانب الإيقاع ثم نستثنى طلاقه ونصفاً فيبقى نصف طاقه [قوله تكميلاً للنصف] لأنه
 أحوط [قوله وقصد التعليق الخ] قال الزركشي أي قبل فراغ اللفظ كما سبق نظيره في الاستثناء قال وليس
 هذا خاصاً بالمشيئة بل كل تعليق كذلك اهـ ثم هذا التفصيل المشار إليه في المنهاج خصه شيخنا في شرح
 البهجة بالسئلة الأولى [قوله لأن المعلق عليه الخ] أي وكفى التعليق بالصفات وغيرها من الشروط وهذا
 التعليل على طريقة الفقهاء وأما طريق المتكاملين من أصحاب الشافعي فلهذا ذلك بأنه يقتضي التعليق على
 مشيئة جديدة ومشيئة الله تعالى قديمة فلما تعذر وقوع الصفة لم يقع الطلاق وجوابه بين والله أعلم [قوله
 لأن ربط الوقوع بما يضافه] وذلك لأنه لا يقع إلا بالمشيئة [قوله عن قصد التبرك الخ] مثله سبق للسان
 ومالوقصد أن كل شيء بمشيئته تعالى وكذا لو أطلق على ما اقتضاه كلامهم [قوله وكذا يمنع انعقاد الخ]

نحو والله لأفعلن كذا ان شاء الله (ونذر) نحو قلعة على أن أتصدق بمائة ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر كبيع وغيره (ولو قال ياطالق ان شاء الله وقع في الأصح) نظر الصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بالمشيئة والثاني لا يقع نظرا الى أن المعنى بالنداء انشاء الطلاق وهو يقبل التعليق بالمشيئة (أوقال أنت طالق الآن يشاء الله) أي الطلاق (فلا) يقع (في الأصح) لأن استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حالة عدم المشيئة وذلك تعليق بعدم المشيئة وقد تقدم له لا يقع الطلاق فيه والثاني يقع لأنه أوقعه وجعل المخلص عنه المشيئة وهي غير معاملة فلا يحصل الخلاص

(فصل: شك في طلاق) منجز أو معطل: أي هل وقع عليه أولا (فلا) يحكم بوقوعه لأن الأصل بقاء النكاح (أوفي عدد) كأن شك هل وقع عليه طلقان أو واحدة (فالأقل) يأخذ به لأن الأصل عدم الزيادة عليه (ولا ينفي الورع) فيأذ كر بأن يحاط فيه فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعي راجع

فلا يمنع الاطلاق هنا وفارق النية في العبادات نحو الصلاة والوضوء لمنافاته للجزم المعتبر في صحة النية فيها (قوله لأفعلن) هو للمستقبل ويمنع في الماضي أيضا على المعتمد في قوله في شيء فله والله ما فعلك ان شاء الله (قوله لصورة النداء) وذلك لو كان اسمها طالق لم يقع به شيء كما مر ولوجع بين النداء وغيره فكل حكمه كقوله أنت طالق ثلاثا ياطالق ان شاء الله أو ياطالق أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فيقع فيهما واحدة بالنداء وتقديم المشيئة كتناخيرها كقوله ان شاء الله ياطالق أنت طالق ثلاثا فيقع فيهما واحدة أيضا والعطف كغيره أيضا كقوله هند طالق وزينب طالق ان شاء الله فيرجع اليهما حيث قصد هما على المعتمد (قوله والحاصل لا يعاق) وبذلك فارق أنت طالق لأنه يستعمل في قريب الحصول ومتوقعه كما يقال للريض أنت صحيح (نبيه) علم بما ذكر أن الفصل بقوله ياطالق بين التعليق والمعلق لا يضر لأنه ليس أجنبيا قال بعض مشايخنا ومنه ما لو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة ان شاء الله فراجع.

(فرع) لو قال قصدت بقولي ياطالق الطلاق الثلاث الذي قبله قال بعض المتأخرين لم يقبل ويدين **(فصل)** في الشك في الطلاق وهو أربعة أنواع لأنه اما شك في أصله أو في عدده أو في محله أو في صيغته الواقعة منه قبل تنجيز أو تعليق وهذه لم يتكلم المصنف عليها وقياس ما مر اتفاق الوقوع فيما لو شك هل قصد التعليق بالمشيئة أولا أن يقع هنا فراجع (قوله شك) أي تردد (قوله هل وقع عليه) وهو في المعلق شك في وجود صفته (قوله فلا أقل) خلافا للامام مالك (قوله الورع) هو في الأصل السكف عن الحرام ثم استعبر هنا للسكف عن الحلال (قوله راجع) احتياطا ويعد بهذه الرجعة لو تبين له وقوع الطلاق فلا يحتاج الى اعادتها.

عليه بعضهم بأنه اذا منع المنجز فالمعلق أولى [قوله ويعين] يدخل في عموم هذا نحو والله ما فعلته ان شاء الله فقد أفنى البارزى فيه بأنه يحنث لأنه لم يعلق الفعل على المشيئة بل على القسم واستشهد بأن من قال في حلفه عند القاضي والله ما غصبت ان شاء الله يجعل ناكلا قال الزركشى بعد حكاية ذلك وهو يعنى قول البارزى ضعيف لأن الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل دون الماضي [قوله ان شاء الله] أما لو قال ان شاء زيد ثم شاء فنقل الرافعى عن القاضي عدم لزوم وخطأ الامام بأنه مثل ان قدم زيد فقلعه على كذا [قوله وكل تصرف] يلحق بذلك ما لو قصد التعليق في نية الصلاة ونحوها من العبادات [قوله ولو قال ياطالق الخ] فرق الرافعى من هذا وبين أنت طالق ان شاء الله بأن يا كذا يقتضى حصول الوصف حالة النداء ولا يقال للحاصل ان شاء الله وأنت كذا قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول واصل والقريب الشفاء أنت صحيح فيصح الاستثناء وينتظم [قوله وقد تقدم] أي فالعلة هناك هي العلة هنا [قوله فلا يحصل الخلاص] كما لو قال أنت طالق الا أن يشاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق ويفرق بان كان معرفة المعلق عليه في هذا دون الأول ثم إن الوجه الثاني رجحه العراقيون وقال الرويانى إنه المذهب ورجحه القاضي والغبوى والماورذى.

(فرع) طلقتها ثلاثا بحضرة شاهدين فشهدا أنك قلت عقبه ان شاء الله قال صاحب النكاح ان كان له حالة غضب أخذ بقولهما والالم يلفت اليهما ونظر فيه الزركشى بأن فعل الشخص لا يرجع فيه للغير كالمصلى والشاهد **(فصل)** [قوله شك في طلاق] أي باستواء أو رجحان كخطيره في الحدث [قوله لأن الأصل بقاء النكاح] كأن الأصل التحريم عند الشك في النكاح [قوله لأن الأصل عدم الزيادة الخ] خلافا لما لك حيث أوقع الأكثر كنجاسة في ثوب جهل موضعها وأجيب بأنها ليست في قدر معلوم من الثوب كي يستصحب العلم في غيره وانما نظير المسئلة تحققتها في طرف من الثوب مع الشك في اصابه غيره.

ليكون على يقين من الحل أو البائن بدون ثلاث جدد النكاح أو ثلاث أسك عنها وطلقها ثلاثا لتحل لغيره يقينا وإن كان الشك في العدد أخذ بالأكثر فإن شك في وقوع (٣٤٤) طلقين أو ثلاث لم ينكحها حتى تنكح زوجها غيره (ولو قال إن كان ذا الطائر غراما

فأنت طالق وقال آخر إن لم يكن فأمراً أتى طالق وجهل لم يحكم بطلاق أحد) منها لأنه لو انفرد بما قاله لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (فإن قال لها رجل لزوجتيه طلقت أحدهما) لوجود إحدى الصفتين (ولزمه البحث) عن الطائر (والبيان) لزوجته إن اتضح له تعلم المطلقة من غيرها وعليه الامتناع عنهما إلى أن يتبين الحال (ولو طلق أحدهما بعينها) كأن خاطبها بالطلاق أو نواها عند قوله أحدا كطالتي (مجهلها) بأن نفسها (وقب) الأمر من قربان وغيره (حتى يذكر) المطلقة أي بتذكرها (ولا يطالب ببيان) للمطلقة (إن صدقناه في الجهل) بها فإن كذبتاه وبأدريت واحدة وقالت أنا المطلقة لم يكفه في الجواب لأدري بل يحلف أنه لم يطلقها فإن نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لها زوجتيه أحدا كما طالتي وقال صدقت الأجنبية) قبل في الأصح يمينه لاحتمال

(قوله جدد) ويمتد بهذا التجديد وإن تبين له وقوع الطلاق أيضا ويلزمه ما عقد به من الصداق (قوله لتحل الخ) علة أقوله لطلقها وانما ذكر ثلاثا كرامة لأجل علمه بما تعود له ولو نكحها بعد لأن لو طلقها دون ثلاث وعادت له لم يملك عليها غير مطلقة واحدة (قوله وجهل) فإن علم عمل بمقتضاء ما لم تكن محاورة والافه وحلف فلا يقع وإن علم الحال لا اعتبار غلبة الظن فيه كما مر (قوله ولزمه) أي فوراً في البائن وفي الرجعي بعد انقضاء العدة وعلمه أن مكن معرفة الطائر وطلبنا منه كما قاله شيخنا الرمي وعلمه أيضاً أن لم تكن محاورة كما مر وإلا فلا وقع أصلاً (قوله وعليه الامتناع عنهما) وهذا يفيد امتناع القسم لزوجته له غيرها (قوله إلى أن يتبين الحال) يفيد أن معنى البيان إظهار الزوجة التي صفة الوقوع لها لتعلمه وإغيره فسقط ما لبعضهم هنا (قوله ثم) ليست للترتيب (قوله بأن نفسها) الأولى كأن لا يدخل ما لو كانت في ظلمة مثلاً (قوله بتذكرها) فيه إشارة إلى أن يذكر مرشد الذال المحبة (قوله إن صدقناه) وله مراجعة كل منهما بعينها لا بقوله راجعت المطلقة منكما أو أحداً (قوله فإن كذبتاه) الأولى فإن لم تصدقاه (قوله بل يحلف الخ) وهل تتعين الأخرى للطلاق راجعه (قوله وقضى بطلاقها) وليس له تمتع بالباقية لأن الإقرار حكماً هنا فلو ادعت أيضاً أنها المطلقة حلفت فإن نكل حلفت وقضى بطلاقها أيضاً وحيث حكم بطلاقهما بحلفهما فهو في الظاهر فلو تبين له المطلقة بعد ذلك فالأخرى زوجته فيدين فيها ولها مطاوعته إن ظنت صدقه وله إقامة بينة عليه إن أمكن (نفية) استشكل البقيني عدم قبول قوله لأدري مع أنه أخبر بما عنده والزامه البيان من غير تحقق تمتع وقد يجاب بمنع أنه أخبر بما عنده لاحتمال تدليس وبأن ذلك تظليظ عليه لأنه المورط لنفسه (قوله ولأجنبية) حرة كانت أو أمة وأمة نفسه كالأجنبية وخرج بها الأجنبية والبيمة فلا يقبل وتطلق زوجته قطعاً نعم إن كانت الأجنبية مطلقة ولومن غيره لم تطلق زوجته إلا أن قصد هالاً لأن الأصل بقاء الزوجية مع صدق لفظ أحدهما عليها مصادقاً أو يجري ما ذكر في لوقال لأمر زوجته بنتك طالق (قوله ولو قال) أي ابتداء أو جواباً قاله شيخنا (قوله يعرفها) مثال وقيل قيد للخلاف (قوله فلا يقبل) وفارق ما قبله بعدم صدق اللفظ هنا بإطنا نعم إن كانت زينب مطلقة ولومن غيره وعرفه وادعى قصد هاء صدق يمينه والأبأن قصد واحدة لا بعينها أو قصد هاهما أو لم يقصد شيئاً طلقت أحدهما وعلى الثانية

[قوله وطلقها ثلاثاً] كذا في الروضة [قوله لتحل لغيره يقينا] من فوائد الثلاث أنها إذا عادت له بعد الزوج تعود بالثلاث [قوله ولزمه البحث] أي حيث أمكن [قوله أو نواها عند قوله الخ] هذه بعينها هي المسئلة الآتية في قول المناهج الآتي وقصد معينة ولكن وجه المخالفة دعوى النسيان هنا بخلاف الآتي ثم إن سائر الأحكام المترتبة على المسئلة الآتية جارية في مثال الشارح هذا والمثال المذكور قبيله وكذا في تعليق الرجل طلاق زوجته بمتناقضين السابقة في المتن كما صرح بكل ذلك في الإرشاد وهو ظاهر [قوله وقال قصدت الأجنبية] احتراز عما لو أطلق فإنه يقع على الزوجة واستشكله ابن الرفعة بأن اللفظ متردد بين الزوجة والأجنبية [قوله لأنه خلاف الظاهر] فرق الزركشي بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها بما حاصله أن أحداً كما موضوع للقدر المشترك بخلاف زينب فإنه لا يتناول بحكم الوضع الاحتمال واحداً فلهذا قبلت الإرادة في ذلك دون هذا [قوله والا فاحدهما] قال الزركشي هو يشمل ما لو نوى أحدهما بعينها أو أطلق أو نواها معاً وبالثلثة صرح الإمام كما قاله عنه الرافعي قال ولا يجبي فيه التردد فيما لو قال أنت طالتي واحدة ونوى ثلاثاً

اللفظ لذلك والثاني لا يقبل وتطلق زوجته لأنها محل الطلاق فلا ينصرف عنها إلى الأجنبية بالقصد (ولو قال زينب طالتي) واسم زوجته زينب (وقال قصدت أجنبية) اسمها زينب يعرفها (فلا) يقبل (على الصحيح) لأنه خلاف الظاهر ويدين والثاني يقبل يمينه لاحتمال اللفظ لذلك (ولو قال لزوجتيه أحداً كما طالتي وقصد معينة) منهما (طلقت والا فاحدهما

ويؤمره البيان في الحالة الأولى والتعيين في الثانية) لتعرف المطلقة منهما (وتعزلان عنه الى البيان أو التعيين وعليه البدار بهما) أي بالبيان أو التعيين في الطلاق البائن وكذا الرجعي في وجهه فان أخر عصى (٣٤٥) وان امتنع عزز والأصح في

الرجعي لادبار عليه لأن
الرجعية زوجة (ونفقتها
في الحال) الى أن يبين أو
يعين لحيسهما عنده حبس
للزوجات الى ذلك وإذا بين
أو عين لا يسترد المصروف
الى المطلقة لما ذكر (ويقع
الطلاق باللفظ) في حالي
التعيين وعدمه (وقيل ان
لم يعين فعند التعيين) لأن
الطلاق لا ينزل إلا في محل
معين ودفع هذا بأنه ممنوع
منهما الى التعيين كما تقدم
فلولا وقوع الطلاق قبله لم
يمنع منهما (والوطء)
لاحداهما (ليس بياناً) في
الحالة الأولى أن المطلقة
الأخرى لاحتمال أن يطأ
المطلقة (ولا تعييناً) في الحظ
الثانية غير الموطوءة
للطلاق بل يطالب بالبيان
والتعيين فان بين المطلقة
غير الموطوءة قبل وكذا
بالموطوءة لكن عليه الحد
ان كان الطلاق باتنا والمهر
لجهلها بأنها المطلقة وله أن
يعين للطلاق غير الموطوءة
وكذا الموطوءة لكن عليه
المهر بناء على وقوع
الطلاق عند اللفظ (وقيل)
الوطء (تعيين) فلا يمنع من
وطء أيتهما شاء (ولو قال
مشيراً الى واحدة هذه

ينزل كلام الامام الذي ذكره في المنهج (قوله وعليه البدار) قال شيخنا الرملي ان لم يتبع نسياناً وطلبته
كما قال ابن الرفعة لأنه حقهما وإباحة الله الاعتزال وقد وجد وهو متجه المدرك وان كان ظاهر كلامهم
بخالفه (قوله والأصح) هو المعتمد ما لم تنقض العدة ولا يجهل لو استعمل في كل ماسر وما يأتي (قوله
ونفقتها) بمعنى المؤنة تجب عليه (قوله في الحال) أي فلا تؤثر الى بيان أو تعيين فسقط ما لبعضهم هنا (قوله
باللفظ) وتجب العدة منه في البيان ومن التعيين فيه وتأخير حسابها لا يضر كما في طلاق الخائض (قوله
ليس بياناً الخ) لأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به كالرجعة وخرج ملك النكاح ملك غيره
فيحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب ولذلك لو قال لأمتيه إحدا كما حرة ثم وطئ واحدة عتقت الأخرى (قوله
لحكم عليه المهر) أي لا الحد وان كان الطلاق بائناً على المعتمد للشبهة (قوله في بيان لها) أنها المطلقة فان ادعت
الأخرى أنها المرادة بالطلاق فلها تحليفه فان لم يحلف حلفت وطلقت أيضاً ولا يأتي مثل ذلك في التعيين لأنه
انشاء (قوله فان نواهما جميعاً) أي بقوله إحدا كما طالق فالوجه أنهما لا يطلقان أي معا بل تطلق واحدة فقط
فيساوي ما قبله فهو دفع لتوهم طلاقهما معا إذا نواهما معا ويخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مروى يحكم

لأن حل إحدى المرأتين عليهما لا وجه له اهـ [قوله ويلزمه البيان الخ] قال ابن الرفعة لا وجه لا يجب
ذلك قبل الطلب لأنه لمحض حق الزوجين وحق الله سبحانه وتعالى هو الانعزال عنهما وقد أوجبناه اهـ
وقوله لمحض حقهما كما أنه لما فيه من تطويل العدة عليهما [قوله وتعزلان عنه] أي ان لم نجعل الوطء تعييناً
فان جعلناه فلا حبس في مسائلته [قوله وعليه البدار بهما] اقتضى هذا أنه لو استعمل لا يجهل وقال ابن الرفعة
يجهل كمن أسلم على أكثر من العدد الشرعي فانه يجهل ثلاثاً وهذا القياس صحيح إذ عين ففسى أو أبهم فان
عين ولم يتبع الفسيان فلا وجه للامهال وقال البلقيني لا نسلم اللزوم ولا العصيان بالتأخير مادامت العدة قائمة
اهـ [قوله والأصح في الرجعي لادبار عليه] أي مدة العدة [قوله في الحال] قيل مستدرك لأنه قال ونفقتها
بالتثنية [قوله لا يسترد المصروف] قال الامام وهو من النواذر لأنها تنفقه بائن [قوله لأن الطلاق لا ينزل الخ] اهـ
تمته في الرافعي ولكن قول الزوج إحدا كما طالق جزم منه بالإيقاع فاقضى إيقاع الحيولة فان الطلاق وان لم يتم
قد صدر صدوراً لا يرد فلم يستقل بمستقل ليقع ولم يعلق ليفتقر وكان مقتضاه الزام الزوج اتعانه ولو بعد
حين فاذا أتته وقع فكأنه أوجب الطلاق ولم يوقعه [قوله يمنع منهما] ولأن التعيين بين التي اختارها
للكاح فيكون اندفاع نكاح الأخرى باللفظ السابق نعم العدة من وقت التعيين [قوله ليس بياناً]
أي لأن الطلاق لا يقع بالفعل فكذا الاخبار به [قوله وقيل تعيين] أي لأن التعيين انشاء اختيار
والوطء دال عليه كوطء المبيعة في زمن الخيار ورد بأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتأول به
بخلاف ملك الحمين وقد نص الشافعي رضي الله عنه على المنع منهما ولو كان تعييناً لما امتنع منهما ورد ابن
الرفعة الأخير بأنه لا يلزم من كونه تعييناً أن يكون حلالاً وتبعه الزركشي وقال ان أكثرين عليه
[قوله في بيان] أي لأنه اخبار عن ارادة سابقة [قوله أردت] منه تعلم أن محل كلامه هنا عند سبق
التعيين فيكون الكلام في البيان وذلك لأنه اذا كان السابق ابهاماً فلا إرادة معه وأما حكم هذه
العبارات عند المطالبة بالتعيين فسيأتي في كلام الشارح رحمه الله [قوله لا قراره به] أي فالطلاق انما
هو باقرار لا بقول إحدا كما طالق فانه لا يصلح اطلاقهما معا كما أسلفناه وسيصرح به الشارح قريباً

(٤٤ - قلوبني وعميره - ثالث) المطلقة في بيان لها أو هذه الزوجة في بيان أن غيرها المطلقة (أو) قال مشيراً
الى كل منهما (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (حكم بطلاقهما) في الظاهر لا قراره به بما قد
ورجعه بذكر بل عن الاقرار بطلاق الأولى لا يقبل أما في الباطن فالمطلقة من نواها فقط قاله الامام قال فان نواهما جميعاً

فوقه أنهما لا يطلقان إذ لا وجه لحل إحدا كما عليهما جميعا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط كما في التهذيب والتمة لفصل الثانية بالترتيب والتعقيب ونقله الامام عن القاضي حسين في ثم واعترضه بتضمن الكلام الاعتراف بالطلاق فيهما فليحكم بوقوعه فيهما كما في الواو وسكت عن ذكر الفاء وهي كتم قال الرافعي والحق الاعتراض لكن رجح في الروضة الأول ولو قال عند المطالبة بالتعيين هذه المطلقة وهذه أو بل هذه أو ثم هذه تعينت الأولى ولما ذكر غيرها لأن التعيين انشاء اختيار لا اخبار عن سابق (٣٤٦) وليس له إلا اختيار واحدة فيلغو ذكر اختيارها غيرها (ولو ماننا أو

إحداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبة أي المطالبة للطلاق بهما (بيان الارث) فالذايين أو عين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق باثنا وان قيل بوقوعه عند التعيين لسبق الإيقاع ويرث من الأخرى (ولو مات) قبل البيان أو التعيين (فلا ظهر قبول بيان وارثه لا قبول (تعيينه) لأن البيان اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا يخلفه الوارث فيه والثاني يقبل بيانه وتعيينه كما يخلفه في حقوقه كالردة بالعيب والاختذ بالشفعة وغيرها والثالث لا يقبل بيانه ولا تعيينه لأن حقوق النكاح لا تورث (ولو قال إن كان هذا الطائر (غرابا) فصرأني طالق وإلا فعبدى حر وجهل منع منهما لزوال ملكه عن إحداها فلا يستمتع بالزوجة ولا يستخلم العبد ولا يتصرف فيه (إلى البيان)

بطلاق الأولى منهما كما يأتي وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام وما قيل بخلاف ذلك فلا وجه له فليستأمل (قوله حكم الخ) هو المعتمد كما سيذكر ترجيحه عن الروضة (قوله الترتيب) ومثله القبلية والبعدية فلو قال هذه قبل هذه أو بعدها هذه حكم بطلاق الأولى فقط أو هذه بعدها هذه أو قبلها هذه حكم بطلاق الثانية كما في الخطيب وغيره (قوله والتعقيب) مستدرك أو هو لدفع توهم جواز طول الفصل بينهما الذي نفى عنه ثم (قوله واعترضه الخ) وقد يجاب بأن الاعتراف بما لا يحتمله الكلام غير صحيح إذ يبعد كل البعد قصد طلاقين لا مرأتين مرتين بلفظ إحدا كما فتأمل (قوله أو ثم هذه) أو فهذه (فرع) قال النووي لو جلس زوجها الأربع صفا فقال الوسطى منكن طالق طلقت إحدى المتوسطتين وعليه التعيين وقيل يطلقان وقيل لا يقع شيء (قوله أي المطالبة الخ) يشير إلى أن المصدر مضاف لمفعوله ويعلم من المطالبة أن الكلام في غير الرجعية لأنه لا مطالبة فيها كما تقدم ولأنها ترث وقد مر أن المطالبة فورية (قوله ويرث من الأخرى) فان نازعه ورثها فلهم تحليفه فان حلف طالبوه بكل المهر إن وطئ وإلا فنصفه وإن نكل حلفوا ولا يرث ولو لم يكن ارث بأن كانت كتابية والزوج مسلم فلا بيان ويوقف من تركته كل عند الارث حصته زوج (قوله ولومات قبل الخ) ولو قبل موتها أو موت أحدهما على المعتمد (قوله ولو قال الخ) وبأني مثل ذلك في الزوجين وهما حكم الزوجة في جميع ما يأتي (قوله ولا يستخدم العبد) يؤخذ منه أنه لا يمنع من الكسب لو كان كسوبا (قوله إلى البيان) المستوفى بالبحث فلا يلزم أيضا على الفور كما تقدم لكن مع الطلب على نظير ما مر عن شيخنا لم يلزم وإذا بين في العبد عتق وللزوجة تحليفه فان نكل حلفت وطلقت وكذا عكسه (قوله لتوقعه) فلو لم يتوقع فلا بيان ولا يأتي هنا التعيين (قوله وعليه نفقتهما) وينبغي أن لا يكف بها في العبد الكسوب من غير كسبه لأنه إما حر أو هو من مال السيد كالعبد (قوله فان مات) أي قبل البيان في صورة العبد (قوله لم يقبل بيان وارثه) أي في مسألة العبد ويقبل في مسألة الزوجين كما علم مما مر (قوله لأنه منهم) أي فيما ذكره الشارح فان بين في الزوجة قبل قطعا وبحث البلقني أنه يقرع لو كان على الميت دين نظرا لحق العبد في العتق والميت في الرق ليوفي دينه منه (قوله فيه قول الخ) ومر أن المعتمد منهما القبول (قوله وخرج من الثلث)

[قوله فالوجه أنهما لا يطلقان] أي بل تطلق واحدة فقط [قوله بالترتيب والتعقيب] عبارة الرافعي فقد أثبت في الثانية طلاقا على موجب الترتيب وهو لم يطلق إلا واحدة [قوله غيرها] سواء قلنا تطلق باللفظ أو بالتعيين لأن التعيين انشاء متمم للفظ السابق لا اخبار عما وقع [قوله بقيت مطالبة] هذا في الرجعي لا وجه له لأن الميراث فيه ثابت على كل حال [قوله بمنع المرأة من الارث] فلو قال حنت في العبد قبل قطعا [قوله قولنا الطلاق المبهم] أي والأصح منهما القبول لأنه من باب البيان من حيث ان الطلاق أو العتق ارتبط بمعين ولكن لا يعرفه [قوله فانها مؤثرة الخ] أي فكان ذلك كالمشهد رجل وامرأتان بنكاح فانه ثبت

المال لتوقعه وعليه نفقتهما اليه (فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب) لأنه ينهم في بيان أن الطائر غراب بمنع المرأة من الارث وإبقاء العبد في الرق والطريق الثاني فيه قولنا الطلاق المبهم بين الزوجتين (بل يقرع بين العبد والمرأة) فاعل القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث وترث المرأة إلا إذا ادعت أنها طلقت بالتعيين وكان الطلاق باثنا (أو قرعت) أي خرجت القرعة عليها (لم تطلق) إذ لا أثر للقرعة في الطلاق

والورع أن تترك الميراث (والأصح أنه لا يرق) أي لا يرجع إلى محض الرق بل يبقى على حاله من تعليق عتقه ويستمر الاشكال بمحظ الثاني يرق فيتنصرف فيه الوارث كيف يشاء ويحول الاشكال ووجهه أن القرعة تؤثر في الرق كالعتق فكما يعتق إذا خرجت عليه يرق إذا خرجت على عديله ودفع بأنها تؤثر في عديله فلا تؤثر فيه (فصل : الطلاق سني وبدعي ويحرم البدعي وهو ضربان) أحدهما (طلاق في حيض ميسرة) أي موطوءة وحرمة هذا المخالفة لقوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي (٣٤٧) في الوقت الذي بشرع فيه في العدة

وبقية الحيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه تضررها بطول مدة التريض (وقيل إن سألته) أي سألت الطلاق في الحيض (لم يحرم) لرضاها بطول المدة (ويجوز خلعها فيه) حاجتها إلى التخلص بالمفارقة حيث افتدت بالمال وقد قال تعالى لا جناح عليهما فيما افتدت به (لا أجنبي) أي لا يجوز خالعة في الحيض (في الأصح) لأنه لم يعلم فيه وجود حاجتها إلى التخلص بالمفارقة والثاني يجوز لأن الظاهر أن الأجنبي إنما يبذل المال حاجتها إلى التخلص ويحرم الطلاق في النفاس كالحيض لأن المعنى المحرم شامل له (ولو قال أنت طالق مع آخر حيضك فسنى في الأصح) لاستعقابه الشرع في العدة بناء على أن القرء الطهر المحتوش بدمين وهو الأظهر كما سيأتي في العدة والثاني بدعي بناء على أن القرء الانتقال من الطهر إلى الحيض فلا يستعقب

أي كله فإن خرج بعضه عتق فقط ما لم يحجز الوارث في الشكل (قوله والورع أن تترك الميراث) ظاهر كلامه رجوعه للثانية وفيه أنه لم يثبت لها إرث فتتركه لبقاء الاشكال الآن يقال بمعنى أنها لا تطالب الورثة وأما رجوعه الأولى فواضح تأمل (قوله أي لا يرجع الخ) دفع لما توهمه العبارة من حرمة العبد (قوله ويستمر الاشكال) ولا تعاد القرعة كما في شرح الروض .

(فصل) في الطلاق السني والبدعي وسيأتي في كلامه المراد بهما (قوله الطلاق) خرج الفسخ وعتق المستفرشة فلا توصف بسنة ولا بدعة (قوله ويحرم البدعي) وينفذ (قوله طلاق) ولومن وكيل لم ينص له موكله عليه على المعتمد (قوله في حيض) يوقع جميع لفظه فيه أي لا مع آخره فلو ابتدأه فيه وتم في الآخر لم يكن بدعيًا فلا يحرم وأما عكسه بأن وقع لفظ أنت في الطهر ولفظ طالق في الحيض فلا يحرم ويحسب ذلك الجزء المقارن لأن مكان قرءه كما قاله ابن الرفعة نعم لو علق عتق أمة بطلاقها في الحيض لم يكن بدعيًا تشوقًا للعتق (قوله موطوءة) ولو في الدبر ومثله استدخال المني ولو في الدبر أيضًا لرجعية لأنها تبنى على المعتمد (قوله ويجوز خلعها فيه) أي أن كان بما لها رؤاها والافيدعي قاله شيخنا الرملي (قوله أنما يبذل المال) فهو ليس بما لها ولا لأجلها (قوله مع آخر حيضك فسنى) أوفى آخره أو عتق آخره فسنى منها على الأصح في شرح شيخنا خلافاً لابن حجر أنه بدعي وكذا يقال في الطهر المذكور بعده فهو سني أيضاً قاله شيخنا وفيه نظر فتأمل (قوله عينه) هو قيد معرفته لأنه إذا أطلقه فليل يحمل على طهر يلي التعليق وقيل يحمل على الطهر الذي قبل موتها كذا قيل وفيه نظر يظهر بالتأمل (قوله فالمراد بالذهب) اعتراض على المصنف هنا وفي الروضة (قوله وطئ فيه) وفي الدبر واستدخال الماء كذلك كما تقدم (قوله أن تكون البقية الخ) فيه إيهام أن محل الخلاف إذا كان الوطء بعد أول الحيض وليس مراداً

المال دون النكاح [قوله والورع أن تترك الميراث الخ] هو بوجه أن لها الآن سبيلاً إلى الميراث وليس مراداً فإن الاشكال مستمر كما سيصرح به الشارح .

(فصل) [قوله الطلاق سني وبدعي] خرج بالطلاق الفسوخ وعتق المستفرشة فإنه لا يكون بدعيًا وتعليقه ظاهر [قوله ويحرم البدعي] أي وينفذ لأنه إزالة ملك مبنية على التغليب فلا يمنع تضرر المملوك [قوله ميسرة] ولو في الدبر ومثله ذلك استدخال المني وليس من البدعي ما يقع في الحيض من طلاق المولى والحكمين وكذا قوله أنت طالق مع آخر حيضك كما سيأتي والمعلق ينظر فيه إلى وقت الصفة وفائدة كونه بدعيًا استجباب المراجعة إذا لاثم نعم أن أوقع الصفة باختياره أو علم وقوعها من البدعة فالظاهر التأنيث [قوله لرضاها بطول المدة] رد بأنه صلى الله عليه وسلم لما أنكر الطلاق في الحيض لم يستفصل [قوله بناء على أن القرء الخ] انظر هل يقول هذا بتحريم طلاق الميسرة في طهر لم تمس فيه الظاهر لا [قوله وحرمة هذا الخ] استدلاله بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسه [قوله فطلقها] أي

الشرع في العدة (أومع آخر طهر) عينه (لم يطأها فيه فبدعي على المذهب) لأنه لا يستعقب الشرع في العدة بناء على الراجح في تفسير القرء وقيل سني بناء على مقابله فالمراد بالمذهب هنا المذهب في الروضة أيضاً الراجح (و) الضرب الثاني (طلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل) بأن لا تكون صغيرة ولا آيسة (ولم يظهر حمل) وحرمة هذا لأدائه إلى الندم عند ظهور الحمل فإن الإنسان قد يطلق الحامل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكن التدارك فيتضرر الولد (فلو وطئ حائضاً وطهرت فطلقها فبدعي) أيضاً (في الأصح) فيحرم لاحتمال الطلاق المؤدى إلى الندم كما تقدم والثاني ليس بدعي فلا يحرم لأشعار بقية الحيض ببراءة الرحم ودفع باحتمال أن تكون البقية مملوكة

الحمل بعد احتمال الندم ولو كانت الحامل ترى الدم وقبلها هو حيض لم يحرم الطلاق فيه لأن عدتها بوضع الحمل (تفسيه) سكوت المصنف عن بيان معنى السنن وحكمه يشعر بأنه ماعدا البدعي وأنه جائز وذلك ما شاع على أحد الاصطلاحين أن السنن الجائز والبدعي الحرام والاصطلاح الثاني المشهور أن السنن بعض الجائز كطلاق بمسوسة في طهر لم يظأها فيه وليست بحامل وأن طلاق الحامل والآيسة والصغيرة وغير المسوسة ليس بسني ولا بدعي وهو جائز والأمر في ذلك يسير والأول لأنضباطه أولى (ومن طلق بدعيًا سن له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر) لحديث الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمسه إن أراد كصرح بذلك في بعض رواياتهما ويقاس غير هذه الصورة من البدعي عليها (ولو قال لحائض) بمسوسة أو لتفساء (أنت طالق للبدعة وقع في الحال) والسنن خين تطهر

(قوله ويحل خلعها) أي أن كان بماله ما يسوؤها كما صرحوا بالأحرم ولو بسوؤها على المعتمد كما تقدم نعم إن كان لها بقية قسم حرم ولو بماله الأجله (قوله من ظهر حملها) وليس من زنا وكذا منه إن كانت تعده معه بالأقراء والافدعي لتوقف الشروع في العدة على وضعها وطهرها من النفاس ومن البدعي الطلاق في عده شبهة مطلقا قاله شيخنا فراجع وسياق آتفا (قوله ولو كانت الخ) يشير إلى أن هذا طلاق في حيض وليس بدعيًا (قوله وهو جائز) ومنه طلاق الحكيمين وطلاق المولى وطلاق من علم تقصيره في حقها لأنه واجب وطلاق من خاف تقصيره في حقها لأنه مندوب وطلاق من لا تسمع نفسه بنقته لأنه مباح وطلاق في زمن البدعة بعد طلاق في زمن السنة لأنها تنبئ وطلاق المنجزة والعبرة في الطلاق المنجز بوقته وفي المعلق بوقت وجود الصفة فإن جهلت فبدعي لأنهم فيه كما لو لم يعلم باستدخالها ماء ولو علم بوجود الصفة في وقت البدعة أو وقعت باختياره فيها فقال شيخنا الرمي لأنهم فيه وإن كان بدعيًا أيضا وفيه نظر فراجع (قوله ومن طلق بدعيًا) وإن لم يأنم به كاسر (قوله سن له الرجعة) ويكره تركها ويقتضى زمن السنة باتهامه من البدعة وهو في طهر وطئ فيه أو في حيض قبله بفراغه مع زمن الحيض بعده وفي حيض خال عن الوطء بفراغه وبالرجعة يسقط الأنم من أصله لأنه لحقه وقد وفاه وأنما لم تجب وإن كانت توبة خلافاً للإمام مالك وأنى حنيعة نظر المأذكر ولأن التوبة لم تنحصر في الرجعة لحصولها بمساحتها مثلاً (قوله مره فليراجعها) والأمر بالأمر ليس أمراً كقرر في محله (قوله خين تطهر) أي مالم يظأها في الحيض والاخين تطهر بعد الحيض مالم يظأها

من غير مس كما يفهمه الفاء وأما قيدنا بذلك لمقابل الأصح [قوله ويحل خلعها] لو سأله في هذه الحالة الطلاق من غير عوض قال القاضي عياض لم يحل الطلاق لما فيه من حق الولد ولم يحك فيه الخلاف السابق فيما إذا سألته في الحيض [قوله وظهور الحمل الخ] احتجوا أيضا على صورة الحمل بما روى مسلم عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا قال البيهقي فيه دلالة على أنه لا بدع في طلاق الحامل وبه قال الشافعي وهي عنده كغير المدخول بها وقال القفال طلاق الحامل سني للحديث قال وكان الشافعي لم يبلغه ذلك اه ونفس كلام القفال أن الأصح المشهور في مذهب الشافعي أن طلاق الحامل ليس بسني ولا بدعي والحديث يقتضي أنه سني فسكانه لم يبلغه [قوله والاصطلاح الثاني الخ] هذا الاصطلاح لا يصح أن يريده المصنف لئلا يلزم في عبارته السابقة الاخبار بالأخص عن الأعم [قوله ماعدا البدعي] راجع لقوله معنى السنن وقوله إنه جائز الضمير فيه راجع لقوله وحكمه [قوله وليست بحامل] لم يقل ولا صغيرة ولا آيسة لقوله في طهر [قوله ثم إن شاء طلق بعد طهر] يعني بعد الطهر الثاني كورد في الحديث قيل وفي إفادة التنكير الكمال اشعار بذلك [قوله مره فليراجعها] احتج به مالك رضي الله عنه على ما ذهب إليه من وجوب الرجعة وأجاب أئمتنا بأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ والالكان أمر الشخص بأن يأمر فلانا بضرب عبدة عدداً وأيضاً فقوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة ليس أمرهم إلا ولا دواستشاكل بأن قوله صلى الله عليه وسلم فليراجعها أمر منه عليه الصلاة والسلام قال الزركشي إلا أن يكون المراد فليراجعها لأجل أمرك اه على أن مالكاً قائل بأن الطلاق في طهر المسوسة بدعي حرام ولم يقل فيه بوجوب الرجعة وقال الإمام النووي رضي الله عنه ينبغي كراهة الترك لظاهر الحديث ولما فيه من الإيذاء اه ثم قضية اطلاقهم أن سن الرجعة يستمر إلى انقضاء العدة وهل يرفع الأنم إذا رجع حكى النووي عن شيخه الكمال سائر حكاية وجهين [قوله كما صرح بذلك] الإشارة راجعة لقوله قبل أن يمسه [قوله خين تطهر] يستثنى مالم يوطئها في آخر الحيض واستمر إلى أول

لم تمس فيه وهي مدخول بها (خين تخيض) أي ترى دم الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة ولم بعد تبين أن الطلاق لم يقع وهذا كما رأيت خطاب لمن يكون طلاقها سنيا أو بدعيا فلو قال لمن لا يتصف طلاقها (٣٤٩) بذلك كغير المسوسة والصغيرة

وغيرهما أنت طالق

للسنة أو البدعة وقع

في الحال مطلقا ويلغو

ذكر السنة والبدعة (ولو

قال أنت طالق طلاقا حسنة

أو أحسن الطلاق أو أوجه

فكالسنة) فان كانت في

حيض لم يقع حتى تطهر أو

في طهر لم تمس فيه وقع في

الحال أو مست فيه وقع حين

تطهر بعد حيض (وطاقة

قييحة أو أقيح الطلاق أو

أخسه فكالبدعة) فان

كانت في حيض وقع في

الحال وكذا في طهر مست

فيه والاخين تخيض ولو

خاطب بهذه الألفاظ من

ليس طلاقها سنيا ولا بدعيا

كالهامل والآيسة وغيرها

وقع في الحال مطلقا كالأول

قال للسنة أو للبدعة (أو سنية

بدعية أو حسنة قبيحة

وقع في الحال) ويلغو ذكر

الصفين انضادها

(ولا يحرم جمع الطلقات)

أي أن يطلق ثلاثا دفعة

لانتقاء المحرمه والأولى له

تركه بأن يفرقه على

الأقراء أو الأشهر ليتمكن

من الرجعة أو التجديد

ان نسم (ولو قال) للمسوسة

(أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا

للسنة وفسر بتفريقهما

فيه وهكذا وعلم بما ذكر أن اللام هنا للتوقيت لأنه شأنها فيما يتكرر ويعد انتظاره وفي غيره للتعليل فلو أراد لم يقبل ويدين (قوله لم تمس فيه) ولا في حيض قبله وتقدم أن مس الأجنبية بشبهة كذلك (قوله وان مست) أو استدخلت ماءه كالمس (قوله وان لم تمس فيه) أي الطهر قبل التعليق ولا بعده فان مسها بعده وقع بمغيب الحشفة ويجب النزع حالا ولا حد ولا مهر ولو علما وكان الطلاق باثنا لأن ابتداءه مباح واستدامة الوطء ليست وطأ قاله شيخنا الرملي فراجع (قوله فان انقطع) خرج مالومات لأن الأصل استمراره لو عاشت (قوله وهذا) أي توقف الطلاق على زمن علق به وان نواه حالا لأن اللفظ ينافيه (قوله وقع في الحال مطلقا) لأن اللام فيه للتعليل كما علم فلا يتوقف على وقت وان صرح بالوقت كقوله لوقت السنة أو لوقت البدعة فان أراد غير ما ذكر مما يمكن لم يقبل ويدين (قوله سنية بدعية) أو لاسنية ولا بدعية وكذا ما بعد (قوله وقع في الحال) فان قال سنية وبدعية وقع حالان لم يتصف طلاقها بهما والاتوقف على محيى الأخرى كما لو قال أنت طالق اليوم أو غدا فانه يتوقف على محيى العدة ولو قال في حال البدعة أو في حال سنة فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق فان قال لها طلاقا سنيا الآن وقع حالا ولو قال أنت طالق للسنة ان قدم زيد وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طلقت والا فلا طلاق وان طهرت بعد (فرع) قال الامام الرافعي لو قال أنت طالق كالثلج أو كالنار طلقت حالا وقال الامام أبو حنيفة ان أراد كالثلج في البياض والنار في الاضائة طلقت في حال السنة وأراد كالثلج في البرودة والنار في الاحراق طلقت في حال البدعة انتهى وهو ظاهر وان لم يرد شيئا من ذلك فيذهب الوقوع حالا وعليه يحمل كلام الرافعي المذكور فراجع وانظر ولو قال طلاق كالثلج أو كالنار وقع حالا على المعتمد (قوله ويلغو ذكر الصفين لتضادهما) فلو فسر الحسن من حيث الوقت والتبع من حيث العدد قبل على الصحيح ولو طلق ثلاثا بعضها للسنة وبعضها للبدعة عمل بما أراد فان أطلق شرط فيقع ثقتان حالا والأخرى في الأخرى (قوله هي أو يطلق ثلاثا) أي ولو في أكثر منها كسبعين ولا تمرير على المعتمد (قوله بأن يفرقه) أي بالفعل أو باللفظ كأن يقول أنت طالق ثلاثا في كل قرء طلاق (قوله طاهرا) وان لم يسبق لها حيض (قوله ويطلبها) هو بالوحدة بعد اللام وفي نسخة بالقاف فالواو بمعنى أو كما هي كذلك في بعض النسخ أيضا (قوله ولها تمكينه) وللقاضى التفريق بينهما اذا اجتمعا وهل يحده حينئذ راجعه

الطهر وكذا ان لم يستمر بناء على الأصح أنه بدعي ولو وطئها شخص بشبهة في دوام الزوجية وكان ذلك في الحيض المذكور فلا يطلقها الا في الطهر الكائن بعد انتضاء عدة الشبهة (قوله خين تخيض) قال الزركشي في التوقف على الحيض اشكال لأنه اذا وطئ في ذلك الطهر صدقت الصفة فيقع الطلاق (قوله كالحامل والآيسة) أبرزهما هنا كأبرز فيما سلف غير المسوسة والصغيرة ليسكون ذاكرا أو لاما أهمه آخرها وذاكرا آخراما أهمه أولا (قوله ولا يحرم جمع الطلقات) احتج الأصحاب بأن عو عيرا المجلاني عقب لعاهه زوجته قال كذبت عليها ان أمسكتها طالق ثلاثا قال الزركشي وقال ذلك قبل أن يعلم بأنها تبين باللعان ولم ينكر عليه النبي عليه الصلاة والسلام وبأن فاطمة بنت قيس حكمت أن زوجها أطلقها فبث طلاقها قال الشافعي رضي الله عنه تعني ثلاثه (قوله بأن يفرقه على الأقراء) أي بوقع طلاقا في طهر قرء ثم يصير الى قرء ثم بوقع فيه طلاقا الى آخر وهكذا (قوله أو التجديد) أي فيما اذا كان باثنا بدون ثلاث (قوله والأصح أنه يدین) لأنه لو صرح

على أقراء) أي قال انه نوى في كل قرء طلاق (لم يقبل) في الظاهر لمخالفته لمقتضى اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في الحال في الأولى وفي الثانية ان كانت المرأة طاهرا وحين تطهر ان كانت حائضا ولا سنة في التفريق (الاعمى يعتقد تحريم الجمع) للثلاث دفعة كالمالكى فيقبل لموافقة تفسيره لا اعتقاده (والأصح) على عدم القبول (أنه يدین) فيما نواه فيعمل به في الباطن ان كان صادقا بأن يراجعها ويطلبها ولها تمكينه ان ظنت

صفحة بقرينة والافلا وفي ذلك قال الشافعي رضي الله عنه له الطلب وعليها الحرب والوجه الثاني لا يدين لأن اللفظ لا يحتمل المراد والنية إنما
تعمل فيما يحتمل اللفظ (ريدين) (٣٥٠) من قال أنت طالق وقال أردت أن دخلت الدار (أو أن شاء زيد) بخلاف أن شاء

(قوله والافلا) بأن شككت في حاله أو ظنت كذبه فلا تكن فيكره تمكينه في الأولى ويحرم في الثانية وعلى
هذا يحمل قول الامام المشار اليه بقوله وفي ذلك قال الشافعي الخ (قوله له الطلب) شامل لما لو تزوجت بغيره من
لم يصدقه ولورجعت إلى تصديق الأول ولو بعد فراق الثاني لم تقبل لأن هذه الأحكام لا تتغير بالرجوع
عنها وإن حكم قاض بخلافها قاله شيخنا الرملي (قوله وما قبله يخصه الخ) يؤخذ منه أن كل ما هو
كذلك فهذا حكمه نحو نسائي طوائف الافلانة كما في الاستثناء وتقدم في الاستثناء ما يطلب مراجعته .
(نبيه) أشعر كلام ذلك البعض أن الكلام فيمن له غير الخاصة والافلا في الاستغراق حكمها فراجع
(فصل) في تعاقب الطلاق بالأوقات وما يذ كر معه . (قوله أو رأسه) أو بحيثه أو ابتدائه أو استقباله أو أول
أجزائه (قوله بأول جزء منه) أن علق قبله فإن علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام القابل
ويثبت الشهر برؤية الهلال في بلد التعليق وإن انتقل غيره أو تمام العدة ثلاثين فيه أو شهادة عدلين فيه
أيضاً نعم اعتبار بلد التعليق هنا يخالف ما في الصوم من اعتبار حكم البلد المنتقل اليه الآن يقال ذاك في أمر
مستقبل وفيه بعد والوجه أنه لا مخالفة أن تأمل (قوله ووجه في شهر كذا) ومثله يوجه في غرة كذا لأنها اسم
لثلاثة الأول (قوله بفجر أوله) وفارق الاعتكاف بأنه موكول إلى نيته ولذلك لو عين أوله هنا كان
كالاعتكاف كافي المسئلة الآتية (قوله إذا مضى) لو أسقطه طلقت حالاً مطلقاً سواء نصب اليوم أو رفعه أو لانعم لو
قاله لا ولا قال أردت اليوم الذي بعده قبل ولو قال كل يوم طلقة طلقت واحدة حالاً وبفجر كل يوم طلقة أو بنصف
يوم كذا فبزواله أو بنصف شهر كذا فغروب خامس عشره أو بنصف نصف الشهر فبفجر ثمانية أو بأول
آخره فبفجر آخر يوم منه أو بأول فغروب بسم أول يوم منه عند الشيخين وبآخر أول ليلة منه عند
العلامة السباطي أو بأول آخر أوله فبزوال اليوم الأول منه عند الشيخين أو بأول نصف الليلة الأولى عند
السباطي أو بأول آخره فبزوال اليوم الآخر منه وقال الشيخ الاسلام في ذلك وقول شيخنا الرملي
بخلافه غير مستقيم فتأمل ولو قال بأول آخر يوم موتي لم يقع شيء كقول بقوتي فإن قال بأول آخر جزء من عمري
فقبل موته ولو قال قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام ومات بعد تلك المدة فأكثر من يومين وقوعه بقدرها قبل
موته فلا عدة عليها ولا إرث لها ولا يمنع من تمتعه بها قبل موته ولو قال إذا مضت أيام أو الأيام فتلاثة على
المعتمد فيهما ولو قال قبل موتي طلقت حالاً وفيه نظر ولو قال ليلاً أنت طالق اليوم وقع حالاً وعكسه لأنه يلفو

بذلك لا تنظم مع كلامه السابق كافي أردت أن شاء زيد بخلاف أردت أن شاء الله كما سيحكي وإن انتظم
مع كلامه السابق لكن فيه رفع لأصل الطلاق ولا يرد ما لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق
ولا قرينة فانه يدين وإن كان فيه رفع لأصل الطلاق لأن اللفظ يشعر به ومن هنا تعلم أن قولهم
ما كان صريحاً في بابه لا يكون كناية في غيره إذا وجد نفاذاً في موضوعه محله باعتبار الظاهر [قوله
والافلا] لكن لو شككت كره التمكن [قوله ويدين من قال الخ] بشرط أن يقصده قبل فراغ
النطق بالطلاق [قوله مثل هذا العام] أي مما له أفراد قليلة محصورة .

(فصل : قال أنت طالق الخ) [قوله بأول جزء] أي كما أن التعليق بدخول الدار تحصل
فيه الصفة بأول الدخول ولا يعتبر فيه وسط الدار ولا أقصاها [قوله أو في نهارة] اعلم أن لنا وجهاً
أن النهار من طلوع الشمس بخلاف اليوم فانه من الفجر قطعاً وضمير نهارة ينبنى أن يعود على
الشهر لأجل قوله أول يوم منه

الله لأنه يرجع حكم الطلاق
ومقبله يخصه بحال دون
ذلك (ولو قال نسائي
طوائف أو كل امرأة لي
طالق وقال أردت بعضهن)
كفلانة وفلانة دون فلانة
(فصل صحيح أنه لا يقبل
ظاهراً) لمخالفته لعموم اللفظ
المحصور أفراداً القليلة
(القرينة بأن خاصته)
زوجته (وقالت) له
(تزوجت) على (فقال)
منكراً لذلك (كل
امرأة لي طالق وقال أردت
غير الخاصة) فيقبل في ذلك
رعاية للقرينة والثاني يقبل
مطلقاً لأن استعمال العام
في بعض أفراد شائع
والثالث لا يقبل مطلقاً
والقرينة الحالية لا تصرف
مثل هذا العام عن عمومته
وإنما تصرفه اللفظية
كالاستثناء وعلى عدم
القبول يدين .

(فصل) (قال أنت طالق
في شهر كذا أو في غرته أو
أوله) أو رأسه (وقع)
الطلاق (بأول جزء منه)
وهو أول جزء من الليلة
الأولى منه ووجه في شهر
كذا بأن المعنى إذا جاء شهر
كذا وبحيثه يتحقق
بمجيء أول جزء منه (أو
في نهارة أو أول يوم منه فبفجر أول يوم) منه على قياس ما تقدم (أو آخره فبآخر جزء من الشهر وقيل بأول
النصف الآخر) إذ كله آخر الشهر فيقع بأوله ورد بسبق الأول إلى الفهم (ولو قال ليلاً إذا مضى يوم) فانت طالق (فغروب شمس غده)

[قوله]

في نهارة أو أول يوم منه فبفجر أول يوم) منه على قياس ما تقدم (أو آخره فبآخر جزء من الشهر وقيل بأول

النصف الآخر) إذ كله آخر الشهر فيقع بأوله ورد بسبق الأول إلى الفهم (ولو قال ليلاً إذا مضى يوم) فانت طالق (فغروب شمس غده)

شمسه) تطلق (والا) أي
وان لم يقله نهارا بأن قاله ليلا
(لغا) أي لا يقع شيء (وبه)
أي بما ذكر (يقاس شهر
وسنة) والشهر والسنة
فاذا قال ليلا أو نهارا اذا
مضى شهر فانت طالق
طلقت بمضى ثلاثين يوما
ومن ليلة الحادى والثلاثين
أو يومه يقدر ماسبق
التعليق من ليلته أو يومه
واذا قال في أثناء شهر اذا
مضت سنة فانت طالق
طلقت بمضى أحد عشر
شهرًا بالأهلة مع اكمل
الأول من الثالث عشر
ثلاثين يوما واذا قال اذا
مضى الشهر أو قال السنة
فانت طالق طلقت بمضى
بقية ذلك الشهر أو تلك
السنة (أو) قال (انت طالق)
أمس وقصد أن يقع في الحال
مستندا اليه وقع في الحال
ولغا قصد الاستناد الى
أمس لاستحالة (وقيل
لغو) أي لا يقع به شيء
لقصده به مستحيلة (أو)
قصد أنه طلق أمس وهي
الآن معتدة صدق بيمينه
في ذلك ونكون عدتها
من أمس المذكور إن
صدقه ومن وقت الاقرار
ان كذبه (أو قال طلقت
في نكاح آخر) أي غير
هذا النكاح (فإن

تسمية الزمان بغير اسمه لعدم ذكر المضي كاس (قوله لغا) وقياسه لو قال ليلا إذا مضى الليلة فما بقي منها
وان قل أوليلة فمثل ماضى منها من الليلة القابلة أو قال نهارا إذا مضت الليلة لغا ولو قال إذا مضى الليل فمضى
ثلاث ليال على المعتمد عند شيخنا الرملى كما في شرحه تبعا لافناء والده (قوله وبه يقاس الخ) لكن لا يأتي
هنا الالغاء (قوله إذا مضى شهر) وكذا لو قال الى شهر مالم يرد التنجيز فلو قال شهر وثلاثة وتعتبر بمضى
أجل البيع فليراجع ولو قال إذا مضت الشهور فما بقي من السنة ولودون ثلاثة على المعتمد أو بأول الأشهر
الحرم فبذى القعدة لأنه أولها على المعتمد وقيل بالمحرم وقيل غير ذلك (فرع) لو حلف لا يتيم بمحل
كذا شهرا فأقامه متفرقا حنث ولو حلف لا ينيل في بلد كذا حنث بأقامته فيها أيام الزيادة كذا قاله شيخنا
ويظهر أن ذلك في نحو مصر والقاهرة والا كبلد لا يدخلها النيل الا بعد أيام الزيادة فينبغي اعتبار أيام
أقامة الماء فيها فراجع (قوله في أثناء شهر) ليلا أو نهارا (قوله مضت سنة) فإن قال سنون أو السنون
فثلاث سنين مطلقا على المعتمد (قوله بالأهلة) فلا يقبل منه غيرها كالرومية والقبطية قال الأذرى الان
كان منهم أو يبلدهم فينبغي قبوله على نظير ماسر من اعتبار بلد التعليق (قوله ثلاثين يوما) وفي جزء
الليلة أو اليوم ماسر (فرع) لو قال ساعة اعتبرت ساعة فلسكية أو الساعة فبتمامها أو ساعات فثلاث أو الساعات
فما بقي من اليوم واليلة أو في أفضل ساعات النهار فطالع الفجر وقيل بالغروب وقيل بفراغ الصلاة في يوم الجمعة
نعم في اعتبار الساعة الفلسكية نظر خصوصا لمن لا يعرفها فراجع (قوله مستندا اليه) هو من جملة المقصود
فالمقصود شيان الوقوع حالا مع الاستناد المذكور وهو قيد محل الخلاف والابأن قصد الوقوع حالا فقط أو
أطلق أو قصد وقوعه أمس فقط وقع حالا فقط وكذا لو تعذر معرفة قصده بأن مات أو جن أو خرس ولا اشارته
(قوله لقصده به مستحيلة) قياسا على ما لو علق على وجوده مستحيل شرعا كمنفخ صوم رمضان أو إعادة
كعبود السماء أو عقلا كالجمع بين الصدين فإنه لا يقع وان وجدت الصفة كالصعود مثلا على المعتمد عند
شيخنا وأجيب بأن ما هنا قصد مستحيل لا تعليق بمستحيل كما أشار اليه الشارح بالتعليل ولو قال أنت طالق
غدا أمس أو أمس غد بالاضافة وقع حالا ان قال ذلك نهارا أوليلا في الثانية والواقع في الغد ولغا ذكر
أمس كالم يصف ولو قال أنت طالق اليوم غدا وقع واحدة حالا وكذا في اليوم وغدا وما بعده فإن قال في اليوم
وفي غد وقع في كل منهما مطلقا (قوله ومن وقت الاقرار) أي بحسب عدتها منه ان كذبه ففائدة اليمين
الوقوع في أمس فقط وهذا في حقها وأما هو فمتى حنث العدة من وقت تعيينه من أمس مطلقا فيمنع من
رجعها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحداو وطئها بعدها لأنه زان بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه
ان كذبه ما لو سكنت (قوله بنكاحه) ضميره عائدا الى الطلاق أي عرف لها نكاح سابق وطلاق فيه ولو من
أجنبي أو باقرارها كما قاله شيخنا الرملى فلفظ طلقت مبنى للجهول وتأوه للتأنيث لا مبنى للفاعل وتأوه
للتكلم فافهم (قوله ويحكم بوقوع الطلاق في الحال) هو المعتمد وفيما ذكره اعتراض على المصنف (فرع)
لو قال أنت طالق قبل أن تخطق وأطلق طلقت حالا وان أراد قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع قاله شيخنا الرملى

[قوله في مثل وقته] أي لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلا كان أو متفرقا واستشكاه الرافعي بما لو نذر
اعتكاف يوم فإنه لا يجوز تفريق ساعاته على الأصح [قوله والا لغا] لو قال لا أنت طالق اليوم وقع حالا لأنه
أوقع الطلاق وسمى الزمان بغير اسمه فلفت التسمية [قوله ومن ليلة الحادى الخ] فيهرد لما يقول الزركشى إنه
لا يتصور في المقيس زيادة بخلاف المقيس عليه [قوله وقصد أن يقع في الحال] احتراز عما لو قصد ايقاعه بالأمس
فإن الحكم كذلك ولكن على النص الذي قطع به الأكثرون كذا قال الزركشى ولم أدر لم كانت هذه
أولى بالحكم المذكور [قوله وهي الآن معتدة الخ] ظاهره أنه لو قال بدله وهي الآن معتدة ثم راجعها يختلف

عرف الطلاق المذكور بنكاحه (صدق بيمينه) في ارادته (والا فلا) يصدق ويحكم بوقوع الطلاق في الحال كما قاله في النحر

الصغير وقل فيه عن الامام أنه ينبغي أن يقبل فيما قاله لاحتماله واقتصر في الكبير على بحث الامام من غير عزو اليه وتبعه في الروضة والأول
قوله الامام والبعوى عن الأصحاب (٣٥٢) (وأدوات التعليق من كمن دخلت) في الدار من زوجاتي فهي طالق (وان

ولاوجه له اذ ليس بين خلقها ولفظ الطلاق مناسبة والوجه أن يقال وان أراد قبل خلقها في الرحم أو قبل تمام خلقها فيه فلا وقوع فتأمل (قوله من) أي منها من الخ ومنها مهما وما وإذما وأبان وأياما وكيف وحيث وحينما وأين وأينما وألحق بعضهم إلى باذا ولو ولوما ولا ولولا كالمو قال أنت طالق لولا دخلت الدار أولاد دخلت الدار فان أطلق فلا وقوع وان أراد امتناعا أو تحضيضا عملا به قاله والد شيخنا الرملي (قوله بمثبت) ومنه متى خرجت شكوتك على المعتمد فان قصد الفورية عمل به (قوله الا أنت الخ) يفيد أنه لا بد أن يكون التعليق بان أو اذا على مشيئتها خطابا ولو في غيبتها لا بمشيئة غيرها ولا بالغبية ولو حاضرة كإسياتي وان علق بمشيئتها وغيرها فلكل حكمه (قوله وسيأتي التعليق بالنفي) وجميعها فيه للفور الا إن فقط وقد نظم بعضهم حكم الأدوات المذكورة بقوله :

أدوات التعليق في النفي للفور ر سوى إن وفي الثبوت رأوها
للتراخي إلا إذا إن مع الما ل وشئت وكلما كرورها

وشمل ما ذكره ما لو قال ان دخلت الدار أبدا الا بذني فانت طالق فبالدخول مرة تنحل الممين ولا حنثان إذن (قوله طلقتك) أو أوقعت طلاق عليك أو وقع طلاق عليك (قوله وقع) خرج أو وقعت أو طلقت فكلها كغيرها في وقوع نتيجه (قوله فطلق) أي بنفسه أو بوكيله أو بوجود الصفة أو بالتفويض إليها وطلقت والحاصل أن التعليق وحده لا يوصف بايقاع ولا بوقوع ولا تطبيق وأن وجود الصفة المتعلقة بها يوصف بالوقوع فقط ومثله طلاق الوكيل على المعتمد وأن مجموع التعليق والصفة يوصف بالثلاثة كطلاقه بنفسه وتفويض الطلاق إليها كالتعليق وطلاقها كوجود الصفة ومجموعهما مثلها (قوله عتق عشرة) وعتقهم إليه ويوجب تعيين من عتق بكل واحدة في الترتيب لأجل نحو الكسب ولوعلى بغير الواو كتم والقاء هتق واحد في المعية وثلاثة في الترتيب (قوله ولوعلى بكما) ولوفي التعليقين الأولين فقط لأنه لا تكرار بعدهما في الأربع ولذلك لو كان بأكثر من أربع فلا بد منها إلى نصف المعلق به فلو علق بصلاة عشر ركعات كررها ولوفي الخمس الأول ويعتق بهامهم سبعة وعشرون وبغيرها خمسة وخمسون ولوعلى إلى عشرين ركعة كررها ولوفي التعليقات العشر الأول ويعتق بها ثمانمائة وتسعة وثلاثون وبغيرها مائتان وعشرة ويعلم ذلك من الضابط

الحكم [قوله فيشترط الفور في بعضها] عبارة الزركشي في ذلك في جميع الصيغ بل في إن وإذا [قوله إن شئت] مثلها اذا شئت [قوله ولا تكرارا] هو شامل لمثل إن دخلت الدار أبدا فانت طالق وهو كذلك [قوله إلا كلما] وجهه ابن عمر ربه بأن ما من كلما مع ما بعدها مصدر فعني كلما دخلت كل دخول وكل معناه الاحاطة فتناول كل دخول [قوله أو علق الخ] احتراز عن مجرد وجود الصفة ان كان تعليقها سابقا على قوله اذا طلقتك فانت طالق [قوله فطلقتان] أي في مسوسة [قوله فثلاث في مسوسة] قال الزركشي اذا قلنا العلة تقارن العلول في الزمان فلا يتجه الا وقوع طلقتين لأن تكرار كلما انما هو في الأوقات فاذا طلقها بعد التعليق المذكور وقعت طلقة فيقع معها في ذلك الوقت أخرى مشروطة بغيرها وتقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وقع فيه طلاق فلم يظهر لتكرار كلما فائدة لأنه لم يتعد وقت الطلاق اه ولك أن تقول سلمنا أن العلة تقارن العلول زمانا ولكن ذلك الزمان مع ملاحظة وقوع العلة فيه غيره مع ملاحظة العلول فهو وان اتحد ذاتا مختلف اعتبارا وذلك كاف في ترتيب ما قالوه [قوله عتق عشرة] قال الزركشي لو قيل في الأولى لا يعتق إلا ربع اذا

واذا ومتى ومتى ما وكلما) نحو ان دخلت الدار واذا أو متى أو متى ما أو كلما دخلتها فانت طالق (وأي كأي وقت دخلت الدار فانت طالق (ولا يقتضين فورا) في المعلق عليه (ان علق بآيات) أي بمثبت كالدخول فيما ذكر (في غير خلع) أما فيه فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو ان ضمننت أو اذا أعطيت كما تقدم (الا أنت طالق ان شئت) فانه يقتضى الفور في المشيئة لتضمنه تملك الطلاق كطلقي نفسك (ولا تكرارا الا كلما) فانها تقتضيه وسيأتي التعليق بالنفي (ولو قال اذا طلقتك فانت طالق ثم طالق أو علق بصفة فوجدت فطلقتان) واحدة بالتطبيق بالتنجيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كلما وقع طلاق عليك فانت طالق (فطلق فثلاث في مسوسة) واحدة بالتنجيز وثلاث بالتعليق بكما واحدة بوقوع المنجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وفي غيرها) أي غير المستوسية (طلقة) لأنها تبين بالمنجزة فلا يقع المعلق بعدها (ولو قال ونحته أربع) وله عيب (ان طلقت واحدة فعبدا وان) طلقت (نفتين فعبدان) حران يصدق (وان) طلقت (ثلاثا فثلاثة) من عبيدي أحرار (وان) طلقت (أربع فأربعة) من عبيدي أحرار (فطلق أربع بعاما أو مرتباعت عشرة) من عبيده واحد بطلاق الأولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة (ولو علق بكما

فلا يقع المعلق بعدها (ولو قال ونحته أربع) وله عيب (ان طلقت واحدة فعبدا وان) طلقت (نفتين فعبدان) حران يصدق (وان) طلقت (ثلاثا فثلاثة) من عبيدي أحرار (وان) طلقت (أربع فأربعة) من عبيدي أحرار (فطلق أربع بعاما أو مرتباعت عشرة) من عبيده واحد بطلاق الأولى واثان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة (ولو علق بكما

خمس عشرة) عبدا (على الصحيح) واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق اثنين وأربعة بطلاق الثالثة لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الأوليين وطلاق أربع والوجه الثاني يعتق سبعة عشر باعتبار صفة الاثنين في طلاق الثالثة والثالث يعتق عشرون (٣٥٣) باعتبار صفة الثلاث أيضا في

طلاق الرابعة والرابع يعتق ثلاثة عشر بأسقاط صفة الاثنين في طلاق الرابعة (ولو علق) الطلاق (بنفي) فعل فالذهب أنه إن علق (بان كان لم تدخل) أي الدار فأنت طالق (وقع عند اليأس من الدخول) كأن ماتت قبله فيحكم بوقوع الطلاق قبيل الموت (أو بغيرها) كذا (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل) من وقت التعليق ولم يفعل يقع الطلاق هذا هو المنصوص في صورتي إن وإذا والفرق بينهما أن إن سوف شرط لا إشعار له بالزمان وإذا ظرف زمان كشي في تناول للأوقات فإذا قيل متى ألقاك صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت ولا يصح إن شئت فقوله إن لم تدخل الدار معناه إن فأنك دخولها وفواته بالموت وقوله إذا لم تدخل الدار فأنت طالق معناه أي وقت فأنك الدخول فيقع الطلاق بمضي زمن يمكن فيه الدخول ولم يؤت به والطريق الثاني في كل من الصورتين قولان بتخريج

الآتي (قوله خمسة عشر) وضابط هذا وغيره أن جملة مجموع الآحاد والجواب في غير كلاً ويزاد عليه مجموع ما تكرر منها فيها مثاله في الأربع أن يقال مجموع الآحاد واحد واثنان وثلاثة وأربعة وجمعتها عشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الأول والاثنان مرة فقط وجمعتها خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قريب (تنبيه) لفظ كلاً منصوب بإضافته إلى ما الظرفية المفيدة للعموم في الأوقات وتقدم أنها ترسم حيث قد موصولة بما فإن لم تكن ظرفية فصلت منها (قوله فيعتق عشرون) وبه قال أصحاب أبي حنيفة (قوله عند اليأس) إن لم يقصد زماناً معيناً قريباً أو بعيداً وإلا رجع لقصد كأن ماتت أو مات هو (قوله قبله) أي الدخول فإن دخلت قبل الموت ولو بمجنونة برّ لأن فعل المجنون معتد به في البرقالة شيخنا وفي الخش أيضاً قاله العبادي عن شيخنا الرمي (قوله قبيل الموت) أي بمن لا يمكن فيه الدخول فلو كانت غائبة عن البلد فقبله بمن يمكن فيه الوصول وخرج بالموت ما لو أبانها قبله فلا طلاق وإن ماتت قبل الدخول على المعتمد خلافاً لاسنوي (قوله كاذبا) فإن أراد بها معنى إن قبل ظاهر أو باطنا كعكسه (قوله يمكن فيه الدخول) أي مع تمكنهما منه فإن أكرهت على تركه لم يقع (قوله أحدهما الخ) وبه قال أحد وأبو حنيفة (قوله على الرجوع) هو المعتمد (تنبيه) قال شيخنا يدخل في النفي المذكور ما لو كان ضمياً نحو على الطلاق تدخلين هذه الدار وأمرها فامتنعت فقال لا على الطلاق تدخلين فإن المعنى لو لم تدخلين فأنت طالق فإن قصدتني اشترط الفورية أو قصد أن قال بعض مشايخنا وأطلق فلا يشترط فليحذر ولو قال لا على الطلاق ما تدخلين وقع بدخولها كما أفق به والشيخنا ولو قال أنت طالق طالق أو أنت طالق

يصدق في العرف تطبيق الواحدة والثنتين والثلاث إلا مع الاقتصار عليها وفي الثانية لا يعتق إلا واحد جلا لقوله طلقت اثنين على طلاقهما معا وكذا الثلاث والأربع لم يبعد [قوله غير الأوليين] لم يقل في الواحدة غير الأولى لأنه يحوج إلى ذلك في الثانية وما بعدها [قوله والوجه الثاني] قال الشيخ أبو حامد والامام يلزم قائل هذا أن يقول بوجه العشرين [قوله في طلاق الثالثة] انظر هـ لا اعتبار بصفة الاثنين الأوليين أيضا في طلاق الرابعة [قوله والثالث يعتق عشرون] به قال أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه واحتج الأول بأن من قال كلاً أكلت نصف مائة فبعد من عبيدي حرّ ثم أكل مائة يعتق عبدان ولا يعتق ثالث باعتبار الأربع الثاني مع الثالث لأنهما اعتباراً فلا يعتبران أخرى [قوله عند اليأس] أبدى الامام احتمالاً أنه باليأس يقع عقب اللفظ كعصية مؤخر الحج على وجه قال ولم أذكره ليكون وجهاً في المذهب فاتهم مجمعون على خلافه والزواج مسلط على الوطء بالاجماع اهـ وما لبث الرفعة إلى هذا الاحتمال ونقل عن ابن دقيق العيد أنه قال لا يتجه غيره (تنبيه) لو قال مثلاً إن لم أطلقك فأنت طالق فاليأس يتحقق قبيل الموت بمن لا يسع أن طالق فإذا قلنا بالوقوع في أول هذا الزمن اقتضى ذلك أن زمن الوقوع سابق على وقت الموت بمن يسير متوسط بينهما ولا مانع من التزام ذلك فيما يظهر ولو قال إن لم تدخل الدار فأنت طالق ثم حصل موتها في بلدة نائية عن الدار فالظاهر استناد الطلاق إلى زمن سابق على الموت بقدر لا يمكن فيه الدخول كما يرشد إلى ذلك قولهم بالوقوع قبيل الجنون الذي اتصل به الموت فيما لو قال إن لم أطلقك فأنت طالق ثم جن [قوله أحدهما الخ] به قال أحد

(٤٥ - قلوبى وعجمية - ثالث)

قول من كل منهما إلى الأخرى أحدهما أن الطلاق إنما يقع فيها عند اليأس من الفعل لا بمضي زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل كافي طرف الإثبات لا يخص التعليق بالزمان الأول والقول الثاني يقع في كل منهما بمضي زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل لأنه أول وقت حصل فيه عدم الفعل المعلق به والطلاق يقع بأول حصول الصفة وألقوا بإذاعها من أخواتها فيما ذكر كاشفته هـ المصنف نحو متى أو أي وقت لم تدخل الدار فأنت طالق فطلق بمضي زمن يمكن فيه الدخول ولم تأت به على الرجوع

(ولو قال أنت طالق إن دخلت) المهر (أو أن لم تدخل بفتح أن وقع في الحال) لأن المعنى للدخول أو لعدمه بتقدير لام التعليل كما في قوله تعالى أن كل ذا ملبو بين وسواء كان فيما علل به صادقا أم كاذبا (قلت إلا في غير نحوى فتعلق في الأصح والله أعلم) لأن الظاهر قصده (٣٥٤) وهو لا يميز بين أن وان والثاني يحكم بوقوعه في الحال إلا أن يقول قدمت

التعلق فيصدق بيمينه قال الرافعي وهذا أشبه أى بالترجيح ووجه ابن السباغ وصحح الأول في الروضة (فصل : علق بحمل) كأن قال ان كنت حاملا فأنت طالق (فان كان) بها (حل ظاهر وقع) الطلاق في الحال (والا) أى وان لم يكن بها حل ظاهر نظر (فان ولدته لدون ستة أشهر من التعلق بان وقوعه حين التعلق لوجود الحمل حينئذ اذ أقل مدته ستة أشهر (أو) ولدت (لأكثر من أربع سنين) من التعلق (أو بينهما) أى بين الستة أشهر والأربع سنين (ووطئت) بعد التعلق (وأمكن حدوثه به) أى حدوث الحمل بالوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر (فلا) يقع بالتعلق طلاق لتبين انتفاء الحمل في الصورة الأولى لذا أكثر مدة الحمل أربع سنين ولا احتمال حدوث الحمل من الوطء بعد التعلق في الثانية والأصل بقاء النكاح (وإلا) أى وان لم يطأها بعد التعلق أو ووطئها بعده

إن دخلت الدار طالقا لم تطلق في الحال فان طلق وقع ثنتان في الأولى وكذا في الثانية إن دخلت بعد طلاقه ولو قال أنت ان كلمتك طالقا لم يقع مالم يرد به إلغاء الخبر وان نصبه لحن ولو قال أنت طالق إن أو ان لم وقال أردت التعلق فان كان ثم مانع صدق ظاهرا بيمينه وإلا فلا يصدق فيقع عليه خلافا للأئمة ولو قال أنت طالق في البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا يستقبل وقع حالا مالم يرد التعلق أوفى الشتاء فتعلق لأنه مما يمكن أن يستقبل كما مر ولو علق بشرط على شرط نحو إن أكلت إن شربت فأنت طالق اشترط للوقوع تقديم الثاني على الأول (قوله بفتح أن) مثلها اذ وإذا في النحوى وغيره (قوله وقع في الحال) فان ادعى انه أراد التعلق قل ظاهرا ولو جهل حاله هل هو نحوى أولا لم يقع ولو قال أنت طالق أن شاء الله بفتح الهزة وقع مطلقا في النحوى وغيره فله الزكشى وفيه نظر وقد مر (قوله في الأصح) هو المعتمد كما سيذكره عن الروضة

(فصل) في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وما يتبعهما مما يأتي (قوله حل ظاهر) هو بتصدق الزوج أو بشهادة رجلين ولا يكفي فيه رجل واحد ولا أربع نسوة وان ثبت من النسب والارث وغيرهما (قوله أى بين الستة والأربع) لو فسر كلام المصنف بظاهره لوافق المعتمدان الستة ملحقة بما فوقها والأربع ملحقة بما دونها فكان يقول دون الستة والأكثر من الأربع (قوله وهو الأصح) هو المعتمد لكن يندب استبرأوا وهذا بخلاف ما لو قال ان كنت غير حامل أو حائلا فأنت طالق فيحرم الوطء قبل الاستبراء وبعد موته يحكم بالطلاق وتحسب مدته من العدة ويلزم المهر اذا بان مطلقة لا الحدل للشبهة ولو ولدت فعلى العكس

وأبو حنيفة [قوله بتقدير لام التعليل] أى وتعليل المنجز لا يرفعه بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو للبدعة فانها لام التوقيت قال الزكشى ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت البدعة فلا تطلق إلا وقت السنة أو البدعة اه وضابط الذى تكون فيه للتوقيت كما قال بعضهم أن يكون ذلك الوصف من شأنه أن يجزى . ويذهب [قوله قلت] استشكل ذلك بما رجحه الشيخان من الوقوع مطلقا في الحال في أنت طالق أن شاء الله بفتح أن . وأجيب بأن مشيئة الله سبحانه وتعالى لما كانت مقيبة لم يحسن جعل المفتوحة هنا للتعلق فتخصص التعليل ذكره في شرح الارشاد [قوله والثاني يحكم بوقوعه] اعتبارا باللغة .

(فصل : علق بحمل) [قوله حل ظاهر الخ] قال العراقي المراد بظهوره أن تدعي المرأة ويصدقها الزوج أما لو شهد بذلك أربع نسوة ففي فتاوى القفال أنها لا تطلق لأن الطلاق لا يثبت بالنسوة فقله عنه في الروضة وأقره قال ابن الرفعة ولو كذبها الزوج لم تطلق حتى تلد (فرع) لو شهد بذلك رجلان فالظاهر وقوع الطلاق [قوله أى بين الستة والأربع] قال الزكشى مرجع الضمير الستة والأكثر لا السنة والأربع لأن حكم الأربع حكم مادونها كما قاله وصرح به صاحب الكافي لكن عبارة الوسيط تقتضى أن لها حكم ما فوقها وعليه مشى ابن الرفعة ووجهه أن أكثر المدة أربع سنين فاذا أنت به لها من وقت الحلف لم تكن حاملا وقت الحلف والإلزاد مدة الحمل على أربع سنين [قوله ووطئت] منه أو من غيره [قوله لتبين وجود الحمل] ينبغي أن يأتي فيه ما سلف في المسئلة قبلها من التفصيل بين الستة الأشهر

والوطأين

ولم يمكن حدوث الحمل بذلك الوطء بأن كان بينه وبين الوضع دون ستة أشهر (فالأصح وقوعه)

لتبين وجود الحمل عند التعلق ظاهرا والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعلق باستدخالها منه والأصل بقاء النكاح (فتفيه) التعرض للوطء حيث لم يكن حل ظاهرا يشهر بجوازه وجواز الاستمتاع وهو الأصح لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح

وقيل يحرم ذلك احتباطا في محل التردد الى أن يستبرأ بقره وقبل بثلاثة (٣٥٥) (وان قال ان كنت حاملا بذكر

فملكت (أي فأنث الخ) بيان لتمام صيغة المعلق لا تكون صريحة وما في كلام المصنف كناية ونية ما ذكرنا لا يحقه به (قوله أو أنثي) عطف على ذكر وهو بقية صيغة المعلق وهو ما قدره الشارح وأو بمعنى الواو أي ان كنت حاملا بأنثي فأنث طالق طاعتين (قوله فولدتها) معا أو مرتبا ويسمى دون سنة أشهر فان ولدت ذكرا فأكثر فطلقة أو أنثي فأكثر فطلقتان أو أنثي فطلقة ووقفت أخرى أو ذكر أو أنثي أو أنثي فطلقة ووقفت ثنتان فيهما أو أنثي وختي فطلقتان ووقفت واحدة (قوله لتين وجود الصفتين) يفيد أن العلة والمضغة توصفان بالذكورة والأنوثة ولا مانع منه وفي مدة الولادة في هذه وما بعدها ما تقدم من التفصيل (قوله وتنقضى العدة في الصورة المذكورة بالولادة) لأن الطلاق وقع من حين لفظه والمتوقف على الولادة هو عدده فقط فتأمل (قوله كون جميع الحمل ذكرا) وإن تعدد (قوله أو أنثي) كذلك فان ولدت خنتي وقعت واحدة ووقفت واحدة أو ذكر أو أنثي أو خنتي أو خنتين وقف الحال ولا يخفى الحكم اذا تبين الأمر وتنقضى العدة بالولادة كالتى قبلها ولعل سكوت الشارح عنها هنا لعلها مما هناك (نفيه) شمل الذكر أو الأنثي فيما تقدم ما لو كان على غير صورة الآدمي أو من غير الآدمي قاله العلامة العبادي ولي به أسوة وان كان في شرح شيخنا ما يقتضى خلافه ومثل حملك ما في بطنك نعم لو قال ان وضعت ما في بطنك لم أطلق بالولادة لأنه يذلول الأحشاء قاله في الباب وخرج بالذكر والأنثي فيما مر ما لو قال ابن أو بنت فانه للأفرد فقط وكذا صبي وصبية على ما مال اليه شيخنا وهل بتقيد في هذا بكونه على صورة الآدمي يظهر نعم (قوله لأقل من أربع سنين) أي أول أربع سنين كما مر وظاهر كلامه توقف انقضاء العدة على الحمل الثاني وان حاضت قبله فراجع (قوله فولدت) ولا تسمى ولادة الماتمة تصويره وتم انفصاله ولوميتا أو سقطا (قوله من حمل) قال الزركشي أو من حملين أو أكثر حيث لحق بالزوج (قوله مرتبا) بأن يتم انفصال الأول قبل خروج شيء من الثاني والافه من المعية فيقع واحدة وتشرع في العدة من حين الوضع وفي كلام شيخنا الرمي ما يقتضى خلاف ذلك (قوله بالأول) ولو ناقضا أو على غير صورة الآدمي وفي شرح شيخنا الرمي خلافه (قوله بالثاني) فان ولدت بعدهما لم يقع به شيء لمقارنته لانقضاء العدة إلا ان كان التعليق بكلمة كجاءني بعده (قوله مرتبا) فان ولدتهم معا وقع ثلاث ان نوى ولدا والافواحدة وتشرع في العدة من حين الوضع فيهما (قوله وانقضت عدتها) أي الحاصلة بالأول وأما الثاني فيحتمل أن عدته داخل في عدة الأول أو أنه لا عدة له كإسائي ولا تنقضى به عدة الأول أخذ من التعليل (قوله وتعد بعده) أي للطلقة الثالثة الواقعة بولادة الثالث الذي تنقضى به عدة الأول كما صرح به بقوله ولا محذور الخ وهذا صريح في أن الثاني لا تنقضى به عدة الأول اتفاقا وان وقع به الطلاق وفي كونه له عدة ما تقدم (قوله حتى لو قال الخ) هو مرجوح كالمبني عليه (قوله فلو عبر الخ) تقدم صحة التعبير في مثل هذا على إرادة الصحيح من الطريقين لأنه الذي عليه الأكثرون ومقابلته نص موافق له ومخرج له مخالفه (قوله كما ذكر) أي مرتبا (قوله وتنقضى العدة بالثاني) أي العدة التي للطلاق الواقع بالأول تنقضى بولادة

والمولدين وغير ذلك مما سلف [قوله لأن قضية اللفظ الخ] وذلك لأن اسم الجنس المضاف من صيغ العموم [قوله فولدت اثنين مرتبا] لو ولدتها معا وقع الطلاق أيضا لكن العدة بالأقراء [قوله من حمل] لو كانوا من حملين وكان الثاني والثالث لاحقين بالزوج فالحكم كذلك قاله الزركشي [قوله على الصحيح] راجع لقوله وانقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة [قوله حتى لو قال الخ] أي على هذا القول والراجح خلافه حتى في مسألة الرجعية [قوله والأكثر من قوه] وبمضهم حله على ما لو ولدت ثلاثة معا .

والوطأين وغير ذلك مما سلف [قوله لأن قضية اللفظ الخ] وذلك لأن اسم الجنس المضاف من صيغ العموم [قوله فولدت اثنين مرتبا] لو ولدتها معا وقع الطلاق أيضا لكن العدة بالأقراء [قوله من حمل] لو كانوا من حملين وكان الثاني والثالث لاحقين بالزوج فالحكم كذلك قاله الزركشي [قوله على الصحيح] راجع لقوله وانقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة [قوله حتى لو قال الخ] أي على هذا القول والراجح خلافه حتى في مسألة الرجعية [قوله والأكثر من قوه] وبمضهم حله على ما لو ولدت ثلاثة معا .

معه والأول المشهور المنصوص عليه في الأم وغيره والثاني منقول عن الاملاء وبعضهم أثبتوا وأكثر من قوه وقطعوا بالأول فلو عبر المصنف بحل الصحيح بالذهب لوفى باصلاحه في ذلك هنا ولو ولدت اثنين كما ذكر وقع بالأول طلقة وتنقضى العدة بالثاني وهل يقع به ثالثة وتعد

بعدم فيه الخلاف المذكور ولو ولدت أربعة فيقع بالثلاثة ثلاث وتنقض العدة الرابع (ولو قال لأربع حوامل) كلها ولدت واحدة
منكر (فصواحبا طوائف فولدت معاطلق ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة منهن ثلاث صواب فيقع بولادتها على كل من الثلاثة طلقه ولا
يقع بها على نفسها شيئا ويمتد من جميعا بالأقراء وصواب جمع صاحبة كضاربة وضارب وقوله ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع
ثلاثا (أو) ولدت (مرتبيا طلق الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقه وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الأولى) طلق ثلاثا
بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقه (٣٥٦) (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلق (الثانية طلقه) بولادة

الأولى (والثالثة طلقتهن)
بولادة الأولى والثانية
(وانقضت عدتهما
بولادتهما) والأولى تعد
بالأقراء في استثنائها العدة
للطقة الثانية والثالثة
الخلاف في طلاق الرجعية
وهو طريقان أحدهما
تستأنف في قول وتبني في
قول والثاني القطع بالبناء
والراجع البناء وإن أثبتنا
الخلاف (وقيل لا تطلق
الأولى) أصلا (وتطلق
البقيات طلقه طلقه)
بولادة الأولى لأنهن
صواحبها عند ولادتها
لاشتراك الجميع في الزوجية
حيث قد وبطلانهن انتفت
الصحة بين الجميع فلا
تؤثر ولادتهن في حق الأولى
ولا ولادة بعضهن في حق
بعض ودفع هذا بأن
الطلاق الرجعي لا ينفي
الصحة والزوجية فانه لو
حلف بطلاق نسائه دخلت
الرجعية فيه (وان ولدت
فثنتان معا ثم ثنتان معا
فثقت الأولى ثلاثا ثلاثا)

الثاني هنا لغراغ الرحم من الحمل وهذا صريح في أنه لا تنقض به عدة الأول في الصورة السابقة كما مر
الإشارة اليه فراجع (قوله حوامل) قال البرلسي ليس بقيد فيما يظهر وهو واضح (قوله كلها) قال
شيخنا الرملي وليس غير كما مثلها وفيه نظر لأن المنظور اليه هنا العموم لا التكرار فيفيد العموم كذلك
نحو أي من ولدت منكر أو أي يكن ولدت الخ فراجع (قوله جمع صاحبة) فهو على القياس وجميع بقلة على
صاحبات (قوله دافع لاحتمال الخ) أي بالتوزيع والضابط الجامع لأفراد هذه المسئلة أن يقال تطلق كل
واحدة بعدد من سبقها ومن لم تسبق بثلاث (قوله عند ولادة الرابعة) قيد لان شبیه في كلام المصنف المفيد
لوقوع الثلاث كاذ كره الشارح فان انقضت عدتها قبل الرابعة وقع عليها بعدد من ولدت قبل انقضائها (قوله
وانقضت عدتهما الخ) نعم من تأخر يومها منهما إلى ولادة الرابعة طلق ثلاثا (قوله والراجع البناء) هو
المعتمد وأشار بقوله وإن أثبتنا الخلاف إلى أنه ينبغي القطع بالبناء هنا وإن قلنا بنجران الطريقين في الرجعية
أي فلا يجزى هنا خلاف أصلا والفرق ظاهر فتأمل (تنبيه) أفراد هذه المسئلة الممكنة عقلا ثمانية ذكر
المصنف منها أربعة وبقى ما لو ولدت ثلاث معا ثم الرابعة فيطلق ثلاثا ثلاثا وفي عكسه تطلق الأولى ثلاثا وكل
من البقيات طلقه ولو ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة تطلق كل من الأولى والرابعة ثلاثا ومن الأخر بين طلقه
وإن ولدت ثنتان معا ثم ثنتان مرتبيا طلق الثلاث طلقتهن وكل من البقيات ثلاثا وكل من ولدت بعد وقوع
الطلاق عليها تنقض عدتها بولادتها وكل من بقيت عدتها إلى ولادة من بعدها يقع عليها بعده (قوله اذا
علقها) بأن قال إن حضت أو إن رأيت الدم لأنه المفهوم فان قال إن رأيت دما شمل دم النفس ودم الفساد ولو
علق بالحيض في أثناءه فلا بد من حيضة أخرى ويقع الطلاق بمجرد رؤيته دم الحيض فان لم يتم اتصاله يوما وليلة
تبين عدم الوقوع نعم إن مات حكم بالوقوع قاله ابن حجر ونوزع فيه (قوله لجواز الخ) يفيد أن المعتبر كونه
حيضا لا كونه دما وعلى هذا يحمل ما في الشهادات ولو قال إن حضت حيضة فلا بد من تمامها فان انقطعت قبله
لم يقع قال شيخنا وكذا لومات وفارقت ما قبلها بأن المعلق عليه الحيض وقد وجد وفي هذه حيضة ولم
توجد وهل المعتبر في هذه يوم وليلة أو عادت بها يظهر الثاني راجعه (قوله اذا علق الخ) هو قيد في محل
الخلاف فلا تصدق في لحوق الولد به قطعا بل لا بد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين

[قوله حوامل] كذا في المحرر وغيره وليس بقيد فيما يظهر [قوله كلها] قال الزركشي مثلها بتمكن [قوله
وعلى ما تقدم الخ] لم يذكر هذا فيما سلف من قول المنهاج والثانية طلقه والثالثة طلقتهن لأن المرأة
منهن لا تطلق بولادة نفسها [قوله يمينها] إنما حلفت للثمة لأنها تنخلص به من النكاح (فرع) لو ادعت
الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لوحاضت رجعت العدة من الأشهر إلى الأقراء
[قوله لأنها أعرف منه] استدلل على تصديقها في ذلك بقوله تعالى ولا يجعل لمن أن يكتمن ما خلق الله في

أي طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقه (وقيل طلقه) فقط بولادة رفيقتهما وانتفت الصحة
من حيث قد (والآخر بان طلقتهن طلقتهن) أي طلق كل منهما طلقتهن بولادة الأولين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيئا وتنقض عندهما
بولادتهما وعلى ما تقدم نقله عن الاملاء يقع على كل منهما طلقه أيضا بولادة الأخرى ويعتدان بالأقراء (وتصدق يمينها في حيضها اذا
علقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وأنكر الزوج لأنها أعرف منه به ويتعذر إقامة البينة عليه وإن شروهد الدم لجواز أن
يكون دم استحاضة (لا في ولادتها) اذا علق الطلاق بها فقالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار (في الأصح)

لا مكان إقامة البينة عليها والثاني تصدق فيها بيمينها لأنها مؤمنة في ردها حيضا وطهرا ووضع حل في العدة (ولا تصدق فيه في تعليق غيرها) كأن قال ان حضيضك طالق فقالت حضيض وانكر الزوج اذ لو صدقت في ذلك (٣٥٧) بيمينها لزم الحكم للانسان حين غيره

وهو ممتنع فيصدق الزوج
جريا على الأصل في تصديق
النكر (ولو قال) لأمرانيه
(ان حضيضنا فأنما طالقان)
والعنى أن طلاق كل واحدة
منهما معلق بحيضهما جميعا
ويبنى عليه ما يأتى من
تصديق احدهما
(فزعمناه وكذبها صدق
بيمينه ولا يقع الطلاق
لأن الأصل عدم الحيض
وبقاء النكاح (وان
كذب واحدة) فقط
(طلقت فقط) اذا حلفت
أنها حاضت لثبوت حيضها
بيمينها وحيض ضررتها
بتصديق الزوج لها
والصدقة لا تثبت في حقها
حيض ضررتها بيمينها لأن
البين لا تؤثر في حق غير
الحالف فلم تطلق (ولو قال
ان أو اذا أو متى طالقك
فأنت طالق قبله ثلاثا فطاعتها
وقع المنجز فقط) أى
دون المعلق لأنه لو وقع لم
يقع المنجز لزيادته على
المالك وأذا لم يقع المنجز
لم يقع المعلق لأنه مشروط
به فوقعه محال بخلاف
وقوع المنجز (وقيل)
وقع (ثلاث) الطلقة
المنجزة وثنان من المعلق
وافت الثالثة لأدائها الى

(قوله لا مكان إقامة البينة) ومثل الولادة كل ما يمكن فيه البينة ومثل الحيض كل ما لا يعلم إلا بها (قوله
وضع حل في العدة) أى في انقضائها فهو من جملة حق نفسها فوضع منصوب عطفًا على حيض وفي العدة
متعلقًا بمؤمنة أو بوضع (قوله غيرها) ولو غير صورتها وعكسه كذلك (قوله صدق بيمينه) فلورجع فمكالم
كذبها (قوله وهو ممتنع) فلا تخلف ولا يقع الطلاق لو حلفت (قوله ان حضيضنا) وكذا لو قال ان حضيضنا حيضة
ويبنى لفظ حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لأنه تعليق بمحال لأن الواحدة نص فيها ولفظ ولد امثل لفظ
حيضة فهاذا ذكر (قوله فزعمناه) أى ادعنا وجوده بعد من يمكن فيه واستعمال الزعم في القول الصحيح
خلاف الأصل (قوله لأن الأصل الخ) اهل هذا الأصل لتعليل الأصل السابق بقوله جريا على الأصل في تصديق
النكر فتأمل وعلة عدم تصديقها ما تقدمت (قوله واختاره) أى الوجه الثالث (قوله كثير من الأصحاب) غير
ابن سريج المذكور وبذلك علم رد ما قاله شيخنا الرملى من أن العاقل من رد نسبها لابن سريج أمًا أو أفلان
الشارح لا يقاومه غيره في نقل المذهب ولا في تحرير الخلاف ولا في نسبة الأوجه إلى أصحابها وأما نيا فلان في
المسئلة عن ابن سريج لا يبنى نسبها الى غيره من الأصحاب كما ذكره وأما ثالثا فلان استواء القائلين به وبالأول كما
يفيده كلام الشارح بقضى أن قوته كقوة الأول أو أقوى لأن الامام ذكر أنه عن معظم الأصحاب ومنهم القفالان
وابن الحداد وأبو اسحق المروزي وكذا الشيرازى وأبو حامد والبندنجى والجرجاني والرويانى والقاضى
أبو الطيب ونقله عن النص أيضا رأى أمارا بافلاان القواعد السكينة والبراهين القوية ناطقة بقوله وحكمة بحكمه
وأما خامسا فلان كونه من المحال لا يوجب رده بل لا يجوز رده كما مر في التعليق بالمسئلة ونحوها وأساسا

أرحامهن لأنه لما حرم الكتم دل على اعتبار القول ومقابل الاصح الآتى تمسك بعمومها [قوله والثاني
تصدق فيها بيمينها] أى بالنسبة للطلاق خاصة دون لحوق النسب [قوله ولا تصدق فيه في تعليق غيرها] قال
الزركشى اعلم أن عدم تصديقها ليس لكونها متهمة في حق الضرر بل لأنها لا تقبل قولها في حق غيرها حتى
لوعلى طلاق زوجته على حيض أجنبية فزعمته لا يقبل قولها كما صرح به الامام وقال لا خلاف فيه
وأورد ابن الرفعة أن الانسان يقبل قوله فيما لا يعلم الا من جهته بغير يمين ويقضى بذلك على غيره كفى
التعليق على مشيئة زيد قال ولا نظر الى اتعابها في طلاق ضررتها لأن ذلك لا زوج وقد علقه بما لا يعلم الا من
جهتها [قوله صدق بيمينه] لورجع بعد ذلك وصدق واحدة يبنى أن تطلق الأخرى اذا حلفت [قوله
المنجز فقط] قال الرافعى رحمه الله لأن الجمع بين المنجز والمعلق ممتنع ووقوع أحدهما غير ممتنع والمنجز
أولى لأنه أقوى من حيث افتقار المعلق اليه ولأنه يجعل الجزاء سابقا على الشرط بقوله قبله والجزاء لا يتقدم
فيلغو ولأن الطلاق تصرف شرعى والزواج أهل له وهى محل فيه البدل اه واعلم أن هذه المسئلة أفردتها
جماعة من الأصحاب بالتصنيف كالشيخ أبى اسحق والغزالي والشاشى وغيرهم وقال ابن الصباغ وددت لو
عجبت هذه المسئلة وابن سريج يرى ما نسب اليه فيها [قوله وفت الثالثة] عبارة الرافعى رحمه الله ويلقى
قوله قبله لأن الاستحالة جاءت منه [قوله في المدخول بها] لو كان لا يعلم عليها سوى طلقة فكثير المدخول
بها [قوله قاله ابن سريج] وافقه على ذلك القفالان وابن الحداد والشيخ أبو اسحق المروزي وكذا
الشيرازى والشيخ أبو حامد والبندنجى والجرجاني والرويانى وغيرهم ونقل في البحر عن أبى الطيب أن
الشافعى رضى الله عنه نص على ذلك وحكاه الامام عن معظم الأصحاب [قوله وبه اشتهرت] الضمير فيه

المحال (وقيل لاشئ) يقع من المنجز والمعلق لأنه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز
ولذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق وهذا الوجه والأول في المدخول بها وغيرها والثاني في المدخول بها اذ غيرها لا يتعاقب عليها طلاقان
والثالث قاله ابن سريج وبه اشتهرت المسئلة بالسريرية واختلره كثير من الأصحاب كما اختار كثير منهم الأول (ولو قال ان ظهرت

منك أو آيت أولاعت أو فسخت) النكاح (بعبك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به) من الظاهر أو غيره (في محنته
 الخلاف) فعلى الأول الرابع (٣٥٨) صحح وبلغو تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث بلغوا جبا ولا

يأتى الثاني هنا (ولو قال
 ان وطئتك) وطأ (مباحا
 فانت طالق قبله ثم وطئ
 لم يقع) طلاق (قطعا) لانه
 لو وقع لخرج الوطء عن
 كونه مباحا وخروجه عن
 ذلك محال وسواء ذكر ثلاثا
 أم لا وإنما لم يأت خلاف
 بالوقوع من الوجه الثاني في
 مسألة التعليق بالطلاق
 السابقة لأن التعليق به
 يقصد به سد باب الطلاق
 فهو مل قائم بنقيض
 قصده بأن أوقع عليه
 مع المنجز بعض المعلق
 تقييظا والتعليق هنا لكونه
 بغير الطلاق لا يسد بابه (ولو
 علقه بمشيئتها خطبا) كأن
 قال أنت طالق ان شئت
 (اشترطت) أى مشيئتها
 (على فور) لتضمن ذلك
 لتمليكها الطلاق كطلقى
 نفسك كما تقدم (أو غيبة)
 كأن قال زوجتى طالق ان
 شئت (أو بمشيئة أجنبي)
 كأن قال له ان شئت فزوجتى
 طالق (فلا) يشترط الفور
 في المشيئة (في الأصح)
 لاتقاء التمليك في الثاني
 وبه في الأول باتقاء
 الخطاب فيه والثاني يشترط
 الفور نظرا الى تضمن

فان منه من وقوع الطلاق على فاعله دائما لا مانع منه عقلا ولا عرفا ولا شرعا من أن المعتمد أنه يجوز للإنسان
 أن يعمل بها لنفسه اللازم عليه ما ذكر وغير ذلك من الإرادات وقولهم إنه قد يتخلف الجزاء عن الشرط
 يتوقف على كون هذا منه وقياسه على العتق غير صحيح للفرق الواضح من أن العتق يرتكب فيه ما لا يرتكب
 في غيره لقشوف الشارع اليه وأيضا لما يلزم فيه من إرقاق حر يحيز المالك حر به وغير ذلك فتأمل هذا المقام
 وما فيه من مواقع الأفهام ومن توارد وطء الأقدام وأنت في حل مما عثرت به الأوهام والله ولى التوفيق
 والألهام (قوله بعبك) قيد محل الخلاف فانه لو قال بعبى صح الفسخ قطعا كذا قالوا (قوله ولا يأتى الثاني
 هنا) لعدم الجفسيية المقضية للتمكيل فالمراد بالخلاف نوعه أو فى الجملة (قوله ثم وطئ) أى ولو فى نحو حبس
 كعدة شبهة طرأت عليها لأنه مباح فى ذاته والافهوه غير معلق عليه كالوطء فى الدبر أو بشبهة لأنه لا يوصف بحل
 ولا حرمة (قوله لأن التعليق به الخ) رد بما مر من جواز العمل بنفسه (قوله خطبا) ولو فى غيبته أو بالكتابة
 إليها وكذا فى الغيبة (قوله أنت طالق ان شئت) وكذا ان شئت فانت طالق واذا مثل إن بخلاف متى ونحوها
 فلا يشترط فيها الفورية كما تقدم لأنه لا تمليك فيه كما يؤخذ من التعليق (قوله على فور) بما فى صيغة البيع فى
 الغائبة وقت بلوغها الخبر ولو شئت انفا ق قبل بلوغها كتنى به كمال اليه بعض مشايخنا (قوله أو غيبة) وان
 كانت حاضرة (قوله زوجتى طالق ان شئت) أى وليس له غيرها والا فان شئت واحدة طلقت أو أكثر طلقن
 واحدة ويحتاج الى تميمها كما قاله بعض مشايخنا وقياس ما مر أن تطلق كل من شئت ولو قال لزوجتيه طلقتكما
 ان شئت فشايت واحدة منهما أو شئت كل منهما طلاق نفسها فلا طلاق ولو قال لزوجتيه طلقتكما
 أبيت وقع حالا أو شئت أو أبيت فتعليق أو كيف شئت أو على أى وجه شئت طلقت ان شئت فورا وقيل
 تطلق حالا وان لم تنشأ ولو قال ثلاثا ان شئت فشايت أقل لم تطلق أو واحدة ان شئت فشايت أقل لم تطلق أو
 واحدة ان شئت فشايت أكثر طلقت واحدة (قوله أجنبي) أى تمكن مشيئته عرفا بخلاف بهيمة أو ملك
 فلا وقوع لأنه محال (قوله ولو قال) أى باللفظ فى الناطق وبالإشارة فى الأخرس ولو طارنا على المعتمد (قوله
 شئت) أى بهذا اللفظ فلا تعليق ولا تأقيت فلا يكفى شئت ان رضى أى مثلا ولا شئت يوما ولا نحو أوردت
 كعكسه فلا بد من الجواب باللفظ الذى نطق به المعلق على المعتمد (قوله كارها) هو محل الخلاف فى غيره

راجع لابن سريج [قوله ولا يأتى الثاني هنا] قال الزركشى اذا قلنا بوقوع المنجز ويكمل فينبى هنا وقوع
 طلقين اه وكان مراده وقوع الطلقين ويود اللعان والظهار والايلاء لأنها تصبح من الرجعية [قوله وإنما
 لم يأت الخ] هذا يصلح أن يكون جوابا للبحث الزركشى الذى سقناه عنه على قول الشارح ولا يأتى هنا الثاني
 [قوله والتعليق هنا الخ] أقول وأيضا فيلزم على ذلك خروج الوطء عن كونه مباحا لأن وطء الرجعية حرام [قوله
 خطبا أو غيبة] قيل لا تقابل بينهما فقد يجتمعان كما إذا كتب إليها أنت طالق ان شئت ونوى فومل إليها وقد
 يفقلمان كقوله بحضورها هى طالق ان شئت فان كان المعبر حقيقة الخطاب فمكان ينبى أن يقول خطبا
 أو غير خطاب وان كان المعبر الاستدعاء فليقل حضورا أو غيبة هذا حاصل ما فى الزركشى والظاهر أن مسألة
 الكتاب من الخطاب دون الأخرى فالمراد بالخطاب ما كان بصيغته المعتادة حضر الشخص أو غاب
 وبالغيبه ما كان بصيغته كذلك [قوله وقيل لا يقع] قيل منشأ الخلاف فى المسئلة أن المشيئة هنا هل هى
 القول أم إرادة القلب وقد سلف لك قول الشارح رحمه الله وأما يقصد التعليق باللفظ فالراجح هو الأول

التمليك فى الأول والى الخطاب فى الثاني ولو قال أنت طالق ان شاء فلان أو زوجى طالق ان شاء فلان [قوله
 فلا يشترط فيه فور قطعا لاتقاء التمليك والخطاب (ولو قال المعلق بمشيئته) من الزوجة أو الأجنبي (شئت كارها بقلبه وقم) الطلاق
 ظاهرا وباطنا (وقيل لا يقع باطنا) لاتقاء المشيئة فى الباطن ودفع ذلك بأن ما فى الباطن لخصاته

لا يقصد التعليق بمواها يقصد التعليق باللفظ الدال عليه وقد وجد فيما نحن فيه (ولا يقع بمشبهة صبية وصبي) على الطلاق بها كأن قال زوجته الصبية أنت طالق إن شئت أو لأجنبي صبي إن شئت فزوجني طالق فقال كل منهما شئت لا يقع (٣٥٩) الطلاق وإن كان ميمنا لأنه

لا اعتبار لقول غير البالغ في التصرفات (وقيل يقع بمميز) أي بمشيشته فتعتبر كما اعتبرت في اختيار أحد الأبوين ولو علقه بمشيشة بالغ مجنون من زوجة أو أجنبي فقال شئت لم يقع قطعا لأن المجنون ليس له قصد صحيح (ولارجوع له) أي للمعلق (قبل المشيشة) من المعلق بمشيشته نظرا إلى أنه تعليق في الظاهر وإن تضمن تملكها كما لا يرجع في التعليق بالاعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا الآن يشاء زيد طلقة فشاء طلقت) نظرا إلى أن المعنى الآن يشاءها فلا تطلقين أصلا كالقول الآن يدخل زيد الدار فدخلها (وقيل يقع طلقة) نظرا إلى أن المعنى الآن يشاء طلقة فلا يزاد عليها (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كأن علقه بدخول الدار (ففعل) المعلق به (ناسيا للتعليق أو) ذاكر له (مكرها) على الفعل أو طائعا جاهلا بأنه المعلق عليه (لم تطلق في الأظهر) لحديث ابن ماجه وغيره إن الله وضع

يقع قطعا والسكران كالسكره (قوله لا يقصد التعليق به الخ) هو ظاهر فيما يتعلق باللفظ أمالو علقه بمحبته له أو رضاها عنه فقالت ذلك كارهة فلا وقوع.

(نفيه) لو علق بمشيشتها وغيرها فلكل حكمه (قوله ولا يقع بمشبهة صبية) أي ما لم يرد التللفظ بذلك (قوله فقال كل منهما) ولو بعد بلوغه على المعتمد (قوله مجنون) أي وقت التعليق أروقت المشيشة على المعتمد لم يقع قطعا ما لم يرد اللفظ كإمسر (قوله زيد) خرج مشيشة الله تعالى والملائكة والبهيمة لم يقع قطعا ما لم يرد طلاقا كإمسر (قوله فشاء طلقة) ولو في أكثر منها ولو في عكس الصورة فشاء ثلاثا (قوله نظرا الخ) فلو قال أردت وقوع طلقة إذا شاءها وقعت أو عدم وقوعها إذا شاءها وقع طلقتان لأنه غلط على نفسه (قوله بفعله) أي فعل نفسه وإن لم يسأل لأن شأنه ذلك أولم يقصد اعلام نفسه لأنه عالم (قوله ناسيا أو مكرها) ولو احتمالا فيهما ولو كان الاكراه بحق كما نقله ابن حجر عن الشيخين واعتمده شيخنا فقيل له إن شيخنا الرملي ذكر في أول الطلاق أن فعل المسكره بحق كالأخبار فرجع إليه (قوله جاهلا بأنه المعلق عليه) أوجاهل بوقوع الطلاق به كأن فعله ناسيا فظن الوقوع ففعله ثانيا أو افتاده من صدقه ولو غير أهل للافتاء بعدم الوقوع به ففعله أو أخبره بموت زوجته ففعله فبانت حياها قال شيخنا الرملي ويتحصل من كلامهم وإن ظن تناقضه أن من حلف بالله أو بالطلاق أن الأمر الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو أن لم يكن فعلت أولم أكن فعلت أو فلان لم يفعل كذا أو ففعله أو هو في الدار أو ليس فيها أو نحو ذلك وقصد حين حلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو أطلق فلاحث عليه وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع وبأن خلافه حث على المعتمد نعم إن كانت محاورة فلاحث مطلقا كالولم تكن صيغة تعليق كوالله زيد ليس في الدار مثلا فتأمله (قوله لم تطلق) ولا تنحل الميمين لأن لها جهة واحدة بخلاف نحو لا تخرجي الإباذني أو لأكله إلا في شر كإمسر (قوله بفعل غيره) أي المميز والاكطفال و بهيمة فلا وقوع بدخوله مكرها قاله شيخنا واعتمده (قوله يبالي بتعليقه) أي وقت تملكه ولو احتمالا فيهما ولا نظرا لما قبله ولا لما بعده ودخل فيه الزوجة وقال بعض مشايخنا لا حاجة فيها إلى مبالاة لأنه شأنها كما في نفسه فراجع (قوله فلا يخالفه فيه لصداقة أو نحوها) حكيم ومروءة وحسن خلق وخوف وغير ذلك من كل ما لا يسهل عليه الوقوع على المخالفة (قوله وعلم به) أي وعلم المحلوف عليه بالتعليق ولا بد من قصد منه أيضا كما يأتي (قوله أوجاهلا) بما مر أو باليمين

[قوله والثاني تطلق الخ] بهذا أفتى ابن الصلاح وابن عبد السلام وقال ابن المنذر إنه المشهور من مذهب الشافعي قال الزركشي وقد بوجه بأن التعليق مع الصفة تطلق وصدور النسيان حالة الفعل كحال التللفظ بالطلاق مع نسيان الزوجية وتوقف جمع من قدماء الأصحاب عن الافتاء في هذه المسئلة ثم المعروف أنه لا فرق في صورة النسيان بين المستقبل والماضى كما أن ينسى فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس صرح به الرافعي في أثناء تعاقب الطلاق وخص بغوى عدم الحث بالنسيان في المستقبل دون الماضى ووافقه ابن الصلاح قال الزركشي بعد ذكر ذلك ويستثنى ما لو قال لا أدخل عمدا ولا سهوا فدخل ناسيا فإنه يحث بخلاف كافي وزائد الرخصة وجزم به الرافعي في كتاب اللعان اهـ (فرع) لو حلف بالطلاق إن ولده أو دابته أو غيره مما فعل الشيء الفلاني ناسيا فالنتجه عدم الحث بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أرفيه شيئا [قوله وإيس النسيان ونحوه دافعا] لأنه متعلق بآدمي [قوله وعلم به] قال الزركشي يشترط مع ذلك أن يقصد الزوج حثه أو منعه كما جزمنا به وفاقا للإمام وغيره فإنه قد يقصد التعليق

من أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بذلك والثاني تطلق لوجود المعلق به وليس النسيان ونحوه دافعا للوقوع (أو) على الطلاق (بفعل غيره من يبالي بتعليقه) فلا يخالفه فيه لصداقة أو نحوها (وعلم به فكذلك) أي إذا فعله ناسيا أو مكرها أو جاهلا

لا يقع الطلاق في الأظهر (والا) أي وان لم يكن يبالى بتعليقه كالسلطان أو كان يبالى به ولم يعلم به ولم يقصد الزوج اعلامه به كافي الروضة وأصلها
(فيقع) الطلاق بضمه (قطعا) (٣٦٠) وان اتفق في بعض صورته نسيان أو نحوه لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن

(قوله لا يقع) ولا تنحل الميكن كما سواء كان الحلف بالله أو بغيره سواء كان على مستقبل أو ماض كما تقدم
نعم ان قال ان تدخل الدار اليوم فدخلت ناسية انحل الميكن لأنها ميكن لها جهتان كما س (قوله
كالسلطان) أي لغير نحو أخيه ونظيره وصديقه ونحو ذلك مما س (قوله ولم يقصد الخ) هو تفسير لما
قبله كما يؤخذ مما بعده (قوله فيقع) أي ما لم يقين أنه عن يبالى حالة التعليق كما تقدم (قوله بأن
قصد الاعلام به) صريحه أن قصد المنع هو قصد الاعلام وهو واضح ان دلت قرينة على أنه المراد
منه والا فلا قصد الاعلام أعم فتأمل (قوله كما أفهمه كلام الروضة) هو المعتمد .

(فصل) في الإشارة للطلاق بالأصابع ونحوها (قوله وأشار) أي إشارة يفهم منها إرادة الطلاق (قوله
طالق) أي عند أنت لأنه من جملة الصيغة (قوله ولا اعتبار بالإشارة) ولا بأنت هكذا ولا بأنت الثلاث فلا يقع
شيء وان نوى الطلاق (قوله في أصبع طلقة) فلو قال أردت طلاق الأصبع دون الزوجة لم يقبل قال شيخنا
الرملي ويدين وخالفه شيخنا ومثل هذه لو قال أردت الإشارة بأصبع فارقت الأخرى معها ولو أشار بجمع
الكف وقعت واحدة (قوله بأن خرج الخ) أي أو أجاز الوارث (قوله وقعا معا) فالمدار على اتحاد الصفة
ولو غير موت للسيد فلو قال في آخر جزء من حياة سيدي مع قول سيده مامر فلا بد من محلل (قوله غلب
العتق) لتشوف الشارع إليه فلو علق الزوج طلاق زوجته الأمة غير المدبرة ولو لمكانة بموت سيدها فمات
وهو وارثه انفسخ النكاح ولا طلاق أو مدبرة طلقت ولا فسخ (قوله فان لم يخرج العبد) ولم يجز الوارث
كما س (قوله لم تقصد بالطلاق) وإنما المقصود المناداة كما هو فرض كلام المصنف وصريح كلام الامام
الآتي فقول شيخ الاسلام إنها تطلق أيضا في هذه فيه نظر ظاهر ولو علم أو ظن أن المجيبة غير المناداة فان
قصد المجيبة فقط طلقت فقط أو المناداة ولو مع المجيبة طلقا معا وتطلق المقصودة ظاهرا وباطنا وغيرها
ظاهرا ويدين وعلم بتعريف الأخرى أنها زوجته أيضا فقول بعضهم ولو أجنبية غير مستقيم لأنه لا يلائم
قولهم قصد طلاقها ونحو ذلك ولو لم يقصد طلاق المناداة لم تطلق كما علم ولو أجابه زوجتان وقصد هما ففهم مامر
وان قصد واحدة منهما طلقت ويرجع الى التعيين كما مر في إحدا كما (قوله وقيل الوجهان الخ) فالمناسب
التعير بالمذهب (قوله واحتمل الامام الخ) ان أراد بقوله ظاهرا ما قابل الباطن فهو الطريق المذكور
قبله وان أراد به سياق البحث بمعنى أن الظاهر أن المجيبة تطلق بخلاف فهو طريق ثالث ويدل لهذا اثباته

بصورة الفعل اه ويبنى جريان مثله في مسألة فعل نفسه السابقة [قول المتن والا فيقع] شامل
لثلاث صور أن لا يبالى ويعلم بالتعليق أو لا يبالى ولا يعلم والأولتان لا إشكال فيهما وأما الأخيرة فحلها
إذا لم يقصد الزوج منعه كما قاله الشارح . (فرع) قال لها ان تدخل الدار اليوم فأت طالق ففسيت .
الحلف ودخلت في ذلك اليوم هل يتخلص بذلك أولا قال الزركشي فيه احتمال والأقرب الانحلال
(فصل : قال أنت طالق الخ) [قوله لم يقع عدد الا بنية] وذلك لأن الطلاق لا يتعدد الا بلفظ أو بنية
ولم يوجد واحد منهما وأفهم قوله عدد أن الواحدة تقع وهو كذلك [قوله فان قال مع ذلك الخ] وجهه
أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد كما في قوله صلى الله عليه وسلم هكذا وهكذا وأشار بأصبعه
وخمس إبهامه في الثالثة وأراد وتسعا وعشرين [قوله طلقت في أصبعين] أي وان لم ينو [قوله
نفي الخلاف] أي قال يقع ظاهرا بلا خلاف لكن انظر ما مذهبه في الوقوع باطنا على المخاطبة

ينضم إليه قصد المنع منه
فان قصد المنع منه بأن
قصد الاعلام به ولم يعلم
بالتعليق من يبالى بفعله
فيأتي في الوقوع الخلاف كما
أفهمه كلام الروضة وأصلها
(فصل : قال) لزوجه
(أنت طالق وأشار بأصبعين
أو ثلاث لم يقع عدد الا
بنية) له عند قوله طالق
ولا اعتبار بالإشارة هنا
(فان قال مع ذلك) القول
والإشارة (هكذا طلقت في
أصبعين طلقتين وفي ثلاث
ثلاث) كما تطلق في أصبع
طلقة (فان قال أردت
بالإشارة في الصورة الثانية
(القبوضتين صدق بيمينه)
فلا يقع أكثر من طلقتين
(ولو قال عبد) لزوجه
(إذا مات سيدي فأت
طالقتين وقل سيده)
له (اذلمت فأت حرفتي
به) أي بموت السيد بأن
خرج من ثلث ماله
(فالأصح أنها لا تحرم)
عليه (بل له الرجعة) في
العدة (وتجديد) بعد
انقضائها (قبل زوج)
والثاني تحرم فلا تحل له الا
بعد زوج ومعلوم أن
الطلاق والعق وقعا معا
فالأول غلب العتق فكأنه
تقدم والثاني عكس فان لم

في يخرج العبد من الثلث بقى رق مازاد عليه وحرمت عليه لأن البعض كالقن في عدد الطلاق (ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى [قوله
فقال أنت طالقتي وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة) لأنها لم تخاطب بالطلاق وظن خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها (وتطلق المجيبة في الأصح) لأنها
خوطبت بالطلاق والثاني لا تطلق لأنها لم تقصد بالطلاق وقيل الوجهان في الوقوع باطنا ولا خلاف في الوقوع ظاهرا واحتمل الامام نفي الخلاف

في الوقوع ظاهراً وثبوتها في طلاق المنادة لأنها المقصودة بالطلاق ومشي على ذلك الغزالي جازماً به (ولو علق بأكل رمانة وعلق بنصف) كأن قال إن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة (فطلقتان) لحصول الصفتين بأكلها ولو كان التعليقان بكلمة طلقت ثلاثاً لأنها أكلت رمانة مرة ونصف رمانة مرتين (والحلف بالطلاق ما يتعلق به حث) على الفعل (أو منع) منه (أو تحقيق خبر) ليصدق فيه (فاذا قال إن حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال إن لم تخبري أو إن خرجت أو إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) لأن ما قاله حلف بأقسامه السابقة (ويقع الآخر إن وجدت صفة) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الأمر كما قاله وهي في العدة (ولو قال) بعد التعليق بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج) فأنت طالق لم يقع المعلق بالحلف) لأنه ليس ببحث ولا منع ولا تحقيق خبر ويقع المعلق

الخلاف في المنادة وجزم الغزالي به (قوله فطلقتان) فإن علق بربع رمانة أيضاً فثلاث لوجود الصفات الثلاث بأكلها فإن أكلت نصفها فطلقتان كما لو قال إن أكلت زيدا وإن أكلت رجلاً وإن أكلت فقيهاً فكلمته وهو فقيه فانه يقع الثلاث ولو علق بأو كأن قال إن أكلت زيدا أو أكلت رجلاً أو أكلت فقيهاً فكلمته وهو فقيه فانه يقع الثلاث (قوله التعليقان) أو للتعليق الثاني فقط لأنه لا تكرار في الرمانة ولو علق بأكل ربع رمانة بكلمة وقع الثلاث بأكلها لتكرره فيها ثلاثاً وخروج رمانة مالم أكلت نصف رمانتين أو جبا من رمانات متعددة وإن كان أكثر من رمانة فلا وقوع (تنبيه) العبرة في النصف بالعدد فلو بقي أكثر من النصف لم يقع شيء أو بقي من الرمانة شيء وقع معلق بالنصف وحده (تنبيه آخر) هذه الأحكام باعتبار العرف فلا يخالف القاعدة النحوية أن النكرة إذا أعيدت فهي غير الأولى على أن القاعدة أغلبية كفي قول الله تعالى وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله (قوله والحلف) بفتح الحاء مع كسر اللام أو سكونها ويقال فيه محلوف بوزن مفعول بمعنى القسم لكن الحلف يكون بالله وبغيره بخلاف القسم واليمين (قوله بالطلاق) أو وبغيره (قوله ما يتعلق) أي ما اقتضته الصيغة ولم يقصد (قوله حث) له أو لغيره وكذا ما بعده (قوله إن حلفت الخ) ولو كرره وقع بقدر ما كرر فلو كرره أربع مرات وقع الثلاث وينحل بكل مرة ما قبلها وفي شرح الروض أنه لا يصح قصد التأكيدها لأنها أو صاف واعتمده شيخنا (قوله إن خرجت) أي ولم يقيد به شيء والارجع لما قبله به وإنما أطلق هنا لأنه في بيان ما يسمى حلفاً فلو قال إن خرجت إلا بذني ثم إنهما خرجت بعد اذنه وإن لم تعلم به أو رجع عنه أو كانت نحو صغيرة أو مجنونة لم يحنث وانحلت اليمين ولو علق بكلمة فليأذن لها أو بنحوه مني ولو قال إن خرجت لغير الحمام حنث إن خرجت بقصد غيره فقط عند الخروج والأفلا قال إلى غير الحمام حنث مطلقاً ولو قال إن خرجت لآبسة حرير فخرجت غير لآبسة له ثم لآبسة حنث بالثانية ولا تتعامل بالأولى لأن اليمين جهة واحدة كما تقدم (قوله وهي في العدة) قيد للوقوع ولو في النفي خلافاً للأنسوي كما تقدم (قوله ولو قال) أي من غير محاورة والأفوه حلف فيقع به أيضاً (قوله جاء الحجاج) المراد معظمهم وقال شيخنا الرمي كالخطيب ما يصدق عليه اسم الجمع وهو المراد بالجمع المعبر به في بعض نسخ شرحهما ويعبر بحججهم إلى [قوله فطلقتان] استشكله الزركشي بأن النكرة إذا أعيدت تكون غير الأولى ولو قال إن أكلت رمانة فأكلت نصفين من رمانتين لم تطلق ولو قال إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق وإن أكلت نصفه فأنت طالق وإن أكلت ربعه فأنت طالق فأكلته طلقت ثلاثاً وإن أكلت نصفه قال الصيمري فسكذلك ولم يوجهه واستشكل [قوله والحلف بالطلاق الخ] وذلك لأن الحلف بالطلاق فرع الحلف بالله وهو مشتمل على ذلك وسواء كان الحث والمنع لنفسه أو لغيره أو لهما والحلف بفتح الحاء وكسر اللام وبسكونها ويقال فيه ومحلوف مصدر على وزن مفعول وهو لغة القسم ثم الغرض من كلام المتن بيان الفرق بين الحلف بالطلاق والتعليق المحض على صفة [قوله أو تحقيق خبر] أي منه أو من غيره [قوله وهي في العدة] ظاهر اشتراط ذلك في الجميع وفي توقف الأخير والأولى على ذلك نظر بل ينبغي إذا حصل اليأس أن يقع الطلاق في الأولى والأخيرة ثم الثالثة مشكلة أيضاً على قولهم لا حنث في الحلف على غلبة الظن وقوله أيضاً وهي في العدة يقتضي أن الصفة إذا تحققت بعد انقضاء العدة لا حنث بها والمتجه في الأولى والأخيرة توقف الأمر على اليأس حتى لو فرض في الأولى موتها بعد العدة من غير خروج يقتضي بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة ثم الحكم للذكور في الأخيرة مشكل على نظيره من الحلف على غلبة الظن [قوله إذا طلعت] عبرنا بإذا وفيها سلف بأن إشارة لأنه لا فرق بينهما وهو المذهب وقيل هو بأن حلف فيهما وإذا توقيت فيهما [قوله ويقع المعلق الخ] الظاهر أنه لو مات بعضهم بعد التعليق أو تخلف لعارض لا يؤثر وأنه لو جاء الأكثرا كتنفى به ولو

كاذبا فهو زوجته في الباطن
(فان قال أردت) طلاقا
(ماضيا وراجعت صدق
بيمينه) في ذلك (وان قيل)
له (ذلك التماسا لانشاء
فقال نعم فصرح) لأن نعم
قائم مقام طلقها المراد
بذكره في السؤال (وقيل
كناية) فتحتاج الى النية
(فصل : علق) الطلاق
(بأكل رغيف أو رمانة)
كان قال ان أكلت هذا
الرغيف أو هذه الرمانة
أو رغيفا أو رمانة فأنت
طالق (فبقي) من ذلك بعد
أكلها له (لباية أوحية لم
يقع) طلاق لأنه يصدق
أنها لم تأكل الرغيف
أو الرمانة وان تسامح أهل
العرف في اطلاق أكل
الرغيف أو الرمانة في ذلك
وقال الامام في فتاى يصدق
مدركه لا أثر له في بطلان
نظرا للعرف (ولو أكل)
أى الزوجان (تمرا وخلطا
نواهما فقال) لها (ان لم
تعمري نواك) عن نواى
(فأنت طالق فجعلت كل
نواة وحدها لم يقع) طلاق
(الأن يقصد تعيينا) لنواها
عن نواه فلا يخلص من
اليمين بما فعلت (ولو كان
بضمها ثمرة فعلق ببلعها
ثم يرميها ثم يمسكها)
كان قال ان بلعها فأنت طالق وان يرميها فأنت طالق وان أمسكها فأنت طالق (فبادرت مع فراغه)

محل جرت العادة بملاقاتهم في تلك البلد ولو في غير أوانه (قوله بالصفة اذا وجدت) وهى في الحجاج ماسر
وفي الشمس بطولوعها كلها من الأفق وان كانت مستورة بالغيم وقيل يكفى طالع جزء منها وقيل في الحجاج
وصولهم الى محل يمتنع قصر الصلاة فيه ويعتبر كل حال ببلده (قوله أطلقها) خرج ماله قيل ألك عرس
أوزوجة فقال لا وأنا عازب فهو كناية عند شيخنا ولغو عند الخطيب لأنه كذب محض (قوله نعم) أو جبر
أو أجل أو بلى أو إى بكسر الهمزة أو طلقت على المعتمد في ذلك (قوله فهو زوجته) في الباطن فيدين
(قوله صدق) وان لم يعرف له طلاق سابق فان قال كان بائنا وجددت لم يصدق الا ان عرف له طلاق سابق
(قوله نعم) ومثلها مرادها مما مر (تنبيه) ظاهر ما ذكر أن الاعتبار بقصد السائل وان خالفه
قصد الزوج وبه قال شيخنا وتوقف فيه العبادى ولى به أسوة واولجهل حال السؤال حل على
الاستخبار ويبنى اعتبار قصد الزوج فيه ان وجد وخرج بنحو نعم ماله أشار وهو باطلاق أو قال
كان ذلك أو بعض ذلك أو الأمر على ما تقول فلفظ ولو قيل له هى طالق فقال ثلاثا فان قصد بناءه
على مقتدر نظير ما في السؤال ونوى الثلاث وقعن والا لم يقع شئ واول قال لزوجته طلقك يوم كذا
فظهر أنها كانت فيه بائنا وقعن عليه وحل على أنه غلط في التاريخ ولو قال له يلزمك الطلاق ما فعلت
كذا فقال نعم فهو صريح بخلاف ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم فهو لغو قاله شيخنا الرملى .
(فصل) في أنواع من تعليق الطلاق (قوله رغيف) هو المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغيرا للآولياء
تبركاهم ونحو خبر سیدی أحد البدوى (قوله في فتاى يصدق مدركه) بأن لا يسمى قطعه خبر كقوله الامام أيضا
ولو كان الفتاى لوجع صار كثيرا اعتبر قاله الخطيب وخالفه شيخنا كوالد شيخنا الرملى وبعض الحجة في الرمانة
كالفتاى ولو علق بأكل رمانة وعدم أكلها لم يخلص بما ذكر ويبحث في عدم الأكل بالأس (قوله وحدها)
بحيث لا تماس غيرها ولا يشترط الفور في التمييز لأن التعليق بان في فان علق بنحو منى اشترطت كاتقدم
(قوله) فلا يخلص من اليمين بما فعلت قال شيخنا الرملى ثم ان أمكن التمييز عادة وميز لم يقع والا فتعلق
بمستحيل فيجوز حالا وقال شيخنا يقع حالا مطلقا وفيه نظري جميع ما يمكن فيه وجود الصفة خصوصاً مع
الترامح ولو وضع شيئاً ونسيه ولم تعلم به فقال لها ان لم تعطينيه فأنت طالق فيجوز بمضى زمن يمكن فيه الاعطاء
على المعتمد عندهما (قوله ثم يرميها) لا حاجة الى ثم هنا لأن المدارة على تأخير الامساك لأنه لو لم يؤخره حث
بالامساك زمن غيره بعده (قوله مع فراغه) أى بعده على الفور على ماسر (قوله بأكل بعض) أو ببلعه
كما في علق وفي عدوله الى الأكل إشارة الى أن اشتغالها بالمضغ المعبر في مسمى الأكل لا يضر بل لو
أكلتها كلها بمضغ لم يثبت لأن البلع غير المضغ في الطلاق بخلافه في اليمين بالله نظرا للعرف في اليمين (قوله)
درمى) هى بغير أولان الجمع بينهما لا يشترط (قوله بأكل البعض) أو رمية ولو علق بشرب ماء كوز وصبه
ثم ابقائه فبادرت بشرب بعضه أو بل خرقة به لم يثبت ولو علق بخروجها من ماء ثم مكثها فيه فان كان جاريا أو
جلى منه حالا لم يثبت ولو كانت على سلم فعلى بصعودها ونزولها ثم مكثها فبادرت بوثبة الى الأرض أو سلم
تخلفوا عن وقت مجيئهم عادة فمحل نظر [قوله وقيل كناية] لو قال نعم طلقت فهو صريح قطعاً .
(فصل : علق بأكل رغيف الخ) [قوله وحدها] أى بحيث ينعدم التماس بين اثنين منه [قوله]
فلا يخلص الخ] هى عبارة المحرر والشرح وظاهرها عدم الوقوع حالا وظاهر عبارة المنهاج كما قال
الزركشى الوقوع في الحال . قلت وهو الحق لأنه من التعليق بالمستحيل مع النفي [قوله ثم
يرميها] مثلها الواو [قوله ورمى بعض] بمعنى أو

أى
من التعليق (بأكل بعض) منها (ورمى بعض لم يقع) طلاق فان لم يتبادر بأكل البعض وقع الطلاق للامسك (ولو اتهمها

فانت طالق فقلت كلامي
أحدهما (سرق) والآخر
(ماسرقت لم تطلق) لأنها
صادقة في أحد الكلامين
(ولو قال إن لم تخبرني بعدد
حب هذه الرمانة قبل
كسرهما) فانت طالق
(فالخلاص) من اليقين (أن
تذكر عددا يعلم أنها
لا تنقص عنه) كانه (ثم
تزيد واحد واحد) فتقول
مائة واحد مائة واثنان
وهكذا (حتى تبلغ ما يعلم أنها
لا تزيد عليه) فتكون
خبرة بعددها (والصورتان)
هذه والتي قبلها (فيمن لم
يقصد تعريفا) فان قصده
فلا يخلص من اليقين بما
ذكرته (ولو قال ثلاث
من لم يخبرني بعدد ركعات
فرائض اليوم والليلة فهي
طالق فقلت واحدة سبع
عشرة) أي في الغالب
(وأخرى خمس عشرة) أي
يوم جمعة (وثالثة إحدى
عشرة) أي لمسافر (لم يقع
طلاق) على واحدة منهن
اصدقن فيما ذكرته من
العدد كما تقدم (ولو قال
أنت طالق إلى حين أو زمان
أو بعد حين) أو زمان
(طاعت بعضي لحظة) لصدق
الحين والزمان بها إلى بعضي
بعد (ولو علق) الطلاق
(برؤية زيد أو لسه وقذفه
تناوله) التعليق (حياميتا)

آخر أو يحملها من صعد بها أو نزل بغير أمرها أو من على الأرض أو بغير أمرها فلا حث (قوله إن لم تصدقني)
فان قال لم تعلمني لم يخلص بما ذكر (قوله فقلت) يفيد الفورية في الجواب وهل يشترط اتصال اللفظين
أولا يفسر التراخي في الثاني راجعه ومحل الفورية ان دلت قرينة عليها والا فالتعليق بان مع النفي لافورية
فيه كما تقدم وكذا يقال فيما يأتي (قوله كلامين) دفعها لماعساء أن يتوهم من جعل ما اسما موصولا مثلا
معمولا لسرقة الأولى (قوله بعدد حب هذه الرمانة) ومثله بعدد رمان هذه الشجرة (فائدة) نقل عن
ابن عباس رضي الله عنهما أن في كل رمانة حبة من رمان الجنة ونقل الدمي أنه اذا عدت الشرافات التي
على حلق رمانة فان كانت زوجا فعدد حب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهما فرد
(قوله قبل كسرهما) اعلاه أو المتعين أنه من صيغة المعلق فتأمل (قوله لا تنقص عنه) دخل فيه المساوي
(قوله ثم تزيد) وكذا عكسه بأن تذكر عددا تعلم أنها لا تزيد عليه ثم تنقص واحدا واحدا وهكذا وكذا
لوجعت بينهما بأن تذكر عددا متوسطا ثم تزيد وتنقص وهكذا ونقل عن الرافعي أنه لا بد من توالي الأعداد
ولم يوافق عليه شيخنا وفيه نظرا لحال أن العدد الذي تسقطه هو الموافق لعدد حب الرمانة المحلوف عليها
فلوجه ما ذكره الرافعي وفارق ما هنا ما لو قال من أخبرني بقدم زيد فهي طالق فأخبرته به فتطلق ولو كاذبة
فيه بأنه في الرمانة إخبار عما وقع بخلاف هذا قاله شيخنا وقال غيره ان الرمانة عددا خاصا من أعداد كثيرة
فهو المراد بخلاف ذلك فتأمل ولو وقع حجر فقال إن لم تخبرني بمن رماه فانت طالق فقلت رماه مخلوق لم يحث
مالم يرد تعيينا (قوله تعريفا) أي تعيينا لأحد الأمرين في السرقة واحد مخصوص في الرمانة أي الواقع في
كل منهما فلا يخلص من اليقين وفي الحث ما تقدم في تميز النوى (قوله ثلاث) أي من زوجاته (قوله
يوم جمعة) وان لم يقصده وكذا ما بعده (قوله لم يقع) مالم يقصد تعيينا كاسر ولو قال ان خالفت امرى غالفت
نهي لم يحث أو عكسه حث ويفرق بأن مدلول النهي أعم مطلقا ومدلول الأمر أضيق مطلقا فتأمل ولو
علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك لم يحث أو باعطائها كذا بعد شهر اشترط الفور بعد الشهر ان عاق
بغير ان أو بها فباليأس لأنه في معنى النفي أو ان قصدتك بالجماع فقصدته لم يحث أو ان قصدت جماعك حث
أو ان جعت لم يحث بصومها أو إن أكلت أكثر من رغيف وأكاته مع إدام حث أو ان أكلت إلا رغينا
فأكاته وفاكهة حث أو إن لبست قميصين فلبستهما ولو متوايا حث أو إن نمت على ثوبك لم يحث بوضع
رجله أو يده أو توضع تحتها (قوله أو زمان) أو دهر أو حقب أو لبضم القاف وقيل الحقب سبعون سنة
وقيل ثمانون سنة فان أراد ذلك دين فان قامت قرينة صدق ولو حلف لا يصوم زمانا حث بالشروع أو لا يصوم
أزمنة بر يوم ولو قال أنت طالق في مكة أو البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا ينتظر وقوعه حالما لم يرد التعليق كاسر
ولو علق بدخوله غملا ولو مع القدرة على الامتناع لم يحث وتقدم لو علق بمستحيل (قوله بعضي لحظة)
وفارق لأقضي حثك إلى حين لأنه وعد جاز تأخيرها والطلاق انشاء فاعتبر فيه الفورية (قوله برؤية زيد)

أي [قوله إن لم تصدقني] قال البغوي بخلاف إن لم تعلمني بالصدق [قوله كلامين] دفع به ماعساء يتوهم
من كلام المتن أن يكون كلاما واحدا يجعل ما اسما موصولا معمولا لسرقة الأولى [قوله فتقول مائة واحد
الح] ظاهره اشتراط الولاء وبه عبر الرافعي حيث قال على الولاء اه والوجه عدم اشتراطه. واعلم أن الخبر
أعم من الصدق فكان ينبغي الاكتفاء بأي عدد ذكرته صادقة أو كاذبة ومثله يقال في المسئلة الآتية
وأجيب بأن القرينة هنا تقتضي الاخبار بالصدق وبأن الشيء الذي وقع لابد في الخبر عن وقوعه من
الصدق بخلاف محتمل الوقوع وعدمه [قوله فلا يخلص من اليقين إلخ] أي ولكن لا يقع حال خلافا لظاهر
المنهاج هذا حاصل ما أشار إليه الزركشي والوجه ما اقتضاه ظاهر المنهاج لأنه تعلّق بالمستحيل مع النفي
كقوله إن لم تصدق السماء فانت طالق قال الكمال المقدسي والتعلّق بالمستحيل مع النفي يقع في الحال

أما في الرؤية واللمس فواضح وأما في القذف فلأن قذف الميت كقذف الحي في الإثم والحكم

ويكنى رؤية شيء من البدن
أولاه من غير حائل ولا
يكنى لمس الشعر والظفر
(بخلاف ضربه) اذا علق
الطلاق به فلا يقنأه
التعليق ميتا لأن القصد في
التعليق بالضرب التشويش
والميت لا يحسن بالضرب
حتى يتشوش به (ولو
خاطبته زوجته) بمكرهه
كياسفه يا خبيس فقال
ان كنت كذلك (أى
سفيها أو خسيسا) فانت
طالق ان أراد مكافأته
باسماع ما تكره طلقت وان
لم يكن منه (أو خسة) أو
التعليق اعتبرت الصفة
فان لم تكن موجودة لم
تطابق (وكذا ان لم يقصد)
شيئا تعتبر الصفة (في
الأصح) نظرا لوضع اللفظ
فلا تطابق عند عددها
والثاني لا تعتبر الصفة بل
يحكم بوقوع الطلاق في
الحال نظرا الى العرف في
قصد المكافأة بما ذكر
(والسفاهة منافي اطلاق
التصرف) أى هو صفة
لا يكون الشخص معها
مطلق النصف كأن
يبلغ مبذرا يضع المال في
غير وجهه الجائز
(والخبيس قيل من باع
دينه بديناه) بأن ترك دينه
لاشتغاله بديناه (ويشبه أن
يقال هو من يتعاطى غير
لائق به بخلاف بما يليق به

لغير عيياء وإلا فهو مستحيل نعم رؤية الهلال تحمل على العلم به ولو برؤية غيرها أو تمام الشهر فيمكن من
العيياء إلا أن يقصد بالرؤية المعاينة فيصدق في غير العيياء ويدين فيها الإبرينة فيصدق فيها أيضا ويقال له
هلال في الثلاثة الأولى وبعدها قر (قوله) ويكنى رؤية شيء من البدن (ولو من وراء زجاج أو في ماء صاف
أو أحدهما سكران ولا بد أن تسمى رؤية عرفا ولا تكنى الرؤية في امرأة لأنه خيال الا في رؤية وجهها
ولا رؤية بعض بدنه من كدوة الا وجهه لشرفه ولا رؤية في منام الا له صلى الله عليه وسلم لأنه الممكن
وقيده شيخنا بما اذا أراد رؤية المنام والافهوم من التعليق بمسحيل (قوله) والظفر (وكذا السن والمس
كالسن فيما ذكر فيه (قوله) لأن القصد الخ) وفارق الإيمان لبثائها على العرف ولوعلق بكلامها زيدا حث
بخطابها له بحيث يسمع ولو كان هو ثقيل السمع لأصم ولو مع جنون أحدهما أو سكره أو بكلامها رجلا
دخل محرما وزوجها فان ادعى ارادة غيرهما صدق أو بكلامها حمارا أو ميتا أو نائما أو غائبا فهو تعليق
بمسحيل أو بتقبيلها اختص بالحياة أو بتقبيل أمة شملها ميتة أو على فعله معصية فترك واجبال بحث أو على
ترك واجب ففعل حراما كذلك أو قال لا رأيت شيئا في البيت إلا كسرته على رأسك فرأى هاونا طلقت
حالا أو قال لأطأ أمتي إلا بذلك فقالت طأها في عينها لم يكن اذا إلا اذا دلت قرينة على عدم التخصيص
(قوله) والميت لا يحسن أى بحسب العرف ولو شهيدا (قوله) ولو خاطبته بمكرهه الخ (قال شيخنا الرمي ان
اللفظ يحمل على العرف ان لم يضطرب والا فعلى اللغة (قوله) والسفه أى لغة وأما عرفا فهو بذواة اللسان
والنطق بما يستحى منه (قوله) هو صفة الخ) وظاهره اخراج من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه أو فسق
بعده وليس كذلك فقد قال الرافعي ان من بلغ رشيدا ثم فسق في دينه يسمى سفيها وفي عبارة العباب
والسفه ما يحجر به فيحمل كلام الشارح على هذا فراجع (قوله) والخبيس أى نعه وأخس الأخساء
من باع دينه بدينه غيره كالسكاس (قوله) ويشبه أن يقال أى عرفا والبخيل شرعا من لا يؤدى مالزمه
وعرفا من لا يقرب بالطعام والسفلة من يعتاد الأفعال الدنيئة والحقير لغة الفقير وعرفا فاحش القصر ضئيل
الشكل ولا عبرة بعرف النساء أنه قليل النفقة والأحق من يضع الشيء في غير محله مع علمه بقبوحه
وانغوغاء من يخالط الأراذل ويخاصم بلا موجب والقلاش من يذوق الأطعمة في نحو الأسواق بغير
شراء والقواد من يجمع الرجال مع النساء ولو غير أهله أو المرد حراما فيهما والقرطبان من لا يمنع الزاني
بأهله أو محارمه والديوث من لا يمنع الداخل عليهن وقايل الحية من لا يغار عليهن والقحجة البني وهز
اللحية كناية عن الرجولية فاذا هز لحيته فقالت له رأيت مثلها كثيرا فقال ان كنت رأيت مثلها فانت
طالق فان أراد المكافأة أو أطلق طلقت وإلا فتعليق فتعتبر الصفة (فرع) قال لها إن لم أقل كما تقولين
فانت طالق ثلاثا فقالت له أنت طالق ثلاثا خلاصه أن يقول أنت طالق ثلاثا ان شاء الله ويقصد التعليق أو من
وثاق أو يقول أنت قلت أنت طالق ثلاثا ولو قالت له كيف تقول اذا طلقنتي فقال أقول أنت طالق لغا ولا يقع
به شيء (فرع) لا يثبت من حلف أنه من أهل الجنة ان كان مسلما نظرا لظاهر النصوص فان كان
كافرا حث لذلك فان مات المسلم مرتدا أو الكافر مسلما تبين الحث في الأول وعدمه في الثاني

[قوله لأن القصد في التعليق بالضرب التشويش] فلا بد في الضرب من الإيلاء على الأصح [قوله]
نظرا لوضع اللفظ الخ [اعلم أنه اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم الأول عند الجمهور لأنه الأصل
والعرف لا يكاد ينضبط وقدم الثاني عند الامام لأنه المتبادر بدليل ما لو حلف ليضربنها حتى تموت
فانه يبرأ بالضرب الموجه جدا]

(تم الجزء الثالث من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح الجلال المحلى لمناهج الطالبين للنووي
وبليه الجزء الرابع : آوله كتاب الرحمة)

فهرس

الجزء الثالث

من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح المحلى لمنهاج الطالبين للنووي

مصحفة

- ٢ كتاب الاقرار
- ٥ فصل في صيغة الاقرار
- ٦ فصل في بقية شروط أركان الاقرار
- ١٠ فصل في بيان أنواع من الاقرار وماعها
- ١٤ فصل في الاقرار بالنسب
- ١٧ كتاب العارية
- ٢١ فصل في بيان أن العارية من العقود الجائزة وما ينبع ذلك
- ٢٦ كتاب الغصب
- ٣٠ فصل في بيان ما يضمن به المصوب وغيره
- ٣٤ فصل في الاختلاف في تلف المصوب وما يذ كر معه
- ٣٨ فصل فيما يطرأ على المصوب
- ٤٢ كتاب الشفعة
- ٤٥ فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وما يذ كر معه
- ٥١ كتاب القراض
- ٥٤ فصل في أحكام القراض
- ٥٩ فصل في بيان كون عقد القراض جائزاً من الجانبين
- ٦٠ كتاب المساقاة
- ٦٢ فصل في بقية شروط المساقاة المتعلقة بالأركان الثلاثة الباقية وما يتبعها
- ٦٧ كتاب الاجارة
- ٧٢ فصل في بقية شروط المنفعة
- ٧٦ فصل في بقية شروط الاجارة وما يتبعها
- ٧٨ فصل فيما يجب على المكري وغيره مما يأتي
- ٨٠ فصل في تقدير المنفعة بالزمن وما يتبعه
- ٨٣ فصل فيما تنسخ الاجارة به وما يتبعه
- ٨٧ كتاب احياء الموات

- ٩٣ فصل في بيان أحكام المنافع المشتركة
 ٩٤ فصل في أحكام الأعيان المستفادة من الأرض
 ٩٧ كتاب الوقف
 ١٠٤ فصل في أحكام الوقف اللفظية
 ١٠٥ فصل في أحكام الوقف المعنوية
 ١٠٩ فصل في النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته
 ١١٠ كتاب الهبة
 ١١٥ كتاب اللقطة
 ١١٧ فصل في حكم لقط الحيوان وغيره
 ١٢٢ فصل فيما تملك به اللقطة وما تضمن به وغير ذلك
 ١٢٣ كتاب اللقيط
 ١٢٦ فصل في الحكم بإسلام اللقيط أو عدمه وغير ذلك
 ١٢٨ فصل في الحكم بحرية اللقيط وعدمها وحكم استلحاقه
 ١٣٠ كتاب الجعالة
 ١٣٤ كتاب الفرائض
 ١٣٨ فصل في ذكر الفروض وذويها
 ١٤١ فصل في الحجب
 ١٤٢ فصل في كيفية ارث الأولاد
 ١٤٣ فصل في كيفية ارث الأب والجد والأم في حالة
 ١٤٤ فصل في ميراث الحواشي
 ١٤٥ فصل في الارث بالولاء
 ١٤٦ فصل في ميراث الجد والاختوة الأشقاء أو للأب أو هما
 ١٤٨ فصل في موانع الارث وما معها
 ١٥١ فصل في أصول المسائل وما يتبعها
 ١٥٥ فرع في المناسحات
 ١٥٦ كتاب الوصايا
 ١٦١ فصل في الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات
 ١٦٣ فصل في بيان المرض المخوف وما ألحق به من حيث الحجر في التصرف
 ١٦٦ فصل في أحكام الوصية اللفظية
 ١٧١ فصل في أحكام الوصية المعنوية وما يتبعها
 ١٧٦ فصل في الرجوع عن الوصية وغيرها
 ١٧٧ فصل في الإيلاء الخاص
 ١٨٠ كتاب الوديعة
 ١٨٧ كتاب قسم النى، والغنيمة

- ١٩١ فصل في النسيئة وماعها من تخميس وغيره
 ١٩٥ كتاب قسم الصدقات لمستحقها
 ١٩٨ فصل في مقتضى صرف الزكاة وصفة من يأخذ منها وما يؤخذ منها
 ٢٠١ فصل في حكم استيعاب المستحقين ونقل الزكاة وغير ذلك
 ٢٠٤ فصل في صدقة التطوع
 ٢٠٦ كتاب النكاح
 ٢١٣ فصل في حكم الخطبة بكسر الخاء
 ٢١٦ فصل في أركان النكاح وماعها
 ٢٢١ فصل في عاقد النكاح وماعه
 ٢٢٥ فصل في موانع ولاية النكاح
 ٢٣٣ فصل في الكفاءة
 ٢٣٧ فصل في تزويج المحجور عليه
 ٢٤٠ باب ما يحرم من النكاح
 ٢٤٧ فصل فيما يمنع النكاح من الرق وما يجوز معه وما يقع ذلك
 ٢٥٠ فصل فيمن يحرم نكاحها أولا من الكفار للمسلمين أو للكفار وما يتبعه
 ٢٥٤ باب نكاح المشرك
 ٢٥٧ فصل في حكم من أسلم على أفراد نساء كل فرد منها مباح له
 ٢٦٠ فصل في حكم مؤنة الزوجة مع الاسلام أو غيره
 ٢٦١ باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد
 ٢٦٦ فرع خيار الخلف على الفور
 ٢٦٩ فرع الفسخ بالعق لا يحتاج الى المرافعة الى الحاكم
 ٢٦٩ فصل في الاعفاف
 ٢٧٢ فصل في نكاح الرقيق الذكور والأنثى
 ٢٧٥ كتاب الصداق
 ٢٧٨ فصل في الصداق القاسد
 ٢٨٣ فصل في التفويض
 ٢٨٤ فصل في اعتبار مهر المثل وما يتعلق به
 ٢٨٥ فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وغير ذلك
 ٢٩٠ فصل في المتعة
 ٢٩١ فصل في التحالف اذا وقع في المهر التحالف
 ٢٩٤ فصل في الوليمة
 ٢٩٩ كتاب القسم والفسوز
 ٣٠٥ فصل في حكم الشقاق بين الزوجين
 ٣٠٧ كتاب الخلع

- ٣١٢ فصل في ذكر صيغة الخلع ومأمعها
 ٣١٦ فصل في الألفاظ المألوفة للعوذ
 ٣٢٢ فصل في الاختلاف في الخلع أو عوذه
 ٣٢٣ كتاب الطلاق
 ٣٢٩ فصل في تفويض الطلاق للزوجة
 ٣٣١ فصل في بقية شروط أركان الطلاق
 ٣٣٥ فصل في بقية شروط أركان الطلاق وهي الولاية على المحل
 ٣٣٦ فصل في تعدد الطلاق ومأمعه
 ٣٤٠ فصل في الاستثناء
 ٣٤٣ فصل في الشك في الطلاق
 ٣٤٧ فصل في الطلاق السني والبدعي
 ٣٥٠ فصل في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكر معه
 ٣٥٤ فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وما يتبعهما
 ٣٦٠ فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع ونحوها
 ٣٦٢ فصل في أنواع من تعليق الطلاق

[نمت]